إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٤)

إرشاد الساري

لشرح

صحيح البخاري

تأليف

العلامة أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي
(٨٥١-٩٢٣هـ)

مذيلاً بحواشي العجمي والعجلوني والسندي وغيرهم

تحقيق

المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة

إشراف

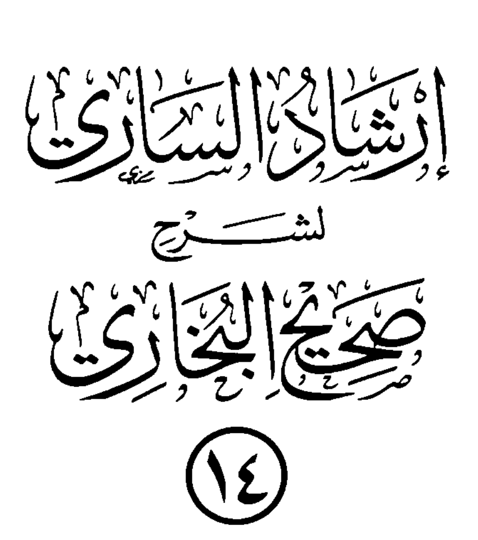
عطاءات العلم

المجلد الرابع عشر

كتاب تفسير القرآن - القسم الأول
الأحاديث (٤٤٧٤ - ٤٧٤٤)

دار عطاءات العلم
دار ابن حزم




إرشاد الساري
لشرح
صحيح البخاري
١٤


ISBN 978-9959-858-57-3

الطبعة الأولى
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

دار ابن حزم
بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366
هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)
البريد الإلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

أحد مشاريع

هاتف: ‎+٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣
فاكس: ‎+٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨
info@ataat.com.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

فريق العمل

دار الكمال المتحدة

المشرف على تحقيق كتاب «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»

الشيخ محمد نعيم بشير عِرْقسُوسي

المقابلة

توفيق محمود تَكْلة - محمد زياد شعبان - فرح نصري شيخ البُزُورِيَّة - خولة أحمد الدُّروبي

خُلود محمد العمر - فاطمة محمود الحمصي - آمنة وجيه المصري - هدى محمد إِبْش

التحقيق والتعليق

عبد الرحيم محمد يوسفان - د. محمد عيد المنصور - محمد فواز مَدِيْنة - د. عدنان بن علي خضر

محمود عبد المولى - د. بسام محمد الأحمد الشيخ - رشاد عبد الكريم السَّيْرَوان

القراءة الأخيرة

خالد عواد العواد - عبد الرحيم محمد يوسفان

التنفيذ والإخراج

أيمن سليمان الدَّكَّاك - عبد الخالق علي نَتُّوف - فراس محمد زكي الرَّوَّاس

عطاءات العلم

المشرف على موسوعة «صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري

المراجعة العلمية

أ. د. أيمن السيد بَيُّومي - أ.د. حسين عبد المنعم بركات - د. أحمد بن محمد الجِنْدي

د. صلاح الدين زِيطْرة - د. عبد الحكيم محمد بلمهدي - د. محمد عبد السَّتار أبو زيد

د. نقيب أحمد نَصير الدِّين

إدارة المشروع

د. زاهر سالم بلفقيه - د. هاني محمد سلامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٦٥ - كتابُ تفسيرِ القرآنِ

الرَّحْمَنُ الرَّحِيْمُ: اسْمانِ مِنَ الرَّحْمَةِ، الرَّحِيْمُ وَالرَّاحِمُ: بِمَعْنًى وَاحِدٍ، كَالعَلِيْمِ والعَالِمِ

(بسم الله الرحمن الرحيم. كِتَابُ تَفْسِيْرِ القُرْآنِ) كذا لأبي ذرٍّ[1]، ولأبي الوقت: «كتاب تفسير القرآن بسم الله الرحمن الرحيم» ولغيرهما: «كتاب التفسير بسم الله الرحمن الرحيم»، فأخَّر البسملة، وعرَّف «التَّفسير» وحذف المضاف إليه، والتَّفسير: هو البيان، وهل التَّفسير والتَّأويل بمعنًى[2]؟ فقيل: التَّفسيرُ: بيانُ المراد باللفظ، والتَّأويل: بيانُ المراد بالمعنى، وقال قومٌ منهم أبو عُبيدة[3]: هما بمعنًى، وقال أبو العبَّاس الأزديُّ: النَّظر في القرآن من وجهين؛ الأوَّل: من حيث هو منقولٌ، وهي جملة التَّفسير، وطريقه الرِّواية والنَّقل، والثَّاني: من حيث هو معقولٌ، وهي جملة التَّأويل، وطريقه الدِّرايةُ والعقلُ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزُّخرف: ٣] فلا بدَّ من معرفةِ اللِّسانِ العربيِّ في فهم القرآن العربيِّ، فيعرف الطَّالب الكلمة وشرحها[4]، وشرح لغتها وإعرابها، ثم يتغلغل في معرفة المعاني ظاهرًا وباطنًا، فيوفِّي لكلٍّ منها حقَّه، وقال غيره: التَّفسير: عِلْمٌ يُعرَف به فَهْمُ كتابِ الله تعالى المنزَّلِ وبيانُ معانيه واستخراجُ أحكامه وحِكَمه، واستمداد ذلك من علم النَّحو واللُّغة والتَّصريف وعلم البيان، وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج إلى معرفة

---

(١) في غير (د): «ولغيره».

(٢) في هامش (د): قوله: «وهل التَّفسير والتَّأويل بمعنًى؟» في «حاشية الخفاجيِّ»: والتَّفسير يطلق على بيان معنى كلام الله روايةً، ويقابله التَّأويل؛ وهو ما كان بطريق الدِّراية، ويطلق على بيان معناه مطلقًا، وعلى ذكر ما يتوقَّف ذلك عليه، والتَّفسير من الفَسْر وهو الكشف، ومنه التَّفسير لِمَا يُعرِّف به الطَّبيب المرض، وقيل: إنَّه مقلوبٌ من السَّفر، ومنه: أسفر الصُّبح. انتهى. وفي «القاموس»: الفسر: الإبانةُ وكَشْفُ المُغطَّى؛ كالتَّفسير، والفعل كضَرَبَ ونَصَرَ، ونَظَرُ الطَّبيبِ إلى الماء؛ كالتَّفسرة، أو هي البول يستدلُّ به على المرض، أو هي مولَّدةٌ، وثعلب: التَّفسير والتَّأويل واحدٌ، أو هو كشف المراد عن المشكل، والتَّأويل: ردُّ أحد المحتمِلَين إلى ما يطابق الظَّاهر.

(٣) في غير (د): «عبيد».

(٤) «وشرحها»: مثبت من (د) و(م).

أسباب النُّزول والنَّاسخ والمنسوخ، وذكر القاضي أبو بكر بن العربيّ في «كتاب قانون التَّأويل»: أنَّ علوم القرآن خمسون علمًا، وأربع مئةٍ وسبعة آلاف علمٍ وسبعون ألف علمٍ، على عدد كلم القرآن مضروبةً في أربعةٍ، قال بعض السَّلف: إنَّ لكلِّ كلمةٍ باطنًا وظاهرًا وحدًّا ومقطعًا[1]، وهذا مطلقٌ دون اعتبار تراكيبه[2] وما بينها من روابط، وهذا ممَّا لا يُحصى ولا يَعلمه إلا الله سبحانه وتعالى. انتهى. وحُذِفت الألف من «بسم الله» بعد الباء؛ تنبيهًا على شدَّة المصاحبة والاتِّصال بذكر الله.

(الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: اسْمَانِ) مشتقَّانِ (مِنَ الرَّحْمَةِ) وزعم بعضهم أنَّه غير مشتقٍّ لقولهم: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]؟ وأجيب بأنَّهم جَهِلُوا الصِّفة لا الموصوف؛ ولذا[3] لم يقولوا: ومن الرَّحمن؟ وقول المبرِّد -فيما حكاه ابن الأنباريِّ في «الزَّاهر»-: «الرحمنُ: اسمٌ عبرانيٌّ ليس بعربيٍّ» قولٌ مرغوبٌ عنه، والدَّليل على اشتقاقه ما صحَّحه التِّرمذيُّ من حديث/ عبد الرَّحمن بن عوفٍ أنَّه سمع النَّبيَّ ﷺ يقول: «قال الله تعالى: أنا الرَّحمن، خلقتُ الرَّحِمَ وشققتُ لها اسمًا من اسمي...» الحديث، قال القرطبيُّ[4]: وهذا نصٌّ في الاشتقاق، فلا معنى للمخالفة والشِّقاق. انتهى. و«الرَّحمن»: «فَعْلان» من «رَحِمَ»، كـ«غضبان» من «غَضِبَ»، و«الرَّحيم»: «فعيلٌ» منه، كـ«مريضٍ» من «مَرِضَ»، والرَّحمة في اللُّغة: رِقَّةٌ في القلب، وانعطافٌ يقتضي التفضُّل والإحسان، ومنه: الرَّحِم لانعطافها على ما فيها، وهو تجوُّزٌ باسم السَّبب عن المسبَّب، ويُستَعمل في حقِّه تعالى تجوُّزًا عن إنعامه، أو عن[5] إرادة الخير لخلقه؛ إذ المعنى الحقيقي/ يستحيل في حقِّه تعالى[6]،

٢/٧ — د٥/١ب

---

(١) في هامش (د): على أنَّ عدد علوم القرآن كعدد كَلِمِهِ.

(٢) في غير (ب) و(س): «تركيبه» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) في (د): «ولهذا».

(٤) في هامش (ل): «أبو محمَّد».

(٥) في (د) و(م): «وعن».

(٦) في هامش (د): أي: تفسيرها الرقَّة... إلى آخره، مستحيلٌ عليه تعالى، وأمَّا تفسيرُها على منهج السَّلف؛ فالأمر ظاهرٌ بكونها صفةً قديمةً قائمةً تليقُ به تعالى؛ كما أنَّ السَّمع صفةٌ تليق به تعالى، وتفسيرها بالإرادة غير مُستَحسنٍ؛ لأنَّ الإرادة هي ميلُ القلب، فتحتاج إلى تأويلٍ آخر فما طرأ منه قبل التأويل موجودٌ فيما فرط إليه، وتفسيرها بكونها صفةَ فعلٍ كذلك تحتاج إلى تأويلٍ؛ لأنَّ الفعل لا يكون إلا بجلب نفعٍ، أو دفع ضرٍّ، وفعلُه تعالى منزَّهٌ عن ذلك، وليست في حقِّه تعالى مجازًا؛ لأنَّ المجاز يصحُّ نفيُه.

واختُلِف في اللَّفظين، فقيل: هما مترادِفانِ، كندمان ونديمٍ، ورُدَّ بأنَّ إمكان المخالفة يمنع التَّرادف، ثمَّ على الاختلاف قيل: «الرَّحمن» أبلغ؛ لأنَّ زيادة البناء -هو الزِّيادة على الحروف الأصول- تُفيد الزِّيادة في المعنى؛ كما في قَطَع وقَطَّع، وكُبَار وكُبَّار، وبالاستعمال حيث يقال: رحمٰن الدُّنيا والآخرة، ورحيم الآخرة، وأسند ابن جريرٍ عن العرزميِّ[1] أنَّه قال: الرَّحمن: لجميع الخلق، والرَّحيم: بالمؤمنين، وقال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وقال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٤٣] فخصَّهم باسمه الرَّحيم، فدلَّ على أنَّ «الرَّحمن» أشدُّ مبالغةً في الرَّحمة؛ لعمومها في الدَّارين لجميع خلقه، و«الرَّحيم» خاصٌّ بالمؤمنين، وأجيب بأنَّه ورد في الدُّعاء المأثور[2]: «رحمن الدُّنيا والآخرة ورحيمهما» وأورد على ما ذُكِر من زيادة البناء «حَذِر وحَاذِر»، ذكره ابن أبي الرَّبيع وغيره، لكن قال البدر بن[3] الدَّمامينيِّ: والنقض بـ«حَذِر وحَاذِر» يندفع بأنَّ هذا الحكم أكثريٌّ لا كلِّيٌّ، وبأنَّ ما ذكر لا ينافي أن يقع في البناء الأنقص زيادة معنًى بسببٍ آخر، كالإلحاق بالأمور الجبلِّيَّة؛ مثل: شَرِه ونَهِم، وبأنَّ ذلك فيما إذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متَّحِدَي النَّوع في المعنى، كـ«غَرِث وغَرْثَانَ»[4]، لا كـ«حَذِر وحَاذِر» للاختلاف في المعنى، قال: وهنا فائدةٌ حسنةٌ، وهي أنَّ بعض المتأخِّرين كان يقول: إنَّ صفات الله تعالى التي هي على صيغة[5] المبالغة: كغفَّارٍ ورحيمٍ وغفورٍ كلُّها مجازٌ؛ إذ هي موضوعةٌ للمبالغة، ولا مبالغة فيها؛ لأنَّ المبالغة هي أن يُنسَب للشيء أكثر ممَّا له، وصفات الله تعالى متناهيةٌ في الكمال لا يمكن المبالغة فيها، وأيضًا: فالمبالغة إنَّما تكون في صفاتٍ تقبل الزِّيادة والنَّقص، وصفات الله تعالى منزَّهةٌ عن ذلك. انتهى. وقول بعضهم: إنَّ «الرَّحيم» أشدُّ مبالغةً؛ لأنَّه أُكِّد به، والمؤكِّد يكون أقوى من المؤكَّد، أجيب عنه بأنَّه ليس من باب التَّأكيد، بل من باب النَّعت بعد النَّعت، وقول[6]: إنَّ «الرَّحمن» عَلَمٌ بالغلبة؛ لأنَّه جاء غير تابعٍ لموصوفٍ؛ كقوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۞ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ [الرحمن: ١-٢] وشِبْهه، تُعقِّب بأنَّه لا يلزم من مجيئه غير تابعٍ ألَّا يكون نعتًا؛ لأنَّ

---

(١) في (د): «الصَّدفي» وهو تحريفٌ.

(٢) زيد في غير (د) و(س): «موقوفًا» وليس بصحيحٍ.

(٣) «بن»: ليس في (ب) و(م).

(٤) في غير (د): «كغوث وغوثان» ولعلَّه تحريفٌ.

(٥) في (م): «صفات».

(٦) في (د): «وقوله».

المنعوت إذا عُلِم جاز حذفه وإبقاء نعته، وقال بعضهم: إن أراد القائل أنَّه عُلِم اختصاصُه تعالى به فصحيحٌ، ولا يمنع هذا وقوعه نعتًا، وإن[1] أراد أنَّه جارٍ كالعَلَم لا يُنظر فيه إلى معنى المشتقِّ فممنوعٌ؛ لظهور معنى الوصفيَّة، وعلميَّةُ الغلبة يردُّها أنَّ لفظ «الرَّحمن» لم يستعمل إلَّا له تعالى، فلا تتحقَّق فيه الغلبة، وأمَّا قول بني حنيفة في مسيلمة: رحمن اليمامة؛ فمِن تعنُّتهم في كفرهم، ولمَّا تسمَّى بذلك كساه الله جلباب الكذب، وشُهِر به، فلا يقال إلا: مسيلمة الكذَّاب، والأظهر: أنَّ «رحمن» غير مصروفٍ كـ«عطشان» وقال البيضاويُّ: وتخصيص التَّسمية بهذه الأسماء/ ليعلم العارف أنَّ المستحقَّ لأَنْ يُستعانَ به في مجامع الأمور هو المعبود الحقيقيُّ الذي هو مَوْلَى النِّعم كلِّها، عاجلها وآجلها، جليلها وحقيرها، فيتوجَّه بشراشره[2] إلى جناب القدس، ويتمسَّك بحبل التَّوفيق، ويشغل سرَّه بذكره والاستلذاذ[3] به عن غيره.

د٥/١٢أ

(الرَّحِيمُ[4] وَالرَّاحِمُ: بِمَعْنًى وَاحِدٍ، كَالعَلِيمِ وَالعَالِمِ) وهذا بالنَّظر إلى أصل المعنى، وإلَّا فصيغة «فَعِيل» من صِيَغ المبالغة، فمعناها زائدٌ على معنى الفاعل، وقد ترد صيغة «فعيل» بمعنى الصِّفة المشبَّهة، وفيها أيضًا زيادةٌ لدلالتها على الثُّبوت، بخلاف مجرَّد الفاعل فإنَّه يدلُّ على الحدوث، ويحتمل أن يكون المراد أنَّ «فعيلًا» بمعنى: «فاعل» لا بمعنى «مفعول»؛ لأنَّه قد يَرِدُ بمعنى «مفعول» فاحترِز عنه.

﴿١﴾ باب مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الكِتَابِ

وَسُمِّيَتْ أُمَّ الكِتَابِ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِكِتَابَتِهَا فِي المَصَاحِفِ، وَيُبْدَأُ بِقِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ، وَالدِّينُ: الجَزَاءُ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ، «كَمَا تَدِينُ تُدَانُ»، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿بِٱلدِّينِ﴾: بِالحِسَابِ، ﴿مَدِينِينَ﴾: مُحَاسَبِينَ.

٣/٧

(باب مَا جَاءَ فِي فَاتِحَةِ الكِتَابِ) أي: من الفضل/، أو من التَّفسير، أو أعمَّ من ذلك، و«الفاتحة» في الأصل إمَّا مصدرٌ كالعافية[5]، سُمِّي بها أوَّل ما يفتتح به الشَّيء؛ من باب إطلاق المصدر على المفعول، والتَّاء للنَّقل إلى الاسميَّة، وإضافتها إلى «الكتاب» بمعنى: «مِنْ» لأنَّ أوَّل الشَّيء

---

(١) في (م): «وإذا».

(٢) في هامش (ل): قال في «الصحاح»: يُقال: ألقى عليه شرَاشِرَه؛ أي: نفسه حرصًا ومحبَّة. «منه».

(٣) في (د): «والالتذاذ»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٤) زيد في (م): «الرَّحمن».

(٥) في (د): «كالعاقبة»، وكلاهما صحيحٌ.

بعضه، ثمَّ جُعِلت عَلمًا للسُّورة المعيَّنة؛ لأنَّها أوَّلُ الكتابِ المُعْجِز، قاله بعضُهم، وسقط لفظ «باب» لأبي ذرٍّ (وَسُمِّيَتْ أُمَّ الكِتَابِ أَنَّهُ) بفتح الهمزة، أي: لأنَّه (يُبْدَأُ بِكِتَابَتِهَا فِي المَصَاحِفِ، وَيُبْدَأُ بِقِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ) هذا كلام أبي عبيدة في «المجاز»، وكره أنسٌ والحسن وابن سيرين تسميتها بذلك، قال الأوَّلان: إنَّما ذلك اللوح المحفوظ، وأجيب بأنَّ في حديث أبي هريرة ﵁: قال رسول الله ﷺ: «الحمد لله أمُّ القرآن وأمُّ الكتاب» صحَّحه التِّرمذيُّ، لكن قال السَّفاقسيُّ: هذا التَّعليل[1] مناسبٌ لتسميتها بـ«فاتحة الكتاب» لا بـ«أمِّ الكتاب» وقد ذكر بعض المحقِّقين أنَّ السَّبب في تسميتها «أمَّ الكتاب» اشتمالها على كلِّيَّات المعاني التي في القرآن؛ من الثَّناء على الله تعالى، وهو ظاهرٌ، ومن التَّعبُّد بالأمر والنَّهي، وهو في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] لأنَّ معنى العبادة: قيام العبد بما تُعبِّد به وكُلِّفَه من امتثال الأوامر والنَّواهي، وفي: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] أيضًا[2]، ومن الوعد والوعيد وهو في: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وفي: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] وفي: ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] أي: الجزاء أيضًا، وإنَّما كانت الثَّلاثةُ أصول مقاصد القرآن؛ لأنَّ الغرض الأصليَّ الإرشاد إلى المعارف الإلهيَّة وما به نظام المعاش ونجاة المعاد، والاعتراض بأنَّ كثيرًا من السُّور كذلك يندفع بعدم المساواة؛ لأنَّها فاتحة الكتاب وسابقة السُّور، وقد اقتصر مضمونها على كليَّات المعاني الثَّلاثة بالتَّرتيب على وجهٍ إجماليٍّ؛ لأنَّ أوَّلها ثناءٌ وأوسطها تعبُّدٌ وآخرها وعدٌ ووعيدٌ، ثمَّ يصير ذلك مفصَّلًا في سائر السُّور، فكانت منها بمنزلة مكَّة من سائر القرى، على ما رُوي من أنَّها مُهِّدت أرضها، ثمَّ دُحِيت الأرض من تحتها، فتتأهَّل[3] أن تُسمَّى/ أمَّ القرآن؛ كما سُمِّيت مكَّة أمَّ القرى. انتهى. وما قاله المؤلِّف هو معنى قول[4] البيضاويِّ: وتُسمَّى أمَّ القرآن؛ لأنَّها مُفتتَحه ومبدؤه، أي: يُفتتح بها كتابة المصاحف[5]، ويُبدأ بقراءتها في الصَّلاة، وقيل: لأنَّها تفتح أبواب الجنة، ولها أسماءٌ أُخَر لا نُطيل بها.

د٥/٢ب

(١) قوله: «هذا التعليل» يعود على قول البخاري: «وسميت أم الكتاب أنه يُبدأ بكتابتها في المصاحف» كما هو واضح في مصابيح الجامع (٨/١٤٩).

(٢) «أيضًا»: ليس في (س).

(٣) في (ب) و(د): «فتستأهل».

(٤) في (د): «ما قاله».

(٥) في (ب): «المصاحب» وهو تصحيفٌ.

(وَالدِّينُ: الجَزَاءُ فِي الخَيْرِ وَالشَّرِّ) وسقطت «الواو» لأبي ذرٍّ، وهذا[1] رواه عبد الرَّزَّاق عن معمرٍ عن أيوب عن أبي قِلابة، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وهو مرسلٌ، رجاله ثقاتٌ، ورواه عبد الرَّزَّاق بهذا الإسناد أيضًا عن أبي قِلابة عن أبي الدَّرداء موقوفًا، وأبو قِلابة لم يدرك أبا الدَّرداء، لكن له شاهدٌ موصولٌ من حديث ابن عمر، أخرجه ابن عديٍّ وضعَّفه، وفي المثل: (كَمَا تَدِينُ تُدَانُ) الكاف في موضع نصبٍ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، أي: تدين دينًا مثل دينك، وهذا من كلام أبي عبيدة أيضًا كسابقه، وهو حديثٌ مرفوعٌ أخرجه ابن عديٍّ في «الكامل» بسندٍ ضعيفٍ من حديث ابن عمر مرفوعًا[2] -وله شاهدٌ من مرسل أبي قِلابة- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «البرُّ لا يبلى، والإثم لا يُنسى، والدَّيَّان لا يموت، فكُنْ كما شئت، كما تدين تُدان» رواه عبد الرَّزَّاق في «مصنَّفه» وأخرجه البيهقيُّ[3] في «كتاب الأسماء والصِّفات» من طريقه، ومعناه: كما تَعمل تُجازَى، وفي «الزُّهد» للإمام أحمد عن مالك بن دينارٍ موقوفًا: مكتوبٌ في التَّوراة: «كما تدين تُدان، وكما تزرع تحصد».

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله عبد بن حميدٍ من طريق منصورٍ عنه في قوله: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ﴾ (﴿بِالدِّينِ﴾ [الانفطار: ٩]) أي: (بِالحِسَابِ) ومن طريق ورقاء عن ابن أبي نَجيحٍ عن مجاهدٍ أيضًا في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ﴾ (﴿مَدِينِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦]) بفتح الميم، أي: (مُحَاسَبِينَ).

٤٤٧٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ المُعَلَّى قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فِي المَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾»؟ ثُمَّ قَالَ لِي: «لأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّوَرِ فِي القُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ المَسْجِدِ»، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ: «لأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ»؟ قَالَ: «﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي، وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيدٍ القطَّان (عَنْ شُعْبَةَ)

---

(١) هذا أخذه المؤلف من الفتح، وقاله الحافظ ابن حجر في الفتح عن المثل «كما تدين تدان» الآتي بعد سطرين. وأما قوله: «الجزاء في الخير والشر» فأشار الحافظ إلى أنه من كلام أبي عبيدة. فتأمل.

(٢) في (د): «موقوفًا» ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في (د) و(م): «السُّهيليُّ» والمثبت هو الصَّواب.

ابن الحجَّاج أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بالخاء المعجمة مصغَّرًا، الأنصاريُّ (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) أي: ابن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه (عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى) واسمه رافع، وقيل: الحارث، وقوَّاه ابن عبد البرِّ ووهَّى الذي قبله[1]، أنَّه (قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَلَمْ أُجِبْهُ) زاد في «تفسير الأنفال» [ح:٤٦٤٧] من وجهٍ آخر عن/ شعبة: «فلم آتِهِ حتَّى صلَّيت ثم أتيته» (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: ﴿ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]؟) زاد أبو ذرٍّ: «﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾»، واستدلَّ به على أنَّ إجابته واجبةٌ يَعْصِي المرءُ بتركها[2]، وهل تبطل الصَّلاة أم لا؟ صرَّح جماعةٌ من أصحابنا الشَّافعيَّة وغيرهم بعدم البطلان، وأنَّه حكمٌ مختصٌّ به صلى الله عليه وسلم، فهو مثل خِطَابِ المصلِّي له بقوله: السَّلام عليك أيُّها النَّبيُّ، ومثله لا يُبطِل الصَّلاة، وفيه بحثٌ لاحتمال أن تكون/ إجابته واجبةً سواءٌ كان المخاطب[3] في الصَّلاة أم لا، أمَّا كونه يخرج بالإجابة من الصَّلاة[4] أو لا يخرج؛ فليس في الحديث ما يستلزمه، فيحتمل أن تجب الإجابة ولو خرج المجيب من الصَّلاة، وإلى ذلك جنح بعض الشَّافعيَّة (ثُمَّ قَالَ لِي) عليه الصلاة والسلام: (لأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّوَرِ) وفي نسخةٍ: «هي أعظم سورةٍ» (فِي الْقُرْآنِ) لعظم قدرها بالخاصِّيَّة التي لم يشاركها فيها غيرها من السُّور؛ لاشتمالها على فوائد ومعانٍ كثيرةٍ مع وجازة ألفاظها، واستدلَّ به على جواز تفضيل بعض القرآن على بعضٍ، وهو محكيٌّ عن أكثر العلماء؛ كابن رَاهُوْيَه وابن العربيِّ، ومَنَع من ذلك الأشعريُّ والباقلَّانيُّ وجماعةٌ؛ لأنَّ المفضول ناقصٌ عن درجة الأفضل، وأسماء الله تعالى وصفاته وكلامه لا نقص فيها، وأُجيب بأنَّ التَّفضيل إنَّما هو بمعنى أنَّ ثواب بعضه أعظم من بعضٍ، فالتَّفضيل إنَّما هو من حيث المعاني، لا من حيث الصِّفة، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الحاكم: «أتحبُّ أن أعلِّمك سورةً لم ينزل في التَّوراة ولا في الإنجيل ولا في الزَّبور ولا في الفرقان[5] مثلها؟» (قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ) بالفوقيَّة[6] في «اليونينيَّة» (مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ

٤/٧ — ٥د/١٣

(١) أي قوى أنه الحارث، ووهى من قال إن اسمه رافع.

(٢) في (د): «عصي الذي يتركها».

(٣) في (د): «كانت المخاطبة».

(٤) «من الصَّلاة»: سقط من (د).

(٥) في نسخةٍ في هامش (د): «القرآن».

(٦) في هامش (ل): «أو بنونٍ». «منه».

أَخَذَ بِيَدِي) بالإفراد (فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ) من المسجد (قُلْتُ لَهُ) زاد أبو هريرة: يا رسول الله (أَلَمْ تَقُلْ: لأُعَلِّمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ؟ قَالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾) خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هي، كما صرَّح بها في رواية معاذ في «تفسير الأنفال» [ح:٤٦٤٧] (هِيَ السَّبْعُ) لأنَّها سبع آياتٍ كسورة الماعون، لا ثالث لهما، وقيل للفاتحة: (المَثَانِي) لأنَّها تُثنَّى على مرور الأوقات، أي: تُكرَّر فلا تنقطع، وتُدرَس فلا تَندرس، وقيل: لأنَّها تُثنَّى في كلِّ ركعةٍ، أي: تُعاد، أو أنَّها يُثْنَى بها على الله، أو استُثْنيت لهذه الأمَّة لم تُنزل على من قبلها، فإن قيل: في الحديث: «السَّبع المثاني» وفي القرآن: ﴿سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى﴾ [الحجر: ٨٧] أجيب بأنَّه لا اختلاف بين الصِّيغتين إذا جعلنا ﴿مِّنَ﴾ للبيان (وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ) قال التُّوربشتيُّ: إن قيل: كيف صحَّ عطف «القرآن» على «السَّبع المثاني» وعطف الشَّيء على نفسه ممَّا لا يجوز؟ قلنا: ليس كذلك، وإنَّما هو من باب ذكر الشَّيء بوصفين أحدهما معطوفٌ على الآخر، والتَّقدير: آتيناك ما يقال له: السَّبع المثاني والقرآن العظيم، أي: الجامع لهذين النَّعتين، وقال الطِّيبيُّ: عطف «القرآن» على «السَّبع المثاني» المراد منه: الفاتحة، وهو من باب عطف العامِّ على الخاصِّ؛ تنزيلًا للتَّغاير في الوصف منزلة التَّغاير في الذَّات، وإليه أومأ ﷺ بقوله: «ألا أعلِّمك[1] أعظم سورةٍ في القرآن» حيث نكَّر السُّورة وأفردها/ ليدلَّ على أنَّك إذا تقصَّيت سورةً سورةً في القرآن وجدتها أعظم منها، ونظيره في النَّسق لكن من عطف الخاصِّ على العامِّ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]. انتهى. وهو معنى قول الخطَّابيِّ، قال في «الفتح»: وفيه بحثٌ؛ لاحتمال أن يكون قوله: «والقرآن العظيم» محذوف الخبر، والتَّقدير: ما بعد الفاتحة مثلًا، فيكون وَصْفُ الفاتحة انتهى[2] بقوله: «هي السَّبع المثاني» ثمَّ عطف قوله: «والقرآن العظيم» أي: ما زاد على الفاتحة، وذكر ذلك رعايةً[3] لنظم[4] الآية، ويكون التَّقدير: والقرآن العظيم هو الذي أوتيته زيادةً على الفاتحة، وفيه دليلٌ على أنَّ الفاتحة سبع آياتٍ، لكنَّ منهم من عدَّ البسملة دون ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] ومنهم من عكس، قال

د٥/٣ب

(١) «ألا أعلِّمك»: ليس في (د) و(م).

(٢) «انتهى»: ليس في (د) و(م).

(٣) في نسخةٍ في هامش (د): «مراعاةً».

(٤) في (د): «لعظم».

الطِّيبيُّ: وعدُّ التسمية[1] أولى؛ لأنَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ[2]﴾ لا يناسب وزانه وزان فواصل السُّور، ولحديث ابن عبَّاسٍ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ الآية السَّابعة، ونُقل عن حسين بن علي الجعفيِّ أنَّها ستُّ آياتٍ/؛ لأنَّه لم يعدَّ البسملة، وعن عمرو بن عبيدٍ أنَّها ثمانٍ؛ لأنَّه عدَّها وعدَّ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾. ٥/٧

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «فضائل القرآن» [ح:٥٠٠٦] و«التَّفسير» [ح:٤٦٤٧] وأبو داود في «الصَّلاة»، وكذا النَّسائيُّ، وفي «التَّفسير» أيضًا و«فضائل القرآن»، وابن ماجه في «ثواب التَّسبيح».

٢ - باب: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾

(باب: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:٧]): الجمهور على جرِّ ﴿غَيْرِ﴾ بدلًا من ﴿الَّذِينَ﴾ على المعنى، أو من ضمير ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ورُدَّ بأنَّ أصل «غير» الوصفيَّة، والإبدال بالأوصاف ضعيفٌ، وقد يقال: استعمل «غير» استعمال الأسماء؛ نحو: غيرك يفعل كذا، فجاز وقوعه بدلًا لذلك، وعن سيبويه: هو صفة لـ«الَّذِيْن»، ورُدَّ بأنَّ «غيرًا» لا تتعرَّف، وأجيب بأنَّ سيبويه نقل أنَّ ما إضافته غير محضةٍ قد يتمحَّض فيتعرَّف إلَّا الصِّفة المشبَّهة، و«غير» داخلٌ في هذا العموم، وقُرئ شاذًّا بالنَّصب[3]، فقيل: حالٌ من ضمير ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وناصبها: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ وقيل: من ﴿الَّذِينَ﴾ وعاملها معنى الإضافة، قال ابن كثيرٍ: والمعنى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٦-٧] ممَّن تقدَّم وصفهم بالهداية والاستقامة غير صراط المغضوب عليهم؛ وهم الذين فسدت إرادتهم[4] فعلموا الحقَّ وعدلوا عنه، و﴿لَا﴾ صراط ﴿الضَّالِّينَ﴾ وهم الذين فقدوا العلم، فهم هائمون في الضَّلالة لا يهتدون إلى الحقِّ، وأكَّد الكلام بـ﴿لَا﴾ ليدلَّ على أنَّ ثَمَّ مَسْلَكين فاسدين؛ وهما طريقتا اليهود والنَّصارى. ومن أهل العربيَّة من زعم أنَّ ﴿لَا﴾ في قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ زائدةٌ، والصَّحيح: ما سبق من أنَّها لتأكيد النَّفي؛ لئلَّا يُتوهَّم عطف ﴿الضَّالِّينَ﴾ على ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وللفرق بين الطريقين ليُتجنَّب[5] كلٌّ منهما، فإنَّ طريقة أهل الإيمان

---

(١) في (د): «البسملة».

(٢) ﴿عَلَيْهِمْ﴾: مثبتٌ من (د).

(٣) في هامش (ل): قال أبو عليٍّ: معناهُ: صراطَ غير المغضوب عليهم، فأُقيمَتْ الصفة مقامَ الموصوف، فيكون إعراب ﴿غَيْرِ﴾ بدلًا من ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾، لا مِن ﴿الَّذِينَ﴾، حكاهُ الشَّيخ عزُّ الدِّين بن عبد السَّلام. «منه».

(٤) في (د): «آراؤهم».

(٥) في (د): «لتجنب».

د٥/١٤ مشتملةً/ على العلم بالحقِّ والعمل، واليهود فقدوا العمل، والنَّصارى فقدوا العلم؛ ولذا كان الغضب لليهود والضَّلال للنصارى؛ لأنَّ من عَلِم وتَرَك استحقَّ[1] الغضب؛ بخلاف من لم يعلم، والنَّصارى لمَّا كانوا قاصدين شيئًا لكنَّهم لم يهتدوا[2] إلى طريقه؛ لأنَّهم لم يأتوا الأمر من بابه؛ وهو[3] اتباع الرَّسول الحقِّ ضلُّوا، وكلٌّ من اليهود والنَّصارى ضالٌّ مغضوبٌ عليه، لكنَّ أخصَّ أوصاف اليهود الغضب، وأخصَّ أوصاف النَّصارى الضَّلال، وقد روى أحمد وابن حبَّان من حديث عديِّ بن حاتم: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ اليهود، و﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ النَّصارى»، والمراد بالغضب هنا: الانتقام، وليس المراد به تغيُّرًا يحصل عند غليان دم القلب لإرادة الانتقام؛ إذ هو محالٌ على الله تعالى، فالمراد: الغاية لا الابتداء[4].

٤٤٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الإِمَامُ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ، فَمَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ المَلَائِكَةِ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ سُمَيٍّ) بضمِّ السِّين المهملة[5] وفتح الميم وتشديد التَّحتيَّة مصغَّرًا، مولى أبي[6] بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الإِمَامُ) في الصَّلاة: (﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ فَقُولُوا: آمِينَ) بالمدِّ والقصر لغتان، ومعناها: استجب، فهي اسم فعلٍ بُني على الفتح[7]، وقيل: اسمٌ من أسماء الله تعالى،

(١) في (د): «يستحقُّ».

(٢) في (د): «لا يهتدون».

(٣) في (د): «وهم» وهو خطأ.

(٤) قوله: «والمراد بالغضب هنا: الانتقام... فالمراد: الغاية لا الابتداء» سقط من (د).

(٥) «المهملة»: ليس في (د).

(٦) «أبي»: ليس في (د) و(س).

(٧) في هامش (ل): قال المولى سعد الدِّين: «هذا تحقيقٌ لكونه اسمًا، مع أنَّ مدلوله طلب الاستجابة؛ «استجب» بمعنى أنَّ دلالته على معنى «استجب» ليس أنَّه موضوع لذلك المعنى ليكون فعلًا، بل حيث إنَّه موضوع لفعلٍ دالٍّ على طلب الاستجابة؛ وهو «استجب» كوضع سائر الأسماء لمدلولاتها، وتحقُّق ذلك: أنَّ كلَّ لفظ وُضِعَ بإزاءِ معنًى، اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا؛ فلَهُ اسم علم هو نفسُ ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف؛ كما تقول في قولنا: «خرجَ زيدٌ مِن البصرة»: خرجَ: فعل، وزيد: اسم، ومِن: حرفُ حرفُ جرٍّ، فتَجعلُ كلًّا من الثلاثة محكومًا عليه، =

التَّقدير: يا أمين، وضُعِّف بأنَّه لو كان كذلك لكان مبنيًّا على الضَّمِّ؛ لأنَّه منادًى مفردٌ معرفةٌ، ولأنَّ أسماء الله تعالى توقيفيَّة، ووجَّه الفارسيُّ قول من جعله اسمًا له تعالى[1] على[2] معنى أنَّ فيه ضميرًا يعود عليه تعالى؛ لأنَّه اسم فعلٍ (فَمَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ) بآمين (قَوْلَ المَلَائِكَةِ) بها (غُفِرَ لَهُ) أي: للقائل منكم (مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) المتقدِّم كلِّه، فـ«من» بيانيَّةٌ لا تبعيضيَّةٌ، وظاهره يشمل الصَّغائر والكبائر، والحقُّ أنَّه عامٌّ خُصَّ منه ما يتعلَّق بحقوق النَّاس، فلا يُغفَر له[3] بالتَّأمين للأدلَّة فيه، لكنَّه شاملٌ للكبائر، إلَّا أن يُدَّعى خروجها بدليلٍ آخر، وزاد الجرجانيُّ في «أماليه» في آخر هذا الحديث: «وما تأخر»[4] وعن عكرمة ممَّا رواه عبد الرَّزَّاق قال: «صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء، فإن وافق آمين في الأرض آمين في السَّماء غُفِر للعبد» وقد سبق مزيدٌ لهذا في: «باب جهر الإمام بالتَّأمين» من «كتاب الصَّلاة» [ح: ٧٨٠].

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿٢﴾ سُورَةُ البَقَرَةِ

١ - ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم. سُورَةُ البَقَرَةِ) كذا لأبي ذرٍّ، وسقطت البسملة لغيره (﴿ وَعَلَّمَ ﴾) وفي نسخةٍ: «باب تفسير سورة البقرة، ﴿ وَعَلَّمَ ﴾» ولأبي ذرٍّ ممَّا وُجِد مكتوبًا بين أسطر «اليونينيَّة»: «باب قول الله

= لكنَّ هذا غير وضعيٍّ، فلا يصير به اللفظ مشتَرَكًا، ولا يُفهَم منه معنى مسمَّاه، وقد اتَّفق لبعض الأفعال أنْ وضعت لها أسماءَ أُخر غير ألفاظها، تُطلَق ويُراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها، وسمَّوها أسماء الأفعال، فـ«آمين» اسم موضوع بإزاءِ لفظ «استجب» أو ما يرادفه من صيغ طلب الاستجابة، لكن لا ليُطلَق ويقصد به نفس اللفظ كما في الأعلام المذكورة، بل ليقصد به «استجب» الدَّالّ على طلب الاستجابة، حتى يكون «استجب» -مع أنَّه اسم لـ«استجب»- كلامًا تامًّا، بخلاف «استجب» الذي هو اسم لـ«استجِبْ» الذي هو أمر، ولمَّا كانت اسميَّة أسماءِ الأفعال مبنيَّة على هذا التَّدقيق؛ ذهب بعض النُّحاة إلى أنَّها أسماء للمصادر السادَّة مسدَّ الأفعال، وإن جعلناها أسماء للأفعال ومفيدة لمعانيها؛ قصرًا للمسافة؛ ولهذا قال الزَّجَّاج: إنَّ «آمين» حرفٌ موضوع موضع الاستجابة؛ كما أنَّ «صَهْ» موضوع موضع السُّكوت، إلَّا أنَّهم احتاجوا إلى الفرق بينهما وبين المصادر المنصوبة السادَّة مسدَّ الأفعال، لا سيَّما الَّتي لا أفعال لها، ولا لها تصرُّف فيها؛ حيث بُنِيَت هذه، وأُعرِبت تلك».

(١) «له تعالى»: ليس في (د) و(م).

(٢) زيد في (م): «أنَّ».

(٣) «له»: ليس في (د) و(س).

(٤) قال العيني في العمدة: قيل: إنها شاذة وعلل ذلك.

تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ﴾» (﴿ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]) إمَّا بخلق علمٍ ضروريٍّ بها فيه أو إلقاءٍ في روعه/، ولا يفتقر إلى سابقة اصطلاحٍ للتَّسلسل[1]، والتَّعليمُ: فعلٌ يترتَّب عليه العلم غالبًا؛ ولذلك يقال: علَّمته فلم يتعلَّم، قاله البيضاويُّ، وظاهر الآية يقتضي أنَّ التَّعليم للأسماء، ويؤيِّده: ﴿بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]/ وقال الزَّمخشريُّ أي: أسماء المسمَّيات، فحذف المضاف إليه لكونه معلومًا مدلولًا عليه بذكر الأسماء؛ لأنَّ الاسم لا بدَّ له من مسمًّى، وعوَّض عنه اللام؛ كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] واعتُرِض بأنَّ كون اللام عوضًا عن الإضافة ليس مذهب البصريِّين، إنَّما قال به الكوفيُّون وبعض البصريِّين، والبصريُّون إنَّما قالوا ذلك في المُظهَر لا في المُضمَر، وبأنَّه لم يجعل المحذوف مضافًا إلى الأسماء، أي: مسمَّيات الأسماء؛ لينتظم تعليق الإنباء بالأسماء فيما ذُكِر بعد التَّعليم، وهو وإن قدَّر المضاف إليه وجعل الأسماء غير المسمَّيات لا يقول: إنَّ ما عَلَّمه آدم وعَلِمه وعجز عنه الملائكة هو مجرَّد الألفاظ واللُّغات من غير علمٍ بحقائق المسمَّيات وأحوالها ومنافعها؛ لظهور أنَّ الفضيلة والكمال إنَّما هي في ذلك، وإلى هذا ذهب من جعل الاسم نفس المسمَّى، أو حمل[2] الكلام على حذف المضاف؛ أي[3]: مسمَّيات الأسماء، لكن يَرِدُ عليه أنَّه لا دلالة في الكلام على هذا التَّقدير، وجوابه: أنَّ الأحوال والمنافع أيضًا من جملة[4] المسمَّيات التي عُلِّم أسماءها، ولا يتمُّ ذلك بدون معرفتها على وجهٍ تمتاز به عمَّا عداها، وهذا كافٍ، قاله في «المصابيح»، واختُلِف في المراد بـ﴿ٱلْأَسْمَآءَ﴾ فقيل: أسماء الأجناس دون أنواعها، وقيل: أسماء كلِّ شيءٍ حتَّى القصعة[5].

٦/٧ — ٥/٤ب

٤٤٧٦ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ أَبُو النَّاسِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ

(١) في (د): «ليتسلسل».

(٢) في (د): «وحمل».

(٣) في (م): «هو».

(٤) قوله: «من جملة» من مصابيح الجامع: ٨/١٥٢. وسقطت من بعض نسخ المصابيح كما أشار محقق الكتاب.

(٥) في هامش (ل): ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣١] قُرِئَ: (عَرَضَهَا) و(عَرَضَهُنَّ)، فالضَّمير على الأوَّل للمسمَّيات، وذُكِّر للتَّغليب، وفي الثَّانية للأسماء، وكذا في الثَّالثة.

حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ -وَيَذْكُرُ ذَنْبَهُ فَيَسْتَحِي- ائْتُوا نُوحًا، فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، فَيَأْتُونَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ سُؤَالَهُ رَبَّهُ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ فَيَسْتَحْيِي، فَيَقُولُ: ائْتُوا خَلِيلَ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا كَلَّمَهُ اللهُ، وَأَعْطَاهُ التَّوْرَاةَ، فَيَأْتُونَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ قَتْلَ النَّفْسِ بِغَيْرِ نَفْسٍ، فَيَسْتَحْيِي مِنْ رَبِّهِ، فَيَقُولُ: ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ، وَكَلِمَةَ اللهِ وَرُوحَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي، فَأَنْطَلِقُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي؛ وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُهُ بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِيَ حَدًّا، فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي ... مِثْلَهُ، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ، فَأَقُولُ: مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ»؛ يَعْنِي: قَوْلَ اللهِ تَعَالَى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الأزديُّ الفراهيديُّ -بالفاء- البصريُّ، وسقط لأبي ذرٍّ «بن إبراهيم» قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّستُوائيُّ قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دِعامة (عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

قال البخاريُّ: (وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ) بن خيَّاطٍ العُصْفُريُّ -بضمِّ العين وسكون الصَّاد المهملتين وضمِّ الفاء- البصريُّ، على سبيل المذاكرة أو[1] التَّحديث: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بتقديم الزَّاي مصغَّرًا، أبو معاوية البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو ابن أبي عَروبة (عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: يَجْتَمِعُ المُؤْمِنُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ) ولأبي ذرٍّ: «ويجتمع» بواو العطف على محذوفٍ بيَّنه في روايةٍ له (فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا) «لو» هي المتضمِّنة للتَّمنِّي[2] والطَّلب، أي: لو استشفعْنَا أحدًا إلى ربِّنا فيشفع لنا، فيخلِّصنا ممَّا نحن فيه من الكرب (فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ أَبُو[3] النَّاسِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ) وضع «شيئًا» موضع «أشياء» أي: المسمَّيات؛ إرادةً

(١) في (ب): «و».

(٢) في (م): «للنَّهي» وهو تحريفٌ.

(٣) في (ل): «أبُ»، وفي هامشها: «أبُ»: بغير واو في «اليونينية»، وفي «الفرع» بإثباتها. «منه».

للتَّقصِّي واحدًا فواحدًا، حتَّى يستغرق المسمَّيات كلَّها (فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا) بالرَّاء من الإراحة (مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَقُولُ) لهم: (لَسْتُ هُنَاكُمْ) أي: لست في المكانة والمنزلة التي تحسبونني؛ يريد: مقام الشَّفاعة (وَيَذْكُرُ ذَنْبَهُ) وهو قربان الشَّجرة والأكل منها (فَيَسْتَحِي) بكسر الحاء، ولأبي ذرٍّ: «فيستحيي» بسكونها وزيادة تحتيَّةٍ (ائْتُوا نُوحًا فَإِنَّهُ/ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ) بالإنذار وإهلاك قومه؛ لِأنَّ[1] آدم كانت رسالته بمنزلة التَّربية والإرشاد للأولاد، وليس المراد بقوله: «بعثه الله إلى أهل الأرض» عموم بعثته، فإنَّ ذا من خصوصيَّات نبيِّنا صلى الله عليه وسلم، فإنَّ هذا إنَّما حصل له بالحادث الذي وقع؛ وهو انحصار الخلق في الموجودين[2] بعد هلاك سائر النَّاس بالطُّوفان، فلم يكن ذلك في أصل بعثته، وأمَّا الاستدلال على عموم رسالته بدعائه على جميع من في الأرض، فأُهلكوا بالغرق إلَّا أهل السَّفينة؛ لأنَّه لو لم يكن مبعوثًا إليهم لَمَا أُهلكوا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وقد ثبت أنَّه أوَّل الرُّسل؛ فأُجيب بجواز أن يكون غيره أُرسِل إليهم في أثناء مدَّة نوحٍ، وبأنَّهم[3] لم يؤمنوا، فدعا على مَن لم يُؤمن مِن قومه وغيرهم[4] فأُجيبَ، لكن لم يُنقل أنَّه نُبِّئ في زمن نوحٍ عليه الصلاة والسلام غيره فالله أعلم (فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ) لهم: (لَسْتُ هُنَاكُمْ) قال عياضٌ: كنايةٌ عن أنَّ منزلته دون هذه المنزلة تواضعًا، أو أنَّ كلًّا منهم يشير إلى أنَّها ليست له بل لغيره (وَيَذْكُرُ سُؤَالَهُ/ رَبَّهُ) المحكيَّ[5] عنه في القرآن بقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾ [هود: ٤٥] أي: وعدتني أن تنجِّي أهلي من الغرق، وسأل أن ينجِّيه من الغرق، وفي نسخةٍ: «لربِّه» (مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ) حالٌ من الضَّمير المضاف إليه في سؤاله[6]، أي: صادرًا عنه بغير علمٍ، أو من المضاف، أي: متلبِّسًا بغير علمٍ، و«ربَّه» مفعول «سؤالَه» وكان يجب عليه ألَّا يسأل، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦] أي: ما شعرتَ مَنِ المرادُ بالأهل -وهو من آمن وعمل صالحًا- وأنَّ ابنك عمل غير صالح (فَيَسْتَحْيِي) ولغير أبي ذرٍّ بياءٍ

د٥/١٥

٧/٧

---

(١) في (د): «فإنَّ».

(٢) زيد في (د): «من».

(٣) في (د): «وأنَّهم».

(٤) «وغيرهم»: سقط من (د) و(م).

(٥) في (د): «المكنيَّ» وفي نسخةٍ في هامشها كالمثبت.

(٦) قال الشيخ قطة رحمه الله: تأمل هذا الإعراب فإنه على ما يظهر بعيد عن الصواب.

واحدةٍ وكسر الحاء (فَيَقُولُ: ائْتُوا خَلِيلَ الرَّحْمَنِ) إبراهيم عليه الصلاة والسلام (فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا كَلَّمَهُ اللهُ وَأَعْطَاهُ التَّوْرَاةَ، فَيَأْتُونَهُ، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ قَتْلَ النَّفْسِ بِغَيْرِ نَفْسٍ، فَيَسْتَحْيِي مِنْ رَبِّهِ) ولغير أبي ذرٍّ: «فيستحِي» بياءٍ واحدةٍ وكسر الحاء، ولا يقدح ذلك في عصمته؛ لكونه خطأً، وإنَّما عدَّه من عمل الشَّيطان، وسمَّاه[1] ظلمًا، واستغفر عنه[2] -كما في الآية- على عادتهم في استعظام محقَّراتٍ فرطت منهم (فَيَقُولُ: ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ، وَكَلِمَةَ اللهِ) لأنَّه وُجِد بأمره تعالى دون أبٍ (وَرُوحَهُ) أي: ذا روحٍ صَدَر منه، لا بتوسُّط ما يجري مجرى الأصل والمَّادة له، وقيل: لأنَّه كان يحيي الأموات والقلوب (فَيَقُولُ) أي: بعدما يأتونه[3]: (لَسْتُ هُنَاكُمْ، ائْتُوا مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم) سقطت التَّصلية لغير أبي[4] ذرٍّ (عَبْدًا) بالنَّصب، ولأبي ذرٍّ: «عبدٌ»[5] (غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) عن سهوٍ وتأويلٍ (وَمَا تَأَخَّرَ) بالعصمة، أو أنَّه مغفورٌ له غير مؤاخذٍ بذنبٍ لو وقع (فَيَأْتُونِي) ولأبي ذرٍّ: «فيأتونني» بنونين، وفيه إظهار شرف نبيِّنا عليه الصلاة والسلام كما لا يخفى / (فَأَنْطَلِقُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ) بالرَّفع عطفًا على «أنطلقُ» ولأبي ذرٍّ: «فيؤذنَ» بالنصب عطفًا على المنصوب في قوله: «حتى أستأذنَ» (فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ) ولغير أبي ذرٍّ: «ما شاء الله» (ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ) وسقط[6] لأبي ذرٍّ لفظة «رأسك» (وَسَلْ) بفتح السِّين من غير ألف وصلٍ (تُعْطَهْ) بهاءٍ بعد الطَّاء (وَقُلْ يُسْمَعْ) أي: قولك[7] (وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ) أي: تُقبَل شفاعتك (فَأَرْفَعُ رَأْسِي) من السُّجود (فَأَحْمَدُهُ) تعالى (بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ) بضمِّ الميم (ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِيَ) -بفتح الياء- تعالى (حَدًّا) أي: يبيِّن لي قومًا أشفع فيهم، كأن يقول: شفَّعتك فيمن أخلَّ بالصَّلوات[8] (فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَيْهِ)

د٥/٥ب

---

(١) في (ص): «وعدَّه».

(٢) في (ب) و(س): «منه».

(٣) زيد في (د): «لهم».

(٤) في (م): «لأبي» وكذا في «اليونينيَّة».

(٥) قوله: «بالنَّصب، ولأبي ذرٍّ: عبدٌ» سقط من (د).

(٦) في (د): «وسقطت».

(٧) في غير (د) و(س): «قوله».

(٨) في غير (د) و(ص): «بالصَّلاة».

تعالى (فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي... مِثْلَهُ) أي: أفعل مثل ما سبق من السُّجود، ورفع الرَّأس، وغيره (ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا) كأن يقول: شفَّعتك فيمن زنى، أو فيمن شرب الخمر مثلًا (فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ[1]، ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَقُولُ: مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ) أي: حكم بحبسه أبدًا (وَوَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ) وهم الكفَّار (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) البخاريُّ: (إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ؛ يَعْنِي: قَوْلَ اللهِ تَعَالَى) أي: في الكفَّار: (﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٦٢]) وسقط لأبي ذرٍّ لفظ «إلَّا من» واستُشكل سياق هذا الحديث من جهة كون المطلوب الشَّفاعة؛ للإراحة من موقف العرصات؛ لِمَا يحصل لهم من ذلك الكرب الشَّديد، لا للإخراج[2] من النَّار، وأجيب بأنَّه قد انتهت حكاية الإراحة عند لفظ «فيؤذن لي» وما بعده هو زيادةٌ على ذلك، قاله الكِرمانيُّ، وقال الطِّيبيُّ: لعلَّ المؤمنين صاروا فرقتين؛ فرقةً سيق بهم إلى النَّار من غير توقُّفٍ، وفرقةً حُبِسوا في المحشر واستَشْفعوا به صلى الله عليه وسلم، فخلَّصهم ممَّا هم فيه وأدخلهم الجنَّة، ثمَّ شرع في شفاعة الدَّاخلين النَّار زُمَرًا بعد زُمَرٍ، كما دلَّ عليه قوله: «فيَحدُّ لي حدًّا...» إلى آخره، فاختَصَر الكلام، وقال في «فتوح الغيب»: إيراد قصَّةٍ واحدةٍ في مقاماتٍ متعدِّدةٍ بعباراتٍ مختلفةٍ وأنحاءٍ شتَّى بحيث لا تغيير ولا تناقض ألبتَّة من فصيح الكلام وبليغه، وهو بابٌ من[3] الإيجاز المختصِّ بالإعجاز، ويحتاج في التَّوفيق إلى قانونٍ يُرجَع إليه، وهو أن يُعمَد[4] إلى الاقتصاصات المتفرِّقة ويُجعل لها أصلٌ بأن يؤخذ من المباني ما هو أجمع للمعاني، فما نقص فيه من تلك المعاني شيءٌ يُلحق به. انتهى. وقال في «شرح المشكاة»: أو يُراد بالنَّار: الحبس والكربة[5]، وما يكونون فيه من الشِّدَّة، ودنوِّ الشَّمس إلى رؤوسهم/ وحرِّها وإلجامهم بالعرق، وبالخروج: [6] الخلاص منها. ٨/٧

وهذا الحديث يأتي إن شاء الله تعالى في «التَّوحيد» [ح: ٧٥١٠]، وأخرجه مسلمٌ في «الإيمان»، والنَّسائيُّ في «التَّفسير»، وابن ماجه في «الزُّهد».

---

(١) زيد في (ب) و(س): «ثمَّ أعود الثَّالثة».

(٢) في (ص): «الإخراج».

(٣) في (م): «من باب».

(٤) في (د) و(م): «يعتمد».

(٥) في (د): «والكرب».

(٦) زيد في (س) و(ص): «إلى».

٢ - بابٌ

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ أَصْحَابِهِمْ مِنَ المُنَافِقِينَ وَالمُشْرِكِينَ، ﴿مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾: اللهُ جَامِعُهُمْ، ﴿صِبْغَةَ﴾: دِينٌ، ﴿عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ عَلَى المُؤْمِنِينَ حَقًّا، قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿بِقُوَّةٍ﴾: يَعْمَلُ بِمَا فِيهِ، وَقَالَ أَبُو العَالِيَةِ: ﴿مَّرَضٌ﴾: شَكٌّ، ﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾: عِبْرَةً لِمَنْ بَقِيَ، ﴿لَّا شِيَةَ﴾: لَا بَيَاضَ، وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾: يُولُونَكُمْ، ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ مَفْتُوحَةٌ مَصْدَرُ الوَلَاءِ؛ وَهِيَ الرُّبُوبِيَّةُ، وإِذَا كُسِرَتِ الوَاوُ؛ فَهِيَ الإِمَارَةُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الحُبُوبُ الَّتِي تُؤْكَلُ كُلُّهَا فُومٌ، وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿فَبَآءُو﴾: فَانْقَلَبُوا، وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾: يَسْتَنْصِرُونَ، ﴿شَرَوْا﴾: بَاعُوا، ﴿رَٰعِنَا﴾: مِنَ الرُّعُونَةِ، إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُحَمِّقُوا إِنْسَانًا؛ قَالُوا: رَاعِنًا، ﴿لَّا تَجْزِى﴾ لَا تُغْنِي، ﴿خُطُوَٰتِ﴾: مِنَ الخَطْوِ، وَالمَعْنَى: آثَارَهُ.

هذا[1] (بابٌ) بالتَّنوين/ بغير ترجمةٍ. د٥/١٦أ

(قَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله عبد بن حميدٍ عن ورقاء عن ابن أبي نَجيحٍ عنه في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾ (﴿إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤]) أي: (أَصْحَابِهِمْ مِنَ المُنَافِقِينَ وَالمُشْرِكِينَ) وسُمُّوا شياطين؛ لأنَّهم ماثَلُوا الشَّياطين في تمرُّدهم، وهم المظهرون كفرهم، وإضافتهم إليهم[2] للمشاركة في الكفر، قال القطب: وهو استعارةٌ[3]، وإضافة الشَّياطين إليهم قرينة الاستعارة.

وقال مجاهدٌ أيضًا -فيما وصله عبد بن حميدٍ بالإسناد المذكور- في قوله[4] تعالى: ﴿وَٱللَّهُ﴾ (﴿مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]) أي: (اللهُ جَامِعُهُمْ) زاد الطَّبريُّ: في جهنَّم، قال البيضاويُّ كالزَّمخشريِّ أي: لا يفوتونه كما لا يفوت المحاط به المحيط، وجملة ﴿وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ﴾ اعتراضٌ لا محلَّ لها، وقال القطب: فهو استعارةٌ تمثيليَّةٌ؛ شبَّه حال تقريع الكفَّار في أنَّهم لا يفوتونه ولا محيص لهم عن عذابه بحال المحيط بالشَّيء في أنَّه لا يفوته المحاط به، واستُعير لجانب المشبَّه الإحاطة، وقوله: «والجملة اعتراضٌ لا محلَّ لها» قال أبو حيَّان: لأنَّها دخلت بين هاتين الجملتين؛ وهما: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾ و﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ﴾ [البقرة: ١٩-٢٠] وهما من قِصَّةٍ واحدةٍ.

---

(١) «هذا»: مثبتٌ من (ص).

(٢) في (د) و(م): «إليه».

(٣) في هامش (د): أي: «تصريحيَّةٌ».

(٤) في (د): «قول الله».

(﴿صِبۡغَةَ﴾) أي: (دِيْنَ) يريد قوله تعالى: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨] وهذا وصله أيضًا عبد بن حميدٍ عن مجاهدٍ أيضًا، وقال البيضاويُّ أي: صبغنا الله صبغته؛ وهي فطرة الله التي فطر النَّاس عليها، فإنَّها حلية الإنسان، كما أنَّ الصِّبغة تحلية المصبوغ.

وقال مجاهدٌ أيضًا في قوله تعالى: ﴿إِلَّا﴾ (﴿عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]) أي: (عَلَى المُؤْمِنِينَ حَقًّا[1]) وصله عنه[2] عبد بن حميدٍ.

(قَالَ مُجَاهِدٌ) أيضًا: (﴿بِقُوَّةٖ﴾ [البقرة: ٦٣]) أي: (يَعْمَلُ بِمَا فِيهِ) وصله عنه عبد بن حميدٍ أيضًا، وسقط لأبي ذرٍّ قوله[3]: «قال مجاهدٌ».

(وَقَالَ أَبُو العَالِيَةِ) -فيما وصله ابن أبي حاتمٍ عنه- في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم﴾ (﴿مَّرَضٞ﴾ [البقرة: ١٠]) أي: (شَكٌّ).

وقال[4] أيضًا فيما وصله ابن أبي حاتمٍ عنه في قوله تعالى: ﴿نَكَٰلٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا﴾ (﴿وَمَا خَلۡفَهَا﴾ [البقرة: ٦٦]) أي: (عِبْرَةً لِمَنْ بَقِيَ) أي: من بعدهم من النَّاس، وقوله تعالى: (﴿لَّا شِيَةَ﴾) ﴿فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١] بالياء من غير همزٍ، أي: (لَا بَيَاضَ) فيها.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) هو أبو عبيدٍ القاسم بن سلَّام في قوله تعالى: (﴿يَسُومُونَكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٩]) أي: (يُوْلُونَكُمْ): بضمِّ أوَّله وسكون الواو، وقال في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ﴾ (﴿ٱلۡوَلَٰيَةُ﴾ [الكهف: ٤٤]): (مَفْتُوحَةٌ) واوها: (مَصْدَرُ الوَلَاءِ) بفتح الواو والمدِّ (وَهِيَ الرُّبُوبِيَّةُ، وإِذَا[5] كُسِرَتِ الوَاوُ؛ فَهِيَ الإِمَارَةُ[6]) بكسر الهمزة، وإنَّما ذكر هذه ليؤيِّد بها تفسير ﴿يَسُومُونَكُمۡ﴾: يُوْلُونكم.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الحُبُوبُ الَّتِي تُؤْكَلُ كُلُّهَا فُومٌ) ذكره الفرَّاء في «معاني القرآن» عن عطاءٍ وقتادة.

(وَقَالَ قَتَادَةُ) فيما وصله عبد بن حميدٍ في قوله تعالى: (﴿فَبَآءُو﴾ [البقرة: ٩٠]) أي: (فَانْقَلَبُوا).

---

(١) «حقًّا»: ليس في (ص).

(٢) «عنه»: ليس في (د)، وكذا في المواضع اللَّاحقة.

(٣) «قوله»: ليس في (د).

(٤) زيد في (د): «مجاهدٌ» وهو خطأٌ.

(٥) في (ص): «فإذا».

(٦) في هامش (ل): «الإمارة»: في «الفرع» بفتح الهمزة. «منه».

(وَقَالَ غَيْرُهُ) في قوله تعالى: (﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾ [البقرة: ٨٩]) أي: (يَسْتَنْصِرُونَ) كذا قاله أبو عبيدة[١]، أي: على المشركين، ويقولون/: اللهمَّ انصرنا بنبيِّ آخر الزَّمان المنعوت في التَّوراة. د٥/٦ب

وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا﴾ (﴿شَرَوْا﴾) ﴿بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي: (بَاعُوا).

وقوله تعالى: (﴿رَٰعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]: مِنَ الرُّعُونَةِ، إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُحَمِّقُوا إِنْسَانًا؛ قَالُوا: رَاعِنًا) بالتَّنوين صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قولًا ذا رَعَن، نسبةً إلى الرَّعَن[٢]، والرُّعونة: الحمق، والجملة في محلِّ نصبٍ بالقول.

وفي قوله تعالى: (﴿لَّا تَجْزِى﴾ [البقرة: ٤٨]) أي: (لَا تُغْنِي).

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا۟﴾ (﴿خُطُوَٰتِ﴾) ﴿ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [البقرة: ١٦٨]: (مِنَ الخَطْوِ، وَالمَعْنَى: آثَارُهُ) أي: آثار الشَّيطان، وجميع ما ذكر[٣] من قوله: «قال مجاهدٌ» التَّالي الباب إلى هنا ثابتٌ للمستملي والكُشْميهَنيِّ، ساقطٌ للحَمُّويي.

٣ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

(قَوْلُهُ[٤] تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾) جمع نِدٍّ؛ وهو المِثْل والنَّظير (﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]) حالٌ من ضمير ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟﴾ ومفعول ﴿تَعْلَمُونَ﴾ متروكٌ، أي: وحالكم أنَّكم من ذوي العلم والنَّظر وإصابة الرَّأي، فلو تأمَّلتم أدنى تأمُّلٍ؛ اضطرَّ عقلكم إلى إثبات موجدٍ للممكنات[٥]، منفردٍ بوجود الذَّات، متعالٍ عن مشابهة المخلوقات، أو له مفعولٌ، أي: وأنتم تعلمون أنَّه[٦] الذي خلق ما ذكر، أو وأنتم[٧] تعلمون أن[٨] لا ندَّ له، وعلى كلا التَّقديرين

(١) في (ب): «عبيد» وهو تحريفٌ.

(٢) «نسبةً إلى الرَّعن»: ليس في (د).

(٣) في (د): «ذكره».

(٤) في (د): «وقوله».

(٥) في (م): «للكائنات».

(٦) في (م): «أن».

(٧) في غير (س): «وأنتم»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٨) في (د): «أنَّه».

متعلَّق العلم محذوفٌ، إمَّا حوالةً على العقل[1] أو للعلم به، وسقط لأبي ذرٍّ «قوله[2] تعالى» فقط.

٤٤٧٧ - حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهْوَ خَلَقَكَ»، قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «وَأَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ».

٩/٧ وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد/، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) الحافظ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد الرَّازيُّ (عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمز؛ شقيق ابن سلمة (عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ) بالصَّرف وعدمه، الهَمْدانيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) ابن مسعودٍ أنَّه (قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا) أي: مثلًا ونظيرًا (وَهْوَ خَلَقَكَ) وغيره لا يستطيع خَلْقَ شيءٍ، فوجود الخَلْق يدلُّ على الخالق، واستقامة الخَلْق تدلُّ على توحيده، ولو كان المدبِّر اثنين؛ لم يكن على الاستقامة؛ ولذا قال موحِّد الجاهليَّة زيد ابن عمرو بن نُفَيلٍ:

أربًّا واحدًا أم ألفَ ربٍّ ... أدينُ إذا تقسَّمتِ الأمورُ

تركتُ اللاتَ والعزَّى جميعًا ... كذلك يفعلُ الرَّجلُ البصيرُ

(قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ، قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ[3]؟) بالتَّشديد من غير تنوينٍ، قال الفاكهانيُّ: لأنَّه موقوفٌ عليه في كلام السَّائل، ينتظر الجواب منه عليه الصلاة والسلام، والتنوين لا يوقف عليه إجماعًا، وتنوينه مع وصله بما بعده خطأٌ، بل ينبغي أن يوقف عليه وقفةً لطيفةً، ثمَّ يؤتى بما بعده. انتهى.

د٥/٧أ قال في «المصابيح»[4]/: هذا عجيبٌ؛ فإنَّ[5] الحاكي لا يجب عليه في حالة وصل الكلام بما قبله أو بما بعده أن يراعي حال المحكيِّ عنه في الابتداء والوقف، بل يفعل هو ما تقتضيه حالته التي هو فيها، وقد قيَّده ابنُ الجوزيِّ في «مشكل الصَّحيحين» بالتَّشديد والتَّنوين -كما في الفرع- وقال:

---

(١) في (م): «الفعل».

(٢) في (د): «وقوله».

(٣) في هامش (ل): وليس في «أي» في «اليونينيَّة» ضبطٌ سوى التَّثقيل، من غيرِ تنوينٍ ولا غيره. «منه».

(٤) في هامش (د): قوله: قال في «المصابيح»...إلى آخره؛ هذا اعتراضٌ على الفاكهانيِّ.

(٥) في (ب) و(س): «لأنَّ».

هكذا سمعته من ابن الخشَّاب، وقال: لا يجوز إلا تنوينه؛ لأنَّه اسمٌ معربٌ غير مضافٍ[1] (قَالَ: وَأَنْ تَقْتُلَ) في الفرع بإسقاط الواو، وثبتت في أصله (وَلَدَكَ) حال كونك (تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ، قُلْتُ[2]: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ) بفتح الحاء المهملة وكسر اللام الأولى، أي: زوجته[3]؛ فإنَّه زِنًى وإبطالٌ لِمَا أوصى الله تعالى به من حفظ حقوق الجيران.

وهذا الحديث أورده[4] هنا أيضًا، وفي «التَّوحيد» [ح:٧٥٢٠] و«الأدب» [ح:٦٠٠١] و«المحاربين» [ح:٦٨١١]، ومسلمٌ في «الإيمان»، والنَّسائيُّ فيه و«الرَّجم» و«المحاربة».

٤ - وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: المَنُّ: صَمْغَةٌ، وَ: السَّلْوَى: الطَّيْرُ.

(وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾) سخَّر الله تعالى لهم السَّحاب يظلُّهم[5] من الشَّمس حين كانوا في التِّيه، وسقط لأبي ذرٍّ «قوله تعالى» (﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]) بالكفر، وسقط لأبي ذرٍّ قوله تعالى «﴿مِن طَيِّبَاتِ﴾ إلى آخر ﴿أَنفُسَهُمْ﴾»، وقال بعد ﴿كُلُوا﴾: «إلى ﴿يَظْلِمُونَ﴾» (وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابيُّ عنه: (المَنُّ: صَمْغَةٌ، وَالسَّلْوَى: الطَّيْرُ) وعن ابن عبَّاسٍ فيما رواه ابن أبي حاتمٍ قال: «كان المنُّ ينزل على الشَّجر فيأكلون منه ما شاؤوا».

٤٤٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَينٍ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنْ عَبْدِ المَلِكِ)

---

(١) قوله: «وقد قيَّده ابن الجوزيِّ في مشكل الصَّحيحين... لأنَّه اسمٌ معربٌ غير مضافٍ» جاء في (ب) و(د) و(م) بعد قوله: «ثمَّ يؤتى بما بعده».

(٢) في (م): «قال».

(٣) في (د): «جارته».

(٤) في (ص): «أخرجه».

(٥) في (م): «يظللهم».

ابن عُمَيرِ القرشيِّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ) بضمِّ الحاء مصغَّرًا، و«عمرٍو»: بفتح العين وسكون الميم (عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) أحد العشرة (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «(النَّبيُّ)» (ﷺ: الكَمْأَةُ) بفتح الكاف وسكون الميم والهمزة المفتوحة، شيءٌ ينبت بنفسه من غير استنبات وتكلُّف مؤنة أجرٍ[1] (مِنَ المَنِّ) لأنَّها تسقط بلا كلفةٍ[2] (وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ) إذا رُبِيَ بها الكحلُ والتُّوتياءُ وغيرهما ممَّا يُكتَحل به[3]، أمَّا إذا اكتُحِل بها مفردةً[4] فلا؛ لأنَّه يؤذي العين، وقال النَّوويُّ: الصَّواب أنَّ مجرَّد مائها شفاءٌ مطلقًا، وإنَّما وُصفَت الكمأة بذلك؛ لأنَّها من الحلال الذي ليس في اكتسابه شبهةٌ، واعترض الخطَّابيُّ وغيره بإدخال هذا هنا؛ فإنَّه ليس المراد أنَّها نوعٌ من المنِّ المنزَّل على بني إسرائيل؛ فإنَّ ذلك شيءٌ كالتَّرنجبين[5]، وإنَّما معناه أنَّها تنبت بنفسها من غير استنباتٍ ولا مؤنةٍ، وأجيب بأنَّه وقع في رواية ابن عيينة عن عبد الملك بن عميرٍ في حديث الباب: «من المنِّ الذي أُنزِل على بني إسرائيل» فظهرت المناسبة على ما لا يخفى.

٥ - بابٌ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾

﴿رَغَدًا﴾: وَاسِعٌ كَثِيرٌ.

(بابٌ) بالتَّنوين (﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾) أي: بيت المقدس (﴿فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾)/ نُصِب على المصدر أو الحال من الواو، أي: واسعًا (﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ﴾) أي: باب القرية (﴿سُجَّدًا﴾) حالٌ من فاعل ﴿ٱدْخُلُوا۟﴾ وهو جمع «ساجدٍ» أي: متطامِنين/ مُخبِتين، أو ساجدين لله شكرًا على إخراجكم[6] من التِّيه (﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾) بالرَّفع خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: مسألتنا حطَّةٌ، قال الزَّمخشريُّ: والأصل النَّصب بمعنى: حُطَّ عنَّا ذنوبنا حِطَّةً، ورُفِعَت لتعطي معنى

د٥٥/ب ١٠/٧

(١) في غير (د): «أحمر»، وهو تحريفٌ، وسقط من (س).
(٢) قوله: «أجرٍ، مِنَ المَنِّ؛ لأنَّها تسقط بلا كلفةٍ» سقط من (ص).
(٣) «ممَّا يكتمل به»: ليس في (د).
(٤) في (ص) و(م): «مفردًا».
(٥) في (د): «كالزَّنجبيل».
(٦) في (د): «إخراجهم».

الثَّبات، وتكون الجملة في محلِّ نصبٍ بالقول (﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾) مجزومٌ في جواب الأمر، أي: بسجودكم ودعائكم (﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨]) ثوابًا، ولأبي ذرٍّ: «﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ الآية» وسقط ما بعده[1]. (﴿رَغَدًا﴾) يريد قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥] قال أبو عبيدة: (وَاسِعٌ كَثِيرٌ) وفي نسخةٍ: «واسعًا كثيرًا» بالنَّصب، وهذا ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن المُستملي والكُشْميهَنيِّ، ساقطٌ لغيرهما.

٤٤٧٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ، فَبَدَّلُوا وَقَالُوا: حِطَّةٌ حَبَّةٌ فِي شَعَرَةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدٌ) غير منسوبٍ، ونسبه ابن السَّكن عن الفِرَبْريِّ -كما في «الفتح»- فقال: «محمَّد بن سَلَام» قال الحافظ ابن حجرٍ: ويحتمل عندي أن يكون محمَّدَ بن يحيى الذُّهليَّ؛ فإنَّه يروي عن عبد الرَّحمن بن مهديٍّ أيضًا، وقال الجيَّانيُّ: الأشبه أنَّه محمَّد ابن بشَّارٍ؛ بتشديد المعجمة، وزاد الكِرمانيُّ: أو ابن المثنَّى، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) أبو سعيدٍ البصريُّ، قال ابن المدينيِّ: ما رأيت أعلم منه (عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ) عبد الله (عَنْ مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، هو ابن راشدٍ الأزديُّ (عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ) بتشديد الميم الأولى، و«منبِّه» بتشديد الموحَّدة المكسورة، ابن كاملٍ الصَّنعانيِّ، أخي وهبٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ) لمَّا خرجوا من التِّيه بعد أربعين سنة مع يوشع بن نونٍ عليه الصلاة والسلام، وفتح الله تعالى عليهم بيت المقدس عشيَّة جمعةٍ، وقد حُبِسَت لهم الشَّمس قليلًا حتى أمكن الفتح: (﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ﴾) باب البلد (﴿سُجَّدًا﴾) شكرًا لله تعالى على ما أنعم به عليهم من الفتح والنَّصر، وردِّ بلدهم إليهم، وإنقاذهم من التِّيه، وعن ابن عبَّاسٍ فيما رواه ابن جريرٍ: ﴿سُجَّدًا﴾ قال: ركَّعًا، وعن بعضهم: المراد به الخضوع؛ لتعذُّر حمله على حقيقته (﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]) قيل: أُمروا أن يقولوها على هذه الكيفيَّة بالرَّفع على الحكاية، وهي في محلِّ نصبٍ بالقول، وإنَّما مَنَع النَّصبَ حركةُ الحكاية، وتقدَّم قريبًا أنَّها أُعرِبَت خبر مبتدأ محذوفٍ، ومعناها: اسمٌ للهيئة من الحطِّ؛ كالجِلْسَة، وعن ابن عبَّاسٍ -فيما

(١) في غير (د): «بعدُ».

رواه ابن أبي[1] حاتمٍ- قال: «قيل لهم: قولوا: مغفرةٌ» (فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ) بفتح الحاء المهملة (عَلَى أَسْتَاهِهِمْ) بفتح الهمزة وسكون المهملة، أي: أوراكهم (فَبَدَّلُوا) أي: غيَّروا السُّجود/ بالزَّحف (وَقَالُوا: حِطَّةٌ) كما قيل، وزادوا على ذلك مستهزئين: (حَبَّةٌ فِي شَعَرَةٍ) بفتح العين والرَّاء، وفي روايةٍ: «حنطةٌ» بالنُّون بدل «حطَّةٌ» وللكُشْميهَنيِّ في «الأعراف» [ح:٤٦٤١]: «في شَعِيرةٍ» بزيادة تحتيَّةٍ بعد كسر العين المهملة، وحاصل الأمر: أنَّهم أُمِروا أن يخضعوا لله تعالى عند الفتح بالفعل والقول، وأن يعترفوا بذنوبهم، فخالفوا غاية المخالفة، ولذا قال الله تعالى في حقِّهم: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩] والمراد بالرِّجز: الطَّاعون، قيل: إنَّه مات به في ساعةٍ أربعةٌ وعشرون ألفًا.

د٥/١٨

٦ - قَوْلُهُ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: جَبْرَ، وَمِيكَ، وَسَرَافِ: عَبْدٌ، إِيْل: اللهُ.

(قَوْلُهُ) تعالى: (﴿مَن كَانَ﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين «﴿مَن كَانَ﴾» (﴿عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧]) قال ابن جريرٍ[2]: أجمع أهلُ العلم بالتَّأويل أنَّ هذه الآية نزلت جوابًا لليهود من بني إسرائيل؛ إذ زعموا أنَّ جبريل عدوٌّ لهم، وأن ميكائيل وليٌّ لهم (وَقَالَ عِكْرِمَةُ) مولى ابن عبَّاسٍ فيما وصله الطَّبريُّ: (جَبْرَ) بفتح الجيم وسكون الموحَّدة (وَمِيكَ) بكسر الميم (وَسَرَافِ) بفتح السِّين المهملة وتخفيف الرَّاء وبالفاء المكسورة؛ الأوَّل من جبريل، والثَّاني من ميكائيل، والثَّالث من إسرافيل؛ معنى الثَّلاثة: (عَبْدٌ، إِيْل) بكسر الهمزة وسكون التَّحتيَّة، معناها في الثَّلاثة: (اللهُ) أي: جبريل عبدُ الله، وميكائيل عبدُ الله، وإسرافيل عبدُ الله، وقال بعضُهم: جبريل: اسم ملكٍ أعجميٌّ؛ فلذلك لم ينصرف للعجمة والعلميَّة، ومن قال: هو مشتقٌّ أو مركَّب تركيبَ إضافةٍ؛ رُدَّ قوله[3]؛ لأنَّ الأعجميَّ لا يدخله الاشتقاق العربيُّ، ولأنَّه لو كان مركَّبًا تركيب الإضافة؛ لكان مصروفًا[4].

(١) في هامش (ل): سقط لفظ «أبي» من خطِّ المؤلِّف؛ سبق قلم.

(٢) في (د): «جريج» وليس بصحيحٍ.

(٣) في هامش (ل): وكذا قول مَن قال: تركيب مزجٍ. «منه».

(٤) في (ب) و(س): «منصرفًا».

٤٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ بِقُدُومِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهْوَ فِي أَرْضٍ يَخْتَرِفُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي سَائِلُكَ عَنْ ثَلَاثٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ، فَمَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؟ وَمَا أَوَّلُ طَعَامِ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ وَمَا يَنْزِعُ الوَلَدَ إِلَى أَبِيهِ أَوْ إِلَى أُمِّهِ؟ قَالَ: «أَخْبَرَنِي بِهِنَّ جِبْرِيلُ آنِفًا»، قَالَ: جِبْرِيلُ؟! قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: ذَاكَ عَدُوُّ اليَهُودِ مِنَ المَلَائِكَةِ، فَقَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ «أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؛ فَنَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ المَشْرِقِ إِلَى المَغْرِبِ، وَأَمَّا أَوَّلُ طَعَامِ أَهْلِ الجَنَّةِ؛ فَزِيَادَةُ كَبِدِ حُوتٍ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ المَرْأَةِ؛ نَزَعَ الوَلَدَ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ المَرْأَةِ؛ نَزَعَتْ»، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ اليَهُودَ قَوْمٌ بُهُتٌ، وَإِنَّهُمْ إِنْ يَعْلَمُوا بِإِسْلَامِي قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُمْ يَبْهَتُونِي، فَجَاءَتِ اليَهُودُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّ رَجُلٍ عَبْدُ اللهِ فِيكُمْ؟»، قَالُوا: خَيْرُنَا وَابْنُ خَيْرِنَا، وَسَيِّدُنَا وَابْنُ سَيِّدِنَا، قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَسْلَمَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ؟» فَقَالُوا: أَعَاذَهُ اللهُ مِنْ ذَلِكَ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللهِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَقَالُوا: شَرُّنَا وَابْنُ شَرِّنَا، وَانْتَقَصُوهُ، قَالَ: فَهَذَا الَّذِي كُنْتُ أَخَافُ يَا رَسُولَ اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ) بضمِّ الميم وكسر النُّون وسكون التَّحتيَّة آخره راءٌ، أبو عبد الرَّحمن المروزيُّ الزَّاهد أنَّه (سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ بَكْرٍ) بفتح الموحَّدة/ وسكون الكاف، ابن حبيب السَّهميَّ قال: (حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطَّويل (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: سَمِعَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ) بتخفيف اللام (بِقُدُومِ رَسُولِ اللهِ ﷺ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «بمَقْدَم» مصدرٌ ميميٌّ بمعنى القُدوم، وله عن الحَمُّويي والمُستملي: «مَقْدَم رسول الله» بحذف الجارِّ، زاد في «بابِ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]» من «كتاب بدء الخلق» [ح: ٣٣٢٩]: «المدينة» (وَهْوَ فِي أَرْضٍ يَخْتَرِفُ) بالخاء المعجمة السَّاكنة والفاء، أي: يجتني من ثمارها (فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي سَائِلُكَ عَنْ ثَلَاثٍ) أي: عن ثلاث مسائل (لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ، فَمَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؟) بفتح الهمزة وسكون الشِّين المعجمة، أي: علاماتها (وَمَا أَوَّلُ طَعَامِ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ وَمَا يَنْزِعُ الوَلَدَ إِلَى أَبِيهِ) بالزَّاي المكسورة/ وآخره عينٌ مهملةٌ، أي: يُشْبه أباه ويذهب إليه (أَوْ إِلَى أُمِّهِ؟ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (أَخْبَرَنِي بِهِنَّ جِبْرِيلُ آنِفًا) بمدِّ الهمزة وكسر النُّون (قَالَ) ابن سلام: (جِبْرِيلُ؟! قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (نَعَمْ، قَالَ) ابن سلام: (ذَاكَ) كذا في «اليونينيَّة» وفي الفرع: «ذلك» باللام (عَدُوُّ اليَهُودِ مِنَ المَلَائِكَةِ) وفي حديث ابن عبَّاسٍ

١١/٧

د٥/٨ب

عند أحمد أنَّهم قالوا: إنَّه[1] ليس من نبيٍّ إلَّا له ملَكٌ يأتيه بالخبر، فأخبرنا من صاحبك؟ قال: «جبريل»، قالوا: جبريل؟![2] ذاك ينزل بالحرب والقتال عدوُّنا، لو قلتَ: ميكائيل الذي ينزل بالرَّحمة والنَّبات والقطر لكان (فَقَرَأَ) عليه الصلاة والسلام (هَذِهِ الآيَةَ) ردًّا على قولهم، أو قرأها الرَّاوي استشهادًا بها: (﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ﴾) أي: جبريل (﴿نَزَّلَهُۥ﴾) أي: القرآن (﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧]) لأنَّه القابل للوحي ومحلُّ الفهم والحفظ، وكان حقَّه أن يقول: على قلبي، لكنَّه جاء على حكاية كلام الله تعالى، كأنَّه قال: قل ما تكلمت به، وزاد في رواية أبي ذرٍّ: «﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾» أي: بأمره تعالى (أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؛ فَنَارٌ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ المَشْرِقِ إِلَى المَغْرِبِ، وَأَمَّا أَوَّلُ طَعَامِ أَهْلِ الجَنَّةِ) ولأبي الوقت: «أوَّل طعامٍ يأكله أهل الجنَّة» (فَزِيَادَةُ كَبِدِ حُوتٍ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «الحوت» وهي القطعة المنفردة المتعلِّقة بالكبد، وهي أطيبها وأهنأ الأطعمة (وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَ المَرْأَةِ؛ نَزَعَ الوَلَدَ) بالنَّصب على المفعوليَّة، أي: جذبه إليه (وَإِذَا سَبَقَ مَاءُ المَرْأَةِ) أي: ماء الرَّجل (نَزَعَتْ) أي: جذبته إليها (قَالَ) ابن سلَام: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ اليَهُودَ قَوْمٌ بُهُتٌ) بضمِّ الموحَّدة والهاء في «اليونينيَّة» وفرعها، وفي نسخةٍ: بسكون الهاء، قال الكِرمانيُّ: جمع بَهُوت؛ وهو الكثير البهتان، وقيل: «بُهُتٌ» أي: كذَّابون ممارون[3] لا يرجعون إلى الحقِّ (وَإِنَّهُمْ إِنْ يَعْلَمُوا بِإِسْلَامِي قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُمْ؛ يَبْهَتُونِي، فَجَاءَتِ اليَهُودُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: أَيُّ رَجُلٍ عَبْدُ اللهِ)[4] بن سلامٍ (فِيكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرُنَا وَابْنُ خَيْرِنَا) «أفعل» تفضيل (وَسَيِّدُنَا وَابْنُ سَيِّدِنَا، قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَسْلَمَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ؟) سقط «بن سَلَامٍ» لأبي ذرٍّ (فَقَالُوا: أَعَاذَهُ اللهُ مِنْ ذَلِكَ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللهِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ[5] مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَقَالُوا: شَرُّنَا وَابْنُ شَرِّنَا، وَانْتَقَصُوهُ) ولأبي ذرٍّ: «فانتقصوه» بالفاء بدل الواو (قَالَ) ابن سَلَام: (فَهَذَا الَّذِي كُنْتُ أَخَافُ يَا رَسُولَ اللهِ).

---

(١) «إنَّه»: ليس في (د).

(٢) «قالوا: جبريل»: ليس في (م).

(٣) في (د) و(م): «همَّازون».

(٤) زيد في (ب) و(س): «أي».

(٥) في (د): «وأشهد أنَّ».

وهذا الحديث ذكره المؤلِّف قبيل «المغازي» [ح: ٣٩٣٨] وفي «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٢٩].

٧ - بابُ قَوْلِهِ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾

(بابُ قَوْلِهِ) تعالى: (﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نَنسَئْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]) بفتح نون ﴿نَنسَخْ﴾ الأولى وسينها، مضارع «نَسَخَ»، وضمَّ/ ابن عامرٍ النُّون وكسرَ السِّين، مضارع «أنسخ» ولأبي ذرٍّ: د٥/١٩أ «﴿نُنسِهَا﴾» بضمِّ النُّون الأولى وسكون الثَّانية[1] من غير همزٍ، وهي قراءة نافعٍ وابن عامرٍ والكوفيِّين؛ من التَّرك، والأولَى من التَّأخير، وزاد أبو ذرٍّ: «﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾» و﴿مَا﴾: مفعولٌ مقدَّمٌ لـ﴿نَنسَخْ﴾ وهي شرطيَّةٌ جازمةٌ له، والتَّقدير: أيَّ شيءٍ ننسخ، وقيل: شرطيَّةٌ جازمةٌ لـ﴿نَنسَخْ﴾ واقعةٌ موقع المصدر، و﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾: هو المفعول به، والتَّقدير: أيَّ نسخٍ ننسخ آيةً، ورُدَّ بأنَّه يلزم من هذا خلوُّ جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشَّرط؛ وهو لا يجوز، و﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾: للتَّبعيض؛ فهي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ؛ لأنَّها صفةٌ لاسم الشَّرط، والنَّسخ لغةً: الإزالة أو النَّقل من غير إزالةٍ، ونسخ الآية: بيان انتهاء التَّعبُّد بقراءتها[2]، أو الحكم المستفاد منها، أو بهما جميعًا، فمثال نسخ قراءتها/ وإبقاء ١٢/٧ حكمها نحو: «الشَّيخ والشَّيخة إذا زنيا؛ فارجموهما» والحكم فقط نحو: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] والحكم والتِّلاوة نحو: «عشر رضعاتٍ يحرِّمن» روى مسلمٌ عن عائشة: «كان فيما أُنزِل: عشر رضعاتٍ معلوماتٍ، فنُسِخَت بخمسٍ» ويكون بلا بدلٍ كالصَّدقة أمام نجواه عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ، وببدلٍ مماثلٍ كالقِبْلة، وأخفَّ كعدَّة الوفاة، وأثقل كنسخ التَّخيير بين صوم شهر[3] رمضان والفدية، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤].

٤٤٨١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَقْرَؤُنَا أُبَيٌّ، وَأَقْضَانَا عَلِيٌّ، وَإِنَّا لَنَدَعُ مِنْ قَوْلِ أُبَيٍّ؛ وَذَاكَ أَنَّ أُبَيًّا يَقُولُ: لَا أَدَعُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نَنسَئْهَا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا)[4] ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون

---

(١) في (ل): «وكسر الثانية»، وفي هامشها: قوله: «وكسر الثَّانية» كذا بخطِّه، وهو سَبق قلم، وصوابه: وسكون الثَّانية، كما هو ظاهر.

(٢) في (ب) و(س): «بتلاوتها».

(٣) «شهر»: مثبتٌ من (د).

(٤) في (د): «حدَّثني» وهو خطأٌ.

الميم، البصريُّ الصَّيرفيُّ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنْ حَبِيبٍ) هو ابن أبي ثابتٍ، واسمه: قيس بن دينارٍ الكوفيُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) أنَّه (قَالَ: قَالَ عُمَرُ ﵁: أَقْرَؤُنَا) أي: لكتاب الله تعالى (أُبَيٌّ) هو ابن كعبٍ (وَأَقْضَانَا) أي: أعلمنا بالقضاء (عَلِيٌّ) هو ابن أبي طالبٍ (وَإِنَّا لَنَدَعُ) أي: نترك (مِنْ قَوْلِ أُبَيٍّ؛ وَذَاكَ) بألفٍ من غير لامٍ (أَنَّ أُبَيًّا يَقُولُ: لَا أَدَعُ شَيْئًا سَمِعْتُهُ) ولأبي ذرٍّ: «سمعت» (مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ) كان لا يقول بنسخ تلاوة شيءٍ من القرآن؛ لكونه لم يبلغه النَّسخ، فردَّ عليه عمر بقوله: (وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نَنسَأْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]) فإنَّه يدلُّ على ثبوت النَّسخ في البعض، ولأبي ذرٍّ: «﴿أَوْ نُنسِهَا﴾» بضمِّ أوَّله وكسر ثالثه.

وهذا الحديث موقوفٌ، وأخرجه التِّرمذيُّ عن أنسٍ مرفوعًا، وعند البغويِّ مرفوعًا أيضًا: «أقضى أمَّتي عليُّ بن أبي طالبٍ».

٨ - بابٌ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾

هذا[1] (بابٌ) بالتَّنوين (﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾ [البقرة: ١١٦]) نزلت ردًّا على النَّصارى لمَّا قالوا/: المسيح ابن الله، واليهود لمَّا قالوا: عزيرٌ ابن الله، ومشركو العربِ: الملائكةُ بناتُ اللهِ. د٥/٩ب

٤٤٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ: كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ؛ فَزَعَمَ أَنِّي لَا أَقْدِرُ أَنْ أُعِيدَهُ كَمَا كَانَ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ؛ فَقَوْلُهُ: لِي وَلَدٌ، فَسُبْحَانِي أَنْ أَتَّخِذَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا!».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ) بضمِّ الحاء وفتح السِّين، القرشيِّ النَّوفليِّ الكوفيِّ أنَّه[2] قال: (حَدَّثَنَا نَافِعُ ابْنُ جُبَيْرٍ) بضمِّ الجيم وفتح الموحَّدة، ابن مطعمٍ القرشيُّ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)

---

(١) «هذا»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) «أنَّه»: ليس في (د).

أنَّه (قَالَ: قَالَ اللهُ) تعالى: (كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ) بتشديد الذَّال المعجمة، من التَّكذيب؛ وهو نسبة المتكلِّم إلى أنَّ خبره خلاف الواقع، والمراد: البعض من بني آدم (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ) ولأبي ذرٍّ: «ولم يكن ذلك له» بالتَّقديم والتَّأخير (وَشَتَمَنِي) من الشَّتم؛ وهو توصيف الشَّخص بما هو[1] إزراءٌ ونقصٌ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ) التَّكذيب والشَّتم (فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ؛ فَزَعَمَ أَنِّي لَا أَقْدِرُ أَنْ أُعِيدَهُ كَمَا كَانَ) ووقع في رواية الأعرج في «سورة الإخلاص» [ح: ٤٩٧٤]: «وليس أوَّل الخلق بأهون عليَّ من إعادته» (وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ؛ فَقَوْلُهُ: لِي وَلَدٌ) وإنَّما كان شتمًا لِمَا فيه من التَّنقيص؛ لأنَّ الولد إنَّما يكون عن والدة[2] تحمله ثمَّ تضعه، ويستلزم ذلك سبق النِّكاح، والنَّاكح[3] يستدعي باعثًا له على ذلك، والله تعالى منزَّه عن ذلك (فَسُبْحَانِي) أي: تنزَّهت (أَنْ أَتَّخِذَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا!) «أن»: مصدريَّةٌ، أي: من اتِّخاذي الزَّوجة والولد، لمَّا كان البارئ سبحانه وتعالى واجب الوجود لذاته، قديمًا موجودًا قبل وجود الأشياء، وكان كلُّ مولودٍ[4] مُحْدثًا؛ انتفت عنه الوالديَّة، ولمَّا كان لا يشبهه أحدٌ من خلقه، ولا يجانسه حتى يكون له من جنسه صاحبةٌ فيتوالد؛ انتفت عنه الولديَّة، ومن هذا قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]؟

٩ - بابٌ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِۦمَ مُصَلًّى﴾

﴿مَثَابَةً﴾: يَثُوبُونَ: يَرْجِعُونَ.

هذا[5] (بابٌ) بالتَّنوين (﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾) وسقط لغير[6] أبي ذرٍّ «باب» وقال بدله: «قوله: ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾» (﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِۦمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]) بكسر خاء ﴿ٱتَّخِذُواْ﴾ بلفظ الأمر، فقيل: عطفٌ على ﴿ٱذْكُرُواْ﴾ [البقرة: ١٢٢] إذا قيل: إنَّ الخطاب هنا لبني إسرائيل، أي: اذكروا نعمتي واتَّخِذوا

(١) في (ب) و(س): «فيه».

(٢) في غير (ب) و(س): «والد»، والمثبت هو الصَّواب، وفي هامش (ل): قوله: «عن والد» كذا بخطِّه، وعبارة «فتح الباري» و«العينيِّ»: «والدة»؛ بتاء التَّأنيث.

(٣) في (د): «والنِّكاح» وكلاهما صحيحٌ.

(٤) في (م): «موجود».

(٥) «هذا»: ليس في (د).

(٦) «لغير»: سقط من (د).

من مقام إبراهيم[1]، وقرأ نافعٌ وابن عامرٍ: ﴿وَٱتَّخَذُوا۟﴾ ماضيًا بلفظ الخبر، قيل: عطفًا على ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥] أي: واتَّخذ النَّاس من[2] مقامه الموسوم به -يعني: الكعبة- قبلةً يصلُّون إليها (﴿مَثَابَةً﴾ [البقرة: ١٢٥]) قال أبو عبيدة في تفسيره: (يَثُوبُونَ: يَرْجِعُونَ) وعن ابن عبَّاسٍ ممَّا رواه الطَّبريُّ قال: «يأتونه، ثمَّ يرجعون إلى أهليهم، ثمَّ يعودون إليه لا يقضون منه وطرًا».

٤٤٨٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: وَافَقْتُ اللهَ فِي ثَلَاثٍ -أَوْ وَافَقَنِي رَبِّي فِي ثَلَاثٍ- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ لَوِ اتَّخَذْتَ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ يَدْخُلُ عَلَيْكَ البَرُّ وَالفَاجِرُ، فَلَوْ أَمَرْتَ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ بِالحِجَابِ، فَأَنْزَلَ اللهُ آيَةَ الحِجَابِ، قَالَ: وَبَلَغَنِي مُعَاتَبَةُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضَ نِسَائِهِ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِنَّ قُلْتُ: إِنِ انْتَهَيْتُنَّ؛ أَوْ لَيُبَدِّلَنَّ اللهُ رَسُولَهُ ﷺ خَيْرًا مِنْكُنَّ، حَتَّى أَتَيْتُ إِحْدَى نِسَائِهِ، قَالَتْ: يَا عُمَرُ؛ أَمَا فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا يَعِظُ نِسَاءَهُ حَتَّى تَعِظَهُنَّ أَنْتَ؟! فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ﴾ الآيَةَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: سَمِعْتُ أَنَسًا عَنْ عُمَرَ.

١٣/٧ وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) بالمهملات، ابن مسرهَدٍ (عَنْ يَحْيَى/ بْنِ سَعِيدٍ) القطَّان (عَنْ حُمَيْدٍ) الطَّويل (عَنْ أَنَسٍ) أنَّه (قَالَ: قَالَ عُمَرُ/) ابن الخطَّاب رضي الله عنه: (وَافَقْتُ اللهَ) ولأبي الوقت[3]: «وافقت ربِّي» (فِي ثَلَاثٍ) أي: قضايا (أَوْ وَافَقَنِي رَبِّي فِي ثَلَاثٍ) بالشَّكِّ، وذكر الثَّلاث لا يقتضي نفي غيرها، فقد رُوِي عنه موافقاتٌ بلغت خمسة عشر؛ كقصَّة الأسارى (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ لَوِ اتَّخَذْتَ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) بين يدي القبلة يقوم الإمام عنده، وسقط «من» في الفرع كأصله، وزاد في «باب ما جاء في القبلة» من «كتاب الصَّلاة» [ح: ٤٠٢]: فنزلت: «﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]» (وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ يَدْخُلُ عَلَيْكَ) أي: في حجر[4] أمَّهات المؤمنين (البَرُّ وَالفَاجِرُ) أي: الفاسق، وهو مقابل البرِّ (فَلَوْ أَمَرْتَ أُمَّهَاتِ المُؤْمِنِينَ بِالحِجَابِ) وجواب «لو» محذوفٌ في الموضعين، أو هي للتَّمنِّي فلا تفتقر لجوابٍ، وعند ابن مالكٍ: هي «لو» المصدريَّة أغنت عن فعل التَّمنِّي (فَأَنْزَلَ اللهُ آيَةَ الحِجَابِ) وثبت قوله: «فأنزل الله آية الحجاب» في «اليونينيَّة»

(١) «من مقام إبراهيم»: ليس في (ص).

(٢) «من»: مثبتٌ من (د) و(م).

(٣) في (د) و(م): «ذرٍّ»، وليس بصحيحٍ.

(٤) في (م): «حجرات»، وسقط منها: «أمَّهات».

وسقط من فرعها (قَالَ) أي: عمر[١]: (وَبَلَغَنِي مُعَاتَبَةُ النَّبِيِّ ﷺ بَعْضَ[٢] نِسَائِهِ) حفصة وعائشة (فَدَخَلْتُ عَلَيْهِنَّ قُلْتُ) ولأبي ذرٍّ: «فقلت» بزيادة الفاء: (إِنِ انْتَهَيْتُنَّ؛ أَوْ لَيُبَدِّلَنَّ اللهُ رَسُولَهُ ﷺ) سقطت التَّصلية لغير أبي ذرٍّ (خَيْرًا مِنْكُنَّ، حَتَّى أَتَيْتُ[٣] إِحْدَى نِسَائِهِ، قَالَتْ: يَا عُمَرُ أَمَا) بالتَّخفيف (فِي رَسُولِ اللهِ ﷺ) سقطت التَّصلية أيضًا لغير أبي ذرٍّ (مَا يَعِظُ نِسَاءَهُ حَتَّى تَعِظَهُنَّ أَنْتَ؟!) والقائلة هذا هي أمُّ سلمة، كما في «سورة التَّحريم» [ح:٤٩١٣] بلفظ: «فقالت أمُّ سلمة: عجبًا لك يا بن الخطَّاب! دخلتَ في كلِّ شيءٍ حتَّى تبتغي أن تدخل بين[٤] رسول الله ﷺ وأزواجه» وقال الخطيب: هي زينب بنت جحشٍ، وتبعه النَّوويُّ (فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ﴾ الآيَةَ [التحريم: ٥]).

وهذا الحديث سبق في «باب ما جاء في القبلة» من «الصَّلاة» [ح:٤٠٢].

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): هو سعيد[٥] ابن الحكم ابن أبي مريم المصريُّ، ممَّا رواه المؤلِّف في «الصَّلاة» [ح:٤٠٢] مذاكرةً: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ) الغافقيُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (حُمَيْدٌ) الطَّويل قال: (سَمِعْتُ أَنَسًا عَنْ عُمَرَ) رضي الله عنهما.

١٠ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ القَوَاعِدُ: أَسَاسُهُ، وَاحِدَتُهَا: قَاعِدَةٌ، ﴿ٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾: وَاحِدُهَا قَاعِدٌ.

(قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين «﴿وَإِذْ﴾» (﴿يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾) كان يناوله الحجارة، وإنَّما عطفه عليه؛ لأنَّه كان له مدخلٌ في البناء (﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾) أي: يقولان: ربَّنا، والجملة حالٌ منهما (﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾) لدعائنا (﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]) بنيَّاتنا[٦]، قال المؤلِّف: (القَوَاعِدُ: أَسَاسُهُ، وَاحِدَتُهَا: قَاعِدَةٌ، ﴿ٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٦٠]: وَاحِدُهَا)

---

(١) «عمر»: سقط من (د).

(٢) في (م): «البعض».

(٣) في (د) و(م): «أتت».

(٤) زيد في (د): «يدي».

(٥) زيد في غير (م): «بن محمَّد» وهو خطأٌ، إنَّما هو سعيد بن الحكم بن محمَّد بن سالم بن أبي مريم الجمحيُّ، كما في كتب التَّراجم.

(٦) في (ل): «ببنائنا»، وفي هامشها: «كذا بخطِّه، ولفظ البيضاويِّ: بنيَّاتِنَا».

ولأبي ذرٍّ: «واحدتها» بزيادة تاء التَّأنيث، وفي نسخةٍ: «واحدتهنَّ» بنون النِّسوة: (قَاعِدٌ) بغير تاء/ تأنيثٍ، ففيه إشارةٌ إلى الفرق بينهما في مفرديهما. د٥/١٠ب

٤٤٨٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ بَنَوُا الكَعْبَةَ وَاقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: «لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ»، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: لَئِنْ كَانَتْ عَائِشَةُ سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ مَا أُرَى رَسُولَ اللهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الحِجْرَ إِلَّا أَنَّ البَيْتَ لَمْ يُتَمَّمْ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) بن عمر بن الخطَّاب (أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) الصِّدِّيق ﵁ (أَخْبَرَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ[1] ﷺ قَالَ) لها: (أَلَمْ تَرَيْ) بحذف النُّون للجزم، أي: ألم تعرفي (أَنَّ قَوْمَكِ) قريشًا (بَنَوُا الكَعْبَةَ وَاقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟) قالت عائشة: (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا تَرُدُّهَا) بضمِّ الدَّال، ولأبي ذرٍّ بفتحها (عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكِ) أي: قريشٍ، بكسر الحاء وسكون الدَّال المهملتين وفتح المثلَّثة، مبتدأٌ خبره محذوفٌ وجوبًا، أي: موجودٌ؛ يعني: قرب عهدهم (بِالكُفْرِ) أي: لرددتها على قواعد إبراهيم، وفي «باب فضل مكَّة وبنيانها» من «الحجِّ» [ح:١٥٨٣]: «لفعلت» (فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ) ﵄: (لَئِنْ كَانَتْ عَائِشَةُ) ﵂ (سَمِعَتْ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ مَا أُرَى) بضمِّ الهمزة، أي: ما أظنُّ (رَسُولَ اللهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الحِجْرَ) بكسر الحاء وسكون الجيم، أي: يقربان منه (إِلَّا أَنَّ البَيْتَ لَمْ يُتَمَّمْ) بتشديد الميم الأولى مفتوحةً، أي: ما نقص منه؛ وهو[2] الذي كان في الأصل (عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)/ عليه الصلاة والسلام. ١٤/٧

وهذا الحديث سبق في «الحجِّ» [ح:١٥٨٣] ومطابقته للتَّرجمة في قوله: «واقتصروا عن قواعد إبراهيم».

---

(١) (ص): «رسول الله»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٢) في (د) و(م): «وهذا».

١١ - بابٌ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾

هذا[١] (بابٌ) بالتَّنوين (﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]) القرآن، والخطاب للمؤمنين، وسقط لفظ «بابٌ» لغير أبي ذرٍّ.

٤٤٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ المُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَقْرَؤُوْنَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، العبديُّ البصريُّ، يقال له: بُنْدار قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين، ابن فارسٍ البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ المُبَارَكِ) الهُنَائيُّ[٢]؛ بضمِّ الهاء، وتخفيف النُّون ممدودةً (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلَّثة، الطَّائيِّ مولاهم (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁) أنَّه (قَالَ: كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ) اليهود (يَقْرَؤُوْنَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ) بكسر العين المهملة وسكون الموحَّدة (وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ) يعني: إذا كان ما يخبرونكم به محتملًا لِأن[٣] يكون في نفس الأمر صدقًا، فتكذِّبوه، أو كذبًا فتصدِّقوه، فتقعوا في الحرج (وَقُولُوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]) ولغير أبي ذرٍّ: «الآية»/ بدل[٤] قوله: «إلينا». د٥/١١أ

١٢ - ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾

(﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾) وفي بعض النُّسخ وعزاه في «الفتح» لأبي ذرٍّ: «باب قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ

---

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ل): «إلى هُنَاءَة»: بطنٌ من الأزد. «لب».

(٣) في غير (د) و(م): «لئلَّا»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) في (د): «بدون».

ٱلسُّفَهَآءُ﴾» (﴿مِنَ ٱلنَّاسِ﴾) المنكرين لتغيير القبلة من مشركي العرب أو أحبار يهود[1] أو المنافقين، والجارُّ والمجرور في محلِّ نصبٍ على الحال من ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ والعامل فيها ﴿سَيَقُولُ﴾ وهي حالٌ مبيِّنةٌ: (﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾) أي: ما صرفهم (﴿عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا﴾)؟ يعني: بيت المقدس، ولا بدَّ من حذف مضافٍ في ﴿عَلَيْهَا﴾ أي: على توجيهها، وجملة الاستفهام في محلِّ نصبٍ بالقول (﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾) حيثما وجَّهنا[2] توجَّهنا، فالطَّاعة في امتثال أمره، ولو وجَّهنا كلَّ يومٍ مرَّاتٍ إلى جهاتٍ متعدِّدةٍ فنحن عبيده، وفي تصريفه وخُدَّامه (﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٤٢]) وسقط من قوله: «﴿ٱلَّتِى كَانُواْ عَلَيْهَا[3]﴾...» إلى آخر الآية[4] لأبي ذرٍّ، وقال[5] بعد قوله: ﴿عَن قِبْلَتِهِمُ﴾: «الآية».

٤٤٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: سَمِعَ زُهَيْرًا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ ﵁: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ البَيْتِ، وَإِنَّهُ صَلَّى أَوْ صَلَّاهَا صَلَاةَ العَصْرِ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ صَلَّى مَعَهُ، فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ المَسْجِدِ وَهُمْ رَاكِعُونَ، قَالَ: أَشْهَدُ بِاللهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قِبَلَ مَكَّةَ، فَدَارُوا كَمَا هُمْ قِبَلَ البَيْتِ، وَكَانَ الَّذِي مَاتَ عَلَى القِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ قِبَلَ البَيْتِ رِجَالٌ قُتِلُوا لَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَينٍ أنَّه[6] (سَمِعَ زُهَيْرًا) بضمِّ الزَّاي مصغَّرًا، ابن معاوية (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عَمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ (عَنِ البَرَاءِ) ابن عازبٍ (﵁: أَنَّ النَّبِيَّ) وفي نسخةٍ: «أنَّ رسول الله» (ﷺ صَلَّى إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ) بالمدينة (سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا) بالشَّكِّ من الرَّاوي، وسقط «شهرًا» الأوَّل لأبي ذرٍّ (وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبْلَتُهُ قِبَلَ البَيْتِ) بكسر القاف وفتح الموحَّدة، أي: جهة البيت العتيق (وَإِنَّهُ صَلَّى أَوْ صَلَّاهَا

(١) في (د): «اليهود».

(٢) في (د): «يوجِّهنا».

(٣) ﴿عَلَيْهَا﴾: ليس في (ب) و(د).

(٤) في (س) و(ص): «إلى آخره».

(٥) في (د): «ولأبي ذرٍّ وقالوا» وليس بصحيحٍ.

(٦) في (د): «قال» وفي نسخةٍ في هامشها كالمثبت.

صَلَاةَ العَصْرِ) بالشَّكِّ من الرَّاوي، ونصب «صلاة» بدلًا من الضَّمير المنصوب في «صلَّاها» (وَصَلَّى مَعَهُ) عليه الصلاة والسلام (قَوْمٌ) لم أعرف أسماءهم (فَخَرَجَ رَجُلٌ) هو عبَّاد[1] بن بشرٍ أو عبَّاد بن نهيكٍ (مِمَّنْ كَانَ صَلَّى مَعَهُ) عليه الصلاة والسلام (فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ المَسْجِدِ) من بني حارثة، والمسجد بالمدينة، أو مسجد قباءٍ (وَهُمْ رَاكِعُونَ) حقيقةً، أو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكلِّ (قَالَ: أَشْهَدُ) أي: أحلف (بِاللهِ، لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قِبَلَ مَكَّةَ) أي: حال كونه[2] متوجِّهًا إليها (فَدَارُوا كَمَا هُمْ) عليه (قِبَلَ البَيْتِ) جهة البيت العتيق (وَكَانَ الَّذِي مَاتَ عَلَى القِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ قِبَلَ البَيْتِ) الحرام (رِجَالٌ قُتِلُوا[3]، لَمْ نَدْرِ مَا نَقُولُ[4] فِيهِمْ) ذكر الواحديُّ في «أسباب النُّزول» منهم: أسعدَ بنَ زُرارة، وأبا أُمامة[5] أحد بني النَّجَّار، والبراءَ بنَ معرورٍ أحد بني سلمة، لكن ذكر أنَّ أسعد بن زُرارة مات في السَّنة الأولى من الهجرة، والبراء بن معرورٍ في صفر قبل قدومه صلى الله عليه وسلم المدينة بشهرٍ[6] (فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى: (﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾) صلاتكم إلى بيت المقدس (﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]) فلا يضيع أجورهم، وفي رواية أبي ذرٍّ/ بعد قوله: ﴿إِيمَٰنَكُمْ﴾: «الآية» وسقط ما بعدها. د٥/١١ب

وهذا الحديث سبق في «كتاب الإيمان» في «باب الصَّلاة من الإيمان» [ح: ٤٠].

١٣ - ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾

(﴿وَكَذَٰلِكَ﴾) ولأبي ذرٍّ: «باب قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾» أي: وكما جعلناكم مهديِّين إلى الصِّراط المستقيم، وجعلنا[7] قبلتكم أفضل القِبَلِ (﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾) أي: خيارًا أو عدولًا، و«جعل» بمعنى: صيَّر/، فيتعدَّى لاثنين؛ فالضَّمير مفعولٌ أوَّل، و﴿أُمَّةً﴾: ثانٍ، و﴿وَسَطًا﴾: نعتٌ، ١٥/٧

(١) في هامش (ل): الَّذي في خطِّ الشَّارح: «عبادة بن بشر» بزيادة التَّاء، وهو سبق قلم.

(٢) في (د): «كوني».

(٣) في هامش (ل): قال في «المصابيح»: لكن قال بعض الحفَّاظ: تحويل القِبلة كان قبلَ بدر، ولم يُقتَل قبلها أحدٌ من الصَّحابة.

(٤) في (د): «نقوله».

(٥) في (د): «أسامة» وهو تحريفٌ.

(٦) في (ل) بياض، وفي هامشها: كذا بياضٌ بخطِّ المؤلِّف.

(٧) في (د): «أو جعلنا».

وهو -بالتَّحريك- اسمٌ لِمَا بين الطَّرفين، ويُطلق على خيار الشَّيء، وقيل: كلُّ ما صلح فيه لفظ «بين» يقال بالسُّكون، وإلا فبالتَّحريك؛ تقول: جلست وَسْط القوم؛ بالتَّحريك، وقيل: المفتوح في الأصل مصدرٌ، والسَّاكن ظرفٌ (﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾) يوم القيامة (﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]) علَّةٌ للجَعْل.

٤٤٨٧ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ وَأَبُو أُسَامَةَ -وَاللَّفْظُ لِجَرِيرٍ- عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُدْعَى نُوحٌ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: هَلْ بَلَّغْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ لأُمَّتِهِ: هَلْ بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: مَا أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقُولُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ، فَيَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَّغَ، وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ وَالوَسَطُ: العَدْلُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ) هو يوسف بن موسى ابن راشدٍ بن بلالٍ القطَّان الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (وَأَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد ابن أسامة (وَاللَّفْظُ) أي: لفظ المتن (لِجَرِيرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزَّيَّات (وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ): حمَّاد -يعني: عن الأعمش-: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوان، ففيه تصريح الأعمش بالتَّحديث (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك بن سنان (الخُدْرِيِّ) ﵁ أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يُدْعَى نُوحٌ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: هَلْ بَلَّغْتَ؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُقَالُ لأُمَّتِهِ: هَلْ بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: مَا أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ، فَيَقُولُ: مَنْ يَشْهَدُ[1] لَكَ؟ فَيَقُولُ): يشهد لي (مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ، فَيَشْهَدُونَ) له (أَنَّهُ قَدْ بَلَّغَ) زاد أبو معاوية عن الأعمش عند النَّسائيِّ «فقال: وما عِلْمُكم؟ فيقولون: أخبرنا نبيُّنا أنَّ الرُّسل قد بلَّغوا، فصدَّقناه» (وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣] وَالوَسَطُ: العَدْلُ) هو مرفوعٌ من نفس الخبر، لا مدرجٌ كما قال[2] في «الفتح»، وسقط لأبي ذرٍّ لفظ[3] «جلَّ ذِكْرُه».

---

(١) في (ص): «شهد».

(٢) في غير (د) و(م): «قاله».

(٣) «لفظ»: ليس في (د).

وقد سبق الحديث في «كتاب[1] الأنبياء»[2] [ح: ٣٣٣٩].

١٤ - ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾

(﴿وَمَا﴾)[3] ولأبي ذرٍّ: «باب قوله: ﴿وَمَا﴾» (﴿جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾) قيل: ﴿ٱلْقِبْلَةَ﴾ مفعولٌ أوَّل، و﴿ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ ثانٍ، فإنَّ الجَعْل بمعنى التَّصيير، أي: الجهة التي كنت عليها؛ وهي الكعبة، فإنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان يصلِّي إليها بمكَّة، ثمَّ لمَّا هاجر أُمِر بالصَّلاة إلى بيت المقدس[4] تألُّفًا لليهود؛ أي[5]: أنَّ أصل أمرك أن تستقبل الكعبة، وما جعلنا قبلتك بيت المقدس (﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾) لنختبر ونتبيَّن (﴿مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾) في الصَّلاة إلى الكعبة (﴿مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾) ممَّن[6] يرتدُّ عن دينه بَعْدُ، و﴿مَن﴾: موصولٌ/، و﴿يَتَّبِعُ﴾: صلته، والموصول وصلته في محلِّ المفعول بـ«نَعْلَمْ»، و﴿عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال قال البيضاويُّ: فإن قلت: كيف يكون علمُه تعالى غايةَ الجعل وهو لم يزل عالمًا؟ وأجاب: بأنَّ هذا وأشباهه باعتبار التَّعلُّق الحاليِّ الذي هو مناط الجزاء، والمعنى: ليتعلَّق علمنا به موجودًا، وقيل: ليعلم رسوله والمؤمنون، لكنَّه أسند إلى نفسه لأنَّهم خواصُّه، أو ليتميَّز[7] الثَّابت عن المتزلزل؛ كقوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: ٣٧] فوضع العلم موضع التَّمييز المسبَّب عنه (﴿وَإِن كَانَتْ﴾) أي: التَّحويلة أو القبلة (﴿لَكَبِيرَةً﴾) لثقيلةً شاقَّةً، و﴿إِن﴾: مخفَّفةٌ من الثَّقيلة، دخلت على ناسخ الابتداء والخبر، واللام للفرق بينها وبين النَّافية (﴿إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾) وهم الثَّابتون[8] الصَّادقون في اتِّباع الرَّسول، والاستثناء مفرَّغٌ، وجاز ذلك وإن لم يتقدَّمه نفيٌ ولا شبهه؛ لأنَّه في معنى النَّفي (﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾) أي: بالقبلة المنسوخة

د٥/١٢أ

(١) «كتاب»: ليس في (د).
(٢) في (ص): «الإيمان»، وليس بصحيحٍ.
(٣) ﴿وَمَا﴾: سقط من (د) و(م).
(٤) في (ص) و(م): «إلى القدس».
(٥) في (د): «أو»، ولا يصحُّ.
(٦) في (ب) و(س): «من».
(٧) في (د): «التمييز».
(٨) في غير (م): «التَّائبون» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

أو صلاتكم إليها (﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]) ولأبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿مَن[1] يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾: «الآية» وسقط ما بعدها عنده[2].

٤٤٨٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: بَيْنَا النَّاسُ يُصَلُّونَ الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ؛ إِذْ جَاءَ جَاءٍ فَقَالَ: أَنْزَلَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قُرْآنًا أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ؛ فَاسْتَقْبِلُوهَا، فَتَوَجَّهُوا إِلَى الكَعْبَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطَّاب[3] (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما) أنَّه قال[4]: (بَيْنَا النَّاسُ) بغير ميمٍ (يُصَلُّونَ الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ) بالصَّرف على الأشهر (إِذْ جَاءَ جَاءٍ) هو عبَّاد بن بشرٍ (فَقَالَ) لهم: (أَنْزَلَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قُرْآنًا) هو قوله تعالى[5]: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾... الآيات[6] [البقرة: ١٤٤] (أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ؛ فَاسْتَقْبِلُوهَا) بكسر الموحَّدة على الأمر في «اليونينيَّة» وفرعها، وبفتحها على الخبر (فَتَوَجَّهُوا إِلَى الكَعْبَةِ) من غير أن تتوالى خُطاهم عند التَّوجه، بل كانت مفرَّقة.

١٦/٧ وهذا الحديث سبق في «باب ما جاء في القبلة»[7] في أوائل «كتاب/ الصَّلاة» [ح: ٤٠٣].

١٥ - باب: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾

(باب: ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾) ولأبي ذرٍّ: «باب قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾» (﴿تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾) أي: تردُّد وجهك في جهة[8] السَّماء تطلُّعًا[9] للوحي، قيل: و«قد» تصرف المضارع إلى معنى

(١) ﴿مَن﴾: ليس في (د).
(٢) زيد في (د): «لأبي ذرٍّ».
(٣) «ابن الخطَّاب»: ليس في (د).
(٤) في هامش (ل): قوله: «قال بينما»: لفظ «قال» ثابتٌ في «فرع اليونينيَّة»، وفي خطِّ القسطلانيِّ بالسَّواد.
(٥) «هو قوله تعالى»: ليس في (د).
(٦) في (د): «الآية».
(٧) «في»: ليس في (د).
(٨) «جهة»: ليس في (د).
(٩) في (د): «تطلُّبًا».

المضيّ؛ كهذه الآية وأشباهها، وقول الزَّمخشريِّ: ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ ربَّما نرى، ومعناه: كثرة الرُّؤية؛ كقوله:

قـد أتـركُ القِـرْنَ مُصْـفرًّا أنامـلُـه ....

تعقَّبه أبو حيَّان بأنَّه شرح قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ بـ«ربُّما نرى»، و«ربَّ»[1] عند المحقِّقين لتقليل الشيء في نفسه أو لتقليل نظيره، ثمَّ قال: «ومعناه: كثرة الرُّؤية» فهو مضادٌّ لمدلول «رُبَّ» على مذهب الجمهور، ثمَّ ما ادَّعاه من كثرة الرُّؤية لا يدلُّ عليه اللَّفظ؛ لأنَّه لم يوضع للكثرة «قد» مع المضارع، سواءٌ[2] أريد المضيُّ أم لا، وإنَّما فُهِمَت من التَّقلُّب (﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾) تحبُّها وتتشوَّق إليها؛ لمقاصد دينيَّة وافقت مشيئة الله تعالى/ وحكمه، والجملة في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ﴿قِبْلَةً﴾ (﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]) نحوَه وجِهَته، ولغير أبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: «إلى: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ[3]﴾ [البقرة: ١٤٤]» وسقط ما بعدها. د١٢/٥٥ب

٤٤٨٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ ﵁ قَالَ: لَمْ يَبْقَ مِمَّنْ صَلَّى القِبْلَتَيْنِ غَيْرِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) بضمِّ الميم الأولى[4] وسكون العين وفتح الفوقيَّة وكسر الميم آخره راءٌ (عَنْ أَبِيهِ) سليمان بن طرخان (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: لَمْ يَبْقَ مِمَّنْ صَلَّى القِبْلَتَيْنِ) أي: الصَّلاة إلى بيت المقدس وإلى الكعبة من المهاجرين والأنصار (غَيْرِي) وهذا قاله أنسٌ في آخر عمره.

١٦ - ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾

(﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾) اليهود (﴿بِكُلِّ ءَايَةٍ﴾) بكلِّ برهانٍ وحجَّةٍ على أنَّ الكعبة قبلةٌ (﴿مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾) أي: لم يؤمنوا بها ولا صلُّوا إليها، ولام ﴿لَئِنْ أَتَيْتَ﴾ موطِّئةٌ للقسم المحذوف، و«إن» شرطيَّةٌ، فاجتمع شرطٌ وقسمٌ، فالجواب له (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ

(١) في (ص): «وربَّما».

(٢) «سواء»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(س): ﴿تَعْمَلُونَ﴾ وهي قراءة ابن عامرٍ وحمزة والكسائي.

(٤) «الأولى»: ليس في (د).

ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥]) والمعنى: ولئن اتَّبعت أهواءهم على سبيل الفرض والتَّقدير، وحاشاه الله من ذلك، ولأبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ﴾: «الآية» وأسقط[1] ما بعده.

٤٤٩٠ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي الصُّبْحِ بِقُبَاءٍ؛ جَاءَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَأُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، أَلَا فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَ وَجْهُ النَّاسِ إِلَى الشَّأْمِ، فَاسْتَدَارُوا بِوُجُوهِهِمْ إِلَى الكَعْبَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة[2]، البجليُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ) هو ابن بلالٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ) بالميم[3] (فِي) صلاة (الصُّبْحِ بِقُبَاءٍ؛ جَاءَهُمْ رَجُلٌ) اسمه: عبَّاد بن بشرٍ (فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ) بالتَّنكير؛ لأنَّ المراد البعض، أي: قوله تعالى[4]: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ الآيات [البقرة: ١٤٤] وأطلق اللَّيلة على بعض اليوم الماضي وما يليه مجازًا (وَ) قد[5] (أُمِرَ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول، أي: أمر الله تعالى نبيَّه عليه الصلاة والسلام (أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، أَلَا) بتخفيف اللام (فَاسْتَقْبِلُوهَا) بكسر الموحَّدة لا بفتحها، كما لا يخفى (وَكَانَ وَجْهُ النَّاسِ إِلَى الشَّأْمِ) تفسيرٌ من الرَّاوي (فَاسْتَدَارُوا بِوُجُوهِهِمْ إِلَى الكَعْبَةِ) ولم يؤمروا بإعادة ما صلُّوه إلى جهة بيت المقدس؛ لأنَّ النَّسخ لا يثبت في حقِّ المكلَّف حتَّى يبلُغَه.

١٧ - ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾

(﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾) هم علماؤهم (﴿يَعْرِفُونَهُۥ﴾) صلى الله عليه وسلم بنعته وصفته (﴿كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾) رُوِيَ: أنَّ عمر سأل عبد الله بن سَلَام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أنا أعلم به منِّي

(١) في (ص): «وإسقاط».

(٢) «المعجمة»: ليس في (د).

(٣) زاد في (د): وفي نسخة بإسقاطها.

(٤) «قوله تعالى»: ليس في (د).

(٥) «قد»: ليس في (د).

بابني، قال: ولمَ؟ قال: لأنّي لم[1] أشكَّ في محمّدٍ أنّه نبيٌّ، فأمّا ولدي؛ فلعلَّ والدته خانت» زاد السَّمرقنديُّ في روايته: «أقرَّ الله عينك يا عبد الله» وقيل: الضَّمير في ﴿يَعْرِفُونَهُۥ﴾ للقرآن، وقيل: لتحويل القبلة، وظاهر سياق الآية ثَمَّ يقتضي اختياره (﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ﴾) طائفةً من اليهود (﴿لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾) محمَّدًا أو ما جاء به (إِلَى قَوْلِهِ): ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ (﴿مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة: ١٤٦-١٤٧]) الشَّاكِّين في أنّه من ربِّك، أو في كتمانهم الحقَّ عالمين به، والمراد/: نهي الأمَّة؛ لأنَّ الرَّسول لا يشكُّ، وسقط لأبي ذرٍّ «﴿وَإِنَّ فَرِيقًا[2]﴾ إلى ﴿ٱلْحَقَّ﴾»، وقال: «إلى قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾» فزاد: «﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾». د٥/١٣أ

٤٤٩١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ؛ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّأْمِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الكَعْبَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بفتح القاف والزَّاي والعين المهملة المفتوحات، قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ﵄ أنّه (قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ) بغير ميمٍ (بِقُبَاءٍ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ؛ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ) هو عبَّاد بن بشرٍ (فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ) أي: قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ الآيات [البقرة: ١٤٤]/ (وَقَدْ أُمِرَ) بضمِّ الهمزة (أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا) بكسر الموحَّدة (وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّأْمِ) من كلام الرَّاوي (فَاسْتَدَارُوا إِلَى الكَعْبَةِ) وهذه طريقة[3] أخرى للحديث السَّابق. ١٧/٧

١٨ - ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسْتَبِقُوا ٱلْخَيْرَٰتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

(﴿وَلِكُلٍّ﴾) وفي نسخةٍ: «بابٌ ﴿وَلِكُلٍّ﴾» من أهل الملل (﴿وِجْهَةٌ﴾) قبلةٌ (﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾) وجهه (﴿فَٱسْتَبِقُوا ٱلْخَيْرَٰتِ﴾) من أمر القبلة وغيرها[4] (﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]) أي: هو قادرٌ على جمعكم من الأرض وإن تفرَّقت أجسادكم وأبدانكم،

(١) في (ص) و(م): «لست» وكلاهما مرويٌّ.

(٢) زيد في (د) و(م): «﴿مِّنْهُمْ﴾».

(٣) في (د): «طريقٌ».

(٤) في (د): «وغيره»، وكلاهما صحيحٌ.

ووقع في رواية أبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾: «الآية» وسقط ما بعدها.

٤٤٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ بَيْتِ المَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ صَرَفَهُ نَحْوَ القِبْلَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى) العنزيُّ[1] الزَّمِنُ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ) بن عازبٍ (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَحْوَ بَيْتِ المَقْدِسِ) أي: ونحن بالمدينة (سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا) بالشَّكِّ من الرَّاوي (ثُمَّ صَرَفَهُ) أي: صرف الله عز وجل نبيَّه صلى الله عليه وسلم، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «ثمَّ صُرِفُوا» بضمِّ أوَّله مبنيًّا للمفعول، أي: صرف الله تعالى نبيَّه وأصحابه (نَحْوَ القِبْلَةِ) أي: الكعبة الحرام.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الصَّلاة»، والنَّسائيُّ فيها[2] وفي «التَّفسير».

١٩ - ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ شَطْرُهُ: تِلْقَاؤُهُ

(﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾) أي: ومن أيِّ مكانٍ خرجت للسَّفر (﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾) إذا صلَّيت (﴿وَإِنَّهُ﴾) أي: المأمور به؛ وهو التَّوجُّه للكعبة (﴿لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٤٩]) فيجازيكم بأعمالكم، وفي رواية أبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾: «الآية» وحذف ما بعدها (شَطْرُهُ) مبتدأٌ، أي: شطر المسجد الحرام، وخبره: (تِلْقَاؤُهُ).

٤٤٩٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي الصُّبْحِ بِقُبَاءٍ؛ إِذْ جَاءَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ: أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، فَأُمِرَ أَنْ

---

(١) في هامش (ل): قوله: «العَنَزيُّ»: إلى عنزة بن ربيعة؛ منهم: ابن المثنَّى، ومعبد بن هلال، وعبد الله بن أبي الهذيل، وضبَّة بن محصن؛ هؤلاء بفتح النُّون، قال السَّمعانيُّ: هذه النِّسبة إلى عَنَزة؛ وهي حيٌّ من ربيعة... إلى آخره. «ترتيب».

(٢) في (ص) و(م): «فيه».

يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا، فَاسْتَدَارُوا كَهَيْئَتِهِمْ، فَتَوَجَّهُوا إِلَى الكَعْبَةِ، وَكَانَ وَجْهُ النَّاسِ إِلَى الشَّأْمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ) القَسْمَليُّ[1] قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ) العدويُّ مولاهم، أبو عبد الرَّحمن المدنيُّ مولى ابن عمر (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ) تعالى/ (عَنْهُما يَقُولُ: بَيْنَما[2] النَّاسُ) بالميم، وفي نسخةٍ بإسقاطها (فِي) صلاة (الصُّبْحِ بِقُبَاءٍ) في مسجده[3] (إِذْ جَاءَهُمْ رَجُلٌ) هو[4] عبَّاد بن بشرٍ (فَقَالَ) لهم: (أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ) بضمِّ الهمزة (قُرْآنٌ، فَأُمِرَ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول[5]، أي: النَّبيّ ﷺ، ولأبي ذرٍّ: «وأُمِرَ» بالواو بدل الفاء (أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ) إذا صلَّى (فَاسْتَقْبِلُوهَا) بكسر الموحَّدة (فَاسْتَدَارُوا) بالفاء، ولغير أبي ذرٍّ: «واستداروا» (كَهَيْئَتِهِمْ) من غير تغييرٍ (فَتَوَجَّهُوا إِلَى الكَعْبَةِ) من غير أن تتوالى خطاهم عند التَّوجُّه (وَكَانَ وَجْهُ النَّاسِ إِلَى الشَّأْمِ) تفسيرٌ من الرَّاوي كما سبق.

د٥/١٣ب

٢٠ - ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾

(﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠]) هذا أمرٌ ثالثٌ منه تعالى باستقبال الكعبة، واختُلِف في حكمة التَّكرار؛ فقيل: تأكيدٌ لأنَّه أوَّل ناسخٍ وقع في الإسلام على ما نصَّ عليه ابن عبَّاسٍ وغيره، والنَّسخ من مظانِّ الفتنة والشُّبهة، فبالحريِّ أن يُؤكَّد أمرها ويُعاد ذكرها مرَّةً بعد أخرى، وقيل: إنَّه منزَّلٌ على أحوالٍ؛ فالأوَّل: لمن هو مشاهدٌ للكعبة، والثَّاني: لمن هو في مكَّة غائبًا عن مشاهدة الكعبة، والثَّالث: لمن هو في غيرها من البلدان، أو الأول: لمن بمكَّة، والثَّاني: لمن هو بغيرها من البلدان، والثَّالث: لمن خرج في الأسفار، ولأبي ذرٍّ عن الكُشميهَنيِّ: «﴿شَطْرَهُ﴾» بالنَّصب[6]: «تلقاءه» وزاد في رواية غير أبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾: «إلى قوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾»، أي: إلى ما ضلَّت عنه الأمم؛ ولذا كانت هذه الأمَّة أفضل الأمم وأشرفها.

---

(١) في (م): «السُّلميُّ» وهو تحريفٌ، وفي هامش (ل): إلى القساملة؛ قبيلة من الأزد نزلت البصرة. «ترتيب».

(٢) في هامش (ل): الَّذي في «الفرع»: إسقاط الميم.

(٣) في (د): «بمسجده».

(٤) في (د): «اسمه».

(٥) «مبنيًّا»: ليس في (ص).

(٦) زيد في (د) و(ص): «أي».

٤٤٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بِقُبَاءٍ؛ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّأْمِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى القِبْلَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقفيُّ أبو رجاءٍ البَغْلَانيُّ[1]، وسقط لأبي ذرٍّ «ابن سعيد» (عَنْ مَالِكٍ) الإمام الأعظم (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: بَيْنَمَا) بالميم (النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بِقُبَاءٍ؛ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ) عبَّادٌ[2] (فَقَالَ) لهم: (إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ) نُصِبَ على الظَّرفيَّة، وفي نسخةٍ: «قرآنٌ» كالرِّواية السَّابقة [ح:٤٤٩٣] والمراد: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ الآيات [البقرة: ١٤٤] (وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، فَاسْتَقْبِلُوهَا)/ بكسر الموحَّدة، قال الرَّاوي: (وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ) أي: أهل قباءٍ (إِلَى الشَّأْمِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى القِبْلَةِ) ولأبي ذرٍّ في نسخةٍ أيضًا: «إلى الكعبة». ١٨/٧

٢١ - ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ ﴿شَعَآئِرِ﴾: عَلَامَاتٌ، وَاحِدَتُهَا: شَعِيرَةٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الصَّفْوَانُ: الحَجَرُ، وَيُقَالُ: الحِجَارَةُ المُلْسُ الَّتِي لَا تُنْبِتُ شَيْئًا، وَالوَاحِدَةُ: صَفْوَانَةٌ؛ بِمَعْنَى: الصَّفَا، وَالصَّفَا لِلْجَمِيعِ

(﴿إِنَّ ٱلصَّفَا﴾) ولأبي ذرٍّ: «باب[3] قوله: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا﴾» (﴿وَٱلْمَرْوَةَ﴾) «إنَّ» واسمها، وثَمَّ محذوفٌ، أي: إنَّ[4] طواف الصَّفا[5] أو سعي الصَّفا[6]: والصفا والمروة: علمين لجبلين معروفين، واللَّام فيهما للغلبة[7]، والمروة: الحجارة الصِّغار، والخبر قوله: (﴿مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾) أي: من مناسك الحجِّ (﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ﴾) شرطٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و﴿حَجَّ﴾: في موضع جزمٍ/، و﴿ٱلْبَيْتَ﴾: نُصِب على المفعول به لا على الظَّرف، والجواب قوله: (﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾). د٥/١٤أ

---

(١) في هامش (ل): نسبة إلى بغلان؛ بلدٌ ببلخ. «لب».

(٢) زيد في (د): «ابن بشرٍ».

(٣) «باب»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٤) «إنَّ»: ليس في (د).

(٥) زيد في (د): «والمروة»، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٦) زاد في غير (د): «أي».

(٧) في (ص): «القبلة»، ولعلَّه تحريفٌ.

الإجماع على مشروعيَّة الطَّواف بهما في الحجِّ والعمرة، واختُلِف في وجوبه؛ فعن مالكٍ والشَّافعيِّ أنَّه ركنٌ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «اسعَوا فإنَّ الله كتب عليكم السَّعي» رواه أحمد، وعن الإمام أحمد أنَّه سنَّةٌ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ فإنَّه يُفهَم منه التَّخيير، وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ نفي الجناح يدلُّ على الجواز الدَّاخل في معنى الوجوب، فلا يدفعه، وعن أبي حنيفة أنَّه واجبٌ يُجبَر بالدَّم (﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾) فَعَلَ طاعةً، و﴿خَيْرًا﴾: نُصِبَ على أنَّه صفة مصدرٍ محذوفٍ، أي: تطوُّعًا خيرًا (﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ﴾) يقبل اليسير ويعطي الجزيل، أو شاكرٌ[1] بقبول أعمالكم (﴿عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]) بالثَّواب، لا يخفى عليه طاعتكم.

(﴿شَعَآئِرِ﴾) ولأبي ذرٍّ: «الشَّعاير»: (عَلَامَاتٌ، وَاحِدَتُهَا: شَعِيرَةٌ) وهي العلامة، والأجود في «شعائر» الهمزة[2]، عكس ﴿مَعَٰيِشَ﴾[3] [الأعراف: ١٠].

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما فيما وصله الطَّبريُّ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه: (الصَّفْوَانُ[4]: الحَجَرُ، وَيُقَالُ: الحِجَارَةُ المُلْسُ) بضمِّ الميم وسكون اللَّام، جمع أملس: (الَّتِي لَا تُنْبِتُ شَيْئًا) أبدًا، كذا قاله أهل اللُّغة (وَالوَاحِدَةُ) أي: واحدة الصَّفوان (صَفْوَانَةٌ؛ بِمَعْنَى: الصَّفَا، وَالصَّفَا) بالقصر (لِلْجَمِيعِ) وهي الصَّخرة الصَّمَّاء، وألف «الصفا» عن واوٍ؛ لقولهم: صفوان، والاشتقاق يدلُّ عليه؛ لأنَّه من الصَّفو، وسقط للحَمُّويي من قوله: «وقال ابن عبَّاسٍ...» إلى آخره.

٤٤٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ: أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا

---

(١) في (ص): «شكورٌ».

(٢) في هامش (ل): أي: لأنَّ الياء زائدة. «منه».

(٣) في هامش (ل): قوله: «عكس ﴿مَعَٰيِشَ﴾»: كذا في «الدُّرِّ المصون»، لكنَّه قال في «الأعراف»: العامَّة على (معايش) بصريح الياء، وخرج خارجةُ فروى عن نافع: (معائش) بالهمز، وقال النَّحويُّون: هذا غلط؛ لأنَّه لا همز عندهم إلَّا ما كان فيه حرف المدِّ زائدًا؛ نحو: «صحائف»، فكذا (معايش) فالياء أصلٌ؛ لأنَّها من العيش، وقال الزَّجاج: جميع نحاة البصرة يزعمون أنَّ همزها خطأ، ولا أعلم له وجهًا إلا التَّشبيه بـ«صحيفة» و«صحائف»، وقد نقل الفرَّاء أنَّ قلب هذه الياء همزة -تشبيهًا لها بياء «صحيفة»- قد جاء وإن كان قليلًا. انتهى ملخَّصًا من خطِّ شيخنا عجمي رحمه الله.

(٤) في هامش (ل): قوله: «الصَّفوان: الحجر الصَّلد»، عبارة «القاموس»: الصَّفاة: الحجر الصَّلد لا يُنبِت شيئًا، وجمعه: صَفَواتٌ وصفًا.

وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فَمَا أُرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَلَّا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَلَّا، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ؛ كَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي الأَنْصَارِ؛ كَانُوا يُهِلُّونَ لِمَنَاةَ، وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذْوَ قُدَيْدٍ، وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطَّوَّفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلَامُ؛ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير بن العوَّام: (أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ: أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ فَمَا أُرَى) بضمِّ الهمزة؛ أي[1]: فما أظنُّ، ولأبي ذرٍّ: «فما أَرى» بفتحها (عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا) من الإثم (أَلَّا يَطَّوَّفَ بِهِمَا) لأنَّ مفهوم الآية أنَّ السَّعي ليس بواجبٍ؛ لأنَّها دلَّت على رفع الجناح وهو الإثم، وذلك يدلُّ على الإباحة لأنَّه لو كان واجبًا لَمَا قيل فيه مثل هذا (فَقَالَتْ عَائِشَةُ) رادَّةً عليه قوله: (كَلَّا، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ؛ كَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطَّوَّفَ بِهِمَا) بزيادة «لا» بعد «أن»، فإنَّها كانت حينئذٍ تدلُّ على رفع الإثم عن تاركه، وذلك حقيقة المباح، فلم يكن في الآية نصٌّ على الوجوب ولا عدمه، ثمَّ بيَّنت أنَّ الاقتصار في الآية على نفي الإثم له سببٌ خاصٌّ فقالت: (إِنَّمَا أُنْزِلَتْ[2] هَذِهِ الآيَةُ فِي الأَنْصَارِ؛ كَانُوا) زاد في «الحجِّ» [ح:١٦٤٣]: «قبل أن يُسلِموا» (يُهِلُّونَ لِمَنَاةَ) بفتح الميم والنُّون/ المخفَّفة، مجرورٌ بالفتحة للعلميَّة والتَّأنيث، وسُمِّيت بذلك لأنَّ النَّسائك كانت تُمنَى -أي: تُراق- عندها (وَكَانَتْ مَنَاةُ حَذْوَ قُدَيْدٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الذَّال المعجمة آخره واوٌ، أي: مقابل «قُدَيْدٍ» بضمِّ القاف وفتح الدَّال: موضعٌ من منازل طريق مكَّة إلى المدينة (وَكَانُوا يَتَحَرَّجُونَ) أي: يحترَّزون من الإثم (أَنْ يَطَّوَّفُوا) بالتَّشديد، وفي «اليونينيَّة» بالتَّخفيف (بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ) كراهيةً لصنمي غيرهم؛ إساف الذي كان على الصَّفا، ونائلة الذي كان بالمروة، وحبِّهم صنمَهم الذي كان[3] بقُدَيْدٍ، وكان ذلك سنَّةً في آبائهم، من أحرم لمناة؛ لم

د٥/١٤ب

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في (د) و(م): «نزلت» والمثبت موافقٌ لِمَا في «اليونينيَّة».

(٣) «كان»: ليس في (ب) و(س).

يطف بين الصَّفا والمروة (فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلَامُ؛ سَأَلُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ) الطَّواف بينهما (فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى: (﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]).

وهذا الحديث سقط للحَمُّويي، وقد سبق في «باب وجوب الصَّفا والمروة» من «كتاب الحجِّ» مطوَّلًا [ح: ١٦٤٣].

٤٤٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﵁ عَنِ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ، فَقَالَ: كُنَّا نَرَى أَنَّهُمَا مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الإِسْلَامُ؛ أَمْسَكْنَا عَنْهُمَا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾.

١٩/٧ وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ)/ بن واقدٍ الفريابيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوريُّ (عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ) الأحول البصريِّ أبي عبد الرَّحمن أنَّه (قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﵁ عَنِ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ) في «باب ما جاء في السَّعي بين الصَّفا والمروة» [ح: ١٦٤٨] قال: «قلت لأنسٍ: أكنتم تكرهون السَّعي بين الصَّفا والمروة؟» (فَقَالَ[1]: كُنَّا نَرَى) بفتح النُّون، ولأبي ذرٍّ: «نُرى[2]»؛ بضمِّها (أَنَّهُمَا مِنْ أَمْرِ الجَاهِلِيَّةِ) الذي كانوا يتعبَّدون به (فَلَمَّا كَانَ[3] الإِسْلَامُ أَمْسَكْنَا عَنْهُمَا، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾) كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره بعد: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾: «﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾» [البقرة: ١٥٨].

وهذا الحديث قد مرَّ[4] في[5] «الحجِّ» [ح: ١٦٤٨].

٢٢ - بابُ قَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ أَضْدَادًا، وَاحِدُهَا: نِدٌّ

(بابُ قَوْلُهُ) تعالى: (﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥]) من الأصنام: (أَضْدَادًا) كذا فسَّره أبو عبيدة، وهو تفسيرٌ باللَّازم؛ لأنَّ النِّدَّ في اللُّغة: المثل، وزاد أبو ذرٍّ في

---

(١) في (د): «قال».

(٢) «نرى»: ليس في (د).

(٣) في (د): «بمسجده».

(٤) في (م): «تقدَّم».

(٥) زيد في (ص): «باب».

روايته بعد قوله: ﴿أَندَادًا﴾: «﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾[1]؛ يعني: أضدادًا» (وَاحِدُهَا: نِدٌّ) بكسر النُّون وتشديد الدَّال المهملة، والكاف في ﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ في محلِّ نصبٍ نعتٌ[2] لمصدرٍ محذوفٍ، وقال ابن عطيَّة: «حُبِّ»: مصدرٌ مضافٌ للمفعول في اللَّفظ، وهو في التَّقدير مضافٌ للفاعل المضمر؛ التَّقدير: كحبِّكم الله، أو كحبِّهم الله، ومراده[3] بـ«المضمر»: أنَّ ذلك[4] الفاعل من جنس الضَّمائر، ولا يريد أنَّ الفاعل يضمر[5] في المصدر كما يضمر في الأفعال؛ لأنَّ هذا قولٌ مردودٌ؛ لأنَّ المصدر[6] اسم جنسٍ لا يُضمَر فيه لجموده، والمعنى: أنَّهم يعظِّمونهم كتعظيم الله، ويسوُّون بينه وبينهم في المحبَّة، وسقط «باب قوله» لأبي ذرٍّ.

٤٤٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَلِمَةً وَقُلْتُ أُخْرَى؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهْوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ نِدًّا؛ دَخَلَ النَّارَ»، وَقُلْتُ أَنَا: مَنْ مَاتَ وَهْوَ لَا يَدْعُو للهِ نِدًّا؛ دَخَلَ الجَنَّةَ.

د٥/١٥أ وبه قال/: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان المروزيُّ (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزَّاي، محمَّد بن ميمون (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ شَقِيقٍ) أبي وائل بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ كَلِمَةً وَقُلْتُ أُخْرَى، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ مَاتَ وَهْوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ نِدًّا) مثلًا (دَخَلَ النَّارَ) والنِّدُّ: المثل؛ من نَدَّ نُدُودًا؛ إذا نفر[7]، ونادَدتُ الرَّجل: خالفته، خُصَّ بالمخالف المماثل في الذَّات، كما خُصَّ المساوي للمماثل في القدر، وتسمية ما يعبده[8] المشركون من دون الله أندادًا؛ لأنَّهم لمَّا تركوا عبادته إلى عبادتها؛ شابهت حالهم حال من يعتقد أنَّها ذواتٌ واجبةٌ بالذَّات، قادرةٌ على أن تدفع عنهم بأس الله،

(١) في هامش (ج) و(ل): أي: حُبًّا كحُبِّ الله. «منه».

(٢) في (د): «نعتًا».

(٣) في هامش (ج): ومراده... إلى آخره: من كلام السَّمين.

(٤) «ذلك»: ليس في (د) و(م).

(٥) في غير (د) و(م): «مضمر».

(٦) في (ص): «المقدر»، وهو تحريفٌ، وفي (ج) و(ل): «المضمر»، وفي هامشهما: قوله: «لأن المضمر، وفي نسخة المقدَّر» وصوابه: «لأنَّ المصدر»: هو كما في «الدُّر الثَّمين».

(٧) في (د): «انفرد».

(٨) في (م): «يصدُّه» وهو تحريفٌ.

وتمنحهم ما لم يُرِد الله تعالى بهم[1] من خيرٍ، فتهكَّم بهم وشنَّع عليهم بأن جعلوا أندادًا لمن يمتنع أن يكون له ندٌّ (وَقُلْتُ أَنَا: مَنْ مَاتَ وَهْوَ لَا يَدْعُو للهِ نِدًّا؛ دَخَلَ الجَنَّةَ) لأنَّ انتفاء السَّبب يقتضي انتفاء المسبَّب، فإذا انتفى دعوى النِّدِّ انتفى دخول النَّار، وإذا انتفى دخولها لزم دخول الجنَّة؛ إذ لا دار بينهما، وأمَّا أصحاب الأعراف فقد عُرِف استثناؤهم من العموم.

٢٣ - ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾. ﴿عُفِىَ﴾ تُرِكَ

(﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين «﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾» (﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾) أي: بسبب القتلى؛ كقوله: «دخلت امرأةٌ النَّار في هِرَّةٍ»، و﴿ٱلْقِصَاصُ﴾: مأخوذٌ من قصِّ الأثر، فكأنَّ القاتل سلك طريقًا من القتل يقصُّ أثره فيها، ويمشي على سبيله في ذلك، و﴿ٱلْقَتْلَى﴾: جمع قتيلٍ، لفظُ مؤنَّثٌ تأنيث الجماعة، أي: فُرِض عليكم على التَّخيير إذا كان القتل عمدًا ظلمًا أن يُقْتَل (﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]) وسقط[2] لأبي ذرٍّ «﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ﴾» وقال: «إلى ﴿أَلِيمٌ﴾» وقد روى ابن أبي حاتمٍ في سبب نزول هذه الآية: أنَّ حيَّين من العرب اقتتلوا في الجاهليَّة قبل الإسلام بقليلٍ، وكان بينهم قتلٌ وجراحاتٌ، حتَّى قتلوا العبيد والنِّساء، فلم يأخذ بعضهم من بعضٍ حتَّى أسلموا، وكان أحد الحيَّين يتطاول على الآخر في العدَّة والأموال، فحلفوا ألَّا يَرضَوا حتَّى يُقتَل الحرُّ منهم[3] بالعبد، والذَّكر بالأنثى فنزلت، واستدلَّ بها المالكيَّة والشافعيَّة على أنَّه لا يُقتل الحرُّ بالعبد[4]، لكن قال البيضاويُّ: لا دلالة فيها على أن[5] لا يُقتَل الحرُّ بالعبد والذَّكر بالأنثى، كما لا تدلُّ على عكسه؛ فإنَّ المفهوم إنَّما يعتبر حيث لم يظهر للتَّخصيص غرضٌ سوى اختصاص الحكم، وقد بيَّنا ما كان الغرض، إنَّما منع مالكٌ والشَّافعي قتل الحرِّ بالعبد سواءٌ كان عبده أو عبد غيره لحديث: «لا يُقتل حرٌّ بعبدٍ» رواه الدَّارقطنيُّ//، وقال الحنفيَّة: آية البقرة منسوخةٌ بآية المائدة: ﴿ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾[6] [المائدة: ٤٥]

د١٥/٥ب
٢٠/٧

(١) في (د): «فيهم»، وفي (م) ونسخةٍ في هامش (د): «لهم».

(٢) «سقط»: سقط من (د).

(٣) في غير (د): «منكم» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) زيد في (ص)، «والذَّكر بالأنثى».

(٥) في (ب) و(س): «أنَّه».

(٦) في (ل): «والنفس بالنفس»، وفي هامشها: التِّلاوة: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾.

فالقصاص ثابتٌ بين العبد والحرِّ، والذَّكر والأنثى، ويستدلُّون بقوله ﷺ: «المسلمون تتكافأ دماؤهم» وبأنَّ التَّفاضل غير معتبرٍ في الأنفس؛ بدليل أنَّ جماعةً لو قَتَلوا واحدًا قُتِلوا به، وأُجيب بأنَّ دعوى النَّسخ بآية المائدة غير سائغٍ[1]؛ لأنَّه حكاية ما في التَّوراة، فلا ينسخ ما في القرآن، وعن الحسن وغيره: لا يُقتَل الرَّجل بالمرأة لهذه الآية، وخالفهم الجمهور -وهو مذهب الأئمة الأربعة- فقالوا: يُقتَل الذَّكر بالأنثى والأنثى بالذَّكر بالإجماع، وحينئذٍ فما نقله[2] في «الكشَّاف» عن الشَّافعيِّ ومالكٍ أنَّه لا يُقتَل الذَّكر بالأنثى لا عمل عليه (﴿عُفِيَ﴾ [البقرة: ١٧٨]) أي: (تُرِكَ) وسقط ذلك في نسخٍ[3].

٤٤٩٨ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقُولُ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ القِصَاصُ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَةُ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الأُمَّةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ فَالعَفْوُ: أَنْ يَقْبَلَ الدِّيَةَ فِي العَمْدِ ﴿فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ يَتَّبِعُ بِالمَعْرُوفِ، وَيُؤَدِّي بِإِحْسَانٍ ﴿ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مِمَّا كُتِبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ قَتَلَ بَعْدَ قَبُولِ الدِّيَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ[4]) عبد الله بن الزُّبير بن عيسى المكيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا عَمْرٌو) هو ابن دينارٍ (قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا)[5] بن جبرٍ المفسِّر (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقُولُ: كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ القِصَاصُ، وَلَمْ تَكُنْ فِيهِمُ الدِّيَةُ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الأُمَّةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾) أي: شيءٌ من العفو؛ لأنَّ «عفا» لازمٌ، وفائدته الإشعار بأنَّ بعض العفو كالعفو التَّامِّ في إسقاط القصاص، وقيل: ﴿عُفِيَ﴾[6] بمعنى: تُرِكَ و﴿شَيْءٌ﴾: مفعولٌ به[7]، وهو ضعيفٌ؛ إذ لم

(١) في (ب) و(س): «سائغة».

(٢) في (م): «نقل».

(٣) في (د): «النُّسخ».

(٤) في هامش (ل): قال الكِرمانيُّ: هو أوَّل من حدَّث عنه البخاريُّ في «الجامع».

(٥) زيد في (ب) و(س): «هو».

(٦) في هامش (ج): وبني ﴿عُفِيَ﴾ للمفعول وإن كان قاصِرًا؛ لأنَّ القاصرَ يتعدَّى للمصدر؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]. انتهى «سمين».

(٧) يعني: مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله، وهو النائب عن الفاعل.

يثبت «عفا الشَّيء» بمعنى: تركه، بل أعفاه، و«عفا» يُعدَّى بـ«عن» إلى الجاني وإلى الذَّنب، قال الله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣] وقال: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾(١) [المائدة: ١٠١] فإذا عُدِّي به إلى الذَّنب عُدِّي إلى الجاني باللَّام، كأنَّه قيل: فمن عُفِي له عن جنايته من جهة أخيه؛ يعني: وليَّ الدَّم، وذكره بلفظ الأخوَّة الثَّابتة بينهما من الجنسيَّة والإسلام؛ ليرقَّ له ويعطف عليه، قاله القاضي في «تفسيره» (فَالعَفْوُ: أَنْ يَقْبَلَ) الوليُّ (الدِّيَةَ) من المعفوِّ عنه (فِي) القتل (العَمْدِ ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ يَتَّبعُ) بتشديد الفوقيَّة وكسر الموحَّدة، ولأبي ذرٍّ: «يُتْبَع» بضمِّ المثنَّاة التَّحتيَّة(٢) وسكون الفوقيَّة وفتح الموحَّدة، أي: يطلب وليُّ المقتول الدِّيَة (بِالمَعْرُوفِ) من غير عنفٍ (وَيُؤَدِّي) المعفوُّ عنه الدِّية (بِإِحْسَانٍ) من غير مطلٍ ولا بخسٍ، (﴿ذَٰلِكَ﴾) الحكم المذكور من العفو والدِّية (﴿تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ مِمَّا كُتِبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ) لأنَّ أهلَ التَّوراة كُتِب عليهم القصاص فقط، وحُرِّم عليهم العفو وأخذ الدِّية، وأهلَ الإنجيل العفوُ، وحُرِّم عليهم القصاص والدِّية، وخُيِّرت هذه الأمَّة المحمَّديَّة بين الثَّلاثة؛ القصاص والدِّية والعفو تيسيرًا عليهم وتوسعةً (﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]) أي: (قَتَلَ) بفتحات (بَعْدَ قَبُولِ الدِّيَةِ) فله عذابٌ موجعٌ في الآخرة، أو في الدُّنيا بأن يُقتَل لا محالة، قال/ سعيد بن أبي عَروبة عن قتادة عن الحسن عن سَمُرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أعافي رجلًا» وفي روايةٍ: «أحدًا قَتَل بعد أخذه الدِّية» يعني: لا أقبل منه الدِّية، بل أقتله. د٥/١٦أ

٤٤٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن المثنَّى بن عبد الله بن أنس بن مالك بن النَّضر (الأَنْصَارِيُّ) وسقط «بن عبد الله» لأبي ذرٍّ، قال: (حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطَّويل: (أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ) برفعهما على أنَّ «كتابُ الله»(٣): مبتدأٌ، و«القصاصُ»: خبره، ونصبهما على أنَّ الأوَّل إغراءٌ، والثَّاني بدلٌ منه، ونَصْب الأوَّل ورَفْع الثَّاني على أنَّه

(١) قوله: «وقال: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾» سقط من (د).

(٢) هكذا في (ص): «بضمِّ المثنَّاة»، وهو موافقٌ لـ«اليونينيَّة»، وفي باقي الأصول: «بفتح التحتية».

(٣) اسم الجلالة ليس في (ص).

مبتدأٌ محذوف الخبر، أي: اتَّبعوا[1] كتاب الله ففيه القصاص، والمعنى: حكم كتاب الله القصاص؛ ففيه حذف مضافٍ، وهو يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ وقوله: ﴿وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥] وهو ثلاثيُّ الإسناد، مختصرٌ[2] هنا، ساقه مطوَّلًا في «الصُّلح» [ح:٢٧٠٣] وفي هذا الباب بنحوه رباعيًّا، فقال بالسَّند إليه:

٤٥٠٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ بَكْرٍ السَّهْمِيَّ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ الرُّبَيِّعَ عَمَّتَهُ كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا العَفْوَ، فَأَبَوْا، فَعَرَضُوا الأَرْشَ، فَأَبَوْا، فَأَتَوْا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَأَبَوْا إِلَّا القِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِالقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ: يَا رَسُولَ اللهِ أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ؟! لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ؛ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «يَا أَنَسُ كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ»، فَرَضِيَ القَوْمُ فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ؛ لَأَبَرَّهُ».

(حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ) بضمِّ الميم وكسر النُّون وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة راءٌ، أبو عبد الرَّحمن الزَّاهد المروزيُّ أنَّه (سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ بَكْرٍ) بسكون الكاف (السَّهْمِيَّ) قال: (حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطَّويل (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه: (أَنَّ الرُّبَيِّعَ) بضمِّ الرَّاء وفتح الموحَّدة وتشديد التَّحتيَّة المكسورة، بنت النَّضر (عَمَّتَهُ) أي: عمَّة أنسٍ (كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ) أي: امرأةٍ شابَّةٍ لا أَمَةٍ؛ إذ لا قصاص/ بين الأمة والحرَّة[3] (فَطَلَبُوا) أي: قوم الرُّبيِّع (إِلَيْهَا العَفْوَ) عن الرُّبيِّع (فَأَبَوْا) أي: قوم الجارية (فَعَرَضُوا) يعني[4]: قوم الرُّبيِّع (الأَرْشَ، فَأَبَوْا) إلَّا القصاص (فَأَتَوْا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم) ليقضي بينهم بحكم الله (وَأَبَوْا)[5] أي: امتنعوا من أخذ الأرش والعفو (إِلَّا القِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بِالقِصَاصِ) يُحتَمل أن يكون المراد بالكسر القلع، أو كسرًا[6] يمكن المماثلة فيه؛ ليُتصوَّر القصاص المأمور به، وإلَّا فلا قصاص في كسر عظمٍ غير منضبطٍ (فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ) بفتح النُّون وسكون الضَّاد المعجمة، عمُّ أنس بن مالكٍ: (يَا رَسُولَ اللهِ أَتُكْسَرُ

٢١/٧

(١) في (د): «ابتغوا»، وفي نسخةٍ في هامشها كالمثبت.
(٢) في (د): «مختصرًا».
(٣) في (د): «بين الحرَّة والأمة».
(٤) في (د): «أي».
(٥) في (د): «فأبوا».
(٦) في (د): «كسرٌ».

ثَنِيَّةُ الرُّبَيِّعِ ؟! لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا) ليس ردًّا[1] لحكم الشَّرع، بل نفيٌ لوقوعه توقُّعًا ورجاءً من فضل الله تعالى أن يُرضِي خصمها، ويلقي في قلبه العفو عنها (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَا أَنَسُ كِتَابُ اللهِ) أي: حكم كتاب الله (القِصَاصُ) وسقط قوله: «فقال رسول الله ﷺ...» إلى آخره من الفرع (فَرَضِيَ القَوْمُ، فَعَفَوْا) عن الرُّبَيِّع (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ[2]: إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ؛ لأَبَرَّهُ) أي: جعله بارًّا في قسمه، وفعَل ما أراده/. د٥/١٦ب

٢٤ - باب: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾

(باب) ذكر قوله تعالى: (﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾) مصدر صام يصوم صيامًا، الأصل: صُوَامًا، فأُبدِلت الواو ياءً، والصَّوم لغةً: الإمساك، وشرعًا: الإمساك عن المفطرات الثَّلاث -الأكل والشُّرب والجماع- نهارًا مع النِّيَّة (﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾) قيل: موضعه نصبُ نعتِ مصدرٍ محذوفٍ، أي: كُتِبَ كَتْبًا، وقيل: كاف[3] «كما» في موضع نصبٍ على النَّعت؛ تقديره: كتابًا كما، أو صومًا كما، أو على الحال؛ كأنَّ الكلام: كُتِب عليكم الصِّيام مشبهًا ما[4] كُتِب على الذين من قبلكم[5]، والمعنى -كما قيل-: صومكم كصومهم في عدد الأيَّام، كما رُوي: أنَّ رمضان كُتِب على النَّصارى، فوقع في بردٍ أو حرٍّ شديدٍ، فحوَّلوه إلى الرَّبيع، وزادوا عليه عشرين يومًا[6] كفَّارةً لتحويله، فالتَّشبيه حقيقةٌ، وروى ابن أبي حاتم[7] من حديث ابن عمر مرفوعًا بإسنادٍ فيه مجهولٌ: «صيام رمضان كتبه الله على الأمم قبلكم» أو المراد مطلق الصِّيام دون وقته وقدره، فالتَّشبيه واقعٌ على نفس[8] الصَّوم فقط، وكان الصَّوم على آدم عليه الصلاة والسلام أيَّام البيض، وعلى قوم موسى عاشوراء، فالتَّشبيه[9]

---

(١) في هامش (ج): لعلَّه: بِرَدٍّ.

(٢) قوله: «يَا أَنَسُ ؛ كِتَابُ اللهِ أي: حكم كتاب الله... فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ» سقط من (ص).

(٣) «كاف»: ليس في (ب).

(٤) في (ب) و(د): «بما».

(٥) قوله: « وقيل: كاف كما في موضع... كُتِب على الذين من قبلكم »، جاء في (د) بعد قوله: «فالتَّشبيه حقيقةٌ».

(٦) «يومًا»: مثبتٌ من (س) و(ص).

(٧) في هامش (ج): تقدَّم في أوَّل «كتاب الصوم» ما فيه عن «مجمع الزَّوائد».

(٨) «نفس»: ليس في (د).

(٩) في (د): «إذ التشبيه»، وفي (ص): «والتَّشبيه».

لا يقتضي التَّسوية من كلِّ وجهٍ (﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]) لأنَّ الصَّوم فيه تزكيةٌ للبدن، وتضييقٌ لمسالك الشَّيطان.

٤٥٠١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄ قَالَ: كَانَ عَاشُورَاءُ يَصُومُهُ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ؛ قَالَ: «مَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَصُمْهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهَدٍ قال: (حَدَّثَنِي[1] يَحْيَى) بن سعيدٍ[2] القطَّان (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄) أنَّه (قَالَ: كَانَ عَاشُورَاءُ يَصُومُهُ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ) قريشٌ، ولعلَّهم اقتدوا في ذلك بشرعٍ سبق (فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ) أي: صوم رمضان في شعبان في السَّنة الثَّانية من الهجرة (قَالَ) ﵊: (مَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَصُمْهُ).

٤٥٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: كَانَ عَاشُورَاءُ يُصَامُ قَبْلَ رَمَضَانَ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ؛ مَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهَا) أنَّها قالت: (كَانَ عَاشُورَاءُ يُصَامُ قَبْلَ رَمَضَانَ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ) أي: فُرِض صومه، زاد هنا لغير أبي ذرٍّ لفظة: «قال»: (مَنْ شَاءَ صَامَ) أي: عاشوراء (وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ).

٤٥٠٣ - حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ: عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: دَخَلَ عَلَيْهِ الأَشْعَثُ وَهْوَ يَطْعَمُ فَقَالَ: اليَوْمُ عَاشُورَاءُ! فَقَالَ: كَانَ يُصَامُ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ؛ تُرِكَ، فَادْنُ فَكُلْ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَحْمُودٌ) هو ابن غيلان قال: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا، ابن موسى بن باذام الكوفيُّ (عَنْ إِسْرَائِيلَ) بن يونس (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ عَلْقَمَةَ) بن قيسٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ ﵁ أنَّه (قَالَ: دَخَلَ عَلَيْهِ

---

(١) في (د): «حدَّثنا»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٢) «سعيد»: سقط من (ص) و(م)، وزيد في (د): «أي».

الأَشْعَثُ) بفتح الهمزة وسكون الشِّين المعجمة وبعد العين المهملة المفتوحة مثلَّثة، ابن قيسٍ الكنديُّ، وكان ممَّن أسلم ثمَّ ارتدَّ بعد النَّبيِّ ﷺ/، ثمَّ رجع إلى الإسلام في خلافة الصِّدِّيق رضي الله عنه ٥/١٧١د (وَهُوَ يَطْعَمُ) بفتح أوَّله وثالثه، أي: والحال أنَّ عبد الله كان يأكل/ (فَقَالَ) أي: الأشعث: (اليَوْمُ ٧/٢٢ عَاشُورَاءُ!) وعند مسلمٍ من رواية عبد الرَّحمن بن يزيد: «فقال -أي: ابن مسعودٍ-: يا أبا محمَّدٍ- وهي كنية الأشعث- ادنُ إلى الغداء، قال: أوليس اليوم يوم عاشوراء؟!» (فَقَالَ) أي: ابن مسعودٍ: (كَانَ يُصَامُ) يعني: عاشوراء (قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه لأبي ذرٍّ، ولغيره بفتحٍ ثمَّ كسرٍ (رَمَضَانُ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ؛ تُرِكَ) بضمِّ أوَّله مبنيًّا للمفعول، أي: تُرِك صومه (فَادْنُ) بهمزة الوصل، أي: فاقرب (فَكُلْ).

وهذا الحديث أخرجه مسلم في «الصوم».

٤٥٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُهُ، فَلَمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ؛ كَانَ رَمَضَانُ الفَرِيضَةَ، وَتُرِكَ عَاشُورَاءُ، فَكَانَ مَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَصُمْهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) وفي الفرع كأصله: «حدَّثني» بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى) العنزيُّ الزَّمِنُ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو[1] ابن عروة (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهَا) أنَّها (قَالَتْ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُهُ) زاد في «كتاب الصَّوم» في رواية أبوي ذرٍّ والوقت[2] وابن عساكر [ح:٢٠٠٢]: «في الجاهليَّة» (فَلَمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ صَامَهُ) على عادته (وَأَمَرَ) النَّاس (بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ؛ كَانَ رَمَضَانُ الفَرِيضَةَ، وَتُرِكَ عَاشُورَاءُ، فَكَانَ مَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَصُمْهُ) واستُدلَّ بهذا على أنَّ صيام عاشوراء كان فريضةً قبل نزول رمضان ثمَّ نُسِخ، لكنَّ في حديث معاوية السَّابق في «الصِّيام» [ح:٢٠٠٣]: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هذا يوم عاشوراء، ولم يُكتَب[3] عليكم صيامه»، وهو دليل مشهور،

(١) في (د): «عن» وليس بصحيحٍ.

(٢) في غير (د): «الوقت وذرٍّ».

(٣) زيد في (س) و(ص) اسم الجلالة، وليس بصحيحٍ.

ومذهب[1] الشَّافعيَّة والحنابلة: أنَّه لم يكن فرضًا قطُّ، ولا نُسِخ برمضان، وبقيَّة مبحث ذلك سبق[2] في «الصَّوم» [ح: ٢٠٠٣].

٢٥ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

وَقَالَ عَطَاءٌ: يُفْطِرُ مِنَ المَرَضِ كُلِّهِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى، وَقَالَ الحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ فِي المُرْضِعِ وَالحَامِلِ إِذَا خَافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَدِهِمَا: تُفْطِرَانِ ثُمَّ تَقْضِيَانِ، وَأَمَّا الشَّيْخُ الكَبِيرُ إِذَا لَمْ يُطِقِ الصِّيَامَ؛ فَقَدْ أَطْعَمَ أَنَسٌ بَعْدَ مَا كَبِرَ عَامًا أَوْ عَامَيْنِ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا خُبْزًا وَلَحْمًا، وَأَفْطَرَ، قِرَاءَةُ العَامَّةِ: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ وَهْوَ أَكْثَرُ.

(بَابُ قَوْلِهِ) عَزَّ وَجَلَّ، وسقط ذلك لغير أبي ذرٍّ (﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾) أي: مؤقَّتاتٍ بعددٍ معلومٍ، ونُصِب ﴿أَيَّامًا﴾ بعاملٍ مقدَّرٍ، أي: صوموا أيَّامًا، وهذا النَّصب إمَّا على الظَّرفيَّة، أو المفعول به اتِّساعًا، وقيل: نُصِب بـ﴿كُتِبَ﴾ إمَّا على الظَّرف أو المفعول به، وردّه أبو حيَّان فقال: أمَّا النَّصب على الظَّرفيَّة؛ فإنَّه محلٌّ للفعل، والكتابة ليست واقعةً في الأيَّام، لكنَّ متعلَّقها هو الواقع في الأيَّام، وأمَّا على المفعول اتِّساعًا؛ فإنَّ ذلك مبنيٌّ على كونه ظرفًا لـ﴿كُتِبَ﴾ وتقدَّم أنَّه خطأٌ، و﴿مَّعْدُودَاتٍ﴾: صفةٌ؛ والمراد به: رمضان، أو ما وجب صومه قبل وجوبه ونُسِخ به؛ وهو عاشوراء كما مرَّ (﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا﴾) مرضًا يضرُّه الصَّوم ويشقُّ عليه معه (﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾) في موضع نصبٍ عطفًا على خبر ﴿كَانَ﴾ و﴿أَوْ﴾ للتَّنويع (﴿فَعِدَّةٌ﴾) أي: فعليه صوم عدَّة أيَّام المرض/ أو السَّفر (﴿مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾) إن أفطر، فحذف الشَّرط والمضاف[3] والمضاف إليه للعلم به (﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾) إن أفطروا (﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾) نصف صاعٍ من برٍّ أو صاعٌ من غيره ثمَّ نُسِخ ذلك (﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾) فزاد في الفدية (﴿فَهُوَ﴾) أي: فالتَّطوَّع (﴿خَيْرٌ لَّهُ﴾) و﴿لَّهُ﴾: في محلِّ رفعِ صفةٌ لـ﴿خَيْرٌ﴾ فيتعلَّق بمحذوفٍ، أي: خيرٌ كائنٌ له (﴿وَأَن تَصُومُوا﴾) أيُّها المطيقون، و﴿أَن﴾ مصدريَّة، أي: صومكم، وهو مرفوعٌ بالابتداء، خبره: (﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾) من

د٥٥/١٧ب

(١) في (د): «مذهبنا».

(٢) في (ب) و(س): «سبقت».

(٣) «والمضاف»: سقط من (د).

الفديةِ وتطوُّع الخير (﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤]) شرطٌ حُذِف جوابه؛ تقديره: اخترتموه، أو معناه: إن كنتم من أهل العلم أو التَّدبر[1] علمتم أنَّ الصَّوم خيرٌ لكم.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباحٍ فيما وصله عبد الرَّزَّاق: (يُفْطِرُ مِنَ المَرَضِ كُلِّهِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى) والذي عليه الجمهور أنَّه يُبَاح الفطر لمرضٍ يضرُّ معه الصَّوم ضررًا يُبيح التَّيمُّم وإن طرأ على الصَّوم ويقضي (وَقَالَ الحَسَنُ) البصريُّ -فيما[2] وصله عبد بن حميدٍ- (وَإِبْرَاهِيمُ) النَّخعيُّ- فيما وصله عبد بن حميدٍ أيضًا- (فِي المُرْضِعِ وَالحَامِلِ) بالواو، ولأبي ذرٍّ: «أو الحامل» (إِذَا خَافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ وَلَدِهِمَا: تُفْطِرَانِ) ولو كان[3] المُرضَع من غيرها (ثُمَّ تَقْضِيَانِ) ويجب مع ذلك الفدية في الخوف على الولد أخذًا من آية: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] قال ابن عبَّاسٍ: «إنَّها نُسِخت إلَّا في حقِّ الحامل والمرضِع» رواه البيهقيُّ عنه[4]، لا في الخوف على النَّفس كالمريض، فلا فدية عليه (وَأَمَّا الشَّيْخُ الكَبِيرُ إِذَا لَمْ يُطِقِ الصِّيَامَ) فإنَّه يفطر، وتجب عليه الفدية دون القضاء (فَقَدْ أَطْعَمَ أَنَسٌ بَعْدَ مَا كَبِرَ) -بكسر الموحَّدة- وشقَّ عليه الصَّوم، وكان حينئذٍ في عشرة المئة (عَامًا أَوْ عَامَيْنِ) بالشَّكِّ من الرَّواي (كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا خُبْزًا وَلَحْمًا، وَأَفْطَرَ) وهذا رواه/ عبد بن حميدٍ من طريق النَّضر بن أنسٍ عن أنسٍ، لكنَّ الواجب لكلِّ يومٍ فات صومه مُدٌّ؛ وهو رطلٌ وثلثٌ، وبالكيل المصريِّ نصف قدحٍ من جنس الفطرة، فلا يُجزِئ نحو دقيقٍ وسويقٍ، ومثل الكبير المريض الذي لا يطيق الصَّوم ولا يُرجَى برؤه؛ للآية السَّابقة على القول بأنَّها لم تُنسَخ أصلًا (قِرَاءَةُ العَامَّةِ: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾) بكسر الطَّاء وسكون التَّحتيَّة، من أطاق يُطيق كأقام يُقيم (وَهُوَ أَكْثَرُ).

٢٣/٧

٤٥٠٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: (وَعَلَى الَّذِينَ يُطَوَّقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ). قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ؛ هُوَ الشَّيْخُ الكَبِيرُ وَالمَرْأَةُ الكَبِيرَةُ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا؛ فَلْيُطْعِمَانِ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا.

---

(١) في (د): «والتَّدبير».

(٢) في (د): «ممَّا»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٣) زيد في (س) و(ص): «في».

(٤) زيد في (د): «يتلوه».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ) هو ابن رَاهُوْيَه قال: (أَخْبَرَنَا رَوْحٌ) بفتح الرَّاء وبعد الواو السَّاكنة حاءٌ مهملةٌ، ابن عُبادة قال: (حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ) المكيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباحٍ المكيُّ (سَمِعَ) ولأبي الوقت: «أنَّه سمع» (ابْنَ عَبَّاسٍ) ﷺ (يَقْرَأُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «يقول» (﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطَوَّقُونَهُ﴾) بفتح الطَّاء مخفَّفة وواوٌ مشدَّدةٌ مبنيًّا للمفعول، من طَوَّق بفتح أوَّله بوزن قطَّع، قال مجاهدٌ: يتحمَّلونه، وعن عمرو بن دينارٍ/ فيما رواه النَّسائيُّ من طريق ابن أبي نَجيحٍ: يُكلَّفونه، أي: يُكلَّفون إطاقته، وفي نسخةٍ: «يُطَوَّقونه فلا يُطِيقونه»[1] (﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ؛ هُوَ الشَّيْخُ الكَبِيرُ وَالمَرْأَةُ الكَبِيرَةُ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَصُومَا؛ فَلْيُطْعِمَانِ) كذا في «اليونينيَّة» باللَّام[2]، وسقطت من الفرع كغيره (مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ) أفطراه (مِسْكِينًا) وفيه دليلٌ للشَّافعيِّ ومن وافقه أنَّ الشَّيخ الكبير ومن ذُكِر معه إذا شقَّ عليه الصَّوم، فأفطر فعليه الفدية؛ خلافًا لمالكٍ ومن وافقه، ومن أفطر لكبرٍ ثمَّ قوي على القضاء بَعْدُ يقضي ويُطعِم عند الشَّافعيِّ وأحمد، وقال الكوفيُّون: لا إطعام.

٥/١١٨ د

٢٦ - ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾

(﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]) «مَنْ»: يجوز أن تكون شرطيَّةً وموصولةً، و﴿مِنكُمُ﴾: في موضع نصبٍ على الحال من المستكنِّ في ﴿شَهِدَ﴾ فيتعلَّق بمحذوفٍ، أي: كائنًا منكم، و﴿الشَّهْرَ﴾: نُصِب على الظَّرفيَّة، والمراد بـ﴿شَهِدَ﴾: حضر، ومفعوله محذوفٌ، أي: فمن حضر منكم المصر[3] في الشهر ولم يكن مسافرًا فليصم فيه، والفاء جواب الشَّرط أو زائدةٌ في الخبر، والهاء نصبٌ على الظَّرفيَّة كما في «الكشَّاف»، وتُعقِّب بأنَّ الفعل لا يتعدَّى لضمير الظَّرف إلَّا بـ«في»، إلَّا أن يُتوسَّع فيه، فيُنصَب نصب المفعول به.

٤٥٠٦ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄: أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ مَسَاكِينَ﴾ قَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ.

---

(١) «فلا يطيقونه»: سقط من (ص).

(٢) في هامش (ج): أي: مع ثبوت النون.

(٣) في هامش (ج): واحدة الأمصار.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ) بالمثنَّاة التَّحتيَّة والشِّين المعجمة، الرَّقام البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى) السَّاميُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄: أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فِدْيَةُ طَعَامِ﴾) بغير تنوينٍ، وجرِّ ﴿طَعَامِ﴾ على الإضافة (﴿مَسَٰكِينَ﴾) بالجمع، وهي رواية أبي ذرٍّ، وقراءة نافعٍ وابن ذكوان، مقابلة الجمع بالجمع، وقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو والكوفيُّون بالتَّنوين والرَّفع على أنَّ ﴿فِدْيَةٌ﴾ مبتدأٌ خبره في الجارِّ قبله، و﴿طَعَامُ﴾: بدلٌ من ﴿فِدْيَةٌ﴾ أو عطف بيان، وتخصيص ﴿فِدْيَةٌ﴾ بتقدُّم الجارِّ وإضافتها سوَّغ الابتداء بها[1] ﴿مِسْكِينٍ﴾ بالتَّوحيد، مراعاةً لأفراد العموم، أي: على كلِّ واحدٍ ممَّن يُطيق الصَّوم، فإن قلت: أفردوا «المسكين» والمعنى على الكثرة؛ لأنَّ الذين يطيقونه جمعٌ، وكلُّ واحدٍ منهم يلزمه مسكينٌ، فكان الوجه أن يُجمَعوا كما جُمِع المطيقون؛ أُجيب بأنَّ الإفراد أحسن لأنَّه يُفهَم بالمعنى أنَّ لكلِّ واحدٍ مسكينًا، وقرأ هشامٌ بالتَّنوين والرَّفع والجمع (قَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ) أي: بقوله: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة: ١٨٥] فأثبت الله تعالى صيامه على المقيم الصَّحيح، ورخَّص فيه للمريض والمسافر، وكذا الشَّيخ الفاني الذي لا يستطيع.

٤٥٠٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ﴾ كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ حَتَّى نَزَلَتِ الآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَنَسَخَتْهَا، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: مَاتَ بُكَيْرٌ قَبْلَ يَزِيدَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيدٍ الثَّقفيُّ أبو رجاءٍ البَغْلانيُّ قال: (حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ) بفتح الموحَّدة وسكون الكاف، و«مُضَر» بميمٍ/ مضمومةٍ فضادٍ معجمةٍ مفتوحةٍ فراءٍ، ابن محمَّد بن حكيمٍ المصريُّ[2] (عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ) بفتح العين، ابن يعقوب بن عبد الله، مولى قيس بن سعد بن عبادة الأنصاريِّ المصريِّ، أحد الأئمَّة الأعلام (عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الكاف مصغَّرًا، ابن الأشجِّ، مولى بني مخزومٍ المدنيِّ نزيل مصر (عَنْ يَزِيدَ) بن أبي عبيدٍ الأسلميِّ (مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ، عَنْ سَلَمَةَ) بن الأكوع أنَّه (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ/: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ

د٥/١٨ب

٧/٢٤

---

(١) «بها»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في (د): «البصريُّ» وليس بصحيحٍ.

يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَفْتَدِيَ) فَعَل (حَتَّى نَزَلَتِ الآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا): ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥] (فَنَسَخَتْهَا) كلَّها أو بعضها، فيكون حكم الإطعام باقيًا على من لم يُطِقِ الصَّوم لكبرٍ، وقال مالكٌ: جميع الإطعام منسوخٌ، لكنَّه مستحبٌّ.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الصَّوم»، وكذا أبو داود والترمذيُّ، وأخرجه النَّسائيُّ في «التَّفسير».

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) البخاريُّ: (مَاتَ بُكَيْرٌ) هو ابن عبد الله بن الأشجِّ (قَبْلَ) شيخه (يَزِيدَ) بن أبي عبيدٍ الأسلميِّ، وكانت وفاته[1] في سنة عشرين ومئةٍ أو قبلها أو بعدها، وتوفِّي يزيد سنة ستٍّ -أو سبعٍ- وأربعين ومئةٍ، وسقط قوله: «قال أبو عبد الله...» إلى آخره في رواية غير المُستملي.

٢٧ - ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَٱلْـَٔـٰنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾

(﴿أُحِلَّ﴾) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول، أي: أحلَّ الله (﴿لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾) عُدِّي الرَّفث الذي هو كنايةٌ عن الجماع بـ﴿إِلَىٰ﴾ والأصل أن يتعدَّى بالباء، يقال: أرفث فلانٌ بامرأته؛ لتضمُّنه معنى الإفضاء، قال تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النِّساء: ٢١] كأنَّه قال: أُحِلَّ لكم الإفضاء إلى نسائكم بالرَّفث (﴿هُنَّ﴾) أي: نساؤكم (﴿لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾) قال الزَّمخشريُّ: لمَّا كان الرَّجل والمرأة يعتنقان ويشتمل كلُّ واحدٍ منهما على صاحبه في عناقه؛ شُبِّه باللِّباس المشتمل عليه، قال الجعديُّ:

إِذَا مَا الضَّجِيعُ ثَنَى عِطْفَهَا ... تثنَّتْ فكانتْ عليه لِباسا

وزاد القاضي[2]: لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يسترُ حال صاحبه ويمنعه من الفجور ونحوه، قال السَّمرقنديُّ: والجملة استئنافٌ تُبيِّن سبب الإحلال؛ وهو قلَّة الصَّبر عنهنَّ، وصعوبة اجتنابهنَّ لكثرة المخالطة وشدَّة الملابسة؛ فلذلك رخَّص في المباشرة (﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ﴾) في موضع رفعِ خبرٌ لـ«أنَّ» (﴿تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾) تظلمونها بتعريضها للعقاب وتنقيص حظِّها من الثَّواب (﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾) حين تبتم ممَّا ارتكبتم من المحظور (﴿وَعَفَا عَنكُمْ﴾) يَحتَمل أن يريد: عن المعصية بعينها، فيكون تأكيدًا وتأنيسًا زيادةً على التَّوبة، ويُحتَمل أن يريد: عفا عمَّا كان

(١) «وفاته»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) يقصد الإمام البيضاوي.

يلزمكم(1) من اجتناب النِّساء؛ بمعنى: تركه لكم؛ كما تقول: شيءٌ معفوٌّ عنه، أي: متروكٌ (﴿فَٱلْـَٔـٰنَ﴾) أي: فالوقت الذي كان يُحرَّم عليكم فيه الجماع من اللَّيل (﴿بَـٰشِرُوهُنَّ﴾) أي: جامعوهنَّ/ (﴿وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]) أي: اطلبوا ما قدَّره الله(2) لكم(3) وأثبته في اللَّوح المحفوظ(4) من الولد، والمعنى: أنَّ المباشر ينبغي أن يكون غرضه الولد؛ فإنَّه الحكمة من خَلْق الشَّهوة وشَرْع النِّكاح لا قضاء الوطر، قاله في «أسرار التَّنزيل» كـ«الكشَّاف»، وقال السَّمرقنديُّ: ابتغُوا بالقرآن ما أُبيحَ لكم فيه وأُمِرتُم به، وسقط من قوله: «﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ﴾...» إلى آخره في رواية أبي ذرٍّ، وقال بعد قوله: ﴿إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾: «إلى قوله: ﴿وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾».

د٥/١٩ا

٤٥٠٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ. وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ، حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ﵁: لَمَّا نَزَلَ صَوْمُ رَمَضَانَ؛ كَانُوا لَا يَقْرَبُونَ النِّسَاءَ رَمَضَانَ كُلَّهُ، وَكَانَ رِجَالٌ يَخُونُونَ أَنْفُسَهُمْ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين، مصغَّرًا، ابن موسى العبسيُّ مولاهم الكوفيُّ (عَنْ إِسْرَائِيلَ) بن يونس (عَنْ) جدِّه (أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ (عَنِ الْبَرَاءِ) بن عازبٍ.

قال المؤلِّف: (وَحَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «وحدَّثني» بالإفراد (أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ) بن حكيمٍ الأَوْديُّ(5) الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ) بشينٍ معجمةٍ مضمومةٍ وراءٍ مفتوحةٍ آخره حاءٌ مهملةٌ، و«مَسلَمة» بفتح الميم واللَّام، الكوفيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ أَبِيهِ) يوسف (عَنْ) جدِّه (أَبِي إِسْحَاقَ) أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ(6) رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) قال(7): (لَمَّا نَزَلَ صَوْمُ رَمَضَانَ؛ كَانُوا) أي: الصَّحابة (لَا يَقْرَبُونَ النِّسَاءَ)

---

(١) في (د): «لزمكم».

(٢) اسم الجلالة مثبتٌ من (د) و(م).

(٣) «لكم»: ليس في (د).

(٤) «المحفوظ»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في (ب) و(د) و(م): «الأزديُّ» وهو تحريفٌ.

(٦) زيد في (د): «بن عازبٍ».

(٧) في هامش (ل): كذا في «فرع المزِّيِّ» إثباتها؛ وسقوطها في غيره.

أي: لا يجامعونهنَّ (رَمَضَانَ كُلَّهُ) ليلًا ونهارًا، في «الصِّيام»[1] عن البراء أيضًا من طريق إسرائيل [ح: ١٩١٥]: «أنَّهم كانوا لا يأكلون ولا يشربون إذا ناموا» ومفهوم ذلك: أنَّ الأكل والشُّرب كان مأذونًا فيه ليلًا ما لم يحصل النَّوم، لكنَّ بقيَّة الأحاديث الواردة في هذا[2] تدلُّ على عدم الفرق، فيُحمَل قوله: «كانوا لا يقربون النِّساء» على الغالب جمعًا بين الأحاديث (وَكَانَ رِجَالٌ يَخُونُونَ أَنْفُسَهُمْ) فيجامعون ويأكلون ويشربون؛ منهم عمر بن الخطَّاب وكعب بن مالكٍ[3] وقيس بن صِرْمة الأنصاريُّ (فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى: (﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧])/ وسقط قوله: «﴿وَعَفَا عَنكُمْ﴾» لأبي ذرٍّ، وقال بدل ذلك: «الآية». ٢٥/٧

٢٨ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَتَّقُونَ﴾ العَاكِفُ: المُقِيمُ

(بَابُ قَوْلِهِ) تعالى، وسقط التَّبويب وتاليه لغير أبي ذرٍّ (﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾) جميع اللَّيل بعد أن كنتم ممنوعين منهما بعد النَّوم في رمضان (﴿حَتَّىٰ﴾) أي: إلى أن (﴿يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾) وهو أوَّل ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق كالخيط الممدود (﴿مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾) وهو ما يمتدُّ معه من غسق[4] اللَّيل، شبَّههما[5] بخيطين أبيض وأسود (﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]) بيانٌ لـ﴿الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ﴾ واكتُفيَ به عن بيان ﴿الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ لدلالته عليه، وبذلك خرجَا من الاستعارة إلى التَّمثيل، كما قاله القاضي كالزَّمخشريِّ، قال الطِّيبيُّ: لأنَّ الاستعارة أن يُذكر أحد طرفي التَّشبيه ويراد به الطَّرف الآخر، وهنا: ﴿الْفَجْرِ﴾ هو المشبَّه، و﴿الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ[6]﴾ هو المشبَّه به، ولا يُقال:

---

(١) في (ب) و(س): «في».

(٢) في (د): «ذلك».

(٣) في هامش (ج) و(ل): روى ابن جرير بسنده إلى عبد الله بن كعب بن مالك يحدِّث عن أبيه قال: كان النَّاس في رمضان إذا صام الرَّجل فأمسى فنام؛ حَرُمَ عليه الطَّعام والشَّراب والنِّساء حتى يفطر من الغد؛ فرجع عمر بن الخطَّاب من عند النَّبيِّ ﷺ ذات ليلة وقد سمر عنده، فوجد امرأته قد نامت فأرادها، قالت: إنِّي قد نمتُ، فقال: ما نمتِ ثمَّ وقع بها، وصنعَ كعب بن مالك مثل ذلك؛ فغدا عمر بن الخطَّاب إلى النَّبيِّ ﷺ فأخبره، فأنزل الله: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]. انتهى من «ابن كثير».

(٤) في (د): «غبش»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٥) في (د): «مشبِّهًا».

(٦) في (د): «الأسود»، وليس بصحيحٍ.

بقي(1) الأسود على الاستعارة/؛ لترك المشبَّه؛ لأنَّه لمَّا كان في الكلام ما يدلُّ عليه فكأنَّه ملفوظ، د٥/١٩ب
وقال المحقِّق الكافِيْجيُّ: تحقيق الكلام في هذا يحتاج(2) إلى تحقيق الفرق بين الكلام التَّشبيهيِّ والكلام المشتمل على الاستعارة؛ فالتَّشبيهيُّ(3): هو الذي يُذكَر فيه المشبَّه لفظًا نحو: زيدٌ أسدٌ، أو تقديرًا نحو: أسدٌ، في مقام الإخبار عن زيدٍ، وأمَّا الكلام الذي يتضمَّن الاستعارة؛ فهو الذي يُجعَل خِلْوًا(4) عن ذكر المشبَّه، صالحًا لأن يراد به المشبَّه به لولا القرينة المانعة عن إرادته، وإذا عُلِم هذا فقوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ...﴾ إلى آخره فيه مقصدان:

أحدهما: بيان أنَّه من قبيل التَّشبيه عند أهل البيان لا من قبيل الاستعارة؛ لما فيه من ذكر(5) المشبَّه والمشبَّه به؛ وهما الفجر والخيط الأبيض، وغبش اللَّيل والخيط الأسود، على ما مرَّ.

الثَّاني: تحقيق أنَّه من قبيل الاستعارة لا من باب التَّشبيه؛ استدلالًا عليه بنصِّ الكتاب، وتمسُّكًا بالسُّنَّة، وبشهادة فحوى الخطاب.

أمَّا النَّصُّ فقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ بيانٌ لـ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ﴾ ومعلومٌ عندك بالضَّرورة أنَّ البيان مع المبيَّن متَّحدٌ بالذَّات مختلفٌ بالاعتبار، وإنَّما يُتَصوَّر هذا المعنى المجازيُّ على سبيل الاستعارة، وإلَّا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، وليس بمشتركٍ بينهما.

وأمَّا السُّنَّة فقد عُلِم منها أنَّ المراد بياض النَّهار لا الخيط الأبيض؛ حيث قال عليه الصلاة والسلام فيما يأتي [ح:٤٥١٠]: «إنَّك لعريض القفا... بل هو سواد اللَّيل وبياض النَّهار» وأمَّا قولهم(6): «الاستعارة يجب فيها أن يُترَك ذكر المشبَّه احترازًا عن فوات المقصود، وتبرِّيًا عن عود الأمر على موضوعه بالنَّقض والإبطال، ولئلَّا يكون الأمر كلا أمرٍ» فهو مؤوَّلٌ بما لا يُذكَر المشبَّه بحيث يُنبِئ عن التَّشبيه، فيكون المراد رفع الإيجاب الكلِّيِّ، فيكون أعمَّ من عموم السَّلب.

---

(1) في (د): «نفى»، وهو تصحيفٌ.

(2) في (ص): «محتاجٌ».

(3) في (د): «فالتَّشبيه».

(4) في هامش (ج): خلا من العيبِ خلوًّا: بَرِئ منه، فهو خليٌّ، وهذا يُؤنَّث ويُثنَّى ويُجمع، ونقل أيضًا: «خَلاء» مثل: «سَلام» و«خِلْو» مثل: «حِمْل» «مصباح».

(5) في هامش (ج): في «ج»: لما في المشبه والمشبه به، وفي هامشها: لعلَّه: مِن ذكر.

(6) في (ص): «قوله».

وأمَّا فحوى الخطاب؛ فلأنَّ المقام مقام المبالغة والاتِّحاد حتَّى اشتبه المراد على بعض الأذهان، لا مقام التَّغاير والتَّفاوت، ومدار الاستعارة حيثما كانت إنَّما هو على قصد المبالغة ودعوى الاتِّحاد، كما أنَّ مدار التَّشبيه إنَّما هو على قصد التَّغاير والتَّفاوت، والعمدةُ[1] في الفرق بينهما كمالُ التَّمييز بين المقامين بإعطاء كلِّ مقامٍ حقَّه، ثمَّ إنَّ المختار في نحو: زيدٌ أسدٌ هو التَّفصيل؛ فتارةً يكون استعارةً بحسب مقتضى المقام، وأخرى يكون تشبيهًا بحسبه أيضًا، فيكون هذا جمعًا بين القولين المختلفين، قال: فعُلِم من هذا ضعف قول من قال: إنَّه من باب الاستعارة على الإطلاق، كما عُلِم منه عدم متانة[2] قول من قال: إنَّه من باب التَّشبيه على الإطلاق. انتهى.

و﴿مِنَ﴾ في ﴿مِنَ ٱلْخَيْطِ﴾: لابتداء الغاية، وهي ومجرورها في محلِّ نصبٍ بـ﴿يَتَبَيَّنَ﴾ و﴿مِنَ﴾[3] في ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾: يجوز كونها تبعيضيَّةً، فتتعلَّق بـ﴿يَتَبَيَّنَ﴾ لأنَّ الخيط الأبيض/ هو بعض الفجر، وأن تتعلَّق بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من الضَّمير في ﴿ٱلْأَبْيَضُ﴾ أي: الخيط الذي هو أبيض كائنًا من الفجر، وعلى هذا: يجوز كون[4] ﴿مِنَ﴾ لبيان الجنس؛ كأنَّه قيل: الخيط الأبيض الذي هو الفجر، قال التَّفتازانيُّ: المعنى على التَّبعيض: حال كون الخيط الأبيض بعضًا من الفجر، وعلى البيان: حال كونه هو الفجر فأعربه حالًا.

د٥/٢٠أ

(﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾) إلى غروب الشَّمس، والجارُّ والمجرور يتعلَّق بالإتمام، أو في محلِّ نصبٍ على الحال من ﴿ٱلصِّيَامَ﴾ فيتعلَّق بمحذوفٍ، أي: كائنًا إلى اللَّيل (﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ﴾) ولا/ تجامعوهنَّ (﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾) بنيَّة القربة، والجملة حاليَّةٌ من فاعل ﴿تُبَٰشِرُوهُنَّ﴾ قال الضَّحَّاك: كان الرَّجل إذا اعتكف، فخرج من المسجد جامع إن شاء، حتَّى نزلت هذه الآية (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٧]) أي: يتَّقون مخالفة الأوامر والنَّواهي، وسقط «﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ﴾...» إلى آخره في رواية أبي ذرٍّ، وقال: «الآية» (العَاكِفُ: المُقِيمُ) كذا فسَّره أبو عبيدة، وسقط ذلك[5] لغير المُستملي.

٢٦/٧

---

(١) في (د): «والعهدة».

(٢) في (د): «مقاربة».

(٣) ﴿مِنَ﴾: مثبتٌ من (د).

(٤) في (د): «وعلى هذا يكون».

(٥) «ذلك»: ليس في (ص).

٤٥٠٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيٍّ قَالَ: أَخَذَ عَدِيٌّ عِقَالًا أَبْيَضَ وَعِقَالًا أَسْوَدَ حَتَّى كَانَ بَعْضُ اللَّيْلِ؛ نَظَرَ فَلَمْ يَسْتَبِينَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ؛ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ جَعَلْتُ تَحْتَ وِسَادَتِي، قَالَ: «إِنَّ وِسَادَكَ إِذًا لَعَرِيضٌ؛ أَنْ كَانَ الخَيْطُ الأَبْيَضُ وَالأَسْوَدُ تَحْتَ وِسَادَتِكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المِنْقَريُّ؛ بكسر الميم وسكون النُّون وفتح القاف، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح اليشكريُّ (عَنْ حُصَيْنٍ) بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتَين، ابن عبد الرَّحمن السُّلميّ الكوفيّ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَنْ عَدِيٍّ) هو ابن حاتمٍ الصَّحابيّ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: أَخَذَ عَدِيٌّ) بعد نزول آية: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ﴾ [البقرة: ١٨٧] (عِقَالًا) بكسر العين، أي: خيطًا (أَبْيَضَ وَعِقَالًا أَسْوَدَ) أي: وجعلهما تحت وسادته؛ كما في رواية هُشَيمٍ عن حُصَينٍ في «الصيَّام» [ح: ١٩١٦] (حَتَّى كَانَ بَعْضُ اللَّيْلِ؛ نَظَرَ) إليهما (فَلَمْ يَسْتَبِينَا) فلم يظهرا له (فَلَمَّا أَصْبَحَ) جاء إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم (قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ جَعَلْتُ تَحْتَ وِسَادَتِي) زاد الأصيليُّ: «عِقَالين» أي: لأستبين بهما الفجر من اللَّيل، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «وِسَادي» بإسقاط تاء التَّأنيث (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (إِنَّ وِسَادَكَ) بغير تاء تأنيثٍ (إِذًا لَعَرِيضٌ؛ أَنْ) بفتح الهمزة (كَانَ الخَيْطُ الأَبْيَضُ وَالأَسْوَدُ) المذكوران في الآية (تَحْتَ وِسَادَتِكَ) بزيادة فوقيَّةٍ بعد الدَّال، وقول الخطَّابيِّ: «كنَّى بالوسادة عن النَّوم، أي: نومك إذًا لطويلٌ، ومعنى العريض هنا: الواسع الكبير، لا خلاف الطَّويل» يدفعُه ما في هذا الحديث؛ لأنَّ المشرق والمغرب إذا كانا تحت الوساد لزم عرضه قطعًا.

٤٥١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾؟ أَهُمَا الخَيْطَانِ؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَعَرِيضُ القَفَا إِنْ أَبْصَرْتَ الخَيْطَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «لَا، بَلْ هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أبو رجاءٍ الثَّقفيُّ، وسقط «بن سعيدٍ» لأبي ذرٍّ، قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنْ مُطَرِّفٍ) بضمِّ الميم وفتح الطَّاء المهملة وبعد الرَّاء المهملة المشدَّدة المكسورة فاءٌ، ابن طريفٍ الكوفيّ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَنْ/ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ

د٥/٢٠ب

﴿ٱلۡأَسۡوَدِ﴾؟ [البقرة: ١٨٧]) وكان قد وضع عقالين تحت وسادته[1] كما سبق (أَهُمَا[2] الخَيْطَانِ؟ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (إِنَّكَ لَعَرِيضُ القَفَا إِنْ أَبْصَرْتَ الخَيْطَيْنِ) فسَّر الخطَّابيُّ عرض القفا بالبله والغفلة والبلادة، وحينئذٍ فهو كناية؛ لإمكان إرادة الحقيقة، بل هي أولى؛ لأنَّه إذا كان وساده عريضًا فقفاه عريضٌ (ثُمَّ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (لَا، بَلْ هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ).

٤٥١١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ قَالَ: وَأُنْزِلَتْ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشۡرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ وَلَمْ يُنْزَلْ: ﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ وَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ؛ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلَيْهِ الخَيْطَ الأَبْيَضَ وَالخَيْطَ الأَسْوَدَ، وَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيَتُهُمَا، فَأَنْزَلَ اللهُ بَعْدَهُ: ﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّمَا يَعْنِي: اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) سعيد[3] ابن الحكم المصريُّ[4] قال: (حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ) بفتح الغين المعجمة[5] وتشديد السِّين المهملة وبعد الألف نونٌ (مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ) بكسر الرَّاء المشدَّدة، بلفظ اسم الفاعل، المدنيُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (أَبُو حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزَّاي، سلمة بن دينارٍ (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ) بسكون الهاء والعين، السَّاعديِّ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: وَأُنْزِلَتْ) بالواو، ولأبي ذرٍّ: «أُنزلت» بإسقاطها: (﴿وَكُلُوا۟ وَٱشۡرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾[6] وَلَمْ يُنْزَلْ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه، ولأبي ذرٍّ: «يَنزِل» بفتحٍ ثمَّ كسرٍ: (﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وَكَانَ رِجَالٌ) بالواو (إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ؛ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلَيْهِ الخَيْطَ الأَبْيَضَ وَالخَيْطَ الأَسْوَدَ، وَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيَتُهُمَا، فَأَنْزَلَ اللهُ بَعْدَهُ) ولأبي ذرٍّ: «بَعْدُ» بحذف الضَّمير (﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّمَا يَعْنِي: اللَّيْلَ مِنَ[7] النَّهَارِ) للتَّصريح بذلك،

---

(١) في (د): «وساده».

(٢) في (ص): «أنَّهما».

(٣) زيد في النسخ: «بن محمَّد».

(٤) في (د): «البصريُّ»، وهو تحريفٌ.

(٥) «المعجمة»: ليس في (د).

(٦) زيد في (د): ﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾.

(٧) في غير (ب) و(س): «اللَّيل والنهار» والمثبت موافق لليونينية. وفي هامش (ج): لعلَّه: مع إتيانه بواو العطف بدلها؛ فليُعلَم.

وسقط لفظ «من» في الفرع كغيره، وهذا الحديث صريحٌ في نزول: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ بعد سابقه، وحديث عديٍّ مقتضاه اتِّصاله به، وأُجيب بالتَّعدُّد، وقد مرَّ الحديث وسابقه في «كتاب الصَّوم» [ح: ١٩١٥، ١٩١٧] والله تعالى الموفِّق.

٢٩ - ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾

(﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ﴾) ولأبي ذرٍّ: «باب قوله: ﴿وَلَيْسَ[1] ٱلْبِرُّ﴾» (﴿بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾) إذا أحرمتم (﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾) ذلك، أو اتَّقى المحارم والشَّهوات[2] (﴿وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾) مُحلِّين ومُحرِمين (﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾) في تغيير أحكامه والاعتراض على أفعاله (﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]) لكي تظفروا بالهدى والبرِّ، ووقع/ في رواية أبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾: «الآية» وحذف ما بعدها. ٢٧/٧

٤٥١٢ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: كَانُوا إِذَا أَحْرَمُوا فِي الجَاهِلِيَّةِ أَتَوُا البَيْتَ مِنْ ظَهْرِهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى) بضمِّ العين مصغَّرًا، أبو محمَّدٍ العبسيُّ[3] مولاهم الكوفيُّ (عَنْ إِسْرَائِيلَ) بن يونس (عَنْ) جدِّه (أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ (عَنِ البَرَاءِ) بن عازبٍ ﵄[4] أنَّه (قَالَ: كَانُوا) أي: الأنصار وسائر العرب غير الحُمْس؛ وهم قريشٌ[5] (إِذَا أَحْرَمُوا) بالحجِّ أو العمرة (فِي الجَاهِلِيَّةِ أَتَوُا البَيْتَ مِنْ ظَهْرِهِ) من نقبٍ[6] أو فرجةٍ من ورائه، لا من

---

(١) في (د): ﴿لَيْسَ﴾ وكذا في «اليونينيَّة».

(٢) في (د): «والشُّبهات»، وكلاهما صحيحٌ.

(٣) في هامش (ج): بالموحدة.

(٤) في (د): «عنه».

(٥) كُتِب في هامش (د): قوله: «وهم قريشٌ»: عبارة الفخر في «تفسيره»: إلَّا الحُمْس؛ وهم قريشٌ، وكنانة، وخزاعة، وثقيفٌ، وخثعم، وبنو نصر بن معاوية، وهؤلاء سُمُّوا حُمْسًا؛ لتشدُّدهم في دينهم، والحماسة: الشِّدَّة، وهؤلاء متى أحرموا؛ لن يدخلوا بيوتهم ألبتَّة، ولا يستظلُّون الوبر، ولا يأكلون السَّمن والأقط.

(٦) في (د): «ثقبٍ».

د٥/١٢١ بابه (فَأَنْزَلَ اللهُ)/ تعالى: (﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾) وسقطت واو «﴿لَيْسَ﴾» لأبي ذرٍّ (﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾) ونقل ابن كثيرٍ عن محمَّد بن كعبٍ قال: «كان الرَّجل إذا اعتكف؛ لم يدخل منزله من باب البيت، فأنزل الله تعالى الآية».

٣٠ - ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾

(﴿وَقَٰتِلُوهُمْ﴾) ولأبي ذرٍّ: «باب قوله: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ﴾» يعني: أهل مكَّة (﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾) شركٌ (﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾) خالصًا له ليس للشَّيطان فيه نصيبٌ، أو يكون دين الله هو الظَّاهر العالي على سائر الأديان؛ لحديث «الصَّحيحين»: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ فهو في سبيل الله» [ح:١٢٣] (﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟﴾) عن الشِّرْكِ وقتالِ المؤمنين فكفُّوا عنهم (﴿فَلَا عُدْوَٰنَ﴾) أي: فمن قاتلهم بعد ذلك فهو ظالمٌ، ولا عدوان (﴿إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]) أو المراد: فإن تخلَّصوا من الظُّلم وهو الشِّرك؛ فلا عدوان عليهم بعد ذلك.

٤٥١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄: أَتَاهُ رَجُلَانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَا: إِنَّ النَّاسَ صَنَعُوا، وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ؟ فَقَالَ: يَمْنَعُنِي أَنَّ اللهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي، فَقَالَا: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾؟ فَقَالَ: قَاتَلْنَا حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ، وَكَانَ الدِّينُ للهِ، وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ، وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحَّدة وتشديد المعجمة، العبديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثَّقفيُّ قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بن عمر العمريُّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄): أنَّه (أَتَاهُ رَجُلَانِ) قيل: هما العلاء بن عِرارٍ؛ بمهملاتٍ الأولى مكسورةٌ، وحِبَّان؛ بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحَّدة، صاحب الدَّثِنِيَّة[1]: بفتح المهملة والمثلثة وكسر النُّون وتشديد التَّحتيَّة، أو نافع بن الأزرق (فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ) عبد الله حين حاصره الحجَّاج في آخر سنة ثلاثٍ وسبعين بمكَّة (فَقَالَا: إِنَّ النَّاسَ

---

(١) في هامش (ج) و(ل): الدَّثِنِيَّة: ناحية بين الجند وعَدَن، وقيل: منزلٌ لبني سليم، وقيل: منزل بعد فلجة من البصرة إلى مكة، وهي لبني سليم، وقيل: ماء لبني سيَّار بن عمرو، وقيل: كان اسمها في الجاهليَّة فغيَّروها للطِّيرة. «مراصد».

صَنَعُوا) بصادٍ مهملةٍ ونونٍ مفتوحتين، أي: صنعوا ما ترى من الاختلاف، ولغير الكُشْميهَنيِّ: «ضُيِّعُوا» بمعجمةٍ مضمومةٍ فتحتيَّةٍ مشدَّدةٍ[1] مكسورةٍ (وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ؟ فَقَالَ: يَمْنَعُنِي أَنَّ اللهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي) المسلم (فَقَالَا) أي: الرَّجلان، ولأبي ذرٍّ: «قالا»: (أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾؟ فَقَالَ) ابن عمر: (قَاتَلْنَا) أي: على عهد رسول الله ﷺ (حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ) أي: شِرْكٌ (وَكَانَ الدِّينُ[2] للهِ، وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا) أي: على المُلْك (حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ، وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللهِ).

وحاصل هذا: أنَّ الرَّجلين[3] كانا يريان قتال من خالف الإمام، وابن عمر لا يرى القتال على الملك.

٤٥١٤ - ٤٥١٥ - وَزَادَ عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي فُلَانٌ وَحَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو المَعَافِرِيِّ: أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَحُجَّ عَامًا وَتَعْتَمِرَ عَامًا، وَتَتْرُكَ الجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﷻ، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا رَغَّبَ اللهُ فِيهِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: إِيمَانٍ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَالصَّلَوَاتِ الخَمْسِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ البَيْتِ، قَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ قَالَ: فَعَلْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَكَانَ الإِسْلَامُ قَلِيلًا، فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ إِمَّا قَتَلُوهُ، وَإِمَّا يُعَذِّبُوهُ، حَتَّى كَثُرَ الإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ. قَالَ: فَمَا قَوْلُكَ فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ؟ قَالَ: أَمَّا عُثْمَانُ؛ فَكَانَ اللهُ عَفَا عَنْهُ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَكَرِهْتُمْ أَنْ تَعْفُوا عَنْهُ، وَأَمَّا عَلِيٌّ فَابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَخَتَنُهُ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ فَقَالَ: هَذَا بَيْتُهُ حَيْثُ تَرَوْنَ.

(وَزَادَ عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ) السَّهميُّ المصريُّ أحد شيوخ المؤلِّف، على رواية محمَّد بن بشَّار (عَنِ ابْنِ وَهْبٍ) عبد الله المصريِّ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (فُلَانٌ) قيل: هو عبد الله بن لَهِيْعَة؛ بفتح اللَّام وكسر الهاء وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة عينٌ مهملةٌ، قاضي مصر وعالمها، ضعَّفه/ غير واحدٍ (وَحَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون التَّحتيَّة وفتح الواو، و«شُرَيْح» د٥/٢١ب

(١) «مشدَّدةٍ»: ليس في (د).

(٢) زيد في (د) و(م): «كلُّه».

(٣) في (ج) و(ل): «أنَّ الرَّجلان»، وفي هامشهما: «كذا بخطِّه» ولعله: «الرجلين».

بالشِّين المعجمة المضمومة وفتح الرَّاء، المصريُّ، وهو الأكبر، وليس هو الحضرميَّ (عَنْ بَكْرِ ابْنِ عَمْرٍو المَعَافِرِيِّ) بفتح الميم وتخفيف العين المهملة وكسر الفاء (أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الكاف مصغَّرًا، ابن الأشجِّ (حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر: (أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ) له: (يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ تَحُجَّ عَامًا وَتَعْتَمِرَ عَامًا، وَتَتْرُكَ الجِهَادَ) أي: القتال الذي هو كالجهاد (فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ) في الثَّواب (وَقَدْ عَلِمْتَ مَا رَغَّبَ اللهُ فِيهِ؟) ثبتت واو «وقد» لأبي ذرٍّ (قَالَ) أي: ابن عمر للرَّجل: (يَا ابْنَ أَخِي: بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ؛ إِيمَانٍ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَالصَّلَوَاتِ[1] الخَمْسِ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ البَيْتِ، قَالَ) أي: الرَّجل: (يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا) بالتَّخفيف (تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾) باغين بعضهم على بعضٍ، والجمع باعتبار المعنى؛ لأنَّ كلَّ طائفةٍ جمعٌ (﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾) بالنُّصح والدُّعاء إلى حكم الله (﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا﴾)/ أي: تعدَّت (﴿عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾) أي: ترجع (﴿إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]) وتسمع للحقِّ وتطيعه، وسقط لغير أبي ذرٍّ قوله «﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا﴾ إلى آخر قوله: ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾» (﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣]) شِرْكٌ (قَالَ) ابن عمر: (فَعَلْنَا) ذلك (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ[2] صلى الله عليه وسلم وَكَانَ الإِسْلَامُ قَلِيلًا، فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ) مبنيٌّ[3] للمفعول (إِمَّا قَتَلُوهُ، وَإِمَّا[4] يُعَذِّبُوهُ) بلفظ الماضي في الأوَّل والمضارع في الثَّاني؛ إشارةً إلى استمرار التَّعذيب بخلاف القتل، وفي الفرع: «أو يُعذِّبوه» ولأبي ذرٍّ: «وإمَّا يعذِّبونه» بإثبات النُّون؛ وهو الصَّواب؛ لأنَّ «إمَّا» التي تجزم هي الشَّرطيَّة، وليست هنا شرطيَّةً، ووُجِّهت الأولى بأنَّ النُّون قد تُحذَف[5] لغير ناصبٍ ولا جازمٍ في لغةٍ شهيرةٍ (حَتَّى كَثُرَ الإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ).

(قَالَ) له[6] الرَّجل: (فَمَا قَوْلُكَ فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ؟) وهذا يشير إلى أنَّ السَّائل كان من الخوارج، فإنَّهم يوالون الشَّيخين ويُخطِّئون عثمان وعليًّا، فردَّ عليه ابن عمر بذكر مناقبهما ومنزلتهما من

(١) في (د): «الصَّلاة»، وكذا في «اليونينيَّة».
(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «على عهد رسول الله» كذا بخطِّه، والَّذي في «الفرع»: «على عهد النَّبيِّ».
(٣) في (د): «مبنيًّا».
(٤) في (د): «وإلَّا».
(٥) في (ص): «حُذِفت».
(٦) «له»: مثبتٌ من (د).

النَّبيِّ ﷺ حيث (قَالَ: أَمَّا عُثْمَانُ) ﷺ (فَكَانَ اللهُ عَفَا عَنْهُ) لمَّا فرَّ يوم أُحدٍ في كتابه العزيز؛ حيث قال في آل عمران: ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] والجلالة: رفعٌ اسم «كان»، وخبرها «عفا»[(١)]، ويجوز نصبها اسم «كأنَّ» التَّشبيه، أخت «أنَّ» (وَأَمَّا أَنْتُمْ فَكَرِهْتُمْ أَنْ تَعْفُوا عَنْهُ) بمثنَّاةٍ فوقيَّةٍ مع سكون[(٢)] الواو، خطابًا للجماعة، ولأبي ذرٍّ: «يعفوَ» بالتَّحتيَّة وفتح الواو، أي: فكرهتم أن يعفو الله تعالى عنه (وَأَمَّا عَلِيٌّ فَابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَخَتَنُهُ) بفتح الخاء المعجمة والمثنَّاة الفوقيَّة، أي: زوج ابنته (وَأَشَارَ بِيَدِهِ فَقَالَ: هَذَا/ بَيْتُهُ حَيْثُ تَرَوْنَ) أي: بين أبيات رسول الله ﷺ، يريد بيان قربه وقرابته منه ﷺ منزلًا ومنزلةً. د٥/١٢٢أ

٣١ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ التَّهْلُكَةُ وَالهَلَاكُ: وَاحِدٌ

(بَابُ قَوْلِهِ) تعالى -وسقط ذلك لغير أبي ذرٍّ-: (﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾) في سائر وجوه القربات، وخاصَّةً الصَّرف في قتال الكفَّار، والبذل فيما يقوى به المسلمون على عدوِّهم (﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾) بالكفِّ عن الغزو[(٣)] والإنفاق فيه، فإنَّه يُقوِّي العدوَّ ويُسلِّطهم على إهلاككم، أو المراد: الإمساك وحبُّ المال؛ فإنَّه يؤدِّي إلى الهلاك المؤبَّد، والباء في ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾ زائدةٌ في المفعول به؛ لأنَّ «ألقى» يتعدَّى بنفسه، قال الله تعالى: ﴿فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ﴾ وقيل: متعلِّقةٌ بالفعل غير زائدةٍ، والمفعول محذوفٌ، أي: ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم، يقال: أهلك فلانٌ نفسه بيده؛ إذا تسبَّب لهلاكها (﴿وَأَحْسِنُوا﴾) أعمالكم وأخلاقكم، أو تفضَّلوا على المحاويج (﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥] التَّهْلُكَةُ وَالهَلَاكُ: وَاحِدٌ) مصدران.

٤٥١٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قَالَ: نَزَلَتْ فِي النَّفَقَةِ.

---

(١) «وخبرها: عفا»: سقط من (د).

(٢) في (د): «إسكان».

(٣) في غير (ب) و(س): «المعروف»، وفي هامش (م) و(ل): قوله: «عن المعروف» كذا بخطِّه، والذي في «البيضاويِّ»: بالكفِّ عن الغزو، وهي أولى، ويدلُّ عليه بقيَّة عبارته؛ وهو قوله: والإنفاق فيه... إلى آخره. وبنحوه في هامش (ج).

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (إِسْحَاقُ) بن رَاهُوْيَه قال: (حدَّثنا[1] النَّضْرُ) بالضَّاد المعجمة، ابن شُمَيلٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مِهران الأعمش أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ حُذَيْفَةَ: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ قَالَ: نَزَلَتْ فِي النَّفَقَةِ) قال أبو أيُّوب الأنصاريُّ: «نزلت -يعني: هذه الآية- فينا معشر الأنصار؛ إنَّا لمَّا أعزَّ الله دينه وكثر ناصروه؛ قلنا فيما بيننا: لو أقبلنا على أموالنا فأصلحناها؛ فأنزل الله هذه الآية...» الحديث، رواه أبو داود وهذا لفظه، والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وعبد بن حميدٍ وابن أبي حاتمٍ وابن جريرٍ وابن مردويه والحافظ أبو يَعلى في «مسنده»، وابن حبَّان في «صحيحه»، والحاكم في «مستدركه»، وهو مفسِّرٌ لقول حذيفة هذا.

٣٢ - ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾

(﴿فَمَن كَانَ مِنكُم﴾) ولأبي ذرٍّ: «باب قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم﴾» (﴿مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾ [البقرة: ١٩٦]) كجراحةٍ وقُمَّلٍ.

٤٥١٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَعْقِلٍ قَالَ: قَعَدْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي هَذَا المَسْجِدِ -يَعْنِي مَسْجِدَ الكُوفَةِ- فَسَأَلْتُهُ عَنْ ﴿فِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾، فَقَالَ: حُمِلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أُرَى أَنَّ الجَهْدَ قَدْ بَلَغَ بِكَ هَذَا، أَمَا تَجِدُ شَاةً؟» قُلْتُ: لَا، قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ، وَاحْلِقْ رَأْسَكَ»، فَنَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهْيَ لَكُمْ عَامَّةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ[2] الأَصْبَهَانِيِّ[3]) أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَعْقِلٍ) بفتح الميم وسكون العين المهملة وبعد القاف المكسورة لامٌ، ابن مُقَرِّنٍ المزنيَّ الكوفيَّ التابعيَّ (قَالَ: قَعَدْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ) بضمِّ العين المهملة وبعد الجيم السَّاكنة راءٌ مفتوحةٌ[4]، أي: انتهى قعودي إليه (فِي هَذَا المَسْجِدِ

---

(١) في (ص): «أخبرنا».

(٢) «بن»: سقط من (د).

(٣) في (د): «الأصفهاني»، وهو تحريفٌ.

(٤) «مفتوحةٌ»: ليس في (د).

-يَعْنِي: مَسْجِدَ الكُوفَةِ-/ فَسَأَلْتُهُ عَنْ) قوله تعالى: (﴿فِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] فَقَالَ: حُمِلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى وَجْهِي) جملةٌ حاليَّةٌ (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (مَا كُنْتُ أُرَى[1]) بضمِّ الهمزة: أظنُّ (أَنَّ الجَهْدَ) بفتح الجيم (قَدْ بَلَغَ بِكَ هَذَا) الذي رأيتُ[2] (أَمَا تَجِدُ شَاةً؟ قُلْتُ: لَا) أجدها (قَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)/ بيانٌ لقوله تعالى: ﴿مِّن[3] صِيَامٍ﴾ (أَوْ أَطْعِمْ) بكسر العين (سِتَّةَ مَسَاكِينَ) بيانٌ لقوله تعالى: ﴿أَوْ صَدَقَةٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] (لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ) بنصب «نصفَ» على المفعوليَّة، أو رفعٌ مبتدأٌ مؤخَّرٌ[4] (وَاحْلِقْ رَأْسَكَ) قال ابن عُجْرَة: (فَنَزَلَتْ) أي: الآية (فِيَّ) بكسر الفاء وتشديد التَّحتيَّة (خَاصَّةً، وَهْيَ لَكُمْ عَامَّةً) بالنَّصب، ولأبي ذرٍّ: «عامَّةٌ» بالرَّفع.

٢٩/٧ د٥/٢٢ب

وهذا الحديث سبق في «باب الإطعام» من «الحجِّ» [ح: ١٨١٤].

٣٣ - ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾

(﴿فَمَن تَمَتَّعَ﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين «﴿فَمَن تَمَتَّعَ﴾» (﴿بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦]) شاملٌ لمن أحرم بهما، أو أحرم بالعمرة أوَّلًا، فلمَّا فرغ من العمرة؛ أحرم بالحجِّ، وهذا هو التَّمتُّع الخاصُّ، وهو المعروف في كلام الفقهاء، والتَّمتُّع العامُّ يشمل القسمين.

٤٥١٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: أُنْزِلَتْ آيَةُ المُتْعَةِ فِي كِتَابِ اللهِ، فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَمْ يُنْزَلْ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ؛ قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عَنْ عِمْرَانَ) ابن مسلمٍ (أَبِي بَكْرٍ) البصريِّ[5] قال[6]: (حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ) بالجيم ممدودًا، عمران بن مِلْحان

---

(١) في هامش (ل): في «فرع المزيِّ» بفتح الهمزة. وبنحوه في هامش (ج).

(٢) في (د): «رأيته».

(٣) في جميع النُّسخ: «أو»، وليس بصحيحٍ، وفي هامش (ج) و(ل): كذا، والتِّلاوة: ﴿مِّن صِيَامٍ﴾ كما تقدم آنفًا.

(٤) في (د): «وخبرٌ».

(٥) في (د): «القصريِّ» وهو تحريفٌ.

(٦) في هامش (ل): ثابتة في «فرع المزِّيِّ».

العطارديُّ البصريُّ (عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ[1]) بضمِّ الحاء المهملة (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: أُنزِلَتْ آيَةُ المُتْعَةِ فِي كِتَابِ اللهِ، فَفَعَلْنَاهَا) أي: المتعة (مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَمْ يُنْزَلْ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه (قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ) أي: التَّمتُّع (وَلَمْ يَنْهَ) بفتح أوَّله، ولأبي ذرٍّ: «ولم[2] يُنْهَ» بضمِّه، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فلم ينه» بالفاء بدل الواو (عَنْهَا) أي: المتعة، فذكَّر الضَّمير باعتبار التَّمتُّع، وأنَّثه باعتبار المتعة (حَتَّى مَاتَ) النَّبيُّ ﷺ (قَالَ رَجُلٌ[3]) قيل: هو عثمان؛ لأنَّه كان يمنع التَّمتُّع[4] (بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ) زاد في نسخةٍ: «قَالَ مُحَمَّدٌ» أي: البخاريُّ «يُقَالُ: إِنَّهُ» أي: الرَّجل «عُمَرُ» لأنَّه كان ينهى عنها ويقول: إن نأخذ بكتاب الله فإنَّه يأمرنا بالتَّمام؛ يعني: قوله: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وفي نفس الأمر لم يكن عمر ﵁ ينهى عنها محرِّمًا لها، إنَّما كان ينهى عنها ليكثر قصد النَّاس البيت حاجِّين ومعتمرين، قاله الحافظ عماد الدِّين ابن كثيرٍ في «تفسيره».

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الحجِّ»، والنَّسائيُّ في «التَّفسير».

٣٤ - ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ﴾

(﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ﴾) ولأبي ذرٍّ: «باب ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ﴾» (﴿أَن تَبۡتَغُواْ﴾) في[5] أن تطلبوا (﴿فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٩٨]) أي: ربحًا بالتجارة[6].

٤٥١٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: كَانَتْ عُكَاظُ وَمَجَنَّةُ وَذُو المَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَتَأَثَّمُوا أَنْ يَتَّجِرُوا فِي المَوَاسِمِ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَن تَبۡتَغُواْ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ (فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ).

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدٌ) هو ابن سلامٍ البيكنديُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد أيضًا،

---

(١) في هامش (ل): قال العلَّامة العينيُّ: وفي هذا الإسناد شيءٌ غريب؛ وهو: اجتماع ثلاثةٍ في نسق واحد؛ كلٌّ منهم يسمَّى بـ«عمران» أحَدُهُم صحابيٌّ وهو عمران بن حصين.

(٢) «ولم»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج) و(ل): قال ابن كثير: قال البخاريُّ: إنَّه عُمَر. «منه».

(٤) في (د): «المتعة».

(٥) «في»: ليس في (د).

(٦) في (ب) و(س): «في تجارتكم».

ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنْ عَمْرٍو) هو ابن دينارٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما) أنَّه (قَالَ: كَانَتْ عُكَاظٌ[1]) بضمِّ العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظَّاء المعجمة (وَمَجَنَّةُ) بفتح الميم والجيم (وَذُو المَجَازِ) بفتح الميم والجيم وبعد الألف زايٌ (أَسْوَاقًا فِي الجَاهِلِيَّةِ) بنصب «أسواقًا» خبر «كان» وكانت معايشهم منها، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «أسواقَ الجاهليَّةِ» بحذف الجارِّ وإضافة «أسواقَ» للاحقه (فَتَأَثَّمُوا) أي: تحرَّج المسلمون (أَنْ يَتَّجِرُوا)/ د٥/١٢٣ بتشديد الفوقيَّة بعد التَّحتيَّة وبالجيم المكسورة بعدها راءٌ مضمومةٌ، من التِّجارة، وفي الفرع: «يتحرَّوا»؛ بالحاء المهملة وفتح الرَّاء المشدَّدة[2] (فِي المَوَاسِمِ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]) قال ابن عبَّاسٍ أي: ((فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ)).

وهذا الحديث سبق في «باب التِّجارة أيَّام الموسم»[3] من «كتاب الحجِّ» [ح: ١٧٧٠].

٣٥ - بَابٌ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾

(بَابُ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾) ارجعوا (﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]) من عرفة لا من المزدلفة.

٤٥٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالمُزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمَّوْنَ الحُمْسَ، وَكَانَ سَائِرُ العَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَاتٍ، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلَامُ؛ أَمَرَ اللهُ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ، ثُمَّ يَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يُفِيضَ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ) بالخاء والزَّاي المعجمتين، أبو معاوية الضَّرير قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهَا) أنَّها قالت[4]: (كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا) وهم[5] بنو عامر بن صعصعة

---

(١) في هامش (ج) و(ل): في «المحكم»: «عُكاظ» يُصرَف في لغة أهل الحجاز، ولا يَصرِفونه بنو تميم. «منه».

(٢) قوله: «وفي الفرع: يتحرَّوا؛ بالحاء المهملة وفتح الرَّاء المشدَّدة» سقط من (ب) و(س). وفي هامش (ج): بعدُ، والَّذي في «اليونينيَّة»: «أن يتَّجروا» بالجيم.

(٣) في غير (ص) و(م): «المواسم» والمثبت موافقٌ لما في «الصَّحيح».

(٤) في هامش (ل): لفظ «قالت» ثابتة في «فرع المزِّيِّ».

(٥) في غير (د): «وهو»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

وثقيفٍ وخزاعة، فيما[1] قاله الخطَّابيُّ (يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ) ولا يخرجون من الحرم إذا وقفوا، ويقولون: نحن أهل الله، فلا نخرج من حرم الله (وَكَانُوا يُسَمَّوْنَ الحُمْسَ) بضمِّ الحاء المهملة[2] وبعد الميم السَّاكنة سينٌ مهملةٌ، جمع أحمس؛ وهو الشَّديد الصُّلب، وسُمُّوا بذلك لتصلُّبهم فيما كانوا عليه (وَكَانَ سَائِرُ العَرَبِ) أي: باقيهم/ (يَقِفُونَ بِعَرَفَاتٍ، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلَامُ؛ أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ (نَبِيَّهُ ﷺ) سقطت التَّصلية لأبي ذرٍّ (أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ، ثُمَّ يَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يُفِيضَ مِنْهَا) بنصب الفعلين عطفًا على السَّابق (فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]) سائرُ العرب غير قريش ومن دان دينهم، وقيل: المراد بـ﴿ٱلنَّاسُ﴾: إبراهيم، وقيل: آدم عليه الصلاة والسلام، وقُرِئ: (ٱلنَّاسِ) بالكسر، أي: النَّاسي؛ يريد آدم عليه السلام، من قوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨] والمعنى: أنَّ الإفاضة من عرفة[3] شرعٌ قديمٌ، فلا تغيِّروه.

٣٠/٧

وهذا الحديث قد[4] مرَّ في «الحج» [ح: ١٦٦٥].

٤٥٢١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَطَوَّفُ الرَّجُلِ بِالبَيْتِ مَا كَانَ حَلَالًا، حَتَّى يُهِلَّ بِالحَجِّ، فَإِذَا رَكِبَ إِلَى عَرَفَةَ؛ فَمَنْ تَيَسَّرَ لَهُ هَدِيَّةٌ مِنَ الإِبِلِ أَوِ البَقَرِ أَوِ الغَنَمِ؛ مَا تَيَسَّرَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ، أَيَّ ذَلِكَ شَاءَ، غَيْرَ إِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ؛ فَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ كَانَ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ؛ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَنْطَلِقْ حَتَّى يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ مِنْ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الظَّلَامُ، ثُمَّ لِيَدْفَعُوا مِنْ عَرَفَاتٍ إِذَا أَفَاضُوا مِنْهَا حَتَّى يَبْلُغُوا جَمْعًا الَّذِي يَبِيتُونَ بِهِ، ثُمَّ لِيَذْكُرِ اللهَ كَثِيرًا، وَأَكْثِرُوا التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا، ثُمَّ أَفِيضُوا، فَإِنَّ النَّاسَ كَانُوا يُفِيضُونَ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ حَتَّى تَرْمُوا الجَمْرَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) المُقَدَّميُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضمِّ الفاء وفتح الضَّاد في الأوَّل، وضمِّ السِّين وفتح اللَّام من الثَّاني، النُّميريُّ

(١) في (د): «كما».

(٢) «المهملة»: ليس في (د).

(٣) «من عرفة»: سقط من (د).

(٤) «قد»: ليس في (د).

-بالنُّون مصغَّرًا- البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) الإمام في المغازي قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (كُرَيْبٌ) هو ابن أبي مسلمٍ الهاشميُّ مولاهم المدنيُّ، مولى ابن عبَّاسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄ أنَّه (قَالَ: تَطَوَّفُ الرَّجُلِ بِالبَيْتِ) بفتح المثنَّاة الفوقيَّة والطَّاء المخفَّفة وضمِّ الواو المشدَّدة مضافًا لتاليه، وفي نسخةٍ: «يَطُوف» بالمثناة التَّحتيَّة[1] وضمِّ الطَّاء مخفَّفةٍ «الرَّجلُ» بالرَّفع على الفاعلية[2] (مَا كَانَ حَلَالًا) أي: مقيمًا بمكة أو دخل بعمرة وتحلل منها (حَتَّى يُهِلَّ بِالحَجِّ، فَإِذَا رَكِبَ إِلَى عَرَفَةَ؛ فَمَنْ تَيَسَّرَ لَهُ هَدِيَّةٌ) بكسر الدَّال وتشديد التَّحتيَّة، والذي في «اليونينيَّة»: «هَدِيَةٌ» بكسر الدَّال من غير تشديدٍ على التَّحتيَّة، وفي نسخةٍ: «هَدْيُه»؛ بسكون الدَّال وتخفيف التَّحتيَّة آخره هاءٌ (مِنَ الإِبِلِ/ أَوِ البَقَرِ أَوِ الغَنَمِ) وجزاء الشَّرط قوله: (مَا تَيَسَّرَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ) أي: ففديته ما تيسَّر، أو فعليه[3] ما تيسَّر، أو بدلٌ من الهدي، والجزاء بأسره محذوفٌ، أي: ففديته ذلك، أو: فليفتد بذلك، قاله الكرمانيُّ (أَيَّ ذَلِكَ شَاءَ، غَيْرَ إِنْ لَمْ) وللأصيليِّ: «غير أنَّه إن لم» (يَتَيَسَّرْ لَهُ) أي: الهدي (فَعَلَيْهِ) وجوبًا (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) يصومهنَّ[4] (فِي الحَجِّ، وَذَلِكَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ) لأنَّه يسنُّ للحاجِّ فطره، وهذا تقييدٌ من ابن عبَّاسٍ لإطلاق الآية (فَإِنْ كَانَ آخِرُ يَوْمٍ) برفع «آخرُ» ولأبي ذرٍّ بالنَّصب[5] (مِنَ الأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ؛ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ) ولا يجوز صوم شيءٍ منها يوم النَّحر ولا في أيَّام التَّشريق، كما سبق في «الحجِّ» [ح:١٥٧٢] ولا يجوز تقديمها على الإحرام بالحجِّ؛ لأنَّها عبادةٌ بدنيَّةٌ، فلا تُقدَّم على وقتها (ثُمَّ لِيَنْطَلِقْ) بالجزم بلام الأمر، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «ينطلقُ» بحذف اللام (حَتَّى يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ مِنْ صَلَاةِ العَصْرِ) عند صيرورة ظلِّ[6] كلِّ شيءٍ مثله، أو بعد صلاتها مع الظُّهر جمع تقديمٍ للسَّفر (إِلَى أَنْ يَكُونَ الظَّلَامُ) بغروب الشَّمس (ثُمَّ لِيَدْفَعُوا مِنْ عَرَفَاتٍ إِذَا أَفَاضُوا مِنْهَا حَتَّى يَبْلُغُوا جَمْعًا) بفتح الجيم وسكون الميم؛ وهو المزدلفة (الَّذِي يَبِيْتُونَ بِهِ) صفةٌ لـ«جمعًا» وهو من

د٥/٢٣ب

(١) «التَّحتيَّة»: سقط من (د).

(٢) في هامش (ج): وهي التي في «الفرع المزِّيِّ».

(٣) في (د): «عليه».

(٤) في (د): «يُصَمْن».

(٥) قوله: «برفع آخر، ولأبي ذرٍّ بالنَّصب»، سقط من (د).

(٦) «ظلِّ»: سقط من (د).

البَيَات، وللأصيليِّ وأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي: «يُتَبَرَّر» بفوقيَّةٍ بعد التَّحتيَّة المضمومة فموحَّدةٍ فراءين مهملتين أوَّلهما مفتوحٌ مشدَّدٌ، أي: يُطلَب فيه البرُّ، وهو الصَّواب، وعليه[1] اقتصر في «الفتح»، وفي نسخةٍ: «يُتَبرَّز» بزايٍ معجمةٍ آخره بدل الرَّاء، من التَّبرُّز وهو الخروج للبَراز -وهو الفضاء الواسع- لأجل قضاء الحاجة (ثُمَّ لِيَذْكُرِ اللهَ كَثِيرًا) بكسر الرَّاء مع الإفراد، وفي نسخةٍ: «ثمَّ[2] ليذكُروا الله» بضمِّها مع الجمع (وأَكْثِرُوا التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ) بالواو المفتوحة من غير همزةٍ قبلها في الفرع وأصله وغيرهما[3] من النُّسخ المعتمدة التي وقفت عليها، وقال الحافظ ابن حجرٍ -وتبعه العينيُّ-: «أو أكثروا» بالشَّكِّ من الرَّاوي، أي: هل قال: ثمَّ ليذكر[4] الله أو: أكثروا التَّكبير والتَّهليل (قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا، ثُمَّ أَفِيضُوا، فَإِنَّ النَّاسَ كَانُوا يُفِيضُونَ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ﴾) من تغيير المناسك ونحوه (﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٩]) يغفر ذنب المستغفر، وكثيرًا ما يأمر الله بذكره بعد قضاء العبادات (حَتَّى تَرْمُوا الجَمْرَةَ) التي عند العقبة، وهو غايةٌ لقوله: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟﴾ أو لقوله: «أكثروا التَّكبير».

٣٦ - ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

(﴿وَمِنْهُم﴾) وفي نسخةٍ: «بابٌ» بالتَّنوين[5] «﴿وَمِنْهُم﴾» (﴿مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]) وفي رواية أبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً﴾: «الآية»، وسقط ما بعده.

٤٥٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾».

٣١/٧ وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بميمين مفتوحتين/ بينهما عينٌ ساكنةٌ، عبد الله بن عمرٍو

(١) في (د): «وعليها».

(٢) «ثمَّ»: ليس في (د).

(٣) في (د): «وغيره»، وسقط منها: «وأصله».

(٤) في (د): «ليذكروا».

(٥) «بالتَّنوين»: ليس في (د).

المنقريُّ[1] المُقعَد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيد بن ذكوان العنبريُّ مولاهم/ التَّنُّوريُّ -بفتح المثنَّاة وتشديد النُّون- البصريُّ (عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ) بن صهيبٍ البُنانيِّ -بموحَّدةٍ مضمومةٍ ونونين- البصريِّ (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: اللَّهُمَّ ﴿رَبَّنَآ﴾) سقط لفظ «ربَّنا» لأبي ذرٍّ (﴿ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]) قال ابن كثيرٍ: جمَعت هذه الدَّعوة[2] كلَّ خيرٍ في الدُّنيا وصَرفَت كلَّ شرٍّ؛ فإنَّ الحسنة في الدُّنيا تشمل كلَّ مطلوبٍ دنيويٍّ من عافيةٍ، ورزقٍ واسعٍ وعلمٍ نافعٍ وعملٍ صالحٍ... إلى غير ذلك[3]، وأمَّا الحسنة في الآخرة؛ فأعلى ذلك دخول الجنَّة وتوابعه؛ من الأمن من الفزع الأكبر في العرصات، وتيسير الحساب، وغير ذلك، وأمَّا النَّجاة من النَّار فهو يقتضي تيسير أسبابه في الدُّنيا من اجتناب المحارم والآثام وترك الشُّبهات.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الدَّعوات» [ح: ٦٣٨٩] وأبو داود في «الصَّلاة».

٣٧ - ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ وَقَالَ عَطَاءٌ: النَّسْلُ: الحَيَوَانُ

(﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]) أي: شديد العداوة والجدال للمسلمين، وفي نسخةٍ: «باب ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾» (وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباحٍ ممَّا وصله الطَّبريُّ: (النَّسْلُ) في قوله تعالى: ﴿وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]: (الحَيَوَانُ).

٤٥٢٣ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ تَرْفَعُهُ قَالَ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ».

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بن عقبة السُّوائيُّ العامريُّ[4] الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن سعيد

---

(١) في هامش (ل): «إلى مِنقَر؛ جدٌّ».

(٢) في (م): «الآية».

(٣) في هامش (ج): فيه: أنَّ رؤية الله تعالى على ما يليق به أعلى مِن دخول الجنَّة، فليتأمَّل، وقد يقال: إنَّه داخل في عموم قوله، وغير ذلك.

(٤) في (د): «العامليُّ» وهو تحريفٌ.

ابن مسروقٍ الثَّوريُّ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللهُ عَنْهَا (تَرْفَعُهُ) إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه (قَالَ: أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الأَلَدُّ) بفتح الهمزة واللَّام، وتشديد الدَّال المهملة (الخَصِمُ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الصَّاد المهملة، قال الجوهريُّ: رجلٌ ألدُّ: بيِّن اللَّدَد؛ وهو الشَّديد الخصومة، والخَصِم؛ بكسر الصَّاد: الشَّديد الخصومة، وقال ابن الأثير: اللَّدَد: الخصومة الشَّديدة، وقال التُّوربشتيُّ: الأوَّل يُنبِئ عن الشِّدَّة، والثَّاني عن الكثرة، وقال شارح «المشكاة»: المعنى: أنَّه شديدٌ في نفسه بليغٌ في خصومته، فلا يلزم منه التَّكرار، قال الزَّمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] أي: شديد الجدال والعداوة للمسلمين، و﴿ٱلْخِصَامِ﴾: المخاصمة، وإضافة «الألدِّ» بمعنى: «في»، أو يُجعَل[1] الخصامُ ألدَّ على المبالغة، أو ﴿ٱلْخِصَامِ﴾: جمع خصمٍ، كـ«صَعْبٍ وصِعَابٍ» بمعنى: وهو أشدُّ الخصوم خصومةً.

(وَقَالَ عَبْدُ اللهِ[2]) هو ابن الوليد العدنيُّ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوريُّ، كما جزم به المزِّيُّ فيهما، قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك، ولأبي ذرٍّ: «عن ابن جريجٍ» (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله[3] (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) وهذا وصله سفيان الثَّوريُّ في «جامعه»، وذكره المؤلِّف لتصريحه برفعه إلى/ رسول الله صلى الله عليه وسلم. د٥/٢٤ب

٣٨ - ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾ إِلَى ﴿قَرِيبٌ﴾

(﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾) وفي نسخة: «باب ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾» (﴿أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾) قبل أن تُبتَلوا، قيل: ﴿أَمْ﴾: هي المنقطعة، فتُقدَّر بـ«بل» والهمزة، قيل: لإضراب الانتقال[4] من إخبارٍ إلى إخبارٍ، والهمزة للتَّقرير، والتَّقدير: بل[5] أحسبتم، وقيل: لمجرد الإضراب من غير تقريرٍ[6]، والمعنى:

(١) في (ص): «جعل».

(٢) في هامش (ج) و(ل): ويحتمل أن يكون عبد الله الجعفيُّ شيخَ المؤلِّف، و«سفيان»: هو ابن عيينة؛ لأنَّ الحديث أخرجه التِّرمذيُّ من رواية ابن عيينة. «منه».

(٣) في (ص): «الملك»، وهو تحريفٌ.

(٤) في غير (د): «انتقالٍ»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) «بل»: ليس في (ص).

(٦) في غير (د): «تقدير»، وهو تحريفٌ.

أم حسبتم أن تدخلوا الجنَّة قبل أن تُبتَلوا وتُختَبروا وتُمتَحنوا؛ كما فُعِل بالذين[1] من قبلكم من الأمم؛ ولذا قال: (﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ﴾) وهي الأمراض والأسقام والآلام والمصائب والنَّوائب، وقال ابن عبَّاسٍ وابن مسعودٍ وغيرهما: ﴿الْبَأْسَاءُ﴾: الفقر، وقال ابن عبَّاسٍ: ﴿وَالضَّرَّاءُ﴾: السَّقَم، والواو في ﴿وَلَمَّا﴾ للحال، والجملة بعدها نصبٌ عليها، و«لمَّا»: حرف جزمٍ معناها النَّفي؛ كـ«لم»، وفيها توقُّعٌ؛ ولذا جُعِل مقابل «قد» (إِلَى: ﴿قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]) وفي رواية أبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿مِن قَبْلِكُم﴾: «الآية» وحذف ما عدا ذلك، وعند ابن أبي حاتمٍ في «تفسيره»: أنَّها نزلت يوم الأحزاب حين أصاب النَّبيَّ ﷺ بلاءٌ وحصرٌ، وقيل: في يوم أحدٍ، وقيل: نزلت تسليةً للمهاجرين حين تركوا ديارهم وأموالهم بأيدي المشركين.

٤٥٢٤ - ٤٥٢٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ خَفِيفَةً، ذَهَبَ بِهَا هُنَاكَ، وَتَلَا: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾. فَلَقِيتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَعَاذَ اللهِ! وَاللهِ مَا وَعَدَ اللهُ رَسُولَهُ مِنْ شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا عَلِمَ أَنَّهُ كَائِنٌ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ، وَلَكِنْ لَمْ يَزَلِ الْبَلَاءُ بِالرُّسُلِ حَتَّى خَافُوا أَنْ يَكُونَ مَنْ مَعَهُمْ يُكَذِّبُونَهُمْ، فَكَانَتْ تَقْرَؤُهَا: ﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ مُثَقَّلَةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) بن يزيد[2] الرَّازيُّ الفرَّاء الصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن حسَّان (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله (يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما)/ في قوله تعالى: (﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ﴾) ٧/٣٢ ليس في الكلام شيءٌ حتَّى يكون غايةً له، فقدَّروه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ [يوسف: ١٠٩] فتراخى نصرهم حتَّى...، وقيل غير ذلك ممَّا يأتي إن شاء الله تعالى في سورة يوسف عليه الصلاة والسلام [ح: ٤٦٩٥] (﴿وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] خَفِيفَةً) ذالها المعجمة، وهي قراءة الكوفيِّين على معنى[3] أنَّه أعاد الضَّمير من ﴿ظَنُّوا﴾ و﴿كُذِبُوا﴾ على الرُّسل، أي: هم ظَنُّوا أنَّ أنفسهم

---

(١) في (د): «الذين».

(٢) زيد في (د): «الأيلي» وليس بصحيحٍ.

(٣) «معنى»: ليس في (د).

كذَبْتهم ما حدَّثْتهم به من النُصرة؛ كما يقال: صدق رجاؤه وكذب رجاؤه، أو أعاد الضَّميرين[1] على الكفَّار، أي: وظنَّ الكفَّار أنَّ الرُّسل قد كَذَبوا فيما وَعَدوا به من النَّصر، أو غير ذلك ممَّا يأتي إن شاء الله تعالى في سورة يوسف عليه الصلاة والسلام [ح: ٤٦٩٥] قال ابن أبي مليكة[2]: (ذَهَبَ بِهَا) أي: بهذه الآية ابن عبَّاسٍ (هُنَاكَ)[3] أي: فَهِم منها ما[4] فهمه من آية البقرة من الاستبعاد والاستبطاء (وَتَلَا: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾) لتناهي الشِّدة واستطالة المدَّة؛ بحيث تقطَّعت حبال الصَّبر: (﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾): استبطاءً لتأخُّره، فقيل لهم: (﴿أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾ [البقرة: ٢١٤]) إسعافًا لهم إلى طلبتهم من عاجل النَّصر، وهذه الآية كآية سورة يوسف في مجيء النَّصر بعد اليأس والاستبعاد، وفي ذلك إشارة إلى أنَّ الوصول إلى الله تعالى والفوز بالكرامة عنده برفض اللَّذَّات/ ومكابدة الشَّدائد والرِّياضات. قال ابن أبي مليكة: (فَلَقِيتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ) المذكور من تخفيف ذال ﴿كُذِبُواْ﴾. (فَقَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ) منكرةً على ابن عبَّاسٍ: (مَعَاذَ اللهِ! وَاللهِ مَا وَعَدَ اللهُ رَسُولَهُ مِنْ شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا عَلِمَ أَنَّهُ كَائِنٌ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ)[5] ظرفٌ للعِلْم لا للكون (وَلَكِنْ لَمْ يَزَلِ البَلَاءُ بِالرُّسُلِ حَتَّى خَافُوا أَنْ يَكُونَ مَنْ مَعَهُمْ) من المؤمنين (يُكَذِّبُونَهُمْ) وإنكار عائشة على ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهم إنَّما هو من جهة أنَّ مراده أنَّ الرسل ظنُّوا[6] أنَّهم مُكذَّبون من عند الله لا من عند أنفسهم؛ بقرينة الاستشهاد بآية البقرة، ولا يقال: لو كان كما قالت عائشة؛ لقيل: وتيقَّنوا أنَّهم قد كُذِبوا؛ لأنَّ تكذيب القوم لهم كان متحقِّقًا؛ لأنَّ تكذيب أتباعهم من المؤمنين كان مظنونًا، والمتيقَّن هو تكذيب من لم يؤمن أصلًا، قاله الكِرمانيُّ، ويأتي زيادةٌ لذلك في آخر سورة يوسف عليه الصلاة والسلام إن شاء الله تعالى [ح: ٤٦٩٥] (فَكَانَتْ تَقْرَؤُهَا: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِّبُواْ﴾ مُثَقَّلَةً) وهي قراءة الباقين غير الكوفيِّين؛ على معنى: وظنَّ الرُّسل أنَّ قومهم قد كذَّبوهم فيما وعدوهم[7] به من العذاب والنُّصرة عليهم، فأعاد الضَّميرين على الرسل.

(١) في (د): «الضَّمير».

(٢) «قال ابن أبي مليكة»: سقط من (د).

(٣) في هامش (ج): بغير لام في «اليونينيَّة» منه، وبها في «الفرع».

(٤) «ما»: سقط من (د).

(٥) في (د): «قبل الموت».

(٦) «ظنُّوا»: سقط من (ص).

(٧) في (د): «وعدهم».

٣٩ - بَابُ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ...﴾ الآيَةَ

(بَابُ) قوله تعالى: (﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾) مبتدأٌ وخبرٌ، وجاز الإخبار عن الجُثَّةِ بالمصدر؛ إمَّا للمبالغة أو على حذف مضافٍ من الأوَّل، أي: وطءُ نسائكم حرثٌ، أي: كحرثٍ، أو الثَّاني، أي: نساؤكم ذوات حرثٍ، و﴿لَّكُمْ﴾ في موضع رفعٍ صفةً لـ﴿حَرْثٌ﴾ متعلِّقٍ[١] بمحذوفٍ، وأفرد الخبرَ والمبتدأُ جمعٌ؛ لأنَّه مصدرٌ، والأفصح فيه الإفراد والتَّذكير حينئذٍ وقال في «الكشَّاف»: ﴿حَرْثٌ لَّكُمْ﴾: مواضع حرثٍ لكم، وهذا مجازٌ، شُبِّهنَ[٢] بالمحارث تشبيهًا لِمَا يُلقى في أرحامهنَّ من النُّطف التي منها النَّسل بالبذور، قال في «المصابيح»: قوله: وهذا مجاز؛ قيل: باعتبار إطلاق الحرث على مواضع الحرث، وقيل: باعتبار تغيُّر حكم الكلمة في الإعراب من جهة حذف المضاف؛ كما في: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] وقيل: باعتبار حمل المشبَّه به على المشبَّه بعد حذف الأداة؛ كما في: زيدٌ أسدٌ، فكثيرًا ما يقال له: المجاز وإن لم يكن له استعارةٌ، وكأنَّ التَّجوُّز في ظاهر الحكم بأنَّه هو، ثمَّ أشار إلى أنَّ هذا التَّشبيه متفرِّعٌ على تشبيه النُّطف الملقاة في أرحامهنَّ بالبذور؛ إذ لولا اعتبار ذلك؛ لم يكن بهذا الحُسْنِ، وقيل: المراد بالمجاز: الاستعارة بالكناية؛ لأنَّ في جعل النِّساء محارث دلالةً على أنَّ النُّطف بذورٌ، على ما أشار إليه بقوله: «تشبيهًا لِمَا يُلقى... إلى آخره» كما تقول: إنَّ هذا الموضع لمفتَرَسُ الشُّجعان، قال المولى سعد الدِّين التَّفتازانيُّ: ولا أرى ذلك جاريًا على القانون/ إلَّا أن يُقال: التَّقدير: نساؤكم حرثٌ لنطفكم؛ ليكون المشبَّه مصرَّحًا والمشبَّه به مكنيًّا. انتهى. وقد رُوِيَ عن مقاتلٍ[٣]: فروج نسائكم مزرعةٌ للولد[٤] (﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ﴾) أي: فأتوهنَّ كما تأتون المحارث (﴿أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾) أي/: كيف شئتم؛ مستقبلين ومستدبرين إذا كان في صِمَامٍ واحدٍ[٥]، وقيل: ﴿أَنَّىٰ﴾ بمعنى: حيث،

د٥/٢٥ب

٣٣/٧

(١) في (د): «فيتعلَّق».

(٢) في (د): «شبَّههنَّ».

(٣) في (د): «مجاهدٍ»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٤) في (ص): «للبذر» وليس بصحيحٍ.

(٥) في هامش (د): قوله: «في صِمَامٍ»: قال الحافظ ابن حجرٍ: هو بكسر المهملة والتَّخفيف: المنفذ. وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «في صِمَام» بكسر الصَّاد المهملة وتخفيف الميم، ويُروى بالسِّين المهملة: ما يُسَدُّ به الفرجة؛ فسُمِّيَ به الفرج. «عيني».

وقيل: متى (﴿وَقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُمۡ...﴾ الآيَةَ [البقرة: ٢٢٣]) أي: ما يُدَّخر لكم من[1] الثَّواب، وقيل: هو طلب الولد، وعند ابن جريرٍ عن عطاءٍ قال: أُراه عن ابن عبَّاسٍ: ﴿وَقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُمۡ﴾ قال: يقول: بسم الله، التَّسمية عند الجماع، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «﴿وَقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُمۡ﴾».

٤٥٢٦ - ٤٥٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما إِذَا قَرَأَ القُرْآنَ؛ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ، فَأَخَذْتُ عَلَيْهِ يَوْمًا، فَقَرَأَ سُورَةَ البَقَرَةِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَكَانٍ قَالَ: تَدْرِي فِيمَا أُنْزِلَتْ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: أُنْزِلَتْ فِي كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ مَضَى. وَعَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: ﴿فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾ قَالَ: يَأْتِيهَا فِي، رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِسْحَاقُ) هو[2] ابن رَاهُوْيَه قال: (أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ) بالضَّاد المعجمة، و«شُمَيل» بضمِّ الشِّين المعجمة وفتح الميم، قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ) بفتح العين المهملة وسكون الواو وبالنُّون، عبد الله الفقيه المشهور (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر أنَّه (قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما إِذَا قَرَأَ القُرْآنَ؛ لَمْ يَتَكَلَّمْ) بغير القرآن (حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ، فَأَخَذْتُ عَلَيْهِ يَوْمًا) أي: أمسكت المصحف وهو يقرأ عن ظهر قلبٍ، وعند الدَّارقطنيِّ في «غرائب مالكٍ» من رواية عبيد الله بن عمر عن نافعٍ قال: قال لي ابن عمر: أمسك عليَّ المصحف يا نافع (فَقَرَأَ سُورَةَ البَقَرَةِ حَتَّى انْتَهَى[3] إِلَى مَكَانٍ) هو قوله: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٢٣] (قَالَ: تَدْرِي فِيمَا) بألفٍ بعد الميم، ولأبي ذرٍّ: «فيمَ» (أُنْزِلَتْ؟) قال نافعٌ: (قُلْتُ: لَا، قَالَ: أُنْزِلَتْ[4] فِي كَذَا وَكَذَا) أي: في إتيان النِّساء في أدبارهنَّ (ثُمَّ مَضَى) أي: في قراءته، وقد ساق المؤلِّف هذا الحديث مبهمًا لمكان الآية والتَّفسير، وقد أخرج إسحاق ابن رَاهُوْيَه في «مسنده» و«تفسيره» -بالإسناد المذكور هنا- هذا الحديث[5] بلفظ: «حتى انتهى إلى: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾ فقال: تدري فيم أُنزِلت هذه الآية؟ قلت: لا، قال:

---

(١) «من»: مثبتٌ من (ب) و(س)، وفي (د): «ما به خيرٌ لكم».

(٢) «هو»: ليس في (د).

(٣) في (م): «أتى».

(٤) في هامش (ل): قوله: «قال: أُنزِلت»: الذي في «الفرع»: «قال: نزلت»؛ بغير ألف.

(٥) قوله: «مبهمًا لمكان الآية والتَّفسير،... -بالإسناد المذكور هنا- هذا الحديث»، سقط من (د).

نزلت(١) في إتيان النِّساء في أدبارهنَّ» فبيَّن فيه ما أُبهِم هنا.

ثمَّ عطف المؤلِّف على قوله: «أخبرنا النَّضر بن شميلٍ» قوله: (وَعَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ) هو ابن عبد الوارث التَّنُّوريُّ(٢) أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) عبد الوارث بن سعيدٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (أَيُّوبُ) السَّختيانيُّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ﷺ أنَّه قال في قوله تعالى: (﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] قَالَ: يَأْتِيهَا) زوجها (فِي) بحذف المجرور؛ وهو الظَّرف، أي: في الدُّبر؛ كما وقع التَّصريح به عند ابن جريرٍ في هذا الحديث من طريق عبد الصَّمد عن أبيه، قيل: وأسقط المؤلِّف ذلك(٣) لاستنكاره، وقول الكِرمانيِّ: «فيه دليلٌ على جواز حذف المجرور والاكتفاء بالجارِّ» عُورِض: بأنَّ هذا لا يجوز إلَّا عند بعض النَّحويِّين في ضرورة الشِّعر، وقول(٤) الحافظ ابن حجرٍ: «إنَّه نوعٌ من أنواع البديع يُسمَّى الاكتفاء، ولا بدَّ له(٥) من نكتةٍ يحسن بسببها استعماله» تعقَّبه العينيُّ فقال: ليت شعري! من قال من أهل صناعة/ البديع: إنَّ حَذْف المجرور وذِكْر الجارِّ وحده من أنواع البديع؟! والاكتفاء إنَّما يكون في شيئين متضادَّين يُذكَر أحدهما ويُكتَفى به عن الآخر؛ كما في قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النَّحل: ٨١] أي: والبردَ، وأجاب في «انتقاض الاعتراض»: بأنَّ ما ذكره العينيُّ هو أحد أنواع الاكتفاء، والنَّوع الثَّاني: الاكتفاء ببعض الكلام وحذف باقيه، والثَّالث: أشذُّ منه؛ وهو حذف بعض الكلمة، قال: وهذا المعترِض لا يدري، ويُنكِر على من يدري. انتهى(٦). وفي «سراج المريدين»(٧): أنَّ المؤلِّف ترك بياضًا بعد «في» فقال

د٥/٢٦٦أ

---

(١) في (د): «أنزلت».

(٢) في هامش (ج): «التَّنُّوري» بفتح المثنَّاة وتثقيل النون المضمومة «تقريب».

(٣) في (د): «هذا».

(٤) في (د): «وقال».

(٥) «له»: مثبت من (د) و(س).

(٦) في هامش (ج): قال الجلال في «جمع الجوامع» و«شرحه» ما نصُّه: واستحسن أهل البديع بعض ما سمَّاه النحويون ضرورةً؛ كحذف معمول الجوازم، والجار والمستثنى المسمى عند أهل البديع بالاكفتاء، ونظم فيه الراجري [كذا ولعله: الباخرزي]:

عليَّ نحت القوافي ... ... وما عليَّ إذا لم ... ...

فإن اشتمل الكلام على تورية تصرفه عنه؛ أي عن الاكتفاء فأحسن وأحلى كقوله. انتهى.

(٧) في هامش (ج): لأبي بكر ابن العربي.

بعضهم: لأنَّه لمَّا رأى أحاديث تدلُّ للإباحة كحديث ابن عمر، وأخرى تدلُّ للمنع، ولم يَترَجَّح عنده في ذلك شيءٌ بيِّض له حتى يثبت عنده التَّرجيح، فاخترمته المنيَّة.

(رَوَاهُ) أي: الحديث (مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) القطَّان البصريِّ أبو صالح البصريُّ، فيما رواه الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (عَنْ أَبِيهِ) يحيى بن سعيدِ بن فَرُّوْخ؛ بفتح الفاء وتشديد الرَّاء المضمومة وسكون الواو ثمَّ معجمةٌ (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين، ابن عمر (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ولفظ الطَّبرانيِّ قال: إنَّما نزلت على رسول الله ﷺ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] رخصةً في إتيان الدُّبر، قال الطَّبرانيُّ: لم يروه عن عبيد الله بن عمر إلَّا يحيى بن سعيدٍ، تفرَّد به ابنه، قال في «الفتح»: لم يتفرَّد به يحيى بن سعيدٍ؛ فقد رواه عبد العزيز الدَّراورديُّ عن عبيد الله بن عمر عن نافعٍ أيضًا، كما عند الدَّارقطنيِّ[1] في «غرائب مالكٍ» ورواه الدَّارقطنيُّ أيضًا في «الغرائب» من طريق الدَّراورديِّ عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر بلفظ: «نزلت في ٣٤/٧ رجلٍ من/ الأنصار أصاب امرأته في دبرها، فأعظم النَّاس ذلك، فنزلت، قال: فقلت له: من دبرها في قبلها؟ قال: لا، إلَّا في دبرها» لكن قال الحافظ ابن كثيرٍ: لا يصحُّ، وقال في «الفتح»: وتابع نافعًا على روايته زيد بن أسلم عن ابن[2] عمر عند النَّسائيِّ بإسنادٍ صحيحٍ، وتكلَّم الأزديُّ في بعض رواته، وردَّ عليه ابن عبد البرِّ وأصاب، قال: ورواية ابن عمر لهذا المعنى صحيحةٌ مشهورةٌ من رواية نافعٍ عنه، فغير نكيرٍ أن يرويها عنه زيد بن أسلم، قال ابن أبي حاتمٍ الرَّازيُّ: لو كان هذا عند زيد بن أسلم عن ابن عمر لَمَا أُولِع النَّاس بنافعٍ، قال ابن كثيرٍ: وهذا تعليلٌ منه لهذا الحديث، وقد رواه عن ابن عمر أيضًا ابنه عبد الله؛ كما عند النَّسائيِّ، وسالمٌ ابنه، وسعيد بن يسارٍ؛ كما عند النَّسائيِّ وابن جريرٍ، ولم ينفرد ابن عمر بذلك، بل رواه أيضًا أبو سعيدٍ الخدريُّ؛ كما عند ابن جريرٍ والطَّحاويِّ في «مشكله» بلفظ: «إنَّ رجلًا أصاب د٥/٢٦ب امرأته[3] في دبرها، فأنكر النَّاس/ عليه، فأنزل الله الآية» وقد نُقِل إباحة ذلك عن جماعةٍ من السَّلف؛ لهذه الأحاديث وظاهر الآية، ونسبه ابن شعبان[4] لكثيرٍ من الصَّحابة والتَّابعين،

---

(١) في (د): «الطَّبرانيِّ»، وهو تصحيف.

(٢) في (د): «أبيه» وهو تحريفٌ.

(٣) في (د): «امرأةً»، وليس بصحيحٍ.

(٤) هو أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان رأس فقهاء المالكية (ت ٣٥٥هـ).

ولإمام الأئمَّة مالكٍ في رواياتٍ كثيرةٍ، قال أبو بكرٍ الجصَّاص[1] في «أحكام القرآن» له: المشهور عن مالكٍ إباحته، وأصحابه ينفون هذه المقالة عنه لقبحها وشناعتها، وهي عنه أشهر من أن تندفع بنفيهم عنه. انتهى. لكن روى الخطيب عن مالكٍ من طريق إسرائيل بن رَوْحٍ قال: سألت مالكًا عن ذلك فقال: ما أنتم قومٌ عربٌ؟! هل يكون الحرث إلا موضع الزَّرع؟! لا تَعدَّوا الفرج، قلت: يا أبا عبد الله إنَّهم يقولون: إنك تقول ذلك، قال: يكذبون عليَّ، يكذبون عليَّ فالظَّاهر أنَّ أصحابه المتأخِّرين[2] اعتمدوا على هذه القصَّة، ولعلَّ مالكًا رجع عن قوله الأوَّل، أو كان يرى العمل على خلاف حديث ابن عمر، فلم يعمل به، وإن[3] كانت الرِّواية فيه صحيحةً على قاعدته؛ ولذا قال بعض المالكيَّة[4]: إنَّ ناقل إباحته عن مالكٍ كاذبٌ مفترٍ، ونُقِل عن ابن وهبٍ أنَّه قال: سألت مالكًا فقلت: حكوا عنك أنَّك تراه، قال: معاذ الله! وتلا: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] قال: ولا يكون الحرث إلا موضع الزَّرع، وإنَّما نَسَب هذا «كتاب السِّرِّ» وهو كتابٌ مجهولٌ لا يُعتَمد عليه، قال القرطبيُّ: ومالكٌ أجلُّ من أن يكون له كتابُ سرٍّ، ومذهب الشَّافعيِّ وأبي حنيفة وصاحبيه وأحمد والجمهور: التَّحريم؛ لورود النَّهي عن فعله وتعاطيه، ففي حديث خزيمة بن ثابتٍ عند أحمد: «نهى رسول الله ﷺ أن يأتي الرَّجل امرأته في دبرها» وحديث ابن عبَّاسٍ عند التِّرمذيِّ مرفوعًا: «لا ينظر الله إلى رجلٍ أتى امرأته في دبرها» في أحاديث كثيرةٍ يطول ذكرها، وحملوا ما ورد عن ابن عمر على[5] أنَّه يأتيها في قبلها من دبرها، وقد روى النَّسائيُّ بإسنادٍ صحيحٍ عن أبي النَّضر أنَّه قال لنافعٍ: «إنَّه قد أكثر عليك القول أنَّك تقول عن ابن عمر: إنَّه أفتى أن تؤتى النِّساء في أدبارهنَّ قال: كذبوا عليَّ، ولكن سأحدِّثك كيف كان الأمر: إنَّ ابن عمر عرض المصحف يومًا -وأنا عنده- حتَّى بلغ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] فقال: يا نافع هل تعلم مِنْ أمر هذه الآية؟ قلت: لا، قال: إنَّا[6] كنَّا معشر

---

(١) في هامش (ل): ذَكَرَهُ عبد القادر في طبقاته «الجواهر المضيئة»: أنَّه الجَصَّاص؛ بالجيم، وهو أبو بكر الرَّازيُّ، صاحب «أحكام القرآن»، وأمَّا الخصَّاف؛ بالخاء والفاء؛ فهو أحمد صاحب «الأوقاف»، فهو متقدِّم على الجَصَّاص.

(٢) في هامش (ج): في «ج»: المتأخرون، وفي هامشها: المتأخرين.

(٣) في (د): «وإنَّما»، ولا يصحُّ.

(٤) في هامش (ج) و(ل): «بعض المالكيَّة»: هو البدر الدَّمامينيُّ.

(٥) «على»: سقط من (د).

(٦) «إنَّا»: سقط من (د).

قريشٍ نحني[1] النِّساء، فلمَّا دخلنا المدينة ونكحنا نساء الأنصار؛ أردنا منهنَّ مثل ما كنَّا نريد، فإذا هنَّ قد كرهن ذلك وأعظمنه، وكانت نساء الأنصار قد أخذن بحال اليهود، إنَّما يؤتين على جنوبهنَّ، فأنزل الله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾» وقد روى أبو جعفر الفريابيُّ عن أبي عبد الرَّحمن الحُبُليِّ[2] عن ابن عمر مرفوعًا: «سبعةٌ لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكِّيهم، ويقول: ادخلوا النَّار مع الدَّاخلين؛ الفاعل والمفعول به، وناكح/ يده، وناكح البهيمة، وناكح المرأة في دبرها، والجامع بين المرأة وابنتها، والزَّاني بحليلة جاره، والمؤذي جاره حتَّى يلعنه» وأمَّا ما حكاه الطَّحاوي عن محمَّد ابن عبد الحكم: أنَّه سمع الشَّافعيَّ يقول: ما صحَّ عن النَّبيِّ ﷺ في تحليله ولا تحريمه شيءٌ، والقياس: أنَّه حلالٌ؛ فقال أبو نصر بن الصَّباغ: كان يحلف بالله الذي لا إله إلا هو؛ لقد كذب -يعني: ابن عبد الحكم- على الشَّافعيِّ في ذلك، فإنَّ الشَّافعيَّ نصَّ على تحريمه في ستَّة كُتُبٍ من كتبه. انتهى/. وأمَّا ما ذكره الحاكم في «مناقب الشَّافعيِّ» من طريق ابن عبد الحكم أيضًا: أنَّه حكى عن الشَّافعيِّ مناظرةً جرت بينه وبين محمَّد بن الحسن في ذلك، وأنَّ ابن الحسن احتجَّ عليه بأنَّ الحرث إنَّما يكون في الفرج، فقال له: فيكون ما سوى الفرج محرَّمًا، فالتزمه فقال: أرأيت لو وطئها بين ساقيها أو في أعكانها؛ أفي ذلك حرثٌ؟ قال: لا، قال: أفيحرم؟ قال: لا، قال: فكيف تحتجُّ بما لا تقول به؟! فيُحتَمل -كما قال الحاكم- أن يكون ألزم محمَّدًا بطريق المناظرة وإن كان لا يقول بذلك، والحجَّة عنده في التَّحريم غير المسلك الذي سلكه محمَّد؛ كما يشير إليه كلامه في «الأمِّ».

د٥/١٢٧أ
٣٥/٧

٤٥٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، سَمِعْتُ جَابِرًا ﵁ قَالَ: كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ. فَنَزَلَتْ ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَين قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوريُّ، كما جزم به في «الفتح»، ونقل في «العمدة»[3] عن المزِّيِّ: أنَّه ابن عيينة (عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ) محمَّدٍ أنَّه قال: (سَمِعْتُ جَابِرًا ﵁ قَالَ: كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا) لفظ رواية الإسماعيليِّ من

---

(١) هكذا في كل الأصول، وفي هامش (ج) و(ل): الذي في خطِّه «نُحْني»؛ بالحاء والنُّون. انتهى. والذي في النسائي: «نجيء».

(٢) في (د): «الحلي»، ولعلَّه تحريفٌ، وفي هامش (ج) و(ل): قال النَّوويُّ: المشهور في استعمال المُحَدِّثين ضمُّ الباء، والمشهور عند أهل العربيَّة فتحها، ومنهم من يُسكِّنُها. «ترتيب».

(٣) في (ج): «وقال العيني»، وفي هامشها: ونقل في «العمدة» كذا بخطِّه.

طريق يحيى بن أبي زائدة عن سفيان الثَّوريِّ: باركةً مدبرةً في فرجها من ورائها، وعند مسلمٍ من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن المنكدر: إذا أتى الرَّجل امرأته من دبرها في قُبُلِها، ومن طريق أبي حازمٍ عن ابن المنكدر: فحملت (جَاءَ الوَلَدُ أَحْوَلَ، فَنَزَلَتْ) تكذيبًا لليهود في زعمهم: (﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]) فأباح للرِّجال أن يتمتَّعوا[1] بنسائهم كيف شاؤوا، أي: فأتوهنَّ كما تأتون أرضكم التي تريدون أن تحرثوها من أيِّ جهةٍ شئتم، لا يُحظَر عليكم جهةٌ دون جهةٍ؛ والمعنى: جامعوهنَّ من أيِّ شقٍّ أردتم بعد أن يكون المأتيُّ واحدًا وهو موضع الحرث، وهذا من الكنايات اللَّطيفة والتَّعريضات المستحسنة، قاله الزَّمخشريُّ، قال الطِّيبيُّ: لأنَّه أُبيح لهم أن يأتوها[2] من أيِّ جهةٍ شاؤوا كالأراضي[3] المملوكة، وقيَّد بالحرث ليشير ألَّا يتجاوز ألبتَّة موضع البذر، وأن يتجاوز عن مجرَّد الشَّهوة؛ فالغرض الأصليُّ طلبُ النَّسل لا قضاء الشَّهوة.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ/ في «النِّكاح» وغيره، والتِّرمذيُّ في «التَّفسير»، والنَّسائيُّ في «عِشْرة النِّساء»، وابن ماجه في «النِّكاح». د٥/٢٧ب

٤٠ - باب: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾

(باب: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾) أي: انقضت عِدَّتهنَّ (﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾) لا تمنعوهنَّ (﴿أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]) والمخاطب بذلك الأولياء؛ لِمَا يأتي إن شاء الله تعالى قريبًا في الباب [ح: ٤٥٢٩].

٤٥٢٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ: حَدَّثَنَا الحَسَنُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: كَانَتْ لِي أُخْتٌ تُخْطَبُ إِلَيَّ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: عَنْ يُونُسَ، عَنِ الحَسَنِ: حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ. حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ الحَسَنِ: أَنَّ أُخْتَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَتَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَخَطَبَهَا، فَأَبَى مَعْقِلٌ، فَنَزَلَتْ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾.

---

(١) في (د): «يستمتعوا».

(٢) في هامش (ل): قوله: «أن يأتوها» كذا بخطِّه.

(٣) في (د): «كالأرض».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ) أي: ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن ابن عوفٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) عبد الملك بن عمرٍو (العَقَدِيُّ) بفتح العين المهملة والقاف، قال: (حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ) بفتح العين المهملة وتشديد الموحَّدة، التَّميميُّ[1] البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا الحَسَنُ) البصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف، و«يسار» بالسِّين المهملة مخفَّفةً، المزنيُّ (قَالَ: كَانَتْ لِي أُخْتٌ) اسمها: جُمَيل؛ بضمِّ الجيم مصغَّرًا[2]؛ كما عند ابن الكلبيِّ، أو ليلى كما عند السُّهيليِّ[3] (تُخْطَبُ إِلَيَّ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) هو ابن طهمان ممَّا وصله المؤلِّف في «النِّكاح» [ح:٥١٣٠]: (عَنْ يُونُسَ) هو ابن عبيد بن دينارٍ العبديِّ (عَنِ الحَسَنِ) البصريِّ أنَّه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ) فيه تصريح الحسن بالتَّحديث عن معقلٍ كالسَّابق.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بسكون العين وفتح الميمَين، عبد الله المُقْعَد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ) بن سعيدٍ قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) بن عبيدٍ (عَنِ الحَسَنِ) البصريِّ: (أَنَّ أُخْتَ مَعْقِلِ ابْنِ يَسَارٍ) قيل في اسمها غير ما سبق في هذا الباب: فاطمة كما عند ابن إسحاق، ويُحتَمل التَّعدُّد بأن يكون لها اسمان ولقبٌ، أو لقبانِ واسمٌ (طَلَّقَهَا زَوْجُهَا) هو -كما في «أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي- أبو البدَّاح بن عاصمٍ، وتعقَّبه الذَّهبيُّ[4]: بأنَّ أبا البدَّاح تابعيٌّ على الصَّواب، والصُّحبة لأبيه، فيحتمل أن يكون هو الزَّوج، وجزم بعض المتأخِّرين -فيما قاله الحافظ ابن حجرٍ- بأنَّه البدَّاح[5] بن عاصمٍ، وكنيته أبو عمرٍو، قال: فإن كان محفوظًا فهو أخو

---

(١) في (د) و(ل): «اليمنيُّ»، وهو تحريفٌ، في هامش (ج) و(ل): قوله: «اليمنيُّ»: كذا بخطِّه، وصوابه: التَّميميُّ، كما في «التَّقريب».

(٢) كتب في هامش (د): وفي «حاشية الخفاجيِّ»: جُمَيل بالتَّصغير؛ بناءً على روايةٍ، وفي نسخةٍ: جُمْلًا؛ بضمِّ الجيم وتسكين الميم؛ وهي روايةٌ أخرى.

(٣) في هامش (ج): أو فاطمة كما في رواية ابن إسحاق، أو جملاً بضم الجيم وسكون الميم كما في ابن فتحون، كما في «العيني».

(٤) في (ب): «الذُّهليُّ»، وهو تحريفٌ.

(٥) في هامش (ج): «أبو البَدَّاح» بفتح الموحَّدة وشدِّ الدال وبالحاء المهملتين «ترتيب».

أبي البدَّاح بن عاصم[1] التَّابعيِّ، وفي «كتاب المجاز» للشَّيخ عزِّ الدِّين بن عبد السَّلام: أنَّه عبد الله بن رواحة[2] (فَتَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَخَطَبَهَا) من وليِّها أخيها معقلٍ (فَأَبَى) فامتنع/ (مَعْقِلٌ) أن يُراجعها له (فَنَزَلَتْ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]) وهذا صريحٌ في نزول هذه الآية في هذه القصَّة، ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السِّياق للأزواج حيث وقع فيها: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ لكنَّ قوله في بقيَّتها: ﴿أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ ظاهرٌ في أنَّ العضل يتعلَّق بالأولياء، وفيه: أنَّ المرأة[3] لا تملك أن تُزوِّج/ نفسها، وأنَّه لا بدَّ في النِّكاح من وليٍّ؛ إذ لو تملَّكت[4] من ذلك؛ لم يكن لعضل الوليِّ معنًى، ولا يُعارَض بإسناد النِّكاح إليهنَّ؛ لأنَّه بسبب توقُّفه على إذنهنَّ، وفي هذه المسألة خلافٌ يأتي إن شاء الله تعالى، بعون الله وقوَّته محرَّرًا في موضعه من «كتاب النِّكاح» [ح: ٥٣٣١].

٣٦/٧

د٥/١٢٨

٤١ - ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ﴿يَعْفُونَ﴾: يَهَبْنَ

(﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾[5]) وفي نسخةٍ: «باب ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾» أي: يموتون[6] (﴿مِنكُمْ وَيَذَرُونَ﴾) يتركون (﴿أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾) مِنْ[7] بعدهم (﴿بِأَنفُسِهِنَّ﴾) فلا يتزوَّجن ولا يخرجن ولا يتزيَّنَّ (﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾) من الليالي، ويُحتَمل أن تكون الحكمة في هذا المقدار: أنَّ الجنين في غالب الأمر يتحرَّك لثلاثة أشهرٍ إن كان ذكرًا، ولأربعةٍ إن كان أنثى، واعتُبر أقصى الأجلين، وزيد عليه العشر استظهارًا؛ إذ ربَّما تضعف حركته في المبادئ فلا يُحَسُّ بها، ولا يخرج عن ذلك إلَّا المتوفَّى عنها زوجُها وهي حاملٌ، فإنَّ عدَّتها بوضع الحمل ولو لم تمكث بعده[8] سوى لحظةٍ؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلاق: ٤] والأَمَة فإنَّ عدَّتها

---

(١) «بن عاصمٍ»: ليس في (د).

(٢) في هامش (د): عبارة الفخر الرازيِّ: روي: أنَّ معقل بن يسارٍ زوَّج أخته جُميل من عبيد الله بن عاصم.

(٣) في (ص): «المراد»، وهو تحريفٌ.

(٤) في (د): «تمكَّنت». وهي أقرب في الاستعمال.

(٥) زيد في (ص): «﴿مِنكُمْ﴾»، وفي هامش (ل): أي: وأزواج الذين...، «قاضي».

(٦) «أي: يموتون»: ليس في (ص) و(م).

(٧) «من»: مثبتٌ من (د).

(٨) في (د): «بعدَّةٍ».

على النِّصف من عدَّة الحرَّة؛ شهران وخمس ليالٍ؛ لأنَّها لمَّا كانت على النِّصف من الحرَّة في الحدِّ؛ فكذلك في العدَّة، وكان ابن عبَّاسٍ يرى أن تتربَّص[1] بأبعد الأجلين؛ من الوضع وأربعة[2] أشهرٍ وعَشرٍ؛ للجمع بين الآيتين، وهو مأخذٌ جيِّدٌ ومسلكٌ قويٌّ لولا ما ثبتت به السُّنَّة في حديث سُبَيْعة الأسلميَّة الآتي -إن شاء الله تعالى- قريبًا بحول الله وقوَّته [ح:٤٥٣٢] وتأنيث «العشر» باعتبار اللَّيالي؛ لأنَّها غُرَر الشُّهور والأيَّام تَبَعٌ[3]؛ ولذلك لا يستعملون التَّذكير في مثله قطُّ ذهابًا إلى «الأيَّام»، حتَّى إنَّهم يقولون: صُمت عشرًا، ويشهد له قوله: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه:١٠٣] و﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه:١٠٤] (﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾) انقضت عدَّتهنَّ (﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾) أي: فلا إثم عليكم أيُّها الأولياء أو المسلمون (﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ﴾) من التَّعرُّض للخُطَّاب والتَّزيُّن وسائر ما حرم للعدَّة[4] (﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾) بالوجه الذي لا يُنكِره الشَّرع (﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة:٢٣٤]) فيجازيكم عليه، وسقط قوله: «﴿فَإِذَا بَلَغْنَ﴾» إلى آخره لغير أبي ذرٍّ، وقال: «إلى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾».

(﴿يَعْفُونَ﴾) أي: من قوله تعالى: ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة:٢٣٧] قال ابن عبَّاسٍ وغيره: (يَهَبْنَ) من الهبة[5]، أي: المطلَّقات، فلا يأخذن شيئًا، والصِّيغة تحتمل التَّذكير والتَّأنيث، يقال: الرِّجال يعفون، والنِّساء يعفون، قالوا: وفي الأوَّل: ضميرٌ، والنُّون: علامة الرَّفع، وفي الثَّاني: لامُ الفعل، والنُّون: ضمير النِّساء[6]، ولذلك لم يؤثِّر فيه ﴿أَن﴾ ههنا، ونُصِبَ المعطوفُ[7]، وسقط قوله: «﴿يَعْفُونَ﴾: يَهَبْنَ» لأبي ذرٍّ.

٤٥٣٠ - حَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ حَبِيبٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قَالَ: قَدْ نَسَخَتْهَا الآيَةُ الأُخْرَى، فَلِمَ تَكْتُبُهَا؟ أَوْ: تَدَعُهَا؟ قَالَ: يَا بْنَ أَخِي؛ لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ.

---

(١) في (د): «يتربَّصن».

(٢) في (د): «أو أربعة».

(٣) «تَبَعٌ»: سقط من (د).

(٤) في (ب) و(م): «للمعتدَّة».

(٥) قوله: «من الهبة» جعلها في (ج) حاشيةً.

(٦) في (د): «الفعل، والضَّمير للنِّساء».

(٧) في هامش (ج): وهو قوله: ﴿أَوْ يَعْفُوَا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ) بضمِّ الهمزة وفتح الميم وتشديد التَّحتيَّة، و«بِسْطَام» بكسر الموحَّدة وسكون المهملة[1]، ابن المنتشر العيشيُّ البصريُّ قال/: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضمِّ الزَّاي وفتح الرَّاء مُصَغَّرًا (عَنْ حَبِيبٍ) هو في «اليونينيَّة» بالحاء المهملة، هو ابن الشَّهيد كما صرَّح به المؤلِّف قريبًا [ح:٤٥٣٦] ووقع في الفرع هنا: «خُبَيب» بالخاء المعجمة المضمومة فالله أعلم، أو هو سهوٌ[2]، الأزديُّ الأمويُّ البصريُّ (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله أنَّه قال: (قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله: (قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٤٠]) الآية الثَّانية الصَّريحة الدَّلالة[3] على أنَّه يجبُ على الذين يتوفَّون أن يوصوا قبل أن يُحتضروا لأزواجهم[4] بأن يُمتَّعْنَ بعدهم حولًا بالسُّكنى (قَالَ) أي: ابن الزُّبير: (قَدْ نَسَخَتْهَا الآيَةُ الأُخْرَى) السَّابقة؛ وهي: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] (فَلِمَ) بكسر اللَّام وفتح الميم (تَكْتُبُهَا) وقد نُسِخَ حكمُها بالأربعة أشهرٍ؟! فما الحكمة في إبقاء رسمها مع زوال حكمها وبقاءُ رسمها بعد التي نَسَخَتْها يوهم بقاء حكمها[5]؟ (أَوْ): لِمَ (تَدَعُهَا؟) أي: تتركها في المصحف، والشَّكُّ من الرَّاوي أيُّ اللَّفظ[6]، قالَ، وقال في «المصابيح»: المعنى: فلِمَ تكتبها؟ أو: فلِمَ لا تدعُها؟ فحذف حرف النَّفي اعتمادًا على فهم المعنى/، قال: وقد جاء بعد هذا: وقال: «ندعها يا ابن أخي؟! لا أُغيِّر شيئًا منه من مكانه» انتهى. والاستفهام إنكاريٌّ، وكأنَّ ابن الزُّبير ظنَّ أنَّ الذي يُنسَخ حكمُه لا يُكتَب (قَالَ) عثمان ﵁ مجيبًا له عن استشكاله: (يَا ابْنَ أَخِي) قاله على عادة العرب، أو نظرًا إلى أخوَّة الإيمان (لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ) إذ هو توقيفيٌّ، أي: فكما وجدتها مثبتةً في المصحف بعدها أُثبِتُها حيث وجدتُها، وفيه: أنَّ ترتيب الآي توقيفيٌّ.

د٥/٢٨ب

٣٧/٧

٤٥٣١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شِبْلٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قَالَ: كَانَتْ هَذِهِ العِدَّةُ تَعْتَدُّ عِنْدَ أَهْلِ زَوْجِهَا وَاجِبٌ، فَأَنْزَلَ اللهُ:

---

(١) «وسكون المهملة»: سقط من (د). وفي هامش (ج): وحكى في «المطالع» فتح الموحَّدة من «بسطام» أيضًا.

(٢) «فالله أعلم، أو هو سهوٌ»: ليس في (ص).

(٣) في (د): «الدَّالَّة».

(٤) في (د): «أن يوصوا الأزواج».

(٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «وبقاء حكمها...» إلى آخره: كذا بخطِّه، وصوابه: وبقاء رسمها.

(٦) في (د): «اللَّفظين».

﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ قَالَ: جَعَلَ اللهُ لَهَا تَمَامَ السَّنَةِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَصِيَّةً؛ إِنْ شَاءَتْ سَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ، وَهْوَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ فَالعِدَّةُ كَمَا هِيَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا، زَعَمَ ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ. وَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَسَخَتْ هَذِهِ الآيَةُ عِدَّتَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، فَتَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ، وَهْوَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ قَالَ عَطَاءٌ: إِنْ شَاءَتِ اعْتَدَّتْ عِنْدَ أَهْلِهِ، وَسَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ﴾ قَالَ عَطَاءٌ: ثُمَّ جَاءَ المِيرَاثُ، فَنَسَخَ السُّكْنَى، فَتَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ، وَلَا سُكْنَى لَهَا، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ... بِهَذَا، وَعَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَسَخَتْ هَذِهِ الآيَةُ عِدَّتَهَا فِي أَهْلِهَا، فَتَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ لِقَوْلِ اللهِ: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ نَحْوَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (إِسْحَاقُ) هو ابن رَاهُوْيَه قال: (حَدَّثَنَا رَوْحٌ) بفتح الراء، ابن عُبَادة -بضمِّ العين وتخفيف الموحَّدة- قال: (حَدَّثَنَا شِبْلٌ) بكسر الشِّين المعجمة وسكون الموحَّدة آخرُه لامٌ، ابن عَبَّادٍ؛ بفتح العين وتشديد الموحَّدة (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) عبد الله المكِّيِّ (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جَبْرٍ المفسِّر: (﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قَالَ: كَانَتْ هَذِهِ العِدَّةُ) أي: المذكورة في قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] (تَعْتَدُّ[١] عِنْدَ أَهْلِ زَوْجِهَا وَاجِبٌ، فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى: (﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠]) بنصب ﴿وَصِيَّةً﴾ في قراءة أبي عمرٍو وابن عامرٍ وحفصٍ وحمزة، أي: والذين يُتوفَّون منكم يوصون وصيَّةً، أو لِيُوصوا وصيَّةً، أو كتب الله عليهم وصيةً، أو ألزم الذين يتوفَّون وصيةً، وبالرَّفع قرأ الباقون على تقدير: ووصيَّةُ الذين يُتوفَّون، أو حكمُهم وصيَّةٌ (﴿مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾) نُصِبَ بلفظ ﴿وَصِيَّةٌ﴾ لأنَّها مصدرٌ منوَّنٌ، ولا يضرُّ تأنيثها بالتَّاء لبنائها عليه، والأصل: وصيَّةٌ بمتاعٍ، ثمَّ حُذِفَ حرفُ الجرِّ اتِّساعًا، فنُصِبَ ما بعده/، وهذا إذا لم تُجعَل «الوصيَّة» منصوبةً على المصدر؛ لأنَّ المصدر المؤكِّد لا يعمل، وإنَّما يجيءُ ذلك حال رفعها أو نصبها على المفعول (﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾) نعتٌ لـ﴿مَّتَاعًا﴾ أو بدلٌ

٥د/١٢٩أ

(١) في هامش (ج): لعلَّ: «تعتدُّ» خبر «كانت» وقوله: «عند أهل زوجها» خبر مقدَّم، مبتدؤه قوله: «واجبٌ» وسوَّغ الابتداء به تأخيره، والَّذي في «كتاب الطلاق» بخطِّ المزِّيِّ نصب «واجبًا» وعليه فلا إشكال.

منه، أو حالٌ من الزَّوجات، أي: غيرَ مُخرَجاتٍ، أو حالٌ من الموصِين، أي: غيرَ مُخرِجين (﴿فَإِنْ خَرَجْنَ﴾) من منزل الأزواج (﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠]) أيُّها الأولياء (﴿فِي مَا فَعَلْنَ فِيٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]) ممَّا لم ينكره الشَّرع، وهذا يدلُّ على أنَّه لم يكن يجب عليها ملازمة مسكن الزَّوج والإحداد عليه، وإنَّما كانت مخيَّرةً بين الملازمة وأخذ النَّفقة وبين الخروج وتركها (قَالَ: جَعَلَ اللهُ لَهَا) أي: للمعتدَّة المذكورة في الآية الأولى (تَمَامَ السَّنَةِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ) ولأبي ذرٍّ: «بسبعة أشهرٍ» (وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَصِيَّةً[1] إِنْ شَاءَتْ سَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا؛ وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ، وَهْوَ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ فَالعِدَّةُ) وهي أربعة[2] الأشهر والعشر (كَمَا هِيَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا) قال شبل بن عبَّادٍ: (زَعَمَ) ابن أبي نَجيحٍ (ذَلِكَ) المتقدَّم (عَنْ مُجَاهِدٍ) وهذا يدلُّ على أنَّ مجاهدًا لا يرى نسخ هذه الآية.

ثمَّ عطف المؤلِّف على قوله: «عن مجاهدٍ» قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباحٍ، قال في «الفتح»: وهو من رواية ابن أبي نَجيحٍ عن عطاءٍ، ووهم من زعم أنَّه معلَّق، وتعقَّبه العينيُّ: بأنَّه لو كان عطفًا؛ لقال: وعن عطاءٍ، فظاهره التَّعليق: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَسَخَتْ هَذِهِ الآيَةُ عِدَّتَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، فَتَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ، وَهْوَ) أي: النَّاسخ (قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ قَالَ عَطَاءٌ) مفسِّرًا لِمَا رواه عن ابن عبَّاسٍ: (إِنْ شَاءَتِ اعْتَدَّتْ عِنْدَ أَهْلِهِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «عند أهلها» (وَسَكَنَتْ فِي وَصِيَّتِهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ﴾) لدلالته على التَّخيير (قَالَ عَطَاءٌ: ثُمَّ جَاءَ المِيرَاثُ) في قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ﴾ [النِّساء: ١٢] (فَنَسَخَ السُّكْنَى) وتُرِكت الوصيَّة (فَتَعْتَدُّ[3] حَيْثُ شَاءَتْ، وَلَا سُكْنَى لَهَا) قال ابن كثيرٍ: فهذا القول الذي عوَّل عليه مجاهدٌ وعطاءٌ من أنَّ هذه الآية لم تدلَّ على وجوب الاعتداد سَنَةً -كما زعمه الجمهور- حتَّى يكون ذلك منسوخًا بأربعة الأشهر والعشر[4]، وإنَّما دلَّت على أنَّ ذلك كان من باب الوصيَّة بالزَّوجات أن يُمَكَّنَّ من السُّكنى في بيوت أزواجهنَّ بعد وفاتهم حولًا كاملًا إن اخترن ذلك؛ ولهذا قال: ﴿وَصِيَّةً

---

(١) «وصيَّةً»: سقط من (د).

(٢) في (د): «الأربعة».

(٣) في (د): «تعتدُّ».

(٤) في (د): «بالأربعة الأشهر وعشر».

لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ أي: يوصيكم الله بهنَّ وصيةً، كقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ الآية [النساء: ١١].

٣٨/٧ (وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ) الفريابيِّ شيخ المؤلِّف، وهو معطوفٌ على/ قوله: «حدَّثنا روحٌ» أو علَّقه المؤلِّف عنه، وقد وصله أبو نُعيمٍ في «مستخرجه» من طريق محمَّد بن عبد الملك بن زَنْجُويه، عن محمَّد بن يوسف -وهو الفريابيُّ- أنَّه قال: (حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ) ابن عمرٍو الخوارزميُّ/ د٥/٢٩ب (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) بفتح النُّون وكسر الجيم وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة حاءٌ مهملةٌ، عبد الله، واسم أبي نَجيحٍ: يسارٌ (عَنْ مُجَاهِدٍ... بِهَذَا، وَعَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﷺ أنَّه (قَالَ: نَسَخَتْ هَذِهِ الآيَةُ[1] عِدَّتَهَا فِي أَهْلِهَا، فَتَعْتَدُّ حَيْثُ شَاءَتْ لِقَوْلِ اللهِ: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ نَحْوَهُ) أي: نحو ما رُوِي عن مجاهدٍ فيما سبق.

٤٥٣٢ - حَدَّثَنَا حِبَّانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى مَجْلِسٍ فِيهِ عُظْمٌ مِنَ الأَنْصَارِ، وَفِيهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، فَذَكَرْتُ حَدِيثَ عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُتْبَةَ فِي شَأْنِ سُبَيْعَةَ بِنْتِ الحَارِثِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَلَكِنَّ عَمَّهُ كَانَ لَا يَقُولُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: إِنِّي لَجَرِيءٌ إِنْ كَذَبْتُ عَلَى رَجُلٍ فِي جَانِبِ الكُوفَةِ، وَرَفَعَ صَوْتَهُ، قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ فَلَقِيتُ مَالِكَ بْنَ عَامِرٍ أَوْ مَالِكَ بْنَ عَوْفٍ، قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي المُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهْيَ حَامِلٌ؟ فَقَالَ: قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَتَجْعَلُونَ عَلَيْهَا التَّغْلِيظَ، وَلَا تَجْعَلُونَ لَهَا الرُّخْصَةَ؟! لَنَزَلَتْ سُورَةُ النِّسَاءِ القُصْرَى بَعْدَ الطُّولَى. وَقَالَ أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ: لَقِيتُ أَبَا عَطِيَّةَ مَالِكَ بْنَ عَامِرٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (حِبَّانُ) بكسر الحاء[2] المهملة وتشديد الموحَّدة، ابن موسى المروزيُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ «أخبرنا» (عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَوْنٍ) بالنُّون، واسم جدِّه أَرْطَبَان[3] البصريُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ) أنَّه (قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى مَجْلِسٍ فِيهِ عُظْمٌ) بضمِّ العين المهملة وسكون الظَّاء المعجمة، جمعُ عظيمٍ، أي: عظماء (مِنَ الأَنْصَارِ، وَفِيهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى) اسمه: يسارٌ الكوفيُّ، زاد في

---

(١) في هامش (ج): وهي قوله تعالى: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] «منه».

(٢) «الحاء»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): «أرْطبان» بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وتخفيف الموحَّدة وبالنون «ترتيب».

«سورة الطَّلاق»: «فذكروا آخر الأجلين» [ح:٤٩١٠] (فَذَكَرْتُ حَدِيثَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ) بضمِّ العين وسكون الفوقية، ابن مسعودٍ الهذليِّ التَّابعيِّ، ابن أخي عبد الله بن مسعودٍ (فِي شَأْنِ سُبَيْعَةَ بِنْتِ الحَارِثِ) بضمِّ السِّين المهملة وفتح الموحَّدة وفتح العين المهملة، مصغَّر «سبعةٍ» الأسلميَّة، وكانت زوج سعد بن خولة فتوفِّي عنها بمكَّة، فقال لها أبو السَّنابل[١] بن بَعْكَكٍ[٢]: إنَّ أجلَكِ أربعةُ أشهرٍ وعشرٌ، وكانت قد وضعت بعد وفاة زوجها بليالٍ، قيل: خمسٌ وعشرون[٣] ليلةً، وقيل: أقلُّ من ذلك، فلما قال لها أبو السَّنابل ذلك؛ أتت النَّبيَّ ﷺ فأخبرته، فقال لها: «قد حللتِ، فانكحي من شئت» (فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن أبي ليلى: (وَلَكِنَّ عَمَّهُ) نصب بـ«لكنَّ» المشدَّدة، ولأبي ذرٍّ: «ولكنْ عمُّه» بتخفيف النُّون ورفع «عمُّه» أي: عمُّ عبد الله بن عتبة؛ وهو عبد الله بن مسعودٍ (كَانَ لَا يَقُولُ ذَلِكَ) بل يقول: تعتدُّ بآخر الأجلين، قال محمَّد ابن سيرين: (فَقُلْتُ: إِنِّي لَجَرِيءٌ) أي: ذو جراءة (إِنْ كَذَبْتُ[٤] عَلَى رَجُلٍ فِي جَانِبِ الكُوفَةِ) يريد: عبد الله بن عُتبة، وكان سكن الكوفة وتوفِّي بها في[٥] زمن عبد الملك بن مروان، ومفهومه: وقوع ذلك وعبد الله بن عتبة حيٌّ (وَرَفَعَ) ابن سيرين (صَوْتَه، قَالَ) أي: ابن سيرين: (ثُمَّ خَرَجْتُ فَلَقِيتُ مَالِكَ بْنَ عَامِرٍ) أبا عطيَّة الهَمْدانيَّ (أَوْ مَالِكَ بْنَ عَوْفٍ) أي: ابن[٦] نضلة، صاحب ابن مسعودٍ، والشَّكُّ من الرَّاوي بلا خلافٍ[٧] (قُلْتُ[٨]) له: (كَيْفَ كَانَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي) عدَّة (المُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَهْيَ حَامِلٌ؟) الواو في: «وهي» للحال (فَقَالَ) مالك بن عامرٍ أو مالك بن عوفٍ: (قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَتَجْعَلُونَ عَلَيْهَا التَّغْلِيظَ) وهو[٩] طول زمن عدَّة الحمل إذا زادت على أربعة أشهرٍ وعشرٍ (وَلَا تَجْعَلُونَ لَهَا الرُّخْصَةَ) وهي خروجها من العدَّة إذا وضعت

---

(١) في هامش (ج): بفتح السين المهملة وتخفيف النون وكسر الموحَّدة «ترتيب».

(٢) في هامش (ج): بفتح الموحَّدة وسكون العين المهملة وفتح الكاف الأولى «ترتيب».

(٣) في (د): «وعشرين».

(٤) في (م): «كذبنا».

(٥) «في»: مثبت من (د).

(٦) في غير (د): «بن أبي» ولعلَّه تحريفٌ.

(٧) «بلا خلاف»: ليس في (د) و(س).

(٨) في هامش (ج) و(ل): الَّذي في «الفرع»: «فقلت» بزيادة فاء.

(٩) في هامش (ج) و(ل): قوله: «وهو» كذا بخطِّه، وصوابه: «وهي».

لأقلَّ من أربعةِ أشهرٍ وعشرٍ؟! (لَنَزَلَتْ) بلام التَّأكيد لقسمٍ محذوفٍ، أي: والله لنزلت، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «أُنزلت» (سُورَةُ النِّسَاءِ القُصْرَى) التي هي سورة الطَّلاق، ومراده منها: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾/ [الطَّلاق: ٤] (بَعْدَ الطُّولَى) التي هي سورة البقرة، ومراده منها: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] ومفهوم كلام ابن مسعودٍ: أنَّ المتأخِّر هو النَّاسخ، لكنَّ الجمهور أن لا نسخ، بل عموم آية البقرة مخصوصٌ بآية الطَّلاق، وقد روى أبو داود وابن أبي حاتمٍ من طريق مسروقٍ قال: بلغ ابن مسعودٍ أنَّ عليًّا يقول: تعتدُّ آخر الأجلين، فقال: من شاء لاعَنْتُه أنَّ التي في النِّساء القُصْرى أُنزِلت بعد سورة البقرة، ثمَّ قرأ: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطَّلاق: ٤].

(وَقَالَ أَيُّوبُ) السَّختيانيُّ مما وصله في سورة الطَّلاق [ح: ٤٩١٠] (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين: (لَقِيتُ أَبَا عَطِيَّةَ مَالِكَ بْنَ عَامِرٍ) من غير شكٍّ.

٤٢ - بابٌ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾

(بابٌ) قوله تعالى: (﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾) بالأداء لوقتها والمداومة عليها[1]، وفي فَاعَل هنا[2] قولان؛ أحدهما: أنَّه بمعنى: فَعَل، كطارقت النَّعل وعاقبت اللِّصَّ، ولمَّا ضمَّن المحافظة معنى المواظبة؛ عدَّاها بـ«على» والثَّاني: أنَّ/ فَاعَل على بابها من كونها بين اثنين؛ فقيل: بين العبد وربِّه، كأنَّه قال[3]: احفظ هذه الصَّلاة يحفظك الله، وقيل: بين العبد والصَّلاة، أي: احفظها تحفظك (﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]) ذكرٌ للخاصِّ بعد العامِّ، أي: الوسطى بينها أو الفُضْلى منها، من قولهم للأفضل[4]: الأوسط، قاله الزَّمخشريُّ، وتُعقِّب بأنَّ الذي يقتضيه الظَّاهر أن تكون ﴿ٱلْوُسْطَىٰ﴾ «فُعْلى» مؤنَّث الأوسط، كـ«الفُضلى» مؤنَّث الأفضل، قال أعرابيٌّ يمدح النَّبيَّ ﷺ:

يا أوسطَ النَّاسِ طُرًّا في مفاخِرهم ... وأكرمَ النَّاسِ أُمًّا برَّةً وأَبَا

---

(١) قوله: «عَلَى الصَّلَوَاتِ بالأداء لوقتها والمداومة عليها»، جاء في (د) بعد قوله: «احفظها تحفظك».

(٢) في (د): «هذا».

(٣) في (د) و(م): «قيل».

(٤) في (د): «الأفضل».

١٣٠/٥د

٣٩/٧

وقال تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ﴾ [القلم: ٢٨] أي: أفضلهم، ومنه يقال: فلانٌ واسطة قومه، أي: أفضلُهم وعينهم، وليست من «الوسط» الذي معناه متوسِّط بين شيئَين؛ لأنَّ «فُعلى» معناها «أفعل» التَّفضيل، ولا يُبنَى للتَّفضيل إلا ما يقبل الزِّيادة والنَّقص، و«الوسط» بمعنى: العدل والخيار يقبلهما، بخلاف المتوسِّط بين الشَّيئين؛ فإنَّه لا يقبلهما، فلا يُبنَى منه «أفعل» التَّفضيل.

٤٥٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ. حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الخَنْدَقِ: «حَبَسُونَا عَنْ صَلَاةِ الوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، مَلأَ اللهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ أَوْ أَجْوَافَهُمْ -شَكَّ يَحْيَى- نَارًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزِّيادة، ابن هارون الواسطيُّ قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن حسَّان القُرْدُوسيُّ (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين (عَنْ عَبِيدَةَ) بفتح العين وكسر الموحَّدة، السَّلمانيِّ (عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ تعالى (عَنْهُ) أنَّه قال: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ).

وبه قال: (حَدَّثَنِي) ولأبي ذرٍّ: «وحدَّثني[1]» (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن بشر بن[2] الحكم قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطَّان (قَالَ: هِشَامٌ) هو ابن حسَّان القُرْدُوسيُّ[3] (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا هشامٌ» (قَالَ[4]: حَدَّثَنَا[5] مُحَمَّدٌ) هو ابن سيرين (عَنْ عَبِيدَةَ) السَّلمانيِّ[6] (عَنْ عَلِيٍّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الخَنْدَقِ: حَبَسُونَا) أي: منعونا (عَنْ) إيقاع (صَلَاةِ/ الوُسْطَى) زاد مسلمٌ: «صلاة العصر» وإضافة «الصَّلاة» إلى «الوسطى» من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، وأجازه الكوفيُّون (حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ) زاد مسلمٌ: «ثمَّ صلَّاها بين المغرب والعشاء» ويُحتمل

د٥/٣٠ب

(١) في (د): «حدَّثنا»، وليس في (د).

(٢) في (م): «و».

(٣) «القردوسيُّ»: ليس في (د)، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «القُرْدُوسِيُّ» بضمِّ القاف وسكون الرَّاء وضمِّ الدَّال وكسر السِّين، المهملات: نسبة إلى قردوس؛ قبيلة من دَوس أو من الأزد. انتهى من خطِّ شيخنا.

(٤) «حدَّثنا هشامٌ قال»: سقط من (د).

(٥) في (د): «حدَّثني».

(٦) في هامش (ج): «السَّلْمانيُّ» بسكون اللام وفتحها، المراديُّ الكوفيُّ، تابعيٌّ كبير مخضرم فقيه ثَبْتٌ.

أن يكون أخَّرها نسيانًا؛ لاشتغاله بأمر العدوِّ، وكان هذا قبل نزول صلاة الخوف (مَلأَ اللهُ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ) أي: مكان بيوتهم (أَوْ أَجْوَافَهُمْ -شَكَّ يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان- (نَارًا).

وقد اختلف السَّلف والخلف في تعيين الصَّلاة الوسطى؛ قال التِّرمذيُّ والبغويُّ: أكثر علماء الصَّحابة وغيرهم أنَّها العصر، وقال الماورديُّ: إنَّه قول جمهور التَّابعين، وحكاه الدِّمياطيُّ عن عمر وعليٍّ وابن مسعودٍ وأبي أيُّوب وابن عمرٍو وسَمُرة بن جُنْدُبٍ وأبي هريرة، وأبي سعيدٍ، وحفصة، وأمِّ حبيبة، وأمِّ سلمة، وهو مذهب أحمد، وقال ابن المنذر: إنَّه الصَّحيح عن[1] أبي حنيفة وصاحبيه، واختاره ابن حبيبٍ من المالكيَّة؛ لحديث عليٍّ مرفوعًا عند أحمد: «شغلونا عن الصَّلاة الوسطى صلاة العصر» وكذا عند مسلمٍ والنَّسائيِّ وأبي داود؛ كلٌّ بلفظ: «صلاة العصر» وكذا هو في حديث ابن مسعودٍ والبراء بن عازبٍ عند مسلمٍ، وسَمُرَة عند أحمد، وأبي هريرة عند ابن جريرٍ، وأبي مالكٍ الأشعريِّ عند ابن جريرٍ أيضًا، وابن مسعودٍ عند ابن أبي حاتمٍ وابن حبَّان في «صحيحه»، ويؤكِّد ذلك الأمرُ بالمحافظة عليها؛ كحديث: «من فاتته صلاة العصر فكأنَّما[2] وُتِرَ[3] أهلَه ومالَه» واجتماعُ الملائكة في وقتها، وروى ابن جريرٍ من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال: كان في مصحف عائشة: ﴿حافظوا على الصَّلوات والصَّلاة الوسطى وهي[4] صلاة العصر﴾ وفي مصحف حفصة: ﴿حافظوا على الصَّلوات والصَّلاة الوسطى وصلاة العصر﴾ رواه ابن جريرٍ وغيره، وعُورِض: بأنَّ العطف بالواو في قوله: «وصلاة العصر» يقتضي المغايرة، وأُجيب بأنَّ الواو زائدةٌ، أو هو من عطف الصِّفات لا من عطف الذَّوات، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] لكن هي منسوخة التِّلاوة، كما في حديث البراء بن عازبٍ عند مسلمٍ بلفظ:

---

(١) في (د): «عند».

(٢) في غير (د) و(س): «فكأنَّه»، وكلاهما مرويٌّ.

(٣) في هامش (ج): في «الجامع الكبير»: الحديث رواه الشافعيُّ والبيهقيُّ عن نوفل بن معاوية، وابنُ جَرير في «تهذيبه» من طريق سالم عن ابن عمر عن عمر، يُروى بنصب «الأهل» ورفعه، فمن نصب جعله مفعولًا ثانيًا لـ«وُتِرَ» وأضمر فيها مفعولًا لم يسمَّ فاعله، عائدًا إلى الَّذي فاتته الصلاة، ومن رفع لم يضمر، وأقام «الأهل» مُقامَ ما لم يسمَّ فاعله؛ لأنَّهم المصَابُون المأخوذون، فمن ردَّ النقص إلى «الرجل» نصبهما، ومن ردَّه إلى «الأهل» و«المال» رفعهما. انتهى «نهاية».

(٤) «وهي»: ليس في (ب).

نزلت: «(حافظوا على الصَّلوات وصلاة[1] العصر)» فقرأناها على رسول الله ﷺ ما شاء الله، ثمَّ نسخها الله عزَّ وجلَّ وأنزل: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] وقيل: إنَّها الصُّبح/، رواه مالكٌ في «موطَّئه» بلاغًا عن عليٍّ وابن عبَّاسٍ، وهو مذهب مالكٍ، ونصَّ عليه الشَّافعيُّ محتجًّا بقوله تعالى: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] والقنوت عنده في صلاة الصُّبح، وقيل: هي الظُّهر لحديث زيد بن ثابتٍ عند أحمد: «كان رسول الله ﷺ يصلِّي الظُّهر بالهاجرة، ولم يكن يصلِّي صلاةً أشدَّ على أصحابه منها، فنزلت: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ وقال: إنَّ قبلها صلاتين وبعدها صلاتين» ورواه أبو داود في «سننه» من حديث شعبة/، وقيل: هي المغرب؛ ففي حديث ابن عبَّاسٍ عند ابن أبي حاتمٍ بإسنادٍ حسنٍ قال: ﴿ٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ هي[2] المغرب، واحتُجَّ لذلك بأنَّها معتدلةٌ في عدد الرَّكعات، ولا تُقصَر في السَّفر، وبأنَّ قبلها صلاتي سرٍّ وبعدها صلاتي جهرٍ، وقيل: هي العشاء، واختاره الواحديُّ، ونقله القرطبيُّ والسَّفاقسيُّ، واحتُجَّ له بأنَّها بين صلاتين لا تُقصَران، وقيل: هي واحدةٌ من الخَمْس لا بعينها، وأُبهِمَت فيهنَّ؛ كليلة القدر في الحول أو الشَّهر أو العشر، واختاره إمام الحرمين، وقيل: مجموع الصَّلوات الخَمْس، رواه ابن أبي حاتمٍ عن ابن عمر، قال الحافظ ابن كثيرٍ: وفي صحَّته نظرٌ، والعجب من اختيار ابن عبد البرِّ له مع اطِّلاعه وحفظه، وإنَّها لإحدى الكُبَر إذ اختار مع اطِّلاعه وحفظه ما لم يقم عليه دليلٌ، وقيل: الصُّبح والعشاء لِمَا في «الصَّحيح»: «أنَّهما أثقل الصَّلاة على المنافقين» [ح:٦٥٧] وقيل: الصُّبح والعصر لقوَّة الأدلَّة في أنَّ كلًّا منهما قيل: إنَّه الوسطى؛ فظاهر القرآن: الصُّبح، ونصُّ الحديث: العصر، وقيل غير ذلك، قال ابن كثيرٍ: والمدار ومعترك النِّزاع في الصُّبح والعصر، وقد بيَّنتِ[3] السُّنَّة أنَّها العصر، فتعيَّن المصير إليها، وقد جزم الماورديُّ[4] بأنَّ مذهب الشَّافعيِّ أنَّها العصر[5]، وإن كان قد[6] نصَّ في الجديد أنَّها الصُّبح؛ لصحَّة الأحاديث

٤٠/٧

د٥/٣١أ

---

(١) في غير (د): «والصَّلاة»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) زيد في (ص): «الصلاة».

(٣) في (ص): «ثبتت».

(٤) «الماورديُّ»: ليس في (م).

(٥) قوله: «فتعيَّن المصير إليها، وقد جزم الماورديُّ بأنَّ مذهب الشَّافعيِّ أنَّها العصر»، سقط من (د).

(٦) «قد»: ليس في (د).

أنَّها العصر؛ لقوله: إذا صحَّ الحديث وقلتُ قولًا؛ فأنا راجعٌ عن قولي وقائلٌ بذلك، لكن قد صمَّم جماعةٌ من الشَّافعيَّة أنَّها الصُّبح قولًا واحدًا.

٤٣ - بابٌ: ﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ أيْ: مُطِيعِينَ

(بابٌ) قوله تعالى: (﴿وَقُومُواْ لِلَّهِ﴾) في الصَّلاة حال كونكم (﴿قَٰنِتِينَ﴾ أيْ: مُطِيعِينَ) كذا فسَّره[1] ابن مسعودٍ وابن عبَّاسٍ وجماعةٌ من التَّابعين فيما ذكره ابن أبي حاتمٍ، وقيل: خاشعين ذليلين مستكينين بين يديه ساكتين[2]، وقال ابن المسيَّب: المراد به: القنوت في الصُّبح، وسقط لفظ «أي» لغير أبي ذرٍّ.

٤٥٣٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ أَحَدُنَا أَخَاهُ فِي حَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ فَأُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ) الأحمسيِّ مولاهم البَجَليِّ[3] (عَنِ الحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ) بضمِّ المعجمة وفتح الموحَّدة آخره لامٌ مصغَّرًا (عَنْ أَبِي عَمْرٍو) بفتح العين، سعد[4] بن[5] إياسٍ (الشَّيْبَانِيِّ) بفتح الشِّين المعجمة، المخضرم[6]؛ عاش مئةً وعشرين سنةً (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ) زاد في: «باب ما يُنهَى من الكلام في الصَّلاة» في أواخر «كتاب الصَّلاة» [ح:١١٤٢] من طريق عيسى بن يونس عن إسماعيل بن أبي خالدٍ: «على عهد النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم» (يُكَلِّمُ أَحَدُنَا أَخَاهُ) وفي طريق عيسى بن يونس: «صاحبه» بدل «أخاه» (فِي حَاجَتِهِ حَتَّى) أي: إلى أن (نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ فَأُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ)

---

(١) في غير (د): «فسَّر».

(٢) في (د): «ساكنين».

(٣) في غير (ب) و(س): «العجليِّ»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «العجليّ» كذا بخطِّه، وصوابه: البجليُّ؛ بموحَّدة وجيم، كما في «التَّقريب» وغيره؛ لأنَّ الأحمسيَّ من قريش أو بجيلة، لا غير.

(٤) «سعد»: ليس في (د).

(٥) زيد في (د): «أبي»، ليس بصحيحٍ.

(٦) في (د): «الحضرميُّ» وهو تحريف.

عن الكلام الذي لا يتعلَّق بالصَّلاة، وليس في الصَّلاة حالة سكوتٍ، وقد أشكل[1] هذا الحديث من جهة أنَّه ثبت أنَّ تحريم الكلام في الصَّلاة كان بمكَّة قبل الهجرة إلى المدينة وبعد الهجرة إلى أرض[2] الحبشة/؛ لحديث ابن مسعودٍ: «كنَّا نُسلِّم على النَّبيِّ ﷺ قبل أن نهاجر إلى الحبشة وهو في الصَّلاة فيردُّ علينا، فلمَّا قدمنا سلَّمت عليه، فلم يردَّ عليَّ[3]...» الحديث[4]، وهذه الآية مدنيَّةٌ باتِّفاقٍ؛ فقيل: إنَّما أراد زيد بن أرقم الإخبار عن جنس كلام[5] النَّاس[6]، واستدلَّ على تحريم ذلك بهذه الآية بحسب ما فهمه منها، وقيل: أراد أنَّ ذلك وقع بالمدينة بعد الهجرة إليها، ويكون ذلك قد أُبيحَ مرَّتين وحُرِّم مرَّتين، قال ابن كثيرٍ: والأوَّل أظهر.

د٥/٣١ب

٤٤ - ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾

وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: ﴿كُرْسِيُّهُ﴾ عِلْمُهُ، يُقَالُ: ﴿بَسْطَةً﴾: زِيَادَةً وَفَضْلًا، ﴿أَفْرِغْ﴾: أَنْزِلْ، ﴿وَلَا يَئُودُهُ﴾: لَا يُثْقِلُهُ، آدَنِي: أَثْقَلَنِي، وَالآدُ وَالأَيْدُ: القُوَّةُ، السِّنَةُ: نُعَاسٌ، ﴿يَتَسَنَّهْ﴾: يَتَغَيَّرْ، ﴿فَبُهِتَ﴾: ذَهَبَتْ حُجَّتُهُ، ﴿خَاوِيَةٌ﴾: لَا أَنِيسَ فِيهَا، ﴿عُرُوشِهَا﴾: أَبْنِيَتُهَا، السَّنَةُ: نُعَاسٌ، ﴿نُنشِزُهَا﴾: نُخْرِجُهَا، ﴿إِعْصَارٌ﴾: رِيحٌ عَاصِفٌ تَهُبُّ مِنَ الأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ كَعَمُودٍ فِيهِ نَارٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿صَلْدًا﴾: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: ﴿وَابِلٌ﴾: مَطَرٌ شَدِيدٌ، الطَّلُّ: النَّدَى، وَهَذَا مَثَلُ عَمَلِ المُؤْمِنِ، ﴿يَتَسَنَّهْ﴾: يَتَغَيَّرْ.

(﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾) ولأبي ذرٍّ: «باب قوله ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾» أي: من عدوٍّ أو غيره؛ (﴿فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾) نصب على الحال، والعامل محذوفٌ؛ تقديره: فصلُّوا رجالًا، و«رجالًا» جمع راجلٍ، كقائمٍ وقيامٍ، و﴿أَوْ﴾: للتَّقسيم أو الإباحة أو التَّخيير (﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ﴾) من العدوِّ وزال خوفكم (﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾) أي: أقيموا/ صلاتكم كما أمرتُكم؛ تامَّة الرُّكوع والسُّجود والقيام

٤١/٧

---

(١) في (د): «استُشكِل».

(٢) «أرض»: ليس في (د).

(٣) في (د): «علينا»، وهو تحريفٌ.

(٤) في هامش (ج): حديث ابن مسعود رواه مسلم، وليس فيه دلالة على أنَّ تحريم الكلام كان بمكَّة، فليتأمَّل، ثمَّ رأيت في «الإعلام» أنَّ ابن مسعود إنَّما قدِمَ مِنَ الحبشة إلى مكَّة قبل الهجرة، فحديثه يقتضي أنَّ تحريم الكلام في الصلاة كان بمكَّة قبل الهجرة.

(٥) «كلام»: سقط من (د).

(٦) في (د): «الإنسان».

والقعود (﴿كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩]) الكاف في ﴿كَمَا﴾ في موضع نصبٍ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالًا من ضمير المصدر المحذوف، و«ما»: مصدريَّةٌ أو بمعنى: الذي، و﴿مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾: مفعول ﴿عَلَّمَكُم﴾ والمعنى: فصلُّوا الصَّلاة كالصَّلاة التي علَّمكم، وعبَّر بالذِّكر عن الصَّلاة، والتَّشبيه بين هيئتي الصَّلاتين الواقعة قبل الخوف وبعده في حالة الأمن، وفي رواية أبي ذرٍّ بعد قوله: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾: «الآية» وحذف ما بعد ذلك.

(وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ) سعيدٌ -ممَّا وصله ابن أبي حاتمٍ- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ﴾ (﴿كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]) أي: (عِلْمُهُ) تسميةً للصِّفة باسم مكان صاحبها، ومنه قيل للعلماء: الكراسيُّ، وقيل: يُعبَّر به عن السِّرِّ، قال:

مَا لِي بأمرِكَ كُرسِيٌّ أُكاتمُه وَلا بِكُرْسِيِّ عِلْمِ اللهِ مَخْلُوتُ[1]

وقد يعبَّر به عن المُلْكِ لجلوسه عليه، تسميةً للحالِّ باسم المحلِّ، وهو في الأصل: لما يُقعَد عليه ولا يفضل عن مقعد القاعد، وتفسير ابن جبيرٍ هذا فيه إشارةٌ إلى أنَّه لا كرسيَّ في الحقيقة ولا قاعد، وإنَّما هو مجازٌ عن علمه؛ كما في غيره ممَّا سبق، وقال قومٌ[2]: هو جسمٌ بين يدي العرش؛ ولذلك سُمِّي[3] كرسيًّا، محيطٌ بالسَّموات السَّبع لحديث أبي ذرٍّ الغفاريِّ عند ابن مردويه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «والذي نفسي بيده ما السَّموات السَّبع والأرضون السَّبع عند الكرسيِّ إلَّا كحلقةٍ[4] ملقاةٍ بأرض فلاةٍ، وإنَّ فَضْلَ العرشِ على الكرسيِّ كفضل الفلاة على تلك الحلقة»، وزعم بعض أهل الهيئة من الإسلاميِّين: أنَّ الكرسيَّ هو الفَلك الثَّامن، وهو فَلك الثَّوابت الذي فوقه الفَلك التَّاسع؛ وهو الأطلس[5]، وسُمِّي الأطلس لكونه غير مكوكبٍ[6]، وردَّ ذلك عليهم آخرون.

---

(١) في (د) و(م): «مخلوق»، وفي هامش (ج) و(ص) و(ل): قوله: «محلوت»: الحلت: اللُّزوم، قال في «القاموس»: الحَلْتُ: لزوم ظهر الخيل.

(٢) في (د): «غيره».

(٣) في (د): «يُسمَّى».

(٤) في (ص): «حلقة».

(٥) في (ل): «والتَّاسع هو»، وفي هامشها: قوله: «والتاسع هو الأطلس» كذا بخطِّه، ولعلَّه: «التَّاسع؛ وهو الأطلس».

(٦) قوله: «وسُمِّي الأطلس لكونه غير مكوكبٍ»، سقط من (د) و(م).

(يُقَالُ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ﴾ أي: طالوت (﴿بَسۡطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]) أي: (زِيَادَةً وَفَضْلًا) في العلم والجسم تَأَهَّل بهما أن يُؤتَى المُلْك، وكان رجلًا جسيمًا؛ إذا مدَّ الرَّجل القائم يده؛ ينال رأسه[١]، وافر العلم قويًّا على مقاومة العدوِّ ومكابدة الحرب[٢]/. د٥/١٣٢أ

(﴿أَفۡرِغۡ﴾) يريد: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ﴾ أي: (أَنْزِلْ) ﴿عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾ [البقرة: ٢٥٠] على القتال، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله[٣]: «يقال...» إلى[٤] هنا.

(﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ﴾) أي: (لَا يُثْقِلُهُ) ﴿حِفۡظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] يقال: (آدَنِي) هذا الأمر، أي: (أَثْقَلَنِي، وَالآدُ) بالمدِّ مخفَّفًا؛ كالآل (وَالأَيْدُ) كأنَّه يشير إلى قوله: ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾ [ص: ١٧] أي: (القُوَّةُ) وشُطِب[٥] في «اليونينيَّة» على[٦] الألف واللَّام من قوله: «القوَّة».

(السِّنَةُ) من قوله تعالى: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ﴾ [البقرة: ٢٥٥]: (نُعَاسٌ) ولأبي ذرٍّ: «النُّعاس» كذا فسَّره ابن عبَّاسٍ فيما أخرجه ابن أبي حاتمٍ، وقوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ﴾ (﴿يَتَسَنَّهۡ﴾[٧] [البقرة: ٢٥٩]) أي: (يَتَغَيَّرْ) بمرور الزَّمان، وعبَّر بالإفراد؛ لأنَّ الطَّعام والشَّراب كالجنس الواحد، أو أعاد الضَّمير إلى الشَّراب؛ لأنَّه أقرب مذكورٍ، وثَمَّ جملةٌ أخرى حُذِفت؛ لدلالة هذه عليها، أي: انظر إلى طعامك لم يتسنَّه، أو سكت عن تغيرُّ الطَّعام تنبيهًا بالأدنى على الأعلى؛ لأنَّه إذا لم يتغيَّر الشَّراب مع سرعة التَّغيُّر إليه؛ فعدم تغيُّر الطَّعام أولى.

وقوله تعالى: (﴿فَبُهِتَ﴾) ﴿ٱلَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وهو نمروذ، أي: (ذَهَبَتْ حُجَّتُهُ) وقُرِئ: (فَبَهَتَ) مبنيًّا للفاعل، أي: فغلب إبراهيمُ الكافرَ.

---

(١) في هامش (ج): لأنَّه كان أطولَ مِنَ الناس برأسه ومنكبيه؛ كما في «الخازن».

(٢) زيد في (د): «وسقط لأبي ذرٍّ: يقال».

(٣) «من قوله»: سقط من (د).

(٤) «إلى»: سقط من (د).

(٥) في (د) و(م): «سقطت».

(٦) «على»: ليس في (م).

(٧) في هامش (ج) و(ل): وفي «البيضاويِّ»: قيل: كان طعامه تينًا أو عنبًا، وشرابه عصيرًا أو لبنًا، وكان الكُلُّ على حاله.

وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ﴾ (﴿خَاوِيَةٌ﴾) أي: (لَا أَنِيسَ فِيهَا) والمارُّ عزيرٌ[1] كما عند ابن أبي حاتمٍ، والقرية: القدس، وقوله: (﴿عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]) أي: (أَبْنِيَتُهَا) ساقطةٌ (السَّنَةُ): هي[2] (نُعَاسٌ) وقد مرَّ، وسقطت هذه لأبي ذرٍّ.

وقوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ﴾ (﴿نُنشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]) بالرَّاء، أي: (نُخْرِجُهَا) قال السُّدِّيُّ وغيره: تفرَّقت عظام حماره حوله يمينًا وشمالًا، فنظر إليها وهي تلوح من بياضها، فبعث الله ريحًا فجمعتها من كلِّ موضعٍ من تلك المحلَّة، ثمَّ ركَّبت كلَّ عظمٍ في موضعه، حتَّى صار حمارًا قائمًا من عظامٍ لا لحم عليها، ثمَّ كساه الله تعالى لحمًا وعصبًا وعروقًا وجلدًا وبعث ملكًا فنفخ في منخري الحمار فنهق بإذن الله تعالى، وذلك كلُّه بمرأى من العزير، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله: «﴿عُرُوشِهَا﴾...» إلى آخره.

وقوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهَآ﴾ (﴿إِعْصَارٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦]) أي: (رِيحٌ عَاصِفٌ[3] تَهُبُّ مِنَ الأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ كَعَمُودٍ فِيهِ نَارٌ) أي: فتحرق ما في جنَّته من نخيلٍ وأعنابٍ، والمعنى: تمثيل حال من يفعل/ الأفعال الحسنة ويضمُّ إليها ما يحبطها مثل الرِّياء والإيذاء في الحسرة والأسف إذا كان يوم القيامة واشتدَّت حاجته إليها وجدها محبطةً بحال من هذا شأنه. ٤٢/٧

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﵄ -ممَّا وصله ابن جريرٍ- في قوله تعالى: ﴿فَتَرَكَهُۥ﴾ (﴿صَلْدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤]) أي: (لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ) من ترابٍ، فكذلك نفقة المرائي والمشرك لا يبقى له ثوابٌ.

(وَقَالَ عِكْرِمَةُ) ممَّا وصله عبد بن حميدٍ في قوله تعالى: ﴿أَصَابَهَا﴾ (﴿وَابِلٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥]) أي: (مَطَرٌ شَدِيدٌ) قطره، و(الطَّلُّ) في قوله تعالى: ﴿فَطَلٌّ﴾ [البقرة: ٢٦٥] أي: (النَّدَى) وهذا تجوُّز منه، والمعروف أنَّ الطَّلَّ هو المطر الصَّغير القطر، والفاء في: ﴿فَطَلٌّ﴾ جواب الشَّرط، ولا بدَّ من حذف بعدها لتكمل جملة الجواب، أي: فطلٌّ يصيبها، فالمحذوف الخبر، وجاز الابتداء بالنَّكرة؛ لأنَّها في جواب الشَّرط/ (وَهَذَا مَثَلُ عَمَلِ المُؤْمِنِ). د٥/٣٢ب

---

(١) في هامش (ج): «عُزَير» ينصرف، سواءٌ كان عجميًّا أم عربيًّا، وسبب كونه منصرفًا أمران؛ أحدهما: أنَّه اسم خفيف فينصرف وإن كان عجميًّا كـ«هود» و«لوط»، والثاني: أنَّه على صيغة التصغير، والأسماء العجمية لا تصغَّر، وقرئ في السبع بترك التنوين أيضًا، وفيه أوجه؛ منها: أنَّه أعجميٌّ ومعرفة... إلى آخره «شربيني».

(٢) في (د): «أي».

(٣) في (د): «عاصفة».

(﴿يَتَسَنَّهْ﴾) أي: (يَتغَيَّرْ) وقد مرَّ، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله: «وقال ابن عبَّاسٍ...» إلى آخر قوله: «يتغيَّر».

٤٥٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الخَوْفِ؛ قَالَ: يَتَقَدَّمُ الإِمَامُ وَطَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ فَيُصَلِّي بِهِمِ الإِمَامُ رَكْعَةً، وَتَكُونُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ العَدُوِّ لَمْ يُصَلُّوا، فَإِذَا صَلَّوُا الَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً؛ اسْتَأْخَرُوا مَكَانَ الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوا، وَلَا يُسَلِّمُونَ، وَيَتَقَدَّمُ الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوا، فَيُصَلُّونَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ يَنْصَرِفُ الإِمَامُ وَقَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَيَقُومُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ، فَيُصَلُّونَ لأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً بَعْدَ أَنْ يَنْصَرِفَ الإِمَامُ، فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ قَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ؛ صَلَّوْا رِجَالًا قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ، أَوْ رُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي القِبْلَةِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ نَافِعٌ: لَا أُرَى عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ) كيفيَّة (صَلَاةِ الخَوْفِ؛ قَالَ: يَتَقَدَّمُ الإِمَامُ وَطَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ) حيث لا تبلغهم سهام العدوِّ (فَيُصَلِّي بِهِمِ الإِمَامُ رَكْعَةً، وَتَكُونُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ العَدُوِّ)[1] تحرسهم منه (لَمْ يُصَلُّوا[2]، فَإِذَا صَلَّوُا الَّذِينَ) ولأبي ذرٍّ: «فإذا صلَّى الذين[3]» (مَعَهُ) أي: مع الإمام (رَكْعَةً؛ اسْتَأْخَرُوا مَكَانَ) الطَّائفة (الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوا) فيكونون في وجه العدوِّ (وَلَا يُسَلِّمُونَ) بل يستمرُّون في الصَّلاة (وَيَتَقَدَّمُ الَّذِينَ لَمْ يُصَلُّوا) والإمام قارئٌ منتظرٌ لهم (فَيُصَلُّونَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ يَنْصَرِفُ الإِمَامُ) من صلاته بالتَّسليم (وَقَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَيَقُومُ كُلُّ وَاحِدٍ) ولأبي ذرٍّ: «فتقوم كلُّ واحدةٍ» (مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ، فَيُصَلُّونَ لأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً بَعْدَ أَنْ يَنْصَرِفَ الإِمَامُ، فَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ) ولأبي الوقت: «كلُّ واحدةٍ» (مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ قَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ) وهذه الكيفيَّة اختارها الحنفيَّة كما نبَّهتُ عليه في «صلاة الخوف» [ح:٩٤٢] (فَإِنْ[4] كَانَ خَوْفٌ هُوَ أَشَدَّ[5] مِنْ ذَلِكَ صَلَّوْا) حينئذٍ حال كونهم (رِجَالًا قِيَامًا عَلَى

(١) زيد في (م): «إلى أن يُصلُّوا».

(٢) «لم يصلُّوا»: سقط من (م).

(٣) في (ب) و(س): «الذي».

(٤) في (د): «فإذا».

(٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «أشدَّ» بالنَّصب: هي الرِّواية، ويجوز الرَّفع على أنَّ «هو» ضمير فصل.

أَقْدَامِهِمْ، أَوْ رُكْبَانًا[1]) على دوابِّهم، وزاد مسلمٌ: «يومئ إيماءً» (مُسْتَقْبِلِي القِبْلَةِ أَوْ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا، قَالَ مَالِكٌ) الإمام الأعظم: (قَالَ نَافِعٌ: لَا أُرَى) بضمِّ الهمزة، أي: لا[2] أظنُّ (عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ) وكذا وقع في[3] «صلاة الخوف» من حديثه التَّصريح برفعه [ح:٩٤٢] وفي بعض النُّسخ تقديم هذا الحديث على قوله: «وقال ابن جبيرٍ».

٤٥ - ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾

(﴿وَٱلَّذِينَ﴾) وفي بعض النُّسخ: «باب ﴿وَٱلَّذِينَ﴾» (﴿يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾ [البقرة: ٢٤٠]) سقطت الآية لغير أبي ذرٍّ، فصار الحديث الآتي من الباب السَّابق.

٤٥٣٦ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ الأَسْوَدِ وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ: هَذِهِ الآيَةُ الَّتِي فِي البَقَرَةِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ قَدْ نَسَخَتْهَا الآيَةُ الأُخْرَى، فَلِمَ تَكْتُبُهَا؟! قَالَ: تَدَعُهَا يَا بْنَ أَخِي، لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ. قَالَ حُمَيْدٌ: أَوْ نَحْوَ هَذَا.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ) هو عبد الله بن محمَّد بن أبي الأسود؛ واسمه: حميدٌ، ابن أخت عبدِ الرَّحمن بن مهديٍّ الحافظ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ الأَسْوَدِ) هو جدُّ عبد الله (وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضمِّ الزَّاي وفتح الرَّاء مصغرًا (قَالَا: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ) بفتح الشِّين المعجمة وكسر الهاء، الأزديُّ مولاهم البصريُّ (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) مصغَّرًا، عبد الله أنَّه (قَالَ: قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ) عبد الله: (قُلْتُ لِعُثْمَانَ) بن عفَّان رضي الله عنه: (هَذِهِ الآيَةُ الَّتِي فِي البَقَرَةِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا﴾... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] قَدْ نَسَخَتْهَا الآيَةُ الأُخْرَى) وسقطت «الآية»[4] من «اليونينيَّة»: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] (فَلِمَ تَكْتُبُهَا؟!) بكسر اللَّام، استفهامٌ

---

(١) في هامش (ج) و(ل): في «الفرع»: «ورُكبانًا»؛ بإسقاط الألف. «منه».

(٢) «لا»: مثبتٌ من (د).

(٣) زيد في (د): «كتاب».

(٤) في (ب): «الأخرى».

إنكاريٌّ (قَالَ[1]) أي: عثمان/: (تَدَعُهَا) بالفوقيَّة في «اليونينيَّة» أي: تتركها مثبتةً في المصحف ٥/١٣٣ د (يَا بْنَ أَخِي، لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ) أي: من المصحف (مِنْ مَكَانِهِ، قَالَ حُمَيْدٌ) أي: ابن الأسود: (أَوْ نَحْوَ هَذَا) المذكور من المتن، فتردَّد فيه بخلاف يزيد بن زُرَيعٍ فجزم به.

٤٦ - ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾

﴿فَصِرْهُنَّ﴾: قَطِّعْهُنَّ.

(﴿وَإِذْ قَالَ﴾) وفي نسخةٍ: «باب ﴿وَإِذْ قَالَ﴾» (﴿إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾...﴿فَصِرْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠]) بكسر الصَّاد لحمزة، وللباقين بضمِّها، قال ابن عبَّاسٍ وغيره أي: (قَطِّعْهُنَّ) وأملهنَّ، فاللُّغتان لفظٌ مشتركٌ بين هذين المعنيين، وقيل: الكسر بمعنى: القطع، والضَّمُّ بمعنى: الإمالة/، وسقط قوله: «﴿فَصِرْهُنَّ﴾: قَطِّعْهُنَّ» لغير أبي ذرٍّ. ٧/٤٣

٤٥٣٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَسَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ؛ إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفرٍ المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصريُّ قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن[2] عبد الرَّحمن بن عوفٍ (وَسَعِيدٍ) هو ابن المسيَّب[3] كلاهما (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ) ولأبي ذرٍّ تقديم لفظ: «إبراهيم» على «الشَّكِّ»، لو كان الشَّكُّ في القدرة متطرِّقًا إلى الأنبياء؛ لكنتُ أنا أحقَّ به، وقد علمتم أنِّي لم أشكَّ فإبراهيمُ ﷺ لم يشكَّ (إِذْ قَالَ[4]: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾)؟ واختُلِف في عامل ﴿إِذْ﴾ فقيل: يجوز كونه ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾؟ أي: قال له ذلك ربُّه وقت قوله ذلك، وكونه قوله[5]: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾؟ [البقرة: ٢٥٨] أي: ألم ترَ إذ قال

(١) في (د): «فقال».
(٢) «ابن»: سقط من (د).
(٣) في (د): «سعيدٍ» وليس بصحيحٍ.
(٤) في (د): ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾.
(٥) في (د): «قال» ولعلَّه تحريفٌ.

إبراهيم؟ وكونه مضمرًا؛ تقديره: واذكر؛ فـ﴿إِذْ﴾ على هذين القولين مفعولٌ[1] لا ظرفٌ، و﴿رَبِّ﴾ مضافٌ لياء المتكلِّم، حُذِفت استغناءً عنها بالكسرة، والرُّؤية بصريَّةٌ فيتعدَّى لواحدٍ، ولمَّا دخلت همزة النَّقل؛ نَصَبَ[2] مفعولًا ثانيًا، فالأوَّل ياء المتكلِّم، والثَّاني الجملة الاستفهاميَّة، وهي معلَّقةٌ للرُّؤية، و﴿كَيْفَ﴾ في موضع نصبٍ على التَّشبيه بالظَّرف أو بالحال، والعامل فيها: ﴿تُحْيِ﴾ وقد ذكروا في سبب سؤال الخليل لذلك وجوهًا[3]؛ فقيل: إنَّه لمَّا احتجَّ على نمروذ بقوله: ربِّي الذي يحيي ويميت؛ قال نمروذ: أنا أحيي وأميت؛ أُطْلِقُ محبوسًا وأَقتلُ آخر، قال إبراهيم: إنَّ الله يحيي بأن يقصد إلى جسد ميِّتٍ فيحييه، ويجعل فيه الرُّوح، فقال نمروذ: أنت عاينت ذلك؟! فلم يقدر أن يقول له: نعم عاينته، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾؟ [البقرة: ٢٦٠] حتَّى يُخبِر به معاينةً إن سُئِل عن ذلك مرَّةً أخرى، وقيل: إنَّه سأل زيادة يقينٍ وقوَّة طمأنينةٍ؛ إذ العلوم الضَّروريَّة والنَّظريَّة قد تتفاضل في قوَّتها، وطريان الشُّكوك على الضَّروريَّات ممتنعٌ، ومجوَّزٌ في النَّظريَّات، فأراد الانتقال من النَّظر أو الخبر إلى المشاهدة، والتَّرقِّي من علم اليقين إلى عين اليقين، فليس الخبر كالمعاينة[4] (﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾) بأنِّي قادرٌ على الإحياء بإعادة التَّركيب والحياة؟! قال له ذلك وقد عَلِم أنَّه أثبت النَّاس/ إيمانًا؛ ليُجيب بما أجاب، فيَعلم السَّامعون غرضه (﴿قَالَ بَلَىٰ﴾) آمنت (﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ

د٥/٣٣ب

---

(١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «مفعول» الَّذي في خطِّه: «مفعولًا»، على أنَّه خبرٌ لـ«كانَ» المحذوفة.

(٢) في (د): «نصبت».

(٣) في هامش (د): عبارة الفخر الرَّازيِّ ﵀: الثاني عشر أي: من الأوجه المذكورة في سبب قول إبراهيم: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ما قاله قوم من الجهَّال؛ وهو أنَّ إبراهيم ﵇ كان شاكًّا في معرفة المبدأ وفي معرفة المعاد، أمَّا شكُّه في معرفة المبدأ؛ فقوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦]، وقوله: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧] وأمَّا شكُّه في المعاد؛ فهو في هذه الآية، وهذا القول سخفٌ، بل كفرٌ، وذلك لأنَّ الجاهل بالله كافرٌ، والجاهل بقدرة الله على إحياء الموتى كافرٌ، فمن نسب النَّبيَّ المعصوم إلى ذلك؛ فقد كفَّر النَّبيَّ المعصوم؛ فكان هو بالكفر أولى، وممَّا يدلُّ على فساد ذلك وجوهٌ؛ أحدهما: قوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ولو كان شاكًّا لم يصحَّ ذلك، وثانيها: قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ وذلك كلامٌ عارضٌ طالبٌ لمزيد اليقين، ومنها: أنَّ الشَّكَّ في قدرة الله يوجب الشَّكَّ في النُّبوَّة، فكيف يعرف نبوَّة نفسه؟! انتهى بحروفه.

(٤) قوله: «وقد ذكروا في سبب سؤال الخليل لذلك... فليس الخبر كالمعاينة»، وقع في (ص) سابقًا بعد قوله: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾.

قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]) اللَّام: لام «كي» فالفعل منصوبٌ بإضمار «أن»، وهو مبنيٌّ لاتِّصاله بنون التَّوكيد، واللَّام متعلِّقةٌ بمحذوفٍ بعد ﴿لَٰكِن﴾ تقديره: ولكن سألتك كيفيَّة الإحياء للاطمئنان، ولا بدَّ من تقدير حذفٍ آخرَ قبل ﴿لَٰكِن﴾ ليصحَّ معه الاستدراك؛ والتَّقدير: بلى آمنت، وما سألتُك[1] غير مؤمنٍ، ولكن[2] سألتك ليطمئنَّ قلبي، أي: لأزيد بصيرةً وسكون قلبٍ بمُضامَّة العيان إلى الوحي والاستدلال[3]، وقال الطِّيبيُّ: سؤال الخليل عليه الصلاة والسلام لم يكن عن شكٍّ في القدرة على الإحياء، ولكن عن كيفيَّتها، ومعرفة كيفيَّتها لا تُشترَط في الإيمان، والسُّؤال بصيغة ﴿كَيْفَ﴾ الدَّالة على الحال هو كما لو علمت أنَّ زيدًا يحكم في النَّاس، فسألت عن تفاصيل حكمه فقلت: كيف يحكم؟ فسؤالك[4] لم يقع عن[5] كونه حاكمًا ولكن عن أحوال حكمه، وهو مشعرٌ بالتَّصديق بالحكم؛ ولذلك قطع النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم ما يقع في الأوهام من نسبة الشَّكِّ إليه بقوله: «نحن أحقُّ بالشَّكِّ» أي: نحن لم نشكَّ فإبراهيمُ أولى، فإن قيل: فعلى هذا: كيف قال: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾؟ قلنا: هذه الصِّيغة في الاستفهام قد تُستَعمل أيضًا عند الشَّكِّ في القدرة؛ كما تقول لمن يدَّعي أمرًا تستعجزه عنه: أرني كيف تصنعه؟ فجاء قوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾؟ والرَّدُّ بـ﴿بَلَىٰ﴾ ليزول الاحتمال اللَّفظيُّ في العبارة، ويحصل النَّصُّ

---

(١) في (ب) و(س): «سألت»، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٢) في (د): «لكن».

(٣) في هامش (د): عبارة «الكشاف»: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾: ليزيد سكونًا وطمأنينة؛ لمضامَّة علم الضرورة علم الاستدلال، وتظاهرُ الأدلَّة أسكنُ للقلوب وأزيد للبصيرة واليقين، ولأنَّ علم الاستدلال يجوز معه التَّشكيك؛ بخلاف العلم الضَّروريِّ، فأراد بطمأنينة القلب العلمَ الذي لا مجال فيه للتَّشكيك. انتهى بحروفه. والخفاجيُّ نقل عبارة «الكشَّاف» ثمَّ قال: بعد قوله: انتهى. والمصنِّف -أي القاضي رحمه الله- لم يرتضِ ما ذكره؛ لِمَا فيه من تجويز الشَّكِّ على الخليل صلى الله عليه وسلم، ومقامه أعلى من ذلك، فقال: إنَّما أراد المعاينة ليزداد يقينًا، أو ليخبر به إذا سُئِل؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم كما في «البخاريِّ»: «نحن أحقُّ بالشَّكِّ من إبراهيم عليه الصلاة والسلام» أي: نحن لم نشكَّ؛ أي؛ فإبراهيم صلى الله عليه وسلم أولى وأحرى بعدم الشَّكِّ، وفي «الانتصاف» هنا كلامٌ مخمَّرٌ غير فطيرٍ، محصَّله: أنَّ سؤاله عليه الصلاة والسلام ليس عن شكٍّ، لكنَّه سؤالٌ عن كيفيَّة الإحياء، وليس علمها ممَّا يشترط في الإيمان، ولذا قطع عرق احتماله في الحديث السَّابق، وأمَّا قوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾؛ فلأنَّ السُّؤال بـ«كيف» قد يُستَعمل في الشَّكِّ، فأراد الله تعالى بالسُّؤال أن يجيب بما يرفع الاحتمال، وأمَّا قوله: ﴿لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾؛ فالمراد: يزول عنه الفكر؛ فتأمَّل.

(٤) زيد في (د): «لهم».

(٥) في (م): «على».

الذي لا ارتياب فيه، فإن قلت: قول إبراهيم عليه الصلاة والسلام: ﴿لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ يشعر ظاهره بفقد الطُّمأنينة عند السُّؤال؛ قلت: معناه: ليزول عن قلبي الفكر في كيفيَّة الإحياء بتصويرها مشاهدةً، فتزول الكيفيَّات المحتملة. انتهى. وقيل: إنَّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام إنَّما أراد اختبار منزلته عند ربِّه، وعلم إجابة دعوته بسؤال ذلك من ربِّه تعالى، ويكون قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾؟ أي: ألم تصدِّق بمنزلتك منِّي وخلَّتك واصطفائك؟! ولا يُفهَم الشَّكُّ من قوله: ﴿أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾؟ لأنَّ/ الموقن[1] بإتقان إنسانٍ صنعةً علمًا قطعيًّا لا يلزم من قوله: «أرني كيفيَّة فعلها؟» أن يكون شاكًّا في كونه يصنع ذلك؛ إذ هو مقامٌ آخرُ، وإنَّما فُهِم الشَّكُّ من قوله له: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾؟ فَفُهِم ذلك من مجموع الكلام[2]، فَجَرَتِ المسألةُ في هذا المقام الجوابَ عن قوله: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾؟ وقوله: ﴿بَلَىٰ وَلَـٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ ولا شكَّ في إيمانه بذلك وطمأنينة قلبه كما وقع ذلك سؤالًا وجوابًا واستدراكًا[3]، وزاد في نسخةٍ[4] هنا: «﴿فَصُرْهُنَّ﴾: قطِّعهنَّ[5]» وقد سبق.

٤٤/٧

وهذا الحديث قد ذكره المؤلِّف في «كتاب الأنبياء» [ح: ٣٣٧٢].

٤٧ - بابُ قَوْلِهِ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾

(بابُ قَوْلِهِ) عزَّ وجلَّ: (﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ﴾) قال البيضاويُّ كالزَّمخشريِّ: الهمزة في ﴿أَيَوَدُّ﴾ للإنكار (﴿أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ﴾) في موضع رفعٍ صفةً لـ﴿جَنَّةٌ﴾ أي: كائنةٌ من النَّخيل[6] (﴿وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾) جملة ﴿تَجْرِى﴾[7] صفةٌ لـ﴿جَنَّةٌ﴾ أو حالٌ منها[8]؛ لأنَّها قد

(١) في (د): «المؤمن».

(٢) قوله: «وقيل: إنَّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام إنَّما... فَفُهِم ذلك من مجموع الكلام»، سقط من (ص).

(٣) قوله: «فجرت المسألة في هذا المقام الجوابَ... وقع ذلك سؤالًا وجوابًا واستدراكًا»، سقط من (د) و(ص).

(٤) في هامش (ج): هو في «الفرع المزِّيِّ».

(٥) في (د): «فقطِّعهنَّ».

(٦) في (د): «نخيل».

(٧) في هامش (ج): في محلِّ رفع.

(٨) في هامش (ج): فالجملة في محلِّ نصب.

وصفت (﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٦٦]) جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ مقدَّمٍ، لكنَّ المبتدأ لا يكون جارًّا ومجرورًا[1]، فأُوِّل على حذف المبتدأ، والجارُّ[2] والمجرور صفةٌ قائمةٌ مقامه، أي: له فيها رزقٌ أو فاكهةٌ من كلِّ الثَّمرات، فحُذِف الموصوف نفسه، أو ﴿مِن﴾ زائدةٌ، أي: له فيها كلُّ الثَّمرات[3]، على رأي الأخفش، وجعل الجنَّة منهما[4] مع ما فيها من سائر الأشجار تغليبًا لهما؛ لشرفهما وكثرة منافعهما، ثمَّ ذكر أنَّ فيها من كلِّ الثَّمرات ليدلَّ على احتوائها على سائر أنواع الأشجار، وليس في الفرع وأصله ذكر قوله: «﴿لَهُۥ[5] فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾» بل قال بعد قوله: ﴿جَنَّةٌ﴾: «إلى قوله: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾» أي: تتفكَّرون في الآيات فتعتبرون بها، ولأبي ذرٍّ: «﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾».

٤٥٣٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ... قَالَ: وَسَمِعْتُ أَخَاهُ أَبَا بَكْرِ بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ ﵁ يَوْمًا لأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: فِيمَ تَرَوْنَ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾؟ قَالُوا: اللهُ أَعْلَمُ، فَغَضِبَ عُمَرُ فَقَالَ: قُولُوا: نَعْلَمُ أَوْ لَا نَعْلَمُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي نَفْسِي مِنْهَا شَيْءٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ عُمَرُ: يَا بْنَ أَخِي؛ قُلْ، وَلَا تَحْقِرْ نَفْسَكَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ضُرِبَتْ مَثَلًا لِعَمَلٍ، قَالَ عُمَرُ: أَيُّ عَمَلٍ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِعَمَلٍ، قَالَ عُمَرُ: لِرَجُلٍ غَنِيٍّ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللهِ ﷿، ثُمَّ بَعَثَ اللهُ لَهُ الشَّيْطَانَ، فَعَمِلَ بِالْمَعَاصِي حَتَّى أَغْرَقَ أَعْمَالَهُ. ﴿فَصُرْهُنَّ﴾: قَطِّعْهُنَّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) بن موسى الفرَّاء قال: (أَخْبَرَنَا/ هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصَّنعانيُّ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) بجيمين بينهما راءٌ مفتوحةٌ فتحتيَّةٌ ساكنةٌ، عبد العزيز بن عبد الملك أنَّه قال: (سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ... قَالَ) ابن جريجٍ: (وَسَمِعْتُ أَخَاهُ أَبَا بَكْرِ بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ) بضمِّ العين فيهما، اللَّيثيِّ المكِّيِّ أنَّه (قَالَ: قَالَ عُمَرُ) بن الخطَّاب (﵁ يَوْمًا لأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ: فِيمَ) أي: في أيِّ شيءٍ (تَرَوْنَ) بفتح

د٥/٣٤أ

(١) في غير (د) و(س): «ولا مجرورًا».

(٢) في غير (د) و(س): «أو الجارُّ».

(٣) زيد في (د): «أي».

(٤) في هامش (ج): أي: النخيل والأعناب.

(٥) ﴿لَهُۥ﴾: ليس في (د).

الفوقيَّة، أي: تعلمون، ولأبي ذرٍّ: «تُرون» بضمِّها، أي: تظنُّون[1] (هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾؟ قَالُوا: اللهُ أَعْلَمُ، فَغَضِبَ عُمَرُ) فإن قلت: ما وجه غضبه مع كونهم وَكَلُوا العِلْم إلى الله تعالى؟ أُجيب بأنَّه سألهم عن تعيين ما عندهم في نزول الآية ظنًّا أو علمًا -على اختلاف الرِّوايتين- فأجابوا بجوابٍ[2] يصلح صدوره من العالم بالشَّيء والجاهل به، فلم يحصل المقصود (فَقَالَ) عمر: (قُولُوا: نَعْلَمُ أَوْ لَا نَعْلَمُ) لنعرف ما عندكم (فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﵄: (فِي نَفْسِي مِنْهَا شَيْءٌ) من العلم (يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، قَالَ) وفي غير[3] الفرع كأصله: «فقال»[4] (عُمَرُ) له: (يَا ابْنَ أَخِي؛ قُلْ وَلَا تَحْقِرْ نَفْسَكَ) بفتح الفوقيَّة وسكون الحاء المهملة وكسر القاف (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ضُرِبَتْ مَثَلًا لِعَمَلٍ، قَالَ عُمَرُ[5]: أَيُّ عَمَلٍ؟) برفع «أي» وجرِّها (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ[6]: لِعَمَلٍ) وفي الفرع فقط[7]: «ضُرِبَت لعملٍ» (قَالَ عُمَرُ: لِرَجُلٍ غَنِيٍّ) ضدُّ فقيرٍ (يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللهِ ﷿، ثُمَّ بَعَثَ اللهُ لَهُ الشَّيْطَانَ، فَعَمِلَ بِالمَعَاصِي حَتَّى أَغْرَقَ) بفتح الهمزة وسكون الغين المعجمة، أي: أضاع (أَعْمَالَهُ) الصَّالحة بما ارتكب من المعاصي، واحتاج إلى شيءٍ من الطَّاعات في أهمِّ أحواله، فلم يحصل له منه شيءٌ، وخانه أحوج ما كان إليه؛ ولذا قال: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾ [البقرة: ٢٦٦] أي: كبر السِّنِّ، فإنَّ الفاقة في الشَّيخوخة أصعب ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ صغارٌ لا قدرة لهم على الكسب ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ﴾ وهو الرِّيح الشَّديدة[8] ﴿فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾ ثماره وأبادت أشجاره، وأخرج ابن المنذر الحديث من وجهٍ آخرَ عن ابن أبي مليكة، فقال بعد قوله: «أيُّ عمل؟»: قال ابن عبَّاسٍ: «شيءٌ أُلقِيَ في روعي[9]، فقال: صدقت يا ابن أخي، عُنِي بها العملُ؛ ابنُ آدمَ أفقرُ ما يكون إلى جنَّته إذا كبر سِنُّه وكثر عياله، وابن آدم أفقر ما يكون إلى عمله يوم يُبعَث...» الحديث، وضُرِب المثل بما ذُكِر لكشف المعنى الممثَّل له

(١) «أي: تظنُّون»: ليس في (د).

(٢) في (د): «جوابًا».

(٣) «غير»: سقط من (د).

(٤) في هامش (ج): لعلَّه فرع آخر سوى المزِّيِّ، وإلَّا فالَّذي فيه: «فقال».

(٥) «قال عمر»: سقط من (ص).

(٦) زيد في (د): «ضُرِبَت».

(٧) في (د): «فقال».

(٨) في غير (د) و(س): «الشَّديد».

(٩) في هامش (ج): «الرُّوع» بالضمِّ: الخاطر والقلب، يقال: في رُوعي كذا «مصباح».

ورفع الحجاب عنه، وأبرزه في صورة المشاهد المحسوس؛ ليساعد فيه الوهمُ العقلَ ويصالحه عليه، فإنَّ المعنى الصِّرف إنَّما يدركه العقل مع منازعة من الوهم؛ لأنَّ من طبعه ميل/ الحسِّ وحبُّ المحاكاة؛ ولذلك شاعت الأمثال في الكتب الإلهيَّة، وفشت في عبارات البلغاء وإشارات الحكماء، قاله البيضاويُّ (﴿فَصُرْهُنَّ﴾) بضمِّ الصَّاد: (قَطِّعْهُنَّ) كذا في الفرع كأصله وسقط ذلك لأبي ذرٍّ. ٤٥/٧

٤٨ - ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ يُقَالُ: أَلْحَفَ عَلَيَّ وَأَلَحَّ عَلَيَّ، وَأَحْفَانِي بِالمَسْأَلَةِ، ﴿فَيُحْفِكُمْ﴾: يُجْهِدْكُم

(﴿لَا يَسْـَٔلُونَ﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين[1] «﴿لَا يَسْـَٔلُونَ﴾»/ (﴿ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]) نُصِب على المصدر[2] بفعلٍ مقدَّرٍ، أي: يُلحِفون إلحافًا، والجملة المقدَّرة حالٌ من فاعل ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ أو مفعولًا من أجله، أي: لا يسألون لأجل الإلحاف[3]، أو مصدرًا في موضع الحال، أي: لا يسألون مُلحِفين (يُقَالُ[4]: أَلْحَفَ عَلَيَّ وَأَلَحَّ عَلَيَّ) سقطت «عليَّ» هذه الأخيرة لأبي ذرٍّ (وَأَحْفَانِي بِالمَسْأَلَةِ) أي: بالغ فيها، كلٌّ بمعنًى واحدٍ، والعرب إذا نفت الحكم عن محكومٍ عليه؛ فالأكثر في لسانهم نفي ذلك القيد[5]، فإذا قلت: ما رأيت رجلًا صالحًا؛ فالأكثرُ على أنَّك رأيت رجلًا لكن ليس بصالحٍ، ويجوز أنَّك لم ترَ رجلًا أصلًا؛ فقوله: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ مفهومه: أنَّهم يسألون لكن لا بإلحافٍ، ويجوز أن يراد أنَّهم لا يسألون ولا يُلحِفون؛ فهو كقوله: فلانٌ لا يُرجَى خيره، أي: لا خير عنده ألبتَّة فيُرجَى. د٥/٣٤ب

(﴿فَيُحْفِكُمْ﴾) ﴿تَبْخَلُوا﴾ [محمَّد: ٣٧] أي: (يُجْهِدْكُمْ) في السُّؤال بالإلحاح.

٤٥٣٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ أَبِي نَمِرٍ: أَنَّ عَطَاءَ ابْنَ يَسَارٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَمْرَةَ الأَنْصَارِيَّ قَالَا: سَمِعْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

---

(١) «بالتَّنوين»: ليس في (د).

(٢) في (د): «المصدريَّة»، وفي هامش (ج) و(ل): قال «البيضاويُّ»: لأنَّه لِنوعٍ من المسؤول، أو على الحال. انتهى. فارتفع أن يقال: إنَّه مؤكِّد لعامله، وحذفُ عامل المؤكِّد ممتنع.

(٣) في (د): «للإحلاف»، وسقط منها: «لأجل».

(٤) «يقال»: سقط من (د).

(٥) في (م): «المقيد».

«لَيْسَ المِسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ وَلَا اللُّقْمَةُ وَلَا اللُّقْمَتَانِ، إِنَّمَا المِسْكِينُ الَّذِي يَتَعَفَّفُ، وَاقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ -يَعْنِي- : قَوْلَهُ: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن محمَّد[1] ابن أبي مريم المصريُّ[2] قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) المدنيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (شَرِيكُ بْنُ أَبِي نَمِرٍ) بفتح النُّون وكسر الميم (أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ) بالسِّين المهملة المخفَّفة (وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَمْرَةَ الأَنْصَارِيَّ قَالَا: سَمِعْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَيْسَ المِسْكِينُ) الكامل في المسكنة (الَّذِي تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَا اللُّقْمَةُ وَلَا[3] اللُّقْمَتَانِ) عند دورانه على النَّاس للسُّؤال؛ لأنَّه قادرٌ على تحصيل قوته، وقد تأتيه الزِّيادة عليه، فتزول حاجته، ويسقط اسم المسكنة (إِنَّمَا المِسْكِينُ) الكامل (الَّذِي يَتَعَفَّفُ) عن المسألة، فيحسبه الجاهل غنيًّا (وَاقْرَؤُوا) ولأبي ذرٍّ: «اقرؤوا» بحذف الواو (إِنْ شِئْتُمْ؛ يَعْنِي: قَوْلَهُ) تعالى: (﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]) وقائل: «يعني» شيخ المؤلِّف سعيد بن أبي مريم؛ كما وقع مبيَّنًا عند الإسماعيليِّ.

والحديث مرَّ في باب: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ من «كتاب الزكاة» [ح: ١٤٧٦].

٤٩ - ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ المَسُّ: الجُنُونُ

(﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾) وفي نسخةٍ: «باب ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾» (﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥]) جملةٌ مستأنفةٌ من كلام الله؛ ردًّا لِمَا قالوه بحكم العقل من التَّسوية بين البيع والرِّبا، وحينئذٍ فلا محلَّ لها من الإعراب، وقيل: هي من تتمَّة قولهم اعتراضًا على الشَّرع؛ حيث قالوا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ فهي في موضع نصبٍ بالقول عطفًا على المقول[4]، واستُبعِد من جهة أنَّ جوابهم بقوله: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ[5]...﴾ إلى آخره يحتاج إلى تقديرٍ، والأصل عدمه.

---

(١) في الأصول الخطية: «سعيد بن محمَّد بن الحكم»، وهو سبق قلم، وقد جاء على الصواب في مواضع انظر مثلًا [ح: ٤٥٦٧].

(٢) في (د): «البصريُّ»، وهو تحريفٌ.

(٣) «لا»: سقط من (م).

(٤) في هامش (ج): «المقول» كذا في «السمين» ووقع في خطِّ المؤلف: «القول».

(٥) ﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾: ليس في (د).

(المَسُّ) قال الفرَّاء: هو (الجُنونُ) وعن ابن عبَّاسٍ -ممَّا رواه ابن أبي حاتمٍ- قال: آكِلُ الرِّبا يُبعَث يوم القيامة مجنونًا.

٤٥٤٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ فِي الرِّبَا؛ قَرَأَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ حَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ) أبو حفصٍ النَّخعيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفصٌ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن صُبَيحٍ الكوفيُّ (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها (قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ/ الآيَاتُ[1] مِنْ آخرِ سُورَةِ البَقَرَةِ فِي الرِّبَا): ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ ...﴾ إلى: ﴿وَلَا تُظۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥-٢٧٩] (قَرَأَهَا) ولأبي ذرٍّ: «فقَرَأَهَا» (رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ) زاد في «البيع» [ح: ٢٠٨٤]: «في المسجد» (ثُمَّ حَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ) بيعًا وشراءً بعد[2] وقوع تحريمه بمدةٍ. د٥/١٣٥

٥٠ - ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾: يُذْهِبُهُ

(﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٦]) قال أبو عبيدة: (يُذْهِبُهُ) بالكلِّيَّة من يد صاحبه، أو يَحرِمه بركته فلا ينتفع به، بل يعذِّبه في الدُّنيا ويعاقبه عليه في الأخرى، وفي نسخةٍ: «باب: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾».

٤٥٤١ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ: سَمِعْتُ أَبَا الضُّحَى يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الآيَاتُ الأَوَاخِرُ مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ؛ خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَلَاهُنَّ فِي المَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ) بكسر الموحَّدة وسكون الشِّين المعجمة، الفرائضيُّ العسكريُّ قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) غندرٌ (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجَّاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهران، ولأبي ذرٍّ زيادة: «الأعمش» أنَّه قال[3]: (سَمِعْتُ أَبَا الضُّحَى) مسلم[4] بن صُبَيحٍ (يُحَدِّثُ عَنْ

---

(١) في (د): «الآية في».

(٢) في غير (د) و(س): «وبعد».

(٣) «أنَّه قال»: ليس في (د).

(٤) «مسلم»: ليس في (د).

مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها (أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الآيَاتُ الأَوَاخِرُ مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ؛ خَرَجَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) من بيته (فَتَلَاهُنَّ فِي المَسْجِدِ، فَحَرَّمَ/ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ). ٤٦/٧

٥١ - ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾: فَاعْلَمُوا

(﴿فَأْذَنُوا﴾) بإسكان الهمزة، وفي نسخةٍ: «باب ﴿فَأْذَنُوا﴾» بسكون الهمزة وفتح المعجمة، أمرٌ[1] من أَذِنَ يأْذَن (﴿بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]) الباء للإلصاق، أي: (فَاعْلَمُوا) وتنكير «حربٍ» للتَّعظيم، وهذا تهديدٌ شديدٌ ووعيدٌ أكيدٌ لمن استمرَّ على تعاطي الرِّبا بعد هذا الإنذار، وعن ابن عبَّاسٍ: يقال يوم القيامة لآكل الرِّبا: خُذْ سلاحك للحرب، ثمَّ قرأ الآية، وسقط قوله: «﴿مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾» لغير أبي ذرٍّ.

٤٥٤٢ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ قَرَأَهُنَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي المَسْجِدِ، وَحَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالشِّين المعجمة، العبديُّ بندار قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمَّد بن جعفرٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلم بن صُبَيحٍ (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله عنها أنَّها (قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ) سقط «سورة» لأبي ذرٍّ (قَرَأَهُنَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) زاد أبو ذرٍّ: «عليهم» (فِي المَسْجِدِ، وَحَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ).

وهذه طريقٌ[2] أخرى للحديث.

٥٢ - ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

(﴿وَإِن كَانَ﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين[3] «﴿وَإِن كَانَ﴾» أي: وإن حدث غريمٌ (﴿ذُو عُسْرَةٍ﴾) فـ«كان» تامَّةٌ تكتفي بفاعلها[4] (﴿فَنَظِرَةٌ﴾) الفاء جواب الشَّرط، ونَظِرةٌ: خبر مبتدأ

---

(١) «أمر»: ليس في (د).

(٢) في (د): «طريقة».

(٣) «بالتَّنوين»: ليس في (د) و(م).

(٤) في (ب): «بعاملها».

محذوفٍ، أي: فالحكم نَظِرةٌ، أو مبتدأٌ حُذِف خبره، أي: فعليكم نظرةٌ (﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾) أي: إلى يسارٍ، لا كما كان أهل الجاهليَّة يقول أحدهم لمَدِينه إذا حلَّ عليه الدَّين: إمَّا أن تقضي[1] وإمَّا أن تُربِي، ثمَّ نَدَب إلى الوضع عنه، ووعد عليه الثَّواب الجزيل بقوله: (﴿وَأَن تَصَدَّقُوا﴾) بالإبراء (﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾) أكثر ثوابًا من الإنظار (﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠]) ما في ذلك من الثَّواب، وسقط لأبي ذرٍّ «﴿وَأَن تَصَدَّقُوا﴾...» إلى آخره، وقال بعد ﴿مَيْسَرَةٍ﴾: «الآية».

٤٥٤٣ - وَقَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ؛ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَرَأَهُنَّ عَلَيْنَا، ثُمَّ حَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ.

(وَقَالَ لَنَا) سقط «لنا» لأبي ذرٍّ (مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابيُّ مذاكرةً، ممَّا هو موصولٌ في «تفسيره»: (عَنْ سُفْيَانَ) هو الثَّوريُّ (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (وَالأَعْمَشِ) سليمان؛ كلاهما (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلم بن صُبَيحٍ (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ) ﵂ أنَّها (قَالَتْ/: لَمَّا أُنْزِلَتِ الآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ البَقَرَةِ؛ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ) في المسجد (فَقَرَأَهُنَّ عَلَيْنَا، ثُمَّ حَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ). د٥/٣٥ب

واقتضى صنيع المؤلِّف في هذه التَّراجم أنَّ المراد بـ«الآيات» آيات الرِّبا كلُّها إلى[2] آية الدَّين.

٥٣ - بابٌ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]) هو يوم القيامة أو يوم الموت، وثبت: «الباب» لأبي ذرٍّ.

٤٥٤٤ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ آيَةُ الرِّبَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ[3]) السُّوائيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن سعيدٍ الثَّوريُّ (عَنْ عَاصِمٍ) هو ابن سليمان الأحول (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) أنَّه

(١) في (ب): «تقتضي».
(٢) زيد في غير (س) و(ص): «آخر» ولعلَّه غير صحيحٍ.
(٣) في (د): «قتيبة بن عتبة»، وهو تحريفٌ.

(قَالَ: آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ آيَةُ الرِّبَا) وأخرج الطَّبريُّ من طُرُقٍ عن ابن عبَّاسٍ: آخر آيةٍ أُنزلت على النَّبيِّ ﷺ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢٨١] قيل[1]: فلعلَّ المؤلِّف أراد أن يجمع بين قولي ابن عبَّاسٍ، قال العينيُّ: يعني: بالإشارة، وعن ابن جبيرٍ: أنَّه عاش بعدها ﷺ تسع ليالٍ، وقيل غير ذلك، ونبَّه في «الفتح»: على أنَّ الآخريَّة في الرِّبا تأخُّر نزول الآيات المتعلِّقة به من سورة البقرة، وأمَّا حكم تحريمه؛ فسابقٌ على ذلك بمدةٍ طويلةٍ على ما يدلُّ عليه قوله ﷻ في سورة آل عمران في قصَّة أحدٍ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [آل عمران: ١٣٠] ويأتي إن شاء الله تعالى أنَّ آخرَ آية نزلت: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] في آخر سورة النِّساء وما في ذلك من المباحث، بعون الله وقوَّته [ح: ٦٧٤٤].

٥٤ - بابٌ: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾

هذا[2] (بابٌ) بالتَّنوين (﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ﴾) من السُّوء فيها (﴿يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾) يوم القيامة (﴿فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾) مغفرته (﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ﴾) تعذيبه، و«يغفر» و﴿وَيُعَذِّبُ﴾ مجزومان عطفًا على الجزاء المجزوم، ورَفَعَهما ابن عامرٍ وعاصمٌ خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: فهو يغفر (﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]) فيقْدِر على الإحياء والمحاسبة، وسقط قوله: «﴿يُحَاسِبۡكُم...﴾» إلى آخر الآية لأبي ذرٍّ، وقال بعد ﴿أَوۡ تُخۡفُوهُ﴾: «الآية»، ولمَّا نزلت هذه الآية اشتدَّ ذلك على الصَّحابة ﷺ، وخافوا منها ومن محاسبة الله تعالى لهم على جليل الأعمال وحقيرها.

٤٥٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا مِسْكِينٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ مَرْوَانَ الأَصْفَرِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَهْوَ ابْنُ عُمَرَ: أَنَّهَا قَدْ نُسِخَتْ ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ...﴾ الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) غير منسوبٍ، فقيل: هو ابن يحيى الذُّهليُّ، قاله الكلاباذيُّ[3]،

---

(١) «قيل»: ليس في (د).

(٢) «هذا»: ليس في (د).

(٣) قال الكلاباذي في «الهداية والإرشاد»: أُراه ابن يحيى الذهلي، ويقال إنه محمد بن إبراهيم البوشنجي. وقال في ترجمة مسكين بن بكير: قال لي أبو عبد الله بن البيع الحافظ: إن محمدًا هذا هو ابن إبراهيم البوشنجي وهذا الحديث مما أملاه بنيسابور.

وقيل/: ابن إبراهيم البوشنجيُّ، قاله الحاكم، وقيل: ابن[1] إدريس الرَّازيُّ قال: (حَدَّثَنَا النُّفَيْلِيُّ) ٤٧/٧ بضمِّ النُّون وفتح الفاء وسكون التَّحتيَّة، عبد الله بن محمَّد بن عليِّ بن نُفَيلٍ قال: (حَدَّثَنَا مِسْكِينٌ) بكسر الميم، وسكون السِّين المهملة، ابن بُكَيرٍ الحرَّانيُّ، وليس له ولا للنُّفيليِّ في «البخاريِّ» إلا هذا الحديث (عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجَّاج العتكيِّ مولاهم (عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ) بالحاء المهملة والذَّال المعجمة المشدَّدة ممدودًا، ابن مهران أبي المنازل -بفتح الميم وكسر الزَّاي- البصريِّ (عَنْ مَرْوَانَ/ الأَصْفَرِ) أبي خليفة البصريِّ، قيل: اسم أبيه: خاقان، وقيل: د٥/١٣٦ سالمٌ (عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَهْوَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب ﵄ (أَنَّهَا قَدْ نُسِخَتْ) بضمِّ النُّون، مبنيًّا للمفعول، وسقط لفظ «أنَّها» لأبي ذرٍّ (﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ...﴾ الآيَةَ [البقرة: ٢٨٤]) نسختها الآية التي بعدها، كما[2] قال في التي بَعْدُ، وعند الإمام أحمد من حديث أبي هريرة: «لمَّا نزلت: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ ...﴾ الآية؛ اشتدَّ ذلك على الصَّحابة، فأتوا رسول الله ﷺ، ثمَّ جثوا على الرُّكب، وقالوا: يا رسول الله كُلِّفنا من الأعمال ما نُطِيق؛ الصَّلاة والصِّيام والجهاد، وقد أُنزِل[3] عليك هذه الآية ولا نُطيقها، فقال رسول الله ﷺ: أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابَين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟! بل قولوا: سمعنا وأطعنا، غفرانك ربَّنا وإليك المصير، فلمَّا قرأها القوم وذلَّت بها ألسنتهم؛ أنزل الله في إثْرها: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ...﴾ إلى: ﴿وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فلمَّا فعلوا ذلك؛ نسخها الله تعالى فأنزل: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ...﴾ إلى آخرها [البقرة: ٢٨٦]» ورواه مسلمٌ منفردًا به، ولفظه: «فلمَّا فعلوا ذلك؛ نسخها الله تعالى، فأنزل الله: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال: نعم ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ قال: نعم، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ قال: نعم ﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال: نعم»[4].

---

(١) في (ص): «أنَّه»، وهو تحريفٌ.

(٢) «كما»: سقط من (د).

(٣) في (ص) و(م): «أنزلت»، وزيد في (د): اسم الجلالة.

(٤) «قال: نعم»: وقعت في (د) بعد قوله: ﴿وَٱعْفُ عَنَّا﴾.

٥٥ - بابٌ: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿إِصْرًا﴾: عَهْدًا، وَيُقَالُ: ﴿غُفْرَانَكَ﴾: مَغْفِرَتَكَ، فَاغْفِرْ لَنَا.

هذا[1] (بابٌ) بالتَّنوين (﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]) عن أنس بن مالكٍ -فيما رواه الحاكم في «مستدركه» وقال: صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه-: لمَّا نزلت هذه الآية[2] على النَّبيِّ ﷺ: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾ قال النَّبيُّ ﷺ: «حقٌّ له أن يؤمن».

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله الطَّبريُّ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ﴾ (﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]) أي: (عَهْدًا) وهو تفسيرٌ باللَّازم؛ لأنَّ الوفاء بالعهد شديدٌ، وأصل الإصر: الشَّيء الثَّقيل، ويُطلَق على الشَّديد، وقال النَّابغة:

يـا مـانعَ الضَّيم أن يغشى سراتهم ... والحامل الإصر عنهم بعدما عَرفُوا

وفسَّره بعضهم هنا[3] بشماتة الأعداء.

(وَيُقَالُ: ﴿غُفْرَانَكَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]) أي: (مَغْفِرَتَكَ، فَاغْفِرْ لَنَا) وهذا تفسيرٌ أبي عبيدة، وقال الزَّمخشريُّ: منصوبٌ بإضمار فعله، يقال: غفرانك لا كفرانك، أي: نستغفرك ولا نكفرك، فقدَّره جملةً خبريَّةً، قال في «الدُّرِّ»: وهذا ليس مذهب سيبويه، إنَّما مذهبه أن يقدَّر بجملةٍ طلبيَّةٍ، كأنَّه قيل: اغفرْ غُفرانك، والظَّاهر أنَّ هذا/ من المصادر اللَّازم إضمار عاملها لنيابتها عنه. د٥/٣٦ب

٤٥٤٦ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ مَرْوَانَ الأَصْفَرِ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ -قَالَ: أَحْسِبُهُ ابْنَ عُمَرَ-: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ قَالَ: نَسَخَتْهَا الآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) الكوسج التَّميميُّ المروزيُّ، وسقط «بن منصورٍ» لغير أبي ذرٍّ، قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (رَوْحٌ) هو ابن عبادة قال: (أَخْبَرَنَا[4]

---

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) «هذه الآية»: ليس في (د).

(٣) «هنا»: ليس في (د).

(٤) في (د): «حدَّثنا».

شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ) البصريِّ (عَنْ مَرْوَانَ الأَصْفَرِ) البصريِّ أيضًا (عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ) ولأبي ذرٍّ: «من أصحاب النَّبيِّ» (ﷺ، قَالَ) أي: الأصفر: (أَحْسِبُهُ) أي: الرَّجل المبهَم (ابْنَ عُمَرَ) جزم في السَّابقة به [ح: ٤٥٤٥] فلعلَّ قوله هنا: «أحسبه» كان قبل جزمه، وكان قد نسي ثمَّ تذكَّر (﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قَالَ) أي: ابن عمر: (نَسَخَتْهَا الآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا): ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي: لا يكلِّف الله تعالى أحدًا فوق طاقته؛ لطفًا منه تعالى بخلقه ورأفةً بهم وإحسانًا إليهم، فأزالت ما كان أشفق/ منه الصَّحابة في قوله: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ أي: هو وإن حاسب وسأل، لكنَّه[1] لا يعذِّب إلَّا على[2] ما يَملك الشَّخص دَفْعَه، فأمَّا ما[3] لا يملك[4] دَفْعَه من وسوسة النَّفس وحديثها؛ فهذا لا يُكلَّف به الإنسان، فإن قلت: إنَّ النَّسخ لا يدخل الخبر لأنَّه يُوهم الكذب، أي: يوقعه في الوهم، أي: الذِّهن؛ حيث يخبر بالشَّيء ثمَّ بنقيضه، وهذا محالٌ على الله تعالى، أُجِيب بأنَّ المذكور هنا وإن كان خبرًا لكنَّه يتضمَّن حكمًا، وما كان كذلك أمكن دخول النَّسخ فيه كسائر الأحكام، وإنَّما الذي لا يدخله النَّسخ من الأخبار ما كان خبرًا محضًا لا يتضمَّن حكمًا، كالإخبار عمَّا مضى من أحاديث الأمم ونحو ذلك، على أنَّه قد جوَّز جماعةٌ النَّسخ في الخبر المستقبل لجواز المحو فيما يقدِّره، قال الله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرَّعد: ٣٩] والأخبار تتبعه، وعلى هذا القولِ البيضاويُّ، وقيل: يجوز على الماضي أيضًا؛ لجواز أن يقول[5] الله: لبثَ نوحٌ في قومه ألف سنةٍ، ثمَّ يقول: لبث فيهم ألف سنةٍ إلَّا خمسين عامًا، وعلى هذا القولِ الإمام الرازيُّ والآمديُّ، وقال البيهقيُّ: النَّسخ هنا بمعنى: التَّخصيص أو التَّبيين، فإنَّ الآية الأولى وردت مورد العموم، فبيَّنت التي بعدها أنَّ من[6] يُخفِي شيئًا[7] لا يُؤاخَذ به، وهو حديث النَّفس الذي لا يُستَطاع دفعه.

٤٨/٧

---

(١) «لكنَّه»: ليس في (د).

(٢) «على»: ليس في (د).

(٣) زيد في (د): «كان».

(٤) في (م): «يمكن».

(٥) في (د): «يكون»، وليس فيها اسم الجلالة.

(٦) في غير (ب) و(م): «ممَّا»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٧) في (د): «شيءٌ».

﴿٣﴾ سورة آلِ عِمْرَانَ

تُقَاةٌ وَتَقِيَّةٌ: وَاحِدَةٌ، ﴿صِرٌّ﴾: بَرْدٌ، ﴿شَفَا حُفْرَةٍ﴾: مِثْلُ شَفَا الرَّكِيَّةِ؛ وَهْوَ حَرْفُهَا، ﴿تُبَوِّئُ﴾: تَتَّخِذُ مُعَسْكَرًا، الْمُسَوَّمُ: الَّذِي لَهُ سِيمَاءٌ بِعَلَامَةٍ أَوْ بِصُوفَةٍ أَوْ بِمَا كَانَ، ﴿رِبِّيُّونَ﴾: الْجَمِيعُ، وَالْوَاحِدُ: رِبِّيٌّ، ﴿تَحُسُّونَهُم﴾: تَسْتَأْصِلُونَهُمْ قَتْلًا، ﴿غُزًّى﴾: وَاحِدُهَا: غَازٍ، ﴿سَنَكْتُبُ﴾: سَنَحْفَظُ، ﴿نُزُلًا﴾: ثَوَابًا، وَيَجُوزُ وَمُنْزَلٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ كَقَوْلِكَ: أَنْزَلْتُهُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ﴾: الْمُطَهَّمَةُ الْحِسَانُ، وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: ﴿وَحَصُورًا﴾: لَا يَأْتِي النِّسَاءَ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: ﴿مِّن فَوْرِهِمْ﴾: مِنْ غَضَبِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تُخْرِجُ ٱلْحَيَّ﴾: النُّطْفَةُ تُخْرَجُ مَيِّتَةً وَيَخْرُجُ مِنْهَا الْحَيُّ، ﴿ٱلْإِبْكَٰرِ﴾: أَوَّلُ الْفَجْرِ، وَالْعَشِيُّ: مَيْلُ الشَّمْسِ، أُرَاهُ إِلَى أَنْ تَغْرُبَ.

(سورة آلِ عِمْرَانَ) زاد أبو ذرٍّ: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم» (تُقَاةٌ وَتَقِيَّةٌ) بوزن مطيَّة: (وَاحِدَةٌ)[1] وفي نسخةٍ: «واحدٌ» أي: كلاهما مصدرٌ بمعنًى واحدٍ، وبالثَّانية قرأ يعقوب، والتَّاء فيهما بدلٌ من الواو؛ لأنَّ أصل ﴿تُقَىٰةً﴾: وقيةٌ، مصدرٌ على «فعلة» من الوقاية، وأراد المؤلِّف قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ المسبوق بقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ أي: اتِّخاذهم أولياء؛ ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ [آل عمران: ٢٨] أي: إلَّا أن تخافوا من جهتهم ما يجب اتِّقاؤه/، والاستثناء مفرَّغ من المفعول من أجله، والعامل فيه: ﴿لَّا يَتَّخِذِ﴾ أي: لا يتَّخذ المؤمن الكافر وليًّا لشيءٍ من الأشياء إلَّا للتَّقيَّة ظاهرًا، فيكون مواليه في الظَّاهر ومعاديه في الباطن، قال ابن عبَّاسٍ: ليس التَّقيَّة بالعمل إنَّما التَّقيَّة باللِّسان، ونصب ﴿تُقَىٰةً﴾ في الآية على المصدر، أي: تتَّقوا منهم اتِّقاءً، فـ﴿تُقَىٰةً﴾ واقعةٌ موقع الاتِّقاء، أو نُصِب على الحال من فاعل ﴿تَتَّقُواْ﴾ فتكون حالًا مؤكِّدةً (﴿صِرٌّ﴾) أي: (بَرْدٌ) يريد قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧] وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «تُقَاةٌ...» إلى هنا.

د٥/٣٧أ

وقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ﴾ (﴿شَفَا حُفْرَةٍ﴾) ﴿مِّنَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٠٣]: هو (مِثْلُ شَفَا الرَّكِيَّةِ) بفتح الرَّاء وكسر الكاف وتشديد التَّحتيَّة آخره هاءٌ، أي: البئر (وَهْوَ حَرْفُهَا) و﴿شَفَا﴾: بفتح الشِّين مقصورًا، وهو من ذوات الواو، يثنَّى بالواو؛ نحو: شَفَوان، ويُكتَب بالألف، ويُجمَع على أشفاءٍ، والمعنى: كنتم مُشْفين على الوقوع في نار جهنَّم لكفركم، فأنقذكم الله تعالى منها

(١) في هامش (ج): في «الفرع» وأصله: «واحدة» بالتاء «منه».

بالإسلام، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ (﴿تُبَوِّئُ﴾) ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٢١] قال أبو عبيدة أي: (تَتَّخِذُ مُعَسْكَرًا) بفتح الكاف، وقال غيره أي: تُنزِّل، فيتعدَّى[١] لاثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجرِّ، وقد يُحذَف كهذه الآية (المُسَوَّمُ) بفتح الواو: اسم مفعولٍ، وبكسرها: اسم فاعلٍ، ولأبي ذرٍّ: «والمسوِّم»: (الَّذِيْ لَهُ سِيْمَاءٌ)[٢] بالمدِّ والصَّرف (بِعَلَامَةٍ أَوْ بِصُوْفَةٍ أَوْ بِمَا كَانَ) من العلامات، وفي نسخةٍ قبل «المَسوَّم»: «﴿وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ﴾» [آل عمران: ١٤] وروى ابن أبي حاتمٍ عن عليٍّ رضي الله عنه قال: «كان سيما الملائكة يوم بدرٍ الصُّوف الأبيض، وكان سيماهم أيضًا في نواصي خيولهم».

قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ﴾ (﴿رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]) قال أبو عبيدة: (الجَمِيعُ، وَالوَاحِدُ) ولأبي ذرٍّ: «الجموع» بالواو بدل الياء، واحدها: (رِبِّيٌّ) وهو العالم، منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وكُسِرَت راؤه تغييرًا في النَّسب، وقيل: لا تغيير، وهو نسبة إلى الرِّبَّة؛ وهي الجماعة، وفيها لغتان: الكسر والضَّمُّ، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ﴾ (﴿تَحُسُّونَهُم﴾ [آل عمران: ١٥٢]) أي: (تَسْتَأْصِلُوْنَهُمْ قَتْلًا) بإذنه، بتسليطه إياكم عليهم، وقوله تعالى: ﴿أَوْ كَانُوا﴾ (﴿غُزًّى﴾ [آل عمران: ١٥٦]) قال أبو عبيدة/: (وَاحِدُهَا: غَازٍ) ومعنى الآية: أنَّه تعالى نهى عباده المؤمنين عن مشابهة الكفَّار في اعتقادهم الفاسد الدَّال عليه قولهم عن إخوانهم الذين ماتوا في الأسفار والجهاد: لو كانوا تركوا ذلك لَمَا أصابهم ما أصابهم، فإنَّ ذلك جعله[٣] الله تعالى حسرةً[٤]، وسقط لأبي ذرٍّ من[٥] «تستأصلونهم[٦]...» إلى هنا، قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ (﴿سَنَكْتُبُ﴾ [آل عمران: ١٨١]) أي: (سَنَحْفَظُ) ما قالوا في علمنا ولا نهمله؛ لأنَّه كلمةٌ عظيمةٌ؛ إذ هو كفرٌ بالله تعالى، قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (﴿نُزُلًا﴾) ﴿مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٨] أي: (ثَوَابًا) قال أبو حيَّان: النُّزُل/: ما يُهيَّأ للنَّزيل؛ وهو

٤٩/٧

د٥/٣٧ب

---

(١) في (د): «وقال غير أبي عبيدة: ﴿تُبَوِّئُ﴾: يتعدَّى».

(٢) في هامش (ج): قال النوويُّ: «السِّيماء» العلامة، وفيها ثلاث لغات؛ القصر: وهو الأفصح، وبه جاء القرآن، والمدُّ، والثالثة: «السِّيمياء» بزيادة ياءٍ مع المدِّ، لا غير «ترتيب».

(٣) في (ص) و(م): «خلقه».

(٤) في (ص) و(م): «في قلوبهم حسرةً».

(٥) «من»: ليس في (د).

(٦) في (د) و(م): «﴿تَحُسُّونَهُم﴾»، والمثبت موافق لهامش اليونينية.

الضَّيف، ثمَّ اتُّسِع فيه فأُطلِق على الرِّزق، وهل هو مصدرٌ أو جمعٌ؟ قولان (وَيَجُوزُ: وَمُنْزَلٌ[1] مِنْ عِنْدِ اللهِ) بضمِّ الميم وفتح الزَّاي (كَقَوْلِكَ: أَنْزَلْتُهُ) قال في «العمدة»: يعني: أنَّ ﴿نُزُلًا﴾ الذي هو المصدر يكون بمعنى «منزلًا» على صيغة اسم[2] المفعول من قولك: أنزلته. انتهى.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) ممَّا رواه الثَّوريُّ في «تفسيره» وأخرجه عبد الرَّزَّاق عن الثَّوريِّ: (﴿وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ﴾ [آل عمران: ١٤]): هي (المُطَهَّمَةُ) بضمِّ الميم وفتح الطَّاء وتشديد الهاء (الحِسَانُ) قال الأصمعيُّ: المُطَهَّمُ: التَّامُّ كلُّ شيءٍ منه على حدته[3]، فهو بارع الجمال، زاد أبو ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ والمُستملي: «وقال سعيد بن جبيرٍ» ممَّا وصله الثَّوريُّ «وعبد الله بن عبد الرَّحمن ابن أَبْزَى» بفتح الهمزة والزَّاي بينهما موحدة ساكنة، ممَّا وصله الطَّبريُّ: «الرَّاعية: هي المسوَّمة» بفتح الواو (وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ) سعيدٌ -ممَّا وصله عنه- في قوله تعالى: ﴿وَسَيِّدًا﴾ (﴿وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]) أي: (لَا يَأْتِي النِّسَاءَ) منعًا لنفسه مع ميلها إلى الشَّهوات وكماله، ومن لم يكن له ميل لها[4] لا يُسمَّى حصورًا، ولا بدَّ فيه من المنع؛ لأنَّ السِّجن إنَّما سُمِّي منعًا لِمَا أنَّه يمنع من الخروج (وَقَالَ عِكْرِمَةُ) مولى ابن عبَّاسٍ -ممَّا وصله الطَّبريُّ- في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتُوكُم﴾ (﴿مِّن فَوْرِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]) أي: (مِنْ غَضَبِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ) وقال غيره: من ساعتهم هذه، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله: «وقال ابن جبيرٍ...» إلى هنا (وَقَالَ مُجَاهِدٌ) ممَّا وصله عبد بن حميدٍ: (﴿تُخْرِجُ[5] ٱلْحَيَّ﴾ [آل عمران: ٢٧]): هو (النُّطْفَةُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ والمُستملي: «﴿مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ من النُّطفة»[6] (تُخْرَجُ مَيِّتَةً وَيَخْرُجُ) بفتح الأوَّل وضمِّ الثَّالث (مِنْهَا الحَيُّ) بالرَّفع، ولغير أبي ذرٍّ: «ويُخرِج» بضمٍّ ثمَّ كسرٍ «منها الحيَّ» بالنَّصب[7].

(﴿ٱلْإِبْكَٰرِ﴾ [آل عمران: ٤١]): هو (أَوَّلُ الفَجْرِ، و) أمَّا (العَشِيُّ) فهو (مَيْلُ الشَّمْسِ، أُرَاهُ)

---

(١) في هامش (ج): برفعه في «اليونينيَّة».

(٢) «اسم»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): كالأنف والفم والعين «زكريَّا».

(٤) «لها»: ليس في (د).

(٥) في غير (د): «يخرج».

(٦) جاء في (د) «ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ والمُستملي: «﴿مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ من النُّطفة»»، بدلًا قوله: «وفي نسخةٍ: من الميِّت والنُّطفة».

(٧) في غير (د): «نصبٌ».

بضمِّ الهمزة، أي: أظنه (إِلَى أَنْ تَغرُبَ) وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ[1].

١ - بابٌ: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ وَقَالَ مُجاهِدٌ: الحَلَالُ وَالحَرَامُ، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾: يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ وَكَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ ﴿زَيْغٌ﴾: شَكٌّ، ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾: المُشْتَبِهاتِ، ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ -يَعْلَمُونَ- ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾

هذا[2] (بابٌ) بالتَّنوين، ثبت «باب» لأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ والمُستملي في قوله تعالى: (﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾ وَقَالَ مُجَاهِدٌ) مما أخرجه عبد بن حميدٍ: هي (الحَلَالُ وَالحَرَامُ، ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]) أي: (يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] وَكَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ١٠٠] وَكَقَوْلِهِ) تعالى: (﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمَّد: ١٧]) زاد أبو ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ والمُستملي: «﴿وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾» هذا تفسيرٌ للمتشابه، وذلك أنَّ المفهوم من الآية الأولى أنَّ الفاسق -وهو الضَّالُّ- تزيد ضلالته، وتصدِّقه[3] الآية الأخرى حيث يجعل[4] الرِّجس للذي[5] لا يعقل، وكذلك حيث تزيد للمهتدي الهداية، قاله الكِرمانيُّ، وقال بعضهم: المُحْكَم: ما وَضَح معناه، فيدخل فيه النَّصُّ والظَّاهر، والمتشابهُ: ما تردَّدت فيه الاحتمالات، فيدخل فيه المُجمَل والمُؤوَّل، وقال الزَّمخشريُّ: ﴿مُّحْكَمَٰتٌ﴾: أُحكِمَت عباراتها بأن حُفِظَت من الاحتمال والاشتباه، قال الزَّجَّاج فيما حكاه الطِّيبيُّ: المعنى[6]: أُحكِمَت في الإبانة، فإذا سمعها السَّامع لم يحتج إلى التَّأويل، وقسَّم الرَّاغب/ المتشابه إلى قسمين: د٥/١٣٨أ

أحدهما: ما يرجع إلى ذاته، والثَّاني: إلى أمرٍ ما يعرض له، والأوَّل على ضروبٍ؛ ما يرجع إلى جهة اللَّفظ مفردًا؛ إمَّا لغرابته؛ نحو: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] أو لمشاركته الغير نحو: اليد

---

(١) في هامش (ج): أي: قوله: «الإبكار.... إلى تَغْرُبَ» كما يؤخذ من «الفرع».

(٢) «هذا»: ليس في (د).

(٣) في (ب): «تصدِّق».

(٤) في (ص) و(م): «يحصل»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٥) في (د): «على الذي».

(٦) «المعنى»: ليس في (د).

والعين، أو مركَّبًا؛ إمَّا للاختصار؛ نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أو للإطناب نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أو لإغلاق اللَّفظ نحو: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ...﴾ الآية [المائدة: ١٠٧]. وثانيها: ما يرجع إلى المعنى؛ إمَّا من جهة دقَّته كأوصاف الباري عَزَّ وَجَلَّ وأوصاف القيامة، أو من جهة ترك التَّرتيب ظاهرًا نحو/: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ ...﴾ إلى قوله: ﴿لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الفتح: ٢٥]. وثالثها: ما يرجع إلى اللَّفظ والمعنى معًا، وأقسامه بحسب تركيب بعض وجوه اللَّفظ مع بعض وجوه المعنى -نحو: غرابة اللَّفظ مع[1] دقَّة المعنى- ستَّة أنواعٍ؛ لأنَّ وجوه اللَّفظ ثلاثةٌ، ووجوه المعنى اثنان، ومضروب الثَّلاثة في اثنين ستةٌ.

٥٠/٧

والقسم الثَّاني من المتشابه: وهو ما يرجع إلى أمرٍ[2] ما يعرض في اللَّفظ؛ وهو خمسة أنواعٍ؛ الأوَّل: من جهة الكميَّة؛ كالعموم والخصوص، الثَّاني: من طريق الكيفيَّة؛ كالوجوب والنَّدب، الثَّالث: من جهة الزَّمان؛ كالنَّاسخ والمنسوخ، الرَّابع: من جهة المكان، كالمواضع[3] والأمور التي نزلت فيها؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] فإنَّه يحتاج في معرفة ذلك إلى معرفة[4] عاداتهم في الجاهليَّة، الخامس: من جهة الإضافة؛ وهي الشُّروط التي بها يصحُّ الفعل أو يفسد؛ كشروط العبادات والأنكحة والبيوع.

وقد يقسم المتشابه والمحكم بحسب ذاتهما إلى أربعة أقسامٍ؛ المحكم من جهة اللَّفظ والمعنى؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ إلى آخر الآيات [الأنعام: ١٥١] الثَّاني: متشابهٍ من جهتهما معًا؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ﴾ الآية [الأنعام: ١٢٥] الثَّالث: متشابهٍ في اللَّفظ محكمٌ في المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ الآية [الفجر: ٢٢] الرَّابع: متشابهٍ في المعنى محكم في اللَّفظ؛ نحو: السَّاعة والملائكة، وإنَّما كان فيه المتشابه؛ لأنَّه باعثٌ على تعلُّم علم الاستدلال؛ لأنَّ معرفة المتشابه متوقفةٌ على معرفة علم الاستدلال، فتكون حاملةً

---

(١) في (م): «من».

(٢) «أمر»: سقط من (د).

(٣) في غير (د) و(س): «كالمواضيع».

(٤) في (ج) و(ص) و(ل): «معرفتهم»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «إلى معرفتهم» كذا بخطِّه، والذي في «المشكاة»: إلى معرفة عادتهم.

على تعلُّمه، فتتوجَّه الرَّغبات إليه ويتنافس فيه المحصِّلون[1]، فكان كالشَّيء النَّافق؛ بخلافه إذا لم يوجد فيه المتشابه؛ فلم يُحتَج إليه كلَّ الاحتياج، فيتعطَّل ويضيع، ويكون كالشَّيء الكاسد. قاله الطِّيبيُّ.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ (﴿زَيْغٌ﴾) أي: (شَكٌّ) وضلالٌ وخروجٌ عن الحقِّ إلى الباطل ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ (﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]) مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، منصوبٌ على المفعول له، أي: لأجل طلب (المُشْتَبِهَاتِ)[2] بضمِّ الميم وسكون المعجمة وفتح الفوقيَّة وكسر الموحَّدة، ليفتنوا النَّاس عن دينهم؛ لتمكُّنهم من تحريفها إلى مقاصدهم الفاسدة؛ كاحتجاج النَّصارى بأنَّ القرآن نطق بأنَّ/ عيسى روح الله وكلمته، وتركوا الاحتجاج بقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ﴾ [الزُّخرف: ٥٩] و﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] وهذا بخلاف المحكم، فلا نصيب لهم فيه لأنَّه دافعٌ لهم[3] وحجة عليهم، وتفسير ﴿ٱلْفِتْنَةِ﴾ بالمشتبهات لمجاهدٍ وصله عبد بن حميدٍ (﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ -يَعْلَمُونَ-) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي والكُشْميهَنيِّ: «﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ يعلمون» (﴿يَقُولُونَ﴾) خبر المبتدأ الذي هو ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ أو حالٌ، أي: والرَّاسخون يعلمون تأويله حال كونهم قائلين ذلك، أو خبر مبتدأ مضمرٍ، أي: هم يقولون: (﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧]) زاد في نسخةٍ عن المُستملي والكُشْميهَنيِّ: «﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾» أي: كلٌّ من المتشابه والمحكم من عنده[4] «﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾» وسقط جميع هذه الآثار من أوَّل السُّورة إلى هنا عن الحَمُّويي.

د٥/٣٨ب

٤٥٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ؛ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ؛ فَاحْذَرُوهُمْ».

---

(١) في (م): «المخلصون».

(٢) في هامش (ج): بخطِّ المزِّيِّ وغيره من الفروع: بضمِّ التاء، خبر مبتدأ محذوف.

(٣) «لأنَّه دافعٌ لهم»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٤) في (د): «عند ربِّنا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبيُّ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) أبو سعيدٍ (التُّسْتَرِيُّ) بالسِّين المهملة (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله بن عبد الرَّحمن (عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) أي: ابن أبي بكرٍ الصِّدِّيق (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها (قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ﴾) قال الزَّمخشريُّ أي: أصل الكتاب، تُحمَل المشتبهات[1] عليها، قال الطِّيبيُّ: وذلك أنَّ العرب تُسمِّي كلَّ جامعٍ يكون مرجعًا لشيءٍ أُمًّا، قال القاضي البيضاويُّ: والقياس أمَّهات الكتاب، وأُفرِد على أنَّ الكلَّ بمنزلة آيةٍ واحدةٍ، أو على تأويل كلٍّ واحدةٍ (﴿وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾) عطف على ﴿ءَايَـٰتٌ﴾ و﴿مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾: نعتٌ لـ﴿أُخَرُ﴾ وفي الحقيقة: ﴿أُخَرُ﴾: نعتٌ لمحذوفٍ؛ تقديره: وآياتٌ أُخَر متشابهاتٌ (﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾) قال الرَّاغب: الزَّيغ: الميل عن الاستقامة إلى أحد الجانبين، ومنه: زاغت الشَّمس عن كبد السَّماء، وزاغ البصر والقلب[2]، وقال بعضهم: الزَّيغ: أخصُّ من مطلق الميل؛ فإنَّ الزَّيغ لا يقال إلَّا لِمَا كان من حقٍّ إلى باطلٍ، والمراد/: أهل البدع (﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾) على ما يشتهونه (﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾) قال في «الكشَّاف» أي: لا يهتدي إلى تأويله الحقِّ الذي يجب أن يُحمَل عليه إلَّا الله، وتعقَّبه في «الانتصاف»: بأنَّه لا يجوز إطلاق الاهتداء على الله تعالى؛ لِما فيه من إيهام سبق جهلٍ وضلالٍ، تعالى الله وتقدَّس عن ذلك؛ لأنَّ «اهتدى» مطاوع «هدى»، ويُسمَّى من تجدَّد إسلامه مهتديًا، وانعقد الإجماع على امتناع إطلاق الألفاظ الموهمة عليه تعالى، قال: وأظنُّه سها؛ فنسب الاهتداء إلى الرَّاسخين في العلم، وغفل عن شمول ذلك الحقَّ جلَّ جلاله (﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾) وفي مصحف ابن مسعودٍ: (ويقول الرَّاسخون/ في العلم آمنَّا به) بواوٍ قبل ﴿يَقُولُ﴾ وثبت ذلك من قراءة ابن عبَّاسٍ كما رواه عبد الرَّزَّاق بإسنادٍ صحيحٍ، وهو يدلُّ على أنَّ الواو للاستئناف، قال صاحب «المرشد»: لا إنكار لبقاء معنًى في القرآن استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه، فالوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ على هذا تامٌّ[3]، ولا يكاد يوجد في التَّنزيل «أمَّا» وما بعدها رفعٌ إلا ويثنَّى ويثلَّث؛ كقوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَـٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠] ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾

٥١/٧ — د٥/١٣٩أ

---

(١) في (د): «المتشابهات».

(٢) «والقلب»: ليس في (د).

(٣) في (م): «تمام».

الآيات [الكهف: ٨٢] فالمعنى: وأمَّا الرَّاسخون، فحُذِف لدلالة الكلام عليه، فإن قيل: فيلزم على هذا أن يُجَاء في الجواب بالفاء، وليس بعد ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ الفاء؛ فجوابه: أن «أمَّا» لمَّا حُذِفَت؛ ذهب حكمها الذي يختصُّ بها، فجرى مجرى الابتداء والخبر (﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾) وسقط قوله: «﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾...» إلى آخره لغير أبي ذرٍّ، وقالوا بعد قوله: ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾: «إلى قوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾» (قَالَتْ) عائشة ﵂: (قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ؛ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ؛ فَاحْذَرُوهُمْ) بكسر تاء «رأيتِ» وكاف «أولئكِ» على[1] خطاب عائشة، وفتحهما لأبي ذرٍّ على أنَّه لكلِّ أحدٍ[2]، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «فاحذرهم»؛ بالإفراد، أي: احذر أيُّها المخاطب الإصغاء إليهم، وأوَّل ما ظهر ذلك من اليهود -كما عند ابن إسحاق- في تأويلهم الحروف المقطَّعة، وأنَّ عددها بالجُمَّل بقدر[3] مدَّة هذه الأمَّة، ثمَّ أوَّل ما ظهر في الإسلام من الخوارج.

وحديث الباب أخرجه مسلمٌ في «القدر»، وأبو داود في «السُّنَّة»، والتِّرمذيُّ في «التَّفسير».

٢ - بابٌ: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾

هذا[4] (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا﴾) أي: أُجيرها (﴿بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦]).

٤٥٤٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ يَمَسُّهُ حِينَ يُولَدُ، فَيَسْتَهِلُّ صَارِخًا مِنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ إِيَّاهُ، إِلَّا مَرْيَمَ وَابْنَهَا»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنَديُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن هَمَّامٍ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بميمينِ بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، ابن راشدٍ الأزديُّ مولاهم البصريُّ

---

(١) زيد في (د): «أنَّه».

(٢) في (د): «واحدٍ».

(٣) في (د): «مقدار».

(٤) «هذا»: ليس في (د).

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهاب (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا وَالشَّيْطَانُ يَمَسُّهُ) ابتداءً للتسليط عليه، وفي «صفة إبليس وجنوده» من «بدء الخلق» [ح:٣٢٨٦]: «كلُّ بني آدم يَطْعنُ الشَّيطان في جنبيه» (حِينَ يُولَدُ، فَيَسْتَهِلُّ صَارِخًا مِنْ مَسِّ الشَّيْطَانِ إِيَّاهُ) «صارخًا»: نُصِب على المصدر؛ كقوله[1]: قم قائمًا: (إِلَّا مَرْيَمَ وَابْنَهَا) عيسى[2]، فحفظهما الله تعالى ببركة دعوة أمِّها حيث قالت: ﴿إِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] ولم يكن لمريم ذرِّيَّةٌ غير عيسى عليه الصلاة والسلام[3]، وزاد في: «باب صفة إبليس» [ح:٣٢٨٦]: «ذهب يطعُن فطعن في الحجاب»، والمراد به: الجِلْدة التي يكون فيها الجنين؛ وهي المشيمة/، ونقل العينيُّ: أنَّ القاضي عياضًا أشار إلى أنَّ جميع الأنبياء يُشاركون عيسى عليه الصلاة والسلام، في ذلك، قال القرطبيُّ: وهو قول مجاهدٍ، وقد طعن الزَّمخشريُّ في معنى هذا الحديث، وتوقَّف في صحَّته، فقال: إن صحَّ فمعناه: أنَّ كل مولودٍ يطمع الشَّيطان في إغوائه إلا مريم وابنها، فإنَّهما معصومان[4]، وكذلك كلُّ من كان في صفتهما؛ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠] واستهلاله صارخًا من مسِّه تخييلٌ وتصويرٌ لطمعه فيه، كأنَّه يمسُّه ويضرب بيده عليه، ويقول: هذا ممَّن أُغويه، ونحوه من التخييل قولُ ابن الرُّوميِّ:

لِما تُؤذِنُ الدُّنيا به مِن صُروفها ... يكونُ بكاءُ الطِّفل سَاعةَ يُولَدُ

/ وأمَّا حقيقة المسِّ والنَّخس -كما يتوهَّم أهل الحَشْو- فكلَّا[5]، ولو سُلِّط إبليس على النَّاس ينخسُهم؛ لامتلأت الدُّنيا صُراخًا وعياطًا. انتهى. قال المولى سعد الدِّين: طَعَن أوَّلًا في الحديث بمجرَّد أنَّه لم يوافق هواه، وإلَّا فأيُّ امتناعٍ من أن يمسَّ الشَّيطان المولود حين يولد؛ بحيث يصرخ

(١) في (م): «كقولهم».

(٢) «عيسى»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٣) في هامش (ج): هل أولادُ عيسى حين ينزل مثله لدخولهم في ذرِّيتها؟ وكذلك أولاد بقيَّة الأنبياء عليهم السلام مثل آبائهم؟ فليحرَّر، ونصُّه ما يأتي: اختصاص المعصومين بذلك.

(٤) في (ج) و(د): «كانا معصومين». وفي هامش (ج): تبعه على هذا التأويل القاضي البيضاويُّ، قال الجلال السيوطيُّ: والعجبُ منه أشدُّ؛ كأنَّ الزمخشريَّ ألحق بمريم وابنها سائر المعصومين، والبيضاويُّ اقتصر على استثنائهما، فأدَّى كلامه إلى أنَّ كلَّ ما سواهما يتأثَّر من إغوائه، ومنهم بقيَّة المعصومين، وهو باطل قطعًا، والصواب: أنَّ الحديث على ظاهره.

(٥) في (د): «فلا».

كما ترى وتسمع[1]؟ ولا يكون ذلك في جميع الأوقات حتى يلزم امتلاء الدُّنيا بالصُّراخ، ولا تلك المسَّة للإغواء، وكفى بصحَّة هذا الحديث رواية الثِّقات وتصحيح الشَّيخين له من غير قدحٍ من غيرهما، وقال غيره: الحمل على طمع الشَّيطان في الإغواء صرفٌ للكلام عن ظاهره، وتكذيبٌ لظاهر الخبر، مع أنَّه لا مانع في العقل منه، وكيف تكون المحافظة عنده على قول ابن الرُّوميِّ أولى من رعاية ظاهر[2] كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم؟! وهو هَذَيانٌ ما أنزل الله به من سلطان! وقال في «الانتصاف»: الحديث مدوَّنٌ في الصِّحاح، فلا يعطِّله الميل إلى تُرَّهات[3] الفلاسفة، والانتصار بقول ابن الرُّوميِّ سوء أدبٍ يجب أن يُجتَنب عنه، وقال الطِّيبيُّ: قوله: «ما من مولودٍ إلا والشَّيطان يمسُّه» كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] في أنَّ الواو داخلةٌ بين[4] الصِّفة والموصوف؛ لتأكيد اللُّصوق، فتُفيد الحصر مع التَّأكيد، فإذًا لا معنى لقوله: كلُّ من كان في صفتهما، ولا يبعُد اختصاصهما بهذه الفضيلة من دون الأنبياء، وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠] فجوابه أي: بعد أن يُمكِّنه الله تعالى من المسِّ، مع أنَّ الله تعالى يَعْصِمهم من الإغواء، وأما الشِّعر؛ فهو من[5] باب حُسن التعليل، فلا يصلح للاستشهاد.

(ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاقْرَؤُوْا) بالواو، ولأبي ذرٍّ: «اقرؤوا»[6] (إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦]) وهذا فيه شيءٌ من حيث إنَّ سياق الآية يدلُّ على أنَّ دعاء حنَّة أمِّ مريم بإعاذتها وذُرِّيَّتها من الشَّيطان المفسَّر في الحديث بأن يُعْصَما[7] من مسِّ الشَّيطان عند ولادتهما متأخِّرٌ عن وضعها مريم، ولم أرَ من نبَّه[8] على هذا، والذي يظهر لي أن تكون/ حنَّة علمت أنوثة مريم قبل تمام وضعها عند بروزها إلى ما يُعلَم منه ذلك، فقالت حينئذٍ: إنِّي

د٥/١٤٠أ

---

(١) في (د): «نرى ونسمع».

(٢) «ظاهر»: ليس في (د) و(م).

(٣) في (د): «الميل لتُرَّهات». وفي هامش (ج): «التُّرَّهَةُ» كـ«قُبَّرَةٍ» الباطِلُ، كـ«التُّرَّهِ» الجميع: تُرَّهاتٌ وتَرارِيهُ، و«تَرِهَ» كـ«سَمِعَ» وَقَعَ فيها «قاموس».

(٤) في (ص): «في».

(٥) في (د): «فمِن».

(٦) في (د): «فاقرؤوا، ولأبي ذرٍّ: بالواو «واقرؤوا»»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٧) في (د): «يعصمها».

(٨) في (د): «نصَّ».

وضعتها أنثى، وإنِّي أعيذها، فاستُجيب لها، ثم تكامل وضعُها، فأراد الشَّيطان التمكُّن من مريم، فمنعه الله تعالى منها ببركة دعاء أمِّها، والتعبير بالبعض عن الكلِّ سائغٌ شائعٌ، وليس في الآية دليلٌ على أنَّه تعالى استجاب دعاءها، بل الضَّمير في قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا[1]﴾ [آل عمران: ٣٧] لمريم، أي: فرضيَ بها ربُّها في النُّذر مكان الذَّكَر، نعم الحديث يدلُّ على الإجابة، فتأمَّل.

وهذا الحديث قد سبق في «أحاديث الأنبياء» في «باب: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾ [مريم: ١٦]»، [ح: ٣٤٣١].

٣ - بابٌ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ﴾: لَا خَيْرَ ﴿لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾...، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ مُؤْلِمٌ مُوجِعٌ، مِنَ الأَلَمِ، وَهْوَ فِي مَوْضِعِ «مُفْعِلٍ»

هذا (بابٌ) بالتنوين في قوله تعالى: (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾) أي: يستبدلون (﴿بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾) بما عاهدوا عليه من الإيمان بالرَّسول وذكر صفته للنَّاس وبيان أمره (﴿وَأَيْمَٰنِهِمْ﴾) أي: وبما حلفوا به من قولهم: والله لنؤمننَّ به (﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾) متاع الدُّنيا (﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ﴾) أي: (لا خَيْرَ ﴿لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾...، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧]) أي: (مُؤْلِمٌ)[2] أي: (مُوجِعٌ) بكسر الجيم (مِنَ الأَلَمِ، وَهْوَ فِي مَوْضِعِ مُفْعِلٍ) بضمِّ الميم وكسر العين، وسقط لأبي ذرٍّ «﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾» و«﴿لَهُمْ﴾»[3].

٤٥٤٩ - ٤٥٥٠ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَلَفَ يَمِينَ صَبْرٍ؛ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ؛ لَقِيَ اللهَ وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ». فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾... إِلَى آخِرِ الآيَةِ. قَالَ: فَدَخَلَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ وَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قُلْنَا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فِيَّ أُنْزِلَتْ، كَانَتْ لِي، بِئْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «بَيِّنَتُكَ أَوْ يَمِينُهُ»، فَقُلْتُ: إِذًا يَحْلِفَ يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَهْوَ فِيهَا فَاجِرٌ؛ لَقِيَ اللهَ وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ».

---

(١) ﴿رَبُّهَا﴾: ليس في (ص) و(م).

(٢) في هامش (ج): عبارة الشربينيِّ: «مؤلَم» بفتح اللَّام، وصف به العذاب للمبالغة؛ إذ الألمُ إنَّما هو للمعذَّب حقيقةً، لا للعذاب، فنسبة الألم إلى العذاب مجاز، ويجوز كسرُ لام «مؤلِم» كـ«سميع» بمعنى «مُسمِع» وعليه فنسبةُ الألم إلى العذاب حقيقة، انتهت، لكن قال المفتي: إنَّه ليس بثبت.

(٣) في (د): «﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ﴾...».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم، السُّلميُّ البرسانيُّ[1] البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح بن عبد الله اليشكريُّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ حَلَفَ يَمِينَ صَبْرٍ) بإضافة «يمين» إلى «صبر»[2] لِمَا بينهما من الملابسة، قال عياضٌ: أي: أُكره حتى حَلَف، أو حَلَف جراءةً[3] وإقدامًا؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾! [البقرة: ١٧٥] (لِيَقْتَطِعَ) وللكُشْمِيْهنيِّ: «لِيَقْطَع» بحذف الفوقيَّة التي بعد القاف (بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ) أو ذِمِّيٍّ أو معاهدٍ أو حقًّا من حقوقهم (لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ) اسم فاعلٍ[4] من الغضب، والمراد: لازمه كالعذاب والانتقام (فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾... إِلَى آخِرِ الآيَةِ [آل عمران: ٧٧]).

(قَالَ: فَدَخَلَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ) الكنديُّ (وَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ) أي: أيُّ شيءٍ يحدِّثكم/ (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عبد الله بن مسعودٍ؟ (قُلْنَا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فِيَّ) بكسر الفاء وتشديد التَّحتيَّة (أُنْزِلَتْ) هذه الآية (كَانَتْ لِي بِئْرٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي)[5] اسمه معدان[6]، ولقبه الجَفْشِيْش[7]، ٥٣/٧

---

(١) في هامش (ج): «البُرْسانيُّ» بضمِّ الباء وسكون الراء بعدها سين مهملة وفي آخرها النون، إلى بُرْسان؛ قبيلة من الأزد «ترتيب».

(٢) في هامش (ج): أي: يحبس نفسه ليحلف، أو القاضي يحبسه «كِرماني» فلو حلف من غير إحلاف لم يكن صَبرًا. انتهى «زكريَّا».

(٣) في (ص): «بجراءةٍ».

(٤) في هامش (ل): يعني: صفة مشبَّهة، وإلَّا؛ فَوَزْنُ «فعلان» لا يكون اسم فاعل، كما عُرِف في موضعه.

(٥) في هامش (د): عبارة المتن في «الشَّهادات» [ح:٢٦٦٧]: فقال الأشعث بن قيسٍ: فِيَّ والله كان ذلك، كان بيني وبين رجلٍ من اليهود أرضٌ فجحدني، وفي «الأيمان» [ح: ٦٦٧٦]: كانت لي بئرٌ في أرض ابن عمٍّ لي، قال الشارح القسطلانيُّ: اسمه مقدادٌ، وقيل: جرير بن الأسود الكنديُّ، ولقبه الجَفْشِيْش؛ بفتح الجيم وسكون الفاء وبالشين المعجمتين بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ، وفي رواية معاوية: كان بيني وبين رجلٍ من اليهود أرضٌ فجحدني، ولا تضادَّ بين قوله: «ابن عمٍّ لي» وقوله: «من اليهود» لأنَّ جماعةً من أهل اليمن كانوا تهوَّدوا، وقد ذُكِرَ أنَّه أسلم، فيقال: إنَّه وصفه الأشعث بذلك باعتبار ما كان عليه أوَّلًا. انتهى بحروفه، وعبارته -أي: القسطلانيُّ أيضًا في «الشَّهادات»-: وفيه دليلٌ على أنَّ الكافر يحلف في الخصومات؛ كما يحلف المسلم. انتهى بحروفه.

(٦) في (د): «مصانٌ» وهو تحريفٌ.

(٧) في هامش (ج): «الجَفْشِيْش» أي: بالجيم، قال في «القاموس»: جَفَشَهُ يَجْفِشُهُ: عَصَرَهُ يَسِيرًا، أو هو الحَلْبُ بأَطْرافِ الأصابعِ، والجَفْشِيشُ: لَقَبُ أبي الخَيْرِ مَعْدانَ بنِ الأسْوَدِ بنِ مَعْدِيكرب، صحابيٌّ.

زاد أحمد من طريق عاصم بن أبي النَّجود[١] عن شقيقٍ: «في بئر كانت لي في يده، فجَحَدني» فـ(قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: بَيِّنَتَكَ) أي: الواجبُ بيِّنتُك أنَّها بئرك (أَوْ يَمِينُهُ، فَقُلْتُ: إِذًا يَحْلِفَ) نُصِبَ بـ«إذًا» (يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: مَنْ حَلَفَ عَلَى) محلوف (يَمِينِ صَبْرٍ) خُفِض بالإضافة/ كالأولى، وسمَّاه يمينًا مجازًا؛ للملابسة بينهما، والمراد: ما شأنه أن يكون محلوفًا عليه، وإلَّا فهو قبل اليمين ليس محلوفًا عليه، فيكون من مجاز الاستعارة (يَقْتَطِعُ) في موضع الحال، وللكُشْميهنيِّ: «لِيَقْتَطِعَ»، أي: لأجل أن يقتطعَ (بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَهْوَ فِيهَا فَاجِرٌ) غير جاهلٍ ولا ناسٍ ولا مُكْرَهٍ (لَقِيَ اللهَ وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ) فينتقم[٢] منه.

د٥/٤٠ب

وهذا الحديث قد سبق[٣] في «كتاب الشَّهادات» [ح: ٢٦٦٧].

٤٥٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيٌّ -هُوَ ابْنُ أَبِي هَاشِمٍ-: سَمِعَ هُشَيْمًا: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سِلْعَةً فِي السُّوقِ، فَحَلَفَ فِيهَا لَقَدْ أَعْطَى بِهَا مَا لَمْ يُعْطِهِ؛ لِيُوقِعَ فِيهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾... إِلَى آخِرِ الآيَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (عَلِيٌّ هُوَ ابْنُ أَبِي هَاشِمٍ) البغداديُّ، وسقط لأبي ذرٍّ لفظة[٤] «هو» (سَمِعَ هُشَيْمًا) بضمِّ الهاء وفتح المعجمة، ابن بُشَيرٍ -بضمِّ الموحَّدة وفتح المعجمة مصغَّرين- الواسطيَّ يقول: (أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ) بتشديد الواو (بْنُ حَوْشَبٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وبعد المعجمة المفتوحة موحَّدةٌ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) السَّكسكيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى) بفتح الهمزة والفاء (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما: أَنَّ رَجُلًا) لم يُسَمَّ (أَقَامَ سِلْعَةً فِي السُّوقِ) أي: روَّجها فيه (فَحَلَفَ فِيهَا) بالله (لَقَدْ أَعْطَى) بفتح الهمزة والطاء (بِهَا) أي: بَدَلها، وللكُشْميهنيِّ: «فيها» (مَا لَمْ يُعْطِهِ) بكسر الطاء، ويجوز ضمُّ الهمزة وكسر الطَّاء من قوله: «لقد أعطى» أي: دُفِعَ له فيها[٥] من المستامين ما لم يُعْطَ؛ بفتح

---

(١) في هامش (ج): «أبي النَّجُود» بفتح النون وبضمِّ الجيم، واسمه: بَهدَلة «ترتيب».

(٢) في (د): «منتقمٌ» ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في (د): «وهذا الحديث مرَّ».

(٤) في (د): «لفظ».

(٥) «فيها»: ليس في (د) و(ص).

الطاء[1]، وفي الفرع وأصله: «أَعْطَى» بفتح الهمزة والطَّاء مصحَّحًا عليها، «ويُعْطَهُ» بفتح الطَّاء وضمِّ الهاء، وفي الهامش: يتَّجِه فتح الهمزة وضمُّها، وفتح الطَّاء مع ضمِّ الهمزة، وكسرها مع ضمِّ الهمزة، قاله بعض الحفَّاظ. انتهى. (لِيُوقِعَ فِيهَا رَجُلًا مِنَ المُسْلِمِينَ) ممَّن يريد الشِّراء (فَنَزَلَتْ) هذه الآية: (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَـٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾... إِلَى آخِرِ الآيَةِ [آل عمران: ٧٧]).

وقد مرَّ هذا الحديث في «باب ما يُكرَه من الحلف في البيع» في «كتاب البيع» [ح: ٢٠٨٨].

٤٥٥٢ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَانَتَا تَخرزَانِ فِي بَيْتٍ -أَوْ فِي الحُجْرَةِ- فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أُنفِذَ بِإِشْفًى فِي كَفِّهَا، فَادَّعَتْ عَلَى الأُخْرَى، فَرُفِعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ؛ لَذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ»، ذَكِّرُوهَا بِاللهِ، وَاقْرَؤُوا عَلَيْهَا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾...، فَذَكَّرُوهَا فَاعْتَرَفَتْ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ نَصْرٍ) الجهضميُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دَاوُدَ) بن عامر الخُرَيبيُّ؛ نسبة إلى خُرَيبة -بالخاء المعجمة والموحَّدة مصغَّرًا- محلَّةٌ بالبصرة كان سكنها[2]، وهو كوفيُّ الأصل (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله: (أَنَّ امْرَأَتَيْنِ) لم يَعرف الحافظُ ابن حجر اسمَهما[3] (كَانَتَا تَخْرِزَانِ) بفتح الفوقيَّة وسكون المعجَمة، وبعد الرَّاء المكسورة زايٌ معجمةٌ[4] من: خَرَز الخُفَّ ونحوه يَخْرُِزُه، بضمِّ الرَّاء وكسرها (فِي بَيْتٍ أَوْ فِي الحُجْرَةِ) بضمِّ الحاء المهملة وسكون الجيم وبالراء: الموضع المنفرد من الدَّار، وفي الفرع فقط: «أو في الحِجْر» بكسر الحاء وسكون الجيم وإسقاط الهاء، والشكُّ من الرَّاوي، وأفاد الحافظ ابن حجرٍ: أنَّ هذه رواية الأَصيليِّ وحده، وأنَّ رواية الأكثرين: «في بيتٍ، وفي الحُجْرة» بواو العطف، وصوَّبها وقال: إنَّ سبب الخطأ في رواية الأَصيليِّ أنَّ في

(١) قوله: «أي: دُفِعَ له فيها من المستامين ما لم يُعْطَ؛ بفتح الطاء»، تكرَّر في (د) لاحقًا بعد قوله: «قاله بعض الحفَّاظ».

(٢) في (د): «يسكنها».

(٣) في هامش (ج): بل أحال على الإيمان. وفي هامش (ل): قوله: «لم يَعرِف الحافظ ابن حجر اسمهما»: عبارة الحافظ هنا: سيأتي تسميتهما في «كتاب الأيمان والنُّذور» مع شرح الحديث.

(٤) «معجمةٌ»: ليس في (د).

السِّياق حذفًا بيَّنه ابن السَّكن في روايته؛ حيث جاء فيها: «في بيتٍ، وفي الحُجْرة حُدَّاثٌ» بضمِّ الحاء المهملة وتشديد الدَّال وآخره مثلَّثةٌ، أي: ناسٌ يتحدَّثون، قال: فالواو عاطفةٌ، لكنَّ المبتدأ محذوفٌ، ثمَّ قال: وحاصلُه أنَّ المرأتين كانتا في البيت، وكان في الحجرة المجاوِرة للبيت ناسٌ يتحدَّثون، فسقط المبتدأ من الرِّواية، فصار مُشكِلًا، فَعَدَل الرَّاوي عن الواو إلى «أو» التي للتَّرديد؛ فرارًا من استحالة كون المرأتين في البيت وفي الحجرة معًا. انتهى. وتعقَّبه العينيُّ: بأنَّ كون «أو» للشَّكِّ مشهورٌ في كلام العرب، وليس فيه مانعٌ هنا، وبأنَّ كون الواو للعطف غير مسلَّمٍ لفساد المعنى، وبأنَّه لا دلالة هنا على حذف المبتدأ، وكون الحجرة كانت مجاورةً للبيت فيه نظرٌ؛ إذ يجوز أن تكون داخلةً فيه، وحينئذٍ فلا استحالة في أن تكون المرأتان فيهما معًا. انتهى. فليتأمَّل ما في الكلامين مع ما في رواية ابن السَّكن من الزِّيادة[1] المشار إليها

٥٤/٧ (فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا)/ أي: إحدى المرأتين من البيت أو الحجرة، وفي[2] «المصابيح»: وللأَصيليِّ: «فجُرِحَت» بجيمٍ مضمومةٍ فراءٍ مكسورةٍ فحاءٍ مهملةٍ، مبنيًّا للمفعول (وَقَدْ أُنْفِذَ) بضمِّ الهمزة وسكون النُّون وبعد الفاء المكسورة ذالٌ مُعجَمةٌ، والواو للحال، و«قد»: للتَّحقيق/ (بِإِشْفًى) ٥٥/د ١٤١/أ بكسر الهمزة وسكون الشِّين المعجَمة وبالفاء المنوَّنة، ولأبي ذرٍّ: «بإشْفَى» بترك التَّنوين مقصورًا: آلة الخرز للإسكاف (فِي كَفِّهَا، فَادَّعَتْ عَلَى الأُخْرَى) أنَّها أنفذت الإشفى في كفِّها (فَرُفِعَ) -بضمِّ الرَّاء مبنيًّا للمفعول- أمرُها[3] (إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄ (فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ[4] ﷺ: لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ) أي: بمجرد إخبارهم عن لزوم حقٍّ لهم على آخرين عند حاكمٍ (لَذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ) ولا يتمكَّن المدَّعى عليه من صون دمه وماله، ووجه الملازمة في هذا القياس الشَّرطيِّ: أنَّ الدَّعوى بمجرَّدها إذا قُبِلت فلا فرقَ فيها بين الدِّماء والأموال وغيرهما، وبطلان اللَّازم ظاهرٌ؛ لأنَّه ظلمٌ، ثمَّ[5] قال ابن عبَّاسٍ: (ذَكِّرُوهَا بِاللهِ) أي: خوِّفوا المرأة الأخرى المدَّعى عليها من اليمين الفاجرة وما فيها من الاستخفاف (وَاقْرَؤُوْا

---

(١) في (د): «الرِّواية».

(٢) في (د): «قال في».

(٣) في (د): «أمرهما».

(٤) في (ص): «النَّبيُّ».

(٥) «ثمَّ»: ليس في (ص).

عَلَيْهَا) قوله تعالى: (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾...[آل عمران: ٧٧]) الآية، والموعود عليه -حرمانُ الثَّواب، ووقوع العقاب من خمسة أوجُهٍ، وعدم الخلاق في الآخرة؛ وهو النَّصيب في الخير- مشروطٌ بعدم التَّوبة بالإجماع، وعندنا: بعدم العفو أيضًا؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[1] [النساء: ٤٨] وعدم الكلام عبارةٌ عن شدَّة السُّخط -نعوذ بالله منه- فلا يُشكِل[2] بقوله: ﴿لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3] [الحجر: ٩٢] وقيل: لا يكلِّمهم كلامًا يُسِرُّهم، ولعلَّه أولى؛ لأنَّه تخصيصٌ، وهو خيرٌ من المجاز، وعدمُ النَّظر مجازٌ عن عدم المبالاة، والإهانة للغضب، يقال: فلان غيرُ منظورٍ لفلان، أي: غير ملتفتٍ إليه، ومعنى عدم التزكية: عدم التَّطهير من دَنَس المعاصي والآثام، أو عدم الثَّناء عليهم، والعذاب الأليم: المؤلم، ومن الجملة الاسميَّة يُستفاد دوامُه، قاله بعض المحقِّقين من المفسِّرين (فَذَكَّرُوهَا) بفتح الكاف جملةٌ ماضيةٌ، ولأبي ذرٍّ: «فذكِّرها» بالإفراد (فَاعْتَرَفَتْ) بأنَّها أنفذت الإشفى في كفِّ صاحبتها (فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اليَمِينُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ) أي: إذا لم تكن بيِّنةٌ لدفع[4] ما ادُّعي به عليه، وعند البيهقيِّ بإسنادٍ جيِّدٍ: «لو يُعطى النَّاس بدعواهم؛ لادَّعى قومٌ دماء قومٍ وأموالهم، ولكنَّ البيِّنة على المدَّعي، واليمين على من أنكر»، نعم قد تُجعل اليمين في جانب المدَّعي في مواضع تُستَثنى لدليلٍ كالقسامة، كما وقع التَّصريح باستثنائها في حديث عمرو بن شعيبٍ[5] عن أبيه عن جدِّه عند الدَّارقطنيِّ والبيهقيِّ.

وهذا الحديث قد مضى في «الرَّهن» و«الشَّركة» مختصرًا [ح: ٢٥١٤، ٢٥١٥] وقد أخرجه بقيَّة الجماعة.

٤ - بابٌ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾...، ﴿سَوَآءٍ﴾: قَصْدٍ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، وسقط لغير أبي ذرٍّ (﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾) هم نصارى نجران، أو يهود المدينة، أو الفريقان لعموم اللفظ (﴿تَعَالَوْاْ﴾) أي: هلمُّوا (﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ﴾) من إطلاقها على

---

(١) ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾: مثبتٌ من (د).

(٢) زيد في (د): «عليه».

(٣) في (ج) و(ل): «ولنسألنَّهم»، وفي هامشهما: كذا بخطِّه، والتِّلاوة: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ﴾ [النحل: ٩٢].

(٤) في (د): «الرفع».

(٥) في (م): «سعد» وفي سائر النُّسخ: «سعيد»، وهو محرَّفٌ عن المثبت.

د٥/٤١ب الجمل المفيدة، ثمَّ وصفها/ بقوله تعالى: (﴿سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾) أي: عدلٍ ونَصَفٍ، نستوي نحن وأنتم فيها، ثم فسَّرها بقوله: (﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾... [آل عمران: ٦٤]) الآية (﴿سَوَآءِۭ﴾) بالجرِّ على الحكاية، ولأبي ذرٍّ: «سواءً» بالنَّصب، أي: استوت استواءً، ويجوز الرَّفع، قال أبو عبيدة أي: (قَصْدٍ) بالجرِّ، أو «قصدًا» بالنَّصب كما لأبي ذرٍّ[1]، وبالرَّفع كما مرَّ في ﴿سَوَآءٌ﴾.

٤٥٥٣ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مَعْمَرٍ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيَّ قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي المُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ ﷺ -قَالَ-: فَبَيْنَا أَنَا بِالشَّامِ؛ إِذْ جِيءَ بِكِتَابٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ، قَالَ: وَكَانَ دِحْيَةُ الكَلْبِيُّ جَاءَ بِهِ، فَدَفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ بُصْرَى إِلَى هِرَقْلَ -قَالَ-: فَقَالَ هِرَقْلُ: هَلْ هَهُنَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَدُعِيتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَدَخَلْنَا عَلَى هِرَقْلَ، فَأُجْلِسْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا، فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي، ثُمَّ دَعَا بِتُرْجُمَانِهِ فَقَالَ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَائِلٌ هَذَا عَنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِنْ كَذَبَنِي؛ فَكَذِّبُوهُ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: وَايْمُ اللهِ، لَوْلَا أَنْ يُؤْثِرُوا عَلَيَّ الكَذِبَ لَكَذَبْتُ؛ ثُمَّ قَالَ لِتُرْجُمَانِهِ: سَلْهُ كَيْفَ حَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: أَيَتَّبِعُهُ أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَخْطَةً لَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: تَكُونُ الحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالًا، يُصِيبُ مِنَّا وَنُصِيبُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي هَذِهِ المُدَّةِ لَا نَدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا؟ قَالَ: وَاللهِ مَا أَمْكَنَنِي مِنْ كَلِمَةٍ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ، قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا القَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ لِتُرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسَبِهِ فِيكُمْ، فَزَعَمْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو حَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مَلِكٌ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؛ قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ آبَائِهِ، وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ أَضُعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟ فَقُلْتَ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ

(١) «كما لأبي ذرٍّ»: ليس في (د) و(م).

لِيَدَعَ الكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ يَذْهَبَ فَيَكْذِبَ عَلَى اللهِ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَخْطَةً لَهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ القُلُوبِ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّكُمْ قَاتَلْتُمُوهُ فَتَكُونُ الحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سِجَالًا، يَنَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى، ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ العَاقِبَةُ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ هَذَا القَوْلَ قَبْلَهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ قَالَ هَذَا القَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؛ قُلْتُ: رَجُلٌ ائْتَمَّ بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: بِمَ يَأْمُرُكُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّلَةِ وَالعَفَافِ، قَالَ: إِنْ يَكُ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا؛ فَإِنَّهُ نَبِيٌّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُ أَظُنُّهُ مِنْكُمْ، وَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ؛ لَأَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ؛ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ، وَلَيَبْلُغَنَّ مُلْكُهُ مَا تَحْتَ قَدَمَيَّ، قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ: «بسم الله الرحمن الرحيم، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى، أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ، وَ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾»، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الكِتَابِ؛ ارْتَفَعَتِ الأَصْوَاتُ عِنْدَهُ، وَكَثُرَ اللَّغَطُ، وَأُمِرَ بِنَا فَأُخْرِجْنَا، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ، فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا بِأَمْرِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللهُ عَلَيَّ الإِسْلَامَ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَدَعَا هِرَقْلُ عُظَمَاءَ الرُّومِ، فَجَمَعَهُمْ فِي دَارٍ لَهُ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ؛ هَلْ لَكُمْ فِي الفَلَاحِ وَالرَّشَدِ آخِرَ الأَبَدِ، وَأَنْ يَثْبُتَ لَكُمْ مُلْكُكُمْ؟ قَالَ: فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الوَحْشِ إِلَى الأَبْوَابِ، فَوَجَدُوهَا قَدْ غُلِّقَتْ، فَقَالَ: عَلَيَّ بِهِمْ، فَدَعَا بِهِمْ فَقَالَ: إِنِّي إِنَّمَا اخْتَبَرْتُ شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكُمُ الَّذِي أَحْبَبْتُ، فَسَجَدُوا لَهُ، وَرَضُوا عَنْهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) أبو إسحاق الفرَّاء الرَّازيُّ الصَّغير (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن يوسف[1] الصَّنعانيُّ (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابن راشدٍ. قال المؤلِّف: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّام قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ المذكور (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا (بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ) بن مسعود (قَالَ:

(١) في (د): «يونس»، وهو تحريفٌ.

حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (أَبُو سُفْيَانَ) صخر بن حرب[1] حال كونه (مِنْ فِيهِ إِلَى فِيَّ) عبر بـ«فيه» موضع«أذنه» إشارةً إلى تمكُّنه من الإصغاء إليه؛ بحيث يجيبه إذا احتاج إلى الجواب (قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي المُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ/ رَسُولِ اللهِ) ولأبي ذرٍّ: «وبين النَّبيِّ» (ﷺ) مدَّة الصُّلح بالحديبية على وضع الحرب عشر سنين (قَالَ: فَبَيْنَا) بغير ميمٍ (أَنَا بِالشَّامِ؛ إِذْ جِيءَ بِكِتَابٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ)[2] الملقَّب قيصر عظيم الرُّوم (قَالَ) أبو سفيان: (وَكَانَ دِحْيَةُ) بن خليفة (الكَلْبِيُّ جَاءَ بِهِ) من عند النَّبيِّ ﷺ في آخر سنة ستٍّ (فَدَفَعَهُ) دحية (إِلَى عَظِيمِ) أهل (بُصْرَى) الحارث بن أبي شمر الغسَّانيِّ (فَدَفَعَهُ عَظِيمُ بُصْرَى إِلَى هِرَقْلَ) فيه مجازٌ؛ لأنَّه أرسل به إليه صحبة عديِّ بن حاتمٍ، كما عند ابن السَّكن في «الصَّحابة» (قَالَ) أبو سفيان: (فَقَالَ هِرَقْلُ: هَلْ هَهُنَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ) أبو سفيان: (فَدُعِيتُ) بضمِّ الدَّال مبنيًّا للمفعول (فِي) أي: مع (نَفَرٍ) ما بين الثلاثة إلى العشرة (مِنْ قُرَيْشٍ، فَدَخَلْنَا عَلَى هِرَقْلَ) الفاء فصيحةٌ أفصحت عن محذوفٍ، أي: فجاءنا رسول هرقل فَطَلَبنا، فتوجَّهنا معه حتَّى وصلنا إليه، فاستأذن لنا فأُذِن لنا فدخلنا عليه (فَأُجْلِسْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ) بضمِّ الهمزة وسكون الجيم وكسر اللَّام وسكون السِّين (فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: فَقُلْتُ: أَنَا) أي: أقربهم نسبًا، واختار هرقل ذلك؛ لأنَّ الأقرب أحرى بالاطِّلاع على قريبه من غيره (فَأَجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ) أي: يدي هرقل (وَأَجْلَسُوا أَصْحَابِي) القرشيِّين (خَلْفِي) وعند الواقديِّ: «فقال لترجمانه[3]: قل لأصحابه: إنَّما جعلتكم عند كتفيه لتردُّوا عليه كذبًا إن قاله» (ثُمَّ دَعَا بِتُرْجُمَانِهِ) الذي يفسِّر لغةً بلغةٍ (فَقَالَ) له: (قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَائِلٌ) بالتَّنوين (هَذَا)/ أي: أبا سفيان (عَنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ) أشار إليه إشارة القريب؛ لقرب العهد بذكره (فَإِنْ كَذَبَنِي) بتخفيف المعجَمة، أي: نقل إليَّ الكذب (فَكَذِّبُوهُ) بتشديدها مكسورةً، يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، والمخفَّف إلى مفعولين، تقول: كَذَبني الحديثَ، وهذا من الغرائب. (قَالَ أَبُو سُفْيَانَ:

٥٥/٧ — ٥د٤٢/أ

(١) في هامش (ج): ابن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف.

(٢) في هامش (ج): كَـ«دِمَشْق» و«زِبْرِج».

(٣) في هامش (ج): «تُرْجُمان» كـ«عُنْفُوان» و«زَعْفَران» و«رَيهُقان» و«الرَّيْهُقان» بضمِّ الهاء: الزَّعفران «قاموس».

وَايْمُ[1] اللهِ) بالهمز وبغيره (لَوْلَا أَنْ يُؤْثِرُوا) بضمِّ التَّحتيَّة وكسر المثلَّثة بصيغة الجمع (عَلَيَّ الكَذِبَ) نُصِبَ على المفعولية، ولأبي ذرٍّ: «أن يُؤثَرَ» بفتح المثلَّثة مع الإفراد مبنيًّا للمفعول «عليَّ الكذبُ»[2] رفعٌ مفعولٌ ناب عن الفاعل، أي: لولا أن يرووا ويحكوا عنِّي[3] الكذب، وهو قبيحٌ (لَكَذَبْتُ) عليه (ثُمَّ قَالَ لِتُرْجُمَانِهِ: سَلْهُ كَيْفَ حَسَبُهُ فِيكُمْ؟) وفي «كتاب الوحي» [ح:٧]: «كيف نَسَبه فيكم؟» والحَسَب: ما يعدُّه الإنسان من مفاخر[4] آبائه، قاله الجوهريُّ، والنَّسب: الذي يحصل به الإدلاء[5] من جهة الآباء (قَالَ) أبو سفيان: (قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ) رفيعٍ، وعند البزَّار من حديث دحية قال: «كيف حسبه فيكم؟ قال: هو في حسبٍ ما لا يفضل عليه أحدٌ» (قَالَ: فَهَلْ) ولأبي ذرٍّ: «هل» (كَانَ مِنْ) وللمستملي: «في» (آبَائِهِ مَلِكٌ؟) بفتح الميم وكسر اللام (قَالَ) أبو سفيان: (قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ) على الناس (قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟) قال أبو سفيان: (قُلْتُ: لَا، قَالَ: أَيَتَّبِعُهُ) بتشديد المثنَّاة الفوقيَّة وهمزة الاستفهام (أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ) أبو سفيان: (قُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ، قَالَ) هرقل: (يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟) بحذف همزة الاستفهام، وجوَّزه ابن مالكٍ مطلقًا، خلافًا لمن خصَّه بالشِّعر (قَالَ) أبو سفيان: (قُلْتُ: لَا) ينقصون (بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ) هرقل: (هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سُخْطَةً لَهُ؟) بضمِّ السِّين[6] وفتحها، والنَّصب مفعولًا لأجله أو حالًا، وقال العينيُّ: السَّخطة بالتاء إنَّما هي بفتح السِّين فقط، أي: هل يرتدُّ أحدٌ منهم كراهةً[7] لدينه وعدم رضًا؟ (قَالَ) أبو سفيان (قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قال) أبو سفيان:

---

(١) في هامش (ج): لغة في «أيمن» وهو اسم مفرد مشتقٌّ مِنَ اليُمْن؛ وهو البركة، وهمزته همزة وصل عند البصريِّين، وعند الكوفيِّين: جمع «يمين» وهمزته همزة قطع. انتهى ملخَّصًا من «الترتيب».

(٢) زيد في (م): «ويحكوا عني».

(٣) في (د): «عليَّ»، وفي (م): «يَرَوا عليَّ».

(٤) في (ج) و(ل): «مفاخرة»، وفي هامشهما: قوله: «مفاخرة» كذا بخطِّه، والذي في [«الصحاح»: من مفاخر].

(٥) في (د): «الاستدلال»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٦) في هامش (ج): والَّذي في «الفروع» المعتمدة فتح السين فقط، وهو الذي في كتب اللُّغة. وفي هامش (ل): قوله: «بضمِّ السِّين»؛ أي: لغة، وإلَّا؛ فالرِّواية «بالفتح» -كما في الأصول المعتمدة- لا غير.

(٧) في (د): «كراهيةً».

(قُلْتُ: نَعَمْ) قاتلناه (قَالَ) هرقل: (فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟) بفصل ثاني الضَّميرين (قَالَ) أبو سفيان: (قُلْتُ: تَكُونُ) بالفوقيَّة (الحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالًا) بكسر السِّين وفتح الجيم، أي: نُوَبًا؛ أي[1]: نوبةً له ونوبةً لنا كما قال: (يُصِيبُ مِنَّا وَنُصِيبُ مِنْهُ) وقد كانت المقاتلة وقعت بينه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وبينهم في بدرٍ فأصاب المسلمون منهم، وفي أُحُدٍ فأصاب المشركون من المسلمين، وفي الخندق فأُصيب من الطَّائفتين ناسٌ قليلٌ (قَالَ) هرقل: (فَهَلْ يَغْدِرُ؟) بكسر الدَّال، أي: ينقض/ العهد؟ (قَالَ) أبو سفيان: (قُلْتُ: لَا) يغدر (وَنَحْنُ مِنْهُ فِي هَذِهِ المُدَّةِ) مدَّة صلح الحديبية/، أو غيبته وانقطاع أخباره عنَّا[2] (لَا نَدْرِي مَا هُوَ صَانِعٌ فِيهَا؟) لم يجزم بغدره (قَالَ) أبو سفيان: (وَاللهِ مَا أَمْكَنَنِي مِنْ كَلِمَةٍ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا) أنتقصه به (غَيْرَ[3] هَذِهِ) الكلمة (قَالَ) هرقل: (فَهَلْ قَالَ هَذَا القَوْلَ أَحَدٌ) من قريش (قَبْلَهُ؟ قَالَ) أبو سفيان: (قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ) هرقل (لِتُرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُ) أي: لأبي سفيان: (إِنِّي سَأَلْتُكَ) أي: قل له حاكيًا عن هرقل: إنِّي سألتك، أو المراد: إنِّي سألتك على لسان هرقل؛ لأنَّ التُّرجمان يعيد كلام هرقل، ويعيد لهرقل كلام أبي سفيان (عَنْ) رتبة[4] (حَسَبِهِ فِيكُمْ، فَزَعَمْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو حَسَبٍ) رفيعٍ (وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي) أرفع (أَحْسَابِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مَلِكٌ؟) بفتح الميم وكسر اللام وإسقاط «مِن» الجارَّة (فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ) أي: في نفسي، وأطلق على حديث النَّفس قولًا: (لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؛ قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ آبَائِهِ) بالجمع، وفي «كتاب الوحي» [ح:٧]: «ملك أبيه» بالإفراد (وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ) بفتح الهمزة وسكون الفوقيَّة (أَضُعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟ فَقُلْتَ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ) اتَّبعوه (وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ) عليهم الصَّلاة والسَّلام غالبًا، بخلاف أهل الاستكبار المصرِّين على الشِّقاق بغضًا[5] وحَسَدًا كأبي جهلٍ (وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهِمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدَعَ الكَذِبَ عَلَى

٥٦/٧

د٥/٤٢ب

(١) «نوابًا؛ أي»: ليس في (ب).

(٢) في (ص) و(م): «عنه».

(٣) في هامش (ج): في «الفرع»: «غيرَ» بالنصب بدلًا من «شيء»، وعبارته في «بدء الوحي»: «غيرُ» بالرفع، ويجوز فيها النصب صفة لـ«شيئًا».

(٤) في (د): «مرتبة».

(٥) في (ص) و(م): «بغيًا».

النَّاسِ) قبل أن يُظهِر رسالته (ثُمَّ يَذْهَبَ فَيَكْذِبَ[1] عَلَى اللهِ) بعد إظهارها، و«يذهب» و«يكذب» نصبٌ عند أبي ذرٍّ عطفًا على المنصوب السَّابق (وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ) الإسلام (بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ سَخْطَةً لَهُ؟) بفتح السِّين (فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ القُلُوبِ) التي يدخل فيها، و«القلوبِ» بالجرِّ على الإضافة (وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُون، وَكَذَلِكَ الإِيمَانُ) لا يزال في زيادةٍ (حَتَّى يَتِمَّ) بالأمور المعتبرة فيه من الصَّلاة وغيرها (وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّكُمْ قَاتَلْتُمُوهُ، فَتَكُونُ الحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سِجَالًا؛ يَنَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ) هو معنى قوله في الأوَّل: «يصيب منَّا ونصيب منه» (وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى) تُختبر[2] (ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ العَاقِبَةُ) وهذه الجملة من قوله: وسألتك هل قاتلتموه... إلى هنا حَذَفَها الرَّاوي في «كتاب[3] الوحي» (وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَغْدِرُ؟) بكسر الدَّال (فَزَعَمْتَ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ) لأنَّها لا تطلب حظَّ الدُّنيا الذي لا يُبالي صاحبه[4] بالغدر (وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ هَذَا القَوْلَ قَبْلَهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ قَالَ هَذَا القَوْلَ[5] أَحَدٌ قَبْلَهُ؛ قُلْتُ: رَجُلٌ ائْتَمَّ) وفي «كتاب الوحي»: «لقلت: رجلٌ يأتسي» (بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ).

ذكر الأجوبة على ترتيب الأسئلة، وأجاب عن كلٍّ بما يقتضيه الحال، ممَّا دلَّ على ثبوت/ النُّبوَّة ممَّا رآه في كتبهم أو استقرأه[6] من العادة، ولم يقع في «بدء الوحي» مرتَّبًا، وأخَّر هنا بقيَّة الأسئلة -وهو العاشر- إلى بعد الأجوبة؛ كما أشار إليه بقوله: (قَالَ) أي: أبو سفيان: (ثُمَّ قَالَ) أي: هرقل: (بِمَ) بغير ألفٍ بعد الميم (يَأْمُرُكُمْ؟ قَالَ) أبو سفيان: (قُلْتُ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ

د٥/٤٣أ

(١) في (د): «يكذب».

(٢) «تختبر»: مثبتٌ من (د).

(٣) زيد في (د): «بَدْء».

(٤) في غير (د) و(م): «طالبه».

(٥) قوله: «قَبْلَهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ قَالَ هَذَا القَوْلَ»، سقط من (ص).

(٦) في هامش (ل): والقَرو؛ بالفتح: التَّتبعُ؛ كالاقتراء والاستقراءِ، وفي «المصباح»: واستقرأت الأشياء: تتبَّعت أقراءها؛ لمعرفة أحوالها وخواصِّها، ولكن في «الرَّاموز»: وقَرى البلاد؛ كـ«عَدَا» و«رَمَى»، واقتراها واستقراها: تتبَّعها. انتهى. فالكُلُّ مذكورٌ في باب المعتلِّ، وعليه فلا يُهمَز. وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

وَالزَّكَاةِ وَالصِّلَةِ) للأرحام (وَالعَفَافِ) بفتح العين المهملة، أي: الكفُّ عن المحارم وخوارم المروءة، وزاد في «الوحي» الجوابَ عن هذه (قَالَ) أي: هرقل: (إِنْ يَكُ مَا) ولأبي ذر: «كما» (تَقُولُ فِيهِ حَقًّا؛ فَإِنَّهُ نَبِيٌّ) وفي «دلائل النُّبوَّة» لأبي نُعيم بسندٍ ضعيفٍ: «أنَّ هرقل أخرج لهم سفطًا[1] من ذهبٍ عليه قفلٌ من ذهبٍ، فأخرج منه حريرةً مطويَّةً فيها صورٌ، فعرضها عليهم إلى أن كان آخرها صورة محمَّدٍ ﷺ، قال: فقلنا جميعًا: هذه صورة محمَّد، فذكر لهم أنَّها صورة الأنبياء، وأنَّه خاتمهم ﷺ» (وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ) أي: أنَّه سيُبعَث في هذا الزَّمان (وَلَمْ أَكُ) بحذف النُّون، ولأبي ذرٍّ: «ولم أكن» (أَظُنُّهُ مِنْكُمْ) معشر قريشٍ (وَلَوْ أَنِّي[2] أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ) بضمِّ اللَّام، أي: أصِلُ (إِلَيْهِ؛ لأَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ) وفي «بَدْء الوحي»: «لتجشَّمت» بجيمٍ وشينٍ معجمةٍ، أي: لتكلَّفت الوصول إليه (وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ؛ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ) ما لعلَّه يكون عليهما، قاله مبالغةً في خدمته (وَلَيَبْلُغَنَّ مُلْكُهُ مَا تَحْتَ قَدَمَيَّ) بالتَّثنية، وزاد في «بَدْء الوحي»: «هاتين» أي: أرض بيت المقدس/، أو أرض ملكه (قَالَ) أبو سفيان: (ثُمَّ دَعَا) هرقل (بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَرَأَهُ) بنفسه أو التُّرجمان بأمره (فَإِذَا فِيهِ: بسم الله الرحمن الرحيم، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ) طائفة (الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الهُدَى)[3] هو كقول موسى وهارون لفرعون: ﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلۡهُدَىٰٓ﴾ [طه: ٤٧] (أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإِسْلَامِ) بكسر الدَّال المهملة[4]، أي: بالكلمة الدَّاعية إلى الإسلام؛ وهي شهادة التَّوحيد (أَسْلِمْ) بكسر اللام (تَسْلَمْ) بفتحها (وَأَسْلِمْ) بكسرها توكيدٌ (يُؤْتِكَ اللهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ) لكونه مؤمنًا بنبيِّه، ثمَّ آمن بمحمَّدٍ عليه الصلاة والسلام، أو أنَّ إسلامه سببٌ لإسلام[5] أتباعه، والجزم في «أسلِمْ» على الأمر، والثَّالث تأكيدٌ له، والثَّاني جوابٌ للأوَّل، و«يُؤتِكَ»: بحذف حرف العلَّة جوابٌ آخر، ويحتمل أن يكون «أسلِمْ» أوَّلًا، أي: لا تعتقِدْ في المسيح ما تعتقده النَّصارى، و«أسلِمْ» ثانيًا، أي: ادخُلْ في دين الإسلام؛ ولذا قال: يؤتِكَ الله أجرك مرَّتين (فَإِنْ تَوَلَّيْتَ؛ فَإِنَّ عَلَيْكَ) مع

٥٧/٧

---

(١) في هامش (ج): «السفَط» ما يُخبَّأ فيه الطيب ونحوه، الجمع: أسفاط؛ مثل: «سبب وأسباب» «مصباح».

(٢) «أنّي»: سقط من (د).

(٣) في هامش (ج): قال البيضاويُّ: وسلام الملائكة وخزنة الجنَّة على المهتدين أو السلامة في الدارين لهم.

(٤) «المهملة»: سقط من (د).

(٥) في (د): «إسلام».

إثمك (إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ) بهمزةٍ وتشديد التَّحتيَّة بعد السِّين، أي: الزَّرَّاعين، نبَّه بهم على جميع الرَّعايا، وقيل: الأريسيِّين يُنسَبون إلى عبد الله بن أريس؛ رجلٍ كان تعظِّمه النَّصارى، ابتدع في دينه أشياء مخالفةً لدين/ عيسى ﵇ (و﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ أَلَّا نَعۡبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾) بدلٌ من ﴿كَلِمَةٖ﴾ بدلَ كلٍّ من كلٍّ، (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]) والخطاب في ﴿ٱشۡهَدُواْ﴾ للمسلمين، أي: فإن تولَّوا عن هذه الدَّعوة؛ فأشهِدوهم أنتم على استمراركم على الإسلام الذي شرعه الله لكم. د٥/٤٣ب

فإن قلت: إنَّ هذه القصَّة كانت بعد الحديبية وقبل الفتح؛ كما صُرِّح به في هذا[1] الحديث، وقد ذكر ابن إسحاق وغيره: أنَّ صدر سورة آل عمران إلى بضعٍ وثمانين آيةً منها نزلت في وفد نجران، وقال الزُّهريُّ: هم أوَّل من بَذَل الجزية، ولا خلافَ أنَّ آية الجِزية نزلت بعد الفتح، فما الجمع بين كتابة هذه الآية قبل الفتح إلى هرقل في جملة الكتاب وبين ما ذكره ابن إسحاق والزُّهريُّ؟ أجيب باحتمال نزول الآية مرةً قبل[2] الفتح وأخرى بعده، وبأنَّ قدوم وفد نجران كان قبل الحديبية، وما بذلوه كان مصالحةً عن المباهلة لا عن الجزية، ووافق نزول الجزية بعد ذلك على وَفْق ذلك؛ كما جاء وفق الخُمُس والأربعة أخماس[3] وفق ما فعله عبد الله بن جحشٍ في تلك السَّريَّة قبل بدرٍ، ثم نزلت فريضة القسم على وفق ذلك، وباحتمال أن يكون ﷺ أمر بكتابتها قبل نزولها، ثم نزل القرآن موافقةً له؛ كما نزل بموافقة عمر في الحجاب وفي الأسارى وعدم الصَّلاة على المنافقين، قاله ابن كثيرٍ.

(فَلَمَّا فَرَغَ) هرقل (مِنْ قِرَاءَةِ الكِتَابِ؛ ارْتَفَعَتِ[4] الأَصْوَاتُ عِنْدَهُ، وَكَثُرَ اللَّغَطُ) من عظماء الرُّوم، ولعلَّه بسبب ما فهموه من ميل هرقل إلى التَّصديق (وَأُمِرَ بِنَا فَأُخْرِجْنَا) بضمِّ الهمزة وكسر الرَّاء في الثَّاني والميم في الأوَّل (قَالَ) أبو سفيان: (فَقُلْتُ لأَصْحَابِي) القرشيِّين (حِينَ خَرَجْنَا): والله (لَقَدْ أَمِرَ) بفتح الهمزة مع القصر وكسر الميم، أي: عَظُم (أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ)

---

(١) «هذا»: مثبتٌ من (د).

(٢) في (د): «من قبل»: مثبتٌ من (د).

(٣) في غير (د): «الأخماس».

(٤) في (ص): «ارتعدت».

بسكون الميم، أي: شأن ابن أبي كَبْشة -بفتح الكاف وسكون الموحَّدة- كنية أبي النَّبيِّ ﷺ من الرَّضاع الحارث بن عبد العُزَّى، كما عند ابن ماكولا، وقيل غير ذلك ممَّا سبق في «بدء الوحي» [ح:٧] (إِنَّهُ) بكسر الهمزة على الاستئناف (لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ) وهم الرُّوم. قال أبو سفيان: (فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا بِأَمْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللهُ عَلَيَّ الإِسْلَامَ) فأظهرتُ ذلك اليقين.

(قَالَ الزُّهْرِيُّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ: (فَدَعَا هِرَقْلُ) الفاء الفصيحة، أي: فسار هرقل إلى حمص، فكتب إلى صاحبه ضغاطر[1] الأسقف بروميَّة، فجاء جوابه، فدعا (عُظَمَاءَ الرُّومِ، فَجَمَعَهُمْ[2] فِي دَارٍ لَهُ) وفي «بَدْء الوحْي»: أنَّه جمعهم في دَسْكرةٍ، أي: قصرٍ حوله بيوتٌ، وأغلقه، ثم اطَّلع عليهم من مكانٍ فيه عالٍ؛ خوفًا على نفسه أن ينكروا مقالته، فيبادروا إلى قتله، ثم خاطبهم (فَقَالَ/: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ؛ هَلْ لَكُمْ) رغبةٌ (فِي الفَلَاحِ وَالرَّشَدِ) بفتح الرَّاء والمعجمة، ولأبي ذرٍّ: «والرُّشْد» بضمِّ الرَّاء وسكون المعجمة (آخِرَ الأَبَدِ/) أي: الزَّمان (وَأَنْ يَثْبُتَ لَكُمْ مُلْكُكُمْ؟) لأنَّه علم من الكتب أن لا أمَّة بعد هذه الأمَّة (قَالَ[3]: فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الوَحْشِ) بحاءٍ وصادٍ مهملتين، أي: نفروا نفرتها (إِلَى الأَبْوَابِ) التي للبيوت الكائنة في الدَّار الجامعة لهم ليخرجوا منها (فَوَجَدُوهَا قَدْ غُلِّقَتْ) بضمِّ الغين وكسر اللَّام مشدَّدةً (فَقَالَ) هرقل: (عَلَيَّ بِهِمْ) أي: أحضِروهم لي (فَدَعَا بِهِمْ) فردُّوهم (فَقَالَ) لهم: (إِنِّي إِنَّمَا اخْتَبَرْتُ شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ) بمقالتي هذه (فَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكُمُ الَّذِي أَحْبَبْتُ، فَسَجَدُوا لَهُ) حقيقةً؛ إذ كانت عادتهم ذلك لملوكهم، أو كنايةً عن تقبيلهم الأرض بين يديه؛ لأنَّ فاعل ذلك[4] يصير غالبًا كهيئة الساجد (وَرَضُوا عَنْهُ) أي: رجعوا عما كانوا همُّوا به عند نفرتهم من الخروج عليه.

د٥/١٤٤أ ٥٨/٧

٥ - بابٌ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾... إِلَى: ﴿بِهِۦ عَلِيمٌ﴾

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾) أي: لن

(١) في هامش (ل): قوله: «ضُغَاطر»؛ بالضَّاد، والغين المعجمة.

(٢) «فجمعهم»: سقط من (م).

(٣) «قال»: سقط من (د).

(٤) زيد في (د) و(م): «ربَّما».

تُدرِكوا كمال البرِّ، أو ثواب الله، أو الجنَّة، أو لم تكونوا أبرارًا حتَّى يكون الإنفاق من محبوب أموالكم، أو ما يعمُّه وغيره؛ كبذل الجاه في معاونة الناس، والبدن في طاعة الله، والمهجة في سبيل الله، و«مِنْ» في ﴿مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ تبعيضيَّةٌ؛ يدلُّ عليه قراءة عبد الله: (بعض ما تحبون) ويحتمل أن يكون تفسير معنًى، لا قراءة (إِلَى: ﴿بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٩٢]) ولأبي ذر: «الآيةَ» بدل قوله: «إلى: ﴿بِهِۦ عَلِيمٌ﴾» وسقط لغيره لفظ «بابٌ».

٤٥٥٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالمَدِينَةِ نَخْلًا، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَا، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ المَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَا، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ للهِ، أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللهِ، فَضَعْهَا -يَا رَسُولَ اللهِ- حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ». قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ. قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: «ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ»، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ: «مَالٌ رَايِحٌ».

٤٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: فَجَعَلَهَا لِحَسَّانَ وَأُبَيٍّ، وَأَنَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لِي مِنْهَا شَيْئًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالتَّوحيد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) الأنصاريِّ المدنيِّ أبي يحيى: (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) الأنصاريَّ (رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ) زيدُ بن سهلٍ، زوجُ أمِّ أنس بن مالكٍ رضي الله عنه (أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالمَدِينَةِ نَخْلًا) تمييزٌ (وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَا) بنصب «أحبَّ» خبر «كان»، ورفع «بيرُحا» اسمها، وقد اختُلِف في ضبط هذه اللَّفظة، وسبق في «كتاب الزَّكاة» [ح: ١٤٦١] ما يكفي ويشفي، والذي لخَّصته فيها من كلامهم: كسرُ الموحَّدة وضمُّ الرَّاء اسم «كان» وبفتحها خبرها، مع الهمزة السَّاكنة بعد الموحَّدة وإبدالها ياءً، ومدُّ «حا» مصروفًا وغير مصروفٍ؛ لأنَّ تأنيثه معنويٌّ؛ كهند، ومقصورةٌ فهي اثنا عشر، وبفتح الموحَّدة وسكون التَّحتيَّة من غير همزٍ

وفتح الرَّاء وضمِّها خبر «كان» أو اسمها، ومدُّ «حا» مصروفًا وغير مصروفٍ، ومقصورٌ، فهي ستَّةٌ، اثنان منها مع القصر على أنَّه اسمٌ مقصورٌ لا تركيبَ فيه، فيُعرَب كسائر المقصور، وصوَّب الصَّغانيُّ والزَّمخشريُّ والمجد الشِّيرازيُّ منها[1] فتح الموحَّدة والرَّاء على سائرها من الممدود والمقصور، بل قال الباجيُّ: إنَّها المصحَّحة على أبي ذرٍّ وغيره (وَكَانَتْ)/ أي: بَيْرُحا (مُسْتَقْبِلَةَ المَسْجِدِ) النَّبويِّ (وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ) صفة المجرور (فَلَمَّا أُنْزِلَتْ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] قَامَ أَبُو طَلْحَةَ) ﵁ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ اللهَ) تعالى (يَقُولُ: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَا) بالرَّفع خبر[2] «إنَّ» (وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ للهِ، أَرْجُو بِرَّهَا) أي: خيرها (وَذُخْرَهَا) بضمِّ الذَّال المعجَمة، أي: أُقدِّمها فأدَّخرها؛ لأجدها[3] (عِنْدَ اللهِ، فَضَعْهَا -يَا رَسُولَ اللهِ- حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ، قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فقال» (رَسُولُ اللهِ ﷺ: بَخْ) بفتح الموحَّدة وسكون المعجَمة؛ كـ«هل» و«بل» غير مكرَّرةٍ هنا[4] (ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ) بالمثنَّاة التَّحتيَّة، من الرَّواح، أي: من شأنه الذَّهاب والفوات، فإذا ذهب في الخير؛ فهو أَولى، وكرَّرها اثنتين للمبالغة (وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ، قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ) ما قلت (يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَسَمَهَا) أي: بيرُحا (أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ) من عطف الخاصِّ على العامِّ، ولأبي ذر: «وفي بني عمِّه».

(قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ ممَّا وصله المؤلِّف في «الوقف» [ح: ٢٧٦٩] (وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ) بن العلاء القيسيُّ، أبو محمَّد البصريُّ، ممَّا وصله أحمد في روايتهما عن مالكٍ: (ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ) بالموحَّدة، أي: يربح صاحبه في الآخرة.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (يَحْيَى بْنُ يَحْيَى) النَّيسابوريُّ (قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ) الإمام: (مَالٌ رَايِحٌ) بالمثنَّاة التَّحتيَّة بدل الموحَّدة، اسم فاعلٍ من الرَّواح نقيض الغدوِّ.

---

(١) في (م): «فيها».

(٢) في (ص) و(م): «اسم».

(٣) في (د): «لأرجوها».

(٤) «هنا»: ليس في (د).

٥٩/٧ وبه قال: (حَدَّثَنَا[1] مُحَمَّدُ/ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ) قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) هو عبد الله بن المثنَّى (عَنْ ثُمَامَةَ) بضمِّ المثلَّثة وتخفيف الميم، ابن عبد الله بن أنسٍ قاضي البصرة (عَنْ) جدِّه (أَنَسٍ) هو ابن مالكٍ (رضي الله عنه قَالَ: فَجَعَلَهَا) أي: بَيْرُحا[2] أبو طلحة (لِحَسَّانَ) ابن ثابتٍ (وَأُبَيٍّ) هو ابن كعبٍ (وَأَنَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ) منهما (وَلَمْ يَجْعَلْ لِي مِنْهَا شَيْئًا). وهذا طرفٌ من حديثٍ ساقه بتمامه من هذا الوجه في «الوقف» [ح:٢٧٥١] وسقط هنا[3] في رواية أبي ذرٍّ، وثبت لغيره.

٦ - بابٌ: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]) لمَّا قال عليه الصلاة والسلام: «أنا على ملَّة إبراهيم» قالت اليهود: كيف وأنت تأكل لحوم الإبل وألبانها؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «كان حلالًا لإبراهيم، فنحن نُحِلُّه» فقالت اليهود: كلُّ شيءٍ أصبحنا اليوم نُحرِّمه كان محرَّمًا على نوحٍ وإبراهيم حتَّى انتهى إلينا، فأنزل الله تعالى تكذيبًا لهم وردًّا عليهم؛ حيث أرادوا براءة ساحتهم ممَّا نُعيَ عليهم من البغي/ والظُّلم والصَّدِّ عن سبيل الله، وما عدَّد من مساوئهم التي كلَّما ارتكبوا منها كبيرةً؛ حرَّم الله عليهم نوعًا من الطَّيِّبات؛ عقوبةً لهم في قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾... إلى قوله: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النِّساء: ١٦٠-١٦١] وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ﴾... إلى قوله: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦] ﴿كُلُّ الطَّعَامِ﴾ أي: المطعومات ﴿كَانَ حِلًّا﴾ أي: حلالًا ﴿لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ﴾ وهو يعقوب عليه السلام ﴿عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ﴾ وهو لحوم الإبل وألبانها، وكان ذلك سائغًا في شرعهم، قيل[4]: كان به عرق النَّسا[5]، فنذر إن شُفِيَ؛ لم يأكل أحبَّ الطَّعام إليه، وكان ذلك أحبَّ إليه، وقيل: فعل ذلك للتَّداوي د٥/١٤٥أ

---

(١) في (م): «حدَّثني».

(٢) زيد في (د): «وفي الفرع: فجعلها؛ أي: بيرحا» وفيه تكرارٌ.

(٣) في (د): «هذا».

(٤) «قيل»: سقط من (ص).

(٥) في هامش (ج): «النَّسا» عِرق مِنَ الورِك إلى الكَعْب «الزجَّاجُ»: لا تَقُلْ: عِرقُ النَّسا؛ لأنَّ الشيءَ لا يُضافُ إلى نَفْسِه «قاموس».

بإشارة الأطِبَّاء، واحتجَّ به مَنْ جوَّز للنَّبيِّ أن يجتهد، وللمانع أن يقول: ذلك بإذنٍ من الله، فهو كتحريمه ابتداءً، ثم أمر الله تعالى نبيَّه محمَّدًا صلى الله عليه وسلم أن يُحاجَّ اليهود بكتابهم، فقال: ﴿قُلْ﴾ أي: لليهود ﴿فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا﴾ [آل عمران: ٩٣] أي: فاقرؤوها، فإنَّها ناطقةٌ بما قلناه؛ إذ فيها أنَّ يعقوب حرَّم ذلك على نفسه قبل أن تُنزَّل، وأنَّ تحريم ما حُرِّم عليهم حادثٌ بظلمهم، فلم يُحضِروها، فثبت صدقُ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فيه، وجواز النَّسخ الذي ينكرونه، هذا ما يقتضيه سياق هذه الآية التي أوردها البخاريُّ في هذا الباب، وعليه المفسِّرون.

٤٥٥٦ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ قَدْ زَنَيَا، فَقَالَ لَهُمْ: «كَيْفَ تَفْعَلُونَ بِمَنْ زَنَى مِنْكُمْ؟» قَالُوا: نُحَمِّمُهُمَا وَنَضْرِبُهُمَا، فَقَالَ: «لَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ الرَّجْمَ؟» فَقَالُوا: لَا نَجِدُ فِيهَا شَيْئًا، فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ، ﴿فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ فَوَضَعَ مِدْرَاسُهَا الَّذِي يُدَرِّسُهَا مِنْهُمْ كَفَّهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَطَفِقَ يَقْرَأُ مَا دُونَ يَدِهِ وَمَا وَرَاءَهَا، وَلَا يَقْرَأُ آيَةَ الرَّجْمِ، فَنَزَعَ يَدَهُ عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ؛ قَالُوا: هِيَ آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا، فَرُجِمَا قَرِيبًا مِنْ حَيْثُ مَوْضِعُ الْجَنَائِزِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ صَاحِبَهَا يَجْنَأُ عَلَيْهَا يَقِيهَا الْحِجَارَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) أبو إسحاق الحزاميُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) بفتح الضَّاد المعجمة وسكون الميم، أنس[1] بن عياضٍ اللَّيثيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) الإمام في المغازي (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما) سقط لأبي ذرٍّ لفظ «عبد الله» (أَنَّ الْيَهُودَ) يهود خيبر (جَاؤُوا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) في ذي القعدة من السَّنة الرَّابعة (بِرَجُلٍ مِنْهُمْ) لم يُسَمَّ (وَامْرَأَةٍ) اسمها: بُسرة (قَدْ زَنَيَا) قال النَّوويُّ: وكانا من أهل العهد (فَقَالَ لَهُمْ) عليه الصلاة والسلام: (كَيْفَ تَفْعَلُونَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «كيف تعملون» (بِمَنْ زَنَى مِنْكُمْ؟ قَالُوا: نُحَمِّمُهُمَا) بضمِّ النُّون وفتح الحاء المهمَلة وكسر الميم الأولى مشدَّدةً، من التَّحميم؛ يعني: نُسَوِّدُ وجوههما بالحُمَم[2]؛ وهو الفحم (وَنَضْرِبُهُمَا، فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام لهم[3]:

(١) زيد في (د): «بن مالك»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج) و(ل): الحُمَم؛ كـ«صُرَد» الفَحم، واحدتها بهاء. «قاموس».

(٣) «لهم»: ليس في (د).

(لَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ الرَّجْمَ) على من زنى إذا أحصن؟ (فَقَالُوا: لَا نَجِدُ فِيهَا شَيْئًا) وإنَّما سألهم عليه الصلاة والسلام ليُلزِمهم بما يعتقدونه في كتابهم الموافق لحكم الإسلام؛ إقامةً للحجَّة عليهم، لا لتقليدهم ومعرفة الحكم منهم (فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ) رضي الله عنه: (كَذَبْتُمْ، ﴿فَأْتُوا بِالتَّوْرَىٰةِ فَاتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾) فإنَّ ذلك موجودٌ فيها لم يُغيَّر، واستدلَّ به ابن/ عبد البرِّ على أنَّ التَّوراة صحيحةٌ بأيديهم، ولولا ذلك؛ ما سألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها، ولا دعا بها، وأُجيب بأنَّ سؤاله عنها لا يدلُّ على صحَّة جميع ما فيها، وإنَّما يدلُّ على صحَّة المسؤول عنه منها، وقد علم صلى الله عليه وسلم ذلك بوحيٍ أو إخبار[1] مَن أسلم منهم، فأراد بذلك تبكيتهم، وإقامةَ الحجَّة عليهم في مخالفتهم كتابَهم، وكذبهم عليه، وإخبارهم بما ليس فيه، وإنكارهم ما هو فيه، فأتَوا بالتَّوراة فنشروها (فَوَضَعَ) عبدُ الله بن صوريا (مِدْرَاسُهَا) بكسر الميم/، «مِفْعال» من أبنية المبالغة، أي: صاحب دراسة كتبهم، وكان أعلم من بقي مَن الأحبار بالتَّوراة، وزعم السُّهيليُّ أنَّه أسلم، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «مُدَارِسُها» بضمِّ الميم، على وزن «المفاعلة»، من المُدارَسة، قال في «الفتح»: والأوَّل أوجهُ، وهو (الَّذِي يُدَرِّسُهَا مِنْهُمْ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الدَّال المهملة وتشديد الرَّاء مكسورةً، وفي نسخةٍ: «يَدْرُسُها» بفتح أوَّله وسكون الدَّال وضمِّ الرَّاء مخفَّفةً (كَفَّهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَطَفِقَ) بكسر الفاء، أي: فجعل (يَقْرَأُ) من التَّوراة (مَا دُونَ يَدِهِ) أي: قبلها (وَمَا وَرَاءَهَا، وَلَا يَقْرَأُ آيَةَ الرَّجْمِ، فَنَزَعَ يَدَهُ)[2] عبدُ الله بنُ سلَام (عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ) أي: اليهود (قَالُوا): ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «فلمَّا رأى ذلك» أي: المِدارس قال: (هِيَ آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا) صلى الله عليه وسلم (فَرُجِمَا) بحكم شرعه (قَرِيبًا مِنْ حَيْثُ مَوْضِعُ الجَنَائِزِ) برفع «موضع» في الفرع كأصله وغيرهما؛ لأنَّ «حيث» لا تُضاف إلى ما بعدها إلا أن يكون جملةً (عِنْدَ المَسْجِدِ) وفي هذه القصَّة من حديث جابرٍ عند أبي داود في «سُننه»: أنَّه شهد عنده صلى الله عليه وسلم أربعةٌ أنَّهم رأوا ذَكَره في فَرْجِها مثل الميل في المُكْحِلَة، قال النَّوويُّ: فإن صحَّ هذا؛ فإن كان الشهود مسلمين فظاهرٌ، وإن كانوا كفَّارًا؛ فلا اعتبار بشهادتهم، ويتعيَّن أنَّهما أقرَّا بالزِّنى؛ فلذا حكم عليه الصلاة والسلام برجمهما. (قَالَ) أي: ابن عمر: (فَرَأَيْتُ صَاحِبَهَا) أي صاحب المرأة الذي[3]

د٥/٤٥ب — ٧/٦٠

---

(١) في (ص): «وإخبار».

(٢) «يده»: مثبتٌ هنا من (د)، وجاء في سائر النُّسخ بعد «عبد الله بن سلام»، ولعلَّ إثباتها هنا هو الصَّواب.

(٣) في (د): «التي».

زنى بها[1] (يَجْنَأُ) بفتح أوَّله وسكون الجيم، وبعد النُّون المفتوحة همزةٌ مضمومةٌ، أي: أكب[2]، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «يَحْنِي» بفتح حرف المضارعة وسكون الحاء المهمَلة وكسر النُّون بعدها تحتيَّةٌ، أي: يميل وينعطف (عَلَيْهَا) حال كونه (يَقِيهَا الحِجَارَةَ).

وفي هذا الحديث من الفوائد: وجوب حدِّ الزِّنى على الكافر، وبه قال الشافعيُّ وأحمد وأبو حنيفة والجمهور، خلافًا لمالكٍ حيث قال: لا حدَّ عليه، وأنَّه ليس من شرط الإحصان المقتضي للرَّجم الإسلامُ، وهو مذهب الشافعيِّ وأحمد، خلافًا لمالكٍ وأبي حنيفة حيث قالا: لا يُرجَم الذِّمِّيُّ؛ لأنَّ من شرط الإحصان الإسلام، وأنَّ أنكحة الكفَّار صحيحةٌ/، وإلَّا لم يثبت[3] إحصانهم، وأنَّهم مخاطَبون بالفروع، خلافًا للحنفيَّة. د٥/١٤٦أ

وهذا الحديث قد سبق مختصرًا في «الجنائز» [ح: ١٣٢٩] ويأتي إن شاء الله تعالى في «الحدود» [ح: ٦٨١٩].

٧ - بابٌ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]) قيل: «كان» ناقصةٌ على بابها، فتصلح للانقطاع؛ نحو: كان زيدٌ قائمًا، وللدَّوام؛ نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النِّساء: ٩٦] فهي بمنزلة «لم يَزَلْ» وهذا بحسب القرائن، فقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ لا يدلُّ على أنَّهم لم يكونوا خيرًا فصاروا خيرًا، أو انقطع ذلك عنهم، وقال[4] في «الكشَّاف»: «كان» عبارةٌ عن وجود الشَّيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدمٍ سابقٍ، ولا على انقطاعٍ طارئٍ[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النِّساء: ٩٦] و﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: ١١٠] كأنَّه قيل: وُجِدتم خيرَ أمَّةٍ، قال أبو حيَّان: قولُه: «لم يدلَّ على عدمٍ سابقٍ» هذا إذا لم تكن بمعنى: صار، فإذا كانت بمعنى: صار؛ دلت على عدمٍ سابق، فإذا[6] قلت: كان زيدٌ عالمًا؛ بمعنى: صار زيدٌ عالمًا؛ دلَّت على أنَّه انتقل من حالة الجهل إلى حالة

---

(١) «بها»: ليس في (م).

(٢) في (د): «يكبُّ».

(٣) في غير (د): «لمَا ثبت» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) «وقال»: ليس في (ص).

(٥) في هامش (ل): قوله: «طارئ»: موجودةٌ في كلام «الكشَّاف»، ساقطةٌ من عبارة الشَّارح.

(٦) في (د): «فإن».

العلم، وقوله: «ولا على انقطاعٍ طارئ» قد سبق أنَّ الصَّحيح أنَّها كسائر الأفعال، يدلُّ لفظ المضيِّ منها على الانقطاع، ثم قد يُستعمل حيث لا انقطاعَ، وفرقٌ بين الدَّلالة والاستعمال، ألا ترى أنَّك تقول: هذا اللَّفظ يدلُّ على العموم، ثم قد يُستعمل حيث لا يُراد العموم، بل يُراد الخصوص، وقوله: «كأنَّه قيل: وُجِدتم خيرَ أمَّةٍ» يدلُّ على أنَّها التَّامَّة، وأنَّ ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ حالٌ، وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ لا شكَّ أنَّها النَّاقصة، فتعارضا، وأجاب أبو العبَّاس الحلبيُّ: بأنَّه لا تعارضَ؛ لأنَّ هذا تفسير معنًى، لا تفسير إعرابٍ، وقيل: إنَّ «كان» هنا تامَّةٌ؛ بمعنى: وُجِدتم، وحينئذٍ فـ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ نُصِبَ على الحال، وقيل: زائدةٌ، أي: أنتم خير أمَّةٍ، والخِطاب للصَّحابة، وهذا مرجوحٌ أو[1] غلطٌ؛ لأنَّها لا تُزاد أوَّلًا، وقد نقل ابن مالكٍ الاتِّفاق عليه[2]، وقيل: الخطاب لجميع الأمَّة، أي: كنتم في علم الله، وقيل: في اللَّوح المحفوظ، وعن ابن عبَّاسٍ -فيما رواه أحمد في «مسنده»/، والنَّسائيُّ في «سُنَنه»، والحاكم في «مُستَدركه»- قال: «هم الذين هاجروا مع النَّبيِّ ﷺ إلى المدينة» والصَّحيح -كما قاله ابن كثيرٍ- العمومُ في جميع الأمَّة، كلُّ قرنٍ بحسبه، وخير قرونهم الذين[3] بُعِث فيهمُ النَّبيُّ[4] ﷺ، ثمَّ الذين يلونهم، ثمَّ الذين يلونهم [ح:٢٦٥١] وفي «سُنن ابن ماجه» و«مُستَدرك الحاكم» وحسَّنه التِّرمذيُّ عن معاوية بن حَيْدة مرفوعًا: «أنتم توفُّون سبعين أمَّةً أنتم خيرُها وأكرمُها على الله عَزَّ وَجَلَّ». ٦١/٧

٤٥٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قَالَ: «خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ، تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الإِسْلَامِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البيكنديُّ (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ (عَنْ مَيْسَرَةَ) -ضدُّ الميمَنة- ابن عمارٍ[5] الأشجعيِّ/ الكوفيِّ (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزَّاي، سليمان د٥/٤٦ب

---

(١) في (ص): «أي».

(٢) في هامش (ل): قال في «الألفيَّة»:

وقد تُزادُ كانَ في حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

(٣) في (د) و(م): «القرن الذي».

(٤) «النَّبيُّ»: مثبتٌ من (م).

(٥) في (م): «عامر».

الأشجعيِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ) في قوله تعالى: (﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قَالَ: خَيْرَ النَّاسِ لِلنَّاسِ) أي: خير بعض النَّاس لبعضهم[١]، أي: أنفعهم لهم، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّكم (تَأْتُونَ بِهِمْ فِي السَّلَاسِلِ فِي أَعْنَاقِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُوا فِي الإِسْلَامِ) فهم سببٌ في إسلامهم، وقولُ الزَّركشيِّ وغيره: «قيل[٢]: ليس هذا التَّفسيرُ بصحيحٍ، ولا معنى لإدخاله في المسنَد؛ لأنَّه لم يرفعه» ليس بصحيحٍ، بل إساءة أدبٍ لا ينبغي ارتكابُ مثلها، وقد تقدَّم من وجهٍ آخر في أواخر «الجهاد» [ح: ٣٠١٠] مرفوعًا بلفظ: «عَجِبَ الله من قومٍ يدخلون الجنَّة في السَّلاسل» يعني: الأسارى الذين يقدم بهم أهلُ الإسلام في الوثاق والأغلال والقيود، ثمَّ بعد ذلك يُسْلِمون وتصلح سرائرهم وأعمالهم، فيكونون من أهل الجنَّة.

وهذا الحديث أخرجه النَّسائيُّ[٣] في «التَّفسير».

٨ - بابٌ: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين-، وهو ساقطٌ كلفظ «بابٌ» قبله لغير أبي ذرٍّ في قوله تعالى: (﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]) عاملُ الظَّرف «اذكُرْ»[٤] أو هو بدلٌ من ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٢١] فالعاملُ فيه العاملُ في المبدَل منه، أو النَّاصب له ﴿عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٢١] والهمُّ: العزم، أو هو دونه، وذلك أنَّ أوَّل ما يمرُّ بقلب الإنسان يُسمَّى خاطرًا، فإذا قوي؛ سُمِّي حديث نفسٍ، فإذا قوي؛ سُمِّي همًّا، فإذا قوي سُمِّي عزمًا، ثم بعده إمَّا قولٌ أو فعلٌ.

٤٥٥٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ يَقُولُ: فِينَا نَزَلَتْ: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ قَالَ: نَحْنُ الطَّائِفَتَانِ؛ بَنُو حَارِثَةَ وَبَنُو سَلِمَةَ، وَمَا نُحِبُّ -وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: وَمَا يَسُرُّنِي- أَنَّهَا لَمْ تُنْزَلْ؛ لِقَوْلِ اللهِ: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾.

---

(١) في (د): «البعضِ».

(٢) «قيل»: ليس في (د).

(٣) «النَّسائيُّ»: سقط من (د).

(٤) في هامش (ج): هكذا في «الدُّرِّ»، والمشهور: أنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل، قال في «التصريح»: وأمَّا البدل فقيل: عامله محذوف، وهو قول الجمهور، وقال قومٌ منهمُ المبرِّد: عامله عامل متبوعه، وهو ظاهرُ مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خروف، وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه على أنَّه نائب عن العامل المحذوف، لا أنَّه عامل بالأصالة.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ[1] بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (قَالَ: قَالَ عَمْرٌو) وهو ابن دينارٍ: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنهما يَقُولُ: فِينَا نَزَلَتْ: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢]) أي: أن[2] تَجْبُنا وتتخلَّفا عن الرَّسول صلى الله عليه وسلم، وتذهبا مع عبد الله بن أُبيٍّ، وكان ذلك في غزوة أُحُدٍ (﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾) أي: عاصِمُهما عن اتِّباع تلك الخَطْرة التي ليست عزيمةً، بل حديث نفسٍ، وكيف تكون عزيمةً والله تعالى يقول: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾؟ والله تعالى لا يكون وليَّ مَن عزم على خذلان رسوله[3] صلى الله عليه وسلم ومتابعة عدوِّه عبد الله بن أُبيٍّ، ويجوز أن تكون عزيمةً كما قال ابن عبَّاسٍ، ويكون قوله: ﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ جملةً حاليَّةً مقرِّرةً[4] للتَّوبيخ والاستبعاد، أي: لمَ وُجِدَ[5] منهما الفشل والجبن وتلك العزيمة والحالُ أنَّ الله سبحانه وتعالى بجلاله وعظمته هو النَّاصر لهما، فما لهما يفشلان؟! (قَالَ) أي: جابرٌ: (نَحْنُ الطَّائِفَتَانِ؛ بَنُو حَارِثَةَ) وهم من الأوس (وَبَنُو سَلِمَةَ) بكسر اللَّام، وهم من الخزرج (وَمَا نُحِبُّ -وَقَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة في روايته (مَرَّةً: وَمَا يَسُرُّنِي) بدل «وما نحبُّ»- (أَنَّهَا) أي: الآية (لَمْ تُنْزَلْ؛ لِقَوْلِ اللهِ) تعالى: (﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾) ومفهومه: أنَّ نزولها سرَّه؛ لِمَا حصل لهم من الشَّرف/ وتثبيت الولاية، ودلَّ ذلك على أنَّه سرَّتهم تلك الهمَّة[6] العارية عن العزم، نعم كلامُ ابن عبَّاسٍ السَّابق مبنيٌّ على التَّوبيخ، وينصره قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢] فإنَّه يأبى إلَّا أن يكون تعريضًا[7] وتغليظًا في هذا المقام، وكذا قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٣] مشتملٌ على تشديدٍ عظيمٍ؛ يعني: فاتَّقوا الله في الثَّبات معه ولا تضعفوا، فإنَّ -نعمته وهي نعمة الإسلام- لا يُقابَل شكرُها إلا ببذل المُهَج، وبفداء الأنفس، فاثبتوا معه؛ لعلَّكم تُدرِكون[8] شكر هذه النِّعمة، وكلُّ هذه التَّشديدات لا تَرِدُ على حديث النَّفس، وأمَّا قول جابرٍ: «نحن بنو سَلِمة وبنو حارثة» وامتيازه إيَّاهما عن

د٥/٤٧أ

(١) في (م): «محمَّد» وليس بصحيحٍ.

(٢) «أن»: مثبتٌ من (ص).

(٣) في (د): «رسول الله».

(٤) في (د): «مقدَّرةً»، وفي (م): «مقيِّدة».

(٥) في هامش (ج): قوله: «أي: لمَ وُجِدَ» كذا بخطِّه، وصوابه: لم يوجَد.

(٦) في (ص): «التُّهمة»، وهو تحريفٌ.

(٧) في (م): «تفويضًا» وهو تحريفٌ.

(٨) في (د): «تذكرون».

الغير؛ فلا يستقيم إلَّا على العزيمة، وقوله: «وما يسرُّني أنَّها لم تُنزل» إنَّما يحسُن إذا حملته على العزيمة؛ ليفيد المبالغة، فهو على أسلوب قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التَّوبة: ٤٣] قاله في «فتوح الغيب»/. ٦٢/٧

وهذا الحديث سبق في «المغازي» [ح: ٤٠٥١].

٩ - بابٌ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]).

٤٥٥٩ - حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَةِ مِنَ الفَجْرِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ العَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا» بَعْدَمَا يَقُولُ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ»، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾. رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحَّدة، السُّلميُّ المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فِي الرَّكْعَةِ الآخِرَةِ[1] مِنَ الفَجْرِ) من صلاة الصُّبح[2]، أي: بعد أن كُسِرَت رباعيَّته يوم أُحُدٍ (يَقُولُ: اللَّهُمَّ العَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا) هم صفوان بن أميَّة، وسُهيل[3] بن عمرٍو[4]، والحارث بن هشامٍ؛ كما في حديثٍ مُرسَلٍ أورده المؤلِّف في «غزوة أحُدٍ» [ح: ٤٠٧٠] ووصله أحمد والتِّرمذيُّ، وزاد في آخره: «فتيب عليهم كلِّهم» وسمَّى التِّرمذيُّ في روايته: أبا سفيان بن حربٍ، وفي كتاب ابن أبي شيبة: منهم العاصي ابن هشامٍ، قال في «المقدِّمة»: وهو وَهَمٌ؛ فإنَّ العاصي[5] قُتِلَ قبل ذلك ببدرٍ، قال: ونقل

(١) في (د) و(م): «الأخيرة».

(٢) «من صلاة الصُّبح»: ليس في (د).

(٣) في (د): «سهل» وهو تحريفٌ.

(٤) في النُّسخ: «عمير» وهو تحريفٌ.

(٥) في (م): «قال القاضي».

السُّهيليُّ عن رواية التِّرمذيِّ: فيهم عمرو بن العاص، فوهم في نقله (بَعْدَمَا يَقُولُ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ) بإثبات الواو (فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]) قال في «فتوح الغيب»: وقوله -أي: بعدُ-: ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ تتميمٌ مناد[١]، على أنَّ جانب الرَّحمة راجحٌ[٢] على جانب العذاب، وفي قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ تتميمٌ لأمر التعذيب، وإدماجٌ لرجحان المغفرة؛ يعني: سبب التَّعذيب كونهم ظالمين، وإلَّا فالرَّحمة مقتضيةٌ للغفران، وقال صاحب «الأنوار»: قوله: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] صريحٌ في نفي وجوب التَّعذيب، والتَّقييد بالتَّوبة/ وعدمها كالمنافي له، ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لعباده، فلا تُبادِر إلى الدُّعاء عليهم. د٥/٤٧ب

(رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور بالإسناد السَّابق (إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ) الحرَّانيُّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ، وهذا وصله الطَّبرانيُّ في «مُعجَمه الكبير»[٣].

٤٥٦٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ أَوْ يَدْعُوَ لأَحَدٍ؛ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَرُبَّمَا قَالَ إِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ»، يَجْهَرُ بِذَلِكَ، وَكَانَ يَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ: «اللَّهُمَّ العَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا»؛ لأَحْيَاءٍ مِنَ العَرَبِ حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن سعد بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ؛ كلاهما (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعُوَ عَلَى أَحَدٍ أَوْ يَدْعُوَ لأَحَدٍ) أي: في الصَّلاة (قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَرُبَّمَا قَالَ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الحَمْدُ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ

(١) في (د): «معناه»، وفي (ص): «هنا».

(٢) في (ص) و(م): «أرجح».

(٣) في (م): «المذكور».

ابْنَ الوَلِيدِ) أخا[1] خالد بن الوليد، أسلم وتوفِّي في حياته ﷺ، وهمزة «أنجِ» قطعٌ (وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ) هو ابن عمِّ الذي قبله، وأخو أبي جهلٍ، وكان من السَّابقين إلى الإسلام (وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ) ابن عمِّ الذي قبله، وهو[2] من السَّابقين أيضًا، وفي «الزِّيادات»[3] من حديث الحافظ أبي بكر بن زيادٍ النَّيسابوري عن جابرٍ: رفع ﷺ رأسه من الرَّكعة الأخيرة من صلاة الصُّبح صبيحة خمس عشرة من رمضان، فقال: «اللهمَّ أنجِ...» الحديث، وفيه: فدعا بذلك خمسة عشر يومًا، حتَّى إذا كان صبيحة يوم الفطر[4] تَرَكَ الدُّعاء (اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ)[5] بفتح الواو وسكون الطَّاء المهملة وهمزةٍ مفتوحةٍ، أي: بأسك (عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ)[6] -بنونٍ واحدةٍ على المشهور- حال كونه (يَجْهَرُ بِذَلِكَ، وَكَانَ) ﷺ (يَقُولُ فِي بَعْضِ صَلَاتِهِ فِي صَلَاةِ الفَجْرِ) فيه إشارةٌ إلى أنَّه كان لا يداوم على ذلك: (اللَّهُمَّ العَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا؛ لأَحْيَاءٍ) قبائل (مِنَ العَرَبِ) سمَّاهم في رواية يونس عن الزُّهريِّ عند مسلمٍ: «رعلًا وذكوان وعصيَّة» (حَتَّى[7] أَنْزَلَ اللهُ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآيَةَ [آل عمران: ١٢٨]) بالنَّصب، أي: اقرأ الآيةَ، واستشكل: بأنَّ قصَّة رعلٍ وذكوان كانت بعد أحدٍ، ونزول: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ في قصَّة أحدٍ، فكيف يتأخَّر السَّبب عن النُّزول؟ وأجاب في «الفتح»: بأنَّ قوله: «حتَّى أنزل الله» منقطعٌ من رواية الزُّهريِّ عمَّن بلَّغه، كما بيَّن ذلك[8] مسلمٌ في رواية يونس المذكورة، فقال هنا: قال -يعني الزهري-

---

(١) في (ل): «أخي» وفي هامشها: كذا بخطِّه.

(٢) «وهو»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٣) في (ب): «الزِّياديَّات».

(٤) في (ص): «الظَّفر» وهو تحريفٌ.

(٥) في هامش (ج): أي: الوطأةُ أو الأيَّام.

(٦) في هامش (ج): قال الزركشيُّ: «كَسِنِيِّ يُوسُفَ» بالتشديد، وجاء على اللُّغة العالية من إجراء «سنين» مُجرى الجمع السالم في الإعراب فيما قبل النون، وسقوطها عند الإضافة، وبتخفيف الياء قيَّده النوويُّ وغيره. انتهى «عقود» وقد تقدَّم في «باب يهوي بالتكبير» وفي «الاستسقاء»، وسيجيء في «تفسير سورة النسَاء» وقول الزركشيِّ: «بالتشديد» فيه تأمُّلٌ، فإنَّ الأصل «سنين» حُذِفت النون للإضافة، وبقيت الياء ساكنةً خفيفةً، ولا يجوز إدغامُها في ياء «يوسف» لأنَّها حرف مدٍّ. انتهى. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾ [الناس: ٥] فإنَّه لا يجوز إدغام الياء فيهما.

(٧) في (د): «ثمَّ».

(٨) زيد في (د): «في».

ثمَّ[1]: بلغنا أنَّه ترك ذلك لمَّا نزلت، قال: وهذا البلاغ/ لا يصحُّ، وقصَّة رعلٍ وذكوان ٦٣/٧ أجنبيَّةٌ عن قصَّة أُحدٍ، فيُحتَمل أنَّ قصَّتهم كانت عقب ذلك، وتأخَّرَ نزولُ الآية عن سببها قليلًا، ثمَّ نزلت في جميع ذلك، وقد ورد في سبب نزول الآية شيءٌ آخر غير منافٍ لِمَا سبق في قصَّة أحدٍ، فعند مسلمٍ من حديث أنس: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كُسِرَت رَبَاعيته يوم أحدٍ وشُجَّ وجهه حتَّى/ سال الدَّم على وجهه، فقال: «كيف يفلح قومٌ فعلوا هذا بنبيِّهم وهو يدعوهم د٥/١٤٨ إلى ربِّهم؟!» فأنزل الله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] وأورده المؤلِّف في «المغازي» معلَّقًا بنحوه [قبل ح: ٤٠٦٩] وطريق الجمع بينه وبين حديث ابن عمر المسوق أوَّل هذا الباب [ح: ٤٥٥٩]: أنَّه ﷺ دعا على المذكورين بعد ذلك في صلاته، فأنزل الله الآية في الأمرين جميعًا؛ فيما وقع له من كسر الرَّباعية وشجِّ الوجه، وفيما نشأ عن ذلك من الدُّعاء عليهم، وذلك كلُّه في أحدٍ، فعاتبه الله تعالى على تعجيله في القول برفع الفلاح عنهم؛ حيث قال: «كيف يفلح قومٌ؟» أي: لن يفلحوا أبدًا، فقال الله له[2]: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] أي: كيف تستبعد الفلاح وبيد الله أزمَّة الأمور التي في السَّموات والأرض ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]؟! وليس لك من الأمر إلا التَّفويض والرِّضا بما قضى، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «الآية» والحديث رواه النَّسائيُّ.

١٠ - باب قوله: ﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ﴾ وَهْوَ تَأْنِيثُ آخِرِكُمْ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾: فَتْحًا أَوْ شَهَادَةً

(باب قوله) تعالى: (﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾) مبتدأٌ وخبرٌ في موضع نصبٍ على الحال، ودعوة الرَّسول: «إليَّ عباد الله، إليَّ عباد الله[3]» يدعوهم إلى ترك الفرار من العدوِّ، وإلى الرَّجعة والكرَّة (﴿فِي أُخْرَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]) قال البخاريُّ تبعًا لأبي عبيدة: (وَهْوَ) أي: ﴿أُخْرَاكُمْ﴾ (تأْنِيثُ: آخِرِكُمْ[4]) بكسر الخاء المعجمة، قال في «الفتح» و«العمدة» و«التَّنقيح»:

---

(١) زيد في النُّسخ: «قال»، والمثبت موافقٌ لما في «مسلمٍ» (٦٧٥).

(٢) «له»: ليس في (د).

(٣) «إليَّ عباد الله»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ل):

ومنعَ العدلُ ووصفُ أُخَرَا ... مُقَابلًا الآخرينَ فَاحصُرا ... «كافية».

فيه نظرٌ؛ لأنَّ «أُخرَى» تأنيث «آخَر» بفتح الخاء لا كسرها، وزاد في «التَّنقيح»: «أفعل» تفضيل كـ«فُضلى وأفضل»، وتعقَّبه في «المصابيح» فقال: نظرُ البخاريِّ أدقُّ من هذا؛ وذلك أنَّه لو جعل «أُخرى» هنا تأنيثًا لـ«آخَر» بفتح الخاء؛ لم يكن فيه دلالةٌ على التَّأخُّر الوجوديِّ؛ وذلك لأنَّه أُميتَت[1] دلالته على هذا المعنى بحسب العرف، وصار إنَّما يدلُّ على الوجهين[2] بالمغايرة فقط؛ تقول: مررت برجلٍ حسنٍ ورجلٍ آخر، أي: مغايرٍ للأوَّل، وليس المراد تأخُّره في الوجود عن السَّابق، وكذا: مررت بامرأةٍ جميلةٍ وامرأةٍ أُخرى، والمراد في الآية: الدَّلالة على التَّأخُّر؛ فلذلك قال: «تأنيث آخِركم» بكسر الخاء؛ لتصير «أُخرَى» دالَّةً على التَّأخُّر؛ كما في: ﴿قَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩] أي: المتقدِّمة للمتأخِّرة، واستعماله في هذا المعنى موجودٌ في كلامهم، بل هو الأصل. انتهى.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ممَّا وصله ابن أبي حاتمٍ في قوله تعالى: (﴿إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]) أي: (فَتْحًا أَوْ شَهَادَةً) ومحلُّ ذكر هذا في سورة براءة على ما لا يخفى، واحتمال وقوع إحدى الحسنيين[3] وهي الشَّهادة[4] في أُحُدٍ؛ استبعده في «العمدة».

٤٥٦١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رضي الله عنهما قَالَ: جَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى الرَّجَّالَةِ يَوْمَ أُحُدٍ عَبْدَ اللهِ بْنَ جُبَيْرٍ، وَأَقْبَلُوا مُنْهَزِمِينَ؛ فَذَاكَ إِذْ يَدْعُوهُمُ الرَّسُولُ فِي أُخْرَاهُمْ، وَلَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم غَيْرُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) بفتح العين -وجدُّه فرُّوخٌ- الحرَّانيُّ الجزريُّ سكن مصر قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية قال: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رضي الله عنهما قَالَ: جَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) أميرًا (عَلَى الرَّجَّالَةِ) بتشديد الجيم، خلاف: الفارس، وكانوا خمسين/ رجلًا رُمَاةً (يَوْمَ أُحُدٍ عَبْدَ اللهِ بْنَ جُبَيْرٍ) بضمِّ الجيم وفتح الموحَّدة، الأنصاريَّ (وَأَقْبَلُوا) بالواو، وفي الفرع[5]: «فأقبلوا» أي: المسلمون حال كونهم

د٥/٤٨ب

(١) في (د) و(م): «لأنَّه -تأنيث الآخر- أُثبِتَت» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) في هامش (ج): قوله: «على الوجهين» كذا بخطِّه، والَّذي في «المصابيح»: على الوصف.

(٣) في (ص): «السّنيين» وهو تحريفٌ.

(٤) في غير (د): «وقعت».

(٥) في (ب) و(س): «اليونينيَّة» وليس بصحيحٍ.

(مُنْهَزِمِينَ) أي: بعضهم؛ وذلك أنَّهم صاروا ثلاث فرقٍ: فرقةٌ استمرُّوا في الهزيمة إلى قرب المدينة، فلم يرجعوا حتَّى مضى القتال، وهم قليلٌ، ونزل فيهم: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾ [آل عمران: ١٥٥] وفرقةٌ صاروا حَيارى لمَّا سمعوا أنَّ رسول الله ﷺ قُتِل، فصارت غاية الواحد منهم أن يذبَّ عن نفسه، أو يستمرَّ على بصيرته في القتال إلى أن يُقتَل، وهم أكثر الصَّحابة، وفرقةٌ ثبتت مع النَّبيِّ ﷺ، ثمَّ تراجع القسم الثَّاني شيئًا فشيئًا؛ لمَّا عرفوا[(١)] أنَّه[(٢)] ﷺ حيٌّ (فَذَاكَ إِذْ يَدْعُوهُمُ الرَّسُولُ فِي أُخْرَاهُمْ) أي: في ساقتهم وجماعتهم[(٣)] الأخرى (وَلَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) من أصحابه (غَيْرُ اثْنَيْ عَشَرَ/ رَجُلًا) بسكون الياء؛ فمن المهاجرين: أبو بكرٍ وعمر وعثمان وعليٌّ وسعد بن أبي وقاصٍ وطلحة والزُّبير وأبو عبيدة وعبد الرَّحمن بن عوفٍ، ومن الأنصار: أُسَيد بن حُضَير والحُبَاب بن المنذر والحارث بن الصِّمَّة وسعد بن معاذٍ وأبو دُجَانة وعاصم بن ثابت بن أبي الأقلح[(٤)] وسهل بن حنيفٍ، ذكره الواقديُّ والبَلاذُريُّ، فهُمْ ستة عشر رجلًا. ٦٤/٧

١١ - بابٌ قوله: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾

(بابٌ) بالتَّنوين[(٥)] (قوله) تعالى -وسقط لفظ «قوله» للكُشْميهَنيِّ والحَمُّويي- (﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤]) أي: أنزل الله عليكم بسبب ما أصابكم من الغمِّ الأمنَ[(٦)] حتَّى أخذ بكم النُّعاس.

٤٥٦٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو يَعْقُوبَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ قَالَ: غَشِيَنَا النُّعَاسُ وَنَحْنُ فِي مَصَافِّنَا يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ: فَجَعَلَ سَيْفِي يَسْقُطُ مِنْ يَدِي وَآخُذُهُ، وَيَسْقُطُ وَآخُذُهُ.

وبه قال (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو

---

(١) في (ص): «عرفت». وفي هامش (ج): بخطِّه: عَرفَتْ.

(٢) في (م): «أنَّ النَّبيَّ».

(٣) زيد في (ص): «على».

(٤) في هامش (ج): الأقلح: بفتح الهمزة وسكون القاف، وبالحاء المهملة كذا بخط الوالد.

(٥) «بالتَّنوين»: ليس في (ب) و(د).

(٦) في هامش (ج): مفعول «أنزل».

يَعْقُوبَ) البغداديُّ الملقب بلؤلؤ، ابن عمٍّ[1] أحمد بن مَنِيع قال: (حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بضمِّ الحاء وفتح السِّين المهملتين[2]، المرُوذي[3] المعلِّم نزل بغداد قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) ابن عبد الرَّحمن التَّميميُّ النَّحويُّ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دِعَامة أنَّه قال: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ) هو ابن[4] مالكٍ ﷺ: (أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ) زيد بن سهلٍ الأنصاريَّ (قَالَ: غَشِيَنَا النُّعَاسُ وَنَحْنُ فِي مَصَافِّنَا) بفتح الميم وتشديد الفاء، جمع مصفٍّ، أي: في موقفنا[5] (يَوْمَ أُحُدٍ) أَمَنَةً لأهل اليقين، فينامون من غير خوفٍ، جازمين بأنَّ الله سينصر رسوله وينجز له مأموله، وعند ابن أبي حاتمٍ عن عبد الله بن مسعودٍ أنَّه قال: النُّعاس في القتال من الله، وفي الصَّلاة من الشَّيطان (قَالَ: فَجَعَلَ سَيْفِي يَسْقُطُ مِنْ يَدِي وَآخُذُهُ، وَيَسْقُطُ وَآخُذُهُ) زاد البيهقيُّ من طريق يونس بن محمَّدٍ عن شيبان قال: «والطَّائفة الأخرى: المنافقون، ليس لهم همٌّ إلَّا أنفسهم، أجبن قومٍ وأرعبه وأخذله للحقِّ[6]، ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] كَذَبةٌ، إنَّما هم أهل شكٍّ وريبٍ في الله ﷻ» كذا رواه بهذه الزِّيادة، قال ابن كثيرٍ: وكأنَّها من كلام قتادة، وإنَّما لم تنعس[7]/ الطَّائفة الأخرى؛ لأنَّهم مستغرقون في همِّ أنفسهم، فلا تنزل عليهم السَّكينة؛ لأنَّها واردٌ روحانيٌّ لا يتلوَّث بهم. (د٥/٤٩أ)

١٢ - باب قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾

﴿ٱلْقَرْحُ﴾: الجِرَاحُ. ﴿ٱسْتَجَابُوا۟﴾: أَجَابُوا، ﴿يَسْتَجِيبُ﴾: يُجِيبُ.

(باب قوله) تعالى: (﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ﴾) يوم أحدٍ، والموصول مجرورٌ صفةً لـ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أو منصوبٌ بـ«أعني»، أو مبتدأٌ خبره: (﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْا۟ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٢]) «من» في قوله:

---

(١) في غير (ب) و(س): «عمر» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب. وفي هامش (ج): قوله: «ابن عُمَر» كذا بخطه، ولعل الصواب: ابن عم أحمد بن منيع»، فإن منيعاً ابن عبد الرحمن، فيكون أخًا لإبراهيم؛ كما يُعلَم ذلك من التراجم.

(٢) «المهملتين»: مثبتٌ من (د) و(م).

(٣) هكذا في (ج) بالذال، وفي هامشها: المروالروذيُّ. وفي (ل): «المروروذيُّ»، وفي هامشها: ويقال: المرُوذيُّ.

(٤) «ابن»: سقط من (ب).

(٥) زيد في (د): «في».

(٦) في هامش (ج): أفرد الضمير في «أرعبه» وما بعده رعايةً للفظ «قوم».

(٧) في غير (د) و(م): «يغش».

﴿مِنْهُمْ﴾[1] للتَّبيين؛ مثل: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً﴾ [الفتح: ٢٩] لأنَّه لو حُمِل على التَّبعيض؛ لزم ألَّا يكون كلُّهم محسنين، قال في «فتوح الغيب»: فالكلام فيه تجريدٌ؛ جرَّد من الذين استجابوا لله والرَّسول المحسن المتَّقي، وسبب نزول هذه الآية: أنَّ المشركين لمَّا أصابوا ما أصابوا[2] من المسلمين؛ كرُّوا راجعين إلى بلادهم، فلما بلغوا الرَّوحاء؛ ندموا لِمَ لا تمَّموا على أهل المدينة وجعلوها الفيصلة، وهمُّوا بالرُّجوع، فبلغ ذلك النَّبيَّ ﷺ، فندب أصحابه إلى الخروج في طلبهم ليرعبهم ويريهم أنَّ فيهم قوَّة وجَلَدًا، وقال: «لا يخرجنَّ معنا إلا من حضر الوقعة يوم أحدٍ» سوى جابر بن عبد الله فإنَّه أذن له، فخرج ﷺ مع جماعةٍ حتَّى بلغوا حمراء الأسد، وهي على ثمانية أميالٍ من المدينة، وكان بأصحابه القرح، فتحاملوا على أنفسهم حتَّى لا يفوتهم الأجر، وألقى الله الرُّعب في قلوب المشركين فذهبوا، فنزلت.

وقال البخاريُّ كأبي عبيدة: (﴿الْقَرْحُ﴾) بفتح القاف، أي: (الجِرَاحُ) جمع جِراحةٍ؛ بالكسر فيهما.

(﴿اسْتَجَابُوا﴾) أي: (أَجَابُوا) تقول العرب: استجبتك، أي: أجبتك، و(﴿يَسْتَجِيبُ﴾ [الشُّورى: ٢٦]) أي: (يُجِيبُ) وهذا وإن كان في سورة الشُّورى فأورده هنا؛ استشهادًا لسابقه، ولم يذكر المؤلِّف هنا حديثًا، ولعلَّه بيَّض له، واللَّائق بالسِّياق هنا حديث عائشة عند المؤلِّف في «المغازي» [ح: ٤٠٧٧]: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ ...﴾ إلى آخر الآية، قالت لعروة: يا بن أختي[3]، كان أبواك منهم؛ الزُّبير وأبو بكرٍ رضي الله عنهما، فلمَّا أصاب[4] نبيَّ الله ﷺ ما أصاب[5] يوم أحدٍ، و[6]انصرف عنه[7] المشركون؛ خاف أن يرجعوا فقال: «من يرجع في إثْرِهم؟» فانتدب منهم سبعون رجلًا، فيهم أبو بكر والزُّبير رضي الله عنهما. وأمَّا حديث ابن مردويه عن عائشة قالت[8]: قال لي

---

(١) «في قوله: ﴿مِنْهُم﴾»: ليس في (د). وجعل هذه الجملة حاشية في (ج)، وقال: كذا بخطه.

(٢) «ما أصابو»: ليس في (ب).

(٣) في (د): «أخي»، وفي هامش (ل): في خطِّه: يا بن أخي.

(٤) في (م): «أُصِيب».

(٥) «ما أصاب»: سقط من (م).

(٦) الواو ليس في (ص) و(م).

(٧) في (د): «عنهم».

(٨) في (د): «فقالت».

رسول الله ﷺ: «إن كان أبواك من الذين استجابوا لله والرَّسول من بعد ما أصابهم القرح؛ أبو/ بكر والزُّبير ﵄» فرفعه خطأٌ محضٌ؛ لمخالفته رواية الثِّقات مِنْ وَقْفه على عائشة كما سبق؛ ولأنَّ الزُّبير ليس هو من آباء عائشة، وإنَّما قالت لعروة بن الزُّبير ذلك/؛ لأنَّه ابن أختها أسماء بنت أبي بكرٍ.

٦٥/٧

د٥/٤٩ب

١٣ - بابٌ: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ﴾ الآيَةَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ﴾ الآيَةَ [آل عمران: ١٧٣]) بالنَّصب، بتقدير فعلٍ، وسقط لفظ «الآية» لأبي ذرٍّ، وزاد: «﴿فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾»، وزاد[(١)] أيضًا -كما في «الفتح»-: «﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾».

٤٥٦٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ -أُرَاهُ قَالَ-: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾: قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ ﵇ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا: ﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) نسبه لجدِّه[(٢)]، واسم أبيه: عبد الله التَّميميُّ اليربوعيُّ الكوفيُّ، قال البخاريُّ: (أُرَاهُ) بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّه (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ) هو[(٣)] شعبة بن عيَّاشٍ -بالشِّين المعجمة- القارئ، فكأنَّ البخاريَّ شكَّ في شيخ شيخه، وقد رواه الحاكم في «مستدركه» من طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عيَّاشٍ بالجزم من غير تردُّدٍ (عَنْ أَبِي[(٤)] حَصِينٍ) بفتح الحاء وكسر الصَّاد المهملتين، عثمان بن عاصم (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلم بن صُبيحٍ، مصغَّرًا (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄ أنَّه قال في قوله تعالى: (﴿حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾: قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ) الخليل (﵇ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ، وَقَالَهَا مُحَمَّدٌ ﷺ حِينَ قَالُوا) له ﵊: (﴿إِنَّ ٱلنَّاسَ﴾) أبا سفيان وأصحابه، وقال الحافظ أبو ذرٍّ -كما في هامش «اليونينيَّة»-: هو عروة ابن مسعودٍ الثَّقفيُّ (﴿قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ﴾) يقصدون غزوكم، وكان أبو سفيان نادى عند انصرافه من

---

(١) «﴿فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾ وزاد»: ليس في (م).

(٢) في (د): «إلى جدِّه».

(٣) في (ص): «حدَّثنا»، وليس بصحيحٍ.

(٤) في (ب): «ابن»، وهو خطأٌ.

أُحدٍ: يا محمَّد موعدنا موسم بدرٍ لقابلٍ إن شئت، فقال عليه الصلاة والسلام: «إن شاء الله» فلمَّا كان[1] القابل؛ خرج في أهل مكَّة حتَّى نزل مرَّ الظَّهران، فأنزل الله الرُّعب في قلبه، وبدا له أن يرجع، فمرَّ به ركبٌ من عبد قيسٍ يريدون المدينة للميرة، فشرط لهم حمل بعيرٍ من زبيبٍ إن ثبَّطوا المسلمين، وقيل: لقي نُعَيم بن مسعودٍ وقد قدم معتمرًا، فسأله عن[2] ذلك والتزم[3] له عشرًا من الإبل، فخرج نُعيمٌ، فوجد المسلمين يتجهَّزون، فقال لهم: إن أتوكم في دياركم؛ فلم يفلت أحدٌ منكم إلَّا شريدٌ؛ أفترون أن تخرجوا وقد جمعوا لكم؟! (﴿فَٱخۡشَوۡهُمۡ﴾) ولا تخرجوا إليهم (﴿فَزَادَهُمۡ﴾) أي: المقول (﴿إِيمَٰنٗا﴾) فلم يلتفتوا إليه ولم يضعفوا، بل ثبت به[4] يقينهم بالله، وأخلصوا النِّيَّة في الجهاد، وفي ذلك دليلٌ على أنَّ الإيمان يزيد وينقص (﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ﴾) عطفٌ على: ﴿فَزَادَهُمۡ﴾ والجملة بعد هذا القول نصبٌ به، و«حَسْبُ»: بمعنى اسم الفاعل، أي: مُحْسِبنا بمعنى[5]: كافينا (﴿وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾) ونعم الموكول إليه، والمخصوص بالمدح محذوفٌ، أي: الله.

وهذا الحديث أخرجه النَّسائيُّ في «التَّفسير».

٤٥٦٤ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ آخِرَ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ: حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أبو غسَّان النَّهديُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعيُّ الهَمْدانيُّ الكوفيُّ (عَنْ أَبِي حَصِينٍ) بفتح الحاء وكسر الصَّاد المهملتين، عثمان بن عاصمٍ (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلم بن صُبَيحٍ؛ بضمِّ الصَّاد وفتح الموحَّدة (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: كَانَ آخِرَ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ) الخليل (حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ: حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ)/ فلما أخلص قلبه لله؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٢] د٥٠/٥أ

---

(١) زيد في (د): «العام».

(٢) «عن»: ليس في (ب) و(م).

(٣) في (ص): «ألزم».

(٤) في (د): «بهم».

(٥) «بمعنى»: ليس في (د).

وفي حديث أبي هريرة عند ابن مردويه مرفوعًا: «إذا وقعتم في الأمر العظيم؛ فقولوا: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]».

١٤ - بابٌ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾: كقولك: طَوَّقْتُهُ بِطَوقٍ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ[1] ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾)[2] قُرِئ: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء والتَّاء، وعلى التَّقديرين: المضاف محذوفٌ، أي: بُخل الذين، إذا كان الحسبان للنَّبيِّ ﷺ أو لكلِّ أحدٍ؛ تقديره: بخل الذين يبخلون، وإذا كان الفاعل ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فالتَّقدير: بخلهم هو خيرًا لهم (﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ﴾) بيان الشَّرِّيَّة، أي: سيصير عذاب بخلهم لازمًا كالطَّوق في أعناقهم (﴿يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾) رُوِيَ أنَّه[3] حيَّةٌ تنهشه من فَرْقه إلى قدمه، وتبقر[4] رأسه (﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾) ما فيهما ممَّا يُتوارَث ملكٌ له تعالى، فما لهؤلاء يبخلون بملكه ولا ينفقونه في سبيله[5]؟! والتَّعبير بـ«الميراث» خطابٌ بما نعلم (﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠]) وسقط لغير أبي[6] ذرٍّ من قوله: «﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾...» إلى آخره، وقال: «الآيةَ» بالنَّصب.

٦٦/٧ وقال العوفيُّ عن ابن عبَّاسٍ فيما رواه ابن جريرٍ: «نزلت في أهل/ الكتاب الذين بخلوا[7] بما في أيديهم من الكتب المنزلة أن يبيِّنوها» وقيل: في اليهود الذين سُئِلوا أن يُخبِروا بصفة محمَّدٍ ﷺ عندهم، فبخلوا بذلك وكتموه، فيكون البخل بكتمان العلم، والطَّوق: أن يُجعَل في رقابهم أطواق النَّار، وفي حديث أبي هريرة مرفوعًا: «من سُئِل عن علمٍ فكتمه؛ ألجمه الله بلجامٍ من نارٍ يوم القيامة» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وحسَّنه التِّرمذيُّ وصحَّحه الحاكم.

---

(١) في (ب) و(د): ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ وهي قراءة حمزة.

(٢) ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾: ليس في (د).

(٣) في (ب) و(س): «أنَّ».

(٤) في هامش (ج): «بَقَر» من «باب قَتَل» «مصباح».

(٥) في (م): «سبيل الله».

(٦) في (د): «وسقط لأبي».

(٧) في (ص) و(م): «يبخلون».

(﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾) قال البخاريُّ -كأبي عبيدة-: هو (كَقَوْلِكَ: طَوَّقْتُهُ بِطَوْقٍ) وعند عبد الرَّزَّاق وسعيد بن منصورٍ من طريق إبراهيم النَّخعيِّ بإسنادٍ جيدٍ قال: بطوقٍ من النَّار.

٤٥٦٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ؛ مُثِّلَ لَهُ مَالُهُ شُجَاعًا أَقْرَعَ، لَهُ زَبِيبَتَانِ، يُطَوَّقُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ، يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتِهِ -يَعْنِي: بِشِدْقَيْهِ- يَقُولُ: أَنَا مَالُكَ، أَنَا كَنْزُكَ»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ...﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ) بضمِّ الميم وبعد النُّون المكسورة تحتيَّةٌ ساكنةٌ فراءٌ، المروزيُّ أنَّه (سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ) بفتح النُّون وسكون الضَّاد المعجمة، هاشم بن القاسم، الملقَّب بقيصر التَّميميَّ يقول: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ- عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السَّمَّان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﵁ أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ آتَاهُ اللهُ) بمدِّ الهمزة، أي: أعطاه الله (مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ؛ مُثِّلَ لَهُ) بضمِّ الميم مبنيًّا للمفعول، أي: صُوِّر له (مَالُهُ) الذي لم يؤدِّ زكاته (شُجَاعًا) قال في «المصابيح»: نُصِب على الحال، أي: حيَّةً (أَقْرَعَ) لا شعر على رأسه؛ لكثرة سُمِّه وطول عمره (لَهُ زَبِيبَتَانِ) بزايٍّ فموحَّدتين بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ، نقطتان سوداوان فوق عينيه، وهو أخبث/ ما يكون منها (يُطَوَّقُهُ) بفتح الواو المشدَّدة، أي: يُجعَل طوقًا في[1] عنقه (يَوْمَ القِيَامَةِ، يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتِهِ)[2] بكسر اللَّام والزَّاي بينهما هاءٌ ساكنةٌ، ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ: «بلهزمتيه» بالتَّثنية (يَعْنِي: بِشِدْقَيْهِ)[3] بكسر المعجمة، أي: جانبي فمه[4] (يَقُولُ) أي: الشُّجاع له[5]: (أَنَا مَالُكَ، أَنَا كَنْزُكَ) يقول له ذلك تهكُّمًا ويزيده حسرةً (ثُمَّ تَلَا) أي: قرأ ﷺ (هَذِهِ الآيَةَ[6]: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ[7] ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن

د٥/٥٠ب

(١) في هامش (ج): بخطِّه: «عن». وفي (ل): «عن»، وفي هامشها: كذا بخطِّه: «عن»، ولعلَّ «عن» هنا بمعنى «في».

(٢) في (م): «بلهزمه».

(٣) في هامش (ج): «الشِّدْقُ» بالكسر ويُفتَحُ والدالُ مُهمَلَةٌ: طَفطَفَةُ الفَمِ من باطِنِ الخَدَّيْنِ «قاموس». «الطَّفطَفَةُ» ويُكسر: كلُّ لحم مضطرب «قاموس».

(٤) في (د): «فيه».

(٥) في (د): «يقول له: أنا الشُّجاع».

(٦) «هذه الآية»: ليس في (م).

(٧) في (د): ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ وهي قراءة حمزة.

فَضْلِهِۦ...﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ [آل عمران: ١٨٠]) سقط لأبي ذرٍّ لفظ[1] «إلى آخر» وقال[2]: «الآية».

وهذا الحديث سبق في «باب إثم مانع الزَّكاة» في كتابه [ح: ١٤٠٣].

١٥ - بابٌ: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا﴾

هذا (باب) بالتَّنوين في قوله: (﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾) يعني: اليهود (﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦]) باللِّسان والفعل؛ من هجاء الرَّسول ﷺ والطَّعن في الدِّين وإغراء الكفرة على المسلمين، أخبره تعالى بذلك عند مقدمه المدينة قبل وقعة بدرٍ؛ مسلِّيًا له عمَّا يناله من الأذى.

٤٥٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ أُسَامَةَ ابْنَ زَيْدٍ رضي الله عنهما أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى قَطِيفَةٍ فَدَكِيَّةٍ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَرَاءَهُ، يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ فِي بَنِي الحَارِثِ بْنِ الخَزْرَجِ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، قَالَ: حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ، فَإِذَا فِي المَجْلِسِ أَخْلَاطٌ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَالمُشْرِكِينَ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ، وَاليَهُودِ، وَالمُسْلِمِينَ، وَفِي المَجْلِسِ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتِ المَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ؛ خَمَّرَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُغَبِّرُوا عَلَيْنَا، فَسَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ وَقَفَ، فَنَزَلَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى اللهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ القُرْآنَ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ: أَيُّهَا المَرْءُ؛ إِنَّهُ لَا أَحْسَنَ مِمَّا تَقُولُ إِنْ كَانَ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِينَا بِهِ فِي مَجْلِسِنَا، ارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ فَاقْصُصْ عَلَيْهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، فَاغْشَنَا بِهِ فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نُحِبُّ ذَلِكَ، فَاسْتَبَّ المُسْلِمُونَ وَالمُشْرِكُونَ وَاليَهُودُ حَتَّى كَادُوا يَتَثَاوَرُونَ، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا، ثُمَّ رَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ دَابَّتَهُ، فَسَارَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا سَعْدُ أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟!» -يُرِيدُ: عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ- «قَالَ: كَذَا وَكَذَا»، قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ اعْفُ عَنْهُ وَاصْفَحْ عَنْهُ، فَوَالَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ؛ لَقَدْ جَاءَ اللهُ بِالحَقِّ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ، لَقَدِ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ البُحَيْرَةِ عَلَى أَنْ يُتَوِّجُوهُ فَيُعَصِّبُونَهُ بِالعِصَابَةِ، فَلَمَّا أَبَى اللهُ ذَلِكَ بِالحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ اللهُ؛ شَرِقَ بِذَلِكَ، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ، فَعَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَعْفُونَ عَنِ المُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ كَمَا

(١) «لفظ»: ليس في (د).

(٢) «وقال»: سقط من (د) و(م).

أَمَرَهُمُ اللهُ، وَيَصْبِرُونَ عَلَى الأَذَى، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا﴾ الآيَةَ، وَقَالَ اللهُ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ...﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَأَوَّلُ العَفْوَ مَا أَمَرَهُ اللهُ بِهِ، حَتَّى أَذِنَ اللهُ فِيهِمْ، فَلَمَّا غَزَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بَدْرًا، فَقَتَلَ اللهُ بِهِ صَنَادِيدَ كُفَّارِ قُرَيْشٍ؛ قَالَ ابْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ المُشْرِكِينَ وَعَبَدَةِ الأَوْثَانِ: هَذَا أَمْرٌ قَدْ تَوَجَّهَ، فَبَايَعُوا الرَّسُولَ ﷺ عَلَى الإِسْلَامِ، فَأَسْلَمُوا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام: (أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ) اسم جدِّه حارثة، الكلبيَّ (رضي الله عنهما أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى قَطِيفَةٍ)[1] بفتح القاف وكسر الطَّاء المهملة، كساءٌ غليظٌ (فَدَكِيَّةٍ) بفاءٍ فدالٍ مهملةٍ مفتوحتين، صفتها[2]، منسوبةٌ إلى فَدَك؛ بلدٍ مشهورٍ على مرحلتين من المدينة (وَأَرْدَفَ) بالواو في «اليونينيَّة»، وفي الفرع: «فأردف» (أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَرَاءَهُ) حال كونه (يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ) بضمِّ العين وتخفيف الموحَّدة، الأنصاريَّ أحد النُّقباء (فِي) منازل (بَنِي الحَارِثِ بْنِ الخَزْرَجِ) وهم قوم سعدٍ (قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «وقِيْعة» بكسر القاف بعدها تحتيَّةٌ ساكنةٌ (قَالَ: حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ) بالتَّنوين (ابْنُ سَلُولَ) بألفٍ ورفع «ابنُ» صفةً لعبد الله، لا صفةً لأُبيٍّ؛ لأنَّ «سلول» اسم[3] أمِّ عبد الله غير منصرفٍ (وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ) أي: يُظهِر الإسلام (عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ) ولم يسلم قطُّ (فَإِذَا فِي المَجْلِسِ أَخْلَاطٌ) بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة، أنواعٌ (مِنَ المُسْلِمِينَ، وَالمُشْرِكِينَ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ) بالجرِّ بدلًا[4] من سابقه (وَاليَهُودِ، وَالمُسْلِمِينَ) بذكر «المسلمين» أوَّلًا وآخرًا، وسقطت الأخيرة من رواية مسلمٍ (وَفِي المَجْلِسِ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ) بفتح الرَّاء والواو المخفَّفة والحاء المهملة، ابن ثعلبة بن امرئ القيس الخزرجيُّ الأنصاريُّ الشَّاعر، أحد السَّابقين، شهد

---

(١) في هامش (ج): قوله: «على قطيفة» هو بدل من الأوَّل الَّذي هو على نيَّة الطرح، فليس فيه تعدُّد صِلاتِ الفعل بحرف واحد، نقله في «العقود» عن الكِرمانيِّ.

(٢) في (م): «صنعتها».

(٣) «اسم» مثبتٌ من (د).

(٤) في (د): «بدلٌ».

بدرًا واستشهد بمؤتة، وكان ثالث الأمراء بها في جمادى الأولى سنة ثمانٍ (فَلَمَّا غَشِيَتِ المَجْلِسَ عَجَاجَةُ/ الدَّابَّةِ) بفتح العين وجيمين مخفَّفتين[١]، أي: غبارها و«عجاجةُ» رفع فاعلٍ ٦٧/٧ (خَمَّرَ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الميم، أي: غطَّى (عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ أَنْفَهُ) ولأبي ذرٍّ/ عن د٥/١٥١أ الكُشْميهَنيِّ: «وجهه» (بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُغَبِّرُوا عَلَيْنَا) بالموحَّدة (فَسَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَيْهِمْ) ناويًا المسلمين، أو قال: السَّلام على من اتَّبع الهدى (ثُمَّ وَقَفَ، فَنَزَلَ)[٢] عن الدَّابَّة (فَدَعَاهُمْ إِلَى اللهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ القُرْآنَ، فَقَالَ) بالفاء في «اليونينيَّة» وفي الفرع: «وقال» بالواو (عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ) بالتَّنوين (ابْنُ سَلُولَ)[٣] للنَّبيِّ ﷺ: (أَيُّهَا المَرْءُ؛ إِنَّهُ لَا) شيءٌ (أَحْسَنَ مِمَّا تَقُولُ)[٤] بفتح الهمزة وفتح السِّين والنُّون «أفعل تفضيل» وهو اسم «لا»، وخبرها «شيءٌ» المقدَّر[٥]، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «لا أُحسِنُ ما تقول» بضمِّ الهمزة[٦] وكسر السِّين وضمِّ النُّون: و«ما»[٧]: بميمٍ واحدةٍ (إِنْ كَانَ حَقًّا) شرطٌ قُدِّم جزاؤه (فَلَا تُؤْذِينَا بِهِ) بالياء قبل النُّون، ولأبي ذرٍّ: «فلا تؤذنا» بحذفها على الأصل في الجزم (فِي مَجْلِسِنَا) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «في[٨] مجالسنا»؛ بالجمع (ارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ) أي: إلى منزلك (فَمَنْ جَاءَكَ فَاقْصُصْ عَلَيْهِ، فَقَالَ

---

(١) في (ب) و(س): «خفيفتين»، وفي (د): «مفتوحتين»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٢) في (د): «ونزل».

(٣) في هامش (د): بفتح المهملة، غير منصرفٍ، و«ابن» بالرَّفع؛ لأنَّه صفة عبد الله، لاصفة أُبيٍّ؛ لأنَّ سلول أمُّ عبد الله.

(٤) في هامش (د): هذا اعترافٌ منه بفصاحة القرآن وحسنه، «البرماويُّ».

(٥) في هامش (ج): قوله: «وهو اسم لا... إلى آخره» كذا بخطِّه، وعبارة «العقود»: قال أبو البقاء: في «أحسن» وجهان؛ أحدهما: الرفع على أنَّه خبر «لا» والاسم محذوف؛ تقديره: لا شيءَ أحسَنُ من هذا، والثاني: النصب، وفيه وجهان؛ أحدهما: أنَّه صفة لاسم «لا» المحذوف، و«مِن» خبر «لا»، ويجوز أن يكون الخبرُ محذوفًا، وتكون «مِن» متعلِّقة بـ«أحسَن» أي: لا شيء أحسن من كلام هذا في الكلام أو في الدنيا، والثاني: أن يكون منصوبًا بفعل محذوف؛ تقديره: ألا فعلت أحسَن من هذا؟ وحذف همزة الاستفهام لظهور معناها. انتهى. وقال القاضي عياض: ورويَ: «لَأحسنُ مِن هذا» بالقصر من غير ألف، قال: وهو عندي أظهر، وتقديره: أحسنُ مِن هذا أن تقعد في بيتك ولا تأتينا.

(٦) في (د): «لا نحسن ما تقول؛ بضم النُّون»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت، وهو موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(٧) «ما»: ليس في (د).

(٨) «في»: ليس في (د).

عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ، فَاغْشَنَا بِهِ) بهمزة وصلٍ وفتح الشِّين المعجمة (فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نُحِبُّ ذَلِكَ، فَاسْتَبَّ) بالفاء، ولأبي ذرٍّ: «واستبَّ» (الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ) عَطَف اليهود على المشركين وإن كانوا داخلين فيهم؛ تنبيهًا على زيادة شرِّهم (حَتَّى كَادُوا يَتَثَاوَرُونَ)[1] بالمثلَّثة، أي: قاربوا أن يثب بعضهم على بعضٍ فيقتتلوا (فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ) بالخاء والضَّاد المعجمتين، يُسَكِّنهم (حَتَّى سَكَنُوا) بالنُّون، من السُّكون، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي -وقال في «الفتح»: عن الكُشْميهَنيِّ-: «حتَّى سكتوا» بالمثنَّاة الفوقيَّة، من السكوت (ثُمَّ رَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ دَابَّتَهُ، فَسَارَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ[2] النَّبِيُّ ﷺ: يَا سَعْدُ أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟!)[3] بضمِّ الحاء المهملة وتخفيف الموحَّدة الأولى (يُرِيدُ: عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ، قَالَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللهِ اعْفُ عَنْهُ وَاصْفَحْ عَنْهُ، فَوَ) الله (الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ؛ لَقَدْ جَاءَ اللهُ بِالحَقِّ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ) ولأبي ذرٍّ: «نزَّل» بإسقاط الهمزة وتشديد الزَّاي (لَقَدِ اصْطَلَحَ) بدلٌ أو عطف بيانٍ، وفي نسخةٍ: «ولقد اصطلح» (أَهْلُ هَذِهِ البُحَيْرَةِ) بضمِّ الموحَّدة، مصغَّرًا، أي: البُلَيدة، والمراد: المدينة النَّبويَّة، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي والكُشْميهَنيِّ: «البَحْرة»[4] بفتح الموحَّدة وسكون المهملة (عَلَى أَنْ يُتَوِّجُوهُ) بتاج المُلْك (فَيُعَصِّبُونَهُ بِالعِصَابَةِ) أي: فيعمِّمونه بعمامة الملوك، وقال في «الكواكب»: أي[5]: يجعلونه رئيسًا لهم ويسوِّدونه عليهم، وكان الرَّئيس مُعصَّبًا لِمَا يُعصَّب برأيه من الأمر، وقيل: كان الرُّؤساء يُعصِّبون رؤوسهم بعصابةٍ يُعرَفون بها، وفي بعض النُّسخ: «يعصِّبونه»/ بغير فاءٍ، فيكون بدلًا من قوله: «على أن يتوَّجوه» والنُّون ثابتةٌ في «فيُعَصِّبونه» ساقطةٌ من «يتوَّجوه» قال في «المصابيح»: ففيه الجمع بين إعمال «أن» وإهمالها في كلامٍ واحدٍ، كما في قوله: د٥١/٥ب

أن تقرآن على أَسْمَاءَ وَيْحَكُما ... منِّي السَّلامَ وأنْ لا تُشعِرا أَحَدَا

---

(١) في (د): «يتشاورون»، وفي (س): «يتناورون» وليس بصحيح.

(٢) «له»: سقط من (د).

(٣) في هامش (د): وكنَّاه النَّبيُّ ﷺ في تلك الحالة؛ لِكونه كان مشهورًا بها، أو لمصلحة تألُّفٍ، «ابن حجرٍ».

(٤) في هامش (د): «ضدُّ البرِّ».

(٥) «أي»: ليس في (د).

ولأبي ذرٍّ وحده: «فيُعصِّبوه[1]» بالفاء وحذف النُّون، كذا في غير ما نسخةٍ من المقابل على «اليونينيَّة» المصحَّحة بحضرة إمام النُّحاة في عصره ابن مالكٍ مع جمعٍ من الحفَّاظ، والأصول المعتمدة، وقال الحافظ ابن حجرٍ في «الفتح»: «ووقع في غير البخاريِّ»: «فيُعصِّبونه» أي: بالنُّون؛ والتَّقدير: فهم يُعصِّبونه، أو: فإذا هم يُعصِّبونه» ولعلَّه لم يقف على رواية الأكثرين بالنُّون (فَلَمَّا أَبَى اللهُ ذَلِكَ بِالحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ اللهُ؛ شَرِقَ) ولأبي ذرٍّ: «أعطاك شَرِقَ»[2] بفتح الشِّين المعجمة وبعد الرَّاء المكسورة قافٌ، أي: غصَّ ابن أُبيٍّ (بِذَلِكَ) الحقِّ الذي أعطاك الله، وسقط لفظ الجلالة بعد «أعطاك» لدلالة الأولى[3] (فَذَلِكَ) الحقُّ الذي أتيتَ به (فَعَلَ بِهِ ما رَأَيْتَ) من فِعْله وقوله القبيح (فَعَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ يَعْفُونَ عَنِ المُشْرِكِيْنَ وَأَهْلِ الكِتَابِ كَمَا أَمَرَهُمُ اللهُ، وَيَصْبِرُونَ على الأَذَى، قال اللهُ تَعَالَى[4]: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَذًى كَثِيرًا﴾[5] الآيَةَ [آل عمران: ١٨٦])/ هذا حديثٌ آخر أورده[6] ابن أبي حاتمٍ في «تفسيره» عن[7] السَّابق بسند البخاريِّ، وقال في آخره: «وكان رسول الله ﷺ يتأوَّل في العفو ما أمره الله به حتَّى أذن الله فيهم» فكلُّ من قام بحقٍّ أو أمر بمعروف أو نهى عن منكرٍ؛ فلا بدَّ أن يُؤذَى، فما له دواءٌ إلَّا الصَّبر في الله، والاستعانة به، والرُّجوع إليه (وَقَالَ اللهُ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ...﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ [البقرة: ١٠٩]) زاد أبو نُعيمٍ في «مستخرجه» من وجهٍ آخر ما تظهر به المناسبة؛ وهو قوله: ﴿فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٩] (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَأَوَّلُ العَفْوَ) ولأبي ذرٍّ: «في العفو» (مَا أَمَرَهُ اللهُ بِهِ[8]، حَتَّى أَذِنَ اللهُ) له (فِيهِمْ) بالقتال، فتَرَك العفو عنهم؛ أي[9]: بالنِّسبة للقتال، وإلَّا فكم عفا

٦٨/٧

---

(١) في (ب): «فيعصِّبونه»، وفي (ص): «فيعصِّبون».

(٢) «ولأبي ذرٍّ: أعطاك؛ شرق»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قوله: «وسقط... إلى آخره» هذا غيرُ ما قدَّمه بقوله: ولأبي ذرٍّ... إلى آخره.

(٤) في هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، والَّذي في الأصول: «عزَّ وجلَّ».

(٥) ﴿كَثِيرًا﴾: ليس في (د).

(٦) في (ب) و(س): «أفرده»، وفي (د): «رواه».

(٧) في (د) و(م): «غير»، ولا يصحُّ.

(٨) «به»: ليس في (م).

(٩) «أي»: ليس في (د).

عن كثيرٍ من اليهود والمشركين بالمنِّ والفداء وغير ذلك (فَلَمَّا غَزَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بَدْرًا فَقَتَلَ اللهُ بِهِ[1] صَنَادِيدَ كُفَّارِ قُرَيْشٍ) بالصَّاد المهملة، أي: ساداتهم (قَالَ ابْنُ أُبَيٍّ) بالتَّنوين (ابْنُ سَلُولَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَعَبَدَةِ الأَوْثَانِ) عطفهم على المشركين من عطف الخاصِّ على العامِّ؛ لأنَّ إيمانهم كان أبعد وضلالهم أشدُّ: (هَذَا أَمْرٌ قَدْ تَوَجَّهَ) أي: ظهر وجهه (فَبَايَعُوا الرَّسُولَ[2] ﷺ عَلَى الإِسْلَامِ، فَأَسْلَمُوا) «فبايَعوا» بفتح التَّحتيَّة، بلفظ الماضي، و«الرَّسول»: نصب على المفعوليَّة، ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ/: «فبايِعوا»؛ بكسرها، بلفظ الأمر لرسول الله ﷺ، ولمَّا لم يقف العينيُّ -كابن حجرٍ- على هذه الرِّواية قال[3]: ويحتمل أن يكون بلفظ الأمر.

د٥٢/٥أ

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف في «الجهاد» مختصرًا [ح:٢٩٨٧] وفي «اللِّباس» [ح:٥٩٦٤] و«الأدب» [ح:٦٢٠٧] و«الطِّبِّ» [ح:٥٦٦٣] و«الاستئذان» [ح:٦٢٥٤]، ومسلمٌ في «المغازي»، و«النَّسائيُّ» في «الطِّبِّ».

١٦ - بابٌ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا﴾

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا﴾ [آل عمران: ١٨٨]) سقط «باب» لغير أبي ذرٍّ، والخطاب للنَّبيِّ ﷺ، والمفعول الأوَّل: ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ والثَّاني: ﴿بِمَفَازَةٍ﴾.

٤٥٦٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁: أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْمُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، كَانَ إِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الغَزْوِ؛ تَخَلَّفُوا عَنْهُ، وَفَرِحُوا بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِذَا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ اعْتَذَرُوا إِلَيْهِ وَحَلَفُوا، وَأَحَبُّوا أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا، فَنَزَلَتْ: ﴿لَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن محمَّد بن أبي مريم الجمحيُّ مولاهم البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) أي: ابن أبي[4] كثيرٍ

---

(١) «به»: ليس في (م).

(٢) في (د): «النَّبيَّ».

(٣) قوله: «ولمَّا لم يقف العينيُّ -كابن حجرٍ- على هذه الرِّواية قال»، سقط من (ص).

(٤) «أبي»: سقط من (ج) و(د) و(ل)، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «ابن كثير» كذا بخطِّه، وصوابه: ابن أبي كثير.

المدنيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) العدويُّ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بتخفيف السِّين المهملة (عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ﵁: أَنَّ رِجَالًا مِنَ المُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الغَزْوِ؛ تَخَلَّفُوا عَنْهُ، وَفَرِحُوا بِمَقْعَدِهِمْ) مصدرٌ ميميٌّ، أي: بقعودهم (خِلَافَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِذَا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ) من غزوه إلى المدينة (اعْتَذَرُوا إِلَيْهِ) عن تخلُّفهم (وَحَلَفُوا، وَأَحَبُّوا أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا، فَنَزَلَتْ) آية: (﴿لَا يَحْسِبَنَّ[1] ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا﴾) بما فعلوا من التَّدليس (﴿وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]) وسقط من قوله: «﴿بِمَآ أَتَواْ﴾...» إلى آخره في رواية غير أبي ذرٍّ، وقالوا بعد: ﴿يَفْرَحُونَ﴾: «الآيَةَ».

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «التَّوبة».

٤٥٦٨ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِبَوَّابِهِ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقُلْ: لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ مُعَذَّبًا؛ لَنُعَذَّبَنَّ أَجْمَعُونَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ؟! إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ، وَأَخْبَرُوهُ بِغَيْرِهِ، فَأَرَوْهُ أَنْ قَدِ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرِحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتْمَانِهِمْ، ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ...﴾ كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ: (يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا) تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا الحَجَّاجُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ مَرْوَانَ بِهَذَا.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) أبو[2] إسحاق الرَّازيُّ الفرَّاء[3] قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصنعانيُّ (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (أَخْبَرَهُمْ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله، وفي الفرع: «(قال: أخبرني)» بالإفراد «ابن أبي مليكة» (أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ[4] وَقَّاصٍ) اللَّيثيَّ، من أجلِّ التَّابعين، بل قيل: إنَّ له صحبةً (أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ) بن الحكم بن أبي العاص،

(١) في (د) و(س): ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ وهي قراءة عاصمٍ وحمزة.

(٢) في (د): «ابن» وهو تحريفٌ.

(٣) «الفرَّاء»: ليس في (ص).

(٤) زيد في (د): «أبي» وليس بصحيحٍ.

وكان يومئذٍ أميرًا على المدينة من قِبَل معاوية، ثمَّ وُلِّي الخلافة (قَالَ لِبَوَّابِهِ) لمَّا كان عنده أبو سعيدٍ وزيد بن ثابت ورافع بن خديجٍ، فقال[1]: «يا أبا سعيدٍ أرأيت قول الله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨] فقال: إنَّ هذا ليس من ذلك، إنَّما ذاك أنَّ ناسًا من المنافقين» وفيه: «فإن كان لهم نصرٌ وفتحٌ؛ حلفوا لهم على سرورهم بذلك؛ ليحمدوهم على فرحهم وسرورهم» رواه ابن مردويه، فكأنَّ مروان توقَّف في ذلك وأراد زيادة الاستظهار، فقال لبوَّابه: (اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقُلْ) له: (لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ) بضمِّ الهمزة وكسر الفوقيَّة، أي: أُعطِيَ (وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ) بضمِّ أوله مبنيًّا/ للمفعول/ (بِمَا لَمْ يَفْعَلْ مُعَذَّبًا) نصب خبر «كان» (لَنُعَذَّبَنَّ) بفتح الذَّال المعجمة المشدَّدة (أَجْمَعُونَ) بالواو؛ لأنَّ كلَّنا يفرح بما أُوتي ويُحبُّ أن يُحمد بما لم يفعل، وفي رواية حجَّاج بن محمَّدٍ: «أجمعين» على الأصل[2] (فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) منكرًا عليهم السُّؤال عن ذلك: (وَمَا لَكُمْ) ولأبي ذرٍّ: «ما لكم» بإسقاط الواو، ولأبي الوقت: «ما لهم» بالهاء بدل الكاف (وَلِهَذِهِ؟!) أي: وللسُّؤال عن هذه المسألة[3] (إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ) ولأبي ذرٍّ: «يهودًا» بالتَّنوين (فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ) قيل: عن صفته عندهم بإيضاحٍ (فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ، وَأَخْبَرُوهُ) وفي الفرع: «فأخبروه» (بِغَيْرِهِ) أي: بصفته عليه الصلاة والسلام في الجملة (فَأَرَوْهُ) بفتح الهمزة والرَّاء (أَنْ قَدِ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ) بفتح الفوقيَّة مبنيًّا للفاعل، أي: طلبوا أن يحمدهم، قال في «الأساس»: استَحْمَدَ الله إلى خلقه بإحسانه إليهم وإنعامه عليهم (بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ) على الإجمال (فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرِحُوا بِمَا أُوتُوا) بضمِّ الهمزة وسكون الواو، وضمِّ التَّاء الفوقيَّة، أي: أُعطُوا، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي والكُشْميهَنيّ: «بما أَتَوا»؛ بفتح الهمزة والفوقيَّة من غير واوٍ، أي: بما جاؤوا به (مِنْ كِتْمَانِهِمْ) -بكسر الكاف- للعلم (ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾... [آل عمران: ١٨٧]) أي: العلماء (كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ: (يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتَوْا)) بضمِّ الهمزة، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي والكُشْميهَنيِّ: «﴿بِمَآ أَتَوا۟﴾» بلفظ القرآن، أي: جاؤوا (﴿وَيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟﴾ [آل عمران: ١٨٨]) من الوفاء بالميثاق، وإظهار الحقِّ، والإخبار بالصِّدق.

٦٩/٧
د٥٢/٥ب

---

(١) في غير (د): «وقال».

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «على الأصل» لعلَّه أراد بـ«الأصل»: البناء للفاعل. وزاد في هامش (ج): فيه تأمُّل، فإنَّ «أجمعون» تأكيد لنائب الفاعل.

(٣) في (د) و(م): «المقالة».

(تَابَعَهُ) أي: تابع هشامَ بن يوسف (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) على روايته إيَّاه (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك فيما[1] وصله الإسماعيليُّ.

قال[2]: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ) محمَّدٌ المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (الحَجَّاجُ) ابن محمَّدٍ المِصِّيصيُّ الأعور (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز أنَّه قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ مَرْوَانَ) ابن الحكم[3] (بِهَذَا) الحديث، ولم يورد متنه، ولفظ مسلمٍ: «أنَّ مروان قال لبوَّابه: اذهب يا رافع إلى ابن عبَّاسٍ، فقل له...» فذكر نحو حديث هشامٍ عن ابن جريجٍ السَّابق.

١٧ - باب قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾

(باب قوله) تعالى: (﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾) من الارتفاع[4] والاتِّساع، وما فيها من الكواكب السَّيارات والثَّوابت وغيرها (﴿وَٱلْأَرْضِ﴾) من الانخفاض والكثافة والاتِّضاع، وما فيها من البحار والجبال والقفار والأشجار والنَّبات والحيوان والمعادن وغيرها (﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾) في الطُّول والقصر وتعاقبهما (﴿لَءَايَٰتٍ﴾) لدلالاتٍ واضحاتٍ على وجود الصَّانع ووحدته وكمال قدرته، واقتصر على هذه الثَّلاثة في هذه الآية؛ لأنَّ مناط الاستدلال هو التَّغيُّر، وهذه معرَّضة[5] لجملة أنواعه، فإنَّه إنَّما[6] يكون في ذات الشَّيء/ كتغيُّر اللَّيل والنَّهار، أو جزئه كتغيُّر العناصر بتبدُّل صورتها، أو الخارج عنه[7] كتغيُّر[8] الأفلاك بتبدُّل[9] أوضاعها، قاله[10] في «الأنوار»، وقال

د٥/١٥٣أ

---

(١) في (د): «ممَّا».

(٢) في (ب): «وبه قال».

(٣) زيد في (د): «أخبره».

(٤) في (ص): «بالارتفاع».

(٥) في (د): «متعرِّضة».

(٦) في (ب): «إمَّا أن».

(٧) في (م): «منه».

(٨) في (د): «كتغيير».

(٩) في (د): «بتبديل».

(١٠) في (ص): «قال».

في «المفاتح»[(١)] ما حاصله: أنَّ السَّالك إلى الله لا بدَّ له في أوَّل الأمر من تكثير الدَّلائل، وبعد كمال العرفان يميل إلى تقليل الدَّلائل؛ لأنَّ اشتغاله بها كالحجاب له عن استغراق القلب في معرفة الله تعالى، ثمَّ إنَّه سبحانه حذف هنا الدَّلائل الأرضيَّة واستبقى الدَّلائل السَّماويَّة؛ لأنَّها أقهر وأبهر، والعجائب فيها أكثر، وانتقال القلب منها إلى عظمة الله وكبريائه أشدُّ (﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]) لذوي العقول الصَّافية الذين يفتحون بصائرهم للنَّظر والاستدلال والاعتبار، لا ينظرون إليها نظر البهائم؛ غافلين عمَّا[(٢)] فيها من عجائب مخلوقاته وغرائب مبتدعاته، وسقط لغير أبي ذرٍّ قوله: «﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾...» إلى آخره، وقالوا: «الآية» بعد قوله: ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾.

٤٥٦٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ، فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ؛ قَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنَّ، فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن أبي[(٣)] كثير (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ) بفتح النُّون وكسر الميم (عَنْ كُرَيْبٍ) بضمِّ الكاف وفتح الرَّاء (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ) ولأبي ذرٍّ: «بتُّ في بيت ميمونة» (فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ) رفع صفةً للثُّلث/، وفي «كتاب الوتر» من طريق مخرمة بن سليمان عن كُرَيبٍ [ح:٩٩٢]: «فنام حتَّى انتصف اللَّيل أو قريبًا منه» فلعلَّه قام مرَّتين (قَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]) العشر الآيات إلى آخرها (ثُمَّ قَامَ) عليه الصلاة والسلام (فَتَوَضَّأَ) زاد في «الوتر»: فأحسن الوضوء (وَاسْتَنَّ) أي:

٧٠/٧

(١) في (ب): «الفتح»، وفي (د) و(م): «المصابيح»، والصواب أنه مفاتيح الغيب للرازي والنص فيه (٤٥٩/٩).

(٢) في (م): «ممَّا» ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) «أبي»: سقط من (د).

استاك (فَصَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً) وهي أكثر الوتر عند الشَّافعيَّة، كما مرَّ في موضعه بمباحثه [ح:٩٩٤] (ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ) للصُّبح (فَصَلَّى) النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم (رَكْعَتَيْنِ) سنَّة الصُّبح في بيته (ثُمَّ خَرَجَ) إلى المسجد (فَصَلَّى الصُّبْحَ) زاد في نسخةٍ: «بالنَّاس».

١٨ - بابٌ: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ﴾) في موضع جرٍّ نعتٌ لـ﴿أُوْلِى﴾ أو خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: هم الذين يذكرون الله حال كونهم (﴿قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾) أي: يداومون على الذِّكر بألسنتهم وقلوبهم؛ لأنَّ الشَّخص لا يخلو عن هذه الأحوال، وقيل: يصلُّون على الهيئات الثَّلاث حسب طاقتهم؛ لحديث عمران بن حُصَينٍ المرويِّ في «البخاريِّ» [ح:١١١٧] و«التِّرمذيِّ» وغيرهما: «صلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنبٍ» قال في «الأنوار»: وهو حجَّةٌ للشَّافعيِّ رحمه الله في أنَّ المريض يصلِّي مضطجعًا على جنبه/ الأيمن، مستقبلًا بمقاديم بدنه، وقيل: الأوَّلان في الصَّلاة، والثَّالثة عند النَّوم، وقيل: إنَّه القيام بأوامره، والقعود عن زواجره، والاجتناب عن مخالفته (﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩١]) الفكر: هو إعمال الخاطر في الشَّيء وتردُّد القلب فيه، وهو قوَّةٌ مُطرِقةٌ للعلم إلى المعلوم، والتَّفكُّر: جريان تلك القوَّة بحسب نظر العقل، ولا يمكن التَّفكُّر إلَّا فيما له صورةٌ في القلب؛ ولذا قيل: تفكَّروا في آلاء الله ولا تتفكَّروا[١] في الله؛ إذ كان الله منزهًا عن أن يوصف بصورةٍ؛ ولذا أخبر تعالى عن هؤلاء بأنَّهم تفكَّروا[٢] في خلق السَّموات والأرض، وما أبدع فيهما من عجائب المصنوعات وغرائب المبدعات؛ ليدلَّهم ذلك على كمال قدرته، ودلائل التَّوحيد منحصرةٌ في الآفاق والأنفس، ودلائل الآفاق أعظم؛ قال الله تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] فلذا أمر بالفكر في خلق السَّموات والأرض، لأنَّ دلائلهما[٣] أعظم، فإنَّه إذا فكَّر

د٥/٥٣ب

---

(١) في (ج) و(ل): «تفكَّروا»، وفي هامشهما: قوله: «ولا تفكَّروا...» إلى آخره: هذا لفظُ حديثٍ في «الجامع الصَّغير»، رواه أبو الشَّيخ والطَّبرانيُّ في «الأوسط»، وابن عديٍّ، والبيهقيُّ عن ابن عمر. انتهى. كذا بتاءٍ واحدة، وفي خطِّ المؤلِّف: «ولا تتفكَّروا»؛ بتاءين.

(٢) في (د): «يتفكَّرون».

(٣) في (د): «دلالتهما»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

الإنسان في أصغر ورقةٍ من الشَّجر؛ رأى عرقًا واحدًا ممتدًا في[1] وسطها، يتشعَّب منه عروقٌ كثيرةٌ إلى الجانبين، ثمَّ يتشعَّب من كلِّ عرقٍ عروقٌ دقيقةٌ، ولا يزال كذلك حتَّى لا يراه الحسُّ، فيعلم أنَّ الخالق خلق فيها قوًى جاذبةً لغذائها من قعر الأرض، يتوزَّع في كلِّ جزءٍ من أجزائها بتقدير العزيز العليم، فإذا تأمَّل ذلك؛ عَلِم عجزه عن الوقوف على كيفيَّة خلقها وما فيها من العجائب، فالفكرة[2] تُذهِب الغفلة وتُحدِث للقلب الخشية؛ كما يُحدِثُ الماءُ للزَّرع النَّماء، وما جُلِيت[3] القلوب بمثل الأحزان، ولا استنارت بمثل الفكر، وقال بعضهم: قوله: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ هو من جعل الجرم محلًّا لتعلُّق المعنى، جَعَل الأجرام محلًّا لتعلُّق[4] الفكر لا لنفس الفكر؛ لأنَّ الفكر قائمٌ بالمتفكِّر[5]، ومنه: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥] جعل السَّموات والأرض والمخلوقات كلَّها محلًّا لتعلُّق النَّظر لا لنفس النَّظر، فإنَّ النَّظر قائمٌ بالنَّاظر حالٌّ فيه، ومنه: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِم﴾ [الرُّوم: ٨] أي: في خلق أنفسهم، وهذا كلُّه من مجاز التَّشبيه، وسقط لأبي ذرٍّ لفظ «باب» وقوله: «﴿وَيَتَفَكَّرُونَ﴾...» إلى آخره، وقال بعد: ﴿جُنُوبِهِمْ﴾: «الآية».

٤٥٧٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ ابْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ فَقُلْتُ: لأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَطُرِحَتْ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وِسَادَةٌ، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي طُولِهَا، فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَرَأَ الآيَاتِ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ آلِ عِمْرَانَ حَتَّى خَتَمَ، ثُمَّ أَتَى شَنًّا مُعَلَّقًا، فَأَخَذَهُ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أَخَذَ بِأُذُنِي، فَجَعَلَ يَفْتِلُهَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بفتح

---

(١) في (د): «من».

(٢) في (د): «والفكرة».

(٣) زيد في (د): «عليه».

(٤) قوله: «المعنى جَعَل الأجرام محلًّا لتعلُّق»، ليس في (د).

(٥) في (م): «بالتَّفكُّر».

الميم وسكون الهاء وكسر الدَّال وتشديد التَّحتيَّة، ابن حسَّان العنبريُّ مولاهم، أبو سعيدٍ البصريُّ (عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ) الإمام الأعظم (عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ) الأسديِّ الوالِبِيِّ -بكسر اللَّام والموحَّدة- المدنيِّ (عَنْ كُرَيْبٍ) مولى ابن عبَّاسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما) أنَّه (قَالَ: بِتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ) أمِّ المؤمنين ﵂ (فَقُلْتُ: لأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَطُرِحَتْ/) بضمِّ الطَّاء وكسر الرَّاء مبنيًّا للمفعول (لِرَسُولِ اللهِ ﷺ/ وِسَادَةٌ) رفعٌ[1] نائبٌ عن الفاعل (فَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي طُولِهَا) أي: وابن عبَّاسٍ في عرضها، قال ابن عبد البرِّ: فكان ابن عبَّاسٍ مضطجعًا عند رجل رسول الله ﷺ أو عند رأسه[2] (فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ) فيه حذفٌ، ذكره في الرِّواية الأخرى من «الوتر» [ح:٩٩٢]: «فنام حتَّى انتصف اللَّيل أو قريبًا منه، فاستيقظ يمسح النَّوم» أي: أثره (عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَرَأَ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فقرأ» (الآيَاتِ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ) سورة (آلِ عِمْرَانَ) التي أوَّلها: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] (حَتَّى خَتَمَ) العشر (ثُمَّ أَتَى شَنًّا) بفتح الشِّين المعجمة وتشديد النُّون: قِرْبةً عتقت[3] من الاستعمال، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «سقاءً» (مُعَلَّقًا، فَأَخَذَهُ فَتَوَضَّأَ) منه لتجديد الطَّهارة لا للنَّوم[4] (ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي) قال ابن عبَّاسٍ: (فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ) ﷺ من الوضوء وغيره (ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ

د٥/١٥٤أ
٧١/٧

---

(١) زيد في (ب) و(س): «مفعول».

(٢) في هامش (ج): عبارة «شرح الشمائل» لابن حَجَر: أي: جانب الوسادة المعروفة، تحت الرأس، وقيل هنا: الفراش؛ لقوله: «اضطجع في طولها» ورُدَّ بأنَّه ضعيف أو باطل، ففي رواية مسلم: «واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها» وبهذا يندفع ما قيل: كأنَّه نام تحت رجليه ﷺ تأدُّبًا وتبرُّكًا. انتهى. وفي «التنقيح» في «باب استعانة اليد في الصلاة» «الوسادة» هنا: ما يتوسَّد إليه وعليه، ويريد هنا: الرأس، وكأنَّ اضطجاع ابن عبَّاس لرؤوسهما أو لأرجلهما، وذلك لصِغَره، وهذا تجوُّز؛ أعني: تسمية الفراش وسادةً، بل ينبغي إبقاؤه على حقيقته، ويكون اضطجاع النبيِّ ﷺ وضعَه رأسَه على طولها، واضطجاع ابن عبَّاس وضعَه رأسه على عَرضِها.

(٣) في هامش (ج) و(ل): عَتُقَ الشيء، من بابي «قَرُب» و«قَتَل»: قدُم. «مصباح».

(٤) في هامش (ج): تقدَّم في «الوتر» نحو ذلك، وقال: لأنَّه تنام عينُه ولا ينام قلبه. انتهى. وفي «شرح الشمائل» لابن حجر: الجزم بهذا فيه تساهلٌ، بل يحتمل ذلك، وأنَّه حصل له ناقضٌ آخر فتوضَّأ منه. انتهى. وسيأتي نحوُه في كلامٍ في الباب اللاحق.

يَدَهُ) زاد في «باب الوتر» كالرِّواية الآتية: «اليمنى» [ح: ٤٥٧١] (عَلَى رَأْسِي، ثُمَّ أَخَذَ بِأُذُنِي، فَجَعَلَ يَفْتِلُهَا) بكسر المثنَّاة الفوقيَّة، أي: يدلكها لينتبه (ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ) ستَّ مراتٍ باثنتي عشرة[1] ركعةً (ثُمَّ أَوْتَرَ) بواحدةٍ؛ فهي ثلاث عشرة[2] ركعةً يسلِّم بين كلِّ ركعتين.

١٩ - بابٌ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿رَبَّنَا﴾) يعني: يتفكَّرون في خلق السَّموات والأرض حال كونهم قائلين: ﴿رَبَّنَآ﴾ (﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾) أي: أهنته وأذللته، أو أهلكته، أو فضحته وأبلغت في إخزائه، والخزي: ضربٌ من الاستخفاف، أو انكسار يلحق الإنسان؛ وهو الحياء المفرط، وقد تمسَّك المعتزلة بهذا على أنَّ صاحب الكبيرة غير مؤمنٍ؛ لأنَّه إذا دخل النَّار؛ فقد أخزاه الله، والمؤمن لا يُخزَى لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [التَّحريم: ٨] فوجب أنَّ من يدخل النَّار لا يكون مؤمنًا، وأجيب بأنَّ الخزي فُسِّر بوجوهٍ من المعاني، فلِمَ لا يجوز أن يراد في كلِّ صورةٍ معنًى؛ مثلًا: في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ أي: لا يُهلِكهم، وفي الأوَّل يريد: الإهانة، والحاصل: أنَّ لفظ الإخزاء مشتركٌ بين الإهلاك والتَّخجيل، واللَّفظ المشترك لا يمكن حمله في طريق النَّفي والإثبات على معنييه جميعًا، وحينئذٍ يسقط الاستدلال به[3] (﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [آل عمران: ١٩٢]) ينصرونهم يوم القيامة، ووُضِع المُظهَرُ موضع المضمَر؛ للدَّلالة على أنَّ ظلمهم سببٌ لإدخالهم النَّار وانقطاع النُّصرة عنهم في الخلاص منها، وقول الزَّمخشريِّ -إنَّه إعلامٌ بأنَّ من يدخل النَّار فلا ناصر له بشفاعةٍ ولا غيرها؛ بناءً على مذهب المعتزلة في نفي الشَّفاعة- أجاب عنه القاضي: بأنَّه لا يلزم من نفي النُّصرة نفي الشَّفاعة/؛ لأنَّ النُّصرة دفعٌ بقهرٍ، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾». د٥/٥٤ب

---

(١) في هامش (ج): الأولى: «عَشْرة» سقطت التاء.

(٢) في (ج) و(ل): «ثلاثة عشر»، وفي هامشهما: كذا بخطِّه، والقياس: «ثلاث عشرة»؛ بحذف التَّاء من الأوَّل، وإثباتها في الثَّاني؛ يُتأمَّل.

(٣) «به»: ليس في (د).

٤٥٧١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهْيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ العَشْرَ الآيَاتِ الخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنٍّ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا، فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي اليُمْنَى يَفْتِلُهَا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ المُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى) بفتح الميم وسكون العين[1]، ابن يحيى القزَّاز المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) إمام دار الهجرة، ولأبي ذرٍّ: «عن مالكٍ» (عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ) الوالِبِيِّ (عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ[2] بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ) ولأبي ذرٍّ: «مولى ابن عبَّاسٍ أنَّ ابن عبَّاسٍ» (أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهْيَ خَالَتُهُ) أخت أمِّه لُبابة (قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَنَامَ[3] رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ) أي: أثره (عَنْ وَجْهِهِ بِيَدَيْهِ) بالتَّثنية (ثُمَّ قَرَأَ العَشْرَ الآيَاتِ الخَوَاتِمَ) جمع: خاتمةٍ (مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنٍّ مُعَلَّقَةٍ) أُنِّث باعتبار القِرْبة (فَتَوَضَّأَ مِنْهَا) تجديدًا للوضوء، لا أنَّ وضوءه بطل بالنَّوم، أو أنَّه ﷺ أحسَّ بحدوث الحدث فتوضَّأ له، كما أنَّه[4] أحسَّ ببقاء الطَّهارة؛ حيث استيقظ وصلَّى ولم يتوضَّأ؛ كما رُوِي (فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ) بأن أتى به تامًّا بمندوباته، ولا ينافي التَّخفيف (ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي) قال ابن عبَّاس: (فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ) أجمع أو غالبه (ثُمَّ ذَهَبْتُ

(١) زيد في (ب) و(س): «المهملة».

(٢) «عبد الله»: ليس في (د).

(٣) في (د): «فقام» وهو تحريفٌ.

(٤) زيد في (د): «إذا».

فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي اليُمْنَى) ٧٢/٧ ولغير أبي ذرٍّ والأصيلي: «وأخذ بأذني[1] بيده اليمنى» قال في «الفتح»: وهو وهمٌ، والصَّواب الأولى (يَفْتِلُهَا) يدلكها، أي: لينتبه[2] من بقيَّة نومه، ويستحضر أفعال الرَّسول ﷺ، والجملة حاليَّةٌ من الأحوال المقدَّرة، وفيه: أنَّ الفعل القليل غير مبطلٍ للصَّلاة (فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ[3] رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ) ستَّ مرَّاتٍ (ثُمَّ أَوْتَرَ) فتتامَّت صلاته ثلاث عشرة ركعةً (ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ المُؤَذِّنُ) بلالٌ (فَقَامَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) سنَّة الصُّبح (ثُمَّ خَرَجَ) إلى المسجد (فَصَلَّى الصُّبْحَ) بالنَّاس.

وهذه طريقٌ[4] أخرى لحديث ابن عبَّاسٍ، وليس فيها إلَّا تغيير[5] شيخ شيخ[6] البخاريِّ، والسِّياق هنا أتمّ.

٢٠ - بابٌ: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ﴾ الآيَةَ

هذا[7] (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا[8]﴾) هو محمَّد ﷺ؛ قال الله تعالى: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٦] وقيل: القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلرُّشۡدِ﴾ [الجنّ: ٢] فكأنَّه يدعو إلى نفسه، و«سمع» إنْ دخلت على ما يصحُّ أن يُسمَع؛ نحو: سمعت كلامك وقراءتك تعدَّت لواحدٍ، وإن دخلت على ما لا يصحُّ سماعه بأن كان ذاتًا فلا يصحُّ الاقتصار عليه وحده، بل لا بدَّ من الدَّلالة على شيءٍ يُسمَع؛ نحو: سمعت رجلًا يقول كذا،

---

(١) «بأذني»: مثبت من (د) و(س)، ولعلَّه الصَّواب، فهو الموافق لما في اليونينية، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «وأخذ بأذني بيده» كذا بخطِّه، وعبارة «الفتح»: ووقع في رواية الأصيليِّ هنا: «وأخذ بيده اليمنى»، وهو وَهَمٌ، والصَّواب: «بأذني»، كما هو في سائر الرِّوايات. قلنا: ضبط في اليونينية رواية أبي ذر والأصيلي: «وأخذ بأذني اليمنى» فتأمل.

(٢) في (د): «ليتنبَّه».

(٣) زيد في (د): «صلَّى» وكذا في المواضع اللَّاحقة.

(٤) في (د): «طريقةٌ».

(٥) في (د) و(م): «تعيين» ولعلَّه تحريفٌ.

(٦) «شيخ»: سقط من (د).

(٧) «هذا»: ليس في (د).

(٨) زيد في (د): ﴿يُنَادِي﴾.

وللنحاة في هذه المسألة قولان؛ أحدهما: أن تتعدَّى فيه أيضًا إلى مفعولٍ واحدٍ، والجملة الواقعة بعد المنصوب صفةٌ إن كان قبلها نكرةً، وحالٌ إن كان معرفةً، والثَّاني/: قول الفارسيِّ وجماعةٍ: تتعدَّى لاثنين؛ الجملة في محلِّ[1] الثَّاني منهما، فعلى قول الجمهور: يكون ﴿يُنَادِى﴾[2] في محلِّ نصبٍ؛ لأنَّه صفةٌ لمنصوبٍ قبله، وعلى قول الفارسيِّ: يكون في محلِّ نصبٍ[3] مفعولٍ ثانٍ، وقال[4] الزَّمخشريُّ: تقول: سمعت رجلًا يقول كذا، وسمعت زيدًا[5] يتكلَّم، فتُوقِعُ[6] الفعل على الرَّجل وتحذف المسموع؛ لأنَّك وَصَفْتَه بما يُسمَع، أو جعلته حالًا منه[7] فأغناك عن ذكره، ولولا الوصف أو الحال؛ لم يكن منه بدٌّ، وأن يقال: سمعت كلام فلانٍ[8] أو قوله، وذِكْرُ المنادي مع قوله: (﴿يُنَادِى﴾) تفخيمٌ لشأن المنادي[9]، ولأنَّه إذا أُطلِق؛ ذهب الوهم إلى منادٍ للحرب أو لإغاثة المكروب وغيرهما، واللَّام في (﴿لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]) بمعنى «إلى» أو بمعنى «الباء»، ومفعول ﴿يُنَادِى﴾ محذوفٌ، أي: النَّاس، ويجوز ألَّا يُرَاد مفعولٌ، نحو: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النَّجم: ٤٤] (الآيَةَ) نُصِب بفعلٍ مقدَّرٍ مناسبٍ[10].

٤٥٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهْيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَرَأَ العَشْرَ الآيَاتِ الخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنٍّ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا، فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى

(١) في (د): «نحو» ولعلَّه تحريفٌ.
(٢) في (د): «منادي»: ولعلَّه تحريفٌ.
(٣) قوله: «لأنَّه صفةٌ لمنصوبٍ قبله، وعلى قول الفارسيِّ: يكون في محلِّ نصب»، سقط من (د).
(٤) في (د): «وقول».
(٥) في (ص): «رجلًا».
(٦) في (د) و(ص): «فوقع».
(٧) في (د): «عنه».
(٨) في (د): «بلالٍ».
(٩) في (د): «تفخيم الشَّأن والمنادي».
(١٠) في هامش (ج): في «شرح المشكاة» لابن حَجَر جواز الرفع والجرِّ.

جَنْبِهِ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي اليُمْنَى يَفْتِلُهَا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ المُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقفيُّ البَغْلانيُّ؛ بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة، وسقط لأبي ذرٍّ «بن سعيدٍ» (عَنْ مَالِكٍ) الإمام (عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ) الوالِبيِّ (عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ﵄ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهْيَ خَالَتُهُ، قَالَ: فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الوِسَادَةِ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَنَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ، أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ؛ اسْتَيْقَظَ) ولأبي ذرٍّ: «ثمَّ استيقظ» (رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَجَعَلَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «فجلس»[1] (يَمْسَحُ النَّوْمَ) أي: أثره (عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ) بالإفراد (ثُمَّ قَرَأَ العَشْرَ الآيَاتِ الخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ) زاد في بعض طرق «الصَّحيح» [ح: ٦٣١٦] وهو عند ابن مردويه، ولفظ مسلمٍ: وكان في دعائه[2]: «اللهمَّ اجعل في قلبي نورًا، وفي بصري نورًا، وفي سمعي نورًا، وعن يميني نورًا، وعن يساري نورًا، وفوقي نورًا، وتحتي نورًا، وأمامي نورًا، وخلفي نورًا، وعظِّم[3] لي نورًا»، قال كُرَيبٌ: «وسبعًا[4] في التَّابوت[5]، فلقيت بعض ولد العبَّاس فحدَّثني بهنَّ، فذكر: عصبي ولحمي ودمي وشعري وبشري» وزاد في أخرى: «وفي[6] لساني نورًا» وفي أخرى: «واجعلني نورًا»، وفي أخرى: «واجعل في نفسي نورًا»، وكان باعثه على هذا وعلى الصَّلاة قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ...﴾ إلى قوله: ﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١] لأنَّ الفاء الفصيحة تقتضي مقدَّرًا يرتبط معها؛ تقديره: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ بل خلقته للدَّلالة على معرفتك، ومن عرفك

---

(١) وهو المثبت في متن اليونينية.

(٢) زيد في (ب) و(س): «يقول».

(٣) في (ب) و(س): «واجعل»، وفي (د): «وأعظم»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٤) في غير (د): «وسبعٌ».

(٥) في هامش (ج): قال في «النِّهاية»: أراد بـ«التَّابوتِ» الأضلاع وما تحويه كالقلبِ والكبدِ وغيرهما؛ تشبيهًا بالصَّندوقِ الَّذي يُحرَز فيه المتاع؛ أي: أنَّه مكتوب موضوعٌ في الصَّندوقِ.

(٦) «في»: ليس في (د).

يجب عليه أداء طاعتك واجتناب معصيتك؛ ليفوز بدخول[1] جنتك ويتوقَّى به من عذاب نارك، ونحن قد عرفناك وأدَّينا طاعتك واجتنبنا معصيتك فقنا عذاب النَّار برحمتك، وتحريره: أنَّه صلى الله عليه وسلم لمَّا تفكَّر في عجائب المُلْك والملكوت، وعرج/ إلى عالم الجبروت/ حتَّى انتهى إلى سرادقات الجلال؛ فُتِح لسانه بالذِّكر، ثمَّ أُتبع بدنه وروحه بالتَّأهُّب والوقوف في مقام التَّناجي والدُّعاء، ومعنى طلب النور للأعضاء عضوًا عضوًا: أن يتحلَّى بأنوار المعرفة والطَّاعة، ويتعرَّى عن ظلمة الجهالة والمعصية؛ لأنَّ الإنسان ذو سهوٍ وطغيانٍ، رأى أنَّه قد أحاطت به ظلمات الجِبِلَّة مُعْتَوِرَةً عليه من فرقه إلى قدمه، والأدخنة الثَّائرة من نيران الشَّهوات من جوانبه، ورأى الشَّيطان يأتيه من الجهات السِّتِّ بوساوسه وشبهاته، ظلماتٌ بعضها فوق بعضٍ، فلم يرَ للتَّخلُّص منها مساغًا إلَّا بأنوارٍ سادَّةٍ لتلك الجهات، فسأل الله أن يمدَّه بها ليستأصل شأفة[2] تلك الظُّلمات؛ إرشادًا للأمَّة وتعليمًا لهم، قاله في «شرح المشكاة» (ثُمَّ قَامَ) عليه الصلاة والسلام (إِلَى شَنٍّ مُعَلَّقَةٍ) وفي روايةٍ لمسلمٍ: «ثمَّ عدل إلى شَجْبٍ[3] من ماءٍ» وهو السِّقاء الذي أخلق (فَتَوَضَّأَ مِنْهَا، فَأَحْسَنَ وُضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقُمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ) وفي روايةٍ [ح:٦٩٨]: «فقمت عن يساره فأخذني فجعلني عن يمينه» (فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى رَأْسِي، وَأَخَذَ بِأُذُنِي اليُمْنَى يَفْتِلُهَا، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ) فهي اثنتا عشرة ركعةً[4] (ثُمَّ أَوْتَرَ) بواحدةٍ (ثُمَّ اضْطَجَعَ) زاد في «مسلمٍ»: «فنام حتَّى نفخ وكان إذا نام نفخ» (حَتَّى جَاءَهُ المُؤَذِّنُ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) سنَّة الفجر من غير أن يتوضَّأ (ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى) بأصحابه (الصُّبْحَ)[5].

٧٣/٧
د٥/٥٥ب

---

(١) في (د): «بدخوله».

(٢) في (د): «ساقط»، وهو تحريفٌ، وفي هامش (ج) و(ل): استأصل الله شأفته؛ أي: أذابه وأزاله من أصله، كذا في «القاموس»، وشأفة كلِّ شيءٍ: أصله.

(٣) في هامش (ج): «الشُّجْب» -أي: بالضمِّ- سِقاء يابِس «قاموس».

(٤) كتب في هامش اليونينية: «ستة» لضبط مرات تكرار العبارة.

(٥) لم يذكر رحمه الله مواضع تكرار هذا الحديث على خلاف عادته، وقد سبق أن ذكره البخاري في العلم والوضوء والآذان والوتر وأبواب العمل في الصلاة، وسيأتي في كتاب اللباس والأدب والدعوات والتوحيد.

﴿٤﴾ سورة النِّسَاءِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يَسْتَنكِفْ﴾: يَسْتَكْبِرُ (قِوَامًا): قِوَامُكُمْ مِنْ مَعَايِشِكُمْ ﴿لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ يَعْنِي: الرَّجْمَ لِلثَّيِّبِ، وَالجَلْدَ لِلْبِكْرِ: وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ﴾ يَعْنِي: اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا، وَلَا تُجَاوِزُ العَرَبُ رُبَاعَ.

(سورة النِّسَاءِ) مدنيَّةٌ، زاد أبو ذرٍّ: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم» والمُستملي والكُشْميهَنيِّ.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله ابن أبي حاتمٍ بإسنادٍ صحيحٍ من طريق ابن جريجٍ[1] عن عطاءٍ عنه: (﴿يَسْتَنكِفْ﴾) يريد: تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [النِّساء: ١٧٢]: معناه: (يَسْتَكْبِرُ) فالعطف للتَّفسير، أي: يأنف.

وقال ابن عبَّاسٍ أيضًا فيما وصله ابن أبي حاتمٍ عن عليِّ بن أبي طلحة عنه: ((قِوَامًا)): قِوَامُكُمْ مِنْ مَعَايِشِكُمْ) بكسر القاف وبعدها واوٌ، والتِّلاوة بالياء التَّحتيَّة؛ إذ مراده: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾[2] [النِّساء: ٥] قيل: لم يقصد المؤلِّف بها التِّلاوة، بل حذف الكلمة القرآنية وأشار إلى تفسيرها، وقد قال أبو عبيدة: ﴿قِيَٰمًا﴾ و«قِوامًا» بمنزلةٍ واحدةٍ، تقول: هذا قِوامُ أمرك وقيامُه، أي: ما يقوم به أمرك، والأصل بالواو، فأبدلوها بكسرة القاف[3]، ونُقِل أنَّها بالواو قراءة ابن عمر رضي الله عنهما.

وقوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ﴾ (﴿لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: ١٥] يَعْنِي: الرَّجْمَ لِلثَّيِّبِ، وَالجَلْدَ لِلْبِكْرِ) قاله ابن عبَّاسٍ فيما وصله عبد بن حميدٍ بإسنادٍ صحيحٍ، وكان الحكم في ابتداء الإسلام أنَّ المرأة إذا زنت، وثبت زناها حُبِسَت في بيتٍ حتَّى تموت.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، وسقط قوله: «وقال غيره» لأبي ذرٍّ، وسقطت الجملة كلُّها من قوله: «قال ابن عبَّاسٍ...» إلى هنا من رواية الحَمُّويي (﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ﴾) ﴿وَرُبَٰعَ﴾ [النِّساء: ٣] قال أبو عبيدة: (يَعْنِي: اثْنَتَيْنِ[4]/ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا، وَلَا تُجَاوِزُ العَرَبُ رُبَاعَ) اختُلِف في هذه الألفاظ؛ د٥/١٥٦أ

---

(١) في (د): «جبير» وهو تحريفٌ.

(٢) في هامش (ج): كذا في «اليونينيَّة»: «قوامًا» على التفسير لقوله: ﴿قِيَٰمًا﴾ على القراءة الواحدة، و«قيمًا» على القراءة الأخرى له وجهٌ آخر، قاله أبو ذرٍّ. انتهى «منه». وفي هامش (ل): عبارة «الفتح»: يعني: يقول: لا تعمد إلى مَالِكَ الَّذي جعله الله لك معيشةً فتعطيَه امرأتك ونحوها.

(٣) في هامش (ج): عبارة «الفتح»: فأبدلوها ياءً؛ لكسرة القاف.

(٤) في هامش (ج): «اثْنَتَيْنِ» كذا بخطِّه بزيادة تاء مثنَّاة فوقيَّة، والَّذي في «المزِّيِّ»: اثنين.

هل يجوز فيها القياس أو يُقتَصر فيها على السَّماع؟ فذهب البصريُّون إلى الثَّاني، والكوفيُّون إلى الأوَّل، والمسموع من ذلك أحد عشر لفظًا: أُحاد ومَوحَد، وثُناء ومَثنَى، وثُلاث ومَثلَث، ورُباع ومَرْبع، وخُماس[١] ومَخمَس، وعُشار ومَعشر، لكن قال ابن الحاجب: هل يقال: خُماس ومَخمَس... إلى عُشار ومَعشر؟ فيه خلافٌ، والأصحُّ: أنَّه[٢] لم[٣] يثبت، وهذا هو الذي اختاره المؤلِّف، وجمهور النُّحاة على منع صرفها، وأجاز الفرَّاء صرفها وإن كان المنع عنده أولى، ومنع الصَّرف للعدل والوصف؛ لأنَّها معدولةٌ عن صيغةٍ إلى صيغةٍ؛ وذلك أنَّها معدولةٌ عن عددٍ مكرَّرٍ[٤]، فإذا قلت: جاء القوم أُحاد أو مَوحَد، أو ثُلاث أو مَثلَث؛ كان بمنزلة قولك: جاؤوا واحدًا واحدًا وثلاثةً ثلاثةً، ولا يراد بالعدول[٥] عنه التَّوكيد، إنَّما يراد به تكرير العدد، كقوله: علَّمته الحساب بابًا بابًا، أو للعدل والتَّعريف، أو لعدلها عن عددٍ مكرَّرٍ وعدلها[٦]/ عن التَّأنيث، أو لتكرُّر[٧] العدل... أقوالٌ، وقول البخاريِّ: «يعني: اثنتين وثلاثًا وأربعًا» ليس معناه ذلك، بل معناه: المكرَّر؛ نحو: اثنتين اثنتين، وإنَّما تركه اعتمادًا على الشُّهرة، أو أنَّه عنده ليس بمعنى التَّكرار.

٧٤/٧

١ - بابٌ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا﴾) ألَّا تعدلوا، من أقسط، و«لا» نافيةٌ، أي: وإن حذرتم عدم الإقساط، أي: العدل (﴿فِي الْيَتَامَىٰ﴾ [النِّساء: ٣]) وقُرِئ: (تَقْسِطوا)، بفتح التَّاء من قَسَط، وهو بمعنى: جَارَ، على المشهور في أنَّ الرُّباعيَّ بمعنى: عدل، والثُّلاثيَّ بمعنى: جار، وكأنَّ الهمزة فيه للسَّلب؛ فمعنى أقسط: أزال القَسْط وهو الجور، و«لا»: على هذا زائدةٌ ليس إلَّا، وإلَّا يفسد المعنى، كهي في: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩] وحكى الزَّجَّاج: أنَّ «قسط» الثُّلاثيَّ يُستَعمل استعمال الرُّباعيِّ، وعلى هذا: فتكون «لا» غير زائدةٍ، كهي في الأولى، وجواب

---

(١) «وخماس»: سقط من (ب) و(ص).

(٢) «أنَّه»: ليس في (م).

(٣) في (ص): «أن»، ثمَّ سقط منها: «لم».

(٤) في (د): «مذكورٍ» وهو تحريفٌ.

(٥) في غير (د): «بالمعدول».

(٦) في (د): «أو عدلها».

(٧) في غير (د) و(م): «التكرار».

الشَّرط في: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾: ﴿فَانكِحُوا﴾ أو ﴿فَوَاحِدَةً﴾[1] وثبت الباب وتاليه لأبي ذرٍّ[2].

٤٥٧٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ لَهُ يَتِيمَةٌ فَنَكَحَهَا، وَكَانَ لَهَا عَذْقٌ، وَكَانَ يُمْسِكُهَا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا مِنْ نَفْسِهِ شَيْءٌ، فَنَزَلَتْ فِيهِ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ أَحْسِبُهُ قَالَ: كَانَتْ شَرِيكَتَهُ فِي ذَلِكَ العَذْقِ وَفِي مَالِهِ.

وبه قال[3]: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفرَّاء الرَّازيُّ الصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصَّنعانيُّ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ لَهُ) أي: عنده (يَتِيمَةٌ) مات أبوها (فَنَكَحَهَا) أي: تزوَّجها (وَكَانَ لَهَا عَذْقٌ) بفتح العين المهملة وسكون الذَّال المعجمة آخره قافٌ، أي: نخلةٌ (وَكَانَ) الرَّجل (يُمْسِكُهَا) أي: اليتيمة (عَلَيْهِ) أي: لأجله، فـ«على» هنا تعليليَّةٌ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «فيمسكها عليه» (وَلَمْ يَكُنْ لَهَا) لليتيمة (مِنْ نَفْسِهِ شَيْءٌ، فَنَزَلَتْ فِيهِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ [النِّساء: ٣]) قال هشام بن يوسف: (أَحْسِبُهُ) أي: عروة (قَالَ: كَانَتْ) أي: اليتيمة (شَرِيكَتَهُ) أي: الرَّجل (فِي ذَلِكَ العَذْقِ وَفِي مَالِهِ) وقوله: «إنَّ رجلًا كانت له/ يتيمةٌ» يُوهِم أنَّها نزلت في شخصٍ معيَّنٍ، د٥٦/٥ب

(١) في هامش (ج): قوله: «فواحدة» هذا القول حكاه السمين عن أبي علي وقال: «لا أظنه يصح»، وفي هامش (ل): قوله: «أو فواحدة» قال «السَّمين»: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ إلى آخره: شرطٌ، وفي جوابه وجهان؛ أحدهما: أنَّه قوله: ﴿فَانكِحُوا﴾ وذلك أنَّهم كانوا يتزوَّجون الثَّمان والعشر ولا يقومون بحقوقهنَّ، فلمَّا نزلت ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ﴾ أخذوا، يتحرَّجون من ولاية اليتامى، فقيل لهم: إن خفتم من الجور في حقوق اليتامى؛ فخافوا أيضًا من الجور في حقوق النِّساء، فانكِحوا هذا العدد؛ لأنَّ الكثرة تُفضي إلى الجور، ولا تنفع التَّوبة من ذنب مع ارتكاب مثله، والثَّاني: أنَّ الجواب في قوله: ﴿فَوَاحِدَةً﴾؛ والمعنى: أنَّ الرَّجل منهم كان يتزوَّج اليتيمة الَّتي في ولايته، فلمَّا نزلت الآية؛ تحرَّجوا من ذلك، فقيل لهم: إنْ خفتم من نكاح النِّساء اليتامى؛ فانكِحوا ما طاب من الأجنبيَّات؛ أي: اللاتي [لسن] تحت ولايتكم، فعلى هذا يحتاج إلى تقدير مضاف؛ أي: في نكاح يتامى النِّساء، فإنْ قيل: ﴿فَوَاحِدَةً﴾ جواب لقوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾، فكيف يكون جوابًا للأوَّل؟! أجيب عن ذلك: بأنَّه أعاد الشَّرط الثَّاني -لأنَّه كالأوَّل في المعنى- لمَّا طال الفصل بين الأوَّل وجوابه، وفيه نظرٌ لا يخفى على متأمِّل، والخوف هنا على بابه، والمراد: الحذر.

(٢) «وثبت الباب وتاليه لأبي ذرٍّ»: سقط من (ص).

(٣) «به قال»: ليس في (د).

والمعروف عن هشام بن عروة التَّعميم، ووقع عند الإسماعيليِّ كذلك، ولفظه: «أُنزِلَت في الرَّجل تكون عنده اليتيمة» وكذا في الرِّواية اللَّاحقة من طريق ابن شهابٍ[1] عن عروة [ح: ٤٥٧٤] وقضيَّة العذق في التي يرغب عن نكاحها، وأمَّا التي يرغب في نكاحها؛ فهي التي يعجبه مالها وجمالها، فلا يزوِّجها لغيره، ويريد أن يتزوَّجها بدون صداق مثلها.

٤٥٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أُخْتِي؛ هَذِهِ اليَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجْرِ وَلِيِّهَا، تَشْرَكُهُ فِي مَالِهِ وَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، فَيُرِيدُ وَلِيُّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيَهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ، فَنُهُوا عَنْ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ، وَيَبْلُغُوا لَهُنَّ أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ فِي الصَّدَاقِ، فَأُمِرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ. قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَإِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الآيَةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾: رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ عَنْ يَتِيمَتِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ المَالِ وَالجَمَالِ، قَالَتْ: فَنُهُوا أَنْ يَنْكِحُوا عَمَّنْ رَغِبُوا فِي مَالِهِ وَجَمَالِهِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالقِسْطِ، مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَّ إِذَا كُنَّ قَلِيلَاتِ المَالِ وَالجَمَالِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الأويسيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بفتح الكاف (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد ابن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ) ﵂ (عَنْ) معنى (قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾ [النِّساء: ٣] فَقَالَتْ) عائشة له: (يَا ابْنَ أُخْتِي) أسماء، ولأبي الوقت: «يا بن أخي» (هَذِهِ اليَتِيمَةُ) التي مات أبوها (تَكُونُ فِي حَجْرِ وَلِيِّهَا) القائم بأمورها (تَشْرَكُهُ) بفتح التَّاء والرَّاء، وفي نسخةٍ: «تُشرِكه» بضمٍّ ثمَّ كسرٍ (فِي مَالِهِ، وَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، فَيُرِيدُ وَلِيُّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ) أن يعدل (فِي صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيَهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا[2] غَيْرُهُ) هو معطوفٌ على معمول «بغير» يعني[3]: يريد أن يتزوَّجها بغير أن يعطيها مثل ما يعطيها غيره؛ أي[4]:

---

(١) في (ص): «هشام»، وهو تحريفٌ.

(٢) في هامش (ل): قوله: «ما يعطيَها»: في «فرع المزِّيِّ» بفتح الياء؛ وفي خطِّ الشَّارح بسكونها.

(٣) «يعني»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٤) زيد في (د): «غيره».

ممَّن يرغب في نكاحها، ويدلُّ على ذلك قوله: (فَنُهُوا) بضمِّ النُّون والهاء (عَنْ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ) ولأبي ذرٍّ: «عن ذلك» أي: عن ترك الإقساط (إِلَّا أَنْ[1] يُقْسِطُوا لَهُنَّ، وَيَبْلُغُوا لَهُنَّ) باللَّام، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «بهنَّ» (أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ) أي: طريقتهن (فِي الصَّدَاقِ) وعادتهنَّ في ذلك (فَأُمِرُوا) بالفاء (أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ) ما حلَّ (لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ) أي: سوى اليتامى من النِّساء، وقد تقرَّر أنَّ «ما» لا تُستعمَل في ذوي العقول، واستعملها هنا لهنَّ[2]؛ ذهابًا إلى الصِّفة، كأنَّه قيل: النَّوع الطَّيِّب من النِّساء، أي: الحلال أو المشتَهى، والثَّاني أرجح لاقتضاء المقام، ولأنَّ الأمر بالنِّكاح لا يكون إلَّا في الحلال، فوجب الحمل على شيءٍ آخر، أو إجراء[3] لهنَّ مجرى غير العقلاء لنقصان عقلهنَّ، كقوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ﴾ [النور: ٣١] (قَالَ عُرْوَةُ) بن الزُّبير بالسَّند السَّابق: (قَالَتْ عَائِشَةُ: وَإِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ) طلبوا منه الفتيا في أمر النِّساء (بَعْدَ) نزول (هَذِهِ الآيَةِ)/ وهي: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ ...﴾ إلى ﴿وَرُبَٰعَ﴾ [النِّساء: ٣] (فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى: (﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ﴾) الآية [النِّساء: ١٢٧] (قَالَتْ عَائِشَةُ: وَقَوْلُ اللهِ تَعَالَى فِي آيَةٍ أُخْرَى: (﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النِّساء: ١٢٧]) كذا في رواية صالح، وليس ذلك في آيةٍ[4] أخرى بل هو في نفس الآية، وعند مسلمٍ والنَّسائيِّ -واللَّفظ له- من طريق يعقوب بن إبراهيم ابن سعدٍ[5] عن أبيه بهذا الإسناد في هذا الموضع: فأنزل الله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ فذكر الله أنَّه[6] يُتلَى عليكم/ في الكتاب الآية الأولى؛ وهي قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النِّساء: ٣] قالت عائشة: وقول الله في الآية الأخرى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ قال في «الفتح»: فظهر أنَّه سقط من رواية البخاريِّ شيءٌ (رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ عَنْ يَتِيمَتِهِ) بأن لم[7] يردها (حِينَ تَكُونُ) أي: اليتيمة (قَلِيلَةَ المَالِ وَالجَمَالِ، قَالَتْ) عائشة:

٧٥/٧ — د٥/١٥٧أ

(١) زيد في (ص): «لا»، ولا يصحُّ.

(٢) زيد في (د): «ليس»، ولا يصحُّ.

(٣) في (د): «أجرى».

(٤) في (د): «رواية».

(٥) في غير (د) و(س): «سعيد» وهو تحريفٌ.

(٦) في (ب): «أن ما».

(٧) في (د): «ولم»، وليس فيها: «بأن».

(فَنُهُوا أَنْ يَنْكِحُوا عَمَّنْ رَغِبُوا فِي مَالِهِ وَجَمَالِهِ) بفتح التَّحتيَّة، وللأصيليِّ بضمِّها وإسقاط «عن» (فِي يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالقِسْطِ) بالعدل (مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَّ إِذَا كُنَّ قَلِيلَاتِ المَالِ وَالجَمَالِ) فينبغي أن يكون نكاح الغنية الجميلة ونكاح الفقيرة الذميمة على السواء في العدل.

وسبق في هذا الحديث في «الشَّركة» في «باب شركة اليتيم» [ح: ٢٤٩٤].

٢ - بابٌ: ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾.

﴿وَبِدَارًا﴾: مُبَادَرَةً ﴿أَعْتَدْنَا﴾: أَعْدَدْنَا، «أَفْعَلْنَا» مِنَ العَتَادِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، يُذكَر فيه قوله تعالى: (﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ﴾) من مال اليتامى (﴿بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾) بعد بلوغهم وإيناس رشدهم (﴿فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾) ندبًا بأنَّهم[1] قبضوها؛ لئلَّا يُقدِموا على الدَّعوى الكاذبة، ولأنَّه أنفى للتُّهمة (﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾) حال كونه (﴿حَسِيبًا﴾ [النِّساء: ٦]) أي: محاسبًا، فلا تُخالِفوا ما أُمِرتُم، ولا تَتجاوزوا ما حُدَّ لكم، وسقط لفظ «باب[2]» لأبي ذرٍّ، ولغيره: «﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾[3]» وقالوا[4] بَعْدَ: ﴿فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾: «الآيَةَ»[5].

(﴿وَبِدَارًا﴾) ولأبي ذرٍّ: «﴿بِدَارًا﴾» يريد: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾ [النِّساء: ٦] أي: (مُبَادَرَةً) قبل بلوغهم من غير حاجةٍ (﴿أَعْتَدْنَا﴾) يريد: ﴿أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا[6]﴾ [النِّساء: ١٨] قال أبو عبيدة أي: (أَعْدَدْنَا[7]: أَفْعَلْنَا) في الفرع كأصله[8] (مِنَ العَتَادِ) بفتح العين[9]، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «اعتددنا افتعلنا» ونُظِّر فوقها[10].

---

(١) في (د): «أنَّهم».

(٢) في غير (د) و(م): «الآية» والترجيح من اليونينية.

(٣) زيد في (د) و(م): «الآية».

(٤) في (د): «وقال»، وليس بصحيح.

(٥) في هامش (ج): كذا بخطِّه، ومعناه كما يؤخَذ مِنَ المزِّيِّ وغيره: أنَّ غير أبي ذرٍّ قال بعد قوله: ﴿فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النِّساء: ٦]: «الآية»، وأبو ذرٍّ ساق تمام الآية، فلزم سقوط لفظ «الآية».

(٦) ﴿أَلِيمًا﴾: مثبتٌ من (د).

(٧) في هامش (ج): في «الفرع» كأصله: «أعتدنا افتعلنا»، و«نظر» فوقها كما ترى.

(٨) «في الفرع كأصله»: مثبتٌ من (د) و(م).

(٩) «من العتاد بفتح العين»: جاء في غير (د) و(م) بعد قوله: «اعتددنا افتعلنا».

(١٠) «ونُظِّر فوقها»: مثبتٌ من (د) و(م).

٤٥٧٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي مَالِ الْيَتِيمِ إِذَا كَانَ فَقِيرًا؛ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ مَكَانَ قِيَامِهِ عَلَيْهِ بِمَعْرُوفٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ) هو ابن منصورٍ، كما جزم به المزِّيُّ كخلفٍ، وقيل: هو ابن رَاهُوْيَه قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ[1] بْنُ نُمَيْرٍ) بضمِّ النُّون وفتح الميم، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن كَانَ﴾) من الأولياء (﴿غَنِيًّا﴾) عن مال اليتيم (﴿فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾) عنه ولا يأكل منه شيئًا (﴿وَمَن كَانَ﴾) منهم (﴿فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦]: أَنَّهَا[2] نَزَلَتْ فِي مَالِ الْيَتِيمِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «في والي اليتيم» (إِذَا كَانَ فَقِيرًا أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهُ مَكَانَ قِيَامِهِ عَلَيْهِ بِمَعْرُوفٍ) بقدر حاجته؛ بحيث لا يتجاوز أجرة المثل، ولا يَردُّ[3] إذا أيسر على الصَّحيح عند الشَّافعيَّة، وقيل: يأخذ بالقرض؛ لِمَا رُوِي عن ابن عبَّاسٍ[4] وغيره نظيره، وعن ابن عبَّاسٍ: يأكل من ماله بالمعروف حتى لا يحتاج إلى مال اليتيم، وقيل: لا يأكل وإن كان فقيرًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] وأجيب بأنَّه عامٌّ، والخاصُّ مقدَّمٌ عليه، لا سيَّما وفي قيد الظُّلم إشعارٌ به، ولفظ الاستعفاف والأكل بالمعروف مشعرٌ أيضًا به، وفي حديث عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه: أنَّ رجلًا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ليس لي مالٌ ولي يتيمٌ، فقال: «كُلْ من مال يتيمك غير مسرفٍ ولا مبذِّرٍ ولا متأثِّل مالًا» رواه أحمد/ وغيره، وقوله: «غير متأثِّلٍ» أي: غير جامعٍ، يقال: مالٌ مؤثَّلٌ، أي: مجموعٌ ذو أصلٍ، وأَثْلَةُ الشَّيء[5]: أصله.

د٥/٥٧ب

٣ - بابٌ: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، يُذكَر فيه قوله تعالى: (﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾) للتَّركات (﴿أُولُو الْقُرْبَىٰ

(١) في (د): «الملك» وهو تحريفٌ.

(٢) في (م): «إنَّما».

(٣) في (د): «يردُّه».

(٤) في (ص): «إسحاق»، وليس بصحيحٍ.

(٥) في هامش (ل): قوله: «وأَثْلَة الشَّيء»؛ بفتح الهمزة وسكون المثلَّثة وفتح اللام: كذا في «النِّهاية».

﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ﴾) ممَّن لا يرث (﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨]) من[1] متروك الوالدين والأقربين؛ تطييبًا لقلوبهم وتصدُّقًا عليهم، وقيل: يعود الضَّمير إلى الميراث، وفي أكثر النُّسخ -وهو في الفرع كأصله-: «﴿وَٱلْمَسَٰكِينُ﴾ الآيَةَ» وحُذِف: ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ وهو أمر ندبٍ للبُلَّغ[2] من الورثة، وقيل: أمر وجوبٍ، وكان في ابتداء الإسلام، ثمَّ اختُلِف في نسخه؛ فقيل: بآية المواريث/، فألحق الله لكلِّ ذي حقٍّ حقَّه، وصارت الوصيَّة من ماله؛ يوصي بها لذوي قرابته حيث يشاء، وهذا مذهب جمهور الفقهاء؛ الأئمَّة الأربعة وأصحابهم، وعن ابن عبَّاسٍ: أنَّ الآية محكمةٌ غير منسوخةٍ. ٧٦/٧

٤٥٧٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ الأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ﴾ قَالَ: هِيَ مُحْكَمَةٌ وَلَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ. تَابَعَهُ سَعِيدٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ) بضمِّ الحاء مصغَّرًا[3]، القرشيُّ الكوفيُّ الطُّريثيثيُّ -بضمِّ الطَّاء المهملة وراءٍ ومثلَّثتين مصغَّرًا- صهر عبيد الله بن موسى، يلقَّب بدَارِ أمِّ سلمة لجمعه حديثها وتتبعُّه له، وفي «كامل ابن عديٍّ»: أنَّه كان له اتِّصال بأمِّ[4] سلمة زوج السَّفاح الخليفة، فلُقِّب بذلك، وليس له في «البخاريِّ» سوى هذا الحديث، قال: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ) بن عبيد[5] الرَّحمن (الأَشْجَعِيُّ[6]) الكوفيُّ (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) بفتح الشِّين المعجمة، أبي[7] إسحاق سليمان بن أبي سليمان فيروز الكوفيِّ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاس (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

---

(١) في (د): «أي».

(٢) في (د): «للبالغ».

(٣) «مصغَّرًا»: ليس في (د).

(٤) في (ص): «بزوج أمِّ»، ولا يصحُّ.

(٥) في غير (د) و(س): «عبد»، وهو تحريفٌ. وفي هامش (ج): «عُبَيد الرحمن» مصغَّرًا، فردٌ في الأسماء «فتح».

(٦) في (ل): «ابن عبد الرحمن»، وكلاهما وارد في اسم أبيه، وفي هامش (ل): قوله: «عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعيُّ»: أبو عبد الرحمن الكوفيُّ، ثقة مأمون؛ أثبتُ النَّاس كتابًا في الثَّوريِّ؛ من كبار التَّاسعة؛ مات سنة اثنتين وثمانين.

(٧) في (د): «ابن» وهو تحريفٌ.

رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنهُما) في قوله تعالى: (﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُوا ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ﴾ [النساء: ٨] قَالَ: هِيَ مُحْكَمَةٌ وَلَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ[1]) تفسيرٌ للمحكمة.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عكرمة (سَعِيدٌ) هو ابن جبيرٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ممَّا وصله في «الوصايا» [ح: ٢٧٥٩] بلفظ: «إنَّ ناسًا يزعمون أنَّ هذه الآية نُسِخت، ولا[2] والله ما نُسِخت، ولكنَّها ممَّا تهاون النَّاس بها، هما واليان؛ والٍ يَرِث؛ وذلك الذي يَرزُق، ووالٍ لا يَرِث؛ وذلك الذي يقال له بالمعروف، يقول[3]: لا أملك لك أن أُعطيَك» وجاء عن ابن عبَّاسٍ رواياتٍ أُخرَ ضعيفةٍ عند ابن أبي حاتمٍ وابن مردويه: أنَّها منسوخةٌ.

٤ - بابٌ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين كذا[4] لأبي ذرٍّ، وله[5] عن المُستملي: «بابُ قولِه» بالإضافة: (﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾) يأمركم ويفرض لكم (﴿فِىٓ﴾) شأن ميراث (﴿أَوْلَٰدِكُمْ﴾) العدلَ، فإنَّ أهل الجاهليَّة كانوا يجعلون جميع الميراث للذُّكور دون الإناث، فأمر الله تعالى بالتَّسوية بينهم في أصل الميراث، وفاوت بين الصِّنفين فجعل ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] وذلك لاحتياج الرَّجل إلى مؤونة النَّفقة والكلفة، واستنبط بعضهم من الآية: أنَّ الله تعالى أرحم بخلقه من الوالد بولده؛ حيث وصَّى الوالدين بأولادهم، وثبت «﴿فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾» لأبي ذرٍّ.

٤٥٧٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مُنْكَدِرٍ: عَنْ جَابِرٍ ﵁ قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلِمَةَ مَاشِيَيْنِ، فَوَجَدَنِي النَّبِيُّ ﷺ لَا أَعْقِلُ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ مِنْهُ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ، فَأَفَقْتُ، فَقُلْتُ: مَا تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَنَزَلَتْ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) التَّميميُّ الفرَّاء الرَّازيُّ

---

(١) في (د): «منسوخةٌ».

(٢) «ولا»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في (د): «يقال».

(٤) في (م): «له».

(٥) ليست في (م).

د٥/١٥٨أ الصَّغير قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (هِشَامٌ) هو ابن يوسف/ الصَّنعانيُّ: (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك (أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (ابْنُ مُنْكَدِرٍ) محمَّدٌ، ولأبي ذرٍّ: «ابن المنكدر» بالتَّعريف (عَنْ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله الأنصاريُّ (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) وعن أبيه أنَّه (قَالَ: عَادَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ) الصِّدِّيق رضي الله عنه من مرضٍ (فِي بَنِي سَلِمَةَ) بكسر اللَّام، قوم جابرٍ[1]، بطنٍ من الخزرج، حال كونهما (مَاشِيَيْنِ، فَوَجَدَنِي النَّبِيُّ ﷺ لَا أَعْقِلُ) أي لا أفهم، وزاد أبو ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «شيئًا» وفي «الاعتصام» [ح:٧٣٠٩]: «فأتاني وقد أُغمِي عليَّ» (فَدَعَا بِمَاءٍ، فَتَوَضَّأَ مِنْهُ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ) أي: نفس الماء الذي توضَّأ به (فَأَفَقْتُ) من الإغماء (فَقُلْتُ: مَا تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي مَالِي يَا رَسُولَ اللهِ؟) وفي رواية شعبة عن محمَّد بن المنكدر عند المؤلِّف في «الطَّهارة» [ح:١٩٤]: «فقلت: يا رسول الله لمن الميراث؟ إنَّما يرثني كلالةٌ» (فَنَزَلَتْ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ﴾ [النساء:١١]) كذا لابن جريجٍ، قال الدِّمياطي: وهو وهمٌ، والذي نزل في جابرٍ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ﴾ [النساء:١٧٦] كذا رواه شعبة والثَّوريُّ عن ابن المنكدر، ويؤيِّده ما في بعض طرقه من قول جابرٍ: «إنَّما يرثني كلالةٌ» والكلالة: من[2] لا والدَ له ولا ولدَ، ولم يكن لجابرٍ حينئذٍ ولدٌ ولا والدٌ. انتهى. وفي «مسلمٍ» عن عمرٍو النَّاقد[3]، و«النَّسائيِّ» عن محمَّد بن منصورٍ؛ كلاهما عن ابن عيينة عن ابن المنكدر: «حتَّى نزلت عليه آية الميراث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَـٰلَةِ﴾» وقد ساق البخاريُّ حديث جابرٍ عن قتيبة عن ابن عيينة في أوَّل «كتاب الفرائض» [ح:٦٧٢٣] وفي آخره: «حتَّى نزلت آية الميراث» ولم يذكر ما زاده النَّاقد، قال في «الفتح»: فأَشعَر بأنَّ الزِّيادة عنده[4] مُدْرجةٌ[5] من كلام ابن عيينة، ولم ينفرد ابن جريجٍ بتعيين الآية المذكورة، فقد ذكرها ابن عيينة على الاختلاف عنه، والحاصل: أنَّ المحفوظ عن ابن المنكدر أنَّه قال: آية الميراث، أو: آية الفرائض، والظَّاهر[6] أنَّها: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ كما صرَّح به في رواية ابن جريجٍ ومن/ تابعه، ٧٧/٧

---

(١) في هامش (ج): «بني جابر» كذا بخطِّه، والأَولى كما في «الفتح»: قوم جابر.

(٢) في (د) و(م): «ممن».

(٣) في هامش (ج): هو عمرو بن محمَّد بن بُكَير الناقد، أبو عثمان، نزل الرَّقَّة، ثقة حافظ، مات سنة ٢٣٢.

(٤) «عنده»: ليس في (د).

(٥) في (م): «مندرجةٌ».

(٦) في غير (د) و(م): «فالظَّاهر».

وأمَّا من قال إنَّها: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ فعمدته أنَّ جابرًا لم يكن له حينئذٍ ولدٌ، وإنَّما كان يُورَث كلالةً، فكان المناسب لقصَّته نزول: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ لكنْ ليس ذلك بلازمٍ[1]؛ لأنَّ الكلالة اختُلِف في تفسيرها، فقيل: هي اسم المال الموروث، وقيل: اسم الميِّت، وقيل: اسم الإرث، فلمَّا لم يتعيَّن تفسيرها بمن لا ولد له ولا والد؛ لم يصحَّ الاستدلال؛ لأنَّ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ نزلت في آخر الأمر، وآية المواريث نزلت قبل ذلك بمدَّةٍ في ورثة سعد بن الرَّبيع، وكان قُتِل يوم أُحُدٍ وخلَّف ابنتين وأمَّهما وأخاه، فأخذ الأخ المال فنزلت، وبه احتجَّ من قال: إنَّها لم تنزل في قصَّة جابرٍ، وإنَّما نزلت في قصة ابنتي سعد بن الرَّبيع، وليس ذلك بلازمٍ؛ إذ لا مانع أن تنزل في الأمرين معًا؛ فقد ظهر أن ابن جريجٍ لم يَهِمْ، والله أعلم.

وهذا الحديث قد سبق في «الطَّهارة» [ح: ١٩٤]/. د٥/٥٨ب

٥ - بابٌ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، كذا لأبي ذرٍّ، وله[2] عن المُستملي: «بابُ قولِه» بالإضافة: (﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾) ﴿إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النِّساء: ١٢] وارثٌ من بطنها، أو من صلب بنيها، أو بني بنيها وإن سفل، ذكرًا كان أو أنثى، منكم أو من غيركم.

٤٥٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: عَنْ وَرْقَاءَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: كَانَ المَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَتِ الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ، فَنَسَخَ اللهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ وَالثُّلُثَ، وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ الثُّمُنَ وَالرُّبُعَ، وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ وَالرُّبُعَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابيُّ (عَنْ وَرْقَاءَ) ابن عمر اليشكريِّ، وقيل: الشَّيبانيُّ (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) اسمه: عبد الله، وأبو نَجِيحٍ -بفتح النُّون وكسر الجيم آخره مهملةٌ- اسمه يسارٌ؛ ضدُّ اليمين (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباحٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) أنَّه (قَالَ: كَانَ المَالُ لِلْوَلَدِ) أي: مال الشَّخص إذا مات لولده (وَكَانَتِ الوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ) واجبةً على ما يراه

---

(١) في (ج) و(د) و(م) و(ل): «بذلك»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «ليس بذلك»: كذا بخطِّه، والصَّواب كما في «الفتح»: بلازم.

(٢) «وله»: سقط من (م).

الموصي من المساواة والتَّفضيل (فَنَسَخَ اللهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ) بآية المواريث (فَجَعَلَ لِلذَّكَرِ) من الأولاد (مِثْلَ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ، وَجَعَلَ لِلأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ) إن كان للميِّت ولدٌ[1] ذكرٌ أو أنثى (وَالثُّلُثَ) إن لم يكن له ولدٌ (وَجَعَلَ لِلْمَرْأَةِ) أي: الزَّوجة (الثُّمُنَ) مع الولد (وَالرُّبُعَ) مع عدمه (وَلِلزَّوْجِ الشَّطْرَ) مع عدم الولد (وَالرُّبُعَ) عند وجوده.

وهذا الحديث قد مرَّ في «الوصايا» [ح: ٢٧٤٧].

٦ - بابٌ: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ الآيَةَ، وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿لَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾: لَا تَقْهَرُوهُنَّ. ﴿حُوبًا﴾: إِثْمًا. ﴿تَعُولُوا۟﴾: تَمِيلُوا ﴿نِحْلَةً﴾: النِّحْلَةُ: المَهْرُ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا۟ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾) ﴿أَن تَرِثُوا۟﴾: في موضع رفعٍ على الفاعليَّة بـ﴿يَحِلُّ﴾ أي: لا يحلُّ لكم إرث النِّساء و﴿ٱلنِّسَآءَ﴾: مفعولٌ به، إمَّا على حذف مضافٍ، أي: أن ترثوا أموال النِّساء، والخطاب للأزواج؛ لأنَّه رُوي: «أنَّ الرَّجل كان إذا لم يكن له في المرأة غرضٌ؛ أمسكها حتَّى تموتَ، فيرثَها، أو تفتدي بمالها إن لم تمت» وإمَّا من غير حذفٍ؛ على معنى: أن يَكُنَّ[2] بمعنى الشَّيء الموروث إن كان الخطاب للأولياء أو لأقرباء الميِّت، كما يأتي قريبًا إن شاء الله تعالى، و﴿كَرْهًا﴾: في موضع نصبٍ على الحال من ﴿ٱلنِّسَآءَ﴾ أي: ترثوهنَّ كارهاتٍ أو مُكرَهاتٍ (﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾) جزمٌ بـ﴿لَا﴾ النَّاهية، أو نصبٌ عطفٌ على ﴿أَن تَرِثُوا۟﴾ و﴿لَا﴾: لتأكيد النَّفي، وفي الكلام حذفٌ، أي: لا تعضلوهنَّ من النِّكاح؛ إن كان الخطاب للأولياء، أو[3] لا تعضلوهنَّ من الطَّلاق إن كان الخطاب[4] للأزواج (﴿لِتَذْهَبُوا۟ بِبَعْضِ﴾) اللَّام متعلِّقة بـ﴿تَعْضُلُوهُنَّ﴾ والباء للتَّعدية المرادفة لهمزتها أو للمصاحبة، فالجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحال ويتعلَّق بمحذوفٍ، أي: لتذهبوا مصحوبين ببعض (﴿مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾ [النِّساء: ١٩] الآيَةَ[5]) و﴿مَا﴾: موصولةٌ بمعنى: الذي، أو نكرةٌ موصوفةٌ، وعلى التَّقديرين فالعائد محذوفٌ،

---

(١) «ولدٌ»: سقط من (م).

(٢) في هامش (د) من نسخةٍ: «يكون».

(٣) في (ص): «أي»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) «الخطاب»: مثبتٌ من (د).

(٥) «الآية»: سقط من (د) و(م).

وسقط «﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾... إلى ﴿ءَاتَيْتُمُوهُنَّ﴾» لغير أبي ذرٍّ، وقالوا: «الآية»[1].

(وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ممَّا وصله الطَّبريُّ وابن أبي حاتمٍ: (﴿لَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾) أي: (لَا تَقْهَرُوهُنَّ) بالقاف، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «لا تنتهروهنَّ» بالنُّون.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ﴾ (﴿حُوبًا﴾ [النِّساء: ٢]) قال ابن[2] عبَّاسٍ فيما وصله ابن أبي حاتمٍ بإسنادٍ صحيحٍ أي: (إثمًا).

د٥/١٥٩أ وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا﴾ (﴿تَعُولُوا﴾ [النِّساء: ٣]) قال ابن عبَّاسٍ فيما وصله ابن المنذر أي/: (تَمِيلُوا) من عال يعول؛ إذا مال وجار، وفسَّره الإمام الشَّافعيُّ: بألَّا تكثر عيالكم، وردَّه جماعةٌ كأبي بكر بن داود الرَّازيِّ والزَّجَّاج، فقال الزَّجَّاج: هذا غلطٌ من جهة المعنى واللَّفظ؛ أمَّا الأوَّل؛ فإنَّ[3] إباحة السَّراري -مع أنَّها مظنَّة كثرة العيال- كالتَّزوج، وأمَّا اللَّفظ فلأنَّ مادة «عال» بمعنى: كثر عياله من ذوات الياء؛ لأنَّه من العيلة، وأما «عال» بمعنى: جار؛ فمن ذوات الواو، فاختلفت المادَّتان، وقال صاحب «النَّظم»: قال أوَّلًا: ﴿أَلَّا تَعْدِلُوا﴾[4]، فوجب أن يكون ضدَّه/ الجور، وأيضًا ٧٨/٧ فقد خالف المفسِّرين، وقد ردَّ النَّاس على هؤلاء؛ فأمَّا قولهم: إنَّ التَّسرِّي أيضًا تكثر معه العيال مع أنَّه مباحٌ؛ فممنوعٌ؛ لأنَّ الأمَةَ ليست كالمنكوحة؛ ولذا يعزل عنها بغير إذنها، ويؤجِّرها، ويأخذ أجرتها ينفقها عليه وعليها وعلى أولادها، ويقال: عال الرَّجل عياله يَعولُهم، أي: مانَهم يمُونهم، أي: أنفق عليهم، ومنه: «ابدأ بنفسك ثمَّ بمن تعول» وحكى ابن الأعرابيِّ: عال الرَّجل يعول: كثر عياله، وعال يعيل: افتقر وصار له عائلةٌ[5]، والحاصل: أنَّ «عال» يكون لازمًا ومتعدِّيًا؛ فاللَّازم: يكون بمعنى: مال وجار، ومنه: عال الميزان، وبمعنى: كثر عياله، وبمعنى: تفاقم الأمر، والمضارع من كلِّه «يَعُول»، وعال الرَّجل: افتقر، وعال في الأرض: ذهب فيها، والمضارع من هذين «يَعِيْل»، والمتعدِّي: يكون بمعنى: أثقل، وبمعنى: مان من المؤونة، وبمعنى: غلب، ومنه: عيل صبري، ومضارع هذا كلِّه «يعول»، وبمعنى: أعجز، يقال: عالني الأمر، أي:

---

(١) «وقالوا: الآية»: ليس في (ص).

(٢) زيد في (د): «أبي»، وليس بصحيحٍ.

(٣) في (ب) و(س): «فلأنَّ».

(٤) في (م): «تقولوا»، وهو تحريفٌ.

(٥) في هامش (ج): ومنه: قول أبي طالب: بميزان صدقٍ وزنه غير عائلٍ.

أعجزني، ومضارع هذا «يعيل»، والمصدر «عَيْلٌ» و«مَعِيلٌ»[1]، فقد تلَّخص من هذا: أنَّ «عال» اللَّازم يكون تارةً من ذوات الواو، وتارةً من ذوات الياء باختلاف المعنى، وكذلك «عال» المتعدِّي أيضًا؛ فقد روى الأزهريُّ عن الكسائيِّ قال: عال الرَّجل: إذا افتقر، وأعال: إذا كثر عياله، قال: ومن العرب الفصحاء من يقول: عال يعول إذا كثر عياله، قال الأزهريُّ: وهذا يقوِّي قول الشَّافعيِّ؛ لأنَّ الكسائيَّ لا يحكي عن العرب إلَّا ما حفظه وضبطه، وقول الشَّافعيِّ نفسه حجَّةٌ، وحكى البغويُّ عن أبي حاتمٍ قال: كان الشَّافعيُّ أعلم بلسان العرب منَّا، ولعلَّه لغةٌ[2]، وعن أبي عمرٍو الدُّوريِّ القارئ -وكان من أئمَّة اللُّغة- قال: هي لغة حِمْيَر، وأمَّا قولهم: إنَّه خالف المفسِّرين؛ فليس كذلك؛ فقد روي عن زيد بن أسلم نحو قوله، أسنده الدَّارقطنيُّ وذكره الأزهريُّ في كتابه «تهذيب اللُّغة»، وأمَّا قولهم: اختلفت المادَّتان؛ فليس بصحيحٍ؛ فقد تقدَّم حكاية ابن الأعرابيِّ عن العرب: عال الرَّجل يعول كثر عياله، وحكاية الكسائيِّ والدُّوريِّ، وقرأ طلحة بن مصرِّفٍ: (ألَّا تُعيلوا) بضمِّ تاء المضارعة، من أعال: كثر عياله، وهي تعضد تفسير/ الشَّافعيِّ من حيث المعنى، وقد بسط الإمام فخر الدِّين العبارة في الرَّدِّ على أبي بكر الرَّازيِّ، وقال: الطَّعن لا يصدر إلَّا عن كثرة الغباوة وقلَّة المعرفة، وقال الزَّمخشريُّ بعد أن وجَّه قول الشَّافعيِّ بنحو ما سبق: وكلام مثله من أعلام العلم وأئمَّة الشَّرع ورؤوس المجتهدين حقيقٌ بالحمل على الصِّحَّة والسَّداد، وكفى بكتابنا المترجم بكتاب «شافي العيِّ من كلام الشافعيِّ» شاهدًا بأنَّه أعلى كعبًا وأطول باعًا في علم كلام العرب من أن يخفى عليه مثل هذا، ولكنَّ للعلماء طرقًا وأساليب، فسلك في تفسير هذه الكلمة طريقة الكنايات[3]. انتهى. وقوله: «أعلى كعبًا»: مثلٌ لاطِّلاعه على علوم العربية، وكونه ذا حظٍّ وافرٍ فيها.

د٥/٥٩ب

وقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ﴾ (﴿نِحْلَةً﴾ [النِّساء: ٤]) قال ابن عبَّاسٍ فيما وصله ابن أبي حاتمٍ والطَّبريُّ: (النِّحْلَةُ) ولأبي ذرٍّ: «فالنِّحلة»: (المَهْرُ) وقيل: فريضةٌ مسمَّاةٌ، وقيل: عطيَّةٌ وهبةٌ، وسُمِّي الصَّداق نِحْلةً؛ من حيث إنَّه[4] لا يجب في مقابلته غير التَّمتُّع دون عوضٍ[5] ماليٍّ.

---

(١) في (د) و(م): «ويعيل»، وليس بصحيحٍ.

(٢) في (د): «لغته».

(٣) في (ب): «الكناية».

(٤) في (د): «نحلةً لأنَّه».

(٥) في (د): «عرضٍ» ولعلَّه تحريفٌ.

٤٥٧٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: وَذَكَرَهُ أَبُو الحَسَنِ السُّوَائِيُّ، وَلَا أَظُنُّهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ﴾ قَالَ: كَانُوا إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ؛ كَانَ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقَّ بِامْرَأَتِهِ، إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَزَوَّجَهَا، وَإِنْ شَاؤُوا زَوَّجُوهَا، وَإِنْ شَاؤُوا لَمْ يُزَوِّجُوهَا، فَهُمْ أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي ذَلِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزيُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بفتح الهمزة وسكون السِّين المهملة وبالموحَّدة، القرشيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) أبو إسحاق سليمان بن[1] فيروز (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄. (قَالَ الشَّيْبَانِيُّ) سليمان (وَذَكَرَهُ) أي: الحديث (أَبُو الحَسَنِ) اسمه: عطاءٌ (السُّوَائِيُّ) بضمِّ السِّين وتخفيف الواو ممدودًا، وليس هو مهاجرًا المذكور في «باب الإبراد بالظُّهر» [ح: ٥٣٩] لأنَّ ذاك[2] تيميٌّ لا سُوائيٌّ[3] (وَلَا أَظُنُّهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄، فيه: أنَّ الشَّيبانيَّ له فيه طريقان؛ إحداهما: موصولةٌ؛ وهي عكرمة عن ابن عبَّاسٍ، والثَّانية: مشكوكٌ في وصلها؛ وهي أبو الحسن السُّوائيُّ عن ابن عبَّاسٍ، في قوله تعالى: (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ﴾ [النِّساء: ١٩] قَالَ: كَانُوا) أي: أهل الجاهليَّة، كما قاله السُّدِّيُّ، أو أهل المدينة كما قاله الضَّحَّاك، وقال الواحديُّ: في الجاهليَّة وأوَّل[4] الإسلام (إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ؛ كَانَ/ أَوْلِيَاؤُهُ أَحَقَّ بِامْرَأَتِهِ، إِنْ شَاءَ بَعْضُهُمْ تَزَوَّجَهَا) إن كانت جميلةً بصداقها الأوَّل (وَإِنْ شَاؤُوا زَوَّجُوهَا) لمن أرادوا، وأخذوا صداقها (وَإِنْ شَاؤُوا لَمْ يُزَوِّجُوهَا) بل يحبسونها حتَّى تموت فيرثونها، أو تفتدي نفسها (فَهُمْ) بالفاء، ولأبي ذرٍّ: «وهم» (أَحَقُّ بِهَا مِنْ أَهْلِهَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي ذَلِكَ) وفي رواية أبي معاوية عن الشَّيبانيِّ، عن عكرمة وحده عن ابن عبَّاسٍ في هذا الحديث تخصيص ذلك بمن مات زوجها قبل أن يدخل بها، وعند الطَّبريِّ[5] من طريق[6] ابن

٧٩/٧

(١) «ابن»: سقط من (ب).

(٢) في (د) و(م): «هذا».

(٣) في هامش (ج): قوله: «تيميٌّ لا سُوائيٌّ» صوابه العكس، أو يراد به: أقرب مذكور، وهو المذكور في الإبراد.

(٤) في (د) و(م): «وأهل»، وهو تحريفٌ.

(٥) في غير (د): «الطَّبراني» والمثبت هو الصَّواب. وهو في تفسيره (١٠٦/٨).

(٦) في (د): «حديث».

جريجٍ عن عكرمة: أنَّها نزلت في قضيَّةٍ خاصَّةٍ، قال: نزلت في كُبَيْشَة[1]/ بنت مَعْن بن عاصم بن الأوس، وكانت تحت أبي قيس بن الأسلت فتوفِّي عنها، فجنح عليها ابنه، فجاءت النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم فقالت: يا نبي الله لا أنا ورثتُ زوجي، ولا أنا تُركت فأنكح، فنزلت الآية، وبإسنادٍ حسنٍ عن أبي أُمامة بن سهل بن حنيفٍ عن أبيه قال: لمَّا توفِّي أبو قيس بن الأسلت؛ أراد ابنه أن يتزوَّج امرأته، وكان ذلك لهم[2] في الجاهليَّة، فنزلت هذه الآية، وقال زيد بن أسلم: كان أهل يثرب إذا مات الرَّجل منهم في الجاهليَّة؛ وَرِثَ امرأته من يَرِث مالَه، وكان يَعضِلُها حتَّى يرثها أو يُزوِّجها من أراد، وكان أهل تهامة يُسِيء الرَّجل صحبة المرأة حتَّى يطلِّقها، ويشترط عليها ألَّا تَنكِح إلَّا من أراد حتَّى تفتدي منه ببعض ما أعطاها، فنهى الله تعالى المؤمنين عن ذلك، رواه ابن أبي حاتمٍ، وعن ابن عبَّاسٍ: كانت المرأة في الجاهليَّة إذا مات زوجها فجاء رجلٌ، فألقى عليها ثوبًا[3]؛ كان أحقَّ بها، وعنه من طريق السُّدِّيِّ: إن سبق الوارث فألقى عليها ثوبه؛ كان أحقَّ بها، وإن سبقت هي إلى أهلها؛ فهي أحقُّ بنفسها.

وحديث الباب أخرجه المؤلِّف أيضًا في «الإكراه» [ح:٦٩٤٨] وأبو داود في «النِّكاح»، والنَّسائيُّ في «التَّفسير».

٧ - بابٌ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ الآيَةَ

وَقَالَ مَعْمَرٌ: ﴿مَوَالِيَ﴾: أَوْلِيَاءَ وَرَثَةً، ﴿عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: هُوَ مَوْلَى اليَمِينِ؛ وَهْوَ الحَلِيفُ، وَالمَوْلَى أَيْضًا: ابْنُ العَمِّ، وَالمَوْلَى: المُنْعِمُ المُعْتِقُ، وَالمَوْلَى: المُعْتَقُ، وَالمَوْلَى: المَلِيكُ، وَالمَوْلَى: مَوْلًى فِي الدِّينِ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، كذا بإثبات «الباب» لأبي ذرٍّ، وله عن المُستملي: «بابُ قولِهِ» بالإضافة: (﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ الآيَةَ [النساء: ٣٣]) زاد أبو ذرٍّ والوقت: «﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾» أي: والذين تحالفتم بالأيمان المؤكَّدة أنتم وهم «﴿فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾» من الميراث «﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾» أي: ولكلِّ شيءٍ تركه الوالدان

(١) في هامش (ج): «في كبيشة» سقطت «في» من قلم المصنِّف.

(٢) «لهم»: ليس في (د).

(٣) في (ب) و(س): «ثوبه».

والأقربون عيَّنا وُرَّاثًا[١] يأخذونه، و﴿مِمَّا[٢] تَرَكَ﴾ بيانٌ لـ «كلٍّ»، وفيه: أنَّه فصل بينهما بعامل الموصوف، وإن جعلنا ﴿مَوَٰلِيَ﴾ صفةً لـ «كلٍّ» فالتَّقدير: لكلِّ طائفةٍ جعلناهم موالي نصيبٌ ممَّا ترك هؤلاء، أو[٣] لكلِّ ميِّتٍ جعلنا ورثةً من هذا المتروك، وفيه أيضًا ضعفٌ؛ لخروج الأولاد عنه، وإن جُعِل التَّقدير: لكلِّ أحدٍ جعلنا موالي؛ فتكون «من» صلة ﴿مَوَٰلِيَ﴾ لأنَّهم في معنى الوُرَّاث[٤]، وفاعل ﴿تَرَكَ﴾: ضميرٌ يعود على «كلٍّ» و﴿ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾: بيانُ الموالي، كأنَّه جواب من سأل عنهم، وسقط لأبي ذرٍّ لفظ «الآية» (وَقَالَ مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ الصَّنعانيُّ، كما قاله[٥] الكِرمانيُّ، أو هو[٦] معمر بن المثنَّى، كما قاله ابن حجرٍ: (﴿مَوَٰلِيَ﴾) أي: (أَوْلِيَاءَ وَرَثَةً) بنصب الكلمتين تفسيرًا للموالي، وثبت لأبي ذرٍّ: «وقال معمرٌ» ولأبوي ذرٍّ والوقت: «وقال معمرٌ: أولياءُ موالي» بالإضافة؛ نحو: شجرُ الأراك، والإضافة للبيان، «وأولياءُ ورثةٍ»؛ بالإضافة أيضًا (﴿عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾: هُوَ مَوْلَى اليَمِينِ وَهْوَ الحَلِيفُ) يعني: أولياء الميِّت الذين يلون ميراثه ويحوزونه على نوعين: وليٌّ بالإرث وهو[٧] ﴿ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ ووليُّ الموالاة[٨] وعقد الولاة وهم ﴿ٱلَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ وثبت: «أيمانكم» لأبي ذرٍّ (وَالمَوْلَى[٩] أَيْضًا: ابْنُ العَمِّ) قاله ابن جريرٍ[١٠] نقلًا عن العرب، وأنشد عليه قول الفضل[١١] ابن العبَّاس/:

د٥/٦٠ب

مَهْلًا بَنِي عَمِّنا مَهْلًا مَوالِينَا ... لا تُظْهِرُنَّ لنَا ما كَانَ مَدْفُونَا

---

(١) في (د): «وراثًا».

(٢) في (د) و(م): «وما».

(٣) في (ص): «و».

(٤) في (د): «الوارث».

(٥) في (ص) و(م): «قال».

(٦) «هو»: مثبتٌ من (د).

(٧) في (د): «وهم».

(٨) في (ص): «الولادة»، وفي غير (د): «الولاة»، ولعلَّها تحريفٌ.

(٩) في (م): «الموالي» ولعله تحريفٌ.

(١٠) في (م): «جريج» ولعلَّه تحريفٌ.

(١١) في (د): «الفضيل» وهو تحريفٌ.

(وَالمَوْلَى: المُنْعِمُ المُعْتِقُ) بكسر التَّاء: الذي أنعم على مرقوقه بالعتق (وَالمَوْلَى: المُعْتَقُ) بفتح التَّاء: الذي كان رقيقًا فمُنَّ عليه بالعتق[1] (وَالمَوْلَى: المَلِيكُ) لأنَّه يلي أمور النَّاس (وَالمَوْلَى: مَوْلًى فِي الدِّينِ) وقيل غير ذلك ممَّا يطول استقصاؤه.

٤٥٨٠ - حَدَّثَنِي الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ إِدْرِيسَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ قَالَ: وَرَثَةً، ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾: كَانَ المُهَاجِرُونَ لَمَّا قَدِمُوا المَدِينَةَ يَرِثُ المُهَاجِرُ الأَنْصَارِيَّ دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ لِلأُخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ نُسِخَتْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ مِنَ النَّصْرِ، وَالرِّفَادَةِ، وَالنَّصِيحَةِ، وَقَدْ ذَهَبَ المِيرَاثُ وَيُوصِي لَهُ. سَمِعَ أَبُو أُسَامَةَ إِدْرِيسَ، وَسَمِعَ إِدْرِيسُ طَلْحَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بفتح الصَّاد المهملة[2] وسكون اللَّام آخره مثنَّاةٌ فوقيَّةٌ، الخاركيُّ -بخاءٍ معجمةٍ- البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد ابن أسامة (عَنْ إِدْرِيسَ) بن يزيد الأوديِّ (عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ) بفتح الصَّاد المهملة وكسر/ الرَّاء، ٨٠/٧ اليامِيِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) في قوله تعالى: (﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ قَالَ: وَرَثَةً) وبه قال قتادة ومجاهدٌ وغيرهما (﴿وَالَّذِينَ عَاقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٣]) أي: عاقدت ذوو أيمانكم ذوي أيمانهم، قال ابن عبَّاسٍ: (كَانَ المُهَاجِرُونَ لَمَّا قَدِمُوا المَدِينَةَ يَرِثُ المُهَاجِرُ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «المهاجريُّ» بزيادة مثنَّاةٍ تحتيَّةٍ مشدَّدةٍ (الأَنْصَارِيَّ دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ) أي: أقربائه (لِلأُخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَيْنَهُمْ) بين المهاجرين والأنصار، وهذا كان في ابتداء الإسلام (فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ نُسِخَتْ) بضمِّ النُّون مبنيًّا للمفعول، أي: وراثة الحليف بآية: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾ وروى الطَّبريُّ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاسٍ قال: «كان الرَّجل يعاقد الرَّجل، فإذا مات أحدهما[3] ورثه الآخر، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾[4] [الأحزاب: ٦]» ومن طريق قتادة:

---

(١) قوله: «بفتح التَّاء: الذي كان رقيقًا فمُنَّ عليه بالعتق»، سقط من (ص).

(٢) «المهملة»: ليس في (د).

(٣) «أحدهما»: ليس في (د).

(٤) قوله: «فأنزل الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾»، سقط من (د) و(م).

«كان الرَّجل يعاقد الرَّجل في الجاهليَّة فيقول: دمي دمُك، وتَرِثني وأَرِثُك، فلمَّا جاء الإسلام؛ أُمِرُوا أن يؤتوهم نصيبهم من الميراث وهو السُّدس، ثمَّ نُسِخَ ذلك بالميراث، فقال: ﴿وَأُوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾» وهذا هو المعتمد، ويُحتَمل أن يكون النَّسخ وقع مرَّتين: الأولى: حيث كان المعاقد يرث وحده دون العصبة، فنزلت: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ﴾[1] فصاروا جميعًا يرثون، وعلى هذا يَتَنَزل[2] حديث ابن عبَّاسٍ، ثمَّ نُسِخ ذلك بآية[3] الأحزاب، وخُصَّ الميراث بالعصبة، قاله في «الفتح» (ثُمَّ قَالَ) أي: ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: (﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ مِنَ النَّصْرِ، وَالرِّفَادَةِ) بكسر الرَّاء، أي: المعاونة (وَالنَّصِيحَةِ) والجارُّ والمجرور متعلِّق بمحذوفٍ، أي: والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم، كما صرَّح به الطَّبريُّ في روايته عن كُرَيبٍ عن أبي أسامة بهذا الإسناد (وَقَدْ ذَهَبَ المِيرَاثُ) بين المتعاقدين (وَيُوصِي لَهُ) بكسر الصَّاد، أي: للحليف.

وهذا الحديث قد[4] سبق في «باب ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾» في «الكفالة» [ح: ٢٢٩٢].

(سَمِعَ أَبُو أُسَامَةَ) حمَّادُ بن أسامة (إِدْرِيسَ) بن يزيد الأوديَّ (وَسَمِعَ إِدْرِيسُ طَلْحَةَ)/ بن مُصرِّف، وفيه التَّصريح بالتَّحديث، ولم يثبت هذا إلَّا في رواية أبي ذرٍّ عن[5] المُستملي والكُشْميهَنيِّ، كما في الفرع كأصله[6]، وقال ابن حجرٍ: في رواية المُستملي وحده، وتبعه العينيُّ. ‌‌د٥/١٦١أ

٨ - بابٌ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ يَعْنِي: زِنَةَ ذَرَّةٍ

هذا[7] (بابٌ) بالتَّنوين كذا لأبي ذرٍّ، وله عن المُستملي: «بابُ قولِهِ» بزيادة «قوله» مع الإضافة: (﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النِّساء: ٤٠]) أي: لا يُنقِص من ثواب أعمالهم ذرَّةً (يَعْنِي: زِنَةَ ذَرَّةٍ) والذَّرة في الأصل: أصغر النَّمل التي لا وزن لها[8]، وقيل: ما يرفعه الرِّيح من التُّراب،

(١) ﴿مَوَالِيَ﴾: مثبتٌ من (د).

(٢) في (د): «ينزل».

(٣) في (د): «آية».

(٤) «قد»: ليس في (د).

(٥) «أبي ذرٍّ عن»: ليس في (د) و(م) والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٦) «كأصله»: ليس في (د).

(٧) «هذا»: ليس في (د).

(٨) في هامش (ج): «الذَّرُّ» صغار النمل، ومئةٌ منها زنةُ حبَّة شعير «قاموس».

وقيل: كلُّ جزءٍ من أجزاء الهباء في الكوَّة ذرَّةٌ، ويقال: زنتها ربع ورقة نخالةٍ، وورقة النُّخالة: وزن ربع خردلةٍ، ووزن الخردلة: ربع سمسمةٍ، ويقال: لا وزن لها.

٤٥٨١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ أُنَاسًا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «نَعَمْ هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا قَالَ: «وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، ضَوْءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟». قَالُوا: لَا، قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ اللهِ عز وجل يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا، إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ؛ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ: تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللهِ مِنَ الأَصْنَامِ وَالأَنْصَابِ إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ بَرٌّ أَوْ فَاجِرٌ وَغُبَّرَاتُ أَهْلِ الكِتَابِ؛ فَيُدْعَى اليَهُودُ فَيُقَالُ لَهُمْ: مَنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابْنَ اللهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَمَاذَا تَبْغُونَ؟ فَقَالُوا: عَطِشْنَا رَبَّنَا، فَاسْقِنَا، فَيُشَارُ أَلَا تَرِدُونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ المَسِيحَ ابْنَ اللهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَاذَا تَبْغُونَ؟ فَكَذَلِكَ مِثْلَ الأَوَّلِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ؛ أَتَاهُمْ رَبُّ العَالَمِينَ فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا، فَيُقَالُ: مَاذَا تَنْتَظِرُونَ؟! تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا عَلَى أَفْقَرِ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ، وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ، وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ رَبَّنَا الَّذِي كُنَّا نَعْبُدُ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: لَا نُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا؛ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ) الرَّمليُّ يعرف بابن الواسطيِّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (أَبُو عُمَرَ) بضمِّ العين (حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضدُّ المَيْمَنة، العقيليُّ -بالضمِّ- الصَّنعانيُّ نزيل عسقلان (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) العدويِّ المدنيِّ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالسِّين المهملة المخفَّفة، الهلاليِّ المدنيِّ، مولى ميمونة (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ: أَنَّ أُنَاسًا) بضمِّ الهمزة، ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ وابن عساكر: «ناسًا» بحذفها (فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: نَعَمْ) ترونه، وهذه رؤية الامتحان المميِّزة بين من عَبَدَ الله وبين

من عبد غيره، لا رؤية الكرامة التي هي ثواب أوليائه في الجنة (هَلْ تُضَارُّونَ) بضمِّ أوَّله ورائه مشَّددةٍ بصيغة المفاعلة، أي: لا تضرُّون أحدًا ولا يضرُّكم لمنازعةٍ ولا مجادلةٍ ولا مضايقةٍ (فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ) ثم أكَّده بقوله: (بِالظَّهِيرَةِ) وهي اشتداد حرِّ الشَّمس بالنَّهار في الصَّيف (ضَوْءٌ) بالرَّفع، وأعربه في «الكواكب» بالجرِّ بدلًا ممَّا قبله، ولمسلمٍ: «صحوًا»[1]، ثمَّ زاده تأكيدًا بقوله: (لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ) هي كالظَّهيرة في الشَّمس (ضَوْءٌ) بالرَّفع[2] أو[3] بالجرِّ كما مرَّ (لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: وَهَلْ تُضَارُّونَ/ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ ضَوءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا) كَذَا فِي حَاشية الفرع بالتَّكرار مصحَّحًا عليه[4]، وليس في «اليونينيَّة» وهو تكرارٌ لا فائدة فيه، ولعلَّه سهوٌ فيما يظهر[5] (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ اللهِ ﷻ يَوْمَ القِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا) التَّشبيه الواقع هنا إنَّما هو في الوضوح وزوال الشَّكِّ، لا في المقابلة والجهة وسائر الأمور العادية عند رؤية المُحْدَثات، فالرؤية له تعالى حقيقةٌ، لكنَّا لا نكيِّفها بل نَكِل كُنْهَ معرفتها إلى علمه تعالى (إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ؛ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ) أي: نادى منادٍ (تَتْبَعُ[6]) بسكون المثنَّاة الفوقيَّة، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْميهَنيِّ: «تَتَّبِعُ» بتشديدها، وله عن المُستملي: «فَتَتْبَعُ» بزيادة فاءٍ مع سكون الفوقيَّة والرَّفع في كلِّها، ويجوز الجزم بتقدير اللَّام (كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللهِ مِنَ الأَصْنَامِ) جمع صَنَمٍ: ما عُبِد من دون الله

81/7

---

(١) «ولمسلمٍ صحوًا»: سقط من (د)، وجاء في (ص) سابقًا بعد لفظ: «بالرَّفع»، في (م) بعد لفظ: «الصيف»، وفي هامش (ل): لفظ عبارة مسلم: قال رسول الله ﷺ: «هل تضارُّون في رؤيةِ الشَّمسِ بالظَّهيرة صحوًا ليس معها سحاب؟ وهل تضارُّون في رؤية القمر ليلةَ البدر صحوًا ليس فيها سحاب؟» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «ما تضارُّون في رؤية الله يوم القيامة إلَّا كما تضارُّون في رؤية أحدهما»... إلى آخره. انتهى. المقصود، وفي رواية: «إذا كان يوم صحوٍ».

(٢) زيد في (ص): «كما مرَّ».

(٣) في (ص): «و».

(٤) قوله: «قَالَ: وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ ضَوءٌ لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا كَذَا فِي حَاشية الفرع بالتَّكرار مصحَّحًا عليه»، ليس في (د) و(م). وهو في هامش (ج).

(٥) قوله: «وليس في اليونينيَّة، وهو تكرارٌ لا فائدة فيه، ولعلَّه سهوٌ فيما يظهر»، مثبتٌ من (ب) و(س). وهو في هامش (ج).

(٦) في (د): «يتبع»، وفي «اليونينيَّة» معًا.

(وَالأَنْصَابِ)/ جمع نُصْبٍ[1]: حجارةٌ كانت تُعبَد من دون الله (إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ بَرٌّ) هو مطيعٌ لربِّه (أَوْ فَاجِرٌ) منهمكٌ في المعاصي والفجور (وَغُبَّرَاتُ أَهْلِ الكِتَابِ)[2] بضمِّ الغين المعجمة وتشديد الموحَّدة المفتوحة بعدها راءٌ، بالرَّفع والجرِّ مع الإضافة فيهما لأبي ذرٍّ، وبالجرِّ منوَّنًا للأصيليِّ[3]، أي: بقايا أهل الكتاب (فَيُدْعَى اليَهُودُ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَنْ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ما» (كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابْنَ اللهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ) في كونه ابن الله، ويلزم منه[4] نفي عبادة[5] ابن الله (مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَمَاذَا تَبْغُونَ؟) أي: تطلبون (فَقَالُوا: عَطِشْنَا رَبَّنَا) بإسقاط أداة النِّداء (فَاسْقِنَا، فَيُشَارُ) أي: إليهم (أَلَا تَرِدُونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ) بالسِّين المهملة، هو الذي تراه نصف النَّهار في الأرض القفر[6] والقاع المستوي في[7] الحرِّ الشَّديد لَامِعًا مثل الماء ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩] (يَحْطِمُ) بكسر الطَّاء المهملة، أي: يكسر (بَعْضُهَا بَعْضًا) لشدة اتِّقادها[8] وتلاطم أمواج لهبها (فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ، ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَنْ[9] كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ المَسِيحَ ابْنَ اللهِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَيُقَالُ لَهُمْ: مَاذَا تَبْغُونَ؟ فَكَذَلِكَ مِثْلَ الأَوَّلِ) أي: فقالوا[10]: عطشنا ربَّنا... إلى آخره (حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ؛ أَتَاهُمْ

(١) في هامش (ل): قوله: «والنُّصُب» بضمَّتين: حجرٌ نُصِبَ وعُبِدَ من دون الله، وجمعهما: أنصاب، وقيل: النُّصُب جمعٌ، واحدها: نصاب، وقيل: هي الأصنام، وقيل غيرها؛ فإنَّ الأصنام مصوَّرة منقوشة، والأنصاب بخلافها، والنَّصب وزان «فَلْس» لغة فيه، وقُرِئ بهما في السَّبعة. «مصباح».

(٢) في هامش (ج): عند السَّمرقنديِّ: «وغير أهل الكتاب» بـ «غير» الَّتي للاستثناء، وهو وهمٌ «ترتيب».

(٣) «للأصيليِّ»: ليس في (د). وفي هامش (ج): في «الفرع»: «وَغُبَّرَاتِ» بالجرِّ منوَّنًا للأصيليِّ، وبالرفع مع الإضافة لأبي ذرٍّ، وفي نسخة: «وَغُيَّرَاتِ» بالمثنَّاة والجرِّ وزيادة «مِن» فيُنظَر ذلك ويُحرَّر «منه».

(٤) «منه»: ليس في (د).

(٥) زيد في (د): «عزير».

(٦) في (ب): «القفراء».

(٧) في (د) و(م): «و».

(٨) في (د): «إيقادها».

(٩) في (ب) و(س): «ما»، وزيد في (د): «ذا».

(١٠) زيد في (ص) و(م): «ربَّنا».

رَبُّ العَالَمِينَ) أي: ظهر لهم وأشهَدَهُم[١] رؤيته من غير تكييفٍ ولا حركةٍ ولا[٢] انتقالٍ (فِي أَدْنَى صُورَةٍ) أي: أقرب صفةٍ (مِنَ الَّتِي رَأَوْهُ) أي: عرفوه (فِيهَا) بأنَّه لا يُشْبِه شيئًا من المُحْدَثات، زاد في نسخة: «(أَوَّل مرةٍ)» (فَيُقَالُ) ولأبي ذرٍّ: «فقال»: (مَاذَا تَنْتَظِرُونَ؟! تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، قَالُوا: فَارَقْنَا النَّاسَ) الذين زاغوا[٣] عن الطَّاعة (فِي الدُّنْيَا عَلَى أَفْقَرِ) أي: أحوج (مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ) في معايشنا ومصالح[٤] دنيانا (وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ) بل قاطعناهم[٥] (وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ رَبَّنَا الَّذِي كُنَّا نَعْبُدُ) في الدُّنيا (فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ) -زاد مسلمٌ في روايته-: نعوذ بالله منك (لَا نُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا؛ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا) وإنَّما قالوا ذلك؛ لأنَّه سبحانه وتعالى تجلَّى لهم بصفةٍ لم يعرفوها، وقال الخطَّابيُّ: قيل: إنَّما حجبهم عن تحقيق الرُّؤية في هذه الكرَّة من أجل مَنْ معهم من المنافقين الذين لا يستحقُّون الرُّؤية وهم عن ربِّهم محجوبون، فإذا تميَّزوا عنهم؛ رُفِعَت الحُجُب، فيقولون عندما يرونه: أنت ربُّنا.

وبقية مباحث ذلك تأتي إن شاء الله تعالى في محلِّها [ح:٧٤٣٧].

٩ - بابٌ: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾؟

المُخْتَالُ وَالخَتَّالُ: وَاحِدٌ، ﴿نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾: نُسَوِّيَهَا حَتَّى تَعُودَ كَأَقْفَائِهِمْ، طَمَسَ الكِتَابَ: مَحَاهُ، ﴿سَعِيرًا﴾: وُقُودًا.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾؟) استفهام توبيخٍ، أي: فكيف حال هؤلاء الكفَّار أو صنيعهم إذا جئنا من كلِّ أمَّةٍ بنبيِّهم يشهد على كفرهم، كقوله[٦] تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] فـ﴿كَيْفَ﴾ في موضع رفعٍ/ خبرُ مبتدأ محذوفٍ، والعامل في ﴿إِذَا﴾ هو هذا المقدَّر، أو في محلِّ نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ، أي: فكيف يكونون أو يصنعون؟! ويجري فيها الوجهان؛ النَّصب على التَّشبيه بالحال، كما هو مذهب سيبويه، أو

د٥/٦٢أ

(١) في (د): «فأشهدهم».

(٢) «لا»: مثبتٌ من (ب) و(س)، ولعلَّه هو الصَّواب.

(٣) زيد في (س) و(ص): «في الدُّنيا».

(٤) في (م): «صالح».

(٥) في (د): «قطعناهم».

(٦) في (م): «لقوله».

على التَّشبيه بالظَّرفيَّة، كما هو مذهب الأخفش؛ وهو العامل في ﴿إِذَا﴾ أيضًا، و﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ متعلِّق بـ﴿جِئْنَا﴾ والمعنى: أنَّه يُؤتَى بنبيٍّ كلِّ أمَّةٍ يشهد عليها ولها (﴿وَجِئْنَا بِكَ﴾)/ يا محمَّد (﴿عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾؟ [النِّساء: ٤١]) أي: تشهد على صدق هؤلاء الشُّهداء لحصولِ علمك بعقائدهم؛ لدلالة كتابك وشرعك على قواعدهم، وقال أبو حيَّان: الأظهر أنَّ هذه الجملة في موضع جرٍّ عطفًا على ﴿جِئْنَا﴾ الأوَّل، أي: فكيف يصنعون في وقت المجيئَين؟!

٨٢/٧

(المُخْتَالُ وَالخَتَّالُ) بفتح الخاء المعجمة والمثنَّاة الفوقيَّة المشدَّدة؛ معناهما (وَاحِدٌ) كذا في رواية الأكثر، ولا ينتظم هذا مع المختال؛ لأنَّ المختال: هو صاحب الخيلاء والكبر، فهو «مفتعلٌ»[1] من الخيلاء، وأمَّا «ختَّال» فهو «فعَّال»، من الختل وهو الخديعة، فلا يمكن أن يكون بمعنى: المختال المراد به: المتكبِّر، وللأصيليِّ: «والخال» بدون الفوقيَّة بدل «الختَّال» وصوَّبه غير واحدٍ؛ لأنَّه يُطلَق على معانٍ، فيكون بمعنى: الخائل وهو المتكبِّر، وقال اليونينيُّ[2]: وعند أبي ذرٍّ: «والختَّال» بالخاء والتَّاء ثالث[3] الحروف في الأصل الذي قابلت به، وأنكر ذلك شيخنا الإمام أبو عبد الله بن مالكٍ، قال: والصَّواب: «والخال» بغير تاءٍ. انتهى. ومراده قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النِّساء: ٣٦].

(﴿نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾ [النِّساء: ٤٧]) أي: (نُسَوِّيَهَا حَتَّى تَعُودَ كَأَقْفَائِهِمْ) حقيقةً، أو هو تمثيلٌ وليس المراد حقيقته حسًّا، وأسند الطَّبريُّ عن قتادة المراد: أن[4] تعود الأوجه في الأقفية، يقال: (طَمَسَ الكِتَابَ): إذا (مَحَاهُ) ومُراده: قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا﴾ فنطمس هنا: نُصِبَ على الحكاية كما لا يخفى.

وقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ﴾ (﴿سَعِيرًا﴾ [النِّساء: ٥٥]) أي: (وُقُودًا) ولأبي ذرٍّ: «جهنَّم سعيرًا وقودًا»[5] ولا محلَّ لسياق هذه الآيات هنا، فيُحتَمل أن يكون من النُّساخ.

---

(١) في (د): «معتل»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في (ب) و(د) و(م): «في اليونينيَّة».

(٣) في (ب): «ثاني».

(٤) في (د): «بأن».

(٥) «ولأبي ذرٍّ: جهنَّم سعيرًا وقودًا»: جاء في (ص) بعد قوله: «من النساخ».

٤٥٨٢ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ - قَالَ يَحْيَى: بَعْضُ الحَدِيثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ -قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ»، قُلْتُ: آقْرَأُ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ أُنزِلَ؟! قَالَ: «فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي» فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ النِّسَاءِ حَتَّى بَلَغْتُ: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ﴾ قَالَ: «أَمْسِكْ»؛ فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ) بن الفضل المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرني» بالإفراد (يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ عَبِيدَةَ) بفتح العين وكسر الموحَّدة، ابن عمرٍو السَّلمانيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) هو ابن مسعودٍ (قَالَ يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان بالإسناد السَّابق: (بَعْضُ الحَدِيثِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ) بفتح العين، و«مرَّة» بضمِّ الميم وتشديد الرَّاء، الجَمَليِّ -بفتح الجيم والميم- أبي عبد الله الكوفيِّ الأعمى[1]، أي: من رواية الأعمش عن عمرو بن مرَّة عن إبراهيم؛ كما صرَّح بذلك في «باب البكاء عند قراءة القرآن» [ح:٥٠٥٥] حيث أخرجه عن مسدَّدٍ عن يحيى القطَّان بالإسناد المذكور، وقال بعده: قال الأعمش: وبعض الحديث حدَّثني عمرو بن مرَّة عن إبراهيم، والحاصل: أنَّ الأعمش سمع الحديث من إبراهيم النَّخعيِّ، وسمع بعضه/ من عمرو بن مرَّة عن إبراهيم؛ يعني: عن عَبيدة عن ابن مسعودٍ أنَّه (قَالَ قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: اقْرَأْ عَلَيَّ) زاد في «باب من أحبَّ أن يسمع القرآن من غيره» [ح:٥٠٤٩] من طريق عمر بن حفصٍ، عن أبيه، عن الأعمش: «القرآن» وهو يَصْدُقُ بالبعض (قُلْتُ: آقْرَأُ) بمدِّ الهمزة[2] (عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أُنْزِلَ؟! قَالَ: فَإِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِي) قال ابن بطَّالٍ: يُحتَمل أن يكون أحبَّ أن يسمعه من غيره؛ ليكون عَرْضُ القرآن سنَّةً أو ليتدبَّره ويتفهَّمه؛ وذلك أنَّ المستمع أقوى على التَّدبُّر، ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ؛ لاشتغاله بالقراءة وأحكامها، وهذا بخلاف قراءته ﷺ على أُبَيِّ بن كعبٍ، فإنَّه أراد أن يعلِّمه كيف أداء القراءة ومخارج الحروف[3] (فقَرَأْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ النِّسَاءِ حَتَّى[4] بَلَغْتُ: ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ

د٥/٦٢ب

---

(١) في (د) و(م): «الأعمش» ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) «بمدِّ الهمزة»: سقط من (د).

(٣) في (د): «أداء القرآن ومخارج القراءة».

(٤) زيد في (د): «إذا».

بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (أَمْسِكْ) وفي[1] «باب البكاء عند قراءة القرآن» [ح: ٥٠٥٥]: قال لي: «كفَّ أو أمسك» على الشَّكِّ (فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ) بالذَّال المعجمة وكسر الرَّاء، خبر المبتدأ؛ وهو «عيناه»، و«إذا» للمفاجأة، أي: تُطلِقَان دمعهما، وبكاؤه عليه الصلاة والسلام على المُفرطِين، أو لِعِظَم ما تضمَّنته الآية من هول المَطْلَع وشدَّة الأمر، أو هو[2] بكاء فرحٍ لا بكاء جزعٍ؛ لأنَّه تعالى جعل أمَّته شهداء على سائر الأمم، كما قال الشَّاعر:

طَفَحَ السُّرورُ عليَّ حتَّى إنَّه ... من عِظْمِ ما قد سرَّني أبكاني

وهذا الأخير نقله صاحب «فتوح الغيب» عن الزَّمخشريِّ.

وفي هذا الحديث ثلاثةٌ من التَّابعين على نسقٍ واحدٍ، وأخرجه أيضًا في «فضائل القرآن» [ح: ٥٠٤٩] وكذلك النَّسائيُّ.

١٠ - بابُ قولِه: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾

﴿صَعِيدًا﴾: وَجْهَ الأَرْضِ. وَقَالَ جَابِرٌ: كَانَتِ الطَّوَاغِيتُ الَّتِي يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهَا -فِي جُهَيْنَةَ وَاحِدٌ، وَفِي أَسْلَمَ وَاحِدٌ، وَفِي كُلِّ حَيٍّ وَاحِدٌ- كُهَّانٌ يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، وَقَالَ عُمَرُ: الجِبْتُ السِّحْرُ، وَالطَّاغُوتُ: الشَّيْطَانُ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: الجِبْتُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ شَيْطَانٌ، وَالطَّاغُوتُ: الكَاهِنُ.

٨٣/٧ (بابُ قولِه) تعالى -وسقط الباب/ وتاليه- لغير أبي[3] ذر (﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾) مرضًا يُخَاف معه من استعمال الماء، أو مرضًا يمنع من الوصول إليه، والمرض: انحراف مزاجٍ تصدر معه الأفعال غير مستقيمةٍ، والمراد هنا: كلُّ ما يُخَاف منه محذورٌ، ولو شَيْنًا فاحشًا في عضوٍ ظاهرٍ، وعن مجاهدٍ فيما رواه ابن أبي حاتمٍ: أنَّ قوله: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾ نزلت في رجلٍ من الأنصار كان مريضًا، فلم يستطع أن يقوم فيتوضَّأ، ولم يكن له خادمٌ يناوله[4]، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر ذلك له، فأنزل الله تعالى هذه الآية، وهذا مرسلٌ (﴿أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾) طويلٍ أو قصيرٍ لا تجدون

---

(١) في (د): «وزاد في».

(٢) «هو»: ليس في (د).

(٣) في (د): «وتاليه لأبي» وليس بصحيحٍ.

(٤) في (ص): «يناله».

فيه الماء[1]، والسَّفر: هو الخروج عن الوطن، وينبغي أن يكون مباحًا (﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [النساء: ٤٣]) فأحدث[2] بخروج الخارج من أحد السَّبيلين، وأصل الغائط: المطمئنُّ من الأرض، وكانت عادة العرب إتيانه للحدث ليسترهم عن أعين النَّاس، فكَنُوا به عن الخارج تسميةً للشَّيء باسم مكانه.

(﴿صَعِيدًا﴾) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا[3]﴾ [النساء: ٤٣] قال: (وَجْهَ الأَرْضِ) بالنَّصب، ولأبي ذرٍّ: «وجهُ الأرض»/ بالرَّفع، بتقدير: هو، والمراد بوجه الأرض: ظاهرها سواءٌ كان عليها ترابٌ أم لا[4] ولذا قالت الحنفيَّة: لو ضرب المتيمِّم يده على حجرٍ صلدٍ ومسح أجزأه، وقالت[5] الشَّافعيَّة: لا بدَّ أن يعلَقَ باليد شيءٌ من التُّراب لقوله تعالى في سورة المائدة: ﴿فَٱمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦] أي: من بعضه، وجَعْلُ «من» لابتداء الغاية تعسُّفٌ؛ إذ لا يُفهَم من نحو ذلك إلا التَّبعيض، والمسح ببعض الخشب والحجر غير مقصودٍ، هذا وإنَّه وُصِفَ بالطَّيِّب، والأرض الطَّيِّبة هي المُنبِتة، وغير الطَّيِّبة لا تُنبِت، وغير التُّراب لا يُنبِت، والذي لا ينبت لا يكون طَيِّبًا، فهو أمرٌ بالتُّراب فقط، وقال الشَّافعيُّ -وهو القدوة في اللُّغة وقوله فيها الحجَّة-: لا يقع اسم الصَّعيد إلَّا على ترابٍ ذي غبارٍ، فأمَّا البطحاء الغليظة والرَّقيقة؛ فلا يقع عليها اسم الصَّعيد، فإن خالطه ترابٌ أو مدرٌ يكون له غبار؛ كان الذي خالطه هو الصَّعيد، وقد وافق الشَّافعيَّ الفرَّاء وأبو عبيد، وفي حديث حذيفة عند الدَّارقطنيِّ في «سننه» وأبي عَوانة في «صحيحه» مرفوعًا: «جُعِلَت لي الأرض مسجدًا، وترابها لنا[6] طهورًا» وعند مسلمٍ: «تربتها» وهذا مفسِّرٌ للآية[7]، والمفسَّر يقضي على المُجْمَل.

د٥/١٦٣أ

---

(١) في غير (د) و(س): «الماء فيه».

(٢) في (د): «وأحدث».

(٣) ﴿طَيِّبًا﴾: ليس في (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): «والمراد بوجه الأرض... إلى آخره» مبتدأ، والخبر محذوف؛ تقديره: ظاهرُها.

(٥) في (ص): «قال».

(٦) «لنا»: ليس في (د) و(ص).

(٧) في (د): «وهذا يفسِّر الآية».

(وَقَالَ جَابِرٌ) هو ابن عبد الله الأنصاريُّ -فيما وصله ابن أبي حاتمٍ- في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٦٠]: (كَانَتِ الطَّوَاغِيتُ) بالمثنَّاة، جمع طاغوتٍ (الَّتِي يَتَحَاكَمُونَ[1] إِلَيْهَا) في الجاهلية (فِي) قبيلة (جُهَيْنَةَ) طاغوتٌ (وَاحِدٌ، وَفِي) قبيلة (أَسْلَمَ) طاغوتٌ (وَاحِدٌ، وَفِي كُلِّ حَيٍّ) من أحياء العرب (وَاحِدٌ) وهي (كُهَّانٌ) بضمِّ الكاف وتشديد الهاء، جمع كاهنٍ (يَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) بالأخبار عن الكائنات في المستقبل (وَقَالَ عُمَرُ) بن الخطَّاب فيما وصله[2] عبد بن حميدٍ في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]: (الجِبْتُ): هو (السِّحْرُ، وَالطَّاغُوتُ): هو (الشَّيْطَانُ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ) مولى ابن عبَّاسٍ فيما وصله عبد بن حميدٍ أيضًا: (الجِبْتُ بِلِسَانِ الحَبَشَةِ): هو (شَيْطَانٌ، وَالطَّاغُوتُ): هو (الكَاهِنُ) وفيه: جواز وقوع المعرَّب في القرآن، وحمله الشَّافعيُّ على توارد اللُّغتين.

٤٥٨٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: هَلَكَتْ قِلَادَةٌ لأَسْمَاءَ، فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَلَبِهَا رِجَالًا، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَيْسُوا عَلَى وُضُوءٍ، وَلَمْ يَجِدُوا مَاءً، فَصَلَّوْا وَهُمْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، فَأَنْزَلَ اللهُ؛ يَعْنِي: آيَةَ التَّيَمُّمِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (مُحَمَّدٌ) هو[3] ابن سَلَامٍ البيكنديُّ، كما في رواية أبي ذرٍّ في «الجهاد» [ح: ٢٨١٣] وبه جزم الكلاباذيُّ وابن عساكر وغيرهما، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ) بفتح العين وسكون الموحَّدة، ابن سليمان الكوفيُّ[4]، يقال: اسمه: عبد الرَّحمن (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها (قَالَتْ: هَلَكَتْ) أي: ضاعت (قِلَادَةٌ) بكسر القاف، كان ثمنها اثني عشر درهمًا (لأَسْمَاءَ) بنت أبي بكرٍ، كانت عائشة استعارتها منها، وقولها في «كتاب التَّيمُّم» [ح: ٣٣٤]: «انقطع عقدٌ لي» فأضافتها[5] لها؛ إنَّما ذلك باعتبار حيازتها لذلك واستيلائها لمنفعته (فَبَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَلَبِهَا رِجَالًا) هم أُسَيد/ بن حُضَير ومن تبعه (فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، د٥/٦٣ب

(١) في (م): «يتحاكموا».

(٢) في (ب) و(س): «ممَّا هو موصولٌ عند»، وفي (ص) و(م): «ممَّا عند».

(٣) «هو»: ليس في (د).

(٤) «الكوفي»: ليس في (د).

(٥) في (ب): «فأضافته».

وَلَيْسُوا عَلَى وُضُوءٍ، وَلَمْ(1) يَجِدُوا مَاءً، فَصَلَّوْا وَهُمْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى (يَعْنِي: آيَةَ التَّيَمُّمِ) وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «يعني آية» وحينئذٍ فـ«التَّيمُّم» نصب على المفعوليَّة.

/ وهذا الحديث سبق تامًّا في «كتاب التَّيمُّم» [ح: ٣٣٤]. ٨٤/٧

١١ - ﴿أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾: ذَوِي الأَمْرِ

(﴿أُوْلِى(2) ٱلْأَمْرِ﴾) ولغير(3) أبي ذرٍّ: «باب قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ﴾» (﴿مِنكُمْ﴾ [النِّساء: ٥٩]) أي: (ذَوِي الأَمْرِ) وهم الخلفاء الرَّاشدون ومن سلك طريقهم في رعاية العدل، ويُدرَج فيهم القضاة وأمراء السَّرية؛ أمر الله تعالى النَّاس بطاعتهم بعد ما أمرهم بالعدل؛ تنبيهًا على أنَّ وجوب طاعتهم ما داموا على الحقِّ، وقيل: علماء الشَّرع لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النِّساء: ٨٣].

٤٥٨٤ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللهِ بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ؛ إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي سَرِيَّةٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ) المروزيُّ، ولابن السَّكن فيما ذكره في «الفتح»: «حدَّثنا سُنَيْدٌ» بضمِّ المهملة وفتح النُّون وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة(4) دالٌ مهملةٌ بدل «صدقةٌ»، واسم والد سُنَيدٍ داود المصِّيصيُّ، ضعَّف أبو حاتمٍ سُنَيدًا، قال: (أَخْبَرَنَا(5) حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ) المصِّيصيُّ الأعور (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (عَنْ يَعْلَى بْنِ مُسْلِمٍ) بفتح التَّحتيَّة وسكون العين وفتح اللَّام، و«مسلم» بضمِّ الميم وسكون السِّين المهملة، ابن هرمز (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الأسديِّ مولاهم الكوفيِّ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) في قوله تعالى: (﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ قَالَ: نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللهِ بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ) القرشيِّ السَّهميِّ، من قدماء المهاجرين، توفِّي

---

(1) في (د): «فلم».

(2) في (د): ﴿وَأُوْلِى﴾.

(3) في (د): «ولأبي»، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(4) «السَّاكنة»: ليس في (د).

(5) في (ص): «حدَّثنا».

بمصر في خلافة عثمان ﵁ (إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ) وكانت فيه دعابة[1] -أي: لعبٌ[2]- فنزلوا ببعض الطَّريق، وأوقدوا نارًا يصطلون عليها، فقال: عزمت عليكم إلَّا تواثبتم في هذه النَّار، فلما همَّ بعضهم بذلك؛ قال: اجلسوا، إنَّما كنت أمزح، فذكروا ذلك للنَّبيِّ ﷺ فقال: «من أمركم بمعصيةٍ فلا تطيعوه» رواه ابن سعدٍ، وبوَّب عليه البخاريُّ فقال: «سريَّة عبد الله بن حذافة السَّهميِّ وعلقمة بن مُجزِّزٍ المُدْلِجِيِّ، ويقال: إنَّها سريَّة الأنصاريِّ[3]» [قبل ح: ٤٣٤٠] ثمَّ رَوَى عن عليٍّ قال: بعث النَّبيُّ ﷺ سريَّةً، واستعمل رجلًا من الأنصار، وأمرهم أن يطيعوه، فغضب فقال: أليس قد أمركم النَّبيُّ ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: فاجمعوا لي[4] حطبًا، فجمعوا، فقال: أوقدوا نارًا[5]. فأوقدوها، فقال[6]: ادخلوا، فهمُّوا وجعل بعضهم يُمْسِك بعضًا، ويقولون: فررنا إلى النَّبيِّ ﷺ من النَّار، فما زالوا حتَّى خمدت النَّار، فسكن غضبه، فبلغ ذلك النَّبيَّ ﷺ فقال: «لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيامة، الطَّاعة في المعروف» [ح: ٤٣٤٠] واختلاف[7] السِّياقين يدلُّ/ على التَّعدُّد، لا سيَّما وعبد الله بن حذافة مهاجريٌّ قرشيٌّ[8]، والذي في حديث عليٍّ أنصاريٌّ، وقد اعترض الدَّاودي على القول بأنَّ الآية نزلت في عبد الله بن حذافة بأنَّه وهمٌ من غير ابن عبَّاسٍ؛ لأنَّ الآية إن كانت نزلت قبل هذه القصَّة؛ فكيف يَخصُّ عبد الله بن حذافة بالطَّاعة دون غيره؟ وإن كانت بَعْدُ فإنَّما قيل لهم: «إنَّما الطَّاعة في المعروف» وما قيل لهم: لِمَ[9] لم تطيعوه؟ وأجاب في «الفتح»: بأنَّ المراد من قصَّة ابن حذافة قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] لأنَّ أهل

د٥/٦٤أ

(١) في هامش (ل): «دَعَبَ» مثل «مَزَحَ» وزنًا ومعنًى؛ والدُّعابة؛ بالضمِّ: ما يُستملَحُ من ذلك. «مصباح».

(٢) «أي: لعب»: ليس في (د).

(٣) في (ب): «الأنصار»، وكلاهما صحيحٌ.

(٤) «لي»: ليس في (ب).

(٥) «نارًا»: سقط من (ص) و(م).

(٦) في (د): «قال».

(٧) في (د): «والاختلاف في».

(٨) «قرشيٌّ»: ليس في (د).

(٩) «لهم لم»: سقط من (د). وفي هامش (ج): قوله: قيل لهم: لم يطيعوه، كذا بخطه، وعبارة الفتح: لم لم تطيعوه.

السَّريَّة تنازعوا في امتثال ما أمرهم[1] به، فالذين همُّوا أن يطيعوه وقفوا عند امتثال الأمر بالطَّاعة، والذين امتنعوا عارض عندهم الفرار من النَّار، فناسب أن ينزل في ذلك ما يرشدهم إلى ما يفعلونه عند التَّنازع، وهو الردُّ إلى الله وإلى رسوله.

١٢ - بابٌ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾

هذا[2] (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿فَلَا وَرَبِّكَ﴾) أي: فوربِّك، و«لا»: مزيدةٌ لتأكيد القسم[3]، لا لتُظَاهر ﴿لَا﴾ في قوله: (﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾) لأنَّها تُزَاد أيضًا في الإثبات، كقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] قاله في «الأنوار» كـ«الكشَّاف»، وعبارته بعد ذكره نحو ما سبق: فإن قلت: هلَّا زعمت أنَّها زيدت لتُظَاهر «لا» في قوله[4]: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلت: يأبى ذلك استواء النَّفي فيه والإثبات[5]، وذلك[6] قوله تعالى: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ۝ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ۝ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقَّة: ٣٨-٤٠]. انتهى. قال في «الانتصاف»: أراد الزَّمخشريُّ أنَّها لمَّا زيدت حيث لا يكون القسم نفيًا؛ دلَّت على أنَّها إنَّما تُزاد لتأكيد القسم، فجُعِلَت كذلك في النَّفي، والظَّاهر عندي: أنَّها هنا لتوطئة القسم، وهو لم يذكر مانعًا منه، إنَّما ذكر مَحْمَلًا لغير هذا، وذلك لا يأبى مجيئها في النَّفي على الوجه الآخر/ من التَّوطئة، على[7] أنَّ دخولها على المثبَتِ فيه نظرٌ، فلم تأتِ في الكتاب العزيز إلا مع القسم بالفعل ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١] ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[8] [الواقعة: ٧٥] ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ [الحاقَّة: ٣٨] ولم يأتِ إلَّا في القسم بغير الله، وله سرٌّ يأبى أن يكون ههنا لتأكيد القسم، وذلك أنَّ المراد بها تعظيم المقسَم به في الآيات المذكورة، فكأنَّه بدخولها يقول: إعظامي لهذه الأشياء المقسَم

٨٥/٧

---

(١) زيد في (م) اسم الجلالة.

(٢) «هذا»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): عبارة المفتي: «ولا» مزيدةٌ لتأكيد معنى القسم، لا لتأكيد النفي في جوابه؛ أعني: قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء: ٦٥] لأنَّها تزاد... إلى آخره.

(٤) «قوله»: مثبتٌ من (ص).

(٥) في (س): «النَّفيُ الإثبات فيه» زيد في (ص): «انتهى». وسيأتي بعد سطر.

(٦) «ذلك»: سقط من (د).

(٧) في (د) و(م): «بل».

(٨) في (ج) و(ل): «لا أقسم»، وفي هامشهما: التلاوة: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾.

بها كلا إعظام؛ إذ هي تستوجب فوق ذلك، وإنَّما يُذكَر هذا لتوهُّم وقوع عدم تعظيمها، فيؤكَّد بذلك وبفعل القسم ظاهرًا، وفي القسم بالله الوهمُ زائلٌ، فلا يحتاج إلى تأكيد، فتعيَّن حملها على التَّوطئة، ولا تكاد تجدها في غير الكتاب العزيز داخلة على قَسَمٍ مُثبتٍ، أمَّا في النَّفي فكثيرٌ. انتهى. وقيل: إنَّ «لا» الثَّانية زائدةٌ، والقَسَم[1] معترضٌ بين حرف النَّفي والمنفيِّ، وكأنَّ[2] التَّقدير: فلا لا يؤمنون وربِّك (﴿حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]) أي: فيما اختُلِف بينهم واختُلِط، و﴿حَتَّىٰ﴾: غايةٌ متعلِّقةٌ بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: ينتفي عنهم الإيمان إلى هذه الغاية، وهي تحكيمك وعدم وجدانهم/ الحرج وتسليمهم لأمرك. د٥/٦٤ب

٤٥٨٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ فِي شَرِيجٍ مِنَ الحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ المَاءَ إِلَى جَارِكَ»، فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنْ كَانَ ابْنَ عَمَّتِكَ، فَتَلَوَّنَ وَجْهُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسِ المَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الجَدْرِ، ثُمَّ أَرْسِلِ المَاءَ إِلَى جَارِكَ»، وَاسْتَوْعَى النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الحُكْمِ حِينَ أَحْفَظَهُ الأَنْصَارِيُّ، كَانَ أَشَارَ عَلَيْهِمَا بِأَمْرٍ لَهُمَا فِيهِ سَعَةٌ، قَالَ الزُّبَيْرُ: فَمَا أَحْسِبُ هَذِهِ الآيَاتِ إِلَّا نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو غندرٌ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بميمين مفتوحتين بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، ابن راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد ابن مسلمِ ابن شهابٍ (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير أنَّه (قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرُ) بن العوَّام (رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ) هو ثابت بن قيس بن شمَّاسٍ، وقيل: حميدٌ، وقيل: حاطب بن أبي بلتعة[3] (فِي شَرِيجٍ) بفتح الشِّين المعجمة وكسر الرَّاء آخره جيمٌ: مسيل الماء يكون في الجبل وينزل إلى السَّهل (مِنَ الحَرَّةِ) بفتح الحاء وتشديد الرَّاء المهملتين، خارج المدينة، زاد في «باب سَكْرِ الأنهار» من «الشّرب» [ح: ٢٣٥٩]: «فقال الأنصاريُّ: سرِّح الماء، فأبى عليه، فاختصما عند النَّبيِّ ﷺ» (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ المَاءَ) بهمزة قطعٍ مفتوحةٍ في

(١) في (د): «والمقسم»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) «وكأنَّ»: ليس في (ص).

(٣) ولكن حاطبًا ليس أنصاريًا، راجع ترجمته.

«أرسل»[(١)] (إِلَى جَارِكَ) الأنصاريِّ (فَقَالَ الأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنْ كَانَ) بفتح الهمزة، أي: حكمتَ له بالتَّقديم والتَّرجيح؛ لأنْ كان (ابْنَ عَمَّتِكَ) صفيَّة بنت عبد المطَّلب، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «آن كان» بهمزةٍ مفتوحةٍ ممدودةٍ، استفهامٌ إنكاريٌّ، وله عن الحَمُّويي والمُستملي: «وأنْ كان»؛ بواو وفتح[(٢)] الهمزة، ووقع عند الطَّبريِّ: «فقال: اعدل يا رسول الله، وإنْ كان ابن عمَّتك» أي: من أجل هذا حكمت له عليَّ (فَتَلَوَّنَ وَجْهُهُ) عليه الصلاة والسلام، أي: تغيَّر من الغضب لانتهاك حرمة النُّبوَّة، ولأبوي ذرٍّ والوقت[(٣)]: «فتلوَّن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم»[(٤)] (ثُمَّ قَالَ: اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسِ المَاءَ) بهمزة وصلٍ فيهما (حَتَّى يَرْجِعَ) يصير الماء (إِلَى الجَذْرِ) بفتح الجيم وسكون المهملة، ما وُضِعَ بين شربات النَّخل كالجدار، والمراد به: جدران الشَّربات؛ وهي الحفر التي تُحفَر في أصول النَّخل (ثُمَّ أَرْسِلِ المَاءَ إِلَى جَارِكَ) بهمزة قطع في «أرسل» (وَاسْتَوْعَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ) أي: استوفاه كلَّه كاملًا حتَّى كأنَّه جمعه في وعاء بحيث لم يترك منه شيئًا (فِي صَرِيحِ الحُكْمِ حِينَ أَحْفَظَهُ[(٥)]) بالحاء المهملة والفاء والظَّاء المعجمة، أي: أغضبه (الأَنْصَارِيُّ، كَانَ)[(٦)] صلى الله عليه وسلم (أَشَارَ عَلَيْهِمَا) في أوَّل الأمر (بِأَمْرٍ لَهُمَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «له»، أي: للأنصاريِّ (فِيهِ سَعَةٌ) وهو الصُّلح على ترك بعض حقِّ الزُّبير، فلمَّا لم يرضَ الأنصاريُّ؛ استقصى عليه الصلاة والسلام للزُّبير حقَّه، وحكم له به على الأنصاريِّ (قَالَ الزُّبَيْرُ: فَمَا أَحْسِبُ هَذِهِ الآيَاتِ إِلَّا نَزَلَتْ) وفي «باب شرب الأعلى من الأسفل» [بعدح: ٢٣٦٢] من «كتاب الشُّرب»: «فقال الزُّبير: والله إنَّ هذه الآية أُنزلت» (فِي ذَلِكَ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النِّساء: ٦٥]) قيل: وكان هذا الرَّجل يهوديًّا، وعُورِض: بأنَّه وُصِف بكونه أنصاريًّا، ولو كان يهوديًّا لم يُوصَف بذلك؛ إذ هو وصف مدحٍ، ولا يبعد أن يُبتَلى غير المعصوم بمثل ذلك عند الغضب ممَّا هو من الصِّفات/ د٥/١٦٥أ البشريَّة، وفي «المفاتح» -كالبغويِّ في «معالم التَّنزيل»-: ورُوي أنَّه لمَّا خرجا مرَّا على المقداد،

---

(١) «في أرسل»: ليس في (د)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٢) في (د) و(م): «وكسر»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٣) في (ص): «ولأبي ذر».

(٤) زيد في (د) و(م): «من الغضب».

(٥) في (ب): «أحفظ».

(٦) زيد في (ب) و(س): «وكان».

٨٦/٧ فقال: لمن كان القضاء؟ قال الأنصاريُّ: لابن عمَّته، ولَوَى شِدْقيه، ففطن له/ يهوديٌّ كان مع المقداد، فقال: قاتل الله هؤلاء، يشهدون أنَّه رسول الله ثمَّ يتَّهمونه في قضاء يُقضَى بينهم، وايم الله لقد أذنبنا ذنبًا مرَّةً في حياة موسى عليه الصلاة والسلام، فدعانا إلى التَّوبة فقال: اقتلوا أنفسكم، فبلغ قتلانا سبعين ألفًا في طاعة ربِّنا حتَّى رضي عنَّا[1]، فقال ثابت بن قيس بن شمَّاسٍ: إنَّ الله ليعلم منِّي الصِّدق، ولو أمرني محمَّدٌ أن أقتل نفسي لفعلتُ.

١٣ - بابٌ: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾) أي: مَنْ أطاع الله والرَّسول (﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ[2]﴾ [النِّساء: ٦٩]) في الجنَّة بحيث يتمكَّن كلُّ واحدٍ منهم من رؤية الآخر؛ لأنَّ الحجاب إذا زال شاهدَ بعضُهم بعضًا، وليس المراد كون الكلِّ في درجةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ ذلك يقتضي التَّسوية في الدَّرجة بين الفاضل والمفضول، وهو غير جائزٍ، والأظهر أنَّ قوله: ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ بيانٌ لـ﴿ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم﴾ وجُوِّز تعلُّق: ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ بـ﴿يُطِعِ﴾ أي: وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ من النَّبيِّين ومن بعدهم، ويكون قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم﴾ إشارةً إلى الملأ الأعلى، ثمَّ قال: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا﴾ [النِّساء: ٦٩] ويبيِّن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام عند الموت: «اللهمَّ ألحقني بالرَّفيق الأعلى» قاله الرَّاغب، وتعقَّبه أبو حيَّان فأفسده معنًى وصناعةً، أمَّا المعنى؛ فلأنَّ الرَّسول هنا: هو محمَّدٌ صلى الله عليه وسلم، وقد أخبر تعالى أنَّه: ﴿مَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ فهو مع من ذُكِر، ولو جُعِل ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ متعلِّق بـ﴿يُطِعِ﴾ لكان ﴿مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ تفسيرًا لـ﴿مَن﴾ الشَّرطيَّة، فيلزم أن يكون في زمانه عليه الصلاة والسلام أو بعده أنبياءُ يطيعونه، وهذا غير ممكنٍ لقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لا نبيَّ بعدي». وأمَّا الصِّناعة؛ فلأنَّ ما قبل الفاء الواقعة جوابًا للشرط لا يعمل فيما بعدها، لو قلت: إن تَضرِبْ يَقُمْ[3] عمرٌو زيدًا؛ لم يجز، وسقط قوله: «بابٌ» لغير أبي ذرٍّ.

---

(١) «حتَّى رضي عنَّا»: ليس في (د).

(٢) زيد في (م): ﴿وَٱلصِّدِّيقِينَ﴾.

(٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «إنْ تضرب يقم»: لعلَّه: «فيقم [في (ب) و(س): فيقوم]»، وعبارة أبي حيَّان في النهر: لو قلنا: إنْ تَقُمْ هند؛ فعمرو ذاهبٌ ضاحكةً؛ لم يَجُز. انتهى من خطِّ شيخنا رحمه الله.

٤٥٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمْرَضُ إِلَّا خُيِّرَ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»، وَكَانَ فِي شَكْوَاهُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ أَخَذَتْهُ بُحَّةٌ شَدِيدَةٌ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ خُيِّرَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ) بفتح الحاء المهملة والشِّين المعجمة بينهما واو ساكنةٌ، الطَّائفيُّ نزيل الكوفة قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ولأبي ذرٍّ: «عن إبراهيم بن سعد» (عَنْ أَبِيهِ) سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ الزُّهريِّ[1] (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهَا) أنَّها (قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «النَّبيَّ» (ﷺ يَقُولُ: مَا مِنْ نَبِيٍّ يَمْرَضُ) بفتح التَّحتيَّة[2] والرَّاء بينهما ميمٌ ساكنةٌ[3] (إِلَّا خُيِّرَ بَيْنَ) المقام في (الدُّنْيَا وَ) الرِّحلة[4] إلى (الآخِرَةِ، وَكَانَ فِي شَكْوَاهُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشميهَنيِّ: «التي قُبِضَ فيها» (أَخَذَتْهُ بُحَّةٌ شَدِيدَةٌ) بضمِّ الموحَّدة وتشديد الحاء المهملة، غلظ صوتٍ وخشونة حلقٍ (فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النِّساء: ٦٩] فَعَلِمْتُ أَنَّهُ) ﷺ (خُيِّرَ) بضمِّ الخاء المعجمة، أي: بين الدُّنيا والآخرة، فاختار الآخرة، وهذا معنى قوله/ في الحديث الآخر: «اللهمَّ الرَّفيق الأعلى» ثلاثًا [ح: ٣٦٦٩] وقد ذكروا في سبب نزول هذه الآية: «أنَّ رجلًا من الأنصار جاء إلى النَّبيِّ ﷺ وهو محزونٌ، فقال له النَّبيُّ ﷺ: يا فلان، ما لي أراك محزونًا؟ فقال: يا نبيَّ الله، شيءٌ فكَّرت فيه، قال: وما هو؟ قال: نحن[5] نغدو عليك ونروح، وننظر إلى وجهك ونجالسك، غدًا تُرْفَع مع النَّبيِّين، فلا نصل إليك، فلم يردَّ النَّبيُّ ﷺ عليه شيئًا،

د٥/٦٥ب

---

(١) في (ج) و(د) و(ل): «ابن الزُّبير»، وهو سبق نظرٍ، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «ابن الزُّبير» كذا بخطِّه، والصَّواب: «الزُّهريُّ»، كما في «التَّقريب» و«التَّهذيب». انتهى. وعبارة «التَّقريب»: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهريُّ؛ أبو إسحاق المدنيُّ، نزيل بغداد، ثقة حجَّة تُكلِّم فيه بلا قادح، من الثَّامنة، مات سنة خمس وثمانين؛ أي: بعد المئة.

(٢) في (ص): «الميم» وهو خطأٌ.

(٣) في هامش (ج): لعلَّه: «فيقم» بدليل مثال النهر المنقول بهامش الصفحة السابقة.

(٤) في (د): «الرَّحيل».

(٥) «نحن»: ليس في (م).

فأتاه جبريل بهذه الآية: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] قال: فبعث إليه النَّبيُّ ﷺ فبشَّره». رواه[1] ابن جريرٍ[2] من حديث سعيد بن جبيرٍ مرسلًا، ورواه الطَّبرانيُّ عن عائشة مرفوعًا بلفظ: «فقال: يا رسول الله إنَّك لأحبُّ إليَّ من نفسي وأهلي[3] ومالي، وإنِّي لأكون في البيت فأذكرك، فما أصبر حتَّى آتيك فأنظر إليك، وإذا ذكرت موتك؛ عرفت أنَّك تُرفع مع النَّبيِّين، وإنِّي إذا[4] دخلت الجنَّة خشيت أنِّي[5] لا أراك، فلم يردَّ عليه النَّبيُّ ﷺ حتَّى نزل[6] جبريل ﵇ بهذه الآية» وقد سمَّى الواحديُّ وغيره الرَّجل ثوبان، وقد ثبت في غير ما حديثٍ من طرقٍ كثيرةٍ عن جماعةٍ من الصَّحابة أنَّ رسول الله ﷺ/ قال: «المرء مع من أحبَّ» [ح:٦١٦٨]. ٨٧/٧

١٤ - قَوْلُهُ: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ﴾ الآيَةَ

(قَوْلُهُ) تعالى: (﴿وَمَا لَكُمْ﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» -بالتَّنوين- في قوله تعالى: «﴿وَمَا لَكُمْ﴾» ﴿وَمَا﴾: مبتدأٌ، و﴿لَكُمْ﴾: خبره، وجملة: (﴿لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾) الأظهر أنَّها في موضع نصبٍ على الحال، أي: ما لكم غير مقاتلين، والعامل في هذه الحال الاستقرار المقدَّر (﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾) جُرَّ -على الأظهر- بالعطف على ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ أي: في سبيل الله وفي خلاص المستضعفين؛ وهم الذين أسلموا بمكَّة ومنعهم المشركون من الهجرة (﴿مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٧٥]) فبقَوا بين أظهرهم مستذلِّين يَلقَون منهم الأذى الشَّديد (الآيةَ) كذا لأبي ذرٍّ[7]، ولغيره[8] بعد قوله: ﴿مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ﴾: «إلى: ﴿ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾» ﴿ٱلظَّالِمِ﴾: صفةٌ للقرية؛ وهي مكَّة، و﴿أَهْلُهَا﴾: رُفِعَ به على الفاعليَّة، وهم كفرة قريشٍ، و«أل» في ﴿ٱلظَّالِمِ﴾ موصولةٌ بمعنى: التي، أي: التي ظَلَم أهلُها

---

(١) في (د) و(م): «ورواه».

(٢) في (م): «جريج» وهو تحريفٌ.

(٣) في (د): «ومن أهلي».

(٤) في غير (م): «إن»، وفي (د): «وإذا أنت»، وفي هامشها من نسخةٍ «وإني إن».

(٥) في (د): «أن».

(٦) زيد في غير (د) و(م): «عليه».

(٧) زيد في (ب) و(د) و(م): «والوقت»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٨) في (ب) و(د): «ولغيرهما».

بالكفر، فالظُّلم[1] جارٍ على القرية لفظًا، وهو لما بعدها معنًى.

٤٥٨٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنديُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا، ابن أبي يزيد المكيُّ أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) ﵄ (قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي) أمُّ الفضل لُبابة بنت الحارث الهلاليَّة زاد في «الفتح»: أخت ميمونة، زوج النَّبيِّ ﷺ، قال الدَّاودي: فيه دليلٌ لمن قال: إن الولد يتبع المسلم من أبويه. (مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ) في مكَّة، وزاد أبو ذرٍّ[2]/: «من الرِّجال والنِّساء والولدان» ومراده: حكاية الآية، وإلَّا فهو من الولدان، جمع وليدٍ؛ وهو الصَّغير، وأمُّه من المستضعفين. د٥/١٦٦أ

٤٥٨٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ تَلَا: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِمَّنْ عَذَرَ اللهُ، وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿حَصِرَتْ﴾: ضَاقَتْ؛ ﴿تَلْوُۥٓا﴾: أَلْسِنَتَكُمْ بِالشَّهَادَةِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الْمُرَاغَمُ: الْمُهَاجَرُ، رَاغَمْتُ: هَاجَرْتُ قَوْمِي. ﴿مَّوْقُوتًا﴾: مُوَقَّتًا، وَقْتَهُ عَلَيْهِمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ -بشينٍ معجمةٍ وحاءٍ مهملةٍ- قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهمٍ الجهضميُّ الأزديُّ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله بن عبد الرَّحمن: (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «عن ابن عبَّاسٍ» ﵄ (تَلَا) قرأ قوله تعالى: (﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾ [النِّساء: ٩٨] قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِمَّنْ عَذَرَ اللهُ) بالذَّال المعجمة، أي: ممَّن جعلهم الله تعالى من المعذورين المستضعفين.

(وَيُذْكَرُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄ ممَّا وصله ابن أبي حاتمٍ في «تفسيره» في قوله تعالى: (﴿حَصِرَتْ﴾) [النِّساء: ٩٠] أي: (ضَاقَتْ) صدورهم.

---

(١) في (س) و(ص): «فالظَّالم».

(٢) في (د): «إدريس»، وهو تحريفٌ، والمثبت موافق لما في هامش اليونينية.

وعنه أيضًا ممَّا وصله الطَّبريُّ في قوله تعالى: ﴿وَإِن[1]﴾ (﴿تَلْوُۥٓا۟﴾[2]) أي: (أَلْسِنَتَكُمْ بِالشَّهَادَةِ) ﴿أَوْ تُعْرِضُوا۟﴾ [النِّساء: ١٣٥] عنها، وسقط قوله: «﴿تَلْوُۥٓا۟﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: ﴿مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النِّساء: ١٠٠]: (المُرَاغَمُ) بفتح الغين المعجمة هو (المُهَاجَرُ) بفتح الجيم، قال أبو عبيدة: المرَاغَم والمهَاجَر واحدٌ؛ تقول: (رَاغَمْتُ) أي: (هَاجَرْتُ قَوْمِي) وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا﴾ (﴿مَّوْقُوتًا﴾ [النِّساء: ١٠٣]) أي: (مُوَقَّتًا، وَقتَهُ عَلَيْهِمْ) تبارك وتعالى، وسقط قوله: «﴿مَّوْقُوتًا﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ.

١٥ - ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓا۟﴾

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَرْكَسَهُم﴾: بَدَّدَهُمْ، فِئَةٌ: جَمَاعَةٌ.

(﴿فَمَا لَكُمْ﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين، أي: في قوله تعالى: «﴿فَمَا لَكُمْ﴾» مبتدأٌ وخبرٌ[3] (﴿فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾) يجوز تعلُّقه بما تعلَّق به الخبر؛ وهو ﴿لَكُمْ﴾ ويجوز تعلُّقه بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من (﴿فِئَتَيْنِ﴾) والمعنى: ما لكم لا تتَّفقون[4] في شأنهم بل افترقتم في شأنهم بالخلاف في نفاقهم مع ظهوره (﴿وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم﴾) ردَّهم في حكم المشركين كما كانوا (﴿بِمَا كَسَبُوٓا۟﴾ [النِّساء: ٨٨]) الباء سببيةٌ، و«ما»: مصدريَّةٌ أو بمعنى: «الذي» والعائد محذوفٌ على الثَّاني لا الأوَّل، وسقط لغير أبوي ذرٍّ والوقت «﴿بِمَا كَسَبُوٓا۟﴾».

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﷺ ممَّا وصله الطَّبريُّ في قوله: (﴿أَرْكَسَهُم﴾) أي: (بَدَّدَهُمْ) يعني: فرَّقهم ومزَّق شملهم، وقوله: (فِئَةٌ): واحدُ[5] فئتين، ومعناه: (جَمَاعَةٌ) كقوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وَ﴿فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٣].

---

(١) ﴿وَإِن﴾: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): ﴿تَلْوُۥٓا۟﴾ كذا في عدة من الفروع المعتمدة، ووقع في خط المزني «تلوا» بواو واحدة، وقرئ بهما في «السبع»، وفي هامش (ل): في فرع المزِّيِّ: «﴿تَلُوٓا۟﴾»؛ بواوٍ واحدة، وهي قراءة حمزة وابن عامر، كما في «البيضاويِّ» و«التَّيسير». انتهى. والَّذي في خطِّ المؤلِّف بواوين، وهي قراءة الباقين.

(٣) في (ص): «خبره».

(٤) في (ج) و(ل): «تتفقوا»، وفي هامشهما: «كذا بخطِّه، بحذف النون؛ يُحرَّر».

(٥) في (د): «واحدة».

٤٥٨٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾: رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أُحُدٍ، وَكَانَ النَّاسُ فِيهِمْ فِرْقَتَيْنِ، فَرِيقٌ يَقُولُ: اقْتُلْهُمْ، وَفَرِيقٌ يَقُولُ: لَا، فَنَزَلَتْ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ وَقَالَ: «إِنَّهَا طَيْبَةُ تَنْفِي الخَبَثَ، كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الفِضَّةِ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) هو[1] بندارٌ العبديُّ قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمَّدُ بن جعفرٍ (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن مهديٍّ (قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عَدِيٍّ) بفتح العين وكسر الدَّال المهملتين، ابن ثابتٍ التَّابعيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ) الخطميِّ الصَّحابيِّ (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) الأنصاريِّ (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه قال في قوله تعالى: (﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]: رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أُحُدٍ) وهم عبد الله بن أُبيٍّ المنافق وأتباعه، وكانوا ثلاث مئة، وبقي النَّبيُّ ﷺ/ في سبع مئة (وَكَانَ النَّاسُ فِيهِمْ فِرْقَتَيْنِ؛ فَرِيقٌ يَقُولُ: اقْتُلْهُمْ) يا رسول الله، فإنَّهم منافقون (وَفَرِيقٌ يَقُولُ: لَا) تقتلهم فإنَّهم تكلَّموا بكلمة الإسلام (فَنَزَلَتْ: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾/ وَقَالَ) أي: النَّبيُّ ﷺ، ولأبي ذرٍّ: «فقال»: (إِنَّهَا) أي: المدينة (طَيْبَةُ تَنْفِي الخَبَثَ، كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الفِضَّةِ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي: «خبث الحديد» بدل «الفضَّة»، وقيل: نزلت في قومٍ رجعوا إلى مكَّة وارتدُّوا، وقيل: في عبد الله بن أُبيٍّ المنافق لمَّا تكلَّم في حديث الإفك، وتقاولت الأوس والخزرج بسببه، قال ابن كثيرٍ: وهذا غريبٌ، وقيل غير ذلك.

د٥/٦٦ب
٨٨/٧

١٥م - بابٌ: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ﴾ أَيْ: أَفْشَوْهُ، ﴿يَسْتَنْبِطُونَهُ﴾: يَسْتَخْرِجُونَهُ. ﴿حَسِيبًا﴾: كَافِيًا. ﴿إِلَّا إِنَاثًا﴾: يَعْنِي: المَوَاتَ حَجَرًا أَوْ مَدَرًا وَمَا أَشْبَهَهُ. ﴿مَرِيدًا﴾: مُتَمَرِّدًا. ﴿فَلَيُبَتِّكُنَّ﴾: بَتَّكَهُ: قَطَّعَهُ. ﴿قِيلًا﴾ وَقَوْلًا: وَاحِدٌ. طُبِعَ: خُتِمَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ﴾[2]) أي: ضعفاء المؤمنين أو المنافقين (﴿أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ﴾) كفتحٍ أو غنيمةٍ (﴿أَوِ الْخَوْفِ﴾) كقتلٍ وهزيمةٍ عن سرايا رسول الله ﷺ وبعوثه (﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ [النساء: ٨٣] أَيْ: أَفْشَوْهُ) بين النَّاس قبل[3] أن يُخبَر به الرَّسول ﷺ،

---

(١) زيد في (د): «ابن»، ولا يصحُّ.

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «﴿وَإِذَا﴾» كذا التِّلاوة، والَّذي في «فرع المزيِّ» و«النَّاصريِّ»: «فإذا»؛ بالفاء.

(٣) «النَّاس قبل»: سقط من (د).

فيضعُفُ بذلك قلوب المؤمنين، ولو ردُّوا ذلك الأمر إلى الرَّسول وإلى كبار الصَّحابة العارفين بمصالح الأمور ومفاسدها؛ لعَلِم تدبيرَ ما أخبروا به الذين (﴿يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ [النساء: ٨٣]) أي: (يَسْتَخْرِجُونَهُ) وفيه إنكارٌ على من يُبادر إلى الأمور قبل تحقُّقها، فيُخبِر بها ويفشيها وينشرها، وقد لا يكون لها صحَّةٌ، وفي حديث أبي هريرة مرفوعًا: «كفى بالمرء إثمًا أن يحدِّث بكلِّ ما سمع» رواه مسلمٌ، وسقط التَّبويب وقوله: «﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ﴾» لغير أبوي ذرٍّ والوقت، ولغير أبي ذرٍّ لفظة: «أي» من قوله: «أي: أفشوه».

(﴿حَسِيبًا﴾) يريد قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦] أي: (كَافِيًا) وسقط هذا لأبي ذرٍّ.

(﴿إِلَّآ إِنَٰثًا﴾) يريد قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧] أي: ما يعبدون من دون الله إلَّا إناثًا؛ لأنَّ كلَّ من عبد شيئًا فقد دعاه لحاجته، و﴿إِنَٰثًا﴾ (يَعْنِي: المَوَاتَ حَجَرًا أَوْ مَدَرًا وَمَا أَشْبَهَهُ) قال الحسن: كلُّ شيءٍ لا روح فيه كالحجر والخشبة[1] هي إناثٌ، وقد كانوا يُسمُّون أصنامهم بأسماء الإناث، فيقولون: اللَّات والعزَّى ومناة، وعن الحسن: إنَّ لكلِّ قبيلةٍ صنمًا يُدعَى أنثى بني فلانٍ؛ وذلك لقولهم: إنَّهنَّ بنات الله، أو قولهم: الملائكة بنات الله، وإنَّما نعبدهم ليُقرِّبونا إلى الله زلفى، اتَّخذوا أربابًا وصوَّروهنَّ صور الجواري، وقالوا: هؤلاء يُشبِهن بنات الله الذي نعبده؛ يعنون: الملائكة. وعن كعبٍ في الآية قال: «مع كلِّ صنمٍ جنيَّةٌ» رواه ابن أبي حاتمٍ، وسقط لفظ «يعني» لغير أبي ذرٍّ.

(﴿مَّرِيدًا﴾) يريد قوله تعالى: ﴿وَإِن يَدْعُونَ﴾ أي: ما يدعون[2] بعبادة الأصنام ﴿إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧] أي: (مُتَمَرِّدًا) قال قتادة فيما رواه ابن أبي حاتمٍ: متمردًا على معصية الله تعالى، قال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠] وسقط قوله: «﴿مَّرِيدًا﴾: متمرِّدًا» للكُشْمِيهنِيِّ والحَمُّويي.

(﴿فَلَيُبَتِّكُنَّ﴾) هو من حكاية قول الشَّيطان في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ[3] لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا

---

(١) في (د): «والخشب».

(٢) في (د): «يعبدون»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) «تعالى: ﴿وَقَالَ﴾»: ليس في (ص).

﴿مَفْرُوضًا﴾/ أي: حظًّا مقدَّرًا معلومًا ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمْ﴾ أي: عن طريق الحقِّ ﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ﴾ من طول العمر وبلوغ الأمل وتوقُّع الرَّحمة للمذنب بغير توبةٍ، أو الخروج من النَّار بالشَّفاعة ﴿وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [النِّساء: ١١٨-١١٩] (بَتَّكَهُ) أي: (قَطَّعَهُ) وقد كانوا يشقُّون أُذُني النَّاقة إذا ولدت خمسة أبطنٍ وجاء الخامس ذكرًا، وحرَّموا على أنفسهم الانتفاع بها، ولا يردُّونها عن ماءٍ ولا مرعًى.

د٥/١٦٧أ

(﴿قِيلًا﴾) يريد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النِّساء: ١٢٢] والنَّصب على التَّمييز، و﴿قِيلًا﴾ (وَقَوْلًا: وَاحِدٌ) وقالًا الثَّلاثة مصادرُ بمعنًى[1].

(طُبِعَ) بضمِّ الطَّاء وكسر الموحَّدة، أي: (خُتِمَ) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [النَّحل: ١٠٨].

ولم يذكر المؤلِّف حديثًا في هذا الباب، قال الحافظ ابن كثيرٍ: فَنَذكُر[2] هنا -يعني: عند تفسير آية الباب- حديث عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه المتَّفق عليه: «حين بلغه أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم طلَّق نساءه، فجاء[3] من منزله حتَّى دخل المسجد، فوجد النَّاس يقولون ذلك، فلم يصبر حتَّى استأذن على النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، فاستفهمه: أطلَّقت نساءك؟ قال: لا. فقلت: الله أكبر» وذكر الحديث بطوله [ح: ٨٩، ٥١٩١] وعند مسلمٍ: «فقلت: أطلَّقتهنَّ؟ فقال: لا، فقمت على باب المسجد، فناديت بأعلى صوتي: لم يطلِّق نساءه، ونزلت هذه الآية: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النِّساء: ٨٣] فكنت أنا[4] أستنبط[5] ذلك الأمر» قال الحافظ ابن حجرٍ: وهذه القصَّة عند/ البخاريِّ، لكن بدون هذه الزِّيادة، فليست على شرطه، وكأنَّه[6] أشار إليها بهذه التَّرجمة. انتهى. وظاهر قول المفسِّرين السَّابق: أنَّ سبب نزول هذه الآية الإخبار عن السَّرايا والبعوث بالأمن أو الخوف، وهو خلاف ما في حديث مسلمٍ.

٨٩/٧

---

(١) زيد في (ص): «واحدٍ».

(٢) في (د): «ويذكر».

(٣) في (د): «فجاءه».

(٤) «أنا»: ليس في (م).

(٥) في (د): «استنبطت».

(٦) في (ب) و(س): «فكأنه».

١٦ - بابٌ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾

هذا[1] (بابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا﴾) حال كونه (﴿مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾) خبر ﴿وَمَن يَقْتُلْ﴾ ودخلت الفاء لتضمُّن المبتدأ معنى الشَّرط، وتمام الآية: ﴿خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣] وهذا تهديدٌ شديدٌ ووعيدٌ أكيدٌ، اشتمل على أنواعٍ من العذاب لم تجتمع في غير هذا الذَّنب العظيم المقرون بالشِّرك في غير ما آيةٍ، ومن ثَمَّ قال ابن عبَّاسٍ: إنَّ قاتل المؤمن عمدًا لا تُقبَل توبته.

٤٥٩٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: آيَةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الكُوفَةِ، فَرَحَلْتُ فِيهَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا فَقَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ هِيَ آخِرُ مَا نَزَلَ، وَمَا نَسَخَهَا شَيْءٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) العسقلانيُّ الخراسانيُّ الأصل قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانِ) النَّخعيُّ الكوفيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ) الأسديَّ مولاهم الكوفيَّ (قَالَ: آيَةٌ اخْتَلَفَ فِيهَا) أي: في حكمها (أَهْلُ الكُوفَةِ) وسقط قوله: «آيةٌ» لغير أبوي ذرٍّ والوقت (فَرَحَلْتُ فِيهَا) بالرَّاء والحاء المهملة، ولأبي ذرٍّ: «فدخلت» بالدَّال والخاء المعجمة، أي: بعد رحلتي (إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهَا، فَقَالَ/: نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ هِيَ آخِرُ مَا نَزَلَ) في هذا الباب (وَمَا نَسَخَهَا شَيْءٌ) وروى أحمد والطَّبريُّ من طريق يحيى الجابر[2]، والنَّسائيُّ وابن ماجه من طريق عمَّار الدُّهنيِّ؛ كلاهما عن سالم بن أبي الجعد قال: كنَّا عند ابن عبَّاسٍ بعدما كُفَّ بصره، فأتاه رجلٌ فناداه: يا عبد الله بن عبَّاسٍ ما ترى في رجلٍ قتل مؤمنًا متعمِّدًا؟ فقال: ﴿جَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا[3]﴾ [النساء: ٩٣] قال: أفرأيت إن تاب وعمل صالحًا ثمَّ اهتدى؟ قال ابن عبَّاسٍ: ثكلته أمُّه، وأنَّى له التَّوبة والهدى؟! والذي نفسي بيده؛ لقد سمعت نبيَّكم يقول: ثكلته

د٥/٦٧ب

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «الجابر»: قال في «اللُّباب»: الجابر بفتح الجيم وكسر الباء الموحدة والراء في آخرها: عُرِفَ بهذه الصَّنعة أبو الحارث يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر، قال: وظنِّي أنَّه يجبُر العظم الكسير، ويقال له: المجبِّر أيضًا.

(٣) قوله: «﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾» ليس في (د).

أُمِّه، قاتلُ مؤمنٍ متعمِّدًا جاء يوم القيامة آخذٌ بيمينه[١] تشخب أوداجه، ثمَّ قال[٢]: وايم الذي نفسي بيده؛ لقد أُنزلت هذه الآية، وما نَسَخَتها من آيةٍ حتَّى قُبِض نبيُّكم ﷺ[٣]، وقد روي هذا عن ابن عبَّاسٍ من طرقٍ كثيرةٍ، وقال به جماعةٌ من السَّلف، وهو محمولٌ عند الجمهور على الزَّجر والتَّغليظ؛ للدَّلائل الدَّالة على خلافه، وإلَّا فكلُّ ذنبٍ ممحوٌّ[٤] بالتَّوبة، وناهيك بمحو الشِّرك دليلًا، فهو[٥] في التَّغليظ؛ كحديث: «لزوال الدُّنيا أهون عند الله من قتل رجلٍ مسلمٍ» وحديث: «من أعان على قتل مسلمٍ ولو بشطر كلمةٍ؛ جاء يوم القيامة مكتوبًا بين عينيه: آيسًا[٦] من رحمة الله» وكقوله[٧] تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي: لم يحُجَّ تغليظًا وتشديدًا، وكلُّ ذلك لا يعارض نصوص الكتاب الدَّالة على عموم العفو، فلا بدَّ من التَّخصيص بمن لم يتُبْ، أو فعله مستحلًّا، أو الخلود: المكث الطَّويل، فإنَّ الدَّلائل متظاهرةٌ على أنَّ عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم، والحقُّ أنَّه متى صدر عن المؤمن مثل هذا الذَّنب، فمات ولم يتب؛ فحكمه إلى الله؛ إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذَّبه بقدر ما يشاء، ثمَّ يُخرجه إلى الجنَّة، وفي «سنن أبي داود» عن أبي مِجْلَزٍ: هي جزاؤه، فإن شاء الله أن يتجاوز عن جزائه فعل، قال الواحديُّ: والأصل أنَّ الله تعالى يجوز أن يخلف الوعيد، وإن كان لا يجوز أن يخلف الوعد، وبهذا وردت السُّنَّة؛ فإذنْ لا مدخل لذكر التَّوبة وتركها في الآية، ولا يفتقر إخراج المؤمن من النَّار إلى دليلٍ ولا إلى تخصيص عامٍّ، ولا إلى تفسير الخلود بالمكث الطَّويل، قاله في «فتوح الغيب» وسيكون لنا إن شاء الله تعالى عودةٌ، إلى البحث في ذلك في «سورة الفرقان» بعون الله وقوَّته [ح: ٤٧٦٣].

---

(١) زيد في (د): «أو شماله». قال الشيخ قطة ﵀: لعله سقط قبله: «والمقتول» أو نحوه. تأمل. انتهى. أي: والمقتول آخذ بيمينه تشخب...

(٢) في هامش (د): قوله: «ثمَّ قال» قبله -كما في «العينيِّ»-: تشخب أوداجه دمًا في قِبلَ عرش الرَّحمن، يلزمه قاتله بيده الأخرى، ويقول: سل هذا: فيم قتلني؟ وايم الذي نفس عبد الله بيده... إلى آخره.

(٣) في هامش (ل): قال ابن كثير: وهذا خبر -يعني: قوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا﴾؛ الآية [النساء: ٩٣]- خبر لا يجوز نسْخُه وحمله على المؤمنين؛ وحمل آية «الفرقان» على المشركين خلاف الظَّاهر، ويحتاج إلى دليل. «منه».

(٤) في (د): «يُمحى».

(٥) «فهو»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): مكتوبًا: «وآيسًا» كذا بخطِّ المؤلف.

(٧) في (د): «وقوله».

١٧ - بابٌ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ السِّلْمُ وَالسَّلَمُ وَالسَّلامُ: وَاحِدٌ

هذا[1] (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ[2] لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]) اللام في ﴿لِمَنْ﴾ للتَّبليغ، و«مَنْ»: موصولةٌ أو موصوفةٌ، و﴿أَلْقَىٰ﴾: ماضي اللَّفظ لكنَّه بمعنى المستقبل، أي: لمن يُلقِي؛ لأنَّ النَّهي لا يكون عمَّا انقضى، أي: لا تقولوا لمن حيَّاكم[3] بتحيَّة السَّلام[4] إنَّه إنَّما قالها/ تعوُّذًا، فتُقْدِموا عليه بالسَّيف؛ لتأخذوا ماله، ولكن كفُّوا واقبلوا منه ما أظهر[5] لكم. د٥/١٦٨أ

(السِّلْمُ) بكسر السِّين وسكون اللَّام، وهي قراءة رُويت[6] عن عاصم بن أبي[7] النَّجود (وَالسَّلَمُ) بفتحهما/ من غير ألفٍ، وهي قراءة نافعٍ وابن عامرٍ وحمزة، وفي الفرع: «و(السَّلْم)» بسكون اللَّام بعد فتحٍ، ورُوِي عن عاصمٍ الجحدريِّ (وَالسَّلامُ) بفتحهما ثم ألفٌ، وهي قراءة الباقين: (وَاحِدٌ) أي: في المعنى، وهو الاستسلام والانقياد، واستعمال ذي الألف في التحيَّة[8] أكثر. ٧/٩٠

٤٥٩١ - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ رَجُلٌ فِي غُنَيْمَةٍ لَهُ، فَلَحِقَهُ المُسْلِمُونَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَتَلُوهُ وَأَخَذُوا غُنَيْمَتَهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَرَضَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ تِلْكَ الغُنَيْمَةُ. قَالَ: قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿السَّلَمَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عَمْرٍو) هو ابن دينارٍ (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباحٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) في قوله تعالى: (﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]) قَالَ عطاءٌ: (قَالَ

---

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (ج): السلام، وفي هامشها: «السلام» كذا بخطِّه، والَّذي في نسخ المتون المعتمدة: «السلم».

(٣) في (د): «جاءكم».

(٤) في (د): «الإسلام».

(٥) في (د): «أظهره».

(٦) في (د): «ورش»، وفي غيرها: «رويس»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٧) «أبي»: سقط من (د).

(٨) في غير (د): «التَّحتيَّة»، ولعلَّه تحريفٌ.

ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ رَجُلٌ) هو عامر بن الأضبط (فِي غُنَيْمَةٍ لَهُ) بضمِّ الغين، وفتح النُّون، تصغير غَنَمٍ (فَلَحِقَهُ المُسْلِمُونَ) وكانوا في سريَّةٍ (فَقَالَ) أي: الرَّجل لهم: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) وعند أحمد والتِّرمذيِّ من طريق سِمَاك عن عكرمة عن ابن عبَّاسٍ: «قالوا[1]: ما سلَّم علينا إلَّا ليتعوَّذ منَّا» (فَقَتَلُوهُ) وكان الذي قتله مُحلِّم بن جَثَّامة[2]، كما ذكره البغويُّ في «معجم الصَّحابة»، وكان أمير السَّرية أبو قتادة، كذا[3] نقله في «المقدِّمة» وكذا رواه ابن إسحاق في «المغازي» وأحمد من طريقه عن عبد الله بن أبي[4] حدردٍ الأسلميِّ، بلفظ[5]: «بعثنا رسول الله ﷺ في نفرٍ من المسلمين، فيهم أبو قتادة ومُحلِّم بن جثَّامة، فمرَّ بنا عامر بن الأضبط الأشجعيُّ فسلَّم علينا، فحمل عليه مُحلِّم فقتله»[6] (وَأَخَذُوا[7] غُنَيْمَتَهُ) وفي رواية سِمَاك: «وأتوا بغنمه[8] النَّبيَّ ﷺ» (فَأَنْزَلَ اللهُ فِي ذَلِكَ) يعني: قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٤] ولأبي ذرٍّ: «وذلك» (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ[9]﴾) ولأبي ذرٍّ: «إلى قوله: ﴿تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ﴾» (﴿ٱلدُّنْيَا﴾) أي: حطامها؛ وهو (تِلْكَ الغُنَيْمَةُ) وروى الثَّعلبيُّ من طريق الكلبيِّ عن أبي صالحٍ عن ابن عبَّاسٍ: أنَّ اسم المقتول مِرْداس -بكسر الميم، وسكون الرَّاء وبالمهملتين- ابن نَهِيك -بفتح النُّون وكسر الهاء آخره كافٌ قبلها تحتيَّةٌ ساكنةٌ- من أهل

---

(١) في (د): «قال».

(٢) في هامش (ج): «جَثَّامة» بفتح الجيم وتشديد المثلَّثة «ترتيب».

(٣) في (د): «كما».

(٤) «أبي»: سقط من (د).

(٥) «بلفظ»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): أخرج ابن جَرير عن ابن عمر قال: بعث رسولُ الله ﷺ مُحَلِّم بن جثَّامة بَعثًا، فلقيهم عامر ابن الأضبط، فحيَّاهم بتحيَّة الإسلام وكانت بينهم إِحْنةٌ في الجاهليَّة، فرماه محلِّم بسهم فقتله، فجاء الخبر إلى رسول الله ﷺ، فجاء محلِّمٌ في بُردين، فجلس بين يدي النبي ﷺ ليستغفر له، فقال: «لا غفر الله لك» فقام وهو يتلقَّى دموعه في بُردَيه، فما مضت به ساعةٌ حتَّى مات ودفنوه، فلفظته الأرض، فجاؤوا إلى النبيِّ ﷺ فذكروا له ذلك، فقال: «إنَّ الأرض تقبَل مَن هو شرٌّ مِن صاحبكم، ولكنَّ الله أراد أن يعظكم، ثمَّ طرحوه في جبلٍ وألقَوا عليه الحجارة، فنزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ﴾ [النساء: ٩٤] الآية. انتهى «درٌّ منثور».

(٧) في (د): «وأخذ».

(٨) زيد في (د): «إلى».

(٩) زيد في (ص): «﴿ٱلدُّنْيَا﴾».

فدكٍ، وأنَّ اسم القاتل أسامة بن زيدٍ، وأنَّ اسم أمير السَّريَّة غالب بن فضالة الكعبيُّ، وأنَّ قوم مِرْداس لمَّا انهزموا؛ بقي وحده، وكان ألجأ غنمه إلى جبلٍ، فلمَّا لحقوه[1]؛ قال: لا إله إلا الله محمَّدٌ رسول الله، السَّلام عليكم، فقتله أسامة بن زيدٍ، فلمَّا رجعوا نزلت الآية، وأخرج عبد بن حميدٍ من طريق قتادة نحوه، وكذا الطَّبريُّ من طريق السُّدِّيِّ، ولا مانع من التَّعدُّد ونزول الآية مرَّتين.

د٥/٦٨ب (قَالَ) عطاء بن أبي رباحٍ: (قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (﴿ٱلسَّلَمَ﴾)/ بألفٍ بعد اللَّام المفتوحة، وهو موصولٌ بالإسناد السَّابق.

وحديث الباب أخرجه مسلمٌ في آخر كتابه، وأبو داود في «الحروب»، والنَّسائيُّ في «السِّير» و«التَّفسير».

١٨ - بابٌ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾

هذا[2] (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ[3]﴾ [النِّساء: ٩٥]) كذا في الفرع وأصله وغيرهما بإسقاط: «﴿غَيْرُ[4] أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾» وثبت ذلك في بعضها، ولأبي ذرٍّ: «﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ...﴾ الآية» وسقط ما بعد ذلك.

٤٥٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَّهُ رَأَى مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ فِي المَسْجِدِ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَمْلَى عَلَيْهِ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهْوَ يُمِلُّهَا عَلَيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ وَاللهِ لَوْ أَسْتَطِيعُ الجِهَادَ لَجَاهَدْتُ، وَكَانَ أَعْمَى، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم وَفَخِذُهُ عَلَى فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنْ تُرَضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الأويسيُّ المدنيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ

---

(١) في (د): «ألقوه».

(٢) «هذا»: ليس في (د).

(٣) زيد في (د): ﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾.

(٤) ﴿غَيْرُ﴾: ليس في (د).

ابْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بفتح الكاف، التَّابعيِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَهْلُ ابْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ) الصَّحابيُّ (أَنَّهُ رَأَى مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ) بن أبي العاص التَّابعيَّ (فِي المَسْجِدِ) قال: (فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا) بفتح الرَّاء (أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمْلَى[1] عَلَيْهِ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾) بدون ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النِّساء: ٩٥] (فَجَاءَهُ) عليه الصلاة والسلام (ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) عبدُ الله أو عمرٌو، واسم أبيه: زائدة (وَهْوَ) ﷺ (يُمِلُّهَا[2]) بضمِّ التَّحتيَّة وكسر الميم وتشديد اللَّام، أي: يُلقِي الآية (عَلَيَّ، قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «(فقال)»: (يَا رَسُولَ اللهِ، وَاللهِ لَوْ أَسْتَطِيعُ الجِهَادَ لَجَاهَدْتُ، وَكَانَ[3] أَعْمَى، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَفَخِذُهُ عَلَى فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ) فخذه من ثقل الوحي (حَتَّى خِفْتُ أَنْ تُرَضَّ) بضمِّ الفوقيَّة وفتح الرَّاء وتشديد الضَّاد المعجمة[4]، وفي[5] الفرع كأصله: «تَرُضَّ»[6] بفتح التَّاء وضمِّ الرَّاء[7]، أي: تُدقَّ (فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ)/ بضمِّ المهملة وتشديد الرَّاء المكسورة، انكشف (عَنْهُ) وأزيل، يقال: سروت الثَّوب وسريته إذا خلعته، والتَّشديد فيه للمبالغة، أي: أُزيل عنه ما نزل به من بُرَحَاء الوحي[8] (فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿غَيْرَ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾) بالحركات الثَّلاث في ﴿غَيْرَ﴾ بالنَّصب نافعٌ وابن عامرٍ والكسائيُّ على الاستثناء أو على[9] الحال، وبالرَّفع ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو وحمزة وعاصم على الصِّفة لـ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ لأنَّ ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ غير معيَّنٍ، فهو مثل قوله:

٩١/٧

---

(١) في هامش (ج): في حديث زيد: أنَّه أَمَلَّ عليه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ [النساء: ٩٥] يقال: أملَلْتُ الكتاب وأمليته؛ إذا ألقيتَه على الكاتب ليكتبه «نهاية».

(٢) في هامش (ل): قال الكِرمانيُّ: والإملال: هو الإملاء.

(٣) في (ص): «وأنا».

(٤) قوله: «بضمِّ الفوقيَّة، وفتح الرَّاء، وتشديد الضَّاد المعجمة»، جاء في (ب) بعد قوله: «وضمِّ الرَّاء».

(٥) في النُّسخ: «في»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) «تَرُضَّ»: في (ب) و(س).

(٧) زيد في (ص): «والمعجمة».

(٨) في هامش (ج) و(ل): قوله: «برحاء الوحي»؛ أي: شدَّته.

(٩) «على»: ليس في (د).

وَلَقَدْ أمرُ عَلى اللَّئيم يَسُبُّني ....

قال الزَّجَّاج: ﴿غَيۡرُ﴾: صفةٌ للقاعدين، وإن كان أصلها أن تكون صفةً للنَّكرة؛ المعنى: لا يستوي القاعدون الذين هم غير أُولِي الضَّرر أي: الأصحَّاء والمجاهدون، وإن كانوا كلُّهم مؤمنين، وبالجرِّ في الشَّاذِّ على الصِّفة لـ﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ أو البدل منه.

وهذا الحديث سبق في «الجهاد» [ح: ٢٨٣٢].

٤٥٩٣ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ دَعَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم زَيْدًا فَكَتَبَهَا، فَجَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَشَكَا ضَرَارَتَهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بن الحارث الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله[1] السَّبيعيِّ/ (عَنِ البَرَاءِ) بن عازبٍ (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ دَعَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم زَيْدًا) هو ابن ثابتٍ كاتب الوحي، فأمره بكتابتها (فَكَتَبَهَا، فَجَاءَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) الأعمى (فَشَكَا) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ضَرَارَتَهُ) بفتح الضَّاد المعجمة، أي: عماه، قال الرَّاغب: الضَّرر: اسم عامٌّ لكلِّ ما يضرُّ بالإنسان في بدنه ونفسه وعلى سبيل الكناية عُبِّر عن الأعمى بالضَّرير (فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النِّساء: ٩٥]).

د٥/٦٩أ

وسبق هذا الحديث في «الجهاد» [ح: ٢٨٣١].

٤٥٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «ادْعُوا فُلَانًا»، فَجَاءَهُ وَمَعَهُ الدَّوَاةُ وَاللَّوْحُ أَوِ الكَتِفُ فَقَالَ: «اكْتُبْ: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ﴿وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾»، وَخَلْفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَا ضَرِيرٌ، فَنَزَلَتْ مَكَانَهَا: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلۡمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابيُّ (عَنْ إِسْرَائِيلَ) بن يونس (عَنْ) جدِّه (أَبِي

---

(١) زيد في (د) و(س): «بن».

إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ (عَنِ البَرَاءِ) بن عازبٍ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: ادْعُوا فُلَانًا) أي: زيد بن ثابتٍ، فدَعَوه (فَجَاءَهُ[1] وَمَعَهُ الدَّوَاةُ وَاللَّوْحُ أَوِ الكَتِفُ) شَكٌّ من الرَّاوي (فَقَالَ: اكْتُبْ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ وَخَلْفَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) ويُجمَع بين قوله هنا: إنَّ ابن أمِّ مكتوم كان خلف النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وبين قوله في رواية شعبة السَّابقة [ح:٤٥٩٣]: «دعا زيدًا فكتبها[2]»، فجاء ابن أمِّ مكتوم» بأنَّه قام من مقامه خلف النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم حتَّى جاء مواجهه، فخاطبه (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَا ضَرِيرٌ) أي: لا أستطيع الجهاد (فَنَزَلَتْ مَكَانَهَا) أي: في[3] مكان الكتابة في الحال، قيل[4]: قبل أن يجفَّ[5] القلم: (﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النِّساء: ٩٥]) لم يقتصر الرَّاوي هنا على ذكر الكلمة الزَّائدة؛ وهي ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ كما في السَّابقة [ح:٤٥٩٣] فيُحتَمل أن يكون الوحي نزل بإعادة الآية بالزِّيادة بعد أن نزل بدونها، فحكى الرَّاوي صورة الحال، أو نزل بقوله: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ فقط، وأعاد الرَّاوي الآية من أوَّلها حتَّى يتَّصل[6] المستثنى[7] بالمستثنى منه، قاله ابن التِّين، وأيَّد الأخير الحافظ ابن حجرٍ برواية خارجة بن[8] زيد عن أبيه عند أحمد، فإنَّ فيها: «ثمَّ سُرِّي عنه فقال: اقرأ، فقرأتُ عليه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ فقال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ قال[9] زيدٌ: فألحقتها، فوالله لكأنِّي أنظر إلى مُلحَقها عند صدعٍ كان في الكَتِف» وعند الطَّبرانيِّ والبزَّار وصحَّحه ابن

---

(١) في هامش (ج) و(ل): سقطت الفاء من «فجاءه» من «الفرع». «منه».

(٢) قوله: «وبين قوله في رواية شعبة السَّابقة: دعا زيدًا فكتبها»، سقط من (م).

(٣) «في»: ليس في (د).

(٤) «قيل»: ليس في (م).

(٥) في هامش (ج) و(ل): جفَّ الثَّوب يجِفُّ، من باب «ضَرَب»، وفي لغة بني أسد: من باب «تَعِب»، جفافًا وجفوفًا: يبس. «مصباح».

(٦) في (د): «يصل».

(٧) في (ص) و(ل): «الاستثناء»، وفي هامش (ل): قوله: «الاستثناء» كذا بخطِّه، وعبارة «الفتح»: حتَّى يتَّصل المستثنى بالمستثنى منه.

(٨) في (د): «عن»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٩) في (د): «فقال».

حبَّان من حديث الفَلَتَان -بالفاء واللَّام والفوقيَّة المفتوحات- ابن عاصمٍ: فقال النَّبيُّ ﷺ للكاتب: «اكتب: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾».

٤٥٩٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ. (ح) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الكَرِيمِ: أَنَّ مِقْسَمًا مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَخْبَرَهُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عَنْ بَدْرٍ وَالخَارِجُونَ إِلَى بَدْرٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ[1]: «حدَّثني» بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) بن يزيد الفرَّاء الرَّازيُّ الصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (أَخْبَرَهُمْ).

د٥/٦٩ب (ح) لتحويل السَّند قال المؤلِّف: (وَ[2]حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ)/ هو ابن منصورٍ -لا ابن رَاهُوْيَه-[3] قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن هَمَّام قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك قال[4]: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الكَرِيمِ) الجزريُّ؛ بالجيم والزَّاي والرَّاء (أَنَّ مِقْسَمًا) بكسر الميم وسكون القاف وفتح السِّين المهملة، ابن بُجْرة[5]؛ بضمِّ الموحَّدة وسكون الجيم، ويقال: ٩٢/٧ نَجدة؛ بفتح النُّون وبدالٍ (مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ) بن نوفل بن عبد المطَّلب/ (أَخْبَرَهُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما: أَخْبَرَهُ) عن قوله تعالى: (﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّساء: ٩٥]) أي: (عَنْ) غزوة (بَدْرٍ، وَالخَارِجُونَ إِلَى بَدْرٍ).

---

(١) «حدَّثنا ولأبي ذرٍّ»: ليس في (د).

(٢) الواو: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قال الحافظ: كنتُ [أظنُّ] أنَّه ابن راهويه؛ لقوله: أخبرنا عبد الرَّزَّاق، ثمَّ رأيتُ في أصل النسفيِّ: «حدَّثني إسحاق: حدَّثنا عبد الرزَّاق» فعرفتُ أنَّه ابن منصور، لا ابن راهويه؛ لأنَّه لا يقول في شيء من حديثه: «حدَّثنا».

(٤) «قال»: ليس في (د)، وفي هامش (ل): قوله: «قال: أخبرني» كذا بخطِّه: «قال» بالسَّواد، والَّذي في «فرع المزِّيِّ»: ثابتة متنًا؛ فليُحرَّر.

(٥) في (ج) و(ل): «بجدة»، وفي هامشهما: قوله: «ابن بجدة»: كذا بخطِّه؛ بالدَّال، وصوابه: «بجرة»؛ بالرَّاء، كما في خطِّ ابن حسَّان في نسخة من «التَّهذيب»، وعبارته: مِقسَم بن بُجْرة؛ بضمِّ الموحدة، وسكون الجيم، ويقال: نُجدة؛ بضمِّ النُّون، وبالدَّال.

انفرد بإخراجه[1] المؤلِّف دون مسلمٍ، وأخرجه التِّرمذيُّ من طريق حجَّاجٍ عن ابن جريجٍ، عن عبد الكريم، وزاد: «لمَّا نزلت غزوة بدرٍ؛ قال عبد الله بن جحشٍ وابن أمِّ مكتوم: إنَّا أعميان يا رسول الله، فهل لنا رخصةٌ؟ فنزلت: ﴿لَّا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِى الضَّرَرِ﴾ و﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾... ﴿عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ فهؤلاء القاعدون غير أولي الضَّرر، ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۝ دَرَجَاتٍ مِّنْهُ﴾ على القاعدين من المؤمنين غير أولي الضَّرر» وقال: حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه من حديث ابن عبَّاسٍ، ومن قوله: «﴿دَرَجَةً﴾... إلى آخره» مدرجٌ من قول ابن جريجٍ، كما بيَّنه[2] الطَّبريُّ، وقال بدل قوله في رواية التِّرمذيِّ: «عبد الله بن جحشٍ»: أبو أحمد بن جحشٍ، وهو الصَّواب، واسم أبي أحمد هذا: عبدٌ؛ بغير إضافةٍ، وهو مشهورٌ بكنيته، والمعنى: لا مساواة بين القاعدين من غير عذرٍ وبين المجاهدين، وإن كان هذا معلومًا، لكنَّ فائدته -كما في «الكشَّاف»-: التَّذكير بما بينهما من التَّفاوت العظيم والبون البعيد، والتَّحريك إلى الجهاد، وقوله: «إنَّ جملة: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ موضِّحةٌ لِمَا نُفِي من استواء القاعدين والمجاهدين، والمعنى: على القاعدين غير أولي الضَّرر» مع قوله بعد: «والمفضَّلون درجةً واحدةً هم الذين فُضِّلوا على القاعدين الأضرَّاء، والمفضَّلون درجاتٍ، الذين فُضِّلوا على القاعدين الذي أُذِن لهم في التَّخلف؛ اكتفاءً بغيرهم، لأنَّ الغزو فرض كفايةٍ» تعقَّبه في «التَّقريب» فقال: فيه نظرٌ؛ لأنَّه فسَّر ﴿الْقَاعِدِينَ﴾ بغير أولي الضَّرر، وإنَّما يستقيم على تفسيره بالأضرَّاء، كما في «المعالم»، وقال غيره: ولقائلٍ أن يقول: فعلى هذا لم يبقَ للاستثناء معنًى؛ لأنَّ التَّقدير: وفضَّل الله المجاهدين على القاعدين إلَّا أولي الضَّرر؛ فإنَّهم ليسوا بمفضَّلين، لكن قال في «فتوح الغيب»: إنَّ قوله: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ جملةٌ موضِّحةٌ... إلى آخره[3] المراد منه وما عطف عليه من قوله: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ﴾ الثَّاني؛ كلاهما بيانٌ للجملة الأولى، ولا بدَّ من التَّطابق بين البيان والمبيَّن، والمذكور في البيان شيئان، وليس في المبيَّن سوى ذكر: ﴿غَيْرُ[4] أُولِى الضَّرَرِ﴾ فالواجب أن يقدَّر ما يوافقه من[5] قوله: ﴿لَّا يَسْتَوِى

(١) في (د): «بما أخرجه».

(٢) في (م): «نبَّه».

(٣) في (د) و(م): «إذ».

(٤) في (د): «ضرر».

(٥) في (ب) و(س): «في».

﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾ أي: أولو الضَّرر وغير أولي الضَّرر، وهو من أسلوب الجمع التَّقديري لدلالة التَّفضيل على المفضَّل، وقال الرَّاغب: إن قيل/: لِمَ كرَّر الفضل وأوجب[1] في الأول: ﴿دَرَجَةً﴾ وفي الثَّاني: ﴿دَرَجَٰتٍ﴾ وقيَّدها بقوله: ﴿مِّنْهُ﴾ وأردفها بالمغفرة والرَّحمة؟ قيل: عَنَى بالدَّرجة: ما يؤتيه في الدُّنيا[2] من الغنيمة، ومن السُّرور بالظَّفر[3] وجميل الذِّكر، وبالدَّرجات: ما يتخوَّلهم في الآخرة، ونبَّه[4] بالإفراد في الأوَّل وبالجمع في الثَّاني على[5] أنَّ ثواب الدُّنيا في جنب ثواب الآخرة يسيرٌ، وقيَّدها بقوله: ﴿مِّنْهُ﴾ لتعظيمها، وأردفها بالمغفرة والرَّحمة؛ إيذانًا بالوصول إلى الدَّرجات بعد الخلاص من التَّبعات، قال في «فتوح الغيب»: والذي تقتضيه البلاغة هذا؛ وبيانه: أنَّ قوله: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ جملةٌ موضِّحةٌ لِمَا نفى الاستواء فيه، و﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾[6] على التَّقييد السَّابق من أنَّ المراد به: غير الأضرَّاء فحسب، وإنَّما كرَّر ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ ليُناط به من الزِّيادة ما لم يُنَط به أوَّلًا، فالفضل الأول: الظَّفر والغنيمة والذِّكر الجميل في الدُّنيا، والثَّاني: المقامات السَّنيَّة والدَّرجات العالية، والفوز بالرِّضوان في العُقْبى، ثمَّ قال: هذا تفسيرٌ متينٌ[7]، موافقٌ للنَّظم، لا تعقيد فيه، غير محتاجٍ إلى جعل المجاهدين صنفين، كما يُنبِئ عنه ظاهر «الكشَّاف» ويطابقه[8] سبب النُّزول، ويلائم حديث أنسٍ مرفوعًا: «لقد خلَّفتم في المدينة أقوامًا ما سرتم مسيرًا ولا قطعتم واديًا إلَّا كانوا معكم» قاله حين رجع من غزوة تبوك ودنا من[9] المدينة، والحديثان يؤذنان بالمساواة بين المجاهدين والأضرَّاء، وعليه دلالة مفهوم الصِّفة والاستثناء في ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ وكلام الزَّجَّاج: «إلَّا أولو الضَّرر فإنَّهم يساوون المجاهدين»؛ يعني: في أصل الثَّواب لا في المضاعفة؛ لأنَّها تتعلَّق بالفعل.

د٥/١٧٠أ

(١) في (د): «فأوجب».

(٢) زيد في غير (د): «مرَّة».

(٣) في (ب): «بالظَّرف»، وفي (د): «من الظَّفر».

(٤) «ونبَّه»: سقط من (د).

(٥) «على»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٦) في غير (د): «والقاعدون».

(٧) في (د): «تبيين».

(٨) في (د): «ومطابقة».

(٩) في (د) و(م): «إلى»، وليس فيها: «ودنا».

١٩ - بابٌ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ الآيَةَ

٩٣/٧ هذا (بابٌ)/ بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾) ملك الموت وأعوانه، وهم ستَّةٌ؛ ثلاثةٌ: لقبض[1] أرواح المؤمنين، وثلاثةٌ: للكفار، أو المراد: ملك الموت وحده، وذُكِر بلفظ الجمع للتَّعظيم، أي: توفَّاهم الملائكة بقبض أرواحهم حال كونهم (﴿ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾) ويصلح ﴿تَوَفَّىٰهُمُ﴾ أن يكون للماضي، وذُكِر الفعل لأنَّه فعل جمعٍ، وللاستقبال، أي: الذين تتوفَّاهم، حُذِفت التَّاء الثَّانية؛ لاجتماع المثلين، قال في «فتوح الغيب»: إذا حُمِل على الاستقبال؛ يكون من باب حكاية الحال الماضية (﴿قَالُواْ﴾) أي: الملائكة لهم: (﴿فِيمَ كُنتُمْ﴾) من أمر الدِّين[2] في فريق المسلمين أو المشركين؟ والسُّؤال للتَّوبيخ؛ يعني: لِمَ تركتم الجهاد والهجرة والنُّصرة؟ (﴿قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ﴾) أي: عاجزين (﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾) لا نقدر على الخروج من مكَّة (﴿قَالُوٓاْ﴾) أي: الملائكة: (﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ الآيَةَ [النساء: ٩٧]) أي: إلى المدينة، وتخرجوا من بين أظهر المشركين، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «﴿قَالُواْ[3] كُنَّا﴾...» إلى آخره، وسقط الباب من أكثر النُّسخ، وثبت في بعضها.

٤٥٩٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ المُقْرِئُ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ وَغَيْرُهُ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الأَسْوَدِ قَالَ: قُطِعَ عَلَى أَهْلِ المَدِينَةِ بَعْثٌ، فَاكْتُتِبْتُ فِيهِ، فَلَقِيتُ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ نَاسًا مِنَ المُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ المُشْرِكِينَ يُكَثِّرُونَ سَوَادَ المُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى بِهِ، فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ فَيَقْتُلُهُ أَوْ يُضْرَبُ فَيُقْتَلُ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآيَةَ. رَوَاهُ اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ.

د٥/٧٠ب وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ المُقْرِئُ) بالهمزة/، أبو عبد الرَّحمن المكِّيُّ -أصله من البصرة أو الأهواز، أقرأ القرآن نيِّفًا وسبعين سنةً، وهو من كبار شيوخ البخاريِّ- قال: (حَدَّثَنَا

(١) في (د): «تقبض».

(٢) في (م): «الذين»، وهو تصحيفٌ.

(٣) ﴿قَالُوٓاْ﴾: مثبتٌ من (د) و(س).

حَيْوَةُ) بفتح[1] المهملة وسكون التَّحتيَّة وفتح الواو، ابن شُرَيحٍ؛ بالشِّين المعجمة المضمومة والرَّاء المفتوحة وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة مهملةٌ، أبو زرعة التُّجِيبيُّ -بضمِّ الفوقيَّة وكسر الجيم- المصريُّ[2] (وَغَيْرُهُ) هو ابن لهيعة المصريُّ، كما أخرجه الطَّبرانيُّ في «الصَّغير» (قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن نوفلٍ الأسديُّ (أَبُو الأَسْوَدِ) يتيم عروة بن الزُّبير (قَالَ: قُطِعَ عَلَى أَهْلِ المَدِينَةِ بَعْثٌ) بضمِّ القاف وكسر الطَّاء مبنيًّا للمفعول، أي: أُلزِموا بإخراج جيشٍ لقتال أهل الشَّام، في خلافة عبد الله بن الزُّبير على مكَّة (فَاكْتُتِبْتُ فِيهِ) بضمِّ المثنَّاة الفوقيَّة الأولى وكسر الثَّانية وسكون الموحَّدة مبنيًّا للمفعول (فَلَقِيتُ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَأَخْبَرْتُهُ) بأنِّي اكتُتِبت في ذلك البعث (فَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ، ثُمَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ نَاسًا مِنَ المُسْلِمِينَ) سمَّى ابن أبي حاتمٍ في «تفسيره» من طريق ابن جُرَيجٍ عن عكرمة، ومن طريق ابن عيينة عن ابن إسحاق: عمرَو بنَ أمية بن خلفٍ، والعاص بن منبِّه[3] بن الحجَّاج، والحارث بن زمعة، وأبا قيس بن الفاكه، وعند ابن جُرَيجٍ: أبا[4] قيس بن الوليد بن المغيرة، وعند ابن مردويه من طريق أشعث بن سوَّارٍ عن عكرمة عن ابن عبَّاسٍ: الوليدَ بنَ عتبة بن ربيعة، والعلاء بن أمية بن خلفٍ (كَانُوا مَعَ المُشْرِكِينَ يُكَثِّرُونَ سَوَادَ المُشْرِكِينَ عَلَى رَسُولِ اللهِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «على عهد رسول الله» (ﷺ) وفي رواية أشعث المذكورة: أنَّهم خرجوا إلى بدرٍ، فلمَّا رأوا قلَّة المسلمين؛ دخلهم شكٌّ وقالوا: غرَّ هؤلاء دينهم، فقُتِلوا ببدرٍ (يَأْتِي السَّهْمُ فَيُرْمَى بِهِ) بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الميم مبنيًّا للمفعول، وفي نسخةٍ: «يُرمَى» بإسقاط الفاء، ولأبي ذرٍّ: «يُدْمَى» بالدَّال بدل الرَّاء (فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ) نصبٌ على المفعولية (فَيَقْتُلُهُ، أَوْ يُضْرَبُ فَيُقْتَلُ) بضمِّ حرف المضارعة من الفعلين وفتح ثالثهما، قال في «الكواكب الدَّراريِّ»: وغرض عكرمة أنَّ الله ذمَّ من كثَّر[5] سواد المشركين مع أنَّهم كانوا لا يريدون بقلوبهم موافقتهم، فكذلك أنت لا تكثِّر سواد هذا الجيش وإن كنت لا تريد موافقتهم؛ لأنَّهم لا يقاتلون

---

(١) زيد في (د): «الحاء».

(٢) في (د) و(م): «المقرئ»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في (د): «أميَّة»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) في (د): «أبو».

(٥) في (ص): «ذمَّ مع كثرة».

في سبيل الله (فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى: (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ الآيَةَ [النساء: ٩٧]) أي: بخروجهم مع المشركين وتكثير سوادهم حتَّى قُتِلوا معهم.

(رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (اللَّيْثُ) ابن سعدٍ ممَّا وصله الإسماعيليُّ والطَّبرانيُّ في «الأوسط» من طريق أبي صالحٍ كاتب اللَّيث عن اللَّيث (عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ) عن عكرمة، لكن بدون قصَّة أبي الأسود، وعند الطَّبريِّ[1] وابن أبي حاتمٍ من طريق عمرو بن دينارٍ عن عكرمة عن ابن عبَّاسٍ قال: «كان قومٌ/ من أهل مكَّة أسلموا، وكانوا يُخفُون الإسلام، فأخرجهم المشركون معهم يوم بدرٍ، فأُصِيب بعضهم، فقال المسلمون: هؤلاء كانوا مسلمين فأُكرهوا، فاستغفروا لهم، فنزلت، فكَتَبوا بها إلى من بقي من المسلمين، وأنَّه[2] لا عذر لهم، فخرجوا/، فلحقهم المشركون ففتنوهم فرجعوا، فنزلت: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة: ٨] فكُتِب إليهم بذلك، فخرجوا، فلحقوهم، فنجا من نجا وقُتِل من قُتِل» وعن سَمُرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من جامع المشرك أو[3] سكن معه فإنه مثله» رواه أبو داود.

د٥/١٧١ ٧/٩٤

٢٠ - ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾

(﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾) وفي بعض النُّسخ: «بابٌ» -بالتَّنوين- أي: في قوله تعالى: «﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾» استثناءٌ من قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّساء: ٩٧] فيكون الاستثناء متَّصلًا، كأنَّه قيل: فأولئك في جهنَّم إلَّا المستضعفين، والصَّحيح أنَّه منقطعٌ؛ لأنَّ الضَّمير في ﴿مَأْوَىٰهُمْ﴾ عائدٌ على ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ﴾ وهؤلاء المتوفَّون إمَّا كفَّارًا أو عصاةً بالتَّخلُّف، وهم قادرون على الهجرة، فلم يندرج فيهم المستضعفون، فكان منقطعًا (﴿مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ﴾) الذين (﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾) في الخروج من مكَّة؛ لعجزهم وفقرهم (﴿وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النِّساء: ٩٨]) ولا معرفة لهم بالمسالك من مكَّة إلى المدينة، واستشكل إدخال ﴿ٱلْوِلْدَٰنِ﴾ في جملة المستثنين من أهل الوعيد؛ لأنَّه يُوهِم دخول الولدان

---

(١) في (د): «الطَّبرانيّ»، ولعلَّه تحريفٌ، والحديث في تفسير الطبري (٩/١٠٢).

(٢) في (د): «وأنَّهم».

(٣) في (ب) و(س): «و»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «أو سكن معه» كذا بخطِّه، والَّذي في «الجامعين»: «وسكن معه»؛ بالواو. انتهى. وكما في «أبي داود» أيضًا.

فيه إذا استطاعوا واهتدوا، وأُجيب بأنَّ العجز متمكِّن من الولدان لا ينفكُّ عنهم، فكانوا[١] خارجين من جملتهم في[٢] الوعيد ضرورةً، فإذا لم يدخلوا فيه؛ لم يخرجوا بالاستثناء، فإن قلت: فإذا لم يخرجوا بالاستثناء[٣] كيف قرنهم في جملة المستثنين؟ أُجيب ليبيِّن أنَّ الرِّجال والنِّساء الذين لا يستطيعون صاروا في انتفاء الذَّنب كالولدان مبالغةً؛ لأنَّ المعطوف عليه يكتسب من معنى المعطوف؛ لمشاركتهما في الحكم، أو المراد بالولدان: العبيد أو البالغون، وهو أولى من إرادة المراهقين لعدم توبيخ نحوهم، وكذا هو أولى من حمل البيضاوي ذلك على المبالغة في الأمر، باعتبار أنَّهم على صدد وجوب الهجرة، فإنَّهم إذا بلغوا وقدروا على الهجرة فلا محيص لهم عنها، فإنَّ قُوَّامهم[٤] يجب عليهم أن يهاجروا بهم متى أمكنت الهجرة[٥]، قال الطِّيبيُّ: وعلى هذا: المبالغةُ راجعة إلى وجوب الهجرة[٦]، وأنَّها خارجةٌ عن حكم سائر التَّكاليف؛ حيث أُوجِبَت على من لم يجب عليه شيءٌ.

٤٥٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ قَالَ: كَانَتْ أُمِّي مِمَّنْ عَذَرَ اللهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هو ابن زيدٍ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيِّ (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) في قوله تعالى: (﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ [النساء: ٩٨] قَالَ: كَانَتْ أُمِّي[٧]) أمُّ الفضل لُبَابة بنت الحارث (مِمَّنْ عَذَرَ اللهُ) أي: ممَّن جعله الله من المعذورين.

وسبق هذا الحديث في هذه السُّورة [ح: ٤٥٨٨].

---

(١) في (د): «لكانوا».

(٢) في (د): «من».

(٣) «بالاستثناء»: ليس في (د).

(٤) في (م): «قواتهم» ولعلَّه تحريفٌ.

(٥) «الهجرة»: مثبتٌ من (ص).

(٦) قوله: «فإنَّهم إذا بلغوا وقدروا على الهجرة ... المبالغةُ راجعة إلى وجوب الهجرة»، سقط من (د).

(٧) زيد في (ب) و(س): «أي».

٢١ - باب قوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡ﴾ الآية

(باب قوله) تعالى: (﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡ﴾ [النساء: ٩٩]) أي: يتجاوز عنهم بتركهم الهجرة، و﴿عَسَى﴾ من الله واجبٌ؛ لأنَّه إطماعٌ، والله تعالى إذا أَطْمَع عبدًا في شيءٍ أوصله إليه (الآيةَ) كذا في رواية أبي ذرٍّ، ولغيره: «ف﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعۡفُوَ عَنۡهُمۡ﴾/» وليس هو لفظ القرآن «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾»[1]. د٥/٧١ب

٤٥٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي العِشَاءَ؛ إِذْ قَالَ: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ: «اللَّهُمَّ نَجِّ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ نَجِّ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ نَجِّ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، اللَّهُمَّ نَجِّ المُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَينٍ قال: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) بن عبد الرَّحمن النَّحويُّ التَّميميُّ[2] مولاهم البصريُّ (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثيرٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم (النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي العِشَاءَ؛ إِذْ قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ: اللَّهُمَّ نَجِّ عَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ) أخا أبي[3] جهلٍ لأمِّه (اللَّهُمَّ نَجِّ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ) أخا أبي جهلٍ (اللَّهُمَّ نَجِّ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ) ابن المغيرة المخزوميَّ أخا خالد بن الوليد، وهؤلاء قومٌ من أهل مكَّة، أسلموا ففتنتهم قريشٌ وعذَّبوهم، ثمَّ نَجَوا منهم ببركته عليه الصلاة والسلام، ثمَّ هاجروا إليه (اللَّهُمَّ نَجِّ المُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ) عامٌّ بعد خاصٍّ، و«نَجِّ» بفتح النُّون وتشديد الجيم، ثمَّ دعا على من عوَّقهم عن[4] الهجرة فقال: (اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ) بفتح الواو وسكون الطَّاء، أي: عقوبتك (عَلَى) كفَّار قريشٍ أولاد (مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا) أي: وطأتك (سِنِينَ)[5] أعوامًا مجدبةً (كَسِنِي يُوسُفَ) عليه الصلاة والسلام المذكورة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأۡتِي مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ سَبۡعٞ شِدَادٞ﴾ [يوسف: ٤٨] وأصل السَّنَةِ: سَنْهة على وزن جَبْهة، فحُذِفَت لامها ونُقِلَت حركتها إلى

(١) في (د) ﴿قَدِيرًا﴾ وفي (ص): ﴿غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ وليس بصحيحٍ.

(٢) في (د): «التَّيميُّ» ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في (د): «لأبي».

(٤) في (م): «من».

(٥) في هامش (ج): وقيل: أصلها «سَنْوة» كـ«شَهوة» وقد بسط الكلام على ذلك في «المصباح» فليُراجع.

٩٥/٧ النُّون، فإذا أضفتها؛ حذفت نون الجمع؛ للإضافة؛ جريًا على اللُّغة العالية[1] فيه/؛ وهي[2] إجراؤه مجرى جمع المذكَّر السَّالم، لكنَّه شاذٌّ؛ لأنه غير عاقلٍ، ولتغيير مفرده بكسر أوَّله.

وقد سبق هذا الحديث في «باب يهوي بالتَّكبير حين يسجد» [ح: ٨٠٤] وفي أوائل «الاستسقاء» [ح: ١٠٠٦][3].

٢٢ - بابُ قولِهِ: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ﴾

(بابُ قولِهِ) تعالى، كذا للمستملي بالإضافة وسقط لفظ «باب» لغيره[4]، ولأبي ذرٍّ تنوين «بابٌ» وحذْفُ تاليه (﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾) أي: لا إثم عليكم (﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَن تَضَعُوٓا۟ أَسْلِحَتَكُمْ﴾ [النِّساء: ١٠٢]) فيه بيان الرُّخصة في وضع الأسلحة إن ثقل عليهم حملها بسبب ما يبلُّهم من مطرٍ أو يضعفهم من مرضٍ، وأمرهم مع ذلك بأخذ الحذر؛ لئلَّا يغفلوا فيهجم عليهم العدوُّ، ودلَّ ذلك على وجوب الحذر عن جميع المضارِّ المظنونة، ومن ثَمَّ عُلِم أنَّ العلاج بالدَّواء والاحتراز عن الوباء والتَّحرُّز عن الجلوس تحت الجدار المائل واجبٌ، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله: «﴿أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾...» إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿مِّن مَّطَرٍ﴾: «الآية».

٤٥٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾ قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ كَانَ جَرِيحًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ) الكسائيُّ نزيل بغدادٍ ثمَّ مكة قال: (أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن محمَّدٍ الأعور (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يَعْلَى) بن مسلم بن هرمز (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما) في قوله تعالى: (﴿إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰٓ﴾ [النِّساء: ١٠٢] قَالَ) أي: ابن

---

(١) في (د): «الغالبة».

(٢) في (ب) و(س): «وهو».

(٣) في هامش (ج): وفي تفسير «آل عمران».

(٤) «سقط لفظ باب لغيره»: مثبت من (د) و(م).

عبَّاسٍ: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ/ بْنُ عَوْفٍ كَانَ[1] جَرِيحًا) ولأبي ذرٍّ: «وكان جريحًا»، أي: فنزلت الآية فيه، و«عبد الرحمن» مبتدأٌ، خبره «كان جريحًا» والجملة من قول ابن عبَّاسٍ. ٥/١٧٢أ

وهذا الحديث أخرجه النسائي رحمه الله.

٢٣ - باب قوله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾

(باب قوله) كذا للمستملي، وسقط ذلك لغيره (﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ﴾) بالواو، ولأبوي الوقت وذرٍّ بإسقاطها، أي: يسألونك الفتوى (﴿فِي ٱلنِّسَآءِ﴾) أي: في ميراثهنَّ (﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾) وكانت العرب لا تورِّثهنَّ شيئًا (﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧]) موضع ﴿مَا﴾ إمَّا رفعٌ عطفًا على المستكنِّ في ﴿يُفْتِيكُمْ﴾ العائد عليه تعالى، وجاز ذلك؛ للفصل بالمفعول والجارِّ والمجرور، والمتلوُّ في الكتاب في معنى اليتامى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣] والفعل الواحد يُنسَب إلى فاعلين[2] باعتبارين مختلفين؛ نحو: أغناني زيدٌ وعطاؤه، وأعجبني زيدٌ وكرمه، وذلك أنَّ قوله[3]: ﴿ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ بمنزلة: أعجبني زيدٌ[4]؛ جيء به للتَّوطئة والتَّمهيد، وقوله: ﴿وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ فِي يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ﴾ بمنزلة: وكرمه؛ لأنَّه المقصود بالذِّكر، أو مبتدأٌ و﴿فِي ٱلْكِتَٰبِ﴾ خبره، والمراد به: اللَّوح المحفوظ؛ تعظيمًا[5] للمتلوِّ عليهم، وأنَّ العدل والنِّصَفة في حقوق اليتامى من عظائم الأمور، والمخلُّ بها ظالمٌ متهاونٌ بما[6] عظَّمه الله تعالى، أو نصبٌ على تقدير: ويبين لكم ما يتلى[7]، أو جرٌّ بالقسم، أي: وأُقسم بما يتلى عليكم، ولا يصح العطف على الضَّمير المجرور في ﴿فِيهِنَّ﴾ من حيث اللَّفظ والمعنى، أمَّا اللَّفظ فلأنَّه لا يجوز العطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة

---

(١) في (د): «وكان»، وفي اللاحق: «كان»، وليس بصحيحٍ.

(٢) قوله: «والفعل الواحد يُنسَب إلى فاعلين»، مثبتٌ من (د).

(٣) في (د): «قول».

(٤) زيد في غير (ب) و(س): «وعطاؤه» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) في غير (د) و(م): «تعليمًا».

(٦) في (د): «لما».

(٧) زيد في (ص): «عليكم».

الجارِّ، وأمَّا المعنى فلأنَّه يلزم أن يكون الإفتاء في شأن المتلوِّ مع أنَّه ليس السُّؤال عنه.

٤٦٠٠ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ قَالَتْ عَائِشَةُ: هُوَ الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ اليَتِيمَةُ، هُوَ وَلِيُّهَا وَوَارِثُهَا، فَأَشْرَكَتْهُ فِي مَالِهِ حَتَّى فِي العَذْقِ، فَيَرْغَبُ أَنْ يَنْكِحَهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا رَجُلًا، فَيَشْرَكُهُ فِي مَالِهِ بِمَا شَرِكَتْهُ، فَيَعْضُلَهَا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضمِّ العين مصغَّرًا، أبو محمَّدٍ القرشيُّ الهبَّاريُّ الكوفيُّ، واسمه: عبد الله، وعبيد لقبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد ابن أسامة[1] (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ) وسقط «قال» لغير أبي ذرٍّ (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير ابن العوَّام، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني»[2] بالإفراد «أبي» (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) في قوله تعالى: (﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾) سقطت الواو لأبي[3] ذرٍّ[4] (﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النِّساء: ١٢٧]) أي: في نكاحهنَّ (قَالَتْ عَائِشَةُ) وسقط لغير أبي ذرٍّ «عائشة» (هُوَ الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ اليَتِيمَةُ هُوَ وَلِيُّهَا) القائم بأمورها (وَوَارِثُهَا، فَأَشْرَكَتْهُ) بفتح الهمزة والرَّاء، ولأبي ذرٍّ: «فتشرَكه» بفتح التَّاء والرَّاء (فِي مَالِهِ حَتَّى فِي العَذْقِ) بفتح العين وسكون المعجمة، أي: في النَّخلة، ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ: «في العِذق» بكسر العين، أي: في الكباسة وهي[5] عنقود التَّمر (فَيَرْغَبُ أَنْ يَنْكِحَهَا) أي: عن نكاحها (وَيَكْرَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا رَجُلًا) غيره (فَيَشْرَكُهُ) أي: الرَّجل الذي يتزوَّجها (فِي مَالِهِ بِمَا شَرِكَتْهُ) أي: بالذي شركته فيه (فَيَعْضُلَهَا) بضمِّ الضاد المعجمة، نُصِب عطفًا على المنصوب السَّابق، وكذا «فيشركها»، ويجوز رفعها عطفًا على «يرغب»[6] و«يكره» أي: يمنعها من التزوُّج، وروى ابن/ أبي حاتمٍ من طريق السُّدِّيِّ قال: «كان لجابرٍ بنتُ عمٍّ دميمةٌ، ولها مالٌ ورثته/ عن أبيها، وكان جابرٌ

٩٦/٧ د٥/٧٢ب

(١) في غير (د): «أبو أسامة ابن حمَّاد وأسامة»، وليس بصحيحٍ.

(٢) في (ب): «أخبرني». قارن بما في اليونينية.

(٣) في (ب) و(س): «لغير أبي»، وليس بصحيحٍ.

(٤) «سقطت الواو لأبي ذرٍّ»: سقط من (د) و(م).

(٥) في (ل): «وهو»، وفي هامشها: قوله: «وهو»، الذي بخطِّه: وهي الكباسة.

(٦) في (د): «أو».

يرغب عن نكاحها، ولا يُنكحها خشية أن يذهب الزَّوج بمالها، فسأل النَّبيَّ ﷺ عن ذلك» (فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ).

وهذا الحديث سبق في «باب ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى﴾» أوَّل هذه السُّورة [ح: ٤٥٧٤].

٢٤ - ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿شِقَاقَ﴾: تَفَاسُدٌ. ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾: هَوَاهُ فِي الشَّيْءِ يَحْرِصُ عَلَيْهِ. ﴿كَالْمُعَلَّقَةِ﴾: لَا هِيَ أَيِّمٌ وَلَا ذَاتُ زَوْجٍ. ﴿نُشُوزًا﴾: بُغْضًا.

(﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾) أي: زوجها (﴿نُشُوزًا﴾) بأن يتجافى عنها ويمنعها نفقته ونفسه، أو يؤذيها بشتمٍ أو ضربٍ (﴿أَوْ إِعْرَاضًا﴾ [النِّساء: ١٢٨]) بتقليل المحادثة والمؤانسة بسبب طعنٍ في سنٍّ أو دمامةٍ أو غيرهما، و﴿امْرَأَةٌ﴾: فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ واجب الإضمار، وهو من باب الاشتغال، والتَّقدير: وإن خافت امرأة خافت، ولا يجوز رفعه بالابتداء؛ لأنَّ أداة الشَّرط لا يليها إلَّا الفعل عند جمهور البصريِّين.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله ابن أبي حاتمٍ: (﴿شِقَاقَ﴾) يريد قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [النِّساء: ٣٥] أي: (تَفَاسُدٌ) وأصل الشِّقاق: المخالفة وكون كلٍّ واحدٍ من المتخالفين في شقٍّ غير صاحبه، ومحلُّ ذكر هذه الآية قبلُ على ما لا يخفى.

(﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ [النِّساء: ١٢٨]) قال الإمام: المعنى: أنَّ الشُّحَّ جُعِل كالأمر المجاور للنُّفوس اللَّازم لها؛ يعني: أنَّ النُّفوس مطبوعةٌ على الشُّحِّ، وهذا معنى قول «الكشَّاف»: إنَّ الشُّحَّ قد جُعِل حاضرًا لها لا يغيب عنها أبدًا ولا تنفكُّ عنه؛ يعني: أنَّها مطبوعةٌ عليه، فالمرأة[1] لا تكاد تسمح بقسمتها وبغير قسمتها، والرَّجل لا تكاد نفسه تسمح[2] بأن يقسم لها وأن يُمسِكها إذا رغب عنها وأحبَّ غيرها، وجملة ﴿وَأُحْضِرَتِ﴾ كقوله: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾: اعتراضٌ، قال أبو حيَّان: كأنَّه يريد أنَّ قوله: ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾[3] فجاءت الجملتان بينهما

---

(١) في (ب) و(م): «كالمرأة».

(٢) في (د): «لا يكاد يسمح».

(٣) في (ج) و(ل): «عليه»، وفي هامشهما: قوله: «فلا جناح عليه» كذا بخطِّه، والتلاوة: ﴿عَلَيْهِمَا﴾.

اعتراضًا، وتعقَّبه بعضهم فقال: فيه نظرٌ؛ فإنَّ بعدهما[1] جملًا أُخَر، فكان ينبغي أن يقول الزَّمخشريُّ في الجميع: إنَّها اعتراضٌ[2]، ولا يخصَّ ﴿وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾ ﴿وَأُحۡضِرَتِ ٱلۡأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾[3] بذلك، وإنَّما أراد الزَّمخشريُّ بذلك[4] الاعتراض بين قوله: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ[5]﴾ وقوله: ﴿وَإِن تُحۡسِنُواْ﴾ فإنَّهما شرطان متعاطفان[6]، ويدلُّ عليه تفسيره بما يفيد هذا المعنى؛ فليُنظَر من موضعه، وقد فسَّر المؤلِّف ﴿ٱلشُّحَّ﴾ بما فسَّره به ابن عبَّاسٍ ممَّا وصله ابن أبي حاتمٍ حيث قال: (هَوَاهُ فِي الشَّيْءِ يَحْرِصُ عَلَيْهِ[7]) وقيل: ﴿ٱلشُّحَّ﴾: البخل مع الحِرْص، وقيل: الإفراط في الحِرْص.

(﴿كَٱلۡمُعَلَّقَةِ﴾) يريد: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلۡمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩] قال ابن عبَّاسٍ فيما وصله ابن أبي حاتمٍ: (لَا هِيَ أَيِّمٌ) بهمزةٍ مفتوحةٍ وتحتيَّةٍ مشدَّدةٍ مكسورةٍ، أي: لا زوج لها (وَلَا ذَاتُ زَوْجٍ).

وقال ابن عبَّاسٍ أيضًا[8] ممَّا وصله ابن أبي حاتمٍ أيضًا من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه في قوله: (﴿نُشُوزًا﴾) أي: (بُغْضًا).

٤٦٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا﴾ قَالَتِ: الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ المَرْأَةُ لَيْسَ بِمُسْتَكْثِرٍ مِنْهَا، يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقَهَا، فَتَقُولُ: أَجْعَلُكَ مِنْ شَأْنِي فِي حِلٍّ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي ذَلِكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) أبو الحسن المجاور بمكَّة قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) في قوله

---

(١) في (م): «بعدها».

(٢) في هامش (ج): ابتداء المعارضة على خطِّه ﵀.

(٣) ﴿ٱلشُّحَّ﴾: مثبتٌ من (د).

(٤) «بذلك»: ليس في (د).

(٥) ﴿خَافَتۡ﴾ ليس في (ص) و(م).

(٦) في (د): «معطوفان».

(٧) في هامش (ج) و(ل): قوله: «عليه» سقطت من «فرع المزِّيِّ» وثبتت في غيره من الفروع المعتمدة؛ فليُحرَّر.

(٨) «أيضًا»: ليس في (د).

تعالى: (﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾/ [النساء: ١٢٨] قَالَتِ: الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرْأَةُ د٥/١٧٣ب لَيْسَ بِمُسْتَكْثِرٍ مِنْهَا) أي: في المحبَّة والمعاشرة والملازمة[١] (يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقَهَا، فَتَقُولُ: أَجْعَلُكَ مِنْ شَأْنِي)[٢] من نفقةٍ أو كسوةٍ أو مبيتٍ أو غير ذلك من حقوقي (فِي حِلٍّ) أي: وتتركني بغير طلاقٍ (فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ) زاد أبوا الوقت وذرٍّ عن الحَمُّويي: «﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ الآية» (فِي ذَلِكَ) فإذا تصالح الزَّوجان على أن تطيب له نفسًا في القسمة أو عن بعضها؛ فلا جناح عليهما، كما فعلت سودة بنت زمعة فيما رواه التِّرمذيُّ عن ابن عبَّاسٍ بلفظ: «خَشِيَتْ سودة أن يطلِّقها رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، لا تطلِّقني واجعل يومي لعائشة، ففعل، ونزلت هذه الآية» وقال: حسنٌ غريبٌ، وكان رسول الله[٣] ﷺ يقسم لعائشة يومين؛ يومها ويوم سودة، وترك سودة في جملة نسائه، وفعل[٤] ذلك لتتأسَّى به أمَّته في مشروعية ذلك وجوازه[٥].

٢٥ - ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَسْفَلَ النَّارِ. ﴿نَفَقًا﴾: سَرَبًا.

(﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾) وفي نسخةٍ: «بابٌ» -بالتَّنوين- أي: في[٦] قوله تعالى: «﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾» (﴿فِي ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ﴾ [النساء: ١٤٥]) زاد أبوا ذرٍّ والوقت: «﴿مِنَ ٱلنَّارِ﴾» (وَقَالَ): بالواو، ولأبي ذرٍّ: «قال» (ابْنُ عَبَّاسٍ) ممَّا وصله ابن أبي حاتمٍ أي: (أَسْفَلَ النَّارِ) وللنَّار سبع دركاتٍ/، والمنافق ٧/٩٧ في أسفلها، وقال أبو هريرة فيما رواه ابن أبي حاتمٍ: «﴿ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ﴾ بيوتٌ لها أبوابٌ تُطبَق عليها، فتوقد من فوقهم ومن تحتهم» ولعلَّ ذلك لأنه[٧] في أسفل السَّافلين من درجات الإنسانية، وكيف لا وقد ضَمَّ إلى الكفر السُّخرية بالإسلام وأهله، والمنافق: هو المظهر للإسلام المبطن للكفر؛ فلذا كان عذابه أشدَّ من الكفَّار، وتسمية غيره بالمنافق في الحديث

---

(١) في هامش (ج): بخطِّه: والملازمة.

(٢) زيد في (ص): «أي».

(٣) «رسول الله»: مثبتٌ من (س) و(ص).

(٤) في (د): «وجعل».

(٥) في هامش (ل): المعتمَد: وجوبُ القَسْم عليه ﷺ، كما في «حاشية شيخنا ع ش».

(٦) «في»: ليس في (م).

(٧) في غير (د) و(م): «لأجل أنَّه».

الصَّحيح: «ثلاثٌ من كنَّ فيه؛ كان منافقًا خالصًا» [ح: ٣٤] فللتَّغليظ.

(﴿نَفَقًا﴾) يريد قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٥] قال ابن عبَّاسٍ فيما وصله ابن أبي حاتمٍ أيضًا أي: (سَرَبًا).

٤٦٠٢ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الأَسْوَدِ قَالَ: كُنَّا فِي حَلْقَةِ عَبْدِ اللهِ، فَجَاءَ حُذَيْفَةُ حَتَّى قَامَ عَلَيْنَا، فَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ أُنْزِلَ النِّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ خَيْرٍ مِنْكُمْ، قَالَ الأَسْوَدُ: سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ فَتَبَسَّمَ عَبْدُ اللهِ، وَجَلَسَ حُذَيْفَةُ فِي نَاحِيَةِ المَسْجِدِ، فَقَامَ عَبْدُ اللهِ فَتَفَرَّقَ أَصْحَابُهُ، فَرَمَانِي بِالحَصَا، فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ حُذَيْفَةُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَحِكِهِ، وَقَدْ عَرَفَ مَا قُلْتُ، لَقَدْ أُنْزِلَ النِّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ كَانُوا خَيْرًا مِنْكُمْ، ثُمَّ تَابُوا فَتَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياثٍ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ) النَّخعيُّ (عَنِ الأَسْوَدِ) بن يزيد النَّخعيِّ، وهو خال إبراهيم أنَّه (قَالَ: كُنَّا فِي حَلْقَةِ عَبْدِ اللهِ) أي: ابن مسعودٍ، و«حَلْقة»: بسكون اللَّام (فَجَاءَ حُذَيْفَةُ) بن اليمان (حَتَّى قَامَ عَلَيْنَا، فَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ أُنْزِلَ النِّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ خَيْرٍ مِنْكُمْ) أي: ابتُلوا به، والخيريَّة باعتبار أنَّهم كانوا من طبقة الصَّحابة، فهم خيرٌ من طبقة التَّابعين، لكنَّ الله تعالى ابتلاهم فارتدُّوا أو نافقوا، فذهبت الخيريَّة منهم (قَالَ الأَسْوَدُ) بن يزيد متعجِّبًا من كلام حذيفة: (سُبْحَانَ اللهِ! إِنَّ اللهَ) تعالى (يَقُولُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النِّساء: ١٤٥] فَتَبَسَّمَ عَبْدُ اللهِ) بن مسعودٍ متعجِّبًا من كلام حذيفة، وبما قام به من قول الحقِّ وما حذر منه (وَجَلَسَ حُذَيْفَةُ) بن اليمان (فِي نَاحِيَةِ المَسْجِدِ، فَقَامَ عَبْدُ اللهِ) بن مسعودٍ (فَتَفَرَّقَ أَصْحَابُهُ) قال الأسود/: (فَرَمَانِي) أي: حذيفة بن اليمان (بِالحَصَا)[1] أي: ليستدعيني (فَأَتَيْتُهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَحِكِهِ) أي: ضحك عبد الله بن مسعودٍ مقتصرًا عليه، أي: على الضَّحك[2] (وَقَدْ عَرَفَ مَا قُلْتُ، لَقَدْ أُنْزِلَ النِّفَاقُ عَلَى قَوْمٍ كَانُوا خَيْرًا مِنْكُمْ، ثُمَّ تَابُوا) أي: رجعوا عن النِّفاق (فَتَابَ اللهُ عَلَيْهِمْ) واستُدِلَّ به كقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُوا۟ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النِّساء: ١٤٦] على صحَّة توبة الزِّنديق وقبولها، كما عليه الجمهور.

د٥/٧٣ب

---

(١) في (د): «بالحصباء».

(٢) «أي على الضَّحك»: ليس في (د).

وهذا الحديث أخرجه النَّسائيُّ في «التَّفسير».

٢٦ - بابٌ: قوله ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ ...﴾ إلى قوله: ﴿وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ﴾

هذا[١] (بابٌ) بالتَّنوين (قوله) عزَّ وجلَّ: (﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ ...﴾ إلى قوله: ﴿وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ﴾ [النساء: ١٦٣]) وسقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ، وقوله: «﴿كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾[٢]» لغير أبوي ذرٍّ والوقت، والكاف في ﴿كَمَآ أَوْحَيْنَآ﴾ نصبٌ بمصدرٍ محذوفٍ[٣]، أي: إيحاءً مثل إيحائنا، أو على أنَّه حالٌ من ذلك المصدر المحذوف، و«ما»: تحتمل المصدريَّة؛ فلا تفتقر إلى عائدٍ على الصَّحيح، والموصوليَّة؛ فيكون العائد محذوفًا.

وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما فيما رواه ابن إسحاق: «أنَّ سُكَيْنًا[٤] وعديَّ بن زيدٍ[٥] قالا: يا محمَّد[٦] ما نعلم أنَّ الله أنزل على بشرٍ من شيءٍ من بعد موسى، فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ ...﴾» إلى آخره[٧].

وعن محمَّد بن كعبٍ القرظيِّ: «أنزل الله: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ...﴾ إلى قوله: ﴿بُهْتَٰنًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٥٣-١٥٦] فلمَّا تلاها عليهم -يعني: اليهود- وأخبرهم بأعمالهم الخبيثة؛ جحدوا كلَّ ما أنزل الله تعالى، وقالوا: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ[٨] عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ فقال: ولا على أحدٍ! فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]» قال ابن كثيرٍ: وفي هذا الذي قاله محمَّد بن كعبٍ نظرٌ؛ فإنَّ هذه الآية مكِّيَّةٌ في سورة الأنعام، وهذه الآية

---

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (ج) و(ل): «كما أرسلنا إلى نوح» وفي هامشهما: كذا بخطِّه، والتِّلاوة: ﴿كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾.

(٣) في هامش (ج): قوله: «نصب بمصدرٍ محذوفٍ» كذا بخطِّه، وعبارة «الدُّرِّ المنثور»: الكاف نعت لمصدر محذوف؛ أي: إيحاءً مثلَ إيحائنا... إلى آخره.

(٤) في هامش (ج): «سُكَينًا» في «الإصابة»: السُّكَين الضَّمريُّ: بالتصغير، وقيل: «السَّكَن» بغير تصغير، قال أبو حاتم: له صحبة... إلى آخره.

(٥) في (د): «يزيد» ولعلَّه تحريفٌ.

(٦) في هامش (ج): كذا بخطِّه، والَّذي في «الدُّرِّ المنثور»: قال سُكَين وعديُّ بن زيد: يا محمَّد... إلى آخره.

(٧) «﴿كَمَآ أَوْحَيْنَآ﴾...إلى آخره»: مثبتٌ من (د).

(٨) قوله: «تعالى، وقالوا: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾»، سقط من (ص).

التي في النِّساء مدنيَّةٌ، وهي ردٌّ عليهم لمَّا سألوه ﷺ أن يُنزل عليهم كتابًا من السَّماء، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ١٥٣] ثمَّ ذكر فضائحهم ومعايبهم، ثمَّ ذكر أنَّه أوحى إلى عبده كما أوحى إلى غيره من النَّبيِّين، فقال مخاطبًا حبيبه، وآثر صيغة التَّعظيم؛ تعظيمًا للمُوحِي والموحَى إليه: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ﴾ [النساء: ١٦٣] أي: لك أسوةٌ بالأنبياء السَّالفة، فتأسَّ بهم ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠] لأنَّ شأن وحيك كشأن وحيهم، وبدأ بنوحٍ؛ لأنَّه أوَّل نبيٍّ قاسى الشِّدَّة من الأمَّة، وعطف عليه النَّبيِّين من بعده، وخصَّ منهم إبراهيم إلى داود ﷺ؛ تشريفًا لهم[1]، وترك ذكر موسى ليبرزه مع ذكرهم بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] على نمطٍ/ أعمَّ من الأوَّل؛ لأنَّ قوله: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ﴾ [النساء: ١٦٤] من التَّقسيم الخاصِّ[2]/؛ مزيدًا لشرفه واختصاصه بوصف التَّكليم دونهم، أي: رسلًا فضَّلهم واختارهم وآتاهم الآيات البيِّنات، والمعجزات القاهرات[3] الباهرات إلى ما لا يحصى، وخصَّ موسى بالتَّكليم، وثلَّث ذكرهم على أسلوبٍ يجمعهم في وصفٍ عامٍّ على جهة المدح، والتَّعظيمُ[4] سارٍ في غيرهم؛ وهو كونهم مبشِّرين ومنذرين، وجعلهم حجَّة الله[5] على الخلق طرًّا لقطع معاذيرهم، فيدخل في هذا القسم كلُّ من دعا[6] إلى هدًى وبشَّر وأنذر كالعلماء، وظهر من هذا التَّقدير طبقات الدَّاعين إلى الله بأسرهم، قاله في «فتوح الغيب».

٩٨/٧ — د٥/١٧٤أ

٤٦٠٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يَنْبَغِي لأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».

---

(١) في (ل): «وخصَّ منهم داود تشريفًا لهم» وفي هامشها: قوله: «وخصَّ منهم داود تشريفًا لهم» كذا بخطِّه، وعبارة «فتوح الغيب» للطِّيبيِّ النَّاقل عنه: وخصَّ منهم إبراهيم إلى داود تشريفًا لهم، فسقط من قلم المؤلِّف لفظ «إبراهيم» و«إلى»، وبنحوه في هامش (ج). وبإثباتهما يستقيم الكلام في قوله: «تشريفًا لهم»؛ فليُتأمَّل.

(٢) في (د): «الحاصر».

(٣) «القاهرات»: ليس في (د). وهي ثابتة في هامش (ج) بلا تصحيح.

(٤) في (د): «والمدح»، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٥) اسم الجلالة: ليس في (د).

(٦) في (ب): «عاد» ولعلَّه تحريفٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوريِّ أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (الأَعْمَشُ) سليمان (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: مَا يَنْبَغِي لأَحَدٍ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «لعبدٍ» بدل قوله: «لأحد[1]» وسقط لأبي ذرٍّ «قال» (أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى) بفتح الميم والمثنَّاة الفوقيَّة المشدَّدة مقصورًا، اسم أبيه، وقيل: اسم أمِّه، أي: ليس لأحدٍ أن يفضِّل نفسه على يونس، أو ليس لأحدٍ أن يفضِّلني عليه، وهذا منه صلى الله عليه وسلم على طريق التَّواضع، فلا يُعارَض بحديث: «أنا سيد ولد آدم» الصَّادر منه صلى الله عليه وسلم على طريق التَّحدُّث بالنِّعمة، والإعلام للأمَّة برفيع منزلته ليعتقدوه، أو قال الأوَّل قبل أن يَعْلَم الثَّاني.

٤٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ قَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى؛ فَقَدْ كَذَبَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر السِّين وتخفيف النُّون، العَوَقِيُّ - بفتح العين المهملة[2] والواو بعدها قافٌ - الباهليُّ قال: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضمِّ الفاء وفتح اللَّام آخره حاءٌ مهملةٌ مصغَّرًا، ابن سليمان قال: (حَدَّثَنَا هِلَالٌ) هو ابن عليٍّ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) ضدُّ اليمين (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: مَنْ قَالَ: أَنَا خَيْرٌ) يعني: نفسه أو النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم (مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى؛ فَقَدْ كَذَبَ) لعلَّه قال ذلك زجرًا عن توهُّم حطِّ مرتبة يونس[3] لِمَا[4] في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨] فقاله سدًّا للذريعة، وهذا هو السَّبب في تخصيص يونس بالذِّكر من بين سائر الأنبياء عليهم السلام.

وهذا الحديث قد ذكره في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤١٥].

---

(١) في (ب) و(س) «أحد»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) «المهملة»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٣) زيد في (د): «بن مَتَّى».

(٤) «لها»: ليس في (م).

٢٧ - بابٌ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾

وَ﴿ٱلْكَلَٰلَةِ﴾: مَنْ لَمْ يَرِثْهُ أَبٌ أَوِ ابْنٌ، وَهْوَ مَصْدَرٌ مِنْ تَكَلَّلَهُ النَّسَبُ.

هذا[١] (بابٌ) بالتَّنوين، وسقط لغير أبي[٢] ذرٍّ لفظ «باب» في قوله تعالى: (﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾) أي: في الكلالة، حُذِف لدلالة الثَّاني عليه في قوله: (﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾) أي: مات، وارتفع ﴿ٱمْرُؤٌا﴾ بالمضمر المفسَّر بالمذكور[٣] (﴿لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾)[٤] أي: ابنٌ، صفة لـ﴿ٱمْرُؤٌا﴾ واستدلَّ به من قال: ليس من شرط الكلالة انتفاء الوالد، بل يكفي انتفاء[٥] الولد، وهو روايةٌ عن عمر[٦] بن الخطَّاب رضي الله عنه، رواها ابن جريرٍ/ عنه بإسنادٍ صحيحٍ إليه، لكنَّ الذي عليه الجمهور من الصَّحابة والتَّابعين: أنَّه من لا ولد له ولا والد[٧]، وهو قول أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه، أخرجه ابن أبي شيبة[٨]، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: (﴿وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾) ولو كان معها أبٌ لم ترث شيئًا؛ لأنَّه يحجبها بالإجماع، فدلَّ على أنَّه من لا ولد له بنصِّ القرآن، ولا والد بالنَّصِّ عند التَّأمل أيضًا؛ لأنَّ الأخت لا يُفرَض لها النِّصف مع الوالد، بل ليس لها ميراثٌ بالكلِّيَّة، والمراد: الأخت من الأبوين أو الأب؛ لأنَّه جعل أخوها عصبةً، وابن الأمِّ لا يكون

د٥/٧٤ب

---

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (د): «لأبي» وليس بصحيحٍ.

(٣) في هامش (ج): أراد: بفعل محذوف يفسِّره المذكور.

(٤) في هامش (ل): وأجاب بعضهم: بأنَّ قوله: «ليس له ولد» المراد به: الوالد والولد؛ لأنَّه مشتقٌّ من الولادة؛ احتمل أن يقال له: ولد، فالوالد يُسمَّى ولدًا؛ لأنَّه وَلَد، والمولود يُسمَّى والدًا؛ لأنَّه وُلِدَ، وهذا كالذُّرِّيَّة؛ فإنَّه اسم وُضِع لمن ذرأ الله. «منه».

(٥) قوله: «الوالد بل يكتفي انتفاء»: ليس في (ص).

(٦) في هامش (ج) و(ل): قوله: «وهو رواية عن عمر...» إلى آخره: لكن قال في «الفتح»: ولكثرةِ الاختلاف فيها صحَّ عن عمر أنَّه قال: لم أَقُل في الكلالة شيء؛ فليُتأمَّل.

(٧) «ولا والد»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٨) في هامش (ج): بخطِّه، وأجاب بعضهم بأن قوله: ليس له ولد، المراد به الوالد والولد؛ لأنه مشتق من الولادة، فكل من اتصل به ذكر الولادة احتمل أن يقال له ولد، قالوا: لذا يسمَّى ولداً؛ لأنه وَلد والمولود يسمى ولداً لأنه وُلد، وهذا كالذرية فإنه اسم وضع لمن ذرأ الله.

عصبةً (﴿وَهُوَ﴾) أي: والمرء (﴿يَرِثُهَا﴾)[1] أي: جميع مال الأخت إن كان الأمر بالعكس (﴿إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]) ذكرًا كان أو أنثى، أي: ولا والد؛ لأنَّه لو كان لها والد[2]؛ لم يرث الأخ[3] شيئًا (وَ﴿ٱلْكَلَٰلَةِ﴾: مَنْ لَمْ يَرِثْهُ[4] أَبٌ أَوِ ابْنٌ) كما مرَّ (وَهُوَ) كما قال أبو عبيدة (مَصْدَرٌ مِنْ تَكَلَّلَهُ النَّسَبُ) أي: تعطَّف النَّسب عليه، وقال في «الصِّحاح»: ويقال: هو مصدرٌ من تكلَّله النَّسب، أي: تطرَّفه، كأنَّه أخذ طرفيه من جهة الولد والوالد، وليس له منهما أحدٌ، فسُمِّي بالمصدر. انتهى. وقال غيره: الكلالة في الأصل: مصدرٌ بمعنى: الكَلال، وهو ذهاب القوَّة من الإعياء، وعلى هذا فقول العينيِّ -متعقِّبًا على الحافظ ابن حجرٍ عَزْوَهُ ما ذكره البخاريُّ من كونه مصدرًا لأبي عبيدة: «فيه نظرٌ؛ لأنَّ/ «تكلَّل» على وزن «تفعَّل»، ومصدره «تَفَعُّل»، وليس بمصدرٍ بل هو اسمٌ»- لا يخفى ما فيه، وقيل: كلُّ ما احتفَّ بالشَّيء من جوانبه؛ فهو إكليل، وبه سُمِّيت؛ لأنَّ الورَّاث يحيطون به من جوانبه، وقيل: الأب والابن طرفان للرَّجل، فإذا مات ولم يخلِّفهما؛ فقد مات عن ذهاب طرفيه، فسُمِّي ذهاب الطَّرفين كلالةً. ٩٩/٧

٤٦٠٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ﵁ قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ: ﴿بَرَآءَةٌ﴾ وَآخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ قاضي مكَّة قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ أنَّه قال: (سَمِعْتُ الْبَرَاءَ) بن عازبٍ (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ[5] قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ) على النَّبيِّ ﷺ: (﴿بَرَآءَةٌ﴾) بالتَّنوين (وَآخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾) زاد أبو ذرٍّ: «﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾» [النساء: ١٧٦] وقد سبق في البقرة من حديث ابن عبَّاسٍ [ح: ٤٥٤٤]: «آخر آية نزلت آية الرِّبا» فيُحتمل أن يقال: آخريَّة[6] الأولى

(١) في هامش (ج): قوله: «لأنَّه جُعِلَ أخوها عصبةً» يعني: في الآية بقوله: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

(٢) في (ب): «ولد» ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) «الأخ»: ليس في (د).

(٤) في (م): «يرث».

(٥) في (ب): «عنهما».

(٦) في (ب): «آخر آية».

باعتبار نزول أحكام الميراث، والأخرى باعتبار أحكام[1] الرِّبا.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الفرائض»، وكذا أبو داود والنَّسائيُّ.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿٥﴾ باب تفسير سُورةِ المَائِدَةِ

﴿حُرُمٌ﴾: وَاحِدُهَا: حَرَامٌ. ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾: بِنَقْضِهِمْ. ﴿ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ﴾: جَعَلَ اللهُ. ﴿تَبُوٓأَ﴾: تَحْمِلُ. ﴿دَآئِرَةٌ﴾: دَوْلَةٌ. وَقَالَ غَيْرُهُ: الإِغْرَاءُ: التَّسْلِيطُ. ﴿أُجُورَهُنَّ﴾: مُهُورَهُنَّ. المُهَيْمِنُ: الأَمِينُ، القُرْآنُ: أَمِينٌ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ. قَالَ سُفْيَانُ: مَا فِي القُرْآنِ آيَةٌ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ ﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾. مَخْمَصَةٌ: مَجَاعَةٌ. ﴿مَنْ أَحْيَاهَا﴾ يَعْنِي: مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقٍّ حَيِيَ النَّاسُ مِنْهُ جَمِيعًا. ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾: سَبِيلًا وَسُنَّةً. ﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾: ظَهَرَ. ﴿ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ وَاحِدُهُمَا: أَوْلَى.

(بسم الله الرحمن الرحيم. باب تَفسير سُورةِ المَائِدَةِ) وهي مدنيَّةٌ إلَّا: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فبعرفةَ عشيَّتها، قال في «الينبوع»[2]: ومن نسب هذه السُّورة إلى عرفة فقد سها، بل نزلت بالمدينة سوى الآيات من أوَّلها، فإنَّهن نزلن في حجَّة/ الوداع وهو على راحلته بعرفة بعد العصر[3]. انتهى. وقد روى الإمام أحمد عن أسماء بنت يزيد قالت: «إنِّي لآخذةٌ بزمام العضباء ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إذ نزلت عليه المائدة كلُّها، وكادت من ثقلها تدقُّ عضد النَّاقة» وعن ابن عمرو[4]: «آخر سورة أُنزلت المائدة والفتح» قال التِّرمذيُّ: حسنٌ غريبٌ، وثبتت البسملة بعد قوله «المائدة» لأبي ذرٍّ.

د٥/١٧٥أ

(﴿حُرُمٌ﴾) يريد قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [المائدة: ١] قال أبو عبيدة: (وَاحِدُهَا: حَرَامٌ) والمعنى: وأنتم محرمون، وهذه الجملة ساقطةٌ لغير أبوي الوقت وذرٍّ.

(﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]) قال قتادة وغيره أي: (بِنَقْضِهِمْ) فـ«ما»[5] صلةٌ؛ نحو:

---

(١) في (د) و(ص): «بأحكام»، وليس فيهما «باعتبار».

(٢) في (د) و(م): «البيوع»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) زيد في (د): «بعرفة».

(٤) في كل الأصول: «ابن عمر» والتصويب من سنن الترمذي: (٣٠٦٣) وغيره.

(٥) في (د): «فجعلها».

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[1] [آل عمران: ١٥٩] وهو القول المشهور، وقيل: «ما» اسم نكرةٍ، أُبدِل منها ﴿نَقْضِهِم﴾ على إبدال المعرفة من النَّكرة، أي: بسبب نقضهم ميثاق الله وعهده بأن كذَّبوا الرُّسل الذين جاؤوا من بعد موسى، وكتموا نعت محمَّدٍ ﷺ؛ بعَّدناهم من الرَّحمة أو مسخناهم أو ضربنا عليهم الجزية.

(﴿ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ﴾) يريد قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٢١] أي: التي (جَعَلَ اللهُ) لكم، وثبت هنا قوله: «﴿حُرُمٌ﴾: واحدها: حرامٌ» لأبوي الوقت وذرٍّ.

(﴿تَبُوٓأَ﴾) يريد قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِي﴾ [المائدة: ٢٩] معناه: (تَحْمِلُ) كذا فسَّره مجاهدٌ.

(﴿دَآئِرَةٌ﴾) يريد قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢] أي: (دَوْلَةٌ) كذا فسَّره السُّدِّيُّ.

(وَقَالَ غَيْرُهُ)[2] قيل: هو غير[3] السُّدِّيِّ، أو غير من فسَّر السَّابق، وسقط للنَّسفيِّ «وقال غيره» فلا إشكال. (الإِغْرَاءُ) المذكور في قوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ﴾ [المائدة: ١٤]: هو (التَّسْلِيطُ) وقيل: أغرينا: ألقينا.

(﴿أُجُورَهُنَّ﴾) يريد: ﴿إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[4] [المائدة: ٥]: (مُهُورَهُنَّ) وهذا تفسير أبي عبيدة.

(المُهَيْمِنُ) يريد قوله تعالى: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]: قال ابن عبَّاسٍ -فيما وصله ابن أبي حاتمٍ عن عليِّ بن أبي طلحة عنه-: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ قال: المهيمن (الأَمِينُ، القُرْآنُ: أَمِينٌ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ قَبْلَهُ) وقال ابن جريجٍ: القرآن أمينٌ على الكتب المتقدِّمة، فما وافقه منها فحقٌّ، وما خالفه منها فهو باطلٌ، وقال العوفي عن ابن عبَّاسٍ: ﴿وَمُهَيْمِنًا﴾ أي: حاكمًا على ما قبله من الكتب[5].

---

(١) في هامش (ل):

وبعدَ مِن وعَنْ وباءٍ زِيدَ مَا ... فلمْ يَعُقْ عَنْ عملٍ قَدْ عُلِمَا ... «ألفيَّة».

(٢) في هامش (ج): قال الحافظ: لم أعرف الغير، ولا مَن عاد عليه الضمير.

(٣) في (د): «قول».

(٤) زيد في (د): «وهي».

(٥) في هامش (ج) و(ل): قال الكِرمانيُّ: والمُهَيمِن: «مُفَيعِل» من «الأمن»، قُلِبت همزته هاء، قال إمام الحرمين في «البرهان»: أسماء الله تعالى لا تُصَغَّر. انتهى. قال ابن حجر نقلًا عن ابن قتيبة: وقد أنكر ذلك ثعلب فبالغ =

(قَالَ) وفي الفرع: «وقال» (سُفْيَانُ) هو الثَّوريُّ: (مَا فِي القُرْآنِ آيَةٌ أَشَدُّ عَلَيَّ مِنْ) قوله تعالى: (﴿لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨]) لِمَا فيها من التَّكليف[1] من العمل بأحكامها[2].

(مَخْمَصَةٌ) قال ابن عبَّاسٍ: (مَجَاعَةٌ).

وقال أيضًا فيما وصله ابن أبي حاتمٍ في قوله تعالى: (﴿مَنْ أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢]: يَعْنِي: مَنْ حَرَّمَ قَتْلَهَا إِلَّا بِحَقٍّ حَيِيَ[3] النَّاسُ مِنْهُ جَمِيعًا).

وقال أيضًا في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ﴾ (﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]): يعني: (سَبِيلًا وَسُنَّةً) وسقط قوله: «قال سفيان...» إلى هنا لغير أبوي ذرٍّ والوقت.

د٥/٧٥ب (﴿فَإِنْ عُثِرَ﴾)/ ﴿عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا﴾ [المائدة: ١٠٧] أي: (ظَهَرَ).

١٠٠/٧ وقوله تعالى: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ (﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧]: وَاحِدُهُمَا/: أَوْلَى) وهذا ثابتٌ في بعض النُّسخ، ساقطٌ من الفرع وأصله.

٢ - بابُ قَولِه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾

(بابُ قَولِهِ) تعالى: (﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]) وزاد غير أبي ذرٍّ هنا: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَخْمَصَةٌ: مَجَاعَةٌ» وقد سبق فلا فائدة في ذكره، وسقط «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ.

٤٦٠٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ: قَالَتِ اليَهُودُ لِعُمَرَ: إِنَّكُمْ تَقْرَؤُونَ آيَةً لَوْ نَزَلَتْ فِينَا؛ لَاتَّخَذْنَاهَا عِيدًا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لَأَعْلَمُ

= حتى نسب قائله إلى الكفر؛ لأنَّ المهيمن من الأسماء الحسنى، وأسماء الله تعالى لا تُصغَّر، والحقُّ أنَّه أصلٌ بنفسه، ليس مُبدَلًا من شيء، وأصل الهيمنة: الحفظ والارتقاب، وزاد في هامش (ص): تقول: هيمن فلان على فلان؛ إذا صار رقيبًا عليه، فهو مهيمن، قال أبو عبيدة: لم يجئ في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعة ألفاظ: مُبَيْطِر ومُسَيْطِر ومُهَيمِن ومُبَيْقِر. انتهى»، وفي هامشها أيضًا في الصفحة (٣٦٠): «مهيمن: مأخوذ من آمَن غيره من الخوف، وأصله: أَأْمن فهو مؤأمن؛ بهمزتين، قُلِبت ياء؛ كراهةَ لاجتماع الهمزتين، فصار مؤيمن، ثمَّ جُعِلت الأولى هاءً، كما قالوا: أهراق الماء في أراقه، «شيخ زاده».

(١) في (د) و(ص): «التَّكلفُ». وفي هامش (ج): بخطِّه: «التَّكلفُ».

(٢) في هامش (ج): عبارة البرماويِّ: لِما فيه مِن تكلُّف العلم بأحكام التوراة والإنجيل والعمل بهما.

(٣) في (م): «أحي».

حَيْثُ أُنْزِلَتْ، وَأَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَأَيْنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ أُنْزِلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَإِنَّا وَاللهِ بِعَرَفَةَ -قَالَ سُفْيَانُ: وَأَشُكُّ كَانَ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمْ لَا؟ -: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، العبديُّ البصريُّ أبو بكرٍ بندارٌ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هو ابن مهديٍّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن مسلم[1] (عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ) البجليِّ[2] الأحمسيِّ الكوفيِّ، له رؤيةٌ، أنَّه قال: (قَالَتِ اليَهُودُ) كعب الأحبار قبل أن يسلم ومن معه من اليهود[3]، وكان إسلام كعبٍ في خلافة عمر على المشهور (لِعُمَرَ) بن الخطَّاب ﵁: (إِنَّكُمْ) معشر المسلمين (تَقْرَؤُونَ آيَةً لَوْ نَزَلَتْ فِينَا) معشر اليهود (لَاتَّخَذْنَاهَا عِيدًا) نسرُّ فيه لكمال الدِّين، وزاد في «الإيمان» [ح:٤٥]: «قال: أيُّ آيةٍ؟ قال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]» (فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي لأَعْلَمُ حَيْثُ أُنْزِلَتْ وَأَيْنَ أُنْزِلَتْ[4]) قال في «المغني»: و«حيث»: للمكان اتِّفاقًا، وقال الأخفش: قد تَرِدُ للزَّمان، و«أين»: قال في «الصِّحاح»: إذا قلت: أين

---

(١) في (ب): «أسلم» ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في هامش (د): طارق بن سويدٍ الحضرميُّ، طارق بن أشيم بن مسعودٍ الأشجعيُّ، طارق بن زيادٍ، طارق بن شريكٍ، طارق بن عبد الله المحاربيُّ، طارق المرقع، طارق بن شهابٍ البجليُّ قال: رأيت رسول الله ﷺ، وغزوت في خلافة أبي بكرٍ وعمر ثلاثًا وثلاثين أو ثلاثًا وأربعين بين غزوةٍ وسريَّةٍ، ابن عبد البرِّ.

(٣) في هامش (د): عبارة «الفتح» في كتاب «الإيمان»: أنَّ رجلًا هو كعب الأحبار قبل أن يُسلِم، كذا في «مسند مسدَّدٍ» بإسنادٍ حسنٍ، وفي أوَّل «تاريخ دمشق» لابن عَساكر من طريقٍ، وفي «الأوسط» للطَّبرانيِّ من هذا الوجه، ولعلَّه لمَّا سأل كان في جماعةٍ منهم فنُسِب القول للكلِّ، واليهود هم قوم موسى ﵇، وهو معرفةٌ دخل عليها لام التعريف، واشتقاقه من مادَّة «هاد»؛ أي: مال؛ لأنهم مالوا عن عبادة العجل أو عن دين موسى، أو من «هاد»؛ إذا رجع من خيرٍ إلى شرٍّ وعكسه؛ لكثرة انتقالاتهم، وقيل: لأنَّهم يهودون؛ أي: يتحركون عند قراءة التَّوراة، وقيل: معرَّبٌ من يهوذا بن يعقوب؛ بالمعجمة، ثمَّ نُسِب إليه؛ فقيل: يهوديٌّ، ثمَّ حُذِفت الياء في الجمع؛ فقيل: يهود، وكلُّ جمعٍ يُنسَب إلى جنسٍ يُفرَّق بينهما بالياء كروميٍّ وروم.
قوله: «دخل عليها لام التعريف»: فيه تأمُّلٌ مع قوله: «عَلَم»؛ لأنَّ «أل» حال كونها معرفةً لا تدخل على معرفةٍ، وعبارة ابن هشامٍ: وقد ترد «أل» زائدةً؛ أي: غير معرِّفةٍ وغير موصولةٍ، وهي إمَّا لازمةٌ؛ كالتي في عَلَمٍ قارنت وضعه، ثمَّ قال: لأنَّه يجتمع تعريفان؛ وهما تعريف «أل» وغيرها من العلميَّة والإشارة والصلة على معرفةٍ واحدةٍ». انتهى.

(٤) في (د): «نزلت». وفي هامش (ج): بخطِّه: بتكرار «أُنزِلَتْ».

زيدٌ[1]؟ فإنَّما تسأل عن مكانه حينئذٍ[2]، فتكون «حيث» هنا للزَّمان، و«أين» للمكان، فلا تكرار، وعند أحمد عن عبد الرَّحمن بن مهديٍّ: «حيث أُنزِلت وأيَّ يوم أُنزِلت» (وَأَيْنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ) ولأبي ذر: «حيث» (أُنْزِلَتْ) زاد أحمد: «أُنزِلت»[3] (يَوْمَ عَرَفَةَ، وَإِنَّا) بكسر الهمزة وتشديد النُّون (وَاللهِ بِعَرَفَةَ) إشارة إلى المكان، ولمسلم: «ورسول الله ﷺ واقفٌ بعرفة» (قَالَ سُفْيَانُ) الثَّوريُّ بالسَّند السَّابق: (وَأَشُكُّ كَانَ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمْ لَا؟) سبق في «الإيمان» [ح: ٤٥] من وجهٍ آخر عن قيس بن مسلمٍ الجزم بأنَّه: كان يوم الجمعة (﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]).

وهذا الحديث قد مرَّ في «كتاب الإيمان» [ح: ٤٥].

٣ - بابُ قَولِهِ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا﴾

تَيَمَّمُوا: تَعَمَّدُوا. ﴿ءَآمِّينَ﴾: عَامِدِينَ، أَمَّمْتُ وَتَيَمَّمْتُ: وَاحِدٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَمَسْتُمُ﴾ وَ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ وَ﴿ٱلَّتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ وَالإِفْضَاءُ: النِّكَاحُ.

(بابُ قولِهِ) تعالى، وثبت «باب قوله» لأبي ذرٍّ عن المُستملي: (﴿فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً﴾) معطوفٌ على ما قبله، والمعنى: أو جاء أحدٌ منكم من الغائط، أو لامستم النِّساء، فطلبتم الماء لتتطهروا به، فلم تجدوه بثمنٍ ولا بغيره (﴿فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا﴾) ترابًا (﴿طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]) ولعلَّ ذكر الكلام في التَّيمُّم ثانيًا[4]؛ لتحقيق شموله للجنب والمُحْدِث؛ حيث ذُكِر عقيب[5] ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦] فإنَّه نُقِل عن عمر وابن مسعودٍ عند[6] ذكر الأولى التَّخصيص بالمُحْدِث.

(تَيَمَّمُوا)[7] أي: (تَعَمَّدُوا) وسقط «تيمَّموا: تعمَّدوا» لغير المُستملي، وقوله تعالى: ﴿وَلَآ﴾ (﴿ءَآمِّينَ﴾) ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] أي: (عَامِدِينَ، أَمَّمْتُ وَتَيَمَّمْتُ: وَاحِدٌ) قاله أبو عبيدة.

---

(١) في (س) و(ص): «يزيد».

(٢) «حينئذٍ»: ليس في (س) و(ص).

(٣) في هامش (ل): بتكرار «أُنزِلَت». «منه».

(٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «ثانيًا»: يشير إلى تقدُّم ذكره في آية «النِّساء» على ما لا يخفى. «منه».

(٥) في (ب): «عقيبه» وفي (ص): «عقب».

(٦) في (ص): «عن».

(٧) في (د): «فتيمَّموا».

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَـمَسْتُمُ﴾ [المائدة: ٦] وَ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]) وفي الفرع: «ولمستموهنَّ» والأوَّل/ هو الذي في «أصله» (و﴿ٱلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣] والإِفْضَاءُ) الأربعة معناها: (النِّكَاحُ) فالأوَّل: وصله إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» من طريق مجاهدٍ عنه، والثَّاني: وصله ابن المنذر، والثَّالث: ابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة[1] عنه، والرَّابع: ابن أبي حاتمٍ من طريق بكر بن عبد الله المزنيِّ[2] عن ابن عبَّاسٍ.

د٥/١٧٦أ

٤٦٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالبَيْدَاءِ أَوْ بِذَاتِ الجَيْشِ؛ انقَطَعَ عِقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى التِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟! أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسْتِ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَالنَّاسَ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ، يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: فَبَعَثْنَا البَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ؛ فَإِذَا العِقْدُ تَحْتَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن محمَّد بن أبي بكرٍ الصِّدِّيق (عَنْ عَائِشَةَ ﵂ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّها (قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ) ولأبي ذرٍّ: «مع النَّبيِّ» (ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ) هو غزوة بني المُصْطَلِق، وكانت سنة ستٍّ أو خمسٍ (حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالبَيْدَاءِ) بفتح الموحَّدة والمدِّ (أَوْ بِذَاتِ الجَيْشِ) بفتح الجيم وبعد الياء السَّاكنة شينٌ معجمةٌ، موضعين بين مكَّة والمدينة، والشَّكُّ من عائشة (انْقَطَعَ عِقْدٌ لِي) بكسر العين وسكون القاف، أي: قلادةٌ، وإضافته لها باعتبار استيلائها لمنفعته، وإلَّا فهو لأسماء استعارته منها (فَأَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى التِمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ

(١) «ابن أبي طلحة»: ليس في (د).

(٢) في (د): «المدني» ولعلَّه تحريفٌ.

الصِّدِّيقِ) رضي الله عنه، وسقط لفظ «الصِّدِّيق» لأبي ذرٍّ (فَقَالُوا) له: (أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟! أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَبِالنَّاسِ) بحرف الجرِّ (وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَاضِعٌ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي) بالذَّال/ المعجمة (قَدْ نَامَ، فَقَالَ) ولأبي ذرٍّ: «وقال»: (حَبَسْتِ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَ) حبست (النَّاسَ، ولَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «فقالت» (عَائِشَةُ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ) قال: حبستِ النَّاس في قلادةٍ، وفي كلِّ مرَّةٍ تكونين عَناءً (وَجَعَلَ يَطْعُنُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي) بضمِّ عين «يطعُنُني»، وقد تُفتَح (وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى فَخِذِي، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حِيْنَ أَصْبَحَ) ولغير أبوي ذر والوقت: «حتَّى أصبح[1]» (عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ) التي بالمائدة، زاد أبو ذرٍّ: «فتيمَّموا» بلفظ الماضي، أي: تيمَّم النَّاس لأجل الآية، أو هو أمرٌ على ما هو لفظ القرآن، ذكره بيانًا أو بدلًا عن[2] «آية التَّيمُّم» أي: أنزل الله: ﴿فَتَيَمَّمُواْ﴾ وفي نسخةٍ: «فتيمَّمنا» (فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ) بضمِّ الحاء وفتح الضَّاد المعجمة مصغَّرًا كسابقه، الأنصاريُّ الأشهليُّ: (مَا هِيَ) أي: البركة التي حصلت للمسلمين برخصة التَّيمُّم (بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ[3] أَبِي بَكْرٍ) بل هي مسبوقة بغيرها (قَالَتْ) عائشة: أي: أثرنا (البَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ) راكبةً (عَلَيْهِ) حالة السَّير (فَإِذَا العِقْدُ/ تَحْتَهُ).

وهذا الحديث قد سبق في «التَّيمم» [ح: ٣٣٤].

٤٦٠٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ القَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها: سَقَطَتْ قِلَادَةٌ لِي بِالبَيْدَاءِ وَنَحْنُ دَاخِلُونَ المَدِينَةَ، فَأَنَاخَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَنَزَلَ، فَثَنَى رَأْسَهُ فِي حَجْرِي رَاقِدًا، أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ، فَلَكَزَنِي لَكْزَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: حَبَسْتِ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ! فَبِي المَوْتُ لِمَكَانِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ أَوْجَعَنِي، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اسْتَيْقَظَ وَحَضَرَتِ الصُّبْحُ فَالتُمِسَ المَاءُ، فَلَمْ يُوجَدْ، فَنَزَلَتْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآيَةَ، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: لَقَدْ بَارَكَ اللهُ لِلنَّاسِ فِيكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَرَكَةٌ لَهُمْ.

---

(١) زيد في (س) و(ص): «فنام حتى أصبح»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٢) في (ب) و(س): «من».

(٣) في (ل): «يال أبي بكر»، وفي هامش (ج) و(ل): عبارة الكِرمانيِّ: «ويال أبي بكر»: أصله: «يا آل» فحُذِفَت الهمزة تخفيفًا. لكن الذي في الفرع ثبوت الألف.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذر: «حدَّثني» بالإفراد (يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) الجعفيُّ[1] الكوفيُّ، نزيل مصر (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَمْرٌو) بفتح العين، ابن الحارث المصريُّ[2]: (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ القَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن محمَّد ابن أبي بكرٍ الصِّدِّيق (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها قالت: (سَقَطَتْ قِلَادَةٌ) بكسر القاف (لِي بِالبَيْدَاءِ) ليس في هذه الرِّواية: «أو[3] بذات الجيش» (وَنَحْنُ دَاخِلُونَ المَدِينَةَ) الواو للحال (فَأَنَاخَ النَّبِيُّ ﷺ) راحلته (وَنَزَلَ) عنها (فَثَنَى رَأْسَهُ) أي: وضعها (فِي حَجْرِي) حال كونه ﵊ (رَاقِدًا، أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ، فَلَكَزَنِي لَكْزَةً) بالزَّاي، أي: دفعني في صدري بيده دفعةً (شَدِيدَةً، وَقَالَ: حَبَسْتِ النَّاسَ فِي قِلَادَةٍ! فَبِي المَوْتُ[4] لِمَكَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَدْ أَوْجَعَنِي، ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ وَحَضَرَتِ الصُّبْحُ) أي: صلاة الصُّبح (فَالتُمِسَ المَاءُ) بالرَّفع مفعولًا ناب[5] عن الفاعل، أي: التمس النَّاس الماء (فَلَمْ يُوجَدْ، فَنَزَلَتْ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ الآيَةَ [المائدة: ٦] فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: لَقَدْ بَارَكَ اللهُ لِلنَّاسِ[6] فِيكُمْ) أي: بسببكم (يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَرَكَةٌ لَهُمْ).

٤ - باب قوله: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾

(باب قوله) ﷿، وسقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ، و«قوله» للكُشْمِيهَنيِّ والحَمُّويي (﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾) رفعٌ عطفًا على الفاعل المستتر في «اذهب»، وجاز ذلك للتَّأكيد بالضَّمير، ويحتمل أنهم أرادوا حقيقة الذَّهاب على الله؛ لأنَّ مذهب اليهود التَّجسيم، ويؤيِّده مقابلة الذَّهاب بالقعود في قولهم: (﴿فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]) وظاهر الكلام أنَّهم قالوا ذلك استهانةً بالله ورسوله، وعدم مبالاةٍ بهما، وأصل هذا: «أنَّ موسى ﵇ أُمِر أن يدخلوا مدينة الجبَّارين؛ وهي أريحاء، فبعث إليهم اثني عشر عينًا، من كلِّ سبطٍ منهم عينٌ؛ ليأتوه

---

(١) في هامش (ل): إلى جعفة بن سعد العشيرة من مذحج. «لب».

(٢) في (د): «البصريُّ» وهو تحريفٌ.

(٣) «أو»: ليس في (د) و(م).

(٤) في هامش (ج): «فَبِي المَوْتُ» مبتدأ وخبر، «شيخ الإسلام».

(٥) في (د): «مفعولٌ نائبٌ».

(٦) «للنَّاس»: ليس في (ص).

بخبر القوم، فلمَّا دخلوها رأوا أمرًا عظيمًا من هيئتهم وعظمتهم، فدخلوا حائطًا لبعضهم، فجاء صاحب الحائط ليجتني الثِّمار من حائطه، فنظر إلى آثارهم فتتبَّعهم، فكلَّما أصاب واحدًا منهم؛ أخذه[1] فجعله في كمِّه مع الفاكهة، حتَّى التقطهم كلَّهم[2] فجعلهم في كمِّه مع الفاكهة، وذهب إلى مَلِكهم فنثرهم بين يديه، فقال المَلِك: قد رأيتم شأننا، فاذهبوا وأخبروا صاحبكم» رواه ابن جريرٍ عن عبد الكريم بن الهيثم[3]، حدَّثنا إبراهيم بن بشَّار حدَّثنا سفيان عن أبي سعيدٍ عن عكرمة عن ابن عبَّاسٍ. قال ابن كثيرٍ: وفي هذا الإسناد نظرٌ، وقد ذكر كثير من المفسِّرين أخبارًا من وضع بني إسرائيل في عظمة خلق هؤلاء الجبَّارين، وأنَّه[4] كان فيهم عَوْجُ ابن عُنُقٍ[5] بنت[6] آدم/ عليه الصلاة والسلام، وأنَّه كان طوله ثلاثة آلاف ذراعٍ وثلاث مئةٍ وثلاثةٌ وثلاثين ذراعًا وثلث ذراعٍ، تحرير الحساب، وهذا شيء يُسْتَحيا منه، ثمَّ هو مخالفٌ لِمَا في «الصَّحيح»: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله خلق آدم طوله/ ستُّون ذراعًا، ثمَّ لم يزل الخلق ينقص حتَّى الآن» [ح: ٣٣٢٦] ثمَّ ذكروا أنَّ عوجًا كان كافرًا، وأنَّه امتنع من ركوب السَّفينة، وأنَّ الطُّوفان لم يصل إلى ركبته، وهذا كذبٌ وافتراء، فإنَّ الله تعالى ذكر أنَّ نوحًا دعا على أهل الأرض من الكافرين فقال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] وقال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ۝ ثُمَّ أَغْرَقْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ﴾ [الشعراء: ١١٩-١٢٠] وقال تعالى ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] وإذا كان ابن نوحٍ غرق؛ فكيف يبقى عَوْجُ بن عُنُقٍ وهو كافرٌ؟! هذا لا يسوغ في عقلٍ ولا في شرعٍ، ثمَّ في وجود رجلٍ يقال له: عَوْج بن عُنُقٍ نظرٌ، والله أعلم[7]. انتهى.

د٥/١٧٧أ ٧/١٠٢

---

(١) زيد في (د): «منهم».

(٢) في (م): «جميعًا».

(٣) زيد في (ص): «ثم».

(٤) في هامش (ج): مطلب: عُوجُ بن عُنق.

(٥) في هامش (ج) و(ل): وفي «القاموس»: عُوجُ بن عُوق؛ بضمِّهما؛ ومَن قال: عنق؛ فقد أخطأ.

(٦) في (م): «ابن»، وكلاهما وارد.

(٧) في هامش (ج): قوله: «ثمَّ في وجود رجلٍ... إلى آخره» في هذا النظر نظرٌ؛ فإنَّ البغويَّ ادَّعى اتِّفاق العلماء على هلاكِه على يد موسى عليه السلام عند قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦] وكذلك الثعلبيُّ ادَّعى على الإجماع عى ذلك، قال الجلال السيوطيُّ: والأقربُ في أمره أنَّه كان من بقيَّة عاد، وأنَّه كان له طولٌ في الجملة مئة ذراع أو شبهه، وأنَّ موسى عليه السلام قَتَله بعصاه، هذا القدر الَّذي يحتمل قبوله.

٤٦٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْتُ مِنَ المِقْدَادِ. (ح): وَحَدَّثَنِي حَمْدَانُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا الأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ المِقْدَادُ يَوْمَ بَدْرٍ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا لَا نَقُولُ لَكَ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ وَلَكِنِ امْضِ وَنَحْنُ مَعَكَ، فَكَأَنَّهُ سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم. وَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقٍ: أَنَّ المِقْدَادَ قَالَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دُكَينٍ قال: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) بن يونس السَّبيعيُّ (عَنْ مُخَارِقٍ) بضمِّ الميم وتخفيف الخاء المعجمة آخره قافٌ، ابن عبد الله الأحمسيِّ الكوفيِّ (عَنْ طَارِقِ ابْنِ شِهَابٍ) الأحمسيِّ البجليِّ الكوفيِّ أنَّه قال: (سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ) عبد الله (رضي الله عنه) يقول[1]: (قَالَ: شَهِدْتُ مِنَ المِقْدَادِ) هو ابن الأسود، وكان قد تبنَّاه فنُسِب إليه، واسم أبيه: عمرٌو.

(ح): لتحويل السَّند، قال المؤلف بالسَّند السَّابق[2]: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (حَمْدَانُ) هو أحمد (بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين[3]، البغداديُّ -ليس له في البخاريِّ إلَّا هذا الموضع- قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ) بفتح النُّون وسكون الضَّاد المعجمة، هاشم بن القاسم التَّميميُّ الخراسانيُّ نزيل بغداد قال: (حَدَّثَنَا الأَشْجَعِيُّ[4]) بالشِّين المعجمة والجيم والعين المهملة، عبيد الله بن عبيد[5] الرَّحمن الكوفيُّ (عَنْ سُفْيَانَ)[6] الثَّوريِّ (عَنْ مُخَارِقٍ) هو ابن عبد الله (عَنْ طَارِقٍ) هو ابن شهابٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) هو ابن مسعودٍ أنَّه[7] (قَالَ: قَالَ المِقْدَادُ) هو المعروف بابن الأسود (يَوْمَ بَدْرٍ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «يومئذٍ»: (يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا لَا نَقُولُ لَكَ) سقط

(١) «يقول»: مثبتٌ من (د).

(٢) «السَّابق»: ليس في (د) و(م).

(٣) «بضمِّ العين»: ليس في (د).

(٤) في غير (د) و(م): «الأشجع»، وكذا في الوضع اللَّاحق.

(٥) في النُّسخ: «عبد» وهو خطأٌ، والمثبت موافقٌ لكتب التَّراجم، وهو الصَّواب، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «ابن عبد الرحمن» كذا بخطِّه بالتَّكبير، وعبارة «التَّقريب»: عبيد الله بن عبيد الرحمن؛ أي: بالتَّصغير. انتهى. وكذا في «فتح الباري» بالتَّصغير فيهما، فردٌ في الأسماء.

(٦) زيد في (د): «هو».

(٧) «أنَّه»: ليس في (ب).

لفظ «لك» لأبي ذرٍّ (كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] وَلَكِنِ امْضِ وَنَحْنُ مَعَكَ) وعند أحمد: «ولكن اذهب أنت وربُّك فقاتلا إنَّا معكم مقاتلون» (فَكَأَنَّهُ سُرِّيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ) أي: أُزِيل عنه المكروهات كلُّها.

(وَرَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (وَكِيعٌ) هو ابن الجرَّاح الرؤاسيُّ، فيما وصله أحمد وإسحاق في «مسنديهما» عنه (عَنْ سُفْيَانَ) هو الثَّوريُّ (عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقٍ: أَنَّ المِقْدَادَ قَالَ ذَلِكَ) القول وهو: «يارسول الله إنَّا لا نقول لك...» إلى آخره (لِلنَّبِيِّ ﷺ) ومراد البخاريِّ: أنَّ صورة سياق هذا أنَّه مرسلٌ/، بخلاف سياق الأشجعيِّ، واستظهر لرواية الأشجعيِّ الموصولة برواية إسرائيل، وقد وقع قوله: «ورواه وكيعٌ...» إلى آخره مقدَّمًا على قوله: «حدَّثنا أبو نُعيم» عند أبي ذرٍّ، مؤخَّرًا عند غيره، قال في «الفتح»: وهو أشبه بالصَّواب، وعند ابن جريرٍ عن قتادة قال: «ذُكِر لنا أنَّ رسول الله ﷺ قال لأصحابه يوم الحديبية حين صدَّ المشركون الهدي، وحيل بينهم وبين مناسكهم: إنِّي ذاهبٌ بالهدي فناحره عند البيت، فقال المقداد: إنَّا والله لا نكون كالملأ من بني إسرائيل؛ إذ قالوا لنبيِّهم: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤] ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنَّا معكم مقاتلون، فلمَّا سمعها أصحاب رسول الله ﷺ تتابعوا[1] على ذلك» قال الحافظ ابن كثيرٍ: وهذا إن كان محفوظًا يوم الحديبية، فيُحتَمل أنَّه كرَّر هذه المقالة يومئذٍ، كما قالها يوم بدرٍ، وسقط قوله: «ذلك» لأبي ذرٍّ.

٥/٧٧ب

٥ - بابٌ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾

المُحَارَبَةُ للهِ: الكُفْرُ بِهِ.

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾) مفعولٌ من أجله، أي: يحاربون لأجل الفساد، أو حال، أي: مفسدين (﴿أَن يُقَتَّلُوا﴾) خبر المبتدأ، وهو ﴿جَزَاءُ الَّذِينَ﴾ (﴿أَوْ يُصَلَّبُوا﴾... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]) أي: من أرض الجناية إلى غيرها، وقال أبو حنيفة: بالحبس؛ لأنَّ المحبوس لا يرى أحدًا من أحبابه،

(١) في (ب): «تبايعوا».

ولا ينتفع بلذَّات الدُّنيا، و﴿أَوْ﴾: قيل: للتَّخيير، أي: للإمام أن يفعل بهم أيَّ خصلةٍ شاء، وهو مرويٌّ عن ابن عبَّاسٍ من طريق عليٍّ[1] بن أبي طلحة، فيما رواه ابن جريرٍ، قال شارح «البزدويِّ» -فيما حكاه الطِّيبيُّ-: نَظَر هذا القائل أنَّ كلمة ﴿أَوْ﴾ للتَّخيير حقيقةً، فيجب العمل بها إلى أن يقوم دليل المجاز، ولأنَّ قطع الطَّريق في ذاته جنايةٌ واحدةٌ /، وهذه الأجزية ذُكِرَت بمقابلتها، فيصلح كلُّ واحدٍ جزاءً له، فيثبت التَّخيير كما في كفَّارة اليمين. انتهى. والجمهور: أنَّها للتَّنويع، قال إمامنا الشَّافعيُّ: أخبرنا إبراهيم -هو ابن أبي يحيى- عن صالحٍ مولى التَّوءمة[2] عن ابن عبَّاسٍ في قطَّاع الطريق إذا قَتَلوا وأَخَذوا المال: «قُتِلوا وصُلِّبوا، وإذا قَتَلوا ولم يَأخُذوا المال، قُتِلوا ولم يُصَلَّبوا، وإذا أَخَذوا المال ولم يُقْتُلوا؛ قُطِّعت أيديهم وأرجلُهم من خلافٍ، وإذا أخافوا السَّبيل ولم يأخذوا مالًا؛ نُفُوا من الأرض» ورواه ابن أبي شيبة عن عطيَّة عن ابن عبَّاسٍ بنحوه، وأجاب في «فتوح الغيب» عمَّا سبق من[3] القول بالتَّخيير: بأنَّه غير ممكنٍ؛ لأنَّ الجزاء على حسب الجناية ويزداد بزيادتها وينقص بنقصانها، قال تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشُّورى: ٤٠] فيبعد أن يُقَال: عند غلظ الجناية يعاقب بأخفِّ الأنواع، وعند خفَّتها بأغلظها، وذلك أنَّ المحاربة تتفاوت أنواعها في صفة الجناية؛ من تخويفٍ/، أو أخذ مالٍ، أو قتلِ نفسٍ أو جمعٍ بين القتل وأخذ المال، والمذكور في الآية أجزيةٌ متفاوتةٌ في معنى التَّشديد والغلظة، فوقع الاستغناء بتلك المقدَّمة عن بيان تقسيم الأجزية على أنواع الجناية نصًّا، وهذا التَّقسيم يرجع إلى أصلٍ لهم؛ وهو أنَّ الجملة إذا قُوبلت بالجملة ينقسم البعض على البعض. انتهى. واختُلِف في كيفية الصَّلب؛ فقيل: يُصلَب حيًّا، ثمَّ يُطعَن في بطنه برُمْحٍ حتَّى يموت، وعن[4] الشَّافعيِّ: يُقتَل أوَّلًا، ثمَّ يصلَّى عليه[5]

١٠٣/٧

د٥/١٧٨أ

---

(١) «عليٍّ»: ليس في (م).

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «مولى التَّوْءَمة»: بضمِّ التَّاء وفتح الهمزة يقولها المحدِّثون، وصوابه: بفتح التَّاء وسكون الواو وهمزة مفتوحة، كذا سمعناه من الحُذَّاق، ومنهم من ينقل حركة الهمزة فيفتح بها الواو، وهي مولاة أبي صالح بنت أميَّة بن خلف الجمحيِّ، قاله البخاريُّ، وهي مولاة أبي صالحٍ فوق، وأبو صالح هذا اسمه نبهان. «ترتيب».

(٣) في (ص): «في».

(٤) في (د): «وعند».

(٥) في هامش (ج): بعد غسله وتكفينه.

ثمَّ يُصلَب، وهل يُصلَب ثلاثة أيَّامٍ ثمَّ يُنزَل، أو يُترَك حتَّى يتهرَّى ويسيل صديده؟ وسقط قوله: «﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال بعد قوله تعالى: ﴿فَسَادًا﴾: «الآية».

(المُحَارَبَةُ للهِ) قال سعيد بن جبير فيما وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق ابن لهيعة عن عطاء ابن دينارٍ[1] عنه: هي (الكُفْرُ بِهِ) تعالى، وقال غيره: هو من باب حذف المضاف، أي: يحاربون أولياء الله وأولياء رسوله؛ وهم المسلمون، ففيه تعظيمٌ لهم، ومنه قوله تعالى[2]: «من عادى لي وليًّا فقد بارزني بالحرب» وأصل الحرب: السَّلب، والمحارب: يَسلِب الرُّوح والمال، والمراد هنا: قطع الطَّريق، وهو أخذ المال مكابرة اعتمادًا على الشوكة، وإن كان[3] في مصرٍ.

٤٦١٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلْمَانُ أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ، فَذَكَرُوا وَذَكَرُوا، فَقَالُوا، وَقَالُوا: قَدْ أَقَادَتْ بِهَا الخُلَفَاءُ، فَالتَفَتَ إِلَى أَبِي قِلَابَةَ وَهْوَ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ زَيْدٍ؟ أَوْ قَالَ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قِلَابَةَ؟ قُلْتُ: مَا عَلِمْتُ نَفْسًا حَلَّ قَتْلُهَا فِي الإِسْلَامِ إِلَّا رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ، أَوْ حَارَبَ اللهَ وَرَسُولَهُ ﷺ، فَقَالَ عَنْبَسَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ بِكَذَا وَكَذَا، قُلْتُ: إِيَّايَ حَدَّثَ أَنَسٌ، قَالَ: قَدِمَ قَوْمٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَكَلَّمُوهُ فَقَالُوا: قَدِ اسْتَوْخَمْنَا هَذِهِ الأَرْضَ، فَقَالَ: «هَذِهِ نَعَمٌ لَنَا تَخْرُجُ، فَاخْرُجُوا فِيهَا، فَاشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا»، فَخَرَجُوا فِيهَا، فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، وَاسْتَصَحُّوا، وَمَالُوا عَلَى الرَّاعِي فَقَتَلُوهُ، وَاطَّرَدُوا النَّعَمَ، فَمَا يُسْتَبْطَأُ مِنْ هَؤُلَاءِ؟! قَتَلُوا النَّفْسَ وَحَارَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ، وَخَوَّفُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللهِ! فَقُلْتُ: تَتَّهِمُنِي؟ قَالَ: حَدَّثَنَا بِهَذَا أَنَسٌ، قَالَ: وَقَالَ: يَا أَهْلَ كَذَا؛ إِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا أَبْقَى اللهُ هَذَا فِيكُمْ، وَمِثْلُ هَذَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ) أحد شيوخ المؤلِّف، روى عنه هنا[4] بواسطةٍ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ) هو عبد الله بن عون بن أَرْطَبان

---

(١) في (ب) و(س): «يسار»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في هامش (ج): أي: في حديث قدسيٍّ.

(٣) في (د): «كانت».

(٤) «هنا»: ليس في (د).

المزنيُّ البصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَلْمَانُ) بفتح السِّين وسكون اللَّام مكبَّرًا، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «سليمان» بضمِّ السِّين وفتح اللَّام مصغَّرًا، والصَّواب الأوَّل، كما ذكره ابن طاهرٍ وعبد الغني المقدسيُّ وغيرهما (أَبُو رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله بن زيد (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا خَلْفَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ) وكان قد أبرز سريره للنَّاس، ثمَّ أَذِنَ لهم فدخلوا (فَذَكَرُوا) القَسامة لمَّا استشارهم عمر فيها (وَذَكَرُوا) له شأنها (فَقَالُوا): نقول: فيها القود (وَقَالُوا: قَدْ أَقَادَتْ بِهَا الخُلَفَاءُ) قبلك، وفي «المغازي» [ح:٤١٩٣] من طريق أيوب والحجَّاج الصَّوَّاف عن أبي رجاءٍ: فقالوا: حقٌّ قضى بها رسول الله ﷺ، وقضت بها الخلفاء قبلك (فَالتَفَتَ) عمر رحمة الله عليه (إِلَى أَبِي قِلَابَةَ وَهُوَ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا عَبْدَ اللهِ ابْنَ زَيْدٍ؟ أَوْ قَالَ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قِلَابَةَ؟) شكَّ الرَّاوي، زاد في «الدِّيات» [ح:٦٨٩٩] من طريق الحجَّاج عن[1] أبي عثمان عن أبي رجاءٍ: «فقلت: يا أمير المؤمنين عندك رؤوس الأجناد وأشراف العرب، أرأيت لو أنَّ خمسين منهم شهدوا على رجلٍ محصنٍ بدمشق أنَّه قد زنا ولم يروه، أكنت ترجمه؟ قال: لا، قلت: أرأيت لو أنَّ خمسين منهم شهدوا على رجلٍ بحمص/ أنَّه سرق، أكنت تقطعه ولم يروه؟ قال: لا» (قُلْتُ) زاد في «الدِّيات» أيضًا: «والله» (مَا عَلِمْتُ نَفْسًا حَلَّ قَتْلُهَا فِي الإِسْلَامِ إِلَّا رَجُلٌ زَنَى بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ، أَوْ حَارَبَ اللهَ وَرَسُولَهُ ﷺ) سقطت التَّصلية لأبي[2] ذرٍّ، وزاد في «الدِّيات» «وارتدَّ عن الإسلام» (فَقَالَ عَنْبَسَةُ) بفتح العين المهملة وسكون النُّون وفتح الموحَّدة والسِّين المهملة، ابن سعيد بن العاص بن أميَّة القرشيُّ الأمويُّ: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ) هو ابن مالكٍ (بِكَذَا وَكَذَا) يعني: بحديث العُرَنيِّين، قال أبو قِلابة: (قُلْتُ) ولأبي ذرٍّ: «فقلت»: (إِيَّايَ حَدَّثَ/ أَنَسٌ، قَالَ: قَدِمَ قَوْمٌ) من عُكْلٍ أو عرينة ثمانيةٌ سنة ستٍّ (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَلَّمُوهُ) بعد أن بايعوه على الإسلام (فَقَالُوا: قَدِ اسْتَوْخَمْنَا هَذِهِ الأَرْضَ) أي: استثقلنا المدينة، فلم يوافق هواؤها أبداننا، وكانوا قد سقموا (فَقَالَ) ﷺ: (هَذِهِ نَعَمٌ) أي: إبل[3] (لَنَا تَخْرُجُ) لترعى مع إبل الصَّدقة (فَاخْرُجُوا فِيهَا فَاشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا) للتَّداوي، فليس فيه دليلٌ على الإباحة في غير حال الضَّرورة، وعن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا

د٥/٧٨ب

١٠٤/٧

(١) في (د): «ابن»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (د): «لغير أبي» وليس بصحيحٍ.

(٣) في (د): «يعني: إبلًا».

فيما رواه ابن المنذر: «إنَّ في أبوال الإبل شفاءً للذَّرِبة بطونهم» والذَّرَب: فساد المعدة، فلا دلالة فيه على الطَّهارة (فَخَرَجُوا فِيهَا فَشَرِبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا[١]، وَاسْتَصَحُّوا) أي: حصلت لهم الصِّحَّة من ذلك الدَّاء (وَمَالُوا عَلَى الرَّاعِي) يسارٍ النُّوبيِّ (فَقَتَلُوهُ، وَاطَّرَدُوا النَّعَمَ) بتشديد الطَّاء، أي: ساقوها سوقًا شديدًا (فَمَا يُسْتَبْطَأُ) بضمِّ أوَّله وسكون المهملة وبعد الفوقيَّة موحَّدةٌ ساكنةٌ فطاءٌ مهملةٌ فهمزةٌ، مبنيًا للمفعول، «استفعالٌ» من البطء الذي هو نقيض السُّرعة، أي: أيُّ[٢] شيء يُستَبْطأُ به (مِنْ هَؤُلَاءِ) العُكْليِّين؟! وفي نسخةٍ أخرى: «فما يُستَبقى» بالقاف بدل الطَّاء من غير همزٍ، أي: ما يُترك من هؤلاء؟! استفهامٌ فيه معنى التعجُّب، كالسَّابق (قَتَلُوا النَّفْسَ وَحَارَبُوا اللهَ وَرَسُولَهُ) في رواية حميدٍ عن أنسٍ عند الإمام أحمد[٣]: وهربوا محارِبين (وَخَوَّفُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ) أي: عنبسة متعجِّبًا من أبي قِلابة: (سُبْحَانَ اللهِ!) قال أبو قلابة: (فَقُلْتُ) لعنبسة: (تَتَّهِمُنِي) فيما رويته من حديث أنسٍ؟! وفي «الدِّيات» [ح:٦٨٩٩]: «فقال عنبسة بن سعيدٍ: والله إنْ سمعتُ كاليوم قطُّ، فقلت: أتردُّ عليَّ حديثي يا عنبسة؟» (قَالَ): لا، ولكن جئت بالحديث على وجهه (حَدَّثَنَا بِهَذَا أَنَسٌ، قَالَ)[٤] أبو قلابة: (وَقَالَ) عنبسة: (يَا أَهْلَ كَذَا) أي: يا أهل الشَّام؛ لأنَّ وقوع ذلك كان بها، وقول الحافظ ابن حجرٍ: إنَّه وقع التَّصريح به في رواية «الدِّيات» لم أره، فلعلَّه سهوٌ (إِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا أَبْقَى اللهُ) بفتح الهمزة والقاف مبنيًّا للفاعل[٥] (هَذَا) أبا[٦] قلابة (فِيكُمْ، وَمِثْلُ هَذَا) ولأبي ذرٍّ: «أو» وهو شكٌّ من الرَّاوي، ولأبي ذرٍّ[٧] أيضًا عن الحَمُّويي/ والمُستملي: «ما أُبقِيَ مثلُ هذا فيكم» برفع «مثل» وضمِّ همزة «أُبقِي» وكسر قافه، وللكُشْميهنيِّ: «ما أبقى الله مثل هذا فيكم»[٨] بإظهار

د٥/٧٩أ

(١) «وألبانها»: ليس في (د).

(٢) «أيُّ»: مثبتٌ من (س).

(٣) «أحمد»: مثبتٌ من (ب) و(س)، وهو الصَّواب والحديث في «المسند» ٣/١٠٧، ٣/٢٠٥.

(٤) في (د): «وقال».

(٥) في (م): «للمفعول»، وفي (د): «ما أُبقي؛ بضم الهمزة، وكسر القاف، مبنيًّا للمفعول»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٦) في (د): «أبو».

(٧) قوله: «أو وهو شكٌّ من الرَّاوي، ولأبي ذرٍّ»، سقط من (م).

(٨) قوله: «برفع مثل، وضمِّ همزة أُبقِي وكسر قافه، وللكُشْميهنيِّ: ما أبقى الله مثل هذا فيكم»، سقط من (ص). وهو مضروب عليه في (ج)، ثم كتب هامشها: ما تحت الضَّرْب صحيحٌ معتدٌّ به.

الفاعل، وفي نسخةٍ: «ما بقي» بإسقاط الألف، وفي «الدِّيات» [ح:٦٨٩٩]: «والله لا يزال هذا الجند بخيرٍ ما عاش هذا الشَّيخ بين أظهرهم».

وهذا الحديث مرَّ في «الطَّهارة» في «أبوال الإبل» [ح:٢٣٣] و«المغازي» [ح:٤١٩٣] ويأتي إن شاء الله تعالى بعون الله في «الدِّيات» [ح:٦٨٩٩] مع بقيَّة مباحثه.

٦ - باب قوله: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾

(باب قوله) تعالى: (﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥]) أي: ذات قصاصٍ فيما يمكن أن يقتصَّ منه، وهذا تعميمٌ بعد التَّخصيص؛ لأنَّ الله تعالى ذكر النَّفس والعين والأنف والأذن، فخصَّ الأربعة بالذِّكر، ثمَّ قال: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾[1] على سبيل العموم، فيما يمكن أن يقتصَّ منه كاليد والرِّجل، وأمَّا ما لا يمكن ككسرٍ في عظمٍ أو جراحةٍ في بطنٍ يُخَاف منهما التَّلف؛ فلا قصاص فيه، بل فيه الأرش والحكومة، وسقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ، و«قوله» للكُشْميهنيِّ والحَمُّويي.

٤٦١١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا الفَزَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَسَرَتِ الرُّبَيِّعُ -وَهْيَ عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ- ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، فَطَلَبَ القَوْمُ القِصَاصَ، فَأَتَوُا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: لَا وَاللهِ، لَا تُكْسَرُ سِنُّهَا يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «يَا أَنَسُ؛ كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ»، فَرَضِيَ القَوْمُ، وَقَبِلُوا الأَرْشَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لَأَبَرَّهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) السُّلميُّ مولاهم البخاريُّ البيكنديُّ قال: (أَخْبَرَنَا الفَزَارِيُّ) بفتح الفاء والزَّاي وبعد الألف راءٌ، مروان بن معاوية بن الحارث (عَنْ حُمَيْدٍ) الطَّويل (عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالكٍ الأنصاريِّ (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: كَسَرَتِ الرُّبَيِّعُ) بضمِّ الرَّاء وفتح الموحَّدة وبعد التَّحتيَّة المكسورة المشدَّدة عينٌ مهملةٌ (وَهْيَ عَمَّةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ) أي: شابَّة غير رقيقة، ولم تُسمَّ (فَطَلَبَ القَوْمُ) أي: قوم الجارية (القِصَاصَ) من الرُّبيِّع (فَأَتَوُا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) ليحكم بينهم (فَأَمَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالقِصَاصِ) من الرُّبيِّع (فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ) بالضَّاد المعجمة السَّاكنة (عَمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

---

(١) ليست في (ص).

لَا وَاللهِ، لَا تُكْسَرُ سِنُّهَا) ولأبي ذرٍّ: «ثنيتها» (يَا رَسُولَ اللهِ) ليس ردًّا للحكم، بل نفيٌ لوقوعه؛ لِمَا كان له عند الله من القرب، والثِّقة بفضل الله تعالى ولطفه أنَّه لا يخيِّبه، بل يُلهِمُهم العفو (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يا أَنَسُ؛ كِتَابُ اللهِ القِصَاصُ) بالرَّفع مبتدأٌ وخبرٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥] إن قلنا: شرعُ من قبلنا شرع لنا ما لم يَرِد ناسخٌ (فَرَضِيَ القَوْمُ) فتركوا القصاص عن الرُّبيِّع (وَقَبِلُوا الأَرْشَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لأَبَرَّهُ) في قسمه.

١٠٥/٧

وهذا الحديث قد سبق في «باب الصُّلح في الدِّية» من «كتاب الصُّلح» [ح: ٢٧٠٣].

٧ - بابٌ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾

هذا[1] (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ﴾) جميع (﴿مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾)[2] [المائدة: ٦٧] إلى كافَّة النَّاس، مجاهرًا به غير مراقبٍ أحدًا ولا خائفٍ مكروهًا، قال مجاهدٌ فيما رواه ابن أبي حاتمٍ: لمَّا نزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ قال: يا ربِّ كيف أصنع وأنا وحدي يجتمعون عليَّ؟ فنزلت: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[3] أي[4]: فإن أهملت شيئًا من ذلك؛ فما بلغت رسالته؛ لأنَّ ترك إبلاغ البعض محبطٌ للباقي؛ لأنَّه ليس/ بعضه أولى من بعضٍ، وبهذا تظهر المغايرة بين الشَّرط والجزاء، قال ابن الحاجب: الشَّرط والجزاء إذا اتَّحدا؛ كان المراد بالجزاء[5]: المبالغة، فوضع قوله: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ موضع: أمرٍ عظيمٍ، أي: فإن لم تفعل فقد ارتكبت أمرًا عظيمًا، وقال في «الانتصاف»: قال: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ ولم يقل: وإن لم تبلِّغ ليتغايرا لفظًا، وإن اتَّحدا معنًى، وهي أحسن بهجةً من تكرار

د٥/٧٩ب

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج) و(ل): يجوز كون ﴿مَآ﴾ اسميَّة بمعنى: «الَّذي»، ولا يجوز كونها نكرةً موصوفةً؛ لأنَّه مأمور بتبليغ الجميع، وفي ﴿أُنزِلَ﴾ ضمير مرفوع يعود على ﴿مَآ﴾، قائم مقام الفاعل، ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾؛ أي: التَّبليغ، فحذف المفعول به، ولم يقل: وإن لم تبلِّغ؛ لأنَّه لا بدَّ أنْ يكون مغايرًا للشَّرط؛ لتحصل الفائدة. «منه».

(٣) قوله: «قال مجاهدٌ فيما رواه ابن أبي حاتمٍ... فنزلت: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾»، جاء في (د) لاحقًا بعد قوله: «أمرًا عظيمًا».

(٤) «أي»: ليس في (د).

(٥) في (د): «بالخبر» ولعلَّه تحريفٌ.

اللَّفظ الواحد في الشَّرط والجزاء، وهذا من محاسن علم البيان، وقُدِّر المضاف وهو قوله: جميع ما أُنزِل؛ لأنَّه صلوات الله وسلامه عليه كان مبلِّغًا، فعلى هذا: فائدة الأمر المبالغة والكمال؛ يعني: ربَّما أتاك الوحي بما تكره أن تبلغه خوفًا من قومك، فبلِّغ الكلَّ ولا تخف، وقال الرَّاغب -فيما حكاه الطِّيبيُّ-: فإن قيل: كيف قال: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ وذلك كقولك[1]: إن لم تبلِّغ فما بلَّغت؟ قيل: معناه: وإن لم تبلِّغ كلَّ ما أُنزِل إليك؛ تكون في حكم من لم يبلِّغ شيئًا ممَّا أنزل الله، بخلاف ما قالت الشِّيعة: إنَّه[2] قد كتم أشياء على سبيل التَّقيَّة، وعن بعض الصُّوفيَّة: ما يتعلَّق به مصالح العباد وأُمِر بإطلاعهم عليه؛ فهو مُنزَّه عن كتمانه، وأمَّا ما خُصَّ به من الغيب ولم يتعلَّق به مصالح أمَّته؛ فله بل عليه كتمانه.

٤٦١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ كَذَبَ، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابيُّ[3] قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) هو ابن أبي خالدٍ البجليُّ الكوفيُّ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها) أنَّها (قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صلى الله عليه وسلم كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول، ولأبي ذرٍّ عن الكُشميهَنيِّ: «ممَّا أنزل الله عليه» (فَقَدْ كَذَبَ، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ الآيَةَ [المائدة: ٦٧]) وسقط لفظ «من ربك» لغير أبي ذرٍّ، وفي «الصَّحيحين» عنها [ح: ٧٤٢٠]: لو كان محمَّدٌ[4] صلى الله عليه وسلم كاتمًا شيئًا لكتم هذه الآية: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقد شهدت له أمَّته بإبلاغ الرِّسالة وأداء الأمانة، واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل في خطبته[5] يوم حجَّة الوداع، وقد كان هناك من أصحابه نحوٌ من أربعين ألفًا، كما ثبت في «صحيح مسلمٍ».

---

(١) في (ب): «كقوله».

(٢) في (د): «بأنَّه»، وليس فيها: «قد».

(٣) في هامش (ل): قوله: «الفريابيُّ»؛ بالموحَّدة، ووقع في خطِّه بالنُّون، وهو سبق قلم.

(٤) في (ص): «رسول الله».

(٥) زيد في (م): «في».

وحديث الباب أخرجه المؤلِّف هنا مختصرًا، وفي مواضع أُخَر مطوَّلًا [ح: ٤٨٥٥، ٧٥٣١]، ومسلمٌ في «كتاب الإيمان»، والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ في «كتاب التَّفسير» من «سننهما» من طُرقٍ[1] عن الشَّعبيِّ.

٨ - بابُ قَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾

(بابُ قَوْلِهِ) عزَّ وجلَّ: (﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]) هو قول المرء بلا قصدٍ: لا والله، وبلى والله، وهذا مذهب الشَّافعيِّ، وقيل: الحلف على غلبة/ الظَّنِّ، وهو مذهب أبي حنيفة، وقيل: اليمين في الغضب، وقيل: في النِّسيان، وقيل: الحلف على ترك المأكل والمشرب والملبس، والصَّحيح: أنَّه اليمين من[2] غير قصدٍ. د٥/١٨٠أ

٤٦١٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ سُعَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللهِ، وَبَلَى وَاللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَلَمَةَ) بفتح اللَّام، اللَّبَقيُّ -بفتح اللَّام والموحَّدة المخفَّفة وبعد القاف تحتيَّةٌ، وللحَمُّويي والكُشْميهَنيِّ: «علي بن عبد الله» قيل: وهو خطأٌ- قال: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ سُعَيْرٍ) بسينٍ مضمومةٍ فعينٍ مفتوحةٍ مهملتين مصغَّرًا، ابن الخِمْس بكسر الخاء المعجمة وسكون الميم بعدها سينٌ مهملةٌ، الكوفيُّ، صدوقٌ، وضعَّفه أبو داود، وليس له في «البخاريِّ» سوى هذا الحديث، وآخر في «الدَّعوات» [ح: ٦٣٢٧] وكلاهما قد توبع عليه عنده، وروى له أصحاب السُّنن قال/ (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير بن العوَّام (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها قالت: (أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: لَا وَاللهِ، وَبَلَى وَاللهِ) أي: كلُّ واحدةٍ[3] منهما إذا قالها مفردةً لغوٌ، فلو قالهما معًا؛ فالأولى لغوٌ والثَّانية منعقدةٌ؛ لأنَّها استدراكٌ مقصود[4]، قاله الماورديُّ فيما نقله عنه في «الفتح»[5]، ومباحث ذلك تأتي إن شاء الله تعالى في «الأيمان» [ح: ٦٦٦٣]. ١٠٦/٧

---

(١) في (س) و(ص): «طريق».

(٢) في (ب): «على».

(٣) في (م): «واحدٍ».

(٤) في هامش (ج) و(ل): اعتمد «م ر س» خلاف ذلك؛ حيث قال: ولا فرق في ذلك بين جمعه «لا والله» و«بلى والله» مرَّة، وإفراده أخرى، خلافًا للماورديِّ؛ لأنَّ الغرض عدم القصد.

(٥) في (د): «المفتاح»، ولعلَّه تحريفٌ.

٤٦١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ أَبَاهَا كَانَ لَا يَحْنَثُ فِي يَمِينٍ حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا أَرَى يَمِينًا أُرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا قَبِلْتُ رُخْصَةَ اللهِ، وَفَعَلْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ) ضدُّ الخوف، واسمه: عبد الله بن أيُّوب الحنفيُّ الهرويُّ قال: (حَدَّثَنَا النَّضْرُ) بالضَّاد المعجمة، ابن شُمَيلٍ المازنيُّ (عَنْ هِشَامٍ) أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبِي) عروة بن الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ ﵂: أَنَّ أَبَاهَا) أبا بكرٍ الصِّدِّيق ﵁ (كَانَ لَا يَحْنَثُ فِي يَمِينٍ) وعند ابن حبَّان: «كان رسول الله ﷺ إذا حلف على يمينٍ، لم يحنث» وما في «البخاريِّ» هو الصَّحيح كما في «الفتح» (حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ) في القرآن: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾... إلى آخره [المائدة: ٨٩] (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا أَرَى) بفتح الهمزة، أي: لا أعلم (يَمِينًا أُرَى) بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّ (غَيْرَهَا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «أنَّ غيرها» (خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا قَبِلْتُ رُخْصَةَ اللهِ، وَفَعَلْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ) أي: وكفَّرت عن يميني، وعن ابن جريجٍ ممَّا نقله الثَّعلبيُّ في «تفسيره»: أنَّها نزلت في أبي بكرٍ، حلف ألَّا ينفق على مسطحٍ؛ لخوضه في الإفك، فعاد إلى مسطحٍ بما كان يُنفِقه، وسقط لغير أبي ذرٍّ «باب قوله» وثبت له، والله أعلم.

٩ - بابُ قَولِهِ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَـٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾

(بابُ قَولِه) ﷿: (﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَـٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]) أي: ما طاب ولذَّ منه، وقد كان النَّبيُّ ﷺ يأكل الدَّجاج، ويحبُّ الحلوى والعسل، وحُكِي عن الحسن: أنَّه قال لبعض الأولياء لمَّا منع نفسه أكل الدَّجاج والفالوذج: أترى لعاب النَّحل بلباب البرِّ بخالص السَّمن يعيبه مسلمٌ، ولمَّا نُقِل له/ عن بعضهم أنَّه لا يأكل الفالوذج ويقول: لا أؤدِّي شكره، قال: أيشرب الماء البارد؟ قيل: نعم، قال: إنَّه جاهلٌ أنَّ نعمة الله تعالى فيه أكثر من الفالوذج. انتهى. نعم من ترك لذَّات الدنيا وشهواتها، وانقطع إلى الله تعالى متفرِّغًا لعبادته، من غير ضرر نفسٍ ولا تفويت حقٍّ؛ ففضيلةٌ لا مَنْعَ منها، بل هو مأمورٌ بها، وقد سقط «﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾» لأبي ذرٍّ، وثبت لفظ: «باب» له.

د٥/٨٠ب

٤٦١٥ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَخْتَصِي؟ فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، فَرَخَّصَ لَنَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ نَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ) بفتح العين فيهما، السُّلميُّ الواسطيُّ نزيل البصرة قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الطَّحَّان (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) هو ابن أبي خالدٍ (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازمٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) هو ابن مسعودٍ (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَخْتَصِي؟) بالخاء المعجمة والصَّاد المهملة، أي: ألا نستدعي من يفعل بنا الخصاء، أو نعالج ذلك بأنفسنا؟ والخصاء: الشَّقُّ على الأنثيين وانتزاعهما (فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ) نهي تحريمٍ لِمَا فيه من تغيير خلق الله وقطع النَّسل وكفر النِّعمة؛ لأنَّ خلق الشَّخص رجلًا من النِّعم العظيمة، وقد يُفضِي ذلك بفاعله إلى الهلاك (فَرَخَّصَ لَنَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ نَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ) أي: إلى أجل، وهو نكاح المتعة، وليس قوله: «بالثوب» قيدًا، فيجوز بغيره ممَّا يتراضيان عليه (ثُمَّ قَرَأَ) ابن مسعودٍ: (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]) قال النَّوويُّ: في استشهاد ابن مسعودٍ بالآية أنَّه كان يعتقد إباحة المتعة كابن عبَّاسٍ، ولعلَّه لم يكن حينئذٍ بلغه النَّاسخ، ثمَّ بلغه فرجع بَعْدُ[1].

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «النِّكاح» [ح: ٥٠٧٥]، وكذا مسلمٌ، وأخرجه النَّسائيُّ في «التَّفسير».

١٠ - بابُ قولِهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ٱلْأَزْلَٰمُ﴾: الْقِدَاحُ يَقْتَسِمُونَ بِهَا فِي الأُمُورِ، وَالنُّصُبُ: أَنْصَابٌ يَذْبَحُونَ عَلَيْهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: الزَّلَمُ: الْقِدْحُ لَا رِيشَ لَهُ، وَهُوَ وَاحِدُ الأَزْلَامِ، وَالِاسْتِقْسَامُ: أَنْ يُجِيلَ الْقِدَاحَ، فَإِنْ نَهَتْهُ؛ انتهى. وَإِنْ أَمَرَتْهُ؛ فَعَلَ مَا تَأْمُرُهُ. يُجِيلُ: يُدِيرُ، وَقَدْ أَعْلَمُوا الْقِدَاحَ أَعْلَامًا بِضُرُوبٍ يَسْتَقْسِمُونَ بِهَا، وَفَعَلْتُ مِنْهُ: قَسَمْتُ، وَالْقُسُومُ: الْمَصْدَرُ.

(بابُ قَولِه) جلَّ وعلا: (﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ﴾[2]) خبرٌ عن الأشياء المتقدِّمة،

---

(١) زيد في (م): «ذلك».

(٢) في هامش (ل): قوله: ﴿وَٱلْأَنصَابُ﴾: واحدها: نَصْب؛ بفتح النُّون وسكون الصَّاد، ونُصُب؛ بضمِّ النُّون مثقَّلًا ومخفَّفًا، وضمِّ الصَّاد وسكونها. «زركشي».

وإنَّما أُخبِر عن جمعٍ بمفردٍ، لأنَّه على حذف مضافٍ[1]، أي: إنَّما تعاطي الخمر... إلى آخره[2] (﴿مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [المائدة: ٩٠]) لأنَّه مسببٌ من تسويله وتزيينه، والجملة[3] في موضع رفعٍ صفةٌ لـ﴿رِجْسٌ﴾.

(وَقَالَ) بالواو، ولأبي ذرٍّ: «قال» (ابْنُ عَبَّاسٍ) ﵄ ممَّا وصله ابن المنذر من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه: (﴿ٱلْأَزْلَٰمُ﴾): هي (القِدَاحُ) أي: السِّهام التي (يَقْتَسِمُونَ بِهَا فِي الأُمُورِ) في الجاهليَّة[4] (وَالنُّصُبُ) ولأبي ذرٍّ بإسقاط الواو، و«النُّصُب» بضمِّ النُّون والصَّاد، قال ابن عبَّاس ممَّا[5] وصله ابن أبي حاتمٍ: هي/ (أَنْصَابٌ) كانوا ينصبونها (يَذْبَحُونَ عَلَيْهَا) وقال ابن قتيبة: حجارةٌ ينصبونها ويذبحون عندها، فتنصبُّ عليها دماء الذَّبائح. ١٠٧/٧

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير ابن عبَّاسٍ: (الزَّلَمُ) بفتحتين[6] هو (القِدْحُ) بكسر القاف وسكون الدَّال؛ وهو السَّهم الذي (لَا رِيشَ لَهُ، وَهُوَ وَاحِدُ الأَزْلَامِ) ويقال للسَّهم أوَّل ما يقطع: قِطْعٌ[7]، ثمَّ يُنْحَت ويُبْرَى فيُسَمَّى بَريًا، ثمَّ يُقوَّم فيُسمَّى قِدْحًا، ثمَّ يُراش ويُركَّب نصله فيسمَّى سهمًا (وَالاِسْتِقْسَامُ) هو (أَنْ يُجِيلَ) بالجيم/ (القِدَاحَ) قيِّمُها[8] (فَإِنْ نَهَتْهُ) بأن خرج: نهاني ربِّي (انْتَهَى) وترك (وَإِنْ أَمَرَتْهُ) بأن خرج: أمرني ربِّي (فَعَلَ مَا تَأْمُرُهُ) زاد أبو ذرٍّ: «به»، وإنَّ معنى قوله: (يُجِيلُ) بضمِّ التَّحتيَّة وكسر الجيم، أي: (يُدِيرُ) من الإدارة، وكانوا يعطون القيِّم على إجالتها مئة درهمٍ (وَقَدْ أَعْلَمُوا القِدَاحَ) وكانت سبعةً مستويةً موضوعةً في جوف الكعبة عند هُبَل أعظم أصنامهم (أَعْلَامًا) يكتبونها عليها (بِضُرُوبٍ) أي: بأنواعٍ من الأمور، فعلى واحدٍ: أمرني ربِّي، وعلى الآخر: نهاني ربِّي، وعلى آخر: واحدٌ منكم، وعلى آخر: من غيركم، وعلى آخر: ملصقٌ، وعلى آخر: العقل، والسَّابع غفلٌ، أي: ليس عليه شيءٌ وكانوا (يَسْتَقْسِمُونَ) أي: ٥د/١٨١أ

(١) في هامش (ج): أي: إنَّما تعاطى الخمر... إلى آخره.

(٢) «أي»: إنما تعاطي الخمر... إلى آخره»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٣) في (ب) و(س): «الظَّرف».

(٤) «في الجاهليَّة»: ليس في (د).

(٥) في (د): «فيما».

(٦) في هامش (ل): قوله: «بفتحتين»؛ أي: وكـ«صُرَد»، كما في «القاموس».

(٧) في هامش (ج): أي: بالكسر.

(٨) في (د): «فيها».

يطلبون (بِهَا) بيان قسمهم من الأمر الذي يريدونه؛ كسفرٍ أو نكاحٍ أو تجارةٍ، أو اختلفوا فيه؛ من نسبٍ أو أمر قتيلٍ أو حمل عقلٍ؛ وهو الدِّية، أو غير ذلك من الأمور العظيمة، فإن أجالوه على نسبٍ وخرج: منكم؛ كان وسطًا فيهم، وإن خرج: من غيركم؛ كان حليفًا فيهم[1]، وإن خرج: ملصقًا؛ كان على حاله، وإن اختلفوا في العقل؛ فمن خرج عليه قدحه؛ تحمَّله[2]، وإن خرج الغفل الذي لا علامة عليه[3]؛ أجالوا ثانيًا حتَّى يخرج المكتوب عليه، وقد نهاهم الله عن ذلك وحرَّمه وسمَّاه فسقًا، ووقع في روايةٍ: «يستقسمون[4] به»؛ بتذكير الضَّمير، أي: يستقسمون بذلك الفعل (وَفَعَلْتُ مِنْهُ: قَسَمْتُ) قال في «العمدة»: أشار به إلى أنَّ من أراد أن يُخبِر عن نفسه من لفظ الاستقسام؛ يقول: قسمتُ بضمِّ التاء (وَالقُسُومُ) بضمِّ القاف على وزن «فُعُول» (المَصْدَرُ[5]).

٤٦١٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄ قَالَ: نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ وَإِنَّ فِي المَدِينَةِ يَوْمَئِذٍ لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ، مَا فِيهَا شَرَابُ العِنَبِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) المعروف بابن رَاهُوْيَه قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، ابن الفرافصة[6]، أبو عبد الله العبديُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ) بن مروان بن الحكم القرشيُّ الأمويُّ المدنيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما) أنَّه (قَالَ: نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ وَإِنَّ فِي المَدِينَةِ) ولأبي ذرٍّ: «وإنَّ بالمدينة» بالموحَّدة بدل «في» (يَوْمَئِذٍ) قبل تحريمها (لَخَمْسَةَ أَشْرِبَةٍ) شراب العسل والتَّمر والحنطة والشَّعير والذُّرة (مَا فِيهَا شَرَابُ العِنَبِ).

وهذا الحديث من أفراده.

---

(١) «فيهم»: ليس في (د).

(٢) في (س): «يحمله».

(٣) ضرب عليها في (م)، وكتب مكانها: «فيه».

(٤) في (د): «يستقيمون»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٥) في (م): «للمصدر».

(٦) في (د): «الفرافقية» وهو تحريفٌ، وفي هامش (ج): «الفرافصة» بالضم: الأسد كالفرافصة والرجل الشديد البطش وبالفتح رجل «قاموس». وفي هامش (ل): قوله: «الفرافصة» أي: بفتح الفاء، كما في «القاموس».

٤٦١٧ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: ما كَانَ لَنَا خَمْرٌ غَيْرُ فَضِيخِكُمْ هَذَا الَّذِي تُسَمُّونَهُ الفَضِيخَ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَفُلَانًا وَفُلَانًا؛ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: وَهَلْ بَلَغَكُمُ الخَبَرُ؟ فَقَالُوا: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: حُرِّمَتِ الخَمْرُ، قَالُوا: أَهْرِقْ هَذِهِ القِلَالَ يَا أَنَسُ، قَالَ: فَمَا سَأَلُوا عَنْهَا وَلَا رَاجَعُوهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدَّورقيُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ) بضمِّ العين المهملة وفتح اللَّام وتشديد التَّحتيَّة، إسماعيل بن إبراهيم، وعُليَّة أمُّه، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ) بضمِّ المهملة وفتح الهاء آخره موحَّدةٌ مصغَّرًا، البُنانيُّ البصريُّ (قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ: ما كَانَ لَنَا خَمْرٌ غَيْرُ[1]/ فَضِيخِكُمْ) بفتح الفاء وكسر الضَّاد وبالخاء المعجمتين، شرابٌ يُتَّخذ من البُسْر وحده من غير أن تمسَّه النَّار، والفَضْخ: الكسر؛ لأنَّ البُسْر يُشدَخ ويُترَك في وعاءٍ حتَّى يغلي (هَذَا الَّذِي تُسَمُّونَهُ الفَضِيخَ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ) زيد بن سهلٍ الأنصاريَّ، زوج أمِّ أنسٍ (وَفُلَانًا وَفُلَانًا) وقع من تسمية من كان مع أبي طلحة عند مسلمٍ: أبو دُجانة، وسُهيل ابن بيضاء، وأبو عبيدة، وأُبيّ بن كعبٍ، ومعاذ بن جبلٍ، وأبو أيُّوب (إِذْ جَاءَ رَجُلٌ) لم يُسمَّ (فَقَالَ) وفي الفرع: «قال»: (وَهَلْ بَلَغَكُمُ الخَبَرُ؟ فَقَالُوا[2]: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: حُرِّمَتِ الخَمْرُ) أي: حرَّمها الله تعالى على لسان رسوله[3] صلى الله عليه وسلم (قَالُوا: أَهْرِقْ) بهمزةٍ مفتوحةٍ فهاءٍ ساكنةٍ فراءٍ مكسورةٍ، أمرٌ من «أَهْرَاقَ» ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «هَرِقْ» بفتح الهاء وكسر الرَّاء من غير همزٍ، وله أيضًا عن الكُشْميهَنيِّ: «أرق» بهمزةٍ مفتوحةٍ فراءٍ مكسورةٍ من غير هاءٍ، قال السَّفاقسيُّ: الجمع بين الهاء والهمزة ليس بجيدٍ؛ لأنَّ الهاء بدلٌ من الهمزة، فلا يُجمَع بينهما، وأُجيب بأنَّهم قد جمعوا بينهما؛ كما في «الصِّحاح» وغيره، وصرَّح به سيبويه؛ أي/: صُبَّ (هَذِهِ القِلَال يَا أَنَسُ) بكسر القاف، أي: الجرار التي لا يقلُّ أحدها إلَّا القويُّ من الرِّجال (قَالَ) أي: أنسٌ: (فَمَا سَأَلُوا عَنْهَا وَلَا رَاجَعُوهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ) ففيه: قبول خبر الواحد.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الأشربة».

د٥/٨١ب
١٠٨/٧

(١) في هامش (ج) و(ل): «غيرُ»: بالرَّفع بـ«الفرع». «منه».

(٢) في (د): «قالوا».

(٣) في (د): «رسول الله».

٤٦١٨ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: صَبَّحَ أُنَاسٌ غَدَاةَ أُحُدٍ الخَمْرَ، فَقُتِلُوا مِنْ يَوْمِهِمْ جَمِيعًا شُهَدَاءَ، وَذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضلِ) المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنْ عَمْرٍو) هو ابن دينارٍ (عَنْ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله الأنصاريِّ رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: صَبَّحَ أُنَاسٌ) بفتح الصَّاد وتشديد الموحَّدة (غَدَاةَ أُحُدٍ) سنة ثلاثٍ (الخَمْرَ) وفي «الجهاد» من طريق عليِّ بن عبد الله المدينيِّ[1] [ح: ٣٨١٥]: «اصطبح ناسٌ الخمر يوم أُحدٍ» أي: شربوه صبوحًا[2]، أي: بالغداة (فَقُتِلُوا مِنْ يَوْمِهِمْ جَمِيعًا شُهَدَاءَ) وعند الإسماعيليِّ من طريق القواريريِّ عن سفيان: «اصطبح قوم الخمر أول النَّهار، وقُتِلوا آخر النَّهار شهداء» (وَذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِهَا) وزاد البزَّار في «مسنده»: «فقال[3] اليهود: قد مات بعض الذين قُتِلوا وهي في بطونهم، فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ [المائدة: ٩٣]» وفي سياق هذا الحديث غرابةٌ، وفي مسلمٍ من حديث سعد بن أبي وقَّاصٍ قال: «صنع رجلٌ من الأنصار طعامًا، فدعانا فشربنا الخمر قبل أن تُحرَّم حتَّى سكرنا، فتفاخرنا...» الحديث، وفيه: فنزلت: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾ إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

وحديث الباب[4]/ أخرجه البخاريُّ أيضًا في «الجهاد» [ح: ٢٨١٥] و«المغازي» [ح: ٤٠٤٤]. د٥/٨٢أ

٤٦١٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رضي الله عنه عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ؛ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ وَهْيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ العِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالعَسَلِ وَالحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَالخَمْرُ مَا خَامَرَ العَقْلَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن رَاهُوْيَه (الحَنْظَلِيُّ) قال: (أَخْبَرَنَا عِيسَى) بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعيُّ[5] (وَابْنُ إِدْرِيسَ) عبد الله الأوديُّ الكوفيُّ، كلاهما (عَنْ أَبِي

---

(١) في (ب): «المدني»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (د): «صباحًا».

(٣) في غير (د) و(م): «فقالت».

(٤) من هنا يبدأ سقط من (د) ويستمر ثلاث صفحات.

(٥) في هامش (ج): «أَخْبَرَنَا عِيسَى» كذا بخطِّه كعِدَّةٍ مِنَ الفروع المعتمدة، ووقع في خطِّ «المزِّيِّ»: «حدَّثنا».

حَيَّانَ) بفتح الحاء[1] المهملة وتشديد التَّحتيَّة، يحيى بن سعيدٍ[2] التَّيميّ (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر ابن شراحيل (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله عنهما أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رضي الله عنه عَلَى مِنْبَرِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ؛ أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ، وَهْيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ العِنَبِ وَالتَّمْرِ وَالعَسَلِ وَالحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ) وفي هذا بيان حصول الخمر ممَّا ذُكِر، وليس للحصر؛ لخلوِّ التَّركيب عن أداته، ولتعقيبه بقوله: (وَالخَمْرُ مَا خَامَرَ العَقْلَ) أي: ستره وغطَّاه كالخمار، سواءٌ كان ممَّا ذُكِر أو من غيره، كأنواع الحبوب والنَّبات؛ كالأفيون والحشيش، ولا تعارض بين قول ابن عمر أوَّلًا: «نزل تحريم الخمر، وإنَّ بالمدينة يومئذٍ لخمسةَ أشربةٍ ما فيها شراب العنب» وبين قول عمر: «نزل تحريم الخمر وهي من خمسة...» إلى آخره؛ لأنَّ الأوَّل أفاد أنَّ التَّحريم نزل في حالةٍ لم يكن شراب العنب فيها بالمدينة، والقول الثَّاني -وهو قول عمر- لا يقتضي أنَّ شراب العنب كان بالمدينة إذ ذاك بوجهٍ، وحينئذٍ فلا تعارض، كما لا يخفى.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الاعتصام» [ح:٧٣٣٧] و«الأشربة» [ح:٥٥٨١]، ومسلمٌ في آخر الكتاب، وأبو داود في «الأشربة» وكذا التِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ فيه وفي «الوليمة»[3].

١١ - بابٌ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله عزَّ وجلَّ: (﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ﴾) إثمٌ (﴿فِيمَا طَعِمُوا﴾) تقول: طَعِمْتُ الطَّعام والشَّراب ومن الشَّراب، والمراد: ما لم يُحرَّم عليهم؛ لقوله: ﴿إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾ أي: اتَّقوا المُحرَّم (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٩٣]) وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «إلى قوله...» إلى آخره، وقال بعد: ﴿طَعِمُوا﴾: «الآية» وسقط لغيره لفظ «باب».

٤٦٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ الخَمْرَ الَّتِي أُهْرِيقَتِ الفَضِيخُ. وَزَادَنِي مُحَمَّدٌ، عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ قَالَ: كُنْتُ سَاقِيَ القَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، فَنَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ فَانْظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ، قَالَ: فَخَرَجْتُ، فَقُلْتُ: هَذَا مُنَادٍ يُنَادِي: أَلَا إِنَّ الخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ لِي: اذْهَبْ فَأَهْرِقْهَا، قَالَ: فَجَرَتْ فِي سِكَكِ

(١) في (ص): «بالحاء».

(٢) في غير (م): «يزيد»، وليس بصحيح.

(٣) قوله: «وهذا الحديث أخرجه أيضًا في...، والنَّسائيُّ فيه وفي الوليمة»، سقط من (ص).

المَدِينَةِ، قَالَ: وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ الفَضِيخَ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: قُتِلَ قَوْمٌ وَهْيَ فِي بُطُونِهِمْ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ عارمٌ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) اسم جدِّه درهمٌ الجهضميُّ قال: (حَدَّثَنَا ثَابِتٌ) هو ابن أسلم البُنانيُّ (عَنْ أَنَسٍ ﵁: أَنَّ الخَمْرَ الَّتِي أُهْرِيقَت) بضمِّ الهمزة وسكون الهاء آخره تاء تأنيثٍ، ولأبي ذرٍّ: «هُريقت» بضمِّ الهاء من غير همزةٍ (الفَضِيخُ) بالضَّاد والخاء المعجمتين، مرفوعٌ خبر «أنَّ»، وهو المتَّخَذ من البُسْر، كما مرَّ قريبًا [ح: ٤٦١٧].

قال البخاريُّ: (وَزَادَنِي مُحَمَّدٌ) هو ابن سَلَامٍ لا ابن يحيى الذُّهلي، وَوَهِمَ من قال: إنَّه هو، ويؤيِّده ما في رواية أبي ذرٍّ حيث قال: «محمَّدٌ البيكنديُّ» وقد تبيَّن بهذا أنَّ قول صاحب «المصابيح» - تبعًا لِمَا في «التنقيح» -: «إنَّ القائل: زادني هو الفِرَبْريُّ، ومحمَّدٌ: هو البخاريُّ». سهوٌ، وظهر أنَّ البخاريَّ سمع هذا الحديث من أبي النُّعمان مختصرًا، ومن[1] محمَّد بن سَلَامٍ البيكنديِّ مطوَّلًا (عَنْ أَبِي النُّعْمَانِ قَالَ) أي: أنسٌ/: (كُنْتُ سَاقِيَ القَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ) ١٠٩/٧ الأنصاريِّ (فَنَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ، فَأَمَرَ) أي: النَّبيُّ ﷺ (مُنَادِيًا) قال الحافظ ابن حجرٍ: لم أر التَّصريح باسمه (فَنَادَى) بتحريمها، وكان ذلك عام الفتح سنة ثمانٍ؛ لحديث ابن عبَّاسٍ عند أحمد، ولفظه: «قال: سألت ابن عبَّاسٍ عن بيع الخمر، فقال: كان لرسول الله ﷺ صديقٌ من ثقيف أو دوسٍ، فلقيَه يوم الفتح براوية خمرٍ يُهدِيها إليه، فقال: يا فلان، أما علمت أنَّ الله حرَّمها؟ فأقبل الرَّجل على غلامه فقال: بِعْها، فقال: إنَّ الذي حرَّم شربها حرَّم بيعها» (فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ) أي: لأنسٍ: (اخْرُجْ فَانْظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ، قَالَ) أنسٌ: (فَخَرَجْتُ) أي: فسمعت ثمَّ عدت إلى أبي طلحة (فَقُلْتُ) له: (هَذَا مُنَادٍ يُنَادِي: أَلَا إِنَّ الخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ) حرَّمها الله على لسان رسوله ﷺ (فَقَالَ لِي[2]: اذْهَبْ فَأَهْرِقْهَا) بهمزةٍ مفتوحةٍ فهاءٍ ساكنةٍ مجزومٌ على الأمر، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فَهَرِقْها» بفتح الهاء من غير همزٍ، وله أيضًا عن الكُشْميهَنيِّ: «فأَرِقْها[3]»

---

(١) «من»: ليس في (ص).

(٢) «لي»: سقط من (م).

(٣) في (ص) و(م): «فأهرقها» والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

بهمزةٍ مفتوحةٍ فراءٍ مكسورةٍ (قَالَ): فأرقتها[1] (فَجَرَتْ) أي: سالت (فِي سِكَكِ المَدِينَةِ) أي: طرقها (قَالَ) أنسٌ: (وَكَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ الفَضِيخَ، فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: قُتِلَ قَوْمٌ وَهْيَ فِي بُطُونِهِمْ) وعند النَّسائيِّ والبيهقيِّ من طريق ابن عبَّاسٍ قال: «نزل تحريم الخمر في ناسٍ شربوا فلمَّا ثمِلُوا عَبَثُوا، فلمَّا صحوا جعل بعضهم يرى الأثر بوجه الآخر، فنزلت، فقال ناسٌ من المتكلِّفين[2]...» وعند البزَّار أنَّ الذين قالوا ذلك كانوا من اليهود، وأفاد في «الفتح»: أنَّ في رواية الإسماعيليِّ عن ابن ناجية، عن أحمد بن عبدة ومحمَّد بن موسى، عن حمادٍ في آخر هذا الحديث: قال حمادٌ: فلا أدري هذا -يعني[3]: قوله: «فقال بعض القوم...» إلى آخره- في الحديث، أي: عن أنس أو قاله ثابتٌ، أي: مرسلًا (قَالَ: فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى: (﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ [المائدة: ٩٣]) والمعنى: بيان أنَّه لا جناح عليهم فيما طَعِموا إذا ما اتَّقوا المحارم، والحكم عامٌّ وإن اختصَّ السَّبب، فالجناح مرتفعٌ عن كلٍّ من يطعم شيئًا من المستلَّذات، إذا ما[4] اتَّقى الله فيما حرَّم عليه منها ودام على الإيمان، أو ازداد إيمانًا عند من يقول به، وقال في «فتوح الغيب»: والمعنى: ليس المطلوب من المؤمنين الزَّهادة عن المستلَّذات وتحريم الطَّيِّبات، وإنَّما المطلوب منهم التَّرقِّي في مدارج التَّقوى والإيمان إلى مراتب الإخلاص ومعارج القدس والكمال، وذلك بأن يَثْبُتوا على الاتِّقاء عن الشِّرك[5] وعلى الإيمان بما يجب الإيمان به، وعلى الأعمال الصَّالحة لتحصل الاستقامة التَّامَّة، فيتمكَّن بالاستقامة من التَّرقِّي إلى مرتبة المشاهدة ومعارج أن تعبد الله كأنَّك تراه، وهو المعنيُّ بقوله: ﴿وَأَحْسَنُوا﴾ وبها يُمنَح الزُّلفى عند الله ويُحِقُّه[6]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٩٣]. انتهى.

وقال غيره: والتَّفسير باتِّقاء الشِّرك لا يلائم[7] صفة الكمال، وإنَّ قوله: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾

---

(١) في (م): «فأهرقتها».

(٢) في (م): «المتكلمين».

(٣) في (ص): «معنى» ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) «ما»: ليس في (ب) و(س).

(٥) إلى هنا ينتهي السَّقط من (د).

(٦) في (د): «ويحقِّقه».

(٧) في (ص): «يلازم».

أي: بَاشَروا الأعمال الصَّالحة ﴿وَٱتَّقَواْ﴾ الخمر والميسر بعد تحريمهما[1]، أو دَاوِمَوا على التَّقوى والإيمان ﴿ثُمَّ ٱتَّقَواْ﴾ سائر المحرَّمات، أو ثبتوا على التَّقوى ﴿وَّأَحْسَنُواْ﴾ أعمالهم، وأحسنوا إلى النَّاس بالمواساة معهم في الإنفاق عليهم من الطَّيِّبات، وقيل: التَّقوى عن الكفر والكبائر والصَّغائر، وأضعف ما قيل فيه: إنَّه للتَّكرار والتَّأكيد، قال القاضي: ويُحتَمل أن يكون هذا التَّكرير[2] باعتبار الأوقات الثَّلاثة، أو باعتبار الحالات الثَّلاثة: استعمال الإنسان التَّقوى والإيمان بينه وبين نفسه، وبينه وبين النَّاس وبين الله؛ ولذلك بدَّل الإيمان بالإحسان في الكرَّة الثَّالثة[3]؛ إشارةً إلى ما قاله عليه الصلاة والسلام في تفسيره، أو باعتبار المراتب الثَّلاث: المبدأ والوسط والمنتهى، أو باعتبار ما يُتَّقى، فإنَّه ينبغي أن يترك المحرَّمات توقِّيًا من العذاب، والشُّبهات تحرُّزًا عن الوقوع في الحرام، وبعض المباحات تحفُّظًا للنفس عن الخِسَّة[4]، وتهذيبًا لها عن دنس الطَّبيعة. انتهى. وخَتْمُ الكلام يُشعِر بأنَّ من فعل ذلك من المحسنين، وأنَّه يستجلب المحبَّة الإلهيَّة.

وسيأتي مزيدٌ لشرح حديث الباب إن شاء الله تعالى في «الأشربة» [ح: ٥٥٨٢].

١٢ - بابُ قَولِهِ: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾

(بابُ قَولِهِ) عزَّ وجلَّ: (﴿لَا تَسْـَٔلُواْ﴾) الرَّسول صلى الله عليه وسلم (﴿عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ﴾) أي: تظهر لكم (﴿تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]) والجملة الشَّرطية وما عُطِف/ عليها وهو ﴿وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا﴾ صفةٌ لـ﴿أَشْيَآءَ﴾ ومعنى: ﴿حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ﴾ أي: ما دام النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم في الحياة، فإنَّه قد يُؤمَر بسبب سؤالكم بتكاليف تسوءُكم، وتتعرَّضون لشدائد العقاب بالتَّقصير في أدائها، وسقط لفظ «باب قوله[5]» لغير أبي ذرٍّ.

١١٠/٧

٤٦٢١ - حَدَّثَنَا مُنْذِرُ بْنُ الوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجَارُودِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم خُطْبَةً مَا سَمِعْتُ مِثْلَهَا قَطُّ، قَالَ: «لَوْ

---

(١) في (م): «تحريمها».

(٢) في (ب) و(س): «التَّكرار».

(٣) في (د): «الثَّانية»، وليس بصحيحٍ.

(٤) في (م): «الخسِّيَّة».

(٥) «قوله»: ليس في (د) و(م)، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

تَعلَمُونَ مَا أَعلَمُ؛ لَضَحِكتُم قَلِيلًا وَلَبَكَيتُم كَثِيرًا»، قَالَ: فَغَطَّى أَصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وُجُوهَهُم لَهُم خَنِينٌ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَن أَبِي؟ قَالَ: فُلَانٌ، فَنَزَلَت هَذِهِ الآيَةُ: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ رَوَاهُ النَّضرُ وَرَوحُ بنُ عُبَادَةَ، عَن شُعبَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (مُنْذِرُ بْنُ الوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجَارُودِيُّ) بالجيم، العبديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) الوليد قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ) أبيه (أَنَسٍ) هو ابن مالك (ﷺ) أنَّه (قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ خُطْبَةً مَا سَمِعْتُ مِثْلَهَا قَطُّ) وكان فيما رواه النَّضْر بن شُميلٍ عن شعبة عند مسلمٍ قد بلغه عن أصحابه شيءٌ، فَخَطَب بسبب ذلك (قَالَ: لَوْ تَعْلَمُونَ)/ من عظمة الله وشدَّة عقابه بأهل الجرائم وأهوال القيامة (مَا أَعْلَمُ؛ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا ولَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا، قَالَ) أنسٌ: (فَغَطَّى أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وُجُوهَهُمْ لَهُمْ خَنِينٌ) بالخاء المعجمة، للكُشْمِيهنيِّ، أي: صوتٌ مرتفعٌ من الأنف بالبكاء مع غنَّةٍ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي[1] والمُستملي: «حنينٌ» بالحاء المهملة، أي: صوتٌ مرتفعٌ بالبكاء من الصَّدر؛ وهو دون الانتحاب (فَقَالَ رَجُلٌ) هو عبد الله بن حذافة، أو[2] قيس بن حذافة، أو خارجة بن حذافة، وكان يُطْعَن فيه: (مَنْ أَبِي؟ قَالَ) ﷺ: أبوك (فُلَانٌ) أي: حذافة (فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]).

د٥/٨٢ب

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الرِّقاق»[3] [ح: ٦٤٨٥] و«الاعتصام» [ح: ٧٢٩١]، ومسلمٌ في «فضائل النَّبيِّ ﷺ»، والتِّرمذيُّ في «التَّفسير»، والنَّسائيُّ في «الرَّقائق»[4].

(رَوَاهُ) أي: حديث الباب (النَّضْرُ) بن شُمَيلٍ فيما وصله مسلمٌ (وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ) مما[5] وصله البخاريُّ في «الاعتصام» [ح: ٧٢٩٥] كلاهما (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجَّاج بإسناده، وعند ابن جريرٍ عن قتادة، عن أنسٍ: «أنَّ النَّبيَّ ﷺ سألوه حتَّى أَحْفَوه بالمسألة، فصَعَد المنبر

(١) في (د): «وللحَمُّويي»، وليس فيها: «ولأبي ذرٍّ عن».

(٢) في (ب): «و».

(٣) في (ب): «الرقاب».

(٤) في (د): «الرِّقاق».

(٥) في (د): «فيما».

فقال: لا تسألوني اليوم عن شيءٍ إلا بيَّنته لكم، فأشفق الصَّحابة أن يكون بين يدي أمرٍ قد حضر، قال: فجعلتُ لا ألتفتُ يمينًا ولا شمالًا إلَّا وجدت كُلًّا لافًّا رأسه في ثوبه يبكي، فأنشأ رجلٌ كان يُلاحَى فيُدعَى لغير أبيه، فقال: يا نبيَّ الله؛ من أبي؟ قال: أبوك حذافة، ثمَّ قام عمر فقال: رضينا بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمَّدٍ رسولًا، عائذًا بالله من شرِّ الفتن...» الحديث.

٤٦٢٢ - حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الجُوَيْرِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم اسْتِهْزَاءً، فَيَقُولُ الرَّجُلُ: مَنْ أَبِي؟ وَيَقُولُ الرَّجُلُ تَضِلُّ نَاقَتُهُ: أَيْنَ نَاقَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللهُ فِيهِمْ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ حَتَّى فَرَغَ مِنَ الآيَةِ كُلِّهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (الفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ) البغداديُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ) بإسكان الضَّاد المعجمة، هاشم بن القاسم الخراسانيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ) بفتح الخاء[1] المعجمة والمثلَّثة بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ، زهير بن معاوية الجعفيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الجُوَيْرِيَةِ) بضمِّ الجيم مصغَّرًا، حِطَّان -بكسر الحاء وتشديد الطَّاء المهملتين- ابن خُفَافٍ؛ بضمِّ الخاء المعجمة وتخفيف الفاء، الجَرميُّ؛ بفتح الجيم (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: كَانَ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم اسْتِهْزَاءً، فَيَقُولُ الرَّجُلُ) له عليه الصلاة والسلام: (مَنْ أَبِي؟ وَيَقُولُ الرَّجُلُ تَضِلُّ نَاقَتُهُ: أَيْنَ نَاقَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللهُ فِيهِمْ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ حَتَّى فَرَغَ مِنَ الآيَةِ كُلِّهَا [المائدة: ١٠١]) سقط «﴿إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾» في رواية أبي ذرٍّ. وهذا الحديث من أفراد البخاريِّ، وقيل: نزلت في شأن الحجِّ، فعن عليٍّ: «لمَّا نزلت: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] قالوا: يا رسول الله أفي كلِّ عامٍ؟ فسكت، فقالوا: يا رسول الله أفي كلِّ عامٍ؟ قال: لا، ولو قلت: نعم لوجبت، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾» رواه التِّرمذيُّ، وقال: حديثٌ غريبٌ. ٥/١٨٣ د

١٣ - بابٌ: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾

﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ﴾: يَقُولُ: قَالَ اللهُ. وَ﴿إِذْ﴾ هَهُنَا: صِلَةٌ، المَائِدَةُ: أَصْلُهَا مَفْعُولَةٌ، كَـ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾

(١) زيد في (ب) و(س): «الخاء».

وَتَطْلِيقَةٍ بَائِنَةٍ، وَالمَعْنَى: مِيدَ بِهَا صَاحِبُهَا مِنْ خَيْرٍ، يُقَالُ: مَادَنِي يَمِيدُنِي. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: مُمِيتُكَ.

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٖ وَلَا سَآئِبَةٖ وَلَا وَصِيلَةٖ وَلَا حَامٖ﴾ [المائدة: ١٠٣]) يجوز كون ﴿جَعَلَ﴾ بمعنى: سَمَّى، فيتعدَّى لاثنين؛ أحدهما محذوفٌ، أي: ما سمَّى الله حيوانًا بحيرةً، ومنع أبو حيَّان كون ﴿جَعَلَ﴾ هنا بمعنى: شرع أو وضع أو أمر، وخرَّج الآية على التَّصيير، وجعل المفعول الثاني محذوفًا، أي: ما صيَّر الله بحيرةً مشروعةً.

(﴿وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ﴾): ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] معناه: (يَقُولُ: قَالَ اللهُ[1]) غرضه: أنَّ لفظ «قال» الذي هو ماضٍ بمعنى «يقول» المضارع؛ لأنَّ الله تعالى إنَّما يقول هذا القول يوم/ القيامة؛ توبيخًا للنَّصارى وتقريعًا، ويؤيِّده قوله: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩] ١١١/٧ وذلك في القيامة، وَ(﴿إِذۡ﴾ هَهُنَا: صِلَةٌ) أي: زائدةٌ؛ لأنَّ «إذ» للماضي والقول في المستقبل، وقال غيره: «إذ» قد تجيء بمعنى: إذا، كقوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ﴾ [سبأ: ٥١] وقوله:

ثُمَّ جزاكَ اللهُ عنِّي إذ جزى
جنَّاتِ عَدْنٍ في السَّمواتِ العُلا

وصوَّب ابن جريرٍ قول السُّدِّيِّ أنَّ هذا كان في الدُّنيا حين رُفِع إلى السَّماء الدُّنيا.

(المَائِدَةُ) في قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[2] [المائدة: ١١٢] (أَصْلُهَا: مَفْعُولَةٌ) مراده: أنَّ لفظ «المائدة» وإن كان على لفظ «فاعلةٍ» فهو بمعنى «مفعولةٍ» يعني: مميودةٍ؛ لأنَّ «ماد» أصله: ميد، قُلبت الياء ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، والمفعول منها للمؤنَّث: مميودةٌ (كـ﴿عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾ [الحاقَّة: ٢١]) وإن كانت على وزن «فاعلةٍ» فهي بمعنى: مرضيَّةٍ؛ لامتناع وصف العيشة بكونها راضيةً، وإنَّما الرِّضا وصف صاحبها (وَتَطْلِيقَةٍ بَائِنَةٍ) التَّمثيل بهذه غير واضحٍ[3]؛ لأنَّ

---

(١) قال الشيخ قطة رحمه الله: لعل صوابه: «يقول الله» بإسقاط لفظة: «قال» كما يقتضيه حل الشارح، أو أنَّ قوله: «يقول» إشارة لكون الماضي بمعنى المضارع، وقوله: «قال الله» إشارة لكون «إذ» صلة كما صرَّح به بعد تأمل.

(٢) ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «التَّمثيل بهذه غير واضح...» إلى آخره: عبارة الكِرمانيِّ أي: مطلَّقة مُبانة؛ أي: «الفاعلة» بمعنى «المفعولة».

لفظ «بائنةٍ» هنا على أصله بمعنى: قاطعةٍ؛ لأنَّ التَّطليقة البائنة تقطع حكم العقد (وَالمَعْنَى) من حيث اللُّغة: (مِيدَ بِهَا صَاحِبُهَا مِنْ خَيْرٍ) يعني: امتير[1] بها؛ لأنَّ «ماده يميده» لغةٌ في «ماره يميره» من الميرة، ومن حيث الاشتقاق (يُقَالُ: مَادَنِي يَمِيدُنِي) من باب «فَعَل يَفْعِل» بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل، وقال أبو حاتمٍ: المائدة: الطَّعام نفسه، والنَّاس يظنُّونها الخوان. انتهى. لكن[2] قال في «الصَّحاح»: المائدة: خوانٌ عليه طعامٌ، فإذا لم يكن عليه طعامٌ؛ فليس بمائدةٍ، وإنَّما هو خوانٌ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما فيما رواه ابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه في قوله تعالى: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي﴾ (﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]): معناه: (مُمِيتُكَ) وهذه الآية من سورة آل عمران، قيل: وذكرها هنا لمناسبة: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾ وكلاهما في[3] قصَّة عيسى.

٤٦٢٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ قَالَ: البَحِيرَةُ: الَّتِي يُمْنَعُ دَرُّهَا لِلطَّوَاغِيتِ، فَلَا يَحْلُبُهَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، وَالسَّائِبَةُ كَانُوا يُسَيِّبُونَهَا لآلِهَتِهِمْ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا شَيْءٌ، قَالَ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الخُزَاعِيَّ يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ»، وَالوَصِيلَةُ: النَّاقَةُ البِكْرُ تُبَكِّرُ فِي أَوَّلِ نِتَاجِ الإِبِلِ، ثُمَّ تُثَنِّي بَعْدُ بِأُنْثَى، وَكَانُوا يُسَيِّبُونَهُمْ لِطَوَاغِيتِهِمْ أَنْ وَصَلَتْ إِحْدَاهُمَا بِالأُخْرَى لَيْسَ بَيْنَهُمَا ذَكَرٌ، وَالحَامِ: فَحْلُ الإِبِلِ يَضْرِبُ الضِّرَابَ المَعْدُودَ، فَإِذَا قَضَى ضِرَابَهُ وَدَعُوهُ لِلطَّوَاغِيتِ، وَأَعْفَوْهُ مِنَ الحَمْلِ، فَلَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَسَمَّوْهُ الحَامِيَ.

وَقَالَ أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: سَمِعْتُ سَعِيدًا قَالَ: يُخْبِرُهُ بِهَذَا، قَالَ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم؛ نَحْوَهُ. وَرَوَاهُ ابْنُ الهَادِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابنُ/ إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ الزُّهريُّ، أبو إسحاق المدنيُّ نزيل بغداد

د٥/٨٣ب

(١) في (د): «امتيد».

(٢) «لكن»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(م): «من».

(عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بفتح الكاف، المدنيِّ مؤدِّب ولد عمر بن عبد العزيز (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بن حزنٍ القرشيِّ المخزوميِّ، قال ابن المدينيِّ: لا أعلم في التَّابعين أوسع علمًا منه، أنَّه (قَالَ: الْبَحِيرَةُ: الَّتِي يُمْنَعُ دَرُّهَا لِلطَّوَاغِيتِ) أي: لبنها لأجل الأصنام (فَلَا يَحْلُبُهَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ) ذكرٌ أو أنثى، وخصَّ أبو عبيدة المنع بالنِّساء دون الرِّجال، وقال غيره: البحيرة «فعيلةٌ» بمعنى: «مفعولةٌ» واشتقاقها من البَحْر وهو الشَّقُّ، يقال: بَحَرَ ناقته؛ إذا شقَّ أذنها، واختُلِف فيها؛ فقيل: هي النَّاقة تنتج خمسة أبطن آخرها ذكرٌ، فتُشَقُّ أذنها وتُترَك، فلا تُركَب ولا تُحلَب ولا تُطرَد عن مرعًى ولا ماءٍ (وَالسَّائِبَةُ) بوزن «فاعلة» بمعنى: مسيَّبَةٍ؟ (كَانُوا يُسَيِّبُونَهَا لآلِهَتِهِمْ) لأجلها، تذهب حيث شاءت (لَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا شَيْءٌ) ولا تحبس عن مرعًى ولا ماءٍ، وذلك أنَّ الرَّجل كان إذا مرض أو غاب له قريبٌ؛ نذر إن شفاه الله أو مريضه أو قدم غائبه؛ فناقته سائبةٌ، فهي بمنزلة البحيرة، وقيل: هي من جميع الأنعام.

(قَالَ) أي: سعيد بن المسيَّب بالسَّند المذكور: (وَقَالَ[1] أَبُو هُرَيْرَةَ) ﷺ: (قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الْخُزَاعِيَّ) بضمِّ الخاء المعجمة وتخفيف الزَّاي، وسبق في: «باب إذا انفلتت الدَّابَّة في الصَّلاة» [ح:١٢١٢]: «ورأيت فيها عمرو بن لُحَيٍّ» بضمِّ اللَّام وفتح الحاء المهملة، قال الكِرمانيُّ: عامرٌ اسمٌ، ولُحَيٌّ لقبٌ، أو بالعكس، أو أحدهما اسم الجدِّ، وقال البرماويُّ: إنَّما هو عمرو بن لُحَيٍّ، ولُحَيٌّ اسمه: ربيعة بن حارثة بن عمرٍو. انتهى. وعند أحمد من حديث ابن مسعودٍ مرفوعًا: «إنَّ أوَّل من سيَّب السَّوائب وعبد الأصنام أبو خزاعة عمرو بن عامرٍ» وعند عبد الرَّزَّاق من حديث زيد بن أسلم مرفوعًا: «عمرو بن لُحَيٍّ أخو بني كعبٍ» قال ابن كثيرٍ: فعمرٌو هذا هو[2] ابن لُحَي بن قمعة[3]، أحد رؤساء خزاعة الذين[4] ولوا

---

(١) في (د): «قال».

(٢) «هو»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قال ابن الأثير: عَمرو بن لُحَيٍّ بن قَمَعة؛ بفتح القاف وفتح الميم وتخفيفها وبالعين المهملة، قال النوويُّ: ضبطوه على أربعة أوجه؛ أشهرها: بكسر القاف وفتح الميم المشدَّدة، والثاني: كسر القاف والميم المشدَّدة، حكاها القاضي من رواية الباجيِّ عن ابن ماهان، والثالث: فتح القاف مع إسكان الميم، والرابع: فتح القاف والميم جميعًا وتخفيف الميم، قال القاضي: هذه رواية الأكثرين «ترتيب».

(٤) زيد في (ص): «كانوا».

البيت بعد جُزهمٍ، وعند ابن جريرٍ عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال لأكتم بن الجون: «يا أكتم رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قمعة/ بن خندفٍ»[1] (يَجُرُّ قُصْبَهُ) بضمِّ القاف وسكون الصَّاد المهملة وبعدها موحَّدةٌ؛ يعني: أمعاءه (فِي النَّارِ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ) قال سعيد بن المسيِّب ممَّا هو موقوفٌ[2] مدرجٌ لا مرفوعٌ: (وَالوَصِيلَةُ): «فعيلةٌ» بمعنى «فاعلةٌ» هي (النَّاقَةُ البِكْرُ، تُبَكِّرُ[3]) أي: تبادر (فِي أَوَّلِ نِتَاجِ الإِبِلِ) بأنثى (ثُمَّ تُثَنِّي) بفتح المثلَّثة وتشديد النُّون المكسورة (بَعْدُ بِأُنْثَى) ليس بينهما ذكرٌ (وَكَانُوا يُسَيِّبُونَهُمْ)/ ولأبي ذرٍّ: «يسيِّبونها» أي: الوصيلة (لِطَوَاغِيتِهِمْ) بالمثنَّاة الفوقيَّة؛ من أجل (أَنْ وَصَلَتْ) بفتح الواو في الفرع كأصله، وفي نسخةٍ: بضمِّها (إِحْدَاهُمَا) أي: إحدى الأنثيين (بـ) الأنثى (ـالأُخْرَى، لَيْسَ بَيْنَهُمَا ذَكَرٌ) ويجوز كسر الهمزة من «أنْ وصلت» وهو الذي في الفرع ولم يضبطها في الأصل[4]، وقيل: الوصيلة من جنس الغنم، فقيل: هي الشَّاة تنتج سبعة أبطنٍ عَناقين عَناقين، فإذا ولدت في آخرها عناقًا وجَدْيًا؛ قيل: وصلت أخاها، فجرت مجرى السَّائبة، وقيل غير ذلك.

(وَالحَامِ) هو (فَحْلُ الإِبِلِ يَضْرِبُ الضِّرَابَ المَعْدُودَ) فينتج من صلبه بطنٌ بعد بطنٍ إلى عشرة أبطنٍ (فَإِذَا قَضَى ضِرَابَهُ؛ وَدَعُوهُ) بتخفيف الدَّال، ولأبي ذرٍّ: «ودَّعوه» بتشديدها[5] (لِلطَّوَاغِيتِ) أي: تركوه لأجل الطَّواغيت (وَأَعْفَوْهُ مِنَ الحَمْلِ، فَلَمْ يُحْمَلْ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَسَمَّوْهُ الحَامِيَ) لأنَّه حمى ظهره، وقيل: الحام: الفحل يولد لولده، وقيل: الذي يضرب في إبل الرَّجل عشر سنين.

(وَقَالَ أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ، ولأبي ذرٍّ: «وقال لي أبو اليمان»: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصيُّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ أنَّه قال: (سَمِعْتُ سَعِيدًا) يعني ابن المسيَّب (قَالَ: يُخْبِرُهُ بِهَذَا) بتحتيَّةٍ مضمومةٍ فخاءٍ معجمةٍ ساكنةٍ فموحَّدةٍ، من الإخبار، أي: سعيد بن المسيَّب يُخبِر الزُّهريَّ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «قال:

---

(١) في هامش (ج): «خِنْدِف» كـ«زِبْرِج» «قاموس».

(٢) «موقوفٌ»: ليس في (د) و(م).

(٣) في هامش (ج) و(ل): كلُّ من بكَّرَ إلى شيء؛ فقد بادر إليه. «منه».

(٤) قوله: «وهو الذي في الفرع ولم يضبطها في الأصل» ليس في (د) و(م).

(٥) «ولأبي ذرٍّ: ودَّعوه بتشديدها»: جاء في (د) بعد قوله: «لأجل الطَّواغيت».

بحيرة بهذا[(١)]» بموحَّدةٍ مفتوحةٍ، فحاءٍ مهملةٍ فتحتيَّةٍ ساكنةٍ؛ إشارةً إلى تفسير البحيرة وغيرها، كما في رواية إبراهيم بن سعدٍ عن صالح بن كيسان عن الزُّهريِّ (قَالَ) أي: سعيد ابن المسيَّب: (وَقَالَ[(٢)] أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم؛ نَحْوَهُ) أي: المذكور في الرِّواية السَّابقة [ح:٤٦٢٣] وهو قوله: «البحيرة التي يُمنَع دَرُّها للطَّواغيت».

(وَرَوَاهُ)[(٣)] أي: الحديث المذكور (ابْنُ الهَادِ) يزيد بن عبد الله بن أسامة اللَّيثيُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن المسيَّب (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه قال: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) وهذا رواه ابن مردويه من طريق حميد بن خالدٍ المهريِّ[(٤)] عن ابن الهاد، ولفظه: «رأيت عمرو بن عامرٍ الخزاعيَّ يجرُّ قُصْبه في النَّار، وكان أوَّل من سيَّب السَّوائب» والسَّائبة: التي كانت تُسيَّب فلا يُحمَل عليها شيءٌ... إلى آخر التَّفسير المذكور، وقال الحافظ ابن كثيرٍ فيما رأيته في «تفسيره»: قال الحاكم: أراد البخاريُّ أنَّ يزيد بن عبد الله ابن الهاد رواه عن عبد الوهَّاب بن بُخْت[(٥)] عن الزُّهريِّ، كذا حكاه شيخنا أبو الحجَّاج المزِّيُّ في «الأطراف» وسكت ولم ينبِّه عليه، وفيما قاله الحاكم نظرٌ؛ فإنَّ الإمام أحمد وأبا جعفر بن جريرٍ روياه من حديث/ اللَّيث بن سعدٍ عن ابن الهاد عن الزُّهريِّ نفسه، والله أعلم. د٥/٨٤ب

٤٦٢٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الكِرْمَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا يَجُرُّ قُصْبَهُ، وَهْوَ أَوَّلُ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ) إسحاق (أَبُو عَبْدِ اللهِ الكِرْمَانِيُّ) بكسر الكاف، وضبطه النَّوويُّ بفتحها، والأوَّل هو المشهور، قال: (حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن عبد الله الكِرمانيُّ أبو هشامٍ العَنَزيُّ؛ بنونٍ مفتوحةٍ بعدها زايٌ مكسورةٌ، قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ)

---

(١) «بهذا»: ليس في (د) و(م)، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٢) زيد في (د): «لي».

(٣) في (د): «رواه».

(٤) في (ب): «المهدي»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٥) في (د): «مخبٌ»، وهو تحريفٌ، وفي هامش (ج) و(ل): «بُخت»: بضمِّ الموحَّدة وسكون الخاء المعجمة، بعدها مثنَّاة فوق. «تقريب».

ابن يزيد الأيليُّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير بن العوَّام: (أَنَّ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: رَأَيْتُ جَهَنَّمَ) حقيقةً أو عُرِض عليه مثالها، وكان ذلك في كسوف الشَّمس (يَحْطِمُ) بكسر الطَّاء، أي: يأكل (بَعْضُهَا بَعْضًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا) هو ابن عامرٍ الخزاعيُّ (يَجُرُّ قُصْبَهُ) بضمِّ القاف وسكون المهملة: أمعاءه، أي: في النَّار، وسقط للعلم به (وَهْوَ أَوَّلُ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ).

وقد سبق هذا الحديث مطوَّلًا في أبواب العمل في «الصَّلاة» من وجهٍ آخر عن يونس بن يزيد [ح: ١٠٤٦].

١٤ - بابٌ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾

هذا (بابٌ) -بالتنوين- في قوله تعالى: (﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾) رقيبًا كالشَّاهد، لم أُمكِّنهم من هذا القول الشَّنيع/؛ وهو المذكور في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] فضلًا عن[1] أن يعتقدوه (﴿مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾) أي: بالرَّفع إلى السَّماء؛ لقوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ [آل عمران: ٥٥] والتَّوفِّي: أخذ الشَّيء وافيًا، والموت نوعٌ منه (﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾) المراقب لأحوالهم، فتمنع من أردت عصمته بأدلَّة العقل والآيات التي أُنزلت إليهم (﴿وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧]) مطَّلعٌ عليه مراقبٌ له، قال في «فتوح الغيب»: فإن قلت: إذا كان الشَّهيد بمعنى: الرَّقيب؛ فلمَ عدل عنه إلى الرَّقيب في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ مع أنَّه ذيَّل الكلام[2] بقوله: ﴿وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾؟ وأجاب: بأنَّه خُولِف بين العبارتين؛ ليميِّز بين الشَّهيدين والرَّقيبين، فيكون[3] عيسى ﵇ رقيبًا ليس كالرَّقيب الذي يَمْنَع ويُلزِم، بل هو كالشَّاهد على المشهود عليه، ومَنْعُه بمجرَّد القول، وأنَّه تعالى هو الذي يمنع منع إلزام؛ بنصب

(١) «عن»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في هامش (د): التَّذييل: تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها -أي: الجملة الأولى- للتَّأكيد، وهو ضربان: ضربٌ لم يخرج مثل المثل؛ بأن لم يستقلَّ بإفادة المراد، بل يتوقَّف على ما قبله؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ على وجهٍ مختصرٍ. وضرب يخرج مخرج المثل كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ وتتمة الكلام كما في الإيضاح للقزويني (٢٠٧/٣).

(٣) في (د): «الكون».

الأدلَّة وإنزال البيِّنات[1] وإرسال الرُّسل، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي﴾...» إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾: «الآية».

٤٦٢٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا المُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللهِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا، ثُمَّ قَالَ: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا وَإِنَّ أَوَّلَ الخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ القِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ، أَلَا وَإِنَّهُ يُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ؛ أُصَيْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ فَيُقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (أَخْبَرَنَا المُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانِ) النَّخعيُّ الكوفيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ) الأسديَّ مولاهم الكوفيَّ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما) أنَّه (قَالَ[2]: خَطَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ)/ أي: مجموعون يوم القيامة (إِلَى اللهِ) تعالى حال كونكم (حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا) بضمِّ الغين المعجمة وسكون الراء، جمع أغرل؛ وهو الأقلف، والغُرْلة: القلفة التي تُقطَع من ذَكرِ الصَّبيِّ، قال ابن عبد البرِّ: يُحشَر الآدمي عاريًا، ولكلٍّ من الأعضاء ما كان له يوم وُلِد، فمن قُطِع له شيءٌ؛ يُرَدُّ حتَّى الأقلف، وقال أبو الوفاء بن عقيل: حشفة الأقلف موقاة بالقلفة، فلمَّا أزالوها في الدُّنيا؛ أعادها الله في الآخرة ليُذِيقها من حلاوة فضله، وسقط لأبي ذرٍّ «عراةً» (ثُمَّ قَالَ) عليه الصلاة والسلام، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «ثمَّ قرأ»: (﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ...﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ [الأنبياء: ١٠٤]) قال في «شرح المشكاة»: إن قيل: سياق[3] الآية في إثبات الحشر والنَّشر؛ لأنَّ المعنى: نُوجِدكم عن[4] العدم،

د٥/١٨٥أ

(١) في (د): «البيان».

(٢) «قال»: ليس في (د).

(٣) زيد في (د): «إنَّ سياق».

(٤) في غير (د): «عن».

كما أوجدناكم[1] أوَّلًا عن العدم، فكيف يُستَشهد بها للمعنى المذكور؟ وأجاب: بأنَّ سياق الآية دلَّ على إثبات الحشر، وإشارتها على المعنى المراد من الحديث، فهو من باب الإدماج[2] (ثُمَّ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (أَلَا) بالتَّخفيف للاستفتاح (وَإِنَّ أَوَّلَ الخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ القِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ) الخليل صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّه أوَّل من عُرِّي في ذات الله حين أرادوا إلقاءه في النَّار، ولا يلزم من أوَّليَّته لذلك تفضيله على نبيِّنا صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّا نقول: إذا استأثر الله عبدًا بفضيلةٍ على آخر، واستأثر المستأثر عليه على المستأثر بتلك الواحدة بغيرها أفضل منها؛ كانت الفضيلة له، فحلَّة نبيِّنا صلى الله عليه وسلم التي يُكْسَاها بعد الخليل حلَّةٌ خضراء، وهي حلَّة الكرامة؛ بقرينة إجلاسه عند ساق العرش؛ فهي أعلى وأكمل، فتَجبُر[3] بنفاستها ما فات من الأوَّليَّة، ولا خفاء بأنَّ منصب الشَّفاعة حيث لا يؤذن لأحدٍ غير نبيِّنا فيه لم يُبقِ سابقةً لأولي السَّابقة ولا فضيلةً لذوي الفضائل إلَّا أتت عليها، وكم له من فضائل مختصَّةٍ به لم يُسبَق إليها ولم يُشَارَك فيها (أَلَا) بالتَّخفيف أيضًا (وَإِنَّهُ يُجَاءُ) بضمِّ الياء وفتح الجيم (بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي، فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ) جهة النَّار (فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُصَيْحَابِي) بضمِّ الهمزة وفتح المهملة مصغَّرًا، والتَّصغير يدل على التَّقليل، والمراد: أنَّهم تأخَّروا عن بعض الحقوق وقصَّروا فيها، أو من ارتدَّ من جفاة الأعراب، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «أصحابي» بالتَّكبير (فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ) عيسى صلى الله عليه وسلم: (﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾) زاد أبو ذرٍّ: «﴿وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾» [المائدة: ١١٧] وهذا موضع التَّرجمة على ما لا يخفى (فَيُقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ) بالنُّون، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «مُذْ» (فَارَقْتَهُمْ) لم يُرَدْ به/ خواصُّ الصَّحابة الذين لزموه/ وعُرِفُوا بصحبته؛ فقد صانهم الله تعالى وعصمهم من ذلك، وإنَّما ارتدَّ[4] قومٌ من

د٥/٨٥ب
١١٤/٧

---

(١) في (ب): «أوجدنا».

(٢) في هامش (ج): الإدماج: أن تدمج معنى آخر في ضمن ما سيق له الكلام، وفي (د): الإدماج: أن يُضمَّن كلامٌ سيق لمعنًى معنًى آخر؛ كقوله:

أُقلِّب فيه أجفاني كأنِّي ... أعدُّ بها على الدَّهر الذُّنوبا

فإنَّه ضمَّن وصف اللَّيل بالطُّول الشِّكاية من الدَّهر

(٣) في (م): «فتخبر»، ولعلَّه تصحيف.

(٤) في (د): «أُرِيد» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

جفاة الأعراب من المؤلَّفة قلوبهم، ممَّن لا بصيرة له في الدِّين.

وهذا الحديث يأتي إن شاء الله تعالى في «الرِّقاق» [ح: ٦٥٢٦] بعون الله تعالى وقوَّته.

١٥ - بابُ قَولِهِ: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾

(بابُ قَولِهِ) عَزَّ وَجَلَّ: (﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾) أي: إن عذَّبتهم[1] فلا تعذِّب إلَّا عبادك، ولا اعتراض على المالك فيما يتصرَّف فيه من ملكه، وهم يستحقُّون ذلك حيث عبدوا غيرك (﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]) إن قيل: كيف جاز أن يقول: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ فيعرِضُ بسؤاله العفو عنهم مع علمه أنَّه تعالى قد حكم بأنَّه من يشرك بالله؛ فقد حرَّم الله عليه الجنَّة؟ أُجيب بأنَّ هذا ليس بسؤالٍ، وإنَّما هو كلامٌ على طريق إظهار قدرته تعالى على ما يريد، وعلى مقتضى حكمه وحكمته؛ ولذا قال: ﴿فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[2]؛ تنبيهًا على أنَّه لا امتناع لأحدٍ من عزَّته، ولا اعتراض في حكمه وحكمته، فإن عذَّبت فعدلٌ، وإن غفرت ففضلٌ، قال:

أذنبتُ ذنبًا عظيمًا ... وأنت للعفوِ[3] أهلُ

فإن عفوتَ ففضلٌ ... وإن جزيتَ فعدلُ

وعدم غفران الشِّرك مقتضى الوعيد، فلا امتناع فيه لذاته[4]، وسقط قوله «﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال بعد قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾: «الآية».

٤٦٢٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا المُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ، وَإِنَّ نَاسًا يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾».

---

(١) في (ص): «تعذِّبهم».

(٢) في (ل): «إنَّك»، وفي هامشها: كذا، التِّلاوة: ﴿فَإِنَّكَ﴾؛ بالفاء.

(٣) في (ب): «للفضل».

(٤) في هامش (ج): قوله: «فلا امتناع فيه لذاته... إلى آخره» قال العلَّامة البرهان اللقَّانيُّ بعد كلام طويل: فعُلِمَ منه أنَّ مذهب أهل الحقِّ والسُّنَّة أنَّ العقل -مع قطع النظر عن الأدلَّة السمعيَّة- يُجوِّزُ على الله غفرانَ الشِّرك، وهو المطلوب، قال السعد: وضعفُه ظاهر؛ كما يُعلَم ممَّا يأتي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) العبديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (سُفْيَانُ) الثَّوريُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (المُغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانِ) النَّخعيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ) الأسديُّ مولاهم (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﵄ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ) أي: يوم القيامة، وزاد في الرِّواية السَّابقة [ح: ٤٦٢٥] «إلى الله» (وَإِنَّ نَاسًا) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «وإنَّ رجالًا» (يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ) جهة النَّار (فَأَقُولُ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ) عيسى ابن مريم ﵉: (﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٧-١١٨]) فإن قلت: ما وجه مناسبة ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ بعد التَّعذيب والمغفرة، وبالنَّظر إلى القسم الآخر «الغفور» أنسب ظاهرًا؟ أُجيب بأنَّ مجموع الوصفَين لمجموع الحكمَين، كأنَّه قال: إن تعذِّبهم فإنَّهم عبادك ولا يفوتك[1] ولا يؤودك تعذيبهم، وإن تغفر لهم فإنَّك أنت العزيز[2] الحكيم، الذي لا يفعل إلَّا بمقتضى الحكمة لا بالنَّظر إلى أنَّهم يستحقُّون المغفرة، بل باعتبار أنَّ فعلك لا يكون إلَّا على وجه الصَّواب.

د٥/١٨٦أ وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الرِّقاق» [ح: ٦٥٢٦] و«أحاديث/ الأنبياء» [ح: ٣٣٤٩]، ومسلمٌ في «صفة القيامة»، والتِّرمذيُّ في «الزُّهد»، والنَّسائيُّ في «الجنائز» و«التَّفسير».

﴿٦﴾ سورة الأنْعَام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾: مَعْذِرَتُهُمْ. ﴿مَّعْرُوشَٰتٍ﴾: مَا يُعْرَشُ مِنَ الكَرْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. ﴿حَمُولَةً﴾: مَا يُحْمَلُ عَلَيْهَا. ﴿وَلَلَبَسْنَا﴾: لَشَبَّهْنَا. ﴿يَنْـَٔوْنَ﴾: يَتَبَاعَدُونَ. ﴿تُبْسَلَ﴾: تُفْضَحَ. ﴿أُبْسِلُوا﴾: أُفْضِحُوا. ﴿بَاسِطُوٓا أَيْدِيهِمْ﴾: البَسْطُ: الضَّرْبُ. ﴿ٱسْتَكْثَرْتُم﴾: أَضْلَلْتُمْ كَثِيرًا. ﴿ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ﴾: جَعَلُوا للهِ مِنْ ثَمَرَاتِهِمْ وَمَالِهِمْ نَصِيبًا، وَلِلشَّيْطَانِ وَالأَوْثَانِ نَصِيبًا. ﴿أَكِنَّةً﴾: وَاحِدُهَا: كِنَانٌ. ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾ يَعْنِي: هَلْ تَشْتَمِلُ إِلَّا عَلَى ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى؟! فَلِمَ تُحَرِّمُونَ بَعْضًا وَتُحِلُّونَ بَعْضًا؟! ﴿مَّسْفُوحًا﴾: مُهْرَاقًا. ﴿صَدَفَ﴾: أَعْرَضَ. أُبْلِسُوا: أُويِسُوا. ﴿أُبْسِلُوا﴾: أُسْلِمُوا. ﴿سَرْمَدًا﴾: دَائِمًا. ﴿ٱسْتَهْوَتْهُ﴾: أَضَلَّتْهُ. ﴿تَمْتَرُونَ﴾: تَشُكُّونَ. وَقْرٌ: صَمَمٌ، وَأَمَّا الوِقْرُ؛ فَإِنَّهُ: الحِمْلُ. ﴿أَسَٰطِيرُ﴾: وَاحِدُهَا: أُسْطُورَةٌ وَإِسْطَارَةٌ؛ وَهِيَ التُّرَّهَاتُ. ﴿ٱلْبَأْسَآءِ﴾: مِنَ البَأْسِ، وَيَكُونُ مِنَ البُؤْسِ. ﴿جَهْرَةً﴾:

(١) في هامش (ل) من نسخة: «ولا يردُّك».

(٢) «العزيز»: مثبتٌ من (د) و(م).

مُعَايَنَةً. الصُّوَرُ: جَمَاعَةُ صُورَةٍ، كَقَوْلِهِ: سُورَةٌ وَسُوَرٌ. ﴿مَلَكُوتَ﴾: مُلْكٌ، مِثْلُ: رَهَبُوتٍ خَيْرٌ مِنْ رَحَمُوتٍ، وَيَقُولُ: تُرْهَبُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُرْحَمَ. ﴿جَنَّ﴾: أَظْلَمَ. ﴿تَعَلَىٰ﴾: علا. ﴿وَإِن تَعْدِلْ﴾: تُقْسِطْ، لَا يُقْبَلُ مِنهَا فِي ذَلِكَ اليَوم. يُقَالُ: عَلَى اللهِ حُسْبَانُهُ، أَيْ: حِسَابُهُ، وَيُقَالُ: ﴿حُسْبَانًا﴾: مَرَامِيَ وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ، ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾: فِي الصُّلْبِ ﴿وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ فِي الرَّحِمِ. القِنْوُ: العِذْقُ، وَالاِثْنَانِ: قِنْوَانِ، وَالجَمَاعَةُ: أَيْضًا قِنْوَانٌ؛ مِثْلُ: صِنْوٍ وَصِنْوَانٍ.

(سورة الأَنْعَامِ) عن ابن عبَّاسٍ فيما رواه الطَّبرانيُّ: «نزلت سورة الأنعام بمكَّة ليلًا جملةً، وحولها سبعون ألف ملكٍ يجأرون حولها بالتَّسبيح»[1] وروى الحاكم في «مستدركه» عن جعفر ابن عونٍ: حدَّثنا إسماعيل بن عبد الرَّحمن: حدَّثنا محمَّد بن المنكدر عن جابرٍ لمَّا نزلت سورة الأنعام؛ سبَّح رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثمَّ قال: «لقد شيَّع هذه السُّورة ما سدَّ الأفق» ثمَّ قال: صحيحٌ على شرط مسلمٍ، فإنَّ إسماعيل هو السُّدِّيُّ، قال الذَّهبيُّ: لا والله، لم[2] يدرك جعفرٌ السُّدِّيَّ، وأظنُّ هذا موضوعًا، وعند ابن مردويه عن أنس بن مالكٍ مرفوعًا: «نزلت سورة الأنعام معها موكبٌ من الملائكة سدَّ ما بين الخافقين، لهم زجلٌ بالتَّسبيح، والأرض بهم ترتجُّ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: سبحان الله[3] العظيم».

(بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما فيما وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق ابن جريجٍ عن عطاءٍ عنه: (﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣][4]) أي: (مَعْذِرَتَهُمْ) أي: التي يتوهَّمون أنَّهم يتخلَّصون بها، وسقط «﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن﴾» لغير أبي ذرٍّ.

وقال ابن عبَّاسٍ -فيما وصله ابن أبي حاتمٍ أيضًا- في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ﴾

---

(١) في هامش (ج): إلَّا ثلاث آيات ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾ إلى قوله: ﴿تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١-١٥٣].

(٢) في (م): «لا أحد».

(٣) اسم الجلالة ليس في (ص)، وزيد في غير (د) و(م): «الملك».

(٤) في هامش (ج): قرأ حمزة والكسائيُّ: ﴿يَكُن﴾ [الأنعام: ٢٣] بالياء التحتيَّة وَ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾ نصبًا، وابن كثير وابن عامر وحفص وعاصم بالتاء من فوق فـ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ رفعًا، والباقون: بالتاء من فوق أيضًا فـ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾ نصبًا، فأمَّا قراءة الآخرين فهي أفصح هذه القراءات؛ لإجرائها على القواعد مِن غير تأويل، وذلك أنَّ ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾ خبر مقدَّم، و﴿أَن قَالُوا﴾ بتأويل اسم مؤخر، والتقدير: ثمَّ لم تكن فتنتَهم إلَّا قولُهم. انتهى «منه».

(﴿مَّعْرُوشَٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١][1]) أي: (مَا يُعْرَشُ مِنَ الكَرْمِ[2] وَغَيْرِ ذَلِكَ) وسقط هذا لأبي[3] ذرٍّ.

وقال ابن عبَّاسٍ أيضًا -فيما وصله ابن أبي حاتمٍ- في قوله تعالى: (﴿حَمُولَةً﴾) ﴿وَفَرْشًا﴾ [الأنعام: ١٤٢]: هي (مَا يُحْمَلُ/ عَلَيْهَا) كذا في «اليونينيَّة»: «يُحمَل» بالتَّحتيَّة، وسقطت في فرعها[4]، أي: الأثقال[5]. ١١٥/٧

وفي قوله: (﴿وَلَلَبَسْنَا﴾) ﴿عَلَيْهِم﴾ [الأنعام: ٩]: (لَشَبَّهْنَا) عليهم، فيقولون: ما هذا إلا بشرٌ مثلكم.

وفي قوله تعالى: (﴿يَنْـَٔوْنَ﴾) ﴿عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]: (يَتَبَاعَدُونَ) عنه[6]، أي: عن أن يؤمنوا به عليه الصلاة والسلام.

وفي قوله[7]: (﴿تُبْسَلَ﴾) من قوله: ﴿أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ﴾ [الأنعام: ٧]: (تُفْضَحَ) وفي قوله: (﴿أُبْسِلُوا۟﴾) أي: (أُفْضِحُوا) بهمزةٍ مضمومةٍ وكسر الضَّاد المعجمة، ولأبي ذرٍّ: «فُضِحوا» بغير همزةٍ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ (﴿بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٣]: البَسْطُ: الضَّرْبُ) من قوله تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى﴾ [المائدة: ٢٨] وليس البسط الضَّرب نفسه.

وفي قوله: ﴿قَدِ[8]﴾ (﴿ٱسْتَكْثَرْتُم﴾ [الأنعام: ١٢٨]) أي: (أَضْلَلْتُمْ كَثِيرًا) منهم، وكذلك قال مجاهدٌ والحسن وقتادة، ولأبي ذرٍّ: «وقوله: ﴿ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾» وسقط[9] لغيره.

---

(١) في هامش (ج): المعروش: ما يقوم على ساق، وغير المعروش: ما ينبسط على وجه الأرض «فتح».

(٢) في (د): «الكروم».

(٣) في (د) و(م): «لغير أبي» والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٤) قوله: «كذا في اليونينيَّة: يُحمَل بالتَّحتيَّة، وسقطت في فرعها»، سقط من (د).

(٥) في هامش (ج): كالإبل والخيل والبغال والحمير وكلِّ شيء يُحمَل عليه، و«الفَرْشُ» صغار الإبل الَّتي لم تدرَّ ولم يُحمَل عليها، وقيل: «الفَرْش» الغنَم «فتح».

(٦) «عنه»: ليس في (د).

(٧) «قوله»: مثبتٌ من (د).

(٨) «قد»: ليس في (ص).

(٩) في (د): «وسقطتا»، وفي (م): «وسقطت».

وفي قوله: (﴿ذَرَأَ[1]﴾) ولأبي ذرٍّ: «﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾» (﴿مِنَ ٱلْحَرْثِ[2]﴾ [الأنعام: ١٣٦]) قال: (جَعَلُوا للهِ مِنْ ثَمَرَاتِهِمْ وَمَالِهِمْ نَصِيبًا، وَلِلشَّيْطَانِ وَالأَوْثَانِ نَصِيبًا) ورُوِي: أنَّهم كانوا يصرفون ما عيَّنوه لله إلى الضِّيفان والمساكين، والذي لأوثانهم ينفقونه على سَدَنَتها، ثمَّ إن رأوا ما عيَّنوه لله أزكى؛ بذلوه لآلهتهم/، وإن رأوا ما لآلهتهم أزكى؛ تركوه لها حبًّا لها[3]، وفي قوله: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ تنبيهٌ على فرط جهالتهم، فإنَّهم أشركوا الخالق في خلقه جمادًا لا يقدر على شيءٍ، ثمَّ رجَّحوه عليه بأن جعلوا الزَّاكي له، وسقط لغير أبي ذر لفظ «﴿مِمَّا﴾» من قوله: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾.

د٥/٨٦ب

وقال ابن عبَّاس أيضًا في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ (﴿أَكِنَّةً﴾) ﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]: (وَاحِدُهَا: كِنَانٌ) وهو ما يستر الشَّيء، وهذا ثابتٌ لأبي ذرٍّ عن المُستملي، ساقطٌ لغيره.

وفي قوله: (﴿أَمَّا﴾) بإدغام الميم في الأخرى وحذفها من الكتابة، ولأبي ذرٍّ: «أم ما» (﴿[4]ٱشْتَمَلَتْ﴾) ﴿عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] (يَعْنِي: هَلْ تَشْتَمِلُ إِلَّا عَلَى ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى؟! فَلِمَ تُحَرِّمُونَ بَعْضًا وَتُحِلُّونَ بَعْضًا؟!) وهو ردٌّ عليهم في قولهم: ﴿مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩].

وفي قوله: ﴿أَوْ دَمًا﴾ (﴿مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]) أي: (مُهْرَاقًا) يعني: مصبوبًا كالدَّم في العروق، لا كالكبد والطِّحال، و[5]هذا ثابتٌ للكُشْميهنيِّ، ساقطٌ لغيره.

وفي قوله: (﴿صَدَفَ﴾ [الأنعام: ١٥٧]) أي: (أَعْرَضَ) عن آيات الله.

وفي قوله: (أُبْلِسُوا) من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ أي: (أُويِسُوا) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «أَيِسُوا» بفتح الهمزة وإسقاط الواو، مبنيًّا للفاعل، من أَيِسَ؛ إذا انقطع رجاؤه.

---

(١) في (د): (مما ذرأ لكم من الحرث).

(٢) ﴿مِنَ ٱلْحَرْثِ﴾: ليس في (د).

(٣) «لها»: ليس في (ص).

(٤) زيد في (ص): «أما».

(٥) «الواو»: ليس في (م).

وفي قوله: (﴿أُبْسِلُوا﴾) ﴿بِمَا كَسَبُوا﴾ [الأنعام: ٧٠] أي: (أُسْلِمُوا) أي: إلى الهلاك[١] بسبب أعمالهم القبيحة وعقائدهم الزَّائغة[٢]، وقد ذكر هذا قريبًا بغير هذا التَّفسير، وفي قوله في سورة القصص [٧١]: (﴿سَرْمَدًا﴾) ﴿إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ أي: (دَائِمًا) قيل: وذكره هنا لمناسبة قوله في هذه السُّورة: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦].

وفي قوله: (﴿اسْتَهْوَتْهُ﴾ [الأنعام: ٧١]) أي: (أَضَلَّتْهُ) الشَّياطين.

وفي قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ﴾ (﴿تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]) أي: (تَشُكُّونَ).

وفي قوله: ﴿وَفِي آذَانِهِمْ﴾ (وَقْرٌ)[٣] [الأنعام: ٢٥] أي: (صَمَمٌ، وَأَمَّا الوِقْرُ) بكسر الواو (فَإِنَّهُ الحِمْلُ) بكسر الحاء المهملة، وسقط لغير أبي ذرٍّ «فإنَّه».

وقوله: (﴿أَسَاطِيرُ﴾) ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]: (وَاحِدُهَا: أُسْطُورَةٌ) بضمِّ الهمزة وسكون السِّين وضمِّ الطاء (وَإِسْطَارَةٌ) بكسر الهمزة وفتح الطَّاء وبعدها ألفٌ (وَهِيَ التُّرَّهَاتُ[٤]) بضمِّ الفوقيَّة وتشديد الرَّاء، أي: الأباطيل.

وقوله: (﴿الْبَأْسَاءُ﴾[٥]) في قوله: ﴿فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ﴾ [الأنعام: ٤٢]: (مِنَ البَأْسِ) وهو الشِّدَّة (وَيَكُونُ مِنَ البُؤْسِ) بالضَّمِّ؛ وهو ضدُّ النَّعيم.

وقوله: ﴿أَوْ﴾ (﴿جَهْرَةً﴾ [الأنعام: ٤٧]) أي: (مُعَايَنَةً).

وقوله: (الصُّوَرُ) بضمِّ الصَّاد وفتح الواو، في قوله: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣] أي:

---

(١) في هامش (ل): لأنَّ في الأوَّل فسَّره بـ«أُفضِحُوا»، وهي تلزم من التَّسليم الهلاك، وعبارة الكِرمانيِّ: فإنْ قلتَ: قد فسَّر أوَّلًا الإبسال بالفضيحة؛ قلتُ: هي لازم الإهلاك.

(٢) في هامش (ج): قال شيخ الإسلام زكريَّا: وهذا لازم لإفضاحهم المفسَّر به الإبسال فيما مرَّ، فلا منافاة بين التفسيرين.

(٣) الآية في الأنعام: ﴿وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾.

(٤) في هامش (ج): وأصلها: «بَنَات الطَّريق» وقيل: إنَّ تاءها منقلبةٌ من واو، وأصلها: «الوُرَّه» وهو الحمق «فتح» و«بنات الطريق» الطُّرقُ الصِّغار المتشعِّبة من الطَّريق الجادَّة. وفي هامش (ل): وأصلها في اللغة: الطُّرقُ الصِّغار المتشعِّبة عن الطَّريق الأعظم، قاله ابن الأثير، كما في «شيخ الإسلام زكريَّا» ﵀، وتُسمَّى بُنَيَّات الطَّريق، كما أفاده في «الفتح» و«الزركشيِّ» و«البرماويِّ».

(٥) في (د): ﴿بِالْبَأْسَاءِ﴾.

(جَمَاعَةُ صُورَةٍ) أي: يوم يُنفَخ فيها فتحيا (كَقَوْلِهِ: سُورَةٌ وَسُوَرٌ) بالسِّين المهملة فيهما، قال ابن كثيرٍ: والصَّحيح أنَّ المراد بـ﴿ٱلصُّورِ﴾: القرن الذي ينفخ فيه إسرافيل ﷺ؛ للأحاديث الواردة فيه.

وقوله: (﴿مَلَكُوتَ﴾) بفتح التَّاء في «اليونينيَّة» في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الأنعام: ٧٥] أي/: (مُلْكَ) وقيل: الواو والتَّاء زائدتان (مِثْلُ: رَهَبُوتٍ) كذا في نسخة «آل ملك»[1] بكسر ميم «مِثل» والإضافة لتاليه، والذي في «اليونينيَّة»: «مَثَلٌ» بفتح الميم والمثلَّثة[2] وتنوين اللَّام، و«رَهَبُوتٌ» رفعٌ (خَيْرٌ مِنْ رَحَمُوتٍ)[3] أي: في الوزن (وَيَقُولُ: تُرْهَبُ[4] خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُرْحَمَ) ولأبي ذرٍّ: «﴿مَلَكُوتَ﴾ ومُلكٌ رهبوتٌ رحموتٌ» والصَّواب: الأوَّل، فإنَّه فسَّر ﴿مَلَكُوتَ﴾ بمُلك، وأشار إلى أن وزن ﴿مَلَكُوتَ﴾ مثل رهبوتٍ ورحموتٍ، ويؤيِّده قول أبي عبيدة/ في تفسيره الآية حيث قال أي: ملك السَّموات والأرض، خرجت مخرج قولهم في المثل: رهبوتٌ خيرٌ من رحموتٍ، أي: رهبةٌ خير من رحمةٍ.

د٥/١٨٧أ — ١١٦/٧

وقوله: ﴿فَلَمَّا﴾ (﴿جَنَّ﴾) ﴿عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ﴾ [الأنعام: ٧٦] أي: (أَظْلَمَ).

وقوله: (﴿تَعَٰلَىٰ﴾) ﴿عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أي: (علا) وهذا ثابتٌ لأبي ذرٍّ، ساقطٌ لغيره، كقوله: (﴿وَإِن تَعۡدِلۡ﴾) ﴿كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآ﴾ [الأنعام: ٧٠] أي: (تُقْسِطْ) بضمِّ الفوقيَّة من الإقساط؛ وهو العدل، والضَّمير في ﴿إِن تَعۡدِلۡ﴾ يرجع إلى النَّفس الكافرة المذكورة قَبْل (لَا يُقْبَلُ مِنْهَا فِي ذَلِكَ اليَومِ) هو يوم القيامة؛ لأنَّ التَّوبة إنَّما تنفع في حال الحياة قبل الموت، وقوله «وإن تعدل...» إلى آخره ثابتٌ لأبي ذرٍّ[5].

وفي قوله: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾ [الأنعام: ٩٦] (يُقَالُ: عَلَى اللهِ حُسْبَانُهُ، أَيْ: حِسَابُهُ) كشُهْبَان وشِهَابٍ، أي: يجريان بحسابٍ متقنٍ مقدَّرٍ لا يتغيَّر ولا يضطرب، بل كلٌّ منهما له

---

(١) نسخة من الصحيح عاد إليها القسطلَّاني في أكثر من موضع لعلها تعود للأمير سيف الدين الحاج آل ملك (ت:٧٤٧هـ) والله تعالى أعلم.

(٢) في (ل): «بفتحٍ، والمثلثة»، وفي هامشها: قوله: «بفتح والمثلَّثة» كذا بخطِّه؛ أي: بفتح الميم.

(٣) قوله: «كذا في نسخة آل ملك بكسر ميم مِثل... ورَهَبُوتٌ رفعٌ، خَيْرٌ مِن رَحَمُوتٍ»، سقط من (د).

(٤) في هامش (ج) و(ل): لم يضبط في «اليونينيَّة» تاء «ترهب» ولا تاء «ترحم». «منه».

(٥) قوله: «وقوله: وإن تعدل... إلى آخره ثابتٌ لأبي ذرٍّ»، سقط من (د).

منازلُ يسلكها[1] في الصَّيف والشِّتاء، فيترتَّب على ذلك اختلاف اللَّيل والنَّهار طولًا وقصرًا (وَيُقَالُ: ﴿حُسْبَانًا﴾) أي: (مَرَامِيَ) أي: سهامًا (وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ) وسقط قوله: «ويقال» لأبي ذرٍّ.

وقوله: (مُسْتَقَرٌّ) في قوله تعالى: ﴿أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ﴾ أي: (فِي الصُّلْبِ، ﴿وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [الأنعام: ٩٨] فِي الرَّحِمِ) كذا وقع هنا، ومثله قول أبي عبيدة: مستقرٌّ في صلب الأب، ومستودَعٌ في رحم الأمِّ، وكذا أخرجه عبد بن حميدٍ من حديث محمَّد ابن الحنفيَّة. وقال معمر عن قتادة عند عبد الرَّزَّاق: «مستقرٌّ في الرَّحم، ومستودَعٌ في الصُّلب» وأخرج سعيد بن منصورٍ مثله من حديث ابن عبَّاسٍ بإسنادٍ صحيحٍ. وأخرج عبد الرَّزَّاق عن ابن مسعودٍ قال: «﴿مُسْتَقَرَّهَا﴾: في الدنيا، و﴿مُسْتَوْدَعَهَا﴾ [هود: ٦]: في الآخرة» وعند الطَّبرانيِّ من حديثه: «المستقرُّ: الرَّحم، والمستودَع: الأرض».

وقوله[2]: (القِنْوُ) في قوله: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] أي: (العِذْقُ) بكسر العين المهملة وسكون الذَّال المعجمة آخره قافٌ؛ وهو العرجون بما فيه من الشَّماريخ (وَالاِثْنَانِ: قِنْوَانِ) بكسر القاف (وَالجَمَاعَةُ أَيْضًا: قِنْوَانٌ) فيستوي فيه التَّثنية والجمع، نعم يظهر الفرق بينهما في رواية أبي ذرٍّ؛ حيث تكرَّر عنده «صنوان» مع كسر نون الأولى ورفع الثَّانية التي هي نون الجمع الجاري عليها الإعراب، تقول في التَّثنية: هذان قنوانِ بالكسر، وأخذتُ قنوين في النَّصب، وضربت[3] بقنوين في الجرِّ، فتقلب ألف التَّثنية/ فيهما، وتقول في الجمع: هذه قنوانٌ بالرَّفع؛ لأنَّه في حالة الرَّفع، وأخذت قنوانًا بالنَّصب، وضربت بقنوانٍ بالجرِّ، ولا تتغيَّر فيه الألف، والإعراب يجري على النُّون، ويحصل الفرق أيضًا بالإضافة؛ فإنَّ نون التَّثنية تُحذَف دون نون الجمع، وسقطت «قنوان» الثَّانية لغير أبي ذرٍّ (مِثْلُ: صِنْوٍ وَصِنْوَانٍ) في التَّثنية والجمع، والكسر في التَّثنية، والحركات الثَّلاث في الجمع، وهو بكسر الصَّاد المهملة وسكون النُّون، وأصله: أن تطلع نخلتان من عرقٍ واحدٍ، ولأبي ذرٍّ: «وصنوانٌ» بالرَّفع والتَّنوين[4]، وهذه التَّفاسير المذكورة مقدَّمٌ بعضها على بعضٍ في بعض النُّسخ، ومؤخَّرٌ في أخرى، وساقطٌ بعضها من بعضٍ.

د٥/٨٧ب

---

(١) في غير (د): «يسكنها»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) «وقوله»: ليس في (د).

(٣) في (د): «وخرجت»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٤) «ولأبي ذرٍّ: وصنوانٌ؛ بالرَّفع والتَّنوين»: سقط من (د).

١ - بابٌ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، في قوله تعالى: (﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الانعام: ٥٩])[١] المفاتح: جمع مَفتحٍ؛ بفتح الميم وهو الخزانة، أو جمع مِفتح؛ بكسر الميم وهو المفتاح؛ بإثبات الألف، وجمعه: مفاتيح؛ بياءٍ بعد الألف، وقرأ بها ابن السَّمَيْفَع[٢]، وهو الآلة التي يُفتَح بها، فعلى الأوَّل يكون المعنى: وعنده خزائن الغيب، وهذا منقولٌ عن السُّدِّيِّ[٣] فيما رواه الطَّبريُّ، وعلى الثَّاني: يكون قد جعل للغيب مفاتيح على طريق الاستعارة؛ لأنَّ المفاتيح هي التي يُتَوصَّل بها إلى ما في الخزائن المستوثَق منها بالإغلاق، فمن علم كيف يفتح بها ويتوصَّل إلى ما فيها؛ فهو عالمٌ، وكذلك ههنا؛ إنَّ الله تعالى لمَّا كان عالمًا بجميع المعلومات ما غاب منها وما لم يغب؛ عبّر عنه بهذه العبارة؛ إشارةً إلى أنَّه هو المتوصِّل إلى المغيَّبات[٤] وحده، لا يتوصَّل إليها غيره، وهذا هو كذا الفائدة في التَّعبير[٥] بـ«عند»، وفيه ردٌّ على المنجِّم المخذول الذي يدَّعي علم[٦] الغيب، والفلسفيِّ المطرود الذي يزعم أنَّ الله تعالى لا يعلم الجزئيَّات، وجوَّز الواحديُّ أنَّه[٧] جَمْعُ مَفتح؛ بفتح الميم، على أنَّه مصدرٌ بمعنى:

---

(١) في هامش (ج): فائدة: يجب على كلِّ أحد أن يعتقد أنَّ الله تعالى هو المختصُّ بعلم الغيب -أي: الغائب، وهو ما لم يُشاهَد- لكن بالنِّسبة إلينا، وأمَّا بالنسبة إليه تعالى فالكلُّ من عالم الشهادة، وأنَّ ما حصل لرسله وأوليائه منه فهو إمَّا بوحيٍ أو إلهام، والاستثناء في قوله: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧] متَّصلٌ كما هو الأصل، وذكر «الرسول» لا للاختصاص، بل لأنَّ كرامَة أولياء أتباعِه من جملة كراماته ومعجزاته، وفي الحديث: «لا أعلَمُ إلَّا ما علَّمني ربِّي». انتهى من «شرح الهمزيَّة» لابن حجر.

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «السَّمَيْفَع»: بفتح السِّين المهملة والميم وسكون المثنَّاة التَّحتية وفتح الفاء وبالعين المهملة. انتهى. من خطِّ شيخنا رحمه الله؛ وزاد في هامش (ل): وفي «القاموس»: سَمَيفَع بالفاء؛ كـ«سَمَيْذَع» وقد تُضمُّ سينه، وحينئذ يجب كسر الفاء.

(٣) قوله: «وهو الآلة التي يُفتَح بها... وهذا منقولٌ عن السُّدِّيِّ»، سقط من (ص).

(٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «المتوصِّل إلى المغيَّبات» كذا عبَّر به الزمخشريُّ، واعترضه في «الانتصاف»: بأنَّه لا يجوز إطلاق التَّوصُّل على الله؛ لِمَا يوهم من تجدُّدِ الوصول، وأجاب الطِّيبيُّ: بأنَّه لا بأس به إن أُريد الاستمرار الدَّائم. «منه».

(٥) في غير (ب) و(س): «بالتَّعبير» ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) «علم»: ليس في (د) و(م).

(٧) في (د): «كونه».

الفتح، أي: وعنده فتوح الغيب، أي: يفتح الغيب على من يشاء من عباده، ويُطلَق المفتاح على المحسوس والمعنوي[1]، وفي حديث أنسٍ/ ممَّا صحَّحه ابن حبَّان: «إنَّ من النَّاس مفاتيح للخير». ١١٧/٧

٤٦٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَفَاتِحُ الغَيْبِ خَمْسٌ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن يحيى القرشيُّ العامريُّ الأويسيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد ابن مسلمٍ الزُّهريِّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنهما: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: مفَاتِحُ الغَيْبِ) بوزن مساجد، أي: خزائن الغيب (خَمْسٌ) لا يعلمها إلَّا الله، فمن ادَّعى علم شيءٍ منها[2]؛ فقد كفر بالقرآن العظيم، وذكر خمسًا وإن كان الغيب لا يتناهى؛ لأنَّ العدد لا ينفي زائدًا عليه، أو لأنَّ هذه الخمس هي التي كانوا يدَّعون علمها/: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾) أي: علم قيامها، فلا يعلم ذلك نبيٌّ مرسلٌ ولا ملَكٌ مقرَّبٌ ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]. ومن ثمَّ أنكر الدَّاوديُّ على الطبريِّ دعواه أنَّه بقي من الدُّنيا من هجرة المصطفى نصف يومٍ؛ وهو خمس مئةِ عامٍ، قال: وتقوم السَّاعة؛ لأنَّ دعواه مخالفةٌ لصريحِ القرآن والسُّنَّة، ويكفي في الردِّ عليه أنَّ الأمر وقع بخلاف ما قال، فقد مضت خمس مئةِ سنةٍ ثمَّ ثلاث مئةٍ وزيادةٌ، لكنَّ الطَّبريَّ تمسَّك بحديث[3] أبي ثعلبة رفعه: «لن تعجز هذه الأمَّة أن يؤخِّرها الله نصف يومٍ...» الحديث، أخرجه أبو داود وغيره، لكنَّه ليس صريحًا في أنَّها لا تؤخَّر[4] أكثر من ذلك (﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾) فلا يعلم وقت إنزاله من غير تقديمٍ ولا تأخيرٍ وفي[5] ٥٨٨/أ د

(١) في (د): «وعلى المعنوي».

(٢) «منها»: سقط من (ص) و(م).

(٣) في (م): «من حديث».

(٤) في (د): «تُعطى».

(٥) في (د): «إلى»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

بلدٍ لا يجاوز به إلَّا هو، لكن إذا أمر به؛ عَلِمَته ملائكته الموكَّلون به ومن شاء الله من خلقه (﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ﴾) ممَّا يريد أن يخلقه؛ أذكرٌ أم أنثى؟ أتامٌّ أم ناقصٌ؟ لا أحد سواه، لكن إذا أمر بكونه ذكرًا أو أنثى، أو شقيًّا أو سعيدًا؛ علمه الملائكة الموكَّلون بذلك، ومن شاء الله من خلقه (﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ﴾) في دنياها أو أخراها من خيرٍ أو شرٍّ؟ (﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ﴾) أفي بلدها أم[1] غيرها؟ فليس أحدٌ من النَّاس يدري أين مضجعه من الأرض أفي[2] بحرٍ أو برٍّ؟ سهلٍ أو جبلٍ؟ (﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ﴾ [لقمان: ٣٤]) والاستدراك من نفي علم غير الباري تعالى بوقت إنزال المطر بقولنا: لكن إذا أمر به علمته ملائكته الموكَّلون به... إلى آخره مستفادٌ من قوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ الآية [الجن: ٢٧] ومقتضاه: اطِّلاع الرَّسول على بعض المغيَّب[3]، والوليُّ تابعٌ للرَّسول يأخذ عنه، وسقط قوله: «﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال: «إلى آخر السُّورة[4]».

وهذا الحديث قد سبق في «الاستسقاء» [ح: ١٠٣٩] ويأتي إن شاء الله تعالى في «سورة الرَّعد» [ح: ٤٦٩٧] و«لقمان» [ح: ٤٧٧٨] وبالله المستعان.

٢ - بَابُ قَولِهِ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾

﴿يَلۡبِسَكُمۡ﴾: يَخلِطَكُمْ، مِنَ الالْتِبَاسِ. ﴿يَلۡبِسُوٓاْ﴾: يَخْلِطُوا. ﴿شِيَعٗا﴾: فِرَقًا.

(بَابُ قَولِهِ) تعالى: (﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾) كما فعل بقوم نوحٍ ولوطٍ وأصحاب الفيل (﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾ [الأنعام: ٦٥]) كما أغرق فرعون وخسف بقارون، وعند ابن مردويه من حديث أُبيِّ بن كعبٍ ﴿عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ قال: الرَّجم ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾: الخسف، وقيل: ﴿مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾: أكابركم وحكَّامكم ﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ﴾: سفلتكم وعبيدكم، وقيل: المراد بالفوق حبس المطر، وبالتَّحت: منع الثَّمرات، وسقط لغير أبي ذرٍّ «﴿أَوۡ مِن تَحۡتِ

---

(١) زيد في (ب) و(س): «في».

(٢) «في»: ليس في (د) و(م).

(٣) في (د): «الغيب».

(٤) في (د) و(ل) و(م): «الآية»، وفي هامش (ل): قوله: «إلى آخر الآية» كذا بخطِّه، والذي في «الفرع»: «إلى آخر السورة».

أَرْجُلِكُمْ﴾» وقالوا: «الآية» وثبت قوله: «باب قوله[1]» لأبي ذرٍّ، وسقط[2] للباقين.

(﴿يَلْبِسَكُمْ﴾) في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥] أي: (يَخْلِطَكُمْ، مِنَ الالْتِبَاسِ ﴿يَلْبِسُوا﴾ [الأنعام: ٨٢]: يَخْلِطُوا[3]) وهذا -كاللَّاحق- من[4] قول أبي عبيدة، وقوله: (﴿شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]) أي: (فِرَقًا) أي لا تكونوا[5]/ شيعةً واحدةً؛ يعني: يُخلَط أمركم خلط اضطرابٍ لا خلط اتِّفاقٍ، يُقاتِل بعضكم بعضًا. د٥/٨٨ب

٤٦٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، قَالَ: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «هَذَا أَهْوَنُ»، أَوْ: «هَذَا أَيْسَرُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمَّدُ بنُ الفضل عارمٌ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن درهمٍ الجهضميُّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ) الأنصاريِّ (رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قَالَ رَسُولُ اللهِ[6] صلى الله عليه وسلم: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ») بذاتك، وزاد الإسماعيليُّ من طريق حمَّاد بن زيدٍ عن عمرٍو «الكريم» (قَالَ: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ[7]﴾) وسقطت «قال» لأبي ذرٍّ (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (أَعُوذُ بِوَجْهِكَ) زاد الإسماعيليُّ: «الكريم» أيضًا (﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ﴾) يخلطكم في ملاحم القتال (﴿شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾) أي: يقاتل بعضكم بعضًا، وقال مجاهدٌ: يعني: أهواءً/ متفرقةً؛ وهو ما كان فيهم من الفتن والاختلاف، ١١٨/٧ وقال بعضهم: هو ما فيه النَّاس الآن من الاختلاف والأهواء وسفك الدماء (قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: هَذَا أَهْوَنُ) لأنَّ الفتن بين المخلوقين وعذابهم أهون من عذاب الله، فابتُلِيَت هذه

---

(١) «قوله»: ليس في (د) و(م)، والمثبت موافقٌ لما في هامش «اليونينيَّة».

(٢) زيد في (د): «باب».

(٣) في (د): «يلبسون: يخلطون».

(٤) «من»: ليس في (د).

(٥) في (د): «يكون».

(٦) «رسول الله»: ليس في (د).

(٧) زيد في (د): «قال».

الأمَّة بالفتن؛ ليكفِّر بها عنهم (أَوْ) قال: (هَذَا أَيْسَرُ) شكُّ الرَّاوي.

وعند ابن مردويه من حديث ابن عبَّاسٍ: قال رسول الله ﷺ: «دعوت الله أن يرفع عن أمَّتي أربعًا، فرفع عنهم ثنتين وأبى أن يرفع عنهم اثنتين، دعوت الله أن يرفع عنهم الرَّجم من السَّماء، والخسفَ من الأرض، وألَّا يلبسهم شِيَعًا، ولا يذيق بعضهم بأس بعض، فرفع الله عنهم الخسفَ والرَّجم، وأبى أن يرفع عنهم الأُخرَيين[1]»، فيُستَفاد منه أنَّ الخسف والرَّجم لا يقعان في هذه الأمَّة، لكن روى أحمد من حديث أُبيِّ بن كعبٍ في هذه الآية قال: «هنَّ أربعٌ وكلُّهن واقعٌ لا محالة، فمضت اثنتان بعد وفاة نبيِّهم بخمسٍ وعشرين سنةً، أُلبِسوا شيعًا وذاق بعضهم بأس بعض، وبقيت اثنتان واقعتان لا محالة: الخسف والرَّجم»، لكنَّه أُعِلَّ بأنَّه مخالفٌ لحديث جابرٍ وغيره، وبأنَّ أُبيَّ بن كعبٍ لم يُدرِك سنةَ خمسٍ وعشرين من الوفاة النبويَّة، فكأنَّ حديثه انتهى عند قوله: «لا محالة» والباقي كلام بعض الرُّواة، وجُمِع بينهما: بأنَّ حديث جابرٍ مقيَّدٌ بزمان وجود الصَّحابة، وبعد ذلك يجوز وقوعهما، وعند أحمد بإسنادٍ صحيحٍ من حديث صُحارٍ -بضمِّ الصَّاد وبالحاء المخفَّفة[2] المهملتين- العبديِّ رفعه: «لا تقوم السَّاعة حتَّى يُخسَف بقبائل...» الحديثَ، ذكره في «فتح الباري»، وفي حديث ربيعة الجرشيِّ[3] عند ابن أبي خيثمة رفعه: «يكون في أمَّتي الخسف والقذف والمسخ».

وحديث الباب أخرجه المؤلِّف أيضًا في «التَّوحيد» [ح:٧٤٠٦] والنَّسائيُّ في «التَّفسير».

٣ - بابٌ ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾

هذا (بَابٌ) -بالتنوين- في قوله تعالى: (﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢])/ أي: بشركٍ، وسقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ. د٥/٨٩أ

٤٦٢٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﵁ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ قَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ؟! فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.

---

(١) في (د): «الآخرين».

(٢) «المخفَّفة»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): «ربيعة الجُرَشيّ» بضمِّ الجيم وفتح الراء بعدها معجمة، مُختَلَفٌ في صحبته «تقريب».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، بندارٌ العبديُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) هو محمَّدٌ، واسم أبي عديٍّ إبراهيمُ البصريُّ (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجَّاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ عَلْقَمَةَ) بن قيسٍ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ (رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]) أي: عظيمٍ، أي: لم يخلطوه بشركٍ، كما سيأتي، واستشكل تصوير خلط الإيمان بالشِّرك، وحمله بعضهم على خلطهما ظاهرًا وباطنًا، أي: لم ينافقوا؛ أو المراد بالإيمان: مجرَّد التَّصديق بالصَّانع وحده؛ فيكون لغويًّا، وحينئذٍ فلا إشكال (قَالَ أَصْحَابُهُ) صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم: (وَأَيُّنَا لَمْ يَظْلِمْ ؟!) وفي نسخةٍ[1] لأبي[2] ذرٍّ عن الحَمُّويي: «لا يظلم» (فَنَزَلَتْ) عقب ذلك: (﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]) فبيَّن أنَّ عموم الظُّلم المفهوم من الإتيان به نكرةً في سياق النَّفي غيرُ مرادٍ، بل هو من العامِّ الذي أريد به الخاصُّ، وهو الشِّرك الذي هو أعلى أنواع الظُّلم.

وهذا الحديث قد سبق في «باب الإيمان» [ح: ٣٢].

٤ - باب قوله: ﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

(باب قوله) جلَّ وعلا: (﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا﴾) هو ابن هاران ابنَ أخي إبراهيم[3] الخليل[4] عليه السلام (﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦]) أي: عالمي زمانهم، وتمسَّك به من قال: إنَّ الأنبياء أفضل من الملائكة؛ لدخولهم[5] في عموم الجمع المحلَّى.

٤٦٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَمِّ نَبِيِّكُمْ -يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما- عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».

---

(١) زيد في (ب) و(س): «وفي نسخةٍ»: ليس في (ص) و(م)، كذا في «اليونينيَّة».

(٢) في (د): «عن أبي».

(٣) قال الشيخ قطة رحمه الله: هو بالنصب نعتًا لـ«لوطًا». وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «ابن أخي إبراهيم» كذا بخطِّه، والَّذي في «ابن كثير»: لوط هو ابن أخي إبراهيم هاران بن تَارَح، فإبراهيم وهاران وناحُورَاء إخوةٌ. انتهى. وعليه فقوله: «ابن أخي إبراهيم» بدل من «لوط»، لا من «هاران». انتهى. وتارَح؛ بالراء والحاء المهملتين. انتهى من خطِّ شيخنا رحمه الله.

(٤) «الخليل»: ليس في (د).

(٥) في (د): «لدخوله».

وبه قال[1]: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بندار العبديُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ) عبد الرحمن قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ أَبِي العَالِيَةِ) رُفَيعٍ -بضمِّ الرَّاء وفتح الفاء وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة عينٌ مُهمَلةٌ- ابن مهران الرياحيِّ أنَّه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ عَمِّ نَبِيِّكُمْ -يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ ﵄- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى) بفتح الميم والفوقيَّة المشدَّدة، وضمير المتكلِّم يحتمل أن يعود إلى كلِّ قائلٍ، أي: لا يقول بعض الجاهلين من المجتهدين في العبادة أو العلم أو غير ذلك من الفضائل، فإنَّه -ولو بلغ ما بلغ- لم يبلغ درجة النُّبوَّة، ويؤيِّده[2] ما في بعض الرِّوايات: «ما ينبغي لعبدٍ أن يقول إنِّي[3]» وقيل: يعود إلى الرَّسول ﷺ، أي: لا ينبغي لأحدٍ أن يُفضِّلني عليه، قاله/ على سبيل التَّواضع، أو قبل أن يعلم أنَّه سيِّد ولد آدم، وفيه نظرٌ من جهة معرفة المتقدِّم تاريخًا. ١١٩/٧

٤٦٣١ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) بكسر الهمزة وتخفيف التَّحتيَّة، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج قال: (أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بسكون العين (قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ، عَنْ/ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى) فيه الكفُّ عن الخوض في التَّفضيل بين الأنبياء بالرَّأي، فيوقف عند المرويِّ من ذلك، والدَّلائل مُتَظافِرةٌ على تفضيل نبيِّنا ﷺ على جميع الأنبياء، وخصَّ يونس بالذِّكر خوفًا من توهُّم حطِّ مرتبته[4] العليَّة بقصَّة الحوت. د٥/٨٩ب

---

(١) «وبه قال»: ليس في (د).

(٢) في (ل): «ويؤيِّد» وفي هامشها: قوله: «ويؤيِّد ما في بعض الرِّوايات: ما ينبغي لعبد أن يقول»: كذا بخطِّه بحذف الضَّمير من قوله: «ويؤيِّد»، وحذف مقول القول؛ فليُحرَّر.

(٣) «إنِّي»: سقط من النُّسخ.

(٤) في (د): «رتبته».

وهذا الحديث قد سبق مِرارًا [ح: ٣٣٩٥، ٣٤١٣، ٣٤١٦، ٤٦٠٣]، وقد ثبت «باب قوله» لأبي ذرٍّ عن المُستملي، وسقط لغيره.

٥ - باب قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾

(باب قوله) سبحانه وتعالى: (﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾) قال الزَّجَّاج: الأنبياء الذين ذكرهم (﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: ٩٠]) الهاء في ﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾ للوقف، ومن أثبتها في الوصل ساكنة -كالحِرْمِيَّين والبصريِّ وعاصمٍ- أجرى الوصل مُجرى الوقف، وأشبعها ابن عامرٍ على أنَّها كناية المصدر، أي: اقتدِ اقتداءً، وحذفها الأخوان(١) على أنَّها هاء السَّكت، وقياسها في الوصل الحذف.

وفي هذه الآية دلالةٌ على فضل نبيِّنا صلى الله عليه وسلم على سائر الأنبياء؛ لأنَّه سبحانه أمره بالاقتداء بهداهم(٢)، ولا بدَّ من امتثاله لذلك الأمر، فوجب أن يجتمع فيه جميع فضائلهم(٣) وأخلاقهم المتفرِّقة، فثبت بهذا أنَّه صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء، وتقديم قوله: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ(٤)﴾ يفيد حصر الأمر في هذا الاقتداء، وأنَّه لا هدى غيره، والمراد: أصول الدِّين، وهو الذي يستحقُّ أن يُسمَّى الهدى المطلق، فإنَّه لا يقبل النَّسخ، وكذا في مكارم الأخلاق والصِّفات الحميدة المشهورة عن كلِّ واحدٍ من هؤلاء الأنبياء، ولو أُمِرَ بالاقتداء في مشروع تلك الأديان؛ لم يكن دينًا ناسخًا، وكان يجب محافظة كتبهم ومراجعتها عند الحاجة، وبطلان اللَّازم(٥) بالاتِّفاق يدلُّ على بطلان الملزوم، وسقط لغير أبي ذرٍّ قوله(٦): «باب قوله».

٤٦٣٢ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الأَحْوَلُ: أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَفِي «ص» سَجْدَةٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَوَهَبۡنَا﴾...، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ ثُمَّ قَالَ: هُوَ مِنْهُمْ. زَادَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ وَسَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ العَوَّامِ، عَنْ مُجَاهِدٍ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: نَبِيُّكُمْ صلى الله عليه وسلم مِمَّنْ أُمِرَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ.

---

(١) في هامش (ل): قوله: «الأخوان»: هما حمزة والكسائيُّ.

(٢) في (ص): «بهم».

(٣) في (ص): «خصائلهم» ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) زيد في (د): ﴿ٱقۡتَدِهۡ﴾.

(٥) في (ص): «الملازم»، ثم وزيد في (م): «لازمٌ».

(٦) «قوله»: ليس في (د).

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالتَّوحيد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفرَّاء الرَّازيُّ الصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصَّنعانيُّ (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ) بن أبي مسلمٍ (الأَحْوَلُ) المكِّيُّ، قيل: اسم أبيه عبد الله: (أَنَّ مُجَاهِدًا) هو ابن جَبْرٍ -بفتح الجيم وسكون الموحَّدة- المخزوميُّ مولاهم المكِّيُّ، الإمام في التَّفسير (أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (أَفِي) سورة («ص» سَجْدَةٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ تَلَا) قرأ: (﴿وَوَهَبْنَا﴾) زاد أبو ذرٍّ: «﴿لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾» (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ ثُمَّ قَالَ: هُوَ مِنْهُمْ) أي: داود من الأنبياء المذكورين في هذه الآية.

(زَادَ) على الرِّواية الماضية (يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) الواسطيُّ فيما وصله الإسماعيليُّ (وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ) مصغَّرًا من غير إضافةٍ/، الطَّيالسيُّ الكوفيُّ، فيما[1] وصله البخاريُّ في سورة «صَ» [ح:٤٨٠٦] (وَسَهْلُ بْنُ يُوسُفَ) بسكون الهاء، الأنماطيُّ، فيما وصله المؤلِّف في «أحاديث الأنبياء» [ح:٣٤٢١] ثلاثتهم (عَنِ العَوَّامِ) بتشديد الواو، ابن حَوْشَب؛ بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وفتح المعجَمة آخره موحَّدةٌ (عَنْ مُجَاهِدٍ) المذكور آنفًا أنَّه قال: (قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: نَبِيُّكُمْ صلى الله عليه وسلم مِمَّنْ أُمِرَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ) أي: وقد سجدها داود، فسجدها رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتداءً به، واستُدِلَّ بهذا على أنَّ شرع من قبلنا شرعٌ لنا، وهي مسألةٌ مشهورةٌ في الأصول.

د٥/١٩٠أ

ويأتي هذا الحديث إن شاء الله تعالى في سورة «ص» [ح:٤٨٠٦] بعون الله تعالى وقوَّته.

٦ - باب قوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾ الآيَةَ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾: البَعِيرُ وَالنَّعَامَةُ. ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ المَبْعَرُ. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿هَادُوا۟﴾: صَارُوا يَهُودًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿هُدْنَآ﴾ تُبْنَا. هَائِدٌ: تَائِبٌ.

(باب قوله) عزَّ وجلَّ: (﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾) أي: وعلى اليهود (﴿حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾) أي: لم يكن منفرج الأصابع مشقوقها، رواه ابن أبي حاتمٍ من طريق سعيد بن جُبيرٍ عن ابن

(١) في (د): «ممَّا».

عبَّاسٍ بإسنادٍ حسنٍ؛ وذلك لشؤم ظلمهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النِّساء: ١٦٠] (﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾ الآيَةَ [الأنعام: ١٤٦]) أي: الثُّروب؛ بالثاء المثلَّثة[1] المضمومة والراء آخره موحَّدة؛ وهو شحمٌ قد غَشِيَ الكَرِش والأمعاء رقيقٌ، وشحم[2] الكِلَى، وتَرَك البقرَ والغنم على/ التحليل، لمْ يحرِّم منها إلَّا الشُّحوم الخاصَّة، واستثنى[3] من الشَّحم ما علقت[4] بظهورهما[5]، أو ما اشتمل على الأمعاء؛ فإنَّه غير محرَّمٍ، وهو المراد بقوله: ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾ جمع حاويةٍ، أو حاوياء؛ كقاصِعاء وقواصِع، أو حَويَّة؛ كسفينة وسفائن، ومن عَطَف[6] على[7] ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ جعل ﴿أَوْ﴾ بمعنى الواو، فهي بمنزلة قولك: لا تُطِعْ زيدًا أو عَمرًا أو خالدًا، أي: هؤلاء كلُّهم أهلٌ ألَّا يُطاع، فلا تُطِعْ واحدًا منهم، ولا تُطِعِ الجماعة، ومثله: جالسِ الحسنَ أو ابن سيرين أو الشَّعبيَّ، فليس المعنى: أنِّي أمرتك بمجالسة واحدٍ منهم، بل المعنى: كلُّهم أهلٌ أن يُجالَس، فإن جالستَ واحدًا منهم؛ فأنت مصيبٌ، وإن جالستَ الجماعةَ؛ فأنت مصيبٌ، وقال ابن الحاجب: ﴿أَوْ﴾ في قوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] بمعناها؛ وهو[8] أحد الأمرين، وإنَّما جاء التَّعميم من النَّهي الذي فيه معنى النَّفي؛ لأنَّ المعنى قبل وجود النَّهي فيهما: تطيع آثمًا أو كفورًا، أي: واحدًا منهما، فإذا جاء النَّهي ورد على ما كان ثابتًا في المعنى، فيصير المعنى: ولا تُطِع واحدًا منهما، فيجيء العموم فيهما من جهة النَّهي الدَّاخل، بخلاف الإثبات، فإنَّه قد يفعل أحدهما دون الآخر؛ وهومعنًى دقيقٌ، والحاصل: أنَّك إذا عطفتَ ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ دخلت الثَّلاث تحت حكم النَّفي، فيحرم الكلُّ سوى ما استُثني منها[9]، وإذا

١٢٠/٧

---

(١) في (د): «بالمثلثة».

(٢) في (ص): «وشحوم».

(٣) في (د): «والمستثنى».

(٤) في (ب) و(س): «علق».

(٥) في هامش (ج): بخطِّه: ظهورهما.

(٦) في (د): «عطفها».

(٧) «على»: سقط من (ص).

(٨) في (م): «أو»، وليس بصحيحٍ.

(٩) في (د): «منه».

عطفتَ على المستثنى؛ لم يَحْرُم سوى الشُّحوم، و﴿أَوْ﴾ على الأوَّل للإباحة، وعلى الثَّاني للتَّنويع، قاله في «فتوح الغيب»، وسقط في رواية أبي ذرٍّ قوله: «﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ﴾...» إلى آخره/، د٥/٩٠ب وقال بعد قوله: ﴿ظُفُرٍ﴾: «إلى قوله: ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]».

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله ابنُ جريرٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه[1] في تفسير قوله: (﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾: البَعِيرُ وَالنَّعَامَةُ) ونحوهما (الحَوَايَا: المَبْعَرُ) بفتح الميم، وصله ابن جريرٍ عن ابن عبَّاسٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة، وعبدُ الرَّزَّاق عن معمرٍ عن قتادة، وفي رواية أبي الوقت: «المَبَاعر» بالجمع، وكذا قاله سعيد بن جُبيرٍ فيما أخرجه ابن جريرٍ، وقال:[2] ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾: جمع حَويَّة؛ وهي ما تَحَوَّى واجتمع واستدار من البطن؛ وهو[3] بنات اللَّبن؛ وهي المباعر، وفيها الأمعاء (وَقَالَ غَيْرُهُ) غير ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ﴾ (﴿هَادُواْ﴾ [الأنعام: ١٤٦]: صَارُوا يَهُودًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ) تعالى: ﴿إِنَّا﴾ (﴿هُدْنَآ﴾) ﴿إِلَيْكَ﴾ بالأعراف [١٥٦] فمعناه: (تُبْنَا. هَائِدٌ: تَائِبٌ) كذا نُقِل عن ابن عبَّاسٍ ومجاهدٍ وسعيد بن جُبيرٍ وغيرهم، وسقط قوله: «وقال غيره...» إلى آخره لأبي ذرٍّ.

٤٦٣٣ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: قَالَ عَطَاءٌ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﵄: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ، لَمَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا؛ جَمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوهَا».

وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الحَمِيدِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ: سَمِعْتُ جَابِرًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ) بفتح العين، ابن فرُّوخ[4] بن سعيدٍ الحرَّانيُّ التَّميميُّ نزيل مصر قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام المصريُّ (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) أبي رجاء البصريِّ، واسم أبيه: سويد، أنَّه قال: (قَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباحٍ: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ)

---

(١) «عنه»: سقط من (د).

(٢) زيد في (ص): «في».

(٣) في (د): «وهي».

(٤) في هامش (ج): «فرُّوخ» بفتح الفاء وضمِّ الراء المشدَّدة آخره خاءٌ معجمة.

الأنصاريَّ (رضي الله عنهما) يقول: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) زاد في «باب بيع الميتة» من «كتاب البيع» [ح:٢٢٣٦]: «عام الفتح وهو بمكَّة» (قَالَ: قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ) أي: لعنهم (لَمَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا) أي: أكل شحوم الميتة (جَمَلُوهُ) أي: أذابوا المذكور، واستخرجوا دهنه (ثُمَّ بَاعُوهُ) ولأبي الوقت وأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «جَمَلوها ثم باعوها» على الأصل (فَأَكَلُوهَا) أي: أثمانها.

(وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاك النَّبيل، شيخ البخاريِّ، ممَّا وصله أحمد: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الحَمِيدِ) ابن جعفرٍ الأنصاريُّ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) بن أبي حبيبٍ قال: (كَتَبَ إِلَيَّ) بتشديد الياء (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباحٍ قال: (سَمِعْتُ جَابِرًا) هو ابن عبد الله رضي الله عنهما (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) زاد أبو ذرٍّ: «مثله» أي: مثلَ المذكور من الحديث.

٧ - باب قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾

(باب قوله) تعالى: (﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾) الكبائر أو الزِّنى (﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: ١٥١]) في محلِّ نصبٍ بدل اشتمال من ﴿ٱلْفَوَٰحِشَ﴾ أي: لا تقربوا ظاهرها وباطنها؛ وهو الزِّنى سرًّا أو جهرًا، أو عمل الجوارح والنِّيَّة، أو عموم الآثام، ولفظ «الباب» ثابتٌ لأبي ذرٍّ.

٤٦٣٤ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه قَالَ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ؛ وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَيْءَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المَدْحُ مِنَ اللهِ؛ لِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ»، قُلْتُ: سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: وَرَفَعَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين، الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عَمْرٍو) بفتح العين، ابن مرَّة المراديِّ الكوفيِّ الأعمى (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ (رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُ) أنَّه (قَالَ: لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ) «أفعل» التفضيل من الغيرة/ -بفتح الغين- وهي الأَنَفة والحميَّة في حقِّ المخلوق/، وفي حقِّ الخالق: تحريمه ومنعه أن يأتي المؤمن ما حرَّمه عليه، قال ابن جِنِّي: تقول: لا أحدَ أفضلُ منك؛ برفع «أفضلُ» لأنَّه خبر «لا» كما يرفع خبر «إنَّ»، وتقول: لا غلامَ لك، فإن فصلت بينهما بطل عملها؛ تقول: لا لك غلامٌ، فإن وصفت اسم «لا» كان لك ثلاثة أوجهٍ: النَّصب بغير تنوينٍ، وبتنوينٍ، والرَّفع

د٥/١٩١أ
١٢١/٧

بتنوينٍ (وَلِذَلِكَ) أي: ولأجل غيرته (حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَيْءَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المَدْحُ مِنَ اللهِ) و(لِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ) بالرَّفع والنَّصب في «أحبَّ»، وهو «أفعل» تفضيلٍ بمعنى: المفعول، و«المدح» فاعله[1]؛ نحو: ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ، ونقل البرماويُّ -كالزَّركشيِّ- أنَّ عبد اللَّطيف البغداديَّ استنبط من هذا جواز قول[2]: مدحت الله، قال: وليس صريحًا لاحتمال أن يكون المراد أنَّ الله يحبُّ أن يُمدَح غيره؛ ترغيبًا للعبد في الازدياد ممَّا يقتضي المدح؛ ولذلك مدح نفسه، لا أنَّ المراد: يحبُّ أن يمدحه غيره، قال في «المصابيح»: وما اعترض به الزَّركشيُّ على عدم الصَّراحة بإبداء الاحتمال المذكور ليس من قِبَلِ[3] نفسه، بل ذكره الشَّيخ بهاء الدِّين السُّبكيُّ في أوَّل شرح «التَّلخيص». انتهى. وهذا الذي قاله عبد اللَّطيف هو في «شرحه» على «الخُطَب النُّباتيَّة»[4]، وعبارة «شرح التَّلخيص» المذكور: ومراد عبد اللَّطيف بقوله: «قد يُطلَق المدح على الله تعالى» أنَّك تقول: مدحت الله، وما ذكره هو ما فهمه النَّوويُّ، وليس صريحًا لاحتمال أن يكون المراد... إلى آخره، قال في «المصابيح»: الظَّاهر الجواز؛ ولذلك مدحُ نفسِه شاهدُ صدقٍ على صحَّته، وحبُّه تعالى المدح لِيُثيبَ عليه، فينتفع المكلَّف، لا لينتفع هو بالمدح، تعالى الله علوًّا كبيرًا.

قال عَمرو بن مرَّة: (قُلْتُ) لأبي وائلٍ: هل (سَمِعْتَهُ) أي: هذا الحديثَ (مِنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ؟ (قَالَ) أبو وائلٍ: (نَعَمْ) سمعته من عبد الله (قُلْتُ: وَرَفَعَهُ) عبدُ الله إلى النَّبيِّ ﷺ؟ (قَالَ: نَعَمْ) رفعه إليه ﷺ.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «التَّوبة»، والنَّسائيُّ في «التَّفسير»، والتِّرمذيُّ في «الدَّعوات».

٨ - ﴿وَكِيلٌ﴾: حَفِيظٌ وَمُحِيطٌ بِهِ. ﴿قُبُلًا﴾: جَمْعُ قَبِيلٍ، وَالمَعْنَى: أَنَّهُ ضُرُوبٌ لِلْعَذَابِ، كُلُّ ضَرْبٍ مِنْهَا قَبِيلٌ. ﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾: كُلُّ شَيْءٍ حَسَّنْتَهُ وَوَشَّيْتَهُ وَهُوَ بَاطِلٌ؛ فَهُوَ زُخْرُفٌ. ﴿وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾: حَرَامٌ، وَكُلُّ مَمْنُوعٍ فَهُوَ حِجْرٌ مَحْجُورٌ، وَالحِجْرُ: كُلُّ بِنَاءٍ بَنَيْتَهُ، وَيُقَالُ لِلأُنْثَى مِنَ الخَيْلِ:

---

(١) في (د): «فاعل».

(٢) في (د): «قولك».

(٣) في (م): «قَبيل».

(٤) «النُّباتيَّة»: سقط من (د).

حِجْرٌ، وَيُقَالُ لِلْعَقْلِ: حِجْرٌ وَحِجًى، وَأَمَّا الحِجْرُ؛ فَمَوْضِعُ ثَمُودَ، وَمَا حَجَّرْتَ عَلَيْهِ مِنَ الأَرْضِ فَهُوَ حِجْرٌ، وَمِنْهُ سُمِّيَ حَطِيمُ البَيْتِ حِجْرًا؛ كَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ مَحْطُومٍ؛ مِثْلُ: قَتِيلٍ، مِنْ مَقْتُولٍ، وَأَمَّا حَجْرُ اليَمَامَةِ؛ فَهُوَ مَنْزِلٌ.

(﴿وَكِيلٌ﴾) ولأبي ذرٍّ: «و﴿وَكِيلٌ﴾» بزيادة واوٍ، ومرادُه تفسير ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ١٠٢] أي: (حَفِيظٌ وَمُحِيطٌ بِهِ) كذا فسَّره أبو عبيدة.

وقوله: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ﴾ (﴿قُبُلًا﴾) هو (جَمْعُ قَبِيلٍ، وَالمَعْنَى: أَنَّهُ ضُرُوبٌ لِلْعَذَابِ، كُلُّ ضَرْبٍ مِنْهَا قَبِيلٌ) قال أبو عبيدة: ﴿وَحَشَرْنَا﴾: جمعنا، و﴿قُبُلًا﴾: جمع قبيلٍ، أي: صنفٍ، وقال مجاهد: ﴿قُبُلًا﴾: أفواجًا قبيلًا قبيلًا، أي: تُعرَض عليهم كلُّ أمةٍ من الأمم، فتخبرهم بصدق الرُّسل فيما جاؤوهم به، ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] وقال ابن جريرٍ: ويحتمل أن يكون «القبل» جمع قبيلٍ؛ وهو الضَّمين والكفيل، أي: وحشرنا عليهم كلَّ شيءٍ كُفَلاء[1] يكفلون لهم أنَّ الذي نَعِدُهم حقٌّ، وهو معنى قوله في الآية الأخرى: ﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢]/. انتهى. وبالكفيل فسَّره[2] البيضاويُّ؛ كالزمخشريِّ والسَّمرقنديِّ وابن عادلٍ وغيرهم، قال في «الفتح»: ولم أرَ من فسَّره بأصناف العذاب؛ فليُحرَّر. د٥/٩١ب

(﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الأنعام: ١١٢]: كُلُّ شَيْءٍ حَسَّنْتَهُ وَوَشَّيْتَهُ)[3] بتشديد السِّين المهمَلة في الأولى، والشِّين المعجمة في الثَّانية، من التوشية، أي: زيَّنته، و«كلُّ شيءٍ» مبتدأٌ، وتاليه عُطِفَ عليه (وَهْوَ بَاطِلٌ) جملةٌ حاليَّةٌ (فَهْوَ زُخْرُفٌ) خبرُ المبتدأ، ودخلتِ الفاء فيه لتضمُّن المبتدأ معنى الشَّرط، وسقط قوله: «﴿وَكِيلٌ﴾: حفيظ...» إلى هنا للحَمُّويي، وثبت للمُستملي والكُشميهَنيِّ.

(﴿وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]) أي: (حَرَامٌ) والإشارة إلى ما عيَّنوا من الحرث والأنعام للأصنام، أو البحيرة ونحوها (وَكُلُّ مَمْنُوعٍ فَهْوَ حِجْرٌ مَحْجُورٌ) بمعنى: مفعولٍ، ويُطلَق على المذكَّر والمؤنَّث، والواحد والجمع (وَالحِجْرُ: كُلُّ بِنَاءٍ بَنَيْتَهُ، وَيُقَالُ لِلأُنْثَى مِنَ الخَيْلِ: حِجْرٌ)

---

(١) في (د): «كفيلًا»، ولا يستقيم.

(٢) زيد في (ص): «به».

(٣) في هامش (ج): «وَشَى الثَّوْبَ» كَـ«وَعَى» وشْيًا وشِيَةً حَسَنَةً: نَمْنَمَهُ ونَقَشَه؛ كَـ«وشَّاهُ» «قاموس».

بغير هاء[1] تأنيثٍ (وَيُقَالُ لِلْعَقْلِ: حِجْرٌ وَحِجًى) بالحاء المكسورة والجيم (وَأَمَّا الحِجْرُ؛ فَمَوْضِعُ ثَمُودَ، وَمَا حَجَّرْتَ عَلَيْهِ مِنَ الأَرْضِ فَهُوَ حِجْرٌ، وَمِنْهُ سُمِّيَ حَطِيمُ البَيْتِ) الحرام (حِجْرًا، كَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ مَحْطُومٍ؛ مِثْلُ: قَتِيلٍ، مِنْ مَقْتُولٍ، وَأَمَّا حَجْرُ اليَمَامَةِ) بفتح الحاء (فَهُوَ مَنْزِلٌ) وسقط قوله: «﴿وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾...» إلى هنا لأبي ذرٍّ والنَّسفيِّ، قال في «الفتح»: وهو أولى.

٩ - بابُ قَوْلِهِ: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾

لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ: هَلُمَّ لِلْوَاحِدِ وَالاِثْنَيْنِ وَالجَمْعِ.

(بابُ قولِهِ) تعالى: (﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠] لُغَةُ أَهْلِ الحِجَازِ: هَلُمَّ لِلْوَاحِدِ وَالاِثْنَيْنِ وَالجَمْعِ)[2] وأهل نجد/ يقولون للاثنين: هلُمَّا، وللجمع: هلمُّوا، وللمرأة: هلُمِّي، وللنِّساء: هَلْمُمْنَ، والمعنى: هاتوا شهداءكم وأحضروهم، وسقط قوله[3]: «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ. ١٢٢/٧

١٠ - بابٌ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنُهَا﴾

(بابٌ) بالتنوين[4]، قوله تعالى: (﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨]) أي: يوم يأتي بعض آيات ربك -كالدُّخان، ودابَّة الأرض، والدَّجَّال، ويأجوج ومأجوج، وحضور الموت- ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنُهَا﴾ إذا صار الأمر عيانًا، والإيمان برهانًا[5]، وقولُ الزَّمخشريِّ: -«فلم يُفرِّق -كما ترى- بين النَّفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان، وبين النَّفس التي آمنت في وقته[6] ولم تكسب خيرًا»، ومراده بذلك[7] كما في «الانتصاف» الاستدلال على أنَّ الكافر والعاصيَ في الخلود سواءٌ، حيث سوَّى في الآية بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات- مدفوعٌ بما قاله المحقِّقون: إنَّ التقدير: يوم يأتي بعض آيات ربِّك لا ينفع نفسًا إيمانها أو كسبُها في إيمانها حينئذٍ لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرًا من قبلُ، فيوافق الآياتِ والأحاديثَ

(١) في (د): «تاء».
(٢) في (د): «والجميع».
(٣) «قوله»: ليس في (د).
(٤) «بالتَّنوين»: مثبتٌ من (ص) و(م).
(٥) في (ب) و(س): «برهانيًّا».
(٦) في (د): «وقتها»، وفي (ص): «وقت الإيمان».
(٧) «بذلك»: ليس في (د).

الشَّاهدة بأنَّ مجرَّد الإيمان ينفع ويورِث النَّجاة ولو بعد حين، وفي الآية لفٌّ، وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربِّك لا ينفع نفسًا لم تكن مؤمنةً قَبْلُ إيمانُها بعدُ، ولا نفسًا لم تكسب في إيمانها خيرًا قَبْلُ ما تكسبه من الخير بعدُ، لكن حَذَفَ/ إحدى[1] القرينتين، وحاصله: أنَّ الإيمان المجرَّد قبل كشف قوارع السَّاعة نافعٌ، وأنَّ الإيمان المقارَن بالعمل الصالح أنفع، وأمَّا بعدها فلا ينفع شيءٌ أصلًا، ويأتي مزيدٌ لذلك إن شاء الله تعالى[2] في «كتاب الفتن» [ح: ٧١٢١] بعون الله وقوَّته[3][4].

د٥/١٩٢

٤٦٣٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا رَآهَا النَّاسُ آمَنَ مَنْ عَلَيْهَا، فَذَاكَ حِينَ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ) بن زيادٍ قال: (حَدَّثَنَا عُمَارَةُ) بضمِّ العين وتخفيف الميم، ابن القعقاع الضَّبِّيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ) هَرِمُ بن عَمرٍو البجليُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا) غايةٌ لعدم قيام الساعة، ويؤيِّده ما رواه البيهقيُّ في «كتاب البعث والنُّشور» عن الحاكم أبي عبد الله: أنَّ أوَّل الآيات ظهور الدَّجَّال، ثمَّ نزول عيسى، ثم خروج يأجوج ومأجوج، ثم خروج الدَّابَّة، ثم طلوع الشَّمس من مغربها، وهو أوَّل الآيات العِظام المؤذِنة بتغيير أحوال العالم العلويِّ؛ وذلك أنَّ الكفَّار يُسلِمون في زمن عيسى، ولو لم ينفع الكفَّار إيمانهم أيَّام عيسى لَمَا صار الدِّين واحدًا، فإذا قُبِضَ عيسى عليه السلام ومَن معه مِنَ المسلمين؛ رجع أكثرهم إلى الكفر، فعند ذلك تطلع الشَّمس من مغربها (فَإِذَا رَآهَا النَّاسُ آمَنَ مَنْ عَلَيْهَا) أي: مَن على الأرض (فَذَاكَ حِينَ ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]) أي: لا ينفع كافرًا لم يكن آمن قبل طلوعها إيمانٌ بعد الطُّلوع، ولا ينفع مؤمنًا لم يكن عَمِل صالحًا قبل الطُّلوع عملٌ صالحٌ بعد الطُّلوع[5]؛ لأن حكم

(١) في هامش (ل): قوله: «إحدى القرينتين»: الذي في خطِّ المؤلِّف: «أَحَدَ القرينتين».

(٢) «إن شاء الله تعالى»: ليس في (م).

(٣) «وقوَّته»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) قوله: «ويأتي مزيدٌ لذلك -إن شاء الله تعالى- في كتاب الفتن بعون الله وقوَّته»، سقط من (د).

(٥) قوله: «ولا ينفع مؤمنًا لم يكن عَمِل صالحًا قبل الطُّلوع عملٌ صالحٌ بعد الطُّلوع» سقط من (د).

الإيمان والعمل الصالح حينئذٍ حكم مَن آمن أو عمل عند الغَرْغَرَةِ، وذلك لا يفيد شيئًا؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥].

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الإيمان»، وأبو داود في «الملاحم»، والنَّسائيُّ في «الوصايا»، وابن ماجه في «الفتن».

٤٦٣٦ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَإِذَا طَلَعَتْ وَرَآهَا النَّاسُ؛ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، وَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا»، ثُمَّ قَرَأَ الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ) هو ابن نصرٍ أبو إبراهيم السَّعديُّ[١] كما جزم به خلفٌ، أو هو ابن منصور أبو يعقوب المروزيُّ الكوسَج كما جزم به أبو مسعودٍ الدِّمشقيُّ، لكن قال الحافظ ابن حجرٍ: إنَّ الأوَّل أقوى، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّام الصَّنعانيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ (عَنْ هَمَّامٍ) هو ابن مُنَبِّهٍ الصَّنعانيِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا) «وآية ذلك: أن تطول اللَّيلة حتَّى تكون قدر ليلتين» رواه ابن مردويه من حديث حذيفة مرفوعًا (فَإِذَا طَلَعَتْ) من مغربها (وَرَآهَا النَّاسُ آمَنُوا أَجْمَعُونَ، وَذَلِكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا، ثُمَّ قَرَأَ الآيَةَ) ولمسلمٍ[٢] عن ابن عَمرو[٣] مرفوعًا: «إن أوَّل الآيات خروجًا طلوع الشَّمس من مغربها...» الحديث، واستشكِل بأنَّ طلوع الشَّمس ليس بأوَّل الآيات؛ لأنَّ الدُّخان/ والدَّجَّال قبله/، وأُجيب بأنَّ الآيات إمَّا أماراتٌ دالَّةٌ على قرب قيام السَّاعة، وإمَّا أماراتٌ دالَّةٌ على وجود قيام السَّاعة وحصولها، ومن الأوَّل: الدُّخان وخروج الدَّجَّال ونحوهما، ومن الثَّاني: طلوع الشَّمس من مغربها، وسُمِّي أوَّلًا لأنَّه مبدأ القسم الثَّاني، ويأتي إن شاء الله تعالى نبذةٌ من فرائد الفوائد المتعلِّقة بهذه المباحث في محالِّها من هذا الكتاب، وبالله المستعان وعليه التُّكلان.

د٥/٩٢ب
١٢٣/٧

(١) في هامش (ج) و(ل): ويقال: السُّغْديُّ؛ بفتح المهملة وسكون المهملة، ويقال: بضمِّ السِّين المهملة وسكون المعجمة، كما في «التَّقريب»، وفيه إسحاق بن إبراهيم بن نصر من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وأربعين.

(٢) في (ص) و(م): «مسلمٌ».

(٣) في الأصول: «بن عمر» والتصحيح من مسلم (٢٩٤١) وغيره.

﴿٧﴾ سورة الأعْرَافِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (وَرِيَاشًا): المَالُ. ﴿ٱلْمُعْتَدِينَ﴾: فِي الدُّعَاءِ وَفِي غَيْرِهِ. ﴿عَفَوا﴾: كَثُرُوا وَكَثُرَتْ أَمْوَالُهُمْ. ﴿ٱلْفَتَّاحُ﴾: القَاضِي. ﴿ٱفْتَحْ بَيْنَنَا﴾: اقْضِ بَيْنَنَا. ﴿نَتَقْنَا﴾: رَفَعْنَا. ﴿ٱنۢبَجَسَتْ﴾ انْفَجَرَتْ. ﴿مُتَبَّرٌ﴾: خُسْرَانٌ. ﴿ءَاسَىٰ﴾: أَحْزَنُ. ﴿تَأْسَ﴾: تَحْزَنْ. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾: يَقُولُ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ. ﴿يَخْصِفَانِ﴾: أَخَذَا الخِصَافَ مِنْ وَرَقِ الجَنَّةِ، يُؤَلِّفَانِ الوَرَقَ: يَخْصِفَانِ الوَرَقَ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ. ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾: كِنَايَةٌ عَنْ فَرْجَيْهِمَا. ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾: هُوَ هَهُنَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، وَالحِينُ عِنْدَ العَرَبِ: مِنْ سَاعَةٍ إِلَى مَا لَا يُحْصَى عَدَدُهَا. الرِّيَاشُ وَالرِّيشُ وَاحِدٌ؛ وَهْوَ مَا ظَهَرَ مِنَ اللِّبَاسِ. ﴿قَبِيلُهُۥ﴾: جِيلُهُ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ. ﴿ٱدَّارَكُواْ﴾: اجْتَمَعُوا. وَمَشَاقُّ الإِنْسَانِ وَالدَّابَّةِ كُلُّهُمْ يُسَمَّى سُمُومًا، وَاحِدُهَا: سَمٌّ، وَهْيَ عَيْنَاهُ وَمَنْخِرَاهُ وَفَمُهُ وَأُذُنَاهُ وَدُبُرُهُ وَإِحْلِيلُهُ. ﴿غَوَاشٍ﴾: مَا غُشُّوا بِهِ. ﴿نُشُرًا﴾: مُتَفَرِّقَةً. ﴿نَكِدًا﴾: قَلِيلًا. ﴿يَغْنَوْاْ﴾: يَعِيشُوا. ﴿حَقِيقٌ﴾: حَقٌّ. ﴿ٱسْتَرْهَبُوهُمْ﴾: مِنَ الرَّهْبَةِ. ﴿تَلْقَفُ﴾: تَلْقَمُ. ﴿طَٰٓئِرُهُمْ﴾: حَظُّهُمْ. طُوفَانٌ مِنَ السَّيْلِ، وَيُقَالُ لِلْمَوْتِ الكَثِيرِ: الطُّوفَانُ. ﴿ٱلْقُمَّلَ﴾: الحُمْنَانُ يُشْبِهُ صِغَارَ الحَلَمِ. عُرُوشٌ وَعَرِيشٌ: بِنَاءٌ. ﴿سُقِطَ﴾: كُلُّ مَنْ نَدِمَ فَقَدْ سُقِطَ فِي يَدِهِ. الأَسْبَاطُ: قَبَائِلُ بَنِي إِسْرَائِيلَ. ﴿يَعْدُونَ فِي ٱلسَّبْتِ﴾: يَتَعَدَّوْنَ لَهُ: يُجَاوِزُونَ، ﴿تَعْدُ﴾: تُجَاوِزْ. ﴿شُرَّعًا﴾: شَوَارِعَ. ﴿بَـِٔيسٍ﴾: شَدِيدٍ. ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾: قَعَدَ وَتَقَاعَسَ. ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ أي: نَأْتِيهِمْ مِنْ مَأْمَنِهِمْ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُواْ﴾. ﴿مِّن جِنَّةٍ﴾ مِنْ جُنُونٍ. ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ مَتَى خُرُوجُها؟ ﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾: اسْتَمَرَّ بِهَا الحَمْلُ فَأَتَمَّتْهُ. ﴿يَنزَغَنَّكَ﴾: يَسْتَخِفَّنَّكَ. ﴿طَيْفٌ﴾: مُلِمٌّ، بِهِ لَمَمٌ، وَيُقَالُ: ﴿طَٰٓئِفٌ﴾ وَهُوَ وَاحِدٌ. ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾: يُزَيِّنُونَ. ﴿وَخِيفَةً﴾: خَوْفًا، ﴿وَخُفْيَةً﴾ مِنَ الإِخْفَاءِ. وَ﴿ٱلْأَصَالِ﴾ وَاحِدُهَا أَصِيلٌ؛ وَهُوَ مَا بَيْنَ العَصْرِ إِلَى المَغْرِبِ؛ كَقَوْلِكَ: ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾.

(سورة الأَعْرَافِ) مكِّيَّةٌ إلَّا ثمان آياتٍ، من قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ﴾... إلى قوله[1]: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾ [الأعراف: ١٦٣-١٧١] وزاد أبو ذرٍّ هنا: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم».

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما فيما وصله ابن جريرٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه: ((وَرِيَاشًا) [الأعراف: ٢٦]) بالجمع، وهي[2] قراءة الحسن، جمع ريشٍ؛ كشِعْب وشِعَاب، وقراءة الباقين: ﴿وَرِيشًا﴾ بالإفراد: (المَالُ) يقال: تريَّش، أي: تموَّل، وعند ابن جريرٍ من وجهٍ آخر عن ابن عبَّاسٍ: الرِّياش:

---

(١) «قوله»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في (د): «وهو».

اللِّباس والعيش والنَّعيم، وقيل: الرِّيش: لباس الزِّينة، استُعير من ريش الطَّير بعلاقة الزِّينة.

وعن ابن عبَّاسٍ أيضًا من طريق ابن جُرَيجٍ[1] عن عطاءٍ عنه، ممَّا وصله ابن جريرٍ أيضًا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ﴾ (﴿ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]) أي: (فِي الدُّعَاءِ) كالذي يسأل درجة الأنبياء، أو على[2] من لا يستحقُّه، أو الذي يرفع صوته عند الدُّعاء، وفي حديث سعد بن أبي وقَّاصٍ عند أبي داود: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «سيكون قومٌ يعتدون في الدُّعاء» وقرأ هذه الآية، وعند الإمام أحمد من حديث عبد الله بن مغفَّلٍ أنَّه سمع ابنه يقول: اللهمَّ إنِّي أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنَّة إذا دخلتُها، فقال: يا بنيَّ سل الله الجنَّة وَعُذْ بِهِ من النَّار، فإنِّي سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «يكون قومٌ يعتدون في الدُّعاء والطُّهور»، وهكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عفَّان[3] به (وَفِي غَيْرِهِ) أي: غير الدُّعاء، وسقط «﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ﴾» لغير أبوي ذرٍّ والوقت، وقوله «وفي غيره» للمستملي.

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ﴾ (﴿عَفَوا۟﴾ [الأعراف: ٩٥]) أي: (كَثُرُوا وَكَثُرَتْ أَمْوَالُهُمْ) يقال: عفا الشَّعر، إذا كثُر.

وقوله تعالى في سورة سبأ [٢٦]: (﴿ٱلْفَتَّاحُ﴾) أي: (القَاضِي) قيل: وذَكَره هنا توطئةً لقوله في هذه السُّورة: (﴿ٱفْتَحْ بَيْنَنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]) أي: (اقْضِ بَيْنَنَا) وسقط قوله: «بيننا» لأبي ذرٍّ.

وقوله: (﴿نَتَقْنَا﴾) ﴿ٱلْجَبَلَ﴾ [الأعراف: ١٧١] أي: (رَفَعْنَا) الجبل، وسقط قوله: «الجبل» لغير أبوي ذرٍّ والوقت.

وقوله: (﴿ٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]) أي: (انْفَجَرَتْ).

وقوله: (﴿مُتَبَّرٌ﴾ [الأعراف: ١٣٩]) أي: (خُسْرَانٌ).

وقوله: (﴿ءَاسَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٣]) أي: فكيف (أَحْزَنُ) ﴿عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾؟ وقوله في سورة المائدة [٢٦]/: (﴿تَأْسَ﴾) أي: (تَحْزَنْ) ذكره استطرادًا. د٥/١٩٣أ

(١) في (ص): «جرير» ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في (د): «عمل»، وهو تحريفٌ.

(٣) «به»: ليس في (د).

هذا كلُّه تفسير ابن عبَّاسٍ (وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير ابن عبَّاس في قوله تعالى: (﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] يَقُولُ[1]: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ) فـ﴿لَا﴾ صلةٌ، مثلها في: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩] مؤكِّدةٌ معنى الفعل الذي دخلت عليه، ومنبِّهةٌ على أنَّ الموبَّخ عليه تركُ السُّجود.

وقوله: ﴿وَطَفِقَا﴾ (﴿يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]: أَخَذَا) أي: آدم وحوَّاء (الخِصَافَ) بكسر الخاء (﴿مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] يُؤَلِّفَانِ الوَرَقَ: يَخْصِفَانِ الوَرَقَ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ) لمَّا ذاقا طعم الشَّجرة آخذين[2] في الأكل نالهما شُؤم المخالفة، وسقطت عنهما ثيابهما، وظهرت لهما سوءاتهما، وقيل: كانت من نورٍ، وكان أحدهما لا يرى سوءة الآخر، فأخذا يجعلان ورقةً على ورقةٍ لستر السوءة؛ كما تُخصَف النَّعل بأن تُجعَل طرقةٌ على طرقةٍ[3]، وتوثق بالسُّيور، حتَّى صارت الأوراق كالثَّوب، وهو ورق التِّين، وقيل: اللَّوز. والخَصَفة -بالتَّحريك- الجلَّة، أي: القفَّة الكبيرة[4] التي تُعمَل[5] من الخوص للتَّمر، وجمعها[6]: خُصُفٌ وخِصاف، قال أبو البقاء: ﴿يَخْصِفَانِ﴾: ماضيه «خَصَفَ»، وهو متعدٍّ[7] إلى مفعولٍ واحدٍ، والمفعول: شيئًا من ورق الجنَّة.

وقال أبو عبيدة في قوله: (﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] كِنَايَةٌ عَنْ فَرْجَيْهِمَا) وسقط هذا لأبي ذرٍّ.

(﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الأعراف: ٢٤] هُوَ هَهُنَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ) وثبت للأبوين[8] «هو» وسقط لأبي ذرٍّ[9] «يوم» (وَالحِينُ عِنْدَ العَرَبِ: مِنْ سَاعَةٍ إِلَى مَا لَا يُحْصَى عَدَدُهَا) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «عدده، وأقلُّه ساعةٌ».

١٢٤/٧ (الرِّيَاشُ وَالرِّيشُ: وَاحِدٌ، وَهْوَ مَا ظَهَرَ مِنَ اللِّبَاسِ) وذكره قريبًا مفسَّرًا بالمال/ وغيره.

---

(١) في (ب) و(س): «يقال».

(٢) في (ل): «أخذن»، وفي هامشها: كذا بخطِّه.

(٣) في (د): «طرفه على طرفه»، ولعلَّه تصحيفٌ. وفي هامش (ج): «طارَقَ النَّعلَ» إذا صيَّرها طاقًا فوق طاقٍ، وركَّب بعضها على بعض، يقال: أطرَقَ النَّعلَ وطارقها «نهاية».

(٤) في (ب) و(س) زيادة: «أي: القفَّة الكبيرة»: وهذا ثابت في هامش (ج) على أنه حاشية لا متن.

(٥) في (د): «تجْعَل». وسقط منها «التي».

(٦) في (د): «وجعلها»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٧) في (م): «معتمد»، وهو تحريفٌ.

(٨) في (م): «سقط لغير أبي ذر».

(٩) «سقط لأبي ذرٍّ»: سقط من (د).

وقوله تعالى عن إبليس: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَ﴾ (﴿قَبِيلُهُۥ﴾ [الأعراف: ٢٧]) أي: (جِيلُه) بالجيم المكسورة؛ وهم الجنُّ والشَّياطين (الَّذِي هُوَ مِنهُمْ) وثبت للأبوين «هو»[1] وهو من كلام أبي عبيدة[2]، وعند المعتزلة: أنَّ سبب عدم رؤيتنا إيَّاهم لَطافَتُهم، ورؤيتُهم إيَّانا لكثافتنا، واستدلُّوا بالآية على امتناع رؤيتهم، ولا يخفى أنَّ ما قالوه مجرَّد دعوى من غير دليلٍ، وأنَّ الخبر عن عدم الرُّؤية: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧] لا يدلُّ على استحالته، ويمكن أن يُستَدلَّ على فساد مذهبهم بقوله ﷺ: «تفلَّت عليَّ[3] البارحة عفريتٌ، فأردت أن أربطه إلى ساريةٍ من سواري المسجد لتنظروا إليه، فذكرت دعوة أخي سليمان، فرددته[4] خاسئًا».

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا﴾ (﴿ٱدَّارَكُواْ﴾) أي: (اجْتَمَعُوا) ﴿فِيهَا جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ٣٨].

(وَمَشَاقُّ الإِنْسَانِ) بتشديد القاف، وفي نسخةٍ: «ومسامُّ الإنسان» بالسين المهملة والميم المشدَّدة بدل المعجَمة والقاف، وهما بمعنًى واحدٍ (وَ) مسامُّ (الدَّابَّةِ: كُلُّهُمْ) وللأبوين[5]: «كلُّها» (يُسَمَّى سُمُومًا) بضمِّ السِّين المهملة (وَاحِدُهَا: سَمٌّ، وَهْيَ) تسعةٌ: (عَيْنَاهُ وَمَنْخِرَاهُ، وَفَمُهُ وَأُذُنَاهُ، وَدُبُرُهُ وَإِحْلِيلُهُ) قاله أبو عبيدة، وقال الراغب: السُّمُّ والسَّمُّ: كلُّ ثقبٍ ضيِّقٍ كخرم الإبرة وثقب الأنف، وجمعه/: سُموم، وقد سمَّه: أدخله فيه، وفي السُّم ثلاث لغاتٍ: فتح سينه وضمُّها وكسرها، ومراد المؤلِّف بذلك تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠] ودخل[6] تحت عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأعراف: ٤٠] الدُّهريَّة[7] منكرو دلائل الذَّات والصِّفات، ومنكرو دلائل التَّوحيد، وهم المشركون، والبراهمة منكرو صحَّة النبوَّات، ومنكرو صحَّة المعاد الذين استكبروا عن الإيمان بها، لا تُفتَّح[8] أبواب

د٥/٩٣ب

(١) «وثبت للأبويينِ: هو»: سقط من (ص).
(٢) قوله: «وثبت للأبوين: هو، وهو من كلام أبي عبيدة»، سقط من (د) و(م).
(٣) «عليَّ»: ليس في (د).
(٤) زيد في (د) و(م): «بها».
(٥) «كلهم وللأبوين»: سقط من (د).
(٦) في (د): «ويدخل».
(٧) في هامش (ج): «الدُّهْريُّ» بالضمِّ: القائلُ ببقاء الدهر «قاموس».
(٨) زيد في (د) و(ص): «لهم».

السَّماء لأرواحهم ولا لأدعيتهم، كما تُفتَّح لأرواح المؤمنين وأعمالهم، والولوج: الدُّخول، و﴿سَمِّ الْخِيَاطِ﴾: ثقب[1] الإبرة، فإذا عُلِّق على مُحالٍ كان مُحالًا؛ لأنَّ الجمل أعظم الحيوانات عند العرب، وثقب الإبرة أضيق الثُّقَب.

وقوله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ﴾ (﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]) أي: (مَا غُشُّوا) أي: غُطُّوا (بِهِ) قال محمَّد بن كعبٍ القرظيُّ: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾: الفُرُش، ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾: اللُّحُف.

وقوله: ﴿الرِّيَاحَ﴾ (﴿نُشُرًا﴾ [الأعراف: ٥٧]) بالنُّون المضمومة، أي: (مُتَفَرِّقَةً) قيل: لا تقع قطرةٌ من الغيث إلا بعد عمل أربع رياحٍ: الصَّبا تهيِّج السَّحاب، والشَّمال تجمعه، والجنوب تذرُّه، والدَّبور تفرِّقه.

وقوله: ﴿وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا﴾ (﴿نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]) أي: (قَلِيلًا) عديم النَّفع، ونَصْبُه على الحال، وتقدير الكلام: والبلد الذي خَبُثَ لا يخرج نباتُه إلا نَكِدًا، فحُذِفَ المضاف وأُقيمَ المضاف إليه مُقامَه، فصار مرفوعًا مستترًا، وهذا مَثَلُ مَن يسمع الآيات وينتفع بها، ومن لا يرفع إليها[2] رأسه ولم يتأثَّر بالمواعظ.

وقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ﴾ (﴿يَغْنَوْا﴾ [الأعراف: ٩٢]) أي: (يَعِيشُوا) فيها، والغَناء -بالفتح-: النَّفع.

وقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (﴿حَقِيقٌ﴾ [الأعراف: ١٠٥]) أي: (حَقٌّ) واجب عليَّ.

وقوله: (﴿اسْتَرْهَبُوهُمْ﴾ [الأعراف: ١١٦]: مِنَ الرَّهْبَةِ) وهي الخوف.

وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ﴾ (﴿تَلْقَفُ﴾ [الأعراف: ١١٧]) أي: (تَلْقَمُ) تأكل ما يُلقونه ويوهمون أنَّه حقٌّ.

وقوله: ﴿أَلَا إِنَّمَا﴾ (﴿طَائِرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣١]) أي: (حَظُّهُمْ) ونصيبُهم ﴿عِندَ اللَّهِ﴾.

(طُوفَانٌ) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ﴾ [الأعراف: ١٣٣] أي: (مِنَ السَّيْلِ) المُتْلِف للزَّرع والثِّمار (وَيُقَالُ) أيضًا (لِلْمَوْتِ الكَثِيرِ: الطُّوفَانُ) وهو مرويٌّ عن ابن عبَّاسٍ، ورواه ابن مردويه بإسنادين ضعيفينِ عن عائشة مرفوعًا.

---

(١) «ثقب»: سقط من (د).

(٢) في (د): «بها».

﴿وَ﴾[1] (﴿ٱلْقُمَّلَ﴾ [الأعراف: ١٣٣]): هو (الحَمْنَانُ) بفتح الحاء المهملة ضبطه البرماويُّ والدَّمامينيُّ كالكِرمانيِّ، وضبطه ابن حجر بضمِّها -كالفرع وأصله[2]- وسكون الميم (يُشْبِهُ) ولأبي ذر: «شِبْهَ» (صِغَارَ الحَلَمِ) بفتح الحاء واللام، قال الأصمعيُّ فيما -ذكره الجوهريُّ-: أوَّله قمقامةٌ، ثمَّ حُمْنانَّةٌ، ثمَّ قُرادةٌ[3]، ثمَّ حَلَمةٌ وهي القُراد العظيم.

(عُرُوشٌ وَعَرِيشٌ) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧] أي: (بِنَاءٌ) قال ابن عبَّاسٍ -فيما رواه الطبريُّ-: ﴿وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ أي[4]: يبنون، ولا مطابقة بين قوله: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ وقول البخاريِّ: «عُروش وعَريش» لأنَّ العُروش جمع عَرْش، وهو سرير الملِك، ولو قال: ﴿يَعْرِشُونَ﴾/: يبنون؛ لكان أنسبَ.

د٥/١٩٤أ

وقوله: ﴿وَلَمَّا﴾ (﴿سُقِطَ﴾) ﴿فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]: قال أبو عبيدة: (كُلُّ مَنْ نَدِمَ فَقَدْ سُقِطَ فِي يَدِهِ) لأنَّ النَّادم/ المتحسِّر يَعَضُّ يده غمًّا، فتصير يده مسقوطًا فيها.

١٢٥/٧

(الأَسْبَاطُ) يريد قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] قال أبو عبيدة: هم (قَبَائِلُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) والسِّبط: من السَّبَط -بالتحريك- وهو شجرٌ تعتلفه[5] الإبل، وكذلك القبيلة، جعل الأب كالشَّجرة، والأولاد كالأغصان.

وقوله تعالى: (﴿يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]) قال أبو عبيدة أي: (يَتَعَدَّوْنَ لَهُ) وسقط لأبي ذرٍّ لفظ «له» وفي نسخةٍ: «به» بالموحَّدة بدل اللام (يُجَاوِزُونَ) وفي نسخةٍ: «ثمَّ[6] يتجاوزون» أي: حدود الله بالصَّيد فيه وقد نُهوا عنه (﴿تَعْدُ﴾ [الكهف: ٢٨]) بفتح الفوقيَّة[7] وسكون العين المهملة (تُجَاوِزْ) بضمِّ أوَّله وكسر الواو، وفي نسخةٍ: «تَعَدَّ: تَجاوَزَ» بتشديد

---

(١) الواو مثبتةٌ من (د).

(٢) «وأصله»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(ص): «قُرادٌ».

(٤) «أي»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٥) في (د): «تقتطفه»، وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

(٦) في (د): «أي»، وسقط من (ب) و(س).

(٧) في (د) و(م): «أوَّله».

الدَّال «وتَجاوَزَ» بفتح الواو والزَّاي، ولأبي ذرٍّ: «تَجاوُزٌ» بفتح الفوقيَّة وضمِّ الواو «بَعْدَ تَجاوُزٍ» بموحَّدةٍ وسكون العين[1].

وقوله: (﴿شُرَّعًا﴾ [الأعراف: ١٦٣]) أي: (شَوَارِعَ) ظاهرةً على وجه الماء، من: شرع علينا إذا دنا وأشرف.

وقوله: ﴿بِعَذَابٍ﴾ (﴿بَئِيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]) أي: (شَدِيدٍ) فعيلٍ من بَؤُسَ يبؤُس بؤسًا؛ إذا اشتدَّ.

وقوله: (﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٧٦]: قَعَدَ وَتَقَاعَسَ) أي: تأخَّر وأبطأ، وهو عبارةٌ عن شدَّة ميله إلى زهرة الدُّنيا وزينتها، وإقباله على لذَّاتها ونعيمها، وقوله: «﴿إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾» ثابتٌ لأبوي ذرٍّ والوقت.

وقوله: (﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم﴾ [الأعراف: ١٨٢] أي: نَأْتِيهِمْ مِنْ مَأْمَنِهِمْ) أي: من موضع أمنهم، وثبت قوله: «أي» للأبوين[2] (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾ [الحشر: ٢]) وجه التَّشبيه: أخذ الله إيَّاهم بغتةً، وأصل الاستدراج: الاستصعاد أو[3] الاستنزال درجةً بعد درجةٍ، أي: نأخذهم قليلًا قليلًا إلى أن تُدرِكَهم العقوبة، وذلك أنَّهم[4] كلَّما جدَّدوا خطيئةً جُدِّدت لهم نعمةٌ، فظنُّوا ذلك تقريبًا[5] من الله تعالى، وأنساهم الاستغفار.

وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم﴾ (﴿مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٤]) أي: (مِنْ جُنُونٍ) والاستفهام بمعنى التَّقريع أو التَّحريض، أي: أو لم ينظروا بعقولهم؟ لأنَّ الفكر طَلَبُ المعنى بالقلب، وذلك أنَّه كما يتقدَّم رؤية البصر تقلُّبُ[6] الحدقة نحو المرئيِّ؛ يتقدم رؤية البصيرة تقلُّبُ حدقة العقل إلى الجوانب، أي: أنَّه كيف يتصوَّر منه صلى الله عليه وسلم الجنون وهو يدعوهم إلى الله تعالى،

---

(١) رواية أبي ذرٍّ هذه جاءت في (د) و(م) مختصرةً بحذف ضبطها، ومحلُّها في غيرهما من النُّسخ سابقًا بعد قوله: «وقد نُهوا عنه».

(٢) قوله: «وثبت: قوله: أي للأبوين» سقط من (د) و(م).

(٣) في (د) و(م): «و».

(٤) «أنَّهم»: ليس في (د).

(٥) في (د): «تقرُّبًا».

(٦) في غير (د): «بقلب»، وكذا في الموضع اللاحق، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

ويقيم على ذلك الدَّلائل القاطعة بألفاظٍ بلغت في الفصاحة إلى حقيقة يعجز عنها الأوَّلون والآخِرون؟!

وقوله: (﴿أَيَّانَ مُرْسَـٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]) أي: (مَتَى خُرُوْجُها؟) واشتقاق ﴿أَيَّانَ﴾ من «أيٍّ» لأنَّ معناه: أيُّ وقتٍ؟[1] وسقط لغير أبوي ذرٍّ والوقت «﴿أَيَّانَ مُرْسَـٰهَا﴾...» إلى آخره.

وقوله: ﴿حَمْلًا خَفِيفًا﴾ (﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٩]) أي: (اسْتَمَرَّ بِهَا) أي: بحوَّاء (الحَمْلُ فَأَتَمَّتْهُ) وعن ابن عبَّاسٍ: استمرَّت به فشكَّت؛ أحبلت أم لا؟ وسقط قوله: «﴿فَمَرَّتْ[2]﴾...» إلى آخره من رواية أبي ذرٍّ.

قوله: ﴿وَإِمَّا﴾/ (﴿يَنزَغَنَّكَ﴾) قال أبو عبيدة: أي: (يَسْتَخِفَّنَّكَ) وقال غيره: وإمَّا ينخسنَّك من الشَّيطان نخسٌ، أي: وسوسةٌ تحملك على خلاف ما أُمِرت به ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] من نزغه. د٥/٩٤ب

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ﴾ (﴿طَيْفٌ﴾) ﴿مِّنَ ٱلشَّيْطَـٰنِ﴾ [الأعراف: ٢٠١] قال أبو عبيدة: (مُلِمٌّ) يقال: (بِهِ لَمَمٌ) صرعٌ منه، أو إصابة ذنبٍ، أو همٌّ به (وَيُقَالُ: [3]﴿طَـٰٓئِفٌ﴾) بالألف، اسم فاعلٍ من طاف يطوف، كأنَّها طافت بهم ودارت حولهم، وهي قراءة نافعٍ وابن عامرٍ وعاصمٍ وحمزة (وَهْوَ) كالسَّابق (وَاحِدٌ) في المعنى.

وقوله: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ﴾ (﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]) قال أبو عبيدة أي: وإخوان الشَّياطين الذين لم يتَّقوا (يُزَيِّنُونَ) لهم الغيَّ والكفر.

---

(١) في هامش (ج): عبارة «الدُّرِّ المصون»: و﴿أَيَّانَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] ظرف زمان مبنيٌّ لتضمُّنه معنى الاستفهام، ولا يتصرَّف، ويليه المبتدأ أو المضارع دون الماضي، وأكثر ما يكون استفهامًا، وقد تأتي شرطيَّة جازمة لفعلين، والفصيح فتحُ همزتها، وسُلَيم تكسرُها، واختلفوا هل هي بسيطة أم مركَّبة؟ وأصلها: «أيَّ أوان؟» حُذِفت الهمزة وقُلِبت الواوُ ياءً على غير قياس فيهما، وحُذِفت إحدى الياءات الثلاث، واختلفوا فيها أيضًا هل هي مشتقَّة أو لا؟ فذهب أبو الفتح إلى أنَّها مشتقَّة من «أويت إليه» لأنَّ البعض أوى إلى الكلِّ، والمعنى: أيَّ وقت؟ وأيَّ فعل؟ ووزنه: «فعَلان» أو «فعْلان» بحسب اللغتين، ومنَعَ أن يكون وزنه «فعَّالًا» مشتقَّة من «أين» لأنَّها ظرف مكان، و«أيَّان» ظرف زمان. انتهى المقصود منه.

(٢) زيد في (ص): «﴿بِهِۦ﴾».

(٣) زيد في (د) و(م): «له».

وقوله: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا﴾ (﴿وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]) أي: (خوفًا) قاله أبو عبيدة، وقال ابن جريجٍ في قوله تعالى: ﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا﴾ (﴿وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]) أي: سرًّا (مِنَ الإِخْفَاءِ) المشهورُ أنَّ المزيد فيه مأخوذٌ من الثُّلاثيِّ -وهو الخفاء- دون العكس، وإنَّما قال: من الإخفاء؛ نظرًا إلى أنَّ الاشتقاق أن تنتظم الصِّيغتان[1] معنًى واحدًا[2].

وقوله: (﴿ٱلْآصَالِ﴾) في قوله تعالى: ﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥] قال أبو عبيدة: (وَاحِدُهَا: أَصِيلٌ؛ وَهُوَ مَا بَيْنَ العَصْرِ إِلَى المَغْرِبِ؛ كَقَوْلِكَ) وفي نسخةٍ وهي التي في «اليونينيَّة»[3]: «كقوله»: (﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان: ٥]) والتقييد بالوقتين؛ لأنَّ بالغداة ينقلب من الموت إلى الحياة، ومن الظُّلمة التي تُشاكِلُ العدم إلى النُّور المناسِب للوجود، وفي الآخر بالعكس، وثبت قوله: «وهو» للأبوين[4].

١ - ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾

(﴿إِنَّمَآ﴾) وفي نسخةٍ: «﴿قُلْ إِنَّمَآ﴾» ولأبي ذرٍّ: «باب قول الله ﷻ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ﴾» (﴿حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾)/ ما تَزَايَدَ قُبحه، وقيل: ما يتعلَّق بالفُروج، وقيل: الكبائر، وقيل: الطَّواف بالبيت عُراةً؛ وهو قول ابن عبَّاسٍ، ويؤيِّده السِّياق؛ فإنَّ قوله: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ [الأعراف: ٢٧] يدلُّ على وجه التشبيه في قوله: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأعراف: ٢٧] أي: لا تتَّصفوا بصفةٍ يوقعِكم الشَّيطان بسببها في الفتنة؛ وهي العري في الطَّواف، فتُحْرَموا دخول الجنَّة كما حرَّمَها على أبويكم حين أخرجهما من الجنَّة، وقد يقال: الحَمْلُ على الأعمِّ من جميعها أولى؛ محافظةً على الحصر المستفاد من ﴿إِنَّمَا﴾ لكن إن فُسِّر الإثم بكلِّ الذُّنوب -كما قيل- لم يُحتَج إليه، وقيل: الخمر، وعورض بأنَّ تحريمها بالمدينة، وهذه مكِّيَّةٌ (﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأعراف: ٣٣]) جهرها وسرَّها، وعن ابن عبَّاسٍ فيما رواه ابن جريرٍ قال: كانوا في الجاهليَّة لا يَرَونَ بالزِّنى بأسًا في السِّرِّ، ويستقبحونه في العلانية، فحرَّم الله الزِّنى في السِّرِّ والعلانية.

٧/١٢٦

---

(١) في هامش (ج): كذا بخطِّه مصححًا عليه، ولعله ينظم الصِّيغتان معنًى... إلى آخره.

(٢) في هامش (ل): عبارة الكِرمانيِّ: وإنَّما قال: هو من الإخفاء، مع أنَّ المشهور أنَّ المزيد فيه مشتقٌّ من الثلاثيِّ؛ نظرًا إلى أنَّ الاشتقاق: هو أن ينتظم الصِّيغتان معنًى واحدًا.

(٣) «وهي التي في «اليونينيَّة»»: ليس في (د) و(م).

(٤) قوله: «وثبت قوله: وهو للأبوين»، سقط من (د) و(م).

٤٦٣٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ عَبْدِ اللهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَرَفَعَهُ قَالَ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ؛ فَلِذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللهِ؛ فَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عَمْرِو ابْنِ مُرَّةَ) بفتح العين، الأعمى الكوفيِّ (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ (رضي الله عنه، قَالَ) عمرو بن مُرَّة: (قُلْتُ) لأبي وائلٍ: (أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا) الحديث (مِنْ عَبْدِ اللهِ؟) يعني: ابنَ مسعودٍ/ (قَالَ) أبو وائلٍ: (نَعَمْ) سمعته منه (وَرَفَعَهُ) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قَالَ: لَا أَحَدَ) بالنَّصب من غير تنوينٍ على أنَّ «لا» نافيةٌ للجنس و(أَغْيَرُ مِنَ اللهِ) خبرها، ولأبي ذرٍّ: «لا أحدٌ» بالرَّفع منوَّنًا[1] (فَلِذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) قال قتادة فيما ذكره ابن جريرٍ: المراد: سِرُّ[2] الفواحش، وقال سعيد بن جبيرٍ ومجاهدٌ[3]: ما ظهر: نكاح الأمَّهات، وما بطن: الزِّنى، والحمل على العموم أَولى كما مرَّ آنفًا (وَلَا أَحَدَ) ولأبي ذرٍّ: «أحدٌ» بالرَّفع (أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ) بكسر الميم آخره تاء تأنيثٍ (مِنَ اللهِ؛ فَلِذَلِكَ) أي: فلأجل حُبِّه المِدْحة من خلقه ليثيبهم عليها (مَدَحَ نَفْسَهُ) المقدَّسة.

د٥/١٩٥

٢ - ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَرِنِيٓ﴾: أَعْطِنِي

(﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ﴾) ولأبي ذر: «بابٌ» بالتَّنوين في قوله جلَّ ذكره[4]: «﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ﴾» أي: حضر (﴿لِمِيقَٰتِنَا﴾) للوقت الذي عيَّنَّاه له، واللام للاختصاص؛ كهي في قوله: أتيته لعشرٍ خلونَ من رمضان، وليست بمعنى: «عند»، قيل: لا بدَّ هنا من تقدير[5] مضافٍ، أي: لآخر

---

(١) في هامش (ل): الظَّاهر أنَّ «لا» هنا نافيةٌ للجنس، فـ«أحَدَ» نصبُ اسمها، و«أغيرُ» رفعُ خبرها، لا ليسيَّة؛ فليُنظَر رفع «أحدٌ» في رواية أبي ذرٍّ؛ لأنَّ «ليس» تنفي الأحديَّة. «منه».

(٢) في (ب): «نشر»، وفي (ص) و(م): «شرُّ».

(٣) «ومجاهدٌ»: ليس في (ص).

(٤) في (د): «وعلا».

(٥) في (م): «تقديم».

يقاتنا أو[1] لانقضاء ميقاتنا (﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾) من غير واسطةٍ على جبل الطُّور كلامًا مغايِرًا لهذه الحروف والأصوات، قديمًا قائمًا بذاته تعالى، وخلق فيه إدراكًا سمعه[2] به، وكما ثبتت رؤية ذاته جلَّ وعلا مع أنَّه ليس بجسمٍ ولا عرضٍ؛ فكذلك كلامه وإن لم يكن صوتًا ولا حرفًا؛ صحَّ أن يُسمَع، ورُوِيَ: أنَّ موسى ﷺ كان يسمع كلام الله من كلِّ جهةٍ، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ سماع كلامه القديم ليس من جنس كلام المُحْدَثين، وجواب ﴿لَمَّا﴾ في[3] قوله: (﴿قَالَ﴾) أي: لمَّا كلَّمه وخصَّه بهذه المرتبة؛ طمحت هِمَّته إلى رتبة[4] الرُّؤية، وتشوَّق إلى ذلك، فسأل ربَّه أن يُريَه ذاتَه المقدَّسة، فقال: (﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾) أي: أرِني نفسَك؛ أنظر إليك، فثاني مفعولي «أرى»[5] محذوفٌ، والرُّؤية عين[6] النظر، لكنَّ المعنى: اجعلني متمكِّنًا من رؤيتك بأن تتجلَّى لي، فأنظرَ إليك وأراك، والآية تدلُّ على جواز رؤية الله تعالى؛ لأنَّ موسى عليه الصلاة والسلام سألها وكان عارفًا بالجائز والممتنع، فلو كانت مُحالًا لَمَا طلبها؛ ولذلك (﴿قَالَ﴾) الله تعالى جوابًا له[7]: (﴿لَن تَرَىٰنِي﴾) ولم يقل: لن أُرى، ولن أُريكَ، ولن تنظر إليَّ، كأنَّه قال: إنَّ المانع ليس إلَّا من جانبك، وإنِّي غير محجوبٍ، بل محتجِبٌ بحجابٍ منك، وهو كونُك فانٍ في فانٍ، وأنا باقٍ ووصفي باقٍ، فإذا جاوزتَ قنطرة الفناء، ووصلت إلى دار البقاء؛ فُزْتَ بمطلوبك، ولا يلزم من نفي ﴿لَن﴾ التَّأبيد، إذ لو قلنا به لقضينا أنَّ موسى لا يراه أبدًا ولا في الآخرة، وكيف وقد ثبت في الحديث المتواتر: أنَّ المؤمنين يَرَون الله تعالى في القيامة؟ فموسى ﷺ أحرى بذلك، وما قيل: إنَّه سأل على لسان قومٍ؛ فمردُودٌ بأنَّ القوم إن كانوا مؤمنين كفاهم مَنعُ موسى، وإلَّا لم يُفِدْهم ذلك؛ كإنكارهم أنَّه قول الله، وروى مُحيي السُّنَّة عن الحسن قال: هاج بموسى الشَّوق، فسأل الرُّؤية فقال: إلهي قد سمعتُ كلامك، فاشتقتُ/ إلى النَّظر إليك، فأرِني أنظر إليك، فلأن أنظرَ إليك ثم أموتَ/ أحبُّ إليَّ من أن أعيشَ ولا أراك (﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى

د٥/٩٥ب
١٢٧/٧

(١) في (د): «أي».
(٢) في (د): «سمع».
(٣) «في»: ليس في (ب) و(س).
(٤) في (ص): «مرتبة».
(٥) في (د): «﴿أَرِنِيٓ﴾».
(٦) في (م): «غير»، وهو تحريف.
(٧) «له»: ليس في (د).

﴿ٱلْجَبَلِ﴾ زَبير[1] الذي هو أشدُّ منك خَلْقًا (﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ﴾) ثبت (﴿مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾) إشارةٌ إلى عدم قدرته على الرُّؤية على وجه الاستدراك، وفي تعليق الرُّؤية على استقرار الجبل دليلٌ للجواز؛ ضرورة أنَّ المعلَّق على الممكن ممكنٌ (﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾) أي: ظهرت عظمته له وقدرته وأمره، وحمل اللَّفظ على المعهود والأكمل أولى، فيجوز أن يخلق الله له حياةً وسمعًا وبصرًا؛ كما جعله محلًّا لخطابه بقوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠] وكما جعل الشَّجرة محلًّا لكلامه، وكلُّ هذا لا يُحيله من يؤمن بأنَّ الله على كل شيءٍ قديرٌ (﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾) مدكوكًا مُفتَّتًا، وعن ابن عبَّاسٍ: صار ترابًا، وعند ابن مردويه: أنَّه ساخ في الأرض، فهو يهوي فيها إلى يوم القيامة، وعند ابن أبي حاتمٍ من حديث أنس بن مالكٍ مرفوعًا: «لمَّا تجلى ربُّه للجبل طارت لعظمته ستَّة أجبُلٍ، فوقعت ثلاثةٌ بالمدينة وثلاثةٌ بمكة؛ بالمدينة أُحُدٌ وورقان ورَضْوى[2]، وبمكَّة: حِراء وثَبير وثَور» قال ابن كثير: وهو حديثٌ غريبٌ، بل مُنْكَرٌ (﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾) مغشيًّا عليه من شدَّة هول ما رأى (﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾) أي: من الغَشْيِ (﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾) أي: أُنزِّهُك وأتوبُ إليك[3] عن أن أطلب[4] الرُّؤية في الدُّنيا أو بغير إذنك، وحسنات الأبرار سيِّئات المقرَّبين، فكانت التَّوبة لذلك، فإنَّ التَّوبة في حقِّ الأنبياء لا تكون عن ذنبٍ؛ لأنَّ منزلتهم العليَّة تُصانُ عن كلِّ ما يحطُّ عن مرتبة الكمال (﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]) بأنَّها لا تُطلَب في الدُّنيا أو بغير الإذن، وسقط لأبي ذر «﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾...» إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾: «الآيةَ».

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﵄ فيما وصله ابن جريرٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه في تفسير[5] قوله تعالى: (﴿أَرِنِىٓ﴾) ﴿أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ أي: (أَعْطِنِي).

٤٦٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى المَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﵁ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ اليَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لُطِمَ وَجْهُهُ وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ؛

---

(١) في هامش (ج): «الزَّبير» بفتح الزاي: اسم الجبل الَّذي كلَّم الله تعالى موسى ﵇ «صحاح».

(٢) في هامش (ج) و(ل): بخطِّ الشَّارح على الرَّاء ضمَّة، وعبارة «القاموس»: رَضوى؛ كـ«سَكْرَى»: فرس وجبلٌ بالمدينة.

(٣) «إليك»: ليس في (ص).

(٤) في (د): «عن طلب».

(٥) «تفسير»: ليس في (د).

إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الأَنْصَارِ لَطَمَ فِي وَجْهِي، قَالَ: «ادْعُوهُ»، فَدَعَوْهُ، قَالَ: «لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي مَرَرْتُ بِاليَهُودِ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، فَقُلْتُ: وَعَلَى مُحَمَّدٍ؟ وَأَخَذَتْنِي غَضْبَةٌ فَلَطَمْتُهُ، قَالَ: «لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جُزِيَ بِصَعْقَةِ الطُّورِ؟».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) البِيكنديُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة (عَنْ عَمْرِو ابْنِ يَحْيَى) بفتح العين (المَازِنِيِّ) بالزَّاي والنُّون، الأنصاريِّ المدنيِّ (عَنْ أَبِيهِ) يحيى بن عمارة (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ اليَهُودِ) قيل: اسمه فِنْحَاص؛ بكسر الفاء وسكون النون وبعد الحاء المهملة ألفٌ فصادٌ مهملةٌ، وعزاه ابن بشكوال لابن إسحاق، وفيه نظرٌ[1] سبق في «الإشخاص» [ح: ٢٤١١] (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لُطِمَ وَجْهُهُ) بضمِّ اللَّام وكسر الطَّاء المهملة مبنيًّا للمفعول، و«وجْهُه»: رفعٌ، مفعولٌ نائبٌ عن الفاعل (وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ؛ إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الأَنْصَارِ/ لَطَمَ فِي[2] وَجْهِي) وهذا يُضعِّف قول الحافظ أبي بكر بن أبي الدُّنيا: إنَّ الذي لطم اليهوديَّ في هذه القصَّة هو أبو بكرٍ الصِّدِّيق؛ لأنَّ ما في «الصَّحيح» أصحُّ وأصرح (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (ادْعُوهُ، فَدَعَوْهُ) فلمَّا حضر (قَالَ) عليه الصلاة والسلام مستفهِمًا منه: (لِمَ لَطَمْتَ وَجْهَهُ؟ قَالَ) الأنصاريُّ: (يَا رَسُولَ اللهِ إِنِّي مَرَرْتُ بِاليَهُودِ) الذي هذا كان فيهم (فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ)[3] في حلفه: (وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى البَشَرِ، فَقُلْتُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «قلت»: (وَعَلَى مُحَمَّدٍ؟) زاد أبو ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «قال: فقلت: وعلى محمَّد؟» (وَأَخَذَتْنِي غَضْبَةٌ) من ذلك (فَلَطَمْتُهُ، قَالَ) عليه الصلاة والسلام، ولأبي ذرٍّ: «فقال»[4] على طريق التَّواضع، أو قبل أن يعلم أنَّه سيِّد ولد آدم: (لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الأَنْبِيَاءِ) أو تخييرًا يؤدِّي إلى تنقيصٍ، أو لا تُقْدِموا على ذلك بأهوائكم وآرائكم، بل بما آتاكم الله من البيان، أو بالنَّظر إلى النبوَّة والرِّسالة، فإنَّ شأنهما لا يختلف باختلاف الأشخاص، بل كلُّهم في ذلك سواءٌ وإن اختلفت مراتبهم (فَإِنَّ النَّاسَ

د٥/١٩٦أ

(١) زيد في (ب): «كما».

(٢) «في»: ليس في (د).

(٣) زيد في (س) و(ص): «أي».

(٤) «ولأبي ذرٍّ فقال»: سقط من (د).

يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ) قال الحافظ ابن كثيرٍ: الظاهر أنَّ هذا الصعق يكون في عَرَصات القيامة، يحصل أمرٌ يصعقون منه، اللهُ أعلم به، وقد يكون ذلك إذا جاء الرَّبُّ لفصل القضاء، وتجلَّى للخلائق الملك الدَّيَّان؛ كما صعق موسى من تجلِّي الرَّبِّ عزَّ وجلَّ؛ ولذا قال نبيُّنا ﷺ: «فلا أدري أفاق قبلي أم جُوزي بنفخة[1] الطُّور[2]». انتهى. لكن في رواية عبد الله بن الفضل: «يُنفَخ في الصُّور، فيصعق من في السَّموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، ثمَّ ينفَخ فيه أخرى فأكون أوَّل من بُعِثَ» [ح: ٣٤١٤]/ وهو معنى قوله هنا: (فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي) فيكون له فضيلةٌ ظاهرةٌ (أَمْ جُزِيَ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «جُوْزِيَ» بإثبات الواو (بِصَعْقَةِ الطُّورِ) فلم يصعق؟ لكن لفظ «يفيق» و«أفاق» إنَّما يُستَعمل في الغَشْي، وأمَّا الموت؛ فيقال فيه: بُعِثَ منه، وصعقة الطُّور لم تكن موتًا، ويُحتَمل أن يكون اللَّفظ على ظاهره، فيكون قاله قبل أن يعلم أنَّه أوَّل من تنشقُّ عنه الأرض، قال الداوديُّ: وقوله: «أوَّل من يُفيق» ليس بمحفوظٍ[3]، والصَّحيح: أوَّل من تنشقُّ عنه الأرض. ١٢٨/٧

٢ م - المَنَّ وَالسَّلْوَى

(﴿ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ [الأعراف: ١٦٠]) وفي نسخةٍ[4]: «باب: ﴿ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾».

٤٦٣٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءُ العَيْنِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) بنُ إبراهيمَ الفراهيديُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عَبْدِ المَلِكِ) بن عُمَيرٍ -بضمِّ العين وفتح الميم- القرشيِّ الكوفيِّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ) بضمِّ الحاء آخِرُه مثلَّثةٌ مصغَّرًا (عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) أحد العشرة رضي الله عنهم (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ:

---

(١) في (ب) و(س): «بصعقة».

(٢) في (د) و(ل): «الصُّور»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «بنفخة الصور» كذا بخطِّه، والَّذي في المتن: «بصعقة الطُّور».

(٣) في (د): «مخفوظًا».

(٤) في (د): «ولأبي ذرٍّ».

د٥/٩٦ب الكَمْأَةُ) بفتح الكاف وسكون/ الميم: نوعٌ (مِنَ المَنِّ) لأنَّه ينبت بنفسه من غير علاجٍ ولا مؤنةٍ؛ كما كان ينزل على بني إسرائيل (وَمَاؤُهَا شِفَاءُ العَيْنِ[1]) إمَّا بخلطه[2] بدواءٍ آخرَ، وإمَّا بمجرَّده، وصوَّبه النَّوويُّ، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «من العين» وله عن الكُشْميهَنيِّ[3]: «شفاءٌ للعين».

وهذا الحديث أخرجه في «الطِّبِّ»[4] [ح: ٥٧٠٨]، ومسلمٌ في «الأطعمة»، والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابن ماجه في «الطِّبِّ»[5].

٣ - بابٌ: ﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾

(بابٌ) بالتَّنوين، وهو ثابتٌ[6] لأبي ذرٍّ (﴿قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾) شاملٌ للعرب وغيرهم؛ كأهل الكتاب (﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾) حالٌ من المجرور بـ«إلى»[7]، وفيه ردٌّ على العيسويَّة من اليهود أتباع عيسى الأصبهانيِّ الزَّاعمين تخصيصَ إرساله[8] ﷺ بالعرب، وقيل: المراد ﴿بِٱلنَّاسِ﴾: العقلاء ومَن تبلغه الدَّعوة (﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾) نصبٌ بـ«أعني»، أو جرٌّ نعتٌ للجلالة، وإن حيل[9] بين النَّعت والمنعوت بما هو مُتَعلِّق المضاف إليه[10]، ومناسبة ذكر السَّموات والأرض هنا الإشعار بأنَّ له تخصيص من شاء بما شاء؛ من تخصيص الرِّسالة وتعميمها (﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾) جملةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، أو بدلٌ من الصِّلة التي هي:

(١) في (د): «للعين».

(٢) في (د): «أن يُخلَط».

(٣) في (د) و(م): «وللحَمُّويي: «من العين»، وللمستملي»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٤) في غير (د) و(م): «الأدب»، وليس بصحيحٍ. وكذا في (ج) وفي هامشها: صوابه «الطب».

(٥) زيد في (د): «وهو ساقطٌ لأبي ذرٍّ»، وهو سبق نظرٍ.

(٦) في (د) و(م): «ساقطٌ»، وليس بصحيحٍ.

(٧) في هامش (ل): هو قوله: ﴿إِلَيْكُمْ﴾. «منه».

(٨) في (د): «رسالته».

(٩) في (ج): «فصل»، وبهامشها: بخطِّه: «حيل».

(١٠) في هامش (ج) و(ل): وهو ﴿إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾. «منه».

﴿لَهُۥ(١) مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ولقائلٍ أن يقول: الأولى الاستئناف، ويكون كالجواب لمن سأل: لماذا اختصَّ بذلك؟ فأجيب بأنَّه المتوحِّد بالألوهيَّة، وقوله: (﴿يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾) يَجري مَجرى الدليل على ذلك (﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ﴾) الذي لا يخطُّ كتابًا بيده ولا يقرؤه، وقد وُلِدَ في قومٍ أُمِّيِّين، ونشأ بين أظهرهم في بلدٍ ليس به عالمٌ يعرف أخبار الماضين، ولم يخرج في سفرٍ ضاربًا إلى عالِمٍ فيعكف عليه، فجاءهم بأخبار التَّوراة والإنجيل والأُمم الماضية إلى غير ذلك من العلوم التي تعجز عن بلوغها القوى البشرية، ممَّا لا يُرتاب أنَّه أمرٌ إلهيٌّ ووحيٌ سماويٌّ (﴿ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾) المنزَّلة عليه وعلى سائر الرُّسل؛ من كتبٍ ووحيٍ، وقراءة: ﴿وَكَلِمَتُهُۥ﴾ -بالإفرادُ- يراد بها الجِنس، أو القرآن، أو عيسى، وفي حديث عبادة بن الصَّامت عند البخاريِّ [ح: ٣٤٣٥] مرفوعًا: «من قال(٢): أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمَّدًا عبده ورسوله، وأنَّ عيسى عبد الله ورسوله وكلمته...» الحديث، قال في الأنوار: أُريد بالكلمة في الآية عيسى؛ تعريضًا باليهود، وتنبيهًا على أنَّ من لن يؤمن به لم يُعتَبر إيمانهُ، وقال غيره: لعلَّه أراد كلمة «كُنْ»، وخُصَّ بها عيسى؛ لأنَّه لم يوجد بغيرها، وإن كان غيره(٣) كذلك؛ لكنه يُنسَب إلى نُطفة الأب في الجملة (﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾) اسلكوا طريقه، واقتفوا أثره(٤) (﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]) إلى الصِّراط المستقيم، وسقط لغير أبي ذرٍّ لفظ «باب» وله من قوله: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾...» إلى آخرها، وقال بعد قوله: ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾: «الآيةَ» وثبت ذلك للباقين.

٤٦٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ قَالَا: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ العَلَاءِ بْنِ زَبْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: كَانَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مُحَاوَرَةٌ، فَأَغْضَبَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ، فَانْصَرَفَ عَنْهُ عُمَرُ مُغْضَبًا، فَاتَّبَعَهُ أَبُو بَكْرٍ يَسْأَلُهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ، فَلَمْ يَفْعَلْ، حَتَّى أَغْلَقَ بَابَهُ فِي وَجْهِهِ، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ -فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: وَنَحْنُ عِنْدَهُ- فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَمَّا

(١) ﴿لَهُۥ﴾: سقط من (ص).

(٢) «من قال»: ليس في (د).

(٣) «غيره»: سقط من (ص).

(٤) في هامش (ل): جئتُ في أَثَرِه -بفتحتين- وإِثْرِه؛ بكسر الهمزة والسُّكون؛ أي: تَبعتُه عن قرب. «مصباح».

صَاحِبُكُمْ هَذَا؛ فَقَدْ غَامَرَ»، قَالَ: وَنَدِمَ عُمَرُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ، فَأَقْبَلَ حَتَّى سَلَّمَ، وَجَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَصَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ الخَبَرَ، قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: وَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ: وَاللهِ -يَا رَسُولَ اللهِ- لَأَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟ هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟ إِنِّي قُلْتُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ» قَالَ أبو عَبْدِ الله: غَامَرَ: سَبَقَ بِالخَيْرِ.

د٥/١٩٧أ وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (عَبْدُ اللهِ)/ غير منسوبٍ عند الأكثرين[1]، وعند ابن السَّكن عن الفَرَبْريِّ عن البخاريِّ: «عبد الله بن حمَّاد» وبذلك جزم أبو نصرٍ الكلاباذيُّ وغيره، وعبد الله هذا هو الآمُليُّ؛ بمدِّ الهمزة وضمِّ الميم المخفَّفة، وهو من تلامذة[2] البخاريِّ، وكان يورِّق بين يديه، وكان حافظًا، وشارك البخاريَّ في كثيرٍ من شيوخه، ١٢٩/٧ وروايته عنه هنا من رواية الأكابر عن الأصاغر، قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ/ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الدِّمشقيُّ من شيوخ المؤلِّف (وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ) البُنِّيُّ[3] -بضمِّ الموحَّدة وتشديد النُّون المكسورة- والبُرْديُّ -بضمِّ الموحَّدة وسكون الرَّاء- الكوفيُّ، قدم مصر وسكن الفيُّوم[4]، وليس له في البخاريِّ غير[5] هذا الحديث (قَالَا: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) أبو العبَّاس الدِّمشقيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ العَلَاءِ) -بفتح العين والمدِّ- (ابْنِ زَبْرٍ) بفتح الزَّاي وسكون الموحَّدة، الرَّبَعيُّ: بفتح الرَّاء والموحَّدة وبالعين المهمَلة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ الموحَّدة وسكون المهملة، و«عُبَيد الله»: بضمِّ العين مصغَّرًا، الحضرميُّ الشَّاميُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو إِدْرِيسَ) عائذ الله (الخَوْلَانِيُّ) بالخاء المعجَمة المفتوحة والنُّون (قَالَ: سَمِعْتُ

---

(١) في (د): «الأكثر».

(٢) في هامش (ل): التِّلميذ: يُجمَع على تَلاميذ، فإنَّ «فِعليل» يُجمَع على «فَعَاليل»؛ كبِرْطيل وبَراطيل، وقِنْديل وقناديل... إلى آخره، من «رسالة لعبد القادر أفندي البغداديِّ».

(٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «البُنِّيُّ»: هذه النسبة إلى البنِّ؛ وهو شيء من الكواميخ. انتهى. «لباب»، وزاد في هامش (ل): وفي «المصباح»: الكامَخ؛ بفتح الميم وربَّما كُسِرت، معرَّب: وهو ما يؤتدم به، يقال له: المُرِّيُّ، ويقال: هو الرديء منه، والجمع: كَوامِخ.

(٤) في هامش (ل): عبارة «التَّقريب»: موسى بن هارون القيسيُّ البُرْديُّ -بضمِّ الموحدة- الكوفيُّ، صدوق ربَّما أخطأ، من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين بالفيُّوم من أرض مصر.

(٥) في (ص): «سوى».

أَبَا الدَّرْدَاءِ) عويمرًا الأنصاريَّ رضي الله عنه (يَقُولُ: كَانَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ) رضي الله عنهما (مُحَاوَرَةٌ) بالحاء والرَّاء المهمَلتين (فَأَغْضَبَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ) رضي الله عنهما (فَانْصَرَفَ عَنْهُ عُمَرُ) حال كونه (مُغْضَبًا، فَاتَّبَعَهُ أَبُو بَكْرٍ يَسْأَلُهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ، فَلَمْ يَفْعَلْ، حَتَّى أَغْلَقَ بَابَهُ فِي وَجْهِهِ) غايةٌ لسؤال أبي بكرٍ عمر (فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم -فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: وَنَحْنُ عِنْدَهُ-) عليه الصلاة والسلام (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَمَّا صَاحِبُكُمْ هَذَا) يعني: أبا بكرٍ (فَقَدْ غَامَرَ) بالغين المعجَمة وبعدها ألفٌ فميمٌ ثمَّ راءٌ، أي: خاصَمَ وغاضَبَ وحاقَدَ، وفي «مناقب أبي بكر» [ح:٣٦٦١]: أقبل أبو بكرٍ آخِذًا بطرف ثوبه حتَّى أبدى عن ركبتيه[1]، فقال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «أمَّا صاحبُكم[2]؛ فقد غامر» فَسلَّمَ وقال: إنِّي كان بيني وبين ابن الخطَّاب شيءٌ، فأسرعتُ إليه، ثم ندمتُ، فسألتُه أن يغفرَ لي، فأبى عليَّ، فأقبلت إليك[3]، فقال: «يغفر الله لك يا أبا بكرٍ» ثلاثًا (قَالَ) أبو الدَّرداء: (وَنَدِمَ عُمَرُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ) من عدم استغفاره لأبي بكرٍ رضي الله عنهما[4] (فَأَقْبَلَ حَتَّى سَلَّمَ، وَجَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَقَصَّ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم الخَبَرَ) الذي كان بينه وبين الصِّدِّيق (قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: وَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) وفي «المناقب» [ح:٣٦٦١]: «فجعل وجهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يتمعَّر» أي: يتغيَّر من شدَّة الغضب (وَجَعَلَ/ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ) وهو جاثٍ على ركبتيه مُشفِقًا أن ينالَ عمر من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم ما يكره: (وَاللهِ -يَا رَسُولَ اللهِ- لَأَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ) من عمر في ذلك (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟ هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟) مرَّتين، و«تاركو» بغير نونٍ مضافًا لـ«صاحبي»، مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارِّ والمجرور؛ كقراءة ابن عامرٍ[5]: ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام:١٣٧] ببناء ﴿زُيِّنَ﴾ للمفعول، ورفع ﴿قَتْلُ﴾ ونصب ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ وجرِّ ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ وهي قراءةٌ متواترةٌ، وتضعيفُ أهل العربيَّة لها[6]

د٥/٩٧ب

---

(١) في (د): «ركبته».

(٢) «أمَّا صاحبكم»: مثبتٌ من (ب) و(س) و(ل)، وزيد فيها: «هذا»، وفي هامش (ج) و(ل): سقط «أمَّا صاحبكم» من قلم المؤلِّف، وهي ثابتة في «المناقب».

(٣) في (ج) و(ل): «إليه»، وفي هامشهما: قوله: «إليه» كذا بخطِّه هنا، وتقدم بلفظ: «إليك» كما في المتون.

(٤) زيد في (د): «قال».

(٥) زيد في (د): «وابن كثير»، وليس بصحيحٍ.

(٦) «لها»: ليس في (ص).

للفصل إنَّما هو لاعتقادهم أنَّ القراءات[1] بحسب وجوه[2] العربيَّة، وهو خطأٌ؛ فالعربيَّة تُصَحَّح[3] بالقراءة، لا القراءة بالعربيَّة، وقد أشبعتُ[4] الكلام في مبحث ذلك في كتابي في «القراءات الأربعة عشر» وتقديم الجارِّ يفيد الاختصاص، وفي رواية أبي ذرٍّ: «تاركون لي» بالنون على الأصل (إِنِّي قُلْتُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] فَقُلْتُمْ[5]: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ) وهذا -كما مرَّ قريبًا- خطابٌ عامٌّ[6] يردُّ على العيسويَّة من اليهود المصدِّقين ببعثته إلى العرب، لا إلى بني إسرائيل؛ لأنَّا نقول: إنَّهم أقرُّوا بأنَّه رسولٌ[7]، وإذا كان كذلك؛ كان صادقًا في كلِّ ما يدَّعيه، وقد ثبت بالتَّواتر وبظاهر هذه الآية أنَّه كان يدَّعي عموم رسالته، فوجب تصديقُهُ، وبطل قولُهم: إنَّه كان مبعوثًا لا لبني إسرائيل.

وهذا الحديثُ من أفراد المؤلِّف.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ) -هو البخاريُّ- في تفسير: (غَامَرَ) أي: (سَبَقَ بِالخَيْرِ) بالتَّحتيَّة السَّاكِنة، كذا فسَّره، والذي في «الصَّحاح» و«النِّهاية» أي: خاصَمَ، أي: دخل في غَمْرة الخُصومة؛ وهي معظمها، والمغامِر: الذي يرمي بنفسه في الأمور المُهلِكة، وقيل: هو من الغِمْر؛ بالكسر؛ وهي[8] الحِقْد، أي: حاقَدَ غيره، وقد مرَّ نَحْوه، وهذا ثابتٌ في رواية أَبَوي الوقت وذرٍّ، ساقطٌ لغيرهما، قال في «المشارِق»: كذا فسَّره المُستملي عن البخاريِّ، وهو يدلُّ على أنَّه ساقطٌ للحَمُّويي/ والكُشْميهَنيِّ على ما لا يخفى. ١٣٠/٧

٤ - باب قوله: ﴿حِطَّةٌ﴾

(باب قوله: ﴿حِطَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٦١]) كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره: «﴿وَقُولُواْ[9] حِطَّةٌ﴾» بغير ذكر

---

(١) في (د): «القرآن».

(٢) في (د): «وجود»، وهو تحريفٌ.

(٣) في (د): «تصحُّ».

(٤) في (د): «أشبعنا».

(٥) في (ص): «فقلت».

(٦) في (د): «من خطابِ عُلِمَ»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٧) زيد في (د): اسم الجلالة.

(٨) في (د): «وهو».

(٩) في (د): «وقوله»، وليس بصحيحٍ.

«باب» وبزيادة: «﴿وَقُولُوا﴾» و﴿حِطَّةٌ﴾[1]: رفعٌ خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: مسألتنا حطَّةٌ، والأصل: حُطَّ عنَّا ذنوبنا.

٤٦٤١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ فَبَدَّلُوا؛ فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ، وَقَالُوا: حَبَّةٌ فِي شَعَرَةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِسْحَاقُ) بن إبراهيم الحنظليُّ بن رَاهُوْيَه قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّام قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ (عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ) بتشديد الميم الأولى، و«مُنَبِّه» بتشديد الموحَّدة المكسورة، أخي وَهْبٍ (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ) لمَّا خرجوا من التِّيه: (﴿ادْخُلُوا الْبَابَ﴾) باب بيت[2] المقدس (﴿سُجَّدًا﴾) شُكْرًا لله على نعمة الفتح وإنقاذهم من التِّيه، وفسَّر[3] ابن عبَّاسٍ السُّجود هنا بالرُّكوع[4] (﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾) بالرَّفع (﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]) وسقط قوله: «﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾» في رواية «سورة البقرة» [ح:٣٤٠٣] (فَبَدَّلُوا) أي: غيَّروا (فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِهِمْ) بفتح الهمزة وسكون المهملة: أوراكِهم (وَقَالُوا: حَبَّةٌ فِي شَعَرَةٍ) بفتح العين، وللكُشْميهنيِّ: «في شَعِيْرَةٍ» بكسر العين وزيادة تحتيَّةٍ، فبدَّلوا السُّجود بالزَّحف، وبدلَّوا قول: ﴿حِطَّةٌ﴾ بقول[5]: «حبَّة» بحاءٍ مهملةٍ[6] مفتوحةٍ فموحَّدة، وزادوا: «في شَعيرةٍ» أو «شَعَرةٍ».

ه٥/١٩٨أ

وهذا الحديث قد سبق في «البقرة»[7] [ح:٣٤٠٣].

(١) في (د): «وزيادة ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ وقوله: ﴿حِطَّةٌ﴾».

(٢) في غير (ب) و(س): «بلد».

(٣) زيد في (د): «عن».

(٤) في (ج) و(د) و(م): «الرُّكوع هنا بالسُّجود»، وليس بصحيحٍ. وفي هامش (ج): كذا بخطِّه، وفيه قلبٌ على ما لا يخفى.

(٥) «بقول»: سقط من (ص) و(م).

(٦) في (د): «أي».

(٧) في غير (ب) و(س): «بالبقرة».

٥ - باب ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ العُرْفُ: المَعْرُوفُ

(باب) قوله تعالى لنبيِّه ﷺ: (﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾) أي: الفضل وما أتى[1] من غير كلفةٍ (﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾) المعروف، كما يأتي إن شاء الله تعالى (﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]) كأبي جهلٍ وأصحابه، وكان هذا قبل الأمر بالقتال (العُرْفُ): هو (المَعْرُوفُ) المستحسَن من الأفعال.

٤٦٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَدِمَ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ، فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الحُرِّ بْنِ قَيْسٍ، وَكَانَ مِنَ النَّفَرِ الَّذِينَ يُدْنِيهِمْ عُمَرُ، وَكَانَ القُرَّاءُ أَصْحَابَ مَجَالِسِ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ، كُهُولًا كَانُوا أَوْ شُبَّانًا، فَقَالَ عُيَيْنَةُ لِابْنِ أَخِيهِ: يَا بْنَ أَخِي؛ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الأَمِيرِ، فَاسْتَأْذِنْ لِي عَلَيْهِ قَالَ: سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَاسْتَأْذَنَ الحُرُّ لِعُيَيْنَةَ، فَأَذِنَ لَهُ عُمَرُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ؛ قَالَ: هِيْ يَا بْنَ الخَطَّابِ، فَوَاللهِ مَا تُعْطِينَا الجَزْلَ، وَلَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالعَدْلِ، فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى هَمَّ بِهِ، فَقَالَ لَهُ الحُرُّ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؛ إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ وَإِنَّ هَذَا مِنَ الجَاهِلِينَ. وَاللهِ مَا جَاوَزَهَا عُمَرُ حِينَ تَلَاهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (حَدَّثَنَا) وفي الفرع كأصله: «أخبرنا» (شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ) بضمِّ العين (بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ) بن مسعودٍ: (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَدِمَ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ) بضمِّ الحاء مصغَّرًا، الفزاريُّ (فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الحُرِّ بْنِ قَيْسٍ) أي: ابن حصنٍ (وَكَانَ مِنَ النَّفَرِ الَّذِينَ[2] يُدْنِيهِمْ) أي: يقرِّبهم (عُمَرُ) بن الخطاب رضي الله عنه (وَكَانَ القُرَّاءُ أَصْحَابَ مَجَالِسِ عُمَرَ وَمُشَاوَرَتِهِ[3] كُهُولًا) جمع كَهْلٍ؛ وهو الذي وَخَطَهُ الشَّيب[4] (كَانُوا أَوْ شُبَّانًا) بضمِّ الشِّين المعجمة[5] وتشديد الموحَّدة، وللكُشْميهنيِّ: «أو شَبَابًا» بفتح الشِّين

(١) في (د): «أوتي».

(٢) في (د): «الذي».

(٣) في غير (د): «ومشوراته».

(٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «وخَطَه الشَّيب»؛ كـ«وَعَدَه»: خالطه، أو فشا شيبُهُ، أو استوى سَوَادُهُ وبياضه. «قاموس».

(٥) «المعجمة»: ليس في (د)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

المعجمة، وبموحَّدتين[1] الأولى مخفَّفةٌ (فَقَالَ عُيَيْنَةُ لِابْنِ أَخِيهِ) الحرِّ بن قيسٍ: (يَا ابْنَ أَخِي؛ لَكَ وَجْهٌ) وَجيهٌ، ولأبي ذرٍّ: «هل لك وجهٌ» (عِنْدَ هَذَا الأَمِيرِ، فَاسْتَأْذِنْ لِي عَلَيْهِ، قَالَ)[2] الحرُّ: (سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَاسْتَأْذَنَ الحُرُّ لِعُيَيْنَةَ، فَأَذِنَ لَهُ عُمَرُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ؛ قَالَ: هِيْ) بكسر الهاء وسكون الياء[3]، كلمة تهديدٍ، وقيل: هي ضميرٌ، وهناك محذوفٌ، أي: هي داهيةٌ (يَا بْنَ الخَطَّابِ، فَوَاللهِ مَا تُعْطِينَا الجَزْلَ) بفتح الجيم وسكون الزَّاي، أي: ما تُعطينا العطاء الكثير (وَلَا تَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالعَدْلِ، فَغَضِبَ عُمَرُ) رضي الله عنه (حَتَّى هَمَّ بِهِ) وكان شديدًا في الله، ولأبي الوقت: «حتى همَّ أن يوقِعَ به» (فَقَالَ لَهُ الحُرُّ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] وإِنَّ هَذَا مِنَ الجَاهِلِينَ/. وَاللهِ مَا جَاوَزَهَا) أي: ما جاوزَ الآيةَ المتلوَّة، أي: لم يتعدَّ العملَ بها (عُمَرُ حِينَ تَلَاهَا عَلَيْهِ) الحُرُّ (وَكَانَ وَقَّافًا عِنْدَ كِتَابِ اللهِ) لا يتجاوز حكمه. د٥/٩٨ب

وهذا الحديث من أفراده، وأخرجه أيضًا في «الاعتصام» [ح: ٧٢٨٦].

٤٦٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ قَالَ: مَا أَنْزَلَ اللهُ إِلَّا فِي أَخْلَاقِ النَّاسِ.

٤٦٤٤ - وَقَالَ عَبْدُ اللهِ ابْنُ بَرَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: أَمَرَ اللهُ نَبِيَّهُ صلى الله عليه وسلم أَنْ يَأْخُذَ العَفْوَ مِنْ أَخْلَاقِ النَّاسِ. أَوْ كَمَا قَالَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (يَحْيَى) غير منسوبٍ، قال ابن السَّكَن: «يحيى بن موسى» يعني: المعروف بختٍّ، وقال المُستملي: «يحيى بن جعفرٍ» يعني[4]: البِيكنديَّ، ورجَّحه ابن حجرٍ، قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجرَّاح الرُّؤاسيُّ -براءٍ مضمومةٍ فهمزةٍ فسينٍ مهملةٍ- الكوفيُّ الحافظ العابد[5] (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزُّبير بن العوَّام

---

(١) في (د): «والموَّحدتين».

(٢) في هامش (ج): في «الفرع المزِّيِّ» فقط: «فقال».

(٣) زيد في (د): «هي»، وقوله: «الياء»: ليس في (ل)، وفي هامشها: قوله: «وسكون» كذا بخطِّه، ولعلَّ الياء سقطت من قلم المؤلِّف.

(٤) «يعني»: ليس في (د).

(٥) زيد في (د): «قال».

(عَنْ) أخيه (عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام، وسقط لأبي ذرٍّ «عبد الله» أنَّه قال في قوله تعالى: (﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] قَالَ: مَا أَنْزَلَ اللهُ) أي: هذه الآية (إِلَّا فِي أَخْلَاقِ[1] النَّاسِ).

١٣١/٧ (وَقَالَ عَبْدُ اللهِ ابْنُ بَرَّادٍ) بفتح الموحَّدة وتشديد الرَّاء وبعد الألف/ مهملةٌ، وهو عبد الله ابن عامر بن برَّاد بن يوسف بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعريِّ، ونسبه إلى جدِّه لشهرته به (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا أبو أسامة: قال هِشَامٌ» (عَنْ أَبِيهِ)[2] عروة بن الزُّبير[3] (عَنْ) أخيه (عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ) أنَّه (قَالَ: أَمَرَ اللهُ) تعالى (نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ العَفْوَ مِنْ أَخْلَاقِ النَّاسِ. أَوْ كَمَا قَالَ) وقد اختُلِف على[4] هشام في هذا الحديث، فوصله بعضُهم كالإسماعيليِّ، وقال سعيد بن أبي عَروبة عن قتادة: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾... [الأعراف: ١٩٩] إلى آخره: هذه[5] أخلاقٌ أمر الله تعالى بها نبيَّه ﷺ، ودلَّه عليها، فأمره أن يأخذ الفضل من أخلاقهم بسهولةٍ من غير تشديدٍ، ويدخل فيه ترك التَّشديد[6] بما[7] يتعلَّق بالحقوق الماليَّة، وكان هذا قبل الزَّكاة، وروى ابن جريرٍ وابن أبي حاتمٍ جميعًا عن أُمَيٍّ[8] قال: لمَّا أنزل الله على نبيِّه ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ الآية؛ قال رسول الله ﷺ: «ما هذا يا جبريل؟! قال: إنَّ الله أمرك أن تعفو عمَّن ظلمك، وتعطيَ مَن حرَمك، وتصِلَ مَن قطعك»، وهو مرسلٌ له شواهدُ من وجوهٍ[9] أُخَر، كما قاله الحافظ ابن كثيرٍ، وهو مطابقٌ للفظ الآية؛ لأنَّ وصل القاطع عفوٌ عنه، وإعطاء من حُرِمَ أمرٌ بالمعروف، والعفو عن الظَّالم إعراضٌ عن الجاهل، فالآية مشتملةٌ على مكارم الأخلاق فيما يتعلَّق بمعاملة

---

(١) في (م): «الاختلاف»، وهو تحريفٌ.

(٢) «أبيه»: سقط من (م).

(٣) «ابن الزُّبير»: سقط من (د).

(٤) في (د): «عن».

(٥) في (د): «وهذه الآية».

(٦) في (ب): «التشدُّد».

(٧) في (د): «ممَّا».

(٨) في غير (د): «أُبيٍّ»، وفي هامش (ج) و(ل): في «التبصير»: «أُمَيٍّ»؛ بالضمِّ وفتح الميم المخففة بعدها ياء ثقيلة: هو ابن ربيعة الصيرفيُّ الكوفيُّ، عن الشَّعبيِّ معروف. «تبصير».

(٩) في (ل): «له شواهد وجوه»، وفي هامشها: قوله: «له شواهد وجوه» كذا بخطِّه، ولعلَّ لفظة «مِنْ» سقطت من قلمه بعد قوله: «له شواهد».

الناس؛ ولذا قال جعفرٌ الصَّادق: ليس في القرآن آيةٌ أجمع لمكارم الأخلاق منها، قال بعض الكُبَراء: النَّاس رجلان: محسنٌ فخُذْ ما عفا لك من إحسانه، ولا تكلِّفه فوق طاقته، ومسيءٌ فمُرْه بالمعروف، فإن تمادى على ضلاله، واستعصى عليك، واستمرَّ في جهله؛ فأعرِض عنه؛ فلعل ذلك يردُّه؛ كما قال/ تعالى: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[1] [المؤمنون: ٩٦]. د٥/١٩٩

﴿٨﴾ سُورَةُ الأَنْفَالِ

بسم الله الرحمن الرحيم

(سُورَةُ الأَنْفَالِ) مدنيَّةٌ، وآيُها ستٌّ وسبعون، وثبت لفظ «سورة» لأبي ذرٍّ.

(بسم الله الرحمن الرحيم) سقط لفظ البسملة[2] لغير أبي ذرٍّ.

١ - قَوْلُهُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الأَنْفَالُ: المَغَانِمُ. قَالَ قَتَادَةُ: ﴿رِيحُكُمْ﴾: الحَرْبُ، يُقَالُ: نَافِلَةٌ: عَطِيَّةٌ.

(قَوْلُهُ) تعالى: (﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾) من حضر بدرًا[3] (﴿عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾) أي: عن حكمها؛ لاختلافٍ وقع بينهم فيها، يأتي ذكرُه إن شاء الله تعالى (﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾) يقسمها ﷺ على ما يأمره الله تعالى به[4] (﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾) في الاختلاف (﴿وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]) أي: الحال التي بينكم إصلاحًا يحصل به الألفة والاتِّفاق، وذلك بالمواساة[5] والمساعدة في الغنائم، وسقط قوله: «﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﷺ فيما وصله من طريق عليٍّ[6] بن أبي طلحة عنه: (الأَنْفَالُ): هي (المَغَانِمُ)[7] كانت لرسول الله ﷺ خالصةً، ليس لأحدٍ فيها شيءٌ، وقيل: سُمِّيت الغنائم

(١) زيد في (د): ﴿ٱلسَّيِّئَةَ﴾.

(٢) في (د): «سقطت البسملة».

(٣) «من حضر بدرًا»: سقط من (ص).

(٤) «به»: مثبتٌ من (د) و(م).

(٥) في (ص): «بالمساواة».

(٦) «عليّ»: سقط من (د).

(٧) في (د): «الغنائم».

أنفالًا؛ لأنَّ المسلمين فُضِّلوا بها على سائر الأُمم الذين لم تحلَّ لهم، وسُمِّي التطوُّع نافلةً؛ لزيادته على الفرض، و«يعقوب» لكونه زيادةً على ما سأل، وفي الاصطلاح: ما شرطه الإمام لمن يباشر خطر التقدُّم طليعةً، وكشرط السَّلَب للقاتل.

(قَالَ قَتَادَةُ) فيما رواه عبد الرَّزَّاق في قوله تعالى: ﴿وَتَذْهَبَ﴾ (﴿رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]) أي: (الحَرْبُ) وقيل: المراد الحقيقة، فإنَّ النصر لا يكون إلا بريحٍ يبعثها الله تعالى، وفي الحديث: «نُصِرت بالصَّبا» [ح: ١٠٣٥، ٣٢٠٥، ٣٣٤٣، ٤١٠٥] (يُقَالُ: نَافِلَةٌ) أي: (عَطِيَّةٌ).

٤٦٤٥ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: سُورَةُ الأَنْفَالِ، قَالَ: نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ. ﴿الشَّوْكَةِ﴾: الحَدُّ. ﴿مُرْدِفِينَ﴾: فَوْجًا بَعْدَ فَوْجٍ، رَدِفَنِي وَأَرْدَفَنِي: جَاءَ بَعْدِي. (ذُوقُوا): بَاشِرُوا وَجَرِّبُوا، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذَوْقِ الفَمِ. ﴿فَيَرْكُمَهُ﴾: يَجْمَعُهُ. (شَرِّدْ) فَرِّقْ. ﴿وَإِن جَنَحُواْ﴾: طَلَبُوا، السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلَامُ وَاحِدٌ. ﴿يُثْخِنَ﴾: يَغْلِبَ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مُكَآءً﴾: إِدْخَالُ أَصَابِعِهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ، ﴿وَتَصْدِيَةً﴾: الصَّفِيرُ. ﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾: لِيَحْبِسُوكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) صاعقة قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) سَعْدويه البغداديُّ قال: (أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ) بضمِّ الهاء وفتح المعجمة مصغَّرًا، ابن بشيرٍ الواسطيُّ قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، جعفر بن أبي وحشيَّة إياسٍ الواسطيُّ[1] (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) أنَّه (قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: سُورَةُ الأَنْفَالِ) ما سبب نزولها؟ (قَالَ: نَزَلَتْ فِي) غزوة (بَدْرٍ). وروى أبو داود والنَّسائيُّ وابن جرير وابن مردويه -واللَّفظ له- وابن حِبَّان والحاكم، من طرقٍ عن داود بن أبي هندٍ عن عكرمة عن ابن عبَّاسٍ قال: لمَّا كان يوم بدرٍ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من صنع كذا وكذا؛ فله كذا وكذا»، فتسارع[2] في ذلك شبَّان الرجال، وبقي الشُّيوخ تحت الرَّايات، فلمَّا كانت الغنائم؛ جاؤوا يطلبون الذي جُعِلَ لهم/، فقالت[3] الشُّيوخ: لا تستأثِروا علينا؛ فإنَّا كنَّا ردءًا لكم، لو انكشفتم؛ ١٣٢/٧

(١) قوله: «قال: أَخْبَرَنَا أبو بِشْرٍ بكسر الموحَّدة ... وحشيَّة إياسٍ الواسطيُّ»، سقط من (د).

(٢) في (د): «فتنازع».

(٣) في (س) و(ص): «فقال» وزيد في (م): «لهم».

فِئتُم(1)، فتنازعوا، فأنزل الله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾... إلى قوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١].

(﴿ٱلشَّوْكَةِ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ(2)﴾ [الأنفال: ٧] (الحَدُّ) بالحاء المهملة، أي: تُحبُّون أنَّ الطَّائفة التي لا حدَّ لها ولا مَنَعة ولا قتال -وهي العير- تكون(3) لكم(4)، وتكرهون ملاقاة النَّفير لكثرة عَدَدهم/ وعُدَدهم، وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ. د٥/٩٩ب

وقوله: (﴿مُرْدِفِينَ﴾(5) [الأنفال: ٩]) بكسر الدال، أي: متَّبعين، من أردفته إذا اتَّبعته أو جئت بعده (فَوْجًا بَعْدَ فَوْجٍ) يقال: (رَدِفَنِي) بكسر الدَّال (وَأَرْدَفَنِي) أي: (جَاءَ بَعْدِي) وعن ابن عبَّاسٍ: وراء كلِّ مَلَكٍ مَلَكٌ، وعنه -ممَّا رُوي من طريق عليِّ بن أبي طلحة- قال: وأمدَّ الله تعالى نبيَّه ﷺ والمؤمنين بألفٍ من الملائكة، وكان جبريل في خمس مئةٍ من الملائكة مجنِّبةٍ(6)، وميكائيل في خمس مئةٍ مجنِّبةٍ.

(ذُوقُوا) يريد قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾ [الأنفال: ١٤] أي: (بَاشِرُوا وَجَرِّبُوا) أي: العذابَ العاجل؛ من ضرب الأعناق، وقطع الأطراف (وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذَوْقِ الفَمِ).

وقوله: (﴿فَيَرْكُمَهُ﴾ [الأنفال: ٣٧]) قال أبو عُبيدة: أي: (يَجْمَعُهُ) ويضمَّ بعضه على بعضٍ، أو يجعل الكافر مع ما أنفق للصدِّ عن سبيل الله إلى جهنَّم؛ ليكون المال عذابًا عليه؛ لقوله(7) تعالى: ﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ﴾ [التَّوبة: ٣٥].

(شَرِّدْ) يريد قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧] قال أبو عبيدة أي: (فَرِّقْ) وقال عطاء(8): غلِّظ عقوبتهم وأثخِنْهم قتلًا؛ ليخافَ مَن سواهم مِن(9) العدوِّ.

---

(1) في (د): «فشلتم»، وفي هامش (ل): قوله: «فِئتُم» كذا بخطِّه، والَّذي في «أبي داود» وغيره: «لفئتم» بزيادة لام.
(2) ﴿تَكُونُ لَكُمْ﴾: مثبتٌ من (د).
(3) في (ص) و(م): «يكون».
(4) في (د): «لهم»، وهو تحريفٌ.
(5) في هامش (ل): الَّذي في خطِّ المزيِّ بفتح الدَّال مصحَّحًا عليه.
(6) في هامش (ل): مُجَنِّبة الجيش: التي تكون في الميمنة والميسرة، وهما مُجَنِّبتان، والنُّون مكسورة مشدَّدة. «نهاية». وبنحوه في هامش (ج).
(7) في (س) و(ص): «لقوله».
(8) في (ص): «أبو عبيدة»، وليس بصحيحٍ.
(9) «من»: ليس في (س) و(ص).

(﴿وَإِن جَنَحُواْ﴾) أي: (طَلَبوا، السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلَامُ[1] وَاحِدٌ) وهذا ثابتٌ للأبوين ﴿لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦٧] للصُّلح.

(﴿يُثْخِنَ ﴾) ﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧] قال أبو عبيدة أي: (يَغْلِبَ) بكثرة القتل في العدوِّ والمبالغة فيه حتَّى يذلَّ الكفر ويعزَّ الإسلام.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا﴾ (﴿مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥]): هو (إِدْخَالُ أَصَابِعِهِمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ، ﴿وَتَصْدِيَةً﴾: الصَّفِيرُ) كذا رواه عبد بن حميدٍ عن مجاهدٍ، وعن ابن عمر -ممَّا رواه ابن جريرٍ-: المُكَاء: الصَّفير، والتَّصدية: التَّصفيق، وعن ابن عبَّاسٍ -ممَّا[2] رواه ابن أبي حاتمٍ-: «كانت قريشٌ تطوف بالبيت عُراةً، تُصفِّر وتُصفِّق».

(﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]) أي: (لِيَحْبِسُوكَ) وما رُوِي عن عبيد بن عميرٍ[3]: أنَّ قريشًا لمَّا ائتمروا بالنبيِّ ﷺ ليُثْبِتوه أو يقتلوه أو يُخرِجوه؛ قال له عمُّه أبو طالبٍ: هل تدري ما ائتمروا بك؟ قال: «يريدون أن يَسْحَرُوني[4] أو يَقْتلوني أو يُخْرجوني»، فقال: مَن أخبرك بهذا؟ قال: «ربِّي...» الخبر[5] إلى آخره تعقَّبه ابن كثيرٍ بأنَّ ذكر أبي طالبٍ فيه غريبٌ جدًّا، بل مُنْكَرٌ؛ لأنَّ هذه الآية مدنيَّةٌ، وهذه القصَّة إنَّما كانت ليلة الهجرة بعد موت أبي طالبٍ بنحو ثلاث سنين، وذكر ابن إسحاق عن ابن عبَّاسٍ: أنَّهم اجتمعوا في دار النَّدوة، فدخل عليهم إبليس في صورة شيخٍ نجديٍّ، فقال بعضُهم: تحبسونه في بيتٍ وتسدُّون منافذه[6] غيرَ كوَّةٍ تُلقون إليه طعامه وشرابه منها[7] حتَّى يموت، فقال إبليس: بئس الرَّأي؛ يأتيكم من يُقاتلكم من قومه ويُخلِّصه من أيديكم، وقال هشام بن عمرٍو: رأيي أن تحملوه

---

(١) في (د): «والسَّلامة».

(٢) في (د): «فيما».

(٣) في (م): «عُمر»، وهو تحريفٌ.

(٤) في (ب) و(س): «يسجنوني»، وفي (د): «يسجروني».

(٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «رَبِّ... الخبر» كذا بخطِّه، والَّذي في «ابن كثير» قال: «ربِّي» بإسقاط الخبر، وذكر بقيَّة الحديث؛ وهو قوله: «نِعْمَ الرَّبُّ رَبُّك، قال: فاستوصِ به خيرًا، قال: أنا أستوصي به؟! بل هو يستوصي بي». انتهى. فعلى هذا: يكون لفظ «الخبر» منصوبًا؛ أي: اقرأ الخبرَ؛ مثل قولهم: «الحديثَ».

(٦) في (د): «منافسه».

(٧) «منها»: سقط من (د).

على جملٍ فتُخرِجوه[1] من أرضكم؛ فلا يضرُّكم ما صنع، فقال إبليس[2]: بئس الرَّأي؛ يُفسِد قومًا غيركم/ ويُقاتِلكم بهم، فقال أبو جهلٍ: أنا أرى أن تأخذوا من كلِّ بطنٍ غلامًا وتعطوه سيفًا، فيضربونه[3] ضربةً واحدةً، فيتفرَّق دمه في القبائل، فقال إبليس: صدق هذا الفتى، فتفرَّقوا على رأيه، فأتى جبريل النَّبيَّ ﷺ وأخبره بالخبر، وأمره بالهجرة، وأنزل الله عليه بعد قدومه المدينة الأنفال، يذكِّره[4] نعمته عليه: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ[5]﴾ [الأنفال: ٣٠] وقد منع بعضهم حديث إبليس وتغيير صورته؛ لأنَّ فيه إعانةً للكفَّار، ولا يليق بحكمة الله تعالى أن يجعل إبليس قادرًا عليه، وأُجيب بأنَّه إذا لم يَبعُد أن يسلِّطه الله على قريشٍ بالوسوسة فيما صدر منهم؛ فكيف يَبعُد ذلك؟!

د٥/١٠٠أ

١ - ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾

(﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ﴾) ما يدبُّ[6] على[7] الأرض، أو شرَّ البهائم (﴿ٱلصُّمُّ﴾) عن سماع الحقِّ (﴿ٱلْبُكْمُ﴾) عن فهمه؛ ولذا قال: (﴿ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]) جعلهم من البهائم، ثمَّ جعلهم شرَّها، وزاد أبو ذرٍّ: «(قال: قال: هم نفرٌ من بني[8] عبد الدَّار)»[9].

٤٦٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ قَالَ: هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفِرْيابيُّ قال: (حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ) بفتح الواو وبعد الرَّاء السَّاكنة قافٌ/ ممدودٌ، ابن عمر بن كليبٍ (عَنِ ابْنِ أَبِي[10] نَجِيحٍ) عبد الله، وأبو نَجِيح -بفتح

١٣٣/٧

(١) في (د): «فيخرج».

(٢) «إبليس»: مثبتٌ من (د).

(٣) في (ب) و(س): «فيضربوه»، وفي غير (د): «فيضربه».

(٤) في غير (ب) و(س): «يذكر».

(٥) ﴿أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾: مثبتٌ من (د).

(٦) في هامش (ل): «يَدِبُّ» من باب «ضَرَبَ».

(٧) زيد في (د): «وجه».

(٨) «بني»: سقط من (د).

(٩) في هامش (د): ولم يَسلَمْ منهم إلا رجلان: مصعب بن عمير وسُوَيد بن حَرْملةَ.

(١٠) في (د): «ابن»، وهو تحريفٌ.

النُّون وكسر الجيم آخره حاء مهملة - اسمه يسارٌ، الثَّقفيُّ المكِّيُّ (عَنْ مُجَاهِدٍ) المفسِّر (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما في قوله تعالى: (﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]) (قَالَ: هُمْ نَفَرٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ) من قريشٍ، وكانوا يحملون اللِّواء يوم أُحدٍ حتَّى قُتِلوا، وأسماؤهم في السِّير، قاله في «المقدِّمة»، وهؤلاء شرُّ البرية؛ لأنَّ كلَّ دابَّةٍ ممَّا سواهم مطيعةٌ لله فيما خُلِقت له، وهؤلاء خُلِقوا للعبادة فكفروا، وهذا يعمُّ كلَّ مشركٍ من حيث الظَّاهر وإن كان السَّبب خاصًّا، كما لا يخفى.

٢ - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

﴿ٱسْتَجِيبُوا۟﴾: أَجِيبُوا، ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾: يُصْلِحُكُمْ.

(﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾) الاستجابة: هي الطَّاعة والامتثال، والدَّعوة: البعث والتَّحريض، ووحَّد الضمير[1] ولم يُثنِّه؛ لأنَّ استجابة الرَّسول كاستجابة الباري جلَّ وعلا، وإنَّما يُذكَر أحدُهما مع الآخر للتَّوكيد (﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾) من علوم الدِّيانات والشَّرائع؛ لأنَّ العلم حياةٌ كما أنَّ الجهل موتٌ (﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾) أي: يحول بينه وبين الكفر إن أراد سعادته، وبينه وبين الإيمان إن قدَّر[2] شقاوته، والمراد: الحثُّ على المبادرة على إخلاص القلب وتصفيته قبل أن يحول الله بينه وبينه بالموت[3]، وفيه تنبيهٌ على اطِّلاعه تعالى على مكنوناته (﴿وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤]) فيجازيكم على ما اطَّلع عليه في قلوبكم، وسقط قوله: «﴿وَٱعْلَمُوٓا۟﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال بعد قوله: ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾: «الآية»/.

د٥/١٠٠ب

(﴿ٱسْتَجِيبُوا۟﴾) قال أبو عبيدة أي: (أَجِيبُوا) وقوله: (﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾) أي: (يُصْلِحُكُمْ).

٤٦٤٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ المُعَلَّى رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي، فَمَرَّ بِي رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم،

(١) في هامش (ج): بخطِّه: أي: في دعائكم.

(٢) في (د) و(م): «أراد».

(٣) في (ص): «وبين الموت».

فَدَعَانِي، فَلَمْ آتِهِ حَتَّى صَلَّيْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَ؟ أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾؟ ثُمَّ قَالَ: لأُعَلِّمَنَّكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ»، فَذَهَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِيَخْرُجَ، فَذَكَرْتُ لَهُ.

وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعَ حَفْصًا: سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا، وَقَالَ: هِيَ: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ السَّبْعُ المَثَانِي.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ) بن إبراهيم بن رَاهُوْيَه، أو ابن منصورٍ قال: (أَخْبَرَنَا رَوْحٌ) بفتح الرَّاء، ابن عُبَادة -بتخفيف الموحَّدة- القيسيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضمِّ الخاء المعجَمة وبعد الموحَّدة الأولى المفتوحة تحتيَّةٌ ساكنةٌ، الخزرجيِّ المدنيِّ، أنَّه قال: (سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ) العُمريَّ (يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ المُعَلَّى) بضمِّ الميم[1] وفتح اللام المشدَّدة، الأنصاريِّ، واسمه: حارثٌ أو رافعٌ أو أوسٌ (رضي الله عنه) أنَّه[2] (قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي) زاد في «الفاتحة» [ح: ٤٤٧٤]: «في المسجد» (فَمَرَّ بِي رَسُولُ اللهِ ﷺ[3]، فَدَعَانِي، فَلَمْ آتِهِ) بمدِّ الهمزة (حَتَّى صَلَّيْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَ؟) ولأبي ذرٍّ والأَصيلي[4] وابن عساكر: «تأتيَني» زاد في «الفاتحة» [ح: ٤٤٧٤]: «فقلت: يا رسول الله إنِّي كنتُ أصلِّي» فقال: (أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ ﴾؟ [الأنفال: ٢٤])[5] رجَّح بعضهم أنَّ إجابته لا تُبطل الصَّلاة؛ لأنَّ الصَّلاة إجابةٌ، قال:

---

(١) في (د): «الموحَّدة»، وهو خطأٌ.

(٢) «أنَّه»: ليس في (د).

(٣) في هامش (د): وفي «الكشَّاف»: وروي أبو هريرة أنَّ النبيَّ ﷺ مرَّ على أبي قتادة وهو في الصَّلاة، فعجَّل في صلاته، ثم أجابه، فقال: ما منعك عن إجابتي؟ وفي «البيضاويِّ»: مرَّ على أُبيِّ بن كعبٍ وهو يُصلِّي.

(٤) في (د): «عن الأصيليِّ»، ولا يصحُّ.

(٥) في هامش (ج): اعتمده «م ر ش» وعبارته: لو دعا النبيُّ ﷺ في عصره مصلِّيًا؛ وجبت عليه إجابته، ولا تبطل بها صلاتُه، ولا فرق بين قليل الإجابة وكثيرها بالقول والفعل؛ كما بحثه الإسنويُّ. انتهى. ووافقه [ابن] حَجَر، وعبارته: لا تبطل بإجابته ﷺ في حياته لقول أو فعل وإن كثُر، وألحق به عيسى صلَّى الله عليهما وسلَّم إذا نزل، ولعلَّ قائله غفل عن جعلهم هذا مِن خصائصه ﷺ، أو رأى أنَّه من خصائصه عن الأمَّة، لا عن بقيَّة الأنبياء، وهو بعيدٌ من كلامهم. انتهى. أي: فلا تجب إجابة عيسى عليه السلام، بل ينبغي أن تُسَنَّ، وتبطل الصلاة، نقله العبَّاديُّ عن «م ر» وبحث أنَّ التقييد بالحياة كأنَّه جرى على الغالب.

وظاهر الحديث يدلُّ عليه؛ ولذا رُجِّح تفسير الاستجابة بالطَّاعة، والدَّعوة بالبعث والتَّحريض، وقيل: كان دعاه[1] لأمرٍ لا يحتمل التَّأخير، فجاز قطع الصَّلاة (ثُمَّ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (لأُعَلِّمَنَّكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ) من جهة الثَّواب على قراءتها؛ لِمَا اشتملت عليه من الثَّناء والدُّعاء والسُّؤال (قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ) زاد في «الفاتحة» [ح:٤٤٧٤]: «من المسجد» (فَذَهَبَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لِيَخْرُجَ) من المسجد (فَذَكَرْتُ لَهُ) وفي «الفاتحة»: «قلت له: ألم تقل: لأُعلِّمنَّك سورةً هي أعظم سورةٍ في القرآن؟».

(وَقَالَ مُعَاذٌ) هو ابن أبي معاذٍ العنبريُّ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)[2] -وسقط «ابن عبد الرَّحمن» لغير أبي ذرٍّ- أنَّه (سَمِعَ حَفْصًا) العمريَّ: (سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ) هو ابن المعلَّى (رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِهَذَا) الحديث المذكور (وَقَالَ: هِيَ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] السَّبْعُ المَثَانِي) بالرَّفع بدلًا من ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ أو عطف بيانٍ، وهذا وصله الحسن بن أبي سفيان، وفائدة إيراده هنا ما فيه من تصريح سماع حفصٍ من أبي سعيدٍ.

٣ - باب قَوله: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: مَا سَمَّى اللهُ تَعَالَى مَطَرًا فِي القُرْآنِ إِلَّا عَذَابًا، وَتُسَمِّيهِ العَرَبُ الغَيْثَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟﴾.

(باب قَوله) عزَّ وجلَّ: (﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا﴾) أي: القرآن (﴿هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾) منزَّلًا (﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾) عقوبةً لنا على إنكاره، وفائدةُ قوله: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ والأمطارُ لا تكون إلَّا منها المبالغةُ في العذاب؛ فإنَّها محلُّ الرحمة، كأنَّهم قالوا: بدِّل رحمتك النَّازلة من السَّماء بنزول العذاب منها، أو أنَّها/ أشدُّ تأثيرًا إذا سقطت من أعلى الأماكن (﴿أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]) بنوعٍ آخر، والمراد: نفي كونه حقًّا، وإذا انتفى كونه/ حقًّا؛ لم يستوجب مُنكِرُه عذابًا، فكان تعليق العذاب بكونه حقًّا مع اعتقاد أنه ليس بحقٍّ كتعليقه بالمُحال في قولك: إن كان الباطلُ حقًّا فأمطِرْ علينا حجارة[3]، وهذا من عنادهم وتمرُّدهم،

د٥/١٠١أ
١٣٤/٧

(١) في (د): «دعاؤه».
(٢) زيد في (ب): «هو ابن المعلَّى»، وهو سبق نظرٍ.
(٣) زيد في (د): «من السماء».

روي أنَّ معاوية قال لرجلٍ من سبأ: «ما أجهل قومك حين ملَّكوا عليهم امرأة! فقال: أجهلُ من قومي قومُك حين قالوا: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ولم يقولوا: فاهْدِنا له» وروي[1] أنَّ النَّضر بن الحارث -لعنه الله- لمَّا قال: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥] قال النبيُّ ﷺ: «ويلك[2]! إنَّه كلام الله» فقال هو وأبو جهلٍ: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾ وإسناده إلى الجمع إسناد ما فعله رئيس القوم إليهم، وثبت[3] «باب قوله» لأبي[4] ذرٍّ، وسقط له من قوله: «﴿عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ﴾...» إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿فَأَمۡطِرۡ﴾: «الآيَةَ».

(قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان في «تفسيره» روايةِ سعيد بن عبد الرَّحمن المخزوميِّ[5]: (مَا سَمَّى اللهُ تَعَالَى مَطَرًا فِي القُرْآنِ إِلَّا عَذَابًا) أُورِدَ[6] عليه قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ بِكُمۡ أَذٗى مِّن مَّطَرٍ﴾ [النساء: ١٠٢] فإنَّ المراد به المطر قطعًا[7]، ونسبة الأذى إليه بالبَلَل والوَحْل الحاصل منه لا يُخرِجه عن كونه مطرًا (وَتُسَمِّيه العَرَبُ الغَيْثَ؛ وَهْوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ﴾ [الشورى: ٢٨]) وثبت قوله «﴿وَهُوَ ٱلَّذِي﴾» في الفرع وسقط من أصله.

٤٦٤٨ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الحَمِيدِ -صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ- سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمۡ وَهُمۡ يَسۡتَغۡفِرُونَ ۝ وَمَا لَهُمۡ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمۡ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَحْمَدُ) غير منسوب، وقد جزم الحاكمان -أبو أحمد وأبو

---

(١) في (د): «ويروى».
(٢) «ويلك»: ليس في (م).
(٣) زيد في (د): «قوله».
(٤) في (د): «لغير أبي»، وليس بصحيح.
(٥) في (ص): «الحضرميّ»، وهو تحريف.
(٦) في (ب) و(م): «أوردوا».
(٧) في هامش (ج): يعني: «أمطر» المزيد، أمَّا المجرَّد فرحمة؛ كما سيأتي عن أبي عُبَيدة.

عبد الله - أنَّه ابن[1] النَّضر بن عبد الوهَّاب النَّيسابوريُّ قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ) بضمِّ العين وفتح الموحَّدة مصغَّرًا، قال[2]: (حَدَّثَنَا أَبِي) معاذ بن معاذ بن حسَّان العنبريُّ التَّميميُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ عَبْدِ الحَمِيدِ) بن دينارٍ تابعيٌّ صغيرٌ، زاد غير أبي ذرٍّ: «هو ابن كُرْدِيدٍ» بكافٍ مضمومةٍ فراءٍ ساكنةٍ فدالينِ الأولى مكسورةٌ بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ (صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ[3]) -بكسر الزَّاي وتخفيف التَّحتيَّة- أنَّه (سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﵁) يقول: (قَالَ أَبُو جَهْلٍ) لعنه الله: (﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾) نُصِبَ خبرًا عن الكون، و﴿هُوَ﴾ فصلٌ[4]، وقُرِئَ بالرَّفع على أنَّ[5] ﴿هُوَ﴾ مبتدأٌ غير فصلٍ، و﴿ٱلْحَقُّ﴾: خبره (﴿مِنْ عِندِكَ[6] فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾) قال أبو عبيدة: كلُّ شيءٍ «أمطرت» فهو من العذاب، وما كان من الرَّحمة فهو «مطرت» (فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۝ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآيَةَ [الأنفال: ٣٣-٣٤]) وسقط لأبي ذرٍّ «﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ﴾...» إلى «﴿يَصُدُّونَ﴾» ويقول: «إلى: ﴿عَنِ[7] ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾» وقد أورد ابن المنيِّر في «تفسيره» هنا سؤالًا -كما نقله عنه في «المصابيح»- فقال: قد حكى الله عنهم هذا الكلام في هذه الآية/؛ أي قوله: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ الآيةَ، وهو من جنس نَظْم القرآن، فقد وُجِد فيه بعض التكلُّم ببعض القرآن، فكيف يتمُّ نفي المعارضة بالكلِّيَّة وقد وُجِد بعضها؟ ومنها حكاية الله عنهم في الإسراء [٩٠]: ﴿وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ وأجاب: بأنَّ الإتيان بمثل هذا[8] القدر من الكلام لا يكفي في حصول المعارضة؛ لأنَّ هذا المقدار قليلٌ لا يظهر فيه وجوه الفصاحة والبلاغة[9]، قال العلَّامة البدر

د٥/١٠١ب

(١) في (د): «ابن»، وهو تحريفٌ.

(٢) «قال»: سقط من (د).

(٣) في هامش (ج) و(ل): نسبة إلى زياد بن أبي سفيان. انتهى من «العينيِّ».

(٤) في (م): «فعل».

(٥) في (ص): «أنه».

(٦) في (د): «أي». وفي هامش (ج): «من عندك» سقط من قلم الشارح، وهو ثابت في الفروع المعتمدة.

(٧) ﴿عَنِ﴾: ليس في (د).

(٨) في (د): «الإتيان بهذا».

(٩) في هامش (ج): يراجع «الاتقان».

الدَّمامينيُّ: وهذا الجواب إنَّما يتمشَّى على القول بأنَّ التحدِّي إنَّما وقع بالسُّورة الطَّويلة التي يظهر منها[1] قوَّة الكلام.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «ذكر المنافقين والكفَّار».

٤ - بابُ قَولِهِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾

(بابُ قَولِهِ) تعالى: (﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾) اللَّام لتأكيد النَّفي، والدَّلالةُ على أنَّ تعذيبهم عذابَ استئصالٍ والنبيُّ ﷺ بين أظهُرهم غيرُ مستقيم في الحكمة، خارجٌ عن عادته تعالى في قضائه، قال ابن عبَّاسٍ -فيما رواه عنه عليُّ بن أبي طلحة-: «ما كان الله ليعذِّب قومًا وأنبياؤهم بين أظهرهم حتَّى يُخرِجَهم» (﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]) في موضع الحال، ومعناه: نفي الاستغفار عنهم، أي: ولو كانوا ممَّن يؤمن ويستغفر من الكفر لَمَا عذَّبهم، ولكنَّهم لا يؤمنون ولا يستغفرون، أو: ما كان الله معذِّبهم وفيهم مَن يستغفر -وهم المسلمون- بين أظهرهم ممَّن تخلَّف من المستضعفين، أو مِن أولادهم مَن يستغفر، أو يريد إسلام بعضهم، أو استغفار الكفَّار؛ إذ/ كانوا يقولون بعد التَّلبية: غُفرانك، ١٣٥/٧ وفيه أنَّ الاستغفار أمانٌ من العذاب، وفي حديث فَضَالة بن عبيد الله عند الإمام أحمد مرفوعًا: «العبد آمنٌ من عذاب الله ما استغفر الله عَزَّ وَجَلَّ» وتأمَّلوا علوَّ مرتبة الاستغفار وعِظَم موقعه؛ كيف قُرِن حصوله مع وجود سيِّد العالمين في استدفاع البلاء، وعن ابن عبَّاسٍ ممَّا رواه ابن أبي حاتمٍ: «إنَّ الله تعالى جعل في هذه الأمَّة أمانَيْنِ، لا يزالون معصومين من قوارع العذاب ما داما بين أظهرهم، فأمانٌ قبضه الله إليه، وأمانٌ بقي فيكم، ثم تلا الآية» وروى ابن جريرٍ: «أنَّهم لمَّا قالوا ما قالوا ثمَّ أمسَوا ندموا، فقالوا: غُفرانك اللهمَّ، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾» وسقط لغير أبي ذرٍّ قوله: «باب قوله»، وثبت له.

٤٦٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِيِّ: سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ

(١) في (د): «فيها».

وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ۝ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ) بن عبد الوهَّاب -أخو أحمد السَّابق- قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا»[1] (عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ) بتصغير «عبد» قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) معاذٌ العنبريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجَّاج (عَنْ عَبْدِ الحَمِيدِ) بن دينارٍ (صَاحِبِ/ الزِّيَادِيِّ) أنَّه (سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ[2] قَالَ[3]: قَالَ أَبُو جَهْلٍ) لمَّا قال النَّضر بن الحارث: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]: (﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا﴾) يريد: القرآن (﴿هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]: فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]) وليس المراد نفي مطلق العذاب عنهم، بل هم بصدده إذا هاجر عليه الصلاة والسلام عنهم؛ كما يدلُّ له قولُه: (﴿وَمَا لَهُمْ﴾) استفهام بمعنى التقرير (﴿أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ الآيَةَ [الأنفال: ٣٤]) «ما» في ﴿وَمَا لَهُمْ﴾ استفهامٌ بمعنى التَّقرير، و«أن» في ﴿أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ﴾ الظَّاهر أنَّها مصدريَّةٌ، وموضعها نصبٌ أو جرٌّ؛ لأنَّها على حذف حرف الجرِّ، والتَّقدير: في ألَّا يعذبهم، وهذا الجارُّ يتعلَّق بما تَعلَّق به ﴿لَهُمْ﴾ من الاستقرار، والمعنى: وأيُّ مانعٍ فيهم من العذاب وسببه واقعٌ؛ وهو صدُّهم المسلمين عن المسجد الحرام عام الحديبية، وإخراجهم الرَّسول والمؤمنين إلى الهجرة؟! فالعذاب واقعٌ لا محالة بهم، فلمَّا خرج الرَّسول صلى الله عليه وسلم من بين أظهرهم؛ أوقع الله بهم بأسه يوم بدرٍ، فقتل صناديدهم وأسر سراتهم.

٥ - ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾

(﴿وَقَٰتِلُوهُمْ﴾) حثٌّ للمؤمنين على قتال الكفَّار، وفي بعض النُّسخ: «باب قوله: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ﴾» ونُسِب[4] لأبي ذرٍّ (﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾) أي: إلى ألَّا يوجد فيهم شركٌ قطُّ (﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]) ويضمحلَّ عنهم كلُّ دينٍ باطلٍ، وسقط «﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ﴾...» إلى آخره لغير أبي ذرٍّ.

---

(١) في هامش (ج): بخطِّه: وليس «أخبرنا» في «الفرع» ولا «أصله».

(٢) زيد في غير (س) و(ص): «يقول»، ولعلَّ تركها هو الصَّواب.

(٣) «قال»: ليس في (ب).

(٤) في (م): «نسبت».

٤٦٥٠ - حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ...﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ، فَمَا يَمْنَعُكَ أَلَّا تُقَاتِلَ كَمَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي؛ أَغْتَرُّ بِهَذِهِ الآيَةِ وَلَا أُقَاتِلُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَغْتَرَّ بِهَذِهِ الآيَةِ الَّتِي يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا...﴾ إِلَى آخِرِهَا، قَالَ: فَإِنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَدْ فَعَلْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ كَانَ الإِسْلَامُ قَلِيلًا، فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ؛ إِمَّا يَقْتُلُوهُ وَإِمَّا يُوثِقُوهُ، حَتَّى كَثُرَ الإِسْلَامُ، فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ، فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُ لَا يُوَافِقُهُ فِيمَا يُرِيدُ؛ قَالَ: فَمَا قَوْلُكَ فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ؟ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا قَوْلِي فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ؟! أَمَّا عُثْمَانُ؛ فَكَانَ اللهُ قَدْ عَفَا عَنْهُ، فَكَرِهْتُمْ أَنْ تَعْفُوا عَنْهُ، وَأَمَّا عَلِيٌّ؛ فَابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَخَتَنُهُ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ- وَهَذِهِ ابْنَتُهُ أَوْ بِنْتُهُ حَيْثُ تَرَوْنَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ) الجَرَويُّ[1]؛ بالجيم والرَّاء المفتوحتين، المصريُّ نزيل بغداد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَحْيَى) المَعَافِرِيُّ؛ بفتح الميم والعين المهملة وكسر الفاء وبعدها راءٌ، البُرُلُّسيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَيْوَةُ) بفتح الحاء المهملة والواو بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ، ابن شُريحٍ؛ بالمعجمة[2] أوَّله والمهملة[3] آخره (عَنْ بَكْرِ ابْنِ عَمْرٍو) بفتح الموحَّدة والعين، المعافريِّ (عَنْ بُكَيْرٍ) بضمِّ الموحَّدة مصغَّرًا، ابن عبد الله الأشجِّ (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا) هو حبَّانُ بالموحَّدة، صاحب الدَّثنيَّة[4]، أو العلاء ابن عِرارٍ؛ بمهملاتٍ الأولى مكسورةٌ، أو نافع بن الأزرق، أو الهيثم بن حنشٍ (جَاءَهُ) زاد في «البقرة» [ح:٤٥١٣]: «في فتنة ابن الزُّبير» (فَقَالَ) له: (يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ...﴾) باغين بعضهم على بعضٍ (إِلَى آخِرِ الآيَةِ [الحجرات:٩]

---

(١) في هامش (ج) و(ل): قال في «الفتح»: إلى جَرْوة؛ بفتح الجيم وسكون الرَّاء: قرية من قرى تِنِّيس. انتهى فتح. وكذا في «ابن كثير»، وكذا ضبطه الكرمانيُّ أيضًا، والَّذي في «التَّقريب»: بفتح الجيم والرَّاء؛ فليُحرَّر.

(٢) في (د): «بمعجمةٍ».

(٣) في (د): «وبالمهملة».

(٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «الدَّثِنيَّة»؛ بفتح أوَّله وكسر ثانيه بعدها نون وياء مشدَّدة مثنَّاة من تحتُ: ناحية بين الجَنَد وعَدَن، وقيل: منزل لبني سليم، وقيل: ماء لبني سيَّار بن عمرو. انتهى. «مراصد»، وزاد في هامش (ل): قال في «القاموس»: والدُّثَيْنَة؛ كـ«جُهَينة»، أو كـ«سفينة»: موضع، أو ماء لبني سيَّار.

فَمَا يَمْنَعُكَ أَلَّا تُقَاتِلَ كَمَا ذَكَرَ اللهُ فِي كِتَابِهِ؟) كلمة «لا» زائدة، كهي[1] في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] وكان لم يقاتل في حربٍ من الحروب الواقعة بين المسلمين؛ كصفِّين والجمل ومحاصرة ابن الزُّبير/ (فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي؛ أَغْتَرُّ بِهَذِهِ الآيَةِ وَلَا أُقَاتِلُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَغْتَرَّ بِهَذِهِ الآيَةِ الَّتِي يَقُولُ اللهُ تَعَالَى) فيها: (﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا ...﴾ [النساء: ٩٣] إِلَى آخِرِهَا) «أغترّ» في هذين الموضعين بالغين المعجمة والفوقيَّة، من الاغترار، أي: تأويل هذه الآية: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ﴾ أحبُّ من تأويل الأخرى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا﴾ التي فيها تغليظٌ شديدٌ وتهديدٌ عظيمٌ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «أُعيِّر» بضمِّ الهمزة وفتح العين المهملة وتشديد/ التَّحتيَّة في الموضعين (قَالَ) الرَّجل: (فَإِنَّ اللهَ) تعالى (يَقُولُ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٩]) هذا موضع التَّرجمة (قَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَدْ[2] فَعَلْنَا) ذلك (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ) أي: حين (كَانَ الإِسْلَامُ قَلِيلًا، فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ) بضمِّ الياء مبنيًّا للمفعول (إِمَّا يَقْتُلُوهُ وَإِمَّا يُوثِقُوهُ) بحذف نون الرَّفع، وهو موجودٌ في الكلام الفصيح نَثْره ونظمِه، كما قاله ابن مالك، ولأبي ذرٍّ: «إمَّا[3] يقتلونه وإمَّا يوثقونه» بإثبات النُّون[4] فيهما (حَتَّى كَثُرَ الإِسْلَامُ؛ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ، فَلَمَّا رَأَى) أي: الرَّجل (أَنَّهُ) أي: ابن عمر (لَا يُوَافِقُهُ فِيمَا يُرِيدُ) من القتال (قَالَ: فَمَا قَوْلُكَ فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ؟) وكأنَّ السَّائل كان من الخوارج (قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا قَوْلِي فِي عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ؟! أَمَّا عُثْمَانُ فَكَانَ[5] اللهُ قَدْ عَفَا عَنْهُ) لمَّا فرَّ يوم أُحُدٍ في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ[6]﴾ [آل عمران: ١٥٥] (فَكَرِهْتُمْ أَنْ تعفُوْا[7] عَنْهُ) بالفوقيَّة وسكون الواو، خطابًا للجماعة (وَأَمَّا عَلِيٌّ؛ فَابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَخَتَنُهُ) بفتح الخاء المعجمة[8] والمثنَّاة الفوقيَّة، أي: زوج ابنته (وَأَشَارَ بِيَدِهِ، وَهَذِهِ ابْنَتُهُ) بهمزة وصلٍ (أَوْ بِنْتُهُ) بتركها، والمراد بها: فاطمة، والشَّكُّ من الرَّاوي؛ محافظةً

---

(١) في (ص): «كما هي».

(٢) في (م): «وقد».

(٣) «إمَّا»: ليس في (د) في الموضعين.

(٤) في (ص): «بالنُّون»، وسقط منها: «بإثبات».

(٥) في (س): «فكأنَّ».

(٦) في (د) و(س): «عنكم»، وليس في (د) اسم الجلالة، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٧) في هامش (ج) و(ل): والذي في الفروع المعتمدة بالمثنَّاة التَّحتية، وفي الفتح كما ذكر الله، وقال تقدَّم في «سورة البقرة» بلفظ أن يعفوا بالتحتانية أوله والإفراد أي: الله تعالى.

(٨) «المعجمة»: ليس في (د).

على نقل اللَّفظ على وجهه كما سمع، أي: هذه ابنة أو بنت رسول الله ﷺ (حَيْثُ تَرَوْنَ) منزلها بين منازل أبيها، وفي رواية[1]: «وهذه ابنته» بالنُّون «أو بيته» بالتَّحتيَّة[2] بدلها، واحدُ البيوتِ، وشكَّ الرَّاوي فأتى باللَّفظين مع حرف الشَّكِّ؛ تحرُّجًا من أن يجزم بلفظٍ هو فيه شاكٌّ، وللكُشْمِيهَنِيِّ: «أو[3] أَبْيُتُه» بهمزةٍ مفتوحةٍ فموحَّدةٍ ساكنةٍ فتحتيَّةٍ مضمومةٍ ففوقيَّةٍ؛ بلفظ جمع القلَّة في البيت، وهو شاذٌّ، قال في «المصابيح»: ويُروَى: «هذه أبنيته أو بيته» بفتح الموحَّدة؛ الأوَّل: جمع بناء، والثَّاني: واحد البيوت، وقال الحافظ ابن حجرٍ: في «مناقب عليٍّ» من[4] وجهٍ آخر «هو ذاك بيته أوسط بيوت النَّبيِّ ﷺ» [ح: ٣٧٠٤]، وفي رواية النَّسائيِّ: «ولكن انظر إلى منزلته من رسول الله ﷺ، ليس في المسجد غير بيته» قال: وهذا يدلُّ على أنَّه تُصحِّف على بعض الرُّواة فقرأها: بنته؛ بموحَّدةٍ ثمَّ نونٌ، ثمَّ طرأ له الشَّكُّ فقال: بنته[5] أو بيته، والمعتمد أنَّه البيت فقط؛ لِمَا ذكرنا/ من الرِّوايات المصرِّحة بذلك، وتأنيث اسم الإشارة باعتبار البقعة، وفيه: بيان قربه من النَّبيِّ ﷺ مكانةً ومكانًا. د٥/١٠٣أ

٤٦٥١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا بَيَانٌ: أَنَّ وَبْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا -أَوْ إِلَيْنَا- ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ رَجُلٌ: كَيْفَ تَرَى فِي قِتَالِ الفِتْنَةِ؟ فَقَالَ: وَهَلْ تَدْرِي مَا الفِتْنَةُ؟ كَانَ مُحَمَّدٌ ﷺ يُقَاتِلُ المُشْرِكِينَ، وَكَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً، وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى المُلْكِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو ابن عبد الله بن يونس اليربوعيُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية الجعفيُّ قال: (حَدَّثَنَا بَيَانٌ) بفتح الموحَّدة والتَّحتيَّة المخفَّفة، وبعد الألف نونٌ، ابن بشرٍ بموحَّدةٍ مكسورةٍ فمعجمةٍ ساكنةٍ (أَنَّ وَبْرَةَ) بفتح الواو والموحَّدة والرَّاء، وقد تُسكَّن الموحَّدة، ابن عبد الرَّحمن المُسْليَّ[6] بضمِّ الميم[7] وسكون المهملة وباللام،

---

(١) في غير (د) و(م): «والذي في اليونينيَّة وفرعها»، وكذا في (ص)، وفيها: «والفرع».

(٢) في غير (د) و(م): «بالموحَّدة المكسورة»، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «بالموحَّدة المكسورة بدلها»، [كذا بخطه]: وهو غير ظاهر، ولعلَّه سقط من قلمه «وبالتَّحتية» قبل «بدلها».

(٣) «أو»: ليس في (ب).

(٤) «من»: ليس في (م).

(٥) في (د): «ابنته».

(٦) في (د): «البُهلي»، وفي سائر النُّسخ: «المسلمي»، والمثبت من كتب التَّراجم.

(٧) في (د): «الموحَّدة».

الحارثيّ (حَدَّثَهُ قَالَ حَدَّثَنِي) بالإفراد (سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا -أَوْ إِلَيْنَا-) بالشَّكِّ (ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ) له (رَجُلٌ) سبق الخُلْفُ في اسمه قريبًا [ح:٤٦٥٠] (كَيْفَ تَرَى فِي قِتَالِ الفِتْنَةِ؟ فَقَالَ) ابن عمر، ولأبي ذرٍّ: «قال»: (وَهَلْ تَدْرِي مَا الفِتْنَةُ؟ كَانَ مُحَمَّدٌ[1] ﷺ يُقَاتِلُ المُشْرِكِينَ، وَكَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً، وَلَيْسَ) القتال معه (كَقِتَالِكُمْ) ولأبي ذرٍّ: «وليس بقتالكم» (عَلَى المُلْكِ) بضمِّ الميم، بل كان قتالًا على الدِّين؛ لأنَّ المشركين كانوا يفتنون المسلمين إمَّا بالقتل وإمَّا بالحبس.

٦ - بابٌ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾

هذا[2] (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾) بالِغْ في حثِّهم (﴿عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾) ولذا قال عليه الصلاة والسلام لأصحابه يوم بدرٍ لمَّا أقبل المشركون في عَدَدهم وعُدَدهم: «قوموا إلى جنَّةٍ عرضها السَّموات والأرض» (﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ﴾) أي: صابرةٌ (﴿يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾) شرطٌ في معنى الأمر؛ يعني: ليصبر عشرون في مقابلة مئتين، ومئةٌ في مقابلة ألفٍ، كلُّ واحدٍ لعشرةٍ[3] (﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]) أي: بسبب أنَّهم جهلةٌ بالله واليوم الآخر، يقاتلون لغير طلب[4] ثوابٍ واعتقاد أجرٍ في الآخرة لتكذيبهم لها، وسقط «﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال بعد قوله: ﴿ٱلْقِتَالِ﴾: «الآية»، وسقط لفظ «باب» لغيره.

٤٦٥٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ﴾ فَكُتِبَ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشَرَةٍ -فَقَالَ سُفْيَانُ غَيْرَ مَرَّةٍ: أَلَّا يَفِرَّ عِشْرُونَ مِنْ مِئَتَيْنِ- ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ الآيَةَ، فَكَتَبَ أَلَّا يَفِرَّ مِئَةٌ مِنْ مِئَتَيْنِ، زَادَ سُفْيَانُ مَرَّةً: نَزَلَتْ: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾. قَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ: وَأُرَى الأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ المُنْكَرِ مِثْلَ هَذَا.

---

(١) في (د): «النَّبيُّ»، وسقط من (م).

(٢) «هذا»: ليس في (د).

(٣) في (د): «بعشرةٍ».

(٤) «طلب»: ليس في (د) و(م).

١٣٧/٧ وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ/ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عَمْرٍو) بفتح العين، ابن دينارٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) أنَّه قال: (لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾) زاد أبو ذرٍّ: «﴿وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ﴾» [الأنفال: ٦٦] (فَكُتِبَ) بضمِّ الكاف، أي: فُرِض (عَلَيْهِمْ أَلَّا يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشَرَةٍ) هو معنى الآية (فَقَالَ[1] سُفْيَانُ) بن عيينة (غَيْرَ مَرَّةٍ: أَلَّا يَفِرَّ عِشْرُونَ مِنْ مِئَتَيْنِ) وهذا يوافق لفظ القرآن، فالظَّاهر أنَّ سفيان كان يرويه تارةً بالمعنى وتارةً باللَّفظ (ثُمَّ نَزَلَتِ: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ الآيَةَ [الأنفال: ٦٦] فكَتَبَ) بفتح الكاف، أي: فَرَض الله تعالى (أَلَّا يَفِرَّ مِئَةٌ مِنْ مِئَتَيْنِ، زَادَ) ولأبي ذرٍّ[2]: «وزاد»/ (سُفْيَانُ مَرَّةً: نَزَلَتْ: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ﴾) يريد أنَّه حدَّث بالزِّيادة مرَّة ومرَّة بدونها (قَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ ابْنُ شُبْرُمَةَ) بضمِّ الشِّين المعجمة[3] والرَّاء بينهما موحَّدةٌ ساكنةٌ، عبد الله قاضي الكوفة التَّابعيُّ (وَأُرَى) بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّ (الأَمْرَ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ مِثْلَ هَذَا) الحكم المذكور في الجهاد، بجامع إعلاء كلمة الحقِّ وإدحاض كلمة الباطل، وقول صاحب «التَّلويح»: هذا التَّعليق رواه ابن أبي حاتمٍ تعقَّبه في «الفتح» بأنَّه وهمٌ؛ لأنَّ في رواية ابن أبي عمر عن سفيان عند أبي نُعيمٍ في «مستخرجه»: قال سفيان: فذكرته لابن شبرمة... فذكر مثله. د٥/١٠٣ب

٧ - ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ الآيَةَ

(﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾) في القوَّة والجَلَد (الآيَةَ [الأنفال: ٦٦]) زاد غير[4] أبي ذرٍّ: «إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾».

٤٦٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ السُّلَمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الزُّبَيْرُ بْنُ خِرِّيتٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حِينَ فُرِضَ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشَرَةٍ، فَجَاءَ التَّخْفِيفُ فَقَالَ: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ﴾ قَالَ: فَلَمَّا خَفَّفَ اللهُ عَنْهُمْ مِنَ العِدَّةِ؛ نَقَصَ مِنَ الصَّبْرِ بِقَدْرِ مَا خُفِّفَ عَنْهُمْ.

---

(١) في (د): «وقال».

(٢) «زاد ولأبي ذرٍّ»: ليس في (د) و(م).

(٣) «المعجمة»: ليس في (د).

(٤) «غير»: سقط من (ب).

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ السُّلَمِيُّ) بضمِّ السِّين وفتح اللَّام، خاقان[1] البلخيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ المُبَارَكِ) المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ) بفتح جيم جرير، و«حازم» بالحاء المهملة والزَّاي (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (الزُّبَيْرُ) بضمِّ الزَّاي (بْنُ خِرِّيتٍ) بكسر الخاء المعجمة والرَّاء المشدَّدة وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة فوقيَّةٌ، بصريٌّ من صغار التَّابعين (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) أنَّه (قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى المُسْلِمِينَ حِينَ فُرِضَ عَلَيْهِمْ أَلَّا يَفِرَّ وَاحِدٌ مِنْ عَشَرَةٍ، فَجَاءَ التَّخْفِيفُ) عنهم، وعند ابن إسحاق من طريق عطاءٍ عن ابن عبَّاسٍ: «فخفَّف الله عنهم فنسخها بالآية الأخرى» (فَقَالَ: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾) وسقط قوله: «فقال» لأبي ذرٍّ[2] (﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾) في البدن أو في البصيرة (﴿فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦]) أمرٌ بلفظ الخبر؛ إذ لو كان خبرًا؛ لم يقع بخلاف المخبَر عنه، والمعنى[3] في وجوب المصابرة لمِثلينا: أنَّ المسلم على إحدى الحسنيين؛ إمَّا أن يُقتَل فيدخل الجنَّة، أو يَسْلَم فيفوز بالأجر[4] والغنيمة، والكافر يقاتل على الفوز بالدُّنيا، وقد زاد الإسماعيليُّ في الحديث «ففرض عليهم ألَّا يفرَّ رجلٌ من رجلين، ولا قومٌ من مِثْلَيهم» والحاصل: أنَّه يحرم على المقاتل الانصراف عن الصَّفِّ إذا[5] لم يزد عدد الكفَّار على مثلَيْنا، فلو لقي مسلمٌ كافرين؛ فله الانصراف وإن كان هو الذي طلبهما؛ لأنَّ فرض الجهاد والثَّبات إنَّما هو في الجماعة، لكن قال البلقينيُّ: الأظهر بمقتضى نصِّ الشَّافعيِّ في «المختصر» أنَّه ليس له الانصراف (قَالَ) ابن عبَّاسٍ: (فَلَمَّا خَفَّفَ اللهُ عَنْهُمْ مِنَ العِدَّةِ؛ نَقَصَ) بالتَّخفيف[6] (مِنَ الصَّبْرِ بِقَدْرِ مَا خُفِّفَ عَنْهُمْ).

وهذا الحديث أخرجه أبو داود في «الجهاد»/. د٥/١٠٤أ

---

(١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «خاقان»: عَلَمٌ، واسمٌ لكلِّ مَلِك خَقَّنَهُ التُّرك على أنفسهم؛ أي: ملَّكوه ورأَسوه. «قاموس».

(٢) «وسقط قوله: فقال لأبي ذرٍّ»: سقط من (د) و(م).

(٣) زيد في غير (ب) و(س): «عنه».

(٤) في (د): «بالآخرة».

(٥) في (د): «إن».

(٦) «بالتَّخفيف»: ليس في (د).

﴿٩﴾ سورة بَرَاءَة

﴿وَلِيجَةً﴾: كُلُّ شَيْءٍ أَدْخَلْتَهُ فِي شَيْءٍ. ﴿الشُّقَّةُ﴾: السَّفَرُ. الخَبَالُ: الفَسَادُ، وَالخَبَالُ: المَوْتُ. ﴿وَلَا تَفْتِنِّي﴾: لَا تُوَبِّخْنِي. ﴿كَرْهًا﴾ وَ﴿كُرْهًا﴾: وَاحِدٌ. ﴿مُدَّخَلًا﴾: يُدْخَلُونَ فِيهِ. ﴿يَجْمَحُونَ﴾: يُسْرِعُونَ. ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾: ائْتَفَكَتْ: انقَلَبَتْ بِهَا الأَرْضُ. ﴿أَهْوَى﴾: أَلْقَاهُ فِي هُوَّةٍ. ﴿عَدْنٍ﴾: خُلْدٍ، عَدَنْتُ بِأَرْضٍ أَيْ: أَقَمْتُ، وَمِنْهُ مَعْدِنٌ، وَيُقَالُ فِي مَعْدِنِ صِدْقٍ: فِي مَنْبِتِ صِدْقٍ. ﴿الْخَوَالِفِ﴾: الخَالِفُ الَّذِي خَلَفَنِي فَقَعَدَ بَعْدِي، وَمِنْهُ: يَخْلُفُهُ فِي الغَابِرِينَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النِّسَاءُ مِنَ الخَالِفَةِ وَإِنْ كَانَ جَمْعَ الذُّكُورِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُوجَدْ عَلَى تَقْدِيرِ جَمْعِهِ إِلَّا حَرْفَانِ: فَارِسٌ وَفَوَارِسُ، وَهَالِكٌ وَهَوَالِكُ. ﴿الْخَيْرَاتُ﴾: وَاحِدُهَا: خَيْرَةٌ، وَهِيَ الفَوَاضِلُ. ﴿مُرْجَوْنَ﴾: مُؤَخَّرُونَ. الشَّفَا: شَفِيرٌ، وَهُوَ حَدُّهُ، وَالجُرُفُ: مَا تَجَرَّفَ مِنَ السُّيُولِ وَالأَوْدِيَةِ. ﴿هَارٍ﴾: هَائِرٍ. يُقَالُ: تَهَوَّرَتِ البِئْرُ؛ إِذَا انهَدَمَتْ، وَانْهَارَ: مِثْلَه. ﴿لَأَوَّاهٌ﴾: شَفَقًا وَفَرَقًا. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ ... تَأَوَّهُ آهَةَ الرَّجُلِ الحَزِينِ

(سورة بَرَاءَةَ) مدنيَّةٌ، ولها أسماءٌ أُخَر تزيد على العشرة؛ منها: التَّوبة، والفاضحة، والمُقَشْقِشة؛ لأنَّها تدعو إلى التَّوبة، وتفضح[1] المنافقين، وتقشقشهم، أي: تَبَرَّأُ منهم، وهي من آخر ما نزل، ولم يكتبوا بسملةً أوَّلها؛ لأنَّها أمانٌ، وبراءةٌ نزلت لرفعه، أو توفِّي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبيِّن موضعها، وكانت قصَّتها تشابه قصَّة الأنفال؛ لأنَّ فيها ذكر العهود، وفي براءة نبذها، فضُمَّت إليها.

(﴿وَلِيجَةً﴾) يريد قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِن دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾ [التَّوبة: ١٦] (كُلُّ شَيْءٍ أَدْخَلْتَهُ فِي شَيْءٍ) وهي «فعيلة» من الولوج/؛ كالدَّخيلة، وهي نظير البطانة والدَّاخلة، ١٣٨/٧ والمعنى: لا ينبغي أن يوالوهم ويفشوا إليهم[2] أسرارهم، وسقط قوله: «﴿وَلِيجَةً﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وثبت لغيره.

(﴿الشُّقَّةُ﴾) في قوله: ﴿بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ [التَّوبة: ٤٢]: هي (السَّفَرُ) وقيل: هي المسافة التي تُقطَع بمشقَّة؛ يقال: شُقَّةٌ شاقَّةٌ، أي: بعدت عليهم، الشَّاقَّة: البعيدة، أي: يشقُّ على الإنسان سلوكها.

---

(١) في (د): «وتقبّح».

(٢) في (ج): «ويفشون أسرارهم» وفي هامشها: كذا بخطه.

(الخَبَالُ) في قوله: ﴿مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]: (الفَسَادُ) والاستثناء يجوز أن يكون منقطعًا، أي: أنَّه لم يكن في عسكر رسول الله ﷺ خبالٌ فيزيد المنافقون فيه[1]، وكأنَّ المعنى: ما زادوكم قوَّةً ولا شدَّةً لكن خبالًا، وأن يكون متَّصلًا، وذلك أنَّ عسكر الرَّسول ﷺ في غزوة تبوك كان فيهم منافقون كثيرٌ، ولهم لا محالة خَبَالٌ، فلو خرج هؤلاء لالتأموا مع الخارجين، فزاد الخبال[2] (وَالخَبَالُ: المَوْتُ) كذا في جميع الرِّوايات، والصَّواب: المُوتَة؛ بضمِّ الميم وزيادة هاءٍ آخره؛ وهو ضربٌ من الجنون.

وقوله تعالى: (﴿وَلَا تَفْتِنِّي﴾ [التوبة: ٤٩]) أي: (لَا[3] تُوَبِّخْنِي) من التَّوبيخ، ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «لا توهِنِّي» بالهاء وتشديد النُّون من الوهن؛ وهو الضَّعف، ولابن السَّكن: «ولا تؤثِّمْني» بمثلَّثةٍ مشدَّدةٍ وميمٍ[4] ساكنةٍ من الإثم، وصوَّبه القاضي عياضٌ.

(﴿كَرْهًا﴾) بفتح الكاف (وَ﴿كُرْهًا﴾) بضمِّها: (وَاحِدٌ) في المعنى، ومراده: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التوبة: ٥٣] وسقط[5] «﴿كَرْهًا﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ[6].

(﴿مُدَّخَلًا﴾) بتشديد الدَّال؛ يريد: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلًا﴾ أي: (يُدْخَلُونَ فِيهِ) والمُدَّخل: السِّرب في الأرض.

وقوله تعالى: ﴿لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ﴾ (﴿يَجْمَحُونَ﴾ [التوبة: ٥٧]) أي: (يُسْرِعُونَ) إسراعًا لا يردُّهم شيءٌ، كالفرس الجموح.

وقوله: ﴿وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ﴾ (﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾ [التوبة: ٧٠]) وهي قريات[7] قوم لوطٍ (ائْتَفَكَتْ) أي: (انْقَلَبَتْ بِهَا) أي: القرياتِ (الأَرْضُ) فصار عاليها سافلها، وأُمطِرُوا حجارةً من سجيلٍ.

---

(١) «فيه»: ليس في (ص).

(٢) «فزاد الخبال»: ليس في (د).

(٣) «لا»: ليس في (د).

(٤) في (د): «وهي»، وهو تحريفٌ.

(٥) زيد في (ص): «قوله».

(٦) «وسقط ﴿كَرْهًا﴾ إلى آخره لأبي ذرٍّ»: سقط من (د) و(م).

(٧) في هامش (ل): قال في «المصباح»: والجمع «قرًى» على غير القياس، قال بعضهم: لأنَّ ما كان على «فَعْلة» من المعتلِّ؛ فبابه أن يُجمع على «فِعَال»؛ بالكسر؛ نحو: ظَبْية وظِبَاء، ورَكْوة ورِكَاء.

(﴿أَهْوَىٰ﴾) يريد: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ﴾ بسورة النَّجم [النَّجم: ٥٣] يقال: (أَلْقَاهُ فِي هُوَّةٍ) بضمِّ الهاء وتشديد الواو، أي: مكانٍ عميقٍ، وذكرها استطرادًا.

وقوله تعالى: ﴿فِي جَنَّٰتِ﴾ (﴿عَدْنٍ﴾ [التَّوبة: ٧٢]) أي: (خُلْدٍ) بضمِّ الخاء المعجمة وسكون اللَّام؛ يقال: (عَدَنْتُ بِأَرْضٍ، أَيْ: أَقَمْتُ) بها (وَمِنْهُ: مَعْدِنٌ)/ وهو الموضع الذي يُستَخرج منه الذَّهب والفضة ونحوهما (وَيُقَالُ:) فلانٌ (فِي مَعْدِنِ صِدْقٍ) أي: (فِي مَنْبِتِ صِدْقٍ) كأنَّه صار مَعدِنًا له للزومه له، وسقط لأبي ذرٍّ من «عدنت...» إلى آخره[1]. د٥/١٠٤ب

(﴿ٱلْخَوَالِفِ﴾) يريد قوله: ﴿رَضُوا[2] بِأَن يَكُونُوا مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ [التَّوبة: ٨٧] وفسَّره بقوله: (الخَالِفُ: الَّذِي خَلَفَنِي فَقَعَدَ بَعْدِي، وَمِنْهُ) أي: من هذا اللفظ (يَخْلُفُهُ فِي الغَابِرِينَ) قال عليه الصلاة والسلام في حديث أمِّ سلمة: «اللهمَّ اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديِّين، واخلفه في عقبه في الغابرين» رواه مسلمٌ، قال النَّوويُّ أي: الباقين (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النِّسَاءُ مِنَ الخَالِفَةِ) وهي المرأة (وَإِنْ) بالواو[3]، ولأبي ذرٍّ: «فإن» (كَانَ) خوالف (جَمْعَ الذُّكُورِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُوجَدْ عَلَى تَقْدِيرِ جَمْعِهِ) على «فواعل» (إِلَّا حَرْفَانِ: فَارِسٌ وَفَوَارِسُ، وَهَالِكٌ وَهَوَالِكُ) قاله أبو عبيدة، وزاد ابن مالكٍ: شاهقٌ وشواهقُ، وناكسٌ ونواكسُ، وداجنٌ ودواجنُ، وهذه الخمسة جمع «فاعل» وهو شاذٌّ، ولأبي ذر: «وهالكٌ في الهوالك»[4] والمفهوم من أوَّل كلام البُخاريِّ: أنَّ «خوالف» جمع «خالف» وحينئذٍ إنَّما يجوز أن يكون النِّساء إذا كان يُجمَع «الخالفة» على «خوالف» وإنَّما «الخالف» يُجمَع على «الخالفين» بالياء والنُّون، والمشهور في «فواعل» أنَّه جمع «فاعلة» فإن كان من صفة النِّساء؛ فواضحٌ، وقد تُحذَف الهاء في صفة المفرد من النِّساء، وإن كان من صفة الرِّجال؛ فالهاء للمبالغة؛ يقال: رجل خالفة[5]: لا خير فيه، والأصل في جمعه بالنُّون كما مرَّ، والمراد بـ﴿ٱلْخَوَالِفِ﴾ في الآية: النِّساء والرِّجال العاجزون والصِّبيان، فجُمِع بجمع[6] المؤنَّث تغليبًا؛ لكونهنَّ أكثر في ذلك من غيرهنَّ.

---

(١) قوله: «وسقط لأبي ذرٍّ من: عدنت... إلى آخره»، جاء في (د) بعد قوله: «يقال: عدنت».

(٢) «رضوا»: ليس في (د).

(٣) «بالواو»: ليس في (د).

(٤) «ولأبي ذرٍّ: وهالك في الهوالك»: جاء في (د) و(ص) بعد قوله: «وداجنٌ ودواجن».

(٥) في (د): «خالف».

(٦) في (د): «جمع».

وقوله: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ﴾ (﴿ٱلْخَيْرَٰتُ﴾ [التَّوبة: ٨٨]: وَاحِدُهَا: خَيْرَةٌ) بفتح الخاء وسكون التَّحتيَّة آخرها هاءُ تأنيثٍ (وَهْيَ الفَوَاضِلُ) بالضَّاد المعجمة، قاله أبو عبيدة.

قوله: ﴿وَءَاخَرُونَ﴾ (﴿مُرْجَوْنَ﴾ [التَّوبة: ١٠٦]) أي: (مُؤَخَّرُونَ) لأمر الله ليقضي فيهم ما هو قاضٍ، وهذه ساقطةٌ لأبي ذرٍّ.

(الشَّفَا) بفتح[1] المعجمة والفاء مقصورًا، يريد قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التَّوبة: ١٠٩] وفسَّر الشَّفا بقوله: (شَفِيرٌ)/ ولأبي ذرٍّ: «الشَّفير» ثمَّ قال: (وَهُوَ) أي: الشَّفير (حَدُّهُ) بالدَّال بعد الحاء المهملتين، وللكُشْميهَنيِّ[2]: «وهو حرفه» أي: جانبه. ١٣٩/٧

(وَالجُرُفُ: مَا تَجَرَّفَ مِنَ السُّيُولِ وَالأَوْدِيَةِ) أي: يحفر بالماء فصار واهيًا.

(﴿هَارٍ﴾) أي: (هَائِرٍ) يقال: انهارت البئر؛ إذا تهدَّمت[3]، قال القاضي: وإنَّما وضع شفا الجرف -وهو ما جرفه الوادي- الهائر في مقابلة التَّقوى؛ تمثيلًا لِمَا بنوا عليه أمر دينهم في البطلان وسرعة الانطماس، ثمَّ رشَّحه بانهياره به في النَّار، ووضعه[4] في مقابلة الرِّضوان؛ تنبيهًا على أنَّ تأسيس ذلك على أمر يحفظه عن النار[5]، ويوصله إلى رضوان الله تعالى ومقتضياته التي[6] الجنة أدناها، وتأسيس هذا/ على ما هم بسببه[7] على صدد الوقوع في النَّار ساعةً فساعةً، ثمَّ إنَّ مصيرهم إلى النَّار لا محالة. انتهى. (يُقَالُ: تَهَوَّرَتِ البِئْرُ؛ إِذَا انْهَدَمَتْ، وَانْهَارَ: مِثْلَه) كذا لأبوي ذرٍّ والوقت، وسقط لغيرهما[8]. د١٠٥/أ

وقوله: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ﴾ (﴿لَأَوَّٰهٌ﴾ [التَّوبة: ١١٤]) أي: (شَفَقًا وَفَرَقًا) كناية عن فرط ترحُّمه ورقَّة

---

(١) زيد في (س) و(ص): «الشِّين».

(٢) عزى في اليونينة هذه الرواية لأبي ذر مطلقًا.

(٣) في (د): «انهدمت».

(٤) في (د): «وضعف»، وفي (م): «ووصفه».

(٥) «عن النَّار»: ليس في (د).

(٦) «التي»: سقط من (ص).

(٧) «على ماهم بسببه»: ليس في (د).

(٨) قوله: «يُقَالُ: تَهَوَّرَتِ البِئْرُ؛ إِذَا انْهَدَمَتْ، وَانْهَارَ: مِثْلَه كذا لأبوي ذرٍّ والوقت، وسقط لغيرهما»، سقط من (د) و(ص)، وجاء في سائر النُّسخ في نهاية الشَّرح بعد قوله: «أبدًا يميني»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

قلبه، وفيه بيان الحامل له على الاستغفار لأبيه مع شكاسته عليه[1] (وَقَالَ الشَّاعِرُ) وهو المثقِّب[2] -بتشديد القاف المفتوحة- العبديُّ، واسمه: جحاش بن عائذ[3] بن محصن، وسقط لفظ «الشَّاعر» لغير أبي ذرٍّ (إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بِلَيْلٍ) بفتح الهمزة والحاء المهملة، من رحلت الناقة أرحلها؛ إذا شددتَ الرَّحل على ظهرها، والرَّحل: أصغر من القتب.

(تَأَوَّهُ آهَةَ) بمدِّ الهمزة، وللأصيليِّ: «أَهَّةَ» (الرَّجُلِ الحَزِينِ) بتشديد الهاء وقصر الهمزة، قال الحريريُّ في «درَّة الغوَّاص»: يقولون في التَّأوُّه: أَوَّه[4]، والأفصح أن يقال: أُوْهِ بكسر الهاء وضمِّها وفتحها، والكسر أغلب، وعليه قول الشَّاعر:

فأَوْهِ لذكراها إذا ما ذكرتها ....

وقد شدَّد بعضهم الواو، فقال: أوَّه، ومنهم من حذف الهاء -وكسر الواو- فقال: أَوِّ، وتصريف الفعل منها: أوَّه وتأوَّه، والمصدر الآهة، ومنه قول مثقِّب[5] العبديِّ:

إذا ما قُمْتُ أَرْحلُها بِلَيْلٍ ....

البيت، وهذا البيت من جملة قصيدة أوَّلها:

أفاطمُ قبل بينِكِ متِّعيني ... ومنعك ما سألت كأن تبيني

ولا تَعِدِي مواعدَ كاذباتٍ ... تمرُّ بها رياحُ الصَّيف دوني

فإنِّي لو تخالفني[6] شِمالي ... لَمَا أتبعتُها أبدًا يميني

١ - بابُ قَوْلِه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾. ﴿أَذَانٌ﴾: إعلامٌ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أُذُنٌ﴾: يُصَدِّقُ. ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ وَنَحْوُهَا كَثِيرٌ، وَالزَّكَاةُ: الطَّاعَةُ وَالإِخْلَاصُ. ﴿لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ لَا يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ يُشَبِّهُونَ.

(بابُ قَوْله) عز وجل: (﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ﴾) أي: هذه براءةٌ مبتدأٌ صدورها من الله تعالى،

(١) في هامش (ج) و(ل): أي: صعوبة خُلُق أبي إبراهيم عليه. «منه».

(٢) في هامش (ج) و(ل): الثَّقْبُ: الخَرْقُ...، وكـ«محدِّث»: لقب عائذ بن محصن الشاعر. «قاموس».

(٣) في (د): «عابد»، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٤) في (د): «أوَّاه».

(٥) في هامش (ج): كـ«مُحدِّث» «قاموس».

(٦) في هامش (د) من نسخةٍ: «تحالفها».

وغاية انتهائها: (﴿إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة: ١]) فـ﴿بَرَآءَةٞ﴾ خبر مبتدأ محذوفٍ، وقيل: مبتدأٌ خبره: ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ﴾ وجاز الابتداء بالنَّكرة؛ لأنَّها تخصَّصت بالجارِّ بعدها، والمعنى: أنَّ الله ورسوله برئا من العهد الذي عاهدتم به المشركين، وذلك أنَّهم عاهدوا مشركي العرب، فنكثوا، ولم يفِ به إلَّا بنو ضمرة وبنو كنانة، فأمرهم بنبذ العهد إلى من نقضه، وأُمِروا أن يسيحوا الأربعة أشهر[1] الحرم؛ صيانةً لها من القتال.

وقوله: (﴿أَذَٰنٞ﴾) أي: (إعلامٌ) يقال: آذنته إيذانًا وأذانًا، وهو اسمٌ قام مقام المصدر، وسقط هذا لغير أبي ذرٍّ (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما ممَّا رواه ابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ﴾ (﴿أُذُنٞ﴾ [التوبة: ٦١]: يُصَدِّقُ) كلَّ ما سَمِع، وسُمِّي بالجارحة للمبالغة، كأنَّه من فرط سماعه صار جملة آلة السَّماع، كما سُمِّي الجاسوس عينًا؛ لذلك.

وقوله: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ﴾ (﴿تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]) بمعنًى واحدٍ[2]؛ لأنَّ الزَّكاة والتَّزكية في اللُّغة: الطَّهارة (وَنَحْوُهَا) وفي نسخةٍ: «ونحو هذا» (كَثِيرٌ) في القرآن، أو في لغات العرب (وَالزَّكَاةُ: الطَّاعَةُ وَالإِخْلَاصُ) أي: تأتي بمعناهما، رواه ابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة/ عن ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: ﴿تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] قال: «الزَّكاة: طاعة الله والإخلاص» وقوله تعالى في سورة فصِّلت: ﴿وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ۝ ٱلَّذِينَ﴾ (﴿لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٧]) قال ابن عبَّاسٍ فيما رواه عليُّ بن أبي طلحة عنه: (لَا يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) وهذا ذكره استطرادًا.

د٥/١٠٥ب

وقوله تعالى: (﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ [التوبة: ٣٠]) قال ابن عبَّاس فيما رواه ابن أبي حاتمٍ عن عليِّ ابن أبي طلحة عنه[3]: (يُشَبِّهُونَ) وقال/ أبو عبيدة: هي التَّشبيه، وقال القاضي أي: يضاهي قولهم قول الذين كفروا، فحُذِف المضاف وأُقِيم المضاف إليه مُقامه، والمضاهاة: المشابهة، وهذا إخبارٌ من الله تعالى عن قول اليهود: عزيرٌ ابن الله، والنَّصارى[4]: المسيح ابن الله، فأكذبهم الله تعالى بقوله: ﴿ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ﴾ [التوبة: ٣٠] والتَّقييد بكونه بأفواههم مع أنَّ القول لا يكون إلَّا بالفم للإشعار بأنَّه لا دليل عليه، فهو كالمهملات، لم يقصد بها

١٤٠/٧

(١) في غير (د): «الأشهر».
(٢) «بمعنًى واحدٍ»: ليس في (د).
(٣) قوله: «قال ابن عبَّاس فيما رواه ابن أبي حاتمٍ عن عليِّ بن أبي طلحة عنه»، سقط من (د).
(٤) «النَّصارى»: سقط من (د).

الدَّلالة على المعاني، وقول اليهود هذا كان مذهبًا مشهورًا عندهم، أو قاله بعضٌ من متقدِّميهم، أو من كان بالمدينة، وإنَّما قالوا[1] ذلك؛ لأنَّه لم يبقَ فيهم بعد وقعة بختنصر مَنْ يحفظ التَّوراة، فلمَّا أحياه الله بعد مئة عامٍ وأملى عليهم التَّوراة حفظًا؛ فتعجَّبوا من ذلك وقالوا: ما هذا إلا لأنَّه ابن الله، والدَّليل على أنَّ هذا القول كان فيهم[2]: أنَّ الآية قُرِئَت عليهم، فلم يُكذِّبوا مع تهالكهم على التَّكذيب.

٤٦٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ رضي الله عنه يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ وَآخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ بَرَاءَةٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ البَرَاءَ) بن عازبٍ (رضي الله عنه يَقُولُ: آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ) عليه صلى الله عليه وسلم: (﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾) في آخر سورة النِّساء [النساء: ١٧٦] (وَآخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ) عليه عليه الصلاة والسلام (بَرَاءَةٌ) فإن قلتَ: قد[3] سبق في آخر[4] «سورة البقرة» من حديث ابن عبَّاسٍ أنَّ آخر آية نزلت آية الرِّبا [ح: ٤٥٤٤] وعند النَّسائيِّ من حديث ابن عبَّاسٍ: أنَّ سورة النَّصر آخر سورة نزلت؛ أجيب بأنَّ المراد آخريَّةٌ مخصوصةٌ؛ لأنَّ الأوَّليَّة والآخريَّة من الأمور النِّسبيَّة، وأمَّا السُّورة؛ فإن آخريَّة النصر باعتبار نزولها كاملةً، بخلاف براءة؛ فالمراد أوَّلها أو معظمها، وإلَّا ففيها آياتٌ كثيرةٌ نزلت قبل سنة الوفاة النَّبويَّة، وسيكون لنا عودةٌ إلى الإلمام بشيءٍ من مبحث ذلك «بسورة النَّصر» [ح: ٤٩٦٧] إن شاء الله تعالى، بعون الله وقوته.

٢ - بَاب قَوْله: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾.

سِيحُوا: سِيرُوا

(بَاب قَوْله) تعالى: (﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾) أوَّلها شوَّالٌ، وآخرها سلخ[5] المحرَّم،

---

(١) «قالوا»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٢) في (د): «منهم».

(٣) «قد»: مثبتٌ من (د).

(٤) في (ص) و(م): «أواخر».

(٥) «سلخ»: ليس في (د) و(م).

قاله الزُّهريُّ، أو من يوم النَّحر إلى عشرين[1] من ربيع الآخر، واستشكل ابن كثيرٍ الأوَّل: بأنَّهم كيف يحاسبون بمدَّةٍ لم يبلغهم حكمها وإنَّما ظهر لهم أمرها/ يوم النَّحر؟ كما يأتي إن شاء الله تعالى، واستشكَلَ غيرُه القولين: بأنَّه لم يكن ذلك كلُّه الأشهر الحرم المشار إليها في قوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥] وأجيب باحتمال أن يكون من قبيل التَّغليب، وهذا أمرٌ من الله لناقضي العهد كما مرَّ، وروى سعيد بن منصورٍ والنَّسائيُّ عن زيد بن يُثَيْعٍ؛ بتحتيَّةٍ مضمومةٍ وقد تُبدَل همزةً بعدها مثلَّثةٌ مفتوحةٌ فتحتيَّةٌ ساكنةٌ فعينٌ مهملةٌ، الهَمْدانيُّ الكوفيُّ المخضرم، قال: «سألت عليًّا: بأيِّ شيءٍ بُعِثْتَ؟ قال: بأنَّه لا يدخل الجنَّة إلا نفسٌ مؤمنةٌ، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يجتمع مسلمٌ ومشركٌ في الحجِّ بعد عامهم هذا، ومن كان له عهدٌ فعهده إلى مُدَّته، ومن لم يكن له عهدٌ؛ فأربعة أشهرٍ» واستُدِلَّ بهذا الأخير -كما قاله ابن حجرٍ وغيره- على أنَّ قوله تعالى: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢] مختصٌّ بمن لم يكن له عهدٌ مؤقَّتٌ[2]، أو من لم يكن له عهدٌ أصلًا، وأمَّا من له عهدٌ مؤقَّتٌ فهو إلى مدَّته، وروى الطَّبريُّ[3] من طريق ابن إسحاق قال: هم صنفان: صنفٌ كان له[4] عهدٌ دون أربعة أشهرٍ، فأُمهِل تمام أربعة أشهرٍ، وصنفٌ كانت مدَّة عهده[5] بغير أجلٍ، فقُصِرَت على أربعة أشهرٍ، وعن ابن عبَّاسٍ: أنَّ الأربعة أشهر[6] أَجَلُ من كان له عهدٌ مؤقَّتٌ بقدرها أو يزيد عليها، وأنَّ من ليس له عهدٌ؛ فانقضاؤه إلى سلخ المحرَّم؛ لقوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التَّوبة: ٥] وعن الزُّهريِّ[7] قال: كان أوَّل أربعة أشهر[8] عند نزول براءة في شوَّال، وكان آخرها آخر المحرَّم، وبذلك يُجمَع بين[9] الأربعة أشهر وبين قوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥].

(﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾) أي: لا تفوتونه وإن أمهلكم (﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [التَّوبة: ٢]) مُذِلُّهم بالقتل والأسر في الدُّنيا والعذاب في الآخرة.

---

(١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «إلى عشرين من ربيع...» إلى آخره: كذا بخطِّه، ولعلَّه: «عشر».

(٢) في (ص): «بوقتٍ».

(٣) في (د): «الطَّبرانيُّ»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) في (د): «لهم».

(٥) في (د): «عهدهم».

(٦) في غير (د): «الأشهر».

(٧) في (د): «أبي هريرة»، وليس بصحيحٍ.

(٨) في غير (د): «الأربعة الأشهر»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٩) زيد في (د): «ذكر».

(سِيحُوا)[1] قال أبو عبيدة: أي[2]: (سِيرُوا) وقال غيره: اتَّسعوا[3] في السَّير وأبعدوا عن العمارات[4]، وسقط «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ.

٤٦٥٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، وَأَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ، بَعَثَهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ يُؤَذِّنُونَ بِمِنًى أَلَّا يَحُجَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ. قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثُمَّ أَرْدَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ يَوْمَ النَّحْرِ فِي أَهْلِ مِنًى بِبَرَاءَةَ، وَأَلَّا يَحُجَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ.

١٤١/٧ وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد/ (سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ) هو سعيد بن كثير بن عُفَير؛ بضمِّ العين المهملة وفتح الفاء، المصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام المصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (عُقَيْلٌ) بضمِّ العين المهملة وفتح القاف، ابن خالدٍ الأيليُّ، ولأبي ذرٍّ: «عن عُقيلٍ» (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريُّ (وَأَخْبَرَنِي) بالإفراد وواو العطف، قال في «الكواكب»: إشعارًا بأنَّه أخبره أيضًا بغير ذلك، فهو عطفٌ على مقدَّرٍ، قال في «الفتح»: ولم أرَ في طرق حديث أبي هريرة عن أبي بكرٍ زيادةً إلَّا[5] ما وقع في رواية شعيبٍ عن الزُّهريِّ، فإنَّ فيها: «كان المشركون يوافون[6] بالتِّجارة فينتفع بها المسلمون، فلمَّا حرَّم الله على المشركين أن يقربوا المسجد الحرام؛ وجد المسلمون في أنفسهم ممَّا قُطِع عليهم من التِّجارة/، د٥/١٠٦ب فنزلت: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ الآيةَ [التوبة: ٢٨] ثمَّ أحلَّ في الآية الأخرى الجزية...» الحديثَ، وأخرجه الطَّبرانيُّ وابن مردويه مطوَّلًا، وقال في «العمدة»: ولم يعيِّن الكِرمانيُّ المقدَّر، والظَّاهر أنَّ المقدَّر هكذا: عن ابن شهابٍ حدَّثني وأخبرني (حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ الزَّهريُّ المدنيُّ[7]،

---

(١) في هامش (ج): بخطِّه، وقيل: السِّياحة: الإقلال من الطَّعام والشَّراب.

(٢) «أي»: ليس في (د).

(٣) في (د): «اسعوا»، ولعلَّه تحريف.

(٤) في هامش (ل): وقيل: السِّياحة: الإقلال من الطَّعام والشَّراب. «منه».

(٥) «إلَّا»: ليس في (د).

(٦) في (م): «يواسون».

(٧) «المدني»: ليس في (د).

قال: وتظهر الفائدة فيه على قول من يقول بالفرق بين حدّثنا وأخبرنا، كذا قال، فليُتأمَّل (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ) الصِّدِّيق رضي الله عنه (فِي تِلْكَ الحَجَّةِ) زاد في «الحجِّ» من طريق يحيى ابن بكير [ح:١٦٢٢]: «التي أمَّره عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجَّة الوداع» (فِي مُؤَذِّنِينَ) جمع مؤذِّنٍ، من الإيذان؛ وهو الإعلام (بَعَثَهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ) سنة تسعٍ من الهجرة (يُؤَذِّنُونَ) أي: يعلمون النَّاس (بِمِنًى: أَلَّا يَحُجَّ) بفتح الهمزة وتشديد اللَّام، ونصب «يحجَّ» بـ«أن»، و«لا»: نافيةٌ (بَعْدَ العَامِ) المذكور (مُشْرِكٌ) هو منتزعٌ من قوله تعالى: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَـٰذَا﴾ [التوبة:٢٨] والمراد: الحرم كلُّه (وَلَا يَطُوفَ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ) بنصب «يطوفَ» عطفًا على «يحجَّ» واحتجَّ به الأئمَّة الثَّلاثة على وجوب ستر العورة في الطَّواف، خلافًا لأبي حنيفة، حيث جوّز طواف العُرْيان، ولأبي ذرٍّ: «لا يحجُّ» بالرَّفع، و«لا»: نافيةٌ مخفَّفةٌ، و«يطوفُ»: رفع عطفًا[1] على «يحجُّ».

(قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بالسَّند السَّابق: (ثُمَّ أَرْدَفَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم) أبا بكر (بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) وعند الإمام أحمد من حديث أنس بن مالكٍ -وقال الترمذيُّ: حسنٌ غريبٌ-: أنَّه صلى الله عليه وسلم بعث ببراءة مع أبي بكرٍ، فلمَّا بلغ ذا الحُليفة قال: «لا يبلِّغها إلَّا أنا أو[2] رجلٌ من أهل بيتي، فبعث بها مع عليٍّ رضي الله عنه» (وَأَمَرَهُ) ولأبي ذرٍّ[3]: «فأمره» (أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةَ) أي: ببعضها، وقد نبَّه في «الفتح» على أنَّ هذا القدر[4] من الحديث مرسلٌ؛ لأنَّ حميدًا لم يدرك ذلك، ولا صرَّح بسماعه له من أبي هريرة.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه بالإسناد المذكور، قال في «الفتح»: وكأنَّ حميدًا حمل قصَّة توجُّه عليٍّ من المدينة إلى أن لحق أبا بكرٍ عن غير أبي هريرة، وحمل بقيَّة القصَّة كلِّها عن أبي هريرة (فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ) رضي الله عنه (يَوْمَ النَّحْرِ فِي أَهْلِ مِنًى بِبَرَاءَةَ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «قال أبو بكرٍ» بدل «قال[5] أبو هريرة» قال الحافظ ابن حجرٍ: وهو غلطٌ فاحشٌ مخالفٌ لرواية الجميع، وإنَّما هو كلام أبي هريرة

---

(١) في (د): «عطفٌ».

(٢) في (م): «و».

(٣) «وأمره ولأبي ذرٍّ»: ليس في (د).

(٤) في (ب) و(س): «المقدار».

(٥) «قال»: ليس في (د).

قطعًا، فهو الذي كان يؤذِّن بذلك (وَأَلَّا يَحُجَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ) وزاد أحمد من رواية مُحرَّر[1] بن أبي هريرة عن أبيه: «ولا يدخل الجنَّة إلَّا مؤمنٌ» إن قلت: فما فائدة قوله: «ولا يدخل الجنَّة إلا مؤمنٌ»؟ أُجيب[2] الإعلام/ بأنَّ المشرك بعدها لا يُقبَل منه بعد هذا غير الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥]. د٥/١٠٧أ

وقد سبق حديث الباب في «الصَّلاة» [ح: ٣٦٩] و«الحجِّ» [ح: ١٦٢٢].

٣ - باب قَوْله: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾.

آذَنَهُمْ: أَعْلَمَهُمْ

(باب قَوْله) عزَّ وجلَّ: (﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ ﴾) يوم عرفة، كذا رُوِي عن عليٍّ وعمر فيما رواه ابن جرير، وعن ابن عبَّاسٍ ومجاهدٍ فيما رواه ابن أبي حاتمٍ، ورُوِي مرسلًا عن مخرمة: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم عرفة فقال: «هذا يوم الحجِّ الأكبر» وقيل: إنَّه يوم النحر، وإليه ذهب حميد بن عبد الرَّحمن، كما سيأتي -إن شاء الله تعالى- قريبًا في «باب: ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٤]» [ح: ٤٦٥٧] ورُوِي عن ابن عمر: وقف[3] رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النَّحر عند الجمرات في حجَّة الوداع فقال/: «هذا يوم الحجِّ الأكبر» وبه قال كثيرون؛ لأنَّ أعمال المناسك تتمُّ فيه، والجمهور: أنَّ الحجَّ الأصغر العمرة، وقيل: الأصغر: يوم عرفة، والأكبر: يوم النَّحر، وقيل: حجَّة الوداع هي الأكبر؛ لِمَا وقع فيها من إعزاز الإسلام وإذلال الكفر (﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ ﴾) رفعٌ مبتدأً، والخبر محذوفٌ، أي: ورسولُه بريءٌ منهم، أو معطوفٌ على الضَّمير المستكنِّ في ﴿بَرِىٓءٌ﴾ وجاز ذلك للفصل المسوِّغ للعطف، فرفعه على هذا بالفاعليَّة (﴿فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) أي: فالتَّوب[4] عن الشِّرك أو المتاب عن المعصية خيرٌ من البقاء[5] عليها، و«أفعل» التَّفضيل لمطلقِ الخيريَّة ١٤٢/٧

(١) في النُّسخ: «محرز» وكذا في المواضع اللَّاحقة، وهو تصحيفٌ.

(٢) زيد في (د): «بأنَّ».

(٣) في (م): «وقنت».

(٤) في (د): «فالتوبة».

(٥) في هامش (ج): بخطِّه: عن البقاء.

(﴿وَإِن تَوَلَّيْتُمْ﴾) أعرضتم (﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ﴾) بل هو قادرٌ عليكم وأنتم[1] تحت قهره (﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣]) في الدُّنيا بالخزي والنَّكال، وفي الآخرة بالمقامع والأغلال، والبشارة تهكُّمٌ، وسقط لأبي ذرٍّ «﴿فَإِن تُبْتُمْ﴾...» إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾: «إلى ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾» [التوبة: ٤] وساق في نسخةِ الآية كلَّها إلى آخر ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

(آذَنَهُمْ) بمدّ الهمزة، أي: (أَعْلَمَهُمْ) وسقط ذلك لأبي ذرٍّ.

٤٦٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه فِي تِلْكَ الحَجَّةِ فِي المُؤَذِّنِينَ، بَعَثَهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ يُؤَذِّنُونَ بِمِنًى أَلَّا يَحُجَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ. قَالَ حُمَيْدٌ: ثُمَّ أَرْدَفَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ فِي أَهْلِ مِنًى يَوْمَ النَّحْرِ بِبَرَاءَةَ، وَأَلَّا يَحُجَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ) التِّنِّيسيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُقَيْلٌ) بضمِّ العين المهملة، ابن خالدٍ (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهريُّ: (فَأَخْبَرَنِي) بالإفراد (حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ، «حميدٌ» بالحاء المهملة، وفي «آل ملكٍ»[2]: «عبيد» وهي في «اليونينيَّة» مصلَّحةٌ[3]: «حميد» بالحاء المهملة[4]: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه فِي تِلْكَ الحَجَّةِ) التي كان أبو بكرٍ فيها أميرًا على الحاجِّ (فِي المُؤَذِّنِينَ) الذين (بَعَثَهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ) سمَّى الحافظ ابن حجرٍ ممَّن كان مع الصِّدِّيق في تلك الحجَّة: سعد بن أبي وقاصٍ وجابرًا، فيما أخرجه الطَّبريُّ (يُؤَذِّنُونَ بِمِنًى: أَلَّا يَحُجَّ) بتشديد اللَّام (بَعْدَ العَامِ) الذي وقع فيه الإعلام (مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ) بنصب «يطوفَ»، وإنَّما كانت مباشرة أبي هريرة لذلك بأمر الصِّدِّيق، وإن كان الأمر في ذلك مصروفًا إلى عليٍّ[5]؛ لأنَّ الصِّدِّيق كان هو الأمير

(١) «أنتم»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) نسخة من الصحيح عاد إليها القسطلاني في أكثر من موضع لعلها تعود للأمير سيف الدين الحاج آل ملك (ت: ٧٤٧هـ) والله تعالى أعلم.

(٣) في (ب): «مصلح».

(٤) قوله: «حميدٌ؛ بالحاء المهملة، وفي آل ملكٍ... حميد بالحاء المهملة»، سقط من (د) و(م).

(٥) قوله: «وإن كان الأمر في ذلك مصروفًا إلى عليٍّ»، مثبتٌ من (د).

على النَّاس في تلك الحجَّة، وكأنَّ عليًّا[1] لم يُطِق التَّأذين وحده، فاحتاج لمعينٍ على ذلك/، فكان[2] أبو هريرة ينادي بما يُلْقِيه إليه عليٌّ ممَّا أُمِر بتبليغه، ويدلُّ لذلك حديث محرر بن أبي هريرة عن أبيه[3] قال: «كنت مع عليٍّ حين بعثه النَّبيُّ ﷺ ببراءة إلى أهل مكَّة، فكنت أنادي معه بذلك حتَّى يصحل[4] صوتي، وكان ينادي قبلي حتَّى يعيا». د٥/١٠٧ب

(قَالَ حُمَيْدٌ) هو ابن عبد الرَّحمن المذكور بالسَّند المذكور: (ثُمَّ أَرْدَفَ النَّبِيُّ ﷺ) الصِّدِّيقَ (بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) وسقط «ابن أبي طالبٍ» لأبي ذرٍّ، وفي نسخةٍ: «ثمَّ أردف النَّبيُّ ﷺ عليَّ بن أبي طالبٍ» بإسقاط حرف الجرِّ (فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةَ) أي: ببضعٍ وثلاثين آيةً منها[5]، منتهاها عند قوله: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التَّوبة: ٣٣] ففيه تجوُّزٌ.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) بالإسناد السَّابق: (فَأَذَّنَ مَعَنَا عَلِيٌّ فِي أَهْلِ مِنًى يَوْمَ النَّحْرِ بِبَرَاءَةَ) من أوَّلها إلى ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣] (وَ) ببعض ما اشتملت عليه (أَلَّا يَحُجَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا﴾ [التَّوبة: ٢٨] وبهذا يندفع استشكال أنَّ عليًّا كان مأمورًا بأن يؤذِّن ببراءة، فكيف أذَّن بألَّا يحجَّ بعد العام مشركٌ؟ كما قاله الكِرمانيُّ (وَلَا يَطُوفَ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ) و«براءة» مجرورٌ، وعلامة الجرِّ فتحةٌ، وهو الثَّابت في الرِّوايات، ويجوز رفعه منوَّنًا على الحكاية.

٤ - ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾

(﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التَّوبة: ٤]) استثناءٌ من المشركين، والتَّقدير: براءةٌ من الله إلى المشركين إلَّا مِنَ[6] الذين لم ينقضوا، وسقط هذا لأبي ذرٍّ.

---

(١) في (د): «عليٌّ».

(٢) في (م): «وكان».

(٣) في (م): «محرز بن إبراهيم عن أبيه أبي هريرة».

(٤) في (ص): «يصل».

(٥) في هامش (ج): في رواية: «بصدرها» وكان نزولُ صدرها بعد خروج أبي بكر مِنَ المدينة على ما في «سيرة شيخنا الحلبيِّ»، وفي رواية للنسائيِّ: أنَّ عليًّا قرأ ﴿بَرَآءَةٌ﴾ حتَّى ختمها، وهو مجاز، على ما ذكره المؤلِّف في حجِّ أبي بكر؛ يعني: أنَّه قرأ ما نزل منها حتَّى ختَمه، والله أعلم.

(٦) «من»: ليس في (ب).

٤٦٥٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه بَعَثَهُ فِي الحَجَّةِ الَّتِي أَمَّرَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَيْهَا قَبْلَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فِي رَهْطٍ يُؤَذِّنُ فِي النَّاسِ: أَلَّا يَحُجَّنَّ بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ، فَكَانَ حُمَيْدٌ يَقُولُ: يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الحَجِّ الأَكْبَرِ؛ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِسْحَاقُ) هو ابن منصورٍ أبو[1] يعقوب الكوسج المروزيُّ قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) إبراهيم بن سعدِ بن إبراهيم[2] بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ: (أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوفٍ (أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه بَعَثَهُ) أي: بعث أبا هريرة (فِي الحَجَّةِ الَّتِي أَمَّرَهُ) بتشديد الميم، أي: جعله (رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَيْهَا) أميرًا (قَبْلَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فِي رَهْطٍ)/ وهو ما دون[3] العشرة من الرِّجال (يُؤَذِّنُ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «يؤذِّنون» (فِي النَّاسِ) بمنًى: (أَلَّا يَحُجَّنَّ) بنون التَّوكيد الثَّقيلة (بَعْدَ العَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ) بالنَّصب (بِالبَيْتِ عُرْيَانٌ، فَكَانَ حُمَيْدٌ يَقُولُ: يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الحَجِّ الأَكْبَرِ؛ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ) وهذه الزِّيادة أدرجها شعيبٌ عن أبي هريرة كما في «الجزية» [ح:٣١٧٧] ولفظه عن أبي هريرة: «بعثني أبو بكرٍ فيمن يؤذِّن يوم النَّحر بمنًى: لا يحجَّ بعد العام مشركٌ، ولا يطوفَ بالبيت عريانٌ، ويوم الحجِّ الأكبر يوم النَّحر، وإنَّما قيل: الأكبر؛ من أجل قول النَّاس: الحجُّ الأصغر، فنبذ أبو بكرٍ إلى النَّاس في ذلك العام، فلم يحجَّ عام حجَّة الوداع التي حجَّ فيها النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم مشركٌ» وقول[4] حميدٍ[5] هذا استنبطه من قوله تعالى: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾ [التَّوبة: ٣]/ ومن مناداة أبي هريرة بذلك بأمر أبي بكرٍ يوم النَّحر، فدلَّ على أنَّ المراد بـ﴿يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾ يوم النَّحر، وسياق رواية شعيبٍ يُوهِم أنَّ ذلك ممَّا نادى به أبو هريرة، وليس كذلك؛ فقد تظافرت الرِّوايات عن أبي هريرة بأنَّ الذي كان ينادي به أبو هريرة

١٤٣/٧ — د٥/١٠٨أ

---

(١) في (د): «بن» ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) «بن إبراهيم»: سقط من (د) و(م).

(٣) في (ب) و(م): «فوق» وليس بصحيحٍ.

(٤) في (د): «وقوله: ويوم الحجِّ الأكبر يوم النَّحر هو قول».

(٥) زيد في (د): «ابن عبد الرَّحمن»، وسقط منها: «هذا».

هو ومن معه من قِبَل أبي بكرٍ شيئان: منع حجِّ المشركين، ومنع طواف العُرْيان، وأنَّ عليًّا أيضًا كان ينادي بهما، وكان يزيد: من كان له عهدٌ؛ فعهده إلى مدَّته، وألَّا يدخل الجنَّة إلَّا مسلمٌ، وكأنَّ هذه الأخيرة كالتَّوطئة لأن لا يحجَّ بعد العام مشركٌ، وأمَّا التي قبلها؛ فهي التي اختصَّ عليٌّ بتبليغها، قاله في «الفتح».

٥ - بابٌ: ﴿فَقَـٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَـٰنَ لَهُمۡ﴾

هذا[1] (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله سبحانه وتعالى: (﴿فَقَـٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾) أي: فقاتلوا المشركين الذين نقضوا العهد وطعنوا في دينكم بصريح التَّكذيب وتقبيح أحكام الله، فوضع ﴿أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ موضع المضمر -إذ التَّقدير: فقاتلوهم- للإشارة إلى أنَّهم بذلك صاروا رؤساء الكفرة وقادتهم، أو المراد: رؤساؤهم، وخُصُّوا بذلك لأنَّ قتلهم أهمُّ (﴿إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَـٰنَ لَهُمۡ﴾ [التَّوبة: ١٢]) بفتح الهمزة، جمع يمينٍ، وهو مناسبٌ[2] للنَّكث، ومعنى نفيها عنهم أنَّهم لا يوفون بها وإن صدرت منهم، واستشهد به الحنفيَّة على أنَّ يمين الكافر لا تكون شرعيَّةً، وعند[3] الشَّافعيَّة يمينٌ شرعيَّةٌ؛ بدليل وصفها بالنَّكث، وقرأ ابن عامرٍ بكسرها، مصدر «آمَنَ يُؤمِن إيمانًا» أي: لا تصديق لهم، أو لا أمان لهم، وسقط «باب» لغير أبي ذرٍّ.

٤٦٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُذَيْفَةَ فَقَالَ: مَا بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الآيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ، وَلَا مِنَ الْمُنَافِقِينَ إِلَّا أَرْبَعَةٌ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: إِنَّكُمْ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ تُخْبِرُونَا فَلَا نَدْرِي، فَمَا بَالُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَبْقُرُونَ بُيُوتَنَا وَيَسْرِقُونَ أَعْلَاقَنَا؟! قَالَ: أُولَئِكَ الْفُسَّاقُ، أَجَلْ؛ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا أَرْبَعَةٌ؛ أَحَدُهُمْ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَوْ شَرِبَ الْمَاءَ الْبَارِدَ؛ لَمَا وَجَدَ بَرْدَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) العنزيُّ الزَّمِن قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيدٍ القطَّان قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي خالدٍ قال: (حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ) الجهنيُّ أبو سليمان الكوفيُّ المخضرم (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ حُذَيْفَةَ) بن اليمان (فَقَالَ: مَا بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الآيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ) كذا

---

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (ب) و(س): «المناسب».

(٣) في (د): «وعن».

وقع مبهمًا عند البخاريِّ، ووافقه النَّسائيُّ وابن مردويه؛ كلاهما على الإبهام وإيراد ذلك هنا، وهو يومئ إلى أنَّ المراد: الآية المسوقة هنا.

وروى الطَّبريُّ[1] من طريق حبيب بن حسانٍ[2]، عن زيد بن وهبٍ[3] قال: «كنَّا عند حذيفة فقرأ هذه الآية: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: ١٢] قال: ما قوتل أهل هذه الآية بَعْدُ» لكن وقع عند الإسماعيليِّ من رواية ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالدٍ بلفظ: «ما بقي من المنافقين من أهل هذه الآية: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ الآيةَ [الممتحنة: ١] إلَّا أربعة نفرٍ، إنَّ أحدهم لشيخٌ كبيرٌ» قال الإسماعيليُّ: إن كانت الآية ما ذكر في خبر ابن عيينة؛ فحقُّ هذا الحديث أن يُخرَّج في سورة الممتحنة، والمراد بكونهم لم يُقاتَلوا: أنَّ قتالهم لم يقع لعدم وقوع الشَّرط؛ لأنَّ لفظ/ الآية: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ﴾ [التوبة: ١٢] فلمَّا لم يقع منهم نكثٌ ولا طعنٌ، لم يُقاتَلوا، وقوله: «إلا ثلاثةٌ» سُمِّي منهم في رواية أبي بشر عن مجاهدٍ: أبو سفيان بن حربٍ، وفي رواية معمرٍ عن قتادة: أبو جهل بن هشامٍ وعتبة بن ربيعة وأبو سفيان وسُهَيل بن عمرٍو، وتُعقِّب بأنَّ أبا جهلٍ وعتبة[4] قُتِلا ببدرٍ، وإنَّما ينطبق التَّفسير على من نزلت الآية المذكورة وهو حيٌّ، فيصحُّ في أبي سفيان وسُهيل بن عمرٍو، وقد أسلما، قاله في «الفتح». وقال البرماويُّ كالكِرمانيِّ أي: ثلاثةٌ آمنوا ثمَّ ارتدُّوا وطعنوا في الإسلام من ذوي الرِّئاسة والتَّقدم فيه، أي: في الكفر[5] (وَلَا مِنَ الْمُنَافِقِينَ) الذين يظهرون الإسلام ويبطنون[6] الكفر (إِلَّا أَرْبَعَةٌ) قال الحافظ ابن حجرٍ: لم أقف على تسميتهم. انتهى. وقد كان حذيفة/ صاحب سرِّ رسول الله ﷺ في شأن المنافقين يعرفهم دون غيره (فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ) لم يُعرَف اسمه: (إِنَّكُمْ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ) بنصب «أصحاب» بدلًا من الضَّمير في «إنَّكم»، أو منادًى مضافًا حُذِفَت منه الأداة (تُخْبِرُونَا) بسكون الخاء، وبفتحها مع تشديد الموحَّدة، وفي نسخةٍ:

د٥/١٠٨ب ٧/١٤٤

---

(١) في (ب): «الطَّبرانيُّ» ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في (د): «حباب بن حباب» ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) في (د): «وهيب»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) في (ب) و(م): «عقبة»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٥) قوله: «وقال البرماويُّ كالكِرمانيِّ... ذوي الرِّئاسة والتَّقدم فيه؛ أي: في الكفر»، سقط من (د) و(م)، وجاء في (ص) لاحقًا بعد قوله: «إلا أربعةٌ». قوله: «في الكفر» سقطت من (ج) وفي هامشها: «أي: الكفر».

(٦) في (د): «يخفون» وفي هامشها من نسخةٍ كالمثبت.

«تخبروننا» بنونين على الأصل؛ لأنَّ النُّون لا تُحذَف إلَّا لناصبٍ أو جازمٍ، والأُولى لغةٌ فصيحةٌ لبعض العرب، وزاد الإسماعيليُّ: «عن أشياء» (فَلَا نَدْرِي، فَمَا بَالُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَبْقُرُونَ) بمثنَّاةٍ تحتيَّةٍ مفتوحةٍ فموحَّدةٍ ساكنةٍ فقافٍ مضمومةٍ، وفي رواية غير أبي ذرٍّ: «يُبَقِّرون» بضمِّ التَّحتيَّة وفتح الموحَّدة وتشديد القاف مكسورةً، أي: يفتحون أو ينقبون (بيُوتَنَا) وفي نسخةٍ: «ينقُرون» بالنُّون السَّاكنة[1] بدل الموحَّدة وضمِّ القاف (وَيَسْرِقُونَ أَعْلَاقَنَا؟!) بالعين المهملة والقاف، أي: نفائس أموالنا، وفي بعض النُّسخ: «أغلاقنا» بالمعجمة[2]، وكذا وُجِد مضبوطًا بخطِّ الحافظ الشَّرف الدِّمياطيِّ، لكن قال السَّفاقسيُّ: لا أعلم له وجهًا، قال في «فتح الباري»: ويمكن توجيهه بأنَّ الأغلاق جمع «غَلَق» بفتحتين؛ وهو ما يُغْلَق ويُفْتَح بالمفتاح، والغَلَق أيضًا الباب، فالمعنى: يسرقون مفاتيح الأغلاق، ويفتحون الأبواب، ويأخذون ما فيها[3]، أو[4] المعنى: يسرقون الأبواب، وتكون السَّرقة كنايةً عن قلعها وأخذها؛ ليتمكنوا من الدُّخول فيها (قَالَ) حذيفة: (أُولَئِكَ) أي: الذين يبقرون[5] ويسرقون (الفُسَّاقُ) أي: لا الكفَّار ولا المنافقون (أَجَلْ) أي: نعم (لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا أَرْبَعَةٌ؛ أَحَدُهُمْ شَيْخٌ كَبِيرٌ) لم يُعرف اسمه (لَوْ شَرِبَ المَاءَ البَارِدَ؛ لَمَا وَجَدَ بَرْدَهُ) لذهاب شهوته وفساد معدته؛ بسبب عقوبة الله له في الدُّنيا، فلا يفرِّق بين الأشياء.

٦ - باب قَوْله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

(باب قَوْله) عزَّ وجلَّ: (﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾) ﴿وَالَّذِينَ﴾: بالواو استئنافيةٌ، مبتدأٌ ضُمِّن معنى الشَّرط ودخلت الفاء في خبره[6]، وهو[7] قوله: (﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التَّوبة: ٣٤]) لذلك، ووحَّدَ/ الضَّمير والسَّابقُ شيئان الذهب والفضة؛ لأنَّه يعود على المكنوزات، وهي أعمُّ من النَّقدين، أو عَوْدًا إلى الفضَّة؛ لأنَّها أقرب د٥/١٠٩أ

(١) «السَّاكنة»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «بالغين المعجمة».

(٣) في هامش (ج): بخطِّه: ما فيه.

(٤) في (ص): «ما فيه و».

(٥) في (د): «ينقرون».

(٦) في (م): «حيزه»، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٧) زيد في (ص): «في».

مذكورٍ، واكتفى ببيان حال صاحبها عن بيان حال صاحب الذَّهب، أو لأنَّ الفضَّة أكثر انتفاعًا في المعاملات من الذَّهب، وتخصيصهما بالذِّكر مع أنَّ غيرهما إن لم تُؤدَّ زكاته؛ كأموال التِّجارة؛ يعذَّب صاحبه؛ لكونهما[1] ثمنًا له[2] في الغالب، وأصل الكنز: الجمع[3] وكلُّ شيءٍ جُمِع بعضه إلى بعضٍ فهو مكنوزٌ، وأكثر علماء الصَّحابة على أنَّ الكنز المذموم هو المال الذي لا تؤدَّى زكاته، ورُوِي عن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه: أيُّما «مالٍ أُدِّيت زكاته؛ فليس بكنزٍ وإن كان مدفونًا في الأرض، وأيُّما مالٍ لم تؤدَّ زكاته؛ فهو كنزٌ، يُكوَى به صاحبه وإن كان على وجه الأرض». وقيل: المال الكثير إذا جُمِعَ، فهو الكنز[4] المذموم وإن أُدِّيت زكاته، واستُدِلَّ له بعموم اللَّفظ، وقوله عليه الصلاة والسلام المرويُّ في حديث عليٍّ عند عبد الرَّزَّاق، ولفظه: عن عليٍّ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾ الآيةَ [التوبة: ٣٤]: قال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «تبًّا للذَّهب، تبًّا للفضَّة[5]» يقولها ثلاثًا، قال: فشقَّ ذلك على أصحابه وقالوا: فأيَّ مالٍ نتَّخذ؟ فقال عمر رضي الله عنه: أنا أعلم لكم ذلك فقال: يا رسول الله إن أصحابك قد شقَّ عليهم[6] وقالوا: فأيَّ المال نتَّخذ؟ قال: «لسانًا ذاكرًا وقلبًا شاكرًا وزوجةً تعين أحدكم على دينه» ويمكن أن يُجاب بحمل ذلك على ترك الأَولى، لا أنَّه يُعذَّب الإنسان على مالٍ جمعه من حلٍّ وأخرج عنه حقَّ الله تعالى، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «نِعْم المال الصَّالح للرَّجل الصَّالح»، وسقط «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ.

٤٦٥٩ - حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «يَكُونُ كَنْزُ أَحَدِكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ) أبو اليمان الحمصيُّ[7] قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان: (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ) بن هرمز (الأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ

---

(١) في (ب) و(د): «لكونها».

(٢) في (د) و(ص): «لها».

(٣) «وأصل الكنز الجمع»: جاء في غير (ب) و(س) سابقًا بعد قوله: «المعاملات من الذهب».

(٤) في (ص): «المال»، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٥) زيد في (د): «تبًّا للفضَّة».

(٦) زيد في (ب) و(س): «ذلك».

(٧) في (د): «الجهضميُّ» ولعلَّه تحريفٌ.

قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه[1]: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: يَكُونُ كَنْزُ[2] أَحَدِكُمْ) بالكاف كذا في الفرع كأصله وغيرهما، وفي نسخةٍ: «كنز أحدهم[3]»[4] (يَوْمَ القِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ) أي: حيَّةً تمعَّطَ جلدُ رأسها؛ لكثرة السُّم/وطول العمر، وزاد أبو نُعيمٍ في «مستخرجه»: «يفرُّ منه صاحبه ويطلبه أنا كنزك، فلا يزال به حتَّى يلقمه أصبعه». ١٤٥/٧

وقد سبق الحديث في «الزَّكاة» بتمامه من وجه آخر [ح: ١٤٠٣] وأورده هنا مختصرًا.

٤٦٦٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى أَبِي ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ فَقُلْتُ: مَا أَنْزَلَكَ بِهَذِهِ الأَرْضِ؟ قَالَ: كُنَّا بِالشَّأْمِ فَقَرَأْتُ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ قَالَ مُعَاوِيَةُ: مَا هَذِهِ فِينَا، مَا هَذِهِ إِلَّا فِي أَهْلِ الكِتَابِ، قَالَ: قُلْتُ: إِنَّهَا لَفِينَا وَفِيهِمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقفيُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم، ابن عبد الحميد (عَنْ حُصَيْنٍ) بضمِّ الحاء وفتح الصاد المهملتين، ابن عبد الرَّحمن السُّلميِّ الكوفيِّ (عَنْ زَيْدِ ابْنِ وَهْبٍ) الجهنيِّ الهَمْدانيِّ الكوفيِّ[5]، أنَّه (قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى أَبِي ذَرٍّ) جندب بن جنادة على الأصحِّ (بِالرَّبَذَةِ) بالرَّاء والموحَّدة/ والمعجمة المفتوحات: موضعٌ قريبٌ من المدينة (فَقُلْتُ) له: (مَا أَنْزَلَكَ بِهَذِهِ الأَرْضِ؟ قَالَ: كُنَّا بِالشَّأْمِ، فَقَرَأْتُ) قوله تعالى: (﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [التوبة: ٣٤] قَالَ مُعَاوِيَةُ) بن أبي سفيان حين كان أميرًا على الشَّام: (مَا هَذِهِ) الآية (فِينَا) نزلت (مَا هَذِهِ إِلَّا فِي أَهْلِ الكِتَابِ) نظرًا إلى سياق الآية؛ لأنَّها نزلت في الأحبار والرُّهبان الذين لا يؤتون الزَّكاة (قَالَ) أبو ذرٍّ: (قُلْتُ) لمعاوية: (إِنَّهَا لَفِينَا وَفِيهِمْ) نزلت نظرًا إلى عموم الآية، وزاد في «الزَّكاة» [ح: ١٤٠٦]: «فكان بيني وبينه في ذلك، وكتب إلى عثمان رضي الله عنه يشكوني، فكتب إليَّ عثمان أنِ اقدم المدينة، د٥/١٠٩ب

(١) «التَّرضية»: ليس في (د).

(٢) زيد في (د) و(م): «أحدهم؛ بالهاء: أي يُصوَّر، وفي «الفرع»».

(٣) في هامش (ل): «بالهاء».

(٤) قوله: «كذا في الفرع كأصله وغيرهما، وفي نسخةٍ: كنز أحدهم» ليس في (د) و(م).

(٥) «الهمدانيِّ والكوفيِّ»: ليس في (د)، و«الجهنيِّ الكوفيِّ»: ليس في (ل)، وفي هامشها من نسخة: «الجهنيِّ».

فقدمتها فكثر عليَّ النَّاسُ حتَّى كأنَّهم لم يروني قبل ذلك[١]، فذكرت ذلك لعثمان فقال: إن شئت؛ تنحيَّتَ فكنت قريبًا، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل».

٧ - باب قَوْله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾

(باب قَوْله عزَّ وجلَّ: ﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا ﴾) أي: المكنوزات أو الدَّراهم (﴿فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾) يجوز كون ﴿يُحْمَىٰ﴾ من حميته أو أحميته، ثلاثيًّا أو رباعيًّا؛ يقال: حميت الحديدة وأحميتها، أي: أوقدت عليها لتُحمَى، والفاعل المحذوف هو النَّار، تقديره: يوم تُحمَى النَّار عليها، فلما حُذِف[٢] الفاعل؛ ذهبت علامة التَّأنيث لذهابه، كقولك: رُفِعت القصَّة إلى الأمير، ثمَّ تقول: رُفِع إلى الأمير (﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾) تخصيصُ هذه الأعضاء؛ لأنَّ جمع المال والبخل به كان لطلب الوجاهة، فوقع العذاب بنقيض المطلوب، والظَّهرُ لأنَّ البخيل يولِّي ظهره عن السَّائل، أو لأنَّها أشرف الأعضاء؛ لاشتمالها على الدِّماغ والقلب والكبد (﴿هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾) معمولٌ لقولٍ محذوفٍ، أي: يقال لهم: هذا ما كنزتم لمنفعة أنفسكم، فصار مضرَّةً لها وسبب تعذيبها (﴿فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التَّوبة: ٣٥]) أي: جزاء الذي كنتم تكنزونه؛ لأنَّ المكنوز لا يُذَاق، وثبت[٣] «باب قوله عزَّ وجلَّ» لأبي[٤] ذرٍّ، وسقط له «﴿جِبَاهُهُمْ﴾...» إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا﴾: «الآية»[٥].

٤٦٦١ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ فَقَالَ: هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ، جَعَلَهَا اللهُ طُهْرًا لِلأَمْوَالِ.

وبه قال: (وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَبِيبِ بْنِ سَعِيدٍ) بفتح المعجمة وكسر الموحَّدة الأولى، فيما وصله أبو داود في «النَّاسخ والمنسوخ»، ووقع في رواية الكُشْمِيهَنيِّ في: «باب ما أُدِّي زكاته

(١) «ذلك»: ليس في (د).

(٢) في (د): «حذفت».

(٣) في (د) و(م): «وسقط»، وفي (ل): «وثبت»، ثمَّ ضُرِب عليها، وكُتِبَ في الهامش: «وسقط».

(٤) في (د): «لغير أبي».

(٥) قوله: «وسقط له: ﴿جِبَاهُهُمْ﴾... إلى آخره، وقال بعد قوله: ﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا﴾: الآية»، سقط من (د) و(م).

فليس بكنز» [ح: ١٤٠٤]: «حدَّثنا أحمد بن شبيبٍ» قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) شبيب بن سعيدٍ البصريُّ (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ) أخي زيد بن أسلم، مولى عمر بن الخطَّاب، أنَّه (قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ) ، زاد في «الزَّكاة» [ح: ١٤٠٤] «فقال أعرابيٌّ: أخبرني[1] قول الله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التَّوبة: ٣٤]» (فَقَالَ: هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ) إذ كانت الصَّدقة/ فرضًا بما فضل عن الكفاية؛ د٥/١١٠أ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] قاله ابن بطَّال (فَلَمَّا أُنْزِلَتْ) آية الزَّكاة (جَعَلَهَا اللهُ) أي: الزَّكاة (طُهْرًا[2] لِلأَمْوَالِ) ولمُخرِجها عن رذائل الأخلاق.

٨ - باب قَوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾. ﴿الْقَيِّمُ﴾: هُوَ القَائِمُ

(باب قَوله) جلَّ وعلا: (﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ﴾) العدَّة[3]: مصدرٌ بمعنى: العدد، و﴿عِندَ اللَّهِ﴾ نُصِب به، أي: إنَّ[4] مبلغ عددها عنده تعالى (﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾) نصب على التَّمييز، و﴿اثْنَا عَشَرَ﴾: خبر ﴿إِنَّ﴾ (﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾) في اللَّوح المحفوظ؛ لأنَّه أصل الكتب، أو القرآن، أو فيما حكم به، وهو صفة لـ﴿اثْنَا عَشَرَ﴾ (﴿يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾) متعلِّق بـ﴿كِتَابِ﴾[5] على جعله مصدرًا (﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التَّوبة: ٣٦]) وإنَّما قيل لهذا المقدار من الزَّمان شهرٌ؛ لأنَّه يُشهَر[6] بالقمر، ومنه ابتداؤه وانتهاؤه، والقمر هو الشَّهر، قال:

فَأَصْبَحَ أَجْلَى الطَّرف ما يَسْتزيدُه ... يرى الشَّهر قبل النَّاسِ وهو كَحِيل

/ (﴿الْقَيِّمُ﴾) قال أبو عبيدة في «مجازه[7]»: (هُوَ[8] القَائِمُ) أي: المستقيم، وزاد أبو ذرٍّ ١٤٦/٧

---

(١) زيد في (د): «عن».

(٢) في (د): «طهرةً».

(٣) «العدَّة»: ليس في (د).

(٤) «إنَّ»: ليس في (د).

(٥) زيد في (د) اسم الجلالة.

(٦) في (د): «شُهر».

(٧) في (ل): «قال أبو عبيدة: مجاز»، وفي هامشها: «كذا بخطِّه».

(٨) «هو»: ليس في (د).

«﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ﴾» أي: تحريم الأشهر الحرم هو الدِّين المستقيم دين إبراهيم، وتخصيص بعض الزَّمان بالحرمة كليلة القدر والجمعة والعيد بالفضل دون بعضٍ؛ أنَّ النُّفوس مجبولةٌ على الشَّرِّ، يشقُّ عليها الامتناع عن الشَّرِّ بالكليَّة، فمُنِعَت عنه في بعض الأوقات لحرمته، وقد كانوا يعظِّمون هذه الأشهر حتَّى لو لقي الرَّجل قاتل أبيه لم يقتله، فأكَّد الله تعالى ذلك بأن منع الظُّلم فيها بقوله: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] أي: لا تُحلُّوا حرامها[١]؛ ولذا قيل: لا يحلُّ القتال فيها ولا في الحرم، والجمهور على أنَّ حرمة المقاتلة فيها منسوخةٌ، ويؤيِّده: ما رُوِي أنَّه ﷺ حاصر الطَّائف في شهرٍ حرام؛ وهو ذو القعدة، كما ثبت في «الصَّحيحين»[٢]: أنَّه حاصرها أربعين يومًا، وسقط «باب[٣] قوله» لغير أبي ذرٍّ.

٤٦٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ؛ ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو القَعْدَةِ، وَذُو الحَجَّةِ، وَالمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ) الحجبيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بتشديد الميم، ابن درهم الأزديُّ الجهضميُّ البصريُّ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّختيانيُّ (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين (عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ) عبد الرَّحمن (عَنْ) أبيه (أَبِي بَكْرَةَ) نُفَيع بن الحارث، ولأبي ذرٍّ: «عن أبيه» بدل «عن أبي بكرة» (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ) في خطبته في حجَّة الوداع بمنًى[٤] في أوسط أيام التَّشريق: أيُّها النَّاس: (إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ) استدارةً (كَهَيْئَتِهِ) أي: مثل حالته (يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ) أي: عاد الحجُّ إلى ذي الحجَّة، وبطل النَّسيءُ؛ وهو تأخير حرمة الشَّهر إلى شهرٍ آخر، وذلك أنَّهم كانوا إذا جاء شهرٌ حرامٌ وهم محاربون؛ أحلُّوه وحرَّموا مكانه شهرًا آخر، ورفضوا خصوص الأشهر/، واعتبروا مجرد

د٥/١١٠ب

(١) في (د): «حرمتها».

(٢) يستفاد ذلك من قول موسى بن عقبة [ح: قبل٤٣٢٤] إن الطائف كانت في ٨ شوال. انتهى. ودام الحصار أربعين يومًا فيكون بعض القتال في ذي القعدة.

(٣) «باب»: ضُرِب عليها في (م).

(٤) في (ب): «بمعنى» وهو تصحيف.

العدد[1]، وقيل: كانوا يستحلُّون القتال في المحرَّم لطول مدة التَّحريم بتوالي ثلاثة أشهرٍ محرَّمةٍ، ثمَّ يحرِّمون صفر مكانه، فكأنَّهم يقترضونه ثمَّ يوفونه، وقيل: كانوا يُحلُّون المحرَّم مع صفر من عامٍ[2] ويسمونهما صَفَرَين، ثمَّ يحرِّمونها من عامٍ قابلٍ ويسمُّونها مُحرَّمَين، وقيل: بل كانوا ربَّما احتاجوا إلى صفر أيضًا فأحلُّوه وجعلوا مكانه ربيعًا، ثمَّ يدور كذلك التَّحريم والتَّحليل بالتَّأخير على السَّنة كلِّها، إلى أن جاء الإسلام فوافق حجَّةَ الوداع رجوعُ التَّحريم إلى المحرَّم الحقيقيِّ، وصار الحجُّ مختصًّا بوقتٍ معينٍ، واستقام حساب السَّنة، ورجع إلى الأصل[3] الموضوع يوم خلق السَّموات والأرض (السَّنَةُ) العربيَّة الهلاليَّة: (اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) على ما توارثوه من إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام، وذلك بعدد البروج التي تدور الشَّمس فيها السَّنة الشَّمسيَّة، فإذا دار القمر فيها كلِّها؛ كملت دورته السَّنوية، وإنَّما جعل الله تعالى الاعتبار بدور القمر؛ لأنَّ ظهوره في السَّماء لا يُحتاج إلى حسابٍ ولا[4] كتابٍ، بل هو أمرٌ ظاهرٌ مشاهدٌ[5] بالبصر، بخلاف سير الشَّمس، فإنَّه تَحتَاج معرفته إلى حسابٍ، فلم يحوجنا إلى ذلك كما قال عليه الصلاة والسلام: «إنَّا أمَّةٌ أميَّةٌ، لا نكتب ولا نحسب، الشَّهر هكذا وهكذا...» الحديث [ح: ١٩١٣].

واعلم أنَّ «السَّنة» و«الحول» و«العام» مترادفةٌ، فمعناها واحدٌ، كما هو ظاهر كلام كثيرٍ من اللُّغويِّين، وهي مشتملةٌ على ثلاث مئةٍ وأربعةٍ وخمسين يومًا وخمس[6] وسدس يومٍ، كذا ذكره صاحب «المهذَّب» من الشَّافعية في «الطَّلاق»، قالوا: لأنَّ شهرًا منها ثلاثون، وشهرًا تسعٌ وعشرون، إلَّا ذا الحجَّة فإنَّه تسعٌ وعشرون وخُمُسُ يومٍ وسدس يومٍ، واستشكله بعضهم وقال: لا أدري ما وجه زيادة الخمس والسُّدس، وصحَّح بعضهم أنَّ السَّنة الهلاليَّة ثلاث مئةٍ وخمسةٌ وخمسون يومًا، وبه جزم ابن دحية في كتاب «التَّنوير»، وذلك مقدار قطع البروج الاثني عشر التي

(١) في (د): «القدر».

(٢) قوله: «فكأنَّهم يقترضونه ثمَّ يوفونه، وقيل: كانوا يُحلُّون المحرَّم مع صفر من عام»، سقط من (د).

(٣) في (د): «الأصل إلى»، وسقط منها «الموضوع».

(٤) زيد في (د): «إلى».

(٥) في (ب): «يشاهد».

(٦) «وخمس»: ليس في (ص).

ذكرها الله تعالى في كتابه، وفرَّق بعضهم بين السَّنة والعام، فيكونان متباينين، فقال: إنَّ العام من أوَّل المحرم إلى آخر ذي الحجَّة، والسَّنة من كلِّ يومٍ إلى مثله من القابل[1]، نقله ابن الخبَّاز[2] في «شرح اللُّمع» له، وسُمِّي العام عامًا؛ لأنَّ الشَّمس عامت فيه حتى قطعت جملة الفلك؛ لأنَّها تقطع الفلك كلَّه في السَّنة مرَّةً، وتقطع في كلِّ شهرٍ برجًا من البروج الاثني عشر[3]، وإنَّما علَّق الله تعالى على الشَّمس أحكام[4] الصَّلاة والصِّيام حيث كان ذلك/ مشاهدًا بالبصر، لا يحتاج إلى حسابٍ ولا كتابٍ، فالصَّلاة تتعلَّق بطلوع الفجر، وطلوع الشَّمس وزوالها، ومصير ظلِّ كلِّ شيءٍ مثله[5] بعد الذي زالت عليه الشَّمس، وبغروب الشَّمس، والسَّنة القمريَّة[6] أقلُّ من الشَّمسية بمقدارٍ معلومٍ، وبسبب ذلك النُّقصان تنتقل الشُّهور القمريَّة من فصلٍ إلى آخر، فيقع[7] الحجُّ في الشِّتاء تارةً، وفي الصَّيف أخرى، وذكر الطَّبريُّ: أنَّهم كانوا يجعلون السَّنة ثلاثة عشر شهرًا، ومن وجهٍ آخر يجعلونها اثني عشر شهرًا وخمسةً وعشرين يومًا، فتدور الأيَّام والشُّهور كذلك، وقول[8]: إنَّ حجَّة الصِّدِّيق ﵁ سنة تسعٍ كانت في ذي القعدة. فيه نظرٌ؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ﴾ الآية [التَّوبة: ٣] وإنَّما نُودي

١٤٧/٧

---

(١) في (ص): «قابلٍ».

(٢) في (ص): «الخيار»، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٣) قوله: «واعلم أنَّ السَّنة والحول والعام مترادفةٌ... شهرٍ برجًا من البروج الاثني عشر»، سقط من (د).

(٤) زيد في (ب) و(س): «اليوم من».

(٥) في (م): «مثليه».

(٦) في هامش (ج): قوله: «والسَّنة القمريَّةُ أقلُّ من الشمسيَّة بمقدار معلوم» وذلك أنَّ الشمسيَّة ثلاث مئة وخمسة وستُّون يومًا ورُبع يومٍ إلَّا جزءًا من ثلاث مئة جزء من يوم، أوَّلها: الحَمَل، وربَّما جُعِلَ النيروز. القمريَّة، ويقال لها: الهلاليَّة، والقرنيَّة ثلاث مئة وأربع وخمسون يومًا وخُمس يومٍ وسُدسه، وقرَّر الفرغانيُّ زيادةَ الكسرين بأنَّه يزيد في كلِّ ثلاثين سنةً أحدَ عَشَر يومًا، فإذا قُسِّطت على السِّنين خصَّ كلَّ سنة خُمسٌ وسُدس يوم، قال: وهذا إنَّما يحصل باجتماع الشمس والقمر، أمَّا برؤية الهلال فلا زيادة، نقله عنه القاضي مُجَلِّي، ثمَّ قال: وهو مناقضٌ لقول «المهذَّب» في الهلاليَّة، وقد يقال على بُعدٍ: لا مناقضة؛ لاحتمال أنَّ الشمسيَّة تزيد من حيث الاجتماع المذكور، لا من حيث رؤية الهلال. انتهى «شض».

(٧) في (د): «فيفتح»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٨) في (د): «وقوله». وفي هامش (ج): قوله: «وقولٌ... إلى آخره» ليس هذا القول في بدء الخلق للزمخشريِّ، ونُسِبَ النظر لابن كثير، وبحثه ابن حجر في «شرح المشكاة» ونقله البقاعيُّ، فليُراجَع.

بذلك في حجَّة أبي بكرٍ، فلو لم تكن في ذي الحجَّة لَمَا قال تعالى: ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾.

(مِنهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ) لِعِظَم حرمتها وعِظَم[1] الذَّنب فيها، أو لتحريم القتال فيها (ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ) أي: متتابعاتٌ، وهو تفسيرٌ للأربعة الحرم، قال ابن التِّين -فيما نقله في «الفتح»-: الصَّواب: ثلاثةٌ متواليةٌ؛ يعني: لأنَّ المميَّز الشَّهر، قال: ولعلَّه أعاد على المعنى، أي: ثلاث مددٍ متوالياتٍ، لكن إذا لم يُذكَر التَّمييز[2] جاز التَّذكير والتَّأنيث/، ولأبي ذرٍّ: «ثلاثةٌ متوالياتٌ» (ذُو القَعْدَةِ، وَذُو الحَجَّةِ) بفتح القاف والحاء (وَالمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ) وهي القبيلة المشهورة، وأضافه إليها[3] لأنَّهم كانوا متمسِّكين بتعظيمه (الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى) الآخرة (وَشَعْبَانَ) وهذا تأكيدٌ وتصحيح لقول مُضَر، نافيًا به قول ربيعة: إنَّ رجبًا المحرَّم هو الشَّهر الذي بين شعبان وشوَّال؛ وهو رمضان اليوم، وإنَّما كانت الأشهر الأربعة ثلاثةٌ سردٌ وواحدٌ فردٌ؛ لأجل أداء مناسك الحجِّ والعمرة، فحُرِّم قبل شهر الحجِّ شهرٌ؛ ليُسَار فيه إلى الحجِّ، وهو ذو القعدة؛ لأنَّهم يقعدون فيه عن القتال، وحُرِّم شهر ذي الحجَّة؛ لأنَّهم يوقعون[4] فيه الحجَّ، ويشتغلون بأداء المناسك، وحُرِّم بعده شهرٌ آخر وهو المحرَّم؛ ليرجعوا[5] فيه إلى أقصى بلادهم آمنين، وحُرِّم رجب في وسط الحول؛ لأجل زيارة البيت والاعتمار به، لمن يقدم إليه من أقصى جزيرة العرب، فيزوره ثمَّ يعود إلى وطنه آمنًا، وقد تمسَّك من قال: بأنَّها من سنتين بقوله: ثلاثٌ متوالياتٌ، من حيث كونها ثلاثًا متوالياتٍ؛[6] ذو القعدة وذو الحجَّة والمحرَّم، وواحدٌ فردٌ وهو رجب، وقد روي من حديث ابن عمر مرفوعًا: «أوَّلهنَّ رجب»، لكن في إسناده ضَعْفٌ، وعن أهل المدينة: أنَّها من سنتين، وأوَّلها ذو القعدة ثمَّ ذو الحجَّة ثمَّ المحرَّم، ثمَّ رجب آخرها، وعن بعض أهل المدينة أيضًا: إنَّ أوَّلها رجب ثمَّ ذو القعدة ثمَّ ذو الحجَّة ثمَّ المحرَّم، وعن أهل الكوفة: إنَّها من سنةٍ واحدةٍ، أوَّلها المحرَّم ثمَّ رجب ثمَّ ذو القعدة ثمَّ ذو الحجَّة،

د٥/١١١ا

---

(١) في (ص) وهامش (م): «حرمة».

(٢) في (د): «المميَّز».

(٣) في (د) و(م): «إليهم».

(٤) في (ص): «يوقون».

(٥) في (ج) و(ل): «ليرجعون»، وفي هامشهما: «كذا بخطِّه».

(٦) زيد في (ب) و(س): «وهي».

واختُلِفَ أيُّها أفضل؟ فقال بعض الشَّافعية: رجب، وضعَّفه النَّوويُّ وغيره، وقيل: المحرَّم، قاله الحسن، ورجَّحه النَّوويُّ، وقيل: ذو الحجَّة، ورُوِي عن سعيد بن جبيرٍ وغيره، قال بعضهم: إذا رأيت العرب السَّادات قد تركوا العادات وحرَّموا الغارات؛ قالوا: محرَّم، وإذا ضعفت أبدانهم واصفرَّت ألوانهم؛ قالوا: صفر، وإذا زهت البساتين وظهرت الرَّياحين؛ قالوا: ربيعان، وإذا قلَّت الثمار وجمد الماء؛ قالوا: جماديان، وإذا هاجت الرِّياح وجرت الأنهار وترجَّبت الأشجار؛ قالوا: رجب، وإذا بانت الفصائل وتشعَّبت القبائل؛ قالوا: شعبان، وإذا حمي الفضا وطغى جمر الغضى؛ قالوا: رمضان، وإذا قلَّ السَّحاب وكثر الذُّباب وشالت الأذناب؛ قالوا: شوَّال، وإذا قعد التُّجار عن الأسفار؛ قالوا: ذو القعدة، وإذا قصدوا الحجَّ من كلِّ فجٍّ وأظهروا العجَّ والثَّجَّ؛ قالوا: ذو الحجَّة[1].

وهذا الحديث ذكره في «بدء الخلق» [ح: ٣١٩٧].

٩ - باب قوله ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ أي: نَاصِرُنَا. السَّكِينَةُ: فَعِيلَةٌ مِنَ السُّكُونِ

(باب قوله) تعالى -وسقط من «اليونينيَّة» لغير أبي ذرٍّ[2]- (﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ﴾) نصبٌ على الحال من مفعول «أخرجه»، وهو مثل: خامس خمسةٍ؛ أي: أحد اثنين (﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾) أي: حصلا فيه، والغار: ثقبٌ في الجبل، يُجمَع على غِيْران (﴿إِذۡ يَقُولُ﴾) ﷺ (﴿لِصَٰحِبِهِۦ﴾) وهو أبو بكر الصِّدِّيق، فيه دليلٌ على أنَّ من أنكر كون أبي بكرٍ من الصَّحابة؛ كفر لتكذيبه القرآن[3]، فإن قلت: لا دلالة في اللَّفظ على خصوصه؛ أُجيب بأنَّ الإجماع على أنَّه لم يكن غيره: (﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]/ أي: [4] نَاصِرُنَا) وسقط لغير أبي ذرٍّ «﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ[5] لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾» وقال: «﴿مَعَنَا﴾: ناصرنا». ١٤٨/٧

---

(١) قوله: «قال بعضهم: إذا رأيت العرب... وأظهروا العجَّ والثَّجَّ؛ قالوا: ذو الحجَّة»، سقط من (د).

(٢) «لغير أبي ذرٍّ»: ليس في (د) و(م)، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٣) في هامش (ج): بخلاف من أنكر وجوده لا يكفر؛ لأنَّ لازم المذهب ليس بمذهب.

(٤) زيد في (ص): «معنا».

(٥) ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾: ليس في (د).

(السَّكِينَةُ: فَعِيلَةٌ مِنَ السُّكُونِ) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: على الصِّدِّيق، أي: ما ألقى في قلبه من الأمنة التي سكن عندها، وعَلِم أنَّهم لا يصلون إليه، وقيل: الضَّمير عائدٌ على[1] النَّبيِّ ﷺ، قال بعضهم: وهذا أقوى، والسَّكينة: هي ما ينزله الله على أنبيائه من الحياطة[2] والخصائص التي لا تصلح إلَّا لهم، كقوله تعالى: ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٨]. د٥/١١١ب

٤٦٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الغَارِ، فَرَأَيْتُ آثَارَ الْمُشْرِكِينَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ رَفَعَ قَدَمَهُ رَآنَا؛ قَالَ: «مَا ظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ اللهُ ثَالِثُهُمَا».

وبه قال[3]: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الجعفيُّ المسنَديُّ قال: (حَدَّثَنَا حَبَّانُ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحَّدة، ابن هلالٍ الباهليُّ قال: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) بفتح الهاء وتشديد الميم الأولى، ابن يحيى بن دينارٍ العَوْذِيُّ -بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة- البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا ثَابِتٌ) هو ابن أسلم البُنانيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ) هو ابن مالكٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو بَكْرٍ) الصِّدِّيق (رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الغَارِ) بثور[4] أطحل[5]، خلف مكَّة من طريق اليمن (فَرَأَيْتُ آثَارَ الْمُشْرِكِينَ) لمَّا طلعوا فوق الغار، وفي روايةٍ: «فرفعت رأسي؛ فإذا أنا بأقدام القوم» [ح: ٣٩٢٢] (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ رَفَعَ قَدَمَهُ) بالإفراد[6] (رَآنَا، قَالَ) عليه الصلاة والسلام: يا أبا بكرٍ (مَا ظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ) يريد نفسه الشَّريفة وأبا بكرٍ (اللهُ ثَالِثُهُمَا) بالنَّصر والمعونة.

---

(١) في (د): «إلى».

(٢) زيد في (د): «لهم».

(٣) «وبه قال»: ليس في (د).

(٤) في (د): «الغار غار ثور». وفي هامش (ج): قال البكريُّ: «ثَور» بفتح المثلَّثة وبالراء المهملة، وهو ثور أطحل؛ بالطاء والحاء المهملتين. انتهى «ترتيب». قال العينيُّ: جبل مشهور بالمَفْجَر من خلف مكَّة، من طريق اليمن، وقال الزمخشريُّ: هو جبل في يمنى مكَّة على مسيرة ساعة.

(٥) في (د): «المحل»، ولعله تحريفٌ.

(٦) «بالإفراد»: ليس في (د).

٤٦٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ حِينَ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ قُلْتُ: أَبُوهُ الزُّبَيْرُ، وَأُمُّهُ أَسْمَاءُ، وَخَالَتُهُ عَائِشَةُ، وَجَدُّهُ أَبُو بَكْرٍ، وَجَدَّتُهُ صَفِيَّةُ، فَقُلْتُ لِسُفْيَانَ إِسْنَادُهُ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنَا، فَشَغَلَهُ إِنْسَانٌ وَلَمْ يَقُلِ ابْنُ جُرَيْجٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الجعفيُّ المسنَديُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله بن عبد الرحمن (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ حِينَ وَقَعَ بَيْنَهُ) أي: بين ابن عبَّاسٍ (وَبَيْنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ) عبد الله بسبب البيعة[1]، وذلك أنَّ ابن الزُّبير امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية لمَّا مات أبوه، وأصرَّ على ذلك حتَّى مات يزيد، ثمَّ دعا ابن الزُّبير إلى نفسه بالخلافة فبُويِعَ بها، وأطاعه أهل الحجاز ومصر والعراق وخراسان وكثيرٌ من أهل الشَّام، ثمَّ غلب مروان على الشَّام، وقُتِل الضَّحَّاكُ بن قيسٍ الأميرُ من قِبَل ابن الزُّبير، ثمَّ تُوفِّي مروان سنة خمسٍ وستِّين، وقام عبد الملك ابنه مقامه، وغلب المختارُ بن أبي عبيدٍ على الكوفة، ففرَّ منه من كان من قِبَل ابن الزُّبير، وكان محمَّد ابن الحنفيَّة وعبد الله بن عبَّاسٍ مقيمين بمكَّة مدَّة قتل الحسين، فدعاهما ابن الزُّبير إلى البيعة له، فامتنعا وقالا: لا نُبايعُ حتَّى يجتمع النَّاس على خليفةٍ، وتبعهما على ذلك جماعةٌ، فشدَّد ابن الزُّبير عليهم وحصرهم، فبلغ ذلك المختار، فجهَّز إليهم جيشًا، فأخرجوهما، واستأذنوهما في قتال ابن الزُّبير، فامتنعا، وخرجا إلى الطَّائف، قال ابن أبي مليكة: (قُلْتُ) أي: لابن عبَّاسٍ كالمنكر عليه امتناعه من مبايعة ابن الزُّبير، معدِّدًا شرفه/ واستحقاقه للخلافة: (أَبُوهُ الزُّبَيْرُ) ابن العوَّام أحد العشرة المبشَّرة بالجنَّة (وَأُمُّهُ أَسْمَاءُ) بنت أبي بكرٍ الصِّدِّيق (وَخَالَتُهُ عَائِشَةُ) أمُّ المؤمنين (وَجَدُّهُ أَبُو بَكْرٍ) صاحب النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في الغار (وَجَدَّتُهُ) أمُّ أبيه الزُّبيرِ (صَفِيَّةُ) بنت عبد المطَّلب عمَّة النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، قال عبد الله بن محمَّد المسنَديُّ شيخ المؤلِّف: (فَقُلْتُ لِسُفْيَانَ) بن عيينة: (إِسْنَادُهُ) أي: هذا الحديث ما هو إسناده؟ ويجوز النَّصب على تقدير: اذكر إسنادَه، أي: هل العنعنة بواسطةٍ أو بدونها[2] (فَقَالَ) أي: سفيان: (حَدَّثَنَا، فَشَغَلَهُ إِنْسَانٌ)

د٥/١١٢أ

(١) بسبب امتناع ابن عباس كابن الحنفية من مبايعة ابن الزبير على الخلافة لما دعاهما لها بعد موت يزيد بن معاوية وامتنعا من إجابته حتى يجتمع الناس على خليفة وتبعهما على ذلك آخرون فضيق عليهم ابن الزبير وكان قد بويع فأطاعه أهل الحجاز ومصر والعراق وخراسان وكثير من أهل الشام.

(٢) قوله: «أي: هل العنعنة بواسطةٍ أو بدونها»، سقط من (د).

بكلامٍ أو نحوه (وَلَمْ يَقُلِ: ابْنُ جُرَيْجٍ) بالرَّفع، أي: لم يقل: حدَّثنا ابن جريجٍ، فاحتُمِل أن يكون أراد أن يُدخِل بينهما واسطةً، واحتُمِل ألَّا يُدخِلها[1]، ولذلك استظهر البخاريُّ فأخرج الحديث من وجهٍ آخر عن ابن جريجٍ، ثمَّ من وجهٍ آخر عن شيخه.

٤٦٦٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وَكَانَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ، فَغَدَوْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: أَتُرِيدُ أَنْ تُقَاتِلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ فَتُحِلَّ حَرَمَ اللهِ؟! فَقَالَ: مَعَاذَ اللهِ! إِنَّ اللهَ كَتَبَ ابْنَ الزُّبَيْرِ وَبَنِي أُمَيَّةَ مُحِلِّينَ، وَإِنِّي وَاللهِ لَا أُحِلُّهُ أَبَدًا. قَالَ: قَالَ النَّاسُ: بَايِعْ لِابْنِ الزُّبَيْرِ، فَقُلْتُ: وَأَيْنَ بِهَذَا الأَمْرِ عَنْهُ؟ أَمَّا أَبُوهُ فَحَوَارِيُّ النَّبِيِّ ﷺ، يُرِيدُ: الزُّبَيْرَ، وَأَمَّا جَدُّهُ فَصَاحِبُ الغَارِ، يُرِيدُ: أَبَا بَكْرٍ، وَأَمَّا أُمُّهُ فَذَاتُ النِّطَاقِ؛ يُرِيدُ أَسْمَاءَ، وَأَمَّا خَالَتُهُ فَأُمُّ المُؤْمِنِينَ؛ يُرِيدُ: عَائِشَةَ، وَأَمَّا عَمَّتُهُ فَزَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ؛ يُرِيدُ: خَدِيجَةَ، وَأَمَّا عَمَّةُ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَجَدَّتُهُ؛ يُرِيدُ: صَفِيَّةَ، ثُمَّ عَفِيفٌ فِي الإِسْلَامِ، قَارِئٌ لِلْقُرْآنِ، وَاللهِ إِنْ وَصَلُونِي؛ وَصَلُونِي مِنْ قَرِيبٍ، وَإِنْ رَبُّونِي رَبُّونِي أَكْفَاءٌ كِرَامٌ، فَآثَرَ التُّوَيْتَاتِ وَالأُسَامَاتِ وَالحُمَيْدَاتِ؛ يُرِيدُ: أَبْطُنًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ؛ بَنِي تُوَيْتٍ، وَبَنِي أُسَامَةَ، وَبَنِي أَسَدٍ، إِنَّ ابْنَ أَبِي العَاصِ بَرَزَ يَمْشِي القُدَمِيَّةَ -يَعْنِي: عَبْدَ المَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ- وَإِنَّهُ لَوَّى ذَنَبَهُ، يَعْنِي: ابْنَ الزُّبَيْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو المسنديُّ السَّابق [ح:٤٦٦٤] (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ) بفتح الميم، البغداديُّ الحافظ المشهور، إمام الجرح والتَّعديل، المتوفَّى سنة ثلاثٍ وثلاثين ومئتين بالمدينة النَّبويَّة، وله بضعٌ وسبعون سنةً، قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن محمَّد المصِّيصيُّ: (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك: (قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله: (وَكَانَ بَيْنَهُمَا) أي: بين[2] ابن الزُّبير وابن عبَّاسٍ (شَيْءٌ) ممَّا/ يصدرُ بين المتخاصمين، وقيل: كان اختلافًا في بعض قراءات القرآن (فَغَدَوْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ) له: (أَتُرِيدُ أَنْ تُقَاتِلَ ابْنَ الزُّبَيْرِ) بهمزة الاستفهام الإنكاريِّ (فَتُحِلَّ) بالنَّصب، وفي «اليونينيَّة»: «فتحلُّ» بالرَّفع[3] (حَرَمَ اللهِ؟!) وفي نسخةٍ: «ما حرَّم الله» أي: من القتال في الحرم (فَقَالَ) أي: ابن عبَّاسٍ: (مَعَاذَ اللهِ!) أي: أتعوَّذ بالله عن[4]

١٤٩/٧

(١) في (د): «يدخله».

(٢) «بين»: ليس في (د).

(٣) في (م): «بالقطع»، وهو تحريفٌ.

(٤) في (د): «من».

إحلال ما حرَّم الله (إِنَّ اللهَ كَتَبَ) أي: قدَّر (ابْنَ الزُّبَيْرِ وَبَنِي أُمَيَّةَ مُحِلِّينَ) مبيحين القتال في الحرم، قال في «فتح الباري»: وإنَّما نسب ابن الزبير لذلك وإن كان بنو أميَّة هم الذين ابتدؤوه بالقتال وحصروه، وإنَّما بدا[1] منه أوَّلًا دفعهم عن نفسه؛ لأنَّه بعد أن ردَّهم الله عنه حصر بني هاشم ليبايعوه، فشرع فيما يُؤذِنُ بإباحة القتال في الحرم (وإنِّي) أي: قال ابن عبَّاسٍ: وإنِّي (وَاللهِ لَا أُحِلُّهُ) أي: القتال فيه (أَبَدًا) وإن قُوتِلتُ فيه.

قال ابن أبي مليكة بالإسناد السَّابق: (قَالَ)[2] ابن عبَّاسٍ: (قَالَ النَّاسُ) الذين من جهة ابن الزُّبير: (بَايِعْ) بكسر التَّحتيَّة والجزم على الأمر (لِابْنِ الزُّبَيْرِ) بالخلافة، قال ابن عبَّاسٍ: (فَقُلْتُ) لهم: (وَأَيْنَ بِهَذَا الأَمْرِ عَنْهُ؟) أي: الخلافة؛ يريد: أنَّها ليست بعيدةً عنه؛ لِمَا له من الشَّرف بأسلافه الذين ذكرهم بقوله: (أَمَّا أَبُوهُ فَحَوَارِيُّ النَّبِيِّ[3] ﷺ) بالحاء المهملة، أي: ناصره (يُرِيدُ) بذلك ابنُ عبَّاسٍ/: (الزُّبَيْرَ، وَأَمَّا جَدُّهُ فَصَاحِبُ الغَارِ؛ يُرِيدُ) بذلك ابنُ عبَّاسٍ: (أَبَا بَكْرٍ) الصِّدِّيق[4] رضي الله عنه (وَأَمَّا أُمُّهُ فَذَاتُ النِّطَاقِ) بالإفراد؛ لأنَّها شقَّت نطاقها لسُفرة رسول الله ﷺ وسقائه عند الهجرة (يُرِيدُ) ابنُ عبَّاسٍ بذلك: (أَسْمَاءَ) بنت أبي بكرٍ (وَأَمَّا خَالَتُهُ فَأُمُّ المُؤْمِنِينَ؛ يُرِيدُ) ابن عبَّاسٍ: (عَائِشَةَ) رضي الله عنها (وَأَمَّا عَمَّتُهُ فَزَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ[5]؛ يُرِيدُ) ابنُ عبَّاسٍ: (خَدِيجَةَ) وأطلق عليها عمَّته تجوُّزًا، وإنَّما هي عمَّة أبيه؛ لأنَّها خديجة بنت خويلد بن أسدٍ والزُّبير هو ابن العوَّام بن خويلد بن أسدٍ (وَأَمَّا عَمَّةُ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَجَدَّتُهُ) أمُّ أبيه (يُرِيدُ) ابن عبَّاسٍ: (صَفِيَّةَ) بنت عبد المطَّلب[6]، ثمَّ ذكر شرفه بصفته الذَّاتية الحميدة بقوله: (ثُمَّ عَفِيفٌ فِي الإِسْلَامِ) نزيهٌ[7] عمَّا يشين من الرَّذائل (قَارِئٌ لِلْقُرْآنِ)[8] زاد ابن أبي

د٥/١١٢ب

---

(١) في (د): «ابتدأ».

(٢) زيد في (د): «أي».

(٣) في (د) و(م): «رسول الله».

(٤) «الصِّدِّيق»: ليس في (د).

(٥) «الصَّلاة»: ليس في (د).

(٦) في (ج) و(ل): «بنت أبي طالب»، وفي هامش (ج) وصوابه: عبد المطلب كما في الفتح. وفي (د) و(ل): قوله: «بنت أبي طالبٍ» كذا بخطِّه، وصوابه: «بنت عبد المطَّلب»، كما تقدم قريبًا، لمحرِّره يحيى البعليِّ، كذا بخطِّه من غيرِ ياء.

(٧) في (ص) و(م): «تنزيه».

(٨) «قارئٌ للقرآن»: سقط من (ص).

خيثمة في «تاريخه» هنا: «وتركت بني عمِّي، أي: أذعنت لابن الزُّبير وتركت بني عمِّي بني أميَّة» (وَاللهِ إِنْ وَصَلُونِي) أي: بنو أميَّة (وَصَلُونِي مِنْ قَرِيبٍ) أي: بسبب القرابة؛ وذلك لأنَّ عبَّاسًا هو ابن عبد المطَّلب بن هاشم بن عبد منافٍ، وأميَّة بن عبد شمس بن عبد منافٍ، فعبد المطَّلب ابن عمِّ أميَّة جدّ مروان بن الحكم بن أبي العاص، وهذا شكرٌ من ابن عبَّاسٍ لبني أميَّة، وعتبٌ على ابن الزُّبير (وَإِنْ رَبُّونِي) أي: كانوا عليَّ أمراء (رَبُّونِي) بفتح الرَّاء وضمِّ الموحَّدة المشدَّدة فيهما، وهو في الثَّاني من باب: أكلوني البراغيث، وللكُشْمِيهنيِّ: «ربُّوني[1]؛ ربَّني» (أَكْفَاءٌ) بالإفراد على الأصل، ورفع «أكفاءٌ» بسابقه، أي: أمثال، واحدها: كفءٌ (كِرَامٌ) في أحسابهم، وعند أبي مِخنفٍ الأخباريِّ[2] من طريقٍ أخرى: أنَّ ابن عبَّاسٍ لمَّا حضرته الوفاة بالطَّائف؛ جمع بنيه فقال: «يا بنيَّ إنَّ ابن الزُّبير لمَّا خرج بمكَّة؛ شددتُ أزره، ودعوت النَّاس إلى بيعته، وتركتُ بني عمِّنا من بني أميَّة الذين إن قتلونا قتلونا أكفاءً، وإن ربُّونا ربُّونا كرامًا، فلمَّا أصاب ما أصاب؛ جفاني» فهذا صريحٌ أنَّ مراد ابن عبَّاسٍ بنو أميَّة، لا بنو أسد رهط ابن[3] الزُّبير، وقال الأزرقيُّ: كان ابن الزُّبير إذا دعا النَّاس في الإذن؛ بدأ ببني أسد على بني هاشمٍ وبني عبد المطَّلب وغيرهم؛ فلذا قال ابن عبَّاسٍ: (فَآثَرَ) بالمدِّ والمثلَّثة، أي: اختار ابن الزُّبير -بعد أن أذعنتُ له وتركت بني عمِّي- عليَّ (التُّوَيْتَاتِ) جمع تُويتٍ؛ مصغَّر توت؛ بمثنَّاتين وواوٍ (وَالأُسَامَاتِ) بضمِّ الهمزة، جمع أسامة (وَالحُمَيْدَاتِ) بضمِّ الحاء المهملة، مصغَّر حمدٍ (يُرِيدُ) ابن عبَّاسٍ: (أَبْطُنًا) بفتح الهمزة وسكون الموحَّدة وضمِّ الطَّاء المهملة، جمع بطنٍ؛ وهو ما دون القبيلة وفوق الفخذ، وقال: «أبطنًا» ولم يقل: بطونًا/؛ لأنَّ الأوَّل جمع قلَّةٍ، فعبَّر به تحقيرًا لهم (مِنْ بَنِي أَسَدِ بَنِي تُوَيْتٍ) كذا في غير ما فرع من الفروع المقابلة على أصل اليونينيِّ وكذا رأيتها[4] فيه[5]: «بني تويتٍ»، وقال الحافظ ابن حجرٍ/: قوله: «ابن تويتٍ» كذا

د٥/١١٣أ
١٥٠/٧

---

(١) «ربُّوني»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج) و(د) و(ل): في القاموس: في الخاء المعجمة: أبو مِخْنَفٍ؛ كـ«مِنْبَر»: لوط بن يحيى، أخباريٌّ شيعيٌّ تالف من نقلة السِّير، متروكٌ.

(٣) «ابن»: ليس في (م).

(٤) «وكذا رأيتها»: سقط من (د)، ووقع في (ص) بعد قوله: «المقابلة».

(٥) «فيه»: ليس في (د).

وقع؛ أي[1]: في روايات البخاريِّ، وصوابه: بني تويتٍ، نبَّه عليه عياضٌ، وهو[2] في «مستخرج أبي نُعيمٍ»: «بني» على الصَّواب. انتهى. وهذا عجيبٌ؛ فإنَّ خطَّ الحافظ ابن حجرٍ على كثيرٍ من الفروع المقابلة على «اليونينيَّة» بالقراءة والسَّماع: و«تويتٌ» هو ابن الحارث بن عبد العزَّى بن قُصيٍّ (وَ) من (بَنِي أُسَامَةَ) بن أسد بن عبد العزَّى (وَبَنِي أَسَدٍ) ولأبي ذرٍّ: «من أسدٍ»، وأمَّا الحميدات فنسبةٌ[3] إلى بني حميد بن زهير[4] بن الحارث بن أسد بن عبد العزَّى، وتجتمع هذه الأبطن مع خويلد بن أسد جدِّ الزُّبير (إِنَّ ابْنَ أَبِي العَاصِ) بكسر الهمزة (بَرَزَ) أي: ظهر (يَمْشِي القُدَمِيَّةَ) بضمِّ القاف وفتح الدَّال المهملة[5] وكسر الميم وتشديد التَّحتيَّة: مشية التَّبختر، وهو مثلٌ يريد أنَّه ركب معالي الأمور، وتقدَّم في الشَّرف والفضل على أصحابه (يَعْنِي) ابنُ عبَّاسٍ: (عَبْدَ المَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ) بن الحكم بن أبي العاص (وَإِنَّهُ[6]) بكسر الهمزة (لَوَّى ذَنَبَهُ) بتشديد الواو وتُخفَّف (يَعْنِي: ابْنَ الزُّبَيْرِ) يعني: تخلَّف عن معالي الأمور، أو كنايةً عن الجبن، كما تفعل السِّباع إذا أرادت النَّوم، أو وقف فلم يتقدَّم ولم يتأخَّر، ولا وضع الأشياء مواضعها، فأدنى النَّاصح وأقصى الكاشح، وهذا قاله الدَّاودي، وفي رواية أبي مِخنفٍ[7]: «وأنَّ ابن الزُّبير يمشي القهقرى» قال في «فتح الباري»: وهو المناسب لقوله في عبد الملك: «يمشي القُدَميَّة» وكان الأمر كما قال ابن عبَّاس، فإنَّ[8] عبد الملك لم يزل في تقدُّمٍ من أمره حتَّى استنقذ العراق من ابن الزُّبير وقتل أخاه مصعبًا، ثمَّ جهَّز العساكر إلى ابن الزُّبير بمكَّة، فكان من الأمر ما كان، ولم يزل أمر ابن الزُّبير في تأخيرٍ إلى أن قُتِل رحمه الله ورضي عنه.

---

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في (د): «وقال».

(٣) في (م): «فنسبته».

(٤) في (د): «زهر»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «بضمِّ القاف...» إلى آخره: قال الحافظ: وقد تُضمُّ، وقد تُسَكَّن.

(٦) في (د): «أو إنَّه».

(٧) في (د): «رواية محسنٍ»، وليس بصحيحٍ.

(٨) في (ب): «قال».

٤٦٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: دَخَلْنَا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَلَا تَعْجَبُونَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ قَامَ فِي أَمْرِهِ هَذَا؟ فَقُلْتُ: لَأُحَاسِبَنَّ نَفْسِي لَهُ مَا حَاسَبْتُهَا لِأَبِي بَكْرٍ وَلَا لِعُمَرَ، وَلَهُمَا كَانَا أَوْلَى بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْهُ، وَقُلْتُ: ابْنُ عَمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَابْنُ أَخِي خَدِيجَةَ، وَابْنُ أُخْتِ عَائِشَةَ، فَإِذَا هُوَ يَتَعَلَّى عَنِّي وَلَا يُرِيدُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنِّي أَعْرِضُ هَذَا مِنْ نَفْسِي، فَيَدَعُهُ، وَمَا أُرَاهُ يُرِيدُ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ؛ لَأَنْ يَرُبَّنِي بَنُو عَمِّي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَرُبَّنِي غَيْرُهُمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ مَيْمُونٍ) بضمِّ العين مصغَّرًا من غير إضافةٍ، ابن[1] ميمون[2] المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ) بن أبي إسحاق الهَمْدانيُّ الكوفيُّ (عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ) بضمِّ العين في الأوَّل وكسرها في الثَّاني، ابن أبي حسين النَّوفليِّ القرشيِّ المكِّيِّ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله قال: (دَخَلْنَا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (فَقَالَ: أَلَا) بالتَّخفيف (تَعْجَبُونَ لِابْنِ الزُّبَيْرِ قَامَ فِي أَمْرِهِ هَذَا؟) يعني: الخلافة (فَقُلْتُ: لَأُحَاسِبَنَّ نَفْسِي لَهُ مَا حَاسَبْتُهَا لِأَبِي بَكْرٍ وَلَا لِعُمَرَ[3]) أي: لأناقش نفسي لابن الزُّبير في معونته، ولأستقصينَّ عليها في النُّصح له والذَّبِّ عنه ما ناقشتها للعُمَرين، و«ما»: نافيةٌ، وقال الدَّاودي أي: لأذكرنَّ في مناقبه ما لم أذكر في مناقبهما/، وإنَّما صنع ابن عبَّاسٍ ذلك؛ لاشتراك النَّاس في معرفة مناقب أبي بكرٍ وعمر، بخلاف ابن الزُّبير؛ فما كانت مناقبه في الشُّهرة كمناقبهما، فأظهر ذلك ابن عبَّاسٍ وبيَّنه للنَّاس إنصافًا[4] منه له (وَلَهُمَا) بلام الابتداء، والضَّمير للعُمَرين، وفي نسخةٍ: «فإنَّهما» (كَانَا أَوْلَى بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْهُ) أي: من ابن الزبير (وَقُلْتُ) وفي نسخةٍ: «فقلت»: هو (ابْنُ عَمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ) صفيَّة بنت عبد المطَّلب (وَابْنُ الزُّبَيْرِ) حواريِّ رسول الله ﷺ (وَابْنُ أَبِي بَكْرٍ) الصِّدِّيق رضي الله عنه (وَابْنُ أَخِي خَدِيجَةَ) أمِّ المؤمنين رضي الله عنها (وَابْنُ أُخْتِ عَائِشَةَ) أسماء[5]، وإنَّما هو

د٥/١١٣ب

---

(١) في (ب) و(س): «لابن».

(٢) في (د): «الزُّبير»، وليس بصحيحٍ.

(٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «ولا لعمر» كذا بخطِّه وبعض الفروع، والَّذي في «الفرع» بخطِّ المزيِّ: «ولا عمر»؛ بإسقاط اللام.

(٤) في (ص): «إيضافًا»، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٥) «ابن أخت عائشة أسماء»: سقط من (د).

ابنُ ابنِ[١] أخي خديجة العوَّام، وابن ابنة أبي بكرٍ أسماء، وابن ابن صفيَّة، فهي جدَّته لأبيه، وعبَّر بذلك على سبيل المجاز (فَإِذَا هُوَ) أي: ابن الزُّبير (يَتَعَلَّى) بتشديد اللَّام: يترفع معرضًا عنِّي[٢] أو[٣] متنحِّيًا (عَنِّي، وَلَا يُرِيدُ ذَلِكَ) قال العينيُّ كابن حجرٍ أي: لا يريد أن أكون من خاصَّته، وقال البِرماويُّ كالكِرمانيِّ: ولا يريد ذلك القول إذا عاتبته، قال ابن عبَّاسٍ: (فَقُلْتُ: مَا كُنْتُ أَظُنُّ[٤] أَنِّي أَعْرِضُ) أي: أظهر (هَذَا) الخضوع (مِنْ نَفْسِي) له (فَيَدَعُهُ) أي: يتركه ولا يرضى به منِّي (وَمَا أُرَاهُ) بضمِّ الهمزة، أي: وما أظنُّه (يُرِيدُ) بي (خَيْرًا) في الرَّغبة عنِّي، وللكُشْمِيهنيِّ: «وإنَّما أُراه» بدل «وما» وهو تصحيفٌ كما لا يخفى (وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ) أي: الذي صدر منه لا فراق له منه (لأَنْ) كذا في «اليونينيَّة»[٥]، والذي[٦] في «الفرع التَّنكزي»: «أن» (يَرُبَّنِي) بفتح الموحَّدة (بَنُو عَمِّي) بنو أميَّة، أي: يكونوا عليَّ أمراء (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَرُبَّنِي غَيْرُهُمْ) إذ هم أقرب إليَّ من بني أسدٍ كما مرَّ، و«من» زائدةٌ/ عند أبي ذرٍّ[٧]. ١٥١/٧

١٠ - بابُ قَوْلِهِ: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ قَالَ مُجَاهِدٌ: يَتَأَلَّفُهُمْ بِالعَطِيَّةِ

(بابُ قَوْلِهِ) ﷻ -وسقط لغير أبي[٨] ذرٍّ- (﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾[٩] [التَّوبة: ٦٠]) بالجرِّ كلفظ التَّنزيل والرَّفع على الاستئناف[١٠]، وحذفِ «باب» وتاليه، وهم قوم أسلموا ونيَّتهم ضعيفةٌ فيه، فيستألف قلوبهم، أو أشرافٌ يترقَّب بإعطائهم ومراعاتهم إسلام نظائرهم (قَالَ مُجَاهِدٌ) المفسِّر فيما[١١] وصله الفريابيُّ عن ورقاء عن ابن أبي نَجيحٍ عنه: (يَتَأَلَّفُهُمْ بِالعَطِيَّةِ).

---

(١) «ابن» الثانية: سقط من (د).

(٢) «عنِّي»: ليس في (د) و(س).

(٣) «معرضًا عنِّي أو»: ليس في (د)، وسقط «أو» من (ص).

(٤) في (د): «لأظنُّ».

(٥) (كذا في «اليونينيَّة») ليس في (د).

(٦) «الذي»: ليس في (د).

(٧) كذا قال القسطلاني، والذي بين أيدينا من اليونينية أنَّ: «من» ليست في رواية أبي ذر.

(٨) في (د): «لأبي»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٩) في هامش (ل): ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ﴾ بالحركات الثَّلاث في «الفرع المِزيِّ التنكِزيِّ».

(١٠) في هامش (ج): بالحركات الثَّلاث في «الفرع».

(١١) في (د): «ممَّا».

٤٦٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﵁ قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَيْءٍ، فَقَسَمَهُ بَيْنَ أَرْبَعَةٍ وَقَالَ: «أَتَأَلَّفُهُمْ»، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا عَدَلْتَ، فَقَالَ: «يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلَّثة، العبديُّ البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنْ أَبِيهِ) سعيد بن مسروقٍ (عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ) بضمِّ النُّون وسكون العين المهملة، عبد الرَّحمن (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالكٍ الخدريِّ (﵁) أنَّه (قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَيْءٍ) الباعث عليُّ بن أبي طالبٍ، كما في البخاريِّ في «باب قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ﴾» من «كتاب الأنبياء» [ح:٣٣٤٤] وعند مسلمٍ: «وهو باليمن» والشَّيء: ذُهَيْبةٌ (فَقَسَمَهُ) ﵊، أي: ذلك الشَّيء (بَيْنَ أَرْبَعَةٍ) سمَّاهم في رواية الباب المذكور: «الأقرع بن حابسٍ الحنظليِّ ثمَّ المجاشعيِّ، وعيينة بن بدر/ الفزاريِّ، وزيد الطَّائيِّ ثمَّ أحد بني نبهان، وعلقمة بن علاثة العامريِّ ثمَّ أحد بني كلاب» (وَقَالَ) ﵊: (أَتَأَلَّفُهُمْ) ليثبتوا على الإسلام رغبةً فيما يصل إليهم من المال (فَقَالَ رَجُلٌ) من بني تميمٍ يقال له: ذو الخويصرة، واسمه حرقوص بن زهيرٍ: (مَا عَدَلْتَ) في العطيَّة (فَقَالَ) ﷺ: (يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ) بكسر الضَّادين المعجمتين وسكون الهمزة الأولى، أي: من نسل[1] (هَذَا) الرَّجل المسمَّى بحرقوص (قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ) يخرجون منه، زاد في «كتاب الأنبياء» [ح:٣٣٤٤] «مروق السَّهم من الرَّميَّة»، و[2]قول صاحب «التَّنقيح»: «إنَّ المؤلِّف كان ينبغي أن يترجم لهذا الحديث بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة:٥٨]» أجاب عنه في «المصابيح»: بأنَّ ما صنعه ظاهرٌ؛ لأنَّ الحديث اشتمل على إعطاء المؤلَّفة قلوبهم صريحًا، واشتمل على لمزه في الصَّدقات، فإن تُرْجِم له[3] على الأوَّل صحَّ، وعلى الثَّاني صحَّ، ولا نُسلِّم أولويَّة أحدهما بالنِّسبة إلى الآخر، فلا وجه للاعتراض.

د٥/١١٤أ

١١ - باب قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾

﴿يَلْمِزُونَ﴾: يَعِيبُونَ. وَ﴿جُهْدَهُمْ﴾ وَجَهْدَهُمْ: طَاقَتَهُمْ.

(باب قوله) ﷿ -وسقط لغير أبي ذرٍّ- (﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:٧٩])

---

(١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «أي من نسل هذا»: قال الكِرمانيُّ: والضِّئْضِئ؛ بكسر المعجمتين وسكون الهمزة والتَّحتيَّةُ بينهما الأصلُ، وههنا يراد به النَّسلُ.

(٢) زيد في (ص): «هو».

(٣) «له»: مثبتٌ من (ب) و(س).

زاد أبو ذرٍّ: «﴿فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾» وهذا من صفات المنافقين، و﴿ٱلَّذِينَ﴾: في موضع رفعٍ بالابتداء، و﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ حالٌ من ﴿ٱلْمُطَّوِّعِينَ﴾ (﴿يَلْمِزُونَ﴾) أي: (يَعِيبُونَ) وسقط هذا لأبي ذرٍّ (وَ﴿جُهْدَهُمْ﴾) بضمِّ الجيم (وَجَهْدَهُمْ) بفتحها، أي: (طَاقَتَهُمْ) مصدر جهد في الأمر إذا بالغ فيه.

٤٦٦٨ - حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: لَمَّا أُمِرْنَا بِالصَّدَقَةِ؛ كُنَّا نَتَحَامَلُ، فَجَاءَ أَبُو عَقِيلٍ بِنِصْفِ صَاعٍ، وَجَاءَ إِنْسَانٌ بِأَكْثَرَ مِنْهُ، فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّ اللهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَدَقَةِ هَذَا، وَمَا فَعَلَ هَذَا الآخَرُ إِلَّا رِيَاءً، فَنَزَلَتْ: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، العسكريُّ (أَبُو مُحَمَّدٍ) الفرائضيُّ نزيل البصرة قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الملقَّب بغندرٍ الهذليُّ مولاهم البصريُّ (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجَّاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرٍو البدريِّ الأنصاريِّ، أنَّه (قَالَ: لَمَّا أُمِرْنَا) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول، ولأبي ذرٍّ: «أُمِرَ» (بِالصَّدَقَةِ) بحذف الضَّمير المنصوب[1]، وفي «الزَّكاة» في «باب اتَّقوا النَّار ولو بشقِّ تمرةٍ» [ح:١٤١٥]: «لمَّا نزلت آية الصَّدقة» (كُنَّا نَتَحَامَلُ) أي: يحمل بعضنا لبعضٍ بالأجرة، وقال البِرماويُّ كالكرمانيِّ أي: نتكلَّف في الحمل من حطبٍ وغيره، زاد البِرماويُّ: وصوابه: كنَّا نحامل، كما سبق في بقية الرِّوايات. انتهى. ومعناه: نؤاجر أنفسنا في الحمل (فَجَاءَ أَبُو عَقِيلٍ) بفتح العين المهملة وكسر القاف، حَبْحَاب[2] بحاءين مهملتين مفتوحتين[3] بينهما موحَّدةٌ ساكنةٌ وبعد الألف موحَّدةٌ أخرى (بِنِصْفِ صَاعٍ) من تمرٍ، وفي «الزَّكاة»: بصاعٍ، فيُحتَمل أنَّه غير أبي عقيلٍ، أو هو هو، ويكون أتى بنصفٍ ثمَّ بنصفٍ (وَجَاءَ إِنْسَانٌ) قيل: هو عبد الرَّحمن ابن عوفٍ (بِأَكْثَرَ مِنْهُ) قيل: بألفين، رواه البزَّار من حديث أبي هريرة، وعند ابن إسحاق/ عن قتادة: بأربعة آلافٍ، وعند الطَّبريِّ عن ابن عبَّاسٍ [بأربعين أوقيةً من ذهبٍ، وعند عبد بن حميد

د٥/١١٤ب

(١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «المنصوب»؛ أي في الأصل: وَهْوَ «نَا» الواقع نائبَ الفاعل. انتهى من خطِّ شيخنا ﵀.

(٢) في هامش (ج): وقيل: بجيمين «توشيح»، وقيل: عبدالرحمن «زركشي» «عيني» «برماوي». وفي (ل): قوله: «حَبْحَاب»: قال في «العينيِّ»: وذكر السُّهيليُّ أنَّه رآه بخطِّ بعض الحفَّاظ مضبوطًا بجيمين، ثمَّ قال: وكذا رواه الطَّبرانيُّ من حديث زيد بن الحباب به، وقال: اسم أبي عَقيل: حباب، ويقال: عبد الرحمن بن عبد الله بن ثعلبة.

(٣) «مفتوحتين»: ليس في (د).

وابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال: جاء عبد الرحمن بن عوف][1]: بأربع مئة أوقيةٍ من ذهبٍ، وعند عبد الرَّزَّاق عن معمرٍ عن قتادة: ثمانية آلاف دينارٍ، قال في «الفتح»: وأصحُّ الطُّرق: ثمانية آلاف درهمٍ (فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّ اللهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَدَقَةِ هَذَا) الأوَّل (وَمَا فَعَلَ هَذَا الآخَرُ) عبد الرَّحمن بن عوفٍ ما فعله من العطيَّة (إِلَّا رِيَاءً) وقد كذبوا والله، بل كان/ متطوِّعًا (فَنَزَلَتْ: ﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهۡدَهُمۡ﴾ الآيَةَ [التَّوبة: ٧٩]) فيهما، أي: في[2] ما[3] يعيبون المياسير والفقراء. ١٥٢/٧

٤٦٦٩ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي أُسَامَةَ: أَحَدَّثَكُمْ زَائِدَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ، فَيَحْتَالُ أَحَدُنَا حَتَّى يَجِيءَ بِالْمُدِّ، وَإِنَّ لأَحَدِهِمِ الْيَوْمَ مِئَةَ أَلْفٍ؟ كَأَنَّهُ يُعَرِّضُ بِنَفْسِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) ولغير أبي ذرٍّ: «حدَّثنا» بالجمع (إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن رَاهُوْيَه (قَالَ: قُلْتُ لأَبِي أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة: (أَحَدَّثَكُمْ) بهمزة الاستفهام (زَائِدَةُ) بن قدامة أبو[4] الصَّلت الكوفيُّ (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش (عَنْ شَقِيقٍ) هو أبو وائل بن سلمة (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرٍو (الأَنْصَارِيِّ) البدريِّ أنَّه (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ، فَيَحْتَالُ) يجتهد[5] ويسعى (أَحَدُنَا حَتَّى يَجِيءَ بِالْمُدِّ) من التَّمر أو القمح أو نحوهما، فيتصدَّق به (وَإِنَّ لأَحَدِهِمِ الْيَوْمَ مِئَةَ أَلْفٍ؟) من الدَّراهم و[6] الدَّنانير؛ لكثرة الفتوح والأموال، ومراده -كما قال الزَّين بن المُنيِّر-: أنَّهم كانوا يتصدَّقون مع قلَّة الشَّيء ويتكلَّفون ذلك، ثمَّ وسَّع الله عليهم، فصاروا يتصدَّقون من يسرٍ مع عدم خشية عسرٍ، و«اليومَ» نصبٌ على الظَّرفية، قال شقيقٌ: (كَأَنَّهُ) أي: أبا مسعود (يُعَرِّضُ بِنَفْسِهِ[7]) لكونه من ذوي الأموال الكثيرة.

---

(١) ما بين معقوفين من مصادر الخبر، ولا بدّ منها ليستقيم النص، ومصدر كلام القسطلاني من «الفتح» لكن حصل له انتقال نظر فسقط ما بين معقوفين.

(٢) «في»: مثبتٌ من (د).

(٣) «ما»: ليس في (س).

(٤) في (د): «ابن»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٥) في (د): «يجهد».

(٦) في (ب) و(س): «أو».

(٧) في هامش (د): هو كلام شقيقٍ الرَّاوي عن أبي مسعودٍ.

وهذا الحديث قد سبق في أوائل «الزَّكاة» [ح: ١٤١٦].

١٢ - باب قوله: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾

(باب قوله) عزَّ وجلَّ -وسقط لغير أبي ذر- (﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾) اللَّفظ لفظ الأمر ومعناه الخبر، أي: إن شئت استغفر لهم، وإن شئت فلا تستغفر لهم، ثمَّ[1] أعلمه الله تعالى أنَّه لا يغفر لهم، إن استغفر لهم سبعين مرَّةً، فقال: (﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]) والسَّبعون للتَّكثير، وسقط «﴿فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾» لغير أبي ذرٍّ.

٤٦٧٠ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بن أُبَيٍّ؛ جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ يُكَفِّنُ فِيهِ أَبَاهُ، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لِيُصَلِّيَ، فَقَامَ عُمَرُ، فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ تُصَلِّي عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا خَيَّرَنِي اللهُ فَقَالَ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ»، قَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾.

وبه قال[2]: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بضمِّ العين من غير إضافةٍ، واسمه عبد الله[3]، أبو محمَّدٍ القرشيُّ الهبَّاريُّ[4]، من ولد هبَّار بن الأسود (عَنْ أَبِي أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين، ابن عبد الله بن عمر العُمَريِّ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ) تعالى (عَنْهُما) أنَّه (قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بن أُبَيٍّ) بضمِّ الهمزة وفتح الموحَّدة وتشديد التَّحتيَّة، ابنُ سلول[5] المنافق في ذي القعدة، سنة تسعٍ بعد منصرفهم من تبوك،

---

(١) «ثمَّ»: ليس في (د).

(٢) «وبه قال»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ل): قوله: «اسمه عبد الله»: كذا في خطِّه و«التَّهذيب»، ووقع في «التَّقريب»: «واسمه عبيد الله»؛ بالتَّصغير، والصَّحيح ما في خطِّه و«التَّهذيب».

(٤) في هامش (ج): بفتح الهاء والموحَّدة الثقيلة «تقريب».

(٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «سَلول»: بفتح السِّين، غير منصرف، وهو اسم أمِّ عبد الله، و«ابنُ» بالرَّفع؛ لأنَّه صفة عبد الله. «منه».

وكان قد تخلَّف عنها، كذا نقله في «الفتح» عن الواقديِّ و«إكليل الحاكم» وسقط لغير أبي ذرٍّ/ «ابن أبيٍّ» (جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) وكان من المُخلِصين وفضلاء الصَّحابة (إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ يُكَفِّنُ فِيهِ أَبَاهُ، فَأَعْطَاهُ) قميصه ليكفِّن فيه أباه، فالإعطاء إنَّما وقع لابنه العبد الصَّالح، وقيل: إنَّ عبد الله المنافق كان أعطى العبَّاس يوم بدرٍ قميصًا لمَّا أُسِر العبَّاس، فكافأه النَّبيُّ ﷺ على ذلك لئلَّا يكون لمنافقٍ منَّةٌ عليهم[1] (ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ) زاد أبوا ذرٍّ والوقت وابن عساكر والأصيليُّ: «عليه» (فَقَامَ عُمَرُ) بن الخطَّاب رضي الله عنه (فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ تُصَلِّي عَلَيْهِ) وفي نسخةٍ: «أتصلِّي عليه» بإثبات همزة الاستفهام الإنكاريِّ (وَ) الحال أنْ[2] (قَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ[3]؟!) قيل: لعلَّه قال ذلك بطريق الإلهام، وإلَّا فلم يتقدَّم نهيٌ عن الصَّلاة على المنافقين، كما يرشد إليه قوله في آخر هذا الحديث: «فأنزل الله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا[4]﴾ [التوبة: ٨٤]» وزعم بعضهم: أنَّ عمر اطَّلع على نهيٍ خاصٍّ في ذلك، وأحسن ما قيل: إنَّه فهم النَّهي من قوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] من حيث إنَّه سوَّى بين الاستغفار وعدمه في عدم النَّفع، وعلَّل ذلك بكفرهم، وقد ثبت في الشَّرع امتناع المغفرة لمن مات كافرًا، والدُّعاء بوقوع ما عُلِم انتفاء وقوعه شرعًا أو عقلًا ممتنعٌ، ولا ريب أنَّ الصَّلاة على الميِّت المشرك استغفارٌ له ودعاءٌ، وقد نُهِي عنه، فتكون الصَّلاة[5] عليه منهيًّا عنها، هذا مع ما عُرِف من صلابة عمر رضي الله عنه في الدِّين وكثرة بغضه للمنافقين، وقال الزَّين بن المُنيِّر -فيما حكاه عنه في «الفتح»-: وإنَّما قال عمر ذلك عَرْضًا على النَّبيِّ ﷺ ومشورةً[6] لا إلزامًا، وله عوائد بذلك، ولا يبعد أن يكون النَّبيُّ ﷺ أَذِن له في مثل ذلك، فلا يستلزم[7] ما وقع من عمر أنَّه اجتهد مع وجود النَّصِّ،

---

(١) في (ص): «عليه».

(٢) «الحال أن»: ليس في (د).

(٣) «عليه»: سقط من (د).

(٤) ﴿مَّاتَ أَبَدًا﴾: ليس في (د).

(٥) في (د): «صلاته»، وليس فيها «عليه».

(٦) في هامش (ل): وأشار عليه بكذا: أمره، وهي الشُّورَى، والمَشُورَةُ: «مَفْعُلَة»، لا «مَفْعُولة»، وفي «المصباح»: وفيها لغتان: سكون الشِّين وفتح الواو، والثَّانية: ضمُّ الشِّين وسكون الواو؛ وزان «مَعُونَة».

(٧) في (م): «يلزم».

د٥/١١٥أ

١٥٣/٧ كما تمسَّك به قومٌ في جواز ذلك، وإنَّما أشار بالذي ظهر فقط؛ ولهذا احتَمل منه صلى الله عليه وسلم/ أخْذَه بثوبه، ومخاطبته له في مثل ذلك المقام، حتَّى التفت إليه متبسمًا، كما في حديث ابن عبَّاسٍ في هذا الباب [ح: ٤٦٧١] (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّمَا خَيَّرَنِي اللهُ) بين الاستغفار وعدمه (فَقَالَ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠] وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ) وعند عبد بن حميدٍ من طريق قتادة «فوالله لأزيدنَّ على السَّبعين» وسأل الزَّمخشريُّ فقال: فإن قلت: كيف خفي على رسول الله صلى الله عليه وسلم -يعني[1]/: أنَّ السَّبعين مثلٌ في التَّكثير-، وهو د٥/١١٥ب أفصح العرب وأخبرهم بأساليب الكلام وتمثيلاته، والذي يُفْهم من ذكر هذا العدد كثرة الاستغفار؟! كيف وقد تلاه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ الآيةَ [التوبة: ٨٠] فبيَّن[2] الصَّارف عن المغفرة لهم، حتَّى قال: «خيَّرني وسأزيد على السَّبعين»؟! وأجاب[3]: بأنَّه لم يَخْفَ عليه ذلك، ولكنَّه خُيِّل بما قال إظهارًا لغاية رحمته ورأفته على من بُعِثَ إليه، كقول إبراهيم: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦] وفي إظهار النَّبيِّ الرَّحمة والرَّأفة[4] لطفٌ لأمَّته، ودعاءٌ لهم إلى ترحُّم بعضهم على بعضٍ. انتهى. قال في «فتوح الغيب»: قوله: «خُيِّل» أي: صُوِّر في خياله أو في خيال السَّامع ظاهر اللفظ -وهو العدد المخصوص-، دون المعنى الخفيِّ المراد وهو التَّكثير، كما أنَّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام ما عدَّ عصيانه في قوله: ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦] عصيان الله المراد منه: عبادة الأصنام، قال: وهو من أسلوب التَّورية، وهو أن يطلق لفظٌ له معنيان؛ قريبٌ وبعيدٌ، فيراد البعيد منهما. انتهى. وتَعقَّب بعضهم ذلك بأنَّه[5] يجب عليه عليه الصلاة والسلام إظهار ما علم من الله في أمر الكفر وما يترتَّب عليه من العقاب للزَّجر، وبأنَّه يستلزم[6] جواز الاستغفار للكافر[7] مع العلم بأنَّه لا يجوز؛ ولذا قيل: ما كان يعرف كفره، وعند عبد الرَّزَّاق عن معمرٍ، والطَّبريِّ من طريق سعيدٍ؛ كلاهما عن قتادة قال:

---

(١) «يعني»: ليس في (د).
(٢) زيد في (م): «لهم».
(٣) في (د): «فأجاب».
(٤) في (د): «والرِّقة».
(٥) زيد في (د): «لا»، ولا يصحُّ.
(٦) في (د) و(ص): «يلزم».
(٧) في غير (د) و(س): «للكفَّار».

«أرسل عبد الله بن أُبيٍّ إلى النَّبيِّ ﷺ، فلمَّا دخل عليه؛ قال: أهلكك حبُّ يهود فقال: يا رسول الله إنَّما أرسلت إليك لتستغفر لي، ولم أُرسِل إليك لتوبِّخني، ثمَّ سأله أن يعطيه قميصه يكفَّن فيه، فأجابه» قال الحافظ ابن حجرٍ: وهذا مرسلٌ مع ثقة رجاله، ويعضده ما أخرجه الطَّبرانيُّ من طريق الحكم بن أبانٍ، عن عكرمة، عن ابن عبَّاسٍ قال: «لمَّا مرض عبد الله بن أبيٍّ جاءه النَّبيُّ ﷺ، فكلمَّه فقال: قد فهمت ما تقول، فامنن عليَّ فكفِّنِّي في قميصك، وصلِّ عليَّ، ففعل» قال: وكان عبد الله بن أبيٍّ أراد بذلك دفع العار عن ولده وعشيرته بعد موته، فأظهر الرَّغبة في صلاة النَّبيِّ ﷺ عليه[(١)]، ووقعت إجابته إلى سؤاله على حسب ما أظهر[(٢)] من حاله، فالنَّهي عن الاستغفار لمن مات مشركًا لا يستلزم النَّهي عن الاستغفار لمن مات مُظهِرًا للإسلام (قَالَ) أي: عمر جريًا على ما يعلمه من أحواله: (إِنَّهُ مُنَافِقٌ، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ) إجراءً له على ظاهر حكم الإسلام واستئلافًا لقومه، لا سيَّما ولم يقع نهيٌ صريحٌ عن الصَّلاة على المنافقين، فاستعمل/ أحسن[(٣)] الأمرين في السِّياسة، حتَّى كشف الله تعالى عنه[(٤)] الغطاء، ونُهِي، فانتهى. (فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى: (﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٨٤]) زاد مسدَّدٌ من حديث ابن عمر: «فترك الصَّلاة عليهم[(٥)]» وابن أبي حاتمٍ: «ولا قام على قبره[(٦)]» وعند الطَّبريِّ من حديث قتادة: أنَّه ﷺ قال: «وما يغني عنه قميصي من الله، وإنِّي لأرجو أن يُسلِم بذلك ألفٌ من قومه»، وقد رُوِي: أنَّ ألفًا من الخزرج أسلموا لمَّا رأوه يستشفع[(٧)] بثوبه، ويتوقَّع اندفاع العذاب عنه به.

د٥/١١٦أ

٤٦٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ. وَقَالَ غَيْرُهُ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ﵁

---

(١) «عليه»: ليس في (د).

(٢) في (د): «ظهر».

(٣) في (د): «أحد».

(٤) «عنه»: ليس في (د).

(٥) الحديث الذي من رواية مسدد برقم [١٢٦٩] ولكن ليست فيه هذه الزيادة وورد الحديث عند البخاري [٥٧٩٦] من رواية صدقة بسنده إلى ابن عمر بهذه الزيادة.

(٦) في (د) و(م): «قبرهم».

(٧) في غير (د) و(م): «يستشفي».

أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ؛ دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَثَبْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أُبَيٍّ وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا: كَذَا وَكَذَا؟! قَالَ: أُعَدِّدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَالَ: «أَخِّرْ عَنِّي يَا عُمَرُ»، فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ؛ قَالَ: «إِنِّي خُيِّرْتُ؛ فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرْ لَهُ؛ لَزِدْتُ عَلَيْهَا»، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَلَمْ يَمْكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتِ الآيَتَانِ مِنْ بَرَاءَةَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدُ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو ابن عبد الله بن بُكَيرٍ المخزوميُّ مولاهم المصريُّ[1] قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين وفتح القاف، ابن خالد بن عَقيلٍ -بفتح[2] العين- الأيليِّ (وَقَالَ غَيْرُهُ) هو أبو صالح عبد الله بن صالحٍ كاتب اللَّيث: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّيْثُ) بن سعدٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضًا (عُقَيْلٌ) الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بضمِّ العين في الأوَّل، ابن عمر بن الخطَّاب/ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما (عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ) رضي الله عنه[3] أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ) بفتح السِّين المهملة وضمِّ اللَّام وسكون الواو بعدها لامٌ: اسم أمِّ عبد الله المذكور، و«ابن»: بالرَّفع صفة عبد[4] الله لا صفة أبيه (دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ) بضمِّ الدَّال مبنيًّا للمفعول (لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ) للصَّلاة عليه (وَثَبْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أُبَيٍّ) بهمزة الاستفهام (وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا: كَذَا وَكَذَا؟! قَالَ[5]: أُعَدِّدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ) بفتح العين وكسر الدَّال الأولى، ولأبي ذرٍّ: «أَعُدُّ» بضمِّ العين والدَّال وإسقاط الثَّانية، يشير بذلك إلى مثل قوله: ﴿لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧] وقوله: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] (فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ) تعجُّبًا من صلابة

(١) في (م): «البصري»، ولعلَّه تحريفٌ.

(٢) في (د): «بضمِّ»، وليس بصحيحٍ.

(٣) التَّرضية ليس في (د).

(٤) في (د): «العبد».

(٥) «قال»: ليس في (د) و(م).

عمر، وشدَّة[(١)] بغضه للمنافقين، وتأنيسًا له وتطييبًا لقلبه كالمعتذر له عن ترك قبول كلامه (وَقَالَ: أَخِّرْ) أي: تأخَّر (عَنِّي يَا عُمَرُ) وقيل: معناه: أخِّر عنِّي رأيك[(٢)]، فاختصر إيجازًا وبلاغةً (فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ؛ قَالَ: إِنِّي خُيِّرْتُ) بين الاستغفار وعدمه (فَاخْتَرْتُ) الاستغفار، وقد استُشكِل[(٣)] فَهْمُ التَّخيير من الآية على كثيرٍ، سبق جواب الزَّمخشريِّ عن ذلك، وقال صاحب «الانتصاف»: مفهوم الآية[(٤)] زلَّت فيه الأقدام، حتَّى أنكر القاضي أبو بكرٍ الباقلانيُّ صحَّة الحديث، وقال: لا يجوز أن يُقبَل هذا، ولا يصحُّ أنَّ الرَّسول قاله، وقال إمام الحرمين في «مختصره» هذا الحديث غير مخرَّج/ في «الصَّحيح»، وقال في «البرهان»: لا يُصحِّحه أهل الحديث، وقال الغزاليُّ في «المستصفى»: الأظهر أنَّ هذا الخبر غير صحيحٍ، وقال الدَّاودي الشَّارح: هذا الحديث غير محفوظٍ، وهذا عجيبٌ من هؤلاء الأئمَّة، كيف باحوا بذلك وطعنوا فيه مع كثرة طرقه واتِّفاق «الصَّحيحين» على تصحيحه، بل وسائر الذين خرَّجوا في الصَّحيح، وأخرجه النَّسائيُّ وابن ماجه (لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ؛ يُغْفَرْ لَهُ) بجزم «يغفر» جوابًا للشَّرط، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «فغُفِرَ له» بفاءٍ وضمِّ الغين وفتح الرَّاء، بلفظ الماضي، قال في «الفتح»: والأوَّل أوجه (لَزِدْتُ عَلَيْهَا) تردَّد هنا، وفي الرِّواية السَّابقة قال: «سأزيده[(٥)]» [ح: ٤٦٧٠] ووعده صادقٌ، ولا سيَّما وقد ثبت قوله: «لأزيدنَّ» بصيغة المبالغة في التَّأكيد، وروى الطَّبريُّ من طريق مغيرة عن الشَّعبيِّ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: قال الله: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التَّوبة: ٨٠] «فأنا أستغفر سبعين وسبعين وسبعين» وأُجِيب باحتمال أن يكون فعل ذلك استصحابًا للحال؛ لأنَّ جواز المغفرة بالزِّيادة كان ثابتًا قبل نزول الآية، فجاز أن يكون باقيًا على أصله في الجواز، قال الحافظ أبو الفضل: وحاصله: أنَّ العمل بالبقاء على حكم الأصل مع المبالغة لا يتنافيان، فكأنَّه جوَّز أنَّ المغفرة تحصل بالزِّيادة على السَّبعين، لا أنَّه جازمٌ[(٦)] بذلك، ولا يخفى ما فيه، أو يكون طلب

د٥/١١٦ب

---

(١) «شدَّة»: مثبتٌ من (ص).

(٢) في هامش (ج): بخطِّه، وقال ابن حجر: «أخِّر عنِّي» أي: كلامَك.

(٣) في (ب) و(س): «أشكل».

(٤) زيد في (ب) و(س): «قد».

(٥) في (د): «سأزيد».

(٦) في (د): «كان جازمًا».

المغفرة لتعظيم المدعوِّ، فإذا تعذَّرت المغفرة؛ عُوِّض الدَّاعي عنها ما يليق به من الثَّواب أو دفع السُّوء، كما ثبت في الخبر، وقد يحصل بذلك تخفيفٌ عن[1] المدعوِّ له، كما في قصَّة أبي طالبٍ، قاله ابن المُنيِّر، وفيه نظرٌ لاستلزامه مشروعية طلب المغفرة لمن تستحيل المغفرة له[2] شرعًا (قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ) وذكر الواقديُّ أنَّ مجمِّع ابن جارية قال: ما رأيت رسول الله ﷺ أطال على جنازةٍ قطُّ ما أطال على جنازة عبد الله ابن أُبيٍّ من الوقوف (ثُمَّ انْصَرَفَ) من صلاته (فَلَمْ يَمْكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتِ الآيَتَانِ مِنْ بَرَاءَةَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [التوبة: ٨٤] قَالَ) عمر رضي الله عنه: (فَعَجِبْتُ[3] بَعْدُ) بالبناء على الضَّمِّ؛ لقطعه عن الإضافة (مِنْ جُرْأَتِي) بضمِّ الجيم وسكون الرَّاء ثمَّ همزةٍ، أي: من إقدامي (عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ).

١٣ - باب قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾

(باب قَوْلِهِ) عزَّ وجلَّ -وسقط لغير أبي ذرٍّ- (﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾) أي: من المنافقين صلاة الجنازة (﴿مَّاتَ أَبَدًا﴾) ظرفٌ منصوبٌ بالنَّهي[4]، و﴿مِّنْهُم﴾: صفة لـ﴿أَحَدٍ﴾ أو حالٌ من الضَّمير/ في ﴿مَّاتَ﴾ أي: مات حال كونه منهم؛ أي[5]: متَّصفًا بصفة النِّفاق، كقولهم: أنت منِّي، أي: على طريقتي، وهذا النَّهي عامٌّ في كلِّ من عُرِف نفاقه، وإن كان سبب/ النُّزول خاصًّا[6] بابن أُبيٍّ رأس المنافقين، وقد ورد ما يدلُّ لنزولها في عددٍ معينٍ؛ منهم ابن أُبيٍّ وغيره؛ لعلمه تعالى بموتهم على الكفر؛ بخلاف غيرهم فإنَّهم تابوا، فعند الواقديِّ عن معمرٍ عن الزُّهريِّ عن حذيفة: قال لي رسول الله ﷺ: «إنِّي مسرٌّ إليك سرًّا فلا تذكره لأحدٍ: إنِّي نُهيت أن أصلِّي على فلانٍ وفلانٍ[7]» رهطٍ ذوي عددٍ من المنافقين، قال: فلذلك كان عمر إذا أراد أن يصلِّي

د٥/١١٧أ — ٧/١٥٥

---

(١) في (د): «على».

(٢) في (د): «له المغفرة».

(٣) في (د): «فتعجَّبت».

(٤) في هامش (ج): أي: بالفعل الداخل عليه حرفُ النهي.

(٥) في (د): «و».

(٦) في (ج): «خاصٌّ»، وفي هامشها: كذا بخطِّه.

(٧) في (د): «وعلى فلانٍ».

على أحدٍ استتبعَ حذيفة، فإن مشى معه وإلَّا لم يصلِّ عليه، ومن طريقٍ أخرى عن جُبَير بن مطعمٍ: أنَّهم اثنا عشر رجلًا (﴿وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٨٤]).

٤٦٧٢ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ؛ جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ وَأَمَرَهُ أَنْ يُكَفِّنَهُ فِيهِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي عَلَيْهِ، فَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ: تُصَلِّي عَلَيْهِ وَهُوَ مُنَافِقٌ، وَقَدْ نَهَاكَ اللهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ؟! قَالَ: «إِنَّمَا خَيَّرَنِي اللهُ أَوْ أَخْبَرَنِي اللهُ فَقَالَ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ فَقَالَ: سَأَزِيدُهُ عَلَى سَبْعِينَ»، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَصَلَّيْنَا مَعَهُ، ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) القرشيُّ الخزاميُّ المدنيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ) اللَّيثيُّ أبو[1] ضمرة المدنيُّ[2] (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين وفتح الموحَّدة، ابن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، شقيق سالم (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ) وسقط لأبي ذرٍّ لفظ «أنَّه» (لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ) المنافق (جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) زاد في الرِّواية السَّابقة من طريق أبي أسامة عن عبيد الله [ح: ٤٦٧٠]: «فسأله أن يعطيه قميصه يكفِّن فيه أباه» (فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ، وَأَمَرَهُ) ولأبي ذرٍّ: «فأمره» بالفاء بدل الواو (أَنْ يُكَفِّنَهُ فِيهِ، ثُمَّ قَامَ) عليه الصلاة والسلام (يُصَلِّي عَلَيْهِ، فَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِثَوْبِهِ، فَقَالَ: تُصَلِّي[3] عَلَيْهِ) استفهامٌ حُذِفَت منه الأداة (وَهُوَ) أي: والحال أنَّه (مُنَافِقٌ، وَقَدْ نَهَاكَ اللهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ؟!) أي: للمنافقين، ومن لازم النَّهي عن الاستغفار عدم الصَّلاة، وظهر بهذه الرِّواية أنَّ في قوله في طريق أبي أسامة عن عبيد الله [ح: ٤٦٧٠]: «وقد نهاك ربُّك أن تصلِّي عليه» تجوّزًا، وحينئذٍ فلا منافاة بين قوله: «وقد نهاك ربك أن تصلِّي عليه» وبين إخباره بأنَّ آية النَّهي عن الصَّلاة على كلِّ مشركٍ والقيام على قبره نزلت بعد

---

(١) في (د) و(م): «ابن» ولعله تحريف.

(٢) زيد في (د): «أبو حمزة قال»، وليس بصحيح.

(٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «تصلِّي» كذا بخطِّه، والَّذي في خطِّ المزيِّ: «أتُصَلِّ» بحذف الياء، وهي ثابتة في غيره من الفروع؛ كخطِّ المؤلِّف.

ذلك (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (إِنَّمَا خَيَّرَنِي اللهُ) بين الاستغفار وعدمه (أَوْ أَخْبَرَنِي اللهُ) بالموحَّدة بدل التَّحتيَّة وزيادة همزةٍ أوَّله، من الإخبار، على الشَّكِّ، وفي أكثر الرِّوايات بلفظ التَّخيير بين الاستغفار وعدمه من غير شكٍّ، وسقط لفظ الجلالة في قوله: «أو أخبرني الله» لأبي[1] ذرٍّ (فَقَالَ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]) سقط لأبي ذرٍّ قوله: «﴿فَلَن﴾...» إلى آخره (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (سَأَزِيدُهُ[2]) / بضمير المفعول (عَلَى سَبْعِينَ[3]) د٥/١١٧ب استُشكِل أخذه بمفهوم العدد حتَّى قال: «سأزيد على السَّبعين» مع أنَّه قد سبق قبل ذلك بمدَّةٍ طويلةٍ قوله تعالى في حقِّ أبي طالبٍ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ﴾ [التَّوبة: ١١٣] وأُجيب بأنَّ الاستغفار لابن أُبيٍّ إنَّما هو لقصد تطييب من بقي منهم، وفي ذلك نظرٌ فليُتأمَّل (قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَصَلَّيْنَا مَعَهُ) فيه: أنَّ عمر ترك رأي نفسه وتابع النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم (ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ) ولأبي ذرٍّ: «أُنزِل عليه» بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول: (﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾) للدَّفن أو الزِّيارة (﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [التَّوبة: ٨٤]) تعليلٌ للنَّهي، والتَّعليل بالفسق مع أنَّ الكفر أعظم؛ قيل[4]: للإشعار بأنَّه كان عندهم موصوفًا بالفسق أيضًا، فإنَّ الكافر قد يكون عدلًا عند أهله، وإنَّما نُهِيَ عن الصَّلاة دون التَّكفين؛ لأنَّ البخل به مُخِلٌّ[5] بكرمه عليه الصلاة والسلام، أو لإلباسه العبَّاس قميصه حين أُسر ببدرٍ كما مرَّ [ح: ٤٦٧٠] أو لأنَّه ما كان[6] يردُّ سائلًا، وتكفينه فيه وإن علم عليه الصلاة والسلام أنَّه[7] لا يردُّ عنه العذاب؛ فلأنَّ ابنه قال: «لا تُشَمِّت به الأعداء» ولأحمد من حديث قتادة: قال ابنه: «يا رسول الله إن لم تأته؛ لم يزل يُعيَّر بهذا» أو رجا إسلام غيره كما مرَّ، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «﴿وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾...» إلى آخره.

---

(١) في (د): «لغير أبي»، وكذا في «اليونينيَّة».

(٢) في (م): «سأزيدنَّ».

(٣) في (د): «السَّبعين».

(٤) «قيل»: ليس في (د) و(م).

(٥) في (د): «يخلُّ».

(٦) في (ص): «لأنه كان لا يردُّ».

(٧) في (م): «لأنَّه».

١٤ - باب قوله: ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رِجْسٌ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾

(باب قوله) تعالى، التَّبويب وتاليه ثابتٌ لأبي ذرٍّ، ساقطٌ لغيره: (﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ ﴾) أيمانًا كاذبةً، والمحلوف عليه: أنَّهم ما قدروا على الخروج في غزوة تبوك (﴿إِذَا انقَلَبْتُمْ ﴾) رجعتم من الغزو (﴿إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾) فلا تعاتبوهم (﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ ﴾) احتقارًا لهم ولا تُوَبِّخوهم (﴿إِنَّهُمْ رِجْسٌ ﴾) قذرٌ نجسٌ بواطنهم واعتقاداتهم، وهو علَّةٌ للإعراض وترك المعاتبة (﴿وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾)/ مصيرهم في الآخرة إليها، وهو من تمام التَّعليل (﴿جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [التوبة: ٩٥]) من النِّفاق، ونُصِب ﴿جَزَاءً﴾ على المصدر بفعلٍ من لفظه مقدَّر؛ أي يُجزَون جزاءً، وسقط قوله: «﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال ابن حجرٍ: سقط «﴿لَكُمْ﴾» أي: من قوله: ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ ﴾ من رواية الأَصيليِّ، والصَّواب إثباتها. ١٥٦/٧

٤٦٧٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ تَبُوكَ: وَاللهِ مَا أَنْعَمَ اللهُ عَلَيَّ مِنْ نِعْمَةٍ بَعْدَ إِذْ هَدَانِي أَعْظَمَ مِنْ صِدْقِي رَسُولَ اللهِ ﷺ أَلَّا أَكُونَ كَذَبْتُهُ، فَأَهْلِكَ كَمَا هَلَكَ الَّذِينَ كَذَبُوا حِينَ أُنْزِلَ الوَحْيُ: ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ الْفَاسِقِينَ ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن عبد الله بن بكيرٍ المخزوميُّ المصريُّ[(١)] قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعدٍ الإمامُ (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين، ابن خالدٍ الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبٍ) ولغير أبي ذرٍّ زيادة: «ابن مالكٍ» (قَالَ: سَمِعْتُ) أبي (كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ) غزوة (تَبُوكَ) -غير منصرفٍ[(٢)]- يقول: (وَاللهِ مَا أَنْعَمَ اللهُ عَلَيَّ مِنْ نِعْمَةٍ بَعْدَ إِذْ هَدَانِي) زاد في «المغازي» [ح: ٤٤١٨]: «للإسلام» ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «على عبدٍ» قال الحافظ ابن حجرٍ: والأوَّل هو الصَّواب (أَعْظَمَ مِنْ صِدْقِي رَسُولَ اللهِ ﷺ أَلَّا أَكُونَ كَذَبْتُهُ) «لا» زائدةٌ، والمعنى/: أن أكون كذبته، واستُشكِلَ كون «أكون» مستقبلًا و«كذبتُ» ماضيًا، وأُجِيبَ بأنَّ المستقبل في معنى الاستمرار المتناول للماضي، ٥د/١١٨أ

---

(١) في (د): «البصريُّ»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ص): «منصوبٍ».

فلا منافاة بينهما (فَأَهْلَكَ) بكسر اللَّام وتُفتَح والنَّصب، أي: فإن أهلك (كَمَا هَلَكَ[1]) أي: كهلاك (الَّذِينَ كَذَبُوا حِينَ أُنْزِلَ الوَحْيُ) بقوله تعالى: (﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾[2] إِلَى قولِهِ: ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٥-٩٦]) الخارجين عن طاعته وطاعة رسوله ﷺ، وهذا الحديث قد ذكره المؤلِّف في «غزوة تبوك» مطوَّلًا [ح: ٤٤١٨].

١٤م - باب قوله: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿الْفَاسِقِينَ﴾

(باب قوله) جلَّ وعلا: (﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ﴾) بحلفهم (﴿فَإِن تَرْضَوْا عَنْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٩٦]) والمراد: النَّهي عن الرِّضا عنهم، قال في «المفاتح»[3]: لا تكرار في هذه المعاني؛ لأنَّ الأوَّل يعني: قوله: ﴿سَيَحْلِفُونَ﴾ [التوبة: ٩٥] خطابُ منافقي المدينة[4]، وهذه[5] مع المنافقين من[6] الأعراب.

وهذا الباب وتاليه ثابتٌ لأبي ذَرٍّ وحده من غير ذكر حديثٍ، ساقطٌ لغيره.

١٥ - ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

(﴿وَآخَرُونَ﴾) نسقٌ على قوله: ﴿مُنَافِقُونَ﴾ [التوبة: ١٠١] أي: وممَّن حولكم قومٌ آخرون غير المذكورين، ولأبي ذَرٍّ: «باب قوله: ﴿وَآخَرُونَ﴾»[7] (﴿اعْتَرَفُوا﴾) أقرُّوا (﴿بِذُنُوبِهِمْ﴾) ولم يعتذروا من تخلُّفهم بالمعاذير الكاذبة (﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾) الجهادَ والتَّخلف عنه، أو إظهار النَّدم والاعتراف بآخرَ سيِّئٍ؛ وهو التَّخلف[8] وموافقة أهل النِّفاق، ومجرَّد الاعتراف ليس بتوبةٍ، لكن رُوِيَ أنَّهم تابوا وكان الاعتراف مقدِّمة التَّوبة، وكلٌّ منهما مخلوطٌ بالآخر؛

---

(١) في (د): «وأهلك».

(٢) زيد في (د): «﴿لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾».

(٣) في (د): «المفتاح»، وهو تحريفٌ.

(٤) في هامش (ل): قوله: «خطاب منافقي المدينة» أي: خطاب للمؤمنين في شأن منافقي المدينة.

(٥) في (د): «وهذا».

(٦) «مِن»: ليس في (د).

(٧) قوله: «ولأبي ذَرٍّ: باب قوله: ﴿وَآخَرُونَ﴾»، سقط من (د).

(٨) «والاعتراف بآخر سيِّئٍ؛ وهو التَّخلُّف»: سقط من (د).

كقولك: خلطت الماء واللَّبن، فكلٌّ مخلوطٌ ومخلوطٌ به الآخر، ولو قلت: خلطت الماء باللَّبن؛ كان الماء مخلوطًا واللَّبن مخلوطًا به فإذا قلت: بالواو جعلت الماء واللَّبن مخلوطين ومخلوطًا بهما، كأنَّك قلت: خلطت الماء باللَّبن واللَّبن بالماء[1]، وهو استعارةٌ عن الجمع بينهما (﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾) جملةٌ مستأنفةٌ، و﴿عَسَى﴾ من الله واجبٌ، وإنَّما عبَّر بها؛ للإشعار بأنَّ ما يفعله تعالى ليس إلَّا على سبيل التَّفضُّل منه[2] سبحانه، حتَّى لا يتَّكل المرء بل يكون على خوفٍ وحذرٍ، والمعنى: عسى الله أن يقبل توبتهم، فإن قلت: كيف قال: ﴿أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ ولم يسبق للتَّوبة ذكرٌ؟ أجيبَ بأنَّه مدلولٌ عليها بقوله: ﴿ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ﴾ قاله في «الأنوار» كـ«الكشَّاف» (﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٢]) وسقط قوله: «﴿خَلَطُوا۟﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال بعد قوله: ﴿بِذُنُوبِهِمْ﴾: «الآيةَ» قال ابن كثيرٍ[3]: وهذه الآية وإن كانت في أناسٍ معيَّنين إلَّا أنَّها عامَّةٌ في كلِّ المذنبين الخطَّائين، وقد قال مجاهدٌ: نزلت في أبي لُبابة لمَّا قال لبني قريظة: «إنَّه الذَّبحُ[4]» وأشار بيده إلى حلقه» قال ابن عبَّاسٍ: «في أبي لبابة وجماعةٍ من أصحابه، تخلَّفوا/ عن غزوة تبوك» وقال بعضهم: أبو لبابة وخمسةٌ معه، وقيل: وسبعةٌ، وقيل: وتسعةٌ، فلمَّا رجع النَّبيُّ ﷺ من غزوته؛ ربطوا أنفسهم بسواري المسجد، وحلفوا لا يحلُّهم إلَّا رسول الله ﷺ، فلما أنزل الله الآية أطلقهم ﷺ، وعفا عنهم. (د٥/١١٨ب)

٤٦٧٤ - حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَنَا: «أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، فَابْتَعَثَانِي، فَانْتَهَيَا إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَّةٍ بِلَبِنِ ذَهَبٍ وَلَبِنِ فِضَّةٍ، فَتَلَقَّانَا رِجَالٌ شَطْرٌ مِنْ خَلْقِهِمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ، وَشَطْرٌ كَأَقْبَحِ مَا أَنْتَ رَاءٍ، قَالَا لَهُمُ: اذْهَبُوا، فَقَعُوا فِي ذَلِكَ النَّهَرِ، فَوَقَعُوا فِيهِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا قَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ السُّوءُ عَنْهُمْ، فَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، قَالَا لِي: هَذِهِ جَنَّةُ عَدْنٍ، وَهَذَاكَ مَنْزِلُكَ، قَالَا: أَمَّا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا؛ شَطْرٌ مِنْهُمْ حَسَنٌ، وَشَطْرٌ مِنْهُمْ قَبِيحٌ، فَإِنَّهُمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، تَجَاوَزَ اللهُ عَنْهُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (مُؤَمَّلٌ) بضمِّ الميم الأولى وفتح الثَّانية

(١) قوله: «فإذا قلت: بالواو جعلت الماء واللَّبن... خلطت الماء باللَّبن واللَّبن بالماء»، مثبت من (د) و(م).

(٢) «منه»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(م): «المنيِّر».

(٤) في (ص): «الذَّبائح»، ولا يصحُّ.

مشدَّدةٌ وقد تُكسَر بينهما همزةٌ مفتوحةٌ و[1] آخره لامٌ، زاد في غير رواية أبي ذرٍّ: «هو ابن هشام» وهو اليشكريُّ، بتحتيَّةٍ ومعجمةٍ، أبو هشامٍ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) المعروف بابن عُليَّة اسم أمِّه، الأسديُّ مولاهم البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَوْفٌ) بفتح العين المهملة وسكون الواو آخره فاء/، ابن أبي جَميلة -بفتح الجيم- الأعرابيُّ العبديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ) عمران العطارديُّ قال: (حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لَنَا) في حكاية منامه الطَّويل: (أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ) بهمزةٍ ممدودةٍ ففوقيَّةٍ مكسورةٍ فتحتيَّةٍ، أي: ملَكان (فَابْتَعَثَانِي) من النَّوم (فَانْتَهَيَا) وأنا معهما، ولغير أبي ذرٍّ: «فانتهينا»[2] (إِلَى مَدِينَةٍ مَبْنِيَّةٍ بِلَبِنٍ) من[3] (ذَهَبٍ وَلَبِنٍ) من[4] (فِضَّةٍ) بكسر الموحَّدتين من «لَبِنٍ» (فَتَلَقَّانَا رِجَالٌ؛ شَطْرٌ): نصفٌ (مِنْ خَلْقِهِمْ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ، وَشَطْرٌ) أي: نصف (كَأَقْبَحِ مَا أَنْتَ رَاءٍ، قَالَا) الملَكان (لَهُمْ) للرِّجال: (اذْهَبُوا، فَقَعُوا فِي ذَلِكَ النَّهَرِ) بفتح الهاء (فَوَقَعُوا فِيهِ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَيْنَا قَدْ ذَهَبَ ذَلِكَ السُّوءُ عَنْهُم، فَصَارُوا فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، قَالَا) الملَكان (لِي: هَذِهِ جَنَّةُ عَدْنٍ، وَهَذَاكَ مَنْزِلُكَ، قَالَا: أَمَّا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطْرٌ مِنْهُمْ حَسَنٌ وَشَطْرٌ مِنْهُمْ قَبِيحٌ) قيل: الصَّواب حسنًا وقبيحًا، لكن «كان»: تامَّةٌ، و«شطرٌ»: مبتدأٌ، و«حسنٌ»: خبره، والجملة: حالٌ بدون الواو، وهو فصيحٌ؛ كقوله تعالى: ﴿ٱهۡبِطُواْ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [البقرة: ٣٦] قاله الكِرمانيُّ وغيره[5] (فَإِنَّهُمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا، تَجَاوَزَ اللهُ عَنْهُمْ) كذا أورده مختصرًا هنا، ويأتي بتمامه إن شاء الله تعالى بعون الله وقوَّته في «التَّعبير» [ح: ٧٠٤٧].

١٥٧/٧

١٦ - باب قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾

(باب قوله) تعالى (﴿مَا كَانَ﴾) أي: ما ينبغي (﴿لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التَّوبة: ١١٣]) لأنَّ النُّبوَّة والإيمان يمنعان من ذلك، وسقط «باب» وتاليه لغير أبي ذرٍّ.

---

(١) زيادة من (م).

(٢) «ولغير أبي ذرٍّ: فانتهينا»: سقط من (د).

(٣) «مِن»: ليس في (ب) و(س).

(٤) «مِن»: مثبت من (د) و(م).

(٥) «وغيره»: ليس في (د). وفي هامش (ج): عبارة البرماويِّ كالكِرمانيِّ: القياس: «كان شطرٌ منهم حسنًا» إلَّا أن يجعل «كان» تامَّة، و«شطر» مبتدأ... إلى آخره.

٤٦٧٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ؛ دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيْ عَمِّ قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ؛ أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ» فَنَزَلَتْ ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن نصرٍ أبو إبراهيم السَّعديُّ المروزيُّ، وقيل: البخاريُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) ابن همامٍ الصَّنعانيُّ قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (مَعْمَرٌ) بسكون[1] العين، ابن راشدٍ البصريُّ (عَنِ الزُّهْرِيِّ)/ محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) بفتح التَّحتيَّة وقد تُكسَر (عَنْ أَبِيهِ) المسيَّب بن حزنٍ أنَّه (قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ) أي: علاماتها (دَخَلَ النَّبِيُّ) ولغير أبي ذرٍّ: «دخل عليه النَّبيُّ» (ﷺ وَعِنْدَهُ أَبُو جَهْلٍ) عمرو بن هشامٍ (وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ) المخزوميُّ، أسلم عام الفتح (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَيْ عَمِّ) أي: يا عمِّي[2]؛ وحُذِفت ياء الإضافة للتَّخفيف (قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) وجواب الأمر قوله: (أُحَاجُّ) بضمِّ الهمزة وتشديد الجيم[3] آخره (لَكَ بِهَا عِنْدَ اللهِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَتَرْغَبُ) بهمزة الاستفهام الإنكاريِّ، أي: أتُعرِض[4] (عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) أبيك؟! (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لمَّا أبى أن يقول كلمة الإخلاص: (لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ) كما استغفر إبراهيم لأبيه (مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ) بضمِّ الهمزة وسكون النُّون مبنيًّا للمفعول (فَنَزَلَتْ) في أبي طالبٍ آية: (﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]) لموتهم على الشِّرك، وقيل: إنَّ سبب نزولها ما في مسلمٍ و«مسند أحمد» و«سنن أبي داود» والنَّسائيِّ وابن ماجه: عن أبي هريرة رضي الله عنه «أتى رسول الله ﷺ قبر أمِّه، فبكى

د٥/١١٩أ

(١) في (م): «بكسر».

(٢) في (د): «عمّ».

(٣) في (د): «الميم»، وهو تحريفٌ.

(٤) في (د): «تُعرِض».

وأبكى من حوله، فقال رسول الله ﷺ: استأذنت ربِّي في[1] أن أستغفر لها، فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنَّها تذكِّر الآخرة» قال في «الكشَّاف»: وهذا أصحُّ؛ لأنَّ موت أبي طالبٍ كان قبل الهجرة، وهذا آخر ما نزل بالمدينة، وتعقَّبه صاحب «التقريب» -فيما حكاه الطِّيبيُّ- بأنَّه يجوز أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يستغفر[2] لأبي طالبٍ إلى حين نزولها، والتَّشديد مع الكفَّار إنَّما ظهر في هذه السُّورة، قال في «فتوح الغيب»: وهذا هو الحقُّ، ورواية نزولها في أبي طالبٍ هي الصَّحيحة، وسقط قوله: «﴿وَلَوْ كَانُوٓا۟ أُو۟لِى قُرْبَىٰ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال بعد قوله: ﴿لِلْمُشْرِكِينَ﴾: «الآيةَ».

١٧ - باب قَوْله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾

(باب قَوْله) سبحانه وتعالى: (﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾) من إذنه للمنافقين في التَّخلُّف في غزوة تبوك، والأحسن أن يكون من قبيل: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] وقيل: هو بعثٌ على التَّوبة على سبيل التَّعريض؛ لأنَّه ﷺ ممَّن يستغني عن التَّوبة، فوُصِفَ بها ليكون بعثًا للمؤمنين على التَّوبة على/ سبيل التَّعريض، وإبانةً لفضلها (﴿وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾) أي: وتاب عليهم حقيقةً؛ لأنَّه لا ينفكُّ الإنسان عن الزَّلات، أو كانوا يتوبون عن وساوس تقع في قلوبهم (﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾) حقيقةً بأن خرج أوَّلًا وتبعوه، أو مجازًا عن اتِّباعهم/ أمره ونهيه (﴿فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾) في وقت الشِّدَّة الحاصلة لهم في غزوة تبوك، أي: من[3] عسرة الزَّاد والماء والظَّهر والقيظ وبُعْد الشُّقَّة[4]؛ إذ السَّفرة[5] كلُّها تبعٌ لتلك السَّاعة، وبها يقع الأجر على الله تعالى، وإن كان عُرْف السَّاعة لِما قلَّ من الزَّمن؛ كالقطعة من النَّهار؛ كساعات الرَّواح إلى الجمعة، فالمراد بها[6]: من وقت الخروج إلى

١٥٨/٧

د٥/١١٩ب

(١) «في»: ليس في (ص).

(٢) في (ص) و(م): «مستغفِرًا».

(٣) في (د): «مع».

(٤) في (ص): «المشقَّة».

(٥) في (ص): «السَّفر».

(٦) في (د): «هنا».

العود، رُوِيَ: أنَّه لمَّا نفد[1] زادهم؛ كان النَّفر منهم يمصُّون التَّمرة تداولًا بينهم، وأنَّهم[2] عطشوا حتَّى نحروا بعض إبلهم فشربوا عصارة ما في كروشها، حتَّى استسقى لهم ﷺ، فأمطرت عليهم سحابةٌ لم تتجاوزهم، وكان الرَّجلان والثَّلاثة يتعقَّبون البعير الواحد (﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾) عن الثَّبات على الإيمان، أو اتِّباع[3] الرَّسول؛ لِمَا نالهم من المشقَّة والشِّدَّة (﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾) تكريرٌ للتَّوكيد من حيث المعنى، فيكون الضَّمير للنَّبيِّ ﷺ والمهاجرين والأنصار، ويجوز أن يكون الضَّمير للفريق المذكور في قوله: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ لصدور الكيدودة منهم (﴿إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٧]) حين[4] تاب عليهم، وسقط قوله: «﴿فِى سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ[5]، وقال بعد قوله: ﴿ٱتَّبَعُوهُ﴾: «الآيَةَ».

٤٦٧٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُس، قَالَ أَحْمَدُ.

وحَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ: حَدَّثَنَا يُونُس، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ كَعْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبٍ -وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ عَمِيَ- قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فِي حَدِيثِهِ ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟﴾ قَالَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ، فَهْوَ خَيْرٌ لَكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو جعفر بن[6] الطَّبريُّ المصريُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصريُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي[7]) بالإفراد (يُونُس) بن يزيد الأيليُّ (قَالَ أَحْمَدُ) هو ابن صالحٍ شيخ المؤلِّف المذكور.

(وحَدَّثَنَا) أيضًا (عَنْبَسَةُ) بفتح العين المهملة وسكون النُّون وفتح الموحَّدة والسِّين

---

(١) في (ص): «فُقِدَ». وفي هامش (ج): «نفِدَ» من «باب تعِبَ» «مصباح».

(٢) «أنَّهم»: ليس في (د).

(٣) في (د): «أو اتِّباعهم».

(٤) في (د): «حتَّى».

(٥) سقط قوله «لأبي ذر» في (ج)، وفي هامشها: كذا بخطه، أي لأبي ذر كما في الفرع.

(٦) «ابن»: سقط من (د).

(٧) في (د): «حدَّثني».

المهملة[1]، ابن خالد بن يزيد الأيليُّ، ابن أخي يونس قال: (حَدَّثَنَا) عمِّي[2] (يُونُسُ) الأيليُّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ كَعْبٍ) نسبه لجدِّه، واسم أبيه: عبد الله، ولأبي ذرٍّ زيادة: «ابن مالكٍ» (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد أيضًا أبي (عَبْدُ اللهِ بْنُ كَعْبٍ) الأنصاريُّ المدنيُّ الشَّاعر، قال في «فتح الباري»: والحاصل: أنَّ أحمد بن صالحٍ روى هذا الحديث عن شيخين عن يونس، لكنْ[3] فرَّقهما؛ لاختلاف الصِّيغة، ثمَّ ظاهره: أنَّ السَّند بينهما متَّحدٌ، وليس كذلك؛ لأنَّ في رواية ابن وهب أنَّ شيخ ابن شهابٍ هنا هو عبد الرَّحمن بن كعبٍ كما في رواية عنبسة، وليس كذلك، بل هو في رواية عبد الرَّحمن[4] بن عبد الله بن كعبٍ، كذلك أخرجه النَّسائيُّ عن سليمان بن مهران[5] عن ابن وهبٍ، ولعلَّ البخاريَّ بناه على أنَّ عبد الرَّحمن نُسِبَ لجدِّه، فتتَّحد الرِّوايتان، نبَّه على ذلك الحافظ أبو عليٍّ الصَّدفيُّ فيما قرأته بخطِّه بهامش نسخته، وقد أفرد البخاريُّ رواية ابن وهبٍ بهذا الإسناد في «النَّذر» [ح:٦٦٩٠] فوقع في رواية أبي ذرٍّ: «عبد الرَّحمن بن كعبٍ»، وإنَّما أخرج النَّسائيُّ بعض الحديث، وقد وجدت بعض/ الحديث أيضًا في «سنن أبي داود» عن سليمان بن داود شيخ البخاريِّ فيه، كما في «النَّسائيِّ»، وعن أبي الطَّاهر بن السَّرَّاج عن ابن وهبٍ كذلك. انتهى. وقد[6] تعقَّبه تلميذه شيخنا الحافظ أبو الخير السَّخاويُّ ﵀، فيما وُجِدَ بخطِّه في حاشية نسخته من «فتح الباري»: بأنَّ البخاريَّ قد أخرج حديث عنبسة في «وفود الأنصار» [ح:٣٨٨٩] فيما مضى، ووقع هناك عبد الرَّحمن بن عبد الله بن كعب بن مالكٍ، وأخرج حديث ابن وهبٍ في «النذر» [ح:٦٦٩٠] فيما سيأتي، ووقع أيضًا فيه كذلك، وحينئذٍ فسندهما متَّحدٌ، وكذا[7] رأيت الدِّمياطيَّ ألحق هنا في نسخته ممَّا صُحِّح عليه: عبد الله في نسب عبد الرَّحمن، وكذا ثبت عبد الرَّحمن بن عبد الله بن

د٥/١٢٠أ

---

(١) «المهملة»: ليس في (د).

(٢) «عمِّي»: ليس في (د).

(٣) في (د): «لكنَّه».

(٤) زيد في (د): «ابن وهب»، وليس بصحيحٍ.

(٥) زيد في (د): «المهديِّ، وهو تحريفٌ».

(٦) «قد»: ليس في (د).

(٧) في (د): «وكذلك».

كعبٍ[1] في «سنن أبي داود»، حسبما ثبت في رواية اللُّؤلؤيِّ وابن داسة[2] عنه عن شيخه ابن السَّرَّاج وسليمان بن داود المهريِّ[3]، كلاهما عن ابن وهبٍ. نعم قيل: إنَّ الَّذي في رواية ابن داسة[4] عبدُ الله بن عبد الله بن كعبٍ؛ وهو وَهَمٌ؛ لأنَّ عبد الله الأوَّل إنَّما هو عبد الرَّحمن، وأمَّا روايته فهي كما مرَّ في روايتَي ابن السُّنِّيِّ وابن الأحمر عن عبد الرَّحمن بن كعب بن مالكٍ/ بدونها[5]، وحينئذٍ فهذا خلافُ ما اقتضاه كلام شيخنا من اتِّحاد[6] سند[7] أبي داود والنَّسائيِّ، ثمَّ إنَّ قوله[8]: سليمان بن مهران، سهوٌ، إمَّا من الكاتب أو من غيره، فإنَّما هو ابن داود. انتهى.

١٥٩/٧

(وَكَانَ) أي: عبد الله (قَائِدَ كَعْبٍ) أبيه (مِنْ) بين (بَنِيهِ) «بني» بفتح[9] الموحَّدة وكسر النُّون وسكون التَّحتيَّة (حِينَ عَمِيَ)[10] وكان أبناؤه أربعةً: عبد الله وعبد الرَّحمن ومحمَّدٌ وعبيد الله[11] (قَالَ: سَمِعْتُ) أبي (كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فِي حَدِيثِهِ) الطَّويل -في قصَّة توبته المسوق هنا مختصرًا مقتصرًا على المحتاج منه كالوصايا [ح: ٢٧٥٧]- المنزل[12] فيه قوله تعالى: (﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُوا۟﴾ [التَّوبة: ١١٨]) زاد في نسخةٍ[13]: «﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾» (قَالَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ): يا رسول الله (إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ) أن أُخرِج (مِنْ) جميع (مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ) بنصب

---

(١) «ابن كعبٍ»: ليس في (ص).

(٢) في (م): «ماجه»، وهو تحريفٌ.

(٣) في (ل) و(م): «المهديِّ»، وفي هامش (ل): قوله: «والمهديُّ» كذا في خطِّه بواو العطف والدَّال المهملة، وصوابه: «المهريُّ»؛ بالرَّاء، نعت لسليمان بن داود.

(٤) في (د): «حابسة»، وهو تحريفٌ.

(٥) في (ص): «بدون»، ولا يصحُّ.

(٦) في (ص): «اتِّخاذ»، وهو تصحيفٌ.

(٧) في (م): «سنن»، وهو تحريفٌ.

(٨) في (ص): «قول»، وهو تحريفٌ.

(٩) في (د): «من بنيه بفتح».

(١٠) في هامش (ج): بخطِّه: يُنظَر وقتُ عماه.

(١١) اسم الجلالة «الله»: ليس في (د).

(١٢) في (د) و(ص) و(م): «المنزول»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(١٣) في هامش (ج): بهامش «الفرع» مصحَّحًا عليه.

«صدقةً» أي: لأجل التَّصدُّق، أو حالًا بمعنى: متصدِّقًا، و«إلى» بمعنى: اللَّام، أي: صدقةً خالصةً لله ولرسوله[1]، ولأبي ذَرٍّ: «وإلى رسوله» (فَقَالَ) له (النَّبِيُّ ﷺ: أَمْسِكْ) عليك (بَعْضَ مَالِكَ، فَهْوَ خَيْرٌ لَكَ) من أن تضرَّر[2] بالفقر وتجرُّع الصَّبر على الإضاقة.

١٨ - ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾

(﴿وَعَلَى ٱلثَّلَـٰثَةِ﴾) أي: وتاب على الثَّلاثة، فهو نسقٌ ﴿عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ أو على الضَّمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أي: ثمَّ تاب عليهم وعلى الثَّلاثة؛ ولذا كرَّر حرف الجرِّ، و«الثَّلاثة» هم كعب بن مالكٍ الأسلميُّ[3]، وهلال بن أميَّة الواقفيُّ[4]، ومرارة[5] بن الرَّبيع العمريُّ[6] (﴿ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ﴾) تخلَّفوا عن غزوة تبوك، أو/ خُلِّف أمرهم؛ فإنَّهم المرجون (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾) برحبها، أي: مع سعتها لشدَّة حيرتهم وقلقهم (﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾) فلم[7] تتَّسع لصبر ممَّا نزل بها من الهمِّ والإشفاق (﴿وَظَنُّوٓاْ﴾) علموا (﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾) أن[8] لا مفرَّ من عذاب الله (﴿إِلَّآ إِلَيْهِ﴾) بالتَّوبة والاستغفار، والاستثناء من العامِّ المحذوف، أي: لا[9] ملجأ لأحدٍ إلَّا إليه (﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾) رجع عليهم بالقبول والرَّحمة كرَّةً بعد أخرى (﴿لِيَتُوبُوٓاْ﴾) ليستقيموا على توبتهم ويثبتوا، أو ليتوبوا أيضًا فيما يُستقبل كلَّما فرطت منهم زلَّةٌ؛ لأنَّهم علموا بالنُّصوص الصَّحيحة أنَّ طريان الخطيئة يستدعي تجدُّد التَّوبة (﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾) على

(د٥/١٢٠ب)

---

(١) في (د): «ورسوله».

(٢) في (د): «من الضَّرر».

(٣) زيد في (د): «الأنصاريُّ».

(٤) في هامش (ج) و(ل): قوله: «الواقِفيُّ»؛ بكسر القاف بعدها فاء نسبة إلى واقف؛ بطن من الأنصار. انتهى من «التَّرتيب» على «ابن الأثير». وقال السمعاني: بطن من الأوس من الأنصار «ترتيب».

(٥) في هامش (ج): «مُرارَة» بضمِّ الميم وتخفيف الراء الأولى.

(٦) في هامش (ج): «العَمْرِيُّ» بفتح العين وسكون الميم وكسر الراء، نسبة إلى عمرو بن عوف بن الأوس، بطن من الأنصار «ترتيب».

(٧) في (د): «فلا».

(٨) في (د): «أيْ».

(٩) «لا»: ليس في (ب).

من تاب ولو عاد في اليوم مئة مرَّة؛ كما رُوِي «ما أصرَّ مَن استغفر ولو عاد في اليوم مئة مرَّةٍ» (﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١١٨]) به بعد التَّوبة، وسقط قوله: «﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال بعد قوله: ﴿رَحُبَتْ﴾: «الآية».

٤٦٧٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ رَاشِدٍ: أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ؛ وَهْوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تِيبَ عَلَيْهِمْ: أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا قَطُّ غَيْرَ غَزْوَتَيْنِ: غَزْوَةِ العُسْرَةِ وَغَزْوَةِ بَدْرٍ، قَالَ: فَأَجْمَعْتُ صِدْقَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ضُحًى، وَكَانَ قَلَّمَا يَقْدَمُ مِنْ سَفَرٍ سَافَرَهُ إِلَّا ضُحًى، وَكَانَ يَبْدَأُ بِالمَسْجِدِ، فَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَلَامِي وَكَلَامِ صَاحِبَيَّ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْ كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ المُتَخَلِّفِينَ غَيْرِنَا، فَاجْتَنَبَ النَّاسُ كَلَامَنَا، فَلَبِثْتُ كَذَلِكَ حَتَّى طَالَ عَلَيَّ الأَمْرُ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمُوتَ فَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَكُونَ مِنَ النَّاسِ بِتِلْكَ المَنْزِلَةِ، فَلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَوْبَتَنَا عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ حِينَ بَقِيَ الثُّلُثُ الآخِرُ مِنَ اللَّيْلِ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ مُحْسِنَةً فِي شَأْنِي مَعْنِيَّةً فِي أَمْرِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أُمَّ سَلَمَةَ تِيبَ عَلَى كَعْبٍ»، قَالَتْ: أَفَلَا أُرْسِلُ إِلَيْهِ فَأُبَشِّرَهُ؟ قَالَ: «إِذًا يَحْطِمَكُمُ النَّاسُ، فَيَمْنَعُونَكُمُ النَّوْمَ سَائِرَ اللَّيْلَةِ»، حَتَّى إِذَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الفَجْرِ؛ آذَنَ بِتَوْبَةِ اللهِ عَلَيْنَا، وَكَانَ إِذَا اسْتَبْشَرَ اسْتَنَارَ وَجْهُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ قِطْعَةٌ مِنَ القَمَرِ، وَكُنَّا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ خُلِّفُوا عَنِ الأَمْرِ الَّذِي قُبِلَ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اعْتَذَرُوا حِينَ أَنْزَلَ اللهُ لَنَا التَّوْبَةَ، فَلَمَّا ذُكِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنَ المُتَخَلِّفِينَ، فَاعْتَذَرُوا بِالبَاطِلِ؛ ذُكِرُوا بِشَرِّ مَا ذُكِرَ بِهِ أَحَدٌ، قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ الآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدٌ) هو ابن النَّضر النَّيسابوريُّ، أو[1] ابن إبراهيم البوشنجيُّ، أو ابن يحيى الذُّهليُّ، وبالأوَّلين قال الحاكم، وبالأخير أبو عليٍّ الغسَّانيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي شُعَيْبٍ) نسبه لجدِّه، واسم أبيه: عبد الله بن أبي شعيبٍ مسلمٍ، قال الحافظ ابن حجرٍ: وقع في رواية ابن السَّكن: «حدَّثني أحمد بن أبي شعيبٍ» من غير ذكر «محمَّد» المختلف فيه،

(١) في (د) و(م): «النَّيسابوريُّ ابن»، وليس بصحيح.

والأوَّل هو المشهور وإن كان أحمد بن أبي شعيب من مشايخ المؤلِّف، قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ) بفتح الهمزة والتَّحتيَّة بينهما عينٌ ساكنةٌ وآخره نونٌ، الجَزَرِيُّ -بالجيم والزَّاي والرَّاء- قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ) الجزريُّ أيضًا: (أَنَّ الزُّهْرِيَّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ (حَدَّثَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ) عبد الله (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ وَهْوَ) أي: كعبٌ (أَحَدُ الثَّلَاثَةِ) هو وهلال بن أميَّة ومرارة بن الرَّبيع(1) (الَّذِينَ تِيبَ عَلَيْهِمْ) بكسر الفوقيَّة وسكون التَّحتيَّة، مجهولُ تاب يتوب توبةً (أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا قَطُّ غَيْرَ غَزْوَتَيْنِ: غَزْوَةِ العُسْرَةِ) بضمِّ العين وسكون السِّين المهملتين؛ وهي غزوة تبوك (وَغَزْوَةِ بَدْرٍ، قَالَ: فَأَجْمَعْتُ صِدْقَ رَسُولِ اللهِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «صدقي رسول الله» (ﷺ) أي: بعد أن بلغه أنَّه عليه الصلاة والسلام توجَّه قافلًا من الغزو، واهتمَّ لتخلُّفه من غير عذرٍ، وتفكَّر بما(2) يخرج به من سخط الرَّسول، وطفق يتذكَّر الكذب لذلك، فأزاح الله عنه الباطل، فأجمع على الصِّدق، أي: جزم به وعقد عليه قصده، وأصبح رسول الله/ ﷺ قادمًا في رمضان (ضُحًى) وسقطت هذه اللَّفظة من كثيرٍ من الأصول (وَكَانَ) عليه الصلاة والسلام (قَلَّمَا يَقْدَمُ مِنْ سَفَرٍ/ سَافَرَهُ إِلَّا ضُحًى، وَكَانَ يَبْدَأُ بِالمَسْجِدِ فَيَرْكَعُ) فيه (رَكْعَتَيْنِ) قبل أن يدخل منزله (وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ) أي: بعد أن اعترف بين يديه أنَّه تخلَّف من غير عذرٍ، وقوله عليه الصلاة والسلام له: «قم حتَّى يقضيَ الله فيك» [ح:٤٤١٨] (عَنْ كَلَامِي وَكَلَامِ صَاحِبَيَّ) هلال ومرارة(3) لكونهما تخلَّفا من غير عذرٍ واعترفا كذلك (وَلَمْ يَنْهَ عَنْ كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ المُتَخَلِّفِينَ غَيْرِنَا) وهم الَّذين اعتذروا إليه وقَبِل منهم(4) علانيتهم واستغفر لهم، ووكل سرائرهم إلى الله تعالى، وكانوا بضعةً وثمانين رجلًا (فَاجْتَنَبَ النَّاسُ كَلَامَنَا) أيُّها الثَّلاثة، قال كعبٌ: (فَلَبِثْتُ كَذَلِكَ حَتَّى طَالَ عَلَيَّ الأَمْرُ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمُوتَ فَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَكُونَ مِنَ النَّاسِ بِتِلْكَ المَنْزِلَةِ، فَلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ) بكسر لام «يصلِّي»، وفي نسخةٍ «يُصلَّى» بفتحها، ولأبي ذرٍّ عن

د٥/١٢١أ ١٦٠/٧

---

(١) زيد في (د): «وكعب بن مالكٍ».

(٢) في (ب) و(س): «فيما».

(٣) في (ج) و(ص) و(ل) و(م): «أميَّة»، ولا يصحُّ، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «هلال وأميَّة» كذا بخطِّه، وصوابه: «هلال بن أميَّة ومرارة بن الرَّبيع»، كما تقدَّم قريبًا.

(٤) «منهم»: ليس في (د).

الكُشميهَنيِّ: «ولا يسلِّم عليَّ» بدل «يصلِّي» وفي نسخةٍ حكاها القاضي عياضٌ عن بعض الرُّواة: «ولا يسلِّمني» والمعروف أنَّ فعل السَّلام إنَّما يتعدَّى بـ«على»، وقد يكون إتباعًا لـ«يكلِّمني» قال القاضي: أو يرجع إلى قول من فسَّر السَّلام بأنَّ معناه: إنَّك مسلَّمٌ منِّي، قال في «المصابيح»: وسقطت «ولا يسلِّمني» للأَصيليِّ، كذا قال، فليُحرَّر (فَأَنْزَلَ اللهُ) ﷻ (تَوْبَتَنَا عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ حِينَ بَقِيَ الثُّلُثُ الآخِرُ[1] مِنَ اللَّيْلِ) بعد مضيِّ خمسين ليلةً من النَّهي عن كلامهم (وَرَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ) ﵂، والواو للحال (وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ مُحْسِنَةً فِي شَأْنِي مَعْنِيَّةً) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر النُّون وتشديد التَّحتيَّة، أي: ذات اعتناءٍ، ولأبي ذَرٍّ عن الكُشميهَنيِّ: «مُعِيْنَة»[2] بضمِّ الميم وكسر العين فتحتيَّةٍ ساكنةٍ فنونٍ مفتوحةٍ، أي: ذات إعانةٍ (فِي أَمْرِي)[3] قال العينيُّ: وليست بمشتقَّةٍ من العون كما قاله بعضهم؛ يريد: الحافظ ابن حجرٍ، وقد رأيت في هامش الفرع ممَّا عزاه لـ«اليونينية»، ورأيته فيها[4] عن عياضٍ: «مَعْنية» يعني: بفتح الميم وسكون العين، كذا عند الأصيليِّ، ولغيره: «مُعِينة»[5] بضمِّ الميم، أي: وكسر العين من العون، قال: والأوَّل أليق بالحديث (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَا أُمَّ سَلَمَةَ تِيبَ عَلَى كَعْبٍ، قَالَتْ: أَفَلَا) بهمزة الاستفهام (أُرْسِلُ إِلَيْهِ فَأُبَشِّرَهُ؟ قَالَ: إِذًا يَحْطِمَكُمُ النَّاسُ) بفتح أوَّله وكسر ثالثه، منصوبٌ بـ«إذًا» من الحَطْم بالحاء والطَّاء المهملتين؛ وهو الدَّوْس، وللمستملي والكُشميهَنيِّ: «يخطَفكم» بفتح ثالثه[6] والنَّصب، من الخَطْف؛ بالخاء المعجمة والفاء، وهو مجازٌ عن الازدحام (فَيَمْنَعُونَكُمُ النَّوْمَ) بإثبات النُّون بعد الواو، وللأَصيليِّ: «فيمنعوكم» بحذفها (سَائِرَ اللَّيْلَةِ) أي باقيها (حَتَّى إِذَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ صَلَاةَ الفَجْرِ؛ آذَنَ) بمدِّ الهمزة، أي: أعلم (بِتَوْبَةِ اللهِ عَلَيْنَا، وَكَانَ) ﵊ (إِذَا اسْتَبْشَرَ اسْتَنَارَ وَجْهُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ قِطْعَةٌ مِنَ القَمَرِ) شُبِّه به دون الشَّمس؛ لأنَّه يملأ الأرض بنوره، ويُؤنِس كلَّ من شاهده، ومجمع النُّور من غير أذًى، ويُتمكَّن من النَّظر إليه بخلاف

د٥/١٢١ب

---

(١) في (د): «الأخير».

(٢) زيد في (د): «في أمري».

(٣) «في أمري»: ليس في (د).

(٤) «ورأيته فيها»: سقط من (د).

(٥) قوله: «يعني: بفتح الميم وسكون العين، كذا عند الأصيليِّ، ولغيره: مُعِينة»، سقط من (ص).

(٦) في (د) و(م): «تاليه»، ولا يصحُّ.

الشَّمس؛ فإنَّها تكلُّ البصر، فلا يتمكَّن البصر من رؤيتها[1] والتَّقييد بالقطعة مع كثرة ما ورد في كثير من كلام البلغاء من التَّشبيه بالقمر من غير تقييدٍ، وقد كان كعبٌ قائل هذا من شعراء الصَّحابة، فلا بدَّ في التَّقييد بذلك من حكمةٍ، وما قيل في ذلك من الاحتراز[2] من السَّواد الَّذي في القمر ليس بقويٍّ؛ لأنَّ المراد بتشبيهه[3] ما في القمر من الضِّياء والاستنارة، وهو في تمامه لا يكون فيها أقلَّ ممَّا[4] في القطعة المجرَّدة، فكأنَّ التَّشبيه وقع على بعض الوجه، فناسبَ أن يشبَّه ببعض[5] القمر (وَكُنَّا أَيُّهَا الثَّلَاثَةُ) بلفظ النِّداء، ومعناه: الاختصاص (الَّذِينَ خُلِّفُوا) ولأبي ذرٍّ: «خلفنا» (عَنِ الأَمْرِ الَّذِي قُبِلَ) بضمِّ أوَّله مبنيًّا للمفعول كالسَّابق (مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اعْتَذَرُوا) ووكَّل سرائرهم[6] إلى الله عَزَّوَجَلَّ، وليس المراد التخلُّف[7] عن الغزو، بل التَّخلُّف عن حكم أمثالهم من المتخلِّفين عن الغزو الَّذين اعتذروا وقُبِلُوا (حِينَ أَنْزَلَ اللهُ) عَزَّوَجَلَّ (لَنَا التَّوْبَةَ، فَلَمَّا ذُكِرَ) بضمِّ الذَّال (الَّذِينَ كَذَبُوا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُتَخَلِّفِينَ) بتخفيف ذال «كَذبوا» ونصب «رسولَ»/؛ لأنَّ «كَذَبَ» يتعدَّى بدون الصِّلة (فَاعْتَذَرُوا بِالبَاطِلِ؛ ذُكِرُوا بِشَرِّ مَا ذُكِرَ بِهِ أَحَدٌ، قَالَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ﴾) أي: في التَّخلُّف (﴿إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾) من الغزو (﴿قُل لَّا تَعْتَذِرُواْ﴾) بالمعاذير الكاذبة (﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ﴾) لن نصدِّقكم أنَّ لكم عذرًا (﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ الآيَةَ [التوبة: ٩٤]) يعني: إن تبتم وأصلحتم؛ رأى الله عملكم وجازاكم[8] عليه، وذِكْرُ الرَّسولِ لأنَّه شهيدٌ عليهم[9] ولهم، وسقط قوله: «الآيَةَ» لأبي ذرٍّ.

١٦١/٧

وهذا الحديث قطعةٌ من حديث كعبٍ، وقد ذكره المؤلِّف تامًّا في «المغازي» [ح: ٤٤١٨].

---

(١) «من رؤيتها»: ليس في (د) و(م)، وفي (ص): «النَّظر إليها».

(٢) في (ب) و(س): «أنَّه احتراز».

(٣) في (د): «تشبيه»، ولا يصحُّ.

(٤) في (ص): «ما»، وهو تحريفٌ.

(٥) في (ص): «بعض».

(٦) في (ص): «أمرهم».

(٧) في (د): «بالتَّخلُّف».

(٨) في (د): «وجزاكم».

(٩) في (ص): «عليكم»، ولا يصحُّ.

١٩ - بابٌ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾

هذا (بابٌ)/ بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]) الَّذين صدقت نيَّاتهم، واستقامت قلوبهم وأعمالهم، وخرجوا إلى الغزو بإخلاصٍ، أو الخطاب للمنافقين، أي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ في العلانية اتَّقوا الله، وكونوا مع الَّذين صدقوا وأخلصوا النِّيَّة. وعن ابن عمر فيما ذكره[1] ابن كثيرٍ ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] مع محمَّدٍ وأصحابه، وسقط التَّبويب لغير أبي ذرٍّ.

د٥/١٢٢أ

٤٦٧٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ -وَكَانَ قَائِدَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ- قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ قِصَّةِ تَبُوكَ: فَوَاللهِ مَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَبْلَاهُ اللهُ فِي صِدْقِ الحَدِيثِ أَحْسَنَ مِمَّا أَبْلَانِي، مَا تَعَمَّدْتُ مُنْذُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى يَوْمِي هَذَا كَذِبًا، وَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بكيرٍ، ونسبه لجدِّه قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمامُ المجتهد (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمِّ العين، ابن خالدٍ الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ) أباه[2] (عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ)[3] ولأبي ذرٍّ: «عن عبد الله بن كعب بن مالكٍ» (وَكَانَ) عبد الله (قَائِدَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ) زاد في السَّابقة [ح: ٤٦٧٦]: «من بنيه حين عمي» (قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ) عن خبره (حِينَ تَخَلَّفَ عَنْ قِصَّةِ تَبُوكَ) وإخباره الرَّسولَ عليه الصلاة والسلام بالصِّدق من شأنه بأنَّه لم يكن له عذرٌ في التَّخلُّف: (فَوَاللهِ مَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَبْلَاهُ اللهُ) بالموحَّدة السَّاكنة، أي: أنعم الله عليه (فِي صِدْقِ الحَدِيثِ أَحْسَنَ مِمَّا أَبْلَانِي، مَا[4] تَعَمَّدْتُ مُنْذُ) بالنُّون، ولأبي ذرٍّ: «مُذْ» (ذَكَرْتُ ذَلِكَ) القول الصِّدق (لِرَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى يَوْمِي هَذَا كَذِبًا، وَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ: ﴿لَّقَد

---

(١) في (م): «ذكر».

(٢) «أباه»: ليس في (د).

(٣) قوله: «أَنَّ أباه عَبْدَ اللهِ بْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ»، سقط من (م).

(٤) في (د): «مما» وهو تحريفٌ.

تَابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾) ولأبي ذرٍّ زيادة: «﴿وَٱلْأَنصَارِ﴾» (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٧-١١٩]).

٢٠ - باب قوله: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ مِنَ الرَّأْفَةِ

(باب قوله) عزَّ وجلَّ[1]: (﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾) يعني: محمَّدًا (﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾) من جنسكم، صفةٌ لـ«رسولٌ» أي: من صميم العرب، وقرأ ابن عبَّاسٍ وأبو العالية وابن محيصن ومحبوبٌ عن أبي عمرٍو ويعقوب من بعض طرقه، وهي قراءته صلى الله عليه وسلم[2] وفاطمة وعائشة: بفتح الفاء، أي: من أشرفكم، وقال الزَّجَّاج: هي مخاطبةٌ[3] لجميع العالم، والمعنى: لقد جاءكم رسولٌ من البشر، وإنَّما كان من الجنس؛ لأنَّ الجنس إلى الجنس أميل، ثمَّ رتَّب عليه صفاتٍ أخرى لتعداد المنن على المرسل إليهم فقال: (﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ﴾) أي: شديد شاقٌّ (﴿مَا عَنِتُّمْ﴾) أي: عَنَتُكم، أي: إثمكم وعصيانكم، فـ﴿مَا﴾: مصدريَّةٌ، وهي مبتدأٌ[4]، و«عزيزٌ»: خبرٌ مقدَّمٌ، ويجوز أن يكون ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ فاعلًا بـ﴿عَزِيزٌ﴾ و﴿عَزِيزٌ﴾: صفةٌ لـ﴿رَسُولٌ﴾ ويجوز أن تكون ﴿مَا﴾ موصولةً، أي: يعزُّ عليه الَّذي عنتُّموه، أي: عنتُّم بسببه، فحُذِفَ العائد على التَّدريج، كقوله:/ د٥/١٢٢ب

يَسرُّ المرءَ ما ذهبَ اللَّيالي ... وكانَ ذهابُهنَّ له ذَهابا

أي: يسرُّه ذهابُ اللَّيالي[5] (﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾) أن تدخلوا الجنَّة (﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التَّوبة: ١٢٨] مِنَ الرَّأْفَةِ) وهي أشدُّ الرَّحمة، ولم يجمع الله اسمين من أسمائه لأحدٍ غير نبيِّنا صلى الله عليه وسلم، قاله الحسين بن الفضل، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «﴿حَرِيصٌ﴾...» إلى آخره وقال بعد قوله: ﴿عَنِتُّمْ﴾: «الآية».

---

(١) في (د): «جلَّ وعلا».

(٢) مراده أنها رويت بالسند إليه عليه الصلاة والسلام.

(٣) في (م): «مخاطبته».

(٤) في (ج) و(ص): «ابتداء». وفي هامش (ج): نسخة: فيه مسامحة.

(٥) في هامش (ج): هذا راجعٌ لاحتمال كون «ما» مصدريَّة، وسكت عن تأويلها على كونها موصولة؛ أي: الليالي الَّتي ذهبت.

٤٦٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ السَّبَّاقِ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ رضي الله عنه وَكَانَ مِمَّنْ يَكْتُبُ الوَحْيَ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ مَقْتَلَ أَهْلِ اليَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ القَتْلَ قَدِ اسْتَحَرَّ يَوْمَ اليَمَامَةِ بِالنَّاسِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ القَتْلُ بِالقُرَّاءِ فِي المَوَاطِنِ، فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ القُرْآنِ إِلَّا أَنْ تَجْمَعُوهُ، وَإِنِّي لأَرَى أَنْ تَجْمَعَ القُرْآنَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ لِعُمَرَ: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي فِيهِ حَتَّى شَرَحَ اللهُ لِذَلِكَ صَدْرِي، وَرَأَيْتُ الَّذِي رَأَى عُمَرُ، قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: وَعُمَرُ عِنْدَهُ جَالِسٌ لَا يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌّ عَاقِلٌ وَلَا نَتَّهِمُكَ، كُنْتَ تَكْتُبُ الوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَتَتَبَّعِ القُرْآنَ، فَاجْمَعْهُ، فَوَاللهِ لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الجِبَالِ؛ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ القُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ، فَلَمْ أَزَلْ أُرَاجِعُهُ حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقُمْتُ فَتَتَبَّعْتُ القُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الرِّقَاعِ وَالأَكْتَافِ وَالعُسُبِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ، حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهُمَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرَهُ ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ إِلَى آخِرِهَا، وَكَانَتِ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا القُرْآنُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ. تَابَعَهُ عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ وَاللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ وَقَالَ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ، وَقَالَ مُوسَى: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ، وَتَابَعَهُ يَعْقُوبُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ أَبُو ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَقَالَ: مَعَ خُزَيْمَةَ، أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلم ابن شهابٍ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (ابْنُ السَّبَّاقِ) بالسِّين المهملة والموحَّدة المشدَّدة المفتوحتين وبعد الألف قافٌ، عُبيدٌ المدنيُّ الثَّقفيُّ أبو سعيدٍ: (أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ رضي الله عنه وَكَانَ مِمَّنْ يَكْتُبُ الوَحْيَ) لرسول الله صلى الله عليه وسلم (قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ) الصِّدِّيق في خلافته، قال الحافظ أبو الفضل: ولم أقف على اسم الرَّسول إليه بذلك[1] (مَقْتَلَ أَهْلِ اليَمَامَةِ) ظرف زمانٍ، أي: أيَّامَ، والمراد/: عقب مقاتلة الصَّحابة رضي الله عنهم مسيلمة الكذَّاب سنة ١٦٢/٧

(١) «إليه بذلك»: ليس في (م). وقوله: «قال الحافظ أبو الفضل: ولم أقف على اسم الرَّسول إليه بذلك»، سقط من (د).

إحدى عشرة، بسبب ادِّعائه النُّبوَّة، وارتداد كثيرٍ من العرب، وقتل كثيرٍ من الصَّحابة (وَعِنْدَهُ عُمَرُ) بن الخطَّاب رضي الله عنه (فَقَالَ) لي (أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ القَتْلَ قَدِ اسْتَحَرَّ) بسينٍ مهملةٍ ساكنةٍ ففوقيَّةٍ ثمَّ مهملةٍ فراءٍ مشدَّدةٍ مفتوحاتٍ، أي: اشتدَّ وكثر (يَوْمَ) القتال الواقع في (اليَمَامَةِ بِالنَّاسِ) قيل: قُتِل بها من المسلمين ألفٌ ومئةٌ، وقيل: ألفٌ وأربع مئةٍ، منهم سبعون جمعوا القرآن، أي: مجموعهم، لا أنَّ كل فردٍ جمعه (وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ القَتْلُ) أي: يكثر (بِالقُرَّاءِ فِي المَوَاطِنِ) الَّتي يقع فيها[1] القتال مع الكفَّار (فَيَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنَ القُرْآنِ إِلَّا أَنْ تَجْمَعُوهُ[2]، وَإِنِّي لأَرَى أَنْ تَجْمَعَ) أنت (القُرْآنَ) ولأبي ذَرٍّ: «أن يُجمَع القرآنُ» بضمِّ أوَّل «يُجمَع» مبنيًّا للمفعول (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قُلْتُ): ولأبي ذَرٍّ: «فقلت» (لِعُمَرَ: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَقَالَ) لي (عُمَرُ: هُوَ) أي: جمع القرآن (وَاللهِ خَيْرٌ) من تركه، وهو ردٌّ لقوله: «كيف أفعل[3] شيئًا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟» وإنَّما لم يجمعه رسول الله صلى الله عليه وسلم لِمَا كان[4] يترقَّبه من النَّسخ (فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي فِيهِ) في جمع القرآن (حَتَّى شَرَحَ اللهُ لِذَلِكَ صَدْرِي، وَرَأَيْتُ الَّذِي رَأَى عُمَرُ) إذ هو من النُّصح لله ولرسوله ولكتابه، وأذن فيه عليه الصلاة والسلام بقوله في حديث أبي سعيدٍ عند مسلمٍ[5]: «لا تكتبوا عنِّي شيئًا غير القرآن» وغايته جمع ما كان مكتوبًا قبل، فلا يتوجَّه اعتراض/ الرَّافضة على الصِّدِّيق (قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ): قال أبو بكرٍ ذلك (وَعُمَرُ عِنْدَهُ جَالِسٌ لَا يَتَكَلَّمُ) ولأبي ذَرٍّ: «جالس عنده»[6] (فَقَالَ) لي (أَبُو بَكْرٍ: إِنَّكَ) يا زيدُ (رَجُلٌ شَابٌّ) أشار إلى نشاطه وقوَّته فيما يُطلَب منه، وبُعْده عن النِّسيان (عَاقِلٌ) تعي المراد (وَلَا نَتَّهِمُكَ) بكذبٍ ولا نسيانٍ، والَّذي لا يُتَّهَم تركن النَّفس إليه، وسقطت «الواو» لأبي ذَرٍّ (كُنْتَ تَكْتُبُ الوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) أي: فهو أكثر ممارسةً له من غيره، فجمْعُ هذه الخصوصيَّات الأربعة فيه يدلُّ على أنَّه أَولى بذلك ممَّن لم تجتمع فيه (فَتَتَبَّعِ القُرْآنَ،

د٥/١٢٣أ

---

(١) «فيها»: ليس في (د).

(٢) في (د): «يجمعوه».

(٣) في (د) و(ص): «تفعل»، وفي (م): «نفعل».

(٤) «كان»: ليس في (د) و(م).

(٥) «عند مسلمٍ»: سقط من (د).

(٦) في غير (س) و(ص): «وسقط لأبي ذَرٍّ قوله: عنده جالسٌ» وجعل هذه الجملة في (ج) حاشية، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

فَاجْمَعْهُ) وقد كان القرآن كلُّه كُتِب في العهد النَّبويِّ، لكن[1] غير مجموعٍ في موضعٍ واحدٍ، ولا مرتَّب السُّور، قال زيد: (فَوَاللهِ لَوْ كَلَّفَنِي) أي: أبو بكرٍ (نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الجِبَالِ؛ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا أَمَرَنِي بِهِ مِنْ جَمْعِ القُرْآنِ) قال ذلك خوفًا من التَّقصير في إحصاء ما أُمِرَ بجمعه (قُلْتُ) للعمَرَين: (كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ) ولأبي ذرٍّ: «رسول الله» (ﷺ؟ فَقَالَ) لي[2] (أَبُو بَكْرٍ: هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ، فَلَمْ أَزَلْ أُرَاجِعُهُ حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ) لِمَا في ذلك من المصلحة العامَّة (فَقُمْتُ فَتَتَبَّعْتُ القُرْآنَ) حال كوني (أَجْمَعُهُ) ممَّا عندي وعند غيري (مِنَ الرِّقَاعِ) بكسر الرَّاء[3]: جمع رقعةٍ، من أديمٍ أو ورقٍ أو نحوهما[4] (وَالأَكْتَافِ) بالمثنَّاة الفوقيَّة؛ جمع كتفٍ: عظمٌ عريضٌ في أصل كتف الحيوان، يُنشَّف[5] ويُكتَب فيه (وَالعُسُبِ) بضمِّ العين والسِّين المهملتين آخره موحَّدةٌ؛ جمع عسيبٍ؛ وهو جريد النَّخل، يكشطون خوصه ويكتبون في طرفه[6] العريض (وَصُدُورِ الرِّجَالِ) الَّذين جمعوا القرآن وحفظوه كاملًا[7] في حياته ﷺ، كأُبيِّ بن كعبٍ ومعاذ بن جبلٍ، فيكون ما في الرِّقاع والأكتاف وغيرهما تقريرًا على تقريرٍ (حَتَّى وَجَدْتُ مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ آيَتَيْنِ مَعَ خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ) هو ابن ثابت بن الفاكه الخطميُّ ذو الشَّهادتَين (لَمْ أَجِدْهُمَا) أي: الآيتين (مَعَ أَحَدٍ غَيْرَهُ) كذا بالنَّصب على كشطٍ في الفرع كأصله[8]، وفي فرعٍ آخرَ غيرِه بالجرِّ، أي: لم أجدهما مع غير خزيمة مكتوبتَين[9]، فالمراد بالنَّفي: نفي وجودهما مكتوبتَين[10] لا نفي كونهما محفوظتَين[11] (﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾ إِلَى آخِرِها)

---

(١) في (د): «لكنَّه».

(٢) «لي»: ليس في (د).

(٣) «بكسر الرَّاء»: ليس في (د).

(٤) في (د): «نحوها».

(٥) في (ل) وهامش (م) من نسخة: «يُجفَّف»، وفي هاش (ل) من نسخة كالمثبت.

(٦) في (ص): «ظرفه»، وهو تصحيفٌ.

(٧) في (ج) و(ل): «كَمَلًا»، وفي هامشهما: وأعطاه المال كَمَلًا؛ محرَّكة؛ أي: كاملًا. «قاموس».

(٨) «كأصله»: ليس في (د).

(٩) «مكتوبتين»: ليس في (د) و (م)، وفي (ص): «مكتوبةً».

(١٠) في (د) و(ص): «نفي وجودها مكتوبة»، وفي (م): «نفي وجوده مكتوبة».

(١١) في (د) و(ص) و(م): «كونها محفوظة».

وسقط لأبي ذرٍّ ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾ (وَكَانَتِ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَ فِيهَا القُرْآنُ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ) ﷺ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع شعيبًا في روايته[1] عن الزُّهريِّ (عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ[2] العين وفتح[3] الميم/، ابن فارسٍ البصريُّ العبديُّ فيما وصله أحمد و[4]إسحاق في «مسنديهما» عنه (وَ) تابعه أيضًا (اللَّيْثُ) بن سعدٍ الإمامُ، فيما وصله المؤلِّف في «فضائل القرآن» [ح:٤٧٠١] وفي «التَّوحيد» [ح:٦٩٨٩] كلاهما (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعدٍ فيما وصله أبو القاسم البغويُّ في «فضائل القرآن»: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) الفهميُّ أمير مصر (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ فزاد اللَّيث فيه شيخًا آخر عن الزُّهريِّ (وَقَالَ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ) وهو ابن أوس بن أصرم بن ثعلبة بن غنم بن مالك ابن النَّجار بلفظ الكنية، فخالف السَّابق (وَقَالَ مُوسَى) بن إسماعيل فيما وصله المؤلِّف في «فضائل القرآن» [ح:٤٩٨٦]: (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) بن سعدٍ أنَّه قال: (حَدَّثَنَا[5] ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهريُّ، وقال: (مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ) بلفظ الكنية (وَتَابَعَهُ) أي: وتابع موسى بن إسماعيل في روايته عن إبراهيم (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ) إبراهيم بن سعدٍ المذكور على قوله[6]: «أبي خزيمة» بالكنية، وهذه وصلها أبو بكر بن أبي داود في «كتاب المصاحف» وغيره (وَقَالَ أَبُو ثَابِتٍ) محمَّد بن عبيد الله المدنيُّ، فيما وصله المؤلِّف في «الأحكام» [ح:٧١٩١]: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ) بن سعدٍ المذكور (وَقَالَ: مَعَ خُزَيْمَةَ أَوْ أَبِي خُزَيْمَةَ) بالشَّكِّ، والتَّحقيقُ كما قال[7] في «فتح الباري»: إنَّ آية التَّوبة مع أبي خزيمة بالكنية، وآية[8] الأحزاب مع خزيمة.

وهذا الحديث أخرجه التِّرمذيُّ في «التَّفسير»، والنَّسائيُّ في «فضائل القرآن».

(١) في (م): «رواية».

(٢) في (م): «بفتح».

(٣) في (د): «عَمْرو بفتح العين وسكون»، وليس بصحيحٍ.

(٤) في (ص): «بن»، وليس بصحيحٍ.

(٥) في (د): «عن».

(٦) في (م): «قول».

(٧) «قال»: ليس في (د).

(٨) في (ص) و(م): «ورواية»، وفي هامش (د): وهي: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾؛ الآيةَ.

وعند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرَّحمن بن حاطبٍ: «فجاء خزيمة بن ثابتٍ فقال: إنِّي رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوهما، قالوا: وما هما؟ قال: تلقَّيت من رسول الله ﷺ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ[1]﴾ إلى آخر السُّورة[2]، فقال عثمان/: وأنا أشهد، فأين ترى أن نجعلهما؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن» وعن أبي العالية عن أبيِّ ابن كعبٍ عند عبد الله ابن الإمام أحمد: «أنَّهم جمعوا القرآن في المصاحف في خلافة أبي بكرٍ، وكان رجالٌ يكتبون[3] ويُملي عليهم أُبيُّ بن كعبٍ، فلمَّا انتهوا إلى هذه الآية ﴿ثُمَّ انصَرَفُواْ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبه: ١٢٧] فظنُّوا أنَّ هذا آخر ما نزل[4] من القرآن، فقال لهم أبيُّ بن كعبٍ: إنَّ رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ[5]﴾ [التَّوبة: ١٢٨] إلى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التَّوبة: ١٢٩] وعند أحمد قال: «أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ إلى عمر بن الخطَّاب، فقال: من معك على هذا؟ قال: لا أدري، والله إنِّي أشهد لسمعتهما من رسول الله ﷺ، ووعيتهما، وحفظتهما، فقال عمر: وأنا أشهد لسمعتهما/ من رسول الله ﷺ»[6].

١٦٣/٧

د٥/١٢٤أ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿١٠﴾ سورة يُونُس

١ - وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَاخْتَلَطَ﴾: فَنَبَتَ بِالمَاءِ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ. وَ﴿قَالُواْ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ﴾. وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾: مُحَمَّدٌ ﷺ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: خَيْرٌ. يُقَالُ: ﴿تِلْكَ آيَاتُ﴾ يَعْنِي: هَذِهِ أَعْلَامُ القُرْآنِ وَمِثْلُهُ. ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ المَعْنَى: بِكُمْ. ﴿دَعْوَاهُمْ﴾: دُعَاؤُهُمْ. ﴿أُحِيطَ بِهِمْ﴾: دَنَوْا مِنَ الهَلَكَةِ. ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ (فَاتَّبَعَهُمْ) وَأَتْبَعَهُمْ وَاحِدٌ. ﴿عَدْوًا﴾ مِنَ

---

(١) زيد في (م): «﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم﴾».

(٢) في (م): «إلى آخرهما».

(٣) في (د): «يكتبونه».

(٤) في (د): «أنزل».

(٥) «﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾»: ليس في (ص) و(م).

(٦) من قوله: «وعند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرَّحمن» إلى هنا هكذا جاء في (د) و(ص)، وتكرَّر في (م) هنا، وبعد قوله فيما سبق: (لا نفي كونهما محفوظتَين).

العُدْوَانِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ﴾ قَوْلُ الإِنْسَانِ لِوَلَدِهِ وَمَالِهِ إِذَا غَضِبَ: اللَّهُمَّ لَا تُبَارِكْ فِيهِ وَالعَنْهُ. ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾: لأُهْلِكَ مَنْ دُعِيَ عَلَيْهِ وَلأَمَاتَهُ. ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ مِثْلُهَا حُسْنَى. ﴿وَزِيَادَةٌ﴾: مَغْفِرَةٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهِ. ﴿ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾: المُلْكُ.

(بسم الله الرحمن الرحيم. سورة يُونُس) مكيَّةٌ، وهي مئةٌ وتسع آياتٍ، وقدَّم أبو ذرٍّ السُّورة على البسملة.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما، وفي نسخةٍ: «باب: وقال ابن عبَّاسٍ»[1] فيما[2] وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق ابن جريجٍ عن عطاءٍ عنه: (﴿فَٱخْتَلَطَ﴾ [يونس: ٢٤]) زاد أبو ذرٍّ والوقت: «﴿بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾» أي: (فَنَبَتَ بِالمَاءِ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ) ممَّا يأكل النَّاس من الحنطة والشَّعير وسائر حبوب الأرض. (وَ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾) حين[3] قالوا: الملائكة بنات الله، وقالت اليهود: عزيرٌ ابن الله، وقالت[4] النَّصارى: عيسى ابن الله، وسقطت الواو في بعض النُّسخ موافقةً للفظ التَّنزيل (﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾) تنزيهًا[5] له عن اتِّخاذ الولد (﴿هُوَ ٱلْغَنِىُّ﴾ [يونس: ٦٨]) عن كلِّ شيءٍ، فهو علَّةٌ للتَّنزيه عن اتِّخاذ الولد، وسقط «﴿وَقَالُوا۟﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وليس فيه حديثٌ مسوقٌ، فيحتمل إرادته؛ لتخريج ما[6] يناسب ذلك، فبيَّض له ولم يتيسَّر له إيراده هنا.

(وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ) أبو أسامة مولى[7] عمر بن الخطَّاب ممَّا وصله ابن جرير[8]: (﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٢]) هو (مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وسلم) وأخرج الطَّبريُّ[9] من طريق الحسن أو قتادة قال: «محمَّدٌ شفيعٌ[10] لهم» ووصله ابن مردويه من حديث عليٍّ، ومن حديث[11] أبي سعيدٍ بإسنادين ضعيفين.

---

(١) قوله: «وفي نسخةٍ: باب: وقال ابن عبَّاسٍ» سقط من (د).

(٢) في (د): «ممَّا».

(٣) في (م): «حيث».

(٤) «قالت»: ليس في (د).

(٥) في (د): «تنزيهٌ».

(٦) في (د): «إرادته ليخرج بما».

(٧) زيد في (د): «ابن» وليس بصحيحٍ.

(٨) في (ب): «جريج» وليس بصحيحٍ.

(٩) في (م): «الطَّبرانيُّ» وهو تحريفٌ.

(١٠) في (د): «يشفع».

(١١) «عليٍّ ومن حديث»: ليس في (ص).

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) هو ابن جبرٍ فيما[1] وصله الفريابيُّ من طريق ابن[2] أبي نَجيحٍ عنه ﴿قَدَمَ صِدْقٍ﴾/ قال: (خَيْرٌ) ورجَّحه ابن جريرٍ لقولِ العرب: لفلانٍ قدمُ صدقٍ[3] في كذا، أي: قدَّمَ فيه خيرًا، أو قَدَمُ سَوءٍ في كذا؛ إذا[4] قدَّم فيه شرًّا. (يُقَالُ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ﴾ [يونس: ١]) قال أبو عُبيدة: (يَعْنِي: هَذِهِ أَعْلَامُ القُرْآنِ) وأراد: أنَّ معنى «تلك» هذه (وَمِثْلُهُ) من حيث صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة، كما أنَّ في الأوَّل صرف اسم الإشارة عن الغائب إلى الحاضر: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] المَعْنَى: بِكُمْ) قال في «الكشَّاف» -وتبعه البيضاويُّ واللَّفظ للأوَّل-: وفائدة صرف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة المبالغةُ، كأنَّه يذكر لغيرهم حالهم؛ ليعجبهم منها ويستدعي منهم الإنكار والتَّقبيح[5]، وسقط قوله: «يُقال[6]...» إلى آخره لأبي ذرٍّ.

١٦٤/٧

(﴿دَعْوَىٰهُمْ﴾ [يونس: ١٠]) ولأبي ذرٍّ: «يُقال: دعواهم» قال أبو عبيدة: (دُعَاؤُهُمْ) في الجنَّة: اللَّهم إنَّا نسبِّحك تسبيحًا (﴿أُحِيطَ بِهِمْ﴾ [يونس: ٢٢]) قال أبو عُبيدة: (دَنَوْا مِنَ الهَلَكَةِ) زاد غيره: وسُدَّت عليهم مسالك الخلاص[7]؛ كمَن أحاط به العدوُّ (﴿وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ [البقرة: ٨١]) أي من جميع جوانبه.

---

(١) في (د): «ممَّا».

(٢) في هامش (ج) و(ل): سقطت لفظة «ابن» من خطِّ المؤلِّف، وهي ثابتة في «الفتح» وغيره. انتهى. واسمه عبد الله ابن أبي نجيح يسارٍ المكيُّ، أبو يسار الثَّقفيُّ مولاهم، ثقةٌ رُمِيَ بالقدر، وربَّما دلَّس، من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين أو بعدها؛ واسم أبيه يسار المكيُّ مولى ثقيف، مشهور بكنيته، ثقةٌ، من الثالثة، مات سنة تسع ومئة. انتهى كذا في «التَّقريب».

(٣) قوله: «قال: خَيْرٌ ورجَّحه ابن جريرٍ؛ لقول العرب: لفلانٍ قدمُ صدقٍ» سقط من (د).

(٤) في (د): «أيْ».

(٥) في هامش (ج): عبارة «الدُّرِّ» في ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]: وإنَّما جيء هنا بإشارة البعيد؛ تعظيمًا للمشار إليه، أو لأنَّه لمَّا نزل من السماء [إلى] الأرض أشير إليه بإشارة البعيد، قال: وفي عبارة المفسِّرين: أشير بـ﴿ذَٰلِكَ﴾ للغائب؛ يعنونَ البعيدَ، وإلَّا فالمشار إليه لا يكون إلَّا حاضرًا ذهنًا أو حسًّا، فعبَّروا عن الحاضر ذهنًا بالغائب؛ أي: حسًّا، وتحرير القول ما ذكرتُه لك. انتهى وبه يُعلَم أنَّ في كلام الشارح قلبًا؛ لأنَّه صرف الكلام عن الحاضر -أي: القريب- إلى الغائب؛ أي: البعيد، فتأمَّله.

(٦) في (د): «تعالى»، وهو تحريفٌ.

(٧) في (د): «الإخلاص»، ولا يصحُّ.

(﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾) بتشديد المثنَّاة الفوقيَّة (وَأَتْبَعَهُمْ) بفتح الهمزة وسكون الفوقيَّة (وَاحِدٌ[1]) في المعنى، والوصل والقطع، والتَّخفيف والتَّشديد/، وبه قرأ الحسن؛ يريد قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ﴾[2] [يونس: ٩٠]. د٥/١٢٤ب

(﴿عَدْوًا﴾[3]) يريد قوله تعالى: ﴿بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ [يونس: ٩٠] (مِنَ العُدْوَانِ) أي: لأجل البغي والعدوان.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابيُّ وعبد بن حميد من طريق ابن أبي نَجيح عنه في قوله تعالى: (﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ ٱلشَّرَّ ٱسْتِعْجَالَهُم بِٱلْخَيْرِ﴾ [يونس: ١١]): هو (قَوْلُ الإِنْسَانِ لِوَلَدِهِ وَمَالِهِ إِذَا غَضِبَ[4]: اللَّهُمَّ لَا تُبَارِكْ فِيهِ) وفي الفرع: «له فيه» وليس «له» في أصله[5] (وَالعَنْهُ. ﴿لَقُضِىَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ١١]: لأُهْلِكُ مَنْ دُعِيَ عَلَيْهِ) بضمِّ همزة «أُهلِكَ» ودال «دُعِيَ» مبنيَّين للمفعول، ولأبي ذرٍّ: «لأهلك من دعا عليه» بفتحهما (وَلأَمَاتَهُ) قال في «فتوح الغيب»: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ﴾ متضمِّنٌ[6] معنى نفي التَّعجيل؛ لأنَّ «لو» لتعليق ما امتنع بامتناع غيره؛ يعني: لم يكن التَّعجيل ولا قضاء العذاب، فيلزم من ذلك حصول المهلة[7]، وهذا لطفٌ من الله[8] تعالى بعباده ورحمةٌ[9]، وفي حديث مسلمٍ عن جابرٍ مرفوعًا: «لا تدعوا على أنفسكم، ولا تدعوا على أولادكم، ولا تدعوا على أموالكم؛ لا توافقوا من الله ساعةً يسأل فيها عطاءً فيستجيب لكم» ففيه النَّهي عن ذلك.

---

(١) في هامش (ل): قوله: «واحد»، قال في «المصابيح»: هذا أحد القولين، ومنهم من قال: «اتَّبعه»؛ بتشديد التاء؛ إذا اقتدى به، و«أَتبَعَه»؛ بقطع الهمزة؛ إذا تلاه.

(٢) في (ج) و(ل): «﴿بِجُنُودِهِۦ﴾»، وفي هامشهما: قوله: «﴿بِجُنُودِهِۦ﴾» كذا بخطِّه، وهي آية «طه» [٧٨]، وآية «يونس»: [﴿وَجُنُودُهُۥ﴾].

(٣) في (ج) و(ل): «عدوانًا»، وفي هامشهما: قوله: «عدوانًا» كذا بخطِّه، والتلاوة: ﴿بَغْيًا وَعَدْوًا﴾.

(٤) في (د): «وماله عند الغضب».

(٥) قوله: «وفي الفرع: له فيه، وليس له في أصله»، سقط من (د).

(٦) في (د): «يتضمَّن».

(٧) في (ص): «المهملة»، ولا يصحُّ.

(٨) في (د): «وهذا من لُطف الله».

(٩) في (د): «ورحمته».

(﴿لِلَّذِينَ[1] أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [يونس: ٢٦]) قال مجاهدٌ -فيما وصله الفريابيُّ-: وعدٌ[2]، أي: (مِثْلُهَا حُسْنَى ﴿وَزِيَادَةٌ﴾) أي: (مَغْفِرَةٌ) ولأبوي الوقت وذرٍّ: «ورضوانٌ» (وَقَالَ غَيْرُهُ) قيل: هو أبو قتادة: (النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهِ) تعالى، وقد رواه مسلمٌ والتِّرمذيُّ وغيرهما من حديث صهيبٍ مرفوعًا، ورُوِيَ عن الصِّدِّيق وحذيفة وابن عبَّاسٍ وغيرهم من السَّلف والخلف.

(﴿ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾) قال مجاهدٌ في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [يونس: ٧٨]: هو (المُلْكُ) بضمِّ الميم؛ لأنَّ النَّبيَّ إذا صُدِّق؛ صارت مقاليد أمَّته وملكهم إليه.

٢ - ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾. ﴿نُنَجِّيكَ﴾: نُلْقِيكَ عَلَى نَجْوَةٍ مِنَ الأَرْضِ؛ وَهُوَ النَّشَزُ: المَكَانُ المُرْتَفِعُ

(﴿وَجَٰوَزْنَا﴾) وفي نسخةٍ: «باب: ﴿وَجَٰوَزْنَا﴾» (﴿بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾) بحر القَلْزَمِ حافظين لهم، وكانوا فيما قيل: ست مئة ألفٍ وعشرين[3] ألف مقاتلٍ، لا يعدُّون فيهم ابن عشر سنين لصغره ولا ابن ستِّين لكبره (﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾) أي: أدركهم (﴿فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾) عند شروق[4] الشَّمس، وكانوا فيما قيل: ألف ألفٍ وست مئة ألفٍ، وفيهم مئة ألف حصانٍ أدهمَ ليس فيها أنثى، وعن ابن عبَّاسٍ -فيما رواه ابن مردويه بسنده-: كان مع فرعون سبعون قائدًا، مع كلِّ قائدٍ سبعون ألفًا، وكان فرعون في الدُّهم، وهارون على مقدِّمة بني إسرائيل، وموسى في السَّاقة، فلمَّا قربت مقدِّمة فرعون منهم؛ قال بنو إسرائيل لموسى: هذا البحر أمامنا، إن دخلناه غرقنا، وفرعون خلفنا، إن أدركَنا قتلَنا، قال: ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢] فأوحى الله إليه ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ فضربه ﴿فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشُّعراء: ٦٣] وصار اثني عشر طريقًا لكلِّ سبطٍ واحدٌ، وأمر الله الرِّيح فنشَّفت أرضه، وتخرَّق الماء بين الطُّرق[5] كهيئة الشَّبابيك؛ ليرى كلُّ قومٍ الآخرين؛ لئلَّا يظنُّوا أنَّهم هلكوا/، ٥د/١٢٥أ

(١) «﴿لِلَّذِينَ﴾»: ليس في (د).

(٢) في (م): «وعبد وغيرهما»، وفي (ب) و(س): «وعبد»، وكلاهما غير صحيحٍ.

(٣) في (ج) و(ل): «عشرون»، وفي هامشهما: كذا بخطِّه، وصوابه: «وعشرين ألف مقاتل». انتهى من خطِّ شيخنا رحمه الله.

(٤) في (ص): «غروب».

(٥) في (ب): «الطَّريق».

وجاوزتْ بنو إسرائيل البحر، فلمَّا خرج آخرهم منه؛ انتهى فرعون وجنوده إلى حافته من النَّاحية الأخرى، فلمَّا رأى ذلك هاله وأحجم، وهاب وهمَّ بالرُّجوع، وهيهاتَ ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]/ نَفَذَ القدر، واستُجِيبَت الدَّعوة، وجاء جبريل على فرسٍ أنثى وخاض البحر، ١٦٥/٧ فلمَّا شمَّ أدهم فرعون ريح فرس جبريل اقتحمَ وراءه، ولم يملك فرعون من أمره شيئًا، واقتحمت الخيول خلفه في البحر، وميكائيل في ساقتهم يسوقُهم، ولا يترك أحدًا منهم إلَّا ألحقه بهم، فلمَّا تكاملوا وهمَّ أوَّلهم بالخروج منه؛ أمر الله القادر القاهر البحرَ فانطبق عليهم، فلم ينجُ منهم أحدٌ، وجعلت الأمواج ترفعهم وتخفضهم، وتراكمت[1] الأمواج فوق فرعون (﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ﴾) وغشيته سكرات الموت (﴿قَالَ﴾) وهو كذلك حين لا ينفع نفسًا إيمانها: (﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]) وما علم اللَّعين أنَّ التَّوبة عند المعاينة غير نافعةٍ ﴿فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ لَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا﴾ [غافر: ٨٥] ولذا قال الله تعالى في جواب فرعون: ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ أي: أتؤمن وقت الاضطرار ﴿وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ﴾؟ [يونس: ٩٠] وفي حديث ابن عبَّاسٍ عند أحمد وغيره مرفوعًا: «لمَّا قال فرعون: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ قال لي جبريل: لو رأيتني وقد أخذت من حال البحر فَدَسستُهُ[2] في فِيْهِ مخافةَ أن تناله الرَّحمة» ورواه التِّرمذيُّ وقال: حسنٌ، و«حال البحر»: هو طينه الأسود، والمعنى: لو رأيتني لرأيتَ أمرًا عجيبًا، يبهُتُ[3] الواصف عن كُنْهِه، فإنِّي لمَّا شاهدت تلك الحالة بُهِتُّ غضبًا على عدوِّ الله لادِّعائه تلك العظمة، فعمدت[4] إلى حال البحر فأدسُّه في فِيْهِ مخافةَ أن تدركه الرَّحمة لسعتها.

والحاصل: أنَّه إنَّما فعل ذلك غضبًا لله، وعلمًا منه أنَّه لا ينفعه الإيمان لا أنَّه[5] كره إيمانه، لأنَّ كراهة الإيمان من الكافر كفرٌ، لكن قال أبو منصورٍ الماتريديُّ في «التَّأويلات»: الرِّضا بالكفر ليس بكفرٍ مطلقًا[6]، إنَّما يكون كذلك إذا رضي بكفر نفسه لا بكفر غيره، ويؤيِّده قصَّةُ ابن أبي

(١) في (د): «وتتراكم».

(٢) في غير (د) و(ل): «فدسته».

(٣) في هامش (ج) و(ل): من بابي «قَرُبَ» و«تَعِبَ». «مصباح».

(٤) في (م): «فعهدت».

(٥) في (ص): «لأنه» وهو غير صحيحٍ.

(٦) «مطلقًا»: ليس في (د) و(م).

سرح المرويَّةُ في «سنن أبي داود» و«النَّسائيِّ»: لمَّا جاء يوم الفتح بين يدي النَّبيِّ ﷺ، وطلب المبايعة ثلاث مرَّاتٍ، وكلُّ ذلك يأبى ثمَّ بايعه، ثمَّ أقبل على أصحابه؛ فقال: «أما كان فيكم رجلٌ رشيدٌ يقوم إلى هذا حين رآني كففت عن بيعته فيقتله....» الحديثَ، وقيل: إنَّما قصد فرعونُ بقوله الخلاصَ، أو لأنَّه كان لمجرَّد التَّعليق[1]؛ كما قال: ﴿ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] فكأنَّه قال: لا أعرفه، فكيف يزول كفرُه بهذا التَّقليد؟! وقد رُوِيَ: أنَّ جبريل استفتاه: ما قولك في عبدٍ لرجلٍ نشأ في ماله/ ونعمته فكفرَ نعمته[2]، وجحد حقَّه، وادَّعى السِّيادة دونه؟ فكتب: يقول الوليد بن مصعبٍ: جزاءُ العبد الخارج على[3] سيِّده الكافر نعماه أن يغرق[4] في البحر، فلمَّا ألجمه[5] الغرق؛ ناوله جبريل خطَّه فعرفه، وسقط لأبي ذرٍّ «﴿فَأَتْبَعَهُمْ﴾...» إلى آخره وقال: «إلى قوله: ﴿وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾» (﴿نُنجِيكَ﴾ [يونس: ٩٢]) بسكون النُّون وتخفيف الجيم؛ من «أنجى» وهي قراءة يعقوب، وفي نسخةٍ: «﴿نُنَجِّيكَ﴾» بتخفيف الجيم[6]، أي: (نُلْقِيكَ عَلَى نَجْوَةٍ مِنَ الأَرْضِ؛ وَهْوَ) أي: النَّجوة (النَّشَزُ) بفتح النُّون والمعجمة آخره زايٌ؛ وهو (المَكَانُ المُرْتَفِعُ) وقرأ ابن السَّمَيْفَع[7]: (ننحِّيك) بالحاء المهملة المشدَّدة، أي: نلقيك بناحيةٍ ممَّا يلي البحر ليراك بنو إسرائيل، قال كعبٌ: رماه إلى السَّاحل كأنَّه ثورٌ، وروى ابن أبي حاتمٍ من طريق الضَّحَّاك عن ابن عبَّاسٍ قال: لمَّا خرج موسى عليه الصلاة والسلام وأصحابه؛ قال من تخلَّف من قوم فرعون: ما غرق فرعون: وقومه، ولكنَّهم في خزائن[8] البحر يتصيَّدون، فأوحى الله تعالى إلى البحر أنِ الفظْ فرعون عريانًا، فلفَظَه عريانًا أصلعَ أخينس[9] قصيرًا، ومن طريق ابن أبي نَجيحٍ عن مجاهدٍ[10]:

د٥/١٢٥ب

(١) في (د): «التَّقليل»، وهو غير صحيحٍ.
(٢) «فكفر نعمته»: مثبت من (د) و(س).
(٣) في (د) و(م): «عن».
(٤) في هامش (ل): غرق الشَّيء، من باب «تَعِبَ»، فهو غريق، وجاءَ «غارق»، ويتعدَّى بالهمزة والتَّضعيف؛ فيقال: أغرقته وغرَّقته. «مصباح» باختصار.
(٥) زيد في (د): «اسم الجلالة».
(٦) في هامش (ج) و(ل): قوله: «بتخفيف الجيم» كذا بخطِّه، ولعلَّه: «بتشديد الجيم».
(٧) في هامش (ج) و(ل): قوله: «السَّمَيفَع»؛ كـ«سَمَيذَع»، وقد تُضمُّ سينه، وحينئذٍ يجب كسرُ الفاء. انتهى من خطِّ شيخنا رحمه الله.
(٨) في هامش (ج) و(ل): قوله: «في خزائن البحر» كذا بخطِّه، والَّذي في «الفتح» و«العينيِّ»: «في جزائر»، جمع «جزيرة».
(٩) في هامش (ل): الخَنَس؛ مُحرَّكة: تأخُّر الأنف عن الوجه مع ارتفاع في الأرنبة، وهو أخنس، وهي خنساء. «قاموس».
(١٠) زيد في (د): «قال».

﴿بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] قال: بجسدك، ومن طريق أبي صخرٍ المدنيِّ قال: البدن: الدِّرع الَّذي كان عليه، قيل: وكانت له درعٌ من ذهبٍ يُعرَف بها، وكان في أنفسهم أنَّ فرعون أعظم شأنًا من أن يغرق.

٤٦٨٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم المَدِينَةَ وَاليَهُودُ تَصُومُ عَاشُورَاءَ، فَقَالُوا: هَذَا يَوْمٌ ظَهَرَ فِيهِ مُوسَى عَلَى فِرْعَوْنَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لأَصْحَابِهِ: «أَنْتُمْ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْهُمْ، فَصُومُوا».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة والمعجمة المشدَّدة، بندار العبديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمَّد بن جعفرٍ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، جعفر[1] بن أبي وحشيَّة، واسمه: إياس اليشكريُّ البصريُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) أنَّه (قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم المَدِينَةَ) فأقام بها إلى عاشوراء من السَّنة/ الثَّانية (وَ) إذا (اليَهُودُ تَصُومُ عَاشُورَاءَ) فسألهم (فَقَالُوا: هَذَا يَوْمٌ ظَهَرَ فِيهِ مُوسَى عَلَى فِرْعَوْنَ) وفي روايةٍ: «فقال لهم: ما هذا اليوم الَّذي تصومونه؟ قالوا: هذا يومٌ عظيمٌ، أنجى الله فيه موسى، وأغرق فيه فرعون وقومه، فصامه موسى شكرًا، فنحن نصومه» (فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لأَصْحَابِهِ: أَنْتُمْ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْهُمْ، فَصُومُوا[2]). ١٦٦/٧

ومطابقته[3] للتَّرجمة في روايةٍ: «أنجى الله فيه موسى وأغرق فيه فرعون وقومه» كما لا يخفى، وسبق حديث الباب في «الصِّيام» [ح: ٢٠٠٤] بنحوه[4].

﴿١١﴾ سورة هُودٍ عليه الصلاة والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿عَصِيبٌ﴾: شَدِيدٌ، ﴿لَا جَرَمَ﴾: بَلَى، وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿وَحَاقَ﴾: نَزَلَ، يَحِيقُ: يَنْزِلُ، ﴿إِنَّهُ لَيَئُوسٌ﴾ يَؤُوسٌ: فَعُولٌ مِنْ يَئِسْتُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَبْتَئِسْ﴾: تَحْزَنْ، ﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾: شَكٌّ وَافْتِرَاءٌ فِي الحَقِّ؛ ﴿لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ مِنَ اللهِ إِنِ اسْتَطَاعُوا، وَقَالَ أَبُو مَيْسَرَةَ: الأَوَّاهُ الرَّحِيمُ

(١) «جعفر»: ليس في (م).

(٢) في (ص): «فصوموه».

(٣) في (د): «ومطابقة الحديث».

(٤) قوله: «كما لا يخفى، وسبق حديث الباب في الصِّيام بنحوه»، سقط من (م)، وزيد فيها: «فصامه موسى شكرًا، فنحن نصومه».

بِالحَبَشِيَّةِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ مَا ظَهَرَ لَنَا، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ٱلْجُودِيِّ﴾: جَبَلٌ بِالجَزِيرَةِ، وَقَالَ الحَسَنُ: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ﴾ يَسْتَهْزِئُونَ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَقْلِعِى﴾ أَمْسِكِي، ﴿عَصِيبٌ﴾: شَدِيدٌ، ﴿لَا جَرَمَ﴾: بَلَى، ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾: نَبَعَ المَاءُ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: وَجْهُ الأَرْضِ.

(سورة هُودٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) مئةٌ وثلاثٌ وعشرون آيةً (بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما فيما وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه/ في قوله تعالى حكايةً عن لوطٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حين جاءته الملائكة في صورة غلمان، وظنَّ أنَّهم أناسٌ فخاف عليهم أن يقصدهم قومُه فيعجزَ[1] عن مدافعتهم: ﴿هَٰذَا يَوْمٌ﴾ (﴿عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧]) أي: (شديدٌ) وفي قوله: (﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]) أي: (بَلَى) أي: حقًّا أنَّهم في الآخرة هم الأخسرون.

د٥/١٢٦أ

(وَقَالَ غَيْرُهُ) في قوله تعالى: (﴿وَحَاقَ﴾ [هود: ٨]) أي: (نَزَلَ) بهم وأصابهم (يَحِيقُ) أي: (يَنْزِلُ).

وفي قوله تعالى: (﴿إِنَّهُۥ لَيَـُٔوسٌ﴾ [هود: ٩] يَؤُوسٌ: فَعُولٌ مِنْ يَئِسْتُ) والمعنى: ولَئِن أذقنا الإنسان حلاوة نعمةٍ يجد لذَّتها، ثمَّ سلبناها منه؛ إنَّه لقطوعٌ رجاءه من فضل الله؛ لقلَّة صبره وعدم ثقته به، كفورٌ لأنَّ الوصف باليؤوس لا يليق إلَّا بالكافر، فإنَّه يقع في اليأس إذا سُلِبَت نعمته، والمسلمُ[2] يثق بالله أن يعيدها أحسن ما كانت.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) في قوله تعالى: ﴿فَلَا﴾[3] (﴿تَبْتَئِسْ﴾ [هود: ٣٦]) أي: لا[4] (تَحْزَنْ) وهذا وصله الطَّبريُّ من طريق ابن أبي نَجيحٍ عن مجاهدٍ؛ كقوله[5] في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ﴾ (﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ شَكٌّ وَافْتِرَاءٌ) بالفاء، والَّذي في أكثر الفروع المقابَلة على «اليونينيَّة»: «وامتراءٌ» (فِي الحَقِّ) بالميم (﴿لِيَسْتَخْفُوا۟﴾[6] ﴿مِنْهُ﴾ [هود: ٥]) أي: (مِنَ اللهِ إِنِ اسْتَطَاعُوا) وهذه الألفاظ المفسَّرة

(١) في هامش (ج): «عَجَز» من «باب ضَرَب».

(٢) في (د): «والمؤمن».

(٣) «﴿فَلَا﴾»: ليس في (د).

(٤) في (د): «أيْ».

(٥) «كقوله»: ليس في (د) و(م).

(٦) في (ج): «يستخفوا»، وفي هامشها: كذا بخطِّ الشارح كالفُروع بدون لام أوَّله، وألف أو نون آخره، فليُعلَم.

كلُّها من البسملة إلى هنا ثابتةٌ في رواية الأبوين، ومقدَّمةٌ عندهما ومؤخَّرةٌ في رواية غيرِهما[1] عن تاليها.

(وَقَالَ أَبُو مَيْسَرَةَ) ضدُّ الميمنة، عمرو بن شرحبيل الهَمْدانيُّ التَّابعيُّ في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ﴾ (الأَوَّاهُ: الرَّحِيمُ بِالحَبَشِيَّةِ) بالتَّحتيَّة المشدَّدة، والَّذي في «اليونينيَّة» بإسقاطها[2]، وهذا ذكره المؤلِّف في ترجمة إبراهيم من «أحاديث الأنبياء» [قبل ح: ٣٣٥٠].

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) في قوله تعالى: (﴿بَادِىَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧]) أي: (مَا ظَهَرَ لَنَا) من غير تعمُّق.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود: ٤٤] (الجُودِيُّ جَبَلٌ بِالجَزِيرَةِ) الَّتي[3] بين دجلة والفرات قرب الموصل، تشامخت الجبال يومئذٍ من الغرق وتطاولت، وتواضع هو لله عزَّ وجلَّ، فلم يغرق، وقال قتادة: استوت عليه شهرًا؛ يعني: حتَّى نزلوا منها.

(وَقَالَ الحَسَنُ) البصريُّ[4]: (﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ﴾ [هود: ٨٧])[5] باللَّام (يَسْتَهْزِئُونَ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَقْلِعِى﴾ [هود: ٤٤]: أَمْسِكِي) عن المطر (﴿عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧]) أي: (شَدِيدٌ)[6] ولأبي ذرٍّ: «وقال ابن عبَّاسٍ: عصيبٌ: شديدٌ[7]» (﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]) أي: (بَلَى، ﴿وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ﴾ [هود: ٤٠]: نَبَعَ المَاءُ) فيه وارتفع، كالقدر يفور، والتَّنُّور: تنُّور الخبز، وابتداء النُّبوع منه[8] خارقٌ للعادة، وكان في الكوفة في موضع مسجدها، أو في الهند، وقيل: في غيرهما (وَقَالَ عِكْرِمَةُ): التَّنُّور: (وَجْهُ الأَرْضِ) وقيل: هو[9] أشرف موضعٍ فيها.

---

(١) جاء في (د) و(م) قوله: «ثابتةٌ في رواية الأبوين، ومقدَّمةٌ عندهما ومؤخَّرةٌ في رواية غيرِهما»، بدلًا من قوله: «مقدَّمةٌ في رواية أبي ذرٍّ مؤخَّرةٌ في رواية غيره».

(٢) قوله: «بالتَّحتيَّة المشدَّدة، والَّذي في اليونينيَّة بإسقاطها»، سقط من (د).

(٣) في (د): «الَّذي».

(٤) «البصريُّ»: ليس في (د).

(٥) زيد في (د): «الرَّشيد». وفي هامش (ج): أي: وأرادوا: السَّفيه الغويُّ.

(٦) وهذا مكرر مع أول كلمة في هذه السورة.

(٧) قوله: «ولأبي ذرٍّ: وقال ابن عبَّاسٍ: عصيبٌ: شديدٌ» سقط من (د).

(٨) في (د) و(م): «الينبوع فيه».

(٩) في (د): «هي».

١ - ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾

وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿وَحَاقَ﴾ نَزَلَ، يَحِيقُ: يَنْزِلُ، يَؤُوسٌ: فَعُولٌ؛ مِنْ يَئِسْتُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَبْتَئِسْ﴾ تَحْزَنْ، ﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ شَكٌّ وَامْتِرَاءٌ فِي الحَقِّ؛ ﴿لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُ﴾ مِنَ اللهِ إِنِ اسْتَطَاعُوا.

(﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾) مضارعُ ثَنَى يَثْنِي ثنيًا، أي: طوى وانحرف، و﴿صُدُورَهُمْ﴾: مفعولٌ، والمعنى: يُحرفون صدورهم ووجوههم عن الحقِّ وقبوله (﴿لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُ﴾) اللَّام/ متعلِّقةٌ بـ﴿يَثْنُونَ﴾ كما قاله الحوفيُّ وغيره، والمعنى: إنَّهم يفعلون ثني الصُّدور لهذه العلَّة، وقال الزَّمخشريُّ ومن تبعه: متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديره: ويريدون ليستخفوا من الله فلا يُطْلِع رسوله والمؤمنين على أزورارهم، ونظيرُ إضمار «يريدون» -لعود المعنى إلى إضماره- الإضمارُ في قوله: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] معناه: فضرب فانفلق، لكن قال في «الدُّرِّ»[1]: ليس المعنى الَّذي يقودنا إلى إضمار الفعل هناك كالمعنى هنا؛ لأنَّ ثمَّ لا بدَّ من حذف معطوفٍ عليه[2] يضطرُّ العقل إلى تقديره؛ لأنَّه ليس من لازم الأمر بالضَّرب انفلاقُ البحر/، فلا بدَّ أن يُتعقَّل «فضرب فانفلق» وأمَّا في هذه فالاستخفاء علَّةٌ صالحةٌ لثنيهم[3] صدورَهم، فلا اضطرار بنا إلى إضمار الإرادة، قال في «فتوح الغيب»: شبَّهه[4] بقوله: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ﴾ [الشعراء: ٦٣] في مجرَّد إرادة التَّقدير؛ ليستقيم المعنى، ورُوِي عنه في «الحاشية»: ثَنيُ[5] الصَّدر بمعنى الإعراض إظهارٌ[6] للنِّفاق، فلم يصحَّ أن تتعلَّق به لام التَّعليل، فوجب إضمار ما يصحُّ تعلُّقها به من شيءٍ يستوي معه المعنى، فلذلك قدَّر: ويريدون ليستخفوا من الله، أي: يظهرون النِّفاقَ[7] ويريدون مع ذلك أن يستخفوا منه (﴿أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾) يجعلونها أغشيةً وأغطيةً، والنَّاصب

د٥/١٢٦ب ١٦٧/٧

(١) في هامش (ج) و(ل): «الدُّرُّ»: هو «إعراب السَّمين»، سمَّاه «الدُّرُّ المصون في علم القرآن المكنون».

(٢) «عليه»: ليس في (د) و(ص) و(م).

(٣) في (ج) و(د) و(ل): «لتثنيتهم»، وفي هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، والَّذي في «الدُّرِّ»: «لثَنْيِهم»؛ من غير تاء فوقانيَّة.

(٤) في (ص): «شبَّههم».

(٥) في (م): «تثنى».

(٦) في (د): «تُثنى الصُّدور بمعنى الإعراض؛ إظهارًا».

(٧) قوله: «ويريدون ليستخفوا من الله؛ أي: يظهرون النِّفاقَ» سقط من (د).

للظَّرف مضمرٌ، قدَّره في «الكشَّاف» بـ«يريدون» أي: يريدون الاستخفاء حين يستغشون ثيابهم كراهة أن يسمعوا القرآن، أو النَّاصب له قوله: (﴿يَعْلَمُ﴾) أي: ألا يعلم (﴿مَا يُسِرُّونَ﴾) في قلوبهم (﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾) بأفواههم، فلا تفاوتَ في علمه بين سرِّهم وعلنهم (﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [هود: ٥]) بأسرار ذوات الصُّدور.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير عكرمة: (﴿وَحَاقَ﴾ [هود: ٨]) أي: (نَزَلَ، يَحِيقُ: يَنْزِلُ، يَؤُوسٌ: فَعُولٌ مِنْ يَئِسْتُ) بسكون السِّين (وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَبْتَئِسْ﴾ [هود: ٣٦]) بفوقيَّتين مفتوحتَين بينهما موحَّدةٌ ساكنةٌ، أي: (تَحْزَنْ ﴿يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ شَكٌّ وَامْتِرَاءٌ فِي الحَقِّ ﴿لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ﴾ [هود: ٥]) أي: (مِنَ اللهِ إِنِ اسْتَطَاعُوا).

٤٦٨١ - حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: (أَلَا إِنَّهُمْ تَثْنَوْنِي صُدُورُهُمْ)، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْهَا، فَقَالَ: أُنَاسٌ كَانُوا يَسْتَحْيُونَ أَنْ يَتَخَلَّوْا، فَيُفْضُوا إِلَى السَّمَاءِ، وَأَنْ يُجَامِعُوا نِسَاءَهُمْ، فَيُفْضُوا إِلَى السَّمَاءِ، فَنَزَلَ ذَلِكَ فِيهِمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَبَّاحٍ) بالصَّاد المهملة والموحَّدة المشدَّدة وبعد الألف حاءٌ مهملةٌ، الزَّعفرانيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن محمَّدٍ الأعورُ (قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ) المخزوميُّ (أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ) ﵄ (يَقْرَأُ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ تَثْنَوْنِي﴾[1] [هود: ٥]) بفتح الفوقيَّة والنُّون الأولى بينهما مثلَّثةٌ ساكنةٌ وبعد الواو السَّاكنة نونٌ أخرى مكسورةٌ ثمَّ ياءٌ تحتيَّةٌ، مضارعُ: اثنونى، على وزن: افْعَوْعَلَ، يَفْعَوْعِلُ[2]، كاعْشَوْشَبَ يَعْشوشِبُ، من الثَّني؛ وهو بناء مبالغةٍ؛ لتكرير العين/ (﴿صُدُورُهُمْ﴾) بالرَّفع على الفاعليَّة، ولأبي ذَرٍّ: «يثنوني» بالتَّحتيَّة بدل الفوقيَّة «﴿صُدُورَهُمْ﴾» بالنَّصب[3] (قَالَ) أي: محمَّد بن عبَّادٍ: (سَأَلْتُهُ[4] عَنْهَا، فَقَالَ: أُنَاسٌ كَانُوا يَسْتَحْيُونَ) من الحياء،

د٥/١٢٧أ

(١) في هامش (ل): عبارة «البيضاويِّ»: وقُرِئَ: ﴿تثنَوْنَي﴾ بالتَّاء والياء، مِن «اثنَوْني» وهو بناء المبالغة، و﴿تَثْنَونٌّ﴾، وأصله: «تثنَونِن»؛ بوزن «تفعَوعِلُ»، من الثنِّ؛ وهو الكلأُ الضعيف.

(٢) «يفعوعل»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): وفي هامش الفرع: عن ابن عبَّاس: ﴿يَثْنَوْنَ﴾ بالياء والتاء مع حذف الياء.

(٤) في (د): «سألتُ».

ولأبي ذرٍّ: «يستخفون» من الاستخفاء (أَنْ يَتَخَلَّوْا) أي أن يدخلوا في الخلاء (فَيُفْضُوا إِلَى السَّمَاءِ، وَأَنْ يُجَامِعُوا نِسَاءَهُمْ، فَيُفْضُوا إِلَى السَّمَاءِ) بعوراتهم مكشوفاتٍ، فيميلون[1] صدورهم ويغطُّون رؤوسهم استخفاءً (فَنَزَلَ ذَلِكَ فِيهِمْ): ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ [هود: ٥] الآية إلى آخرها.

٤٦٨٢ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَرَأَ (أَلَا إِنَّهُمْ تَثْنَوْنِي صُدُورُهُمْ)، قُلْتُ: يَا أَبَا العَبَّاسِ؛ مَا تَثْنَوْنِي صُدُورُهُمْ؟ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يُجَامِعُ امْرَأَتَهُ فَيَسْتَحِي، أَوْ يَتَخَلَّى فَيَسْتَحِي، فَنَزَلَتْ ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفرَّاء الرَّازيُّ الصَّغير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف الصَّنعانيُّ (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك (وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ) بالواو عطفًا[2] على مقدَّرٍ، أي: أخبرني غير محمَّد بن عبَّادٍ ومحمَّد بن عبَّادٍ: (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قرأ: (أَلَا إِنَّهُمْ تَثْنَوْنِي)) بفتح الفوقيَّة والنُّون الأولى وكسر الثَّانية، كذا في الفرع وأصله[3] وبعدها تحتيَّةٌ ((صُدُورُهُمْ)) بالرَّفع، ولأبي ذرٍّ: «يَثْنُونَ» بضمِّ النُّون الأولى وفتح الثَّانية وإسقاط التَّحتيَّة بعدها[4] «صدورَهم» نصبٌ على المفعوليَّة، قال محمَّد بن عبَّادٍ: (قُلْتُ: يَا أَبَا العَبَّاسِ) هي كنية عبد الله بن عبَّاسٍ (مَا تَثْنَوْنِي) بفتح النُّون الأولى وبعد الثَّانية[5] تحتيَّةٌ (صُدُورُهُمْ) بالرَّفع؟ (قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يُجَامِعُ امْرَأَتَهُ فَيَسْتَحِي) وفي نسخةٍ: «فيستحيي» بمثنَّاتين تحتيَّتين (أَوْ يَتَخَلَّى فَيَسْتَحِي) من كشف عورته (فَنَزَلَتْ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾ [هود: ٥]) ولأبي ذرٍّ: «(تثنوني)» بفتح الفوقيَّة والنُّون «(صُدُورُهُمْ)» رفعٌ.

٤٦٨٣ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو قَالَ: قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾ وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَسْتَغْشُونَ﴾: يُغَطُّونَ

---

(١) في (د): «فيمكنون».

(٢) في (د): «عطفٌ».

(٣) «كذا في الفرع وأصله»: سقط من (د)، وفي هامش (ج) و(ل): قوله: «كذا في الفرع وأصله»: والَّذي في «الفرع»: ضمُّ النون الأولى (تثنونِي)؛ تثنونَ صُدُوْرُ.

(٤) «بعدها»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): المكسورة.

رُؤُوسَهُمْ، ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾: سَاءَ ظَنُّهُ بِقَوْمِهِ، ﴿وَضَاقَ بِهِمْ﴾: بِأَضْيَافِهِ، ﴿بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾: بِسَوَادٍ، ﴿إِلَيْهِ أُنِيبُ﴾: أَرْجِعُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا عَمْرٌو) هو ابن دينارٍ (قَالَ: قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ﴾) بالتَّحتيَّة المفتوحة وضمِّ النُّون الأولى وفتح الأخرى من غير تحتيَّةٍ (﴿صُدُورَهُمْ﴾) نصبٌ على المفعوليَّة، ولأبي ذَرٍّ: «(يَثْنُوني)» بإثبات التَّحتيَّة بعد النُّون وضمِّ[1] النُّون الأولى[2] «صدورَهم» بالنَّصب، والتَّأنيث مجازيٌّ، فجاز تذكير الفعل باعتبار تأويل[3] فاعله بالجمع، وتأنيثُه باعتبار تأويله بالجماعة، وفي بعض الحواشي الموثوق بها وهو في «اليونينية»[4]: قال الحَمُّويي: يُروَى عن ابن عبَّاسٍ ثلاثة أوجهٍ: ﴿يَثْنُونَ﴾ أي: بالتَّحتيَّة[5] وضمِّ النُّون الأولى وفتح الثَّانية؛ وهي قراءة/ الجمهور[6]، و«(يثنوني)» أي: بالتَّحتيَّة وضمِّ النُّون الأولى وبعد الثَّانية تحتيَّةٌ، و«(تثنَوني)» أي: بالفوقيَّة وفتح النُّون الأولى وتحتيَّةٌ بعد الثَّانية (﴿لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ﴾ [هود: ٥] وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير عمرو بن دينارٍ، فيما وصله الطَّبريُّ من طريق عليِّ بن أبي طلحة: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) ﷺ في قوله تعالى: (﴿يَسْتَغْشُونَ﴾) أي: (يُغَطُّونَ رُؤُوسَهُمْ) قال الحافظ ابن حجرٍ: وتفسير التَّغشِّي[7] بالتَّغطية متَّفقٌ عليه، وتخصيص ذلك بالرَّأس يحتاج إلى توقيفٍ، وهو مقبول من ابن عبَّاسٍ.

١٦٨/٧

وقوله في قصَّة لوطٍ: (﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾) أي: (سَاءَ ظَنُّهُ/ بِقَوْمِهِ، ﴿وَضَاقَ بِهِمْ﴾ [هود: ٧٧]) أي: (بِأَضْيَافِهِ) فالضَّمير الأوَّل للقوم، والثَّاني للأضياف، فاختلف الضَّميران، والأكثرون على اتِّحادهما كما مرَّ قريبًا[8].

د٥/١٢٧ب

(١) في (م): «فتح».

(٢) قوله: «وفتح الأخرى من غير تحتيَّةٍ ... النُّون الأولى»، سقط من (د).

(٣) «تأويل»: ليس في (ص) و(م).

(٤) «وهو في «اليونينيَّة»»: سقط من (د) و(م).

(٥) في النُّسخ: «بالفوقيَّة»، وليس بصحيحٍ.

(٦) في هامش (ج) و(ل): قوله: «وهي قراءة الجمهور»: ولعلَّه سقط من قلمه: «و﴿يَثْنُونَ﴾؛ بفتح الياء التَّحتيَّة وضمِّ النُّون الأولى وفتح الثَّانية... فإنها بهذا الضبط هي قراءة الجمهور كما ذكر السمين».

(٧) في (د): «النسفيّ».

(٨) «قريبًا»: ليس في (د).

وقوله تعالى للوطٍ: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ (﴿بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ [هود: ٨١]) أي: (بِسَوَادٍ) وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاسٍ، وقال قتادة -فيما وصله عبد الرَّزَّاق-: بطائفةٍ من اللَّيل.

(﴿إِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]) ولغير أبي ذرٍّ: «وقال مجاهدٌ: أنيب»: (أَرْجِعُ) زاد في نسخةٍ: «إليه» وسقط لغير أبوي ذرٍّ والوقت «﴿إِلَيْهِ﴾» الأولى.

٢ - باب قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾

(باب قوله) جلَّ وعلا: (﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]) قبل خلق السَّموات والأرض، وعن ابن عبَّاسٍ: وكان الماء على متن الرِّيح.

٤٦٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ ﷿: أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ -وَقَالَ- يَدُ اللهِ مَلأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ -وَقَالَ- أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَبِيَدِهِ المِيزَانُ، يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ». ﴿ٱعْتَرَىٰكَ﴾ افْتَعَلْتَ، مِنْ عَرَوْتُهُ، أَيْ: أَصَبْتُهُ، وَمِنْهُ: يَعْرُوهُ، وَاعْتَرَانِي، ﴿ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ أَيْ: فِي مُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ، عَنِيدٌ وَعَنُودٌ وَعَانِدٌ وَاحِدٌ، هُوَ تَأْكِيدُ التَّجَبُّرِ، ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ وَاحِدُهُ شَاهِدٌ مِثْلُ صَاحِبٍ وَأَصْحَابٍ، ﴿ٱسْتَعْمَرَكُمْ﴾: جَعَلَكُمْ عُمَّارًا، أَعْمَرْتُهُ الدَّارَ، فَهِيَ عُمْرَى: جَعَلْتُهَا لَهُ، ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ وَأَنْكَرَهُمْ وَاسْتَنْكَرَهُمْ وَاحِدٌ، ﴿حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ كَأَنَّهُ فَعِيلٌ؛ مِنْ مَاجِدٍ، مَحْمُودٌ؛ مِنْ حَمِدَ، سِجِّيلٌ: الشَّدِيدُ الكَبِيرُ. سِجِّيلٌ وَسِجِّينٌ، وَاللَّامُ وَالنُّونُ أُخْتَانِ، وَقَالَ تَمِيمُ بْنُ مُقْبِلٍ:

وَرَجْلَةٍ يَضْرِبُونَ البَيْضَ ضَاحِيَةً ضَرْبًا تَوَاصَى بِهِ الأَبْطَالُ سِجِّينَا

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ، قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبد الرَّحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ) ولأبي ذرٍّ: «عن رسول الله» (ﷺ قَالَ: قَالَ اللهُ ﷿: أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ) بفتح الهمزة في الأولى وضمِّها في الثَّانية، وجزم الأوَّل بالأمر والثَّاني بالجواب[1] (وَقَالَ: يَدُ اللهِ مَلأَى)

(١) في هامش (ج): هو مذهبٌ كوفيٌّ مع تسامُح في التعبير -أي: بلام الأمر- وإلَّا فالأمرُ مبنيٌّ على ما يُجزَم به مضارعُه؛ وهو السكون هنا عند البصريِّين.

كنايةٌ عن خزائنه الَّتي لا تنفد بالعطاء، أي: (لَا يَغِيضُهَا) بفتح التَّحتيَّة وكسر[1] الغين وبالضَّاد المعجمتَين بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ، أي: لا ينقصها (نَفَقَةٌ سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ) بنصبهما على الظَّرفية، و«سحَّاء» بسينٍ وحاءٍ مشدَّدةٍ مهملتَين ممدودًا، يقال: سحَّ يسحُّ فهو ساحٍ وهي سحَّاء، وهي فَعْلاء لا «أَفْعل» لها كهَطْلاء، ويُروَى: «سَحًّا» بالتَّنوين[2] على المصدر، أي: دائمة الصَّبِّ والهطل بالعطاء، ووصفها بالامتلاء لكثرة منافعها، فجعلها كالعين الَّتي[3] لا يغيضها الاستقاء[4] ولا ينقصها الامتياح[5] قاله ابن الأثير. ولفظ «بيده» حكمُه حكمُ سائر المتشابهات تأويلًا وتفويضًا (وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ) أي: أخبروني[6] (مَا أَنْفَقَ) أي: الَّذي[7] أنفقه (مُنْذُ) بالنُّون، ولأبي ذَرٍّ: «مُذْ» (خَلَقَ السَّمَاءَ[8] وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ) بفتح التَّحتيَّة وكسر الغين وبالضَّاد المعجمتَين، لم ينقص (مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ وَبِيَدِهِ المِيزَانُ) كنايةٌ عن العدل بين الخلق (يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ) من باب مراعاة النَّظير، أي: يخفض من يشاء، ويرفع من يشاء، ويوسع الرِّزق على من يشاء، ويقتره على من يشاء.

وهذا الحديث أخرجه في «التَّوحيد» [ح: ٧٤١١، ٧٤١٩] والنَّسائيُّ في «التَّفسير» ببعضه.

(﴿ٱعۡتَرَىٰكَ﴾ [هود: ٥٤]) من باب (افْتَعَلْتَ) وفي رواية عن الكُشْميهَنيِّ أيضًا: «افتعلك» بكاف الخطاب من باب الافتعال، قال العينيُّ: والصَّواب أن يُقال: اعترى افتعل، فلا يحتاج لكاف الخطاب في الوزن (مِنْ عَرَوْتُهُ، أَيْ: أَصَبْتُهُ)/، قال الجوهريُّ: عروتُ الرَّجل أعروه عروًا؛ إذا ألممتَ به، وأتيتَه طالبًا، فهو معروٌّ، وفلانٌ تعروه الأضياف وتعتريه أي: تغشاه (وَمِنْهُ) أي: ومن هذا الأصل قولهم: فلانٌ (يَعْرُوهُ) أي: يصيبه (وَاعْتَرَانِي) أي: تغشَّاني.

د٥/١٢٨أ

---

(١) في (د): «وسكون»، ولا يصحُّ.

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «بالتَّنوين» كذا بخطِّه مقيَّدًا بالتَّنوين مع الهمز، وصوابه إسقاط الهمز؛ قال في «المصباح»: سَحَّ الماءُ سحًّا، من باب «قَتَلَ»: سالَ من فوق إلى أسفل. انتهى من خطِّ شيخنا ﵀.

(٣) «الَّتي»: ليس في (ص).

(٤) في (د): «الاستسقاء».

(٥) في (د): «الاستسياح» وهو تحريفٌ. وفي هامش (ج): بخطِّه: مَتَح الماءَ يمتحُه؛ إذا نزعَه.

(٦) «أي: أخبروني»: سقط من (د).

(٧) في (د): «ما».

(٨) في (د): «السماوات».

(﴿ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [هود: ٥٦] أَيْ: فِي مُلْكِهِ) بضمِّ الميم في الفرع، وفي «اليونينيَّة» بكسرها (وَسُلْطَانِهِ) فهو مالكٌ لها قادرٌ عليها، يصرفها على ما يريد بها، وهذا كلُّه من قوله: «﴿ٱعْتَرَىٰكَ﴾...» إلى هنا ثابتٌ في رواية الكُشْميهَنيِّ فقط[1].

(عَنِيدٌ) بالياء في قوله: ﴿وَٱتَّبَعُوٓاْ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [هود: ٦٩] (وَعَنُودٌ) بالواو (وَعَانِدٌ) بالألف (وَاحِدٌ[2]) قال أبو عبيدة: (هُوَ تَأْكِيدُ التَّجَبُّرِ) وقال غيره: هو من عَنَد عندًا وعنودًا؛ إذا طغى، والمعنى: عصوا مَن دعاهم إلى الإيمان، وأطاعوا من دعاهم إلى الكفران.

(﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [هود: ١٨]) قال أبو عبيدة: (وَاحِدُهُ: شَاهِدٌ؛ مِثْلُ: صَاحِبٍ وَأَصْحَابٍ) وهذا ثابتٌ هنا لأبي ذَرٍّ فقط، وسيأتي بعد إن شاء الله تعالى، والمراد بـ﴿ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ هنا: الملائكة والنَّبيُّون والمؤمنون، وعن قتادة/: الخلائق؛ وهو أعمُّ، وقيل: الجوارح. ١٦٩/٧

(﴿وَٱسْتَعْمَرَكُمْ﴾ [هود: ٦١]: جَعَلَكُمْ عُمَّارًا) يقال: (أَعْمَرْتُهُ الدَّارَ، فَهْيَ عُمْرَى) أي: (جَعَلْتُهَا لَهُ) ملكًا مدَّة عمره، وهذا تفسير أبي عبيدة، وقيل: ﴿ٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ أقدركم على عمارتها وأمركم[3] بها، وقوله: (﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]) قال أبو عبيدة: ﴿نَكِرَهُمْ[4]﴾ أي: الثُّلاثيُّ المجرَّد (وَأَنْكَرَهُمْ[5]) الثُّلاثي المزيد فيه (وَاسْتَنْكَرَهُمْ[6]) الَّذي هو[7] من باب: الاستفعال؛ كلُّها (وَاحِدٌ) في المعنى؛ وهو الإنكار، وذلك أنَّ[8] الخليل عليه الصلاة والسلام لمَّا جاءه الرُّسل -وهم جبريل ومَن معه من الملائكة- وجاء بعجلٍ مشويٍّ، ورأى أيديهم لا تصل إليه؛ أنكر ذلك، وخاف أن يريدوا به مكروهًا، فقالوا له[9]: لا تخف، إنَّا ملائكةٌ مرسلةٌ

(١) «فقط»: ليس في (د).
(٢) في هامش (ج) و(ل): سقط لفظ «واحد» من «الفرع المزي».
(٣) في (د): «وآثركم».
(٤) في (د): «نكره».
(٥) في (م): «أنكره».
(٦) في (م): «استنكره».
(٧) «هو»: ليس في (د) و(ص) و(م).
(٨) في (د): «بأنَّ».
(٩) «له»: ليس في (د).

بالعذاب إلى قوم لوطٍ عليه الصلاة والسلام، وإنَّما لم نمدَّ أيدينا إليه لأنَّا لا نأكل.

(﴿حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣] كَأَنَّهُ) أي: مجيدٌ على وزن: (فَعِيلٌ[1]، مِنْ) صيغة (مَاجِدٍ) والتَّعبير بـ«كأنَّ» فيه شيءٌ، فإنَّه بوزن: فعيل من غير شكٍّ، وقال القشيريُّ: قيل: هو بمعنى العظيم الرَّفيع القدر[2]، فهو فَعِيلٌ بمعنى: مَفْعُول، وقيل: معناه الجزيل العطاء، فهو فعيلٌ بمعنى: فَاعِل، و﴿حَمِيدٌ﴾ أي: (مَحْمُودٌ) لفعل[3] ما يُستَحقُّ به الحمدُ، ويوصل العبد إلى مراده، فلا يبعد أن يرزق الولد في إبَّان الكِبَر؛ وهو مأخوذٌ (مِنْ حَمِدَ) بفتح الحاء، وفي نسخةٍ: «حُمِدَ» بضمِّها مبنيًّا للمجهول[4]، فهو حامدٌ.

(سِجِّيلٌ) يريد قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢] قال أبو عبيدة: هو (الشَّدِيدُ الكَبِيرُ) بالموحَّدة، من الحجارة الصُّلبة، واستشكله السَّفاقسيُّ -كابن قتيبة-: بأنَّه لو كان معنى[5] السِّجيل: الشَّديد لَمَا دخلت عليه ﴿مِّن﴾/، وكان يُقال: حجارةً سجِّيلًا؛ لأنَّه لا يقال: حجارةٌ من شديدٍ، وأُجِيب باحتمال حذف الموصوف، أي: وأرسلنا عليهم حجارةً كائنة من شديدٍ كبيرٍ[6]، أي: من حجرٍ قويٍّ شديدٍ صُلْبٍ (سِجِّيلٌ) باللَّام (وَسِجِّينٌ) بالنُّون بمعنًى واحدٍ (وَاللَّامُ وَالنُّونُ أُخْتَانِ) من حيث إنَّهما من حروف الزَّوائد، وكلٌّ منهما يُقلَب عن الآخر.

د٥/١٢٨ب

(وَقَالَ تَمِيمُ بْنُ مُقْبِلٍ) العامريُّ العجلانيُّ الشَّاعر المخضرم ممَّا[7] يشهد لذلك: (وَرَجْلَةٍ) بفتح الرَّاء وسكون الجيم والجرِّ[8]، أي: ورُبَّ رَجْلَةٍ؛ جمع راجلٍ، خلاف الفارس (يَضْرِبُونَ

---

(١) في هامش (ج): فيه تغيير إعراب المتن.

(٢) في (ص): «القدير».

(٣) في (د): «يفعل».

(٤) في (د): «للمفعول».

(٥) في (د): «يعني».

(٦) في (د): «كثير».

(٧) في (د): «بما».

(٨) في هامش (ل): قوله: «والجرِّ...» إلى آخره: عبارة الكِرمانيِّ: وقيل: هو بالنَّصب، معطوفًا على ما قبلها، وهو قول الشَّاعر: «وإنَّ فينا صبوحًا»، ثمَّ قال: واعلم أنَّ البيت لا يدلُّ على أنَّ «سجِّيل»؛ باللام بمعنى: الشَّديد، ولا أنَّهما بمعنًى واحد، قال الصَّغانيُّ: هو تميم بن أُبَيٍّ -بضمِّ الهمزة وفتح الموحدة- ابن مقبل، وقال: والرِّواية: «عن عُرُض» بضمَّتين، بدل «ضاحية»، و«تواصيت» بدل «تواصى». وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

البَيْضَ) بفتح الموحَّدة في الفرع جمع بيضةٍ؛ وهي الخوذة[1]، أي: يضربون مواضع البيض؛ وهي الرُّؤوس، وفي نسخةٍ «البِيضَ» بكسر الموحَّدة؛ جمع أبيض؛ وهو السَّيف، أي: يضربون بالبيض على نزع الخافض (ضَاحِيَةً) بالضَّاد المعجمة، أي: في وقت الضَّحوة، أو ظاهرة[2] (ضَرْبًا تَوَاصَى) بحذف إحدى التَّاءين؛ إذ أصله: تتواصى (بِهِ الأَبْطَالُ) أي: الشُّجعان (سِجِّينَا) بكسر السِّين وتشديد الجيم وبالنُّون، أي: شديدًا.

٣- ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ إِلَى أَهْلِ مَدْيَنَ؛ لأَنَّ مَدْيَنَ بَلَدٌ، وَمِثْلُهُ ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ واسْأَلِ العِيرَ؛ يَعْنِي: أَهْلَ القَرْيَةِ وَالعِيرِ، ﴿وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾ يَقُولُ: لَمْ تَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ، وَيُقَالُ إِذَا لَمْ يَقْضِ الرَّجُلُ حَاجَتَهُ: ظَهَرْتَ بِحَاجَتِي، وَجَعَلْتَنِي ظِهْرِيًّا وَالظِّهْرِيُّ هَهُنَا: أَنْ تَأْخُذَ مَعَكَ دَابَّةً أَوْ وِعَاءً تَسْتَظْهِرُ بِهِ، ﴿أَرَاذِلُنَا﴾ سُقَاطُنَا، ﴿إِجْرَامِى﴾ هُوَ مَصْدَرٌ؛ مِنْ أَجْرَمْتُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: جَرَمْتُ، ﴿ٱلْفُلْكُ﴾ وَالفَلَكُ وَاحِدٌ؛ وَهْيَ السَّفِينَةُ وَالسُّفُنُ، ﴿مُجْرَىٰهَا﴾ مَدْفَعُهَا؛ وَهُوَ مَصْدَرُ: أَجْرَيْتُ وَأَرْسَيْتُ، حَبَسْتُ، وَيُقْرَأُ: (مَرْسَاهَا) مِنْ رَسَتْ هِيَ، وَ﴿مَجْرِىٰهَا﴾ مِنْ جَرَتْ هِيَ، وَ(مُجْرِيهَا) وَ(مُرْسِيهَا): مِنْ فُعِلَ بِهَا، الرَّاسِيَاتُ: ثَابِتَاتٌ.

باب[3] (﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [هود: ٨٤]) أي: وأرسلنا (إِلَى أَهْلِ مَدْيَنَ) أخاهم شعيبًا (لأَنَّ مَدْيَنَ بَلَدٌ) بناه مَدْين[4] فسُمِّيَ باسمه، فهو على حذف مضافٍ (وَمِثْلُهُ) في ذلك: (﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]) أي[5]: (واسْأَلِ العِيرَ؛ يَعْنِي: أَهْلَ القَرْيَةِ وَالعِيرِ) ولأبي ذرٍّ: «وأصحاب العير» وكان[6] أهل قرية شعيبٍ مطفِّفين، فأمرهم بالتَّوحيد أوَّلًا لأنه الأصل، ثمَّ أن يوفوا حقوق النَّاس ولا ينقصوهم.

(﴿وَرَآءَكُمْ ظِهْرِيًّا﴾ [هود: ٩٢]) يريد قول شعيبٍ لمَّا قال له قومه: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ [هود: ٩١]

---

(١) في هامش (ج): «الخُوذة» بالخاءِ والذَّال المعجمتين، قال في «القاموس»: بالضمِّ: المِغْفَرُ، الجمع «خُوَذٌ» كـ«غُرَف».

(٢) في (د): «ظاهره».

(٣) «باب»: ليس في (د).

(٤) «مَدْين»: ليس في (د) و(ص) و(م).

(٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: «أي: واسأل العير» كذا في خطِّه على الهامش مصححًا عليه، وزاد في هامش (ل): وسقطت لفظة «أي» من «الفرع المزِّيِّ».

(٦) في (د): «وكانوا».

﴿يَٰقَوۡمِ أَرَهۡطِيٓ أَعَزُّ عَلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَٱتَّخَذۡتُمُوهُ وَرَآءَكُمۡ ظِهۡرِيًّاۖ﴾ [هود: ٩٢] (يَقُولُ: لَمْ تَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ) أي: جعلتم أمر الله خلف ظهوركم[١]، تعظِّمون أمر رهطي وتتركون تعظيم الله تعالى، ولا تخافونه (وَيُقَالُ إِذَا لَمْ يَقْضِ الرَّجُلُ حَاجَتَهُ) أي: حاجة زيدٍ مثلًا (ظَهَرْتَ بِحَاجَتِي)[٢] ولأبي ذرٍّ: «لحاجتي» باللَّام بدل الموحَّدة، كأنَّه استخفَّ بها (وَجَعَلْتَنِي) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ[٣]: «وجعلني» بإسقاط الفوقيَّة (ظِهْرِيًّا) أي: خلف ظهرك (وَالظِّهْرِيُّ هَهُنَا: أَنْ تَأْخُذَ مَعَكَ دَابَّةً أَوْ وِعَاءً تَسْتَظْهِرُ بِهِ) عند الحاجة إن احتجت، لكنَّ هذا لا يصحُّ أن يفسَّر به ما[٤] في القرآن، فحذْفُه[٥] ههنا -كما لأبي ذرٍّ- أَوْجَهُ.

(﴿أَرَاذِلُنَا﴾) يريد قول قوم نوحٍ ﷺ: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود: ٢٧] أي: (سُقَاطُنَا[٦]) بضمِّ السِّين وتخفيف[٧] القاف وهو الَّذي في «اليونينيَّة»[٨] وفي بعضها: «سقَّاطنا» بتشديدها[٩]، وفي نسخةٍ: «أسقاطنا»[١٠] أي: أَخِسَّاؤنا، وهذا كُلُّه من قوله: «﴿وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ﴾...» إلى هنا ثابتٌ للكشميهنيِّ فقط، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «﴿أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗا﴾».

١٧٠/٧ / (﴿إِجۡرَامِي﴾) يريد قوله: ﴿قُلۡ إِنِ ٱفۡتَرَيۡتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجۡرَامِي﴾ [هود: ٣٥] (هُوَ مَصْدَرٌ مِنْ: أَجْرَمْتُ) بالهمزة د١٢٩/٥أ (وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ)/: من: (جَرَمْتُ) ثلاثيٌّ مجرَّدٌ، والمعنى: إن صحَّ أنِّي[١١] افتريته، فعليَّ وبالُ إجرامي، وحيث لم يصحَّ؛ فأنا بريءٌ من نسبة الافتراء إليَّ، و﴿أَمۡ﴾ في قوله: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ﴾ [هود: ٣٥] منقطعةٌ تفيد الإضراب عن النُّصح، فيكون نسبة الافتراء إلى نوحٍ، وذهب بعضهم إلى أنَّه

---

(١) زيد في (د): «لِمَ».

(٢) في هامش (ج): كذا بضبطه.

(٣) «عن الكشميهنيِّ»: ليس في (د).

(٤) «ما»: ليس في (ص).

(٥) في غير (د): «فحذف».

(٦) في (م): «أسقاطنا»، ولا يصحُّ.

(٧) في (د): «وتشديد».

(٨) «وهو الذي في اليونينيَّة»: سقط من (د) و(م). وهذا ثابت في هامش (ج).

(٩) في (د) و(م): «بتخفيفها».

(١٠) «وفي نسخةٍ أسقاطنا»: سقط من (د) و(م).

(١١) في (د): «أن»، ولا يصحُّ.

اعتراضٌ خوطب به النَّبيُّ ﷺ، وسقط لفظ «هو» الَّذي بعد ﴿إِجۡرَامِی﴾ لأبي ذرٍّ.

(﴿ٱلۡفُلۡكُ﴾) بضمِّ الفاء وسكون اللَّام (وَالفَلَكُ وَاحِدٌ) بفتحتَين، كذا في الفرع وأصله[1]، وفي نسخةٍ: «الفُلْك والفُلَك» بضمِّ الفاء فيهما، وإسكان اللَّام في الأوَّل وفتحها في الثَّاني، وفي نسخةٍ: «الفَلَك والفُلْك»[2] بفتحتَين في الأولى[3] وبضمٍّ ثمَّ سكونٍ في الثَّانية[4]، ورجَّحه السَّفاقسيُّ وقال: الأوَّل واحدٌ، والثَّاني: جمعٌ؛ مثل: أَسَد وأُسْد، وفي أخرى: «الفُلْك والفُلْك» بضمٍّ ثمَّ سكونٍ فيهما جميعًا، وصوَّبه القاضي عياضٌ، والمراد: أنَّ الجمع والواحد بلفظٍ واحدٍ وفي التَّنزيل، في المفرد: ﴿فِى ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ﴾ [يس: ٤١] وفي الجمع: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِى ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] (وَهْيَ السَّفِينَةُ) في الواحد (وَالسُّفُنُ) في الجمع، واللَّفظ وإن كان واحدًا لكنَّه مختلفٌ فيجب[5] التَّقدير، فضمَّة «فُلْك» للواحد كضمَّة قُفْل، وضمَّة «فُلْك» للجمع كضمَّة أُسْد.

(﴿مُجۡرَىٰهَا﴾) بضمِّ الميم يريد قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرۡكَبُواْ فِيهَا بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا﴾[6] [هود: ٤١] أي: (مَدْفَعُهَا) بفتح الميم[7]، وفي بعض النُّسخ[8]: «موقفها» بالواو والقاف والفاء، وعُزِيَ لرواية القابسيِّ، قال الحافظ ابن حجرٍ: وهو تصحيفٌ، لم أره في شيءٍ من النُّسخ، وهو فاسد المعنى (وَهْوَ) أي: مجراها[9] (مَصْدَرُ: أَجْرَيْتُ وَأَرْسَيْتُ) أي: (حَبَسْتُ، وَيُقْرَأُ) بالتَّحتيَّة، ولأبي ذرٍّ:

---

(١) «وأصله»: ليس في (د).

(٢) قوله: «بضمِّ الفاء فيهما... وفي نسخةٍ: الفَلَك والفُلْك» ليس في (م).

(٣) في (ب) و(س): «الأوَّل».

(٤) في (ب) و(س): «الثَّاني».

(٥) في غير (د) و(م): «بحسب».

(٦) زيد في (د): «﴿وَمُرۡسَىٰهَآ﴾».

(٧) في هامش (ج): «العَيني»: مِن «فُعل بها»؛ بصيغة المعلوم والمجهول، يرجع إلى القراءتين، ففي القراءة بفتح الميم بصيغة المعلوم، وفي القراءة بلفظ الفاعل بصيغة المجهول، وقال البرماويُّ: «من فعل بها» إشارة إلى أنَّه قُرِئَ: ﴿مُجۡرَىٰهَا﴾ و﴿وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ بضمِّ الميم، اسم فاعل أو اسم مفعول، وحينئذٍ فقوله: «من فعل بها» إمَّا مبنيٌّ للفاعل أو للمفعول؛ أي: مُجرًى بها. انتهى. الكِرمانيُّ: «مِن فعل بها» بصيغة المعروف وبلفظ المفعول؛ أي: مُجرًى بها، فـ«فُعِلَ» بلفظ المجهول.

(٨) في غير (د) و(م): «الأصول».

(٩) «أي: مجراها»: ليس في (د).

«وتُقرأ» بالفوقيَّة: (مَرْسَاهَا) بفتح الميم (مِنْ: رَسَتْ هِيَ) أي: السَّفينة، أي: ركدت واستقرَّت (وَ ﴿مَجْرِنهَا﴾) بفتح الميم (مِنْ: جَرَتْ[1] هِيَ) وفتح الميمين؛ وهي قراءة المطوّعيّ عن الأعمش (وَ) يُقرأ أيضًا: (مُجْرِيهَا وَمُرْسِيهَا) بضمِّ الميم وياءٍ ساكنةٍ فيهما بدل الألف مع كسر الرَّاء والسِّين؛ وهي قراءة الحسن، والمعنى[2]: اللهُ مجريها ومرسيها، وهي مأخوذةٌ (مِنْ: فُعِلَ بِهَا) بكسر ميم «مِن» وضمِّ فاء «فُعِل» مبنيًّا للمفعول، ولأبي ذرٍّ: «و(مُجْرِيهَا وَمُرْسِيهَا)[3]» بضمِّ الميمين، وهي قراءة الحِرْمِيَّين والبصريِّ والشَّامي وأبي بكرٍ، وقرأ حفصٌ والأخوان[4]: بفتح الميم في الأوَّل وضمِّها في الثَّاني، فالفتح من الثُّلاثيِّ والضَّمِّ من الرُّباعيِّ (الرَّاسِيَاتُ) ولأبي ذرٍّ: «﴿رَّاسِيَـٰتٍ﴾» (ثَابِتَاتٌ) يريد قوله تعالى في سورة سبأ: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣] وذكْره استطرادٌ[5] لذكر ﴿مُرْسَنهَا﴾.

٤ - باب قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَـٰدُ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ وَاحِدُ الأَشْهَادِ: شَاهِدٌ؛ مِثْلُ صَاحِبٍ وَأَصْحَابٍ

(باب قوله) عزَّ وجلَّ: (﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَـٰدُ هَـٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨])/ وسقط لأبي ذرٍ «﴿عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾...» إلى آخره، وقال: «الآيةَ» (وَاحِدُ الأَشْهَادِ) ولأبي ذرٍّ: «واحدةُ الأشهاد» (شَاهِدٌ) بتاء التَّأنيث في الفرع، والَّذي في «اليونينيَّة»: «واحدُهُ» بضمِّ الدَّال والهاء «شاهدٌ»[6] (مِثْلُ: صَاحِبٍ وَأَصْحَابٍ) وقد ثبت ذكر هذا بلفظ: «﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾ واحدها: شاهدٌ؛ مثل: صاحبٍ وأصحابٍ» في رواية أبي ذرٍّ في غير هذا الموضع قريبًا.

د٥/١٢٩ب

٤٦٨٥ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ وَهِشَامٌ قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ قَالَ: بَيْنَا ابْنُ عُمَرَ يَطُوفُ إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ -أَوْ قَالَ: يَا ابْنَ عُمَرَ- هل سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يُدْنَى الْمُؤْمِنُ مِنْ

(١) في (ص) و(م): «جريت».

(٢) زيد في (د): «أنَّ».

(٣) في (د): ﴿وَمُرْسَنهَآ﴾.

(٤) في هامش (ج) و(ل): الأخوان: حمزة والكسائيُّ.

(٥) في (د): «استطرادًا».

(٦) قوله: «بتاء التَّأنيث في الفرع، والَّذي في اليونينيَّة: واحدُهُ بضمِّ الدَّال والهاء شاهدٌ»، سقط من (د).

رَبِّهِ -وَقَالَ هِشَامٌ: يَدْنُو الْمُؤْمِنُ- حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ: تَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ يَقُولُ: أَعْرِفُ رَبِّ، يَقُولُ: أَعْرِفُ مَرَّتَيْنِ، فَيَقُولُ: سَتَرْتُهَا فِي الدُّنْيَا، وَأَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، ثُمَّ تُطْوَى صَحِيفَةُ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الآخَرُونَ أَوِ الكُفَّارُ؛ فَيُنَادَى عَلَى رُؤُوسِ الأَشْهَادِ: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾، وَقَالَ شَيْبَانُ: عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضمِّ الزَّاي مصغَّرًا قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو ابن أبي عَروبة (وَهِشَامٌ) هو ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ (قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ) بضمِّ الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الرَّاء آخره زايٌ أنَّه (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم (ابْنُ عُمَرَ) عبد الله (يَطُوفُ) بالكعبة (إِذْ عَرَضَ) له (رَجُلٌ) لم يُسمَّ (فَقَالَ) له: (يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَوْ قَالَ: يَا ابْنَ عُمَرَ) وسقط لأبي ذرٍّ لفظ «قال» (هل[1] سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّجْوَى؟) الَّتي تكون في القيامة بين الله تعالى وبين المؤمنين (فَقَالَ) ولأبي ذرٍّ: «قال»: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: يُدْنَى الْمُؤْمِنُ مِنْ رَبِّهِ) بضمِّ الياء وفتح النُّون من: «يُدنى» مبنيًّا للمفعول، أي: يقرب منه (وَقَالَ هِشَامٌ) الدَّستوائيُّ: (يَدْنُو الْمُؤْمِنُ) بفتح الياء وضمِّ النُّون، أي: يقرب من ربِّه (حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ) ربُّه (كَنَفَهُ) بنونٍ مفتوحةٍ، أي: جانبه، والدُّنوُّ والكنف مجازان، والمراد: السَّتر والرَّحمة (فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ) ولأبي ذرٍّ: «فيقرِّره» بنصب الرَّاء، يقول له: (تَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ يَقُولُ) العبد: (أَعْرِفُ رَبِّ، يَقُولُ/[2]: أَعْرِفُ مَرَّتَيْنِ[3]) بحذف أداة النِّداء من الأولى، وهي والمنادى في الثَّانية (فَيَقُولُ) الله جلَّ وعلا: (سَتَرْتُهَا) أي: عليك (فِي الدُّنْيَا، وَأَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، ثُمَّ تُطْوَى صَحِيفَةُ حَسَنَاتِهِ) بضمِّ المثنَّاة[4] الفوقيَّة وفتح الواو[5] مبنيًّا للمفعول من الطَّيِّ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «ثمَّ يُعطى» من الإعطاء مبنيًّا للمفعول «صحيفةَ[6]» نصبٌ على المفعوليَّة، أي: يُعطى هو صحيفةَ حسناته (وَأَمَّا الآخَرُونَ) بالمدِّ وفتح الخاء المعجمة (أو الكُفَّارُ) بالشَّكِّ

١٧١/٧

---

(١) «هل»: ليس في (ص).

(٢) «يقول»: ليس في (د) و(م).

(٣) «مرَّتين»: ليس في (د)، في هامش (ل): قوله: «...كذا؟ يقول: أعرف، يقول: ربِّ أعرفُ، مرَّتين» كذا بخطِّه، وفي هامش (ج) و(ل): سقطت «يقول» الثَّانية من «قلم المزِّيِّ»، ثابتة في غيره من الفروع المعتمدة.

(٤) في (ب) و(س): «التَّاء».

(٥) في (د): «الميم»، وهو غير صحيحٍ.

(٦) في (ص) و(م): «صحيفته».

من الرَّاوي (فَيُنَادَى) بالتَّحتيَّة وفتح الدَّال (عَلَى رُؤُوسِ الأَشْهَادِ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ) زاد أبو ذرٍّ: «﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾» [هود: ١٨] وهذا وعيدٌ شديدٌ.

(وَقَالَ شَيْبَانُ) بن عبد الرَّحمن النَّحوي مما وصله ابن مردويه: (عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا صَفْوَانُ) أي: عن[1] ابن عمر.

وهذا الحديث سبق في «المظالم» [ح: ٢٤٤١].

٥ - باب قوله ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِيَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾

﴿ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ العَوْنُ المُعِينُ، رَفَدْتُهُ: أَعَنْتُهُ، ﴿تَرْكَنُوٓا۟﴾ تَمِيلُوا، ﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾ فَهَلاَّ كَانَ، ﴿أُتْرِفُوا۟﴾ أُهْلِكُوا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ شَدِيدٌ وَصَوْتٌ ضَعِيفٌ.

(باب قوله) سبحانه وتعالى: (﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ﴾) ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾: خبرٌ مقدَّمٌ، و﴿أَخْذُ﴾: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والتَّقدير: ومثلُ ذلك الأخذِ -أي: أخذِ ربِّك[2] الأمم السَّالفة-/ أخذُ ربِّك[3]، و﴿إِذَآ﴾: ظرفٌ ناصبه المصدر قبله، والمسألة من باب التَّنازع، فإنَّ الأخذ يطلب القرى، و﴿أَخَذَ﴾ الفعل أيضًا يطلبها، فالمسألة من إعمال الثَّاني للحذف[4] من الأوَّل (﴿وَهِيَ ظَٰلِمَةٌ﴾) جملةٌ حاليَّةٌ (﴿إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]) وجيعٌ[5] صعبٌ على المأخوذ، وفيه تحذيرٌ عظيمٌ عن الظُّلم، كفرًا كان أو غيره، لغيره أو لنفسه[6]، ولكلِّ أهل قريةٍ ظالمةٍ.

د٥/١٣٠أ

(﴿ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [هود: ٩٩]) قال أبو عبيدة: (العَوْنُ المُعِينُ) بضمِّ الميم وكسر العين، فسَّر ﴿ٱلْمَرْفُودُ﴾ بالمعين، قال في «المصابيح»: وفيه نظرٌ، وقال البرماويُّ: والوجه: المُعَان، ثمَّ وجَّهه كالكِرمانيِّ: بأن يكون الفاعل فيه بمعنى المفعول، أو يكون من باب: ذي كذا، أي: عون ذي إعانةٍ، وفي نسخةٍ: «المُعَان» بالألف بدل المعين (رَفَدْتُهُ) أي: (أَعَنْتُهُ).

---

(١) «عن»: ليس في (د).

(٢) في (ب) و(س): «الله».

(٣) في هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، وعبارة «الدُّرِّ»: ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ خبر مقدَّم، ﴿أَخْذُ﴾ مبتدأ مؤخَّر، والتَّقدير: ومثلُ ذلك الأخذِ -أي: أخذِ اللهِ الأمم السَّالفة- أخذُ ربِّك.

(٤) في غير (ب) و(س) وهامش (ل) من نسخة: «المحذوف من الأولى».

(٥) في (ص): «وجميع»، وهو تحريفٌ.

(٦) في (د): «نفسه».

وقوله تعالى: ﴿وَلَا﴾ (﴿تَرْكَنُوٓاْ﴾) ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣] أي: لا (تَمِيلُوا) إليهم أدنى ميلٍ، فإنَّ الرُّكون هو الميل اليسير، كالتَّزيِّي بزيِّهم وتعظيم ذكرهم، أو لا ترضوا أعمالهم، روى عبد بن حميدٍ من طريق الرَّبيع بن أنسٍ: ﴿لَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ لا ترضوا أعمالهم، فمن استعان بظالمٍ؛ فكأنَّه قد[1] رضي بفعله، وإذا كان في الرُّكون إلى مَن وُجِدَ منه ما يُسمَّى ظلمًا هذا الوعيد الشَّديد، فما ظنُّك بالرُّكون إلى الموسومين بالظُّلم ثمَّ بالميل[2] إليهم كلَّ الميل، ثمَّ بالظُّلم نفسه[3] والانهماك فيه، أعاذنا الله من كلِّ مكروهٍ بمنِّه وكرمه.

(﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾ [هود: ١١٦]) أي: (فَهَلاَّ كَانَ) وهي في حرف ابن مسعودٍ، رواه عبد الرَّزَّاق، وسقط من «﴿تَرْكَنُوٓاْ﴾...» إلى هنا لأبي ذرٍّ.

(﴿أُتْرِفُواْ﴾ [هود: ١١٦]) أي: (أُهْلِكُوا) قال في «الفتح»: هو تفسيرٌ باللَّازم، أي: كان التَّرف سببًا لإهلاكهم.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ [هود: ١٠٦]) الزَّفير: صوتٌ (شَدِيدٌ، وَ) الشَّهيق: (صَوْتٌ ضَعِيفٌ) وقال في «الأنوار»: الزَّفير: إخراج النَّفَسِ، والشَّهيق: ردُّه، وسقط لأبي ذرٍّ قول ابن عبَّاس هذا... إلى آخره.

٤٦٨٦ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمِ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ؛ لَمْ يُفْلِتْهُ»، قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا[4] صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ) المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو[5] مُعَاوِيَةَ) محمَّد بن خازمٍ؛ بالخاء والزَّاي المعجمتَين بينهما ألفٌ وآخره ميمٌ، الضَّرير قال: (حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ) بضمِّ الموحَّدة وفتح الرَّاء في الأوَّل، وضمِّ الموحَّدة وسكون الرَّاء في الثَّاني، وهو جدُّ «بُرَيدٍ»، واسم

---

(١) «قد»: ليس في (د).

(٢) في (د): «الميل».

(٣) في (د): «ثمَّ الظُّلم لنفسه».

(٤) في (د): «أخبرنا».

(٥) «أبو»: سقط من (د).

أبيه: عبد الله بن أبي بردة (عَنْ) جدِّه (أَبِي بُرْدَةَ) عامرٍ (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيسٍ الأشعريِّ (رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللهَ لَيُمْلِي) اللَّام للتَّأكيد، و«يملي» أي: يمهل (لِلظَّالِمِ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ؛ لَمْ يُفْلِتْهُ) بضمِّ أوَّله، أي: لم يخلِّصه أبدًا، لكثرة ظلمه بالشِّرك، فإن كان مؤمنًا؛ لم يخلِّصه مدَّةً طويلةً بقدر جنايته (قَالَ) أي: أبو موسى: (ثُمَّ قَرَأَ) صلى الله عليه وسلم/: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ[1] رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢]) وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الأدب»، والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ في «التَّفسير»، وابن ماجه في «الفتن».

٥د/١٣٠ب

٦ - باب قوله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾

﴿وَزُلَفًا﴾: سَاعَاتٍ بَعْدَ سَاعَاتٍ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ المُزْدَلِفَةُ، الزُّلَفُ: مَنْزِلَةٌ بَعْدَ مَنْزِلَةٍ، وَأَمَّا زُلْفَى: فَمَصْدَرٌ مِنَ القُرْبَى، ازدَلَفُوا: اجْتَمَعُوا، أَزْلَفْنَا: جَمَعْنَا.

(باب قوله) تعالى: (﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾) المفروضة (﴿طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ﴾) ظرفٌ[2] لـ﴿أَقِمِ﴾ قال في «الدُّرِّ»: ويضعف أن يكون ظرفًا للصَّلاة، كأنَّه قيل: أقم الصَّلاة الواقعة في هذين الوقتين، والطَّرف وإن لم يكن ظرفًا لكنَّه لمَّا أُضيفَ إلى الظَّرف؛ أُعرب بإعرابه؛ كقوله: أتيت أوَّل النَّهار وآخرَه ونصفَ اللَّيل؛ بنصب هذه كلِّها على الظَّرف لمَّا أُضيفَت إليه وإن كانت ليست/ موضوعةً للظَّرفيَّة (﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾) نصبُ نسقٍ على ﴿طَرَفَىِ﴾ فينتصب على الظَّرف[3]؛ إذ المراد به: ساعات اللَّيل القريبة، أو على المفعول به نسقًا على الصَّلاة، واختلف في طرفي النَّهار وزلف اللَّيل؛ فقيل: الطَّرف الأوَّل الصُّبح، والثَّاني الظُّهر والعصر، والزُّلف المغرب والعشاء وقيل: الطَّرف الأوَّل، الصُّبح والثَّاني العصر، والزُّلف المغرب والعشاء[4] وليست الظُّهر في هذه الآية على هذا القول بل في غيرها، وقيل: الطَّرفان الصُّبح والمغرب، وقيل غير ذلك، وأحسنُها الأوَّل (﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾) أي: تكفِّرها (﴿ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤])

٧/١٧٢

---

(١) من هنا يبتدئُ السَّقط من (د). ويستمر إلى الصفحة ٤٦٣.

(٢) في هامش (ج) و(ل): قال في «الكشَّاف»: وانتصاب ﴿طَرَفَىِ ٱلنَّهَارِ﴾ على الظَّرف؛ لأنَّهما مضافان إلى الوقت؛ كقولك: أقمتُ عنده جميعَ النَّهار، وأتيتُهُ نصفَ النَّهار وآخرَهُ وأوَّلَهُ؛ بنصب هذا كلِّه على إعطاء المضاف حكم المضاف إليه؛ ونحوه: ﴿وَأَطْرَافَ ٱلنَّهَارِ﴾ [طه: ١٣٠]. «منه».

(٣) في (ج): فينتصب الظرف، وفي هامشخا: أي: على الظرف.

(٤) قوله: «وقيل: الطَّرف الأوَّل، الصُّبح والثَّاني العصر، والزُّلف المغرب والعشاء»، سقط من (ص).

عظةٌ لمن يتَّعظ إذا وعظ (﴿وَزُلَفًا﴾) بفتح اللَّام[1]، أي: (سَاعَاتٍ بَعْدَ سَاعَاتٍ) واحدتُها: زلفةٌ، أي: ساعةٌ ومنزلةٌ (وَمِنْهُ سُمِّيَتِ المُزْدَلِفَةُ) أي: لمجيء النَّاس إليها في ساعاتٍ من اللَّيل، أو لازدلافهم؛ يعني: لاقترابهم إلى الله، وحصول المنزلة لهم عنده فيها (الزُّلَفُ: مَنْزِلَةٌ بَعْدَ مَنْزِلَةٍ) فتكون بمعنى المنازل (وَأَمَّا زُلْفَى؛ فَمَصْدَرٌ مِنَ القُرْبَى) قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٢٥] (ازْدَلَفُوا) بالدَّال بعد الزَّاي[2]، أي: (اجْتَمَعُوا، أَزْلَفْنَا) أي: (جَمَعْنَا) قال تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] أي: جمعنا.

٤٦٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ قُبْلَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ قَالَ الرَّجُلُ: أَلِيَ هَذِهِ؟ قَالَ: «لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهَدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بن زُرَيْعٍ) مصغَّرًا، ولغير أبي[3] ذرٍّ: «هو ابن زُرَيعٍ» قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ) عبد الرَّحمن النَّهديُّ (عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله (رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا) هو أبو اليسر كعبُ بن عمرٍو، وقيل: نبهان التَّمَّار، وقيل: عمرو بن غزيَّة (أَصَابَ مِنَ امْرَأَةٍ) من الأنصار؛ كما عند ابن مردويه (قُبْلَةً، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ) وعند مسلمٍ وأصحاب «السُّنن» من طريق سِمَاك بن حربٍ عن إبراهيم النَّخعيِّ عن علقمة والأسود عن ابن مسعودٍ: «جاء رجلٌ إلى النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إنِّي وجدت امرأةً في بستانٍ ففعلت بها كلَّ شيءٍ، غيرَ أنِّي لم أجامعها، قبَّلتها ولزمتها، فافعل بي ما شئت» (فَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ) صلى الله عليه وسلم، والفاء عاطفةٌ على مقدَّرٍ، أي: فذكر له، فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصلَّى الرَّجل مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ كما في حديث أنسٍ فأنزل الله: (﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]: قَالَ الرَّجُلُ: أَلِيَ هَذِهِ؟) بفتح الهمزة للاستفهام، أي: أهذه الآية بأنَّ صلاتي مذهبةٌ لمعصيتي مختصَّةٌ بي أو عامَّةٌ للنَّاس كلِّهم؟ (قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (لِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي)

---

(١) في هامش (ل): وفي «اليونينيَّة»: بضمِّ لام ﴿وَزُلُفًا﴾. انتهى وهي قراءة أبي جعفر.

(٢) في (ص): «بالزَّاي بعد الدَّال»، ولا يصحُّ.

(٣) في (ص): «ولأبي»، وليس بصحيحٍ.

واستنبط ابن المنذر منه: أنَّه لا حدَّ على مَن وُجد مع أجنبيَّةٍ في لحافٍ واحدٍ، وفيه عدم الحدِّ في القُبْلة ونحوها، وسقوط التَّعزير عمَّن أتى شيئًا منها وجاء تائبًا نادمًا.

وهذا الحديث قد سبق في «باب الصَّلاة كفَّارةٌ» من[1] «المواقيت» من «كتاب الصَّلاة» [ح:٥٢٦].

﴿١٢﴾ سورة يُوسُفَ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَالَ فُضَيْلٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿مُتْكًا﴾ الأُتْرُجُّ، قَالَ فُضَيْلٌ: الأُتْرُجُّ بِالحَبَشِيَّةِ: مُتْكًا، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: مُتْكًا: كُلُّ شَيْءٍ قُطِعَ بِالسِّكِّينِ، وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿لَذُو عِلْمٍ﴾: عَامِلٌ بِمَا عَلِمَ، وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: ﴿صُوَاعَ﴾: مَكُّوكُ الفَارِسِيِّ الَّذِي يَلْتَقِي طَرَفَاهُ، كَانَتْ تَشْرَبُ بِهِ الأَعَاجِمُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿تُفَنِّدُونِ﴾: تُجَهِّلُونِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: غَيَابَةٌ: كُلُّ شَيْءٍ غَيَّبَ عَنْكَ شَيْئًا فَهْوَ غَيَابَةٌ، وَالجُبُّ: الرَّكِيَّةُ الَّتِي لَمْ تُطْوَ، ﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ بِمُصَدِّقٍ، ﴿أَشُدَّهُۥ﴾ قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ فِي النُّقْصَانِ، يُقَالُ: بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغُوا أَشُدَّهُمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَاحِدُهَا شَدٌّ، وَالمُتَّكَأُ: مَا اتَّكَأْتَ عَلَيْهِ لِشَرَابٍ أَوْ لِحَدِيثٍ أَوْ لِطَعَامٍ، وَأَبْطَلَ الَّذِي قَالَ: الأُتْرُجُّ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ العَرَبِ الأُتْرُجُّ، فَلَمَّا احْتُجَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ المُتَّكَأُ مِنْ نَمَارِقَ؛ فَرُّوا إِلَى شَرٍّ مِنْهُ، فَقَالُوا: إِنَّمَا هُوَ المُتْكُ: سَاكِنَةَ التَّاءِ، وَإِنَّمَا المُتْكُ: طَرَفُ البَظْرِ، وَمِنْ ذَلِكَ قِيلَ لَهَا مَتْكَاءُ وَابْنُ المَتْكَاءِ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ أُتْرُجٌّ؛ فَإِنَّهُ بَعْدَ المُتَّكَإِ، ﴿شَغَفَهَا﴾ يُقَالُ: بَلَغَ إِلَى شِغَافِهَا؛ وَهْوَ غِلَافُ قَلْبِهَا، وَأَمَّا (شَعَفَهَا)؛ فَمِنَ المَشْعُوفِ، ﴿أَصْبُ﴾: أَمِيلُ، ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ مَا لَا تَأْوِيلَ لَهُ، وَالضِّغْثُ: مِلْءُ اليَدِ مِنْ حَشِيشٍ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَمِنْهُ ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ لَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ وَاحِدُهَا: ضِغْثٌ، ﴿نَمِيرُ﴾ مِنَ المِيرَةِ، ﴿وَنَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ﴾: مَا يَحْمِلُ بَعِيرٌ، ﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ﴾ ضَمَّ إِلَيْهِ، السِّقَايَةُ: مِكْيَالٌ، ﴿ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾ يَئِسُوا، ﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ مَعْنَاه الرَّجَاءُ، ﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾: اعْتَرَفُوا نَجِيًّا، وَالجَمِيعُ أَنْجِيَةٌ يَتَنَاجَوْنَ، الوَاحِدُ نَجِيٌّ، وَالِاثْنَانِ وَالجَمِيعُ نَجِيٌّ وَأَنْجِيَةٌ، تفتأ: لَا تَزَالُ، ﴿حَرَضًا﴾: مُحْرَضًا، يُذِيبُكَ الهَمُّ، (تَحَسَّسُوا): تَخَبَّرُوا، مزجاة: قَلِيلَةٌ، ﴿غَٰشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾: عَامَّةٌ مُجَلِّلَةٌ.

(سورة يُوسُفَ) عليه الصَّلاة والسَّلام مكِّيَّةٌ؛ وهي مئةٌ وإحدى عشرة آيةً (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم) كذا لأبي ذرٍّ، وسقطت لغيره.

---

(١) في (ص): «في».

(وَقَالَ فُضَيْلٌ) بضمِّ الفاء وفتح المعجمة، ابن عياض بن موسى الزَّاهد، المتوفَّى بمكَّة سنة سبعٍ وثمانين ومئةٍ، ممَّا وصله ابن المنذر ومسدَّد في «مسنده» (عَنْ حُصَيْنٍ) بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، ابن عبد الرَّحمن السُّلميِّ (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبرٍ المفسِّر: ﴿مُتْكًا﴾ بضمِّ الميم وسكون الفوقية وتنوين الكاف من غير همزٍ، وهي قراءة ابن عبَّاسٍ وابن عمر ومجاهدٍ وقتادة والجحدريِّ: (الأُتْرُجُّ) بضمِّ الهمزة وسكون الفوقيَّة وضمِّ الرَّاء وتشديد الجيم، ولأبي ذَرٍّ: «الأترنج» بزيادة نونٍ بعد الرَّاء وتخفيف الجيم، لغتان، وأنشدوا:

فَأَهْدَتْ متكَةً لِبَنِي أبيها تخبُّ بها العَثَمْثَمَةُ[1] الوَقاحُ

والعَثَمْثمة من النُّوق: الشَّديدة، والذَّكر: عثمثم، والعَثَمْثَم: الأسد، والوَقَاح: بالواو المفتوحة والقاف، النَّاقة الصُّلبة (قَالَ فُضَيْلٌ) هو ابن عياضٍ، فيما وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق يحيى بن يمانٍ عنه/: (الأُتْرُجُّ) أي: بتشديد الجيم، وسقط لأبي ذَرٍّ «قال فضيلٌ: الأترجُّ»[2] (بـ)ـاللُّغة (الحَبَشِيَّةِ مُتْكًا) بضمِّ الميم وسكون التَّاء وتنوين الكاف من غير همزٍ. ١٧٣/٧

(وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان، ممَّا وصله في «مسنده» (عَنْ رَجُلٍ) لم يُسَمَّ (عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿مُتْكًا﴾) بسكون التَّاء من غير همزٍ كالسَّابق: (كُلُّ شَيْءٍ) ولأبي ذَرٍّ: «(قال: كلُّ شيءٍ» (قُطِعَ بِالسِّكِّينِ) كالأترجِّ وغيره من الفواكه، وأنشدوا[3]:

نَشْرَبُ الإثمَ بالصُّواع جهارًا ونرى المُتْكَ بيننا مُستعارا

قيل: وهو[4] من: مَتَك؛ بمعنى: بتك الشَّيء، أي: قطعه، فعلى هذا يحتمل أن تكون الميم بدلًا من الباء، وهو بدلٌ مطَّردٌ في لغة قومٍ، ويحتمل أن تكون مادَّة أخرى وافقت هذه.

(وَقَالَ قَتَادَةُ) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ﴾[5] ﴿لَذُو عِلْمٍ﴾ [يوسف: ٦٨] وزاد أبو ذَرٍّ «﴿لِّمَا عَلَّمْنَٰهُ﴾»

---

(١) في هامش (ج): «العَثَمْثَمة» الأسد والجمَل الشديد الطويل، وهي بهاء «قاموس».

(٢) في هامش (ج) و(ل): قال الزَّمخشريُّ بعد أن ذكر النِّسوة: وكانت أهدت أترجَّة على ناقة، فكأنَّها الأترجَّة الَّتي ذكرها أبو داود في «سننه»: أنَّها شُقَّت بنصفين وحُمِلا كالعدلين. انتهى. وقال العينيُّ: وكانت زليخا أهدت ليوسف أترجَّة على ناقة... إلى آخره، كذا قال، ولا أدري من أين أخذ قوله: «وكانت زليخا».

(٣) إلى هنا ينتهي السقط من (د).

(٤) في (د): «وهي».

(٥) «﴿وَإِنَّهُ﴾»: ليس في (د).

أي: (عَامِلٌ بِمَا عَلِمَ) وصله ابن أبي حاتمٍ، والضَّمير في ﴿وَإِنَّهُۥ﴾ ليعقوب، كما يرشد إليه قوله: ﴿إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ [يوسف: ٦٨].

(وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ) فيما رواه ابن منده وابن مردويه، ولأبي ذرٍّ: «سعيد بن جبيرٍ»: (صُوَاعٌ) ولأبي ذرٍّ: «﴿صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾»: (مَكُّوكُ الفَارِسِيِّ) بفتح الميم وتشديد الكاف الأولى مضمومةً، مكيالٌ معروفٌ لأهل العراق؛ وهو (الَّذِي يَلْتَقِي طَرَفَاهُ، كَانَتْ تَشْرَبُ بِهِ الأَعَاجِمُ) وكان من فضَّةٍ، وزاد ابن إسحاق: مرصَّعًا بالجواهر، كان يُسقَى به الملِك، ثمَّ جُعِل صاعًا يُكال به.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) في قوله: ﴿لَوْلَآ أَن﴾ (﴿تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤]) أي: (تُجَهِّلُونِ) وقال الضَّحَّاك: تهرِّمون فتقولون: شيخٌ كبيرٌ قد ذهب عقله، وعند ابن مردويه عن ابن عبَّاسٍ في قوله: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٩٤] لمَّا خرجت العير؛ هاجت ريحٌ فأتت يعقوبَ بريحِ يوسف، فقال: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَآ أَن تُفَنِّدُونِ﴾ قال: لولا أن[1] تسفِّهون، قال: فوجد ريحه من مسيرة ثلاثة أيَّامٍ.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾ [يوسف: ١٠] (غَيَابَةٌ) بالرَّفع: (كُلُّ شَيْءٍ) مبتدأٌ، وفي نسخةٍ: «غيابةٍ» بالجرِّ والَّذي في «اليونينيَّة»: «غيابةٌ» بالرَّفع وبالفتح[2]: (غَيَّبَ عَنْكَ شَيْئًا) في محلِّ جرٍّ صفةٌ لشيءٍ[3]، و«شيئًا»: مفعولُ غيَّب (فَهْوَ غَيَابَةٌ) خبر المبتدأ، والمبتدأ إذا تضمَّن معنى الشَّرط؛ تدخل الفاء في خبره (وَالجُبُّ) بالجيم: (الرَّكِيَّةُ الَّتِي لَمْ تُطْوَ) قاله أبو عبيدة، وسُمِّي به[4] لكونه محفورًا في جبوب[5] الأرض، أي: ما غَلُظ منها، والغَيَابة: قال الهرويُّ: شِبْهُ طاقٍ في البئر فويق الماء، يُغيِّب ما فيه عن[6] العيون، وقال الكلبيُّ: تكون في قعر الجبِّ؛ لأنَّ أسفله واسعٌ ورأسه ضيِّقٌ، فلا يكاد النَّاظر يرى ما في جوانبه، والألف واللَّام في «الجُبُّ» للعهد، فقيل: هو جبُّ بيت المقدس، وقيل: بأرض الأُردن، وقيل: على ثلاثة فراسخَ من منزل يعقوب.

---

(١) «أن»: ليس في (د).

(٢) قوله: «الَّذي في اليونينيَّة: غيابةٌ بالرَّفع وبالفتح»، سقط من (د) و(م).

(٣) «صفةٌ لشيءٍ»: سقط من (م).

(٤) في (د): «بذلك».

(٥) في (د): «جنوب» وهو تصحيفٌ.

(٦) في (ب) و(س): «من».

وقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ﴾ (﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]) أي: (بِمُصَدِّقٍ) لسوء ظنِّك بنا.

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ﴾ (﴿أَشُدَّهُۥ﴾ [يوسف: ٢٢]) أي: (قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ فِي النُّقْصَانِ) وهو ما بين الثَّلاثين والأربعين، وقيل: سنُّ الشَّباب، ومبدؤه[1] قبل بلوغ الحلم (يُقَالُ: بَلَغَ أَشُدَّهُ، وَبَلَغُوا أَشُدَّهُمْ) أي: فيكون «أشدَّ» في المفرد والجمع بلفظٍ واحدٍ (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَاحِدُهَا) أي: الأشدُّ (شَدٌّ) بفتح الشِّين من غير همزةٍ[2]، وهو قول سيبويهِ والكسائيِّ.

(وَالمُتَّكَأُ)[3]/ بتشديد الفوقيَّة، وبعد الكاف همزةٌ على قراءة الجمهور، اسم مفعولٍ: (مَا اتَّكَأْتَ عَلَيْهِ لِشَرَابٍ أَوْ لِحَدِيثٍ أَوْ لِطَعَامٍ) أي: لأجل شرابٍ... إلى آخره (وَأَبْطَلَ) قول (الَّذِي قَالَ): إنَّ[4] المتَّكأ هو (الأُتْرُجُّ) بتشديد الجيم للإدغام، ولأبي ذرٍّ: «الأترنج» بالنُّون للفكِّ[5] (وَلَيْسَ فِي كَلَامِ العَرَبِ الأُتْرُجُّ) أي: ليس مفسَّرًا في كلامهم به، وهذا أخذه من كلام أبي عبيدة، ولفظه: وزعم قومٌ أنَّه التُّرُنج[6]؛ وهذا أبطل[7] باطلٍ في الأرض. انتهى. وتعقب بما في «المحكم» حيث قال: المتَّكأ: الأترنج، ونقله الجوهريُّ في «صحاحه» عن الأخفش، وقال أبو حنيفة الدِّينوريُّ: بالضَّمِّ[8]: الأُترنج، وبالفتح: السَّوسن، وعن أبي عليٍّ القاليِّ وابن فارسٍ في «مجمله»[9] نحوه، وعند عبد بن حميدٍ: أنَّ ابن عبَّاسٍ كان يقرأ: مُتْكًا، مخفَّفةً، ويقول: هو الأترجُّ (فَلَمَّا احْتُجَّ عَلَيْهِمْ) بضمِّ التاء[10]، أي: على القائلين بأنَّه

د٥/١٣١أ

(١) في (د): «ومبتدؤه».

(٢) في (د): «همز».

(٣) في هامش (ل): اتَّكأ: جلَس متَّكِئًا، وفي التَّنزيل: ﴿وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ﴾ [الزخرف: ٣٤] أي: يجلسون، وقال: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾ [يوسف: ٣١] أي: مَجْلِسًا يُجلَس عليه، قال ابن الأثير: والعامَّة لا تعرف الاتِّكاء إلا الميل في القعود معتمدًا على أحد الشِّقين، وهو يُستعمَل في المعنَيين جميعًا، يقال: اتَّكأ؛ إذا أسند ظهره أو جنبه إلى شيء معتمدًا عليه، وكلُّ مَن اعتمد على شيء؛ فقد اتَّكأ عليه. «مصباح».

(٤) «إنَّ»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): فيه نظر، إذ لا مِثلَان حينئذٍ.

(٦) في (م): «الأترنج»، وهو لغةٌ.

(٧) في هامش (د): أي: أتى بقول باطلٍ مَن قال: إنَّ المتَّكأ بمعنى: الأترنج.

(٨) في هامش (ج): أي: المُتَّكأ.

(٩) في (م): «محكمه»، وهو تحريفٌ.

(١٠) «بضمِّ التَّاء»: ليست في (د) و(م).

الأترجُّ[١]، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فيما احْتُجَّ» بالمثنَّاة التَّحتيَّة بدل اللَّام (بِأَنَّهُ) ولأبي ذرٍّ: «بأنَّ» (المُتَّكَأُ) بالتَّشديد والهمزة (مِنْ نَمَارِقَ)[٢] يعني: وسائد (فَرُّوا إِلَى شَرٍّ مِنْهُ، فَقَالُوا) بالفاء/، ولأبي ذرٍّ: «وقالوا» (إِنَّمَا هُوَ المُتْكُ[٣] سَاكِنَةَ التَّاءِ) مخفَّفةً، و«ساكنةَ»: [٤] نصب[٥] (وَإِنَّمَا المُتْكُ) المخفَّف: (طَرَفُ البَظْرِ) بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة؛ وهو موضع الختان من المرأة[٦] (وَمِنْ ذَلِكَ) اللَّفظ (قِيلَ لَهَا) أي: للمرأة: (مَتْكَاءُ، وَابْنُ المَتْكَاءِ) بفتح الميم والتَّخفيف والمدِّ فيهما؛ وهي الَّتي لم تُختَن، ويقال[٧]: البظراء[٨] أيضًا (فَإِنْ كَانَ ثَمَّ) بفتح المثلَّثة، أي: هناك (أُتْرُجٌّ) بتشديد الجيم (فَإِنَّهُ) كان (بَعْدَ المُتَّكَإِ) وقيل: «المُتَّكأ» طعامٌ يُحَزُّ حَزًّا، وقال ابن عبَّاسٍ وسعيد بن جبيرٍ والحسن وقتادة ومجاهدٌ: ﴿مُتَّكَـًٔا﴾ طعامًا[٩]، سمَّاه متَّكأً[١٠] لأنَّ أهل الطعام إذا جلسوا يتَّكئون على الوسائد، فسُمِّي الطَّعام متَّكأً على الاستعارة، وقيل: ﴿مُتَّكَـًٔا﴾[١١] طعامٌ يحتاج إلى أن يقطع بالسِّكين؛ لأنَّه متى كان كذلك؛ احتاج الإنسان إلى أن يتَّكئ[١٢] عليه عند القطع، وقد عُلِم ممَّا مرَّ أنَّ المُتْك المخفَّف يكون بمعنى: الأترجِّ[١٣] وطرف البَظْر، وأنَّ المشدَّدة: ما يُتَّكَأُ عليه[١٤] من وسادةٍ، وحينئذٍ فلا تعارض بين النَّقلين كما لا يخفى، وكان الأَولى سياق قوله: «والمتَّكأ:

١٧٤/٧

---

(١) في (د): «الأترنج».

(٢) في (د) و(م): «النَّمارق».

(٣) في هامش (د): أي: بضمِّ الميم وسكون المثنَّاة.

(٤) زيد في (ص): «أي للمرأة»، وهو سبق نظرٍ.

(٥) في (د) و(م): «منصوب».

(٦) قوله: «بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة؛ وهو موضع الختان من المرأة»، سقط من (د)، وزيد فيها: «المتكأ».

(٧) زيد في (ب): «أي للمرأة».

(٨) في (د) و(م): «للبظر»، وفي (ب): «البظر».

(٩) في (د): «طعامٌ».

(١٠) «سمَّاه متكأ»: ليس في (د).

(١١) في (ب) و(س): «المتكأ».

(١٢) في هامش (ج): كذا بخطِّه.

(١٣) في (م): «الأترنج».

(١٤) زيد في (د): «عند القطع».

ما اتَّكأت عليه» عَقِبَ قوله: «متَّكأ: كلُّ[1] شيءٍ قُطِع بالسِّكين» ويشبه أن يكون من ناسخٍ؛ كغيره ممَّا يقع غيرَ مرتَّبٍ.

وقوله: ﴿قَدْ﴾ (﴿شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠] يُقَالُ: بَلَغ إِلَى شِغَافِهَا) قال السَّفاقسيُّ: بكسر الشِّين المعجمة، ضبطه المحدِّثون في كتب اللُّغة بفتحها، وسقط لفظ «إلى» لأبي ذرٍّ، وثبت له «بلغ»[2] (وَهْوَ غِلَافُ قَلْبِهَا) وهو جلدةٌ رقيقةٌ، وزاد القاضي كغيره: حتَّى وصل إلى فؤادها حبًّا، وقال غيره: أحاط بقلبها مثل إحاطة الشِّغاف بالقلب؛ يعني: أنَّ اشتغالها بحبِّه صار حجابًا بينها وبين كلِّ ماسوى هذه المحبَّة، فلا يخطر ببالها سواه (وَأَمَّا (﴿شَعَفَهَا﴾)) بالعين المهملة/؛ وهي قراءة الحسن وابن محيصن (فَمِنَ المَشْعُوفِ) وهو الَّذي أحرق قلبَه الحبُّ؛ وهو من شعف البعير إذا هَنأه، أي: طلاه بالقطران فأحرقه، وقد كشف أبو عبيدٍ[3] عن هذا المعنى فقال: الشَّعف، بالمهملة: إحراق الحبِّ القلبَ مع لذَّةٍ يجدها؛ كما أنَّ البعير إذا طُلِيَ بالقطران بلغ منه مثل ذلك، ثمَّ يسترجع إليه[4].

د٥/١٣١ب

وقوله: (﴿أَصْبُ﴾) ﴿إِلَيْهِنَّ﴾ [يوسف: ٣٣] أي: (أَمِيلُ) إلى إجابتهنَّ، زاد أبو ذرٍّ: «(صَبَا: مَالَ)».

وقوله: (﴿أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ﴾ [يوسف: ٤٤]) هي: (مَا لَا تَأْوِيلَ لَهُ) وقال قتادة فيما رواه عبد الرَّزَّاق: هي الأحلام الكاذبة، وسقط لأبي ذرٍّ «﴿أَحْلَٰمٍ﴾»[5] (وَالضِّغْثُ) بكسر الضَّاد وسكون الغين المعجمتين، وسقط الواو من قوله: «والضِّغث» لأبي ذرٍّ[6] (مِلْءُ اليَدِ مِنْ حَشِيشٍ وَمَا أَشْبَهَهُ) جنسًا واحدًا أو أجناسًا مختلطةً، وخصَّه في «الكشَّاف» بما جُمِع من أخلاط النَّبات، فقال: وأصل الأضغاث ما جُمِع من أخلاط النَّبات وحُزِمَ[7]، فاستعيرت لذلك، أي: استُعيرَت الأضغاث للتَّخاليط والأباطيل، والجامعُ: الاختلاطُ من غير تمييزٍ بين جيِّدٍ

---

(١) «كلُّ»: ليس في (د).

(٢) قوله: «وسقط لفظ: إلى لأبي ذرٍّ، وثبت له: بلغ»، سقط من (د).

(٣) في (ب): «عبيدة» وهو تحريفٌ.

(٤) في هامش (ج): يعني: لاستلذاذه.

(٥) «وسقط لأبي ذرٍّ: أحلام»: سقط من (د).

(٦) قوله: «وسقط الواو من قوله: والضِّغث لأبي ذرٍّ»، سقط من (د).

(٧) في (م): «وجزم»، وهو تصحيفٌ.

ورديء، والإضافة في ﴿أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖ﴾ بمعنى «مِن»، التَّقدير: أضغاثٌ من أحلامٍ (وَمِنْهُ: ﴿وَخُذۡ بِيَدِكَ ضِغۡثٗا﴾ [ص: ٤٤]) ممَّا هو ملء الكفِّ من الحشيش؛ وهو من جنسٍ واحدٍ، رُوِيَ: أنَّه أخذ عثكالًا من نخلةٍ (لَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَضۡغَٰثُ أَحۡلَٰمٖ﴾ [يوسف: ٤٤]) الَّذي هو بمعنى: لا تأويلَ له (وَاحِدُهَا) أي: الأضغاث: (ضِغْثٌ).

وقوله: (﴿نَمِيرُ﴾) يريد قوله: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ وَنَمِيرُ أَهۡلَنَا﴾ [يوسف: ٦٥] (مِنَ المِيرَةِ) بكسر الميم؛ وهي الطَّعام، أي: نجلب إلى أهلينا[1] الطَّعام (﴿وَنَزۡدَادُ كَيۡلَ بَعِيرٖ﴾) أي: (مَا يَحْمِلُ بَعِيرٌ) بسبب حضور أخينا؛ لأنَّه كان يكيل لكلِّ رجلٍ حملَ بعيرٍ، وقال مجاهدٌ -فيما رواه الفريابيُّ من طريق ابن أبي نَجيحٍ عنه-: ﴿كَيۡلَ بَعِيرٖ﴾ أي: كيل حمارٍ، وأيَّده ابن خالويه: بأنَّ إخوة يوسف كانوا بأرض كنعان ولم يكن بها إبل[2]، وقال ابن عادلٍ: وكونه البعير المعروف أصحُّ، وقوله: (﴿ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ﴾ [يوسف: ٦٩]) أي: (ضَمَّ إِلَيْهِ) أخاه بنيامين إلى[3] الطَّعام أو إلى المنزل، رُوِيَ: أنَّه أجلس كلَّ اثنين على مائدةٍ، فبقي بنيامين وحده، فقال: لو كان أخي يوسف حيًّا لأُجلِسْتُ[4] معه؟ فقال يوسف: بقي أخوكم وحيدًا، فأجلَسَه معه على مائدته[5] وجعل يؤاكله، فلما كان اللَّيل؛ أمر أن ينزل كلَّ اثنين منهم بيتًا، وقال: هذا لا ثاني له آخذه معي، فآواه إليه.

(السِّقَايَةُ) يريد قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمۡ جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ [يوسف: ٧٠]: (مِكْيَالٌ) إناءٌ كان يوسف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام يشرب به، فجعله[6] مكيالًا؛ لئلَّا يكتالوا بغيره فيظلموا.

قوله: ﴿فَلَمَّا﴾ (﴿ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ﴾ [يوسف: ٨٠]) أي: (يَئِسُوا) من يوسف وإجابته إيَّاهم، وزيادة السِّين/ والتَّاء للمبالغة. ١٧٥/٧

---

(١) في (د): «أهلنا».

(٢) في (ص): «يكن بل» ولا يصحُّ.

(٣) في غير (د): «على».

(٤) في (د) و(م): «جلست».

(٥) في (م): «المائدة»، وفي (د): «فأجلسه على المائدة».

(٦) في (د): «يشرب منه فجعلوه مكيالًا».

قوله: (﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧] مَعْنَاه الرَّجَاءُ) و﴿رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾ تعالى بفتح الرَّاء: رحمته وتنفيسه، وعن قتادة: من فضل الله، وقيل: من فرج الله.

وقوله: (﴿خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]) أي (اعْتَرَفُوا) وللكشميهنيِّ: «اعتزلوا» (نجيًّا) وهو الصَّواب، أي: انفردوا وليس معهم أخوهم[1]، أو خلا بعضهم إلى[2] بعض يتشاورون ولا يخالطهم غيرهم/، و﴿نَجِيًّا﴾ حالٌ من فاعل ﴿خَلَصُواْ﴾ والنَّجيُّ: يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث د٥/١٣٢أ (وَالجميعُ: أَنْجِيَةٌ) بالهمز[3] (يَتَنَاجَوْنَ، الوَاحِدُ: نَجِيٌّ، والاِثْنَانِ وَالجميعُ: نجيٌّ) إمَّا لأنَّ النَّجيَّ «فعيل» بمعنى «مُفاعِل» كالعشير والخليط؛ بمعنى: المخالط والمعاشر؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢] أي: مناجيًا، وهذا في الاستعمال يفرد مطلقًا، يقال: هم خليطك وعشيرك، أي: مخالطوك ومعاشروك، وإمَّا لأنَّه صفةٌ على «فَعِيل» بمنزلة: صَدِيق، وبابه يوحَّد؛ لأنَّه بمنزلة المصادر، كالصَّهيل والوخيد[4]، وإمَّا لأنَّه مصدرٌ؛ بمعنى: التَّناجي؛ كما قيل: النَّجوى بمعناه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧] وحينئذٍ فيكون فيه التَّأويلات المذكورة في «عَدَل» وبابه (وَ) قد يُجمَع فيقال: (أَنْجِيَةٌ) بالهمزة[5] كما مرَّ، قال:

إنِّي إذا ما القَومُ كانُوا أَنْجِيَةْ

وقال لبيد:

وشَهِدتُ أنجيَةَ الأفاقةِ عاليًا   كَعْبي وأردافُ المُلُوكِ شهودُ

وكان من حقِّه إذا جعل وصفًا؛ أن يُجمَع[6] على «أفعلاء» كغنيٍّ وأغنياء وشقيٍّ وأشقياء، وقال البغويُّ: النَّجيُّ يصلح للجماعة كما قال ههنا، وللواحد كما قال: ﴿وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢] وإنَّما جاز للواحد والجمع؛ لأنَّه مصدرٌ جُعِل نعتًا كالعدل، ومثله: النَّجوى يكون اسمًا

---

(١) في (د): «أخوة».

(٢) في غير (ب) و(س): «عن».

(٣) في هامش (ج) و(ل): قوله: «بالهمز»؛ أي: في أوَّله لا كما يتوهم أن الهمزة على الياء.

(٤) في (د): «والوحيد»، وهو تصحيفٌ.

(٥) في (د): «بالهمز».

(٦) في (ب): «يُجعل».

ومصدرًا، قال تعالى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧] أي: متناجون[١] وقال: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المجادلة: ٧] وقال في المصدر: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [المجادلة: ١٠] قال في «المفاتح»[٢]: وأحسنُ الوجوه أن يُقال: إنَّهم تمحَّضوا تناجيًا؛ لأنَّ مَن كمَّل حصول أمرٍ من الأمور فيه وُصِفَ بأنَّه صار عين ذلك الشَّيء، فلما أخذوا في التَّناجي إلى غاية الحدِّ[٣]؛ صاروا كأنَّهم في أنفسهم نفس التَّناجي وحقيقته، وسقط من قوله: «﴿ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾ يئسوا...» إلى آخره في رواية أبي ذرٍّ عن الحَمُّويي، وثبت له عن الكُشْميهَنيِّ[٤] والمُستملي.

قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ﴾[٥] (تفتأ) بالألف صورة الهمزة، ولأبي ذرٍّ: «﴿تَفْتَؤُا۟﴾» بالواو؛ وهو جواب القسم على حذف «لا» وهي ناقصةٌ؛ بمعنى: (لَا تَزَالُ) ومنه قول الشَّاعر:

تَاللهِ[٦] تبقى[٧] على الأيَّامِ ذو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ[٨] بـه الظَّيَّـانُ[٩] والآسُ

أي: لا يبقى، وقوله:

فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعدًا ... .

ويدلُّ على حذفها: أنَّه لو كان مثبتًا؛ لاقترن بلام الابتداء ونون التَّوكيد عند البصريِّين، أو بأحدهما عند الكوفيِّين، وتقول: واللهِ أحبُّك، تريد: لا أحبُّك، وهو من التَّورية، فإنَّ كثيرًا من النَّاس يتبادر ذهنه إلى إثبات المحبَّة.

وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَكُونَ﴾ (﴿حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]) أي: (مُحْرَضًا) بضمِّ الميم وفتح الرَّاء (يُذِيبُكَ الهَمُّ) والمعنى لا تزال تذكر يوسف بالحزن والبكاء عليه حتَّى تموت من الهمِّ، والحرضُ في

---

(١) في (ص) و(م): «متناجين».

(٢) في (د): «المفتاح»، وليس بصحيحٍ.

(٣) في (ب) و(س): «الجدِّ».

(٤) في (د): «وثبت للكشميهنيِّ».

(٥) «﴿تَٱللَّهِ﴾»: ليست في (ص).

(٦) في (ب): «لله».

(٧) في (ب) و(س): «يبقى».

(٨) في هامش (ج): «المُشْمَخِرُّ» الجبل العالي «قاموس».

(٩) في (د) و(م): «العينان» وليس بصحيحٍ.

الأصل: مصدرٌ؛ ولذلك لا يثنّى[1] ولا يُجمَع، تقول: هو حرضٌ، وهما/ حرضٌ[2]، وهم حرضٌ، وهي حرضٌ، وهنَّ حرضٌ[3]. د٥/١٣٢ب

(تحَسَّسُوا) يريد قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيَّ[4] ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ﴾ [يوسف: ٨٧] أي: (تَخَبَّرُوا) خبرًا من أخبار يوسف وأخيه، والتَّحسُّس: طلب الشَّيء بالحاسَّة.

(مُزجَاةٌ) بالرَّفع لأبي ذرٍّ، ولغيره: «﴿مُّزۡجَىٰةٖ﴾» بالجرِّ حكاية قولهِ: ﴿وَجِئۡنَا بِبِضَٰعَةٖ مُّزۡجَىٰةٖ﴾ [يوسف: ٨٨] أي: (قَلِيلَةٌ) بالرفع لأبي ذر، ولغيره: «قليلةٍ» بالجر، وقيل: رديئة.

وقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوٓاْ أَن تَأۡتِيَهُمۡ﴾ (﴿غَٰشِيَةٞ مِّنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٧]) أي: عقوبة (عَامَّةٌ مُجَلِّلَةٌ) بفتح الجيم وكسر اللَّام الأولى مشدَّدةً؛ من جلَّل الشَّيء؛ إذا عمَّه، صفةٌ لـ﴿غَٰشِيَةٞ﴾[5].

١ - باب قوله: ﴿وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ مِن قَبۡلُ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ﴾

(باب قوله) جلَّ وعلا خطابًا ليوسف عليه الصلاة والسلام: (﴿وَيُتِمُّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكَ﴾) بالنُّبوَّة أو بسعادة الدَّارين (﴿وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعۡقُوبَ﴾) سائر بنيه بالنُّبوَّة، وكرَّر ﴿عَلَىٰٓ﴾ ليمكنَ العطفُ على الضَّمير المجرور (﴿كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيۡكَ﴾) جدِّك وجدِّ أبيك بالرِّسالة (﴿مِن قَبۡلُ﴾) أي: من قبلك (﴿إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ﴾ [يوسف: ٦]) بدلٌ من ﴿أَبَوَيۡكَ﴾ أو عطف بيانٍ، وقيل: إتمام النِّعمة على إبراهيم بالخُلَّة، وعلى إسحاق بإخراج يعقوب والأسباط من صُلبه، وسقط لأبي ذرٍّ/ «﴿إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ﴾» وقال بعد قوله: ﴿مِن قَبۡلُ﴾[6]: «الآية». ١٧٦/٧

٤٦٨٨ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الكَرِيمُ بْنُ الكَرِيمِ بْنِ الكَرِيمِ بْنِ الكَرِيمِ يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ».

(١) في (ص): «يؤنَّث».

(٢) «وهما حرضٌ»: مثبتٌ من (د).

(٣) قوله: «﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ بالألف صورة الهمزة، ولأبي ذرٍّ... وهم حرضٌ، وهي حرضٌ، وهنَّ حرضٌ»، جاء في (ص) سابقًا بعد قوله: «التاء للمبالغة»، وليس بصحيحٍ.

(٤) «﴿يَٰبَنِيَّ﴾»: ليس في (د).

(٥) في (م): «الغاشية».

(٦) قوله: «وسقط لأبي ذرٍّ: ﴿إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ﴾ وقال بعد قوله: ﴿مِن قَبۡلُ﴾»، سقط من (د).

وبه قال: (قَالَ[١]: حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسنَديُّ، وفي الفرع كأصله[٢]: «وقال: حدَّثنا عبد الله بن محمَّد[٣]» بواو العطف قبل «قال»، وعند خلف في «الأطراف» كما نبَّه عليه في «الفتح»: «وقال عبد الله» قال الحافظ ابن حجرٍ: والأوَّل أولى، أي: لأنَّ الثَّاني يقتضي المذاكرة لا التَّحديث، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) بن عبد الوارث التَّنوريُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللهُ[٤] عَنْهُما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: الكَرِيمُ بْنُ الكَرِيمِ بْنِ الكَرِيمِ بْنِ الكَرِيمِ يُوسُفُ) رفعٌ، خبرُ المبتدأ[٥]؛ وهو قوله: «الكريمُ» (بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) وقد جمع يوسف عليه الصلاة والسلام مكارم الأخلاق، مع شرف النُّبوَّة، وكونه ابنًا لثلاثة أنبياء، وقد وقع قوله: «الكريم ابن الكريم...» إلى آخره موزونًا مقفًّى[٦]، وهو لا ينافي قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩] إذ لم يقع هذا منه ﷺ قصدًا، وسقط «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ، وسقط له «﴿إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ[٧]﴾» [يوسف: ٦] وقال بعد قوله: ﴿مِن قَبْلُ﴾: «الآيةَ».

وسبق الحديث عند المؤلِّف في «كتاب[٨] الأنبياء» [ح: ٣٣٨٢].

٢ - باب قوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾

(باب قوله) جلَّ وعزَّ: (﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ﴾) قيل: هم[٩] يهوذا وروبيل وشمعون ولاوي وربالون[١٠] ويشجر ودنية ودانٍ ونفتالي[١١] وجاد وآشر[١٢]، والسَّبعة الأوَّلون كانوا مَن

---

(١) «قال»: مثبتٌ من (ج) و(ص). وفي هامش (ج): «قال» كذا هذه سقطت، وسقطت من خطِّ الشارح.

(٢) «كأصله»: ليس من (د).

(٣) «عبد الله بن محمَّد»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٤) زيد في (د): «تعالى».

(٥) في (ص) و(م): «مبتدأ».

(٦) «مقفًّى»: ليس في (د).

(٧) في (د): «إسحاق وإبراهيم».

(٨) في غير (د) و(م): «باب».

(٩) في هامش (ج): السُّهيليُّ: ولم أقيِّدها كما أحبُّ، وعندهم فيها تخليط كبيرٌ واضطراب، فتركتُها.

(١٠) في هامش (ج): بخطِّه: «وزبالون وتشخر ونفتالي» في تفسير الخطيب: «زبلون» قال البقاعيُّ: بزاي وموحَّدة.

(١١) في هامش (ج): قوله: «ونَفْتالي» قال البقاعيُّ: بنون مفتوحة وفاء ساكنة ومثنَّاة فوقيَّة ولام بعدها ياء «خطيب».

(١٢) هناك خلاف واسع في طريقة كتابة أسمائهم في الكتب والمصادر التاريخية وكتب التفسير.

لَيَا بنتِ خالة يعقوب، والأربعة الآخرون من سريَّتين: زُلْفة/ وبَلْهة، فلمَّا تُوفِّيت ليا تزوَّج أختها راحيل، فولدت له: بنيامين[1] ويوسف، ولم يقم دليلٌ على نبوَّة إخوة يوسف، وذكر بعضهم: أنَّه أُوحِي إليهم بعد ذلك، ولم يذكر لذلك مستندًا سوى قوله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦] وهذا لا ينهض[2] أن يكون دليلًا؛ لأن بطون بني إسرائيل يقال لهم: الأسباط، كما يقال للعرب: قبائل، وللعجم: شعوب، ففيه أنَّه تعالى أَوحى إلى الأنبياء من أسباط بني إسرائيل، فذكرهم إجمالًا لأنهم كثيرون، ولكن لم يقم دليلٌ على أعيان هؤلاء أنَّهم أُوحِي إليهم، بل ظاهر ما في هذه السُّورة من أحوالهم وأفعالهم يدلُّ على أنَّهم لم يكونوا أنبياء على ما[3] لا يخفى[4]، أي: في قصصهم وحديثهم (﴿ءَايَـٰتٌ﴾) علاماتٌ ودلائل على قدرة الله وحكمته في كلِّ شيءٍ، ولأبي ذرٍّ: «﴿ءَايَةٌ﴾» بالتَّوحيد على إرادة الجنس؛ وهي قراءة ابن كثيرٍ (﴿لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]) عن قصَّتهم أو على[5] نبوَّة محمَّدٍ ﷺ، وثبت لفظ: «باب قوله» لأبي ذرٍّ عن المُستملي، وسقط لغيره.

٤٦٨٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَكْرَمُ؟ قَالَ: «أَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاهُمْ»، قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «فَأَكْرَمُ النَّاسِ: يُوسُفُ نَبِيُّ اللهِ ابْنُ نَبِيِّ اللهِ ابْنِ نَبِيِّ اللهِ ابْنِ خَلِيلِ اللهِ»، قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «فَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِي؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَخِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الإِسْلَامِ إِذَا فَقِهُوا». تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدٌ) هو ابن سلامٍ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ) بفتح العين وسكون الموحَّدة وبعد الدَّال المفتوحة هاءُ تأنيثٍ، ابن سليمان[6] (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا؛ وهو العمريُّ، ولغير أبي ذرٍّ: «عبد الله» بفتح العين[7] (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) كيسان

---

(١) في هامش (ج): «بنيامن» تفسيره بالعربيَّة: شدَّاد «سهيلي».

(٢) في (م): «يلزم».

(٣) في (م): «كما».

(٤) قوله: «ولم يقم دليلٌ على نبوَّة إخوة يوسف... لم يكونوا أنبياء على ما لا يخفى»، سقط من (د).

(٥) في (د): «عن».

(٦) في هامش (ل): قوله: «سليمان» كذا في «الفتح»، وعبارة «التَّقريب»: عبدة بن سليمان الكلابيُّ.

(٧) «ولغير أبي ذرٍّ: عبد الله؛ بفتح العين»: سقط من (د).

المقبُريِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَيُّ النَّاسِ أَكْرَمُ؟ قَالَ: أَكْرَمُهُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاهُمْ) قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] (قَالُوا لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: فَأَكْرَمُ النَّاسِ يُوسُفُ نَبِيُّ اللهِ ابْنُ نَبِيِّ اللهِ ابْنِ نَبِيِّ اللهِ[1] ابْنِ خَلِيلِ اللهِ) فضيلةٌ خاصَّةٌ بيوسف عليه الصلاة والسلام لم يشركه فيها أحدٌ، ولا يلزم من ذلك أن يكون أفضل من غيره مطلقًا (قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: فَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ) أي: عن أصول العرب الَّتي يُنسَبُون[2] إليها ويتفاخرون بها (تَسْأَلُونِي؟) ولأبي ذرٍّ: «تسألونني» بنونين (قَالُوا: نَعَمْ) وإنَّما جعل الأنساب[3] معادن لِمَا فيها من الاستعدادات المتفاوتة، فمنها قابلةٌ لفيض الله تعالى على مراتب المعدنيَّات، ومنها غير قابلةٍ له، وشبَّههم بالمعادن لأنَّها أوعيةٌ للعلوم؛ كما أنَّ المعادن أوعيةٌ للجواهر (قَالَ: فَخِيَارُكُمْ فِي الجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الإِسْلَامِ إِذَا فَقُهُوا) بضمِّ القاف، ولأبي ذرٍّ: «فقِهوا» بكسرها، فالوضيعُ العالم خيرٌ من الشَّريف الجاهل؛ ولذا قيَّد بقوله: «إذا فقهوا» (تَابَعَهُ) أي: تابع عبدة[4] (أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين العمريِّ، وهذه المتابعة وصلها المؤلِّف في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٥٣].

٣ - بابُ قولِه: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ سَوَّلَتْ: زَيَّنَتْ

١٧٧/٧ (بابُ قولِه) تعالى: (﴿قَالَ﴾) أي: يعقوب لبَنِيْه: (﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾)/ قبل هذه الجملة جملةٌ محذوفةٌ تقديرها[5]: لم يأكله الذِّئب بل سوَّلت (﴿لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾) في شأنه (﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]) مبتدأٌ حُذِف خبره، أي: صبرٌ جميلٌ أَمْثَلُ بي، أو خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه، أي: أمري صبرٌ جميلٌ، ورُوِيَ مرفوعًا: «الصَّبر الجميل هو الَّذي لا شكوى فيه، فمَن بَثَّ لم يصبر»، ويدلُّ له: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] ودلَّ قوله: ﴿جَمِيلٌ﴾ على أنَّ الصَّبر قسمان: جميلٌ؛ وهو أن يعرف أنَّ مُنزِل ذلك البلاء هو الله تعالى المالك الَّذي لا اعتراض

---

(١) في هامش (ج): وأمَّا إخوته فليسوا بأنبياء؛ كما تقدَّم بذلك فيما تقدَّم، تبعًا للحافظ ابن كثير وابن تيميَّة وغيرهما، ممَّا نقله الجلال السيوطيُّ في «حاوي الفتاوى».

(٢) في (د): «ينتسبون».

(٣) في (د): «الإنسان».

(٤) في (م): «عبيدة»، وهو تحريفٌ.

(٥) في غير (ب) و(س): «تقديره».

عليه في تصرُّفه/، فيستغرق قلبه في هذا المقام، ويكون مانعًا له من الشِّكاية، وغير الجميل: هو الصَّبر لسائر الأغراض لا لأجل الرِّضا بقضاء الله سبحانه، وثبت قوله: «﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾» لأبي ذرٍّ، وقوله: «باب» ولفظ[1] «قوله» له عن المُستملي، وسقط لغيره (﴿سَوَّلَتْ﴾) أي: (زَيَّنَتْ) وسهَّلت، قاله ابن عبَّاس. د٥/١٣٣ب

٤٦٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: وَحَدَّثَنَا الحَجَّاجُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الأَيْلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ المُسَيَّبِ وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللهُ، كُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً؛ فَسَيُبَرِّئُكِ اللهُ، وَإِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ؛ فَاسْتَغْفِرِي اللهَ، وَتُوبِي إِلَيْهِ»، قُلْتُ: إِنِّي وَاللهِ لَا أَجِدُ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ وَأَنْزَلَ اللهُ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ العَشْرَ الآيَاتِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) الأويسيُّ قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ الزُّهريُّ، وسقط «ابن سعدٍ» لأبي ذرٍّ (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (قَالَ) المؤلِّف: (وَحَدَّثَنَا الحَجَّاجُ) بن منهالٍ السُّلميُّ الأنماطيُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ) بضمِّ النُّون مصغَّرًا لنمرِ الحيوان المشهور، قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الأَيْلِيُّ) بفتح الهمزة وسكون التَّحتيَّة (قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ) ابن شهابٍ يقول: (سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام (وَسَعِيدَ بْنَ المُسَيَّبِ) بفتح التَّحتيَّة وقد تُكسَر (وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ) اللَّيثيُّ (وَعُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ) بضمِّ العين في الأوَّل، ابن عُتبة بن مسعودٍ، أحدُ الفقهاء السَّبعة (عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ) ﵂ (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ) مِسْطحٌ وحمنةُ وحسَّان وعبد الله بن أُبيٍّ وزيدُ بن رفاعة وغيرهم (مَا قَالُوا) من أبلغ ما يكون من الافتراء والكذب، وسقط لأبي ذرٍّ «ما قالوا» (فَبَرَّأَهَا اللهُ) تعالى من ذلك بما أنزله في سورة النُّور، قال الزُّهريُّ: (كُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الحَدِيثِ) أي: بعضًا منه، ولا يضرُّ عدم التَّعيين إذ كلُّ ثقةٍ حافظٌ (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) لعائشة بعد أن أفاض النَّاس في قول أصحاب الإفك؛ كما بُسِطَ في غير ما موضعٍ كـ«باب تعديل النِّساء بعضهنَّ بعضًا» [ح:٢٦٦١]

(١) «ولفظ»: ليس في (د).

وعقب غزوة أنمار [ح: ٤١٤١] (إِنْ كُنْتِ بَرِيئَةً) ممَّا نُسِب إليكِ (فَسَيُبَرِّئُكِ اللهُ) تعالى منه (وَإِنْ كُنْتِ أَلْمَمْتِ بِذَنْبٍ) أي: أتيتِه من غير عادةٍ (فَاسْتَغْفِرِي اللهَ[1]، وَتُوبِي إِلَيْهِ) منه[2]، قالت عائشة: (قُلْتُ: إِنِّي وَاللهِ لَا أَجِدُ مَثَلًا) وفي «الشَّهادات» [ح: ٢٦٦١]: «لا أجد لي ولكم مثلًا» (إِلَّا أَبَا يُوسُفَ) يعقوب عليه الصلاة والسلام إذ قال: (﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]) وكأنَّها[3] من شدَّة كربها لم تتذكَّر[4] اسم يعقوب (وَأَنْزَلَ اللهُ) عزَّ وجلَّ: (﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡ﴾ [النور: ١١] العَشْرَ الآيَاتِ) من سورة النُّور[5]، وسقط لغير أبي[6] ذرٍّ «﴿عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡ﴾».

٤٦٩١ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَسْرُوقُ بْنُ الأَجْدَعِ قَالَ: حَدَّثَتْنِي أُمُّ رُومَانَ -وَهْيَ أُمُّ عَائِشَةَ- قَالَتْ: بَيْنَا أَنَا وَعَائِشَةُ أَخَذَتْهَا الحُمَّى؛ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَعَلَّ فِي حَدِيثٍ تُحُدِّثَ» قَالَتْ: نَعَمْ، وَقَعَدَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَيَعْقُوبَ وَبَنِيهِ، ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إسماعيل المنقريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضَّاح اليشكريُّ (عَنْ حُصَيْنٍ) بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتَين/، ابنُ عبد الرَّحمن السُّلميُّ (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة أنَّه (قال: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَسْرُوقُ بْنُ الأَجْدَعِ) بالجيم والدَّال والعين المهملتَين (قَالَ: حَدَّثَتْنِي) بالإفراد أيضًا (أُمُّ رُومَانَ)[7] بضمِّ الرَّاء وتُفتَح، بنتُ عامرِ بن عويمر بن عبد شمسٍ، قال الحافظ أبو نُعيمٍ: بقيتُ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم دهرًا طويلًا، وفيه تأييدٌ لتصريحه بسماع مسروقَ منها، فيكون الحديث متَّصلًا، وأمَّا قول ابن سعدٍ: إنَّها تُوفِّيت سنة ستٍّ ونزل

د٥/١٣٤أ

---

(١) زيد في (د): «تعالى».

(٢) في هامش (ج) و(ل): زاد في «الشَّهادات» وغيرها: «فإنَّ العبد إذا اعترف بذنبه ثمَّ تاب؛ تاب الله عليه»، فلمَّا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالته؛ قلص دمعي حتَّى ما أُحِسُّ منه قطرةً، وقلتُ لأبي: أَجِب عنِّي رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: واللهِ ما أدري ما أقولُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم، قالت: وأنا جاريةٌ حديثةُ السِّنِّ لا أقرأُ كثيرًا من القرآن، فقلت: إنِّي والله لقد علمتُ أنَّكم سمعتم ما تَحدَّث به النَّاس، وقرَّ في أنفسكم، وصَدَّقتم به، ولئن قلتُ لكم: إنِّي بريئة -والله يعلم إنِّي لَبريئة-؛ لا تصدِّقوني بذلك، ولئن اعترفتُ لكم بأمرٍ -والله يعلم إنِّي لبريئة-؛ لَتُصدِقُنِّي، كذا بهامش نسخة المؤلِّف.

(٣) في (ص): «أنَّها».

(٤) في (ص): «تذكر».

(٥) في هامش (ج): هذه النُّكتة تُنافيها الرواية الآية.

(٦) في (د): «وسقط لأبي»، وليس بصحيح.

(٧) في هامش (ج) و(ل): قيل: اسمها زينب، وقيل: دعد، وقيل: وعلة، وقيل: عميرة. «تقريب» وغيره.

النَّبيُّ ﷺ قبرها، وقول الخطيب: إنَّ مسروقًا لم يسمع منها؛ فقال الحافظ ابن حجرٍ: الرَّاجح: أنَّ مستند قائل ذلك إنَّما هو ما رُوِي عن عليِّ بن زيد بن جدعان -وهو ضعيفٌ-: أنَّ أمَّ رُومان ماتت سنة ستٍّ، وقد نبَّه البخاريُّ في تاريخَيه[1]: «الأوسط» و«الصَّغير» على أنَّها روايةٌ ضعيفةٌ، فقال في «فضل مَن مات في خلافة عثمان» [ح: ٣٨٩٤]: قال عليُّ بن زيدٍ عن القاسم: ماتت أمُّ رُومان في زمن النَّبيِّ ﷺ سنة ستٍّ، قال البخاريُّ: وفيه نظرٌ، وحديث مسروق أَسْنَدُ، أي: أصحُّ إسنادًا، وقد جزم إبراهيم الحربيُّ[2]/: بأنَّ مسروقًا إنَّما سمع من أمِّ رُومان في خلافة عمر، فقد ظهر أنَّ الَّذي وقع في «الصَّحيح» هو الصَّواب (-وَهْيَ أُمُّ عَائِشَةَ-) ﵄[3] (قَالَتْ: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا وَعَائِشَةُ أَخَذَتْهَا الحُمَّى) في «أحاديث الأنبياء»[4] [ح:٣٣٨٨] «بينا أنا مع عائشة جالسةٌ؛ إذ ولجت علينا امرأةٌ من الأنصار وهي تقول: فَعَل الله بفلانٍ، وفَعَل بفلانٍ، قالت: فقلت: لِمَ؟ قالت: إنَّه نَمَى، ذِكْرَ الحديث، فقالت عائشة: أيُّ حديثٍ؟ فأخبَرَتْها، قالت: فسمعه أبو بكرٍ ﵁ ورسولُ الله ﷺ؟ قالت: نعم، فخرَّتْ مغشيًّا عليها، فما أفاقت إلَّا وعليها حمًّى بنافضٍ» (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَعَلَّ) الَّذي حصل لها (فِي حَدِيثٍ) أي: من أجل حديثٍ (تُحُدِّثَ) به في حقِّها؛ وهو حديث الإفك، و«تُحُدِّث»: بضمِّ أوَّله مبنيًّا للمفعول (قَالَتْ) أمُّ رُومان: (نَعَمْ، وَقَعَدَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَيَعْقُوبَ وَبَنِيهِ ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]) أي: صفتي كصفة يعقوب ﵇ حيث صبر صبرًا جميلًا وقال: ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾ وسقط قوله: «﴿بَلْ[5] سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾...» إلى «﴿جَمِيلٌ﴾» لغير أبي ذرٍّ.

٤ - باب قوله: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: «هَيْتَ لَكَ» بِالحَوْرَانِيَّةِ: هَلُمَّ، وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: تَعَالَهْ.

(باب قوله) ﷿: (﴿وَرَاوَدَتْهُ﴾) امرأة العزيز[6] (﴿الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾) بمصر (﴿عَن نَّفْسِهِ﴾)/، وذلك أنَّه كان في غاية الجمال والبهاء والكمال، فدعاها ذلك إلى أن طلبت منه برفقٍ ولينٍ

(١) في غير (ب) و(س): «تاريخه».

(٢) زيد في غير (د) و(م): «الحافظ».

(٣) في (د): «عنها».

(٤) في هامش (ل): سقطت من قلم الشَّارح هنا، وهي موجودة في «أحاديث الأنبياء».

(٥) في (م): «باب»، وهو تحريفٌ.

(٦) في هامش (ج): قيل: اسمه قطفير، وقيل: الريَّان.

قولٍ أنْ يواقعها، والمراودة: المصدر، والرِّيادة: طلب النِّكاح، يقال: راود فلانٌ جاريته على[1] نفسها، وراودته هي عن نفسه؛ إذا حاول كلُّ واحدٍ[2] منهما الوطء، وتعدَّى هنا بـ﴿عَن﴾ لأنَّه ضُمِّن معنى خادعَتْه، أي: خادعتْه عن نفسه، والمفاعلة هنا من واحدٍ؛ نحو: داويت المريض، ويحتمل أن تكون على بابها، فإنَّ كلًّا منهما كان يطلب من صاحبه شيئًا برفقٍ، هي تطلب منه الفعل، وهو يطلب منها التَّرك (﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾) قيل: كانت سبعةً، والتَّشديد للتَّكثير (﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]) ولأبي ذرٍّ[3]: «﴿هِيتَ﴾» بكسر الهاء، وهما[4] لغتان (وَقَالَ عِكْرِمَةُ) مولى ابن عبَّاسٍ: (﴿هَيْتَ لَكَ﴾ بـ)اللُّغة (الحَوْرَانِيَّةِ) بالحاء المهملة: (هَلُمَّ) وهذا وصله ابن جريرٍ عن عكرمة عن ابن عبَّاسٍ، وقال أبو عبيد[5] القاسم بن سلامٍ: وكان الكسائيُّ يقول: هي لغةٌ لأهل حَوْران، وقعت إلى أهل الحجاز، وسقط «لك» لأبي ذر[6] (وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ) سعيدٌ، أي: (تَعَالَهْ) بهاء السَّكت، وهذا وصله الطَّبريُّ وأبو الشَّيخ من طريقه، وقال السُّدِّيُّ: معرَّبةٌ من القبطيَّة؛ بمعنى: هلمَّ لك، وقال ابن عبَّاسٍ والحسن: من السِّريانيَّة، وقيل: من العبرانيَّة، والجمهور على أنَّها عربيَّةٌ، وقال مجاهدٌ: هي كلمة حثٍّ وإقبالٍ، أي: أقبل وبادر، ثمَّ هي في بعض اللُّغات تتعيَّن فعليَّتها، وفي بعضها اسميَّتها، وفي بعضها يجوز الأمران؛ كما ستعرفه من القراءات إن شاء الله تعالى.

٤٦٩٢ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: ﴿قَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ قَالَ: وَإِنَّمَا نَقْرَؤُهَا كَمَا عُلِّمْنَاهَا.

﴿مَثْوَىٰهُ﴾: مُقَامُهُ، ﴿أَلْفَيَا﴾: وَجَدَا، ﴿أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ﴾ ﴿أَلْفَيْنَا﴾.

وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين، أبو جعفرٍ الدَّارميُّ المروزيُّ

(١) في (ص): «عن».

(٢) «واحدٍ»: ليس في (د) و(م).

(٣) ضبط روايته في اليونينية بحذف ﴿لَكَ﴾ دون تغيير في حركة الهاء من ﴿هَيْتَ﴾.

(٤) في (د): «وهي».

(٥) في (ب): «عبيدة»، وهو تحريفٌ.

(٦) «وسقط لك لأبي ذرٍّ»: ليس في (د)، وفي (ب) و(س): «لك لابن عساكر»، وليس بصحيحٍ.

قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، و«عُمَر» بضمِّ العين، الأزديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وسقط لفظ «عبد الله» لأبي ذرٍّ (﴿قَالَتْ[1] هَيْتَ لَكَ﴾) بفتح الهاء والفوقيَّة، ولأبي ذرٍّ: «(هِيْتُ)» بكسر الهاء وضمِّ الفوقيَّة من غير همزٍ فيهما (قَالَ: وَإِنَّمَا نَقْرَؤُهَا) بالنُّون لأبي ذرٍّ، ولغيره: «يقرؤها» بالياء (كَمَا عُلِّمْنَاهَا)[2] بضمِّ العين مبنيًّا[3] للمفعول، وهذا قد أورده المؤلِّف مختصرًا، وقد أخرجه عبد الرَّزَّاق -كما قاله الحافظان[4] ابن كثيرٍ وابن حجرٍ- عن الثَّوريِّ عن الأعمش بلفظ: «إنِّي سمعت القَرَأة[5]، فسمعتهم متقاربين، فاقرؤوا كما عُلِّمتم، وإيَّاكم والتَّنطُّع والاختلاف، فإنَّما هو كقول[6] الرَّجل: هلمَّ وتعال، ثمَّ قرأ: ﴿وقالت هِيْتُ لك﴾ [يوسف: ٢٣] فقلت: إنَّ ناسًا يقرؤونها: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ قال: لأَنْ أقرأها كما عُلِّمتُ أحبُّ إليَّ/ وكذا أخرجه ابن مردويه من طريق طلحة بن مصرفٍ عن أبي وائلٍ: أنَّ عبد الله[7] ابن مسعودٍ قرأها: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[8] بالفتح، ومن طريق سليمان التَّيميِّ عن الأعمش بإسناده، لكن قال: بالضَّمِّ، وروى عبد بن حميدٍ من طريق أبي وائلٍ قال: قرأها عبد الله بالفتح، فقلت له: إنَّ النَّاس يقرؤونها بالضَّمِّ/، فذكره. قال في «الفتح»: وهذا أقوى، وقراءة ابن مسعودٍ بكسر الهاء وبالضَّمِّ أو بالفتح[9] بغير همزٍ، وروى عبد بن حميدٍ عن أبي وائلٍ: أنَّه كان يقرؤها كذلك، لكن[10] بالهمز. انتهى. وفي هذه اللَّفظة خمس قراءاتٍ: فنافعٌ وابن ذكوان وأبو جعفر بكسر الهاء وياءٍ ساكنةٍ وتاءٍ مفتوحةٍ، وابنُ كثيرٍ بفتح الهاء وياءٍ ساكنةٍ وتاءٍ مضمومةٍ، وهشامٌ بهاءٍ مكسورةٍ وهمزةٍ ساكنةٍ وتاءٍ مفتوحةٍ أو

د٥/١٣٥أ
١٧٩/٧

(١) في (م): «قال».
(٢) في (د): «عُلِّمناه».
(٣) في هامش (ج): بخطِّه: مبنيٌّ.
(٤) في (د) و(م): «الحافظ».
(٥) في (ب): «القُرَّاء»، وفي (د): «القراءات».
(٦) في (م): «قول».
(٧) «عبد الله»: مثبتٌ من (م).
(٨) «﴿لَكَ﴾»: ليس في (ص).
(٩) في (د): «الفتح».
(١٠) زيد في (ص): «قال».

مضمومةٍ، والباقون بفتح الهاء وياءٍ ساكنةٍ وتاءٍ مفتوحةٍ، وعن ابن مُحَيْصِنٍ فتحُ الهاء وسكون الياء وكسر التَّاء، وكسر الهاء والتَّاء بينهما ياءٌ ساكنةٌ، وكسر الهاء وسكون الياء وضمُّ التَّاء، وعن ابن عبَّاسٍ: (هُيِئْتُ) بضمِّ الهاء وكسر الياء، بعدها ياءٌ ساكنةٌ ثمَّ تاءٌ مضمومةٌ بوزن «حَيِيْتُ»، فهي أربعةٌ في الشَّاذِّ، فصارت تسعةً، فيتعيَّن كونها اسم فعلٍ في غير قراءة ابن عبَّاسٍ بزنة[1] «حَيِيْتُ»، وفي غير قراءةِ كسر الهاء[2] سواءٌ كان ذلك بالياء أو بالهمز، فمَن فتح التَّاء؛ بناها على الفتح تخفيفًا؛ نحو: أينَ وكيفَ، ومَن ضمَّها؛ فتشبيهًا بـ«حيث»، ومَن كسر[3]؛ فعلى أصل التقاء السَّاكنين، وتتعيَّن فعليَّتها في قراءة ابن عبَّاسٍ، فإنَّها فيها فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول مسندٌ لضمير المتكلِّم؛ من: هيَّأتُ الشَّيء، ويحتمل الأمرين في قراءة مَن كسرَ الهاء وضمَّ التَّاء، فيحتمل أن تكون فيه[4] اسم فعلٍ بُنِيَتْ على الضَّمِّ كـ«حيث»، وأن تكون فعلًا مسندًا لضَّمير المتكلِّم، من هاء الرَّجل يَهِيءُ؛ كجاء يجيء.

وقوله تعالى: ﴿أَكْرِمِي﴾ (﴿مَثْوَنهُ﴾ [يوسف: ٢١]) أي: (مُقَامُهُ) بضمِّ الميم، قاله[5] أبو عبيدة، وسقط هذا لغير أبي ذرٍّ وأبي[6] الوقت؛ كذا في الفرع[7].

(﴿أَلْفَيَا﴾ [يوسف: ٢٥]) أي: (وَجَدَا، ﴿أَلْفَوْاْءَابَآءَهُمْ﴾ [الصَّافات: ٦٩] ﴿أَلْفَيْنَا﴾[8] [البقرة: ١٧٠] وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله، ممَّا وصله الحاكم في «مستدركه» من طريق جريرٍ عن الأعمش في قوله تعالى في سورة الصَّافَّات: (﴿بَلْ عَجِبْتُ[9] وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصَّافَّات: ١٢]) بضمِّ التَّاء، كما تُقْرَأُ[10]

---

(١) في (ص): «بوزن».

(٢) في (ص): «كسرها».

(٣) في (د): «كسرَها».

(٤) هي قراءة حمزة والكسائي كما في السبعة في القراءات ص٥٤٧.

(٥) في (د): «قال»، لا يصحُّ.

(٦) «أبي»: ليس في (د).

(٧) قوله: «وسقط هذا لغير أبي ذرٍّ وأبي الوقت؛ كذا في الفرع»، مثبتٌ من (د) و(م).

(٨) قوله: «﴿وَأَلْفَيَا﴾ [يوسف: ٢٥] أي: وَجَدَا ﴿أَلْفَوْاْءَابَآءَهُمْ﴾ [الصَّافات: ٦٩] ﴿أَلْفَيْنَا﴾»، سقط من (د). وفي هامش (ج): سقط قوله: ﴿وَأَلْفَيَا﴾ [يوسف: ٢٥] إلى ﴿أَلْفَيْنَا﴾ [البقرة: ١٧٠] من خطِّ المزِّيِّ، وثبت في غيره، فليحرَّر.

(٩) في هامش (ج): ﴿عَجِبْتُّ﴾، كذا في «الفرع» و«أصله».

(١٠) في (ب) و(س): «يقرأ».

(هيتُ) بالضَّمِّ، وعند ابن أبي حاتمٍ من طريق الأعمش عن أبي وائلٍ عن ابن مسعودٍ أنَّه قرأ ﴿بَلْ[1] عَجِبْتُ﴾ بالرَّفع، وعن سعيد بن جبيرٍ ﴿بَلْ عَجِبْتُ﴾ الله عجِبَ، وإذا ثبت الرَّفع[2]؛ فليس لإنكاره معنًى، بل يُحمَل على ما يليق به تعالى.

٤٦٩٣ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﵁: أَنَّ قُرَيْشًا لَمَّا أَبْطَؤُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِالإِسْلَامِ؛ قَالَ: «اللَّهُمَّ، اكْفِنِيهِمْ بِسَبْعٍ كَسَبْعِ يُوسُفَ»، فَأَصَابَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى أَكَلُوا العِظَامَ، حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مِثْلَ الدُّخَانِ، قَالَ اللهُ ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ قَالَ اللهُ: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾ أَفَيُكْشَفُ عَنْهُمُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَقَدْ مَضَى الدُّخَانُ وَمَضَتِ البَطْشَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير المكِّيُّ قال (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان (عَنْ مُسْلِمٍ) هو ابن صُبيحٍ، بضمِّ الصَّاد المهملة وفتح/ الموحَّدة آخره حاءٌ مهملةٌ مصغَّرًا (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَبْدِ اللهِ) هو ابن مسعودٍ (﵁): ذكر[3] (أَنَّ قُرَيْشًا لَمَّا أَبْطَؤُوا عَنِ النَّبِيِّ) ولأبي ذرٍّ: «على النَّبيِّ» (ﷺ بِالإِسْلَامِ) زاد في «الاستسقاء» [ح:١٠٢٠]: «دعا عليهم» (قَالَ: اللَّهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِسَبْعٍ كَسَبْعِ يُوسُفَ، فَأَصَابَتْهُمْ سَنَةٌ) بفتح السِّين، أي: جَدْبٌ وقحطٌ (حَصَّتْ) بالحاء والصَّاد المشدَّدة المهملتين، أي: أذهبتْ (كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى أَكَلُوا العِظَامَ) زاد في «الاستسقاء» [ح:١٠٢٠]: «والميتة» (حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ فَيَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مِثْلَ الدُّخَانِ) من ضعف بصره بسبب الجوع (قَالَ اللهُ) ﷿، وفي «الاستسقاء» [ح:١٠٢٠]: «فجاء أبو سفيان فقال: يا محمَّد جئت تأمر بصلة الرَّحم، وإنَّ قومك هلكوا، فادعُ الله تعالى» فقرأ: (﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدُّخان: ١٠] قَالَ اللهُ) ﷿: (﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾ [الدُّخان: ١٥]) أي: إلى الكفر، وفي «الاستسقاء» [ح:١٠٢٠] في «باب دعاء النَّبيِّ ﷺ: اجعلها سنين كسني يوسف» ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾... إلى قوله: ﴿عَآئِدُونَ﴾ وفي «سورة الدُّخان» [ح:٤٨٢١]: «فاستسقى فسُقُوا، فنزلت: ﴿إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ﴾ فلمَّا أصابتهم الرَّفاهيَة، فأنزل الله ﷿: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ [الدُّخان: ١٦]» قال عبد الله: (أَفَيُكْشَفُ) بضمِّ الياء وفتح الشِّين مبنيًّا

د٥/١٣٥ب

(١) «﴿بَلْ﴾»: ليس في (ص).

(٢) «﴿تَاللَّهِ﴾»: ليست في (ص).

(٣) في (د) و(م): «أنَّه قال».

للمفعول (عَنْهُمُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَقَدْ مَضَى الدُّخَانُ) الحاصل بسبب الجوع (وَمَضَتِ البَطْشَةُ) الكبرى يوم بدرٍ، وعن الحسن: البطشةُ الكبرى: يومُ القيامة.

ووجه المناسبة بين الحديث والتَّرجمة في قوله: «فجاء أبو سفيان، فقال: يا محمَّد جئت تأمر بصلة الرَّحم، وإن قومك قد هلكوا فادعُ الله، فدعا»، ففيه أنَّه[1] عفا عن قومه كما عفا يوسف عليه الصلاة والسلام عن امرأة العزيز.

٥ - باب قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ ۝ قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾

وَحَاشَ وَحَاشَا: تَنْزِيهٌ وَاسْتِثْنَاءٌ، ﴿حَصْحَصَ﴾: وَضَحَ.

(باب قوله) جلَّ وعلا: (﴿فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ﴾) رسول المَلِك ليخرجه من السِّجن (﴿قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾) أي: سله/ عن حقيقة شأنهنَّ؛ ليعلم براءتي عن تلك التُّهمة، وأراد بذلك حسم مادَّة الفساد عنه؛ لئلَّا ينحطَّ قدره عند الملك، ولعلَّ معظم غرضه عليه الصلاة والسلام ألَّا يقع خللٌ[2] في الدَّعوة وإظهار النُّبوَّة، وقال: ﴿فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ﴾ ولم يقل: فاسأله أن يفتِّش عن حالهنَّ؛ تهييجًا له على البحث وتحقيق الحال، ولم يتعرَّض لامرأة العزيز مع ما صنعت به كرمًا ومراعاةً للأدب، وعبَّر بـ﴿مَا﴾ الَّتي يُسأل بها عن حقيقة الشَّيء ظاهرًا (﴿إِنَّ رَبِّي﴾) العالم بخفيَّات الأمور (﴿بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٠]) حين[3] قلن: أطعْ مولاتَك، أو أنَّ كلَّ واحدةٍ منهنَّ طمعت فيه، فلمَّا لم تجد مطلوبها منه؛ طعنتْ فيه/، ونسبتْه إلى القبيح، فرجع الرَّسول من عند يوسف إلى الملك، فدعا النِّسوة وامرأة العزيز، فلمَّا حضرن (﴿قَالَ﴾) لهنَّ (﴿مَا خَطْبُكُنَّ﴾) أي: ما شأنكنَّ (﴿إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ﴾ [يوسف: ٥١]) هل وجدتنَّ منه ميلًا[4] إليكنَّ؟ فنزَّهْنَه متعجِّباتٍ من كمال عفَّته؛ حيث (﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾[5] [يوسف: ٥٠-٥١]

١٨٠/٧

د٥/١٣٦أ

---

(١) في (ص): «أنْ».

(٢) في (د): «ذلك».

(٣) في (د): «حيث».

(٤) في (د): «وجدتنَّ ميله».

(٥) في هامش (ل):

وَكَخَلَا حَاشَا وَلَا تَصْحَبُ مَا ... وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَاحْفَظْهُمَا

«ألفية».

وَحَاشَ) بغير ألفٍ بعد الشِّين (وَحَاشَا) بها لفظًا (تَنْزِيهٌ) فتكون اسمًا، ويدلُّ له قراءةُ بعضهم: (حاشًا لله) بالتَّنوين[1] (وَاسْتِثْنَاءٌ) وذهب سيبويه وأكثر البصريِّين إلى أنَّها حرفٌ بمنزلة «إلَّا» لكنَّها تجرُّ المستثنى، وقوله: (﴿حَصْحَصَ﴾) أي: (وَضَحَ) الحقُّ[2] بانكشاف ما يغمره؛ وهو معنى قول بعض المفسِّرين، وقيل: ظهر، من حصَّ شعره، أي: استأصل قطعه؛ بحيث ظهرتْ بشَرتُه، وهذا إنَّما قالته امرأة العزيز لمَّا علمت أنَّ هذه المناظرات والتَّفحُّصات إنَّما وقعت بسببها، وقيل: إنَّ النِّسوة أقبلن عليها يقرِّرنها، وقيل: خافت أن يشهدن عليها فاعترفت، وهذه شهادةٌ جازمةٌ لمَّا راعى جانبها ولم يذكرها ألبتَّة، فعرفتْ أنَّه ترك ذكرها تعظيمًا لها، فكافأته على ذلك، فكشفت الغطاء واعترفت أنَّ الذَّنب كلَّه من جانبها، وأنَّه كان مبرَّأً عن الكلِّ، وسقط «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ.

٤٦٩٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ القَاسِمِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «يَرْحَمُ اللهُ لُوطًا، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ؛ لَأَجَبْتُ الدَّاعِيَ، وَنَحْنُ أَحَقُّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لَهُ: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (سَعِيدُ بْنُ تَلِيدٍ) بفتح الفوقيَّة وكسر اللَّام وبعد التَّحتيَّة السَّاكنة دالٌ مهملةٌ؛ هو «سعِيدٌ» بكسر العين، ابن عيسى بن تليد المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ القَاسِمِ) المصريُّ العتقيُّ[3] صاحب الإمام مالكٍ (عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ) بفتح الموحَّدة وسكون الكاف، و«مضرَ» بضمِّ الميم وفتح المعجمة، ابنُ محمَّدٍ المصريُّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ) بفتح العين، ابن يعقوب بن عبد الله، مولى قيس بن سعد[4] بن عبادة الأنصاريِّ[5]، الفقيه المقرئ،

(١) زيد في (د): «للأدب».

(٢) «الحقُّ»: ليس في (د).

(٣) في (د): «البصريُّ الثَّقفيُّ»، وهو تحريفٌ. وفي هامش (ج): «العُتَقِيُّ» قال ابن السَّمعانيِّ: بضمِّ العين المهملة وفتح المثنَّاة من فوق وكسر القاف، مولى العتقيِّين. انتهى «ترتيب».

(٤) في (د): «سعيد»، وهو تحريفٌ.

(٥) زيد في (د): «المصريُّ».

أحد الأئمَّة الأعلام (عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ) الأيليِّ (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) المخزوميِّ أحد الأعلام (وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَرْحَمُ اللهُ لُوطًا) هو ابن أخي إبراهيم الخليل[1]، وكان ممَّن آمن وهاجر معه إلى مصر (لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ) يشير إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠] (وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السِّجْنِ مَا لَبِثَ يُوسُفُ)[2]، ولأبي ذرٍّ: «ولو لبثتُ في السِّجن[3] لُبْثَ يوسف» بضمِّ اللام وسكون الموحَّدة، وكان قد لبث سبع سنين وسبعة أشهرٍ وسبعة أيَّامٍ وسبع ساعاتٍ؛ كما قيل (لأَجَبْتُ الدَّاعِيَ[4])/؛ لأسرعتُ إلى الإجابة إلى الخروج من السِّجن، قال محيي السُّنَّة: إنَّه ﷺ وصفَ يوسف ﵇ بالأناة[5] والصَّبر؛ حيث لم يبادر إلى الخروج حين جاءه رسول المَلِك، فعل[6] كفعل[7] المذنب حين يُعفى عنه مع طول لبثه في السِّجن، بل قال: ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: ٥٠] أراد أن يقيم الحجَّة في حبسهم[8] إيَّاه ظلمًا، فقال ﷺ على سبيل التَّواضع، لا أنَّه صلوات الله وسلامه عليه كان في الأمر منه مبادرةٌ وعجلةٌ لو كان مكان يوسف ﷺ، والتَّواضع لا يصغِّر كبيرًا، ولا يضع رفيعًا، ولا يبطل لذي حقٍّ حقًّا[9]، لكنَّه يوجب لصاحبه فضلًا، ويُكسِبه جلالًا وقدرًا (وَنَحْنُ أَحَقُّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ) في «سورة البقرة» [ح: ٣٣٧٢] وغيرها، ونحن أحقُّ بالشَّكِّ من إبراهيم؛ يعني: لو كان الشَّكُّ متطرِّقًا إلى الأنبياء؛ لكنت أنا أحقَّ به، وقد علمتم أنِّي لم أشكَّ، فإبراهيم ﷺ لم يشكَّ (إِذْ قَالَ لَهُ) ربُّه جلَّ وعلا: (﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾) بعد قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾؟/ (﴿قَالَ بَلَى﴾) آمنت (﴿وَلَكِن﴾) سألتك[10] أن تُريَني كيف

د٥/١٣٦ب
٧/١٨١

---

(١) «الخليل»: ليس في (د) و(م).

(٢) «يوسف»: ليس في (د).

(٣) «ولو لبثتُ في السِّجن»: سقط من (م).

(٤) «لأجبتُ الدَّاعي»: سقط من (د).

(٥) في هامش (ج): كـ«قَناة».

(٦) «فعل»: ليس في (د). وفي هامش (ج): بخطِّه: فِعْلَ المُذنِب.

(٧) «كفعل»: ليس في (ب) و(س).

(٨) في (د): «في حبسه».

(٩) زيد في (د): «له».

(١٠) في (د): «سألتُ».

الإحياء (﴿لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]) فلم يكن شكٌّ في القدرة على الإحياء، بل أراد التَّرقِّي من علم اليقين إلى عين اليقين مع مشاهدة الكيفيَّة.

٦ - باب قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾

(باب قوله) تعالى: (﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ[1] ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]) ليس في الكلام شيءٌ تكون «حتَّى» غايةً له؛ ولذا اختُلِفَ في تقدير شيءٍ يصحُّ تغييته[2] بـ«حتى»[3] فقدَّره الزَّمخشريُّ: وما أرسلنا من قبلك إلَّا رجالًا فتراخى نصرهم حتَّى، وقدَّره القرطبيُّ: وما أرسلنا من قبلك يا محمَّدُ إلَّا رجالًا، ثمَّ لم نعاقب أمَّتهم بالعقاب حتَّى إذا... وقدَّره ابن الجوزيِّ: وما أرسلنا من قبلك إلَّا رجالًا، فدعَوا قومهم فكذَّبوهم، وطال دعاؤهم وتكذيب قومهم حتَّى...، قال في «اللُّباب»: وأحسنها الأوَّل. انتهى.

٤٦٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ لَهُ وَهُوَ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ قَالَ: قُلْتُ: أَكُذِبُوا أَمْ كُذِّبُوا؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: ﴿كُذِّبُوا۟﴾ قُلْتُ: فَقَدِ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ، فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ، قَالَتْ: أَجَلْ، لَعَمْرِي لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ، فَقُلْتُ لَهَا: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُوا۟﴾؟ قَالَتْ: مَعَاذَ اللهِ، لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا، قُلْتُ: فَمَا هَذِهِ الآيَةُ؟ قَالَتْ: هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ، فَطَالَ عَلَيْهِمُ البَلَاءُ، وَاسْتَأْخَرَ عَنْهُمُ النَّصْرُ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ، وَظَنَّتِ الرُّسُلُ أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ؛ جَاءَهُمْ نَصْرُ اللهِ عِنْدَ ذَلِكَ.

٤٦٩٦ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا ﴿كُذِبُوا۟﴾ مُخَفَّفَةً؟ قَالَتْ: مَعَاذَ اللهِ... نحوه.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ) بن أويسٍ، أبو القاسم القرشيُّ الأويسيُّ المدنيُّ الأعرج قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ الزُّهريُّ (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ

(١) في هامش (ج): ﴿ٱسۡتَيۡـَٔسَ﴾ كذا بخطِّه، والمرسوم في الجميع «استاس» بألف بدل الياء.

(٢) في (م): «تغييه».

(٣) «بحتَّى»: ليس في (د) و(م).

ابْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوَّام (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) أنَّها (قَالَتْ لَهُ) أي: لعروة، وسقط لفظ «له» لأبي ذرٍّ (وَهُوَ) أي: والحال أنَّه (يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠] قَالَ) أي: عروة: (قُلْتُ) لها: (أَكُذِبُوا) بتخفيف المعجمة المكسورة بعد ضمِّ الكاف[1] (أَمْ كُذِّبُوا) بتشديدها؟ (قَالَتْ عَائِشَةُ: ﴿كُذِّبُوا۟﴾) مشدَّدةً، كما صُرِّح به في الثَّلاثة في رواية الإسماعيليِّ: تخفيفًا وتشديدًا، قال عروة: (قُلْتُ/) لها: (فَقَدِ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ، فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ، قَالَتْ) أي: عائشة: (أَجَلْ) تعني[2]: نعم (لَعَمْرِي لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ) ولم يظنُّوا، قال عروة: (فَقُلْتُ لَهَا: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ [يوسف: ١١٠]؟) بالتَّخفيف، فردَّت عليه حيث[3] (قَالَتْ: مَعَاذَ اللهِ، لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا) وهذا ظاهره[4] أنَّها أنكرت قراءة التَّخفيف؛ بناءً على أنَّ الضَّمير للرُّسل، ولعلَّها لم تبلغها، فقد ثبتت متواترةً في قراءة الكوفيِّين في آخرين، ووُجِّهت بأنَّ الضَّمير في ﴿وَظَنُّوٓا۟﴾ عائدٌ على المرسَل إليهم؛ لتقدُّمهم في قوله: ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩] والضَّميران[5] في ﴿أَنَّهُمْ﴾ و﴿كُذِبُوا۟﴾ على الرُّسل، أي: وظنَّ المرسَل إليهم أنَّ الرُّسل قد كُذِبوا، أي: كذَّبهم مَن أُرسِلوا إليه بالوحي وبنصرهم عليهم، أو أنَّ الضَّمائر كلَّها ترجع إلى المرسل إليهم، أي: ظنَّ المرسَل إليهم أنَّ الرُّسل قد كذَّبوهم فيما ادَّعوا من النُّبوَّة، وفيما يوعِدون به مَن لم يؤمن من العقاب، أو كذَّبهم المرسَل إليهم بوعد الإيمان، وقول الكِرمانيِّ: لم تنكر عائشة القراءة، وإنَّما أنكرت التَّأويل خلاف الظَّاهر، قال عروة: (قُلْتُ) لها: (فَمَا هَذِهِ الآيَةُ؟ قَالَتْ: هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ) أي: وصدَّقوا الرُّسل (فَطَالَ عَلَيْهِمُ البَلَاءُ، وَاسْتَأْخَرَ عَنْهُمُ النَّصْرُ حَتَّى إذا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ، وَظَنَّتِ الرُّسُلُ أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ) فالضَّمائر كلُّها على قراءة التَّشديد عائدةٌ على الرُّسل، أي: وظنَّ[6] الرُّسل أنَّهم قد كذَّبهم أممهم فيما جاؤوا به؛ لطول البلاء عليهم (جَاءَهُمْ نَصْرُ اللهِ

[1] «المكسورة بعد ضمِّ الكاف»: سقط من (د).

[2] في (م): «أي»، وزيد في (د).

[3] في (م): «ثمَّ».

[4] في (د) و(م): «ظاهرٌ».

[5] في (د) و(م): «والضَّمير».

[6] في (د): «وظنَّت».

عِنْدَ ذَلِكَ) وحصلت النَّجاة لمن تعلَّقت به مشيئته؛ وهم النَّبيُّ والمؤمنون، والظَّنُّ هنا بمعنى اليقين أو على حقيقته[1]؛ وهو رجحان أحد الطَّرفين.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ) الحكم بن نافعٍ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّد بن مسلمِ ابن شهابٍ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ) بن الزُّبير (فَقُلْتُ) أي: لعائشة[2]: (لَعَلَّهَا ﴿كُذِبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] مُخَفَّفَةً؟ قَالَتْ: مَعَاذَ اللهِ... نحوه) أي: فذكرت نحو حديث صالح بن كيسان، وقد ساقه المؤلِّف مختصرًا، وأورده أبو نُعيمٍ في «مستخرجه» تامًّا، ولفظه عن عروة: أنَّه سأل عائشة... فذكره نحو السَّابقة.

﴿١٣﴾ سورة الرَّعْدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ﴾: مَثَلُ المُشْرِكِ الَّذِي عَبَدَ مَعَ اللهِ إِلَهًا غَيْرَهُ؛ كَمَثَلِ العَطْشَانِ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى خَيَالِهِ فِي المَاءِ مِنْ بَعِيدٍ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ وَلَا يَقْدِرُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿سَخَّرَ﴾ ذَلَّلَ، ﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ مُتَدَانِيَاتٌ، ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾: وَاحِدُهَا: مَثُلَةٌ، وَهِيَ الأَشْبَاهُ وَالأَمْثَالُ، وَقَالَ: ﴿إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوْا﴾ ﴿بِمِقْدَارٍ﴾ بِقَدَرٍ، ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾: مَلَائِكَةٌ حَفَظَةٌ تُعَقِّبُ الأُولَى مِنْهَا الأُخْرَى، وَمِنْهُ قِيلَ العَقِيبُ، يُقَالُ: عَقَّبْتُ فِي إِثْرِهِ، ﴿ٱلْمِحَالِ﴾: العُقُوبَةُ، ﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ﴾ لِيَقْبِضَ عَلَى المَاءِ، ﴿رَّابِيًا﴾ مِنْ رَبَا يَرْبُو، ﴿أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ المَتَاعُ: مَا تَمَتَّعْتَ بِهِ، ﴿جُفَآءً﴾ أَجْفَأَتِ القِدْرُ؛ إِذَا غَلَتْ فَعَلَاهَا الزَّبَدُ، ثُمَّ تَسْكُنُ فَيَذْهَبُ الزَّبَدُ بِلَا مَنْفَعَةٍ، فَكَذَلِكَ يُمَيِّزُ الحَقَّ مِنَ البَاطِلِ، ﴿ٱلْمِهَادُ﴾ الفِرَاشُ، ﴿يَدْرَءُونَ﴾ يَدْفَعُونَ، دَرَأْتُهُ عَنِّي: دَفَعْتُهُ، ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ أَيْ: يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، ﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ تَوْبَتِي، ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ لَمْ (يَتَبَيَّنْ)، ﴿قَارِعَةٌ﴾ دَاهِيَةٌ، ﴿فَأَمْلَيْتُ﴾ أَطَلْتُ مِنَ المَلِيِّ وَالمِلَاوَةُ وَمِنْهُ ﴿مَلِيًّا﴾ وَيُقَالُ لِلْوَاسِعِ الطَّوِيلِ مِنَ الأَرْضِ: مَلًى مِنَ الأَرْضِ، ﴿أَشَقُّ﴾ أَشَدُّ مِنَ المَشَقَّةِ، ﴿مُعَقِّبَ﴾ مُغَيِّرٌ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ طَيِّبُهَا وَخَبِيثُهَا السِّبَاخُ، ﴿صِنْوَانٌ﴾ النَّخْلَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ فِي أَصْلٍ وَاحِدٍ، ﴿وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ وَحْدَهَا، ﴿بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ كَصَالِحِ بَنِي آدَمَ وَخَبِيثِهِمْ، أَبُوهُمْ وَاحِدٌ، السَّحَابُ الثِّقَالُ: الَّذِي فِيهِ المَاءُ، ﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ﴾ يَدْعُو المَاءَ بِلِسَانِهِ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ بيدهِ فَلَا يَأْتِيهِ أَبَدًا، (سَالَتْ) ﴿أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ تَمْلأُ بَطْنَ وَادٍ، ﴿زَبَدًا رَّابِيًا﴾ زَبَدُ السَّيْلِ: خَبَثُ الحَدِيدِ وَالحِلْيَةِ.

---

(١) «أو على حقيقته»: ليس في (د) و(م).

(٢) في (ب): «عائشة»، ولا يصحُّ.

(سورة الرَّعْدِ) مكِّيَّةٌ في قول ابن عبَّاسٍ ومجاهدٍ وابن جبيرٍ، مدنيَّةٌ في قول قتادةَ إلَّا: ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وعنه: من أوَّلها إلى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا﴾ [الرعد: ٣١] وهي خمسٌ وأربعون آية.

د٥/١٣٧ب (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) سقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ، وزاد واوًا[1] قبل/ «قال ابن

١٨٢/٧ عبَّاس»: (﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ﴾) يريد قوله تعالى/: ﴿لَهُۥ دَعۡوَةُ ٱلۡحَقِّۖ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسۡتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيۡءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ﴾ [الرَّعد: ١٤] أي: (مَثَلُ المُشْرِكِ الَّذِي عَبَدَ مَعَ اللهِ إِلَهًا غَيْرَهُ) ولأبي ذرٍّ: «إلهًا آخر غيره» (كَمَثَلِ العَطْشَانِ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى خَيَالِهِ[2]) ولأبي ذرٍّ: «إلى ظلِّ خياله» (فِي المَاءِ مِنْ بَعِيدٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ وَلَا يَقْدِرُ) أي: عليه، وهذا وصله ابن أبي حاتمٍ وابن جريرٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عن ابن عبَّاسٍ، ويجوز أن يُراد بالموصول[3] في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾ المشركون، فالواو في ﴿يَدۡعُونَ﴾ عائده، ومفعوله محذوفٌ؛ وهو الأصنام، والواو في ﴿لَا يَسۡتَجِيبُونَ﴾ عائدٌ على مفعول ﴿يَدۡعُونَ﴾ المحذوف، وعاد عليه الضَّمير كالعقلاء؛ لمعاملتهم إيَّاه معاملتهم، والتَّقدير: والمشركون الَّذين يدعون الأصنام لا تستجيب[4] لهم الأصنام إلَّا استجابةً كاستجابة الماء مَن[5] بسط كفَّيه إليه يطلب منه أن يبلغ فاه، والماء جمادٌ لا يشعر ببسط كفَّيه ولا بعطشه، ولا يقدر أن يجيبه ويبلغ فاه، فوجهُ التَّشبيه: عدمُ قدرة المدعوِّ على تحصيل مراده، بل عدم العلم بحال الدَّاعي، أو شبَّهوه في عدم فائدة دعائهم بمَن بلغه[6] العطش حتَّى كربه الموت، وكفَّاه في الماء قد وضعهما لا يبلغان فاه، رواه الطَّبريُّ من

---

(١) في هامش (ج): أي: بالفتح.

(٢) في هامش (ج): «الخيَال» و«الخيَالة» ما تَشبَّه لك في اليقظة والحُلُم من صورة، الجمع «أخيِلَة» «قاموس». وفي هامش (ج) و(ل): في «اليونينية»: «خِياله»؛ بكسر الخاء. «منه».

(٣) في نسخةٍ في هامش (د): قوله: «ويجوز أن يراد بالموصول المشركون...» إلى آخره: هذا مِثْل ما في المتن، فلو أبدله بقوله: «ويجوز أن يُراد بالموصول»: الأصنام الَّذين يدعونهم المشركون، فحذف الرَّاجع؛ لكان صوابًا، وكأنَّه أراد نقل كلام البيضاويِّ، وغفل عمَّا في المتن، فوقع فيما وقع، وعبارة البيضاويِّ على عادته: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ﴾ أي والأصنام الَّذين يدعونهم المشركون، فحذف الراجع، أو المشركون الَّذين يدعون الأصنام، فحذف المفعول؛ لدلالة ﴿مِن دُونِهِۦ﴾ عليه. انتهت فتأمَّل.

(٤) في (د): «لا يستجيبون».

(٥) في غير (د) و(س): «ممَّن».

(٦) في (ب): «غلبه».

طريق العوفيِّ عن ابن عبَّاسٍ: «أو كطالب الماء من البئر بلا دلوٍ ولا رشاءٍ، يمدُّ يده إليها[1]؛ ليرتفع الماء إليه» رواه الطَّبريُّ[2] أيضًا[3] من طريق أبي أيُّوب عن عليٍّ.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: (﴿سَخَّرَ﴾ [الرَّعد: ٢]) أي: (ذَلَّلَ) الشَّمس والقمر لِمَا يقصد منهما، كتذليل المركوب للرَّاكب، أو لنيل منافعهما، وسقط هذا لأبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة»: «سخَّر ذلك» بكافٍ بعد اللَّام؛ وهي مصلَّحةٌ في الفرع لامًا؛ وهو[4] الَّذي رأيته في النُّسخ المعتمدة كنسخة «آل ملك»[5].

(﴿مُتَجَٰوِرَٰتٌ﴾[6] [الرَّعد: ٤]) ومراده قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ [الرَّعد: ٤] أي: (مُتَدَانِيَاتٌ) في الأوضاع، مختلفةٌ باعتبار كونها طيِّبةً وسبخةً، رخوةً وصلبةً، صالحةً للزَّرع والشَّجر أو لأحدهما وغير صالحةٍ لشيءٍ، مع أنَّ تأثير الشَّمس وسائر الكواكب فيها على السَّواء، فلم يكن ذلك بسبب الاتِّصالات الفلكيَّة والحركات الكوكبيَّة، وكذلك أشجارها وزروعها مختلفةٌ جنسًا ونوعًا وطعمًا وطبعًا مع أنَّها تُسقَى[7] بماءٍ واحدٍ، فلا بدَّ من مخصِّصٍ يخصِّص كلًّا منها بخاصِّيَّةٍ دون أخرى، وما ذلك إلَّا إرادةُ[8] الفاعل المختار، وفي نسخةٍ هنا: «وقال مجاهدٌ: ﴿مُتَجَٰوِرَٰتٌ﴾ طيِّبها: عذبها، وخبيثها: السِّباخ» وهذا وصله أبو بكرٍ بن المنذر من طريق ابن أبي نَجيحٍ عن مجاهدٍ.

(﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾) في[9] قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ [الرَّعد: ٦] ولأبي ذرٍّ: «وقال

(١) «إليها»: ليس في (د).

(٢) في (د): «الطَّبرانيُّ»، وزيد فيها: «ﷺ».

(٣) «أيضًا»: ليس في (ب).

(٤) في (م): «هي».

(٥) قوله: «وفي اليونينيَّة: سخَّر ذلك بكافٍ بعد اللَّام... في النُّسخ المعتمدة كنسخة آل ملك»، سقط من (د). و«آل ملك» نسخة من الصحيح عاد إليها القسطلَّاني في أكثر من موضع لعلها تعود للأمير سيف الدين الحاج آل ملك (ت:٧٤٧هـ) والله تعالى أعلم.

(٦) زيد في (ل) و(م): «ولأبي ذرٍّ: قال غيره: متجاورات»، ولعلَّه سبق نظرٍ، وفيه خطأٌ.

(٧) في (ص): «تستقي».

(٨) في (م): «الإرادة».

(٩) في غير (د) و(م): «مِن».

د٥/١٣٨أ غيره: ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾» (وَاحِدُهَا: مَثُلَةٌ) بفتح الميم وضمِّ المثلَّثة؛ كسَمُرَةٍ وسَمُرَات/ (وَهْيَ الأَشْبَاهُ وَالأَمْثَالُ) قاله[1] أبو عبيدة، وعند الطَّبريِّ من طريق معمرٍ عن قتادة قال: ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾: العقوبات، وقال ابن عبَّاسٍ: العقوبات المستأصِلات[2]؛ كَمُثْلَة قطع[3] الأذن والأنف ونحوهما، وسُمِّيت بذلك لِمَا بين العقاب والمعاقب[4] من المماثلة؛ كقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠][5] (وَقَالَ) تعالى: (﴿إِلَّا مِثۡلَ أَيَّامِ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ﴾ [يونس: ١٠٢])[6].

وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيۡءٍ عِندَهُۥ﴾ (﴿بِمِقۡدَارٍ﴾ [الرَّعد: ٨]) أي: (بِقَدَرٍ) لا يجاوزه ولا ينقص عنه، والعِنديَّةُ يحتمل أن يكون المراد بها أنَّه تعالى خصَّص كلَّ حادثٍ بوقتٍ معيَّنٍ وحالةٍ[7] معيَّنةٍ بمشيئته الأزليَّة وإرادته السَّرمديَّة، وعند حكماء الإسلام: أنَّه تعالى وضع أشياء كليَّةً وأودع فيها قوًى وخواصَّ، وحرَّكها بحيث لزم[8] من حركاتها المقدَّرة بالمقادير المخصوصة أحوالٌ جزئيَّةٌ متعيِّنةٌ، ومناسباتٌ مخصوصةٌ متقدِّرةٌ[9]، ويدخل في هذه الآية أفعالُ العباد وأحوالهم وخواطرهم؛ وهي من أدلِّ الدَّلائل على بطلان قول المعتزلة.

وقوله: ﴿لَهُۥ﴾ (﴿مُعَقِّبَٰتٞ﴾ [الرَّعد: ١١]) ولأبي ذرٍّ: «يُقال: ﴿مُعَقِّبَٰتٞ﴾» أي: (مَلَائِكَةٌ حَفَظَةٌ) يحفظونه في نومه ويقظته من الجنِّ والإنس والهوامِّ، من بين يديه ومن خلفه ليلًا ونهارًا (تُعَقِّبُ) في حفظه (الأُولَى مِنْهَا الأُخْرَى) فإذا صعدت ملائكة النَّهار عقَّبتها ملائكة اللَّيل، وبالعكس.

وأخرج الطَّبريُّ من طريق كنانة العدويِّ: أنَّ عثمان سأل النَّبيَّ ﷺ عن عدد الملائكة

---

(١) في غير (د): «قال».

(٢) في (د): «المتأصِّلات».

(٣) في (د): «فمُثْلة بقطع».

(٤) في (د) و(م): «العاقب»، وهو تحريفٌ.

(٥) في هامش (ج): عبارة البيضاويِّ: و«المثُلة» بفتح الثاء وضمِّها: العقوبة؛ لأنَّها مثلُ المعاقب عليه. انتهى. قال الشيخ زكريَّا: أي: في أنَّ كلًّا منهما مذموم.

(٦) في هامش (ج): بياض بأصله.

(٧) في غير (د) و(م): «حالٍ».

(٨) في غير (د) و(م): «يلزم».

(٩) في (م): «مقدَّرةٌ».

الموكّلين[1] بالآدميِّ، فقال: «لكلِّ آدميٍّ عشرةٌ باللَّيل وعشرةٌ/ بالنَّهار، واحدٌ عن يمينه، وآخر عن شماله، واثنان من بين يديه ومن خلفه، واثنان على جنبيه، وآخر قابضٌ على ناصيته، فإن تواضع رفعه، وإن تكبَّر وضعه، واثنان على شفتيه ليس يحفظان عليه إلَّا الصَّلاة على محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، والعاشر يحرسه من الحيَّة أن تدخل فاه» يعني: إذا نام (وَمِنْهُ) أي: ومن أصل المعقِّبات (قِيلَ: العَقِيبُ) الَّذي[2] يأتي في[3] أثر الشَّيء (يُقَالُ: عَقَّبْتُ) ولأبي ذرٍّ: «قيل: العقيب» أي: عقَّبتُ (فِي إِثْرِهِ) بتشديد القاف في الفرع كأصله[4]، وضبطه الدِّمياطيُّ[5]. ١٨٣/٧

قال الزَّمخشريُّ: وأصل ﴿مُعَقِّبَٰتٌ﴾: معتقِّباتٌ، فأُدغِمَت التَّاء في القاف[6]؛ كقوله: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠] أي: المعتذرون، ويجوز «معِقِّباتٌ»؛ بكسر العين، وتعقَّبه أبو حيَّان فقال: هذا وهمٌ فاحشٌ؛ فإنَّ التَّاء لا تُدغَم في القاف، ولا القاف في التَّاء، لا من كلمةٍ ولا من كلمتين، وقد نصَّ التَّصريفيُّون على أنَّ القاف والكاف كلٌّ منهما يُدغَم في القاف، ولا يُدغَمان في غيرهما، ولا يُدغم غيرُهما فيهما، وأمَّا تشبيهه بقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التَّوبة: ٩٠] فلا يتعيَّن أن يكون أصله: المعتذرون[7]/، وأمَّا قوله: ويجوز: «معقبات» بكسر العين؛ فهذا لا يجوز؛ لأنَّه بناه على أنَّ أصله معتقِّباتٌ، فأُدغِمَت التَّاء في القاف، وقد بيَّنَّا أنَّ ذلك وهمٌ فاحشٌ، والضَّمير في قوله[8]﴿لَهُۥ﴾ يعود على ﴿مَنْ﴾[9] المكرَّرة، أي: لمن أسرَّ القول ولمن جهر به، ولمن استخفى ولمن سرب، جماعةٌ[10] من الملائكة يعقِّب بعضهم بعضًا، أو يعود على ﴿مَن﴾ الأخيرة، وهو قول د٥/١٣٨ب

(١) في (د): «الموكَّلة».

(٢) في غير (د) و(م): «للَّذي».

(٣) «في»: ليس في (م).

(٤) «كأصله»: ليس في (د).

(٥) أي كذلك بالتشديد كما نصَّ على ذلك ابن الملقن في شرحه (٤٩٣/٢٢).

(٦) في هامش (ج): قوله: «كلٌّ منهما يُدغَم في القاف» كذا بخطِّه، والَّذي في «الدُّرِّ»: وقد نصَّ التصريفيُّونَ على أنَّ القاف والكاف كلٌّ منهما يُدغَم في الآخر... إلى آخره.

(٧) في (م): «المتعذِّرون»، وليس بصحيح.

(٨) لفظة: «قوله» زيادة من (د) و(م).

(٩) «مَن»: مثبتٌ من (د) و(س).

(١٠) «جماعة»: ليس في (د).

ابن عبَّاسٍ، قال ابن عطيَّة: فالمعقِّبات على هذا: حرسُ الرَّجل الَّذين يحفظونه، قالوا[1]: والآية على هذا في الرُّؤساء الكفَّار، واختاره الطَّبريُّ في آخرين، إلَّا أنَّ الماورديَّ ذكر على هذا التَّأويل: أنَّ الكلام نفيٌ والتَّقدير: لا يحفظونه، وهذا ينبغي ألَّا يُسمَع ألبتَّة، كيف يُبرَز كلامٌ موجبٌ ويراد به نفيٌ؟! وحَذْفُ «لا» إنَّما يجوز إذا كان المنفيُّ مضارعًا في جواب قسمٍ؛ نحو: ﴿تَأَللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥] وقد تقدَّم تحريره، وإنَّما معنى الكلام كما -قال المهدويُّ-: يحفظونه من أمر الله في زعمه وظنِّه. انتهى. و﴿مِنۡ﴾: إمَّا للسَّبب، أي: بسبب أمر الله: أو على بابها، قال أبو البقاء: من أمر الله من الجنِّ والإنس، وذكر الفرَّاء: أنَّه على التَّقديم والتَّأخير، أي: له[2] معقِّباتٌ مِن[3] أمر الله يحفظونه، لكن قال في «الدُّرِّ»: والأصل عدم ذلك مع الاستغناء عنه، وأخرج الطَّبريُّ من طريق سعيد بن جبيرٍ قال: حفظهم إيَّاه من أمر الله.

(﴿ٱلۡمِحَالِ﴾) يريد قوله[4]: ﴿وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ﴾ [الرَّعد: ١٣] هو (العُقُوبَةُ) قاله[5] أبو عبيدة.

وقوله تعالى: (﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ﴾ [الرَّعد: ١٤] لِيَقْبِضَ عَلَى المَاءِ) فلا يحصل منه على[6] شيءٍ، قال:

فَأَصْبحتُ ممَّا كان بَيْني وبَيْنها ... مِنَ الوُدِّ مِثْلَ القَابضِ الماءَ بِاليدِ

والمعنى: أنَّ الَّذي يبسط يده إلى الماء ليقبضه؛ كما لا يَنتفع به كذلك المشركون الَّذين يعبدون مع الله آلهةً غيره لا ينتفعون بها[7] أبدًا، وقد مرَّ قريبًا مزيدٌ لهذا.

وقوله تعالى: ﴿فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدًا﴾ (﴿رَّابِيًا﴾ [الرَّعد: ١٧] مِنْ رَبَا يَرْبُو) أي: إذا زاد، وقال الزَّجَّاج: طافيًا فوق الماء، والزَّبد: وَضَرُ الغليان وخُبْثه، أو ما يحمله السَّيل من غثاءٍ ونحوه (﴿أَوۡ مَتَٰعٖ زَبَدٞ

---

(١) في (د): «قال».

(٢) «له»: ليس في (د).

(٣) «مِن»: ليس في (م).

(٤) زيد في (د): «تعالى».

(٥) في (م): «قال»، ولا يصحُّ.

(٦) «على»: ليس في (د).

(٧) «بها»: ليس في (د).

مِثْلُهُ﴾ المَتَاعُ: مَا تَمَتَّعْتَ بِهِ) كالأواني وآلات الحرث والحرب (﴿جُفَآءً﴾ [الرعد: ١٧]) قال أبو عمرو ابن العلاء: (أَجْفَأَتِ القِدْرُ) ولأبي ذرٍّ: «يقال: أجفأتِ القِدْرُ»[(١)] (إِذَا غَلَتْ فَعَلَاهَا الزَّبَدُ، ثُمَّ تَسْكُنُ، فَيَذْهَبُ الزَّبَدُ بِلَا مَنْفَعَةٍ، فَكَذَلِكَ يُمَيِّزُ الحَقَّ مِنَ البَاطِلِ) وذلك أنَّ هذا الكلام ضربه للحقِّ وأهله، الشَّامل للقرآن وغيره، والباطل وحزبه فقوله: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الرعد: ١٧] مَثَلٌ للقرآن، والأودية مَثَل للقلوب، أي: أنزل القرآن فاحتملت منه القلوب على قدر اليقين، فالقلب الَّذي يأخذ منه ما يُنتفَع/ به فيحفظه ويتدبره تظهر عليه ثمرته، ولا يخفى أنَّ بين القلوب في ذلك تفاوتًا عظيمًا، وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ﴾ [الرعد: ١٧] فهو مَثَلُ الباطل في قلَّة نفعه وسرعة زواله. د٥/١٣٩ أ

(﴿ٱلْمِهَادُ﴾) في قوله: ﴿وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [الرَّعد: ١٨] هو (الفِرَاشُ) وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ، ثابتٌ لغيره.

(﴿يَدْرَءُونَ﴾) في قوله: ﴿وَيَدْرَءُونَ﴾ [الرَّعد: ٢٢] أي: (يَدْفَعُونَ) السَّيِّئة بمقابلتها بالحسنة، وهذا وصف سيِّدنا رسول الله ﷺ في التَّوراة/، فيندرج تحته الدَّفع بالحسن من الكلام، والوصل في مقابلة قطع الأرحام وغيرهما[(٢)] من أخلاق الكرام، وتغيير[(٣)] منكرات أفعال اللِّئام (دَرَأْتُهُ عنِّي) أي: (دَفَعْتُهُ) وسقط لغير أبي[(٤)] ذرٍّ «عنِّي». ٧/١٨٤

(﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾) يريد قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرَّعد: ٢٣-٢٤] (أَيْ: يَقُولُونَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) فأضمر القول ههنا؛ لأنَّ في الكلام دليلًا عليه، والقول المضمر حالٌ من فاعل ﴿يَدْخُلُونَ﴾ أي: يدخلون قائلين: سلامٌ عليكم؛ بالبشارة[(٥)] بدوام السَّلامة.

(﴿وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرَّعد: ٣٠]) أي: (تَوْبَتِي) ومرجعي، فيثيبني على المشاقِّ، أو إليه أتوب عن[(٦)] سالف خطيئتي، ولأبي ذرٍّ: «والمتاب: إليه توبتي».

---

(١) «ولأبي ذرٍّ: أجفأت القدر»: سقط من (د).

(٢) في (د) و(م): «غيرها».

(٣) في (ص): «تغييرات»، ولا يصحُّ.

(٤) في (د): «وسقط لأبي»، وليس بصحيحٍ.

(٥) في غير (د) و(م): «بشارة».

(٦) في (د): «من».

وقوله: (﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرَّعد: ٣١]) أي: (لَمْ) ولأبي ذرٍّ: «أفلم[١]» ((يَتَبَيَّنْ)) وبها قرأ عليٌّ وابن عبَّاسٍ وغيرهما، وردَّه الفرَّاء بأنَّه لم يسمع «يئستُ» بمعنى: علمتُ، وأُجِيبَ بأنَّ مَن حفظ حجَّةٌ على مَن لم يحفظ، ويدلُّ على ذلك قراءة عليٍّ وغيره كما مرَّ، وقد قال القاسم بن معنٍ[٢]؛ وهو من ثقات الكوفيِّين: هي لغة هوازن، وقال ابن الكلبيِّ: هي لغة حيٍّ من النَّخع، ومنه قول رباح بن عديٍّ:

أَلَـمْ يَيْـئَسِ الأَقْـوامُ أنِّـي أنـا ابنُـه ... وَإِنْ كُنتُ عن أرضِ العشيرةِ نائيَـا

وقول سُحَيْم الرِّياحي:

أقولُ لهـم بالشِّـعْبِ إذ يَيْسرُونَنِي[٣] ... ألـم تَيْئَسـوا أنِّـي ابـنُ فـارسِ زَهْـدَمِ

والمعنى: أفلم يعلم المؤمنون أنه لو تعلَّقت مشيئة الله تعالى على وجه الإلجاء بإيمان النَّاس جميعًا؛ لآمنوا.

(﴿قَارِعَةٌ﴾ [الرعد: ٣١]) أي: (دَاهِيَةٌ) تقرعهم وتقلقلهم.

(﴿فَأَمْلَيْتُ﴾ [الرعد: ٣٢]) أي: (أَطَلْتُ) للَّذين[٤] كفروا المدَّة بتأخير العقوبة (مِنَ المَلِيِّ) بفتح الميم وكسر اللَّام وتشديد التَّحتيَّة. قال في «الصَّحاح»: الطَّويل[٥] من الدَّهر، يُقال: أقام مليًّا من الدَّهر، قال تعالى: ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦] أي: طويلًا، ومضى مليٌّ من النَّهار، أي: ساعةٌ طويلةٌ (وَالمِلَاوَةُ) بكسر الميم[٦]، ولأبي ذرٍّ: «والمُلاوة»[٧] بضمِّها، يقال: أقمت عنده ملاوةً من الدَّهر، أي: حينًا وبرهةً (وَمِنْهُ: ﴿مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]) كما مرَّ (وَيُقَالُ لِلْوَاسِعِ الطَّوِيلِ مِنَ الأَرْضِ) وهو

---

(١) في (د): «فلم».

(٢) في (د): «معين».

(٣) في (ب) و(س): «يأسرونني»، وفي (ص) و(ج) و(ل) و(م): «يبشِّرونني»، وفي هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، والَّذي في «البرماويِّ»: «يأسرونني»؛ أي: من الأسر.

(٤) في هامش (ج): بخطِّه: الَّذين.

(٥) في غير (د) و(م): «الهويُّ».

(٦) في هامش (ج): بخطِّه: كذا في «الفرع» وغيره.

(٧) في (ص): «الملأ»، ولا يصحُّ.

الصَّحراء: (مَلًى) بفتح الميم مقصورًا؛ كما في «اليونينيَّة» وفرعها لأبي ذَرٍّ، وفي أصل «اليونينيَّة»: «ملى، كذا[1]»[2] (مِنَ الأَرْضِ) وسقط لأبي ذَرٍّ «من الأرض» الثَّاني.

(﴿أَشَقُّ﴾ [الرَّعد: ٣٤]) أي: (أَشَدُّ مِنَ المَشَقَّةِ)/ قاله أبو عبيدة. د٥/١٣٩ب

(﴿مُعَقِّبَ﴾: مُغَيِّرٌ) يريد قوله: ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرَّعد: ٤١] أي: لا مغيِّر لإرادته، ولا يعقِّبه أحدٌ بالرَّدِّ والإبطال.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابيُّ في قوله تعالى: (﴿مُّتَجَٰوِرَٰتٌ﴾: طَيِّبُهَا[3] وَخَبِيثُهَا السِّبَاخُ) وهذا قد ثبت في نسخةٍ قبل قوله: ﴿ٱلْمَثُلَٰتُ﴾ كما مرَّ.

(﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]) جمع: صنو، كقِنوان جمع: قنو: (النَّخْلَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ فِي أَصْلٍ وَاحِدٍ) وفي الحديث: «عمُّ الرَّجل صنوُ أبيه» أي: يجمعهما أصلٌ واحدٌ (﴿وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ [الرعد: ٤]) النَّخلة (وَحْدَهَا ﴿بِمَآءٍ وَٰحِدٍ﴾ كَصَالِحِ بَنِي آدَمَ وَخَبِيثِهِمْ) قال الحسن: هذا مَثَلٌ ضربه الله لقلوب بني آدم، فقلبٌ يرقُّ فيخشع ويخضع، وقلبٌ يسهو ويلهو، والكلُّ (أَبُوهُمْ وَاحِدٌ).

وقوله: (السَّحَابُ الثِّقَالُ) يريد قوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ﴾ [الرَّعد: ١٢] أي: (الَّذِي فِيهِ المَاءُ) قال[4]: والسَّحاب: اسمُ جنسٍ، والواحد: سحابةٌ، والثِّقال جمع: ثقيلة؛ لأنَّك تقول: سحابةٌ ثقيلةٌ وسحابٌ ثقالٌ، كما[5] تقول: امرأةٌ كريمةٌ ونساءٌ كرامٌ، وقال أبو[6] عليٍّ: السَّحاب: غربال الماء.

وقوله تعالى: (﴿كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ﴾ [الرَّعد: ١٤]) زاد أبو ذَرٍّ: «﴿إِلَى ٱلْمَآءِ﴾» أي: (يَدْعُو المَاءَ بِلِسَانِهِ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ بيده فَلَا يَأْتِيهِ أَبَدًا) إذ لا إشعارَ له به، وهذا وصله الفريابيُّ والطَّبريُّ من طرقٍ عن مجاهدٍ؛ وهو مَثَلُ الَّذين يدعون آلهةً غير الله، وسبق غير[7] هذا في موضعين من هذه السُّورة

---

(١) في هامش (ج): وفي «آل مَلِك»: «مَلًى» هذه التخريجة بخطِّه من غير تصحيح. وبنحوه في هامش (ل).

(٢) قوله: «كما في اليونينيَّة وفرعها لأبي ذَرٍّ، وفي أصل اليونينيَّة: ملى، كذا»، سقط من (د).

(٣) في (د): «عَذْبها».

(٤) «قال»: ليس في (ب).

(٥) «كما»: ليس في (د).

(٦) «أبو»: مثبتٌ من (د).

(٧) «غير»: ليس في (د).

(سَالَتْ) ولأبي ذرٍّ: «﴿فَسَالَتْ﴾» [الرَّعد: ١٧] (﴿أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ تَملأُ بَطْنَ وَادٍ) ولأبي ذرٍّ: «كلُّ وادٍ بحسبه، فهذا كبيرٌ يسع كثيرًا من الماء، وهذا صغيرٌ يسع بقدره» (﴿زَبَدًا رَّابِيًا﴾ [الرعد: ١٧] زَبَدُ السَّيْلِ) ولأبي ذرٍّ: «الزَّبد زبد السَّيل» ولأبي ذرٍّ: «﴿زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾» أي: وممَّا[١] تُوقدون عليه من الذَّهب والفضَّة والحديد وغيرها زبدٌ مثل زبد الماء؛ هو (خَبَثُ الحَدِيدِ وَالحِلْيَةِ) وقوله: «﴿زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾» ثابتٌ لأبي ذرٍّ، وسبق ما في ذلك من البحث قريبًا.

١ - باب قوله: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ غِيضَ: نُقِصَ

١٨٥/٧ (باب قوله[٢]: ﴿ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾) أي: الَّذي تحمله أو حملها/، فعلى الموصوليَّة؛ فالمعنى: أنَّه تعالى يعلم ما تحمله من الولد؛ أهو ذكرٌ أم أنثى؟ وتامٌّ أم ناقصٌ؟ وحسنٌ أم قبيحٌ؟ وطويلٌ أم قصيرٌ؟ أو غير ذلك من الأحوال (﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ [الرَّعد: ٨]) (غِيضَ) أي: (نُقِصَ) بضمِّ النُّون وكسر القاف، سواءٌ كان لازمًا أو متعدِّيًا، يُقال: غاض الماء وغِضْتُه أنا والمعنى: وما تغيضه الأرحام وما تزداد، أي: تأخذه زائدًا[٣]، والمعنى: يعلم ما تُنقصه وما تزداده في الجثَّة والمدَّة والعدد، فإنَّ الرَّحم قد تشتمل على واحدٍ وعلى اثنين و[٤] ثلاثةٍ وأربعةٍ، يُروى أنَّ شريكًا كان رابعَ أربعةٍ في بطنِ أمِّه، وعن الشَّافعيِّ: أنَّ شيخًا باليمن أخبره: أنَّ امرأة ولدت بطونًا، في كلِّ بطنٍ خمسةٌ، وعن العوفيِّ عن ابن عبَّاسٍ ممَّا ذكره ابن كثيرٍ: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾/ يعني: السِّقط ﴿وَمَا تَزْدَادُ﴾ يقول: وما زاد الرَّحم في الحمل على ما غاضت حتَّى ولدته تمامًا[٥]، وذلك أنَّ من النِّساء مَنْ تحملُ عشرة أشهرٍ، ومن تحمل تسعةَ أشهرٍ، ومنهنَّ من تزيد في الحمل ومنهنَّ من تنقص، وأقصى مدَّة الحمل أربع سنين عندنا، وخمسٌ عند مالكٍ، وسنتان عند أبي حنيفة، وقال الضَّحَّاك: وضعتني أمِّي وقد حملتني في بطنها سنتين، وولدتني وقد نَبَتَتْ ثنيتيَّ. انتهى. وأقول: في سنة ثمانٍ وثمانين[٦] وثمان مئةٍ غرَّة يوم السَّبت مستهلَّ جمادى
دا/١٤٠ه

(١) في (د): «وما».
(٢) «قوله»: ليس في (د) و(م).
(٣) قوله: «والمعنى: وما تغيضه الأرحام وما تزداد؛ أي: تأخذه زائدًا»، سقط من (م).
(٤) زيد في (س) و(ص): «على».
(٥) في (د): «تامًّا».
(٦) «وثمانين»: سقط من (ص).

الأولى ولدت ابنتي[1] زينب -وفَّقها الله تعالى لكلِّ خيرٍ وأحسنَ عواقبها وجعل لها الذُّرِّيَّة الصَّالحة[2] -لتسعة أشهرٍ من ابتداء حملها، وقد نبتت ثنيَّتُها ثمَّ سقطت بعد نحو سبعة أشهرٍ، وقال مكحولٌ: الجنين في بطن أمِّه لا يطلب ولا يحزن ولا يغتمُّ، وإنَّما يأتيه رزقه في بطن أمِّه من دم حيضها، فمِن ثمَّ لا تحيض الحامل، فإذا وقع إلى الأرض استهلَّ، واستهلاله استنكارٌ لمكانه، فإذا قُطِعَت سرَّته حوَّل الله رزقه إلى ثدي أمِّه، حتَّى لا يطلب ولا يحزن ولا يغتمَّ، ثمَّ يصير طفلًا يتناول الشَّيء بكفِّه فيأكله[3]، فإذا بلغ؛ قال: هو الموت أو القتل، أنَّى لي بالرِّزق؟ يقول مكحولٌ: يا[4] ويحك[5] غذَّاك وأنت في بطن أمِّك وأنت طفلٌ صغيرٌ، حتَّى إذا اشتددتَ وعقلتَ؛ قلت: هو الموت أو القتل، أنَّى لي بالرِّزق؟ ثمَّ قرأ مكحولٌ: ﴿يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرَّعد: ٨]. انتهى. والإسناد إلى الرَّحم لا يخفى أنَّه مجازيٌّ؛ إذ الفاعل حقيقةً هو الله تعالى، وكلُّ كائنٍ بقدرٍ معيَّنٍ عند الله تعالى، لا يجاوز ولا ينقص عنه.

٤٦٩٧ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللهُ: لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ) الحزاميُّ -بالحاء المهملة والزَّاي المعجمة- قال: (حَدَّثَنَا مَعْنٌ) بفتح الميم وسكون العين آخره نونٌ، ابن عيسى القزَّاز، بالقاف والزَّاي المشدَّدة وبعد الألف زايٌ أخرى (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄) قال أبو مسعودٍ: تفرَّد به إبراهيم[6] بن المنذر، وهو غريبٌ عن مالكٍ، قال في «الفتح»: قد أخرجه الدَّارقطنيُّ من رواية عبد الله بن جعفرٍ البرمكيِّ عن معنٍ، ورواه أيضًا من

(١) في (د): «بنتي».

(٢) «وجعل الذُّرِّيَّة الصَّالحة»: سقط من (د).

(٣) في (م): «ليأكله».

(٤) «يا»: ليس في (د).

(٥) في (ص): «ويلك».

(٦) «إبراهيم»: ليس في (د).

طريق القعنبيِّ عن مالكٍ لكنَّه اختصره، وكذا أخرجه الإسماعيليُّ من طريق ابن[1] القاسم عن مالكٍ، قال الدَّارقطنيُّ[2]: ورواه أحمد بن أبي طيبة عن مالكٍ عن نافعٍ عن ابن عمر، فوهم فيه إسنادًا ومتنًا: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ/: مَفَاتِيحُ الغَيْبِ) بوزن: مصابيح، ولأبي ذرٍّ: «مفاتِح» بوزن: مَسَاجِد؛ جمع مَفْتَح بفتح الميم، أي: خزائن الغيب (خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ[3] إِلَّا اللهُ) ذكر خمسًا وإن كان الغيب لا يتناهى؛ لأنَّ العدد لا ينفي الزَّائد، أو لأنهم كانوا يعتقدون معرفتها (لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ) أي: ما تُنقِصه[4] (إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ أَحَدٌ[5] إِلَّا اللهُ) أي: إلَّا عند أمر الله به، فيعلم حينئذٍ كالسَّابق[6] إذا أمر تعالى به (وَلَا تَدْرِي[7] نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ) أي: في بلدها أم في غيرها[8]؛ كما لا تدري في أيِّ وقتٍ تموت (وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ) أحدٌ (إِلَّا اللهُ) إلَّا من ارتضى من رسولٍ، فإنَّه يطلعه على ما يشاء من غيبه، والوليُّ التَّابع له يأخذ عنه، وقد سبق شيءٌ من فوائد هذا الحديث في «سورة الأنعام» [ح: ٤٦٢٧] فالتَفِتْ إليه «كالاستسقاء» [ح: ١٠٣٩] ويأتي الإلمام بشيءٍ منه إن شاء الله تعالى في آخر «سورة لقمان» [ح: ٤٧٧٧] وبالله المستعان/.

د٥/١٤٠ب
١٨٦/٧

﴿١٤﴾ سورة إِبْرَاهِيمَ

(سورة إِبْرَاهِيمَ) مكِّيَّةٌ، وهي إحدى وخمسون آيةً.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بابٌ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿هَادٍ﴾: دَاعٍ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: صَدِيدٌ: قَيْحٌ وَدَمٌ، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾: أَيَادِيَ اللهِ عِنْدَكُمْ وَأَيَّامَهُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾:

---

(١) في غير (ب) و(س): «أبي»، وهو تحريفٌ، وفي هامش (ل): قوله: «أبي القاسم» كذا بخطِّه، وصوابه: «ابن القاسم»، كما في «الفتح».

(٢) قوله: «لكنَّه اختصره، وكذا أخرجه ... مالكٍ، قال الدَّارقطنيُّ»، تكرَّر في (د) بعد قوله: «وهو غريبٌ عن مالكٍ».

(٣) في غير (د) و(م): «يعلمها».

(٤) في (ص): «تنقص».

(٥) «أحدٌ»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): مراده بـ«السابق» ما في الأرحام؛ كما صرَّح بذلك في «سورة الأنعام».

(٧) في (د): «وما تدري».

(٨) في (د): «أفي بلده أم غيرها».

رَغِبْتُمْ إِلَيْهِ فِيهِ، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: يَلْتَمِسُونَ لَهَا عِوَجًا، ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ أَعْلَمَكُمْ: آذَنَكُمْ، رَدُّوا ﴿أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾: هَذَا مَثَلٌ كَفُّوا عَمَّا أُمِرُوا بِهِ، ﴿مَقَامِي﴾ حَيْثُ يُقِيمُهُ اللهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، ﴿مِن وَرَآئِهِۦ﴾: قُدَّامِهِ، ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ وَاحِدُهَا: تَابِعٌ، مِثْلُ غَيَبٍ وَغَائِبٍ، ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ﴾: اسْتَصْرَخَنِي: اسْتَغَاثَنِي، يَسْتَصْرِخُهُ مِنَ الصُّرَاخِ، ﴿وَلَا خِلَٰلٌ﴾: مَصْدَرُ: خَالَلْتُهُ خِلَالًا، وَيَجُوزُ أَيْضًا: جَمْعُ خُلَّةٍ وَخِلَالٍ، ﴿ٱجْتُثَّتْ﴾ اسْتُؤْصِلَتْ.

(بسم الله الرحمن الرحيم. بابٌ) وسقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ، وكذا «باب».

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله[1] عنهما في قوله تعالى في سورة الرَّعد: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ﴾ (﴿هَادٍ﴾ [الرَّعد: ٧]) أي: (دَاعٍ) يدعوهم إلى الصَّواب ويهديهم إلى الحقِّ، والمراد: نبيٌّ مخصوصٌ بمعجزاتٍ من جنس ما هو الغالب عليهم، والظَّاهر: أنَّ وقوع ذلك هنا من ناسخٍ[2].

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابيُّ: (صَدِيدٌ) من قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]: هو (قَيْحٌ وَدَمٌ)[3] وقال قتادة: هو ما يسيل من لحمه وجلده، وفي روايةٍ عنه: ما يخرج من جوف الكافر قد خالط القيح والدَّم، وقيل: ما يخرج من فروج الزُّناة، وهل الصَّديد نعتٌ أم لا؟ فقيل: نعتٌ لـ﴿مَّآءٍ﴾ وفيه تأويلان: أحدهما: أنَّه على حذف أداة التَّشبيه، أي: ماءٌ مثل صديدٍ، وعلى هذا فليس الماء الَّذي يشربونه صديدًا، بل مثله في النَّتَن والغلظ والقذارة؛ كقوله: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ﴾ [الكهف: ٢٩] والثَّاني: إنَّ الصَّديد لمَّا كان يشبه الماء؛ أُطلِق عليه ماء، وليس هو بماءٍ حقيقةً، وعلى هذا فيشربون نَفْس الصَّديد المشبَّه بالماء، وإلى كونه صفةً ذهب الحوفيُّ وغيره، وفيه نظرٌ؛ إذ ليس بمشتقٍّ إلَّا على قول[4] من فسَّره بأنَّه صديدٌ بمعنى: مصدود، أخذه من الصَّدِّ وكأنَّه لكراهته مصدودٌ عنه، أي: يمتنع عنه كلُّ أحدٍ[5]، ويدلُّ عليه ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ﴾ أي: يتكلَّف جرعه، وكذا ﴿وَلَا يَكَادُ﴾ [إبراهيم: ١٧] وسقط «وقال مجاهدٌ...» إلى آخره لأبي ذرٍّ.

---

(١) زيد في (د): «تعالى».

(٢) يقصد أن هذه الكلمة من سورة الرعد وليس من سورة إبراهيم فلعل أحد النساخ جعلها في هذا الباب.

(٣) قوله: «من قوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]: هو قَيْحٌ وَدَمٌ»، سقط من (ص).

(٤) «قول»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٥) في (م): «واحدٍ».

د٥/١٤١أ (وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان ممَّا وصله في «تفسيره» والطَّبريُّ[1] أيضًا: (﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [المائدة: ٢٠]) أي: (أَيَادِيَ اللهِ عِنْدَكُمْ وَأَيَّامَهُ) أي: بوقائعه[2] الَّتي وقعت على الأمم الدَّارجة.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابيُّ في[3] قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم﴾ (﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤]) أي: (رَغِبْتُمْ إِلَيْهِ فِيهِ) وفي ﴿مِّن﴾ قولان؛ قيل: زائدةٌ في المفعول الثَّاني، وهذا إنَّما يأتي على قول الأخفش، وقيل: تبعيضيَّةٌ، أي: آتاكم بعض[4] ما سألتموه، نظرًا لكم ولمصالحكم، وعلى هذا فالمفعول محذوفٌ، أي: وآتاكم شيئًا من كلِّ ما سألتموه، وهو رأي سيبويه.

(﴿يَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾ [إبراهيم: ٣]) قال مجاهدٌ فيما وصله عبد بن حميدٍ: (يَلْتَمِسُونَ) ولأبي ذرٍّ: «تبغونها: تلتمسون[5]» بالفوقيَّة بدل التَّحتيَّة فيهما[6] (لَهَا عِوَجًا) أي: زيغًا ونكوبًا[7] عن الحقِّ ليقدحوا فيه، وأشار بقوله: «لها» إلى الأصل، ولكنَّه حذف الجارَّ وأوصل الفعل، والإضلال[8] يكون بالسعي في صدِّ الغير، وبإلقاء الشَّكِّ والشُّبهات في المذهب الحقِّ، ويحاول تقبيح الحقِّ بكلِّ ما يقدر عليه، وهذا النِّهاية.

(﴿وَإِذۡ تَأَذَّنَ رَبُّكُمۡ﴾ [إبراهيم: ٧]) أي: (أَعْلَمَكُمْ: آذَنَكُمْ) بمدِّ الهمزة، والمعنى: آذن إيذانًا بليغًا؛ لِمَا في «تَفَعَّل» من التَّكلُّف، وفي رواية أبي ذرٍّ -كما في «فتح الباري»-: «أعلمكم ربُّكم» أي: إن شكرتم نعمتي من الإنجاء وغيره بالإيمان وصالحات الأعمال؛ لأزيدنَّكم النِّعم[9]، وإن جحدتموها فإنَّ عذابي بسلبها في الدُّنيا والنَّار في العقبى في غاية الشِّدَّة.

(رَدُّوا) يريد قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ﴾ (﴿أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩]) قال أبو عبيدة: (هَذَا مَثَلٌ) ومعناه: (كَفُّوا عَمَّا أُمِرُوا بِهِ) من الحقِّ، ولم يؤمنوا به، قال في «الفتح»: وقد تعقَّبوا كلام أبي عبيدة

(١) في (د): «الطَّبراني»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ب): «وقائعه».

(٣) في (د): «من».

(٤) زيد في غير (د) و(م): «جميع».

(٥) في (د) و(م): «تلتمسونها»، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

(٦) «فيهما»: ليس في (د).

(٧) في (د): «وتلويًا».

(٨) في (ب): «الإضافة»، ولا يصحُّ.

(٩) في (د): «النَّعيم».

بأنَّه لم يسمع من العرب: ردَّ يده في فِيْهِ؛ إذا تَرَكَ الشَّيء الَّذي كان يفعله. انتهى. وهذا الَّذي قاله أبو عبيدة قاله أيضًا الأخفش، وأنكره القتيبيُّ[1]، ولفظه كما في «اللُّباب»[2]: لم يسمع أحدٌ يقول: ردَّ يده إلى فِيْه؛ إذا تَرَكَ ما أُمر به، وأُجيبَ بأنَّ المثبِتَ مقدَّمٌ على النافي، قال في «الدُّرِّ»[3]: والضَّمائر الثَّلاثة يجوز أن تكون للكفَّار، أي: فردَّ الكفَّار أيديهم في أفواههم من الغيظ؛ كقوله تعالى: ﴿عَضُّواْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَنَامِلَ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] فـ«في»[4] على[5] بابها من الظَّرفيَّة، أو فردُّوا أيديهم على أفواههم ضحكًا واستهزاء، فـ«في» بمعنى «على» أو أشاروا بأيديهم إلى ألسنتهم وما نطقوا به من قولهم: إنَّا كفرنا، فـ«في» بمعنى «إلى» وأن يكون الأوَّلان للكفَّار والأخير للرُّسل، أي: فردَّ الكفَّار أيديهم في أفواه الرُّسل، أي: أطبقوا أفواههم يشيرون إليهم بالسُّكوت.

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ﴾ (﴿مَقَامِى﴾ [إبراهيم: ١٤]) قال ابن عبَّاسٍ: (حَيْثُ يُقِيمُهُ اللهُ بَيْنَ يَدَيْهِ)/ يوم القيامة للحساب. ١٨٧/٧

وقوله/: (﴿مِن وَرَآئِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١٦]) أي: من (قُدَّامِهِ) ولأبي ذَرٍّ: «قدَّامَه جهنَّم» بنصب ميم قدَّامَه، وهذا قول الأكثر؛ وهو من الأضداد، وعليه قوله: د٥/١٤١ب

عسى الكربُ الَّذي أَمْسَيتَ فيه يَكُونُ وراءه فَرجٌ قَرِيبُ

أي: قدَّامه، وقول الآخر:

---

(١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «القُتَيبيُّ» كذا بخطِّه بالتَّصغير، لكنَّ الَّذي في «اللُّبِّ» مُكَبَّرًا، وبهامشه بخطِّ شيخنا العجميِّ: وإنَّما حذفت ياء التَّصغير؛ لأنَّه منسوب إلى «فُعَيلَة» بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه غير مصغَّر العين، فتحذف منه تاء التأنيث أوَّلًا ثم تحذف الياء، فيقال في نحو جُهَينة وضُبَيعة: جهنيٌّ وضُبَعيٌّ.

(٢) في هامش (ج): «اللُّباب» مراده «تفسير ابن عادل». وفي هامش (ل): قوله: «كما في اللباب» ينظر ما مراده بـ«اللباب»، فـ«تفسير التَّنزيل» للخازن يُسمَّى «اللباب»، وليست هذه العبارة فيه، و«اللُّباب في معاني الكتاب» لابن عادل، وهو المراد هنا، وعبارته: قال أبو عبيدة: هذا ضرب مثل، تقول العرب: مَدَّ يده إلى فِيْه؛ إذا ترك ما أمر به، ورُدَّ عليه: بأنَّ مَن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَن لَم يَحْفَظ.

(٣) في هامش (ج): «الدُّرّ» إعراب القرآن للسَّمين.

(٤) في (م): «وفي».

(٥) «على»: ليس في (ص).

أليسَ وَرائِي إنْ تراخَتْ منيّتي لزوم العَصا تُحنى عليها الأضالِعُ[1]

وقيل: بعد موته.

وقوله تعالى: (﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ [إبراهيم: ٢١]) قال أبو عبيدة: (وَاحِدُهَا: تَابِعٌ؛ مِثْلُ: غَيَبٍ وَغَائِبٍ) وخدمٍ[2] وخادمٍ، أي: يقول الضُّعفاء للَّذين استكبروا -أي: لرؤسائهم الَّذين استتبعوهم-: إنَّا كنَّا لكم تبعًا في التَّكذيب للرُّسل والإعراض عنهم.

وقوله تعالى: (﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ﴾ [إبراهيم: ٢٢]) يقال: (اسْتَصْرَخَنِي) أي: (اسْتَغَاثَنِي) فكأنَّ همزته للسَّلب، أي: أزال صراخي (يَسْتَصْرِخُهُ مِنَ الصُّرَاخِ) والمعنى: ما أنا بمغيثكم من العذاب، وسقط لأبي ذَرٍّ قوله: «﴿بِمُصۡرِخِكُمۡ﴾...» إلى آخره[3].

(﴿وَلَا خِلَٰلٌ﴾ [إبراهيم: ٣١] مَصْدَرُ: خَالَلْتُهُ[4] خِلَالًا) قال طَرَفة[5]:

كُلُّ خليلٍ كنتَ خاللتَهُ لا تركَ اللهُ لـه واضحةً

(وَيَجُوزُ[6] أَيْضًا؛ جَمْعُ: خُلَّةٍ وَخِلَالٍ) كبُرْمَةٍ وبرامٍ، وهذا قاله الأخفش، والجمهور على الأوَّل، والمخاللة: المصاحبة.

(﴿ٱجۡتُثَّتۡ﴾) من قوله تعالى: ﴿كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجۡتُثَّتۡ﴾ [إبراهيم: ٢٦] أي: (اسْتُؤْصِلَتْ) وأُخِذَت جثَّتها بالكليَّة، قال لقيطٌ الإيادي:

هذا الخلاءُ الَّذي يجتثُّ أصلَكُمُ فمَن رأى مثلَ ذا آتٍ ومَن سمِعَا

١ - باب قوله: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٌ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ۝ تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ﴾

(باب قوله) تعالى: (﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾) مثمرةٍ طيِّبةِ الثِّمار؛ كالنَّخلة وشجرة التِّين والعنب

---

(١) في (د): «الأصابع». وهو المثبت في متن (ج)، وأشار في الهامش إلى أن الأضالع في نسخة.

(٢) في (د): «ومثل خَدَم».

(٣) قوله: «وسقط لأبي ذرٍّ قوله: ﴿بِمُصۡرِخِكُمۡ﴾»: سقط من (د).

(٤) في (د): «خاللتُ».

(٥) في هامش (ج) و(ل): طَرَفَة العبديُّ بالتَّحريك، كما في «القاموس» و«الصِّحاح».

(٦) في (د): «ويكون».

والرُّمَّان (﴿أَصْلُهَا ثَابِتٌ﴾): راسخٌ في الأرض ضاربٌ بعروقه فيها آمنٌ من[1] الانقطاع والزَّوال (﴿وَفَرْعُهَا[2]﴾): أعلاها (﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾) لأنَّ ارتفاع الأغصان يدلُّ على ثبات الأصل، ومتى ارتفعت كانت بعيدةً عن عفونات الأرض، فثمارها نقيَّةٌ طاهرةٌ عن جميع الشَّوائب (﴿تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا﴾) تعطي ثمرها (﴿كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤-٢٥]) أَقَّتَهُ الله تعالى لأثمارها، وقال الرَّبيع بن أنسٍ البكري[3]: ﴿كُلَّ حِينٍ﴾ أي: غدوةً وعشيَّةً؛ لأنَّ ثمر النَّخل يُؤكَل أبدًا ليلًا ونهارًا، صيفًا وشتاءً، إمَّا تمرًا أو رطبًا أو بسرًا؛ كذلك عمل المؤمن يصعد أوَّل النهار وآخره، وبركةُ إيمانه لا تنقطع أبدًا، بل تتَّصل إليه في كلِّ وقتٍ، والاستفهام في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ [إبراهيم: ٢٤] للتَّقرير[4]، وفائدته: الإيقاظ له، أي: ألم تعلم، والكلمة الطيِّبة كلمة التَّوحيد، أو كلُّ كلمةٍ حسنةٍ؛ كالحمد والاستغفار والتَّهليل، وعن ابن عبَّاسٍ: هي شجرةٌ في الجنَّة، أصلها ثابتٌ في الأرض وأعلاها في السَّماء/، كذلك أصل هذه الكلمة راسخٌ في قلب المؤمن بالمعرفة والتَّصديق، فإذا تكلَّم بها عرجت، ولا تُحجَب حتَّى تنتهيَ إلى الله تعالى، قال عزَّ وجلَّ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠] وسقط قوله: «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ، وله: «﴿وَفَرْعُهَا﴾... إلى آخره» وقال بعد قوله: ﴿ثَابِتٌ﴾: «الآية».

د٥/١٤٢أ

٤٦٩٨ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «أَخْبِرُونِي بِشَجَرَةٍ تُشْبِهُ أَوْ كَالرَّجُلِ الْمُسْلِمِ لَا يَتَحَاتُّ وَرَقُهَا وَلَا وَلَا وَلَا، تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ»، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، وَرَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ لَا يَتَكَلَّمَانِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، فَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا شَيْئًا؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «هِيَ النَّخْلَةُ»، فَلَمَّا قُمْنَا؛ قُلْتُ لِعُمَرَ: يَا أَبَتَاهُ، وَاللهِ لَقَدْ كَانَ وَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَكَلَّمَ؟ قَالَ: لَمْ أَرَكُمْ تَكَلَّمُونَ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ أَوْ أَقُولَ شَيْئًا، قَالَ عُمَرُ: لَأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد[5]، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) القرشيُّ الهباريُّ،

---

(١) «مِن»: ليس في (د).

(٢) في (ب): «فروعها».

(٣) «البكريُّ»: مثبتٌ من (ص).

(٤) في (د): «للتَّقدير»، وهو تحريفٌ.

(٥) «بالإفراد»: ليس في (د).

اسمه: عبد الله، و«عُبيد» لقبٌ غلَبَ عليه (عَنْ أَبِي أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ) بضمِّ العين مصغَّرًا، ابن عمر العمريِّ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄) أنَّه (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: أَخْبِرُونِي بِشَجَرَةٍ تُشْبِهُ) ولأبي ذرٍّ: «شبه» (أَوْ كَالرَّجُلِ الْمُسْلِمِ) شكٌّ من[1] الرَّاوي (لَا يَتَحَاتُّ) بتشديد الفوقيَّة آخره، أي: لا[2] يتناثر (وَرَقُهَا، وَلَا وَلَا وَلَا) ذكر ثلاث صفاتٍ أُخَرَ للشَّجرة، لم يبيِّنها الرَّاوي، واكتفى بذكر كلمة «لا» ثلاثًا[3]، وقد ذكروا في تفسيره: ولا ينقطع ثمرُها[4] ولا يُعدَم فيئُها ولا يبطل نفعُها (﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ﴾) وقتٍ (قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، وَرَأَيْتُ[5] أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ) ﵄ (لَا يَتَكَلَّمَانِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ) هيبةً منهما وتوقيرًا (فَلَمَّا لَمْ[6] يَقُولُوا) أي: الحاضرون، ولأبي ذرٍّ عن/ الكُشْميهَنيِّ: «فلم يقولا» أي: العمران (شَيْئًا؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هِيَ النَّخْلَةُ) والحكمةُ في تمثيل الإسلام[7] بالشَّجرة: أنَّ[8] الشَّجرة لا تكون شجرةً إلَّا بثلاثة أشياء: عِرْقٍ راسخٍ، وأصلٍ قائمٍ، وفرعٍ عالٍ، كذلك الإيمان لا يتمُّ إلَّا بثلاثة أشياء: تصديقٍ بالقلب، وقولٍ باللسان، وعملٍ بالأبدان (فَلَمَّا قُمْنَا؛ قُلْتُ لِعُمَرَ: يَا أَبَتَاهْ) بسكون الهاء مصحَّحًا عليها في الفرع وأصله[9]، وفي غيرهما[10] بضمِّها (وَاللهِ لَقَدْ كَانَ وَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَقَالَ) أي: عمر: (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَكَلَّمَ؟) بحذف إحدى

١٨٨/٧

---

(١) في (د) و(س): «من».

(٢) «لا»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قوله: «واكتفى... إلى آخره» تقدَّم نظيرُه في «كتاب العِلم» وهو مُشعِرٌ بجواز حذف المعطوف مع بقاء العاطف، وقد جزم ابن هشام في مبحث «أم» بأنَّه لم يُسمَع حذفُ معطوفٍ بدون عاطفه، وذكر في «مباحث الحذف» أنَّ حذف المعطوف يجبُ أن يتبعه العاطف. انتهى. وفي هذا الحديثِ شاهدٌ لسماع ذلك، ومثله حديث أحمد وابن ماجه عن أنس: «أمَا [إنَّ] كلَّ بناءٍ فهو وبالٌ على صاحبه يوم القيامة إلَّا ما كان في مسجد أو أو أو» بتكرير «أو» ثلاثًا، وقد فسَّره العلقميُّ وغيره.

(٤) في هامش (ج) و(ل): هو معنى قوله: ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا﴾. انتهى فليُحرَّر «منه».

(٥) زيد في (د): «أنا».

(٦) في (د): «توقيرًا فلم».

(٧) في (د): «الإيمان».

(٨) في (ص) و(م): «لأنَّ».

(٩) «وأصله»: ليس في (د).

(١٠) في هامش (ج): بخطِّه: غيره.

التَّاءين (قَالَ) أي: ابن عمر: قلت: (لَمْ أَرَكُمْ تَكَلَّمُونَ) بحذف إحدى التَّاءين أيضًا (فَكَرِهْتُ أَنْ أَتَكَلَّمَ، أَوْ أَقُولَ شَيْئًا، قَالَ عُمَرُ: لأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا) أي: «من حمر النَّعَم» كما في الرِّواية الأخرى، وقد وضَح أنَّ المراد بالشَّجرة في الآية النَّخلةُ، لا شجرة الجوز الهنديِّ، نعم أخرج ابن مردويه من حديث ابن عبَّاسٍ بإسنادٍ ضعيفٍ في الآية قال: «هي شجرة جوز الهند، لا تتعطَّل من ثمرةٍ، تحمل كلَّ شهرٍ». انتهى. ونفع النَّخلة موجودٌ في جميع أجزائها، مستمرٌّ في جميع أحوالها، فمِن حينِ تطلع إلى حين تيبس تُؤكَل أنواعًا، ثمَّ يُنتفَع بجميع أجزائها حتَّى النَّوى في علف الإبل والليف في الحبال وغير ذلك ممَّا لا يخفى.

وقد/ سبق هذا الحديث في «كتاب العلم» [ح: ١٣١]. د٥/١٤٢ب

٢ - بابٌ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾

هذا (بابٌ) -بالتَّنوين- في قوله تعالى: (﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]) كلمة التَّوحيد: لا إله إلَّا الله؛ لأنَّها رسخت في القلب بالدَّليل، أي: يديمهم الله عليها كما اطمأنَّت إليها نفوسهم في الدُّنيا، والجمهور على أنَّها نزلت في سؤال المكلَّفين في القبر، فيلقِّن اللهُ المؤمنَ كلمة الحقِّ عند السُّؤال، فلا يَزِلُّ، وسقط «بابٌ» لغير أبي ذرٍّ.

٤٦٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﵄: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «المُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي القَبْرِ؛ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ) بفتح الميم والمثلَّثة بينهما راءٌ ساكنةٌ، الحضرميُّ، أبو الحارث الكوفيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ) بسكون عين «سعْد» وضمِّها في «عُبيدة» مصغَّرًا غير مضافٍ (عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﵄: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: المُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي القَبْرِ) أي: بعد إعادة روحه إلى جسده عن ربِّه ودينه ونبيِّه (يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ) ﷿: (﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ﴾) الَّذي ثبت بالحجَّة عندهم (﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ

ﭐلدُّنۡيَا﴾) قبل الموت[1]، كما ثبَّت[2] الَّذين فتنهم أصحابُ الأخدود، والَّذين نُشِروا بالمناشير (﴿وَفِى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾) في القبر بعد إعادة روحه في جسده وسؤال الملَكين له، وإنَّما حصل لهم الثَّبات في القبر بسبب مواظبتهم في الدُّنيا على هذا القول، ولا يخفى أنَّ كلَّ شيءٍ كانت المواظبة عليه أكثر؛ كان رسوخه في القلب أتمَّ، ثبَّتنا الله بالقول الثَّابت في الحياة الدُّنيا وفي[3] الآخرة بمنِّه وكرمه، وقيل: ﴿فِى ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ في القبر عند السُّؤال ﴿وَفِى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ عند البعث إذا سُئِلوا عن معتقدهم في الموقف، فلا يتلعثمون ولا تدهشهم أهوال القيامة.

وهذا الحديث قد سبق في «باب ما جاء في عذاب القبر» من «الجنائز» [ح: ١٣٦٩].

٣ - بابٌ: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا﴾

أَلَمْ تَعْلَمْ كَقَوْلِهِ: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ﴾ ﴿أَلَمۡ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ﴾ البَوَارُ: الهَلَاكُ، بَارَ يَبُورُ بَوْرًا، ﴿قَوۡمَۢا بُورٗا﴾: هَالِكِينَ.

هذا (بابٌ) بالتَّنوين، وهو ساقطٌ لغير أبي ذرٍّ، في قوله تعالى: (﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا﴾ [إبراهيم: ٢٨]) قال أبو عبيدة: (أَلَمْ تَعْلَمْ) ولأبي ذرٍّ: «ألم تر[4]» (كَقَوْلِهِ) تعالى: (﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ﴾ ﴿أَلَمۡ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ﴾ [البقرة: ٢٤٣]) إذ الرُّؤية بالأبصار غير حاصلةٍ، إمَّا لتعذُّرها[5] أو لتعسُّرها[6] عادةً، وفي الآية حذف مضافٍ[7]، أي: غيَّروا شكر نعمة الله كفرًا بأن وضعوه مكانه، وقولُ صاحب «الأنوار» -كالكشَّاف-: «أو بدَّلوا نفْسَ النِّعمة كفرًا، فإنَّهم لمَّا كفروها؛ سُلِبت منهم، فصاروا تاركين لها محصِّلين الكفر/ بدلها» تُعُقِّب بأنَّه ليس بقويٍّ؛ لأنَّه يقتضي حدوث الكفر حينئذٍ، وهم قد كانوا كفَّارًا من قبل، وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ فيه. د٥/١٤٣أ

(١) «قبل الموت»: ليس في (د).

(٢) زيد في (ب) و(س): «في».

(٣) «في»: ليس في (ب).

(٤) «ولأبي ذرٍّ: ألم تر»: سقط من (د).

(٥) في (ص): «لتعدِّيها»، ولا يصحُّ.

(٦) في (ص) و(م): «لتعسيرها».

(٧) في هامش (ج) و(ل): على الثَّاني لا يحتاج إلى حذف مضاف. انتهى «منه».

(البَوَارُ) في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلُّواْ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] هو (الهَلَاكُ) قال:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهم أبطالَ حَربٍ غداةَ الرَّوعِ إذْ خِيفَ البَوارُ

وأصله من الكساد؛ كما قيل: كسد حتَّى فسد، ولمَّا كان الكساد يؤدِّي إلى الفساد والهلاك؛ أُطلِقَ/ عليه البوار، والفعل منه: (بَارَ يَبُورُ بَوْرًا) بفتح الموحَّدة وسكون الواو (﴿قَوْمًا بُورًا﴾ [الفرقان: ١٨]) أي: (هَالِكِينَ) قاله أبو عبيدة وغيره، ويحتمل أن يكون ﴿بُورًا﴾ مصدرًا وُصِفَ به الجمع[1]، وأن يكون جمع بائرٍ في المعنى، ومن وقوع البور على الواحد قولُه: ١٨٩/٧

يَا رَسُولَ المليكِ إنَّ لِسَاني رَاتِقٌ ما فتقتَ إذْ أنا بُورُ

وثبت قوله: «﴿قَوْمًا بُورًا﴾» لأبي ذرٍّ[2].

٤٧٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ قَالَ: هُمْ كُفَّارُ أَهْلِ مَكَّةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ عَمْرٍو) هو ابن دينارٍ (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباحٍ أنَّه (سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ) ﷺ يقول في قوله تعالى: (﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨] قَالَ: هُمْ كُفَّارُ أَهْلِ مَكَّةَ) وعند الطَّبريِّ[3] من طريقٍ أخرى عن ابن عبَّاسٍ: أنَّه سأل عمر عن هذه الآية فقال: «مَن هم؟ قال: هم الأفجران من بني مخزومٍ وبني أميَّة أخوالي وأعمامك؛ فأمَّا أخوالي فاستأصلهم الله يوم بدرٍ، وأمَّا أعمامك فأملى الله لهم إلى حينٍ» والمراد -كما في «الفتح»- بعض بني أميَّة وبني مخزومٍ، فإن بني مخزومٍ لم يُستأصلوا يوم بدرٍ، بل المراد بعضهم كأبي جهلٍ من بني مخزومٍ، وأبي سفيان من بني أميَّة[4]، وعنده أيضًا من وجهٍ آخر ضعيفٍ عن ابن عبَّاسٍ: «هم جبلة بن الأيهم والَّذين اتَّبعوه من العرب، فلحقوا بالرُّوم» قال الحافظ ابن كثيرٍ: والمشهور الصَّحيح عن ابن عبَّاسٍ هو القول الأوَّل، وإن كان المعنى يعمُّ جميع الكفَّار؛ فإنَّ الله تعالى بعث محمَّدًا ﷺ رحمةً للعالمين ونعمةً للنَّاس.

---

(١) في هامش (ج): كذا بخطِّه، وهو خبر «يكون».

(٢) «وثبت قوله: ﴿بُورًا﴾ لأبي ذرٍّ»: سقط من (د) و(م).

(٣) في (د): «الطَّبراني»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (د): قوله: «وأبي سفيان من بني أمية»: يُتأمَّل في هذا.

وهذا الحديث ذكره في «غزوة بدر» [ح: ٣٩٧٧].

﴿١٥﴾ سورة الحِجْرِ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾: الحَقُّ يَرْجِعُ إِلَى اللهِ وَعَلَيْهِ طَرِيقُهُ، ﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾: عَلَى الطَّرِيقِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ لَعَيْشُكَ، ﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾: أَنْكَرَهُمْ لُوطٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾: أَجَلٌ، ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا﴾: هَلاَّ تَأْتِينَا ﴿شِيَعِ﴾ أُمَمٌ، وَلِلأَوْلِيَاءِ أَيْضًا شِيَعٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿يُهْرَعُونَ﴾: مُسْرِعِينَ، ﴿لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾: لِلنَّاظِرِينَ، ﴿سُكِّرَتْ﴾: غُشِّيَتْ، ﴿بُرُوجًا﴾: مَنَازِلَ لِلشَّمْسِ وَالقَمَرِ، ﴿لَوَاقِحَ﴾: مَلَاقِحَ مُلْقِحَةً، ﴿حَمَإٍ﴾: جَمَاعَةُ حَمْأَةٍ؛ وَهُوَ الطِّينُ المُتَغَيِّرُ، وَالمَسْنُونُ: المَصْبُوبِ، ﴿تَوْجَلْ﴾: تَخَفْ، ﴿دَابِرَ﴾: آخِرَ، ﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ الإِمَامُ: كُلُّ مَا ائْتَمَمْتَ وَاهْتَدَيْتَ بِهِ، ﴿الصَّيْحَةُ﴾: الهَلَكَةُ.

(سورة الحِجْرِ) ولأبي ذَرٍّ عن المُستملي: «تفسير سورة الحجر» وهي مكِّيَّةٌ، وآيها تسعٌ وتسعون، وزاد أبو ذَرٍّ: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم».

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) هو ابن جبرٍ فيما وصله الطَّبريُّ من طرقٍ عنه في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا﴾ (﴿صِرَٰطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١]) معناه[1]: (الحَقُّ يَرْجِعُ إِلَى اللهِ، وَعَلَيْهِ طَرِيقُهُ) لا يعرِّج على شيءٍ، وقال الأخفش: عليَّ الدَّلالة على الصِّراط المستقيم، وقال غيرهما أي: مَن مرَّ عليه مرَّ عليَّ، أي: على رضواني وكرامتي، وقيل: ﴿عَلَيَّ﴾ بمعنى: إليَّ، وهذا إشارةٌ إلى الإخلاص المفهوم من المخلصين، وقيل: إلى انتفاء تزيينه/ وإغوائه. د٥/١٤٣ب

وقوله: ﴿وَإِنَّهُمَا﴾ (﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ٧٩]) أي: (عَلَى الطَّرِيقِ) الواضح، والإمام: اسمٌ لِمَا يُؤتَمُّ به، قال الفرَّاء والزَّجَّاج: إنَّما جُعِل الطَّريقُ إمامًا لأنه يُؤَمُّ ويُتبَع، قال ابن قتيبة: لأنَّ المسافر يأتمُّ به حتَّى يصير[2] إلى الموضع الَّذي يريده، و﴿مُّبِينٍ﴾ أي: في نفسه أو مبين لغيره؛ لأنَّ الطَّريق يهدي إلى المقصد، وضمير التَّثنية في ﴿وَإِنَّهُمَا﴾ الأرجح أنَّه لقريتي قوم لوطٍ وأصحاب الأيكة؛ وهم قوم شعيبٍ لتقدُّمهما ذِكْرًا، وقوله تعالى: «﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ على الطَّريق» ثابتٌ لأبي ذَرٍّ عن المُستملي (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﵄ فيما وصله ابن أبي حاتمٍ في قوله:

---

(١) في (د) و(م): «أي».

(٢) في (د): «يصيِّره».

(﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢]) معناه: (لَعَيْشُكَ) والعَمْر والعُمْر بفتح العين وضمِّها واحدٌ؛ وهما مدَّة الحياة، ولا يُستعمَل في القَسَم إلَّا بالفتح، وفي هذه الآية شرفُ نبيِّنا[1] محمَّدٍ ﷺ؛ لأنَّ الله تعالى أقسم بحياته، ولم يفعل ذلك لبشرٍ سواه على ما نُقِل عن ابن عبَّاسٍ، أو الخطاب هنا للوطٍ عليه الصلاة والسلام، قالت الملائكة له ذلك، والتَّقدير: لعَمْرك قسمي، والقَسَم بالعمر في القرآن وأشعار العرب وفصيح كلامها[2] في غير موضعٍ؛ وهو من الأسماء اللَّازمة للإضافة فلا يقطع عنها، ويضاف لكلِّ[3] شيءٍ، لكن منعَ[4] بعضُ أصحاب المعاني فيما ذكره الزَّهراويُّ[5] إضافتَه إلى الله؛ لأنَّه لا يُقال: لله تعالى عُمْرٌ، وإنَّما هو بقاءٌ أزليٌّ، وقد سُمِع إضافته إلى الله تعالى قال:

إِذَا رَضِيتْ عَلَـيَّ بَنُو قُشيرٍ لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَنِـي رِضَـاها

ومنع بعضُهم إضافتَه إلى ياء المتكلِّم، قال: لأنَّه حلف بحياة المقسم، وقد ورد ذلك، قال النَّابغة:

لَعَمْرِي وما عُمْرِي عَلَـيَّ بِهَيِّنٍ لقد نطقتْ بطلًا علـيَّ الأقـارعُ

/ (﴿قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٢] أَنْكَرَهُمْ لُوطٌ) قيل: لأنَّهم سلَّموا ولم يكن من عادتهم، وقيل: لأنَّهم كانوا على صورة الشَّباب المُرْد، فخاف هجوم القوم، فقال هذه الكلمة؛ يعني: تُنكِرُكم نفسي وتَنْفِرُ عنكم، فقالت الملائكة: ما جئناك بما تنكِر بل جئناك بما يسرُّك، ويشفي لك من عدوِّك؛ وهو العذاب الَّذي توعَّدتهم[6] به فيمترون فيه، وسقط قوله: «﴿لَعَمْرُكَ﴾...» إلى هنا لأبي ذرٍّ إلَّا في رواية المُستملي. ١٩٠/٧

(وَقَالَ غَيْرُهُ) غير ابن عبَّاسٍ في قوله تعالى: (﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]) أي: (أَجَلٌ) أي: إنَّ الله تعالى لا يهلك أهل قريةٍ إلَّا ولها أجلٌ مقدَّرٌ كُتِب في اللَّوح المحفوظ[7] أو كتابٍ مختصٍّ به.

---

(١) في (ج): للنبي محمد، وبهامشها: بخطِّه: لنَبِيِّي.

(٢) في (د): «كلامهم».

(٣) في (د): «ويضاف إلى الله ولكلِّ».

(٤) في (م): «منعَه».

(٥) في هامش (ج): بخطِّه: ينظر الزهراويُّ.

(٦) في (د): «توعَّدهم».

(٧) «المحفوظ»: ليس في (د).

(﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا﴾ [الحجر: ٧]) أي: (هَلاَّ تَأْتِينَا) يا محمَّدُ بالملائكة؛ لتصديق دعواك إن كنت صادقًا، أو لتعذيبنا على تكذيبك؛ كما جاءت الأمم السَّابقة[1]، فإنَّا نصدِّقك حينئذٍ، فقال الله تعالى: ما تنزَّل[2] الملائكةُ إلَّا تنزيلًا ملتبسًا[3] بالحقِّ، أي: الوجه الَّذي قدَّرناه واقتضته حكمتنا، ولا حكمة في إتيانكم؛ فإنَّكم لا تزدادون إلَّا عنادًا، وكذا لا حكمةَ في استئصالكم/ مع أنَّه سبقت كلمتنا بإيمان بعضكم أو أولادكم، وسقط لفظ «﴿تَأْتِينَا﴾» لأبي ذرٍّ في غير روايته عن المُستملي[4]. د٥/١٤٤أ

(﴿شِيَعِ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي شِيَعِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الحجر: ١٠] معناه: (أُمَمٌ) قاله أبو عبيدة (وَ) يقال (لِلأَوْلِيَاءِ أَيْضًا: شِيَعٌ) وقال غيره: شيعٌ؛ جمع شيعة؛ وهي الفرقة المتَّفقة على طريقٍ ومذهبٍ؛ مِن شاعه إذا تبعه[5]، ومفعول ﴿أَرْسَلْنَا﴾ في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ﴾ محذوفٌ، أي: أرسلنا رسلًا[6] من قبلك دلَّ الإرسال عليهم، وفيه تسليةٌ للنَّبيِّ ﷺ حيث نسبوه إلى الجنون، أي: عادة هؤلاء مع الرُّسل ذلك.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه في قوله تعالى في سورة هودٍ: ﴿وَجَآءَهُ قَوْمُهُ﴾ (﴿يُهْرَعُونَ﴾ [هود: ٧٨]) أي: (مُسْرِعِينَ) إليه.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ﴾ (﴿لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]) أي: (لِلنَّاظِرِينَ) قال ثعلبٌ: الواسم: النَّاظر إليك من قرنك إلى قدمك، وفيه معنى التَّثبُّت الَّذي هو الأصل في التَّوسُّم، وقال الزَّجَّاج: حقيقة المتوسِّمين في اللُّغة المتثبِّتين في نظرهم، حتَّى يعرفوا سمة الشَّيء وعلامَته؛ وهو استقصاء وجوه التَّعرُّف[7]، قال:

أَوَكلَّما وَردتْ عُكاظَ قبيلةٌ بعثتْ إليَّ عريفَها يتوسَّمُ

---

(١) في (د): «السَّالفة».

(٢) في (ب): «ننزل».

(٣) في (ب): «متلبِّسًا».

(٤) «وفي غير روايته عن المُستملي»: مثبتٌ من (د) و(م).

(٥) في (د): «اتَّبعه».

(٦) في (د): «رسلنا»، وفي نسخةٍ في هامشها كالمثبت.

(٧) في (د): «التَّعريف».

وقال مجاهدٌ: معنى الآية: للمتفرِّسين، وقال قتادة: للمعتبرين، وقال مقاتلٌ: للمتفكِّرين، والمراد: صيحة العذاب الَّذي أخذ قوم لوطٍ داخلين في شروق الشَّمس، رفع جبريل عليه الصلاة والسلام مدينتهم إلى السَّماء ثمَّ قَلَبها، وسقط قوله: «وقال ابن عبَّاسٍ...» إلى «للنَّاظرين» لأبي ذَرٍّ.

وقوله تعالى: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا﴾ (﴿سُكِّرَتْ﴾ [الحجر: ١٥]) بتشديد الكاف، أي: (غُشِّيَتْ) بضمِّ الغين وتشديد الشِّين المكسورة المعجمتَين، وقيل: سُدَّت؛ يعني: لو فتحنا على هؤلاء المقترحين بابًا من السَّماء فظلُّوا فيه[1] صاعدين إليها مشاهدين لعجائبها، أو مشاهدين لصعود[2] الملائكة؛ وهو جوابٌ لقوله: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧] لقالوا لشدَّة عنادهم: إنَّما غُشِّيت أو سُدَّت أبصارنا بالسِّحر، وسقط من قوله: «وقال مجاهدٌ...» إلى هنا للحَمُّويي والكُشْميهَنيِّ.

وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ (﴿بُرُوجًا﴾ [الحجر: ١٦]) أي: (مَنَازِلَ لِلشَّمْسِ وَالقَمَرِ) قال عطيَّة: هي قصورٌ في السَّماء عليها الحرس.

وقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ﴾ (﴿لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]) أي: (مَلَاقِحَ) و(مُلْقَحَةً) بفتح القاف وكسرها[3]، جمعَه؛ لأنَّه مِن: ألقح يلقح، فهو ملقحٌ، فحقُّه مَلاقِح، فحُذِفَت الميم تخفيفًا، وهذا قول أبي عبيدة، قال الجوهريُّ: ولا يُقال: ملاقح، وهو من النَّوادر، وقيل: لواقح؛ جمع لاقحٍ، يقال: لقحت الرِّيح إذا حملت الماء، وقال الأزهريُّ: حوامل تحمل السَّحاب؛ كقولك: ألقحت النَّاقة فلقحت؛ إذا حملت الجنين في بطنها، فشُبِّهت الرِّيح بها، قال/: د٥/١٤٤ب

إذا لَقِحَتْ حربٌ عَوانٌ مضرَّةٌ ... ضَروسٌ يهرُّ النَّاسَ أنيابُها عصلُ[4]

قال ابن عبَّاسٍ: ﴿ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] الشَّجر والسَّحاب، وقال عبيد بن عميرٍ[5]: يبعث الله الرِّيح المبشِّرة فتقمُّ الأرض قمًّا[6]، ثمَّ يبعث المثيرة فتثير السَّحاب، ثمَّ يبعث المؤلِّفة فتؤلِّف السَّحاب بعضه إلى بعضٍ/ فتجعله ركامًا، ثمَّ يبعث اللَّواقح فتلقِّح الشَّجر، ١٩١/٧

---

(١) «فيه»: مثبتٌ من (د) و(م).

(٢) «الصعود»: ليست في (م).

(٣) «بفتح القاف وكسرها»: ليس في (ج) و(د). وفي هامش (ج): لم يضبط القاف في «اليونينيَّة» و«فرعها» بخطِّه.

(٤) في غير (د) و(س): «عضل»، وهو تصحيفٌ.

(٥) في (د): «نمير»، وهو تحريفٌ.

(٦) في (د): «فتعمُّ الأرض عمًّا».

وقال أبو بكر بن عيَّاشٍ: لا تقطر قطرة من السَّماء[1] إلَّا بعد أن تعمل الرِّياح الأربعة فيه، فالصَّبا تهيِّجه، والشَّمال تجمعه، والجنوب تُذرُّه، والدَّبور تفرِّقه.

وقوله: ﴿مِن﴾ (﴿حَمَإٍ﴾ [الحجر: ٢٦]): هو (جَمَاعَةُ حَمْأَةٍ) بفتح الحاء وسكون الميم (وَهْوَ الطِّينُ المُتَغَيِّرُ) الَّذي اسودَّ من طول مجاورة الماء.

(وَالمَسْنُونُ): هو (المَصْبُوبِ) ليبس، كأنَّه أفرغ الحمأ فصوِّر فيه تمثال إنسانٍ أجوف فيبس، حتَّى إذا نُقِر صَلْصَلَ، ثمَّ غيَّره بعد ذلك طورًا بعد طورٍ، حتَّى سواه ونفخ فيه من روحه.

﴿لَا﴾ (﴿تَوْجَلْ﴾ [الحجر: ٥٣]) أي: لا (تَخَفْ) وكان خوفه من توقُّع مكروهٍ؛ حيث دخلوا[2] بغير إذنٍ في غير وقت الدُّخول.

(﴿دَابِرَ﴾) في قوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الحجر: ٦٦] أي: (آخِرَ) ﴿هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ﴾ مستأصلٌ؛ يعني: يُستأصَلون عن آخرهم حتَّى لا يبقى منهم أحدٌ.

(﴿لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ٧٩]) قال أبو عبيدة: (الإِمَامُ: كُلُّ مَا ائْتَمَمْتَ وَاهْتَدَيْتَ بِهِ) وسبق فيه زيادةٌ، حيث ذكر في هذه السُّورة فالتفت إليه، وسقط قوله: «﴿لَبِإِمَامٍ﴾...» إلى[3] هنا للحَمُّويي والكُشْميهَنيِّ.

(﴿ٱلصَّيْحَةُ﴾ [الحجر: ٧٣]) أي: أخذتهم (الهَلَكَةُ)[4] وزاد أبو ذَرٍّ هنا: «باب قوله» جلَّ وعلا.

١ - ﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾

(﴿إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ﴾ [الحجر: ١٨]) الاستثناء منقطعٌ، أي: لكن من استرق السَّمع، أو متَّصلٌ والمعنى: أنَّها لم تحفظ منه، ومحلُّ الاستثناء على الوجهين نصبٌ، ويجوز أن يكون في محلِّ جرٍّ بدلًا من ﴿كُلِّ شَيْطَٰنٍ﴾ [الحجر: ١٧] أو رفعٌ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ من قوله: ﴿فَأَتْبَعَهُۥ﴾ [الحجر: ١٨] فيكون منقطعًا، واستراقهم: اختلاسهم سرًّا (﴿فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ﴾): شعلةٌ من نارٍ تظهر للنَّاظر

---

(١) في هامش (ج): أي: السحاب؛ بدليل ما يأتي.

(٢) في (د): «نزلوا».

(٣) ليست في (ب).

(٤) قوله: «﴿ٱلصَّيْحَةُ﴾؛ أي: أخذتهم الهَلَكَةُ»، جاء في (د) و(م) سابقًا بعد لفظ: «فالتفت إليه»، وليس بصحيحٍ.

على شكل العمود، وتُطلَق للكوكب والسِّنان لِمَا فيهما من البريق.

٤٧٠١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ؛ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ؛ كَالسِّلْسِلَةِ عَلَى صَفْوَانٍ -قَالَ عَلِيٌّ: وَقَالَ غَيْرُهُ: صَفْوَانٍ- يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ، فَإِذَا ﴿فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟﴾: لِلَّذِي قَالَ ﴿ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ فَيَسْمَعُهَا مُسْتَرِقُو السَّمْعِ، وَمُسْتَرِقُو السَّمْعِ هَكَذَا وَاحِدٌ فَوْقَ آخَرَ -وَوَصَفَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ، وَفَرَّجَ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدِهِ اليُمْنَى، نَصَبَهَا بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ- فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشِّهَابُ المُسْتَمِعَ، قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ بِهَا إِلَى صَاحِبِهِ فَيُحْرِقَهُ، وَرُبَّمَا لَمْ يُدْرِكْهُ حَتَّى يَرْمِيَ بِهَا إِلَى الَّذِي يَلِيهِ إِلَى الَّذِي هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ حَتَّى يُلْقُوهَا إِلَى الأَرْضِ -وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الأَرْضِ- فَتُلْقَى عَلَى فَمِ السَّاحِرِ، فَيَكْذِبُ مَعَهَا مِئَةَ كَذْبَةٍ، فَيَصْدُقُ، فَيَقُولُونَ: أَلَمْ يُخْبِرْنَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا يَكُونُ كَذَا وَكَذَا؟ فَوَجَدْنَاهُ حَقًّا لِلْكَلِمَةِ الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ».

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ، وَزَادَ: الكَاهِنِ.

وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ، فَقَالَ: قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ، وَقَالَ: عَلَى فَمِ السَّاحِرِ، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: أأنت سمعت عمرًا؟ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ إِنْسَانًا رَوَى عَنْكَ: عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَيَرْفَعُهُ: أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فُزِّعَ﴾ قَالَ سُفْيَانُ: هَكَذَا قَرَأَ عَمْرٌو، فَلَا أَدْرِي سَمِعَهُ هَكَذَا أَمْ لَا؟ قَالَ سُفْيَانُ: وَهِيَ قِرَاءَتُنَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو[1] ابن عيينة (عَنْ عَمْرٍو) هو ابن دينارٍ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاسٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﷺ (يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ) لم يقل: «سمعت» بدل «يبلغ» لاحتمال الواسطة، أو نسي كيفية التَّحمُّل، أنَّه (قَالَ: إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ) أي: إذا حكم الله بأمرٍ من الأمور (فِي السَّمَاءِ) ولأبي ذرٍّ: «إذا قُضِيَ» بضمِّ القاف مبنيًّا للمفعول «الأمرُ» رفعٌ نائبٌ عن الفاعل (ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا[2])

---

(١) «هو»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ل): عبارة الدَّمامينيُّ: «خُضْعَانٌ» بضمِّ الخاء المعجمة، مصدر «خضع» كالغفران والحُسبان، قال الزركشيُّ: إلا أنَّه لم يصرفه، وهو منصرف، قلتُ: لعلَّه كتبه بدون ألف على لغة مَن يقف على المنصوب =

بضمِّ الخاء وسكون الضَّاد المعجمتَين، مصدرٌ بمعنى: خاضعين، أي: منقادين طائعين (لِقَوْلِهِ) تعالى، (كَالسِّلْسِلَةِ) أي: القول المسموع يشبه صوت وقع/ السِّلسلة (عَلَى صَفْوَانٍ) بسكون الفاء[1] وهو الحجرُ الأملس[2]، ولأبي ذرٍّ وأبي الوقت والأَصيليِّ وابن عساكر: «كأنَّه سلسلةٌ» وللأَصيليِّ أيضًا: «كأنَّها[3]»، وفي حديث ابن مسعودٍ مرفوعًا عند ابن مردويه: «إذا تكلَّم الله بالوحي؛ يسمع أهل السَّموات صلصلةً كصلصلة السِّلسلة على الصَّفوان، فيفزعون، ويرون أنَّه من أمر السَّاعة».

ده/١٤٥أ

(قَالَ عَلِيٌّ) قال الكِرمانيُّ: هو ابن المدينيِّ شيخ المؤلِّف: (وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير سفيان ابن عيينة، ولم يعرف الحافظ ابن حجرٍ هذا الغير: (صَفَوَانٍ) بفتح الفاء (يَنْفُذُهُمْ) بفتح التَّحتيَّة وضمِّ الفاء بعدها ذالٌ معجمةٌ (ذَلِكَ) القول، والضَّمير في «ينفذهم» إلى الملائكة، أي: ينفذ الله القول إليهم (فَإِذَا ﴿فُزِّعَ﴾) أي: أُزيل الخوف (﴿عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ﴾)[4] أي: الملائكة: (﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ﴾) أي: المقرَّبون من الملائكة؛ كجبريل وميكائيل مجيبين (لِلَّذِي قَالَ) يسأل[5]: قال الله القول (﴿ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]) وفي حديث النَّوَّاس بن سمعان عند الطَّبرانيِّ مرفوعًا: «إذا تكلَّم الله بالوحي؛ أخذت السَّماء رجفةٌ شديدةٌ من خوف الله، فإذا سمع بذلك أهل السَّماء؛ صعقوا وخرُّوا سُجَّدًا، فيكون أوَّلهم يرفع رأسه جبريل، فيكلِّمه الله من وحيه بما أراد، فينتهي به على الملائكة، كلَّما مرَّ بسماءٍ؛ سأله[6] أهلها: ماذا قال ربُّنا؟ قال: الحقَّ، فينتهي به حيث أمرَ» (فَيَسْمَعُهَا) أي: تلك الكلمة؛ وهي القول الَّذي قاله الله (مُسْتَرِقُو

= المنوَّن بتسكين آخره، وقد رأيته كذلك في بعض النُّسخ بدون ألف وكتب على النُّون فتحتين؛ إشارة إلى ما قلناه، وفي بعضها «خضعانًا» بالألف. وبنحوه مختصرًا في هامش (ج): وعزاه للبرماوي لا الدماميني.

(١) «بسكون الفاء»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «الأسود»، وليس بصحيحٍ.

(٣) في (ص): «كأنَّه»، وزيد بعده في (د) و(م): «الصَّفوان»، والمثبت موافق لما في هامش «اليونينيَّة».

(٤) في هامش (ج): في قوله: ﴿قَالُوٓاْ﴾ القائلون هم المجيبون؛ كجبريل وميكائيل، قوله: «الَّذي قال» أي: قالوا الحقَّ لأجل ما قاله الله ﷻ، والمعنى: أنَّهم عبَّروا عن قول الله وما قضاه وقدَّره بلفظ ﴿ٱلْحَقَّ﴾، قوله: «الحقَّ» منصوب على أنَّه صفة مصدر محذوف؛ تقديره: قال الله القولَ الحقَّ، بخطِّه.

(٥) في (د) و(م): «سأل».

(٦) في (م): «تسأله».

السَّمْعِ) بحذف النُّون للإضافة ولأبي ذرٍّ: «مسترقُ السمعِ» بحذف الواو على الإفراد[1] (وَمُسْتَرِقُو السَّمْعِ)[2] ولأبي ذَرٍّ: «ومسترق السَّمع»[3] بالإفراد[4] مبتدأٌ، خبرُه (هَكَذَا وَاحِدٌ فَوْقَ آخَرَ -وَوَصَفَ سُفْيَانُ) بن عيينة كيفيَّة المستمعين- بركوب بعضهم على[5] بعض (بِيَدِهِ، وَفَرَّجَ) ولأبي ذَرٍّ: «ففرَّج» بالفاء بدل الواو (بَيْنَ أَصَابِعِ يَدِهِ اليُمْنَى، نَصَبَهَا بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ) والجملة اعتراضٌ بين قوله: «فوق آخر» وبين قوله: (فَرُبَّمَا أَدْرَكَ الشِّهَابُ المُسْتَمِعَ قَبْلَ/ أَنْ يَرْمِيَ بِهَا) أي: بالكلمة (إِلَى صَاحِبِهِ) ولأبي ذَرٍّ: «يُرمَى» بالبناء للمجهول «به[6]» بالتَّذكير (فَيُحْرِقَهُ) بالنَّصب: عطفًا على السَّابق، ولأبي ذَرٍّ: «فيحرقُه» بالرَّفع (وَرُبَّمَا لَمْ يُدْرِكْهُ) الشِّهاب (حَتَّى يَرْمِيَ بِهَا) ولأبي ذَرٍّ: «حتَّى يُرمَى بها» بضمِّ الياء وفتح الميم مبنيًّا للمفعول (إِلَى الَّذِي يَلِيهِ إِلَى الَّذِي هُوَ أَسْفَلُ) بالرَّفع (مِنْهُ) ولأبي ذَرٍّ: «أسفلَ» بالنَّصب على الظَّرفيَّة، وقوله: «إلى الَّذي هو أسفل» بدلٌ من سابقه (حَتَّى يُلْقُوهَا إِلَى الأَرْضِ -وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة: (حَتَّى تَنْتَهِيَ[7] إِلَى الأَرْضِ-) جملةُ اعتراضٍ (فَتُلْقَى) بضمِّ التَّاء مبنيًّا للمفعول، أي: الكلمة (عَلَى فَمِ السَّاحِرِ) وهو المنجِّم[8] (فَيَكْذِبُ مَعَهَا) أي: مع تلك الكلمة الملقاة/ (مِئَةَ كَذْبَةٍ) بفتح الكاف وسكون المعجمة (فَيَصْدُقُ) بفتح التَّحتيَّة وسكون الصَّاد، ولأبي ذَرٍّ: «فيُصدَّق»[9] مبنيًّا للمفعول: السَّاحر في كذباته (فَيَقُولُونَ) أي: السَّامعون منه: (أَلَمْ يُخْبِرْنَا) السَّاحر، ولأبي ذَرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «ألم يخبرونا» أي: السَّحرة، فيكون لفظ المفرد في الأوَّل للجنس (يَوْمَ كَذَا وَكَذَا يَكُونُ كَذَا وَكَذَا؟) كنايةٌ عن الخرافات الَّتي أخبر بها السَّاحر (فَوَجَدْنَاهُ)

١٩٢/٧ — د٥/١٤٥ب

---

(١) قوله: «ولأبي ذرٍّ: مسترقُ السمعِ؛ بحذف الواو على الإفراد» سقط من (س) و(ص).

(٢) «ومسترقو السَّمع»: ليس في (د) و(م).

(٣) زيد في (د) و(م): «بحذف الواو».

(٤) قوله: «وَمُسْتَرِقُو السَّمْعِ ولأبي ذَرٍّ: ومسترق السَّمع بالإفراد»، سقط من (د) و(م).

(٥) في (د): «فوق»، وفي نسخةٍ في هامشها كالمثبت.

(٦) «به»: ليس في (د).

(٧) في (د): «ينتهي».

(٨) في نسخةٍ في هامش (د): عبارة ابن حجرٍ الهيثميِّ على الشَّياطين الَّذين يسترقون السَّمع، فيخطف أحدهم الكلمة، ثمَّ يضمُّ إليها مئةَ كذبةٍ؛ كما في الحديث ثمَّ يلقيها للكاهن.

(٩) قوله: «بفتح التَّحتيَّة وسكون الصَّاد، ولأبي ذَرٍّ: فيُصدَّق»، سقط من (د) و(م).

أي: الخبر الَّذي أخبر به (حَقًّا؛ لِلْكَلِمَةِ) أي: لأجل الكلمة (الَّتِي سُمِعَتْ مِنَ السَّمَاءِ).

وهذا الحديث أخرجه المؤلِّف في «التَّفسير» [ح:٤٨٠٠] أيضًا وفي «التَّوحيد» [ح:٧٤٨١] وأبو داود في «الحروف»[١]، والتِّرمذيُّ في «التَّفسير»، وأخرجه ابن ماجه في «السُّنَّة».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا عَمْرٌو) هو ابن دينارٍ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عبَّاسٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) ﷺ قال[٢]: (إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ، وَزَادَ) على قوله: «فم[٣] السَّاحر» (الكَاهِنِ) وسقط لغير أبي ذر الواو من قوله: «والكاهن»[٤].

(وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة، ولأبي ذَرٍّ: «حدَّثنا عليُّ بن عبد الله» أي: المدينيُّ قال: حدَّثنا سفيان (فَقَالَ) في حديثه: (قَالَ عَمْرٌو) هو ابن دينارٍ: (سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ) يقول: (حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ) ﷺ (قَالَ: إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ، وَقَالَ: عَلَى فَمِ السَّاحِرِ) كالرِّواية السَّابقة، لكنَّه في هذه صرَّح هنا بالتَّحديث والسَّماع، قال عليُّ بن عبد الله: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ) بن عيينة: (أأنت سمعت عمرًا[٥]؟) ثبت لأبي ذَرٍّ «أأنت سمعت عمرًا؟» وسقط لغيره[٦] (قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ) ﷺ؟ (قَالَ: نَعَمْ) قال عليُّ بن المدينيِّ: (قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ إِنْسَانًا) لم أعرف اسمه (رَوَى عَنْكَ: عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَيَرْفَعُهُ) أي: الحديثَ أبو هريرة إلى النَّبيِّ ﷺ (أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿فُزِّعَ﴾ [سبأ: ٢٣]) بالزَّاي والعين المهملة، ولأبي ذَرٍّ عن المُستملي والكُشْميهَنيِّ: «(فُرِّغ)» بالرَّاء والغين المعجمة مبنيًّا للمفعول فيهما (قَالَ سُفْيَانُ) ابن عيينة: (هَكَذَا) بالرَّاء والمعجمة، أو بالعكس، والظَّاهر: الأوَّل (قَرَأَ عَمْرٌو) هو ابن دينارٍ (فَلَا أَدْرِي سَمِعَهُ هَكَذَا) بالرَّاء (أَمْ لَا؟ قَالَ سُفْيَانُ: وَهْيَ) بالرَّاء (قِرَاءَتُنَا) وهي قراءة الحسن أيضًا، أي: حتَّى إذا أفنى[٧] الله الوجل، أو انتفى بنفسه.

---

(١) في (د): «الحروب»، وهو تحريفٌ.

(٢) «قال»: مثبتٌ من (م).

(٣) «فم»: ليس في (د).

(٤) قوله: «وسقط لغير أبي ذر الواو من قوله: والكاهن»، سقط من (د).

(٥) في هامش (ج) و(ل): بغير واو؛ إذ لا يلتبس بـ«عُمر» هنا؛ لأنَّ «عمر» غير منصرف، فلا يُنوَّن. «منه».

(٦) قوله: «ثبت لأبي ذَرٍّ: أأنت سمعت عمرًا؟ وسقط لغيره» سقط من (د).

(٧) في (م): «أنفى».

٢ - باب قوله: ﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾

(باب قوله) عزَّ وجلَّ: (﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَٰبُ ٱلْحِجْرِ ﴾): وادي ثمود بين المدينة والشَّأم (﴿ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الحجر: ٨٠]) صالحًا، ومَن كذَّب واحدًا من المرسلين[١]؛ فكأنَّما كذَّب الجميع، أو صالحًا ومن معه من المؤمنين، وسقط قوله: «باب قوله[٢]» لغير أبي ذرٍّ.

٤٧٠٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لأَصْحَابِ الحِجْرِ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ القَوْمِ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ؛ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ؛ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ) الحزاميُّ قال: (حَدَّثَنَا مَعْنٌ) بفتح الميم وبعد العين المهملة السَّاكنة نونٌ؛ ابن يحيى القزَّاز، أبو عيسى المدنيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ) العدويِّ مولاهم أبي[٣] عبد الرَّحمن المدنيِّ/، مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لأَصْحَابِ الحِجْرِ) أي: لأصحابه عليه الصلاة والسلام الَّذين قدموا الحجر لمَّا مروا به معه في حال توجُّههم[٤] إلى تبوك: (لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ القَوْمِ) المعذَّبين في ديارهم (إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ) من الخوف (فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ؛ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ؛ أَنْ يُصِيبَكُمْ) أي: خشية أن يصيبكم (مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ) من العذاب؛ لأنَّ مَن دخل عليهم ولم يبكِ اعتبارًا بأحوالهم؛ فقد شابههم/ في الأعمال[٥] ودلَّ على قساوة قلبه، فلا يأمن أن يجرَّه ذلك إلى العمل بمثل أعمالهم، فيصيبه مثلُ ما أصابهم.

د٥/١٤٦أ — ١٩٣/٧

وهذا الحديث قد[٦] مرَّ في «باب الصَّلاة في مواضع الخسف» من «كتاب الصَّلاة» [ح: ٤٣٣].

---

(١) في (ص): «الرُّسل».
(٢) «قوله»: ليس في (د) و(م).
(٣) في (د): «أبو».
(٤) في (ص): «توجيههم» ولا يصحُّ.
(٥) في غير (د) و(م): «الإهمال».
(٦) «قد»: ليس في (د).

٣ - باب قَوْله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾

(باب قَوْله) تعالى: (﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾) صيغة جمعٍ، واحدُه: مثناةٌ، والمثناة: كلُّ شيءٍ يُثنَى؛ من قولك: ثنيْتُ الشَّيء ثنيًا، أي: عطفتُهُ وضممت إليه آخر، والمراد سبعٌ من الآيات أو من السُّور، أو من الفوائد، ليس في اللَّفظ ما يعيِّن أحدها (﴿وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]) من عطف العامِّ على الخاصِّ؛ إذ المراد بـ«السَّبع» إمَّا الفاتحة أو السُّور الطوال، أو مِن عطف بعض الصِّفات على بعضٍ، أو الواو مقحمة.

٤٧٠٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ المُعَلَّى قَالَ: مَرَّ بِيَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أُصَلِّي، فَدَعَانِي فَلَمْ آتِهِ حَتَّى صَلَّيْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَ؟» فَقُلْتُ: كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾»، ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُعَلِّمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ المَسْجِدِ؟ فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَخْرُجَ فَذَكَّرْتُهُ، فَقَالَ: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذَرٍّ: «حدَّثنا»[1] (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحَّدة وتشديد المعجمة، بندار العبديُّ البصريُّ[2] قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو[3] لقبُ محمَّدِ بن جعفرٍ الهذليِّ البصريِّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضمِّ الخاء المعجمة وفتح الموحَّدة الأولى مصغَّرًا، الأنصاريِّ المدنيِّ (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) هو ابن عمر بن الخطَّاب (عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ المُعَلَّى) بضمِّ الميم وفتح العين واللَّام المشدَّدة، واسمه: الحارث أو رافعٌ أو أوسٌ الأنصاريّ أنَّه (قَالَ: مَرَّ بِيَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: في المسجد (وَأَنَا أُصَلِّي، فَدَعَانِي فَلَمْ آتِهِ) بمدِّ الهمزة (حَتَّى صَلَّيْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ) بحذف ضمير النَّصب (فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَ؟) ولأبي ذَرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «أن تأتيني» (فَقُلْتُ: كُنْتُ أُصَلِّي، فَقَالَ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ) تعالى: (﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الأنفال: ٢٤]) زاد أبو ذَرٍّ هنا:

---

(١) «ولأبي ذرٍّ: حدَّثنا»: سقط من (د).

(٢) «البصريُّ»: ليس في (د).

(٣) «هو»: ليس في (د).

«﴿إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡ﴾» فيه وجوب إجابته عليه الصلاة والسلام، ونصَّ جماعةٌ من الأصحاب على عدم بطلان الصَّلاة[1]، وفيه بحثٌ سبق في «البقرة» [ح: ٤٤٧٤][2] فالتفت إليه (ثُمَّ قَالَ) عليه الصلاة والسلام وسقطا لأبي ذرٍّ (أَلَا أُعَلِّمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي القُرْآنِ) فيه جواز تفضيل بعض القرآن على بعضٍ، واستُشكِلَ، وأُجِيبَ بأنَّ التَّفضيل إنَّما هو من حيث المعاني لا من حيث الصِّفة، فالمعنى: أنَّ ثواب بعضه أعظم من بعضٍ (قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ المَسْجِدِ؟/، فَذَهَبَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِيَخْرُجَ) زاد غير أبي ذرٍّ: «من المسجد» (فَذَكَّرْتُهُ) بذلك[3]؛ بتشديد الكاف (فَقَالَ): هي (﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾) يعني: الفاتحة (هِيَ السَّبْعُ) لأنَّها سبع آياتٍ بالبسملة (المَثَانِي) لأنَّها تُثنَّى كلَّ ركعةٍ، أو غير ذلك ممَّا مرَّ بالبقرة[4] (وَالقُرْآنُ العَظِيمُ الَّذِي أُوتِيتُهُ) وسبق الحديث بـ«البقرة»[5] [ح: ٤٤٧٤].

د٥/١٤٦ب

٤٧٠٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أُمُّ القُرْآنِ هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيمُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) ابن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ) محمَّد بن عبد الرَّحمن قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (سَعِيدٌ) هو ابن أبي سعيدٍ كيسان (المَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أُمُّ القُرْآنِ) مبتدأٌ، خبرُه: (هِيَ السَّبْعُ المَثَانِي وَالقُرْآنُ العَظِيمُ) عُطِفَ على «أمُّ القرآن»[6] لا على «السَّبع المثاني» وإفراد الفاتحة بالذِّكر في الآية مع كونها جزءًا من القرآن يدلُّ على مزيد اختصاصها بالفضيلة.

وهذا الحديث أخرجه أبو داود في «الصَّلاة»، والتِّرمذيُّ في «التَّفسير».

---

(١) في هامش (ج): قوله: «ونصَّ جماعةٌ...» إلى آخره: اعتمده «م ر ش» كما تقدَّم مثل ذلك عنه بهامش «باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب».

(٢) في هامش (ج): كذا بخطِّه، والحديث مذكورٌ في «باب ما جاء في فاتحة الكتاب» لا في «البقرة».

(٣) «بذلك»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): بالفاتحة.

(٥) في هامش (ج): كذا بخطِّه، والحديث إنَّما تقدَّم في «باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب» لا في «البقرة».

(٦) في هامش (ج): فيه تأمُّل يُعلَم ممَّا مرَّ في «باب ما جاء في فضل فاتحة الكتاب» فليُراجَع.

٤ - قَوْلُهُ: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾: الَّذِينَ حَلَفُوا، وَمِنْهُ ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ أَيْ أُقْسِمُ، وَتُقْرَأُ ﴿لَأُقْسِمُ﴾ ﴿قَاسَمَهُمَآ﴾: حَلَفَ لَهُمَا، وَلَمْ يَحْلِفَا لَهُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَقَاسَمُوا۟﴾: تَحَالَفُوا

(قَوْلُهُ) ولأبي ذرٍّ: «باب قوله» ﷻ: (﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]) نعتٌ لـ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ أو بدلٌ منه، أو بيانٌ (﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾) أي: (الَّذِينَ حَلَفُوا) جعله من القَسَم لا من القِسمة، أي: مثل ما أنزلنا[1] على الرَّهط الَّذين تقاسموا على أن يبيِّتوا صالحًا، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟[2] تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ﴾ [النمل: ٤٩] قال في «الكشَّاف»: والاقتسام بمعنى التَّقاسم، ولعلَّ المؤلِّف اعتمد في هذا القول على ما رواه الطَّبريُّ[3] عن مجاهدٍ: أنَّ المراد بقوله: ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ قومُ صالحٍ الَّذين تقاسموا على هلاكه[4] (وَمِنْهُ) أي: من معنى: المقتسمين (﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١] أَيْ: أُقْسِمُ) فـ«لا» مقحمةٌ (وَتُقْرَأُ ﴿لَأُقْسِمُ﴾) بغير مدٍّ؛ وهي قراءة ابن كثيرٍ، على أنَّ اللَّام جوابٌ لقسمٍ مقدَّرٍ[5]، تقديره: لأنا[6] أقسم، أو والله لأنا أقسم (﴿قَاسَمَهُمَآ﴾ [الأعراف: ٢١]) ولأبي ذرٍّ: «﴿وَقَاسَمَهُمَآ﴾» أي: (حَلَفَ لَهُمَا) أي حلف إبليس لآدم وحوَّاء (وَلَمْ يَحْلِفَا لَهُ) فليس هو من باب المفاعلة (وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما أخرجه الفريابيُّ: (﴿تَقَاسَمُوا۟﴾) ﴿بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ [النمل: ٤٩] أي: (تَحَالَفُوا) وقد مرَّ، والجمهور على أنَّه من القسمة[7].

---

(١) في (د): «أي: كما أنزلنا».

(٢) «﴿قَالُوا۟﴾»: ليس في (د).

(٣) في (د): «الطَّبراني»، وهو تحريفٌ.

(٤) في (ب) و(س): «إهلاكه».

(٥) في هامش (ج): هكذا «في» بخطِّه، وعبارة «الدُّرِّ»: وفيها -أي: اللَّام- أوجُه؛ أحدها: أنَّها جوابٌ لقسَم محذوف؛ تقديره: والله لَأُقسِم، والفعل للحال؛ فلذلك لم تأتِ نونُ التوكيد، وهذا مذهبُ الكوفيِّين، وأمَّا البصريُّون فلا يُجيزون أن يقع فعلُ الحال جوابًا للقسَم، فإن ورد ما ظاهرُه ذلك جُعِلَ الفعل خبرًا لمبتدأ مضمر، فيعود الجوابُ جملةً اسميَّةً قُدِّر أحدُ جزئَيها، وهذا عند بعضهم من ذلك؛ التقدير: والله لَأنا أُقسِم... إلى آخره انتهى. وبتأمُّله يُعلَم ما في كلام الشارح، فليُتأمَّل.

(٦) في (د) و(م): «فلأنا».

(٧) في هامش (ج): أي: قوله: ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ [الحجر: ٩٠] فهو مقابلٌ لقول الشارح فيما مرَّ: جعله مِنَ القسم، لا مِنَ القسمَة.

٤٧٠٥ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ قَالَ: هُمْ أَهْلُ الكِتَابِ، جَزَّؤُوهُ أَجْزَاءً، فَآمَنُوا بِبَعْضِهِ، وَكَفَرُوا بِبَعْضِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنا) ولغير أبي ذَرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد/ (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدَّورقيُّ قال: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضمِّ الهاء مصغَّرًا، ابن بُشَيرٍ بضمِّ الموحَّدة وفتح المعجمة، الواسطيُّ قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، جعفر بن أبي وحشيَّة إياس اليشكريُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) في قوله تعالى: (﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] قَالَ: هُمْ أَهْلُ الكِتَابِ، جَزَّؤُوهُ) وفي نسخةٍ: «الَّذين جزَّؤوه»[1] (أَجْزَاءً، فَآمَنُوا بِبَعْضِهِ) ممَّا وافق التَّوراة (وَكَفَرُوا بِبَعْضِهِ) ممَّا خالفها. ١٩٤/٧

٤٧٠٦ - حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ قَالَ: آمَنُوا بِبَعْضٍ، وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ: اليَهُودُ وَالنَّصَارَى.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذَرٍّ: «حدَّثنا» (عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى) بضمِّ العين وفتح الموحَّدة مصغَّرًا، ابن باذام العبسيُّ الكوفيُّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان/ بن مهران الكوفيِّ (عَنْ أَبِي ظَبْيَانَ) بفتح الظَّاء المعجمة وسكون الموحَّدة، حُصَين بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتَين مصغَّرًا، ابن جندبٍ المَذْحِجيُّ؛ بفتح الميم وإسكان المعجمة وكسر المهملة وبالجيم (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) في قوله تعالى: (﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ [الحجر: ٩٠] قَالَ: آمَنُوا بِبَعْضٍ، وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ): هم[2] (اليَهُودُ وَالنَّصَارَى) وعن ابن عبَّاسٍ أيضًا: ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ الَّذين اقتسموا طرق مكَّة، يصدُّون النَّاس عن الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل: يقرب عددهم من أربعين، وقيل: كانوا خمسةً؛ الأسود بن عبد يَغوث، والأسود بن المطَّلب، والعاص بن وائلٍ، والحارث بن قيسٍ، والوليد بن المغيرة، وقيل غير ذلك. ١٤٧/٥د

٥ - باب قوله: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ قَالَ سَالِمٌ: ﴿ٱلْيَقِينُ﴾ المَوْتُ

(باب قوله) تعالى: (﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩] قَالَ سَالِمٌ) هو ابن عبد الله

---

(١) «في نسخةٍ: الذين جزَّؤوه»: سقط من (د).

(٢) في (ب) و(س): «أي».

ابن عمر بن الخطَّاب، ممَّا وصله إسحاق بن إبراهيم البستيُّ والفريابيُّ وعبدُ بن حميدٍ: (﴿ٱلْيَقِينُ﴾): هو (المَوْتُ) لأنَّه أمرٌ متيقَّنٌ؛ وهو مرويٌّ عن ابن عبَّاسٍ أيضًا، فإن قيل: ما الفائدة في هذا التَّوقيت مع أنَّ كلَّ واحدٍ يعلم أنَّه إذا مات؛ سقطت عنه العبادات؟ أُجيبَ بأنَّ المراد واعبد ربَّك في جميع زمانِ حياتك، ولا تخلُ لحظةٌ من لحظات الحياة من العبادات، وروى جبيرُ بن نفيرٍ مرسلًا: أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «ما أُوحِيَ إليَّ أن أجمع المال وأكون من التَّاجرين، ولكن أُوحِيَ إليَّ أن سبِّح[1] ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ۝ وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾»، رواه البغويُّ في «شرح السُّنَّة»، وسقط «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ؛ كقوله: «﴿ٱلْيَقِينُ﴾» من قوله: «﴿ٱلْيَقِينُ﴾: الموت».

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿١٦﴾ سورة النَّحْلِ

﴿رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾: جِبْرِيلُ، ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ يُقَالُ: أَمْرٌ ضَيْقٌ وَضَيِّقٌ؛ مِثْلُ: هَيْنٍ وَهَيِّنٍ وَلَيْنٍ وَلَيِّنٍ، وَمَيْتٍ وَمَيِّتٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿تَتَفَيَّؤُا ظِلَٰلُهُۥ﴾: تَتَهَيَّأُ ﴿فَٱسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا﴾: لَا يَتَوَعَّرُ عَلَيْهَا مَكَانٌ سَلَكَتْهُ، وقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فِي تَقَلُّبِهِمْ﴾: اخْتِلَافِهِمْ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَمِيدَ﴾ تَكَفَّأُ، ﴿مُّفْرَطُونَ﴾: مَنْسِيُّونَ، وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾: هَذَا مُقَدَّمٌ وَمُؤَخَّرٌ، وَذَلِكَ: أَنَّ الِاسْتِعَاذَةَ قَبْلَ القِرَاءَةِ، وَمَعْنَاهَا الِاعْتِصَامُ بِاللهِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿تُسِيمُونَ﴾: تَرْعَوْنَ، ﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾ نَاحِيَتِهِ، ﴿قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ البَيَانُ، الدِّفْءُ: مَا اسْتَدْفَأْتَ، ﴿تُرِيحُونَ﴾ بِالعَشِيِّ، وَ﴿تَسْرَحُونَ﴾ بِالغَدَاةِ، ﴿بِشِقِّ﴾ يَعْنِي: المَشَقَّةَ، ﴿عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾: تَنَقُّصٍ، ﴿ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾ وَهْيَ تُؤَنَّثُ وَتُذَكَّرُ، كَذَلِكَ النَّعَمُ، الأَنْعَامُ: جَمَاعَةُ النَّعَمِ، ﴿أَكْنَٰنًا﴾ وَاحِدُهَا: كِنٌّ، مِثْلِ: حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ، ﴿سَرَٰبِيلَ﴾: قُمُصٌ ﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ وَأَمَّا ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾ فَإِنَّهَا الدُّرُوعُ، ﴿دَخَلًا بَيْنَكُمْ﴾: كُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَصِحَّ فَهْوَ دَخَلٌ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿حَفَدَةً﴾ مَنْ وَلَدَ الرَّجُلُ، السَّكَرُ: مَا حُرِّمَ مِنْ ثَمَرَتِهَا، وَالرِّزْقُ الحَسَنُ: مَا أَحَلَّ اللهُ، وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ صَدَقَةَ: ﴿أَنكَٰثًا﴾: هِيَ خَرْقَاءُ، كَانَتْ إِذَا أَبْرَمَتْ غَزْلَهَا نَقَضَتْهُ، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: الأُمَّةُ مُعَلِّمُ الخَيْرِ، وَالقَانِتُ: المُطِيعُ.

(بسم الله الرَّحمن الرَّحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ[2].

---

(١) في (ص): «أسبح».

(٢) قوله: «سقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ»: سقط من (د) و(م).

(سورة النَّحْلِ) ولغير أبي ذَرٍّ: «باب تفسير سورة النَّحل»[1] (﴿رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢]) من ربِّك هو (جِبْرِيلُ) قاله ابن مسعودٍ فيما رواه ابن أبي حاتمٍ، وأُضيفَ جبريل إلى القدس؛ وهو الطُّهر، كما تقول[2]: حاتمُ الجودِ، وزيدُ الخيرِ، والمراد: الرُّوح المقدَّس، قاله الزَّمخشريُّ، ثمَّ استشهد المؤلِّف لقوله: ﴿رُوحُ ٱلْقُدُسِ﴾: جبريل بقوله: (﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]) وهو يردُّ ما رواه الضَّحَّاك[3]: أنَّ ابن عبَّاسٍ -فيما رواه ابن أبي حاتمٍ بإسنادٍ ضعيفٍ- قال: روح القدس: الاسم الَّذي كان عيسى عليه الصلاة والسلام يُحيي به الموتى.

وقوله: ﴿وَلَا تَكُ﴾ (﴿فِى ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧] يُقَالُ: أَمْرٌ ضَيْقٌ) بسكون التَّحتيَّة (وَضَيِّقٌ) بتشديدها (مِثْلُ هَيْنٍ وَهَيِّنٍ، وَلَيْنٍ وَلَيِّنٍ، وَمَيْتٍ وَمَيِّتٍ) لغتان، وكَسَر الضَّادَ ابنُ كثيرٍ، وفَتَحها غيرُه، فقيل: هما بمعنى في هذا المصدر؛ كالقَول والقيل؛ وقيل: المفتوح مخفَّفٌ؛ مِن ضَيِّقٍ/، كمَيْتٍ في مَيِّتٍ، قال في «اللُّباب»: هذا من الكلام المقلوب؛ لأنَّ الضَّيق صفةٌ، والصِّفة تكون حاصلةً في الموصوف، ولا يكون الموصوف حاصلًا في الصِّفة، فكأنَّ المعنى: ولا يكن الضَّيق فيك، إلَّا أنَّ الفائدة في قوله: ﴿وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ﴾ [النَّحل: ٢٧] هو أنَّ الضَّيق إذا عَظُم وقوي[4] صار كالشَّيء المحيط بالإنسان من كلِّ الجوانب، وصار كالقميص المحيط به، فكانت الفائدة في ذكر هذا اللَّفظ هذا المعنى. د٥/١٤٧ب

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما في قوله تعالى: (﴿تَتَفَيَّؤُا ظِلَالُهُ﴾ [النَّحل: ٤٨]) أي: (تَتَهَيَّأُ) كذا نُقِل، والصَّواب: تتميَّل.

وقوله تعالى: (﴿فَاسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا﴾ [النَّحل: ٦٩]) قال مجاهدٌ فيما رواه[5] الطَّبريُّ: (لا يَتَوعَّرُ) بالعين المهملة (عَلَيْهَا مَكَانٌ سَلَكَتْهُ) و﴿ذُلُلًا﴾: جمع ذَلول، ويجوز أن يكون حالًا من السُّبل، أي: ذلَّلها لها الله تعالى؛ كقوله[6]: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا﴾ [الملك: ١٥] وأن يكون حالًا

---

(١) قوله: «ولغير أبي ذَرٍّ: باب تفسير سورة النَّحل» سقط من (د).

(٢) في (م): «يقال».

(٣) في نسخة في هامش (د): قوله: «وهو يردُّ...» إلى آخره؛ فيُتَأمَّل فيه؛ فإنَّ هذا مَرويٌّ عن ابن عبَّاسٍ، وذاك عن ابن مسعودٍ، ولعلَّ وجه الرَّدِّ من حيث إنَّ المرويَّ عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه في «الصَّحيح».

(٤) «وقويَ»: ليس في (م).

(٥) في (د) و(م): «وصله».

(٦) في (د): «ذلَّلها الله تعالى لقوله».

١٩٥/٧ من فاعل «اسلكي» أي: مطيعةٌ منقادةٌ؛ بمعنى/: أنَّ أهلها ينقلونها من مكانٍ إلى مكانٍ، ولها يعسوبٌ إذا وقف وقفت، وإذا سار سارت، وانتصاب ﴿سُبُلَ﴾ مفعولًا به، أي: اسلكي في طلب[١] تلك الثَّمرات سبل ربِّك؛ الطُّرق الَّتي أفهمك وعلَّمك في عمل العسل، أو على الظَّرفية، أي: فاسلكي ما أكلتِ في سبل ربِّك، أي: في مسالكه الَّتي يحيل فيها بقدرته النَّور ونحوه عسلًا.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله الطَّبريُّ[٢]: (﴿فِي تَقَلُّبِهِمْ﴾ [النحل: ٤٦]) أي: (اخْتِلَافِهِمْ) وقال غيره: في أسفارهم، وقال ابن جريج: في إقبالهم وإدبارهم.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفريابيُّ: (﴿تَمِيدَ﴾) من قوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ[٣]﴾ [النَّحل: ١٥] أي: (تَكَفَّأُ) -بتشديد الفاء- وتتحرَّك وتميل بما عليها من الحيوان، فلا يهنأ لهم عيشٌ بسبب ذلك، قال الحسن -فيما رواه عبد الرَّزَّاق-: لمَّا خُلِقَت الأرض؛ كانت تميد، فقالوا: ما هذه بمقرَّةٍ على ظهرها أحدًا، فأصبحوا وقد خُلِقَت الجبال، فلم تدرِ الملائكة ممَّ خُلِقَت الجبال، وفي حديث أنسٍ مرفوعًا[٤] عند التِّرمذي نحوُه.

(﴿مُّفْرَطُونَ﴾ [النَّحل: ٦٢]) قال مجاهدٌ فيما وصله[٥] الطَّبريُّ: (مَنْسِيُّونَ) فيها.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير مجاهدٍ في قوله تعالى: (﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾) زاد أبو ذرٍّ «﴿مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾» [النَّحل: ٩٨] (هَذَا مُقَدَّمٌ وَمُؤَخَّرٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الاِسْتِعَاذَةَ قَبْلَ القِرَاءَةِ) وهذا قاله أبو عبيدة، وقال ابن عطيَّة: فإذا وصلت بين الكلامين، والعرب تستعملها في مثل هذا، وتقدير الآية: فإذا[٦] أخذت في قراءة القرآن؛ فاستعذ، وقال في «الأنوار» -«كالكشَّاف»- أي: فإذا أردت قراءة القرآن فأضمر الإرادة، قال الزَّمخشريُّ: لأنَّ الفعل يوجد عند القصد والإرادة من غير فاصلٍ وعلى حسبه، فكان منه بسببٍ قويٍّ وملابسةٍ ظاهرةٍ، وهذا مذهب الجمهور من القُرَّاء وغيرهم، قال الشَّيخ

---

(١) «طلب»: ليس في (د).

(٢) في (د): «الطَّبراني» وهو تحريفٌ.

(٣) في (ج) و(ل): «بهم»، وفي هامشهما: قوله: «بهم» كذا بخطِّه، والتِّلاوة في آية النَّحل: ﴿أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾؛ وزاد في هامش (ج): فليُتأمَّل، وآية الأنبياء: ﴿وَجَعَلْنَا فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [٣١].

(٤) في (د) و(م): «موقوفًا»، والمثبت هو الصَّواب.

(٥) في (ص): «رواه».

(٦) في (م): «فإن».

بهاء الدِّين السُّبكيُّ في «شرح التَّلخيص»: وعليه سؤالٌ؛ وهو أنَّ الإرادة إن أُخِذَت مطلقًا/؛ لزم د٥/١١٤٨ استحباب الاستعاذة بمجرَّد ذلك، وإن أُخِذَت الإرادة بشرطِ اتِّصالها بالقراءة استحال تحقُّق العلم بوقوعها، ويمتنع حينئذٍ استحباب الاستعاذة قبل القراءة، قال في «المصابيح»: بقي عليه قسمٌ آخر باختياره يزول الإشكال؛ وذلك أنَّا لا نأخذ الإرادة مطلقًا، ولا نشترط اتِّصالها بالقراءة، وإنَّما نأخذها مقيَّدةً بألَّا يعِنَّ له[1] صارفٌ عن القراءة، فلا يلزم حينئذٍ استحباب الاستعاذة بعد طروء العزم على عدم القراءة، ولا يلزم أيضًا استحالة تحقُّق العلم بوقوعها، فزال الإشكال ولله الحمد.

(وَمَعْنَاهَا) أي: الاستعاذةِ: (الِاعْتِصَامُ بِاللهِ) من وساوس الشَّيطان، والجمهور على أنَّ الأمر بها[2] للاستحباب، والخطاب للرَّسول، والمراد منه الكلُّ لأنَّ الرَّسول إذا كان محتاجًا[3] للاستعاذة عند القراءة؛ فغيره أولى[4].

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله الطَّبريُّ: (﴿تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]) أي: (تَرْعَوْنَ) من سامَت الماشية أو أَسَامَها صاح بها.

(﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾) في سورة الإسراء [٨٤] أي: على (نَاحِيَتِهِ) ولأبي ذَرٍّ عن الحَمُّويي: «على[5] نيته» بدل «ناحيته» أي: الَّتي تشاكل حاله في الهدى والضَّلال، وذكْر هذا هنا لعلَّه من ناسخٍ[6]، وقوله: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ﴾ (﴿قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النَّحل: ٩]: البَيَانُ) للطَّريق الموصل إلى الحقِّ؛ رحمةً منه وفضلًا.

(الدِّفْءُ) في قوله تعالى: ﴿لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ﴾ [النَّحل: ٥]: (مَا اسْتَدْفَأْتَ) به ممَّا يقي البرد.

(﴿تُرِيحُونَ﴾ [النحل: ٦]) تردُّونها من[7] مراعيها أو من مراحها (بِالعَشِيِّ وَ﴿تَسۡرَحُونَ﴾)

---

(١) في (د): «بألَّا يعتريها».

(٢) في غير (ب) و(س): «به».

(٣) في هامش (ل) من نسخة: «مأمورًا».

(٤) في هامش (ج) و(ل): قال الشَّاميُّ: ومن خصائص نبيِّنا صلى الله عليه وسلم وجوب التعوُّذ لقراءته عليه الصلاة والسلام، ونُقِل مثله عن «الخصائص الصُّغرى» للسيوطيِّ، فظاهره أنَّه لا فرق في ذلك بين الصلاة وخارجها. انتهى شيخنا «ع ش».

(٥) «على»: ليس في (ب) و(س).

(٦) أي لأنه ليس من صورة النحل التي يفسرها.

(٧) «مِن»: ليس في (د)، وكذا في الموضع اللاحق.

تخرجونها[1] (بِالغَدَاةِ) إلى المرعى.

(﴿بِشِقِّ﴾) ﴿ٱلْأَنفُسِ﴾ [النّحل: ٧] (يَعْنِي: المَشَقَّةَ) والكلفة.

(﴿عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٧]) أي: (تَنَقُّصٍ) شيئًا بعد شيءٍ في أنفسهم وأموالهم حتَّى يهلكوا مِن: تخوَّفتُه إذا تنقَّصتَه[2].

ورُوِيَ بإسنادٍ فيه مجهولٌ: عن عمر أنَّه قال على المنبر: «ما تقولون فيها؟ فسكتوا، فقام شيخٌ من هذيلٍ فقال: هذه لغتنا؛ التَّخوُّف: التَّنقُّص، فقال: هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبيرٍ[3] يصف ناقته[4]:

تَخوَّفَ الرَّحلُ منها تامكًا[5] قَرِدًا[6]   كما تَخوَّفَ عودَ النَّبعة[7] السَّفَنُ[8]

فقال عمر: أيُّها النَّاس؛ عليكم بديوانكم لا يضلُّ[9]، قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهليَّة[10]؛ فإنَّ فيه تفسير كتابكم».

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي﴾ (﴿ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾ [النّحل: ٦٦] وَهْيَ) أي: الأنعام (تُؤَنَّثُ وَتُذَكَّرُ، وَكَذَلِكَ النَّعَمُ)/ تُذكَّر وتُؤنَّث (الأَنْعَامُ): هي[11] (جَمَاعَةُ النَّعَمِ) ولغير أبي ذَرٍّ: «وكذلك النَّعم للأنعام» بحرف الجرِّ: «جماعةُ النَّعم» ومعنى ﴿لَعِبْرَةً﴾ أي: دلالةً يعبر بها من الجهل إلى العلم، ١٩٦/٧

(١) في (د): «تخرجون منها».
(٢) في (د): «انتقصته».
(٣) في غير (ب) و(س): «كثير» وهو تصحيفٌ.
(٤) في (ب): «ناقةً». وفي هامش (ج): البيت أنشده في «الصحاح» في مادة «خَوَفَ» معزوًّا لذي الرُّمَّة.
(٥) في هامش (ج) و(ل): «تامكًا: مرتفعًا». «منه». وفي هامش (ج): «ظَهْرَ» كذا في «الصحاح».
(٦) في (د): «فرجًا» وليس بصحيحٍ.
(٧) في (د): «التبغة» وهو تصحيفٌ.
(٨) في هامش (ج): «السَّفَنُ» محرَّكةً: جِلْدٌ أخْشَنُ وحَجَرٌ يُنْحَتُ به، أو كُلُّ ما يُنْحَتُ به الشيءُ؛ كـ«المِسْفَنِ» كـ«مِنْبَرٍ» «قاموس».
(٩) في (ب) و(س): «تضلُّوا»، وفي هامش (ج) و(ل) و(م): قوله: «لا يضلُّ» كذا بخطِّه، والَّذي في «الأنوار»: «لا تضلُّوا»؛ بالجمع.
(١٠) «شعر الجاهليَّة»: ليس في (د)، في (ل): «وما ديواننا على شعر الجاهليَّة»، وفي هامشها: قوله: «على شعر الجاهليَّة» كذا بخطِّه أيضًا، والَّذي في «الأنوار»: «قال: شعر الجاهلية».
(١١) «هي»: ليس في (د).

وذكَّر الضَّمير[1] ووحَّده هنا في قوله: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ [النحل: ٦٦] للَّفظ، وأنَّثه في سورة المؤمنين للمعنى؛ فإنَّ الأنعام اسمُ جمعٍ؛ ولذلك عدَّه سيبويه في المفردات المبنيَّة على «أفعالٍ» كأخلاقٍ/، ومَن قال: إنَّه جمع نَعَمٍ؛ جعل الضَّمير للبعض؛ فإنَّ اللَّبن لبعضها دون جميعها، أو لواحده، أو له[2] على المعنى، فإنَّ المراد به الجنس، قاله في «الأنوار».

د٥/١٤٨ب

(﴿أَكْنَٰنًا﴾): يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل: ٨١] (وَاحِدُهَا: كِنٌّ) بكسر الكاف (مِثْلِ: حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ) بكسر الحاء المهملة[3]، أي: جعل مواضع تسكنون بها من الكهوف والبيوت المنحوتة فيها[4]، وهذا ثابتٌ لأبي ذرٍّ[5].

(﴿سَرَٰبِيلَ﴾) هي[6] (قُمُصٌ) بضمِّ القاف والميم؛ جمع[7]: قميص (﴿تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾) أي: والبرد، وخُصَّ الحرُّ بالذِّكر اكتفاءً بأحد[8] الضِّدين عن[9] الآخر، أو لأنَّ[10] وقاية الحرِّ كانت عندهم أهمَّ، ولأبي ذرٍّ هنا: «والقانت: المطيع» قاله ابن مسعود فيما رواه ابن مردويه، وفي رواية أبي ذرٍّ في نسخةٍ آخرة[11] بعد قوله: «وقال ابن مسعودٍ: الأمة: معلِّم الخير»، وهي الأَولى

---

(١) في هامش (ل): قوله: «وذكَّر الضَّمير...» إلى آخره: كذا بخطِّه، وعبارة «الأنوار»: وإنَّما ذكَّر الضَّمير ووحَّده ههنا اللفظِ، وأنَّثه في «سورة المؤمنين» للمعنى، فإنَّ «الأنعام» اسمٌ جامع، ولذلك عدَّه سيبويه في المفردات المبنيَّة على أفعال؛ كأخلاقٍ وأكياسٍ، ومن قال: إنَّه جمع «نعم» جعل الضَّمير للبعض، فإنَّ اللبن لبعضها دون جميعها، أو لواحِدِهِ، أو له على المعنى... إلى آخره.

(٢) «أو له»: سقط من (د).

(٣) «المهملة»: ليس في (د)، وزيد في (ص) و(م): «فيهما»، وفي هامش (ص): قوله بكسر الحاء فيهما كذا بخطِّه، وفيه نظرٌ.

(٤) في (ج): فيهما، وبهامشها: كذا بخطِّه، وفيه نظر.

(٥) «وهذا ثابتٌ لأبي ذرٍّ»: سقط من (د).

(٦) في (د): «أي».

(٧) في (ب): «جميع»، ولا يصحُّ.

(٨) في (ج) و(ص) و(م): «بأحسن». وفي هامش (ج): بخطِّه: بأحد.

(٩) في (ص): «على».

(١٠) في (د) و(م): «ولأنَّ».

(١١) في (د): «أُخرى»، وفي هامش (ج) و(ص): «قوله: آخرة»: كذا بخطِّه، والصَّواب: «أُخرى».

(وَأَمَّا ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾ فَإِنَّهَا الدُّرُوعُ [النَّحل: ٨١]) والسِّربال: يعمُّ كلَّ ما لُبِس من قميصٍ أو درعٍ أو جوشنٍ[١] أو غيره.

(﴿دَخَلَاۢ بَيْنَكُمْ﴾ [النحل: ٩٢]) قال أبو عبيدة: (كُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَصِحَّ فَهْوَ دَخَلٌ) بفتح الخاء، وقيل: الدَّخل والدَّغل: الغشُّ والخيانة، وقيل: الدَّخل: ما أُدخِل في الشَّيء على فسادٍ، وقيل: أن يُظهر الوفاء ويُبطن الغدر والنقض.

(قَالَ) ولأبي ذَرٍّ: «وقال» (ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله الطَّبريُّ بإسنادٍ صحيحٍ في قوله تعالى: (﴿حَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢]: مَنْ وَلَدَ الرَّجُلُ) أي: وَلَد وَلَده أو بناتِه، فإنَّ الحافد هو المسرع في الخدمة، والبنات يخدمن في البيوت أتمَّ خدمةٍ، أو هم البنون أنفسهم، والعطف لتغاير الوصفين، أي: جعل لكم بنين خدمًا، وقيل: الحفدة: الأصهار، قال:

فَلَوْ أَنَّ نَفْسِي طاوعَتْني لأَصْبَحتْ ... لها حَفَدٌ مما يُعَدُّ[٢] كثيرُ
ولكنَّها نفسٌ عَلَيَّ أبيَّةٌ ... عَيوفٌ لأصهارِ اللِّئامِ قَذورُ

(السَّكَرُ) في قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النَّحل: ٦٧]: (مَا حُرِّمَ مِنْ ثَمَرَتِهَا) أي: من[٣] ثمرات النَّخيل والأعناب، أي: من عصيرهما، و«السَّكر» مصدرٌ سُمِّي به الخمر؛ يقال: سَكَر يَسْكُر سَكْرًا وسَكَرًا[٤] نحو: رشَد يَرشُد رَشْدًا ورشَدًا، قال:

وجَاؤُونَا لَهُمْ سَكَرٌ عَلَيْنا ... فأجلى اليومَ والسَّكرانُ صَاحي

(وَالرِّزْقُ الحَسَنُ) في قوله تعالى: ﴿وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]: (مَا أَحَلَّ اللهُ) ولأبي ذَرٍّ: «ما أُحِلَّ» بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول، وحذف الفاعل للعلم به؛ وهو كالتَّمر والزَّبيب والدِّبس والخلِّ، والآية إن كانت سابقة على تحريم الخمر فدالَّةٌ على كراهتها، وإلَّا فجامعةٌ بين العتاب والمنَّة.

---

(١) في هامش (ج): «الجَوشَن» الصدر والدِّرع «قاموس».

(٢) في (د): «يصدُّ».

(٣) «مِن»: ليس في (ص).

(٤) «وسكرًا»: ليس في (د).

(وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان ممَّا وصله ابن أبي حاتمٍ: (عَنْ صَدَقَةَ)[1] أبي الهذيل -لا صدقةَ ابن الفضل- المروزيِّ، أي: عن السُّدِّيِّ؛ كما عند ابن أبي حاتمٍ في قوله تعالى: (﴿أَنكَٰثًا﴾ [النحل: ٩٢]) قال: (هِيَ) امرأةٌ تُسمَّى[2] (خَرْقَاءُ) كانت بمكَّة (كَانَتْ إِذَا أَبْرَمَتْ غَزْلَهَا نَقَضَتْهُ) وفي «تفسير مقاتلٍ»: أنَّ اسمها رَيْطَة بنت عمرٍو بن كعب بن سعد بن زيد[3] مناة بن تميمٍ، وعند البلاذُرِيِّ: أنَّها والدة أسد بن عبد العُزَّى بن قصيٍّ، وأنَّها بنت سعد بن تميم بن مرَّة/، وعند غيره: وكان بها وسوسةٌ، وأنَّها اتَّخذت مغزلًا بقدر ذراعٍ، وصنارةً[4] مثل الأصبع، وفلكةً عظيمة على قدرهما[5]، وفي «غرر التِّبيان»: أنَّها كانت تغزل هي وجواريها من الغداة إلى نصف النَّهار، ثم تأمرهنَّ بنقض ذلك كلِّه، فهذا كان دأبها، والمعنى: أنَّها لم تكفَّ عن العمل، ولا حين عملت كفَّت عن النَّقض، فكذلك أنتم إذا نقضتم العهد، لا كففتم[6] عن العهد، ولا حين عهدتم وفَّيتم به[7] وَ﴿أَنكَٰثًا﴾ نصبٌ على الحال من غزلها، أو مفعولٌ ثانٍ لـ﴿نَقَضَتْ﴾ فإنَّه بمعنى: صيَّرت.

د٥/١٤٩أ

(وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ) فيما وصله الحاكم والفريابيُّ: (الأُمَّةُ) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النَّحل: ١٢٠] هو (مُعَلِّمُ الخَيْرِ) وفي «الكشَّاف» وغيره: أنَّه بمعنى/: مأموم، أي: يؤمُّه النَّاس ليأخذوا منه الخير، أو بمعنى: مؤتمٌّ به: قال في «الأنوار»: فإنَّ النَّاس كانوا يؤمُّونه للاستفادة[8] ويقتدون بسيرته لقوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] فهو رئيس الموحِّدين وقدوة المحقِّقين ﷺ (وَالقَانِتُ) هو (المُطِيعُ) كما فسَّره به[9] ابن مسعودٍ، أو

١٩٧/٧

---

(١) في هامش (ج): كذا بمنعه من الصرف بخطِّ الشارح، وفي «الفرع المزِّيِّ»: «عن صدقةٍ» مصروفًا، فليحرَّر.

(٢) في (ب) و(س): «اسمها» وفي هامش (ج) و(ل) و(م): قوله: «تُسمَّى»: كذا بخطِّ المؤلِّف، وفيه تغييرٌ لإعراب المتن، والأولى بدلها: اسمها خرقاء؛ فليُتأمَّل.

(٣) زيد في (د): «بن» وليس بصحيحٍ.

(٤) في هامش (ج): الصِّنَّارَةُ.

(٥) في (د): «قدرها».

(٦) في (ص) و(م): «كفَّيتم».

(٧) «به»: ليس في (د) و(م).

(٨) في (د): «للاستشارة».

(٩) «به»: ليس في (د).

هو القائم بأمر الله. وسبق ذكر هذا[1] قريبًا، وهذا ثابتٌ لأبي ذرٍّ[2].

١ - باب قوله تعالى: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾

(باب قوله تعالى: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ﴾ [النحل: ٧٠]) أي: أَرْدَئه[3]، أو تسعون سنةً[4]، أو ثمانون، أو خمسٌ وتسعون، أو خمسٌ وثمانون، أو خمسٌ وسبعون، وروى ابن مردويه من حديث أنسٍ: أنَّه مئة سنةٍ.

٤٧٠٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُوسَى أَبُو عَبْدِ اللهِ الأَعْوَرُ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو: «أَعُوذُ بِكَ مِنَ البُخْلِ وَالكَسَلِ، وَأَرْذَلِ العُمُرِ، وَعَذَابِ القَبْرِ، وَفِتْنَةِ الدَّجَّالِ، وَفِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبوذكيُّ قال: (حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مُوسَى أَبُو عَبْدِ اللهِ الأَعْوَرُ) النَّحويُّ البصريُّ (عَنْ شُعَيْبٍ) هو ابن الحَبْحَاب؛ بحاءين مهملتين مفتوحتين بينهما موحَّدةٌ ساكنةٌ وبعد الألف موحَّدةٌ[5] أخرى (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو: أَعُوذُ بِكَ مِنَ البُخْلِ) أي: في حقوق المال (وَ) من (الكَسَلِ) وهو التَّثاقل عمَّا لا ينبغي التَّثاقل عنه، ويكون لعدم انبعاث النَّفس للخير مع ظهور الاستطاعة (وَ) من (أَرْذَلِ العُمُرِ) أي: أخسِّه وهو الهرم الَّذي يشابه الطُّفوليَّة في نقصان القوَّة والعقل، وإنَّما استعاذ[6] منه؛ لأنَّه من الأدواء الَّتي لا دواء لها، وروى ابن أبي حاتمٍ من طريق السُّدِّيِّ قال: أرذل العمر هو الخَرَف، والحاصل: أنَّ كبر السِّنِّ ربما يُورِث نقص العقل وتخابط الرَّأي، وغير ذلك مما يسوء به الحال (وَ) أعوذ بك من (عَذَابِ القَبْرِ) الإضافة هنا من إضافة المظروف إلى ظرفه، فهو على تقدير «في» أي: من العذاب في القبر، والأحاديث الصَّحيحة في إثباته متظاهرةٌ، فالإيمان به

---

(١) في (د): «وسيذكر هذا».

(٢) قوله: «وهذا ثابتٌ لأبي ذرٍّ»: سقط من (د).

(٣) في هامش (ج) و(ل): «أرداه» كذا بخطه وعبارة القاموس «رَدُؤ الشَّيء» -قال في «القاموس»: كـ«كَرُم»- بالهمز، رداءة بهمزتين، فهو رديءٌ، على «فعيل»؛ أي: وضيع خسيس. «مصباح».

(٤) «سنةً»: ليس في (ص).

(٥) «ساكنةٌ، وبعد الألف موحدةٌ»: سقط من (د).

(٦) في (ص): «يُستعاذ».

واجبٌ (وَ) من (فِتْنَةِ الدَّجَّالِ) في حديث أبي أُمامة عند أبي داود وابن ماجه: «خطبنا رسول الله ﷺ...»، فذكر الحديثَ، وفيه: «أنَّه لم تكن فتنة في الأرض منذ ذرأ الله ذريَّة آدم أعظم من فتنة/ الدَّجال» (وَ) من (فِتْنَةِ المَحْيَا وَالمَمَاتِ) أي: زمان الحياة والموت؛ وهو من أوَّل النَّزع وهَلُمَّ جرًّا، وأصل الفتنة: الامتحان والاختبار، واستعملت في الشَّرع في اختبار كشف ما يُكرَه، يقال: فتنت الذَّهب؛ إذا أدخلته النَّار لتختبر جودته، و«فتنة المحيا»: هو[1] ما يُعرَض للإنسان في مدَّة حياته من الافتتان بالدُّنيا وشهواتها، وأعظمُها -والعياذ بالله تعالى- أمرُ الخاتمة عند الموت، و«فتنة الممات»[2]: قيل: كسؤال الملكَين ونحو ذلك ممَّا يقع في القبر، والمراد: من شرِّ سؤالهما، وإلَّا فأصل السُّؤال واقعٌ لا محالةَ، فلا يُدعى برفعه، فيكون عذاب القبر مسببًا عن ذلك، والسَّبب غير المسبب، وقيل: المراد: الفتنةُ قبيل الموت، وأُضِيفَت إليه لقربها[3] منه، وكان ﷺ يتعوَّذ من المذكورات؛ دفعًا عن أمَّته وتشريعًا لهم ليبين لهم صفة المهمِّ[4] من الأدعية، جزاه الله عنَّا ما هو أهله.

د٥/١٤٩ب

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الدَّعوات».

﴿١٧﴾ سورة بَنِي إِسْرَائِيلَ

[5] (سورة بَنِي إِسْرَائِيلَ) مكِّيَّةٌ، قيل: إلَّا قوله: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣] إلى آخر ثمان آياتٍ، وهي مئةٌ وعشر آياتٍ، وزاد أبو ذرٍّ: «بسم الله الرحمن الرحيم» وسقطت لغيره.

٤٧٠٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَالكَهْفِ وَمَرْيَمَ: إِنَّهُنَّ مِنَ العِتَاقِ الأُوَلِ؛ وَهُنَّ مِنْ تِلَادِي. ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَهُزُّونَ، وَقَالَ غَيْرُهُ: نَغَضَتْ سِنُّكَ، أَيْ: تَحَرَّكَتْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) ابن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ)

---

(١) «هو»: مثبت من (س) و(ص).

(٢) في (د): «الموت».

(٣) في (ص): «لتقرُّبها».

(٤) في (م): «المبهم».

(٥) زيد في (م): «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم وصلَّى الله على سيدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين».

عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ، أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ) النَّخعيَّ الكوفيَّ (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ) عبد الله (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ فِي) سورة (بَنِي إِسْرَائِيلَ وَ) سورة (الكَهْفِ وَ) سورة (مَرْيَمَ) وزاد في «سورة الأنبياء» [ح:٤٧٣٩] و«فضائل القرآن» [ح:٤٩٩٣]: «وطه والأنبياء» (إِنَّهُنَّ مِنَ العِتَاقِ الأُوَلِ) بكسر العين المهملة وتخفيف الفوقيَّة؛ جمع عتيقٍ، والعرب تجعل كلَّ شيءٍ بلغ الغاية في الجودة عتيقًا، و«الأُوَّل» بضمِّ الهمزة وفتح الواو المخفَّفة، والأوَّليَّة باعتبار حفظها، أو باعتبار نزولها؛ لأنَّها مكِّيَّاتٌ[1]، ومراده[2]: تفضيل هذه السُّور لِمَا يتضمَّن مفتَتَح كلٍّ منها بأمرٍ غريبٍ وقع في العالم خارق للعادة؛ وهو الإسراء وقصَّة أصحاب[3] الكهف وقصَّة مريم، قاله الكِرمانيُّ (وَهُنَّ[4] مِنْ تِلَادِي) بكسر/ الفوقيَّة وتخفيف اللَّام وبعد الألف دالٌ مهملةٌ فتحتيَّةٌ، ممَّا حفظته قديمًا، ضدُّ[5] الطَّارف، ومراده: أنَّهن من أوَّل ما تعلَّم[6] من القرآن، وأنَّ لهنَّ فضلًا لِمَا فيهنَّ من القصص وأخبار الأنبياء والأمم كما مرَّ، وفي حديث عائشة عند الإمام أحمد: «كان رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقرأ كلَّ ليلةٍ[7] بني إسرائيل والزُّمر».

١٩٨/٧

(﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥١] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله الطَّبريُّ من طريق عليٍّ ابن أبي طلحة عنه معناه[8]: (يَهُزُّونَ) رؤوسهم، ومن طريق العوفيِّ عنه: يحرِّكونها استهزاءً، ولغير أبي ذرٍّ: «(قال ابن عبَّاسٍ: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ[9]﴾: يهزُّون») (وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير ابن عبَّاسٍ: (نَغَضَتْ سِنُّكَ) بفتح الغين المعجمة، ولأبي ذرٍّ: «نغضت» بكسرها/ (أَيْ: تَحَرَّكَتْ) قاله أبو عبيدة، وزاد: «وارتفعت من أصلها».

د٥/١٥٠أ

(١) قوله: «والأوَّليَّة باعتبار حفظها، أو باعتبار نزولها؛ لأنَّها مكِّيَّاتٌ»، سقط من (د) و(م).
(٢) «ومراده»: ليس في (م).
(٣) «أصحاب»: ليس في (د).
(٤) في (د): «وهو».
(٥) في (د): «بخلاف».
(٦) في هامش (ل): عبارة «الفتح»: أنَّهنَّ أوَّل مَا تَعلَّم.
(٧) زيد في (م): «من».
(٨) «عنه بمعناه»: ليس في (ص).
(٩) زيد في (د): «﴿إِلَيْكَ﴾».

﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾: أَخْبَرْنَاهُمْ أَنَّهُمْ سَيُفْسِدُونَ، وَالقَضَاءُ عَلَى وُجُوهٍ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾: أَمَرَ رَبُّكَ وَمِنْهُ الحُكْمُ، ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم﴾ وَمِنْهُ الخَلْقُ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ ﴿نَفِيرًا﴾: مَنْ يَنْفِرُ مَعَهُ، ﴿مَّيْسُورًا﴾: لَيِّنًا، ﴿وَلِيُتَبِّرُواْ﴾: يُدَمِّرُوا ﴿مَا عَلَوْاْ﴾ ﴿حَصِيرًا﴾: مَحْبِسًا مَحْصَرًا، ﴿حَقَّ﴾ وَجَبَ، ﴿مَّيْسُورًا﴾ لَيِّنًا، ﴿خِطْـًٔا﴾ إِثْمًا؛ وَهْوَ: اسْمٌ مِنْ خَطِئْتُ، وَالخَطَأُ مَفْتُوحٌ: مَصْدَرُهُ مِنَ الإِثْمِ، خَطِئْتُ؛ بِمَعْنَى: أَخْطَأْتُ، ﴿تَخْرِقَ﴾: تَقْطَعَ، ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ مَصْدَرٌ؛ مِنْ «نَاجَيْتُ»، فَوَصَفَهُمْ بِهَا، وَالمَعْنَى: يَتَنَاجَوْنَ، ﴿رُفَٰتًا﴾: حُطَامًا ﴿وَٱسْتَفْزِزْ﴾: اسْتَخِفَّ ﴿بِخَيْلِكَ﴾: الفُرْسَانِ، «وَالرَّجْلُ»: الرَّجَّالَةُ، وَاحِدُهَا: رَاجِلٌ؛ مِثْلُ صَاحِبٍ وَصَحْبٍ، وَتَاجِرٍ وَتَجْرٍ، ﴿حَاصِبًا﴾: الرِّيحُ العَاصِفُ، وَالحَاصِبُ أَيْضًا: مَا تَرْمِي بِهِ الرِّيحُ، وَمِنْهُ: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ يُرْمَى بِهِ فِي جَهَنَّمَ؛ وَهْوَ حَصَبُهَا، وَيُقَالُ: حَصَبَ فِي الأَرْضِ: ذَهَبَ، وَالحَصَبُ: مُشْتَقٌّ مِنَ الحَصْبَاءِ وَالحِجَارَةِ، ﴿تَارَةً﴾: مَرَّةً، وَجَمَاعَتُهُ: تِيَرَةٌ وتاراتٌ، ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾: لَأَسْتَأْصِلَنَّهُمْ، يُقَالُ: احْتَنَكَ فُلَانٌ مَا عِنْدَ فُلَانٍ مِنْ عِلْمٍ: اسْتَقْصَاهُ، ﴿طَٰٓئِرَهُۥ﴾: حَظُّهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُلُّ سُلْطَانٍ فِي القُرْآنِ فَهُوَ حُجَّةٌ، ﴿وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ لَمْ يُحَالِفْ أَحَدًا.

(﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤]) قال أبو عبيدة أي: (أَخْبَرْنَاهُمْ أَنَّهُمْ سَيُفْسِدُونَ) والمرَّتين في الآية: أولاهما: قتل زكريَّا وحبس أرمياء حين أنذرهم سخط الله، والآخرة: قتل يحيى بن زكريَّا وقصد قتل عيسى ابن مريم (وَالقَضَاءُ) يأتي (عَلَى وُجُوهٍ) كثيرةٍ[1] (﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣]) أي: (أَمَرَ رَبُّكَ) أمرًا مقطوعًا به، وسقط لفظ «ربُّك» لأبي ذرٍّ (وَمِنْهُ الحُكْمُ) كقوله تعالى: (﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم﴾[2] [يونس: ٩٣]) أي: يحكم بينهم (وَمِنْهُ الخَلْقُ) كقوله تعالى: (﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصِّلت: ١٢]) زاد أبو ذرٍّ: «خلقهنَّ».

(﴿نَفِيرًا﴾) في قوله: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ [الإسراء: ٦] قال أبو عبيدة: أصلُه (مَنْ يَنْفِرُ مَعَهُ) أي: مع الرَّجل من قومه وعشيرته، وقيل: جمع نفرٍ؛ وهم المجتمعون للذَّهاب إلى العدوِّ، وفاءُ «ينفِرُ» بالكسر والضَّمِّ.

(﴿مَّيْسُورًا﴾) في قوله تعالى: ﴿فَقُل لَّهُمْ قَوْلًا مَّيْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٨]: (لَيِّنًا) ابتغاء رحمة الله

---

(١) في هامش (ج): بخطِّ الحافظ: بلَّغها البيهقيُّ في «سننه» في القرآن خاصَّةً إلى ثلاثة عشر معنًى، كذا بهامش «الزركشيِّ»، وعبارته في «الفتح»: وقد استوعبها إسماعيل بن أحمد النيسابوريُّ في «كتاب الوجوه والنظائر» فقال: لفظ «قضى» في الكتاب العزيز جاءت على خمسة عشر وجهًا...، وسَرَدها.

(٢) زيد في (د): «﴿بِحُكْمِهِۦ﴾».

برحمتك عليهم، وثبتت هذه هنا لأبي ذرٍّ، وتأتي بعدُ إن شاء الله تعالى.

(﴿وَلِيُتَبِّرُوا﴾) أي: (يُدَمِّرُوا ﴿مَا عَلَوْا﴾[1]) [الإسراء: ٧] من التَّدمير؛ وهو الإهلاك، أي: ليهلكوا ما غلبوه واستولوا عليه.

(﴿حَصِيرًا﴾) في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨] أي: (مَحْبِسًا) بفتح الميم وكسر الموحَّدة، لا يقدرون على الخروج منها أبد الآباد (مَحْصَرًا) بفتح الميم والصَّاد المهملة: اسمٌ لموضع الحصر.

(﴿حَقَّ﴾) ﴿عَلَيْهَا الْقَوْلُ﴾ [الإسراء: ١٦] أي: (وَجَبَ) عليها كلمة العذاب السَّابقة (﴿مَيْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٨]) أي: (لَيِّنًا) وسبق قريبًا.

(﴿خِطْئًا﴾) من قوله: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا﴾ [الإسراء: ٣١] أي: (إِثْمًا؛ وَهْوَ) أي: الخطأ: (اسْمٌ مِنْ «خَطِئْتُ»، وَالخَطَأُ مَفْتُوحٌ: مَصْدَرُهُ مِنَ الإِثْمِ، خَطِئْتُ) بكسر الطَّاء[2] (بِمَعْنَى: أَخْطَأْتُ) كذا قاله أبو عبيدة، وتبعه المؤلِّف رحمه الله، وتُعُقِّب بأنَّ جعله ﴿خِطْئًا﴾ بكسر الخاء اسمُ مصدرٍ ممنوعٌ، وإنَّما هو مصدر خَطِئَ يخطأ[3]، كأَثم يأثَم إثمًا؛ إذا تعمَّد الذَّنب، وبأنَّ دعواه أنَّ ﴿خَطَئًا﴾ المفتوحَ الخاءِ والطَّاءِ -وبها قرأ ابن ذكوان- مصدرٌ بمعنى الإثم ليس كذلك، وإنَّما هو اسم مصدرٍ من: أخطأ يخطئ إخطاءً؛ إذا لم يُصِبْ، والمعنى فيه: أنَّ قتلهم كان غير صوابٍ، وبأنَّ قوله: «خَطِئتُ» بمعنى: «أخطأت» خلافُ قول أهل اللُّغة[4]: خَطِئ: أثم وتعمَّد الذنب، وأخطأ؛ إذا لم يتعمَّد.

(﴿تَخْرِقَ﴾) في قوله: ﴿إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ﴾ [الإسراء: ٣٧] أي: لن (تَقْطَعَ)[5] الأرض لشدَّة وطأتك، وسقط هذا لأبي ذرٍّ.

---

(١) «﴿مَا عَلَوْا﴾»: ليس في (د).

(٢) زيد في (د): «كذا».

(٣) في هامش (ج) و(ل): وقال الزَّجَّاج: مصدر خَطِئَ خَطأً؛ كـ«وَرِمَ وَرَمًا»، بمعنى: أَثِمَ لو لم يُصِب، وقوله:

والنَّـاسُ يَلْحَـوْنَ الأمِيـرَ إذا هُـمُ ... خَطِئُوا الصَّوابَ ولا يُلامُ المُرْشِدُ «منه».

(٤) زيد في (د): «لأنَّ»، وفي (م): «إنَّ».

(٥) في هامش (ج): في «اليونينيَّة»: تقطعُ.

(﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧] مَصْدَرٌ مِنْ[1]: نَاجَيْتُ، فَوَصَفَهُمْ بِهَا) أي: بالنَّجوى، فيكون من إطلاق المصدر على العين مبالغةً، أو على حذف مضافٍ، أي: ذوو[2] نجوى، ويجوز أن يكون جمع نجيٍّ؛ كقتيلٍ وقتلى (وَالمَعْنَى: يَتَنَاجَوْنَ).

وقوله: (﴿رُفَٰتًا﴾) يريد قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا﴾ [الإسراء: ٤٩] أي: (حُطَامًا) وقال الفرَّاء: هو التُّراب، ويؤيِّده أنَّه قد تكرَّر في القرآن/ ﴿تُرَابًا وَعِظَٰمًا﴾ [المؤمنون: ٨٢]. د٥/١٥٠ب

(﴿وَٱسْتَفْزِزْ﴾) أي: (اسْتَخِفَّ) الَّذي استطعت استفزازه منهم (﴿بِخَيْلِكَ﴾: الفُرْسَانِ) بالجرِّ، فالخيل: الخيَّالة، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «يَا خَيْلَ اللهِ ارْكَبِي» (وَالرَّجْلُ) بفتح الرَّاء وسكون الجيم، يريد قوله تعالى: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾ [الإسراء: ٦٤] ولأبي ذرٍّ: «والرِّجال» بكسر الرَّاء وتخفيف الجيم: هو (الرَّجَّالَةُ) بفتح الرَّاء وتشديد الجيم (وَاحِدُهَا: رَاجِلٌ) ضدُّ الفارس (مِثْلُ صَاحِبٍ وَصَحْبٍ، وَتَاجِرٍ وَتَجْرٍ) قاله أبو عبيدة.

(﴿حَاصِبًا﴾) في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الإسراء: ٦٨] هو[3] (الرِّيحُ العَاصِفُ) أي: الشَّديد، ولم يؤنِّثه لأنَّه مجازيٌّ (وَالحَاصِبُ أَيْضًا: مَا تَرْمِي بِهِ الرِّيحُ، وَمِنْهُ: ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]) أي: (يُرْمَى بِهِ/ فِي جَهَنَّمَ) بضمِّ الياء وفتح الميم مبنيًّا للمفعول (وَهْوَ) أي: الشَّيء الَّذي يُرمى به، ولأبي ذرٍّ: «وهم»، أي: القوم الَّذين يرمون فيها (حَصَبُهَا، وَيُقَالُ: حَصَبَ فِي الأَرْضِ) أي: (ذَهَبَ) فيها (وَالحَصَبُ) محرَّكًا: (مُشْتَقٌّ مِنَ الحَصْبَاءِ وَالحِجَارَةِ) قال العينيُّ: لم يُرِد بالاشتقاق الاشتقاقَ المصطَلَح عليه؛ أعني: الاشتقاق الصَّغير لعدم صدقه عليه، وتفسير الحصباء بالحجارة هو من تفسير الخاصِّ بالعامِّ، قالوا: والحصب: الرَّمي بالحصباء؛ وهي الحجارة الصِّغار[4]، قال الفرزدق: ١٩٩/٧

مُسْتَقْبِلِينَ شَمالَ الشَّامِ تضربُهم حصباءُ مثلُ نَديفِ القُطنِ مَنْثورُ

---

(١) «مِن»: ليس في (د).

(٢) في (د): «ذو».

(٣) «هو»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): يُنظَر هذا مع قولةِ الحافظ؛ حيث قال بعد قوله: «وهي الحجارة الصِّغار»: وقال أبو عُبَيدة: ويكون الحاصبُ مِنَ الجليد أيضًا، قال الفرزدق... إلى آخره.

ولغير أبي ذرٍّ: «والحصباء والحجارة» بزيادة واو.

(﴿تَارَةً﴾) في قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَن يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً[1]﴾ [الإسراء: ٦٩] أي: (مَرَّةً) فهي مصدرٌ (وَجَمَاعَتُهُ) أي: لفظ «تارةً»: (تِيَرَةٌ) بكسر الفوقيَّة وفتح التَّحتيَّة (وَتَارَاتٌ) قال الشَّاعر:

وَإِنسانُ عَيْني يَحْسِرُ الماءَ تارةً فيبدو وَتاراتٍ يَجمُّ فَيَغْرقُ

وألفها يحتمل أن تكون عن واوٍ أو ياءٍ[2]، قال الرَّاغب: وهو فيما قيل من تَارَ الجرح؛ بمعنى: اِلتأمَ.

(﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾) في قوله: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٦٢] أي: (لأَسْتَأْصِلَنَّهُمْ) أي: بالإغواء، وقيل: لأستولينَّ عليهم استيلاء من جعل في حنك الدَّابة حبلًا يقودها، فلا تأبى ولا تشمس عليه (يُقَالُ: احْتَنَكَ فُلَانٌ مَا عِنْدَ فُلَانٍ مِنْ عِلْمٍ) أي: (اسْتَقْصَاهُ) وعن مجاهدٍ فيما رواه سعيد بن منصورٍ ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ﴾: لأحتوينَّ، قال: يعني: شبه الزِّناق، وقال ابن زيدٍ: لأُضِلَّنَّهم، وكلُّها متقاربةٌ.

(﴿طَٰٓئِرَهُۥ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣]: هو (حَظُّهُ) بالحاء المهملة والظَّاء المعجمة، وقال ابن عبَّاسٍ: «خيره وشرُّه مكتوبٌ عليه لا يفارقه» وقال الحسن -فيما رواه السَّمرقنديُّ-: عمله. زاد في «الأنوار»: وما قُدِّر له، كأنَّه طير إليه من عُشِّ الغيب، والمعنى: أنَّ عمله لازمٌ له لزوم القلادة أو الغلِّ[3] لا ينفك عنه، وخصَّ العنق حيث قال: ﴿فِى عُنُقِهِۦ﴾ من بين سائر الأعضاء؛ لأنَّ الَّذي عليه/ إمَّا أن يكون خيرًا يَزِينه، أو شرًّا يَشِينه، وما يزيِّن يكون كالطَّوق والحُليِّ، وما يشين يكون كالغلِّ. د٥/١٥١أ

(قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «وقال» (ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما ممَّا وصله ابن عيينة في «تفسيره» في قوله: ﴿وَٱجْعَل لِّى مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٢] وقوله: ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣]: (كُلُّ سُلْطَانٍ ذُكِرَ (فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ حُجَّةٌ) فمعنى: ﴿سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾ حجَّةٌ ينصرني على مَن خالفني، و﴿جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ حجَّةً يتسلَّط بها على المؤاخذة بمقتضى القتل.

---

(١) زيد في (د): «﴿أُخْرَىٰ﴾».

(٢) «أو ياء»: ليس في (م).

(٣) في (د): «الفعل».

(﴿وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ١١١]) أي: (لَمْ يُحَالِفْ) بالحاء المهملة، أي: لم يوالِ (أحدًا) من أجل مذلَّةٍ به ليدفعها بموالاته.

٣ - باب قوله: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾

(باب قوله) جلَّ وعلا: (﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾[1]) محمَّدٍ ﷺ بجسده وروحه يقظةً (﴿لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]) مسجد مكَّة بعينه؛ لحديث أنسٍ المرويِّ في «الصَّحيحين» وسَرَى وأسرى بمعنًى، وقال: ﴿لَيْلًا﴾ بلفظ التَّنكير، قال الزَّمخشري[2]: ليفيد تقليل مدَّة الإسراء، وأنَّه أُسرِيَ به في بعض اللَّيل من مكَّة إلى الشَّام مسيرة أربعين ليلةً، فدلَّ على[3] أنَّ التَّنكير دلَّ على البعضيَّة، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة: (من اللَّيل) أي: بعضه؛ كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ﴾ [الإسراء: ٧٩] انتهى. قال صاحب «الدُّرِّ»: فيكون سرى وأسرى؛ كسقى وأسقى، والهمزة ليست للتَّعدية، وإنَّما المعدِّي الباءُ في ﴿بِعَبْدِهِۦ﴾ وقد تقرَّر أنَّها لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول عند الجمهور خلافًا للمبرِّد، وزعم ابن عطيَّة: أنَّ مفعول ﴿أَسْرَىٰ﴾ محذوفٌ، وأنَّ التَّعدية بالهمزة، أي: أسرى الملائكة بعبده؛ لأنَّه يقلق[4] أن يُسنِد

---

(١) في هامش (ج): قال السُّهيليُّ: تسامَحَ اللُّغويُّون في «سَرى» و«أسرى» وجعلوهما بمعنًى واحد، واتَّفقت الروايةُ على تسميةِ الإسراءِ به ﷺ إسْراءً، لا سُرًى، فدَلَّ على أنَّهم لم يحقِّقوا فيه العبارة، وكذلك لم يُختَلَف في تلاوة: ﴿أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١] دون «سرى» وقال: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] دون «يُسرَى» فدلَّ على أنَّ «السُّرى» مِن سَرَيتُ؛ إذا سِرتَ ليلًا، وهي مؤنَّثة، تقول: طالت سُراك اللَّيلة، والإسراء متعدٍّ في المعنى، لكن حُذِفَ مفعولُه كثيرًا حتَّى ظُنَّ أنَّهما بمعنًى لمَّا رأوهما غيرَ مُتعدِّيَينِ في اللَّفظ إلى مفعول، وإنَّما ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ أي: جعل البراق يَسري به؛ كـ«أمضيتُه» جعلتُه يمضي، وحُذِفَ المفعولُ للدلالة عليه؛ إذ المقصود بالخبر ذكرُه، لا ذكرُ الدَّابة الَّتي سرت به، وجاء في قصَّة لوط: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١] أي: سِرْ بهم، و﴿فَأَسْرِ﴾ بالقطع؛ أي: فأسْرِ بهم على ما يتحمَّلون مِن دابَّة ونحوها، ولم يأتِ في السُّرى به ﷺ إلَّا وجهٌ واحد: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ ودخولُ الباءِ ليس مِن قَبِيل «ذهبَ به» لأنَّه يتعدَّى إلى مفعول، وذلك المفعول المُسرى هو الَّذي سرى بالعبد، فشاركه في السُّرى؛ كما في «قَعدتُ به» أنَّه يعطي المشاركة في الفعل. انتهى مِن خطِّه.

(٢) في هامش (ج) و(ل): عبارة «الزَّمخشريِّ»: أرادَ بقوله: ﴿لَيْلًا﴾ -بلفظ التَّنكير- تقليلَ مدَّة الإسراء، وأنَّه أُسرِيَ به في بعض اللَّيل من مكَّة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة؛ وذلك أن التَّنكير فيه قد دلَّ على معنى البعضيَّة، ويشهد لذلك... إلى آخره.

(٣) قوله: «على» ليست في (ص).

(٤) في (ب) و(س): «يبعدُ»، وفي (د): «يقلُّ»، وفي هامش (ج) و(ص) و(ل) و(م): قوله: «لأنَّه يقلق» كذا بخطِّه، وكُتِب فوقه: «كذا»، وعبارة «الدُّرِّ»: لأنَّه يبعد أن يسند... إلى آخره.

«أسرى» وهو بمعنى «سرى» إلى الله تعالى؛ إذ هو[1] فعلٌ يقتضي النُّقلة؛ كمشى وانتقل، فلا يحسن إسناد شيءٍ من هذا مع وجود مندوحةٍ عنه، فإذا وقع في الشَّريعة[2] شيءٌ من ذلك تأوَّلناه؛ نحو: «أتيته هرولةً» قال شهاب الدِّين[3]: وهذا كلُّه إنَّما بناه اعتقادًا على أنَّ التَّعدية بالباء تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في ذلك، وهذا شيءٌ ذهب إليه المبرِّد، فإذا قلت: قمت بزيد؛ لزم منه قيامك وقيام زيدٍ عنده، وهذا ليس كذلك، التبستْ عنده باءُ التَّعدية بباء الحال، فباء الحال تلزم فيها[4]/ المشاركة؛ إذ المعنى: قمت ملتبسًا بزيدٍ، وباء التَّعدية مرادفةٌ للهمزة، فقمت بزيدٍ والباء للتَّعدية؛ كقولك: أقمت زيدًا، ولا يلزم من إقامتك هو أن تقوم أنت، وأيضًا فموارد القرآن في ﴿فَأَسْرِ﴾ بقطع الهمزة ووصلها تقتضي أنَّهما بمعنًى واحدٍ، ألا ترى أنَّ قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١] و﴿أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى﴾ [طه: ٧٧] قرئ بالقطع والوصل، ويبعد مع القطع تقدير مفعولٍ محذوفٍ؛ إذ لم يصرَّح به في موضعٍ فيستدلُّ/ بالمصرَّح على المحذوف، قاله أبو حيَّان، وقد تقدَّم الرَّدُّ على هذا المذهب، وقال صاحب «فتوح الغيب»: ويمكن أن يُراد بالتَّنكير في ﴿لَيْلًا﴾ التَّعظيم والتَّفخيم، والمقام يقتضيه، ألا ترى كيف افتتح السُّورة بالكلمة المنبئة عنه، ثمَّ وصف المسرَى به[5] بالعبوديَّة، ثمَّ أردف تعظيم المكانين بالحَرَام وبالبركة لِمَا حوله تعظيمًا للزَّمان، ثمَّ تعظيم الآيات بإضافتها إلى صيغة التَّعظيم، وجَمَعَها ليشمل جميع أنواع الآيات، وكلُّ ذلك شاهدُ صدقٍ على ما نحن بصدده، والمعنى: ما أعظمَ شأن مَن أسرى بمَن حُقِّق له مقام العبوديَّة، وصُحِّح استئهاله للعناية السَّرمديَّة، أي: ليلٌ له شأنٌ جليلٌ، ليلٌ[6] دنا فيه الحبيب من المحبوب، وفاز في مقام الشُّهود بالمطلوب ﴿فَتَدَلَّىٰ ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ فحينئذٍ ينطبق عليه التَّعليل بقوله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١] أي: السَّميع بأحوال ذلك العبد، والبصير بأفعاله العالم بكونها مهذَّبةً خالصةً عن شوائب الهوى، مقرونةً بالصِّدق والصَّفا، مستأهلةً

(١) «هو»: ليس في (د).

(٢) في (د): «بالشَّريعة».

(٣) هو السمين الحلبي صاحب الدر المصون.

(٤) في (د): «يلزم منه».

(٥) «به»: ليس في (د).

(٦) «ليلٌ»: ليس في (ص).

للقرب[١]، وسقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

٤٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ (ح) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ بِإِيلِيَاءَ بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ، فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا، فَأَخَذَ اللَّبَنَ، قَالَ جِبْرِيلُ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَاكَ لِلْفِطْرَةِ، لَوْ أَخَذْتَ الخَمْرَ؛ غَوَتْ أُمَّتُكَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) لقب عبد الله بن عثمان المروزيُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (يُونُسُ) بن يزيد الأيليُّ (ح) مهملةٌ لتحويل السَّند، قال المؤلف بالسَّند السَّابق: (وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أبو[٢] جعفر المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ) بن خالد بن يزيد بن أبي النِّجاد الأيليُّ قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) بن يزيد[٣] (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ (قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ) سعيدٌ: (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) ﵁: (أُتِيَ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول (رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ) من المسجد الحرام وهو (بِإِيلِيَاءَ) بكسر الهمزة واللَّام بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ ممدودًا، بيت المقدس (بِقَدَحَيْنِ) أحدهما: (مِنْ خَمْرٍ، وَ) الآخر: (من لَبَنٍ[٤]، فَنَظَرَ) ﵊ (إِلَيْهِمَا، فَأَخَذَ اللَّبَنَ) وترك الخمر، وإسقاط إناء العسل المذكور في الرِّوايات الأخرى اختصارٌ من الرَّاوي أو نسيانٌ، ولا تنافيَ في ذلك (قَالَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «فقال» (جِبْرِيلُ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَاكَ لِلْفِطْرَةِ) الإسلاميَّة (لَوْ أَخَذْتَ الخَمْرَ؛ غَوَتْ أُمَّتُكَ) بحذف اللَّام من «لَغَوَتْ»، قال ابن مالكٍ فيما نقله[٥] عنه في «المصابيح»: يظنُّ بعض النَّحويين أنَّ لام[٦] جواب «لو» -في نحو: لو فعلتَ؛ لفعلتُ- لازمةٌ، والصَّحيح: جواز حذفها في أفصح الكلام؛ نحو: ﴿لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾ [يس: ٤٧].

---

(١) في (د): «للقربة».

(٢) في (ل): «أبي» وفي هامشها: كذا بخطِّه، والَّذي في «التَّقريب»: أحمد بن صالح، أبو جعفر؛ بالواو.

(٣) زيد في (د): «الأيليُّ».

(٤) في هامش (ل): قوله: «ومن لبن» كذا بخطِّه، والَّذي في الفروع المعتمدة: «من خمرٍ ولبنٍ» بإسقاط «من». وبنحوه في هامش (ج).

(٥) في (ص) «نقل».

(٦) في (ل): «اللام» وفي هامشها: قوله: «أن اللام...» إلى آخره: كذا بخطِّه، والَّذي في «المصابيح»: أنَّ لام جواب «لو»... إلى آخره؛ أي: بدون أداة التَّعريف، وهو المتعيِّن.

د٥/١٥٢أ وهذا الحديث[1]/ أخرجه المؤلِّف أيضًا في «الأشربة» [ح: ٥٥٧٦]، وكذا مسلمٌ والنَّسائيُّ فيه.

٤٧١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﵄ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَمَّا كَذَّبَنِي قُرَيْشٌ؛ قُمْتُ فِي الحِجْرِ، فَجَلَّى اللهُ لِي بَيْتَ المَقْدِسِ، فَطَفِقْتُ أُخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ»، زَادَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ: «لَمَّا كَذَّبَنِي قُرَيْشٌ حِينَ أُسْرِيَ بِي إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ»، نَحْوَهُ. ﴿قَاصِفًا﴾ رِيحٌ تَقْصِفُ كُلَّ شَيْءٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصريُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ أنَّه قال: (قَالَ أَبُو سَلَمَةَ) ابن عبد الرَّحمن بن عوفٍ: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ) الأنصاريَّ (﵄ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَمَّا كَذَّبَنِي قُرَيْشٌ) في[2] خبر الإسراء؛ كما سيأتي إن شاء الله قريبًا، وللحَمُّويي والكُشْميهَنيِّ: «كذَّبتني» بتاء التَّأنيث (قُمْتُ فِي الحِجْرِ) بكسر الحاء وسكون الجيم، الَّذي أكثره من الكعبة، وكانوا سألوه أن ينعت لهم المسجد الأقصى، وفيهم مَن رآه وعرفه (فَجَلَّى اللهُ) بالجيم وتشديد اللَّام، أي: كشف (لِي بَيْتَ المَقْدِسِ، فَطَفِقْتُ) أي: شرعت وأخذت (أُخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ) أي: علاماته (وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ) زاد في حديث ابن عبَّاسٍ عند النَّسائيِّ: فقال القوم: أمَّا النَّعتُ فقد أصاب (زَادَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوفٍ فقال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنِ شِهَابٍ) محمَّد بن عبد الله بن مسلمٍ (عَنْ عَمِّهِ) محمَّد بن مسلمٍ الزُّهريِّ: (لَمَّا كَذَّبَنِي) ولأبي ذَرٍّ: «كذَّبتني» (قُرَيْشٌ حِينَ/ أُسْرِيَ بِي[3] إِلَى بَيْتِ المَقْدِسِ نَحْوَهُ) أي: نحو الحديث السَّابق[4] وهذه الرِّواية[5] وصلها الذُّهليُّ في «الزُّهريَّات» عن يعقوب. ٢٠١/٧

(﴿قَاصِفًا﴾) ﴿مِّنَ الرِّيحِ﴾ [الإسراء: ٦٩] هو (رِيحٌ تَقْصِفُ كُلَّ شَيْءٍ) تمرُّ به؛ من «قَصَفَ» متعدِّيًا، وهذه ساقطةٌ لأبي ذَرٍّ.

---

(١) من هنا يبتدئ السَّقط من (د) ويستمر لأربع صفحات تقريبًا.

(٢) في (ص) و(م): «عن» وهو تحريفٌ.

(٣) في هامش (ج) و(ل): في «اليونينيَّة»: «بيَ»؛ بفتح الياء. «منه».

(٤) «أي: نحوَ الحديث السَّابق»: ليس في (م).

(٥) في (م): «الزِّيادة».

٤ - ﴿ كَرَّمْنَا ﴾ وَأَكْرَمْنَا وَاحِدٌ، ﴿ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ﴾: عَذَابَ الحَيَاةِ وَعَذَابَ المَمَاتِ،

﴿خِلَٰفَكَ﴾ وَ﴿خَلْفَكَ﴾ سَوَاءٌ، ﴿وَنَـَٔا﴾: تَبَاعَدَ، ﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾: نَاحِيَتِهِ، وَهْيَ مِنْ شَكْلِهِ، ﴿صَرَّفْنَا﴾: وَجَّهْنَا، ﴿قَبِيلًا﴾: مُعَايَنَةً وَمُقَابَلَةً، وَقِيلَ: القَابِلَةُ؛ لأَنَّهَا مُقَابِلَتُهَا، وَتَقْبَلُ وَلَدَهَا، ﴿خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ أَنْفَقَ الرَّجُلُ: أَمْلَقَ، وَنَفِقَ الشَّيْءُ: ذَهَبَ، ﴿قَتُورًا﴾: مُقَتِّرًا. ﴿لِلْأَذْقَانِ﴾: مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْنِ، وَالوَاحِدُ ذَقَنٌ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مَّوْفُورًا﴾: وَافِرًا، ﴿تَبِيعًا﴾: ثَائِرًا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَصِيرًا، ﴿خَبَتْ﴾: طَفِئَتْ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ﴾: لَا تُنْفِقْ فِي البَاطِلِ، ﴿ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ﴾: رِزْقٍ ﴿مَثْبُورًا﴾: مَلْعُونًا، ﴿لَا تَقْفُ﴾: لَا تَقُلْ، ﴿فَجَاسُوا﴾: تَيَمَّمُوا. يُزْجِي الفُلْكَ: يُجْرِي الفُلْكَ، ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾: لِلْوُجُوهِ

(﴿ كَرَّمْنَا ﴾) ولأبي ذرٍّ: «باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]» كرَّمنا (وَأَكْرَمْنَا وَاحِدٌ) وهو مِن «كَرُم» بالضَّمِّ؛ كشَرُف، والمعنى: جعلنا لهم كَرَمًا، أي: شَرَفًا وفضلًا، وهذا كرمُ نفيِ النُّقصانِ لا كرم المال، وتكريمهم -كما قال في «الأنوار»- بحسن الصُّورة، والمزاج الأعدل، واعتدال القامة، والتَّمييز[1] بالعقل، والإفهام بالنُّطق والإشارة والخطِّ، والهَدْي إلى أسباب المعاش والمعاد، والتَّسلُّط على ما في الأرض، والتَّمكُّن من الصِّناعات إلى ما يعود عليهم بالمنافع... إلى غير ذلك ممَّا يقف الحصر دون إحصائه، واستُدِلَّ بالآية على طهارة ميتة الآدميِّ؛ لأنَّ قضيَّة تكريمه ألَّا يُحكَم بنجاسته بالموت؛ كما نصَّ عليه في «الأمِّ»، ولأنَّه صلى الله عليه وسلم قبَّل عثمان بن مظعونٍ بعد موته ودموعُه تجري على خدِّه، فلو كان نجسًا لَمَا قبَّله مع ظهور رطوبته، ولأنَّا تُعُبِّدنا بغسله، والنَّجِس لا يُتَعَبَّد بغسله؛ لأنَّ غسله يزيد النَّجاسة، وسواءٌ المسلم والكافر، وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨] فالمراد نجاسة الاعتقاد، أو اجتنابهم كالنَّجس لا نجاسة الأبدان.

(﴿ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [الإسراء: ٧٤] أي لو قاربت تركن إليهم أدنى ركنةٍ لأذقناك (عَذَابَ الحَيَاةِ[2]) أي: (وَعَذَابَ المَمَاتِ) ولأبي ذرٍّ: «﴿وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾» بدل «وعذاب الممات»[3]،

(١) في (ص): «التَّميُّز».

(٢) زيد في (م): «﴿وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾».

(٣) «الممات»: ليس في (ص) و(م).

أي: ضعف ما يُعذَّب به في الدَّارين بمثل هذا الفعل غيرك؛ لأنَّ خطأ الخطير أخطر، وكان أصل الكلام: عذابًا ضعفًا في الحياة، وعذابًا ضعفًا في الممات؛ بمعنى: مضاعفًا، ثمَّ حذف الموصوف، وأقيمت الصِّفة مُقامه، ثمَّ أُضِيفَت الصِّفة إضافةَ الموصوف، فقيل: ضعف الحياة وضعف الممات؛ كما لو قيل: لأذقناك/ أليمَ الحياة وأليم الممات، وفي قوله: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤]: تصريحٌ بأنَّه ﷺ ما همَّ بإجابتهم مع قوَّة الدَّاعي إليها، وفيه تخويفٌ لأمَّته؛ لئلَّا يركن أحدٌ من المسلمين إلى أحدٍ من المشركين، فافهم واعمل.

د٥/١٥٢ب

(﴿خِلَٰفَكَ﴾ وَ﴿خَلْفَكَ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] والأُولى؛ بكسر الخاء وفتح اللَّام وألفٍ بعدها، وهي قراءة ابن عامرٍ وحفصٍ وحمزة والكسائيِّ، والأخرى بفتحِ فسكون، وهما (سَوَاءٌ) في المعنى، أي: لا يبقون بعد خروجك من مكَّة إلَّا زمنًا قليلًا، وقد كان كذلك، فإنَّهم أُهلِكوا ببدرٍ بعد هجرته بسنةٍ.

(﴿وَنَـَٔا﴾) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣] قال أبو عبيدة أي: (تَبَاعَدَ) ومنه: النُّؤي[1] لحفرةٍ[2] حول الخباء تباعد الماء عنه، وقرأ ابن ذكوان بتقديم الألف على الهمزة بوزن: شاء، مِن: ناء ينوء؛ إذا نهض، وأظنُّها رواية غير أبي ذرٍّ في البخاريِّ.

(﴿شَاكِلَتِهِۦ﴾) في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] قال ابن عبَّاس فيما وصله الطَّبريُّ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه[3]، أي: على (نَاحِيَتِهِ) وزاد أبو عبيدة: و«خليقته» (وَهْيَ) أي: الشَّاكلة مشتقَّةٌ (مِنْ شَكْلِهِ)[4] بفتح الشِّين؛ وهو المِثْل، قال امرؤ القيس:

حَيِّ الحُمولَ بِجَانِبِ العَزلِ ... إذْ لا يُلائِمُ شَكْلها شَكْلِي

أي: لا يلائم مثلها مثلي، ولأبي ذرٍّ: «مِن: شَكَلتُه» إذا قيَّدتَه، قال في «الدُّرِّ»: والشَّاكلة

---

(١) في هامش (ج): «النأيُ» و«النُّؤي» و«النيءُ» و«النُّؤَى» كـ«هُدى» الحفيرُ حول الخِباء أو الخيمة، يمنع السَّيْلَ «قاموس».

(٢) في (ص): «الحفرة».

(٣) في (م): «عند»، وهو تحريفٌ.

(٤) في هامش (ج): الَّذي في فرعينِ لليونينيَّة كالأصل لأبي ذرٍّ: «شَكْليتُهُ» وفي هامش «اليونينيَّة»: «شَكْلِيَتُه» كذا في أحدهما صورةً وضَبطًا مِن غير زيادة، وفي الآخر: «شَكْليتُه» كذا بغير زيادة، إلَّا أنَّ فوق الكاف «هـ» والظاهرُ أنَّها علامةُ أبي ذرٍّ.

أحسنُ ما قيل فيها ما قاله في «الكشَّاف»: إنَّها مذهبه الَّذي يشاكل حاله في الهدى والضَّلالة؛ من قولهم: طريقٌ ذو شواكل؛ وهي الطُّرق الَّتي تشعَّبت منه، والدَّليل عليه قوله: ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٤] وقال الرَّاغب: ﴿عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ أي: سجيَّته الَّتي قيَّدته، من شكلت الدَّابة، وذلك أنَّ سلطان السَّجيَّة على الإنسان قاهرٌ.

(﴿صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٨٩]) ﴿لِلنَّاسِ﴾ قال أبو عبيدة أي: (وَجَّهْنَا) وبيَّنا، وفي مفعوله وجهان:

أحدهما أنَّه مذكورٌ، و«في»: مزيدة، أي: ولقد صرفنا هذا القرآن، الثَّاني أنَّه محذوفٌ، أي: ولقد صرَّفنا أمثاله ومواعظه وقصصه وأخباره وأوامره.

(﴿قَبِيلًا﴾) في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَأْتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢] قال أبو عبيدة أي/: (مُعَايَنَةً وَمُقَابَلَةً) أو معناه: كفيلًا بما تدَّعيه (وَقِيلَ: القَابِلَةُ): المرأة التي تتولَّى ولادة المرأة (لأَنَّهَا مُقَابِلَتُهَا، وَتَقْبَلُ وَلَدَهَا) أي: تتلقَّاها عند الولادة، قال الأعشى: ٢٠٢/٧

كَصَرْخَةِ حُبلى بشَّرتْها قبيلُها ....

أي: قابلتها.

(﴿خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾) في قوله: ﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ [الإسراء: ١٠٠] يقال[1]/: (أَنْفَقَ الرَّجُلُ) أي: (أَمْلَقَ) والإملاق: الفاقة (وَنَفِقَ الشَّيْءُ) بكسر الفاء مصحَّحًا عليها في الفرع كأصله[2]، أي: (ذَهَبَ) وفي حاشيةٍ موثوقٍ بها في «اليونينيَّة»[3]: «نَفَقَ الشَّيءُ» بفتح الفاء هي اللُّغة الفصحى، ويقال: بكسرها وليست بالعالية، وفي «الصَّحاح»: أنفق الرَّجل، أي: افتقر وذهب ماله، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾. د٥/١٥٣أ

(﴿قَتُورًا﴾) في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢] قال أبو عبيدة أي: (مُقَتِّرًا)[4] مِن الإقتار، أي: بخيلًا، يريد: أنَّ في طبعه ومنتهى نظره أنَّ الأشياء تتناهى وتفنى، فهو لو ملك خزائن رحمة الله لأمسكَ خشية الفقر.

---

(١) إلى هنا ينتهي السَّقط من (د).

(٢) «كأصله»: ليس في (د).

(٣) «في اليونينيَّة»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): «مقتبرًا» كذا بخطِّ المزِّيِّ بتاءٍ مثنَّاة مِن فوقُ وباء موحَّدة، و«قتور» بالفاء والقاف.

(﴿لِلْأَذْقَانِ﴾) في قوله: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا[(١)]﴾ [الإسراء: ١٠٧] هي (مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْنِ) اسم مكانٍ؛ بضمِّ الميم الأولى وفتح الثَّانية، أي: محلُّ اجتماع اللَّحيين؛ بفتح اللَّام وقد تُكسَر، تثنية لَحْي[(٢)]؛ وهو العظم الَّذي عليه الأسنان (وَالوَاحِدُ ذَقَنٌ) بفتح المعجمة والقاف، والمعنى: يسقطون على وجوههم تعظيمًا لأمر الله وشكرًا لإنجاز وعده في تلك الكتب ببعثة محمَّدٍ صلى الله عليه وسلم على فترةٍ من الرُّسل وإنزال القرآن عليه، قاله القاضي، وسقط واو «والواحد» لأبي ذرٍّ[(٣)].

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الطَّبريُّ من طريق ابن أبي نُجيحٍ عنه في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً﴾ (﴿مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]) أي: (وَافِرًا) مكمَّلًا[(٤)]، والمراد: جزاؤك وجزاؤهم لكنَّه غَلَّبَ المخاطب على الغائب[(٥)].

(﴿تَبِيعًا﴾) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِۦ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: ٦٩] أي (ثَائِرًا) أي: طالبًا للثأر منتقمًا، وهذا تفسير مجاهدٍ وصله عنه الطَّبريُّ[(٦)] من الطَّريق السَّابق (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما فيما[(٧)] وصله ابن أبي حاتمٍ من طريق عليِّ بن أبي طلحة عنه في قوله: ﴿تَبِيعًا﴾ أي: (نَصِيرًا).

وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا﴾ (﴿خَبَتْ﴾ [الإسراء: ٩٧]) أي: (طَفِئَتْ) بفتح الطَّاء وكسر الفاء وفتح الهمزة، قالوا: خبتِ النَّارُ؛ إذا سكن لهبها والجمر على حاله، وخمدت النَّار[(٨)] إذا سكن الجمر وضعف[(٩)] وهمدت إذا طُفِئَت جملةً، والمعنى: كلَّما أكلت النَّار جلودهم ولحومهم؛ زدناهم سعيرًا، أي: توقُّدًا بأن تُبدَّل[(١٠)] جلودهم ولحومهم، فترجع ملتهبةً مستعرةً، كأنَّهم لَمَّا

---

(١) «﴿سُجَّدًا﴾»: ليس في (د).

(٢) في غير (ب) و(س): «لِحية»، ولا يصحُّ.

(٣) قوله: «وسقط: واو والواحد لأبي ذرٍّ»، سقط من (د).

(٤) في (د): «متكمِّلًا».

(٥) في هامش (ج): كذ قرَّره البيضاويُّ، وانظُر هل يصحُّ أن يكون من باب الاكتفاء؟ نحو: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

(٦) في (د): «الطَّبراني»، وهو تحريفٌ.

(٧) «فيما»: ليس في (د).

(٨) «النَّار»: مثبتٌ من (د).

(٩) «وضعف»: ليس في (ص).

(١٠) في (ب) و(م): «نبدِّل».

كذَّبوا بالإعادة بعد الإفناء؛ جزاهم الله بألَّا يزالوا على الإعادة والإفناء.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله الطبريُّ[1] من طريق عطاءٍ عنه في قوله تعالى: (﴿وَلَا تُبَذِّرْ﴾ [الإسراء: ٢٦]) أي: (لَا تُنْفِقْ فِي البَاطِلِ) وأصل التَّبذير: التَّفريق، ومنه: البذر لأنَّه يُفرَّق في الأرض للزِّراعة، قال:

تَرائبُ يستضيءُ[2] الحَلْيُ فيها كَجَمرِ النَّارِ بُذِّر في الظَّلامِ

ثمَّ غلب في الإسراف في النَّفقة، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «خَبَت: طُفِئَت».

وقال ابن عبَّاس: (﴿ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تُعۡرِضَنَّ عَنۡهُمُ ٱبۡتِغَآءَ رَحۡمَةٖ﴾ [الإسراء: ٢٨] قال ابن عبَّاسٍ فيما رواه الطَّبريُّ أي: ابتغاء (رِزْقٍ) من الله ترجوه أن يأتيك.

(﴿مَثۡبُورٗا﴾) في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾ [الإسراء: ٣٦]/، قال ابن عبَّاسٍ د٥/١٥٣ب أي: (مَلْعُونًا) وقال مجاهدٌ: هالكًا، ولا ريب أنَّ الملعون هالكٌ.

(﴿لَا تَقۡفُ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ﴾ أي: (لَا تَقُلْ) ﴿مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] تقليدًا ورجمًا بالغيب، وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ.

(﴿فَجَاسُواْ﴾) في قوله تعالى: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥] أي: (تَيَمَّمُوا) أي: قصدوا وسطها للقتل والإغارة[3].

(يُزْجِي الفُلْكَ) في قوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمُ ٱلَّذِي يُزۡجِي لَكُمُ ٱلۡفُلۡكَ﴾ [الإسراء: ٦٦] أي: (يُجْرِي الفُلْكَ) قاله ابن عبَّاسٍ فيما وصله الطَّبريُّ.

(﴿يَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]) قال ابن عبَّاسٍ فيما وصله الطَّبريُّ أي: (لِلْوُجُوهِ) وعن معمرٍ عن الحسن: لِلِّحى[4]؛ وهذا موافقٌ لِمَا مرَّ في تفسيره قريبًا.

---

(١) في (د): «الطَّبراني»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (د): «يستقي»، وهو تحريفٌ.

(٣) في هامش (ج) و(م): من نسخةٍ «الغارة».

(٤) في هامش (ج): «اللِّحيةُ» الشَّعر النابت على الذقن، والجمع: «لِحىً» مثل: «سِدْرة» و«سِدَر» وتضمُّ اللَّام؛ مثل: «حِلْية» و«حُلَى» «مصباح» وفي «الصِّحاح»: مثل: «ذِروة» و«ذُرًا».

٤ م - باب قَوْله: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ الآية

(باب قَوْله) جلَّ وعلا: (﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً ﴾) أي: أهلها (﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ الآية [الإسراء: ١٦]) واختُلِفَ في متعلَّق الأمر هنا؛ فعن ابن عبَّاسٍ وغيره: أنَّه[1] أمرْنا متنعِّميها[2] بالطَّاعة، أي: على لسان رسولٍ بعثناه إليهم ففسقوا[3]، وردَّه في «الكشَّاف» ردًّا شديدًا، وأنكره إنكارًا بليغًا في كلامٍ/ طويلٍ، حاصلُه: أنَّه حذف ما لا دليل عليه؛ وهو غير جائزٍ، وقدَّر «هو» متعلَّق الأمر[4]: الفسق، أي: أمرناهم بالفسق ففعلوا، والأمر مجازٌ؛ لأنَّ حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم: افسقوا، وهذا لا يكون، فبقي[5] أن يكون مجازًا، ووجه المجاز: أنَّه صبَّ عليهم النِّعمة صبًّا، فجعلوها ذريعةً إلى المعاصي واتِّباع الشَّهوات، فكأنَّهم مأمورون بذلك؛ لتسبُّب إبلاءِ النِّعمة فيه، وإنَّما خوَّلهم إيَّاها ليشكروا، فآثروا الفسوق، فلمَّا فسقوا؛ حقَّ عليهم[6] القول -وهي كلمة العذاب- فدمَّرهم، وأجاب في «البحر»: بأنَّ قوله: لأنَّ حذف ما لا دليل عليه غير جائزٍ: تعليلٌ لا يصحُّ فيما نحن بسبيله، بل ثَمَّ ما يدلُّ على حذفه؛ لأنَّ حذف الشَّيء تارةً يكون لدلالة موافقِهِ عليه، ومنه ما مُثِّل به هو في قوله في جملةِ هذا المبحث[7]: أمرته فقام، وأمرته فقرأ، وتارةً يكون لدلالة خلافه أو ضدِّه أو نقيضه، فمِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣] أي: ما سكن وما تحرَّك، و﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد، وتقول: أمرته فلم يُحسِنْ، فليس المعنى أمرته بعدم الإحسان فلم يحسن، بل المعنى أمرته بالإحسان فلم يحسن، وهذه الآية مِن هذا القبيل، يستدلُّ على حذف النَّقيض بإثبات نقيضه، ودلالة النَّقيض على النَّقيض؛ كدلالة النَّظير على النَّظير، وهذا الباب مع ما ذكره من

٢٠٣/٧

---

(١) «أنَّه»: ليس في (ص).

(٢) «متنعميها»: سقط من (د).

(٣) في هامش (ج): «فَسَق» من «باب قَعَد» خرج عن الطاعة، قال ابن الأعرابيّ: ولم نسمع «فاسق» في كلام أهل الجاهليَّة، مع أنَّه عربيٌّ صحيح، ونطق به الكتاب العزيز، وأصله: خروجُ الشيء مِنَ الشيء على وجه الفَساد، يقال: فَسَقَتِ الرُّطبة؛ إذا خرجت مِن قشرها «مصباح».

(٤) «الأمر»: ليس في (ص).

(٥) في (ص): «فنفى» وهو تصحيفٌ.

(٦) في غير (ص): «عليها».

(٧) في (د): «البحث».

قوله: «﴿وَإِذَآ أَرَدۡنَآ﴾...» إلى آخره ثابتٌ عن أبي ذرٍّ بهامش الفرع هنا، وبعد قوله السَّابق: «﴿مَثۡبُورٗا﴾: ملعونًا» ونبَّه محرِّره ومقابله العلامَّة محمَّدٌ المزيُّ أنَّه وُجِدَ كذا في الموضعين من «اليونينيَّة».

٤٧١١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ لِلْحَيِّ إِذَا كَثُرُوا فِي الجَاهِلِيَّةِ: أَمِرَ بَنُو فُلَانٍ. حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَقَالَ: أَمِرَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ)/ هو ابن المعتمر (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بن مسعودٍ رضي الله عنه، أنَّه (قَالَ: كُنَّا نَقُولُ لِلْحَيِّ) أي: للقبيلة (إِذَا كَثُرُوا فِي الجَاهِلِيَّةِ؛ أَمِرَ) بفتح الهمزة وكسر الميم (بَنُو فُلَانٍ) وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير المكِّيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (وَقَالَ) أي: الحميديُّ عن سفيان: (أَمِرَ) بكسر الميم كالأوَّل، كذا في فرعين «لليونينيَّة» كـ«الأصل»[1]، وقال الحافظ ابن حجرٍ وغيره: إنَّ الأُولى بكسر الميم، والثَّانية بفتحها، وهما لغتان صحيحتان[2]، وبالفتح قرأ الجمهور الآية، وقرأها ابن عبَّاسٍ بالكسر، ويعقوب بمدِّ الهمزة وفتح الميم، ومجاهدٌ بتشديد الميم[3] من الإمارة، والحاصل: أنَّ سياق المؤلِّف لحديث ابن مسعودٍ؛ لينبِّه على أنَّ معنى ﴿أَمَرۡنَا﴾ [الإسراء: ١٦] في الآية: كثَّرنا مترفيها؛ وهي لغةٌ حكاها أبو حاتمٍ، ونقلها الواحديُّ عن أهل اللُّغة، وقال أبو عبيدة: مَن أنكرها لم يُلتفت إليه لثبوتها في اللُّغة.

د٥/١٥٤أ

٥ - باب ﴿ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾

(باب) قوله تعالى: (﴿ذُرِّيَّةَ مَنۡ حَمَلۡنَا مَعَ نُوحٍۚ﴾) بنصب ﴿ذُرِّيَّةَ﴾ على الاختصاص، أو على البدل مِن ﴿وَكِيلٗا﴾ [الإسراء: ٢] أي: لا تتَّخذوا من دوني وكيلًا[4] ذرِّيَّة مَن حملنا مع نوحٍ[5]

(١) «كالأصل»: ليس في (د).

(٢) «صحيحتان»: ليس في (د) و(س).

(٣) زيد في (ص): «ثمَّ»، ولا يصحُّ.

(٤) «وكيلًا»: ليس في (د).

(٥) «مع نوحٍ»: ليس في (د).

(﴿إِنَّهُۥ﴾) أي: إنَّ نوحًا (﴿كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾ [الإسراء: ٣]) قال الحافظ ابن كثيرٍ: وقد ورد في الحديث والأثر عن السَّلف: أنَّ نوحًا ﷺ كان يحمد الله على طعامه وشرابه ولباسه وشأنه كلِّه؛ فلهذا[1] سُمِّي عبدًا شكورًا، وصحَّح ابن حبَّان من حديث سلمان: «كان نوحٌ إذا طعم أو لبس؛ حمد الله، فسُمِّي عبدًا شكورًا» وله شاهدٌ عند ابن مردويه من حديث معاذ بن أنسٍ، وفيه تهييجٌ على الشُّكر على النِّعم، لا سيَّما نعمة الإسلام ومحمَّدٍ ﷺ، وسقط «باب» لغير أبي ذرٍّ.

٤٧١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلَحْمٍ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً، ثُمَّ قَالَ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ؟ يُجْمَعُ النَّاسُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي، وَيَنْفُذُهُمُ البَصَرُ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الغَمِّ وَالكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: عَلَيْكُمْ بِآدَمَ، فَيَأْتُونَ آدَمَ ﵇، فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ أَبُو البَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ المَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُهُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللهُ عَبْدًا شَكُورًا، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي ﷿ قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ أَنْتَ نَبِيُّ اللهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ -فَذَكَرَهُنَّ أَبُو حَيَّانَ فِي الحَدِيثِ- نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، فَضَّلَكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى

(١) في (ص): «فلذا».

غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى، فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي المَهْدِ صَبِيًّا، اشْفَعْ لَنَا، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ -وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا- نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ؛ أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ العَرْشِ، فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي ﷿، ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي، ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ، أُمَّتِي يَا رَبِّ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ البَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ إِنَّ مَا بَيْنَ المِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الجَنَّةِ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحِمْيَرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ) بن المبارك المروزيُّ أيضًا قال[1]: (أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ) بفتح الحاء المهملة والتَّحتيَّة المشدَّدة يحيى بن سعيد بن حيَّان (التَّيْمِيُّ) تيم الرَّباب[2]، الكوفيُّ (عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) هَرِم (بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ) البجليِّ الكوفيِّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁) أنَّه (قَالَ: أُتِيَ) بضمِّ الهمزة مبنيًّا للمفعول (رَسُولُ اللهِ ﷺ) ولأبي ذرٍّ: «عن أبي هريرة ﵁: أنَّ رسول الله ﷺ أُتي» (بِلَحْمٍ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ) قال السَّفاقسيُّ: الصَّواب: «فرفعت إليه الذِّراع» (وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ) لزيادة لذَّتها (فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً) بالسِّين المهملة فيهما، أي: أخذ منها بأطراف أسنانه، ولأبي ذرٍّ: «فنهش منها نهشةً» بالمعجمة، أي: بأضراسه أو بجميع أسنانه (ثُمَّ قَالَ) إعلامًا لأمَّته بقدره/ عند الله ليؤمنوا به كغيره ممَّا جاء به من الواجبات: (أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ) آدمَ وجميعِ ولده/ (يَوْمَ القِيَامَةِ) وتخصيصه بـ«القيامة» يلزم منه ثبوت سيادته في الدُّنيا بطريق الأولويَّة، ونهيه عن التَّفضيل على طريق التَّواضع (وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ؟) ولأبي ذرٍّ: «ممَّ ذاك» بالألف بدل اللَّام (يُجْمَعُ النَّاسُ) بضمِّ التَّحتيَّة مبنيًّا للمفعول، وللكشميهنيِّ والمُستملي: «يجمع اللهُ النَّاس» (الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ) أرضٍ واسعةٍ مستويةٍ

٢٠٤/٧ — د٥/١٥٤ب

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «الرِّباب» بكسر الراء.

(يُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي) بضمِّ الياء؛ مِن الإسماع (وَيَنْفُذُهُمُ البَصَرُ) بفتح الياء وسكون النُّون والذَّال المعجمة، أي: يحيط بهم لا يخفى عليه منهم شيءٌ؛ لاستواء الأرض وعدم الحجاب (وَتَدْنُو الشَّمْسُ) وفي «الزُّهد» لابن المبارك، و«مصنَّف ابن أبي شيبة» واللَّفظ له بسندٍ جيِّدٍ عن سلمان قال: «تُعطَى الشَّمس يوم القيامة حرَّ عشر سنين[1]، ثمَّ[2] تدنو من جماجم النَّاس حتَّى تكون قاب قوسين، فيعرقون حتَّى يرشح العرق في الأرض قامةً، ثمَّ يرتفع حتَّى يغرغر الرَّجل» زاد ابن المبارك في روايته: «ولا يضرُّ حرُّها يومئذٍ مؤمنًا ولا مؤمنةً» (فَيَبْلُغُ النَّاسَ مِنَ الغَمِّ وَالكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ، فَيَقُولُ النَّاسُ: أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟) بفتح همزة «أَلا» وتخفيف لامها في الموضعين، وهي للعرض والتَّحضيض (فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: عَلَيْكُمْ بِآدَمَ، فَيَأْتُونَ آدَمَ ﷺ، فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ أَبُو البَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ) قال الكِرمانيُّ: الإضافة إلى الله تعالى؛ لتعظيم المضاف وتشريفه (وَأَمَرَ المَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ) وزاد في رواية همام في «التَّوحيد» [ح:٧٤٤٠]: «وأسكنك جنَّته، وعلَّمك أسماء كلِّ شيءٍ» (اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ) حتى يريحنا ممَّا نحن فيه (أَلَا تَرَى إِلَى[3] مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغَنَا؟) بتخفيف لام «أَلَا ترى» في الموضعين، وتحريك غين «بَلَغَنَا» وسقط للحَمُّويي والمُستملي لفظة «إلى» الأخيرة[4] (فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ) ولأبي ذَرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «ولا يغضب» (بَعْدَهُ مِثْلَهُ) والمرادُ من الغضب -كما قال الكِرمانيُّ- لازمُه، وهو إرادة إيصال العذاب، وقال النَّوويُّ: المراد بغضب الله ما يظهر من انتقامه فيمن عصاه، وما يشاهده أهل الجمع من الأهوال الَّتي لم يكن ولا يكون مثلها (وَإِنَّهُ نَهَانِي) ولأبي ذَرٍّ: «وأنَّه قد نهاني» (عَنِ الشَّجَرَةِ) أي عن أكلها (فَعَصَيْتُهُ) وأكلتها (نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي) كرَّرها ثلاثًا[5]، أي: هي الَّتي تستحقُّ أن يشفع لها؛ إذ المبتدأ والخبر إذا كانا متَّحدين؛ فالمراد بعضُ لوازمه،

---

(١) في (د): «عشرين سنة»، وفي نسخةٍ في هامش كالمثبت.

(٢) في (ص): «يوم».

(٣) في هامش (ج): «إلى» كذا بخطِّ الشارح وبعض الفروع، ساقط من «الفرع المزِّيِّ».

(٤) «الأخيرة»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج) و(ل): قوله: [«ثلاثًا»] الأُولى مبتدأ، والثَّانية تأكيد، والثَّالثة خبره، أو الثَّانية خبرٌ، والثَّالثة تأكيدٌ للمبتدأ أو للخبر. انتهى من خطِّ شيخنا.

أو «نفسي»: مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ (اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ)/ بيانٌ لقوله: «اذهبوا إلى غيري» (فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ إِنَّكَ أَنْتَ[1] أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ) واستُشكِلَت هذه الأوليَّة[2] بأنَّ آدم نبيٌّ مرسلٌ، وكذا شيثٌ وإدريس، وهم قبل نوح، وأُجِيبَ بأنَّ الأوَّليَّة مقيَّدةٌ بأهل الأرض؛ لأنَّ آدم ومن ذُكِر معه لم يرسَلُوا إلى أهل الأرض[3]، ويُشكِل عليه حديث جابرٍ: «وكان النَّبيُّ يُبعَث إلى قومه خاصَّةً» [ح: ٣٣٥، ٤٣٨] وأُجِيبَ بأنَّ بعثته إلى أهل الأرض باعتبار الواقع[4]؛ لصدق أنَّهم قومه، بخلاف بعثة نبيِّنا ﷺ لقومه وغيرهم، أو الأوَّليَّة مقيَّدةٌ بكونه أهلك قومه، أو أنَّ الثَّلاثة كانوا أنبياء ولم يكونوا رسلًا، لكن في «صحيح ابن حبَّان» من حديث أبي ذرٍّ ما يقتضي أنَّه كان مرسَلًا، والتَّصريح بإنزال الصُّحف على شيثٍ (وَقَدْ سَمَّاكَ اللهُ) أي: في القرآن في سورة بني إسرائيل (عَبْدًا شَكُورًا) وهذا موضع التَّرجمة (اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي ﷻ) ولأبي ذرٍّ: «فيقول: ربي ﷻ»[5] (قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ) ولأبي ذرٍّ: «قد كان» (لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي) هي الَّتي أغرق[6] بها أهل[7] الأرض؛ يعني: أنَّ له دعوةً واحدةً محقَّقة الإجابة، وقد استوفاها بدعائه على أهل الأرض، فخشي أن يطلب فلا يُجاب، وفي حديث أنسٍ عند الشَّيخين [ح:٧٤٤٠]: «ويذكر خطيئته الَّتي أصاب سؤاله ربَّه بغير علمٍ» فيحتمل أن يكون اعتذر بأمرين: أحدهما أنَّه

د٥/١١٥٥

---

(١) «أنت»: ليس في (د).

(٢) في (م): «الأولويَّة» وكلاهما صحيحٌ.

(٣) أي: جميعًا.

(٤) في هامش (ج): في «المواهب» عن «الفتح»: استدلَّ بعضُهم بعموم بعثه بكونه دعا على جميع أهل الأرض، فأهلكوا بالغرق إلَّا أهل السفينة، ولو لم يكن مبعوثًا إليهم لما أهلكوا؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] وقد ثبت أنَّه أوَّل الرسل، وأجيب: بجواز أن يكون غيرُه أُرسِلَ إليهم في أثناء مدَّة نوح، وعلِمَ نوح أنَّهم لم يؤمنوا، فدعا على مَن لم يؤمن مِن قومه وغيرِهم، فأجيب: وهذا جوابٌ حسَن، لكن لم ينقل أنَّه نُبِّئ في زمن نوح غيرُه، ويحتمل أن يكون معنى الخصوصيَّة في نبيِّنا ﷺ في ذلك بقاء شريعته إلى يوم القيامة، ونوحٌ وغيرُه بصَدَد أن يُبعَث نبيٌّ في زمانه أو بعده فينسخ بعض شريعته.

(٥) قوله: «ولأبي ذرٍّ: فيقول: ربي ﷻ»، سقط من (د).

(٦) في (م): «غرق».

(٧) «أهل»: مثبتٌ من (د) و(س).

٢٠٥/٧ استوفى دعوته المستجابة، وثانيهما/: سؤاله ربَّه بغير علمٍ؛ بحيث ﴿قَالَ رَبِّ[١] إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] فخشي أن تكون شفاعته لأهل الموقف من ذلك (نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي) ثلاثًا؛ أي هي الَّتي[٢] تستحقُّ أن يشفع لها (اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ) زاد في رواية أنسٍ [ح: ٧٤٤٠]: «خليل الرَّحمن» (فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ يَا إِبْرَاهِيمُ، أَنتَ نَبِيُّ اللهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ[٣] الأَرْضِ) لا ينفي وصف نبيِّنا ﷺ بمقام الخُلَّة الثَّابت له على وجهٍ أعلى من إبراهيم (اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟) من الكرب (فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ) بفتحاتٍ (فَذَكَرَهُنَّ أَبُو حَيَّانَ) يحيى بن سعيدٍ التَّيميُّ الرَّاوي عن أبي زرعة (فِي الحَدِيثِ) واختصرهنَّ من دونه؛ وهي قوله: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾ [الصَّافات: ٨٩] و﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] وقوله لسارة[٤]: د٥/١٥٥ب هي أختي، والحقُّ أنَّها معاريض، لكنْ لمَّا كانت/ صورتها صورةَ كذبٍ؛ سمَّاها به وأشفق منها؛ استقصارًا لنفسه عن مقام الشَّفاعة مع وقوعها؛ لأنَّ مَن كان بالله أعرف وأقرب منزلة كان أعظم خطرًا وأشدَّ خشيةً. قاله البيضاويُّ (نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي) ثلاثًا (اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، فَضَّلَكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ) بالإفراد (وَبِكَلَامِهِ[٥] عَلَى النَّاسِ) عامٌّ مخصوصٌ على ما لا يخفى، فقد ثبت أنَّه تعالى كلَّم نبيَّنا ﷺ ليلة المعراج، ولا يلزم من قيام وصف التَّكليم[٦] به[٧] أن يُشتَقَّ له منه اسم الكليم كموسى؛ إذ هو وصفٌ غلب على موسى؛ كالحبيب[٨] لنبيِّنا محمَّد[٩] ﷺ وإن كان شارك الخليل في الخُلَّة على وجهٍ أكمل منه (اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا) بتخفيف اللَّام، ولأبي ذَرٍّ عن المُستملي

---

(١) «ربي»: ليس في (د) و(م).

(٢) «الَّتي»: ليس في (د).

(٣) «أهل»: ليس في (ب).

(٤) في هامش (ج): بتخفيف الراء لا بتشديدها، خلافًا للمناويِّ.

(٥) في (د): «وبكلامك».

(٦) في (م): «التَّكلُّم».

(٧) «به»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٨) في غير (ب) و(س): «كالمحبة».

(٩) «محمَّدٍ»: ليس في (د).

و(١) الكُشْميهَنيِّ: «أَمَا» بميمٍ مخفَّفةٍ بدل اللَّام (تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ) من الكرب؟ (فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ(٢) قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا) بضمِّ الهمزة وسكون الواو؛ يريد: قَتْله القبطيَّ المذكورَ في آية القَصص، وإنَّما استعظمه واعتذر به؛ لأنَّه لم يؤمر بقتل الكفَّار، أو لأنَّه كان مأمونًا(٣) فيهم، فلم يكن له اغتياله، ولا يقدح في عصمته لكونه خطأً، وعدَّه من عمل الشَّيطان في الآية، وسمَّاه ظلمًا، واستغفر عنه(٤) على عادتهم في استعظام محقَّراتٍ فرطت منهم (نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي) ثلاثًا (اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى) وفي رواية أبي ذَرٍّ زيادة: «ابن مريم» (فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُونَ: يَا عِيسَى أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ) أي: أوصلها إليه، وحصلها(٥) فيها (وَرُوحٌ مِنْهُ) أي: وذو(٦) روحٍ صدر منه، لا بتوسُّط ما يجري مجرى الأصل والمادَّة له (وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي المَهْدِ) حال كونك (صَبِيًّا) أي: طفلًا، و«المهد»: مصدرٌ سُمِّي به ما يمهَّد للصَّبيِّ من مضجعه، وسقط «صبيًّا» لأبي ذَرٍّ (اشْفَعْ لَنَا) أي: إلى ربِّك حتَّى يريحنا ممَّا نحن فيه (أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟) من الكرب (فَيَقُولُ عِيسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ اليَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ) زاد أبو ذَرٍّ: «قط» (وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا) وفي رواية أحمد والنَّسائيِّ من حديث ابن عبَّاسٍ: «إنِّي اتَّخذت إلهًا من دون الله»، وفي رواية ثابتٍ عند سعيد بن منصورٍ نحوه، وزاد: «وإن يغفر لي اليوم حسبي» (نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي) ثلاثًا (اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ) زاد في حديث أنسٍ الطَّويل في «الرِّقاق» [ح: ٦٥٦٥]/ «فقد غفر الله له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر» (فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ) سقطت التَّصلية في الموضعين لأبي ذَرٍّ (فَيَقُولُونَ: يَا مُحَمَّدُ(٧) أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ(٨)، وَقَدْ غَفَرَ اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ) يعني: أنَّه غير مؤاخذٍ بذنبٍ

د٥/١٥٦أ

---

(١) «المُستملي و»: ليس في (م).

(٢) «قد»: ليس في (ب).

(٣) في غير (د) و(ص): «مؤمَّنًا».

(٤) في (ب) و(س): «منه».

(٥) في (د): «إليها وجعلها».

(٦) «ذو»: ليس في (د).

(٧) «يا محمَّد»: ليس في (د).

(٨) في (د): «النَّبيِّين».

ولو وقع، قال في «فتح الباري»[1]: ويُستفاد من قول عيسى في حقِّ نبيِّنا هذا، ومن قول موسى: «إنِّي قتلت نفسًا» «وإن يغفر لي اليوم حسبي»[2] مع أنَّ الله قد غفر له بنصِّ القرآن[3]، التَّفرقةُ بين من وقع منه شيءٌ ومن لم يقع منه شيءٌ أصلًا، فإنَّ موسى مع وقوع المغفرة له لم يرتفع إشفاقه من المؤاخذة بذلك[4]، أو رأى في نفسه تقصيرًا عن مقام الشَّفاعة مع وجود ما صدر منه، بخلاف نبينا صلى الله عليه وسلم في ذلك كلِّه، ومن ثمَّ احتجَّ عيسى/ بأنَّه صاحب الشَّفاعة؛ لأنَّه غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر؛ بمعنى: أنَّ الله أخبر أَلَّا يؤاخذه بذنبٍ ولو وقع منه، قال: وهذا من النَّفائس الَّتي فتح الله بها في «فتح الباري» فله الحمد، وقال القاضي عياضٌ: ويحتمل أنَّهم علموا أنَّ صاحبها محمَّدٌ[5] صلى الله عليه وسلم معيَّنًا، وتكون إحالة كلٍّ واحدٍ منهم على الآخر على تدريج الشَّفاعة في ذلك إليه صلى الله عليه وسلم؛ إظهارًا لشرفه في ذلك المقام العظيم (اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ) من الكرب؟ (فَأَنْطَلِقُ فَآتِي تَحْتَ العَرْشِ، فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ) زاد في حديث أبي بكرٍ الصِّدِّيق عند أبي عوانة «قدر جمعة» (ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي) وفي حديث أُبيِّ بن كعبٍ عند أبي يَعلى رفعه: «يعرِّفني[6] الله نفسه، فأسجد له سجدةً يرضى بها عنِّي، ثمَّ أمتدحه بمدحةٍ[7] يرضى بها عنِّي» (ثُمَّ يُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، سَلْ تُعْطَهْ) بسكون الهاء (وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ) مبنيٌّ للمفعول؛ مِن التَّشفيع، أي: تُقبَل شفاعتك (فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ، أُمَّتِي يَا رَبِّ) مرَّتين، ولأبي ذرٍّ: «أمَّتي يا رب» فزاد ثالثةً (فَيُقَالُ[8]: يَا مُحَمَّدُ أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ) بكسر الخاء: أمرٌ مِن الإدخال، أي: الجنَّةَ (مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ مِنَ البَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ) وهم سبعون ألفًا، وهم أوَّل من يدخلها

٢٠٦/٧

---

(١) في هامش (ج): في «كتاب الرقاق».

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «وإن يغفر لي اليوم حسبي»: هذا من قول سيِّدنا موسى أيضًا، كما أنَّه من قول سيِّدنا عيسى، كما تقدَّم، فهو من قولهما جميعًا، كما نقله في «الفتح» من رواية سعيد بن منصور. انتهى من خطِّ شيخنا رحمه الله.

(٣) في هامش (ج): في «سورة القصص» حيث قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ﴾ [القصص: ١٦].

(٤) في (د): «في ذلك»، وفي هامش (د) من نسخة كالمثبت.

(٥) «محمَّد»: ليس في (د).

(٦) في (ص): «يرفعني»، وكلاهما صحيحٌ.

(٧) في (ص): «حتَّى».

(٨) في (م): «فيقول».

(وَهُمْ) أيضًا (شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ، ثُمَّ قَالَ: وَ) الله (الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ إِنَّ مَا بَيْنَ المِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الجَنَّةِ) بكسر الميم من «مِصراعين» وهما جانبا الباب (كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَحِمْيَرَ) بكسر الحاء المهملة وفتح التَّحتيَّة بينهما ميمٌ ساكنةٌ/ آخره راءٌ، أي: صنعاء؛ لأنَّها بلد حِمْيَر (أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى) بضمِّ الموحَّدة: مدينةٌ بالشَّام، بينها وبين دمشق ثلاث مراحل، والشَّكُّ من الرَّاوي. د٥/١٥٦ب

وهذا الحديث قد مرَّ باختصارٍ في «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٤٠][1].

٦ - باب قوله: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾

(باب قوله) تعالى: (﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]): كتابًا مزبورًا، أي: مكتوبًا، أو هو اسمٌ للكتاب الَّذي أُنزِل عليه، وهو مئةٌ وخمسون سورةً، ليس فيها[2] حكمٌ[3] ولا حلالٌ ولا حرامٌ، بل كلُّها تسبيحٌ وتقديسٌ وتحميدٌ وثناءٌ على الله عَزَّجَلَّ ومواعظ، ونكَّره هنا لدلالته على التَّبعيض، أي: زبورًا من الزَّبر، أو[4] زبورًا فيه ذكرُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فأُطلق على القطعة منه زبورٌ؛ كما يطلق على بعض القرآن[5]، وفيه تنبيهٌ على وجه تفضيل نبيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وهو أنَّه خاتم النبيِّين وأمَّته خير الأُمم، المدلول عليه بما كتب في الزُّبور، وسقط «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ.

٤٧١٣ - حَدَّثَنا إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خُفِّفَ عَلَى دَاوُدَ القِرَاءَةُ، فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَابَّتِهِ لِتُسْرَجَ، فَكَانَ يَقْرَأُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ»، يَعْنِي: القُرْآنَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولغير أبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (إِسْحَاقُ ابْنُ نَصْرٍ) هو إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ نصرِ بنِ إبراهيمَ، ونسبه إلى جدِّه لشهرته به، السعديُّ المروزيُّ، وقيل: البخاريُّ

---

(١) في هامش (ج): ويأتي في «الرقاق».

(٢) «فيها»: ليس في (ص).

(٣) في هامش (د): «قف على أنَّ الزَّبور ليس فيه أحكامٌ».

(٤) في (د): «أي».

(٥) في هامش (ج): نسخة: «قرآن».

قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همَّامٍ الصنعانيُّ (عَنْ مَعْمَرٍ) هو ابنُ راشدٍ (عَنْ هَمَّامٍ[1] بْنِ مُنَبِّه) بفتح الموحَّدة[2] المشدَّدة، وسقط لغير أبي ذر «ابن مُنبِّه» (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنَّه (قَالَ: خُفِّفَ) بضمِّ الخاء وتشديد الفاء مكسورةً مبنيًّا للمفعول (عَلَى دَاوُدَ) ﷺ (القِرَاءَةُ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «القرآنُ»، وقد يطلق على القراءة، والأصل فيه: الجمع، وكل شيءٍ جمعتَه فقد قرأتَه، وسمِّي القرآنُ قرآنًا؛ لأنَّه جمع الأمر والنهي وغيرهما، وقيل: المراد الزبور والتوراة، وكان الزبور ليس فيه أحكام كما مرَّ، بل كان اعتمادُهم في الأحكام على التوراة، كما أخرجه ابن أبي حاتم وغيرُه، وقرآنُ كلِّ نبيٍّ يُطلقُ على كتابه الذي أُوحي إليه، وإنَّما سمَّاه قرآنًا للإشارة إلى وقوع المعجزة به، كوقوع المعجزة بالقرآن[3]، فالمراد به مصدر القراءة لا القرآن المعهود لهذه الأمة (فَكَانَ يَأْمُرُ بِدَابَّتِهِ لِتُسْرَجَ[4]) بالإفراد، وفي «أحاديث الأنبياء» [ح:٣٤١٧]: «بدوابِّه» بالجمع، فالإفراد على الجنس أو ما يختصُّ بركوبه، وبالجمع ما يُضاف إليها ممَّا يركبه أتباعه (فَكَانَ) داودُ (يَقْرَأُ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ) الذي سُرِج؛ من الإسراج (يَعْنِي: القُرْآنَ) وفيه: أنَّ البركةَ قد تقع في الزمن اليسير حتى يقع فيه العمل الكثير، فمن ذلك: أنَّ بعضهم كان يقرأُ أربعَ خَتَمَاتٍ بالليل وأربعًا بالنهار، وقد أُنبئت عن الشيخ أبي الطاهر المقدسيِّ أنَّه كان[5] يقرأ في اليوم والليلة خمسَ عشرةَ[6] ختمةً، وهذا/ الرجل قد رأيتُه/ بحانوته بسوق القماش ٢٠٧/٧ د١٥٧/٥أ

(١) في هامش (ج): وضبطه المزِّيُّ عن رواية أبي ذرٍّ بالفتح أيضًا.

(٢) في هامش (ل): قوله: «بفتح الموحَّدة» كذا بخطِّه تبعًا لخطِّ المزيِّ في «فرع اليونينيَّة» رواية أبي ذرٍّ، لكن في «التَّرتيب»: مُنَبِّه: والد همام ووهب، قال ابن الأثير: وهب بن مُنَبِّه؛ بضمِّ الميم، وفتح النون، وتشديد الباء الموحَّدة وكسرها. وبنحوه في هامش (ج).

(٣) في هامش (ج): قضيَّته: أنَّ غير القرآن مُعجِز أيضًا؛ أي: متحدًّى به، قال في «الإتقان»: قال القاضي: فإن قيل: هل يقولون: إنَّ غير القرآن من كلام الله مُعجِز؛ كالتوراة والإنجيل؟ قلت: ليس شيءٌ من ذلك بمُعجِزٍ في النظم والتأليف وإن كان مُعجزًا؛ كالقرآن فيما يتضمَّن من الأخبار بالغيوب، وإنَّما لم يكن معجزًا لأنَّ الله لم يصفه بما وصف به القرآن، ولأنَّا قد علمنا أنَّه لم يقع التَّحدِّي إليه كما وقع في القرآن، ولأنَّ ذلك اللِّسان لا يتأتَّى فيه مِن وجوه الفصاحة ما يقع به التفاضُل الَّذي ينتهي إلى حدِّ الإعجاز.

(٤) في (د): «فتُسرَج».

(٥) «كان»: مثبت من (د).

(٦) في (ج) و(ل): «خمسة عشر»، وفي هامشهما: كذا بخطِّه، والأَولى: خمس عشرة.

في الأرض المقدَّسة سنة سبع وستين وثمان مئة، وقرأت في «الإرشاد»: أنَّ الشيخ نجم الدين الأصبهانيَّ رأى رجلًا من اليمن بالطواف ختم ختمةً[١] في شوط، أو[٢] أسبوع[٣]، شكٌّ، وهذا لا سبيل إلى إدراكه إلَّا بالفيض الربَّانيِّ والمدد الرحمانيِّ[٤].

وهذا الحديث قد مرَّ في «أحاديث الأنبياء» عليهم الصلاة والسلام [ح: ٣٤١٧].

٧ - بَابٌ ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾

هذا (بابٌ) بالتنوين، في قوله تعالى: (﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم﴾) أي: زعمتموهم آلهةً، فمفعولا الزعمِ حُذِفا اختصارًا (﴿مِّن دُونِهِ﴾) كالملائكة والمسيح وعُزير (﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾) فلا يستطيعون (﴿كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ﴾) كالمرضِ والفقرِ والقَحْط (﴿وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]) أي: ولا أن يحوِّلوه إلى غيرِكم، وسقط قوله: «﴿فَلَا يَمْلِكُونَ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال بعد قوله: ﴿مِّن دُونِهِ﴾: «الآيةَ».

٤٧١٤ - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: ﴿إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنَ الإِنْسِ يَعْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الجِنِّ، فَأَسْلَمَ الجِنُّ، وَتَمَسَّكَ هَؤُلَاءِ بِدِينِهِمْ. زَادَ الأَشْجَعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد[٥]، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين وسكون الميم، ابنِ بحرٍ الباهليُّ الصيرفيُّ البصريُّ[٦] قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بنُ سعيدٍ القطانُ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوريُّ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (سُلَيْمَانُ) هو الأعمشُ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعيِّ

---

(١) «ختمة»: مثبت من (م).

(٢) في غير (م): «أو في».

(٣) أي: سبعة أشواط.

(٤) في هامش (ج) و(ل): ذكر الشَّيخ الشعرانيُّ في «الطَّبقات» في ترجمة سيدي عليٍّ المرصفيِّ ما هو أبلغ من ذلك، فقال: إنَّ الشَّيخ أبا العباس الحريثيَّ ذكر لِشيخه المرصفيِّ: أنَّه قرأ بين المغرب والعشاء خمس ختمات، فقال الشَّيخ المرصفيُّ: الفقير وقع له أنَّه قرأ في يوم وليلة ثلاث مئةٍ وستِّين ألف ختمة، كلُّ درجة ألفُ ختمة. هذا شيءٌ خارجٌ عن طور العقل ولا يقبله.

(٥) «بالإفراد»: ليس في (د).

(٦) «البصري»: ليس في (د).

(عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) عبدِ الله بن سَخْبَرَةَ[1] الأزديِّ الكوفيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) هو ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: أنَّه قال في قوله تعالى: (﴿إِلَىٰ رَبِّهِمُ﴾) فيه حذفٌ بيَّنه في رواية النَّسائيِّ من هذا الوجه فقال: عن عبد الله في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ﴾ (﴿الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]) أي: القُربة، كما أخرجه عبد الرزاق عن قتادة (قَالَ: كَانَ نَاسٌ مِنَ الإِنسِ يَعْبُدُونَ نَاسًا مِنَ الجِنِّ) استشكله السفاقسيُّ من حيث إنَّ الناس ضدُّ الجِنِّ، وأجيبَ بأنَّه[2] على قول مَن قال: إنَّه مِن «ناسَ» إذا تحرَّكَ، وقال الجوهريُّ في «صحاحه»: والناس قد يكون من الإنس والجن، فهو صريحٌ في استعمال ذلك، ولئن سلَّمنا أنَّ الجِنَّ لا يُسَمَّون ناسًا، فهذا يكون مِنَ المشاكلة؛ نحو: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] على ما تقرَّر في علم البديع (فَأَسْلَمَ الجِنُّ، وَتَمَسَّكَ هَؤُلَاءِ) الإنسُ العابدونَ (بِدِينِهِمْ) ولم يُتابعوا المعبودين في إسلامِهم، والجنُّ لا يرضونَ بذلك لكونهم أسلموا، وزاد الطبريُّ من وجهٍ آخرَ عن ابن مسعودٍ: «والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون بإسلامهم» (زَادَ الأَشْجَعِيُّ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وبالجيم والعين المهملة؛ عُبيدُ الله مصغَّرًا، الكوفيُّ المتوفَّى سنةَ ثنتين وثمانين ومئة في روايته (عَنْ سُفْيَانَ) الثوريِّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمانَ: (﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم﴾) وبهذه الزيادة تقع المطابقة/ بين الحديث والترجمة. د٥/١٥٧ب

٨ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ الآيَةَ

(بَابُ قَوْلِهِ) تعالى: (﴿أُولَٰئِكَ﴾) الأنبياءُ كعيسى (﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾) أي: يدعونهم المشركون لكشف ضرِّهِم، أو يدعونهم آلهة، فـ﴿أُولَٰئِكَ﴾: مبتدأٌ، والموصولُ نعتٌ، أو[3] بيانٌ، أو بدلٌ، والمرادُ باسم الإشارة: الأنبياءُ الذين عُبدوا من دون الله، وبالواو[4]: العُبَّاد لهم[5]، ومفعولا

---

(١) في هامش (ج): سيأتي في الباب التالي ضبطه في كلامه.

(٢) في (م): «أنه».

(٣) «أو»: ليس في (م).

(٤) في هامش (ج): عبارة «الدُّرِّ»: المراد بالواو العُبَّاد لهم. انتهى. يعني الواو التي في يدعون وهي الفاعل. في هامش (ل): قوله: «وبالواو» أي: والمراد بالواو، وعبارة السَّمين: والمراد بالواو: العُبَّادُ لهم، ويكون العائد على ﴿الَّذِينَ﴾ محذوفًا، والمعنى: أولئك الأنبياء الذين يدعونهم المشركون؛ لكشف ضُرِّهم، أو يدعونهم يبتغون.

(٥) في (د): «الأنبياء الذين عبدوا الله وبالغوا في العبادة له».

﴿يَدۡعُونَ﴾ محذوفان، كالعائد على الموصول، والخبرُ جملةُ (﴿يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧][1]) القُربة بالطاعة، أو الخبرُ نفسُ الموصول، و﴿يَبۡتَغُونَ﴾: حالٌ مِن فاعل ﴿يَدۡعُونَ﴾ أو بدلٌ منه (الآيَةَ) وسقط لغير أبي ذر «باب قوله».

٤٧١٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﵁ فِي هَذِهِ الآيَةِ ﴿ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ قَالَ: نَاسٌ مِنَ الجِنِّ يُعْبَدُونَ فَأَسْلَمُوا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ) بموحَّدةٍ مكسورةٍ فشينٍ معجمة ساكنة، أبو محمَّد الفرائضيُّ العسكريُّ قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الملقبُ بغُنْدَرٍ[2] (عَنْ شُعْبَةَ) بنِ الحجَّاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) بن مهرانَ الأعمشِ (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخعيِّ (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) عبدِ الله بنِ سَخْبَرةَ بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة بعدها موحَّدة (عَنْ عَبْدِ اللهِ) بنِ مسعودٍ (﵁) أنَّه قال (فِي هَذِهِ الآيَةِ ﴿ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ قَالَ) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي[3]: «كان» (نَاسٌ مِنَ الجِنِّ يُعْبَدُونَ) بضمٍّ أوَّله وفتح ثالثه مبنيًّا للمفعول، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي[4]: «كانوا يعبدون» (فَأَسْلَمُوا) وهذا طريقٌ آخرُ للحديث السابق، ذكره مختصرًا.

٩ - بَابٌ ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلنَّاسِ﴾

هذا (بَابٌ) بالتنوين في قوله تعالى: (﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ﴾) ليلةَ المِعراج (﴿إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]) أي: اختبارًا وامتحانًا؛ ولذا رجع ناسٌ عن دينهم؛ لأنَّ عقولَهم لم تحمِل ذلك، ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [يونس: ٣٩] وسقط لفظ «باب» لغير أبي[5] ذرٍّ.

٤٧١٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄:

---

(١) في (ج): ﴿يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾، وبهامش (ج) و(ل): كذا بخطِّ المؤلِّف، والَّذي في «فرع المزِّيِّ» وغيره ﴿إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ هي التِّلاوة.

(٢) في (د): «غندرٌ».

(٣) في (د) و(م): «الكُشميهَنيِّ».

(٤) في هوامش اليونينية: «والكشميهني» بدل المستملي.

(٥) في (د) و(م): «لأبي».

﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ قَالَ: هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ أُرِيَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ. ﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ﴾: شَجَرَةُ الزَّقُّومِ.

٢٠٨/٧ وبه قال: (حَدَّثَنَا/ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بنُ عُيينةَ (عَنْ عَمْرٍو) هو ابنُ دينارٍ (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابنِ عبَّاسٍ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) أنَّه قال في قوله تعالى: (﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾) وهذه الجملةُ من قوله: «حدَّثنا علي بن عبد الله...» إلى هنا، ساقطةٌ من الفرع المعتمد المقابل على «اليونينية» وقف «تنكزبغا» ثابتةٌ[1] في غيره من الفروع المعتمدة (قَالَ) أي: ابنُ عبَّاس: (هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ) لا منامٍ، وفيه ردٌّ صريحٌ على مَن أنكر مجيءَ المصدرِ مِن «رأى» البصريَّة على «رؤيا» كالحريريِّ وغيرِه، وقالوا: إنَّما يُقال في البصريَّة «رؤية»، وفي الحُلْميَّة «رؤيا» (أُرِيَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ) بضمِّ الهمزة وكسر الراء؛ مِنَ الإراءَةِ (لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ) ولم يصرِّح بالمرئيِّ، وعند سعيد بن منصور من طريق أبي مالك قال: هو ما أُري[2] في طريقه إلى بيت المقدس (﴿وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ﴾) عطفٌ على ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ و﴿ٱلْمَلْعُونَةَ﴾ نَعتٌ، زاد في نسخة[3]: «﴿فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾»/: هي (شَجَرَةُ الزَّقُّومِ)[4] وكذا رواه أحمد وعبد الرزَّاق عن ابنِ عُيينةَ به: «رُوي أنَّه لمَّا سمع المشركون ذِكْرَها قالوا: إنَّ محمَّدًا يزعُمُ أنَّ الجحيم تحرق[5] الحجارةَ ثمَّ يقولُ: تَنبتُ فيها الشجرة؟!» رواه بمعناه عبد الرزَّاق عن مَعْمَرٍ عن قَتادة، ولم يعلموا أنَّ مَن قَدَرَ أنْ يحميَ وَبَرَ السمندل[6] مِن أن تأكلَه النارُ، وأحشاءَ ١٥٨/٥د أ

(١) في غير (ب) و(س): «ثابت».

(٢) في (د): «رأى».

(٣) في هامش (ج) و(ل): وهي «فرع المزِّيِّ». وقوله: «في نسخة» ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): قال الراغب: «الزَّقُّوم» عبارة عن أطعمةٍ كرِهَةٍ في النار، ومنه استُعير «زَقَمَ» و«تزقَّم» إذا ابتلع شيئًا كرهًا، وفي «القاموس»: الزَّقُّومُ كَـ«تَنُّورٍ»: الزُّبْدُ بالتمرِ، وشجرةٌ بجَهَنَّمَ، ونَباتٌ بالباديةِ له زَهْرٌ ياسَمينيُّ الشكلِ، وطَعامُ أهلِ النارِ، وشجرةٌ بأَرِيْحاءَ من الغَوْرِ لها ثَمَرٌ كالتمرِ حُلْوٌ عَفِصٌ، ولنَواهُ دُهْنٌ عظيمُ المنافعِ، ويُقالُ: أصْلُهُ الأَهْليلَجُ الكابُلِيُّ، نَقَلَتْهُ بَنو أُمَيَّةَ، وزَرَعَتْهُ بِأَرِيْحاءَ، ولمَّا تَمادَى غَيَّرَتْه أرضُ أريْحاءَ عن طَبْعِ الأَهْليلَجِ. انتهى ما أُريد منه.

(٥) في (ب): «يحرق».

(٦) السمندل: طائر بالهند لا يحترق بالنار، في (ج) و(ل): «السَّمندر»، وفي هامشهما: قوله: «وبر السَّمندر» كذا بخطِّه بالرَّاء، وصوابه: وبر السَّمَنْدل بفتح السِّين المهملة والميم، وسكون النُّون بعدها دال مهملة فلام ويقال: السَّندل؛ بغير ميم، والسَّمند؛ بغير لام: طائر بالصِّين يستلذُّ بمكثه في النَّار، وإذا اتَّسخ جلده؛ لا يُغسَل إلا بالنَّار، وكثيرًا ما يوجد السَّمندل بالنَّار، وهي دابَّة دون الثَّعلب، يُنسَج من وبرها مناديلُ إذا اتَّسخت؛ أُلقِيَت في النَّار، =

النعامة مِن أذى الجمر[1] وقِطعِ الحديدِ المحمَّاة التي تبتلِعُها؛ قادرٌ[2] أن يخلُقَ في النارِ شجرةً لا تحرقُها، ولَعْنُهَا: في القرآن: قيل: هو مجازٌ؛ إذِ المرادُ: طاعِمُوها؛ لأنَّ الشجرةَ لا ذنبَ لها، وقيل: على الحقيقةِ، ولعنُها إبعادُها مِن رحمةِ الله؛ لأنَّها تخرجُ في أصلِ الجحيم؛ فإنَّه أبعدُ مكانٍ مِنَ الرحمةِ.

١٠ - بَاب قَوْله: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ قَالَ مُجَاهِدٌ: صَلَاةَ الفَجْرِ

(بَاب قَوْله) تعالى: (﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨] قَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصلَه ابنُ المنذر عنِ ابن أبي نَجيح عنه في قوله: ﴿قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ﴾ أي: (صَلَاةَ الفَجْرِ) عبَّر عنها ببعضِ أركانِها، وسقط «باب قوله» لغير أبي ذر.

٤٧١٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَابْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «فَضْلُ صَلَاةِ الجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الوَاحِدِ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً، وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ»، يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسنَديُّ -بفتح النون- قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بنُ همَّامٍ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بسكون العين المهملة وفتح الميمين؛ هو ابنُ راشدٍ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمَّدِ بنِ مسلمِ ابنِ شهابٍ (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بنِ عبدِ الرحمن بن عوفٍ، اسمُه عبدُ الله أو إسماعيلُ (وَابْنِ المُسَيَّبِ) بفتح التحتيَّة المشدَّدة؛ سعيدٍ؛ كلاهُما (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ) وسقط لفظ «قال» لأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْميهَنيِّ[3]: (فَضْلُ صَلَاةِ الجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الوَاحِدِ) منفردًا (خَمْسٌ وَعِشْرُونَ دَرَجَةً) وفي نسخة: «خمسَ» بفتح السين كذا في الفرع كأصله مصحَّحًا عليه[4] أي: تزيد خمسَ درجات «وعشرينَ» بالياء،

= فتصلح ولا تحترق؛ وقيل: هو طائر بالهند يبيض ويُفرِّخ في النَّار، ويُعمَل مِن ريشه مناديلُ إذا اتَّسخت؛ طُرِحت في النَّار، فتأكلُ النَّار وَسَخَهُ الذي عليه ولا يحترق، كذا ذكرَهُ الدميريُّ. انتهى من خطِّ شيخنا رحمه الله.

(١) في (س) و(ص): «الحجر».

(٢) في هامش (ل) من نسخة: «قدر».

(٣) في (د): «والمُستملي»، وفي هامشها نسخة كالمثبت، والمثبت موافق لما في اليونينية.

(٤) قوله: «كذا في الفرع كأصله مصححًا عليه»: مثبت من (ب) و(س). وهو ثابت في هامش (ج).

أي: درجة (وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ) لأنَّه وقتُ صعودِهم بعملِ الليلِ، ومجيءِ[1] الطائفةِ الأُخرى لعملِ النهار، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «في صلاة الفجر» (يَقُولُ) وفي «فضل صلاة الفجر في جماعة» من «كتاب الصلاة» [ح:٦٤٨] من طريق شعيب عنِ الزُّهريِّ: «ثمَّ يَقُولُ» (أَبُو هُرَيْرَةَ) مستشهدًا لذلك: (اقْرَؤُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾) أي: تشهَدُه ملائكةُ الليل وملائكةُ النهار، رواه أحمدُ عنِ ابن مسعودٍ مرفوعًا، وفي «الأنوار»: أو[2] شواهد القدرة من تبدُّلِ الظُّلمةِ بالضياء، والنومِ الذي هو أخو الموت بالانتباه، أو كثيرٌ مِنَ المصلين، أو مِن حقِّه أن يشهَدَه الجم الغفير.

١١ - بَاب قَوْله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾

(بَاب قَوْله) تعالى: (﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]) يحمَدُه فيه الأوَّلون والآخرون، والمشهورُ: أنَّه مقامُ الشفاعة للناس ليريحهم اللهُ مِن كرب ذلك/ اليوم وشِدَّتِه. د٥/١٥٨ب

٤٧١٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ جُثًا، كُلُّ أُمَّةٍ تَتْبَعُ نَبِيَّهَا، يَقُولُونَ: يَا فُلَانُ، اشْفَعْ، حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللهُ المَقَامَ المَحْمُودَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولغير أبي ذرٍّ: «حدَّثني» (إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحَّدة آخرُه نون، منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ، أبو إسحاقَ الورَّاقُ الأزديُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ) بالحاء والصاد المهملتين، سلَّامٌ -بتشديد اللَّام- ابنُ سُلَيم الحنفيُّ الكوفيُّ (عَنْ آدَمَ بْنِ عَلِيٍّ) العِجليِّ، بكسر العين المهملة وسكون الجيم، أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ جُثًا) بضمِّ الجيم وفتح المثلَّثة المخفَّفة منوَّنًا مقصورًا، جمع «جُثْوة» كـ«خُطْوة»[3] و«خُطًا»/، أي: جماعات (كُلُّ أُمَّةٍ تَتْبَعُ نَبِيَّهَا، يَقُولُونَ: يَا فُلَانُ، اشْفَعْ) أي: لنا، وزاد أبو ذرٍّ: «يا فلان اشفع» فيكون مرَّتين[4] (حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ ٧/٢٠٩

(١) في (د): «وتجيءُ».

(٢) في (د) و(م): «و».

(٣) في (ص): «خطوة».

(٤) «فيكون مرتين»: ليس في (د).

إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) زاد في الرواية المعلَّقة في «الزكاة» [ح: ١٤٧٥]: «فيَشفعُ ليُقضى بين الخلق» (فَذَلِكَ) أي: مقامُ الشفاعة (يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللهُ المَقَامَ المَحْمُودَ) وفي المقام المحمود أقوالٌ أُخر، تأتي إن شاء الله تعالى بعون الله وقوَّته في «الرقاق» [ح: ٦٥٧٠].

٤٧١٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ ﵄: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الوَسِيلَةَ وَالفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ القِيَامَةِ»، رَوَاهُ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ) بتشديد التحتيَّة آخره شين معجمة، الألهانيُّ الحمصيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي، الحمصيُّ (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ) ابنِ عبدِالله بن الهُدَير -بالتصغير- التيميِّ المدنيِّ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِاللهِ) الأنصاريِّ (﵄: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ) أي: الأذان: (اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ) لِجَمْعِها العقائد بتمامها (وَالصَّلَاةِ القَائِمَةِ) الدائمةِ التي لا تُغيِّرُها مِلَّةٌ، ولا تَنسَخُها شريعةٌ (آتِ مُحَمَّدًا) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «إيت محمَّدًا[1] ﷺ» (الوَسِيلَةَ) المنزلةَ العليَّةَ[2] في الجنَّة، التي لا تنبغي إلَّا له (وَالفَضِيلَةَ) المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين (وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ) بقولك تباركت وتعاليت: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] والموصول مع الصلَة إمَّا بدلٌ مِنَ النكرة على طريق إبدال المعرفة من النكرة، أو صفةٌ لها على رأي الأخفش؛ لأنَّها وُصِفت، وإنَّما نكَّرَ لأنَّه أفخمُ وأجزل، كأنَّه قيل: مقامًا وأيَّ مقام، يغبطه فيه[3] الأوَّلون والآخرون، محمودًا تكِلُّ عن أوصافه ألسنةُ الحامدين، وتَشرُفُ به[4] على جميع العالمين، تسأل فتعطى، وتَشْفَعُ فتُشفَّع، وليس أحدٌ إلَّا تحت لوائك (حَلَّتْ) أي: وجبتْ (لَهُ شَفَاعَتِي[5] يَوْمَ القِيَامَةِ) الشاملة

---

(١) قوله: «ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: إيت محمَّدًا»، ليس في (د).

(٢) في (د): «العليا»، وفي هامشها نسخة كالمثبت.

(٣) زاد في غير (د) و(ص): «فيه».

(٤) «به»: ليس في (د).

(٥) في هامش (د): «في باب الأذان»: حلت له شفاعتي، أي: المناسبةُ له؛ الشفاعة في الذنبين، أو في إدخال الجنة من غير حساب، أو رفع الدرجات. «قسطلاني».

للأوّلين والآخرين في خَلاصِهِم مِن كربِ يوم الدِّين، وتوصيلهم[1] إلى جنات النعيم، ولقاء الله رب العالمين، جعلنا الله منهم بمَنِّه وكرمه (رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبدِ الله بنِ عمرَ، فيما وصله/ الإسماعيليُّ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

د٥/١٥٩أ

وهذا الحديث[2] قد سبق في: «باب الدعاء عند الأذان» من «كتاب الصلاة» [ح: ٦١٤].

١٢ - بَابٌ ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ يَزْهَقُ: يَهْلِكُ

هذا (بَابٌ) بالتنوين في قوله تعالى: (﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾) الإسلامُ (﴿وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾) أي: ذهب وهلك الشِّركُ، وقال قَتادة: الحقُّ القرآن، والباطلُ الشيطان، وقال ابن جُريج: الحقُّ الجهاد[3]، والباطل الشِّرك، وقيل غير ذلك، والصوابُ تعميمُ اللفظ بالغاية[4] الممكنة، فيكونُ التعبير[5]: جاء الشرعُ بجميع ما انطوى فيه، والباطل: كلُّ ما لا تنال به غايةٌ نافعةٌ (﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]) مضمحِلًّا ذاهبًا غيرَ ثابتٍ، قال:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وأَبْرأَ سُقْمَها ... إِقْدَامُهُ مِن آلَةٍ لَمْ تَزْهَقِ

وقال أبو عبيدة: (يَزْهَقُ) بفتح أوّله وثالثه، معناه: (يَهْلِكُ) بفتح أوّله وكسر ثالثه، والمرادُ بهلكتِه: وُضوحُه، فيكون هالكًا لا يعمل به المحقُّ، وسقط لأبي ذر «﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾» وقال بعد: ﴿ٱلْبَٰطِلُ﴾: «الآية»، وسقط لغيره لفظ «باب».

٤٧٢٠ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ وَحَوْلَ البَيْتِ سِتُّونَ وَثَلَاثُ مِئَةِ نُصُبٍ، فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ فِي يَدِهِ وَيَقُولُ: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبدُ الله بنُ الزبير قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) ابنُ عُيينة (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) عبدِ الله، واسمُ أبي نَجِيح -بفتح النون وكسر الجيم- يسارٌ، ضدُّ اليمين (عَنْ مُجَاهِدٍ)

---

(١) في (د) و(ص) و(م): «وموصلة».

(٢) «الحديث»: ليس في (د).

(٣) في (د): «الشهادة».

(٤) في (د): «بالفائدة».

(٥) في (د): «المعنى».

هو ابنُ جَبْرٍ (عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، عبدِ الله بن سَخْبَرَةَ[1] الأزديِّ الكوفيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ) أنَّه (قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ) أي: عام الفتح (وَحَوْلَ الْبَيْتِ) أي: والحال أنَّ حول البيت[2] (سِتُّونَ وَثَلَاثُ مِئَةِ نُصُبٍ) بضمِّ النون والصاد، ولأبي ذرٍّ: «نَصْبٍ» بفتح النون وسكون الصاد، مجرور فيهما، وقد تسكَّنُ الصاد مع ضمِّ النون، قال في «فتح الباري» -كـ«تنقيح الزركشي» و«السفاقسي» واللفظ للأوَّل-: كذا للأكثر هنا بغير ألف، وكذا وقع في رواية سعيد ابن منصورٍ، لكن وقع[3] بلفظ صنم، والأوجهُ نصبهُ على التمييز؛ إذ لو كان مرفوعًا؛ لكان صفةً، والواحدُ لا يقع صفة للجمع. انتهى. قال في «المصابيح» -متعقِّبًا لِمَا قاله في «التنقيح»-: من ذلك هنا عددان كلٌّ منهما/ يحتاج إلى مميز، فالأول: مُمَيِّزُه منصوبٌ؛ يعني: ستون نُصُبًا، والثاني: مُمَيِّزُه مجرورٌ؛ يعني: ثلاث مئة نُصُبٍ، فإنْ عنى أنَّه مُمَيِّزٌ لكلا العددين فخطأٌ، والظاهرُ أنَّه مجرورٌ، كما وقع في بعض النسخ، تمييزٌ لثلاث مئة، ومُمَيِّزُ سِتُّونَ محذوفٌ؛ لوجود الدال عليه، وأمَّا قولُه: ولا وجه للرفع؛ إذ[4] لو كان مرفوعًا لكانَ صفةً... إلى آخره؛ فلم ينحصر وجه الرفع فيما ذُكِرَ حتى يتعيَّنَ فيه الخطأُ لجواز أن يكون «نُصُبٌ» خبرَ مبتدأٍ[5] محذوفٍ، أي: كلٌّ منها نُصُبٌ. انتهى[6]. وقال العيني: النَّصْبُ واحدُ الأنصاب، قال الجوهريُّ/: وهو ما يُعبَدُ مِن دون الله، وكذلك النُّصُب -بالضم- واحد الأنصاب، قال: وفي دعوى الأوجهية[7] نظر؛ لأنَّه إنَّما يتَّجه إذا جاءتِ الروايةُ بالنصب على التمييز، وليستِ الرواية إلَّا[8] بالرفع، فحينئذٍ الوجهُ أن يُقال: النصب ما نُصِبَ، أعم من أن يكون واحدًا أو جمعًا[9]، وأيضًا هو في الأصل مصدر «نصبتُ الشيء»: إذا أقمتَه، فيتناول عموم الشيء. انتهى. ومرادُه: الاستدلالُ على

٢١٠/٧

د٥/١٥٩ب

(١) في هامش (ج): تقدَّم ضبطه في باب ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

(٢) في (ب) و(س): «أن البيت حوله».

(٣) «وقع»: ليس في (د).

(٤) في (س): «إذا».

(٥) في (د): «المبتدأ».

(٦) في هامش (ج): يعني: فيصحُّ أن يكون صفة لجمعٍ؛ إذ هو جمعٌ، بخطِّه.

(٧) في (د): «الأوجه».

(٨) «إلا»: ليس في (م).

(٩) في (ج): «جمعٌ»، وبهامشها: كذا بخطِّه.

كون النصب هنا جمعًا، فيصحُّ أن يكون صفةً للجمع، لكن قوله: «وليستِ الروايةُ إلَّا بالرفع» فيه نظرٌ فليُحرَّر، والذي رأيتُه في جملة من الفروع المعتمدة المقابلة على «اليونينية» المجمع عليها في الإتقان وتحرير الضبط بالجرِّ، ولم أرَ غيرَه في نسخةٍ، ومَن عَلِمَ حجَّةٌ على مَن لم يعلم، لكن قول الحافظ ابن حجر بعد ذكره ما مرَّ: أو هو منصوب، لكنَّه كُتِبَ بغير ألف على بعض اللغات يُدلُّ على أنَّه لم يثبتْ عندَه فيه روايةٌ فيَجْزِمَ بها، فتأمَّله.

(فَجَعَلَ) عليه الصلاة والسلام (يَطْعُنُهَا) بضمِّ العين (بِعُودٍ فِي يَدِهِ) وفي الفرع كأصله: فتح العين من «يطَعنها» أيضًا، لكن المعروف أنَّ المفتوح للطعن في القول (وَيَقُولُ: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]) الواو للعطف على «فجعل يطعُنها»، أو للحال (﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾) أي: القرآنُ، أو التوحيدُ، أو المعجزاتُ الدالَّةُ على نبوَّته عليه الصلاة والسلام (﴿وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ [سبأ: ٤٩]) يجوزُ في ﴿مَا﴾ أن تكون نفيًا، وأن[1] تكون استفهامًا، ولكن يؤول معناها إلى النفي، ولا مفعول للفعلين؛ إذ المُرادُ: لا يوقع هذين الفعلين، كقوله:

أَقْفَرَ مِن أهلِهِ[2] عبيدُ أصبحَ لا يُبدي ولا يعيدُ

أو حُذِفا[3]، أي: ما يبدئ لأهله خبرًا[4] ولا يعيده، والمعنى: ذهب الباطل وزهق، فلم[5] تبقَ منه بقيةٌ تبدئ شيئًا أو تعيد.

١٣ - بَابٌ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾

هذا (بَابٌ) بالتنوين في قوله تعالى: (﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥]) وسقط «باب» لغير أبي ذرٍّ.

٤٧٢١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي حَرْثٍ وَهْوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَسِيبٍ؛ إِذْ مَرَّ

(١) في (ص): «أو أن».
(٢) في (ب): «أهلته».
(٣) أي: المفعولين.
(٤) في (د): «خيرًا».
(٥) في (د): «ولم».

اليَهودُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَقَالَ: مَا رَابَكُمْ إِلَيْهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَسْتَقْبِلُكُمْ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ، فَقَالُوا: سَلُوهُ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ شَيْئًا، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقُمْتُ مَقَامِي، فَلَمَّا نَزَلَ الوَحْيُ قَالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

به قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة وآخره مثلَّثة، ابنِ طَلْقٍ، بفتح الطاء وسكون اللَّام، الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفصٌ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمانُ بنُ مهرانَ قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ) النَّخَعيُّ (عَنْ عَلْقَمَةَ) بنِ قيسٍ النَّخَعيِّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) ابنِ مسعودٍ (رضي الله عنه) أنَّه (قَالَ: بَيْنَا) بغير ميم (أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ) بفتح الحاء المهملة آخره مثلَّثة، وفي «العلم» [ح:١٢٥] من وجه آخر: «في خَرِب المدينة» بخاء معجمة ثم موحَّدة آخره بدل المثلَّثة، وعند مسلمٍ: «في نخل» (وَهْوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَسِيبٍ) بفتح العين وكسر السين المهملتين وبعد/ التحتيَّة الساكنة موحَّدة، عصًا من جريد النخل (إِذْ مَرَّ اليَهُودُ) رفعٌ على الفاعليَّة (فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ) الذي يحيا به بدنُ الإنسان ويدبره، أو جبريل أو القرآن أو الوحي، أو ملك يقوم وحده صفًّا يوم القيامة، أو ملك له أحد عشر ألف جناح ووجه، أو ملك له سبعون ألف لسان، أو خَلْقٌ كخلق بني آدم، يقال لهم: الروح، يأكلون ويشربون، أو سلوه عن كيفيَّة مسلك الرُّوح في البدن وامتزاجها[1] به، وعن[2] ماهيتها، وهل هي متحيِّزة أم لا؟ وهل هي حالَّة في متحيِّز أم لا؟ وهل هي قديمة أم حادثة؟ وهل تبقى بعد انفصالها من الجسد أو تفنى؟ وما حقيقة تعذيبها وتنعيمها.. وغير ذلك من متعلَّقاتِها، قال الإمام فخر الدين: وليس في السؤال ما يخصِّصُ أحد[3] هذه المعاني، إلَّا أنَّ الأظهر أنَّهم سألوه عن الماهيَّة، وهل الروح قديمة أو حادثة؟ (فَقَالَ) أي: بعضُهم: (مَا رَابَكُمْ إِلَيْهِ) بلفظ الفعل الماضي من غير همز، من الريب[4]، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي -كما قال في «فتح الباري»-: «ما رأَبُكم» بهمزة مفتوحة وضمِّ الموحَّدة؛ من/ الرَّأب؛ وهو الإصلاح، يقال فيه: رأب بين القوم: إذا

د٥/١٦٠أ

٢١١/٧

(١) في (ص) و(م): «امتزاجه».

(٢) في (د): «أو عن».

(٣) «أحد»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): بسط الكلام على ذلك في «ترتيب المطالع».

أصلح بينهم، قال: وفي توجيهه هنا بُعْدٌ، وقال الخطَّابيُّ: الصواب: ما أَرَبُكم -بتقديم الهمزة وفتحتين- من الأَرَب؛ وهو الحاجة، قال الحافظ ابن حجر: وهذا واضحُ المعنى لو ساعدتْهُ الرِّواية، نعم رأيته في رواية المسعوديِّ عن الأعمش عند الطَّبريِّ كذلك، وذكر ابن التِّين أنَّ[1] في رواية القابسي كرواية الحَمُّويي، لكن[2] بتحتيَّة بدل الموحَّدة: «ما رأْيُكم» أي: بسكون الهمزة؛ من الرَّأي. انتهى. وهذا الذي حكاه عن رواية القابسي رأيتُه كذلك في فرع «اليونينيَّة» كأصله[3] عن أبي ذَرٍّ عن الحَمُّويي (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَسْتَقْبِلُكُمْ بِشَيْءٍ) بالرَّفع على الاستئناف، ويجوزُ الجزمُ على النَّهي[4]، وفي «العلم» [ح:١٢٥]: «وقال بعضهم: لا تسألوه لا يجيء فيه بشيء» (تَكْرَهُونَهُ) إنْ لم يفسِّره؛ لأنَّهم قالوا: إنْ فسَّرَه فليس بنبي؛ وذلك أنَّ في التَّوراة: أنَّ الرُّوحَ ممَّا انفرد الله بعلمه، ولا يُطلِعُ عليه أحدًا من عباده، فإذا لم يفسِّرْه دلَّ على نبوَّته، وهم يكرهونها، وفيه قيام الحجَّة عليهم في نبوَّته (فَقَالُوا: سَلُوهُ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ، فَأَمْسَكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ) ولأبي ذَرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «فلم يردَّ عليه» (شَيْئًا) بالإفراد، أي: على السَّائل، وفي «العلم» [ح:١٢٥]: «فقام رجل منهم فقال: يا أبا القاسم، ما الروح؟ فَسَكَتَ» قال ابن مسعود: (فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ) في «التَّوحيد» [ح:٧٤٥٦]: «فظننت» بدل: «فعلمت» وإطلاقُ الظَّنِّ على العلم معروفٌ (فَقُمْتُ مَقَامِي) أي: في مقامي، أي: لِأَحولَ بينه وبينَ/ السَّائلين، أو فقمت عنه، أي: لئلَّا يتشوَّش بقُربي منه، وفي «الاعتصام» [ح:٧٢٩٧]: «فتأخَّرتُ عنه» (فَلَمَّا نَزَلَ الوَحْيُ) عليه ﷺ (قَالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾) قال البِرماويُّ وغيرُه: ظاهرُ السِّياق يقتضي أنَّ الوحي لم يتأخَّر، لكن في «مغازي ابن إسحاق»: أنَّه تأخَّر خمس عشرة ليلة، وكذا قال القاضي عياض: إنَّه ثبت كذلك في «مسلمٍ» أي: ما يقتضي الفورية، وهو وهم بيِّن؛ لأنه إنَّما جاء هذا القول عند انكشاف الوحي، وفي «البخاريِّ» في «كتاب الاعتصام» [ح:٧٢٩٧]: «فلمَّا صَعِدَ الوحيُ[5]» وهو

د٥/١٦٠ب

(١) في (ب): «أنه».

(٢) زيد في (م): «ولكن».

(٣) «كأصله»: ليس في (د) و(م).

(٤) في هامش (ج): قوله: «على النَّهي» فيه مسامحة؛ أي: على أنَّه جواب النهي، وقد تقدَّم في «العلم» ما له تعلُّق بذلك، فليُراجَع.

(٥) الرواية في «كتاب الاعتصام» (٧٢٩٧) «حتى صعد الوحي».

صحيحٌ، قال في «المصابيح»: هذه[1] الإطلاقات صعبةٌ في الأحاديث الصَّحيحة[2]، لا سيَّما ما اجتمع على تخريجه الشيخان، ولا أدري ما هذا الوهم ولا كيف هو؟ و«لمَّا» حرف وجودٍ لوجود، أي: إنَّ مضمون الجملة الثانية وُجِدَ لأجل مضمون الأولى، كما تقول: لمَّا جاءني زيدٌ أكرمتُه، فالإكرام وُجِدَ لوجود المجيء، كذلك تلاوتُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ الآيةَ [الإسراء: ٨٥] كانت لأجل وجود إنزالها، ولا يضرُّ في ذلك كون الإنزال تأخَّر عن وقت السُّؤال، وأمَّا قوله: إنَّ هذا القول إنَّما كان بعد انكشاف الوحي؛ فمُسلَّمٌ إذ هو لا يتكلَّم بالمُنزَّل عليه في نفس وقت الإنزال، وإنَّما[3] يتكلَّم به[4] بعد انقضاء زمن الوحي، واتحادُ زمني[5] الفعلين الواقعين في جملتي «لمَّا» غيرُ شرطٍ، كما إذا قلت: لمَّا جاءني زيدٌ أكرمتُه، فلا يُشترط في صِحَّة هذا الكلام أن يكون الإكرامُ والمجيءُ واقعين في زمن واحد، لا يتقدَّم أحدُهما على الآخر ولا يتأخَّر، بل هذا التركيب صحيحٌ إذا كان الإكرام متعقِّبًا للمجيء، فإن قلت: لعلَّه بناه على رأي الفارسيِّ ومَن تبعه في أنَّ «لمَّا» ظرفٌ بمعنى: حين، فيلزم أن يكونَ الفعلُ الثَّاني واقعًا في حين الفعل الأول؟ قلتُ: ليس مراد الفارسيِّ ولا غيرِه مِن كونها بمعنى «حين» ما فهمته من اتحاد الزمنين باعتبار الابتداء والانتهاء، ألا ترى أنَّه يصحُّ أن تقول: جئت حين جاء زيد، وإن كان ابتداءُ مجيئِكَ في آخرِ مجيءِ زيدٍ، ومنتهاهُ بعدَ ذلك، والمشاحة في مثل هذا والمضايقةُ فيه ممَّا لم تُبْنَ لغةُ العرب عليه. انتهى. (﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾) أي: ممَّا استأثر اللهُ بعلمه، فهو مِن أمر ربِّي لا مِن أمري، فلا أقولُ لكم ما هي، و«الأمر» بمعنى: الشَّأن، أي: معرفةُ الرُّوح مِن شأن الله لا مِن شأن غيره، ولا يلزمُ مِن عدم العلم بحقيقته المخصوصة نفيُه، فإنَّ أكثرَ حقائق الأشياء وماهيتِها مجهولةٌ، ولم يلزم من كونها مجهولة نفيُها، ويؤيِّده قولُه تعالى: (﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا﴾) علمًا أو إيتاءً (﴿قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي/: «وما أوتوا» بضمير الغائب، وهي قراءةٌ شاذَّةٌ مرويَّةٌ عنِ د٥/١٦١أ

---

(١) في (م): «وهذه».

(٢) «الصحيحة»: مثبت من (د).

(٣) زيد في (ص): «هو».

(٤) «به»: ليس في (د).

(٥) في (د): «زمن».

الأعمش، مخالفةٌ للمصحف، ليست من طرق كتابي الذي جمعته في القراءات الأربعة عشر، وإنَّما/ رأيتها في كتب التَّفسير، قيل: وليس في الآية دلالة على أنَّ الله تعالى لم يُطلِع نبيَّه على حقيقة الروح، بل يَحتملُ أن يكون أطلعَه ولم يأمرْه أن يطلعَهُم، وقد قالوا في علم الساعة نحو هذا، فالله أعلم، وقد قرَّر السهيليُّ -فيما ذكره ابن كثيرٍ-: أنَّ الرُّوح هي ذاتٌ لطيفة كالهواء، ساريةٌ في الجسد كسريان الماء في عروق الشجر، وإنَّ الرُّوح التي ينفخُها الملَك في الجنين هي النفس بشرط اتِّصالها بالبدن، واكتسابها بسببه صفاتِ مدحٍ أو ذمٍّ، فهي إمَّا نفسٌ مطمئنةٌ، أو أمَّارةٌ بالسُّوء، كما أنَّ الماء حياة الشجر، ثم يكتسب بسبب اختلاطه معها اسمًا خاصًّا، فإذا اتصل بالعنبة وعُصِر منها صار ماء مصطارًا[1] وخمرًا[2]، ولا يقال له: ماءٌ حينئذٍ إلا على سبيل المجاز، وهكذا لا يقال للنفس: روحٌ إلَّا على هذا النحو، وكذلك لا يقال للرُّوح: نفسٌ إلَّا على هذا النحو، باعتبار ما تَؤُولُ إليه، فحاصل ما نقول: إنَّ الرُّوح هي أصل النَّفس ومادَّتها، والنَّفس مركَّبة منها ومن اتصالها بالبدن، فهي هي مِن وجه، لا من كل وجه وهذا معنى حسن. انتهى. ثمَّ إنَّ ظاهر سياق هذا الحديث يقتضي أنَّ هذه الآية مدنيَّة، وأنَّ نزولها إنَّما كان حين سأل اليهود عن ذلك بالمدينة، مع أنَّ السُّورةَ كلَّها مكِّيَّةٌ، وقد يُجاب: باحتمال أن تكون نزلت مرَّةً ثانيةً بالمدينة، كما نزلت بمكَّة قبلُ[3].

٢١٢/٧

وهذا الحديث سبق في «كتاب العلم» [ح: ١٢٥] وأخرجه أيضًا في «التَّوحيد» [ح: ٧٤٥٦، ٧٤٦٢] و«الاعتصام» [ح: ٧٢٩٧]، ومسلمٌ في «التَّوبة»، والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ في «التَّفسير».

١٤ - بَابٌ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]) سقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ.

٤٧٢٢ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ قَالَ: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ مُخْتَفٍ

---

(١) في هامش (ج): «المُصْطارُ» بالضمِّ: الخمر «قاموس».

(٢) في (د): «أو خمرًا».

(٣) في (د): «نزلت مرة ثانية كما نزلت عليه قبل».

بِمَكَّةَ، كَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالقُرْآنِ، فَإِذَا سَمِعَ المُشْرِكُونَ؛ سَبُّوا القُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ صلى الله عليه وسلم ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أَيْ: بِقِرَاءَتِكَ، فَيَسْمَعَ المُشْرِكُونَ، فَيَسُبُّوا القُرْآنَ، ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ، ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدَّورَقيُّ قال: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضمِّ الهاء مصغَّرًا، ابنُ بُشير -مصغَّر- بشر الواسطيُّ قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا» (أَبُو بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة، جعفرُ بنُ أبي وحشيَّةَ الواسطيُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) أنَّه قال (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ قَالَ: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مُخْتَفٍ بِمَكَّةَ)[1] يعني: في أوَّلِ الإسلام، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «مختفي» بإثبات التَّحتيَّة بعد الفاء (كَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالقُرْآنِ، فَإِذَا سَمِعَ) ولأبي ذرٍّ: «سمعه» (المُشْرِكُونَ؛ سَبُّوا القُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى) ولأبي ذرٍّ: «عزَّ وجلَّ»/ (لِنَبِيِّهِ) د٥/١٦١ب محمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أَيْ: بِقِرَاءَتِكَ) أي: بقراءة صلاتِك، فهو على حذف المضاف (فَيَسْمَعَ المُشْرِكُونَ، فَيَسُبُّوا القُرْآنَ) وللطبريِّ من وجهٍ آخر عن سعيد بن جُبير: «فقالوا له -أي: المشركون-: لا تجهرْ فتؤذي آلهتنا فنهجو إلهك» (﴿وَلَا تُخَافِتْ﴾) أي[2]: لا تخفضْ صوتَك (﴿بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ فَلَا تُسْمِعُهُمْ) وإنَّما حُذِفَ المضافُ؛ لأنَّه لا يلتبس، مِن قِبَلِ أنَّ الجهر والمخافتة صفتان تعتقبان على الصوت لا غير، والصَّلاةُ أفعالٌ وأذكارٌ (﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾) الجهرِ والمخافتةِ (﴿سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠])[3] وسطًا[4].

---

(١) في هامش (د): عبارة الخطيب الشَّربينيِّ: ومكثَ صلى الله عليه وسلم مُدَّة مقامه بمكَّة ثلاثَ عشرة سنةً يصلِّي بغير جماعة؛ لأنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم كانوا مقهورين يصلُّون في بيوتهم، فلمَّا هاجروا إلى المدينة؛ أقاموا الجماعة، وواظب عليها، وانعقد الإجماع عليها. انتهى. وهذه عبارة الشَّمس الرَّمليِّ في «شرحه» بالحرف أيضًا، عبارة «التحفة»: وشُرِعت بالمدينة دون مكَّةَ؛ لقهر الصحابة بها وإجماع الأمة. انتهى. وعبارتُه قبلها: هي مشروعة بالكتاب، ثمَّ قال: والسنة، ثمَّ قال: وإجماع الأمَّة.

(٢) «أي»: مثبتٌ من (ص).

(٣) في هامش (د): والنَّوافلُ المطلقةُ يُتوسَّط فيها بين الجهر والإسراء؛ بأن يقرأ هكذا مرَّةً، وهكذا أُخرى، أو يدَّعي أنَّ بينهما واسطةً؛ بأن يرفعَ عن إسماع نفسِه إلى حدٍّ لا يسمعُه غيرُه. انتهى «ابن حجر على المنهاج».

(٤) في هامش (د): قوله: «وسطًا» عبارة مسلم، والمراد بـ«التوسُّط»: أن يزيد على أذن ما يسمع مِن نفسه من غير أن تبلغ الزِّيادة إلى سماع مَن يليه، وفيه عسرٌ، ولعلَّه ملحظ قول بعضهم: لا يكاد يتحقَّق، وفسَّره بعضهم بأن =

٤٧٢٣ - حَدَّثنا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂، قَالَتْ: أُنْزِلَ ذَلِكَ فِي الدُّعَاءِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولغير أبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ) بفتح الطَّاء المهملة وسكون اللَّام ثمَّ قاف، و«غنَّام»: بالغين المعجمة والنُّون المشدَّدة وبعد الألف ميم، أبو محمَّد النَّخعيُّ الكوفيُّ[(١)] قال: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) بنُ قُدامة (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروةَ بنِ الزُّبير (عَنْ عَائِشَةَ ﵂) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾[(٢)] [الإسراء: ١١٠] أنها (قَالَتْ: أُنْزِلَ ذَلِكَ) أي: قوله: ﴿وَلَا تَجْهَرْ﴾ إلى آخره (فِي الدُّعَاءِ) مِن بابِ إطلاقِ الكُلِّ على الجُزْءِ؛ إذِ الدُّعاء مِن بعض أجزاء الصلاة، وأخرج الطَّبريُّ وابنُ خزيمةَ والحاكمُ من طريق حفص بن غياثٍ عن هشام الحديثَ، وزاد فيه: في التَّشهد وهو مخصِّصٌ لحديث عائشةَ؛ إذ ظاهرُه أعمُّ مِن أن يكون داخلَ الصَّلاة وخارجها، وعند ابن مردويه من حديث أبي هريرةَ: كان رسول الله ﷺ إذا صلَّى عند البيت رفعَ صوتَه بالدُّعاء فنزلت، أو مرادُه معناه[(٣)] اللُّغوي على ما لا يخفى.

وهذا الحديث من أفراده.

﴿١٨﴾ سُورَةُ الكَهْفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿تَقْرِضُهُمْ﴾: تَتْرُكُهُمْ، ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾: ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: جَمَاعَةُ الثَّمَرِ، ﴿بَاخِعٌ﴾ مُهْلِكٌ ﴿أَسَفًا﴾ نَدَمًا، الكَهْفُ: الفَتْحُ فِي الجَبَلِ، وَالرَّقِيمُ: الكِتَابُ، مَرْقُومٌ: مَكْتُوبٌ مِنَ الرَّقْمِ، ﴿رَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ أَلْهَمْنَاهُمْ صَبْرًا، ﴿لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ ﴿شَطَطًا﴾ إِفْرَاطًا، الوَصِيدُ: الفِنَاءُ، جَمْعُهُ: وَصَائِدُ وَوُصُدٌ، وَيُقَالُ: الوَصِيدُ: البَابُ. ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ مُطْبَقَةٌ، آصَدَ البَابَ وَأَوْصَدَ ﴿بَعَثْنَاهُمْ﴾: أَحْيَيْنَاهُمْ ﴿أَزْكَى﴾: أَكْثَرُ، وَيُقَالُ: أَحَلُّ، وَيُقَالُ: أَكْثَرُ رَيْعًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ﴾ لَمْ تَنْقُصْ، وَقَالَ سَعِيدٌ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: الرَّقِيمُ: اللَّوْحُ مِنْ رَصَاصٍ، كَتَبَ عَامِلُهُمْ أَسْمَاءَهُمْ،

= يجهرَ تارةً، ويُسِرَّ أخرى، كما ورد من قوله ﵇، واستحسنه الزَّركشيُّ، قال: ولا يستقيم تفسيرُه بغير ذلك؛ بناء على ما ورد من عدم تعقُّل واسطة بينهما وقد عُلِمَ تعقُّلُها. انتهى «شرح مسلمٍ» بحروفه.

(١) «الكوفي»: ليس في (د).

(٢) «في قوله: تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ﴾...»: مثبتٌ من (د).

(٣) في غير (د): «معناها».

ثُمَّ طَرَحَهُ فِي خِزَانَتِهِ، فَضَرَبَ اللهُ عَلَى آذَانِهِمْ فَنَامُوا، وَقَالَ غَيْرُهُ: وَأَلَتْ تَئِلُ: تَنْجُو، وَقَالَ مُجَاهِدٌ ﴿مَوْبِلًا﴾: مَحْرِزًا ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾: لَا يَعْقِلُونَ.

(سُورَةُ الكَهْفِ) مكِّيَّةٌ قيل[1]: إلَّا قوله: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ﴾ [الكهف: ٢٨] الآيةَ، وهي مئة وإحدى عشرة[2] آية[3].

(بسم الله الرحمن الرحيم)/ قال الحافظ ابن حجر: ثبتتِ البسملة لغير أبي ذرٍّ. انتهى. أي: وسقطت ٢١٣/٧ له[4]، والذي رأيتُه في الفرع كأصله[5] ثبوتَها له فقط مصحَّحًا على علامته، فالله أعلم.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصلَه الفِريابيُّ في قوله تعالى: (﴿تَّقْرِضُهُمْ﴾ [الكهف: ١٧]) أي: (تَتْرُكُهُمْ) وروى عبد الرَّزَّاق عن قَتادة نحوَه، وقولُ مجاهدٍ هذا ساقطٌ عند أبي ذرٍّ.

(﴿وَكَانَ لَهُۥ ثُمُرٌ﴾ [الكهف: ٣٤]) بضمِّ المثلَّثة[6]، قال مجاهد -فيما وصله الفِريابيُّ- أي: (ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ) وعن مجاهدٍ أيضًا: ما كان في القرآن «ثُمُر» بالضَّم؛ فهو المال، وما كان بالفتح؛ فهو النَّبات، وقال ابنُ عبَّاس: بالضم جميع المال؛ من الذَّهب والفضة والحيوان وغير ذلك، قال النابغة:

مَهلًا فِداءً لكَ الأقوامُ كلُّهُمُ ... وما أُثَمِّرُ مِن مَالٍ ومِن وَلَدِ

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي[7]: غير مجاهد: الثُّمُرُ[8] بالضَّمِّ: (جَمَاعَةُ الثَّمَرِ)[9] بالفتح.

---

(١) «قيل»: ليس في (د)، في (م): «وقيل».

(٢) في هامش (ج): بخطِّه: «عشر» مِن غير هاء.

(٣) على عدِّ البصريِّ -وهو المشهور- أنها مئة وعشر آيات.

(٤) قوله: «أي: وسقطت له»: ليس في (د).

(٥) «كأصله»: ليس في (د).

(٦) وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي.

(٧) «أي»: مثبتٌ من (د).

(٨) في هامش (ج): وفي «المصباح»: «الثَّمَرُ» بفتحتين و«الثَّمَرَةُ» مثله، فالأوَّل مذكَّر، ويجمع على «ثِمَارٍ» كـ«جَبَل» و«جِبال» ثمَّ يُجمَع «الثِّمَارُ» على «ثُمُرٍ» مثل: «كِتاب وكُتُب»، ثمَّ يجمع على «أَثْمَارٍ» مثل: «عُنُق وأعناق» والثاني مؤنَّث، والجمع: «ثَمَرَاتٍ» مثل: «قَصَبة وقَصَبات». انتهى. وفي «الصِّحاح»: «الثَّمَرة» واحدة «الثَّمَر» و«الثَّمَرات» وجمعُ «الثَّمَر» «ثِمار» مثل: «جَبَل وجِبال» قال الفرَّاء: وجمعُ «الثِّمار» «ثُمُر» كـ«كِتاب وكُتُب» وجمع «الثُّمُر» «أثمار» مثل: «عُنُق وأعناق».

(٩) في هامش (ج): أي: إنَّه جمع «ثمرة» على «ثِمار» ثمَّ جمع «ثِمار» على «ثُمرٍ» فـ«ثُمر» جمع الجمع «فتح».

(﴿بَـٰخِعٌ﴾) في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ﴾ [الكهف: ٦] قال أبو عُبيدَة: (مُهْلِكٌ) نفسَك إذا ولَّوا عن/ الإيمان. د٥/١٦٢أ

(﴿أَسَفًا﴾) أي: (نَدَمًا) كذا فسَّرَهُ أبو عُبيدة، وعن قَتادة: حزنًا، وعن غيرِه: فرطُ الحزن[١].

(الكَهْفُ) في قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْكَهْفِ﴾ هو: (الفَتْحُ فِي الجَبَلِ، وَالرَّقِيمُ) هو: (الكِتَابُ، مَرْقُومٌ) أي: (مَكْتُوبٌ مِنَ الرَّقْمِ) بسكون القاف، قيل: هو لوحٌ رصاصيٌّ أو حَجَريٌّ، رُقمت فيه أسماؤُهم وقصصُهُم، وجُعِلَ على باب الكهف، وقيل: الرَّقيمُ اسمُ الجبل، أو الوادي الذي فيه كهفهم، أو اسم قريتهم، أو كلبهم، وقيل غير ذلك، وقيل: مكانهم بين غضبان[٢] وأيلة[٣] دون فلسطين، وقيل غير ذلك ممَّا فيه تباين وتخالف، ولم ينبئنا الله ولا رسوله عن ذلك في أي الأرض هو؛ إذ لا فائدة لنا فيه، ولا غرضَ شرعيٌّ[٤].

(﴿رَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [الكهف: ١٤]) أي: (أَلْهَمْنَاهُمْ صَبْرًا) على هجرِ الوطن والأهل والمال[٥]، والجراءةِ على إظهار الحقِّ، والرَّدِّ على دقيانوس[٦] الجبَّار، ومِن هذه المادة قولُه تعالى في سورة القصص: (﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]) أي: أم موسى، وذكره استطرادًا.

---

(١) في (د): «الحب».

(٢) في (د): «غطفان»، في هامش (ج): في «معجم البَكْريِّ»: «غُضْيان» بضمِّ أوَّله وإسكان ثانيه بعده الياء أخت الواو، على وزن «فُعْلان» بلدٌ بديار سَعد هُذَيم، مِن قُضاعة. انتهى فلا أدري أهو المرادُ هنا أو غيره؟ فيراجع، ثمَّ رأيت في «المراصد»: الغضبان -أي: بالباء الموحَّدة- جبلٌ في أطراف الشام، بينه وبين أيلةَ مكان أصحاب الكهف. وبنحوه مختصرًا في هامش (ل).

(٣) في (ص): «أو أيلة».

(٤) في هامش (ج): قال في «البحر»: وأمَّا أسماء فتية الكهف فأعجميَّة لا تنضبط بشكل ولا نقطٍ، والسند في معرفتها ضعيفٌ، والرواة مختلفون في قصصهم، وكيف كان اجتماعهم وخروجهم؟ ولم يأتِ في الحديث الصَّحيح كيفيَّة ذلك، ولا في «القرآن» إلَّا ما قصَّ تعالى علينا من قصصهم.

(٥) في (ص) و(ل): «الماء»، في هامش (ج): سقطت اللَّام من خطِّ الشارح. وفي هامش (ل): قوله: «والماء» كذا بخطِّه، والَّذي في «البيضاويِّ»: والمال.

(٦) في هامش (ج): و«دَقْيُوسُ» بالفتح: مَلِكٌ اتَّخَذَ مَسْجِدًا على أصحابِ الكَهْفِ، و«دَقْيانُوسُ»: مَلِكٌ هَرَبوا منه. انتهى «قاموس».

(﴿شَطَطًا﴾) في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤] أي: (إِفْرَاطًا) في الظلم ذا[1] بُعْدٍ عن الحقِّ.

(الوَصِيدُ) في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] هو (الفِنَاءُ) بكسر الفاء تُجاه الكهف (جَمْعُهُ: وَصَائِدُ) كمساجد (وَوُصُدٌ) بضمَّتين (وَيُقَالُ: الوَصِيدُ) هو: (البَابُ) وهو مرويٌّ عنِ ابن عبَّاسٍ، وعن عطاءٍ: عتبة الباب، وقوله تعالى في الهمزة مما ذكره استطرادًا: (﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]) أي: (مُطْبَقَةٌ) يعني: النار على الكافرين، واشتقاقه من قوله: (آصَدَ البَابَ) بمدِّ الهمزة (وَأَوْصَدَ) أي: أطبقه، وحُذِفَ المفعولُ مِنَ الثَّاني للعلم به مِنَ الأوَّل.

(﴿بَعَثْنَٰهُمْ﴾) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ﴾ [الكهف: ١٢] أي: (أَحْيَيْنَاهُمْ) قاله[2] أبو عبيدة، والمراد: أيقظناهم من نومهم؛ إذِ النَّومُ أخو الموت، وقوله: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ عبارةٌ عن خروج ذلك الشيء إلى الوجود، أي: لنعلم ذلك موجودًا، وإلَّا فقد كان الله تعالى عَلِمَ أيُّ الحزبين أحصى الأمد.

(﴿أَزْكَىٰ﴾) في قوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] معناه: (أَكْثَرُ) أي: أكثر أهلها طعامًا (وَيُقَالُ: أَحَلُّ) وهذا أولى؛ لأنَّ مقصودَهم إنَّما هو الحلالُ، سواء كان كثيرًا أو قليلًا، وقيل: المرادُ أحلُّ ذبيحةً، قاله[3] ابن عبَّاس وسعيد بن جُبير، قيل: لأنَّ عامَّتهم كانوا مجوسًا، وفيهم قوم مؤمنون يُخفون إيمانَهم (وَيُقَالُ: أَكْثَرُ رَيْعًا) أي: نماءً[4] على الأصل.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أُكُلَهَا﴾) سقط لأبي ذرٍّ من قوله: «﴿ٱلْكَهْفِ﴾...» إلى هنا[5] (﴿وَلَمْ تَظْلِم﴾ [الكهف: ٣٣]) أي: (لَمْ تَنْقُصْ) بفتح أوَّله وضمِّ ثالثه، أي: من أكلها شيئًا يعهد في سائر البساتين، فإنَّ الثِّمار تتمُّ في عام، وتنقص في عام غالبًا.

(وَقَالَ سَعِيدٌ) هو ابن جُبيرٍ ممَّا وصله ابنُ المنذر (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رضي الله عنهما: (الرَّقِيمُ: اللَّوْحُ مِنْ

---

(١) في (م): «إذا».

(٢) في (م): «قال».

(٣) في (د): «قال».

(٤) في هامش (ج): بالفتح والمدِّ من «نَمَى» كـ«رَمَى» ويقال: نَمَى نُمُوًّا، من «باب قَعَد» «مصباح».

(٥) قوله: «سقط لأبي ذرٍّ من قوله: ﴿ٱلْكَهْفِ﴾ إلى هنا»: ليس في (د).

د٥/١٦٢ب رَصَاصٍ/، كَتَبَ عَامِلُهُمْ) فيه (أَسْمَاءَهُمْ، ثُمَّ طَرَحَهُ[1] فِي خِزَانَتِهِ) بكسر الخاء المعجمة، وسبب ذلك: أنَّ الفتيةَ طُلبوا فلم يَجِدُوهم، فرُفع أمرُهم للملك، فقال: ليكونن لهؤلاء شأنٌ، فدعا باللوح وكتب ذلك (فَضَرَبَ اللهُ عَلَى آذَانِهِمْ) يريد تفسير قوله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ [الكهف: ١١] (فَنَامُوا) نومةً لا تنبههم فيها الأصوات، كما ترى المستثقل في نومه يُصاح به فلا ينتبه.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غيرُ ابنِ عبَّاس -وسقط «وقال سعيد: عن ابن عبَّاس...» إلى هنا لأبي ذرٍّ- في قوله تعالى/: ﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨]: مشتقٌّ مِن (وَأَلَتْ تَئِلُ[2]) ٧/٢١٤ من باب فعَل يفعِل؛ بفتح العين في الماضي، وكسرها في المستقبل، أي: (تَنْجُو)[3] يقال: وأل: إذا نجا، ووأل إليه: إذا لجأ إليه، والموئِل: الملجأ (وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿مَوْئِلًا﴾) أي: (مَحْرِزًا) بفتح الميم وكسر الراء بينهما حاء مهملة ساكنة.

(﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾) في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١] أي: (لَا يَعْقِلُونَ) وهذا وصله الفِريابيُّ عن مجاهد، أي: لا يعقلون عن الله أمره ونهيه، و«الأعين» هنا كناية: عن البصائر؛ لأنَّ عين الجارحة لا نسبةَ بينها وبين الذِّكر، والمعنى: الذين فِكرُهم بينها وبين ذِكْري، والنظر في شرعي حجاب وعليها غطاء، وَ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ لإعراضهم ونفارهم عن الحقِّ لغلبة الشقاء عليهم.

١ - بَابُ قَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾

(بَابُ قَوْلِهِ) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين؛ أي[4]: في قوله تعالى: (﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾) يريدُ الجِنسَ أو النضْرَ بن الحارثِ أو أُبيَّ بنَ خَلَف (﴿أَكْثَرَ شَىْءٍ﴾) يتأتى منه الجدل (﴿جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]) خصومةً ومماراةً بالباطل، وانتصابُه على التمييز؛ يعني: أنَّ جدل الإنسان أكثرُ

---

(١) في (م): «طرحوه».

(٢) في هامش (ل): قوله: «تَئِلُ» كذا بخطِّه وبعض الفروع، والذي في «فرع المزِّيِّ»: «تَنْئِل»، وعبارة الشَّارح تدلُّ عليه؛ حيث قال: من باب «فعَل يفعِل»، وهذا بالنِّسبة إلى الأصل قبل الحذف، ثمَّ أُعِلَّ بحذف العين؛ لوقوعها بين عدوَّتيها، فصار «تئِل»؛ كوعد يَعِدُ، كما مثَّلَ الكِرمانيُّ. وبنحوه في هامش (ج).

(٣) في (د): «ينجو».

(٤) «أي»: ليس في (د).

من جَدَلِ[1] كلِّ شيءٍ، ونحوه ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٧٧] وفي حديثٍ مرفوعٍ: «ما ضلَّ قومٌ بعد هُدًى كانوا عليه إلَّا أوتوا الجَدَل».

٤٧٢٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ عَنْ عَلِيٍّ ﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ قَالَ: «أَلَا تُصَلِّيَانِ»؟!

﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾: لَمْ يَسْتَبِنْ، يُقَالُ: ﴿فُرُطًا﴾: نَدَمًا، ﴿سُرَادِقُهَا﴾: مِثْلُ السُّرَادِقِ، وَالحُجْرَةِ الَّتِي تُطِيفُ بِالفَسَاطِيطِ، ﴿يُحَاوِرُهُ﴾ مِنَ المُحَاوَرَةِ، ﴿لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ أَيْ: لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي، ثُمَّ حَذَفَ الأَلِفَ وَأَدْغَمَ إِحْدَى النُّونَيْنِ فِي الأُخْرَى، ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ يَقُولُ: بَيْنَهُمَا نَهَرًا ﴿زَلَقًا﴾: لَا يَثْبُتُ فِيهِ قَدَمٌ، ﴿هُنَالِكَ الْوَلَٰيَةُ﴾ مَصْدَرُ الوَلِيِّ، ﴿عُقْبًا﴾ عَاقِبَةٌ وَعُقْبَى وَعُقْبَةٌ وَاحِدٌ؛ وَهِيَ الآخِرَةُ، ﴿قِبَلًا﴾ وَ﴿قُبُلًا﴾ وَقَبَلًا اسْتِئْنَافًا، ﴿لِيُدْحِضُوا﴾ لِيُزِيلُوا، الدَّحْضُ: الزَّلَقُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ) المدينيُّ قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) بسكون العين، ابنِ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحمن بنِ عوفٍ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) إبراهيمُ (عَنْ صَالِحٍ) هو[2] ابنُ كيسان (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) محمَّدِ بنِ مسلمٍ الزُّهريِّ أنَّه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ) بضمِّ الحاء، هو زينُ العابدين: (أَنَّ) أباه (حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ عَنْ) أبيه (عَلِيٍّ) بن أبي طالبٍ[3] (﵁: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ) أي: أتاهما ليلًا (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «وقال» أي: لهما حثًّا وتحريضًا (أَلَا تُصَلِّيَانِ؟!) كذا ساقه مختصرًا، ولم يذكرِ المقصودَ منه هنا جريًا على عادته في التعمية وتشحيذ الأذهان، فأشار بطرفه إلى بقيته [ح: ١١٢٧] وهو قول عليٍّ: «فقلت: يا رسول الله أنفسُنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا، فانصرف حين قلنا[4] ذلك ولم يرجع إليَّ شيئًا، ثم سمعتُه/ وهو مُولٍّ يضرب فخذه وهو يقول[5]: ﴿وَكَانَ الْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]» وهذا يدُلُّ على أنَّ المراد بـ﴿الْإِنسَٰنُ﴾ الجنسُ، ففيه ردٌّ على مَن قال: المرادُ

د٥/١٦٣أ

(١) «جدل» ليست في (م).

(٢) «هو»: ليس في (د).

(٣) «ابن أبي طالب»: مثبتٌ من (د).

(٤) في (د) و(م): «قلت».

(٥) في (د): «يقول».

بـ﴿ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ هنا: الكافر، وليس في الآية مع قوله: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [الكهف: ٥٦] إشعارٌ بالتَّخصيص؛ لأنَّ ذلك صفةُ ذمٍّ، ولا يستحقُّه إلَّا مَن هو له أهل وهمُ الكفَّارُ.

وهذا الحديث قد مرَّ في «التَّهجد» في أواخر «كتاب الصَّلاة» [ح: ١١٢٧].

(﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ﴾) في قوله: ﴿وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [الكهف: ٢٢] أي[1]: (لَمْ يَسْتَبِنْ) لهم، فهو قولٌ بلا علم، وقد حُكي ثلاثةُ أقوالٍ في اختلاف النَّاس في عددهم؛ فمنهم مَن قال: ثلاثة رابعهم كلبهم، قيل: وهو قولُ اليهود، وقيل: -هو قول السَّيد من نصارى نجران وكان يعقوبيًّا-: وقال النَّصارى أو العاقب منهم: خمسة سادسهم كلبهم، وقد أتبعَ هذين القولين بقوله: ﴿رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِ﴾ وقال المسلمونَ بإخبارِ الرَّسول ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ و﴿رَجۡمَۢا﴾: يجوزُ كونُه مفعولًا مِن أجله، وكونُه في موضعِ الحال، أي: ظانِّين، وقوله «﴿رَجۡمَۢا﴾...» إلى آخره ساقطٌ لأبي ذَرٍّ.

(يُقَالُ: ﴿فُرُطٗا﴾) يريدُ قولَه تعالى: ﴿وَكَانَ أَمۡرُهُۥ فُرُطٗا﴾[2] [الكهف: ٢٨] أي: (نَدَمًا) وهذا وصله الطَّبريُّ من طريق داود بن أبي هند بلفظ: ندامة، وقال أبو عبيدة: تضييعًا وإسرافًا، وسقط قوله: «يقال» لغير أبي ذَرٍّ.

(﴿سُرَادِقُهَا﴾) في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩] والضَّميرُ يرجعُ إلى النَّار، والمعنى: أنَّ سرادقَ النَّار[3] (مِثْلُ السُّرَادِقِ، وَالحُجْرَةِ) بالرَّاء (الَّتِي تُطِيفُ بِالفَسَاطِيطِ) أي: تُحيطُ بها، والفساطيط: جمع فسطاط؛ وهي الخيمةُ العظيمةُ، والسرادق: الذي يُمَدُّ فوقَ صحنِ الدَّار ويُطيفُ به، وقيل: ﴿سُرَادِقُهَا﴾ دخانها، وقيل: حائط من نار.

(﴿يُحَاوِرُهُۥٓ﴾) في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧] هو (مِنَ المُحَاوَرَةِ) وهي المراجعةُ.

---

(١) في (م): «إذ».

(٢) في هامش (د): وكان أمره فرطًا؛ أي: ضياعًا أمره وعطل أيامه، وقيل: ندمًا، وقيل: سرفًا وباطلًا، وقيل مخالفًا للحقِّ.

(٣) في هامش (د): عن أبي سعيدٍ الخدريِّ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «سُرادِقُ النَّار أربعةُ جُدُرٍ كِثافًا، كلُّ جدارٍ مسيرةُ أربعينَ سنةً» أخرجه التِّرمذيُّ قال ابنُ عبَّاسٍ: هو حائطٌ مِن نارٍ، وقيل: هو عنق يخرُجُ مِن النَّار فيحيط بالكفَّارِ؛ مثل: الحظيرة، وقيل: هو دُخَانٌ يحيط بالكفَّار «خازن».

(﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أيْ: لَكِنْ أَنَا هُوَ اللهُ رَبِّي) كما كُتبتْ في مصحف أُبيٍّ بإثبات «أنا» (ثُمَّ حَذَفَ الأَلِفَ) التي هي صورة الهمزةِ والهمزةَ (وَأَدْغَمَ إِحْدَى النُّونَيْنِ فِي الأُخْرَى) عند التقاء المثلين، وقوله: «ثمَّ حذَف[1] الألفَ» يَحتملُ أن يكونَ بنقل حركة الهمزة لنون «لكن»، أو حُذفت مِن غير نقلٍ على غيرِ قياسٍ، قال/ في «الدر»: والأوَّل أحسنُ الوجهين، وقال في «المصابيح»: ٢١٥/٧ قولُ بعضِهم: نُقلتْ حركةُ الهمزةِ إلى النُّون، ثمَّ حُذِفتْ على القياسِ في التَّخفيف، ثم سُكِّنتِ النُّون وأُدغمت؛ مردودٌ لأنَّ المحذوف لعلَّةٍ بمنزلة الثابت؛ ولهذا تقول: هذا قاضٍ بالكسر لا بالرَّفع؛ لأنَّ حذف الياء للسَّاكنين، فهي مقدَّرةُ الثبوت، فيمتنع الإدغام؛ لأنَّ الهمزة فاصلة في التقدير.

(﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ [الكهف: ٣٣] يَقُوْلُ: بَيْنَهُمَا نَهَرًا) وهذه ساقطة لغير أبي ذرٍّ.

(﴿زَلَقًا﴾) في قوله تعالى: ﴿فَتُصْبِحَ صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠] (لَا يَثْبُتُ فِيهِ قَدَمٌ) لكونها أرضًا ملساء، بل يزلق عليها، وهذه ساقطة لأبي ذرٍّ أيضًا.

(﴿هُنَالِكَ ٱلْوِلَٰيَةُ﴾[2])/ بكسر الواو، ولأبي ذرٍّ: «الوَلَايَةُ» بفتحِها، لغتانِ بمعنًى، أو[3] الكسرُ د٥/١٦٣ب مِنَ الإمارة، والفتح من النُّصرة، وبالكسر قرأ[4] حمزة والكسائي، وهي (مَصْدَرُ الوَلِيِّ) ولأبي ذرٍّ: «مصدر ولي» بغير ألف ولام، وفي رواية: «مصدر ولي الولي ولاء» قال في «الفتح»: والأوَّل أصوبُ، والمعنى: النُّصرة في ذلك المقامِ لله وحدَه، لا يقدرُ عليها غيرُه.

(﴿عُقْبًا﴾) في قوله: ﴿هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤] أي: (عَاقِبَةٌ وَعُقْبَى وَعُقْبَةٌ وَاحِدٌ؛ وَهْيَ الآخِرَةُ) وقرأ عاصمٌ وحمزةُ ﴿عُقْبًا﴾ بسكون القاف، والباقون بضمِّها، فقيل: هما لغتانِ: كالقُدْس والقُدُس، أوِ الضَّمُّ الأصلُ، والسكونُ تخفيفٌ منه، وكلاهما[5] بمعنى العاقبة، وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ.

---

(١) في غير (ب) و(س): «حذفت».

(٢) في هامش (ل): ورُوِيَ مصدر الولاء، وقُرِئ في السبعة في ﴿الولاية﴾ بالكسر والفتح، وحُكِيَ عن أبي عَمْرو والأصمعيّ: أنَّ كسرها لحنٌ؛ لأنَّ «فِعالة» إنَّما تجيء فيما كان صنعةً أو معنًى متقلَّدًا، وليس هناك تولِّي أمور. «برماوي».

(٣) في (ص): «و».

(٤) في (م): «قراءة».

(٥) في (م): «كلا».

(﴿قِبَلًا﴾) بكسر القاف وفتح الموحَّدة (و﴿قُبُلًا﴾) بضمِّهما، وبه قرأ الكوفيُّونَ، وبالأوَّل الباقون (وَقَبَلًا) بفتحهما (اسْتِئْنَافًا) قال أبو عبيدة: قوله: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قِبَلًا﴾ [الكهف: ٥٥] أي: أوَّلًا، فإن فتحوا أوَّلها؛ فالمعنى استئنافًا، فقول السَّفاقسيِّ: لا أعرف هذا التفسير، إنَّما هو استقبالًا، وهو يعود على «قَبَلًا» بفتح القاف[1]، يُقال عليه: قد عرفه أبو عبيدةَ، ومَنْ عرف حُجَّةٌ على مَن لم يعرف، وفسَّر الجمهور الأوَّل بمعنى: عيان، والضَّمُّ بأنَّه جمعُ «قبيل» بمعنى: أنواع، وانتصابُه على الحال من الضمير أو ﴿ٱلْعَذَابُ﴾.

(﴿لِيُدْحِضُوا﴾ [الكهف: ٥٦]) أي: (لِيُزِيلُوا) بالجدال الحقَّ عن موضعه ويُبطلوه (الدَّحَضُ): بفتح الحاء، هو (الزَّلَقُ) الذي لا يثبت فيه خُفٌّ ولا حافرٌ، وسقط لأبي ذرٍّ «الدَّحَضُ الزَّلَق».

٢ - بَابٌ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ زَمَانًا، وَجَمْعُهُ: أَحْقَابٌ

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾) نصبٌ بـ«اذكر» مقدَّرًا (﴿لِفَتَىٰهُ﴾) يوشع بن نون، وإنَّما قيل: فتاه لأنَّه كان يخدُمُه ويتبعه، أو كان يأخذُ منه العلمَ (﴿لَآ أَبْرَحُ﴾) يجوزُ أن تكونَ ناقصةً فتحتاج إلى خبرٍ، أي: لا أبرح أسير، فحُذِفَ الخبر لدلالة حاله وهو السَّفر عليه، ولكن نصَّ بعضهم أنَّ حذف خبرِ هذا الباب لا يجوزُ ولو بدليلٍ إلَّا[2] لضرورةٍ، كقولِه:

لهَفي عَلَيْك كلهفةٍ من خائفٍ ... يبغي جِوارَك حين لاتَ[3] مُجيرُ

ويجوزُ أن تكونَ تامَّةً فلا تحتاجُ إلى خبرٍ، والمعنى: لا أبرح ما أنا عليه؛ بمعنى: ألزمُ المسيرَ والطَّلبَ حتى أبلُغَ، كما تقول: لا أبرحُ المكان، قيل: فعلى هذا يحتاج إلى حذف مفعول به، فالحذف لا بد منه على التقديرينِ (﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾) المكانَ الذي وُعِدَ فيه موسى لقاءَ الخضر؛ وهو مُلتقى بحري فارس والرُّوم ممَّا يلي المشرق، وقولُ القرطبي وغيرُه من المفسِّرين والشُّرَّاح نقلًا عن ابن عبَّاس -المرادُ بـ﴿مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ اجتماعُ موسى والخضر؛

---

(١) في هامش (ج): قال في «الصحاح»: ﴿أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ قِبَلًا﴾ [الكهف: ٥٥] أي: عِيانًا، و«لي قِبَلَ فلان حقًّا» أي: عندَه، ورأيته قَبَلًا وقُبُلًا -بالضمِّ- أي: مُقابلة وعيانًا.

(٢) في (ص): «لأن».

(٣) في غير (ب) و(س): «ليس».

لأنَّهما بحرا عِلْمٍ، أحدُهما: في الشَّرعيَّات، والآخر: في الباطن وأسرار الملكوت - غيرُ ثابتٍ/، د٥/١٦٤أ ولا يقتضيه اللفظ، ولا ينفي عن موسى عِلمَ أسرار الملكوت كما لا يخفى، وقد قال الزَّمخشريُّ: إنَّه مِن بِدَعِ التَّفاسير (﴿أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾ [الكهف: ٦٠]) أي: (زَمَانًا) طويلًا (وَجَمْعُهُ: أَحْقَابٌ) أو[1] الحقبُ ثمانون سنة، أو سبعون، أو الدَّهر.

٤٧٢٥ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا البِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الخَضِرِ لَيْسَ هُوَ مُوسَى صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ، حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مُوسَى قَامَ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا، فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَيْهِ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ إِنَّ لِي عَبْدًا بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، فَكَيْفَ لِي بِهِ؟ قَالَ: تَأْخُذُ مَعَكَ حُوتًا فَتَجْعَلُهُ فِي مِكْتَلٍ، فَحَيْثُمَا فَقَدْتَ الحُوتَ فَهُوَ ثَمَّ، فَأَخَذَ حُوتًا فَجَعَلَهُ فِي مِكْتَلٍ ثُمَّ انْطَلَقَ، وَانْطَلَقَ مَعَهُ بِفَتَاهُ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ، حَتَّى إِذَا أَتَيَا الصَّخْرَةَ وَضَعَا رُؤُوسَهُمَا فَنَامَا، وَاضْطَرَبَ الحُوتُ فِي المِكْتَلِ، فَخَرَجَ مِنْهُ، فَسَقَطَ فِي البَحْرِ ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾ وَأَمْسَكَ اللهُ عَنِ الحُوتِ جِرْيَةَ المَاءِ، فَصَارَ عَلَيْهِ مِثْلَ الطَّاقِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ نَسِيَ صَاحِبُهُ أَنْ يُخْبِرَهُ بِالحُوتِ، فَانْطَلَقَا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمَا وَلَيْلَتَهُمَا، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الغَدِ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ قَالَ: وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى النَّصَبَ حَتَّى جَاوَزَ المَكَانَ الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ قَالَ: فَكَانَ لِلْحُوتِ سَرَبًا، وَلِمُوسَى وَلِفَتَاهُ عَجَبًا، فَقَالَ مُوسَى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ قَالَ: رَجَعَا يَقُصَّانِ آثَارَهُمَا حَتَّى انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ مُسَجًّى ثَوْبًا، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، فَقَالَ الخَضِرُ: وَأَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَتَيْتُكَ لِتُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رَشَدًا، ﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَ اللهُ لَا أَعْلَمُهُ، فَقَالَ مُوسَى: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا وَلَآ أَعْصِى لَكَ أَمْرًا﴾ فَقَالَ لَهُ الخَضِرُ: ﴿فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾ فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ البَحْرِ، فَمَرَّتْ سَفِينَةٌ فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمْ، فَعَرَفُوا الخَضِرَ، فَحَمَلُوهُ بِغَيْرِ نَوْلٍ، فَلَمَّا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ لَمْ يَفْجَأْ إِلَّا وَالخَضِرُ قَدْ قَلَعَ لَوْحًا مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ بِالقَدُومِ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: قَوْمٌ

---

(١) في (ص): «و».

حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ، فَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا، ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ قَالَ: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ۝ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾»، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَكَانَتِ الأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا، قَالَ: وَجَاءَ عُصْفُورٌ، فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَنَقَرَ فِي البَحْرِ نَقْرَةً، فَقَالَ لَهُ الخَضِرُ: مَا عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللهِ إِلَّا مِثْلُ مَا نَقَصَ هَذَا العُصْفُورُ مِنْ هَذَا البَحْرِ، ثُمَّ خَرَجَا مِنَ السَّفِينَةِ، فَبَيْنَا هُمَا يَمْشِيَانِ عَلَى السَّاحِلِ، إِذْ بَصُرَ الخَضِرُ غُلَامًا يَلْعَبُ مَعَ الغِلْمَانِ، فَأَخَذَ الخَضِرُ رَأْسَهُ بِيَدِهِ، فَاقْتَلَعَهُ بِيَدِهِ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا ۝ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ قَالَ: وَهَذَا أَشَدُّ مِنَ الأُولَى، قَالَ: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ۝ فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ -قَالَ: مَائِلٌ- فَقَامَ الخَضِرُ ﴿فَأَقَامَهُ﴾ بِيَدِهِ، فَقَالَ مُوسَى: قَوْمٌ أَتَيْنَاهُمْ فَلَمْ يُطْعِمُونَا، وَلَمْ يُضَيِّفُونَا، ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ۝ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَدِدْنَا أَنَّ مُوسَى كَانَ صَبَرَ حَتَّى يَقُصَّ اللهُ عَلَيْنَا مِنْ خَبَرِهِمَا»، قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا)، وَكَانَ يَقْرَأُ: (وَأَمَّا الغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ).

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبد الله بن الزُّبير قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بنُ عُيينةَ قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا البِكَالِيَّ) بفتح النُّون وسكون الواو وبالفاء المفتوحة، و«البِكالي» بكسر الموحَّدة وتخفيف الكاف وتشدَّد، وهو الذي في «اليونينيَّة» وغيرها[1]، ابنَ فَضالة -بفتح الفاء والمعجمة- ابن امرأة كعب، ولأبي ذرٍّ: «البَكالي» بفتح الموحَّدة (يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الخَضِرِ[2] لَيْسَ هُوَ مُوسَى صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ) وإنَّما هو موسى بن ميشا[3] بن إفراثيم بن يوسف بن يعقوب (فَقَالَ ابْنُ/ عَبَّاسٍ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ) نوفٌ، خرج منه مخرجَ الزَّجرِ والتَّحذير، لا القدْح[4] في نوفٍ؛ لأنَّ ابن عبَّاس قال ذلك في حال غضبه، وألفاظُ الغضب تقع على غيرِ الحقيقة غالبًا، وتكذيبُه له لكونه

٢١٦/٧

(١) قوله: «وتشدد، وهو الذي في اليونينيَّة وغيرها»: سقط من (د).

(٢) في هامش (ج): «الخَضِر» بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين، ويجوز فيه إسكانُ الضاد مع فتح الحاء وكسرها؛ كنظائره «ترتيب».

(٣) في هامش (ج): تقدَّم في «العلم» أنَّه بكسر الميم وسكون التحتيَّة وبالشين المعجمة.

(٤) في (ص): «القذف».

قال غيرَ الواقع، ولا يلزمُ منه تعمُّده (حَدَّثَنِي) بالإفراد (أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ) الأنصاريُّ: (أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ مُوسَى قَامَ خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ) نصٌّ في أنَّ موسى صاحبُ بني إسرائيل، ففيه ردٌّ على نوف البِكالي (فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟) أي: منهم (فَقَالَ: أَنَا) أي: أعلمُ النَّاس، قاله بحسبِ اعتقاده؛ لأنَّه نبيُّ ذلك الزَّمان، ولا أحد في زمانه أعلمُ منه، فهو خبرٌ صادقٌ على المذهبين، على قول مَن قال: صِدقُ الخبر مطابقتُه لاعتقاد المخبر ولو أخطأ، وهذا في غاية الظهور، وعلى قول مَن قال: صِدُق الخبر مطابقتُه للواقع؛ فهو إخبارٌ عن ظنِّه الواقعِ له؛ إذ معناه: أنا أعلم في ظَنِّي واعتقادي، وهو كان يظنُّ ذلك قطعًا، فهو مطابقٌ للواقع، وهذا الذي قالوه[1] هنا أبلغ من قوله في «باب الخروج في طلب العلم» [ح:٧٨]: «هل تعلم أنَّ أحدًا أعلمُ منك؟ فقال: لا» فإنَّه نفى هناك علمه، وهنا على البَتِّ (فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ[2]؛ إِذْ) بسكون الذَّال للتَّعليل (لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَيْهِ) فيقول نحو: اللهُ أعلم، كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة:٣٢] وعتب اللهُ عليه لئلَّا يقتدي به فيه مَن لم يبلغْ كمالَه في تزكيةِ نفسِهِ وعلوِّ درجته من أمَّته فيهلِك؛ لِمَا تضمَّنَه مِن مدح الإنسان نفسه، ويورثه ذلك من الكِبْر والعُجْب والدَّعوى، وإنْ نُزِّه عن هذه الرذائل الأنبياءُ فغيرهم بمدرجة سبيلها[3] ودَرْكِ ليلِها إلَّا مَن عصمَه الله، فالتحفُّظُ منها أَولى لنفسه وليُقتدى به، ولهذا قال نبينا ﷺ تحفُّظًا مِن مثل هذا ممَّا قد عَلِمَ به: «أنا سيِّدُ ولدِ آدمَ ولا فخرَ» ووجه الرَّدِّ عليه فيما ظنَّه كما ظنَّ نبيُّنا ﷺ أنَّه لم يقع منه نسيانٌ في قِصَّة ذي اليدين[4] (فَأَوْحَى اللهُ) عَزَّ وَجَلَّ (إِلَيْهِ) إلى موسى[5]: (إِنَّ لِي عَبْدًا بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ) هو الخضر عليه السلام، ولأبي ذَرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «عند مجمع البحرين» (هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ) بشيءٍ مخصوص، لا يقتضي أفضليَّتَه به على موسى، كيف وموسى عليه السلام جُمِعَ له بين الرِّسالة والتكليم والتوراة، وأنبياءُ بني إسرائيل داخلون كلُّهم تحت شريعته، وغايةُ الخضرِ أن يكونَ كواحدٍ منهم (قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ، فَكَيْفَ

---

(١) في (ص): «ذكره». وقوله: «لأنَّه نبيُّ ذلك الزَّمان، ولا أحد في... فهو مطابقٌ للواقع، وهذا الذي قالوه»، سقط من (د).

(٢) في هامش (ج): العَتَب بمعنى تغيُّر النفس مستحيلٌ على الله، فيُحمَل على أنَّه لم يرضَ قولَه شرعًا، كذا قرَّره في «العلم».

(٣) في (ب) و(س): «سيلها».

(٤) قوله: «كما قالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾... يقع منه نسيانٌ في قِصَّة ذي اليدين»، سقط من (د).

(٥) «إلى موسى»: ليس في (د).

لِي بِهِ؟) أي: كيف يتهيَّأ ويتيسَّرُ لي أن أظفر به؟ (قَالَ: تَأْخُذُ مَعَكَ حُوتًا) مِنَ السَّمك (فَتَجْعَلُهُ فِي مِكْتَلٍ) بكسر الميم وفتح الفوقيَّة؛ الزنبيل الكبير، ويُجمع على مكاتِل (فَحَيْثُمَا فَقَدْتَ الحُوتَ) بفتح القاف، أي: تغيَّبَ عن عينيك (فَهُوَ) أي: الخضر (ثَمَّ) بفتح المثلَّثة، أي: هناك (فَأَخَذَ) موسى (حُوتًا فَجَعَلَهُ فِي مِكْتَلٍ)/ كما وقع الأمر به (ثُمَّ انْطَلَقَ، وَانْطَلَقَ مَعَهُ بِفَتَاهُ[1]) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «معه فتاه» (يُوشَعَ بْنِ نُونٍ) بالصَّرف كـ«نوح» (حَتَّى إِذَا أَتَيَا الصَّخْرَةَ) التي عند مجمع البحرين (وَضَعَا رُؤُوْسَهُمَا فَنَامَا) بالفاء، ولأبي ذَرٍّ عنِ الحَمُّويي والمُستملي: «وناما» (وَاضْطَرَبَ الحُوتُ) أي: تحرَّكَ (فِي المِكْتَلِ) لأنَّه أصابه مِن ماء عين الحياة الكائنة في أصل الصخرة شيءٌ؛ إذ إصابتها مقتضيةٌ للحياة[2] (فَخَرَجَ مِنْهُ، فَسَقَطَ فِي البَحْرِ ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ﴾) أي: طريقَه (﴿فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾ [الكهف: ٦١]) أي: مَسْلَكًا (وَأَمْسَكَ اللهُ عَنِ الحُوتِ جِرْيَةَ المَاءِ، فَصَارَ عَلَيْهِ مِثْلَ الطَّاقِ) أي: مثلَ عقدِ البناء، وعند مسلمٍ من رواية أبي إسحاق: «فاضطرب الحوت في الماء، فجعل[3] يلتئِمُ عليه حتى صار مثل الكوَّة» (فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ) موسى (نَسِيَ صَاحِبُهُ) يوشع (أَنْ يُخْبِرَهُ بِالحُوتِ) أي: بما كان مِن أمره (فَانْطَلَقَا) سائرين (بَقِيَّةَ يَوْمِهِمَا وَلَيْلَتَهُمَا) بنصب الفوقيَّة (حَتَّى إِذَا كَانَ مِنَ الغَدِ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ) يوشع: (﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾) بفتح الغين ممدودًا، أي: طعامَنا الذي نأكلُه أوَّل النَّهار (﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢]) أي: تعبًا، ومرادُه: السَّيرُ بقيةَ اليوم والذي يليه، وفي الإشارة بهذا إشعارٌ بأنَّ هذا المسير كان أتعبَ لهما ممَّا سبق، فإنَّ رجاءَ المطلوبِ يُقَرِّبُ البعيد، والخيبة تُبعِدُ القريبَ؛ ولذا (قَالَ: وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى النَّصَبَ حَتَّى جَاوَزَ المَكَانَ الَّذِي أَمَرَ اللهُ بِهِ) فألقى عليه الجوع والنَّصب (فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ) يوشع: (﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾) أي/: فإنِّي نسيتُ أن أخبرَك بخبرِ الحوت، ونَسَبَ النِّسيانَ لنفسه؛ لأنَّ موسى كان نائمًا إذ ذاك، وكره يوشَعُ أن يوقظَه، ونسيَ أن يُعْلِمَهُ بعدُ لِمَا قدَّره[4] اللهُ تعالى عليهما مِن الخُطا.

٥/١٦٤ب د ‖ ٧/٢١٧

---

(١) زيد في (ص): «يوشع».

(٢) في هامش (د): وقيل: أراد الفتى أن يغسله؛ لأنَّه كان مملحًا، وقيل: انفجرت عينٌ من الجنَّة هناك، ووصلت قطرات من تلك العين إلى تلك السمكة.

(٣) في هامش (ج): «الكَوَّة» بفتح الكاف وضمِّها: الطاق.

(٤) في (د): «قدَّر».

ومَنْ كُتِبَتْ[1] عليه خُطًا مَشَاها ....

(﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾) أي: وما أنساني ذكره (﴿إِلَّا ٱلشَّيۡطَٰنُ أَنۡ أَذۡكُرَهُۥ﴾) نَسَبَه للشَّيطان تأدُّبًا مع الباري تعالى؛ إذ نسبةُ النُّقصِ للنَّفس والشَّيطان أليقُ بمقامِ الأدبِ (﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلۡبَحۡرِ[2] عَجَبٗا﴾ [الكهف: ٦٣]) يجوز أن يكون[3] ﴿عَجَبٗا﴾ مفعولًا ثانيًا لـ﴿ٱتَّخَذَ﴾ أي: واتخذ سبيله في البحر سبيلًا عجبًا[4]: وهو كونه كالسَّرَب، والجارُّ والمجرور متعلِّق بـ﴿ٱتَّخَذَ﴾ وفاعل ﴿ٱتَّخَذَ﴾ قيل: الحوت، وقيل: موسى، أي: اتَّخذ موسى سبيل الحوت في البحر عَجَبًا (قَالَ: فَكَانَ) دخول الحوت في الماء (لِلْحُوتِ سَرَبًا) مَسلكًا (وَلِمُوسَى وَلِفَتَاهُ عَجَبًا) وهو أنَّ أثرَه بقي إلى حيث سار، أو جمد الماء تحته، أو صار صخرًا، أو ضرب بذنبه فصار المكان يَبَسًا، وعند ابن أبي حاتم من طريق قتادة قال: عَجِبَ موسى أن تَسْرُبَ[5] حوتٌ مملَّح في مِكْتَلٍ (فَقَالَ مُوسَى) ليوشع: (﴿ذَٰلِكَ﴾) الذي ذكرتَه مِن حياة الحوت ودخوله في[6] البحر (﴿مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾) أي: الذي نطلبُه؛ إذ هو آيةٌ/ على المطلوب (﴿فَٱرۡتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصٗا﴾ [الكهف: ٦٤] قَالَ: رَجَعَا) في الطَّريق الذي جاءا فيه (يَقُصَّانِ آثَارَهُمَا) قَصَصًا، أي: يتبعان آثارَ مسيرهما[7] اتِّباعًا، قال صاحب «الكشف» -فيما حكاه الطِّيبيُّ عنه-: ﴿قَصَصٗا﴾: مصدرٌ لفعلٍ مضمرٍ يدُلُّ عليه ﴿فَٱرۡتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا﴾ إذ معنى: فارتدا على آثارهما واقتصا الأثر واحدٌ (حَتَّى انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ) أي: التي فعل فيها الحوت ما فعل، كما عند النَّسائيِّ في روايته، فذهبا يلتمسان الخَضِر (فَإِذَا رَجُلٌ) نائم (مُسَجًّى ثَوْبًا)[8] بضمِّ الميم وفتح المهملة وتشديد الجيم منوَّنة[9]، ولأبي ذَرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «بثوبٍ» أي: مغطًّى كلُّه به،

د٥/١٦٥أ

---

(١) في (ب): «كتب».

(٢) زيد في (م): «سبيلًا».

(٣) في (ص): «كون».

(٤) قوله: «يجوز أن يكون ﴿عَجَبٗا﴾...»: ليس في (م).

(٥) في (د): «يسرب».

(٦) قوله «في» ليس في (ص).

(٧) في (ب) و(س): «سيرهما».

(٨) في هامش (ج): قال في «العلم»: مبتدأ، وسوَّغ ذلك تخصُّصه بالصِّفة؛ وهو قوله: «مُسجًّى» والخبر محذوف، أي: نائمٌ. انتهى. وقد يقال: إنَّ المسوِّغ هنا وقوعه بعد إذا الفجائيَّة، والخبر: مُسجًّى.

(٩) في (ص): «ثوبه».

ولمسلم: «مُسَجًّى ثوبًا مستلقيًا على القفا»[1] ولعبد بن حُميد من طريق أبي العالية: «فوجده نائمًا في جزيرة من جزائر البحر ملتفًّا بكساءٍ» (فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، فَقَالَ الخَضِرُ) أي: بعد أن كشف وجهه، كما في الرِّواية الآتية [ح:٤٧٢٦] هنا إن شاء الله تعالى: (وَأَنَّى)[2] بفتح الهمزة والنون المشدَّدة، أي: وكيف[3] (بِأَرْضِكَ[4] السَّلَامُ؟) وفي الرواية الآتية: «وهل بأرضي من سلام؟» وفيه دلالة: على أنَّ أهل تلك الأرض لم يكونوا مسلمين، أو كانت تحيَّتُهم غيرَه (قَالَ: أَنَا مُوسَى) في الآتية [ح:٤٧٢٦] «قال: مَن أنت؟ قال: أنا موسى»[5] (قَالَ) أي: الخضر: أنت (مُوسَى[6] بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ) أي: موسى: (نَعَمْ، أَتَيْتُكَ لِتُعَلِّمَنِي) وفي الرِّواية الآتية [ح:٤٧٢٦]: «قال: ما شأنُك؟ قال: جئتُ لتعلِّمَني» (مِمَّا عُلِّمْتَ رَشَدًا) قال أبو البقاء: ﴿رَشَدًا﴾ مفعولُ «تعلِّمني» ولا يجوزُ أن يكونَ مفعول «عُلِّمْتَ» لأنَّه لا عائدَ إذن على الموصول، أي: علمًا ذا رَشَدٍ (﴿قَالَ﴾) أي: الخضر لموسى: (﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف:٦٧]) نفى عنه استطاعةَ الصَّبر معه على وجوهٍ من[7] التَّأكيد، وهو عِلَّةٌ لمنعه مِن اتِّباعه، فإنَّ موسى عليه الصلاة والسلام لمَّا قال: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾ كأنَّه قال: لا لأنَّك لن تستطيع معي صبرًا، وعبَّر بالصيغة الدَّالَّةِ على استمرار النَّفي؛ لِمَا أطلعه الله عليه مِن أنَّ موسى لا يَصْبر على ترك الإنكار إذا رأى ما يخالف الشرع لمكان عصمته، قال الخضر عليه الصلاة والسلام: (يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ) جميعَه (أَنْتَ، وَأَنْتَ

---

(١) في هامش (ج): «القَفا» مقصور: مؤخَّر العنق «مصباح».

(٢) في هامش (ج): قال أبو البقاء: في «أنَّى» هنا وجهان؛ أحدهما: بمعنى «مِن أين» فهي ظرف مكانٍ خبر، و«السَّلام» مبتدأ، والثاني: بمعنى «كيف» ووجه هذا الاستفهام: أنَّه لمَّا رآه في قَفْرٍ استبعد عِلمَه بكيفيَّة السلام «عقود».

(٣) في (د): «كيف».

(٤) في هامش (ج): قوله: «بِأَرْضِكَ» حالٌ من «السَّلَامُ» والتقدير: مِن أين استقرَّ السلام كائنًا بأرضك؟ «عقود».

(٥) في هامش (ج): فيه -كما تقدَّم في «العلم»- دلالةٌ على أنَّه لو كان يعلم كلَّ غيبٍ لَعَرَفَه قبل أن يُسألَه.

(٦) في هامش (ج): فـ«أنت» مبتدأٌ، و«موسى» خبره، وفيه إضافة العَلَم -وهو موسى- إلى «بني إسرائيل» على حدِّ قوله:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكُم

وهو قليلٌ، والقاعدة النحويَّة: أنَّ العَلَم لا يضاف؛ لاستغنائه بتعريف العلميَّة عن تعريف الإضافة، قال الرضيُّ: وعندي أنَّه يجوز إضافة العَلَم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا مَنْع من اجتماع التعريفين كما في النداء؛ نحو: يا هذا، ويا عبد الله... إلى آخره «عقود».

(٧) «من»: ليس في (ص).

عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَ اللهُ) ولأبي ذَرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «علَّمَكَهُ الله» (لَا أَعْلَمُهُ) جميعَه، وهذا التَّقديرُ أو[1] نحوُه واجبٌ لا بدَّ منه[2]، وقد غَفَلَ بعضُهم عن ذلك، فقال في مجموعٍ له لطيفٍ في الخصائص النَّبويَّة: إنَّ مِن خصائص نبينا ﷺ أنَّه جُمعتْ له الشَّريعة والحقيقة، ولم يكن للأنبياء إلَّا إحداهما[3]؛ بدليل قِصَّة موسى مع الخضر، وقولِه/: «إنِّي على علم لا ينبغي لك أن تعلمه، وأنت على علم لا ينبغي لي أن أعلمه» وهذا الذي قاله يلزمُ منه خلوُّ أُولي العَزْم عليهم الصلاة والسلام -غير نبيِّنا- من علم الحقيقة الذي لا ينبغي خلوُّ بعضِ آحادِ الأولياء عنه[4]، وإخلاء الخضر عليه الصلاة والسلام

د٥/١٦٥ب

(١) في (ص): «و».

(٢) في هامش (ج): سيأتي في الباب التالي عن «الفتح» أنَّ هذا التقدير ونحوه متعيِّنٌ.

(٣) في (د): «أحدهما».

(٤) في هامش (ج): قوله: «وهذا الذي قاله... إلى آخره» فيه نظرٌ، فقد قال المناويُّ في شرح «الخصائص»: قال المؤلِّف -يعني الجلال السيوطيَّ-: قد كنتُ قلتُ هذا استنباطًا مِن هذا الحديث، ثمَّ رأيتُه في «تذكرة البدر بن الصاحب» ويشهد له حديثُ السارق الَّذي أمر المصطفى بقتله، قال: وقد نصَّ العلماء على أنَّ غالب الأنبياء بُعِثوا ليحكموا بالظاهر دون ما اطَّلعوا عليه من بَواطن الأمور وحقائقها، وبُعِثَ الخضِرُ بما اطَّلع عليه مِنَ الباطن، ولِكون موسى لم يُبعَث إلَّا بالحكم الظاهر أنكر عليه قتلَ الغلام، فأجابه بأنَّه أُمِرَ به وبُعِثَ به، وهذا معنى قوله: «إنَّك...» إلى آخره، وقال السِّراج البُلقينيُّ: المراد بالعِلم التنفيذ، والمعنى: لا ينبغي لك أن تَعلَمه لتعمل به؛ لأنَّ العلم بذلك منافٍ لمقتضى الشرع، ولا ينبغي لي أن أعلمه لأعمَلَ بمقتضاه؛ لمنافاته لمقتضى الشريعة، فلا يجوز للوليِّ إذا اطَّلع على الحقيقة العملُ بها، بل بالظاهر، وتعقَّبه في «الإصابة» بِقول ابن أبي حاتم في «تفسيره»: الجمهور على أنَّ الخضر نبيٌّ، وكان علِمَ المعرفة ببواطن الأمور، وعلِمَ موسى الحكم بالظاهر، وبِقول السُّبكيِّ: الَّذي بُعِثَ به الخضرُ شريعةٌ له، فلكلٍّ شريعةٌ، وأمَّا نبيُّنا فأُمِرَ أوَّلًا بالحكم بالظاهر دون ما اطَّلع عليه مِنَ الباطن والحقيقة كغالب الأنبياء؛ ولهذا قال: «أحكمه بالظاهر، والله يتولَّى السرائر» ثمَّ أذِنَ الله أن يحكم بما اطَّلع عليه مِنَ الحقائق، فجمع له بينهما، وقد ذكر بعض السلف: أنَّ الخضر إلى الآن ينفِّذ الحقيقة، وأنَّ من يموت فجأةً هو الَّذي يقتله انتهى. قال بعضهم: فإن صحَّ ذلك فهو في هذه الأمَّة بطريق النِّيابة عن النبيِّ ﷺ، فإنَّه صار من أتباعه؛ كما أنَّ عيسى لمَّا ينزل يحكمُ بشريعة نبيِّنا ﷺ نيابةً، ويصير من أتباعه. انتهى. ثمَّ رأيتُ شيخَنا الحلبيَّ قال في «سيرته»: قال الجلال السيوطيُّ في كتابه «الباهر، في حكم النَّبيِّ بالباطن والظاهر»: هل يقول مسلمٌ: إنَّ الَّذي خُصَّ به نبيُّنا يورث نقصًا [في] حقِّ سائر الأنبياء؟ معاذ الله! إذ كلُّ مسلم يعتقد أنَّ نبيَّنا أفضلُ مِن سائر الأنبياء على الإطلاق، وذلك لا يورِث نقصًا في حقِّ أحدٍ منهم، وهذا الاعتراض ما كان يحتاج إلى جوابٍ عنه، لكن خشيتُ أن يسمعه جاهلٌ فيؤدِّيه ذلك إلى إنكار خصائص النبيِّ عليه الصلاة والسلام الَّتي فُضِّل بها على سائر الأنبياء؛ توهمًا منه أنَّ ذلك يورِث نقصًا فيهم، فيقع -وليُعاذ بالله- في الكفر والزندقة، هذا كلامه.

عن[1] علم الشَّريعة الذي لا يجوز لآحاد المكلَّفين الخلوَّ عنه؟! وهذا لا يخفى ما فيه من الخطر العظيم، واحتجَّ لذلك بقوله: إنَّه أراد الجمع في الحكم والقضاء تمسُّكًا بحديث السَّارق في زمنه ﷺ، قال: «اقتلوه» فقيل: إنَّما/ سرق، فقال: «اقطعوه» إلى أن أتى على قوائمه الأربع، ثم سَرَق في زمن الصِّدِّيق بفيه فأمر بقتله، قلت: وهو مرويٌّ عند الدَّارقطنيِّ من حديث جابر بلفظ: إنَّ النَّبيَّ ﷺ أُتي بسارق فقطع يده، ثم أُتي به ثانيًا فقطع رجله، ثم أُتي به ثالثًا فقطع يده، ثم أُتي به رابعًا فقطع رجله، ثم أتي به خامسًا فقتله، وفيه محمَّد بن يزيد بن سنان[2]، وقال الدَّارقطنيُّ -فيما حكاه الحافظ ابن حجرٍ في «أمالي الرَّافعي»- إنَّه ضعيفٌ، قال: ورواه أبو داود والنَّسائي بلفظ: «جيء بسارقٍ إلى رسول الله ﷺ فقال: اقتلوه، فقالوا[3]: يا رسول الله إنَّما سرق، قال: اقطعوه فقُطع، ثم جيءَ به الثَّانية، فقال: اقتلوه، فقالوا: يا رسول الله؛ إنَّما سرق، قال: اقطعوه[4] فذكره كذلك، قال: فجيء به الخامسة، فقال: اقتلوه، قال جابر: فانطلقنا به إلى مربد النَّعَم فاستلقى على ظهره، فقتلناه، ثم اجتررناه فألقيناه في بئر، ورمينا عليه الحجارة»، وفي إسناده مصعب بن ثابت، وقد قال النسائيُّ: ليس بالقوي، وهذا الحديث منكر، ولا أعلم فيه حديثًا صحيحًا، ورواه النَّسائيُّ والحاكم عن الحارث بن حاطب الجُمَحيِّ، وأبو نُعيم في «الحلية» عن عبد الله بن زيد الجُهنِّي، وقال ابنُ عبد البَرِّ: حديثُ القتل منكرٌ لا أصلَ له، وقال الشَّافعيُّ: منسوخٌ، لا خلاف فيه عند أهل العلم. انتهى. وهذا لا دلالة فيه أصلًا على ما ادَّعاه من مراده على ما لا يخفى، ولئن سلَّمنا ذلك كان عليه أن يُلحق ذلك في مجموعه المذكور عقب قوله ذلك؛ ليَسْلَمَ من وَصْمَةِ الإطلاق؛ إذِ المراد لا يدفع الإيراد، لكنا لا نسلِّمُه، فتأمَّلْه[5].

٢١٨/٧

---

(١) في (ب) و(س): «من».

(٢) في (د): «ابن يسار»، وفي غيرها: «ابن سبأ»، والمثبت هو الصَّواب.

(٣) في (ص): «فقيل».

(٤) قوله: «فقُطع، ثم جيءَ به الثَّانية، فقال: اقتلوه، فقالوا: يا رسول الله؛ إنَّما سرق، قال: اقطعوه»، سقط من (د).

(٥) في هامش (ج): وفي «فتاوى ابن حجر»: معنى قول الخضر لموسى ﵇: «إنَّك على علمٍ لا أعلمه أنا» أي: لا أعلمُ خصوصَ شرعِك، أو كماله، وإلَّا فالخضرُ كان له شرعٌ آخَرُ بناءً على الأصحِّ أنَّه نبيٌّ، ويلزم من كونه نبيًّا أن يكون شرعًا غير شرع موسى، ومعنى قوله: «وأنا على علم لا تعلمه أنت» أي: لا تعلم خصوص ما أوتيتُه مِنَ المعارف والإلهامات والأحوال والخصوصيَّات ما لم يُحِط به الخضر. انتهى. بخطِّه: العالم بالعلم =

(فَقَالَ مُوسَى: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرٗا﴾) على ما أرى منك غيرَ منكِرٍ عليك، وعلَّق الوعدَ بالمشيئة للتَّيمُّن، أو عِلمًا منه بشدَّة الأمر وصعوبته؛ فإنَّ مشاهدة الفساد شيءٌ لا يُطاق (﴿وَلَآ أَعۡصِي لَكَ أَمۡرٗا﴾ [الكهف: ٦٩]) أي: ولا أُخالفُك في شيءٍ (فَقَالَ لَهُ الخَضِرُ: ﴿فَإِنِ ٱتَّبَعۡتَنِي فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي عَن شَيۡءٍ﴾) تُنكِرُه منِّي ولم تعلم وجه صِحَّتِه (﴿حَتَّىٰٓ أُحۡدِثَ لَكَ مِنۡهُ ذِكۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٠]) حتى أبدأَك/ أنا به قبل أن تسألَني (﴿فَٱنطَلَقَا﴾) لمَّا توافقا، واشترط عليه ألَّا يسأله عن شيءٍ أنكرَه عليه حتى يبدأ به (يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ البَحْرِ، فَمَرَّتْ سَفِينَةٌ فَكَلَّمُوهُمْ) أي: موسى والخضر ويوشع كلَّموا أصحاب السفينة (أَنْ يَحْمِلُوهُمْ، فَعَرَفُوا) أي: أصحاب السفينة (الخَضِرَ، فَحَمَلُوهُ) أي: الخضر ومَن معه، ولأبي ذرٍّ: «فحملوهم»[1] وله أيضًا: «فحُمِلُوا» أي: الثَّلاثة، وهو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه (بِغَيْرِ نَوْلٍ) بفتح النُّون؛ بغير أجرٍ إكرامًا للخضر (فَلَمَّا رَكِبَا) موسى والخضرُ[2] (فِي السَّفِينَةِ) لم يَذكر يُوشَع؛ لأنَّه تابع غيرُ مقصودٍ بالأصالة (لَمْ يَفْجَأْ) موسى عليه الصلاة والسلام بعد أن صارت السَّفينةُ في لجَّةِ البحرِ (إِلَّا وَالخَضِرُ قَدْ قَلَعَ لَوْحًا مِنْ أَلْوَاحِ السَّفِينَةِ بِالقَدُومِ) بفتح القاف وضمِّ الدَّال المهملة المخفَّفة[3]، فانخرقت (فَقَالَ لَهُ مُوسَى) منكرًا عليه بلسان الشَّريعة: هؤلاء (قَوْمٌ حَمَلُونَا) ولأبي ذرٍّ: «قد حملونا» (بِغَيْرِ نَوْلٍ، عَمَدْتَ) بفتح الميم (إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا) قيل: اللَّام في «لِتُغرِقَ» للعلَّة، ورُجِّح كونها للعاقبة؛ كقوله:

... ... لِدُوا لِلْمَوْتِ وابنُوا لِلْخَرَابِ

(﴿لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـًٔا إِمۡرٗا﴾ [الكهف: ٧١]) عظيمًا أو مُنكرًا (﴿قَالَ﴾) الخضرُ مُذكِّرًا لِمَا مرَّ مِنَ الشَّرط: (﴿أَلَمۡ أَقُلۡ إِنَّكَ لَن تَسۡتَطِيعَ مَعِيَ صَبۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٢]) استفهامٌ إنكاريٌّ (﴿قَالَ﴾) موسى للخضرِ: (﴿لَا تُؤَاخِذۡنِي بِمَا نَسِيتُ﴾) من وصيَّتِك.

وفي هذا النِّسيان أقوالٌ:

= الخاصِّ لا يكون أعلمَ ممَّن له العلمُ العَامُّ؛ وهو علمُ الشرع والتكاليف، فإنَّ ضرورة الناس تدعو إلى ذلك، ولا تدعوهم ضرورتُهم إلى ذلك.

(١) عزاها في اليونينية إلى رواية كريمة.

(٢) في هامش (ج): وفي «تفسير المفتي»: ﴿فَٱنطَلَقَا﴾ أي: موسى والخضر عليهما السلام، وأمَّا يوشع فقد صرفه موسى عليه السلام إلى بني إسرائيل.

(٣) «المخففة»: ليس في (د).

أحدُها: أنَّه على حقيقته لِمَا رأى فعلَه المؤدِّي إلى إهلاك الأموال والأنفس؛ فلِشدَّة غضبه لله نَسِيَ، ويؤيِّدُه قوله عليه الصلاة والسلام في هذا الحديث قريبًا: «وكانت الأولى من موسى نسيانًا» [ح:٤٧٢٦].

الثَّاني: أنَّه لم ينسَ ولكنَّه مِن المعاريض، وهو مرويٌّ عنِ ابن عبَّاس؛ لأنَّه إنَّما[1] رأى العهد في أن يسأل، لا في إنكار هذا الفعل، فلمَّا عاتبه الخضِر بقوله: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ﴾ قال: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ أي: في الماضي، ولم يقل: إنِّي نسيتُ وصيَّتَك.

الثَّالث: أنَّ النِّسيان بمعنى التَّرك، وأطلقه عليه؛ لأنَّ النِّسيان سبب للترك؛ إذ هو من ثمراته، أي: لا تؤاخذني بما تركته ممَّا عاهدتك عليه، فإنَّ المرَّة الواحدة معفوٌّ عنها، ولا سيَّما إذا كان لها سببٌ ظاهرٌ.

٢١٩/٧ (﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ [الكهف: ٧٣]) لا تضايقني بهذا القدر فتعسُر مصاحبتُك، أو لا تكلِّفني/ ما لا أقدرُ عليه (قَالَ) أُبيُّ بن كعبٍ: (وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: وَكَانَتِ الأُولَى) ولأبي ذَرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «وكانت في الأولى» (مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا، قَالَ: وَجَاءَ عُصْفُورٌ) بضمِّ العين (فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَنَقَرَ فِي البَحْرِ نَقْرَةً، فَقَالَ لَهُ) أي: لموسى (الخَضِرُ: مَا عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللهِ) أي: مِن معلومه، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «في علم الله» (إِلَّا[2] مِثْلُ د٥/١٦٦ب مَا نَقَصَ هَذَا العُصْفُورُ مِنْ هَذَا البَحْرِ) ونقصُ العصفورِ/ لا تأثيرَ له، فكأنَّه لم يأخذ شيئًا، ولا ريبَ أنَّ علمَ الله لا يدخُلُه نقصٌ[3] (ثُمَّ خَرَجَا مِنَ السَّفِينَةِ) بعد أنِ اعتذر موسى له، وسأله ألَّا[4] يرهقَه مِن أمرِه عسرًا، وقَبِلَ عُذْرَه وأجاب سؤالَه وأدامه[5] على الصحبة[6] (فَبَيْنَا) بغير ميم

(١) في (م): «لما».

(٢) في هامش (ج): أي: فالاستثناء على حدِّ قوله:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُم

وقد تقدَّم في «العلم» جوابان آخران في كلاهما؛ فليراجع.

(٣) في هامش (ج): وذلك لأنَّ علمَ الله الَّذي هو صفةُ ذاته لا يتبعَّض، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي: مِن معلوماته.

(٤) «ألَّا»: ليس في (ص).

(٥) في (ص): «أدامته».

(٦) في (د): «وإدامة الصحبة».

(هُمَا يَمْشِيَانِ عَلَى السَّاحِلِ؛ إِذْ بَصُرَ[1] الخَضِرُ) بفتح الموحَّدة وضمِّ الصَّاد المهملة (غُلَامًا يَلْعَبُ مَعَ الغِلْمَانِ) قيل: اسمه جيسور، وقيل: حيسور، وقيل: حنسور[2]، وقيل: حيسون[3] وقيل: شمعون[4]، وقيل غير ذلك ممَّا لم يثبت، ولعلَّ المفسِّرين نقلوه من كتب أهل الكتاب (فَأَخَذَ الخَضِرُ رَأْسَهُ بِيَدِهِ فَاقْتَلَعَهُ بِيَدِهِ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْميهَنيِّ: «برأسه[5] فاقتلعه» (فَقَتَلَهُ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى) لمَّا شاهد ذلك منه منكرًا عليه أشدَّ مِنَ الأوَّل: (﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَاكِيَةً﴾) بالألف والتَّخفيف، وهي قراءة الحِرْمِيَّيْنِ وأبي عمرٍو؛ اسم فاعل مِن «زكا» أي: طاهرةً مِنَ الذُّنوب، ووصفها بهذا الوصف؛ لأنَّه لم يرها أذنبت، أو لأنَّها صغيرة لم تبلغ الحِنْث، لكن قولُه: (﴿بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾) يردُّه؛ إذ لو كان لم يحتلم[6]؛ لم يجب قتله بنفس ولا بغير نفس، وقرأَهُ الباقون بالتَّشديد مِن غير ألفٍ، أخرجوه إلى «فعيلة» للمبالغة؛ لأنَّ «فعيلًا» المحوَّل مِن فاعل يَدلُّ على المبالغة، وحكى القرطبيُّ عن صاحب «العرس والعرائس»: أنَّ موسى عليه الصلاة والسلام لمَّا قال للخضر: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ غضب الخضرُ، واقتلعَ كَتِفَ الصَّبيِّ الأيسر، وقشرَ اللحمَ عنه، وإذا في عظم كَتِفِه[7] مكتوبٌ: كافرٌ لا يُؤمنُ بالله أبدًا (﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]) منكرًا تُنكِرُه العقول، وتنفِرُ عنه النُّفوس، وهو أبلغ في[8] تقبيح الشَّيء مِنَ الإِمْر، وقيل: بالعكس؛ لأنَّ الإِمْرَ هو الدَّاهيةُ العظيمة (﴿قَالَ﴾) الخضرُ: (﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥]) قال في «الكشاف»: فإن قلت: ما معنى زيادة ﴿لَكَ﴾؟ قلت: زيادة المكافحة بالعتاب على رفض

---

(١) في هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه وضَبْطِه، والَّذي في النُّسخ المعتمدة من الفروع وغيرها: «إذ أَبْصَر».

(٢) في (د): «اسمه جيسور، وقيل: حسور، وقيل: حيسور».

(٣) في (ص): «قيل: جيور، وقيل جيسور» فقط، وقوله: «وقيل: حيسون»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): كذا بخطِّه هنا مِن غير تقييدٍ في الجميع، وسيجيء تقييدُ ذلك في الباب التالي بما حاصله: «جَيْسُوْر» بجيم مفتوحة وتحتيَّة ساكنة وسين مهملة، بعد الواو الساكنة راءٌ، «حَيْسُور» بالحاء بدل الجيم، «حَنْسُور» بنون بدل التحتيَّة، «حَيْسُون» بنونٍ بدل الراء.

(٥) في هامش (ج): في الباءِ وجهان؛ أحدهما: هي زائدة؛ أي: أخذ رأسَه، والثَّاني: ليست زائدة؛ لأنَّه ليس المعنى أنَّه تناول رأسَه ابتداءً، وإنَّما المعنى: أنَّه جرَّه إليه برأسه، ثمَّ اقتلعه، ولو كانت زائدةً لم يكن لقوله: «اقتلعه» معنىً زائد على أَخْذِهِ «عقود».

(٦) في هامش (ج): بل يحتمل -كما في «الفتح»- أن يكون جوازُ تكليف المميِّز قبل أن يبلغَ كان في تلك الشريعة.

(٧) في (د): «الكتف».

(٨) في (م): «من».

الوصية، والوسم بقِلَّة الصَّبر عند الكرَّة الثَّانية (قَالَ) أي: سفيانُ بنُ عُيينةَ، كما في «كتاب العلم» [ح:١٢٢]: (وَهَذَا) ولأبوي ذَرٍّ والوقت والأَصيليِّ: «وهذه» (أَشَدُّ مِنَ الأُولَى) لِمَا فيها من زيادة ﴿لَكَ﴾ (﴿قَالَ﴾) موسى له: (﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا﴾ [الكهف: ٧٦]) أي: بعد هذه المرَّة، أو بعد هذه القِصَّة، فأعاد الضَّمير عليها وإن كانت لم يتقدَّم لها ذكر صريحٌ؛ حيث كانت في ضمن القول (﴿فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾) وإن طلبتُ صحبتكَ (﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾) أي: قد أعذرت[1] إليَّ مرَّة بعد أُخرى، فلم يبقَ موضعٌ للاعتذار (﴿فَانطَلَقَا﴾) بعد المرَّتين الأولتين[2] (﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ﴾) قيل: هي أنطاكية أو أذربيجان أو الأُبلّة أو بوقة أو ناصرة أو جزيرة الأندلس، قال في «الفتح»: وهذا الاختلاف قريبٌ/ من الاختلاف في المراد بمجمع البحرين، وشدَّة التَّباين في ذلك يقتضي[3] ألَّا يُوثق بشيءٍ من ذلك، وعند مسلمٍ من رواية أبي إسحاق: «أهل قرية لئامًا» أي: بخلاء، فطافا المجالس[4] (﴿اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾) واستضافوهم (﴿فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا﴾) عرضُه خمسون ذِراعًا في مئة ذراعٍ بذراعهم، قاله الثَّعلبيُّ، وقال غيرُه: سُمكه مئتا ذِراع، وظله على وجه الأرض خمس مئة ذراع وعرضه خمسون (﴿يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾) إسنادُ الإرادة إلى الجدار على سبيل الاستعارة؛ فإنَّ الإرادة للجدار لا حقيقة لها، وقد كان أهلُ القرية يمرُّون تحته خائفين (قَالَ) في معنى ﴿يَنقَضَّ﴾: إنَّه (مَائِلٌ، فَقَامَ الخَضِرُ ﴿فَأَقَامَهُ﴾ بِيَدِهِ) أي: فردَّه إلى حالة الاستقامة، وهذا خارقٌ، ولأبي ذَرٍّ: «فقال الخضر بيده فأقامه» (فَقَالَ مُوسَى) لمَّا رأى مِن[5] شدَّة الحاجة والاضطرار والافتقار إلى المطعم، وحرمان أصحاب الجدار لهم (قَوْمٌ أَتَيْنَاهُمْ) فاستطعمناهم واستضفناهم (فَلَمْ يُطْعِمُونَا، وَلَمْ يُضَيِّفُونَا، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ﴾) بهمزة وصلٍ وتشديد الفوقيَّة وفتح الخاء، وهي قراءة غير أبي عمرو وابن/ كثير (﴿عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]) أي: جُعلًا نستعينُ به في عشائِنا (﴿قَالَ﴾) الخضر له: (﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾) بإضافة الفِراق إلى البين إضافةَ المصدر إلى الظَّرف على الاتِّساع (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨-٨٢]) أي: هذا

(١) في (د) و(م): «اعتذرت».

(٢) في (ب) و(د) و(س): «الأوليين».

(٣) في (ب) و(س): «تقتضي».

(٤) في هامش (ج) و(ل): عبارة «الفتح»: فطافا في المجالس.

(٥) «من»: ليس في (م).

التفسير، أي: المذكور[1] في الآية: ما ضقتَ به ذَرعًا، ولم تصبر حتى أخبركَ به ابتداءً (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَدِدْنَا) بفتح الواو وكسر الدَّال الأولى وسكون الثَّانية (أَنَّ مُوسَى كَانَ صَبَرَ حَتَّى يَقُصَّ اللهُ عَلَيْنَا مِنْ خَبَرِهِمَا) إذ لو صبرَ لرأى أعجب الأعاجيب.

(قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ) بالسَّند السَّابق: (فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: ﴿وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ﴾) بكسر اللام (﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا﴾، وَكَانَ يَقْرَأُ) أيضًا: (﴿وأَمَّا الغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾) [الكهف: ٨٠] وهذه قراءةٌ شاذَّةٌ؛ لمخالفتها المصحف العثماني، لكنها كالتَّفسير.

وهذا الحديث سبق في «كتاب العلم» [ح: ٧٤، ٧٨، ١٢٢] وأخرجه المؤلِّف في أكثر من عشرة مواضع من كتابه «الجامع» [ح: ٢٢٦٧، ٢٧٢٨، ٣٢٧٨، ٣٤٠٠، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٦٦٧٢، ٧٤٧٨].

٣ - بَابٌ قوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾ مَذْهَبًا، يَسْرُبُ: يَسْلُكُ، وَمِنْهُ ﴿وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (قوله) ﷿: (﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾) أي: مجمع البحرين، و﴿بَيْنِهِمَا﴾: ظرفٌ أُضيفَ إليه على الاتساع (﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١]) نسي يوشعُ أنْ يَذْكُرَ لموسى ما رأى من حياة الحوت ووقوعه في البحر، ونسي موسى أن يطلبه ويتعرَّف حاله؛ ليشاهد منه تلك الأمارة التي جعلت لها[2]، وذلك أنَّ موسى ﵇ وُعِدَ أنَّ لقاء الخضر عند مجمع البحرين كما مَرَّ، وأنَّ فَقْدَ الحوتِ علامةٌ للقائه، فلمَّا/ بلغ الموعد؛ كان مِن حقِّهما أن يتفقدا أمر الحوت، أمَّا الفتى فلكونه كان خادمًا له وكان عليه أن يقدِّمه بين يديه، وأمَّا موسى فلكونه كان أميرًا عليه[3] كان عليه أن يأمُرَه بإحضاره، فنسي كلُّ واحدٍ ما عليه، وإنَّما احتيج إلى التَّأويل؛ لأنَّ النِّسيان لا يتعلَّقُ بالذَّوات، كما سبق عن الرَّاغب في تعريفه النِّسيان: تركُ ضَبْطِ ما استودع، إمَّا لضعف قلبه، وإما عن غفلة أو عن قَصْدٍ، حتى يحذف عن القلب ذكره، قاله في «فتوح الغيب» (﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ﴾ سَرْبًا) بسكون الرَّاء في الفرع كأصله[4]، ولأبي ذرٍّ: «﴿سَرَبًا﴾

د٥/١٦٧ب

---

(١) في (ل): «أي: في المذكور»، وفي هامشها: «كذا بخطِّه».

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «لها»؛ أي: للطلبة المذكورة في كلام الطِّيبيِّ، وعبارته: نَسِيَا تفقُّد أمره وما يكون منه، ممَّا جُعِل أمارة على الظَّفر بالطلبة... إلى آخره.

(٣) في (ص): «فلكونه أميرًا عليه»، وفي (ب): «فلكونه كان أميرًا».

(٤) «كأصله»: ليس في (د) و(م).

[الكهف: ٦١]» بفتحها، أي: (مَذْهَبًا، يَسْرُبُ: يَسْلُكُ، وَمِنْهُ) أي: ومن «سربًا» قوله: (﴿وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠]) قال أبو عبيدة أي: سالك في سربه، أي: مذهبه، وسقط لفظ «باب» لغير أبي ذرٍّ، وسقط له[1] لفظ «قوله».

٤٧٢٦ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، وَغَيْرَهُمَا قَدْ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدٍ قَالَ: إِنَّا لَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي بَيْتِهِ إِذْ قَالَ: سَلُونِي، قُلْتُ: أَيْ أَبَا عَبَّاسٍ -جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ-؛ بِالكُوفَةِ رَجُلٌ قَاصٌّ يُقَالُ لَهُ: نَوْفٌ، يَزْعُمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَمَّا عَمْرٌو فَقَالَ لِي: قَالَ: قَدْ كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ، وَأَمَّا يَعْلَى فَقَالَ لِي: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مُوسَى رَسُولُ اللهِ قَالَ: ذَكَّرَ النَّاسَ يَوْمًا حَتَّى إِذَا فَاضَتِ العُيُونُ، وَرَقَّتِ القُلُوبُ؛ وَلَّى، فَأَدْرَكَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَيْ رَسُولَ اللهِ؛ هَلْ فِي الأَرْضِ أَحَدٌ أَعْلَمُ مِنْكَ؟ قَالَ: لَا، فَعَتَبَ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَى اللهِ، قِيلَ: بَلَى، قَالَ: أَيْ رَبِّ فَأَيْنَ؟ قَالَ: بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ، قَالَ: أَيْ رَبِّ اجْعَلْ لِي عَلَمًا أَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ»، فَقَالَ لِي عَمْرٌو: قَالَ: «حَيْثُ يُفَارِقُكَ الحُوتُ»، وَقَالَ لِي يَعْلَى: قَالَ: «خُذْ نُونًا مَيِّتًا حَيْثُ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَأَخَذَ حُوتًا فَجَعَلَهُ فِي مِكْتَلٍ، فَقَالَ لِفَتَاهُ: لَا أُكَلِّفُكَ إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنِي بِحَيْثُ يُفَارِقُكَ الحُوتُ، قَالَ: مَا كَلَّفْتَ كَثِيرًا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ -لَيْسَتْ عَنْ سَعِيدٍ- قَالَ: فَبَيْنَمَا هُوَ فِي ظِلِّ صَخْرَةٍ فِي مَكَانٍ ثَرْيَانَ، إِذْ تَضَرَّبَ الحُوتُ، وَمُوسَى نَائِمٌ، فَقَالَ فَتَاهُ: لَا أُوقِظُهُ، حَتَّى إِذَا اسْتَيْقَظَ فَنَسِيَ أَنْ يُخْبِرَهُ، وَتَضَرَّبَ الحُوتُ، حَتَّى دَخَلَ البَحْرَ، فَأَمْسَكَ اللهُ عَنْهُ جِرْيَةَ البَحْرِ حَتَّى كَأَنَّ أَثَرَهُ فِي حَجَرٍ -قَالَ لِي عَمْرٌو: هَكَذَا كَأَنَّ أَثَرَهُ فِي حَجَرٍ، وَحَلَّقَ بَيْنَ إِبْهَامَيْهِ وَاللَّتَيْنِ تَلِيَانِهِمَا- ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ قَالَ: قَدْ قَطَعَ اللهُ عَنْكَ النَّصَبَ -لَيْسَتْ هَذِهِ عَنْ سَعِيدٍ- أَخْبَرَهُ فَرَجَعَا فَوَجَدَا خَضِرًا -قَالَ لِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ- عَلَى طُنْفِسَةٍ خَضْرَاءَ عَلَى كَبِدِ البَحْرِ -قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ- مُسَجًّى بِثَوْبِهِ قَدْ جَعَلَ طَرَفَهُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ، وَطَرَفَهُ تَحْتَ رَأْسِهِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَالَ: هَلْ بِأَرْضِي مِنْ سَلَامٍ، مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا شَأْنُكَ؟ قَالَ: جِئْتُ لِتُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رَشَدًا، قَالَ: أَمَا يَكْفِيكَ أَنَّ التَّوْرَاةَ بِيَدَيْكَ، وَأَنَّ الوَحْيَ يَأْتِيكَ، يَا مُوسَى، إِنَّ لِي عِلْمًا لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَعْلَمَهُ، وَإِنَّ لَكَ عِلْمًا لَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَعْلَمَهُ، فَأَخَذَ طَائِرٌ بِمِنْقَارِهِ مِنَ البَحْرِ وَقَالَ: وَاللهِ مَا عِلْمِي وَمَا عِلْمُكَ فِي جَنْبِ عِلْمِ اللهِ، إِلَّا كَمَا أَخَذَ هَذَا الطَّائِرُ بِمِنْقَارِهِ مِنَ البَحْرِ، حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي

(١) في هامش (ج) و(ل): أي: لأبي ذرٍّ، كذا بخطِّه.

السَّفِينَةِ وَجَدَا مَعَابِرَ صِغَارًا تَحْمِلُ أَهْلَ هَذَا السَّاحِلِ إِلَى أَهْلِ هَذَا السَّاحِلِ الآخَرِ عَرَفُوهُ، فَقَالُوا عَبْدُ اللهِ الصَّالِحُ -قَالَ: قُلْنَا لِسَعِيدٍ: خَضِرٌ، قَالَ: نَعَمْ- لَا نَحْمِلُهُ بِأَجْرٍ، فَخَرَقَهَا وَوَتَدَ فِيهَا وَتِدًا. قَالَ مُوسَى: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ -قَالَ مُجَاهِدٌ: مُنْكَرًا- ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ كَانَتِ الأُولَى نِسْيَانًا، وَالوُسْطَى شَرْطًا، وَالثَّالِثَةُ عَمْدًا، قَالَ: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ ﴿لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ -قَالَ يَعْلَى: قَالَ سَعِيدٌ- وَجَدَ غِلْمَانًا يَلْعَبُونَ، فَأَخَذَ غُلَامًا كَافِرًا ظَرِيفًا فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ بِالسِّكِّينِ، ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ لَمْ تَعْمَلْ بِالحِنْثِ -وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَرَأَهَا: «زَكِيَّةً زَاكِيَةً مُسْلِمَةً»، كَقَوْلِكَ: غُلَامًا زَكِيًّا- فَانْطَلَقَا، ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾ -قَالَ سَعِيدٌ: بِيَدِهِ هَكَذَا- وَرَفَعَ يَدَهُ فَاسْتَقَامَ -قَالَ يَعْلَى- حَسِبْتُ أَنَّ سَعِيدًا قَالَ: فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ فَاسْتَقَامَ، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ -قَالَ سَعِيدٌ: أَجْرًا نَأْكُلُهُ- ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم﴾ وَكَانَ أَمَامَهُمْ -قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ: (أَمَامَهُمْ مَلِكٌ)- يَزْعُمُونَ عَنْ غَيْرِ سَعِيدٍ أَنَّهُ هُدَدُ بْنُ بُدَدٍ الغُلَامُ المَقْتُولُ اسْمُهُ يَزْعُمُونَ جَيْسُورٌ، ﴿مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ فَأَرَدْتُ إِذَا هِيَ مَرَّتْ بِهِ أَنْ يَدَعَهَا لِعَيْبِهَا، فَإِذَا جَاوَزُوا أَصْلَحُوهَا، فَانْتَفَعُوا بِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سَدُّوهَا بِقَارُورَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بِالقَارِ، ﴿كَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ وَكَانَ كَافِرًا ﴿فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ أَنْ يَحْمِلَهُمَا حُبُّهُ عَلَى أَنْ يُتَابِعَاهُ عَلَى دِينِهِ، ﴿فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ لِقَوْلِهِ: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾: هُمَا بِهِ أَرْحَمُ مِنْهُمَا بِالأَوَّلِ، الَّذِي قَتَلَ خَضِرٌ، وَزَعَمَ غَيْرُ سَعِيدٍ أَنَّهُمَا أُبْدِلَا جَارِيَةً، وَأَمَّا دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ فَقَالَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: إِنَّهَا جَارِيَةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ بالإفراد[1] (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) الفرَّاءُ الصَّغيرُ الرَّازيُّ قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) اليمانيُّ قاضيها[2] (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبدَ الملك بنَ عبد العزيز (أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ) بنِ هُرمز المكِّيُّ البصريُّ الأصل (وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ) قال الحافظ ابن حجرٍ: فتستفاد[3] زيادة أحدهما على الآخر مِنَ الإسناد الذي قبله، فإنَّ الأوَّل من رواية سفيان عن عمرو بن دينار فقط، وهو أحد شيخي ابن جُريج فيه (وَغَيْرَهُمَا) هو مِن كلام ابن جريج، أي: وغير يَعلى

(١) «ولأبي ذرٍّ بالإفراد»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٢) في (ص): «قاضيهما».

(٣) في غير (ب) و(س): «فيستفاد».

وعمرو (قَدْ سَمِعْتُهُ) حالَ كونهِ (يُحَدِّثُهُ) أي: يحدِّث[1] الحديث المذكور (عَنْ سَعِيدٍ) وكان الأصلُ أن يقول: يحدِّث به، لكنَّه عدَّاه بغير الباء، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «يحدِّث» بحذف الضمير المنصوب، وقد عيَّن ابنُ جريجٍ بعضَ مَن أبهمَه في قوله: «وغيرهما» كعثمان بن أبي سليمان وروى شيئًا من هذه القصة عن سعيد بن جبير، من مشايخ ابن جريج: عبد الله بن عثمان بن خُثَيم[2]، وعبد الله بن هرمز، وعبد الله بن عبيد بن عمير، وممَّن روى هذا الحديث عن سعيد بن جبير أبو إسحاق السَّبيعيُّ، وروايتُه عند مسلمٍ وأبي داود وغيرهما، والحَكَم بن عُتَيبة[3] وروايتُه في «السِّيرة الكبرى» لابن إسحاق، كما نبَّه على ذلك في «الفتح»، وفي رواية أبي ذرٍّ: «عن سعيد بن جبير» أنَّه (قَالَ: إِنَّا لَعِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ) حالَ كونِه (فِي بَيْتِهِ) واللَّام في «لَعِندَ» للتَّأكيد (إِذْ قَالَ: سَلُونِي) قال سعيدُ بنُ جُبير: (قُلْتُ: أَيْ أَبَا عَبَّاسٍ) يعني: يا أبا عبَّاس، وهي كُنية عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ (جَعَلَنِي اللهُ فِدَاكَ[4]، بِالكُوفَةِ رَجُلٌ قَاصٌّ) بتشديد الصَّاد المهملة، يقصُّ على النَّاس الأخبار من المواعظ وغيرها، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي/: «إنَّ بالكوفة رجلًا قاصًّا» (يُقَالُ لَهُ: نَوْفٌ) بفتح النون وسكون الواو آخره فاء منونًا منصرفًا، في الفصحى/؛ بطنٌ من العرب[5]، وعلى تقدير أن يكون[6] أعجميًّا؛ فمنصرف كنوح لسكون وسطه، واسمه فَضَالة، وهو ابنُ امرأة كعب الأحبار (يَزْعُمُ أَنَّهُ) أي: موسى صاحبَ الخضِر (لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) المرسَلِ إليهم، والباء زائدة للتوكيد، وأُضيف إلى

د٥/١٦٨أ
٧/٢٢١

(١) ضرب عليها في (م).

(٢) في (ل): «خيثم»، وفي هامشها: قوله: «خيثم» كذا بخطِّه، والَّذي في «التَّقريب»: خُثَيم؛ بالمعجمة والمثلَّثة؛ مُصغَّرًا. وهو في هامش (ج) دون تصحيف.

(٣) في غير (ب) و(س): «عيينة»، وهو خطأ، وفي هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، والَّذي في «التقريب»: الحكم بن عُتَيبة؛ بالمثناة الفوقيَّة ثم الموحَّدة مَصَغَّرًا.

(٤) في هامش (ج): في «القاموس»: فَدَاهُ يَفْدِيهِ فِدَاءً وفِدًى -ويُفْتَحُ- وافْتَدَى به وفاداهُ: أَعْطَى شَيئًا فأنْقَذَهُ، و«الفِداءُ» كَـ«كِسَاءٍ» وكَـ«عَلَى» و«إِلَى» وكَـ«فِتْيَةٍ» ذاكَ المُعْطَى، وفَدَّاهُ تَفْدِيَةً: قال له: جُعِلْتُ فِدَاكَ.

(٥) في هامش (ل): قوله: «بطن من العرب»؛ أي: بنو بِكال المنسوب إليها نوف في غير هذا الموضع، وعبارة «الفتح»: «أنَّ نوفًا البِكاليَّ»: هو بكسر الموحَّدة مخفَّفًا وبعد الألف لام، وهو منسوب إلى بني بِكال؛ بطنٌ من حِمْيَر. انتهى من «الفتح». وبنحوه مختصرًا في هامش (ج).

(٦) في (ص) و(م): «كونه».

بني إسرائيل مع العلميَّة لأنَّه نكِّر[1]، بأن أُوِّلَ بواحدٍ مِنَ الأمَّة المسمَّاة به، ثمَّ أُضيف إليه، قال ابن جُريج: (أَمَّا عَمْرٌو) يعني: ابن دينارٍ[2] (فَقَالَ) في تحديثه (لِي) عن سعيدٍ: (قَالَ) أي[3]: ابن عبَّاسٍ: (قَدْ كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ) يعني: نوفًا، وسقط لأبي ذرٍّ «قال قد» (وَأَمَّا يَعْلَى) ابن مسلمٍ (فَقَالَ لِي) في تحديثه عن سعيدٍ: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم:) و (مُوسَى رَسُولُ اللهِ) وفي الفرع كأصله: «عليه السلام» (قَالَ: ذَكَّرَ النَّاسَ يَوْمًا) بتشديد الكاف، من التَّذكير، أي: وعظهم (حَتَّى إِذَا فَاضَتِ العُيُونُ) بالدموع (وَرَقَّتِ القُلُوبُ) لتأثير وعظِه في قلوبهم (وَلَّى) تخفيفًا لئلَّا يملُّوا، وهذا ليس في رواية سفيان [ح: ٤٧٢٥] فظهر أنَّه من رواية يَعلى ابن مسلم عن عمرٍو، وقال[4] العَوفيُّ عن ابن عبَّاس -فيما ذكره ابن كثير-: لمَّا ظَهَرَ موسى وقومُه على مصر؛ أمره الله أن يُذكِّرهم بأيَّام الله، فخطبهم فذكَّرهم إذ أنجاهمُ الله مِن آل فرعون، وذكَّرهم هلاكَ عدوِّهم، وقال: كلَّم الله موسى[5] نبيُّكم تكليمًا، واصطفاه لنفسه، وأنزل عليه محبةً منه، وآتاكم من كلِّ ما سألتموه، فنبيُّكم أفضلُ أهل الأرض (فَأَدْرَكَهُ رَجُلٌ) لم يُسَمَّ (فَقَالَ) لموسى: (أَيْ رَسُولَ اللهِ؛ هَلْ فِي الأَرْضِ أَحَدٌ أَعْلَمُ مِنْكَ؟ قَالَ: لَا) فإن قلت: هل بين هذا وبين قوله في رواية سفيان السَّابقة هنا [ح: ٤٧٢٥]: «فسُئل: أيُّ النَّاس أعلمُ؟ فقال: أنا» فرقٌ؟ أجيب بأنَّ بينهما فرقًا؛ لأنَّ رواية سفيان تقتضي الجزمَ بالأعلميَّة له، وهذه تنفي الأعلميَّة عن غيره عليه، فيبقى احتمالُ المساواة، قاله في «الفتح» (فَعَتَبَ) بفتح العين (عَلَيْهِ[6]؛ إِذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَى اللهِ)

(١) في هامش (ج): قوله: «لأنَّه نُكِّر» قال ابن الحاجب: شرطُ الإضافة الحقيقيَّة تجريدُ المضاف مِنَ التعريف، قال الرضيُّ: فإن كان ذا لامٍ حُذِفَ؛ لأنَّه وإن كان علَمًا نُكِّر بأن يُجعَل واحدًا مِن جملة مَن سُمِّيَ بذلك اللَّفظ، قال: وعندي أنَّه يجوزُ إضافة العلَم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا مَنْعَ من اجتماع التعريفين كما في النداء؛ نحو: يا هذا، ويا عبد الله، وذلك إذا أُضيفَ العَلَم إلى ما هو متَّصفٌ به معنىً؛ نحو: زيدُ الصدقِ، وإن لم يكن في الدنيا إلَّا زيد واحد، ومثله: مُضَر الحمراء، وزيدُ الخيل، فإنَّ الإضافة فيهما ليست للاشتراك المتَّفق. انتهى «عقود».

(٢) «يعني ابن دينار»: ليس في (د).

(٣) «أي»: ليس في (د).

(٤) في (ب): «قال» ضرب على الواو (م).

(٥) «موسى»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٦) في هامش (ل): قوله: «عَتَبَ عليه» عتبًا، من بابي «ضَرَبَ» و«قَتَلَ»: لَامَهُ في تَسَخُّط، فهو عاتب، وعتَّاب مبالغة. «مصباح».

في الرِّواية السَّابقة وغيرها [ح:٤٧٢٥]: «فَعَتَبَ اللهُ عليه إذ لم يرُدَّ العِلمَ إليه» على التَّقديم والتَّأخير (قِيلَ: بَلَى) زاد في رواية الحرِّ بنِ قيس: «عبدنا خَضِرٌ» [ح:٧٤] ولمسلمٍ من رواية أبي إسحاق: «إنَّ في الأرض رجلًا هو أعلمُ منك» (قَالَ) موسى: (أَيْ رَبِّ فَأَيْنَ) أي: فأين أجدُه؟ أو فأين هو؟ وللنَّسائيِّ: «فادلُلْنِي على هذا الرَّجل حتى أتعلَّمَ منه» ولأبي ذَرٍّ: «وأين» (قَالَ: بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ) بحرَي فارس والرُّوم، أو بحري المشرق والمغرب المحيطين بالأرض، أو العذب والملح (قَالَ) موسى: (أَيْ رَبِّ اجْعَلْ لِي عَلَمًا أَعْلَمُ ذَلِكَ) المطلوب (مِنْهُ) وفي نسخة: «به» قال/ ابن جُريج: (فَقَالَ) ولأبي ذَرٍّ: «(قال)» (لِي عَمْرٌو) هو ابن دِينارٍ: (قَالَ): العَلَمُ على ذلك المكانُ (حَيْثُ يُفَارِقُكَ الحُوتُ) فإنَّك تلقاه (وَقَالَ لِي يَعْلَى) بنُ مسلمٍ: (قَالَ: خُذْ نُونًا) ولأبي ذَرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «خذ حوتًا» (مَيِّتًا) ولمسلمٍ في رواية أبي إسحاق: «فقيل له: تزوَّد حوتًا مالحًا، فإنَّه حيث تفقد الحوت» (حَيْثُ يُنْفَخُ فِيهِ) أي: في الحوت (الرُّوحُ) بيانٌ لقوله: «حيث يفارقُك الحوت» (فَأَخَذَ) موسى (حُوتًا) ميتًا مملوحًا، وقيل: شِقُّ حوت مملَّح، ولابن أبي حاتم: أنَّ موسى وفتاه اصطاداه (فَجَعَلَهُ فِي مِكْتَلٍ، فَقَالَ لِفَتَاهُ: لَا أُكَلِّفُكَ إِلَّا أَنْ تُخْبِرَنِي بِحَيْثُ يُفَارِقُكَ الحُوتُ، قَالَ) فتاه: (مَا كَلَّفْتَ) أي: ما كلفتني (كَثِيرًا) بالمثلَّثة، ولأبي ذَرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «كبيرًا» بالموحَّدة (فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ﴾ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ) بالصَّرف، قال ابن جُريج: (لَيْسَتْ) تسمية الفتى (عَنْ سَعِيدٍ) هو ابنُ جُبير (قَالَ: فَبَيْنَمَا) بالميم (هُوَ) أي: موسى وفتاه تبعٌ له (فِي ظِلِّ صَخْرَةٍ) حالَ كَونِه (فِي مَكَانٍ ثَرْيَانَ) بمثلَّثة مفتوحة وراء ساكنة فتحتيَّة مفتوحة وبعد الألف نون، صفة لـ«مكان» مجرورٌ بالفتحة لا ينصرف؛ لأنَّه من «باب فَعْلان فَعْلَى» أو منصوبٌ حالًا مِنَ الضَّمير المستتر في الجارِّ والمجرور، ويجوزُ «ثريانًا» بالنَّصب حالًا كما مرَّ، وبالتَّنوين منصرفًا على لغة بني أسد[1]؛ لأنَّهم يصرفون كلَّ صفةٍ على «فعلان»، ويؤنِّثونه بالتاء، ويستغنون فيه بـ«فَعْلانة» عن «فَعْلَى»[2]، فيقولون: «سَكْرانة» و«غَضْبانة» و«عطشانة» فلم تكن الزيادة عندَهم في «فَعْلان» شبيهة بألفي «حَمْراء» فلم تمنع من

د٥/١٦٨ب

---

(١) في هامش (ج): قال في «التصريح»: قال الزبيديُّ: ذكر يعقوبُ أنَّ ذلك ضعيفٌ رَديء، وقال أبو حاتم: لِبني أسد مناكيرُ لا يؤخَذ بها.

(٢) في (ص) و(م) و(ل): «فَعْلان»، وفي هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، وصوابه: عن فَعْلى.

الصَّرف، وفي بعض الأصول: «ثريانٍ» بالجرِّ صفة لـ«مكان» وبالتَّنوين كما مرَّ، وهو مِنَ الثرى، قال/ في «النِّهاية»: يقال: مكان ثريان[1] وأرض ثريا: إذا كان في ترابهما بَلَلٌ وندى (إِذْ تَضَرَّبَ الحُوتُ) بضاد معجمة وراء مشدَّدة «تَفَعَّل» أي: اضطرب وتحرَّك؛ إذ حَيِيَ في المِكْتَل (وَ) الحال أنَّ (مُوسَى نَائِمٌ) عند الصخرة (فَقَالَ فَتَاهُ) يوشعُ: (لَا أُوقِظُهُ، حَتَّى إِذَا اسْتَيْقَظَ) سار (فَنَسِيَ) بالفاء، ولغير أبي ذرٍّ: «نَسِيَ» بحذفِها (أَنْ يُخْبِرَهُ) بحياة الحوت (وَتَضَرَّبَ الحُوتُ) أي: اضطرب سائرًا من المِكْتَل (حَتَّى دَخَلَ البَحْرَ) وفي نسخة: «في البحر» (فَأَمْسَكَ اللهُ عَنْهُ) عنِ الحوت (جِرْيَةَ البَحْرِ، حَتَّى كَأَنَّ أَثَرَهُ) نُصِبَ بـ«كأن»[2] (فِي حَجَرٍ[3]) بفتح الحاء والجيم[4] خبرُها[5].

٧/٢٢٢

قال ابنُ جُريج: (قَالَ لِي عَمْرٌو) هو ابنُ دِينارٍ: (هَكَذَا، كَأَنَّ أَثَرَهُ فِي جَحَرٍ) بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء المفتوحة[6] على كشط[7] في الفرع مصحَّحًا عليها، وفي «اليونينيَّة» وغيرها بتقديم المهملة وفتحهما[8]، وفي نسخة بالفرع وأصله: «جُحر» بجيم مضمومة فمهملة ساكنة، قال ابنُ حجر: وهي أوضح (وَحَلَّقَ بَيْنَ إِبْهَامَيْهِ وَاللَّتَيْنِ تَلِيانِهِمَا) يعني: الوسطى والتي بعدَها، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «والتي» ولأبي ذرٍّ أيضًا: «وأَخَرَة تليانهما» بفتح الهمزة والخاء المعجمة والرَّاء؛ يعني: الوسطى (﴿لَقَدْ لَقِينَا﴾) فيه حذفُ اختصَره، وقع مبيَّنًا في رواية سفيان [ح: ٤٧٢٥]: «فانطلقا بقيَّة يومهما/ وليلتهما، حتى إذا كان[9] من الغد» قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ

د٥/١٦٩أ

(١) في هامش (ج): في «القاموس»: «الثَّرَى» النَّدى، والتُّرابُ النَّدِيُّ الَّذي إذا بُلَّ لم يَصِرْ طِينًا كـ«الثَّرْياءِ» ممدودَةٌ، والخَيْرُ، والأرضُ، وهُما: ثَرَيَانِ وثَرَوانِ، الجمع: أثراءٌ، وثَرِيَتِ الأَرْضُ -كَـ«رَضِيَ»- ثَرًى، فهي ثَرِيَةٌ -كَـ«غَنِيَةٍ»- وثَرْيَاءُ: نَدِيَتْ ولانَتْ بَعْدَ الجُدوبَةِ واليُبْسِ، وأَثْرَتْ: كَثُرَ ثَراها، وثَرَّى التُّرْبَةَ تَثْرِيَةً: بَلَّها.

(٢) في (ص) و(م) و(ل): «بأنَّ»، وفي هامش (ج) و(ل) و(م): قوله: «نصب بأنَّ» كذا بخطِّه، وصوابه: منصوب بـ«كأن».

(٣) في هامش (ج): حاشية: «القاموس»: «الحَجْر» بالفتح: الغارُ البعيدُ القَعْرِ، ويُحَرَّكُ، وعينٌ حجراءُ: مُتَحجِّرَةٌ.

(٤) في (ص) و(م): «ثمَّ».

(٥) في (د): «خبر لها».

(٦) في (د) و(م): «المهملة».

(٧) «على كشط»: ليس في (د).

(٨) في (ص): «فتحها».

(٩) في غير (د) و(م): «كانا».

﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا﴾ (﴿مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢]) تَعَبًا، ولم يجدْ موسى النَّصَبَ حتى جاوزَ المكان الذي أمر الله به (قَالَ) فتى موسى له[١]: (قَدْ قَطَعَ اللهُ عَنْكَ النَّصَبَ) قال ابن جريج: (-لَيْسَتْ هَذِهِ عَنْ سَعِيدٍ) هو ابنُ جُبير- (أَخْبَرَهُ) بسكون المعجمة وموحَّدة مفتوحة؛ مِنَ الإخبار، أي: أَخبرَ يوشع موسى بقِصَّة تَضَرُّبِ الحوت وفَقْدِه، الذي هو علامةٌ على وجود الخَضِر (فَرَجَعَا) في الطريق الذي جاءا فيه يقُصَّان آثارَهما قَصَصًا، حتى انتهيا إلى الصخرة التي حَيِيَ الحوتُ عندها (فَوَجَدَا خَضِرًا) نائمًا في جزيرة من جزائر البحر، قال ابنُ جريج: (قَالَ لِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ) بن جُبير بنِ مُطعِم، وهو ممَّن أخذ هذا الحديث عن سعيد بن جبير[٢]: (عَلَى طُنْفِسَةٍ خَضْرَاءَ) بكسر الطاء المهملة والفاء بينهما نون ساكنة، ولأبي ذرٍّ: «طِنْفَسة» بفتح الفاء، ويجوزُ ضمُّ الطاء والفاء، وكلُّها لغات، أي: فرشٍ صغيرٍ أو بساطٍ له خَمْل (عَلَى كَبِدِ البَحْرِ) أي: وَسَطِه، وعند عبدِ بنِ حُميدٍ من طريق ابن المبارك عن ابن جُريج: «عن عثمان بن أبي سليمان قال: رأى موسى الخضِر على طِنْفِسة خضراء على وجه الماء» وعند ابن أبي حاتم من طريق العوفيِّ عن ابن عبَّاس: أنَّه وجده في جزيرة في البحر (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فقال»[٣]: (سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ) بالإسناد السابق: (مُسَجًّى) بضمِّ الميم وفتح المهملة وتشديد الجيم منوَّنة، أي: مغطًّى كلُّه (بِثَوْبِهِ، قَدْ جَعَلَ طَرَفَهُ تَحْتَ رِجْلَيْهِ، وَطَرَفَهُ) الآخر (تَحْتَ رَأْسِهِ) وعند ابن أبي حاتم عن السُّدِّي: «فرأى الخضرَ وعليه جُبَّةٌ مِن صوفٍ وكِساءٍ مِن صوف، ومعه عصًا قد ألقى عليها طعامه»[٤] (فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، فَكَشَفَ) الثوبَ (عَنْ وَجْهِهِ) زاد[٥] مسلمٌ في رواية أبي إسحاق: «وقال: وعليكم السَّلام» (وَقَالَ: هَلْ بِأَرْضِي مِنْ سَلَامٍ) لأنَّهم كانوا كفَّارًا، أو كانت تحيتُهم غيرَ السلام، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْميهَنيِّ: «هل بأرضٍ» بالتَّنوين،

---

(١) «له»: ليس في (د).

(٢) قوله: «قَالَ لِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ابن... الحديث عن سعيد بن جبير»، سقط من (د).

(٣) عزاها في اليونينية إلى رواية السمعاني عن أبي الوقت.

(٤) في هامش (ج): عبارة «الفتح»: في رواية ابن إسحاق عند مسلم: فقال: «السلام عليكم، فكشف الثوب عن وجهه وقال: وعليكم السلام». انتهى. ففيه بيانُ الابتداء والرَّدِّ جميعًا، وبه يُعلَم أنَّه ليس مِن خصائص الأمَّة، وفي «بُشرى الحبيب» أنَّه من الخصائص، فليحرَّر.

(٥) زيد في (ب): «في».

ثم قال الخضرُ لموسى: (مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ) له: (مُوسَى[1] بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا شَأْنُكَ؟) أي: ما الذي جئت[2] تطلب؟ (قَالَ: جِئْتُ) إليك (لِتُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رَشَدًا) أي: علمًا ذا رَشَدٍ (قَالَ) الخضرُ: يا موسى (أَمَا يَكْفِيكَ أَنَّ التَّوْرَاةَ بِيَدَيْكَ) بالتثنية (وَأَنَّ الوَحْيَ يَأْتِيكَ) مِنَ الله على لسان جبريل، وهذه الزيادة ليست في رواية سفيان [ح: ٤٧٢٥] فالظاهر أنَّها مِن رواية يعلى بن مسلم (يَا مُوسَى إِنَّ لِي عِلْمًا لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَعْلَمَهُ) أي: كلَّه (وَإِنَّ لَكَ عِلْمًا لَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَعْلَمَهُ) أي: كلَّه، وتقدير هذا ونحوه متعيِّنٌ -كما قال في «الفتح»- لأنَّ الخضرَ كان يعرفُ مِن الحُكمِ الظَّاهرِ ما لا غِنى للمكلَّف/ عنه، وموسى كان يعرفُ مِنَ الحُكم الباطنِ ما يأتيه بطريقِ الوحي، وقال البِرماويُّ كالكِرمانيِّ: وإنَّما قال: لا ينبغي لي أن أعلمه؛ لأنَّه إن كان نبيًّا فلا يجبُ عليه تعلُّمُ شريعةِ نبيٍّ آخر/، وإن كان وليًّا فلعلَّه مأمورٌ بمتابعة نبيٍّ غيره، وقوله: «يا موسى» ثابتٌ لأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي، ساقط لغيره[3] (فَأَخَذَ طَائِرٌ) عصفورٌ (بِمِنْقَارِهِ مِنَ البَحْرِ) ماءً (وَقَالَ) بالواو، ولأبي ذرٍّ: «فقال» أي: الخضرُ: (وَاللهِ مَا عِلْمِي وَمَا عِلْمُكَ[4] فِي جَنْبِ عِلْمِ اللهِ، إِلَّا كَمَا أَخَذَ هَذَا الطَّائِرُ بِمِنْقَارِهِ مِنَ البَحْرِ) وفي الرواية السابقة [ح: ٤٧٢٥] «ما علمي وعلمك من علم الله إلَّا مثلُ ما نَقَصَ هذا العصفورُ مِن هذا البحر» ولفظ النقص ليس على ظاهرِه، وإنَّما معناه: أنَّ علمي وعلمك بالنسبة إلى علم الله تعالى كنسبة ما أخذَه العصفورُ بمنقاره إلى ماءِ البحر، وهذا على التقريب إلى الأفهام، وإلَّا فنسبةُ علمِهِما إلى علم الله أقلُّ.

د٥/١٦٩ب — ٢٢٣/٧

وروى النَّسائيُّ مِن وجهٍ آخرَ عنِ ابن عبَّاسٍ: «أنَّ الخضِرَ قال لموسى: أتدري ما يقولُ هذا الطائرُ؟ قال: لا، قال: يقولُ: ما عِلمُكُما الذي تعلمان[5] في علم الله إلَّا مثلُ ما نقص مِنقاري مِن جميع هذا البحر» وظاهرُ هذه الرواية كما في «الفتح» أنَّ الطائرَ نَقَرَ في البحر عقب قول الخَضِرِ لموسى: يا موسى إنَّ لي علمًا... وفي رواية سفيان: أنَّ ذلك وقع بعد ما خرق السفينة، فيُجْمَعُ

---

(١) في غير (د): «أموسى».

(٢) «جئت»: مثبت من (ب) و(م).

(٣) قوله: «وقوله: يا موسى ثابتٌ لأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي، ساقط لغيره»، سقط من (د).

(٤) في هامش (ج) و(ل): كذا في «اليونينيَّة»: «وما علمك»؛ بإثبات «مَا». «منه».

(٥) في (د): «تعلمانه».

بأنَّ قولَه: «فأخذ طائر بمنقاره» معقب[1] بمحذوفٍ؛ وهو ركوبُهُما السفينةَ لتصريح سفيانَ بذكرِ السفينة (حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ وَجَدَا مَعَابِرَ) بفتح الميم والعين المهملة وبعد الألف موحَّدة مكسورة فراء، غيرُ منصرفٍ، أي: سُفُنًا (صِغَارًا) قال في «الفتح»: وجدا معابِرَ تفسيرٌ لقوله: «ركبا في السفينة» لا جواب «إذا»[2] لأنَّ وجودَهُما المعابرَ كان قبلَ ركوبِهما السفينةَ، وقال ابنُ إسحاقَ بسندِه إلى ابنِ عبَّاس فيما ذكره ابنُ كثيرٍ في «تفسيره»: فانطلقا يمشيان على ساحل البحر، يتعرَّضان الناس يلتمسان مَن يحملهما، حتى مرَّت بهما سفينةٌ جديدةٌ وثيقة، لم يَمُرَّ بهما مِنَ السفن شيءٌ[3] أحسنُ ولا أجملُ[4] ولا أوثقُ منها (تَحْمِلُ أَهْلَ هَذَا السَّاحِلِ إِلَى أَهْلِ هَذَا السَّاحِلِ الآخَرِ؛ عَرَفُوهُ) أي: أهلُ السفينة عرفوا الخضرَ (فَقَالُوا): هو (عَبْدُ اللهِ الصَّالِحُ، قَالَ) يَحتملُ أن يكون القائلُ يَعلى بن مسلم: (قُلْنَا لِسَعِيدٍ) هو ابنُ جُبير: (خَضِرٌ) أي: هو خضرٌ (قَالَ: نَعَمْ) هو خضرٌ (لَا نَحْمِلُهُ بِأَجْرٍ) أي: بأجرةٍ (فَخَرَقَهَا) بأنْ قلعَ لوحًا من ألواحها بالقَدُوم (وَوَتَدَ فِيهَا وَتِدًا) بتخفيف[5] الفوقيَّة الأولى مفتوحة وكسر الثَّانية مخفَّفة، ولأبي ذرٍّ: «وتد فيها»/ بإسقاط الواو الأولى، أي: جعل فيها وَتِدًا مكان اللوح الذي قلعَه (قَالَ مُوسَى) له: (﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾)؟ اللَّام للعاقبة (﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ قَالَ مُجَاهِدٌ) فيما رواه ابن جُريج عنه في قوله: ﴿إِمْرًا﴾: (مُنْكَرًا) ووصله عبدُ بن حُميد من طريق ابن أبي نَجيح عنه مثله، قيل: ولم يسمع ابن جُريج من مجاهد (﴿قَالَ﴾) الخضرُ: (﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾) أي: لِمَا ترى منِّي مِنَ الأفعال المخالفةِ لشريعتِك؛ لأنِّي على علمٍ مِن علم الله ما علَّمَكَهُ الله[6]، وأنتَ على علمٍ مِن علم الله ما علَّمَنيه اللهُ، فكُلٌّ منَّا مكلَّفٌ بأمورٍ من الله دون صاحبه، قاله ابن كثير (كَانَتِ الأُولَى) في رواية سفيان قال: «قال رسول الله ﷺ: وكانت» بإثبات الواو (نِسْيَانًا) أي: من موسى[7] حيث قال: لا تؤاخذني بما نسيتُ (وَالوُسْطَى) حيث قال: إنْ سألتُك عن شيءٍ بعدَها (شَرْطًا،

دە/١٧٠أ

(١) في (د) و(م): «متعقب».

(٢) في هامش (ج): بل الجواب قوله: «عرفوه» الآتي.

(٣) «شيء»: ليس في (د).

(٤) في (د): «أجل».

(٥) في (د): «بتشديد».

(٦) في (د): «ما علمك».

(٧) قوله: «كَانَتِ الأُولَى في رواية سفيان... بإثبات الواو نِسْيَانًا أي: من موسى»، سقط من (د).

وَالثَّالِثَةُ) حيث قال: لو شئتَ لاتَّخذتَ عليه أجرًا (عَمْدًا، ﴿قَالَ﴾) موسى (﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾) أي: تركتُ مِن وصيَّتِك (﴿وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾) أي: لا تشدِّد عليَّ (﴿لَقِيَا غُلَامًا﴾) في رواية سفيان السابقة [ح:٤٧٢٥] «فبينما هما يمشيان على الساحل إذ أبصر الخضرُ غلامًا» (﴿فَقَتَلَهُ﴾) الفاء للدلالة على أنَّه لمَّا لقيه قتلَه مِن غيرِ تَرَوٍّ واستكشافِ حالٍ، فالقتل تعقَّب اللقاء (قَالَ يَعْلَى) بنُ مسلم بالإسناد السابق: (قَالَ سَعِيدٌ) هو ابنُ جُبيرٍ: (وَجَدَ) أي: الخضر (غِلْمَانًا يَلْعَبُونَ، فَأَخَذَ غُلَامًا) منهم (كَافِرًا ظَرِيفًا) بالظاء المعجمة (فَأَضْجَعَهُ، ثُمَّ ذَبَحَهُ بِالسِّكِّينِ) بكسر المهملة (﴿قَالَ﴾) موسى مُنكِرًا عليه أشدَّ مِن الأُولى: (﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾) بحذف الألف والتشديد، وهي قراءةُ ابن عامرٍ والكوفيين (﴿بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ لَمْ تَعْمَلْ بِالحِنْثِ) بالحاء المهملة المكسورة والنون الساكنة؛ لأنَّها لم تبلُغِ الحلم، وهو تفسيرٌ لقوله: ﴿زَكِيَّةً﴾ أي: أقتلت نفسًا زَكِيَّة لم تعمل[1] الحنث بغير نفس، ولأبي ذرٍّ/: «لم تعمل الخبث[2]» بخاء معجمة وموحَّدة مفتوحتين (وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ولأبي ذر: «وابن عبَّاس»[3] (قَرَأَهَا: ﴿زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤]) بالتشديد (زَاكِيَةً) بالتَّخفيف، والمشدَّدةُ أبلغُ؛ لأنَّ فعيلًا المحوَّل مِن فاعل يدلُّ على المبالغة كما مرَّ (زَاكِيَةً) أي: (مُسْلِمَةً) بضمِّ الميم وكسر اللَّام (كَقَوْلِكَ: غُلَامًا زَكِيًّا) بالتشديد، وهذا تفسيرٌ مِنَ الراوي، وأطلق ذلك موسى على حسب ظاهرِ حال الغُلام، لكن قال البِرماويُّ: وفي بعضها: «مُسَلَّمة» بفتح المهملة[4] واللَّام المشددة، قال السفاقسيُّ: وهو أشبه؛ لأنَّه كان كافرًا (فَانْطَلَقَا، ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنقَضَّ﴾) أن يَسقُطَ، والإرادةُ هنا على سبيل المجاز (﴿فَأَقَامَهُ﴾) الخضرُ (قَالَ سَعِيدٌ) من رواية ابن جُريج عن عمرو بن دينار عنه/: (بِيَدِهِ) بالإفراد، أي: أقامه الخضرُ بيده (هَكَذَا، وَرَفَعَ يَدَهُ فَاسْتَقَامَ، قَالَ يَعْلَى) ابنُ مسلمٍ: (حَسِبْتُ أَنَّ سَعِيدًا) يعني: ابنَ جُبير (قَالَ: فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ) بالإفراد أيضًا، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «بيديه» بالتثنية (فَاسْتَقَامَ) وقيل: دعمَهُ بدِعامة تمنعُه مِنَ السُّقوط، أو

٢٢٤/٧

د٥/١٧٠ب

---

(١) في (د) و(م): «تبلغ».

(٢) في هامش (ج) و(ل): الَّذي في «اليونينيَّة» وغيرها: «بالحِنث» بالحاء المهملة المكسورة وبالمعجمة والموحَّدة ثابتة فيها. «منه».

(٣) قوله: «ولأبي ذرٍّ: وابن عباس»: سقط من (د).

(٤) في هامش (ج): وسكون السين «فتح».

هدمه وجعل[1] طينًا، وأخذ في بنائه إلى أن كَمُلَ وعاد كما كان، وكلُّها حكايات[2] حالٍ، لا تثبتُ إلَّا بنقلٍ صحيحٍ، والذي دلَّ عليه القرآنُ الإقامةُ لا الكيفيَّة، وأحسنُ هذه الأقوال: أنَّه مسحه أو دفعَه بيده فاعتدل؛ لأنَّ ذلك أليقُ بحال الأنبياء وكرامات الأولياء، إلَّا أن يصحَّ عن الشارع أنَّه هدمه وبناه، فيُصار إليه (﴿لَوْ شِئْتَ﴾) أي: قال موسى للخَضِرِ: «قومٌ أتيناهم فلم يطعمونا ولم يضيِّفونا - كما في رواية سفيان - لو شئت» (﴿لَتَّخَذْتَ﴾) بتشديد التاء بعدَ وصلِ الهمزة (﴿عَلَيْهِ﴾) أي: على تسوية الجدار (﴿أَجْرًا﴾ قَالَ سَعِيدٌ: أَجْرًا نَأْكُلُهُ) أي: جُعلًا نأكلُ به، وإنَّما قال موسى ذلك؛ لأنه كان حصل له جُهدٌ كبيرٌ مِن فَقْدِ الطعام، وخَشِيَ أن يختلَّ قوامُ البُنية البشريَّة (﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم﴾) أي: (وَكَانَ) ولأبي ذرٍّ: «وكان وراءهم ملك وكان» (أَمَامَهُمْ، قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَمَامَهُمْ مَلِكٌ﴾) وهي قراءةٌ شاذَّةٌ مخالفةٌ للمصحف، لكنَّها مفسِّرةٌ؛ كقوله: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦] وقولِ لبيد:

أَلَـيْسَ وَرَائِـي إِنْ تَراخَـتْ مَنِيَّتِـي لزومُ العَصا تَحْنَى عَلَيْها الأَصَابعُ

قال أبو عليٍّ[3]: إنَّما جاز استعمالُ «وراء» بمعنى «أمام» على الاتِّساع؛ لأنَّها جهةٌ مقابلةٌ لجهةٍ، وكانت كلُّ واحدةٍ مِنَ الجهتين وراءَ الأخرى؛ إذا[4] لم يرد معنى المواجهة، والآية دالَّة على أنَّ معنى «وراء»: «أمام» لأنَّه لو كان بمعنى «خلف» كانوا قد جاوزوه، فلا يأخذُ سفينتَهم، قال ابن جُريج: (يَزْعُمُونَ عَنْ غَيْرِ سَعِيدٍ) يعني: ابن جُبير (أَنَّهُ) أي: الملِك الذي كان يأخذُ السُّفُن غصبًا اسمُه (هُدَدُ بْنُ بُدَدٍ)[5] بضمِّ الهاء وفتح الدال الأُولى، و«بُدَد»: بضمِّ الموحَّدة وفتح الدال الأولى أيضًا، مصروفٌ، ولأبي ذرٍّ: «بُدَدَ» غيرُ مصروفٍ[6]، وحكى ابنُ

(١) كذا في (د)، وفي (ب) و(س): «ويل»، وفي (ج) و(ص) و(ل) و(م): «جبل»، وفي هامش كل منها: قوله: «وجبل طينًا» كذا بخطِّه، ولعلَّه: وبل طينًا، وعبارة الخطيب الشربينيِّ في «تفسيره» والبغويِّ أيضًا: قال السُّدِّيُّ: وبل طينًا وجعل يبني الحائط.

(٢) في (ص): «حكاية».

(٣) في (م): «يعلى».

(٤) في (د): «إذ».

(٥) في هامش (ج): وقيل: اسمه منولة بن جلندي، وقيل هو الجلندي وكان بجزيرة الأندلس. وفي هامش (ل): قال البيضاويُّ: واسمه جُلَندي بن كركر، وقيل: منوار بن جُلَنْدي الأزديُّ.

(٦) قوله: «ولأبي ذرٍّ بدد غير مصروف»: سقط من (ص).

الأثير: فتح هاء «هَدد» وباء «بَدد» قال الحافظ ابنُ كثير: وهو مذكورٌ في التوراة في ذرِّيَّة العيص بن إسحاق، وهو مِنَ الملوك المنصوص عليهم في التوراة (الغُلَامُ) بغير واو، وفي «اليونينيَّة»: «والغلام» (المَقْتُولُ اسْمُهُ يَزْعُمُونَ جَيْسُورٌ) بجيم مفتوحة فتحتيَّة ساكنة فسين مهملة وبعد الواو الساكنة راء، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «حيسور» بالحاء بدل الجيم، وعند القابِسيِّ: «حنسور» بنون بدل التحتيَّة، وعند عبدوس: «حيسون[1]» بنون بدل الراء (﴿مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]) وفي قراءة أُبيٍّ/: (كُلَّ سفينةٍ صالحةٍ غَصْبًا) رواه النَّسائيُّ، وكان ابنُ مسعودٍ يقرأُ: (كلَّ سفينةٍ صحيحةٍ غَصبًا) (فَأَرَدْتُ إِذَا هِيَ مَرَّتْ بِهِ أَنْ يَدَعَهَا لِعَيْبِهَا، فَإِذَا جَاوَزُوا) أي: جاوزوا الملِكَ (أَصْلَحُوهَا فَانْتَفَعُوا بِهَا) وبقيتْ لهم (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سَدُّوهَا بِقَارُورَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بِالقَارِ) وهو الزفت، واستُشكل التعبيرُ بـ«القارورة»؛ إذ هي مِنَ الزُّجاج، وكيف يُمكن السَّدُّ به؟ فقيل: يَحتملُ أن توضَع قارورةٌ بقدرِ الموضعِ المخروقِ فيه، أو يُسحَقُ الزجاجُ ويُخلطُ بشيءٍ كالدقيق فيُسَدُّ به، وهذا قاله الكِرمانيُّ، قال في «الفتح»: ولا يخفى بُعْدُه قال: وقد وُجهت بأنَّها فاعولة مِنَ القار (﴿كَانَ أَبَوَاهُ﴾) يعني: الغلام المقتول (﴿مُؤْمِنَيْنِ﴾) بالتثنية للتغليب؛ يريد: أباه وأمه، فَغُلِّبَ المُذكَّرُ، كـ«القمرين»[2] (وَكَانَ) هو (كَافِرًا) طُبِعَ على الكفر، وهذا موافقٌ لمصحف/ أُبيٍّ، وقُوَّةُ الكلامِ تُشعر به؛ لأنَّه لو لم يكن الولد كافرًا؛ لم يكن لقوله: ﴿كَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ فائدةٌ؛ إذ لا مدخَلَ لذلك في القِصَّة[3] لولا هذه الفائدة، والمطبوعُ على الكفر الذي لا يُرجى إيمانُه كانَ قَتْلُه في تلك الشريعةِ واجبًا؛ لأنَّ أخذَ الجِزية لم يُشرع إلَّا في شريعتِنا، وكان أبواه قد عَطَفَا عليه (﴿فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا﴾) أي: أن يغشاهما، وعظَّم نفسَه لأنَّه اختصَّ مِن عند الله بموهبةٍ لا يختصُّ بها إلَّا مَن هو مِن خواصِّ الحضرةِ، وقال بعضُهم: لمَّا ذكر العيب أضافه[4] إلى نفسه، وأضاف الرحمةَ في قوله: ﴿أَرَادَ رَبُّكَ﴾ إلى الله تعالى، وعند القتل عظَّم نفسَه تنبيهًا على أنَّه من العظماء في علوم الحِكمة، ويجوز أن يكون ﴿فَخَشِينَآ﴾ حكايةً لقول الله تعالى، والمعنى: أنَّ الله تعالى أعلمَه

د٥/١٧١أ

٧/٢٢٥

---

(١) في هامش (ج) و(ل): زاد في «الفتح» عن السُّهيليِّ: أنَّه رواه «حَبَنُون» بفتح المهملة والموحدة وبنونين؛ الأولى مضمومة بينهما واو ساكنة.

(٢) في (ص) و(م): «كالقمران».

(٣) في (د): «القصد».

(٤) في (د): «ذكر العيب وأضافه».

بحاله وأطلعَه على سرِّه، وقال له: اقتل الغلام؛ لأنَّا نكره -كراهية من خاف سوء العاقبة- أن يغشَى الغلامُ الوالدين المؤمنين (﴿طُغْيَنًا وَكُفْرًا﴾) قال ابن جُريج: عن يَعلى بن مسلمٍ عن سعيد ابن جُبير معناه: (أَنْ يَحْمِلَهُمَا حُبُّهُ عَلَى أَنْ يُتَابِعَاهُ عَلَى دِينِهِ) فإنَّ حُبَّ الشَّيءِ يُعمي ويُصِمُّ، وقال أبو عُبيدة في قوله: ﴿يُرْهِقَهُمَا﴾ أي: يغشاهما، وقال قَتادة: فَرِحَ به أبواه حين وُلد، وحزنا عليه حين قُتل، ولو بقي كان فيه هلاكُهُما، فليرضَ المرءُ بقضاء الله؛ فإنَّ قضاءَ الله[1] للمؤمِنِ فيما يكره خيرٌ له مِن قضائِه فيما يحبُّ، وصح في الحديث: «لا يقضي اللهُ للمؤمن قضاءً إلَّا كان خيرًا له» (﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ﴾) أي: أن يرزُقَهُما بدلَه ولدًا خيرًا منه (﴿زَكَوٰةً﴾) طهارةً مِنَ الذنوب والأخلاق الرديئة (﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾)[2] وذكرَ هذا مناسبةً (لِقَوْلِهِ: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾) بالتشديد (﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١]) أي: (هُمَا) أي: الأبوان (بِهِ) أي: بالولد الذي سيُرزَقانه (أَرْحَمُ مِنْهُمَا بِالأَوَّلِ الَّذِي قَتَلَ خَضِرٌ) وقيل: رحمةً وعطفًا على والديه، وسقط لأبي ذرٍّ «﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾» واقتصر على واحدِة منهما[3]، قال ابن جُريج: (وَزَعَمَ غَيْرُ سَعِيدٍ) أي: ابن جُبير (أَنَّهُمَا أُبْدِلَا جَارِيَةً)/ مكانَ المقتول، فولدت نبيًّا مِنَ الأنبياء، رواه النَّسائيُّ، ولابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيِّ قال: فولدت[4] جاريةً فولدت نبيًّا، وهو الذي كان بعدَ موسى، فقالوا له: ﴿ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦] واسمُ هذا النَّبيِّ شمعون، واسمُ أمِّه حنة، وفي «تفسير ابن الكلبيِّ»: فولدت[5] جاريةً ولدت عدَّة أنبياء، فهدى اللهُ بهم أُممًا، وقيل: عدَّةُ مِن جاء من ولدها مِن الأنبياء سبعونَ نبيًّا، وعند ابن مردويه من حديث أُبيِّ بنِ كعبٍ: أنَّها ولدتْ غلامًا، لكن إسناده ضعيف، كما قال[6] في «الفتح» قال ابن جريج: (وَأَمَّا دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ) أي: ابنِ عروةَ الثَّقفيُّ التَّابعيُّ الصَّغير (فَقَالَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: إِنَّهَا جَارِيَةٌ) وهذا هو المشهورُ، ورُوي مثلُه عن يعقوبَ أخي[7] داود ممَّا رواه الطَّبريُّ، وقال ابن جُريج: لمَّا قتلَه الخضِرُ كانت أُمُّه حاملًا بغلامٍ مسلمٍ، ذكره ابنُ كثير

د٥/١٧١ب

---

(١) «فإنَّ قضاء الله»: ليس في (ص).

(٢) «﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾»: سقط من (د).

(٣) قوله: «وسقط لأبي ذرٍّ: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ واقتصر على واحدِة منهما»، سقط من (د) و(م).

(٤) في (ب) و(س): «ولدت».

(٥) في (د): «ولدت».

(٦) في غير (د): «قاله».

(٧) في (د): «أبي».

وغيره، ويستنبط من الحديث فوائدُ لا تَخفى على متأمِّلٍ، فلا نُطيل بها.

٤ - بَابٌ قوله ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ۝ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ ﴿صُنْعًا﴾: عَمَلًا، ﴿حِوَلًا﴾: تَحَوُّلًا، ﴿قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ ﴿إِمْرًا﴾ وَ﴿نُّكْرًا﴾ دَاهِيَةً، ﴿يَنقَضَّ﴾ يَنْقَاضُ كَمَا تَنْقَاضُ السِّنُّ -﴿لَتَخِذْتَ﴾- وَ﴿ٱتَّخَذْتَ﴾ وَاحِدٌ، ﴿رُحْمًا﴾ مِنَ الرُّحْمِ؛ وَهِيَ أَشَدُّ مُبَالَغَةً مِنَ الرَّحْمَةِ، وَنَظُنُّ أَنَّهُ مِنَ الرَّحِيمِ، وَتُدْعَى مَكَّةُ أُمَّ رُحْمٍ، أَي: الرَّحْمَةُ تَنْزِلُ بِهَا

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين، وهو ثابت في رواية أبي ذرٍّ، ساقطٌ لغيره (قوله[1]: ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا﴾) موسى وفتاهُ مَجْمَعَ البحرين (﴿قَالَ﴾) موسى (﴿لِفَتَىٰهُ﴾) يوشعَ: (﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾) ما نتعذى[2] به (﴿لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾) قيل: لم يعنِ موسى في سفره[3] غير ما سَارَهُ مِنْ مَجمعِ البحرين، ويؤيِّدُه التقييدُ باسم الإشارة (﴿قَالَ﴾) يوشَعُ: (﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ﴾) يعني: الصخرة التي رَقَدَ عندَها موسى (﴿فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ [الكهف: ٦٢-٦٣]) أي: نسيتُ أن أخبرَك بما رأيتُ منه، وسقط قوله: «﴿قَالَ أَرَءَيْتَ﴾» لأبي[4] ذرٍّ، وقال بعدَ ﴿نَصَبًا﴾: «إلى قوله: ﴿عَجَبًا﴾».

(﴿صُنْعًا﴾) في قوله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤] أي: (عَمَلًا) وذلك لاعتقادهم أنَّهم على الحقِّ (﴿حِوَلًا﴾)[5] في قوله: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] أي: (تَحَوُّلًا) لأنَّهم لا يجدون أطيبَ منها، أوِ[6] المراد به تأكيد الخلود، وسقط قوله: «﴿صُنْعًا﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ.

(﴿قَالَ﴾) أي: موسى: (﴿ذَٰلِكَ﴾) أي: أمر الحوت (﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾) بغير تحتيَّة بعد الغين، أي: نطلب؛ لأنَّه علامة على المطلوب (﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]) أي: يتَّبعان آثار مسيرِهما اتباعًا.

---

(١) «قوله»: ليس في (د).

(٢) في (د): «نتغدى».

(٣) في غير (د): «لم يعي موسى في سفرٍ».

(٤) في (م) و(ب): «لغير أبي».

(٥) في هامش (ج): حذَفَها نافعٌ وأبو عمرو والكسائيُّ وقفًا وأثبتوها وصلًا، وأثبتها ابن كثير في الحالين، وحذفها الباقون في الحالين؛ اتِّباعًا للرَّسم، وكان من حقِّها الثبوت، وإنَّما حُذِفت تشبيهًا بالفواصل، ولأنَّ الحذف يُؤنَسُ بالحذف، فإنَّ ﴿مَا﴾ موصولةٌ حُذِف عائدُها، كذا في «الدُّرِّ».

(٦) في (م): «و».

(﴿إِمۡرٗا﴾) في قوله: ﴿لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـًٔا إِمۡرٗا﴾ [الكهف: ٧١] (وَ﴿نُّكۡرٗا﴾) في قوله: ﴿لَّقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـٔٗا نُّكۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٤] معناهما[1]: (دَاهِيَةً) وسقط قوله: «﴿إِمۡرٗا﴾» وواو «و﴿نُّكۡرٗا﴾» لأبي ذرٍّ[2] وقال أبو عبيدة: ﴿إِمۡرٗا﴾ داهية، و﴿نُّكۡرٗا﴾ أي: عظيمًا، ففرَّق بينهما.

٢٢٦/٧ / (﴿يَنقَضَّ﴾) بتشديد الضاد في قوله: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] (يَنْقَاضُ كَمَا تَنْقَاضُ السِّنُّ) بألفٍ بعد القاف مع تخفيف الضاد المعجمة فيهما حكاه الحافظ شرف الدين اليونيني عن أئمة اللغة، قال: ونبهني عليه شيخُنا الإمام جمال الدِّين بن مالكٍ وقت قراءتي بين يديه، وهو الذي في «المشارق» للإمام أبي الفضل، ولأبي ذرٍّ -كما قاله البِرماويُّ والدمامينيُّ/-: «يَنْقَاضُّ» بتشديد المعجمة فيهما، قال أبو البقاء: بوزن «يَحْمَارُّ» ومقتضى هذا التَّشبيه[3] أن يكون وزنه «يفعالُّ»، والألف قراءة الزهريِّ، قال الفارسيُّ: هو من قولهم: قضتُه فانقاض، أي: هدمتُه فانهدم، قال في «الدر»: فعلى هذا يكون وزنه «ينفعل»[4]، والأصل: انقيض، فأُبدلتِ الياءُ ألفًا، أي: فصار بعد الإبدال «انقاض»[5]، و«السِّنُّ»: بالسِّين المهملة المكسورة والنون، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «الشيء» بالشين المعجمة والتحتيَّة الساكنة والهمزة بدل السن[6]، ومعنى ﴿يَنقَضَّ﴾: ينكسر، و«ينقاض»: ينقلع[7] من أصله، وعن عليٍّ أنَّه قرأ: (ينقاص) بالصَّاد المهملة، قال ابن خالويه أي: انشقت طولًا[8]. ١٧٢/٥ د

(﴿لَتَخِذۡتَ﴾ [الكهف: ٧٧]) بالتخفيف في قوله: ﴿لَتَخِذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا﴾ (وَاتَّخَذْتَ) بالتَّشديدِ (وَاحِدٌ) في المعنى.

(﴿رُحۡمٗا﴾) بضمِّ الرَّاء وسكون الحاء المهملة[9] في قوله: ﴿وَأَقۡرَبَ رُحۡمٗا﴾ [الكهف: ٨١] (مِنَ

---

(١) قوله: «معناهما» ليست في (ص).

(٢) قوله: «وسقط قوله: ﴿إِمۡرٗا﴾ وواو و﴿نُّكۡرٗا﴾ لأبي ذرٍّ»، سقط من (م) و(د).

(٣) في (م) و(ب): «التنبيه».

(٤) في (د): «ينفعال»، وفي (م): «ينفعاء». وفي (ج): ينفعَل، وفي هامشها: ينفعل كذا بخطِّه.

(٥) «فصار بعد الإبدال انقاض»: مثبت من (ب) و(س).

(٦) في (د) و(ص) و(م): «السين».

(٧) في (د) و(م): «ينقطع».

(٨) في (د) و(ص): «طويلًا».

(٩) «المهملة»: ليس في (د) و(ص) و(م).

الرُّحْمِ) بضمٍّ فسكون؛ وهو الرحمة، قال رُؤْبَة:

يَا مُنزِلَ الرُّحْمِ عَلَى إدْرِيسا ومُنزِلَ اللَّعْنِ عَلَى إبْلِيْسَا

وفي نسخة: «مِن الرَّحِم» بفتح فكسر (وَهْيَ أَشَدُّ مُبَالَغَةً مِنَ الرَّحْمَةِ) المفتوحة الراء التي هي رِقَّةُ القلب؛ لأنَّها تستلزمها غالبًا، من غير عكسٍ (وَنَظُنُّ) بالنون المفتوحة وضمِّ الظاء المعجمة، وفي نسخة: «ويُظَنُّ» بالتحتية المضمومة وفتح المعجمة مبنيًّا للمفعول (أَنَّهُ) أي: ﴿رُحْمًا﴾ مشتقٌّ (مِنَ الرَّحِيمِ) المشتقِّ مِنَ الرحمة (وَتُدْعَى مَكَّةُ) المشرَّفَةُ (أُمَّ) بنصب الميم (رُحْمٍ) بضمٍّ فسكون (أَي: الرَّحْمَةُ تَنْزِلُ بِهَا) وفي حديث ابن عبَّاسٍ مرفوعًا: «يُنزل الله في كل يوم على حجاج بيته الحرام عشرين ومئة رحمة؛ ستين للطائفين، وأربعين للمصلِّين، وعشرين للناظرين» رواه البيهقي بإسنادٍ حسن.

٤٧٢٧ - حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى نَبِيَّ اللهِ لَيْسَ بِمُوسَى الخَضِرِ، فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ، حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَامَ مُوسَى خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ قَالَ: أَنَا، فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَيْهِ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ: بَلَى، عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، قَالَ: أَيْ رَبِّ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: تَأْخُذُ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، فَحَيْثُمَا فَقَدْتَ الحُوتَ فَاتَّبِعْهُ، قَالَ: فَخَرَجَ مُوسَى وَمَعَهُ فَتَاهُ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ، وَمَعَهُمَا الحُوتُ حَتَّى انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ، فَنَزَلَا عِنْدَهَا قَالَ: فَوَضَعَ مُوسَى رَأْسَهُ فَنَامَ -قَالَ سُفْيَانُ: وَفِي حَدِيثِ غَيْرِ عَمْرٍو قَالَ:- وَفِي أَصْلِ الصَّخْرَةِ عَيْنٌ يُقَالُ لَهَا: الحَيَاةُ، لَا يُصِيبُ مِنْ مَائِهَا شَيْءٌ إِلَّا حَيِيَ، فَأَصَابَ الحُوتَ مِنْ مَاءِ تِلْكَ العَيْنِ، قَالَ: فَتَحَرَّكَ وَانْسَلَّ مِنَ المِكْتَلِ، فَدَخَلَ البَحْرَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ مُوسَى ﴿قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾... الآيَةَ، قَالَ: وَلَمْ يَجِدِ النَّصَبَ حَتَّى جَاوَزَ مَا أُمِرَ بِهِ، قَالَ لَهُ فَتَاهُ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾ الآيَةَ، قَالَ: فَرَجَعَا يَقُصَّانِ فِي آثَارِهِمَا، فَوَجَدَا فِي البَحْرِ كَالطَّاقِ مَمَرَّ الحُوتِ، فَكَانَ لِفَتَاهُ عَجَبًا، وَلِلْحُوتِ سَرَبًا قَالَ: فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ، إِذا هُمَا بِرَجُلٍ مُسَجًّى بِثَوْبٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى قَالَ: وَأَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟ فَقَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ، ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ قَالَ لَهُ الخَضِرُ: يَا مُوسَى، إِنَّكَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَهُ اللهُ لَا أَعْلَمُهُ، وَأَنَا عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ اللهُ لَا تَعْلَمُهُ، قَالَ: بَلْ أَتَّبِعُكَ، ﴿قَالَ فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا ۝

﴿فَانطَلَقَا﴾ يَمْشِيَانِ عَلَى السَّاحِلِ فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ، فَعُرِفَ الخَضِرُ، فَحَمَلُوهُمْ فِي سَفِينَتِهِمْ بِغَيْرِ نَوْلٍ -يَقُولُ: بِغَيْرِ أَجْرٍ- فَرَكِبَا السَّفِينَةَ قَالَ: وَوَقَعَ عُصْفُورٌ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَغَمَسَ مِنْقَارَهُ البَحْرَ، فَقَالَ الخَضِرُ لِمُوسَى: مَا عِلْمُكَ وَعِلْمِي وَعِلْمُ الخَلَائِقِ فِي عِلْمِ اللهِ إِلَّا مِقْدَارُ مَا غَمَسَ هَذَا العُصْفُورُ مِنْقَارَهُ، قَالَ: فَلَمْ يَفْجَأْ مُوسَى، إِذْ عَمَدَ الخَضِرُ إِلَى قَدُومٍ، فَخَرَقَ السَّفِينَةَ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ، عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا ﴿لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ﴾... الآيَةَ، فَانْطَلَقَا إِذَا هُمَا بِغُلَامٍ يَلْعَبُ مَعَ الغِلْمَانِ، فَأَخَذَ الخَضِرُ بِرَأْسِهِ فَقَطَعَهُ، قَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ۞ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ فَقَالَ: بِيَدِهِ هَكَذَا ﴿فَأَقَامَهُ﴾ فَقَالَ لَهُ مُوسَى: إِنَّا دَخَلْنَا هَذِهِ القَرْيَةَ، فَلَمْ يُضَيِّفُونَا وَلَمْ يُطْعِمُونَا، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ۞ قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾»، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَدِدْنَا أَنَّ مُوسَى صَبَرَ حَتَّى يُقَصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا»، قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْبًا، وَأَمَّا الغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا).

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقفيُّ أبو رجاءٍ البَغْلانيُّ -بفتح الموحَّدة وسكون المعجمة- (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ أيضًا: «حدَّثنا» (سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) ابنِ أبي عمران ميمونٍ الهلاليُّ الكوفيُّ ثم المكِّيُّ، الإمام الحافظ الحجَّة، تغيَّر حفظه بأَخرة، وربَّما دلَّس عنِ الثقات، وهو مِن أثبت الناس في عمرو بن دينار (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) المكِّيِّ الجُمحيِّ مولاهم (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الأسديِّ مولاهم الكوفيِّ أنَّه (قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا) كذا في «اليونينيَّة»، وفي الفرع: «نوف» بغير ألفٍ (البِكَالِيَّ) بكسر الموحَّدة نسبةً إلى بني بِكال؛ بطنٍ من حمير، و«نوفَ»: بغير صرفٍ، وصرفُه أشهرُ كما مرَّ، ولأبي ذر: «البَكالي» بفتح الموحَّدة (يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى نَبِيَّ اللهِ) المرسل إلى بني إسرائيل كذا في الفرع «موسى نبيَّ الله» والذي في «اليونينيَّة»: «يزعم أنَّ موسى نبيَّ[1] بني إسرائيل»[2] (لَيْسَ بِمُوسَى الخَضِرِ) بل موسى آخر (فَقَالَ) ابن عبَّاس ﵄: (كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ) يعني: نوفًا، وعبَّر بذلك للزجر والتحذير، لا قدحًا فيه (حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ) أنَّه/ (قَالَ: قَامَ مُوسَى خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ) يُذَكِّرُهم بنِعَمِ الله عليهم وعليه، ويَذكُر ما أكرمه الله به

د٥/١٧٢ب

(١) «نبي»: ليس في (ب).

(٢) قوله: «كذا في الفرع... يزعم أنَّ موسى نبيَّ بني إسرائيل»، ليس في (د) و(م).

من رسالته وتكريمه وتفضيله (فَقِيلَ لَهُ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟) أي: منهم (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فقال»: (أَنَا) أي: أعلمُ (فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ العِلْمَ إِلَيْهِ) كأنْ يقولَ: اللهُ أعلم (وَأَوْحَى[1] إِلَيْهِ) بفتح الهمزة والحاء (بَلَى، عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي) كائنٌ (بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ، هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ) أي: بشيءٍ مخصوصٍ، والعالمُ بالعِلم الخاص لا يلزمُ منه أن يكونَ أعلمَ من العالم بالعِلم العام (قَالَ: أَيْ رَبِّ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَيْهِ) أي: إلى لقائه؟ (قَالَ: تَأْخُذُ حُوتًا فِي مِكْتَلٍ، فَحَيْثُمَا فَقَدْتَ الحُوتَ) بفتح القاف (فَاتَّبِعْهُ) بهمزة وصل وتشديد الفوقيَّة وكسر الموحَّدة، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ: «فاتْبَعْهُ» بسكون الفوقية وفتح الموحَّدة، أي: اتْبَعْ أثرَ الحوت، فإنَّك ستلقى العبد الأعلم (قَالَ: فَخَرَجَ مُوسَى وَمَعَهُ/ فَتَاهُ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ) مجرورٌ بالإضافة منصرفٌ، كنوح على الفصحى (وَمَعَهُمَا الحُوتُ) المأمور به (حَتَّى انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ) التي عند مَجمع البحرين (فَنَزَلَا عِنْدَهَا، قَالَ: فَوَضَعَ مُوسَى رَأْسَهُ فَنَامَ - قَالَ سُفْيَانُ) بنُ عُيينةَ بالإسناد السَّابق: (وَفِي حَدِيثِ غَيْرِ عَمْرٍو) لعلَّ الغيرَ المذكورَ -كما قال في «الفتح»- قَتادةُ؛ لِمَا عندَ ابن أبي حاتم من طريقه (قَالَ: -وَفِي أَصْلِ الصَّخْرَةِ عَيْنٌ يُقَالُ لَهَا) ولأبي الوقت والأَصيلي «له» (الحَيَاةُ) بتاء التأنيث آخره (لَا يُصِيبُ مِنْ مَائِهَا شَيْءٌ) من الحيوان (إِلَّا حَيِيَ) وعند ابن إسحاق: «من شرب منه خُلِّد، ولا يقاربه شيء ميت إلَّا حَيِيَ» ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ والمُستملي: «لا تصيب» بالفوقيَّة، أي: العين شيئًا -أي: من الحيوان- إلَّا حَيِيَ (فَأَصَابَ الحُوتَ مِنْ) رشاش (مَاءِ تِلْكَ العَيْنِ، قَالَ: فَتَحَرَّكَ وَانْسَلَّ مِنَ المِكْتَلِ، فَدَخَلَ البَحْرَ) ولعلَّ هذه العين -إن ثبت النقل فيها[2]- هي التي شرب منها الخضر فخُلِّد، كما قال به جماعةٌ كما مرَّ (فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ مُوسَى ﴿قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾... الآيَةَ [الكهف: ٦٢]) أي: بعد أن[3] نسي الفتى أن[4] يخبرَه بأنَّ الحوت حَيِيَ، وانطلاقهما سائرين بقيَّة يومهما وليلتهما، حتى كان مِنَ الغد قال له إذ ذاك: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾ (قَالَ: وَلَمْ يَجِدِ النَّصَبَ حَتَّى جَاوَزَ مَا أُمِرَ بِهِ) فألقى اللهُ عليه

٢٢٧/٧

---

(١) في هامش (ج): بخطِّه: «وأوحى» بالواو.

(٢) في هامش (ج): فيه تأمُّلٌ؛ فإنَّ سياق الحديث ظاهرٌ في ثبوت النقل، اللَّهم إلَّا أن يُدَّعى أنَّه موقوفٌ على غير عمرو -وهو قتادة- لا مرفوع.

(٣) «أن»: ليست في (ص) و(م).

(٤) «أن»: ليس في (د) و(ص) و(م).

الجوعَ والنَّصَبَ (قَالَ لَهُ فَتَاهُ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ﴾) أي: أنْ أُخبرَك بخبرِه (الآيَةَ) إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] (قَالَ: فَرَجَعَا يَقُصَّانِ فِي آثَارِهِمَا) حتى انتهيا إلى الصخرة (فَوَجَدَا فِي البَحْرِ كَالطَّاقِ مَمَرَّ الحُوتِ) مفعولُ «وجدا» (فَكَانَ لِفَتَاهُ عَجَبًا) إذ هو أمرٌ خارق (وَلِلْحُوتِ سَرَبًا) مسلكًا، وروى ابن أبي حاتم من طريق العوفيِّ عن ابن عبَّاسٍ قال/: رجع موسى فوجد الحوت، فجعل موسى يُقدِّم عصاه يفرِّج[1] بها عنه الماء ويتْبع الحوت، وجعل الحوت لا يمسُّ شيئًا من البحر إلَّا يبس حتى يصير صخرة (قَالَ: فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ؛ إِذَا) والذي في «اليونينيَّة»[2]: «إِذْ» (هُمَا بِرَجُلٍ مُسَجًّى) مغطًّى (بِثَوْبٍ) وفي رواية الربيع عن أنس عند ابن أبي حاتم قال: «انجاب الماء عن مسلك الحوت فصارت[3] كوَّة، فدخلها[4] موسى على أثر الحوت فإذا هو بالخضِر» (فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، قَالَ) الخَضِر بعد أن ردَّ السلام عليه وكشف الثوب عن وجهه: (وَأَنَّى)[5] بهمزة ونون مشدَّدة مفتوحتين، أي: وكيف (بِأَرْضِكَ السَّلَامُ) وأهلُها كفَّارٌ؟ أو لم يكن السلام تحيَّتَهُم (فَقَالَ) موسى بعد أن قال له الخضِر: مَن أنت؟ (أَنَا مُوسَى، قَالَ) الخضر: (مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ) قال له موسى: (﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾) أي: عِلمًا ذا رَشَدٍ أسترشد به (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «فقال» (لَهُ الخَضِرُ: يَا مُوسَى إِنَّكَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَهُ اللهُ لَا أَعْلَمُهُ، وَأَنَا عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ اللهُ لَا تَعْلَمُهُ) فكلٌّ منَّا مكلَّف بأمورٍ مِنَ اللهِ[6] دون صاحبه (قَالَ) موسى: (بَلْ أَتَّبِعُكَ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «هل» والأولى أوضح (﴿قَالَ﴾) الخضِرُ: (﴿فَإِنِ ٱتَّبَعْتَنِى فَلَا تَسْـَٔلْنِى عَن شَىْءٍ﴾) تُنكره[7] ابتداءً (﴿حَتَّىٰٓ أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾) حتى أبدأَكَ ببيانِه (﴿فَٱنطَلَقَا﴾ يَمْشِيَانِ عَلَى السَّاحِلِ[8]، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ) ولأبي ذرٍّ:

(١) في هامش (ج): «فَرَجَ» من «باب ضَرَب».

(٢) «إذا، والذي في اليونينيَّة»: سقط من (د).

(٣) في (د): «فصار».

(٤) في (د): «فدخل».

(٥) في هامش (ج): تقدَّم بالهامش أنَّ في «أنَّى» وجهين عن «العقود».

(٦) «من الله»: ليس في (د).

(٧) في (د) و(م): «تكره».

(٨) في (د): «ساحل البحر».

«بهم» أي: بموسى ويوشع والخضر (فَعُرِفَ[1] الخَضِرُ، فَحَمَلُوهُمْ فِي سَفِينَتِهِمْ بِغَيْرِ نَوْلٍ) بفتح النون وسكون الواو (-يَقُولُ: بِغَيْرِ أَجْرٍ-) أي: أُجرةٍ (فَرَكِبَا السَّفِينَةَ) ولم يذكر يوشع؛ لأنَّه تابعٌ غيرُ مقصودٍ بالأصالة[2]، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «فركبا في السفينة» (قَالَ: وَوَقَعَ[3] عُصْفُورٌ) بضمِّ العين[4] (عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ فَغَمَسَ مِنْقَارَهُ البَحْرَ) بنصبهما، ولأبي ذرٍّ: «في البحر» (فَقَالَ الخَضِرُ لِمُوسَى) ولأبي ذرٍّ: «يا موسى»: (مَا عِلْمُكَ وَعِلْمِي وَعِلْمُ الخَلَائِقِ فِي عِلْمِ اللهِ إِلَّا مِقْدَارُ) بالرَّفع (مَا غَمَسَ هَذَا العُصْفُورُ مِنْقَارَهُ) وفي روايةٍ: «ما نقص علمي وعلمك من علم الله» والعلمُ يُطلق ويُراد به المعلوم، وعلم الله لا يدخله نقصٌ، ونقصُ العُصفورِ لا تأثيرَ له، فكأنَّه لم يأخذ شيئًا، فهو كقوله:

وَلَا عَيْبَ فيهم غَيرَ أن سيوفَهم بهِنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكَتَائـبِ

أي: لا عيب فيهم أصلًا[5].

(قَالَ: فَلَمْ يَفْجَأْ مُوسَى) بالهمزة (إِذْ عَمَدَ الخَضِرُ) بفتح الميم (إِلَى قَدُومٍ) بفتح القاف/ وتخفيف الدال، أي: الآلة المعروفة (فَخَرَقَ السَّفِينَةَ، فَقَالَ[6] لَهُ مُوسَى: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدْتَ) بفتح الميم أيضًا (إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا ﴿لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ[7]﴾... الآيَةَ [الكهف: ٧١]). وسقط لأبي ذرٍّ «﴿لَقَدْ جِئْتَ﴾» و«الآيةَ» (فَانْطَلَقَا) بعد أن خرجا من السفينة (إِذَا[8] هُمَا بِغُلَامٍ يَلْعَبُ/ مَعَ الغِلْمَانِ، فَأَخَذَ الخَضِرُ بِرَأْسِهِ) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والكُشْمِيهَنِيِّ: «فأخذ الخضر رأسَه» بحذف الجارِّ والنَّصبِ مفعولُ «أخذ» (فَقَطَعَهُ، قَالَ) ولأبي الوقت: «فقال» (لَهُ مُوسَى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً﴾) بالتشديد؛ طاهرةً (﴿بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾) قيل: وكان القتل في أُبُلَّة، بضمِّ

٢٢٨/٧

د٥/١٧٣ب

(١) في (د): «فعرفوا».

(٢) في (ص): «بالإضافة». وفي هامش (ج): وفي «تفسير المفتي» تقدَّم بالهامش.

(٣) في (د): «فوقع».

(٤) في هامش (ج): تقدَّم [في] «العلم» حكاية فتحها.

(٥) «أصلًا»: مثبتٌ من (د).

(٦) في (د): «قال».

(٧) زيد في (د) و(م): «شيئًا».

(٨) في (د): «فإذا».

الهمزة والموحَّدة وتشديد اللَّام المفتوحة؛ مدينة قرب بصرة وعبَّادان (﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا﴾) منكرًا (﴿قَالَ﴾) الخضر: (﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾) وأتى بـ﴿لَكَ﴾ مع ﴿نُّكْرًا﴾ بخلاف ﴿إِمْرًا﴾ قيل: لأنَّ النُّكر أبلغ؛ لأنَّ معه القتلُ الحتْمُ، بخلاف خرقِ[1] السفينة؛ فإنَّه يمكن تداركُه (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾) أن[2] يسقط (فَقَالَ) الخضِرُ (بِيَدِهِ هَكَذَا ﴿فَأَقَامَهُۥ﴾ فَقَالَ لَهُ مُوسَى: إِنَّا دَخَلْنَا هَذِهِ القَرْيَةَ فَلَمْ يُضَيِّفُونَا وَلَمْ يُطْعِمُونَا، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ۝ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾) قال في «الأنوار»: الإشارة إلى الفراق الموعود بقوله: فلا تصاحبني، أو إلى الاعتراض الثالث، أو الوقت، أي: هذا الاعتراض سبب فِراقنا، أو هذا الوقت وقته (﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٨]) لكونه[3] منكرًا من حيثُ الظاهرُ، وقد كانت أحكام موسى -كغيرِه من الأنبياء- مبنيَّةً على الظَّواهر؛ ولذا أنكر خرق السفينة وقتل الغلام؛ إذِ التَّصرُّف في أموال الناس وأرواحِهِم بغير حقٍّ حرامٌ في الشَّرع الذي شرعه الله لأنبيائه ﷺ؛ إذ لم يكلِّفنا إلى الكشف عن البواطن؛ لِمَا في ذلك من الحَرَج، وأمَّا وقوع ذلك من الخضر فالظاهر أنَّه قد شُرِع له أن يعمل بما كُشِفَ له من بواطن الأسرار، واطلع عليه من حقائق الأستار، فلمَّا عَلِمَ الخضرُ علمًا يقينًا أنَّه إن لم[4] يعبِ السفينةَ بالخرق غصبها الملكُ؛ وجب عليه ذلك دفعًا للضرر عن مُلَّاكِها؛ إذ لو تركها ولم يَعِبْها فاتت بالكُلِّيَّة عليهم بأخذ الملك لها[5]، وكذا قتل الغلام؛ فإنَّه علم بالوحيِ أنَّه إن لم يقتلْه تَبِعَه أبواه على الكفر لمزيد محبَّتِهِما له، فكانتِ المضرَّةُ بقتله أيسرَ مِن إبقائه، لا سيَّما والمطبوع على الكفر الذي لا يُرجى إيمانه كان قتلُه في شريعتهم واجبًا؛ لأنَّ أخذ الجزية لم يكن سائغًا لهم، وقد رزقَهُما الله خيرًا منه كما مرَّ، ولو ترك الجدار حتى يسقطَ ضاعَ مالُ أولئك الأيتام، فكانت المصلحةُ التَّامة في إقامته، ولعلَّ ذلك كان واجبًا عليه.

(فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَدِدْنَا) بكسر الدال الأولى وسكون الثانية (أَنَّ مُوسَى صَبَرَ حَتَّى

---

(١) في (م): «غرق».

(٢) في (ص): «أي».

(٣) في (د): «لكونك».

(٤) في (د): «لو».

(٥) «لها»: ليس في (د).

يُقَصَّ) بضمِّ أوله وفتح آخره مبنيًّا للمفعول (عَلَيْنَا/ مِنْ أَمْرِهِمَا، قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ: (﴿وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ﴾) غير معيبة (﴿غَصْبًا، وَأَمَّا الغُلَامُ فَكَانَ كَافِرًا﴾) وقد سبق أنَّ «أمام» يُستعمل موضع «وراء»، فهي مفسِّرة للآية كما مرَّ، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٠] فيه إشعارٌ بأنَّ الغلام كان كافرًا، كما في هذه القراءة، لكنَّها -كقراءة ﴿أمامهم﴾ و﴿صالحة﴾- مِنَ الشَّواذِّ المخالفة لمصحف عثمان، والله الموفِّق. د٥/١١٧٤أ

٥ - بابٌ قولُه: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾

هذا[١] (بابٌ) بالتَّنوين، (قولُه) تعالى: (﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]) زاد أبو ذر[٢]: «الآيَةَ» أي: هل نخبركم بالأخسرين، ثم فسَّرَهم بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ﴾ [الكهف: ١٠٤] أي: عملوا أعمالًا باطلة على غير شريعةٍ مَشروعة، وهم يحسبون أنَّهم يُحسِنون صُنعًا، أي: يعتقدون[٣] أنَّهم على[٤] هدًى فَضَلَّ سَعْيُهُم، و«أعمالًا» نصب على التمييز، وجمع لأنَّه من أسماء الفاعلين، أو لتنوع[٥] أعمالهم، فليسوا مشتركين في عمل واحد، وفي قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ﴾ [الكهف: ١٠٤] تجنيس التصحيف؛ وهو أن يكون النقط فرقًا بين الكلمتين، وقوله: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم﴾ استفهامٌ تقريري، وفي قوله: ﴿ٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] الاستعارة؛ استعار الخسران الذي هو حقيقة في ضد الربح لكون أعمالهم الصالحة نفدت[٦] أجورها، واستعار الضلال الذي هو حقيقة في التِّيه عن الطريق المستقيم لإسقاط أعمالهم وإذهابها، وفي قوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم﴾/ الحذفُ، أي: قل هل نُنَبِّئُكُم بما يحلُّ بالأخسرين، وسقط لفظ «باب» لغير أبي ذر. ٧/٢٢٩

٤٧٢٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ مُصْعَبٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ هُمُ الحَرُورِيَّةُ؟ قَالَ: لَا، هُمُ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى، أَمَّا اليَهُودُ

(١) «هذا»: مثبتٌ من (س).

(٢) «زاد أبو ذر»: سقط من (م).

(٣) في هامش (ل) و(م) من نسخة: «يظنُّون».

(٤) زيد في (د) (م): «شيء».

(٥) في (د) و(م): «التنويع».

(٦) زيد في (م): «عن»، وفي (د): «عن آخرها».

فَكَذَّبُوا مُحَمَّدًا ﷺ، وَأَمَّا النَّصَارَى كَفَرُوا بِالجَنَّةِ وَقَالُوا: لَا طَعَامَ فِيهَا وَلَا شَرَابَ، وَالحَرُورِيَّةُ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ، وَكَانَ سَعْدٌ يُسَمِّيهِمُ الفَاسِقِينَ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بموحَّدة فمعجمة مشدَّدة، الملقب ببُنْدَار قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الهُذليُّ البصريُّ المعروف بغُنْدَر قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابنُ الحجَّاج (عَنْ عَمْرٍو) بفتح العين، ولأبي ذرٍّ زيادة: «ابنِ مُرَّةَ» بضمِّ الميم وتشديد الراء، ابن عبد الله المراديِّ الأعمى الكوفيِّ (عَنْ مُصْعَبٍ) بضمِّ الميم وفتح العين بينهما مهملة ساكنة وآخره موحَّدة، ولأبي ذرٍّ: «ابن سعد» بسكون العين؛ ابن أبي وقَّاص أنَّه (قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي) سعد بن أبي وقَّاص عن قوله تعالى: (﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ هُمُ الحَرُورِيَّةُ؟) بفتح الحاء المهملة وضمِّ الراء الأولى وكسر الثانية بينهما واو ساكنة والمثناة التحتيَّة مشدَّدة بعدَها تاء تأنيث، نسبةً إلى حَرُوراءَ قريةٌ بقُرب الكوفة، كان ابتداءُ خروج الخوارج على عليٍّ منها، ولعلَّ سبب سؤال مصعب أباه عن ذلك: ما روى ابن مردويه من طريق/ القاسم بن أبي بزة[1] عن أبي الطفيل في هذه الآية قال: «أظنُّ أنَّ بعضَهم الحَرُوريَّة» وعند الحاكم من وجه آخر عن أبي الطفيل قال: «قال عليٌّ: منهم أصحاب النهروان» وذلك قبل أن يخرجوا، وأصله عند عبد الرزاق بلفظ «قام ابن الكوَّاء إلى عليٍّ فقال: ما الأخسرين أعمالًا؟ قال: ويلك، منهم أهل حروريا»[2] (قَالَ) أي: سعد ابن أبي وقَّاص: (لَا) ليس هم الحَرُورِيَّة (هُمُ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى) وللحاكم: «قال: لا، أولئك أصحاب الصوامع» ولابن أبي حاتم من طريق أبي خَميصَة -بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة- واسمه: عُبيد الله بن قيس، قال: «هم الرُّهبان الذين حَبَسُوا أنفسَهم في السواري» (أَمَّا اليَهُودُ فَكَذَّبُوا[3] مُحَمَّدًا ﷺ، وَأَمَّا النَّصَارَى؛ كَفَرُوا) ولأبي ذرٍّ: «فكفروا» (بِالجَنَّةِ، وَقَالُوا: لَا طَعَامَ فِيهَا[4] وَلَا شَرَابَ، وَالحَرُورِيَّةُ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ

د٥/١٧٤ب

---

(١) في هامش (ج) و(ل): بفتح الموحَّدة وتشديد الزَّاي، كما في «التَّقريب».

(٢) في هامش (ج) و(ل): قوله: «حروريا» كذا بخطِّه، والَّذي في «القاموس»: حروراء؛ كـ«جلولاء»، وقد تُقصَر: قرية بالكوفة.

(٣) في (م): «فقد كذبوا».

(٤) «فيها»: ليس في (م).

بَعْدِ مِيثَاقِهِ، وَكَانَ سَعْدٌ) هو ابن أبي وقَّاص (يُسَمِّيهِمُ الفَاسِقِينَ) والصواب: الخاسرين، ووقع على الصواب كذلك عند الحاكم لقوله: (﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ﴾ [الكهف: ١٠٣]) ووجه خُسرانهم: «أنَّهم تعبَّدوا على غير أصلٍ، فابتدعوا فخسروا الأعمار والأعمال، وعن عليٍّ: «إنَّهم كفرة[1] أهل الكتاب، كان أوائلهم على حقٍّ، فأشركوا بربهم وابتدعوا في دينهم» وقيل: هم الصابئون، وقيل: المنافقون بأعمالهم المخالفون باعتقادهم، وهذه الأقوالُ كلُّها تقتضي التخصيص بغير مخصِّصٍ، والذي يقتضيه التحقيق أنَّها عامَّة، فأمَّا قول عليٍّ: إنَّهم الحرورية؛ فمعناه: أنَّ الآية تشملُهم كما تشمل أهل الكتابين وغيرهم، لا أنَّها نزلت في هؤلاء على الخصوص، بل أعمُّ من ذلك؛ لأنَّها مكِّيَّة قبل خطاب أهل[2] الكتاب ووجود الحروريَّة، وإنَّما هي عامَّةٌ في كلِّ مَن دان بدينٍ غير الإسلام، وكلِّ مَن راءى بعمله أو أقام على بدعة، فكلٌّ مِنَ الأخسرين، وقد قال ابن عطيَّة: ويُضعِّفُ قولَ مَن قال: إنَّ المراد أهل الأهواء والحرورية قولُه تعالى بعدَ ذلك: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ [الكهف: ١٠٥] وليس في هذه الطوائف مَن يكفر بآيات الله، وإنَّما هذه صفة مشركي عبدةِ الأوثان. انتهى.

فاتَّضح بهذا ما قلناه: إنَّ الآية عامَّةٌ.

٦ - بابٌ ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ الآيَةَ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين في[3] قوله تعالى: (﴿أُولَٰئِكَ﴾) إشارةٌ للأخسرين أعمالًا السابق ذكرهم (﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾) بالقرآن، أو به وبالإنجيل، أو بمعجزات الرسول صلوات الله وسلامه عليه (﴿وَلِقَائِهِ﴾) بالبعث، أو بالنظر إلى وجه الله الكريم، أو لقاء جزائه، ففيه حذفٌ، وقد كذب اليهود بالقرآن والإنجيل، والنصارى بالقرآن، وقريش بلقاء الله والبعث/ (﴿فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [الكهف: ١٠٥]) بَطَلَتْ بكُفرهم وتكذيبهم، فلا ثواب لهم عليها (الآيَةَ) أي: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥] وهذا هو المراد لِمَا سيورده من الحديث.

د٥/١٧٥أ

---

(١) في (د): «كفار».

(٢) قوله: «الكتابين وغيرهم، لا أنَّها نزلت في هؤلاء على الخصوص، بل أعمُّ من ذلك؛ لأنَّها مكِّيَّة قبل خطاب أهل»، سقط من (ص).

(٣) «في»: ليست في (م).

٤٧٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا المُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ القِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ وَقَالَ: اقْرَؤُوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾» وَعَنْ يَحْيَى ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ مِثْلَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ) هو محمَّد بن يحيى بن عبد الله الذُّهليُّ، نسبه إلى جدِّه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) شيخُ المؤلِّف -روى عنه هنا بالواسطة- قال: (أَخْبَرَنَا المُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الحِزاميُّ، بالحاء المهملة المكسورة والزاي، وسقط لغير أبي ذرٍّ «ابن عبد الرَّحمن» (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو الزِّنَادِ) عبدُ الله بنُ/ ذكوان (عَنِ الأَعْرَجِ) عبدِ الرَّحمن بنِ هُرمزٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم) أنَّه (قَالَ: إِنَّهُ[1] لَيَأْتِي الرَّجُلُ العَظِيمُ) في الطول أو في الجاه (السَّمِينُ) ولابن مردويه من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه: «الطويل العظيم الأكول الشروب» (يَوْمَ القِيَامَةِ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ) وعند ابن أبي حاتمٍ من طريق صالحٍ مولى التوأمة عن أبي هريرةَ مرفوعًا «فيُوزن بحبَّةٍ فلا يَزنُها» (وَقَالَ) أي: النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم أو أبو هريرة: (اقْرَؤُوا: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾) أي: لا نجعل لهم مقدارًا واعتبارًا، أو لا نضع لهم ميزانًا تُوزن به أعمالهم؛ لأنَّ الميزان إنَّما يُنْصَبُ للذين خَلَطوا عملًا صالحًا وآخرَ سيئًا، أو لا نقيم لأعمالهم وزنًا لحقارتِها، وفي هذه الآية من أنواع البديع التجنيس المغاير[2]، وفيها أيضًا الاستعارة، فاستعار إقامَة الوزن الذي هو[3] حقيقةٌ في اعتداله لعدم الالتفات إليهم وإعراض الله عنهم، كما استعار الحُبُوط في قوله: ﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ الذي هو حقيقة في البطلان لذهاب جزاء أعمالهم الصالحة، والحذف في ﴿فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [الكهف: ١٠٥] أي: ثمرات أعمالهم؛ إذ ليس

٢٣٠/٧

---

(١) قوله: «إنه» ضرب عليها في (ص).

(٢) في هامش (د): التجنيسُ المغاير: هو أن تجتمع الأصولُ في حروفها والأصول أو أكثرها في ترتيبها دون معناها، فمثال اجتماعها في الحرف قولك: سلمت بذي سلم، ومثالها في البعض قوله تعالى: ﴿وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ فلفظ سَلَمٍ الذي هو الشجر مساوٍ للفظ سَلِمَ من السلامة من جميع الحروف، لكنَّ المعنى مختلفٌ، ﴿جَنَى﴾ بعض حروفه وهو الجيم والنون موافقٌ للفظ ﴿ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ ويختلفان بالباقي، والمعنى أيضًا مختلف؛ لأنَّ الجنَّة راجع إلى الشجر، والجنى: الثمرة. انتهى. «شرح البديعية»، ونظيره هنا: نقيم والقيامة.

(٣) كذا في (د) و(ص) و(م): «الذي هو»، وفي (ب) و(س): «التي هي».

لهمْ عمل فنُقيم لهم وزنًا، واستدل به على أنَّ الكفَّار لا يُحاسبون؛ لأنَّه إنَّما يُحاسبُ مَن له حسناتٌ وسيئات، والكافر ليس له في الآخرة حسناتٌ[1] فتوزن، ثم عطف المؤلِّف على سعيد ابن أبي مريم فقال:

(وَعَنْ يَحْيَى ابْنِ[2] بُكَيْرٍ) بضمِّ الموحَّدة مصغَّرًا، ونسبه إلى جدِّه، واسمُ أبيه عبد الله، وهو شيخ المؤلِّف أيضًا، روى عنه بالواسطة، والتقدير: حدَّثنا محمَّد بن عبد الله عن سعيد ابن أبي مريم وعن يحيى بن[3] بكير (عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الحِزاميِّ (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبدِ الله ابنِ ذكوان (مِثْلَهُ) أي: الحديثَ السابق.

وهذا الحديث قد أخرجه مسلمٌ في «التوبة» و«ذكر المنافقين».

﴿١٩﴾ كهيعص

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ اللهُ يَقُولُهُ، وَهُمُ ﴿الْيَوْمَ﴾ لَا يَسْمَعُونَ وَلَا يُبْصِرُونَ ﴿فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ الكُفَّارُ يَوْمَئِذٍ أَسْمَعُ شَيْءٍ وَأَبْصَرُهُ ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾: لَأَشْتِمَنَّكَ. ﴿وَرِئْيًا﴾. مَنْظَرًا.

وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ: عَلِمَتْ مَرْيَمُ أَنَّ التَّقِيَّ ذُو نُهْيَةٍ حَتَّى قَالَتْ: ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ تُزْعِجُهُمْ إِلَى المَعَاصِي إِزْعَاجًا. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿إِدًّا﴾: عِوَجًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وِرْدًا﴾: عِطَاشًا. ﴿أَثَاثًا﴾: مَالًا. ﴿إِدًّا﴾: قَوْلًا عَظِيمًا. ﴿رِكْزًا﴾: صَوْتًا. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿غَيًّا﴾: خُسْرَانًا. ﴿بُكِيًّا﴾: جَمَاعَةُ بَاكٍ. ﴿صِلِيًّا﴾: صَلِيَ يَصْلَى. ﴿نَدِيًّا﴾: وَالنَّادِي واحِدٌ مَجْلِسًا.

باب سورة مريم (كهيعص) مكِّيَّة، وقال مقاتل: إلَّا آية السجدة فمدنيَّة، وهي ثمان/ وتسعون آية، واختُلف في معناها، فقيل: الكاف من «كريم»، والهاء من «هادي»، والياء من «حكيم»، ‌‌ د٥/١٧٥ب

(١) «وسيئات، والكافر ليس له في الآخرة حسنات»: سقط من (م).

(٢) زيد في (د) و(ص) و(ل) و(م): «أبي»، ثمَّ ضُرِب عليها في (ل)، وفي هامش (ج) و(ص) و(ل): قوله: «أبي بكير» كذا بخطِّه كـ«الفرع المزِّيِّ»، والذي في غيره من الفروع: «ابن بكير»؛ بدون لفظ «الأب»، ومثله في «التقريب»، و«أسماء شيوخ المؤلِّف» لابن مَنْدَه.

(٣) زيد في (م): «أبي».

والعين من «عليم»، والصاد من «صادق» قاله ابن عبَّاس[١] فيما رواه الحاكم من طريق عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عنه، وروى الطَّبريُّ عنه: «أنَّ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ من أسماء الله»[٢] وعن عليٍّ أنَّه كان يقول: «يا كهيعص اغفر لي» وعن قَتادة: اسم من أسماء القرآن، رواه عبد الرَّزَّاق، وسأل رجلٌ محمَّد بن علي المرتضى عن تفسيرها فقال: لو أخبرتُك بتفسيرها لمشيتَ على الماء لا يواري قدميك، ولأبي ذرٍّ: «سورة كهيعص» وفي نسخة بفرع «اليونينية» كأصلها[٣]: «باب سورة مريم».

(بسم الله الرَّحمن الرَّحيم) ثبتت البسملة لأبي ذرٍّ بعد التَّرجمة، وسقطت لغيره.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ﵄ ممَّا وصله ابن أبي حاتم في قوله تعالى: (﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم: ٣٨]) ولأبي ذر: «أَبْصِرْ بِهِم وأَسْمِعْ» على التقديم والتأخير، والأوَّلُ هو الموافق للفظ التنزيل (اللهُ يَقُولُهُ) جملةٌ اسميَّةٌ (وَهُمُ) أي: الكفَّار (﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾) نصب على الظَّرفيَّة، ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «القوم» بالقاف (لَا يَسْمَعُونَ وَلَا يُبْصِرُونَ ﴿فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾) هو معنى قوله: ﴿لَٰكِنِ ٱلظَّٰلِمُونَ ٱلۡيَوۡمَ[٤] فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [مريم: ٣٨] قال في «الأنوار»: أوقع الظالمين موقع الضمير -أي: لكنهم اليوم- إشعارًا بأنَّهم ظلموا أنفسهم حيث أغفلوا الاستماع والنظر حين ينفعهم (يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ الكُفَّارُ يَوْمَئِذٍ) أي: يوم القيامة (أَسْمَعُ شَيْءٍ وَأَبْصَرُهُ) حين لا ينفعهم ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا فَٱرۡجِعۡنَا نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا﴾ [السجدة: ١٢] وقول الزَّركشيِّ في «التنقيح»: يريد أنَّ قوله: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ أمرٌ بمعنى الخبر، كما قال تعالى: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾[٥] [البقرة: ١٨] تعقَّبه في «المصابيح»

---

(١) في هامش (د): وقال ابن عبَّاس أيضًا: هو اسم من أسماء الله تعالى، وقيل: هو قسمٌ أقسم به، وقيل: معناه: كافٍ لخلقه، هادٍ لعباده، يده فوق أيديهم، عالم ببريِّه، صادق في وعدِه.

(٢) في هامش (ج): قد قيل في «آمين» إنَّه من أسماء الله، وردَّه النوويُّ في «التهذيب» بأنَّه ليس في أسماء الله تعالى اسم مبنيٌّ غير مُعرَب.

(٣) «كأصلها»: ليست في (م).

(٤) في هامش (د): قيل: أراد باليوم الدنيا؛ يعني: أنَّهم في الدنيا في خطأ وفي الآخرة يعرفون الحقَّ، وقيل: معناه: لكن الظالمون في الآخرة في ضلال عن طريق الجنَّة، بخلاف المؤمنين.

(٥) في (ج) و(ل): «يبصرون»، وفي هامشهما: كذا بخطِّه كالزركشيِّ والدمامينيِّ، والتِّلاوة: ﴿فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾.

فقال: أظنُّه لم يفهم كلامَ ابن عبَّاس، ولذلك ساقه على هذا الوجه، وكونه أمرًا بمعنى الخبر لا يقتضي انتفاء سماعهم[1] وإبصارهم، بل يقتضي ثبوتَه، ثم هو ليس أمرًا بمعنى الخبر، بل هو لإنشاء التعجُّب، أي: ما أسمعهم وما أبصرهم، والأمرُ المفهوم منه بحسب الظاهر غير مراد، بل انمحى الأمر فيه[2] وصار متمحِّضًا لإنشاء/ التعجُّب، ومرادُ ابن عبَّاسٍ أنَّ المعنى: ما أسمع الكفَّار وأبصرهم في الدار الآخرة، وإنْ كانوا في دار الدنيا لا يسمعون ولا يبصرون؛ ولذا[3] قال: الكفَّارُ يومئذٍ أسمعُ شيءٍ وأبصرُه. انتهى[4]. وأصحُّ الأعاريب فيه -كما في «الدر»- أنَّ فاعله هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتُها لازمةٌ إصلاحًا للفظ؛ لأنَّ «أَفْعِل»/ أمرًا لا يكون فاعله إلَّا ضميرًا مستترًا، ولا يجوزُ حذف هذه الباء إلَّا مع «أنْ» و«أنَّ»، فالمجرور مرفوعُ المحلِّ، ولا ضمير في «أَفْعِل»، وقيل: بل هو أمرٌ حقيقةً، والمأمورُ هو رسولُ الله ﷺ، والمعنى: أسمِعِ النَّاسَ وأبصِرْ بهم وبحديثهم ماذا يُصنَع بهم مِنَ العذاب؟ وهو منقولٌ عن أبي العالية.

٣١/٧ — د٥/١٧٦أ

(﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾) في قوله: ﴿يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] أي: (لَأَشْتِمَنَّكَ) بكسر المثنَّاة الفوقيَّة، قاله ابن عبَّاس فيما وصله ابن أبي حاتم أيضًا.

(﴿وَرِءْيًا﴾) في قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] قال ابن عبَّاس -فيما وصله الطَّبريُّ من طريق عليِّ بن أبي طلحةَ عنه- أي: (مَنْظَرًا) بفتح المعجمة (وَقَالَ أَبُو وَائِلٍ) شقيقُ ابنُ سَلَمَةَ في قوله حكاية عن مريم: ﴿قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨]: (عَلِمَتْ مَرْيَمُ أَنَّ التَّقِيَّ ذُو نُهْيَةٍ) بضمِّ النون وسكون الهاء وفتح التحتيَّة، أي: صاحبُ عقلٍ وانتهاءٍ عن

---

(١) في (د): «أسماعهم».

(٢) في (د): «به».

(٣) في (د): «ولذلك».

(٤) في هامش (ج): أي: على صورة الأمر، قال البصريُّون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة «أفعَل» بفتح العين، وهمزتُه للصيرورة؛ بمعنى: صار ذا كذا، ثمَّ غُيِّرت الصيغةُ الماضويَّة إلى الصيغة الأمريَّة، فصار «أفعِلْ زيدٌ»، فقبُح إسنادُ لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباءُ في الفاعل، كذا في «الأوضح» و«شرحه»، وفي قولهما: «ثمَّ غُيِّرت الصيغة» إشعارٌ بأنَّه مبنيٌّ على فتحةٍ مقدَّرةٍ على آخِرِهِ مَنَع مِن ظهورها مجيئُه على صيغة الأمر، وبَحَث بعضُ المتأخِّرين أنَّه ينبغي أن يكون مبنيًّا على السكونِ إن كان صحيحَ الآخر، وعلى حذفِ الآخِرِ إن كان مُعتلَّه؛ نظرًا لصورته الآن، فليُراجَع.

فعل القبيح (حَتَّى قَالَتْ) إذ رأتْ جبريلَ عليه الصلاة والسلام: (﴿إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨]) وهذا وصله عبدُ بن حُميد من طريق عاصم، وسقط لغير الحَمُّويي، وذكره المؤلِّف في «باب قول الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾» [مريم: ١٦] من «أحاديث الأنبياء» [قبل ح: ٣٤٣٦].

(وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيان فيما ذكره في «تفسيره» في قوله: (﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣]) أي: (تُزْعِجُهُمْ) أي: الشياطينُ (إِلَى المَعَاصِي إِزْعَاجًا) وقيل: تُغريهم عليها بالتسويلات وتحبيبِ الشهوات.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفِريابيُّ: (﴿إِدًّا﴾) في قوله: ﴿لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا﴾ [مريم: ٨٩] أي: (عِوَجًا) بكسر العين وفتح الواو، وفي نسخة: «عُوْجًا» بضمِّ العين وسكون الواو، وفي أخرى: «لُدًّا» باللَّام المضمومة بدل الهمزة المكسورة، وقال ابن عبَّاسٍ وقَتادة: ﴿إِدًّا﴾: عظيمًا، وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ.

(قَالَ[1] ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وِرْدًا﴾) في قوله تعالى: ﴿وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ [مريم: ٨٦] أي: (عِطَاشًا) فإنَّ مَن يَرِدِ الماء لا يَرِدُه إلَّا لعطشٍ، وهذا ساقط لأبي ذرٍّ.

(﴿أَثَٰثًا﴾ [مريم: ٧٤]) أي: (مَالًا).

(﴿إِدًّا﴾) أي: (قَوْلًا عَظِيمًا) وقد مرَّ ذِكْرُه، لكنَّه فسَّره بغير الأوَّل، وقد مرَّ أنَّه عن ابن عبَّاسٍ وقَتادة.

(﴿رِكْزًا﴾) في قوله: ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًۢا﴾ [مريم: ٩٨] أي: (صَوْتًا) أي: خفيًّا، لا مطلق الصوت.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غيرُ ابنِ عبَّاسٍ، وسقط ذلك لغير أبي ذر (﴿غَيًّا﴾) في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] أي: (خُسْرَانًا) وقيل: وادٍ في جهنَّم تستعيذُ منه أوديتُها، وقيل: [2] شرًّا وكلَّ خسران[3]، وهذا ساقط لأبي ذرٍّ.

(﴿بُكِيًّا﴾) في قوله تعالى: ﴿خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨] (جَمَاعَةُ بَاكٍ) قاله أبو عُبيدة، وأصله: «بُكُوي» على وزن «فُعُول» بواو وياء، كـ«قُعود» جمع قاعد، فاجتمعت الواو والياء

(١) في (د): «وقال».

(٢) في (ص): «كل».

(٣) في (د): «شرًّا وخسرانًا».

وسبقت إحداهما/ بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، فصار «بُكُيًّا» هكذا، ثم كسرت ضمة الكاف لمجانسة الياء بعدها، وهذا ليس بقياسه بل قياس جمعه على «فعلة» كقاض وقضاة، وغزاة ورماة، وقيل: ليس بجمع، وإنَّما هو مصدرٌ على «فُعول» نحو: جلس جلوسًا، وقعد قعودًا، والمعنى: إذا سمعوا كلام الله خرُّوا ساجدين لعظمته، باكين من خشيته، روى ابن ماجه من حديث سعيد مرفوعًا: «نزل القرآن بحزن، فإذا قرأتموه فابكوا، فإن لم تبكوا فتباكوا»، وقال صالح المُرِّي: -بالراء المهملة المشدَّدة بعد ضمِّ الميم- قرأت القرآن على رسول الله ﷺ في المنام، فقال لي: يا صالح، هذه القراءة، فأين البكاء؟ ويروى[1]: أنَّه كان إذا قصَّ قال: هات جونة المسك والترياق المجرب؛ يعني: القرآن، ولا يزال يقرأ ويدعو ويبكي حتى ينصرف. د٥/١٧٦ب

(﴿صِلِيًّا﴾ [مريم: ٧٠]) في قوله: ﴿أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ أي: هو مصدر (صَلِيَ) بكسر اللام (يَصْلَى) قاله أبو عُبيدة، والمعنى: احترق احتراقًا.

(﴿نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣] وَالنَّادِي) يريد قوله: ﴿وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ وأن معناهما (وَاحِدٌ) أي (مَجْلِسًا) ومجتمعًا، وثبت «واحد» لأبي ذرٍّ[2].

١ - ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾

﴿وَأَنذِرْهُمْ﴾ ولأبي ذرٍّ: «باب قوله» عَزَّ وَجَلَّ: (﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ﴾ [مريم: ٣٩]) هو من أسماء يوم القيامة، كما قاله ابن عبَّاسٍ وغيرُه.

٤٧٣٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُؤْتَى بِالمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فَيُذْبَحُ، ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ﴾ وَهَؤُلَاءِ فِي غَفْلَةٍ أَهْلُ الدُّنْيَا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾».

---

(١) في (ص): «يرى».

(٢) «وثبت واحد لأبي ذرٍّ»: سقط من (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ) بالغين المعجمة والمثلَّثة آخره، النَّخعيُّ الكوفيُّ/ قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفصُ بنُ غياثِ بن طَلْقِ بنِ معاويةَ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمانُ ابن مهرانَ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوانُ السَّمَّان (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﵁) أنَّه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ) وفي نسخة: «قال النَّبيُّ»[1] (ﷺ: يُؤْتَى بِالمَوْتِ) الذي هو عَرَض مِن الأعراض، جِسْمًا (كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ) بالحاء المهملة، فيه بياضٌ وسوادٌ، لكن سواده أقلُّ (فَيُنَادِي مُنَادٍ) لم يُسَمَّ: (يَا أَهْلَ الجَنَّةِ؛ فَيَشْرَئِبُّونَ) بفتح التَّحتيَّة وسكون الشِّين المعجمة وفتح الراء وبعد الهمزة المكسورة موحَّدة مشدَّدة فواوٌ ساكنة فنونٌ آخره، أي: يمُدُّون أعناقَهم ويرفعون رؤوسَهم (وَيَنْظُرُونَ) وعند ابن حِبَّان في «صحيحه» وابن ماجه عن أبي هريرة: «فيطلعون خائفينَ أن يُخرجوا من مكانهم الذي هم فيه» (فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ) أي: وعرفه بما يُلقيه اللهُ في قلوبهم أنَّه الموت (ثُمَّ يُنَادِي) أي: المنادي (يَا أَهْلَ النَّارِ؛ فَيَشْرَئِبُّونَ وَيَنْظُرُونَ) وعند ابن حِبَّان وابن ماجه: «فيطلعون فرِحينَ مستبشرينَ أن يُخرجوا من مكانهم الذي هم فيه» (فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟/ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا المَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَآهُ، فَيُذْبَحُ) وفي «باب صفة الجنَّة والنَّار» من «كتاب الرِّقاق» [ح:٦٥٤٨]: «جيء بالموت حتى يُجعَلَ بين الجنَّة والنَّار ثمَّ يُذبَح» وعند ابن ماجه: «فيُذبح على الصراط» وعند التِّرمذيِّ في «باب خلود أهل الجنَّة» من حديث أبي هريرة: «فيُضجَعُ فيُذبح ذبحًا[2] على السور الذي بين أهل الجنة وأهل النار» وفي «تفسير إسماعيل بن أبي زياد الشامي» أحد الضعفاء، في آخر حديث الصور[3] الطَّويل: أنَّ الذابحَ له جبريلُ ﵇، كما نقله عنه الحافظ ابنُ حَجَرٍ، وذكر صاحب «خلع النَّعلين» فيما[4] نقله في «التَّذكرة»: أنَّ الذابح له يحيى بن زكريا بين يدي النَّبيِّ ﷺ، وقال قومٌ: المذبوحُ متولِّي الموت وكلّهم يعرفُه؛ لأنَّه الذي تولَّى قبض أرواحِهم في الدنيا[5].

(١) «وفي نسخة قال النبي»: سقط من (د).

(٢) «ذبحًا»: ليس في (م).

(٣) غير في (د): «السور».

(٤) في (ص): «في»، وزيد في (د): «عنه».

(٥) قوله: «وقال قومٌ: المذبوحُ متولِّي الموت وكلّهم يعرفُه؛ لأنَّه الذي تولَّى قبض أرواحِهم في الدنيا»، سقط من (د).

فإن قلت: ما الحكمةُ في مجيء الموت في صورة الكبش دون غيره؟ أجيبَ بأنَّ ذلك إشارةٌ إلى حصول الفِداء لهم به، كما فُدي ولدُ الخليل بالكبش، وفي الأملح إشارةٌ إلى صفتي أهل الجنَّة والنار (ثُمَّ يَقُولُ) ذلك المنادي: (يَا أَهْلَ الجَنَّةِ خُلُودٌ) أبدَ الآبدين (فَلَا[1] مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ) أبدَ الآبدين (فَلَا[2] مَوْتَ) و«خلودٌ» إمَّا مصدرٌ، أي: أنتم خلودٌ، ووصف بالمصدر للمبالغة، كرجل عدل، أو جمعٌ، أي: أنتم خالدون، زاد في «الرِّقاق» [ح:٦٥٤٨]: «فيزدادُ أهلُ الجنَّة فرحًا إلى فرحِهم، ويزدادُ أهل النَّار حُزنًا إلى حُزنِهم» وعند التِّرمذيِّ: «فلو أنَّ أحدًا مات فرحًا لَمَات أهلُ الجنَّة، ولو أنَّ أحدًا مات حُزنًا لمات أهل النَّار» (ثُمَّ قَرَأَ) النَّبيُّ ﷺ أو أبو سعيد: (﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾) الخطابُ للنَّبيِّ ﷺ، أي: أنذر جميع النَّاس (﴿إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾) أي: فُصِلَ بين أهل الجنَّة والنَّار، ودخل كلٌّ إلى ما صار إليه مخلَّدًا فيه (﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾) أي: (وَهَؤُلَاءِ فِي غَفْلَةٍ) أي: (أَهْلُ الدُّنْيَا) إذِ الآخرةُ ليست دارَ غفلةٍ (﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]) نفى عنهم الإيمانَ على سبيل الدوام، مع الاستمرار في الأزمنة الماضية والآتي على سبيل التأكيد والمبالغة.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «صفة النَّار»، والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ في «التَّفسير».

٢ - بَاب قَوْلِه: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾

(بَاب قَوْله) جلَّ وعَلَا، وسقط لفظ «قوله» لأبي ذرٍّ[3]، وثبت له لفظ «باب» (﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾) هو حكايةُ قولِ جبريلَ حين استبطأه النَّبيُّ ﷺ (﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾) أي: الآخرة (﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤]) الدنيا، وثبت لأبي ذرٍّ «﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾...» إلى آخره.

٤٧٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِجِبْرِيلَ: «مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ) بضمِّ العين، و«ذرّ»[4]

---

(١) في (م): «بلا».

(٢) هو كسابقه.

(٣) في هامش (ل): سقط من قلمه «لأبي ذرٍّ».

(٤) «ذر»: سقط في غير (ب) و(س).

د٥/١٧٧ب بالمعجمة المفتوحة والرَّاء المشدَّدة، ابن عبد الله بن زرارة الهَمْدانيُّ الكوفيُّ/ (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) ذرًّا (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) وعن أبيه أنَّه قال: (قَالَ النَّبِيُّ) وفي نسخة: «رسول الله»[1] (صلى الله عليه وسلم لِجِبْرِيلَ) أي: لمَّا احتبس عنه: (مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟ فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ [مريم: ٦٤]) وعندَ ابن إسحاق من وجهٍ آخر عن ابن عبَّاسٍ: «أنَّ قريشًا لمَّا سألوا عن أصحاب الكهف، فمكث النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم ٧/٢٣٣ خمسَ عشرةَ ليلةً لا يُحدِثُ الله في ذلك/ وحيًا، فلمَّا نزل جبريل؛ قال له: أبطأت... فذكره» وعند ابن أبي حاتم: أنَّها نزلت في احتباسه عنه صلى الله عليه وسلم أربعين يومًا حتى اشتاق للِّقاء، وعندَ الطَّبرانيِّ من وجه آخر عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا: «أنَّ جبريل أبطأ عليه، فذكر ذلك له، فقال: وكيف وأنتم لا تَسْتَنُّونَ، ولا تُقَلِّمُونَ أظافرَكُم، ولا تَقُصُّونَ شوارِبَكُم ولا تُنَقُّونَ رواجِبَكُم[2]؟» وعند أحمدَ نحوُه.

وهذا الحديث قد سبق في «بدء الخلق» في «ذكر الملائكة» [ح:٣٢١٨] وأخرجه أيضًا في «التَّوحيد» [ح: ٧٤٥٥] والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ في «التَّفسير».

٣ - بَاب قَوْله: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾

(بَاب قَوْله) عزَّ وجلَّ، وسقط «باب» لغير أبي ذرٍّ: (﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾) عُطِفَ بالفاء بعد ألف الاستفهام إيذانًا بإفادة التعقيب، كأنَّه قال: أَخْبِر أيضًا بقِصَّة هذا الكافر عَقِبَ قِصَّة أولئك المذكورين قبل هذه الآية، و«أرأيت»[3] بمعنى: «أَخْبِر»، والموصولُ هو المفعولُ الأوَّل، والثَّاني هو الجملةُ الاستفهاميَّة[4] من قوله: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ (﴿وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]) جملةٌ قسميَّةٌ في موضع نصبٍ بالقول.

---

(١) «وفي نسخة رسول الله»: سقط من (د). وفي هامش (ج): وسقط النُّسختان من «الفرع المزِّيِّ».

(٢) في هامش (ج): «الرَّواجِبُ» مَفاصِلُ أصولِ الأَصابع، أو بَوَاطِنُ مَفاصِلِها، أو هي قَصَبُ الأصابِعِ أو مَفَاصِلُها، أو ظُهورُ السُّلامَياتِ، أو ما بَيْنَ البَراجِمِ من السُّلامَيَاتِ، أو المَفَاصِلُ التي تَلي الأنامِلَ، واحِدَتُها: رَاجِبَةٌ ورُجْبَةٌ؛ بالضمِّ. انتهى «قاموس»، وفي «النهاية»: هي ما بين عُقد الأصابع من داخل، واحدها: راجبةٌ، و«البراجِمُ» العُقَد المُتَشَنِّجَةُ ظاهِرِ الأَصابعِ. وفي هامش (ل): الرَّواجب: هي ما بين عقد الأصابع من داخل، واحدها: راجبة.

(٣) في هامش (ج) و(ل): لمَّا كانت الرُّؤية أقوى مسند الأخبار؛ استعمل «أرأيت» بمعنى الإخبار. «منه».

(٤) في (د): «الاسميَّة» وليس بصحيحٍ.

٤٧٣٢ - حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَمِعْتُ خَبَّابًا قَالَ: جِئْتُ العَاصِيَ بْنَ وَائِلِ السَّهْمِيَّ أَتَقَاضَاهُ حَقًّا لِي عِنْدَهُ، فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَقُلْتُ: لَا، حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ، قَالَ: وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: إِنَّ لِي هُنَاكَ مَالًا وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَهُ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَحَفْصٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ) عبدُ الله بن الزبُير قال: (حَدَّثَنَا سُفيَانُ) بنُ عُيينة (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمانَ بنِ مهرانَ (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلمِ بنِ صُبَيحٍ مصغَّرًا (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابنُ الأجدعِ أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ خَبَّابًا) هو ابنُ الأَرَتِّ بالمثنَّاة الفوقيَّة المشدَّدة (قَالَ: جِئْتُ العَاصِيَ) بالعين والصاد المهملتين آخره تحتيَّة (بْنَ وَائِلِ السَّهْمِيَّ) هو والدُ عَمرو الصَّحابيِّ رضي الله عنه (أَتَقَاضَاهُ) أي: أطلب منه (حَقًّا لِي عِنْدَهُ) وهو أجرةُ عملِ سيفٍ، وكان خَبَّابٌ حدَّادًا (فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَقُلْتُ: لَا) أكفرُ (حَتَّى تَمُوتَ[1] ثُمَّ تُبْعَثَ) ومفهومُه غيرُ مرادٍ؛ إذِ الكفرُ لا يُتصوَّرُ بَعدَ البعثِ، فكأنَّه قال: لا أكفرُ أبدًا[2] (قَالَ) أي: العاصي: (وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ؟) قال خَبَّابٌ: (قُلْتُ) له: (نَعَمْ، قَالَ: إِنَّ لِي هُنَاكَ مَالًا وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَهُ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ﴾) أي: في الجنة (﴿مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]) بفتح الواو واللَّام قراءة غير حمزةَ والكِسائيِّ/، اسمٌ مفردٌ قائمٌ مَقامَ الجمعِ.

د٥/١٧٨أ

(رَوَاهُ) أي: الحديث (الثَّوْرِيُّ) سفيان فيما وصله المؤلِّف بعدُ [ح: ٤٧٣٣] (وَشُعْبَةُ) بنُ الحجَّاج فيما وصله[3] أيضًا [ح: ٤٧٣٤] (وَحَفْصٌ) هو ابنُ غياثٍ فيما وصله في «الإجارة» [ح: ٢٢٧٥][4] (وَأَبُو مُعَاوِيَةَ) محمَّد بن خازم بالخاء والزَّاي المعجمتين فيما وصله أحمدُ (وَوَكِيعٌ) فيما وصله بعدُ [ح: ٤٧٣٥] كلُّهم (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمانَ بنِ مهرانَ.

وقد مرَّ الحديث في «البيوع» [ح: ٢٢٧٥].

---

(١) في هامش (ج) و(ل): «حتى تموتَ» كذا بالنَّصب في نسخةٍ بغير «الفرع» وأصله. «منه».

(٢) في هامش (ج): تقدَّم الكلامُ على هذه الغاية في «باب ذكر القَين والحدَّاد» من «كتاب البيوع».

(٣) «فيما وصله»: ليس في (ص).

(٤) «فيما وصله»: ليس في (ص).

٤ - قَوْلُهُ: ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ مَوْثِقًا

(قَوْلُهُ) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين، أي: في قوله تعالى: (﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٧٨]) قال في «الكشاف» أي: أَوَقَدْ بلغ من عظمةِ شأنهِ أنِ ارتقى إلى علم الغيب الذي توحَّد به الواحد القهار؟! والمعنى: أنَّ ما ادَّعى أن يؤتاه وتألَّى[١] عليه لا يتوصَّل إليه إلَّا بأحد هذين الطريقين؛ إمَّا علم الغيب، وإمَّا عهدٌ مِن عالم الغيب، فبأيِّهما توصَّل إلى ذلك؟! انتهى. وهمزةُ ﴿أَطَّلَعَ﴾ للاستفهام الإنكاري، وحُذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، وزاد في رواية أبي[٢] ذرٍّ «الآيةَ» ولغيره «(قال)» أي: في تفسير ﴿عَهْدًا﴾: (مَوْثِقًا) وقيل: العهدُ: كلمة التوحيد، قال في «فتوح الغيب»: لأنَّه تعالى وعد قائلَها إخلاصًا أن يدخلَ[٣] الجنَّة ألبتةَ، فهو كالعهد الموثق الذي لا بُدَّ أن يوفي به. انتهى[٤].

٤٧٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: كُنْتُ قَيْنًا بِمَكَّةَ، فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِي بْنِ وَائِلٍ السَّهْمِيِّ سَيْفًا، فَجِئْتُ أَتَقَاضَاهُ فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، قُلْتُ: لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى يُمِيتَكَ اللهُ، ثُمَّ يُحْيِيَكَ، قَالَ: إِذَا أَمَاتَنِي اللهُ ثُمَّ بَعَثَنِي، وَلِي مَالٌ وَوَلَدٌ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ قَالَ: مَوْثِقًا، لَمْ يَقُلِ الأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ: سَيْفًا، وَلَا: مَوْثِقًا.

وبه قال[٥]: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلَّثة، العبديُّ البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثَّوريُّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمانَ (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلمٍ (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابنُ الأجدع (عَنْ خَبَّابٍ) هو ابنُ الأَرَتِّ أنَّه (قَالَ: كُنْتُ قَيْنًا) بقاف مفتوحة فتحتيَّة ساكنة فنون، أي: حدَّادًا (بِمَكَّةَ، فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِي بْنِ وَائِلٍ السَّهْمِيِّ سَيْفًا، فَجِئْتُ أَتَقَاضَاهُ) أجرةَ عملِ السَّيف (فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ) أجرتَه (حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، قُلْتُ: لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى يُمِيتَكَ اللهُ ثُمَّ

---

(١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «تألَّى»؛ أي: حلف. «منه».

(٢) في هامش (ل): سقطت لفظة «أبي» من قوله: «في رواية أبي ذرٍّ» من قلم المؤلِّف.

(٣) في (م): «يدخله».

(٤) «انتهى»: ليس في (د).

(٥) «وبه قال»: ليس في (د).

يُحْيِيكَ) أي: لا أكفرُ أبدًا، كما مرَّ تقريرُه قريبًا (قَالَ) أي: العاصي: (إِذَا أَمَاتَنِي اللهُ ثُمَّ بَعَثَنِي وَلِي مَالٌ وَوَلَدٌ) زاد في السابقة [ح:٤٧٣٢]: «فأقضيكه» (فَأَنْزَلَ اللهُ) تعالى: (﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٧٧-٧٨] قَالَ: مَوْثِقًا) وقد مرَّ هذا أوّل هذا الباب (لَمْ يَقُلِ الأَشْجَعِيُّ) -بهمزة مفتوحة فشين معجمة ساكنة فجيم مفتوحة فعين مهملة/ مكسورة- عبيد الله بن عبد الرَّحمن[1]، بتصغير عبد الأول في روايته: (عَنْ سُفْيَانَ: سَيْفًا) في قوله: «فعملت سيفًا» (وَلَا: مَوْثِقًا) تفسير ﴿عَهْدًا﴾. ٧/٢٣٤

٥ - بَابٌ: ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين في قوله: (﴿كَلَّا﴾) ردعٌ وزجرٌ (﴿سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾) من طلبِه ذلك وحكمِه لنفسه ما تمنَّاه وكفرِه (﴿وَنَمُدُّ لَهُۥ﴾) في الدار الآخرة (﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩])/ على كفره وافترائه واستهزائه. د٥/١٧٨ب

٤٧٣٤ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، سَمِعْتُ أَبَا الضُّحَى يُحَدِّثُ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: كُنْتُ قَيْنًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ لِي دَيْنٌ عَلَى العَاصِي بْنِ وَائِلٍ قَالَ: فَأَتَاهُ يَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ: وَاللهِ لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُمِيتَكَ اللهُ ثُمَّ تُبْعَثَ، قَالَ: فَذَرْنِي حَتَّى أَمُوتَ ثُمَّ أُبْعَثَ، فَسَوْفَ أُوتَى مَالًا وَوَلَدًا، فَأَقْضِيكَ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ) بموحَّدة مكسورة فمعجمة ساكنة؛ أبو محمَّد الفرائضيُّ العسكريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) غُندرٌ (عَنْ شُعْبَةَ) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا شعبة»[2] بن الحجَّاج (عَنْ سُلَيْمَانَ) الأعمشِ أنَّه قال: (سَمِعْتُ أَبَا الضُّحَى) مسلمَ بن صُبيحٍ (يُحَدِّثُ، عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابنُ الأجدع (عَنْ خَبَّابٍ) بالخاء المعجمة والموحَّدتين الأولى مشدَّدة بينهما ألف، ابنِ الأَرَتِّ أنَّه (قَالَ: كُنْتُ قَيْنًا) جمعه قُيُون (فِي الجَاهِلِيَّةِ) بمكَّةَ (وَكَانَ لِي دَيْنٌ) أجرة[3]

---

(١) في (د): «عبد الله»، وصوابه: «عبيد الرحمن»، ويقال: «عبد الرحمن».

(٢) «ولأبي ذرٍّ حدَّثنا شعبة»: ليس في (د).

(٣) في (م): «أجرة على».

عملِ سيفٍ (عَلَى العَاصِي بْنِ وَائِلٍ) السهميِّ، وسُمِّي بالعاص لأنَّه تقلَّد العصا بدلًا من[1] السَّيف فيما قيل (قَالَ[2]: فَأَتَاهُ يَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ) ذلك (حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ) أي[3]: خبَّاب: (وَاللهِ لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُمِيتَكَ اللهُ ثُمَّ تُبْعَثَ) بضمِّ أوله وفتح ثالثه مبنيًّا للمفعول، ولأبي ذرٍّ[4]: «يَبْعَثَكَ» (قَالَ) العاص: (فَذَرْنِي) أي: اترُكْنِي (حَتَّى أَمُوتَ ثُمَّ أُبْعَثَ، فَسَوْفَ أُوتَى) بضمِّ الهمزة وفتح الفوقيَّة (مَالًا وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَ) حقَّكَ (فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]) بفتح الواو واللَّام، وقرأه الأخوانِ بضمٍّ فسكونٍ، جمع وَلَد، كأَسَد وأُسْد.

٦ - قَوْلُهُ ﷿: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾: هَدْمًا

(قَوْلُهُ ﷿: ﴿وَنَرِثُهُۥ﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين «﴿وَنَرِثُهُۥ﴾» (﴿مَا يَقُولُ﴾) مِن مالٍ وولدٍ؛ نسلبه[5] منه، عكس ما يقول (﴿وَيَأْتِينَا﴾) يوم القيامة (﴿فَرْدًا﴾ [مريم: ٨٠]) لا يصحبُه مالٌ ولا ولدٌ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله ابن أبي حاتم في قوله: ﴿وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ﴾[6] (﴿ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: ٩٠]) أي: (هَدْمًا) استعظامًا[7] لِفريتِهِم وجراءَتِهِم لأنْ دَعَوا للرَّحمن ولدًا تعالى الله.

٤٧٣٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا، وَكَانَ لِي عَلَى العَاصِ بْنِ وَائِلٍ دَيْنٌ فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ لِي: لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، قَالَ: قُلْتُ: لَنْ أَكْفُرَ بِهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ، قَالَ: وَإِنِّي لَمَبْعُوثٌ مِنْ بَعْدِ المَوْتِ؟ فَسَوْفَ أَقْضِيكَ إِذَا رَجَعْتُ إِلَى مَالٍ وَوَلَدٍ، قَالَ: فَنَزَلَتْ ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ۝ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن موسى البلخيُّ الملقَّب بـ«خَتٍّ» بخاء معجمة مفتوحة ففوقيَّة

---

(١) في (د): «عن».

(٢) «قال»: سقط من (ص).

(٣) «أي»: ليس في (د) و(ص) و(م).

(٤) زيد في (د) و(م): «حتى».

(٥) في (د): «ونسلبه».

(٦) «﴿وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ﴾»: مثبتٌ من (د) و(م).

(٧) في هامش (ل): سقطت الميم والألف من آخر قوله: «استعظامًا» من قلم المؤلِّف.

مشدَّدة، قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابنُ الجرَّاح[1] الكوفيُّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمان (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلمٍ (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابنُ الأجدع (عَنْ خَبَّابٍ) أنَّه (قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا، وَكَانَ لِي عَلَى العَاصِ بْنِ وَائِلٍ دَيْنٌ، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ فَقَالَ لِي: لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ. قَالَ) خَبَّابٌ: (قُلْتُ)[2] له: (لَنْ[3] أَكْفُرَ بِهِ) ﷺ (حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ، قَالَ: وَإِنِّي لَمَبْعُوثٌ مِنْ بَعْدِ المَوْتِ؟) زاد في رواية الحُميديِّ: [ح:٤٧٣٢] «قلت: نعم» (فَسَوْفَ) أي: قال العاص: إن بُعثتُ بعد الموت؛ فسوف (أَقْضِيكَ إِذَا رَجَعْتُ إِلَى مَالٍ وَوَلَدٍ) وفيه: أنَّه غيرُ مؤمنٍ بالبعث (قَالَ: فَنَزَلَتْ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۞ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۞ كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ۞ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [مريم: ٧٧-٨٠]) / د٥/١٧٩أ وحيدًا بغير شيء، وقال عبد الرحمن بن زيد بن أَسْلَم: فردًا لا يَتْبَعَهُ قليلٌ ولا كثيرٌ، وسقط لأبي ذرٍّ من قوله: «﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾...» إلى آخره.

﴿٢٠﴾ طه

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ والضَّحَّاكُ: بِالنَّبَطِيَّةِ. ﴿طه﴾: يا رَجُلُ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَلْقَى﴾: صَنَعَ. يُقَالُ: كُلُّ مَالَمْ يَنْطِقْ بِحَرْفٍ أَوْ فِيهِ تَمْتَمَةٌ أَوْ فَأْفَأَةٌ فَهْيَ عُقْدَةٌ، ﴿أَزْرِى﴾: ظَهْرِي. ﴿فَيُسْحِتَكُم﴾: يُهْلِكَكُمْ ﴿ٱلْمُثْلَىٰ﴾: تَأْنِيثُ الأَمْثَلِ، يَقُولُ: بِدِينِكُمْ، يُقَالُ: خُذِ المُثْلَى خُذِ الأَمْثَلَ. ﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾ يُقَالُ: هَلْ أَتَيْتَ الصَّفَّ اليَوْمَ؟ يَعْنِي: المُصَلَّى الَّذِي يُصَلَّى فِيهِ. ﴿فَأَوْجَسَ﴾. أَضْمَرَ خَوْفًا، فَذَهَبَتِ الوَاوُ مِنْ ﴿خِيفَةً﴾ لِكَسْرَةِ الخَاءِ. ﴿فِى جُذُوعِ﴾ أَيْ: عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ. ﴿خَطْبُكَ﴾ بَالُكَ. ﴿مِسَاسَ﴾: مَصْدَرُ مَاسَّهُ مِسَاسًا. ﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾: لَنَذْرِيَنَّهُ. ﴿قَاعًا﴾: يَعْلُوهُ المَاءُ. وَالصَّفْصَفُ: المُسْتَوِي مِنَ الأَرْضِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿أَوْزَارًا﴾ أثقالًا، ﴿مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾: الحُلِيُّ الَّذِي اسْتَعَارُوا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ. فَقَذَفْتُهَا: فَأَلْقَيْتُهَا. ﴿أَلْقَى﴾: صَنَعَ. ﴿فَنَسِىَ﴾ مُوسَى، هُمْ يَقُولُونَهُ أَخْطَأَ الرَّبَّ. ﴿لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾: العِجْلُ. ﴿هَمْسًا﴾: حِسُّ الأَقْدَامِ. ﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ عَنْ حُجَّتِي. ﴿وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ فِي الدُّنْيَا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿بِقَبَسٍ﴾ ضَلُّوا الطَّرِيقَ وَكَانُوا شَاتِينَ، فَقَالَ: إِنْ لَمْ أَجِدْ عَلَيْهَا مَنْ يَهْدِي الطَّرِيقَ آتِكُمْ بِنَارٍ تُوقِدُونَ. وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ:

---

(١) في (د): «الأجدع»، وهو خطأ، وسبق نظر، مسروق بن الأجدع الآتي.

(٢) في (د): «فقلت».

(٣) في (د) و(م): «لا».

﴿أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾: أَعْدَلُهُمْ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿هَضْمًا﴾: لَا يُظْلَمُ فَيُهْضَمُ مِنْ حَسَنَاتِهِ. ﴿عِوَجًا﴾: وَادِيًا، ﴿وَلَآ أَمْتًا﴾: رَابِيَةً. ﴿سِيرَتَهَا﴾: حَالَتَهَا الأُولَى. ﴿ٱلنُّهَىٰ﴾: التُّقَى. ﴿ضَنكًا﴾: الشَّقَاءُ. ﴿هَوَىٰ﴾: شَقِيَ. بِالوَادِي المُقَدَّسِ: المُبَارَكِ ﴿طُوًى﴾: اسْمُ الوَادِي. ﴿بِمَلْكِنَا﴾ بِأَمْرِنَا. ﴿مَكَانًا سُوًى﴾: مَنْصَفٌ بَيْنَهُمْ. ﴿يَبَسًا﴾: يَابِسًا. ﴿عَلَىٰ قَدَرٍ﴾: مَوْعِدٍ. ﴿لَا تَنِيَا﴾: لَا تَضْعُفَا. ﴿يَفْرُطَ﴾: عُقُوبَةً.

سورة (طَهَ). مكيَّة، وهي مئة وأربع وثلاثون آية، ولأبي ذرٍّ: «سورة طه».

(بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

(قَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ) سعيدٌ، ممَّا وصله في[1] «الجعديات» للبغويِّ، و«مصنَّف ابن أبي شيبةَ»، ولأبي ذرٍّ بدل: ابن جُبير[2] «عكرمة» فيما وصله ابنُ أبي حاتم (وَالضَّحَّاكُ) ابنُ مُزاحِم فيما وصله الطَّبريُّ: (بِالنَّبَطِيَّةِ ﴿طه﴾) معناه: (يَا رَجُلُ) ولأبي ذرٍّ «أي: طَهْ: يا رجل» بسكون الهاء، والمراد: النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم، قال ابنُ[3] الأنباريِّ: ولغةُ قريشٍ وافقتْ تلك اللغة في هذا؛ لأنَّ الله تعالى لم يُخاطب نبيَّه صلى الله عليه وسلم بلسانٍ غيرِ قريشٍ، وعنِ الخليل: مَن قرأ (طَهْ) موقوفًا؛ فهو: يا رجل، ومَن قرأ ﴿طه﴾ بحرفين من الهجاء؛ فقيل: معناه: اطمئن، وقيل: طأ الأرض، والهاء كنايةٌ عنها، وقال ابنُ عطيَّة: الضميرُ في ﴿طه﴾ للأرض، وخفِّفتِ الهمزةُ فصارتْ ألفًا ساكنة، وقرأ الحسنُ: (طَهْ) بسكون الهاء مِن غير ألف بعد الطاء، على أنَّ الأصل: «طَأْ» بالهمز، أمرٌ من «وطئ يطأ»، ثمَّ أُبدلَت الهمزةُ هاءً كإبدالهم لها في «هرقت» ونحوه، أو على إبدال الهمزة/ ألفًا، كأنَّه أخذه مِن «وطئ يطأ» بالبدل، ثم حَذف الألف حملًا للأمر على المجزوم، وتناسبًا لأصل الهمز، ثم أَلحق هاء السكت، وأجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ، وفي حديث أنسٍ عند عبدِ بنِ حميدٍ: «كان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم إذا صلَّى قام[4] على رِجْلٍ ورفعَ الأخرى، فأنزل الله: ﴿طه﴾ أي: طَأِ الأرض»[5]. ٢٣٥/٧

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ[6]﴾: (﴿أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥])

---

(١) في (د): «مما في».

(٢) زيد في (م): «و»، و«ولأبي ذرٍّ بدل ابن جبير»: سقط من (د). وهي في هامش (ج).

(٣) «ابن»: ليس في (ب).

(٤) في (ص): «وقف».

(٥) في هامش (ج): قال الحافظ: وقرأتُ بخطِّ الصدفيِّ في هامش نسخته: بلغنا أنَّ موسى عليه السلام حين كلَّمه الله قام على أطرف أصابعه؛ خوفًا، فقال الله تعالى: طأْ؛ أي: اطمئنَّ.

(٦) «﴿وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ﴾»: مثبتٌ من (د) و(م).

بفتح الهمزة والقاف، أي: (صَنَعَ) وسقط هذا لغير أبي ذرٍّ[1].

وقوله تعالى: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ [طه: ٢٧] (يُقَالُ: كُلُّ مَا لَمْ يَنْطِقْ بِحَرْفٍ أَوْ فِيهِ تَمْتَمَةٌ أَوْ فَأْفَأَةٌ فَهِيَ عُقْدَةٌ) وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ[2]، وإنَّما سأل موسى ذلك؛ لأنَّه إنَّما يحسن التبليغ مِنَ البليغ، وقد كان في لسانه رتة، وسببُها -كما روي- أنَّ فرعون حمله يومًا فأخذ لحيتَه ونتفَها، فغضِبَ وأمرَ بقتله، فقالت آسية: إنَّه صبيٌّ لا يفرِّق بين الجمر والياقوت، فأُحضرا بين يديه، فأخذ الجمرة فوضعها في فِيْه، وقوله: ﴿مِّن لِّسَانِي﴾ يتعلَّق[3] بمحذوفٍ على أنَّه صفة لـ﴿عُقْدَةً﴾ أي: مِن عقدِ لساني، فلم يسأل حلَّ عقدةِ لسانه مطلقًا، بل عقدةً تمنع الإفهام؛ ولذلك نكَّرَها، وجعلَ ﴿يَفْقَهُوا﴾ جوابَ الأمرِ، ولو سألَ الجميعَ لزالَ، ولكن الأنبياءَ ﷺ لا يسألونَ إلَّا بحسب الحاجة، قال الحسنُ: قال[4]: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ قال: احلُلْ عقدةً واحدةً، ولو سألَ أكثرَ مِن ذلك أُعطِي.

(﴿أَزْرِي﴾) في قوله: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۞ هَارُونَ أَخِي ۞ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ [طه: ٢٩-٣١] أي: (ظَهْرِي)/ د٥/١٧٩ب وجماعتُه: أُزر، ويُراد به: القُوَّة، يقال: أزرْتُ فلانًا على الأمر، أي: قوَّيتُه.

(﴿فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: ٦٣]) أي: (يُهْلِكَكُمْ) بعذابٍ ويستأصلَكم به.

(﴿الْمُثْلَىٰ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ﴾ [طه: ٦٣] (تَأْنِيثُ الأَمْثَلِ) وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ[5] (يَقُولُ[6]): إذا غلب هؤلاء[7] يخرجاكم مِن أرضِكم ويذهبا (بِدِينِكُمْ) أي: الذي أنتم عليه، وهو السحر، وقد كانوا معظَّمينَ بسبب ذلك، ولهم أموالٌ وأرزاقٌ عليه (يُقَالُ: خُذِ المُثْلَى) أي: (خُذِ الأَمْثَلَ) وهو الأفضلُ.

(﴿ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾ [طه: ٦٤] يُقَالُ: هَلْ أَتَيْتَ الصَّفَّ اليَوْمَ؟ يَعْنِي: المُصَلَّى الَّذِي يُصَلَّى فِيهِ) بفتح لام «المصلَّى» و«يصلَّى» قاله أبو عبيدةَ والزَّجَّاج، والمعنى: أنَّهم تواعدوا على الحضور

---

(١) قوله: «وسقط هذا لغير أبي ذرٍّ»: سقط من (د) و(م).

(٢) قوله: «وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ»: سقط من (د).

(٣) في (ب) و(س): «متعلق».

(٤) «قال»: ليس في (ب) و(س).

(٥) «وهذا ساقطٌ لأبي ذرٍّ»: سقط من (د).

(٦) في (د): «بقوله»، وفي (ب): «يقال».

(٧) في (ب) و(س): «إن غلب هذان».

إلى الموضع الذي كانوا يجتمعون فيه لعبادتهم في عيدهم، وقيل: ائتوا مصطفين؛ لأنَّه أهيبُ في صدور الرائين، فهو حالٌ مِن فاعل ﴿ٱئۡتُواْ﴾ أي: ذوي صفٍّ، فهو مصدرٌ في الأصل، قيل: وكانوا سبعين ألفًا، مع كلٍّ منهم حبلٌ وعصًا، وأقبلوا عليه إقبالةً واحدةً، وقولُه: «﴿ثُمَّ ٱئۡتُواْ صَفّٗاۚ﴾...» إلى آخره ساقطٌ لأبي ذرٍّ.

(﴿فَأَوۡجَسَ﴾ [طه: ٦٧]) أي: (أَضْمَرَ) ولأبي ذرٍّ: «﴿فَأَوۡجَسَ فِي نَفۡسِهِۦ﴾» (خَوْفًا، فَذَهَبَتِ الوَاوُ مِنْ ﴿خِيفَةٗ﴾ لِكَسْرَةِ الخَاءِ) قال ابن عطيَّة: ﴿خِيفَةٗ﴾ يصحُّ أن يكون أصله: خوفةً، قُلبتِ الواو ياءً للتَّناسب، ويَحتملُ أن يكون خَوفة بفتح الخاء، قلبتِ الواو ياءً ثمَّ كسرت الخاء للتناسب، والخوفُ كان على قومه أن يدخلهم شكٌّ فلا يتَّبعوه.

(﴿فِي جُذُوعِ﴾ أَيْ: عَلَى جُذُوعِ ﴿ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]) وضع حرفًا موضع آخر، ومِنْ تعدِّي «صلب» بـ«في» قوله:

وقد صلبوا العبديَّ في جِذْعِ نخلةٍ فـلا عَطِشـتْ شَـيْبَانُ إلَّا بِأَجْـدعَا

وهو مذهبٌ كوفيٌّ، وقال البصريُّونَ: ليست «في» بمعنى: «على» ولكن شَبَّه تمكُّنَهُم تمكُّنَ مَن حواه الجِذْعُ واشتملَ عليه بتمكُّنِ الشيءِ الموعى في وِعائِه؛ ولذا قيل: في جذوع، وهذا على طريق المجاز، أي: استعمال «في» موضع «على»، وهو أوَّل مَنْ صَلَبَ، وسقط قوله: «﴿ٱلنَّخۡلِ﴾» لغير أبي ذرٍّ.

(﴿خَطۡبُكَ﴾) في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطۡبُكَ﴾ [طه: ٩٥] أي: ما (بَالُكَ) وما الذي حَمَلَكَ على ما صنعتَ يا سامريُّ؟

(﴿مِسَاسَ﴾) في قوله: ﴿أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ [طه: ٩٧] (مَصْدَرُ مَاسَّهُ مِسَاسًا) أي: مصدر لـ«فاعَل» كـ«القتال» من «قاتل»، والمعنى: أنَّ السامريَّ عُوقب على ما فَعَلَ -مِن إضلاله بني إسرائيل باتِّخاذِه العِجْلَ والدعاءِ إلى عبادتِه في الدنيا- بالنفي، وبأن لا يَمَسَّ أحدًا، ولا يَمَسَّهُ أحدٌ، فإنْ مسَّه أحدٌ أصابتْهُما الحُمَّى معًا لوقتهما، وسقط قوله: «﴿مِسَاسَ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ.

(﴿لَنَنسِفَنَّهُۥ﴾ [طه: ٩٧]) أي: (لَنَذْرِيَنَّهُ) رمادًا بعد التحريق بالنار، كما قال قبلُ: ﴿لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ﴾ [طه: ٩٧].

(﴿قَاعًا﴾) في قوله: ﴿فَيَذَرُهَا قَاعًا﴾ [طه: ١٠٦] (يَعْلُوهُ المَاءُ) قال في «الدر»: وفي «القاع» أقوالٌ: قيل: هو منتقعُ الماء، ولا يليقُ معناه هنا، أو هو الأرضُ/ التي لا نباتَ فيها[1] ولا بناءَ، أو المكانُ المستوي، وجمع «القاع»: أقوع وأقواع وقِيعان.

د٥/١٨٠أ

(وَالصَّفْصَفُ)/ هو (المُسْتَوِي مِنَ الأَرْضِ) وسقطت هذه لأبي ذرٍّ.

٢٣٦/٧

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّا حُمِّلْنَآ﴾ (﴿أَوْزَارًا﴾) أي: (أثقالًا) كذا لأبوي ذرٍّ والوقت، ولأبي ذرٍّ وحدَه أيضًا: «﴿أَوْزَارًا﴾ وهي الأثقال» (﴿مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ﴾ [طه: ٨٧]) أي: (الحُلِيُّ[2] الَّذِي) ولأبي ذرٍّ: «وهي الحلي[3] التي» (اسْتَعَارُوا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ) وهذا وصله الفريابيُّ، وعند الحاكم من حديث عليٍّ قال: «عَمَدَ السامريُّ إلى ما قَدَرَ عليه من الحُلِيِّ فضربه عِجلًا، ثم أَلْقَى القبضةَ في جوفِه، فإذا هو عِجلٌ له خُوار» وعند النَّسائيُّ: «أنَّه لمَّا أخذ القبضةَ مِن أثرِ الرسول -أي: مِن تربةِ موطِئِ فرسِ الحياة التي كان راكبها جبريلُ لمَّا جاء في غرق فرعون- فمرَّ بهارون، فقال له: ألا تُلقي ما في يدك؟ فقال: لا أُلقيها حتى تدعوَ الله أن تكونَ ما أُريد، فدعا له، فألقاها وقال: أريدُ أن تكون عِجلًا له جوفٌ يخورُ».

(فَقَذَفْتُهَا) أي: (فَأَلْقَيْتُهَا) في النار، وفي نسخة: «فقذفناها فألقيناها» والضمير لـ«حليِّ القبط» التي كانوا استعاروها منهم حين همُّوا بالخروج من مصر، وقيل: هي ما ألقاه البحر على الساحل بعدَ إغراقهم[4] فأخذوه.

(﴿أَلْقَى﴾) من قوله: ﴿فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٧] أي: (صَنَعَ) مثلَهم مِن إلقاء ما كان معه[5] من الحلي.

(﴿فَنَسِيَ﴾) أي: (مُوسَى، هُمْ) أي: السامريُّ وأتباعُه (يَقُولُونَهُ) أي: (أَخْطَأَ) موسى (الرَّبَّ) الذي هو العِجل أن يطلبه ههنا، وذهب يطلبُه عند الطور، أو الضميرُ في «نسي» يعود على

---

(١) في (د): «لها»، و(م): «بها».

(٢) زيد في (د)، و(م): «وفي نسخة: «الحلي» بالرفع؛ أي: هي الحلي».

(٣) «وهي الحلي»: ليس في (د) و(م).

(٤) في (د): «أن أغرقهم».

(٥) «معه»: ليس في (ب).

السامريِّ، فيكونُ مِن كلام الله، أي: فنسي السامريُّ، أي: ترك ما كان عليه من إظهار الإيمان، وفي «آل ملك»[(١)] وغيره: «الربُّ» بالرفع، وسقط من قوله: «﴿فَنَسِىَ﴾...» إلى هنا لأبي ذرٍّ[(٢)].

(﴿لَا يَرْجِعُ﴾) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ (﴿إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]) أي: (العِجْلُ) أي: إنَّه لا يرجعُ إليهم كلامًا ولا يَرُدُّ عليهم جوابًا سقطت «لا» من[(٣)] قوله: ﴿لَا يَرْجِعُ﴾ لأبي ذرٍّ[(٤)].

(﴿هَمْسًا﴾) في قوله تعالى: ﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَٰنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [طه: ١٠٨] هو (حِسُّ الأَقْدَامِ) أي: وقعُها على[(٥)] الأرض، ومنه: همستِ الإبلُ: إذا سُمع ذلك مِن وقعِ أخفافِها على الأرض، قال:

فَهُنَّ[(٦)] يَمْشِينَ بِنَا هَمِيسًا[(٧)] ....

وفُسِّر هنا بِخَفق أقدامهم ونقلِها إلى المحشر، وقيل: هو تحريكُ الشفتين من غير نُطقٍ، والاستثناء مفرَّغ.

(﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾) قال مجاهدٌ فيما وصله الفِريابيُّ أي: (عَنْ حُجَّتِي) وهو نصبٌ على الحال (﴿وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا﴾ [طه: ١٢٥]) أي: (فِي الدُّنْيَا) بحُجَّتي؛ يريد: أنَّه كانت له حُجَّةٌ بزعمه في الدنيا، فلمَّا كُوشِفَ بأمر الآخرة بَطَلَتْ، ولم يهتد إلى حُجَّةِ حقٍّ.

(قَالَ ابْنُ عبَّاسٍ) في قوله تعالى: (﴿بِقَبَسٍ﴾ [طه: ١٠]: ضَلُّوا) أي: موسى وأهله[(٨)] (الطَّرِيقَ) في سيرهم لمصر[(٩)] (وَكَانُوا شَاتِينَ) في ليلةٍ مظلمة مثلجة، ونزلوا منزلًا بين شعاب وجبال، وولد له

---

(١) نسخة من الصحيح عاد إليها القسطلَّاني في أكثر من موضع لعلها تعود للأمير سيف الدين الحاج آل ملك (ت:٧٤٧هـ) والله تعالى أعلم.

(٢) قوله: «وفي آل ملك وغيره: الربُّ بالرفع، وسقط من قوله: ﴿فَنَسِىَ﴾... إلى هنا لأبي ذرٍّ»، سقط من (م).

(٣) في (ص): «في».

(٤) «وسقطت لا من قوله لا يرجع لأبي ذرٍّ»: سقط من (د) و(م).

(٥) «على»: ليس في (د).

(٦) في (د): «وهن»، وفي (ص) و(ل) و(م): «وهي»، وفي هامش (ل): قوله: «وهي تمشين» كذا بخطِّه، والَّذي في «الصِّحاح»: فهنَّ يمشين. انتهى. أي: بنون. وبنحوه في هامش (ج).

(٧) في هامش (ج) و(ل): بقيَّته: إنْ تَصْدُقِ العِيسُ نَنِكْ لَمِيسَا.

(٨) «أي موسى وأهله»: سقط من (د) و(م).

(٩) «في سيرهم لمصر»: سقط من (د)، وزيد فيها وفي (م): «وصله مجاهد عن الفريابيِّ».

ابنٌ، وتفرَّقت/ ماشيتُه، وجعل يقدَح بزندٍ معه ليُوريَ، فجعلَ لا يخرُج منه شررٌ، فرأى مِن جانب الطور نارًا (فَقَالَ) لأهلِه: امكثوا إنِّي أبصرتُ نارًا (إِنْ لَمْ أَجِدْ عَلَيْهَا مَنْ يَهْدِي الطَّرِيقَ آتِكُمْ بِنَارٍ تُوقِدُونَ) وفي نسخة لأبي ذرٍّ[1]: «تَدفَؤون» بفتح الفوقيَّة والفاء بدل «توقدون»، وقوله في الآية: ﴿لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [النمل: ٧] يدُلُّ على البرد، و﴿بِقَبَسٍ﴾ على وجود الظلام ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ على أنَّه قد تاه عنِ الطريق، وقولُ ابن عبَّاسٍ هذا ثابتٌ هنا على هامش الفرع كأصله، مخرَّجٌ له بعدَ قوله: «في الدنيا» في رواية أبي ذرٍّ. ٥د/١٨٠ب

(وَقَالَ[2] ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيانُ، ممَّا هو في «تفسيره» في قوله: (﴿أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً﴾ [طه: ١٠٤]) أي: (أَعْدَلُهُمْ) أي: رأيًا أو عملًا، وسقط لغير أبي ذرٍّ «طريقة».

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله ابن أبي حاتم من طريق عليِّ بن أبي طلحةَ في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا﴾ (﴿هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]) أي: (لَا يُظْلَمُ فَيُهْضَمُ مِنْ حَسَنَاتِهِ) ولفظ ابن أبي حاتم: لا يخاف ابنُ آدم يوم القيامة أن يظلم فيزداد في سيئاته، ولا يهضم فينقص من حسناته.

(﴿عِوَجًا﴾ [طه: ١٠٧]) أي: (وَادِيًا، ﴿وَلَآ[3] أَمْتًا﴾) أي: (رَابِيَةً) قاله ابن عبَّاس فيما وصله ابن أبي حاتم، وسقط لغير أبي ذرٍّ لفظ «ولا» من قوله: ﴿وَلَآ أَمْتًا﴾.

(﴿سِيرَتَهَا﴾) في قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] أي: (حَالَتَهَا) وهيئتَها (الأُولَى) وهي «فِعْلَة» مِنَ السير، تُجوِّزَ بها للطريقة، وانتصابِها على نزع الخافض.

(﴿ٱلنُّهَىٰ﴾) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ﴾ [طه: ١٢٨] أي: (التُّقَى)[4] وقال في «الأنوار»: لذوي العقول الناهية عنِ اتباع الباطل وارتكاب القبائح، جمع نُهية.

(﴿ضَنكًا﴾)/ في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٤] (الشَّقَاءُ) قاله ابن عبَّاسٍ فيما وصله ابن أبي حاتم من طريق عليِّ بن أبي طلحةَ عنه، وصحَّحَ ابنُ حِبَّان من حديث أبي هريرة ٢٣٧/٧

---

(١) «لأبي ذرٍّ»: سقط من (د) و(م).

(٢) في هامش (ج): سقطت الواو لأبي ذرٍّ؛ كما رُقِم على ذلك بخطِّه.

(٣) «ولا»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): وسقط لأبي ذرٍّ من قوله: ﴿سِيرَتَهَا﴾ إلى «التُّقى» كما رُقِم على ذلك بخطِّه.

مرفوعًا: ﴿مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ قال: «عذاب القبر» وقال في «الأنوار»: ﴿ضَنكًا﴾ ضيِّقًا[1]، مصدرٌ وَصِفَ به، ولذلك يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث.

(﴿هَوَىٰ﴾) في قوله: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١] قال ابنُ عبَّاسٍ فيما وصله ابنُ أبي حاتم أي: (شَقِيَ) وقال القاضي: فقد تردَّى وهَلَكَ، وقيل: وقع في الهاوية، والأوَّلُ شاملٌ لها.

(بِالوَادِي المُقَدَّسِ) أي: (المُبَارَكِ) ولغير أبي ذرٍّ: «المُقَدَّسُ المُبَارَكُ» مع إسقاط «بالوادي»[2] (﴿طُوًى﴾ [طه: ١٢]) بالتنوين، وبه قرأ ابنُ عامرٍ والكوفيُّون[3] (اسْمُ الوَادِي) ولأبي ذرٍّ: «اسمُ[4] وادٍ»، وهو بدل مِنَ «الوادي» أو عطفُ بيانٍ له[5]، أو مرفوعٌ على إضمارِ مبتدإٍ، أو منصوبٌ بإضمارِ «أعني».

(﴿بِمِلْكِنَا﴾) بكسر الميم في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمِلْكِنَا﴾ [طه: ٨٧] وهي قراءةُ أبي عمرٍو وابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ، أي: (بِأَمْرِنَا) وعاصمٌ ونافعٌ بفتحِها، وحمزةُ والكِسائيُّ بضمِّها، وثلاثتها في الأصل[6] لغاتٌ في مصدرِ: «مَلَكْتُ الشيءَ».

(﴿مَكَانًا سُوًى﴾) في قوله: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] معناه: (مَنْصَفٌ) تستوي مسافتُه (بَيْنَهُمْ) قال في «الأنوار»: وانتصاب ﴿مَكَانًا﴾ بفعلٍ دلَّ عليه المصدر[7] لا به؛ فإنَّه موصوفٌ، وسقط لأبي ذرٍّ قوله: «﴿بِمِلْكِنَا﴾/...» إلى آخره. د٥/١٨١أ

(﴿يَبَسًا﴾) في قوله: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾ [طه: ٧٧] أي: (يَابِسًا) صفة لـ﴿طَرِيقًا﴾[8]

---

(١) في هامش (ج): وفي تفسير «الضنك» أقوال أخرى، ويقال: إنَّها كلمة فارسيَّة، معناها: الضيق، وأصلها: «التنك» بمثنَّاة فوقيَّة بدل الضاد، فعُرِّبت، وقيل: الحرام، وقيل: الكسب الخبيث. انتهى «فتح».

(٢) قوله: «ولغير أبي ذرٍّ: المُقَدَّس المبارك مع إسقاط بالوادي»، سقط من (د).

(٣) «الكوفيون»: ليس في (د).

(٤) «اسم»: ليس في (د).

(٥) «له»: ليس في (د).

(٦) قوله: «بضمها وثلاثتها في الأصل» بدله في (د): «بكسرها»، والعبارة في (ص): «والكسائي بكسرها، والذي في «البيضاوي»: ضمها».

(٧) في هامش (ج) و(ل): هو ﴿مَوْعِدُكُمْ﴾. «منه».

(٨) في (ب): «لطريقنا».

وُصِفَ[1] به لِمَا يَؤُولُ إليه[2]؛ لأنَّه لم يكن يبسًا بعد، إنَّما مرَّت عليه الصَّبَا فجفَّفَتْه[3] كما ذُكِر[4]، وقيل: هو في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به الواحد[5] مبالغةً، أو على حذف مضاف، أو جمع «يابس» كـ«خادم» و«خدم»، وصف به الواحدُ مبالغةً.

(﴿عَلَىٰ قَدَرٍ﴾) في قوله: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠] أي: (مَوْعِدٍ) قدَّرته لِأَنْ أُكلمَكَ وأستنبئَكَ غير مستقدم ولا مستأخر، قال أبو البقاء: وهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِن فاعلِ ﴿جِئْتَ﴾ أي: جئتَ موافقًا لِمَا قُدِّرَ لك[6]، قال في «الدر»: وهو تفسير معنًى، والتفسيرُ الصِّناعيُّ: ثم جئتَ مستقِرًّا أو كائنًا على مقدارٍ معيَّن، كقوله:

نَالَ الخِلَافَةَ أَوْ جَاءَتْ لَهُ قَدَرًا[7] كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

(﴿لَا تَنِيَا﴾) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢] أي: (لا تَضْعُفَا)[8] قاله قتادة فيما وصله عبدُ بنُ حُميدٍ، وقال غيره: لا تَفْتُرا، يقال: وَنَى يَنِي وَنْيًا، كوَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا: إذا فَتَرَ.

(﴿يَفْرُطَ﴾) في قوله تعالى: ﴿إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾ [طه: ٤٥] قال أبو عبيدة: (عُقُوبَةً) أي: يتقدَّم بالعقوبة ولا يصبر إلى تمام الدعوة وإظهار المعجزة، وسقط «يفرط عقوبة» لغير أبي ذرٍّ.

---

(١) في (ج) و(ل): «وصفا»، وفي هامشهما: قوله: «وُصِفَا به» كذا بخطِّه، وعبارة «الدُّرِّ»: وُصِفَ به.

(٢) في هامش (ج): قوله: «لا بِهِ؛ فإنَّه موصوفٌ» أي: والمصدرُ الموصوفُ لا يعمل فيما بعدَ وَصفِه «سعدي».

(٣) في (ص): «فخففته».

(٤) في (د): «مرَّ ذلك».

(٥) «الواحد»: مثبتٌ من (د) و(م).

(٦) في هامش (ج): وفي كلام البَبسيليِّ في قوله: ﴿فَتَحۡنَا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١] أنَّ الجواب قد يعمل في الظروف والمجرورات. انتهى وعبارة أبي البقاء: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] أي: في مكان، ويجوز أن يكون ﴿مَكَانًا﴾ مفعولًا ثانيًا لـ«اجْعَلْ»، و«موعد» على هذا مكان أيضًا، ولا ينتصب بـ«موعد» لأنَّه مصدرٌ قد وُصِفَ به. انتهى. وقوله: «أي: في مكان» محتمل لأن يكون منصوبًا على الظرفيَّة، ويحتمل أن يكون منصوبًا بنزع الخافض، وعلى الثاني اقتصر الجلال المحلِّيُّ.

(٧) قال الشيخ قطة رحمه الله: هكذا هنا، وروي أيضًا:

جاء الخلافة أو كانت له قدرًا ....

انتهى، وفي غير (د): «على قدرٍ».

(٨) في هامش (ج): وقيل: لا تُبطِئا «فتح».

١ - بابٌ قَوْلُهُ: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾

هذا (بابٌ) بالتَّنوين (قَوْلُهُ) تعالى، ثبت لفظ: «باب» لأبي ذرٍّ، وسقط له «قوله»[1] (﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤١]) افتعال مِنَ الصنع، فأُبدلت[2] التَّاء طاءً لأجل حرف الاستعلاء، أي: اصطفيتُك لمحبتي، وهذا مجازٌ عن قُربِ منزلتِه ودنوِّه مِن ربِّه؛ لأنَّ أحدًا لا يَصْطَنِعُ إلَّا مَن يختارُه.

٤٧٣٦ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «التَقَى آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى لِآدَمَ: أَنْتَ الَّذِي أَشْقَيْتَ النَّاسَ وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ، وَاصْطَفَاكَ لِنَفْسِهِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْكَ التَّوْرَاةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَوَجَدْتَهَا كُتِبَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»، ﴿ٱلْيَمِّ﴾: البَحْرُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بفتح الصاد المهملة وسكون اللَّام آخره فوقيَّة، الخارَكيُّ[3] بالخاء المعجمة والراء والكاف، قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» بالإفراد (مَهْدِيُّ ابْنُ مَيْمُونٍ) الأزديُّ المِعْوَليَ -بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح الواو- البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ) الأنصاريُّ البصريُّ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه (عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ) أنه (قَالَ: التَقَى آدَمُ وَمُوسَى) بأشخاصِهما أو بأرواحِهما أو يوم القيامة أو في حياة موسى[4] الدُّنيويَّة أَراه اللهُ آدمَ فالتقيا أو بعد وفاته (فَقَالَ) ولأبي ذرٍّ: «قال» (مُوسَى لِآدَمَ: أَنْتَ الَّذِي) وفي «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٤٠٩] من طريق حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: «أنت آدمُ الذي» (أَشْقَيْتَ النَّاسَ) مِنَ الشقاوة (وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الجَنَّةِ) أي: بتناوُلِكَ مِنَ[5] الشجرة (قَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ الَّذِي) ولأبي ذرٍّ: «قال آدمُ: أنتَ موسى الذي» (اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ[6]) أي: جَعَلَكَ خالصًا صافيًا عن

---

(١) قوله: «ثبت لفظ: باب لأبي ذرٍّ، وسقط له قوله»، سقط من (د).

(٢) في (ج) و(د) و(ص) و(م) و(ل): «فأبدل»، وفي هامش (ج) و(ل): كذا بخطِّه، وصوابه: فأُبدلت التاء طاء... إلى آخره.

(٣) في هامش (ل): خَارَك؛ كـ«هَاجَر»: جزيرة قريبة من عمان، كما في «اللُّب» و«القاموس».

(٤) «أو»: ليس في (ل)، وفي هامشها: كذا بخطِّه، ولعلَّه: أو في حياة موسى.

(٥) «من»: ليس في (م).

(٦) في هامش (ج) و(ل): الَّذي في «الفرع»: «برسالاته»؛ بالجمع.

شائبةِ ما لا يليقُ بك (وَاصْطَفَاكَ لِنَفْسِهِ) وهذا موضعُ الترجمةِ (وَأَنْزَلَ عَلَيْكَ التَّوْرَاةَ؟)/ فيها د٥/١٨١ب تِبيانُ كلِّ شيءٍ مِنَ الأخبار بالغيوب والقِصص وغيرِ ذلك، من قوله: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] (قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَوَجَدْتَهَا) أي: الخطيئة (كُتِبَ عَلَيَّ)/ وللكشميهنيِّ: ٢٣٨/٧ «كتبت» بزيادة تاء التأنيث[1]، وللحَمُّويي والمُستملي[2]: «فوجدته» أي: الذنب «كُتِبَ عَلَيَّ»[3] في التوراة (قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟) أو الضميرُ في «فوجدتها» بالتأنيث يرجعُ إلى التوراة باعتبار اللفظ، وبالتذكير باعتبار المعنى، أي: الكتاب، وعند ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن هرمز عن أبي هريرة قال: آدم: فهل وجدت فيها -يعني: في التوراة- ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١] (قَالَ: نَعَمْ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى) برفع «آدم» على الفاعليَّة، أي: غَلَبَه بالحُجَّة، ويأتي مزيدٌ لذلك قريبًا [ح: ٤٧٣٨].

وهذا الحديث من أفراده مِن هذا الوجه.

(﴿ٱلْيَمِّ﴾) في قوله تعالى: ﴿فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٩] هو (البَحْرُ) أي: اطرحيه فيه.

٢ - وَ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۞ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ۞ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾

(وَ﴿أَوْحَيْنَآ﴾) ولأبي ذرٍّ: «بابٌ» بالتنوين «﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ﴾» (﴿إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى﴾) أي: أسرِ[4] بهم في الليل مِن أرض مصرَ (﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ﴾) ﴿طَرِيقًا﴾ نُصِبَ مفعولٌ به، وذلك على سبيل المجاز؛ وهو أنَّ الطريقَ مُتَسَبِّبٌ عن ضربِ البحرِ؛ إذِ المعنى: اضربِ البحرَ لينفلِقَ لهم[5] فيصيرَ طريقًا، فبذا صحَّ نسبةُ الضَّرْبِ إلى الطريق، أو المعنى: اجعلْ لهم طريقًا، وقيل: هو نصبٌ على الظرفِ، قال أبو البقاء أي: موضعَ طريقٍ، فهو مفعولٌ فيه (﴿يَبَسًا﴾) ليس فيه[6] ماءٌ

---

(١) «وللكشميهني: كتبت بزيادة تاء التَّأنيث»: سقط من (د).

(٢) زيد في (ص): «أي».

(٣) زيد في (د): «فيها أي».

(٤) في (م): «سر».

(٥) في (م): «بهم».

(٦) في (د): «فيها»، والطريق مؤنث مجازي، فيجوز فيه الوجهان.

ولا طينٌ (﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾) أي[1]: أن يدرِكَكَ فرعونُ مِن ورائِكَ (﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾) أنْ يغرِقَكَ البحرُ أمامَكَ (﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ﴾) أي: فأتبعهم فرعونُ نفسَه ومعه جنودُه[2]، فحَذَفَ المفعولَ الثاني، والباءُ للتعدية، أو زائدة في المفعول الثاني، أي: فأتبعهم فرعونُ وجنوده (﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾) هو مِن باب الاختصار وجوامع الكَلِم التي يَقِلُّ لفظُها ويَكْثُرُ معناها، أي: فغشيَهُم ما لا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إلَّا الله، والضميرُ في غَشِيَهُم لجنودِه أو له ولهم، والفاعلُ هو اللهُ تعالى، أو ما غشيهم، أو فرعونُ؛ لأنَّه الذي ورَّطهم للهلاك (﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ﴾) في الدِّين[3] (﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ [طه: ٧٧-٧٩]) وهو تكذيبٌ له في قوله: ﴿وَمَآ أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٢٩] أو[4] أضلهم في البحر وما نجا، وسقط قوله: «﴿لَّا تَخَٰفُ﴾...» إلى آخره لأبي ذرٍّ، وقال بعد قوله: ﴿يَبَسًا﴾: «إلى قوله: ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾».

٤٧٣٧ - حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْمَدِينَةَ وَالْيَهُودُ تَصُومُ عَاشُورَاءَ، فَسَأَلَهُمْ، فَقَالُوا: هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ مُوسَى عَلَى فِرْعَوْنَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْهُمْ، فَصُومُوهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدّثنا» (يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدَّورَقِيُّ قال: (حَدَّثَنَا رَوْحٌ) بفتح الراء وسكون الواو آخره مهملة، ابنُ عبادة قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بنُ الحجَّاج قال: (حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ) بكسر الموحَّدة وسكون المعجمة؛ جعفرُ بنُ أبي وَحْشِيَّةَ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما)/ أنَّه (قَالَ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْمَدِينَةَ، وَالْيَهُودُ تَصُومُ عَاشُورَاءَ) قال الطِّيبيُّ: هو مِن باب الصِّفَةِ التي لم يَرِد لها فِعلٌ، والتقديرُ: يومٌ مدَّتُه عاشوراء، أو صورتُه عاشوراء[5]، قيل: وليس في كلامهم «فاعولاء» غيرُه، وقد يُلحق به «تاسوعاء» د٥/١٨٢أ

---

(١) «أي»: مثبتٌ من (د).

(٢) في هامش (ج): يعني: رؤسَاؤه وحَشَمه، بجعل «جنوده» للحال...، على جعل ﴿بِجُنُودِهِۦ﴾ هو المفعول.

(٣) «في الدين»: ليس في (د) و(م).

(٤) في غير (د) و(س): «و».

(٥) «عاشوراء»: ليس في (م).

وذهب بعضُهم إلى أنَّه أُخذ من العشر الذي هو من إظماء الإبل، ولهذا[1] زعموا أنَّه اليوم التاسع، وسبق تقريرُ ذلك في «الصوم» [ح: ٢٠٠٤] فليراجع، ولأبي ذرٍّ: «تصومُ يومَ عاشوراءَ» (فَسَأَلَهُمْ): ما هذا الصوم؟ وكان هذا في السَّنةِ الثانية مِن قُدُومه ﷺ (فَقَالُوا) أي: اليهود: (هَذَا اليَوْمُ الَّذِي[2] ظَهَرَ فِيهِ مُوسَى) ﷺ (عَلَى فِرْعَوْنَ) أي: غلب عليه[3]، وفي «الصوم» من طريق أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه: قالوا: «هذا يومٌ صالحٌ، هذا يومٌ نجَّى الله فيه[4] بني إسرائيل مِن عدوِّهم» (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) وسقط قوله: «النَّبي...» إلى آخره لأبي ذرٍّ[5].

(نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْهُمْ) بضمير الغيبة (فَصُومُوهُ) وفي «الصوم» [ح: ٢٠٠٤]: «فصامه وأمر بصيامه».

٣ - بَاب قَوْله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾

(بَاب قَوْله) تعالى: (﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا﴾) فلا يكونَنَّ سببًا لإخراجِكُما (﴿مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾ [طه: ١١٧]) أسند إلى آدمَ الشقاءَ وحدَه دونَ حواءَ بعدَ اشتراكِهما في الخروج؛ لأنَّ في ضِمن شقاءِ الرجلِ -وهو قَيِّمُ أهلِهِ- شقاءَهم، فاختصرَ الكلام بإسناده إليه دونَها، أو لأنَّ المرادَ بالشقاء: التعبُ في طلبِ المعاش الذي هو وظيفةُ الرجال، وسقط «باب قوله» لغير أبي ذرٍّ.

٤٧٣٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ النَّجَّارِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حَاجَّ مُوسَى آدَمَ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الَّذِي أَخْرَجْتَ النَّاسَ مِنَ الجَنَّةِ بِذَنْبِكَ فَأَشْقَيْتَهُمْ؟! قَالَ: قَالَ آدَمُ: يَا مُوسَى أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي، أَوْ قَدَّرَهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟!»، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

---

(١) في (م): «لذا».

(٢) «الذي»: سقط من (د).

(٣) «عليه»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٤) «فيه»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٥) قوله: «وسقط قوله: النَّبي... إلى آخره لأبي ذرٍّ»، سقط من (د).

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنِ سَعِيدٍ) الثَّقفيُّ البَغْلانيُّ، وسقط لغير أبي ذرٍّ «ابن سعيد» قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ النَّجَّارِ) بالنون والجيم المشدَّدة وبعد الألف راء؛ الحنفيُّ اليماميُّ[1]، كان يقال: إنَّه مِنَ الأبدال (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلَّثة الطَّائيِّ مولاهم (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم[2])/ أنه (قَالَ: حَاجَّ مُوسَى آدَمَ) بالنصبِ على المفعوليَّة (فَقَالَ) موسى (لَهُ: أَنْتَ الَّذِي أَخْرَجْتَ النَّاسَ مِنَ الجَنَّةِ بِذَنْبِكَ) وهو الأكلُ مِنَ الشجرة التي نُهِيَ عنها (فَأَشْقَيْتَهُمْ) بكدِّ الدنيا وتَعَبِها؟! والجملة مبيِّنةٌ لمعنى: حاجَّ موسى آدم (قَالَ: قَالَ آدَمُ) مُجيبًا له: (يَا مُوسَى أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَاتِهِ) بالجمع باعتبار الأنواع، وبالإفراد[3] فقط في «اليونينيَّة»[4] (وبِكَلَامِهِ) على الناس الموجودين في زمانِك، وفي الرواية السابقة قريبًا [ح:٤٧٣٦]: «وأنزل عليك التوراة» (أَتَلُومُنِي) بهمزة الإنكار، ولمسلمٍ: «أفتلومني» بفاءٍ بعدَ الهمزة، وفيه حذفُ ما تقتضيه الهمزة وفاء العطف مِنَ الفعل، أي: أَتَجِدُ/ في التوراة هذا النصَّ الجَليَّ، وأنَّه ثابتٌ قبلَ كوني، وقد حُكِم بأنَّ ذلك كائنٌ لا محالةَ، فكيف تغفُلُ عنِ العلم السابق، وتذكرُ الكسبَ الذي هو السبب، وتنسى الأصلَ الذي هو القَدَر، وأنت ممَّنِ اصطفاك الله مِنَ المصطفَين الأخيار، الذين يشاهدون سِرَّ الله مِن وراء الأستار، فتلومني (عَلَى أَمْرٍ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي أَوْ قَدَّرَهُ عَلَيَّ) بأنْ كتبَهُ في اللوح المحفوظ أو صحف[5] التوراة و[6]ألواحها (قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟!) زاد مسلمٌ: «بأربعين سنة» والشكُّ من الراوي (قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى) برفع «آدمُ» على الفاعليَّة، أي: غلب عليه بالحجَّة بأنَّ ما صدر منه لم يكن مُستقلًّا به متمكِّنًا من تركه، بل كان أمرًا مقضيًّا، وقيل: إنَّما[7] احتجَّ في خروجه مِنَ الجنَّة بأنَّ الله خلقه ليجعله خليفة في الأرض، ولم يَنْفِ عن نفسِه الأكل من الشجرة التي نُهِيَ عنها، وقيل: إنَّما احتجَّ بأنَّ التائبَ لا يُلامُ بعدَ توبتِهِ على ما كان منه.

(١) في هامش (ج): قاضي اليمامة.
(٢) الترضي ليس في (د)، و«عن النبي صلى الله عليه وسلم»: سقط من (م).
(٣) تصحف في (ب): «بالإفراط».
(٤) «وبالإفراد فقط في اليونينيَّة»: سقط من (د).
(٥) في (د) و(ص): «صحيفة».
(٦) في (ص): «أو».
(٧) «إنما»: ليس في (د).

﴿٢١﴾ سُوْرَةُ الأَنْبِيَاءِ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(سُوْرَةُ الأَنْبِيَاءِ) مكِّيَّةٌ، وهي مئةٌ واثنتا عشرةَ آيةً (بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذرٍّ.

٤٧٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: بَنِي إِسْرَائِيلَ وَالكَهْفُ وَمَرْيَمُ وَطَهَ وَالأَنْبِيَاءُ هُنَّ مِنَ العِتَاقِ الأُوَلِ، وَهُنَّ مِنْ تِلَادِي.

وَقَالَ قَتَادَةُ: ﴿جُذَاذًا﴾: قَطَّعَهُنَّ. وَقَالَ الحَسَنُ: ﴿فِي فَلَكٍ﴾: مِثْلِ فَلْكَةِ المِغْزَلِ. ﴿يَسْبَحُونَ﴾: يَدُورُونَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿نَفَشَتْ﴾: رَعَتْ. ﴿يُصْحَبُونَ﴾: يُمْنَعُونَ. ﴿أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾: قَالَ: دِينُكُمْ دِينٌ وَاحِدٌ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: ﴿حَصَبُ﴾: حَطَبُ بِالحَبَشِيَّةِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿أَحَسُّوا﴾: تَوَقَّعُوهُ مِنْ أَحْسَسْتُ. ﴿خَامِدِينَ﴾: هَامِدِينَ. حَصِيدٌ: مُسْتَأْصَلٌ، يَقَعُ عَلَى الوَاحِدِ وَالاِثْنَيْنِ وَالجَمِيعِ. ﴿لَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾: لَا يُعْيُونَ، وَمِنْهُ حَسِيرٌ، وَحَسَرْتُ بَعِيرِي. عَمِيقٌ: بَعِيدٌ. (نُكِّسُوا): رُدُّوا. ﴿صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾: الدُّرُوعُ. ﴿تَقَطَّعُوا أَمْرَهُم﴾: اخْتَلَفُوا. الحَسِيسُ وَالحِسُّ وَالجَرْسُ وَالهَمْسُ وَاحِدٌ؛ وَهُوَ مِنَ الصَّوْتِ الخَفِيِّ ﴿ءَاذَنَّاكَ﴾: أَعْلَمْنَاكَ ﴿ءَاذَنتُكُمْ﴾: إِذَا أَعْلَمْتَهُ، فَأَنْتَ وَهُوَ عَلَى سَوَاءٍ لَمْ تَغْدِرْ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾: تُفْهَمُونَ. ﴿ارْتَضَى﴾: رَضِيَ. ﴿التَّمَاثِيلُ﴾: الأَصْنَامُ. السِّجِلُّ: الصَّحِيفَةُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثني» (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحَّدة المفتوحة والمعجمة المشدَّدة، بُندارٌ العبديُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمَّد بن جعفر الهذليُّ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بنُ الحجَّاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السَّبيعيِّ أنَّه (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ) النَّخعيَّ الكوفيَّ (عَنْ عَبْدِ اللهِ) يعني: ابنَ مسعودٍ رضي الله عنه (قَالَ: بَنِي إِسْرَائِيلَ) فيه حذفُ المضاف وإبقاءُ المضاف إليه على حاله، أي: سورة بني إسرائيل (وَالكَهْفُ) بالرفع، أي: والثاني الكهف، فهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ (وَمَرْيَمُ وَطَهَ وَالأَنْبِيَاءُ) رفعٌ كالأوَّل (هُنَّ) الأربعة[1] (مِنَ العِتَاقِ الأُوَلِ) بكسر العين المهملة وتخفيف الفوقيَّة، جمع عتيق؛ وهو ما بلغ الغاية في الجودة، و«الأُوَل» بضمِّ الهمزة وفتح الواو المخفَّفة، والأوليَّة باعتبار النزول؛ لأنَّهنَّ نزلْنَ بمكَّةَ (وَهُنَّ مِنْ تِلَادِي) بكسر الفوقيَّة وتخفيف اللَّام

(١) في (د): «أربعة»، في هامش (ج) و(ل): قوله: «هنَّ الأربعة» كذا بخطِّه، والمذكور في المتن خمس سور متوالية.

وكسر الدَّال المهملة، أي: ممَّا حفظتُه قديمًا من القرآن، ضدُّ الطارِف، وإنَّما كانت «الأنبياءُ» بهذا الوصف لتضمُّنها أخبارَ جِلَّة[1] الأنبياء، وغير ذلك.

وقد سبق هذا الحديثُ أوَّل «سورة بني إسرائيل» [ح: ٤٧٠٨].

(وَقَالَ قَتَادَةُ) فيما وصله الطبريُّ من طريق سعيدٍ عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ﴾ (﴿جُذَاذًا﴾ [الأنبياء: ٥٨]) بضمِّ الجيم (قَطَّعَهُنَّ) وعبَّر بقوله: «جَعَلَهُمْ» وهو ضميرُ العقلاء معاملةً للأصنام معاملةَ العقلاء؛ حيث اعتقدوا/ فيها ذلك، وقرأ الكِسائيُّ: بكسر الجيم؛ لغتان بمعنًى.

د٥/١٨٣أ

(وَقَالَ الحَسَنُ) البصريُّ في قوله تعالى: (﴿فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]) أي: في (مِثْلِ فَلْكَةِ المِغْزَلِ)[2] بكسر الميم وفتح الزاي، وهذا وصلَه ابنُ عُيينةَ، وقال: «الفَلَكُ»[3] مَدارُ النُّجوم، و«الفَلَك» في كلام العرب: كلُّ مستديرٍ، وجَمْعُه أفلاك، ومنه فِلكةُ المِغْزَل، وقال آخر: «الفلك» ماءٌ مجموعٌ تجري فيه الكواكب، واحتجَّ بأنَّ السباحة لا تكون إلَّا في الماء، وأُجيب بأنَّه يُقال في الفرس الذي يَمُدُّ يديه في الجَرْيِ سابحٌ، فلا دليلَ فيما احتجَّ به.

(﴿يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]) قال[4] ابن عبَّاس: (يَدُورُونَ)[5] كما يدورُ المِغْزَلُ في الفِلْكَة؛ ولذا قال مجاهدٌ: فلا يدورُ المِغْزَل إلَّا بالفِلْكَة، ولا الفِلْكَةُ إلَّا بالمِغْزَل، كذلك النُّجومُ والقمران[6] لا يدورون[7] إلَّا به، ولا يدورُ إلَّا بهِنَّ.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ/) فيما[8] وصله ابنُ أبي حاتم في قوله تعالى: ﴿إِذْ﴾ (﴿نَفَشَتْ﴾) أي:

٧/٢٤٠

---

(١) في هامش (ج): «قَوْمٌ جِلَّةٌ» بالكسر: عُظماءُ سادةٌ ذَوُو أخْطارٍ «قاموس».

(٢) في هامش (ج): فَلْكَة المِغزَل» وِزان «تَمْرَة» معروفة، كذا في «المصباح» زاد في «القاموس»: وتُكسَر.

(٣) في هامش (ج): «الفلَك» بالتحريك.

(٤) في (د) و(م): «وقال».

(٥) في هامش (ج): قال البرماويُّ كالكِرمانيِّ: إنَّما ذكروا بِضمير العُقَلاء وهو الواو؛ لوصفهم بالسِّباحة.

(٦) في (م): «القمر».

(٧) في (م): «يدرن».

(٨) في غير (د): «ممَّا».

(رَعَتْ) ﴿فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] وزاد أبو ذرٍّ: «ليلًا[١]».

(﴿يُصْحَبُونَ﴾) في قوله: ﴿وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٣] أي: (يُمْنَعُونَ) قاله ابن عبَّاس فيما وصله ابن المنذر، وقال مجاهدٌ: يُنصَرُون.

(﴿أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢] قَالَ) أي: ابنُ عبَّاسٍ[٢]: (دِينُكُمْ دِينٌ وَاحِدٌ) وأصلُ الأمَّة: الجماعة التي هي على مَقْصِدٍ واحدٍ، فجُعلتِ الشريعةُ أُمَّةً؛ لاجتماع أهلِها على مَقْصِدٍ واحدٍ.

(وَقَالَ عِكْرِمَةُ) في قوله: (﴿حَصَبُ﴾ [الأنبياء: ٩٨]) أي: (حَطَبُ) بالطاء بدل الصاد (بِالحَبَشِيَّةِ) وقيل: باليمانيَّة[٣]، وهي قراءة أُبيٍّ وعائشة، والظَّاهر: أنَّها تفسيرٌ لا تِلاوةٌ، و«الحصبُ» بالصَّاد ما يُرمى به في النار، ولا يقال له: حصب إلَّا وهو في النَّار[٤]، فأمَّا قبلَ ذلك فحطبٌ وشجرٌ، وهذه ساقطة لأبي ذر.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) غيرُ عِكرمةَ: (﴿أَحَسُّوا﴾) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّوا۟ بَأْسَنَآ﴾ [الأنبياء: ١٢] أي: (تَوَقَّعُوهُ) ولأبي ذرٍّ: «توقعوا» بحذف الضمير، مُشتقٌّ (مِنْ أَحْسَسْتُ) مِنَ الإحساس، وقال في «الأنوار»: فلمَّا أدركوا شِدَّة عذابنا إدراك المشاهَدِ المحسوس.

(﴿خَٰمِدِينَ﴾) أي: (هَامِدِينَ) قاله أبو عُبيدةَ.

(حَصِيدٌ) ولأبي ذرٍّ: «والحصيد» أي: في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ جَعَلْنَٰهُمْ حَصِيدًا خَٰمِدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٥] معناه: (مُسْتَأْصَلٌ) كالنَّبْتِ المحصود، شبَّهَهُم في استئصالِهم به، كما تقول: جعلناهم رمادًا، أي: مثلَ الرماد، ولفظه: (يَقَعُ عَلَى الوَاحِدِ وَالاِثْنَيْنِ وَالجَمِيعِ) وهو مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ الجَعْلَ هنا تصييرٌ.

فإن قلت: كيف يَنصِبُ «جَعَلَ» ثلاثةَ مفاعيل؟ أُجيب بأنَّ ﴿حَصِيدًا﴾ و﴿خَٰمِدِينَ﴾ يجوزُ أن يكونا مِن باب: «هذا حلوٌ حامضٌ» كأنَّه قيل: جعلناهم جامعين بين الوصفين جميعًا،

---

(١) في هامش (ج) و(ل): قوله: «ليلًا»؛ أي: من غير راعٍ، فإن كان نهارًا من غير راعٍ؛ قيل: هَمَلَت. انتهى. كما في «الزركشيِّ».

(٢) زيد في (ب) و(س): «أي».

(٣) في (د): «باليمنيَّة».

(٤) قوله: «والظَّاهر: أنَّها تفسيرٌ لا تِلاوةٌ... ولا يقال له: حصب إلَّا وهو في النَّار»، سقط من (م).

والمعنى: أنَّهم هلكوا بذلك العذاب حتى لم يَبْقَ حسٌّ ولا حركةٌ، وجَفُّوا كما يجفُّ[1] الحصيدُ وخمدوا كما تخمدُ النَّارُ.

(﴿لَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]) قال أبو عبيدةَ: (لَا يُعْيُونَ) في الفرع وأصله بضمِّ أوَّله مصحَّحًا عليه وثالِثِهِ وكِلاهما مصلَّحٌ على كشطٍ[2]؛ مِن أعيا، وفي نسخة عن أبي ذرٍّ: «يَعْيَون»[3] بفتحهما، وردَّه ابنُ التين السَّفاقسيُّ[4]، وصوَّب الضَّمَّ، وأجاب العَينيُّ: بأنَّ الصوابَ الفتحُ؛ لأنَّ معناه: لا يَعجِزون، وقيل: لا ينقطِعون (وَمِنْهُ: حَسِيرٌ، وَحَسَرْتُ بَعِيرِي) أي: أعييتُه.

دہ١٨٣/٥ب

(عَمِيقٌ)[5] في سورة الحج [٢٧] أي: (بَعِيدٌ) ويَحتملُ أن يكون ذَكَرَه هنا سهوًا من ناسخٍ أو غيره.

(﴿نُكِّسُوا﴾) بتشديد الكاف مبنيًّا للمفعول، وهي قراءةُ أبي حيوة وغيره، لغة[6] في المخفَّفة في قوله: ﴿ثُمَّ نُكِسُوا عَلَىٰ رُءُوسِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٦٥] أي: (رُدُّوا) بضمِّ الراء، إلى الكفر بعدَ أن أَقرُّوا على أنفسِهم بالظُّلم، أو قُلِبُوا على رؤوسِهِم حقيقةً؛ بفرط إطراقِهِم خجلًا وانكسارًا وانخزالًا ممَّا بهتَهُم إبراهيمُ ﵇، فما أَحارُوا جوابًا[7] إلَّا ما هو حُجَّة لإبراهيمَ حين جادلهم، فقالوا: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥] فأقرُّوا بهذه الحُجَّة التي لحقتْهُم.

(﴿صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾ [الأنبياء: ٨٠]) هي (الدُّرُوعُ) لأنَّها تُلبَس، وهي[8] بمعنى الملبوس، كالحَلوب والرَّكوب[9].

(﴿تَقَطَّعُوا أَمْرَهُم﴾ [الأنبياء: ٩٣]) أي: (اخْتَلَفُوا) أي: في الدين، فصاروا فِرقًا أحزابًا،

---

(١) في هامش (ج): «جفَّ» من «بابَي ضرَب وتعِب» كما في «المصباح».

(٢) «وكلاهما مصلح على كشط»: سقط من (د) و(م).

(٣) في هامش (ج): يُنظَر «يعيبون» كذا بخطِّه.

(٤) في (س) و(ص): «والسفاقسي»، وهو خطأ، وفي هامش (ل): قوله: «ابن التِّين السَّفاقسيُّ» كذا بخطِّه.

(٥) في (ب) و(س): «قوله: عميق».

(٦) في (د): «لغيَّة».

(٧) في هامش (ج): «أحار الرجل الجواب» بالألف: ردَّه، و«ما أحارَه» ما ردَّه.

(٨) في غير (د) و(م): «هو».

(٩) في (د): «كالنحلوب والمركوب».

والأصل: وتقطعتم، إلَّا أنَّه صُرِفَ إلى الغَيبة[1] على طريق الالتفات، كأنَّه يَنْعَى عليهم ما أفسدوه إلى آخرين، ويقبِّح عندَهم فِعلَهم، ويقول لهم: ألَا ترون إلى عظيم ما ارتكب[2] هؤلاء في دين الله؟! والمعنى: اختلفوا في الدين فصاروا فِرقًا وأحزابًا، قاله في «الكشاف».

(الحَسِيسُ وَالحِسُّ) في قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا﴾ [الأنبياء: ١٠٢] (وَالجَرْسُ) بفتح الجيم وسكون الراء (وَالهَمْسُ) بفتح الهاء وسكون الميم (وَاحِدٌ) في المعنى (وَهُوَ مِنَ الصَّوْتِ الخَفِيُّ) بالرفع خبرُ المبتدأ الذي هو قوله: «وهو»، ومعنى[3] الآية: لا يسمعون صوتَها وحركةَ تلهُّبِها إذا نزلوا منازِلَهم في الجنَّة (﴿ءَاذَنَّكَ﴾)[4] ﴿مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ بفصلت [٤٧] معناه: (أَعْلَمْنَاكَ) وذكره مناسبةً لقوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ﴾[5].

(﴿ءَاذَنتُكُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]) قال أبو عبيدة: (إِذَا) أنذرت عدوَّك و(أَعْلَمْتَهُ) بالحرب (فَأَنْتَ وَهُوَ عَلَى سَوَاءٍ لَمْ تَغْدِرْ) ومعنى الآية: أعلمتُكم بالحرب وأنَّه لا[6] صلح بيننا على سواء؛ لتتأهَّبوا لِمَا يُرادُ بكم، فلا غَدْرَ ولا خِداع.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما وصله الفِريابيُّ في قوله: (﴿لَعَلَّكُمْ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ١٣]) أي: (تُفْهَمُونَ) بضمِّ الفوقيَّة وسكون[7] الفاء وفتح الهاء مخفَّفة[8]، وفي نسخة: «تَفْهَمون» بفتح فسكون ففتح مخفَّفًا، ولابن المنذر مِن وجهٍ آخرَ عنه: «تفقهون»، وقال بعضُهم أي: ارجعوا إلى نعمتكم ومساكنكم لعلَّكم تُسألون عمَّا جرى/ عليكم ونزل بأموالكم ومساكنكم، فتُجيبوا السائلَ عن علمٍ ومشاهدة. ٢٤١/٧

(﴿ٱرْتَضَىٰ﴾) في قوله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨] أي: (رَضِيَ) أن: يشفع له مَهابةً منه، وسقطت هذه لأبي ذرٍّ.

---

(١) في (د): «للغيبة».

(٢) في (د): «ارتكبه».

(٣) في غير (س): «معنى».

(٤) في هامش (ج): ووقع في خطِّ المزِّيِّ بالجرِّ.

(٥) «﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ﴾»: ليس في (د) و(م).

(٦) في (د): «وأن لا».

(٧) في (د) و(ل) و(م): «فتح».

(٨) في (د): «المشددة»، وفي (ل) و(م): «مشدَّدة».

(﴿ٱلتَّمَاثِيلُ﴾ [الأنبياء: ٥٢]) هي (الأَصْنَامُ) والتمثال اسمٌ للشَّيءِ الموضوع[1] مشبَّهًا بخَلْقٍ مِن خَلْقِ الله.

د٥/١٨٤أ (السِّجِلُّ) في قوله: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]/ هو (الصَّحِيفَةُ) مطلقًا، أو مخصوص بصحيفة العهد، و«طيّ» مصدرٌ مضافٌ للمفعول، والفاعلُ محذوفٌ تقديرُه: كما يطوي الرجلُ الصحيفةَ ليكتبَ فيها.

٢ - بَابٌ ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ﴾

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين في قوله: (﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾) الكاف تتعلَّق[2] بـ﴿نُّعِيدُهُۥ﴾ و«ما» مصدريَّة، و﴿بَدَأْنَآ﴾ صلتُها، و﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ مفعولُ ﴿بَدَأْنَآ﴾ قاله أبو البقاء، أي: نعيد أولَ خَلْقٍ إعادةً مثلَ بداءتنا[3] له، أي: كما أبرزناه مِنَ العدم إلى الوجود نعيدُه مِنَ العدم إلى الوجود، وقد اختُلف في كيفيَّة الإعادة؛ فقيل: إنَّ الله يفرِّقُ أجزاء الأجسام[4] ولا يَعْدِمها ثم يُعيدُ تركيبَها، أو يَعْدِمُها بالكلية ثم يُوجدُها بعينها، والآية تدلُّ على ذلك؛ لأنَّه شبَّه الإعادة بالابتداء، وهو عن الوجود بعد العدم (﴿وَعْدًا عَلَيْنَآ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]) الإعادةُ، وقيل: المراد: حقًّا علينا؛ بسبب الإخبار عن ذلك، وتعلُّق العِلم بوقوعه، فإنَّ[5] وقوع ما عَلِمَ الله وقوعَه واجبٌ، وسقط «باب» لغير أبي ذرٍّ، وكذا «﴿وَعْدًا عَلَيْنَآ﴾»[6].

٤٧٤٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَانِ -شَيْخٍ مِنَ النَّخَعِ- عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللهِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلًا ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ ثُمَّ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ، أَلَا إِنَّهُ يُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي، فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ؛ أُصَيْحَابِي، فَيُقَالُ: لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿شَهِيدٌ﴾ فَيُقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ».

---

(١) في (ب): «الموضع».

(٢) في (م): «متعلق».

(٣) في (د): «بدئنا»، وفي هامشها نسخة كالمثبت.

(٤) في هامش (م): نسخة: «الإنسان».

(٥) في (د): «وإنَّ».

(٦) «وكذا ﴿وَعْدًا عَلَيْنَآ﴾»: ليس في (د) و(م).

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنِ المُغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَانِ) بضمِّ النون وسكون العين، النخعي الكوفي (-شَيْخٍ) بالجر بدلًا من سابقه (مِنَ النَّخَعِ -) بفتح الخاء (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄) أنه (قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ) مجموعون (إِلَى اللهِ[1] حُفَاةً) بالحاء المهملة، كذا في الفرع وأصله[2]، وسقطت في بعض النسخ (عُرَاةً) من الثياب (غُرْلًا)[3] بغين معجمة مضمومة فراء ساكنة، جمعُ أغرل؛ وهو الأقلَفُ الذي لم يُختَن، قال أبو الوفاء بن عقيل: لمَّا أزالوا تلك القطعة في الدنيا أعادها الله ليُذيقها من حلاوة فضله (﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] ثُمَّ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ القِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ) وسقط لفظ «إن» لغير الكُشْميهَنيِّ، فالتالي رفعٌ[4]، قيل: وخصوصيةُ إبراهيم بهذه الأوَّليَّة لكونه أُلقِيَ في النَّار عريانًا، وزاد الحَليميُّ في «منهاجه» من حديث جابر: «ثمَّ محمَّدٌ ثمَّ النبيُّون» (أَلَا) بالتخفيف (إِنَّهُ) أي: لكن إنَّ الشأنَ (يُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ) أي: جهةَ النار (فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ) عيسى ﵇: (﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ﴾ [المائدة: ١١٧]) ولأبي ذرٍّ: «﴿فِيهِمْ﴾» (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿شَهِيدٌ﴾ فَيُقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ) ولأبي ذرٍّ عن المُستملي: «إلى أعقابهم» (مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ) والمرادُ بـ «مُرْتَدِّينَ»: التخلُّفُ عنِ الحقوق الواجبة.

وقد مرَّ هذا الحديث في آخر «سورة المائدة» [ح: ٤٦٢٥].

---

(١) «إلى الله»: سقط من (م).

(٢) «وكذا في الفرع وأصله»: ليس في (ج) و(ص) ولا (د) ولا (م)، وثبت هذا في هامش (ج) بلا تصحيح. وفي هامش (ل): قال الشَّارح فيما سبق في آخر «المائدة»: سقط لأبي ذرٍّ: «عراة».

(٣) في هامش (ج): قال الجَلال في «البُدور السافِرة»: قوله: «غُرْلًا» أي: غيرَ مختونين، تُرَدُّ إليهم الجلدةُ الَّتي قُطعَت بالخِتان، وكذلك يُرَدُّ إليه كلُّ شيء فارقه في الحياة كالشَّعر والظفر؛ ليذوقَ نعيم الثواب، أو أليم العذاب. انتهى. قال العلَّامة ابن حجر في أوائل «فتاويه الصُّغرى»: فأفهَمَ ذلك أنَّ تلك الأجزاءَ جميعَها تكون مع الإنسان المؤمن في الجنَّة، وغيره في النار؛ حتَّى يذوق النعيم والعذاب.

(٤) قوله: «وسقط لفظ: إن لغير الكُشْميهَنيِّ، فالتالي رفعٌ» سقط من (د).

﴿٢٢﴾ سُورَةُ الحَجِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: ﴿ٱلْمُخْبِتِينَ﴾: المُطْمَئِنِّينَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾: إِذَا حَدَّثَ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي حَدِيثِهِ فَيُبْطِلُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ وَيُحْكِمُ آيَاتِهِ، وَيُقَالُ: أُمْنِيَّتَهِ: قِرَاءَتَهِ. ﴿إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾: يَقْرَؤُونَ وَلَا يَكْتُبُونَ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَشِيدٌ: بِالقَصَّةِ. وَقَالَ غَيْرُهُ ﴿يَسْطُونَ﴾: يَفْرُطُونَ؛ مِنَ السَّطْوَةِ. وَيُقَالُ: يَسْطُونَ: يَبْطِشُونَ ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾: أُلْهِمُوا. ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾: الإِسْلَامُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿بِسَبَبٍ﴾: بِحَبْلٍ إِلَى سَقْفِ البَيْتِ. ﴿تَذْهَلُ﴾: تُشْغَلُ.

(سُورَةُ الحَجِّ) مكِّيَّة إلَّا ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ إلى تمام ثلاث آيات[1] أو أربع، إلى قوله: ﴿عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾/ وهي ثمان وسبعون آيةً. د٥/١٨٤ب

(بسم الله الرحمن الرحيم) ثبتتِ البسملة لأبي ذرٍّ (وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سفيانُ فيما أسنده في «تفسيره» عن ابن أبي نَجيح[2] عن مجاهدٍ: (﴿ٱلْمُخْبِتِينَ﴾) في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ﴾ [الحج: ٣٤] أي: (المُطْمَئِنِّينَ) إلى الله، وقال ابنُ عبَّاسٍ: المتواضعين الخاشعين، وقال الكلبيُّ: همُ الرقيقةُ قلوبُهم، وقال عمرو بن أوس: همُ الذين لا يَظلمون، وإذا ظُلموا لم يَنتصروا.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله الطبريُّ في قوله تعالى: (﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢]) أي: (إِذَا حَدَّثَ) أي: إذا تلا النَّبيُّ ﷺ شيئًا من الآيات المنزلة عليه من الله (أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي حَدِيثِهِ) في تِلاوته عند سكتةٍ مِنَ السكتات بمثلِ نغمةِ ذلك النبيِّ ما يُوافقُ رأيَ أهلِ الشرك مِنَ الباطل، فيسمعونه فيتوهَّمون أنَّه ممَّا تلاه النبيُّ ﷺ، وهو مُنَزَّهٌ عنه لا يَخلِطُ حقًّا بباطل، حاشاه اللهُ مِن ذلك (فَيُبْطِلُ اللهُ مَا يُلْقِي) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْميهَنيِّ[3]: «ما ألقى» (الشَّيْطَانُ وَيُحْكِمُ آيَاتِهِ) أي: يثبتها (وَيُقَالُ): إنَّ (أُمْنِيَّتِهِ) هي (قِرَاءَتِهِ) وفي/ «اليونينيَّة»: ٧/٢٤٢

(١) «آيات»: ليس في (د).

(٢) في (ل): «عن أبي نجيح»، وفي هامشها: كذا بخطِّه، وفيما يأتي قريبًا: ابن أبي نَجيح.

(٣) «عن الكشميهني»: ليس في (د).

«أمنيتُه قراءتُه» بالرفع فيهما[1]، وفي بعض الأصول وكثيرٍ مِنَ النسخ: «أمنيتِه قراءتِه» بجرِّهما على ما لا يخفى.

(﴿إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾) بـ«البقرة» [٧٨] أي: (يَقْرَؤونَ وَلَا يَكْتُبُونَ) وهذا أورده المؤلِّف رحمه الله استشهادًا على أنَّ ﴿تَمَنَّىٰٓ﴾ في قوله تعالى في هذه السورة: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ بمعنى: قرَأَ، وهو خِلافُ ما فسَّره به صاحبُ «الأنوار» حيث قال: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ إذا زوَّر في نفسِه ما يهواه: ألقى الشيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ في تشهيه ما يُوجِبُ اشتغالَه[2] بالدنيا، كما قال عليه السلام: «إنَّه لَيُغَانُ على قلبي فأستغفرُ الله في اليوم سبعينَ مرَّة» فينسخُ الله ما يُلقى الشيطانُ فيُبْطِلُه اللهُ ويذهَبُ به بعصمتِه عنِ الرُّكونِ إليه والإرشادِ إلى ما يزيحه، ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾: ثمَّ يُثبِّتُ آياتهِ الداعيةَ إلى الاستغراق في أمر الآخرة، قيل: إنَّه حدَّث نفسه -يعني: النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم- بزوال المسكنة، فنزلت. انتهى. والحامل له على هذا التفسير كغيره: ما في ظاهر هذه القصَّة مِنَ البشاعة، وقد رواها[3] ابن أبي حاتم والطَّبريُّ وابنُ المنذر من طرق عن شعبةَ عن أبي بشرٍ عن سعيد بن جُبيرٍ قال: «قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكَّة «النَّجم» فلمَّا بلغ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ۝ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٩-٢٠] ألقى الشيطانُ على لسانه: تلك الغرانيق العلا، وإنَّ شفاعتهُنَّ لَتُرتجى، فقال المشركون: ما ذكر آلهتنا بخيرٍ قبلَ اليوم، فسجد وسجدوا، فنزلت هذه الآية» ورواها البزَّار وابن مردويه من طريق أميَّة بن خالدٍ عن شعبةَ، فقال في إسناده: عن سعيد بن جُبيرٍ عن ابن عبَّاسٍ فيما أحسب/، ثمَّ ساق الحديثَ، وقال البزَّار: لا يُروى متَّصلًا إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد بوصله أُميَّة ابنُ خالدٍ، وهو ثقةٌ مشهورٌ، قال: وإنَّما يُروى هذا من طريق الكلبيِّ، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس. انتهى. والكلبيُّ متروكٌ لا يُعتمدُ عليه، ورواها أيضًا ابنُ إسحاقَ في «سيرته»، وموسى ابن عقبة في «مغازيه»، وأبو معشرٍ في آخرين، وكلُّها مراسيلُ، وقد طعن فيها غيرُ واحدٍ مِنَ الأئمَّةِ، حتى قال ابنُ إسحاقَ وقد سُئِلَ عنها: هي مِن وضعِ الزنادقةِ، وقال البيهقيُّ: غير ثابتةٍ نقلًا، ورُواتُها مطعونون، وأَطْنَبَ القاضي عياض في «الشفاء» في توهينِ أصلِها، فشَفَى وَكَفَى؛

د٥/١٨٥أ

(١) «وفي اليونينيَّة: أمنية قراءته بالرفع فيهما»: سقط من(د)، ووقع في (ص) بعد لفظ «أي: يثبتها».

(٢) في هامش (ج) و(ل): أراد ما يغشاه من السَّهو الَّذي لا يخلو منه البشر؛ لأنَّ قلبَه أبدًا كان مشغولًا بالله، فإنَّ له في وقتٍ ما عرضًا بشريًّا يشغله عن أمور الأمَّة والملَّة وصلاحهما، عَدَّ ذلك تقصيرًا أو ذنبًا فيفزع إلى الاستغفار. انتهى «سعدي».

(٣) في (د): «روى هذا».

إذْ سدُّ هذا البابِ هو الصوابُ، وأربحُ للثواب، وإن كانتْ كثرةُ الطرقِ تدلُّ على أنَّ لها أصلًا، لا سيَّما وقد رواها الطَّبريُّ من طريقين مرسلين رجالهما على شرط الصحيح؛ أوَّلُهما: طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب: حدَّثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام...، فذكر نحوه، وثانيهما: [1]طريق المعتمر بن سليمان وحمَّاد بن سلمة، فرَّقهما عن داود بن أبي هند عن أبي العالية، وكذا طريق سعيد بن جُبيرٍ السَّابقة، وحينئذٍ فردُها لا يتمشَّى على القواعد الحديثيَّة، بل ينبغي أنْ يَحتجَّ بهذه الثلاثة مَن يَحتجُّ بالمرسَل ومَن لا يَحتجُّ به؛ لاعتضادِ بعضِها ببعضٍ، كما قرَّره شيخُ الصَّنْعة وإمامُها الحافظ أبو الفضل ابن حَجَرٍ، وإذا سلَّمنا أنَّ لها أصلًا وجب تأويلُها، وأحسن ما قيل في ذلك: أنَّ الشيطان نطق بتلك الكلمات أثناء قراءة النبيِّ ﷺ عند سكتةٍ مِنَ السكتاتِ محاكيًا نغمتَه[2]، فسمِعَها منه[3] القريب فظنَّها مِن قولِه وأشاعَها، وفي كتابي «المواهب اللدنية بالمنح المحمَّدية» زياداتٌ على ما ذكرتُه هنا، وقد قال مجاهدٌ: إنَّه ﷺ كان يتمنَّى إنزال الوحي عليه بسرعة دون تأخيرٍ[4]، فنسخ اللهُ ذلك بأنْ عرَّفه أنَّ إنزالَ ذلك بحسب المصالح في الحوادث والنوازل، وقيل: إنَّه ﷺ كان يتفكَّر عند نزول الوحي في تأويله إذا كان مجملًا، فيُلقي الشيطان في جملته ما لم يُرِدْه، فبيَّن تعالى أنَّه ينسخ ذلك بالإبطال، ويُحكِمُ ما أراد بأدلَّته وآياته، وقيل: ﴿إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ أي: إذا[5] أراد فِعلًا مُقرِّبًا إلى الله؛ ألقى الشيطانُ في فِكْرِه ما يخالفُه، فرجع إلى الله في ذلك، وهو كقوله: ﴿وَإِمَّا

---

(١) زيد في (د) و(م): «من».

(٢) في هامش (ج): قوله: «محاكيًا نغمتَه» كذا قالوا، وتعقَّبهم البقاعيُّ في «مناسباته» بعد أن قدَّر أنَّ الشيطان إنَّما ألقى فيما تلاهُ مِنَ الشُّبَه والخيالات ممَّا يتلقَّفه منه أولياؤه، فيجادلوا به أهل الطاعة ليُضلُّوهم، ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢] ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الحج: ٥٢] في المتلوِّ في قلوب أوليائه بإيضاح أمره، ثمَّ قال: فقد زالت بحمدِ الله عن هذه الآية -بما قرَّرتُه- الشكوك، واضمحلَّت مخيَّلات الشُّبَه، كيف وقد منع الشيطان مِن مِثالِه في المنام، وتولَّى الله حفظَ الذكر الحكيم بحراسة السماوات وغيرها، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨].

(٣) «منه»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٤) «دون تأخير»: ليس في (د).

(٥) «إذا»: ليس في (د).

﴿يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] لكن قال بعضهم: لا يجوزُ حملُ الأُمنية على تمنِّي القلب؛ لأنَّه لو كان كذلك لم يكن ما يخطر بباله ﷺ فتنةً للكفَّار، وذلك يبطلُه قولُه/ تعالى: ﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الحج: ٥٣] وأجيب بأنَّه لا يبعدُ أنَّه إذا قوي التمنِّي أن[1] يشتغل الخاطر، فيحصلَ السهوُ في الأفعال الظاهرة بسببه، فيصير ذلك فتنةً لهم. د٥/١٨٥ب

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ) فيما[2] وصله الطَّبريُّ/ من طريق ابن أبي نَجيحٍ عنه: (مَشِيدٌ) في قوله: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥] أي: (بِالقَصَّةِ) بفتح القاف والصَّاد المهملة المشدَّدة[3]، ولأبي ذرٍّ: «جِصٌّ» بكسر الجيم وتشديد الصَّاد المهملة والرفع، أي: هي جِصٌّ، وهذه ثابتةٌ لأبي ذرٍّ، و«المشِيدُ» بكسر المعجمة: الجِصُّ، وهو الكِلس، وقيل: المشِيد: المرفوع البُنيان، والمعنى: كم مِن قريةٍ أهلكنا، وكم مِن[4] بئرٍ عطلنا عن سقاتها[5]، وقصر مشيد أخليناه عن ساكنيه، وجعلنا ذلك عبرةً لمن اعتبر، وقيل: إنَّ البئرَ المعطَّلة والقصرَ المشِيد باليمن، ولكلٍّ أهلٌ، فكفروا فأهلكهم الله، وبقيا خاليين. ٧/٢٤٣

وذكر الإخباريُّون: أنَّ القصر من بناء شدَّاد بن عاد، فصار[6] معطلًا، لا يستطيع أحد أن يقرب منه على أميال ممَّا يُسْمَع فيه من أصوات الجِنِّ المنكرة.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غيرُ مجاهدٍ في قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ﴾ (﴿يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢]) أي: (يَفْرُطُونَ) بفتح التَّحتيَّة وسكون الفاء وضمِّ الراء المهملة؛ مِن باب نصر ينصر، مشتقٌّ (مِنَ السَّطْوَةِ) وهي القَهْرُ والغَلَبَة، وقيل: إظهارُ ما يَهُول للإخافة (وَيُقَالُ) هو قولُ الفرَّاء والزَّجَّاج: (يَسْطُونَ) أي: (يَبْطِشُونَ) بكسر الطاء وضمِّها، والأوَّلُ لأبي ذرٍّ[7]، والمعنى: أنَّهم يهمُّون

(١) «أن»: مثبت من (ص) و(م).
(٢) في (ب) و(س): «مما».
(٣) زيد في (د): «أي: مجصص، والقصة: الجص».
(٤) «من»: مثبت من (د) و(ص).
(٥) في (ب) و(د): «سقائها».
(٦) في (د): «وصار».
(٧) في (د): «والأول لأبي ذر»: ليس في (د).

بالبطش والوثوب؛ تعظيمًا لإنكار ما خوطبوا به، أي: يكادون يبطشون بالذين يتلُون عليهم آياتِنا، بمحمَّدٍ ﷺ وأصحابه مِن شِدَّة الغيظ، و«يسطون» ضُمِّنَ معنى: يبطشون، فيتعدَّى[1] تعديته، وإلَّا فهو متعدٍّ بـ«على»، يقال: سطا عليه.

(﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الحج: ٢٤]) قال ابن عبَّاس فيما أخرجه الطبريُّ من طريق علي بن أبي طلحةَ أي: (أُلْهِمُوا) ولأبي ذرٍّ: «﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾[2] أي: أُلهِمُوا القرآنَ» وفي روايةٍ له أيضًا: «إلى القرآن» ورواه ابن المنذر من طريق سفيانَ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، وقال ابن عبَّاس: ﴿ٱلطَّيِّبُ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ هو[3] شهادة أن لا إله إلَّا الله، ويؤيِّدُه قولُه: (مَثَلُ كَلِمَةً طَيِّبَةً)[4] وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وعنه في رواية عطاءٍ: هو قولُ أهل الجنَّة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤].

(﴿وَهُدُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٤]) هو (الإِسْلَامُ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «الإسلام» بالجرِّ، أي: إلى الإسلامِ، و«الحميد»: هو اللهُ المحمودُ في أفعاله، وهذا ثابتٌ لأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي[5]، ساقطٌ لغيره.

د٥/١٨٦أ (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) فيما وصله ابنُ المنذر/ بمعناه: (﴿بِسَبَبٍ﴾) في قوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾ [الحج: ١٥] أي: (بِحَبْلٍ إِلَى سَقْفِ البَيْتِ) ولفظ ابن المنذر: «فليَمْدُد بسببٍ إلى سماءِ بيتهِ فليختنق به» والمعنى: مَن كان يظُنُّ أنْ لن يَنْصُرَ اللهُ نبيَّه ﷺ في الدنيا بإعلاء كلمتِهِ وإظهار دينهِ، وفي الآخرة بإعلاءِ درجتِهِ والانتقامِ مِن عدوِّه؛ فليَشْدُد حَبْلًا في سَقْفِ بيته فليختنق به حتى يموت إن كان ذلك غائظَه، فإنَّ اللهَ ناصرُه لا محالةَ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] الآيةَ، وقال عبدُ الرَّحمن بنُ زيدِ بنِ أسلم: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥] أي: ليتوصل إلى بلوغ السماء، فإنَّ النصرَ إنَّما يأتي محمَّدًا ﷺ من السماء، ثم ليقطع ذلك عنه إن قَدَرَ عليه،

---

(١) في غير (د): «فتعدى».

(٢) «﴿مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾»: ليس في (ص).

(٣) «هو»: مثبت من (د) و(م)، وفي (د): «وهو».

(٤) الآية: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤].

(٥) في (د) و(م): «ثابتٌ للحَمُّويي».

وقول(١) ابن عبَّاسٍ أظهرُ في المعنى، وأبلغُ في التَّهكُّم، فعلى هذا القول الثاني فيه استعارةٌ تمثيليَّةٌ، والأمرُ للتَّعجيز، وعلى الأوَّل كناية عن شِدَّة الغيظِ، والأمر للإهانة.

(﴿تَذْهَلُ﴾) في قوله: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢] أي(٢): (تُشْغَلُ) بضمِّ أوَّله وفتح ثالثه؛ لِهَوْلِ ما ترى عن أحبِّ الناس إليها، و﴿يَوْمَ﴾: نُصِبَ بـ﴿تَذْهَلُ﴾ والضمير للزلزلةِ، وتكون -فيما قاله الحسن- يومَ القيامة، أو عندَ طلوع الشمس من مغربها، كما قاله علقمةُ والشَّعبيُّ، أو الضميرُ للساعة، وعبَّر بـ﴿مُرْضِعَةٍ﴾ دون مرضعٍ؛ لأنَّ المرضعةَ: التي هي في حالِ الإرضاع ملقمةً ثديَها الصبيَّ، والمرضِعَ: التي مِن شأنها أنْ تُرضِع وإن لم تُباشِرِ الإرضاعَ في حال وصفِها به(٣)، فقيل: ﴿مُرْضِعَةٍ﴾ ليدُلَّ على أنَّ ذلك الهول إذا فوجئت به هذه وقد أَلقمتِ الرضيعَ ثديَها نزعتْهُ من(٤) فِيْه لِمَا يلحقُها مِنَ الدَّهْشَةِ(٥).

١ - بَابٌ: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]) بضمِّ السين، وسقط «باب» وتاليه لغير أبي ذرٍّ.

٤٧٤١ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ، يَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ، قَالَ: يَا رَبِّ وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ -أُرَاهُ قَالَ- تِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، فَحِينَئِذٍ تَضَعُ الحَامِلُ حَمْلَهَا وَيَشِيبُ الوَلِيدُ ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾»، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى تَغَيَّرَتْ

(١) في (د) و(م): «وهو قول».

(٢) «أي»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): عبارة «الكشَّاف»: فإن قُلت: لِمَ قيل: ﴿مُرْضِعَةٍ﴾ دُونَ «مُرْضِعٍ» قُلْت: «المُرْضِعَةُ» الَّتِي هِيَ فِي حَالِ الإِرْضَاعِ مُلقمَة ثَدْيَهَا الصَّبِيَّ، وَ«المُرْضِعُ» الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُرْضِعَ وَإِن لَمْ تُبَاشِرِ الإِرْضَاعَ فِي حَالِ وَصْفِهَا بِه، والمعنى: أنَّ مِن شدَّة الهَوْلَ تذهلُ هذه عن ولدِها، فكيف بغيرها؟!

(٤) في (د): «عن».

(٥) في هامش (ج): عبارة «الأنوَار»: والمقصود الدلالة على أنَّ هولها بحيث إذا دهشت الَّتي ألقمت الرضيع ثديها نزعته من فِيه وذهلت عنه.انتهت.

وُجُوهُهُمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ تِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ، وَمِنْكُمْ وَاحِدٌ، ثُمَّ أَنْتُمْ فِي النَّاسِ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الأَبْيَضِ، أَوْ كَالشَّعَرَةِ البَيْضَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، وَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ»، فَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: «ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ»، فَكَبَّرْنَا، ثُمَّ قَالَ: «شَطْرَ أَهْلِ الجَنَّةِ»، فَكَبَّرْنَا، وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ ﴿تَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ.

وَقَالَ جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ: ﴿سَكْرَىٰ وَمَا هُم بِسَكْرَىٰ﴾.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفصُ بنُ غياثِ بنِ طَلْقٍ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ) سليمانُ بنُ مهرانَ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوانُ السَّمَّانُ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ) رضي الله عنه أنَّه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ[1]/ صلى الله عليه وسلم: يَقُولُ اللهُ عز وجل يَوْمَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ يَقُولُ[2]: لَبَّيْكَ) يا (رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادَى) بفتح الدَّال (بِصَوْتٍ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ) بفتح الموحَّدة وسكون العين المهملة، أي: مبعوثًا، أي: نصيبًا، والبعثُ: الجيش، والجمع: البعوث، أي: أخرج من ذريتك[3] الناس الذين هم أهلُ النَّار وابعثْهُم إليها (قَالَ: يَا رَبِّ وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟) أي: وما مقدارُ مبعوثِ النار؟ (قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ -أُرَاهُ) بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّه (قَالَ:- تِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ) وفي حديث أبي هريرةَ عند المؤلِّف/ في «باب كيف الحشر» من «كتاب الرِّقاق» [ح: ٦٥٢٩] «فيقول: أخرج مِن كلِّ مئة تسعةً وتسعين» وهو يدُلُّ على أنَّ نصيب أهل الجنَّة من الألف عشرة، وحديث الباب على أنَّه واحدٌ، والحكُم للزائدِ، أو يُحمَلُ حديثُ الباب على جميع ذرِّيَّة آدم، فيكونُ من كلِّ ألفٍ واحدٌ، وحديثُ أبي هريرة على مَن عدا يأجوج ومأجوج، فيكونُ مِن كلِّ ألفٍ عشرةٌ.

٢٤٤/٧

د٥/١٨٦ب

(فَحِينَئِذٍ تَضَعُ الحَامِلُ حَمْلَهَا) أي: جنينَها (وَيَشِيبُ الوَلِيدُ) مِن شدَّة هولِ ذلك، وهذا على سبيل الفرض أو التمثيل، وأصلُه: أنَّ الهموم تُضعِفُ القوى، وتُسرِع بالشيب، أو يُحمَلُ على الحقيقة؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يُبعثُ على ما مات عليه، فتُبعثُ الحاملُ حاملًا، والمرضعُ مُرضِعةً،

(١) في (م): «رسول الله».

(٢) في غير (د): «فيقول».

(٣) «ذريتك»: ليس في (د).

والطفلُ طِفلًا، فإذا وقعتْ زلزلة الساعة، وقيل ذلك لآدم عليه الصلاة والسلام، وسمعوا ما قيل له؛ وقع بهم مِنَ الوجلِ ما تُسقط معه الحامل، ويَشيبُ له الطفلُ، وتَذْهَلُ المرضعةُ، قاله الحافظ أبو الفضل ابن حَجَرٍ، وسبقه إليه القَفَّال: (﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾) أي: كأنَّهم سُكارى مِن شِدَّة الأمر الذي أصابهم قد دهشت عقولهم، وغابت أذهانهم، فمَن رآهم حسِب أنَّهم سُكارى (﴿وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾) على الحقيقة (﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢]) تعليلٌ لإثبات السُّكْرِ المجازيِّ لمَّا نُفِيَ عنهم السُّكرُ الحقيقيُّ (فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ) الحاضرين (حَتَّى تَغَيَّرَتْ وُجُوهُهُمْ) مِنَ الخوف (فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ) وممَّن كان على الشرك مثلَهم (تِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ) بنصبِ «تسعَ» على التَّمييز[1]، ويجوزُ الرَّفع خبر مبتدأ محذوفٍ (وَ) المخرَج (مِنْكُمْ) أيُّها المسلمون وممَّن كان مثلَكم (وَاحِدٌ، ثُمَّ أَنْتُمْ فِي النَّاسِ) في المحشر (كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ) بفتح العين، وبسكونها فقط في «اليونينية»[2] (فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الأَبْيَضِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ) «أو»[3] للتَّنويع، أو شكٌّ الراوي، قال السفاقسيُّ: أطلق الشعرةَ وليس المرادُ حقيقةَ الواحدة؛ لأنَّه لا يكون ثورٌ ليس في جلدِه غيرُ شعرةٍ واحدةٍ مِن غيرِ لونه (وإنِّي) بالواو، وسقطت لأبي ذرٍّ (لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا) يريد: أمَّته المؤمنين به (رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَكَبَّرْنَا) أي: قلنا: الله أكبر؛ سرورًا بهذه البِشارة (ثُمَّ قَالَ) عليه الصلاة والسلام: (ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَكَبَّرْنَا) سرورًا (ثُمَّ قَالَ) عليه السلام: (شَطْرَ أَهْلِ الجَنَّةِ) نصفها، و«ثلث» و«شطر»: نصبٌ خبرُ «تكون»[4] (فَكَبَّرْنَا) سرورًا واستعظامًا[5] في الثلاثة لهذه النعمة العظمى والمنحة الكبرى، فهذا الاستعظام بعد الاستعظام الأوّل إشارة إلى فوزهم بالبغية[6].

وعند عبدِ الله بن الإمام أحمد في «زياداته»[7]، والطبرانيِّ/ من حديث أبي هريرةَ زيادة: د٥/١٨٧أ

---

(١) قال الشيخ قطة رحمه الله: لعلَّ الأولى أنه منصوب بفعل مضمر مفهوم من سياق متن الحديث، أي: يخرج من...إلخ.

(٢) «وبسكونها فقط في اليونينيَّة»: سقط من (د).

(٣) «أو»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٤) في (د) و(ص) و(م): «كان».

(٥) زيد في (م): «بعد استعظام الأول إشارة إلى فوزهم بالبغية» وسيأتي.

(٦) قوله: «الثلاثة لهذه النعمة... إشارة إلى فوزهم بالبغية»، ضرب عليه في (م).

(٧) في (م): «زيادات».

«أنتُم[1] ثلثا أهل الجنَّة»، وفي «التِّرمذيِّ» وصحَّحه من حديث بُريدَة رفعه: «أهل الجنَّة عشرون ومئة صفٍّ، أمَّتي منها[2] ثمانون»، والظَّاهر: أنَّه صلوات الله وسلامه عليه لمَّا رجا مِن رحمة الله أن تكون أمَّته نصفَ أهل الجنَّة؛ أعطاه ما ارتجاه[3] وزاده[4].

(وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ) حمَّاد بن أسامة ممَّا[5] وصله في «أحاديث الأنبياء» [ح:٣٣٤٨] وسقطت واو «وقال» لغير أبي ذرٍّ (عَنِ الأَعْمَشِ) سليمانَ عن أبي صالحٍ عن أبي سعيد: (﴿تَرَى ٱلنَّاسَ﴾) وسقط هذا لأبي ذرٍّ[6] (﴿سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾)[7] على وزن «كُسالى» (قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «وقال»: (مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِئَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِينَ) فوافقَ حفصَ بنَ غياثٍ في روايته[8] عن الأعمش.

(وَقَالَ جَرِيرٌ) هو ابنُ عبدِ الحميد، فيما وصله المؤلِّف في «الرقاق» [ح:٦٥٣٠] (وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ) ممَّا وصله إسحاقُ بنُ رَاهُوْيَه في «مسنده» عنه (وَأَبُو مُعَاوِيَةَ) محمَّدُ بنُ خازم بالخاء والزاي المعجمتين، ممَّا وصله مسلمٌ: (﴿سَكْرَىٰ وَمَا هُم بِسَكْرَىٰ﴾) بفتح السِّين/ وسكون الكاف فيهما من غير ألفٍ، وبذلك قرأ حمزةُ والكِسائيُّ على وزن صفة المؤنَّث بذلك، واختُلف هل هي صيغة جمعٍ على وزن[9] «فَعْلَى» كـ«مَرْضَى» و«قَتْلَى»، أو صفةٌ مفردةٌ استُغنِيَ بها في وصف الجماعة؟ خلافٌ مشهور. ٢٤٥/٧

والحديث ذكره في «أحاديث الأنبياء» في «باب قصة يأجوج ومأجوج» [ح:٣٣٤٨].

---

(١) في (م): «اسم».

(٢) في (د): «أنتم فيها».

(٣) في (ب) و(س): «رجاه».

(٤) في (د): «وزاد».

(٥) في (ص): «فيما».

(٦) «وسقط هذا لأبي ذر»: ليس في (د) و(م).

(٧) العبارة في (ب) و(س): «﴿تَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ﴾ وسقط هذا لأبي ذر ﴿وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾»، والمثبت من (ص) وهو موافق لهامش «اليونينية».

(٨) في (م): «رواية».

(٩) «وزن»: زيادة من (ص).

٢ - بابٌ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ شكٌّ ﴿فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ أترفناهم: وَسَّعْنَاهُمْ

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين في قوله تعالى: (﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾) أي: (شَكٍّ) قاله مجاهدٌ فيما رواه ابن أبي حاتم، وهو قولُ أكثرِ المفسِّرين، وأصلُه: مِن حِرْفِ الشيءِ وهو طرفُه، وقيل: على انحراف، أو[1] على طرف الدين لا في وسطه، كالذي يكون في طرف الجيش، فإن أحسَّ بظَفَرٍ قرَّ وإلَّا فرَّ، وهو المرادُ بقوله: (﴿فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ﴾)[2] أي: ارتدَّ فرجعَ إلى[3] وجهه الذي كان عليه من الكفر حَالَ كونِه (﴿خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾) بذهاب عصمتِه وحُبُوط عملِهِ بالارتدادِ (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ [الحج: ١١-١٢]) عنِ الحقِّ والرشد، وسقط لغير أبي ذرٍّ قوله: «شَكٍّ» وسقط لأبي ذرٍّ قوله[4]: «﴿فَإِنۡ أَصَابَهُۥ﴾...» إلى آخره.

(أَتْرَفْنَاهُمْ) في قوله في «سورة المؤمنين»: ﴿وَأَتۡرَفۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: (وَسَّعْنَاهُمْ) قاله أبو عبيدةَ، ولفظُه في «مجازه»: وسَّعنا عليهم.

٤٧٤٢ - ٤٧٤٣ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَارِثِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ المَدِينَةَ، فَإِنْ وَلَدَتِ امْرَأَتُهُ غُلَامًا، وَنُتِجَتْ خَيْلُهُ قَالَ: هَذَا دِينٌ صَالِحٌ، وَإِنْ لَمْ تَلِدِ امْرَأَتُهُ وَلَمْ تُنْتَجْ خَيْلُهُ قَالَ: هَذَا دِينُ سَوْءٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي ذرٍّ: «حدَّثنا» (إِبْرَاهِيمُ بْنُ الحَارِثِ[5]) الكِرمانيُّ قال: (حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ[6]) قيسٍ الكوفيُّ قاضي كرمان قال: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) بنُ يونسَ بنِ

---

(١) في (د): «أي».

(٢) في هامش (ج): بخطِّه: حال من فاعل ﴿ٱنقَلَبَ﴾ ولا حاجة إلى إضمار «قد» على الصحيح.

(٣) في (د): «على».

(٤) «شك، وسقط لأبي ذر قوله»: ليس في (د) و(م).

(٥) في (ب) و(س): «المنذر» ولا يصحُّ.

(٦) في هامش (ج) و(ل): وهو غير يحيى ابن بكير المصريِّ، وقد يلتبسان، قال في «الفتح»: لكنَّهما يفترقان من أربعة أوجه: أحدها: النِّسبة، الثَّاني: أبو هذا فيه أداة الكنية بخلاف المصريِّ، الثَّالث -ولا يظهر غالبًا-: أنَّ بكيرًا جدُّ المصريِّ، وأبا بكير والد الكِرمانيِّ، الرَّابع: المصريُّ شيخ المصنِّف، والكِرمانيُّ شيخ شيخه.

أبي إسحاقَ السَّبيعيُّ (عَنْ أَبِي حَصِينٍ) بفتح الحاء وكسر الصاد المهملتين، عثمانَ بنِ عاصمٍ الأسديِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ/ ﵄) أنَّه (قَالَ) في قوله تعالى: (﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ﴾ [الحج: ١١] قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ المَدِينَةَ) يثرب (فَإِنْ وَلَدَتِ امْرَأَتُهُ غُلَامًا وَنُتِجَتْ خَيْلُهُ) بضمِّ النون، قال الجوهريُّ: على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، تُنْتِج نَتاجًا، وقد نَتَجَها أهلُها نَتْجًا، وأَنْتَجَتِ الفرسُ إذا حان نَتاجُها، وقال في «الأساس»: نُتِجَتِ الناقة فهي مَنْتُوجة، وأَنْتَجَت فهي مُنْتِجَة؛ إذا وضعت، وقد نتجت إذا حملت. انتهى. وهي مثل: نُفِسَتِ المرأة فهي مَنْفُوسة؛ إذا ولدت، وزاد العَوْفِيُّ عنِ ابن عبَّاسٍ فيما أخرجه ابن أبي حاتم: «وصحَّ جِسمُه» (قَالَ: هَذَا دِينٌ صَالِحٌ) وفي رواية الحسن البصريِّ فيما أخرجه ابنُ المنذر: قال: «لنِعْمَ[1] الدينُ هذا»، وفي رواية جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عند ابن أبي حاتم: قالوا: «إنَّ ديننا هذا صالحٌ، فتمسَّكوا به» (وَإِنْ لَمْ تَلِدِ امْرَأَتُهُ وَلَمْ تُنْتَجْ خَيْلُهُ) بضمِّ التاء الأولى وفتح الثانية بينهما نونٌ ساكنة مبنيًّا لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه (قَالَ: هَذَا دِينُ سَوْءٍ) بفتح السِّين المهملة والجرِّ على الإضافة، وفي رواية العَوْفي: «وإن أصابه وَجَعُ المدينة، وولدتِ امرأتُه جاريةً، وتأخَّرت عنه الصدقةُ؛ أتاه الشيطانُ فقال له[2]: والله ما أصبتَ على دينك هذا إلَّا شرًّا، وذلك[3] الفتنة» وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: «هو المنافقُ، إنْ صلحت له دُنياه أقام على العبادة، وإنْ فسدتْ عليه دنياه انقلب فلا يُقيم على العبادة».

واستُشكل على هذا قوله: «انقلب» لأنَّ المنافق في الحقيقة لم يُسْلِمْ حتى ينقلب، وأجيب بأنَّه أظهر بلسانه خلافَ ما كان أظهرَه، فصار يذُمُّ[4] الدِّين عند الشِّدَّة، وكان مِن[5] قبلُ يمدحُه، وذلك انقلابٌ على[6] الحقيقة.

وهذا الحديث من أفراده.

---

(١) في (د): «نعم».

(٢) «له»: ليس في (د).

(٣) في (د) و(م): «تلك».

(٤) في (م): «ينهى عن».

(٥) «من»: ليس في (ص).

(٦) في (د) و(م): «في».

٣ - بَابٌ: قَوْلُهُ ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين، وسقط لغير أبي[1] ذرٍّ (قَوْلُهُ) تعالى: (﴿هَذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]) أي: في دين ربِّهم، والخصمُ في الأصل مصدرٌ، فيوحَّد ويذكَّر غالبًا؛ كقوله: ﴿نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] ويجوز أن يُثنَّى ويُجمَع ويؤنَّث كهذه الآية، ولمَّا كان كلُّ خَصْمٍ فريقًا يَجمع طائفةً قال: اختصموا، بصيغة الجمع، كقوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩] فالجمعُ مراعاةٌ للمعنى، وقال في «الكشاف»: الخصمُ صفةٌ وُصِفَ بها الفوجُ أو الفريق، فكأنَّه قيل: هذان فوجان أو فريقان يختصمان، وقوله: ﴿هَذَانِ﴾ للفظ، و﴿ٱخْتَصَمُوا۟﴾ للمعنى، قال في «الدر»: إن عَنَى بقوله: إنَّ الخصم صفةٌ بطريق الاستعمال المجازي فمُسلَّم؛ لأنَّ المصدر يكثُر الوصف به، وإن أراد أنَّه صفةٌ حقيقةٌ فخطؤه ظاهرٌ؛ لتصريحهم بأنَّ «رجلٌ خصمٌ»، مثلُ «رجلٌ عدْلٌ».

٤٧٤٣ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﵁: أَنَّهُ كَانَ يُقْسِمُ فِيهَا إِنَّ هَذِهِ الآيَةَ ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ نَزَلَتْ فِي حَمْزَةَ وَصَاحِبَيْهِ، وَعُتْبَةَ وَصَاحِبَيْهِ يَوْمَ بَرَزُوا فِي يَوْمِ بَدْرٍ، رَوَاهُ سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، وَقَالَ عُثْمَانُ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَوْلَهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) الأنماطيُّ السلميُّ مولاهم البصريُّ قال[2]: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضمِّ الهاء وفتح/ الشِّين المعجمة/ مصغَّرًا، ابنُ بُشَيرٍ مصغَّرًا أيضًا، قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو هَاشِمٍ) يحيى بنُ دينارٍ الرُّمَّانيُّ -بضمِّ الرَّاء وتشديد الميم- الواسطيُّ (عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ) بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللَّام بعدها زاي؛ لاحقِ بنِ حميدٍ السَّدوسيِّ (عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ) بضمِّ العين المهملة وتخفيف الموحَّدة، البصريِّ (عَنْ أَبِي ذَرٍّ) جُندبِ بنِ جُنادَةَ (﵁: أَنَّهُ كَانَ يُقْسِمُ فِيهَا) ولأبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي: «قسمًا[3]» بفتح السِّين بدل قوله: «فيها» وهو الصواب، ورواية الكُشْميهَنيِّ فيها تصحيف كما[4] لا يخفى؛ إذِ المرادُ: القسم الذي هو

٢٤٦/٧
د٥/١٨٨أ

(١) في (د) و(م): «لأبي».
(٢) «قال»: ليس في (د).
(٣) في هامش (ل): كذا في «الفرع» وأصله. «منه».
(٤) في (ص): «لما».

الحَلِف (أَنَّ[١] هَذِهِ الآيَةَ ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] نَزَلَتْ فِي حَمْزَةَ) بنِ عبد المطلب (وَ) في (صَاحِبَيْهِ) عليِّ بن أبي طالبٍ وعُبيدَة[٢] بنِ الحارثِ بنِ عبد المطلب، وهؤلاء الثلاثةُ الفريقُ المؤمنون (وَ) في (عُتْبَةَ) ابنِ ربيعةَ بنِ عبدِ شمسٍ (وَ) في (صَاحِبَيْهِ) أخيه شيبةَ والوليدِ بنِ عُتبةَ المذكور، وهمُ الفريقُ الآخر (يَوْمَ بَرَزُوا فِي يَوْمِ) وقعةِ (بَدْرٍ) والسِّتَّةُ كلُّهم مِن قريشٍ، ثلاثةٌ منهم مسلمون، وهم مِن بني عبدِ مَنافٍ، اثنان مِن بني هاشمٍ، والثالثُ وهو عُبيدة مِن بني عبد المطلب، وباقيهم مشركون، وهم مِن بني عبدِ شمسِ بنِ عبدِ منافٍ، وتفصيلُ مبارزتِهم[٣] على المشهور: أنَّ حمزةَ لعُتبةَ، وعُبيدة لشيبةَ، وعليًّا للوليد، وقيل: إنَّ عبيدةَ للوليدِ، وعليًّا لشيبةَ، والسند بذلك أصحُّ ممَّا قبلَه، إلَّا أنَّ ذلك أنسب[٤]، وقَتَلَ كلُّ واحدٍ[٥] من المسلمين من بَرَزَ له مِن الكفَّار إلَّا عُبيدة، فإنَّه اختلفَ مع مَن بارزه بضربتين، فوقعتِ الضربةُ في ركبة عبيدةَ، ومالَ حمزةُ وعليٌّ إليه فأعاناه على قتله، واستشهد عُبيدة من تلك الضربة بالصفراء عند رُجوعِهم.

(رَوَاهُ) أي: حديث الباب هذا بإسناده ومتنه (سُفْيَانُ) الثوريُّ فيما وصله المؤلِّف في «المغازي» [ح: ٣٩٦٥، ٣٩٦٦] (عَنْ أَبِي هَاشِمٍ) شيخِ هُشيم المذكور هنا، عن أبي مِجْلَز عن قيس ابن عُبَاد عن أبي ذرٍّ بلفظ: «نزلت ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩] في ستةٍ مِن قريشٍ عليٍّ وحمزةَ وعبيدةَ بنِ الحارث، وشيبةَ بنِ ربيعةَ وأخيه[٦] عتبةَ[٧] والوليدِ بنِ عتبةَ» (وَقَالَ عُثْمَانُ) هو ابنُ أبي شيبةَ: (عَنْ جَرِيرٍ) هو ابنُ عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابنُ المعتمر (عَنْ أَبِي هَاشِمٍ) هو ابنُ دينارٍ الرُّمَّانيُّ (عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ) هو لاحقٌ السَّدُوسيُّ (قَوْلَهُ) أي: من قوله[٨]

---

(١) في هامش (ج): كذا في «الفرع» وأصله.

(٢) في هامش (ج): عبيدة بن الحارث بن المطَّلب بنِ عبدِ مناف، وحمزة بن عبد المطَّلب بن هاشم بن عبد مناف، وعلي بن أبي طالب بن عبد المطَّلب بن عبد مناف.

(٣) في (د): «مماراتهم».

(٤) في هامش (ج): لأنَّ عبيدة كان أسنَّ القوم.

(٥) «واحد»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٦) في (د): «وأخوه».

(٧) قوله: «وأخوه عتبة» جعله في (ج): حاشية.

(٨) في (ب) و(س): «أي هو من قوله».

موقوفًا عليه، وقد وصله أبو هاشمٍ في رواية الثوريِّ وهُشيم إلى أبي ذرٍّ كما مرَّ قريبًا، والحكمُ للواصل إذا كان حافظًا على ما لا يخفى، والثوريُّ أحفظُ مِن منصورٍ، فتُقدَّمُ/ روايتُه. د٥/١٨٨ب

٤٧٤٤ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنهَالٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁ قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ، قَالَ قَيْسٌ: وَفِيهِمْ نَزَلَتْ ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ﴾ قَالَ: هُمُ الَّذِينَ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ؛ عَلِيٌّ وَحَمْزَةُ وَعُبَيْدَةُ وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَالوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم، قال: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) سليمان بن طرخان -بالخاء المعجمة- التيميَّ (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ) لاحقٌ السَّدُوسيُّ (عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ) بضمِّ العين وتخفيف الموحَّدة (عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁) وسقط لأبي ذرٍّ «ابن أبي طالب» أنَّه (قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو) بالجيم، أي: يجلس على ركبتيه (بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ، قَالَ قَيْسٌ) هو ابنُ عُبَاد مِن قوله موقوفًا عليه: (وَفِيهِمْ) أي: في حمزةَ وصاحبيه، وعتبة وصاحبيه (نَزَلَتْ ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ﴾ [الحج: ١٩] قَالَ: هُمُ الَّذِينَ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ عَلِيٌّ وَحَمْزَةُ) بنُ عبدِ المطلب (وَعُبَيْدَةُ) بنُ الحارث بن عبد المطلب، والثلاثةُ مسلمونَ (وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ) بنِ عبدِ شمسٍ (وَ) أخوه (عُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَالوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ) المذكور.

ومقتضى رواية سليمان بن طرخان هذه الاقتصارُ على قوله: «أنا أوَّل من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة» فقط، كما أنَّ مقتضى رواية أبي هاشم السابقة قريبًا [ح: ٤٧٤٣]: الاقتصار على سبب النزول، فليس في رواية قيس بن عُبَاد عن أبي ذرٍّ وعليٍّ اختلافٌ عليه، لكن أخرج النَّسائيُّ من طريق يوسفَ[1] بن يعقوبَ عن سليمانَ التيميِّ بهذا الإسناد إلى عليٍّ، قال: «فينا نزلت هذه الآية، وفي مبارزتنا يومَ بدرٍ ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾» وزاد أبو نُعيم في «مستخرجه» ما في رواية مُعتَمِر بنِ سليمانَ؛ وهو قولُه: «أنا أوَّل من يجثو» وكذا أخرجه الحاكم من طريق أبي جعفرٍ الرازيِّ، ورواه عبدُ بنُ حميدٍ عن يزيد بن هارون، وعن حماد بن مسعدة، كلاهُما عن سليمانَ التَّيميِّ كرواية مُعتَمِرٍ، فإنْ كان محفوظًا فيكون الحديث عند قيسٍ عن أبي ذرٍّ وعن

(١) في (ص): «يونس»، ولا يصح.

٢٤٧/٧ عليٍّ معًا؛ بدليل اختلاف/ سياقِهما، قاله في «الفتح».

وقد رُوِيَ: أنَّ الآية نزلتْ في أهل الكتاب والمسلمين، قال أهل الكتاب: نحن أحقُّ بالله وأقدمُ منكم كتابًا، ونبيُّنا قبلَ نبيِّكُم، وقال المؤمنون: نحن أحقُّ بالله، آمنا بمحمَّدٍ وآمنا بنبيِّكم وما أنزل الله من كتاب، فأفلج[1] الله الإسلام على مَن ناوأه[2] وأنزل: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ قاله قتادة بنحوه، وقال عِكرمةُ: «هما الجنَّة والنَّار، قالت النَّار: خلقني الله لعقوبته، وقالت الجنَّة: خلقني الله لرحمته، فقصَّ اللهُ على محمَّدٍ خبرَهما» وخصوصُ السببِ لا يمنَعُ العمومَ في نظير ذلك السبب، وقول[3] عطاء ومجاهد: إنَّ المراد الكافرون والمؤمنون، يشمل الأقوالَ كلَّها، وينتظم فيه قِصَّةَ بدرٍ وغيرها.

تم الجزء العاشر من كتاب: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري».

يليه الجزء الحادي عشر مبتدئًا بـ«سورة المؤمنين» من «كتاب تفسير القرآن»[4].



(١) في هامش (ل): الفَلْج: الظَّفَر والفوز؛ كالإفلاج. «قاموس».

(٢) في هامش (ج): نَاوَاهُ مناوأة ونواء، فاخره، وعاداه، وفي هامش (ل): نَاوَأْتَهُ مُنَاوَأَةً ونواءً، من باب «قَاتَل» إذا عاديتَهُ، أو فعلت مثل فعله مماثلةً، ويجوز التَّسهيل فيقال: ناويته. «مصباح».

(٣) في (ص): «قال».

(٤) قوله: «تم الجزء العاشر من كتاب... من كتاب تفسير القرآن»، سقط من (د) و(س).

الفهرس



تم بحمد الله

